سِيرَةُ الإمَامِ البُخَارِيِّ

(سَيِّدُ الفُقَهَاءِ وإمَامُ المُحَدِّثِينَ)

تأليف

العلامة الشيخ عبد السلام المباركفوري

رحمه الله

(١٢٨٩هـ - ١٣٤٢هـ)

نقله إلى العربية وعلق عليه

الدكتور عبد العليم بن عبد العظيم البستوي

المجلد الأول

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ

دار عالم الفوائد
للنشر والتوزيع
مكة المكرمة ص . ب ٢٩٢٨
هاتف ٥٥٠٥٣٠٥ فاكس ٥٥٤٢٣٠٩

الصف والإخراج دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

«مارأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ وأحفظ له من محمد بن إسماعيل.»

ابن خُزَيمة

«لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلَمَ من محمد بن إسماعيل.»

الترمذي

«محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة.»

نعيم بن حماد

ويعقوب بن إبراهيم الدورقي



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المترجم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾.
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ ﴾

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾.

أمابعد: فلقد كان الإمام البخاري رحمه الله من النوابغ الأفذاذ الذين تفخر بهم الأمة الإسلامية أبد الدهر، وحق لها ذلك. فقد كان رحمه الله بفضلِ ما وهبه الله سبحانه وتعالى من ذاكرة خارقة وفهم ثاقب وفقه دقيق وكمال في الزهد والورع والتقوى والصلاح آية من آيات الله. وكتابه **الجامع الصحيح** اعتبرته الأُمة الإسلامية بحق وصدق **«أصح الكتب بعد كتاب الله»**. ونال من القبول والاهتمام ما لم ينله كتاب على وجه الأرض بعد كتاب الله تعالى.

والحديث عن الإمام البخاري وجامعه لا ينقطع ما بقي المسلمون على وجه المعمورة. وما كتب عنهما في العصور السابقة أو يكتب عنهما في العصر الحاضر وما سيكتب عنهما في الأيام القادمة في مختلف بقاع الأرض وفي مختلف لغات العالم أمر يفوق الحصر والعد. ولا يحصيه إلا الله سبحانه وتعالى.

وقد أفرد كثير من العلماء قديمًا وحديثاً كتبًا خاصةً في ذكر سيرة الإمام البخاري وشمائله وأخباره ولكن معظمها اقتصر على سرد أخباره ومناقبه وما قاله الأئمة والعلماء في الثناء عليه وعلى كتابه وما تعرض له من محن وأذى جراء عقيدته ومنهجه. وقد تناول بعض المعاصرين أيضاً سيرة الإمام البخاري بالتأليف والدراسة، إلا أن الكتابة عن الإمام البخاري ومنهجه في حياته ومؤلفاته وجهوده في نشر العقيدة الإسلامية الخالصة والسنة النبوية الصحيحة والفقه الإسلامي الحر البعيد عن شوائب الرأي والقياس المذموم والدعوة إلى هذه الأمور وتحمُّل الأذى والمشاق في سبيل ذلك، تحتاج إلى أن تتوفر في الكاتب صفات عدة لا يمكن لأي كاتب ـ مهما كانت منزلته في البلاغة والأدب ـ أن يؤدي حق هذا الموضوع بدونها. ولعل من أهمها:

١ ـ **التوافق الفكري والمنهجي** التام مع الإمام البخاري عقيدةً وفقهاً والاقتناع الكامل بمنهجه بعيداً عن تأثيرات الأفكار الحزبية العقدية أو التعصب المذهبي لهذه المدرسة الفكرية أوتلك.

٢ـ **الحب الخالص لوجه الله تعالى** للإمام البخاري والاستعداد التام ـ عن اقتناع وحجة وبرهان ـ للدفاع عنه والرد على الشبهات والأباطيل التي تثار ضده بين حينٍ وآخر من قِبَل بعض المتحاملين عليه خاصةً وعلى السنة النبوية عامةً.

٣ـ **المعايشة الطويلة** مع الإمام البخاري من خلال مؤلفاته وخاصةً مع كتابه «الجامع الصحيح» دراسةً وتدريسًا وفقهًا وتفسيرًا، والغوص في أعماقه وما ضمنه الإمام رحمه الله من العلوم والمعارف الحديثية والاستنباطات الفقهية الدقيقة التي حَيَّرت الأفكار والعقول، ليس للبحث العلمي فقط ولكن تديُّناً واحتساباً وتمسكاً واتباعاً.

٤ـ **الاطلاع الواسع** على ماكتبه خصوم الإمام البخاري قديماً وحديثاً وما جرت به أقلام بعض المتحاملين والحاقدين على السنة النبوية وحملتها والعاملين بها. والشبهات التي أثاروها ضد السنة النبوية عامة وضد الإمام البخاري وجامعه الصحيح خاصةً. ظنًا منهم أنهم سيتمكنون من هدم صرح السنة الغراء إذا تمكنوا من رفع الثقة من أبرز رمز من رموزها.

ويبدو أن هذه الصفات كانت متوفرة على أتم الوجوه في مؤلف هذا الكتاب[١] الفذ «سيرة الإمام البخاري» الذي أتشرَّف بتقديمه إلى الأُمة الإسلامية ـ تحفة علمية ثمينة في حلة عربية قشيبة ـ بعدما بقي حبيساً في اللغة الأُردية زمناً طويلاً.

لقد ألف العلاَّمة المحدث الفقيه الشيخ عبدالسلام المباركفوري رحمه الله هذا الكتاب قبل نحو قرنٍ من اليوم[٢] خالصاً لوجه الله تعالى[٣] حباً في نبيه ﷺ وسنته وحملتها وأعلامها، فأتى بالعجب العجاب من تحقيقات علمية نادرة سيطَّلع عليها القارىء الكريم في ثنايا الكتاب وقد

---

(١) أنظر نبذة مختصرة عن حياة المؤلف في ص ١٩ من هذا الكتاب.

(٢) صدرت الطبعة الأُولى من هذا الكتاب باللغة الأردية سنة ١٣٢٩هـ.

(٣) إنَّ تأليف مثل هذا الكتاب في ذلك الوقت لم يكن لكسب أو تجارة بل كان المؤلفون لا يجدون من المال ما ينفقونه على طبعه ونشره إلاَّ بشق الأنفس. رحمهم الله.

لايجدها مجموعة في كتاب آخر. وقديماً قالوا: «ما خرج من القلب وقع في القلب». وهذا مانلمسه ونشعر به في هذا السفر المبارك.

لقد ألف المؤلف رحمه الله هذا الكتاب في وقتٍ كانت القارة الهندية بأكملها تئن تحت نير الاستعمار البريطاني الذي تمكن من انتزاع السلطة من الحكام المسلمين. ولم يكن هذا الاستعمار سياسياً أو اقتصادياً فقط. بل كان مع ذلك استعماراً دينياً عقدياً فكرياً اجتماعياً أيضاً. فلقد كان الإنجليز استولوا على السلطة في القارة الهندية بعدما حكم عليها المسلمون قرابة سبعة قرون ولذلك كان الإنجليز يحرصون غاية الحرص على تحطيم معنويات المسلمين وإضعاف العقيدة الإسلامية في قلوبهم وخاصةً أجيالهم الصاعدة. وكانوا يستخدمون لذلك كل وسائل الترغيب والترهيب والتشكيك. فقد كانت الكليات والمعاهد الدراسية التي أنشأها الإنجليز لتخريج الموظفين والكتبة تعمل على قدم وساق في أرجاء القارة وكان خريجوها هم الذين يفوزون بالوظائف والمناصب الحكومية والرواتب المغرية التي كان يحرم منها من لم يدخل تلك المدارس والكليات. ولكن السِّمة الغالبة في تلك الكليات كانت التشكيك في عقائد الإسلام ومبادئه وهذا الذي عبَّر عنه الشاعر الهندي المسلم الغيور «أكبر اله آبادي» بما معناه:

«مع الأسف إن فرعون لم يفكر في فتح الكليات وإلاَّ لم تكن له حاجة إلى أن يشوه سمعته بقتل الأطفال».

أما في مجال الترهيب والتخويف فقد كان الأمر أشد وأنكى. فقد كان علماء المسلمين وخاصةً أهل الحديث منهم يلقون أنواعاً من الأذى من التقتيل والتعذيب والحبس والنفي والتشريد بتهمة الوهابية، والدعوة

إلى الجهاد. وتقول بعض الدراسات التي قام بها غير المسلمين إن أهل الحديث في الهند قدَّموا ما لا يقل عن نصف مليون شهيد في محاربة الاستعمار. وهذا موضوع طويل لا مجال لبسطه هنا. فإن ما نعنيه هنا هو الإشارة فقط إلى تلك الحرب الضروس التي شنها الإستعمار البريطاني ضد المسلمين في الهند.

أما في مجال التشكيك والاستفزاز فقد أطلق المستعمر عنان البعثات التنصيرية القادمة من الغرب فصارت تصول وتجول في جميع أنحاء القارة تدعو الناس إلى الديانة النصرانية وتوجه إنتقادات وإهانات علنية إلى القرآن الكريم والعقائد الإسلامية والأحاديث النبوية وشخصية الرسول ﷺ وأزواجه الطاهرات وأصحابه البررة. وغالباً ما كانت توجه هذه الإهانات عبر وسائل الإعلام وندوات ومؤتمرات علنية يحضرها آلاف من الناس من أصحاب الديانات المختلفة وكانت تسمى «**بمجالس المناظرة**».

وفي ظل الاستعمار وتشجيع منه نبتت نبتة «**القاديانية**»، ونشطت «**الشرعة البريلوية**» الداعية إلى التشبث بالقبور، وأصحاب القبور وقامت حركة الإحياء الهندوسية التي كانت تسمى «**آرية سماج**» أى «المجتمع الآري»، وتحرك الروافض، وترعرع منكرو السنة، والكل يوجه سهامه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ويعقد «**مجالس المناظرة**» ويتحدَّى المسلمين للرد على استفزازاتهم وإنتقاداتهم.

وفي هذه الأحوال العصيبة والأيام الحالكة قام علماء المسلمين بالتصدي لكل هذه الحملات والرد على كل الشبهات فنشطوا في إنشاء المدارس الإسلامية وإصدار المجلات والجرائد، وتأليف الكتب والرسائل، والخوض في معارك المناظرات والرد على كل الحركات المعادية وجهاً لوجه.

وكان على رأس هؤلاء المنافحين المدافعين عن الإسلام العالم الرباني الكبير والمناضل الشهير **الشيخ ثناء الله الأمرتسري** رحمه الله وأصحابه من كبار علماء أهل الحديث في الهند. فقد كان رحمه الله سيفاً مسلولاً مصلتاً على رؤُوس كل هذه الفرق الباطلة يرد عليهم بالقلم واللسان فيزلزل كيانهم ويطفيء نيرانهم «**كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله**» حتى أنه أَلَّفَ أكثر من ستة وثلاثين كتاباً في الرد على القاديانية وحدها. بالإضافة إلى مئات المقالات التي كان يكتبها في المجلة الأسبوعية «أهل الحديث» ومجلة «مسلمان» الأسبوعية أيضاً ومجلة «المرقع القادياني» وكان يديرها كلها بنفسه. أما مناظراته الدفاعية عن الإسلام والمسلمين فقد تجاوز عددها ألف مجلس مناظرة اشترك فيها رحمه الله.

ولما كانت السنة النبوية هي تفسير للقرآن العظيم وهي التي بينت تفاصيل العقائد والشرائع الإسلامية، وهي التي تكبح جماح الانحراف وتسد أبواب التحريفات والتأويلات ،فقد وجه الأعداء سهام النقد والطعن والتشكيك إليها. ولما كان الإمام البخاري أبرز أعلام السنة النبوية وكتابه الجامع أشهر وأعظم وأصح كتاب في السنة فقد نال نصيب الأسد من الطعن والنقد والاستهزاء والسخرية من قِبَل أعداء الإسلام ومنكري الأحاديث.

وفي هذه الظروف الحالكة والأيام العصيبة كان الواجب أن يتكاتف المسلمون كلهم وينسوا خلافاتهم الداخلية للرد على أعداء الإسلام والدفاع عن سنة المصطفى ﷺ وحماية العقيدة الإسلامية من أدران الوثنية والأعمال الشركية والبدع الدخيلة، ولكن مع الأسف الشديد لقد غلب جانب التعصب المذهبي على بعضهم فبدلاً من أن يقوموا بشد أزر إخوانهم علماء أهل الحديث ودعمهم في الدفاع عن عقيدة الإسلام

والسنة النبوية أصبح هولاء بأنفسهم يوجهون سهام الطعن في أهل الحديث ويصدرون فتاواهم بتكفيرهم وضرورة مقاطعتهم وإخراجهم من المساجد وأنهم وهابيون خوارج إلخ. فكان ذلك أكبر دعم معنوي للمستعمر الإنجليزي النصراني الذي كان يفتك بعلماء المسلمين تقتيلاً وتشريداً وتعذيباً وحبساً بتهمة «الوهابية».

كماأن بعضهم قاموا بالتأليف والكتابة في الطعن في الإمام البخاري وصحيحه حتى أن أحدهم ألف كتاباً سماه «الجرح على البخاري» سَخِر فيه من الإمام البخاري وصحيحه وياليته وقف عند هذا الحد ولكنه تجاوز ذلك إلى حد السخرية والاستهزاء حتى من بعض الأحاديث النبوية الصحيحة المخرجة في صحيح البخاري. والبسط في هذا الموضوع يطول.[1]

في هذه الأجواء المشحونة بالصراعات الدينية والخلافات المذهبية والمناظرات القلمية واللسانية تصدّى كاتبنا العلاّمة المحدث الشيخ **عبدالسلام المباركفوري** رحمه الله بتأليف هذا الكتاب في **سيرة الإمام البخاري** لإبراز مكانته السامية ومنزلته العظيمة، وجهوده في حفظ السنة النبوية وتدوينها وتوثيقها وفقهها، وفضله على الأمة الإسلامية، وتلقى الأمة كتابه بالقبول والتقدير والعناية والاهتمام على مدى القرون الطويلة وعلى اختلاف مذاهبها ومناهجها، فكان من الطبيعي أن تظهر آثار تلك المشاحنات والانتقادات في أُسلوبه في بعض الأحيان كرد فعل لما كان يجري في ذلك الوقت في ساحات الصراع الديني والفكري في ظل الاستعمار الغاشم. ولكن المؤلف رحمه الله يستحق كل ثناء وتقدير

---

(١) وقد رد عليه العلامة الشيخ أبو القاسم سيف البنارسي رحمه الله بكتابه «الكوثر الجاري» المعروف بـ«حل مشكلات البخاري».

على أنه ظل متمسكاً بالموضوعية والتجرد وروح البحث العلمي ولم ينجرف مع تيار الخلافات والاتهامات المتبادلة التي تضيع فيها الحقائق وتظهر المجادلات العقيمة. واستطاع أن يسمو بفكره وعمله وكتابه فوق كل هذه الخلافات والصراعات[1] وقدم لنا سيرة الإمام البخاري ومكانته وجهوده وفضله في أُسلوب إيجابي جذاب مع العمق في البحث والسلامة في الاستنباط والاستنتاج، والسلاسة في التعبير، ومراعاة التبسيط والتسهيل في عرض الموضوعات الحديثية والفقهية وغيرها ليستفيد منه المتخصصون وغير المتخصصين على حد سواء.

ولقد تجلَّى في هذا الكتاب جهد المؤلف وسعة اطِّلاعه وسلامة تفكيره وحسن نيته وحبه الصادق للنبي ﷺ وسنته الشريفة وحَمَلَتها ورُوَاتِها وفقهائها والعاملين بها. وهذا الذي جعل هذا الكتاب يلقي قبولاً حسناً في أوساط المسلمين في الهند وأثنى عليه العلماء والمحققون عند صدوره. وصدرت للكتاب أربع طبعات باللغة الأردية حتى الآن، كما صدرت له طبعة باللغة الإنجليزية.

ولكن قُرّاء اللغة العربية كانوا محرومين من هذا الكتاب وما تَضَمَّنَهُ من فوائد وتحقيقات وكأن الله سبحانه وتعالى قدَّر لهذا العاجز ـ كاتب هذه السطور ـ أن ينال هذا الشرف. وكان ذلك قبل نحو أربعة وعشرين عاماً حينما كنت أُحَضِّر رسالتي لنيل درجة الماجستير من جامعة أم

---

(١) ومع ذلك اعتذر المؤلف عن ذلك إن صدر منه شيء من هذا القبيل من غير قصد. فقد ذكر عنه نجله في مقدمته قوله أنه لم يقصد من تأليف هذا الكتاب النيل من أحد ولكن إن وجد شيء من النقد أو الإعتراض على أحد في معرض الدفاع عن إمام المحدثين فإنه من باب الإضطرار. أنظر ص ٣١ـ ٣٢.

القرى بمكة المكرمة (فرع جامعة الملك عبدالعزيز بجدة آنذاك) إذ مررت بظروف عائلية ألزمتني الجلوس في البيت فترة من الزمن فانقطعت عن المكتبات والمراجع فاغتنمت هذه الفرصة وأخذت كتاب «سيرة البخاري» وبدأت أترجمه بالعربية. ثم انتهت تلك الظروف ورجعت إلى عملي في الرسالة وتمَّت ترجمة الكتاب في فترات. ولكن الترجمة كانت في حاجة إلى المراجعة، وإلى تعليقات وتخريجات للأحاديث والآثار، وإلى توثيق لأخبار الإمام البخاري التي ذكرها المؤلف بالرجوع إلى مصادرها المختلفة. ولكن لم أجد لذلك وقتاً إذ انشغلت مرة أخرى برسالة الدكتوراه وببعض الأعمال العلمية الأخرى.

ومن جانب آخر كان فضيلة الدكتور مقتدى حسن الأزهري وكيل الجامعة السلفية في بنارس شديد الاستعجال لإكمال هذا العمل وطبعه. فلما رأيت أني لا أستطيع أن أتفرغ لإكماله إلا بعد عدة سنوات ورأيت أن من غير المناسب أن أحبس الكتاب عن الطبع طوال هذه المدة كلها سلَّمتُ مسودَّاتي للدكتور الأزهري. ولكن لما كان عملي غير مكتمل طلبتُ منه أن يُكلِّف من يراه من أساتذة الجامعة السلفية بمراجعة الترجمة وتوثيق النصوص من المصادر الأصلية، وأن لا يذكر اسمي في الكتاب عند طبعه، فاستجاب لذلك مشكوراً.[1] وكلف أحد المدرسين بالجامعة للقيام بهذا العمل وهو أخونا الشيخ عزيزالرحمن السلفي وفقه الله. وما علمت اسمه إلا مؤخراً حينما اطلعت على مقالته عن العلاَّمة الشيخ عبيدالله المباركفوري رحمه الله في العدد الخاص بحياته لمجلة

---

(١) وكان الدكتور الأزهري حفظه الله قدَّم للكتاب بمقدِّمة طيبة قيِّمة لتلك الطبعة، ولأجل تعدد المقدمات اضطررنا إلى حذفها.

«مُحدِّث» الصادرة في الجامعة السلفية بالهند في شهر رمضان ١٤١٧هـ. وقد بذل جزاه الله خيراً جهداً مذكوراً مشكوراً حتى تم طبع الكتاب في مطابع الجامعة السلفية في بنارس عام ١٤٠٦هـ. ثم صدرت له طبعتان أُخريان.

وعلى الرغم من مرور هذه السنوات الطوال ما زلت أشعر في قرارة نفسي أن عليَّ أن أعود إلى هذا الكتاب المبارك لأعيد النظر فيه وأحققه كما كنت أريده. ولكن الأعمال المتشابكة المتسلسلة لم تترك لي فراغاً لذلك، حتى وجدت نفسي ـ وقبل نحو سنة من الآن ـ مشدودة مرة أخرى إلى هذا الكتاب فبدأت أقلب صفحاته وكلما نظرت فيه ازداد شوقي إليه حتى انقطعت إليه لبعض الوقت فراجعت الترجمة مرة أخرى وحسَّنْت بعض كلماتها وعدَّلْت بعض جملها وعباراتها قصداً مني التحسين في التعبير والأداء دون أن يتغير من معنى المؤلف شيء. كما رجعت إلى كل ما أمكن الوصول إليه من المصادر والمراجع التي كان استفاد منها المؤلف رحمه الله وكثير غيرها مما طبع بعده من كتب التاريخ والتراجم وغيرها فاجتمعت لديَّ فوائد كثيرة لها صلة بمباحث الكتاب فأضفتها في أماكنها في التعليقات والهوامش.

وكان المؤلف رحمه الله ذكر بعض الفوائد في حواشي الكتاب وقد ميَّزْتُها من غيرها من التعليقات بكتابة كلمة «المؤلف» في آخرها. كما أن نجله العلاَّمة الشيخ عبيدالله المباركفوري أيضاً أضاف بعض الحواشي عند صدور الطبعة الثانية الأردية من الكتاب وكان قد كتب في نهايتها بين قوسين (عبيدالله).

ومن بعدهما كان أخونا الشيخ عزيزالرحمن السلفي مراجع الطبعة العربية الأولى للكتاب أضاف بعض الحواشي والتعليقات وكتب في

آخرها (المراجع) وحفاظاً مني على جهده تركت تعليقاته كما هي إلا في مواضع قليلة جداً رأيت من المناسب حذفها أو تعديلها ففعلت. فما لم يُكتب في آخره من الحواشي شيء، فهو من عندي.

وكان أخونا المراجع خَرَّج الأحاديث والآثار والأخبار من مصادر عدة ثم أضفت أنا في كثير من الأحيان مصادر أخرى كثيرة ورتبتها على الترتيب الزمني لوفيات مؤلفيها فصعب التمييز بين ماكان ذكره الأخ المراجع وما أضفته أنا، فتركت ذلك. وقد ذكرت فهرس المراجع في آخر الكتاب، ولكن مما يجدر بالذكر أن هناك كتباً أو طبعات لبعض الكتب طبعت قديماً في الهند ولم تتوفر لدي أثناء المراجعة. فالإحالة إليها كما ذكرها الأخ المراجع جزاه الله خيراً.

كان المؤلف رحمه الله رتب الكتاب على مقدمة وجزئين وخاتمة وخصص الجزء الأول لبيان سيرة الإمام البخاري وأخباره ومناقبه وثناء العلماء عليه. والجزء الثاني لبيان مؤلفات الإمام البخاري وخاصةً الجامع الصحيح ومايتعلق به وكذلك جهود الإمام البخاري وآرائه في بعض أمور العقيدة وعلوم الحديث وتحدث ببراعة وإسهاب عن فقه المحدثين وجهود الإمام البخاري في هذا المجال. أما الخاتمة فقد ذكر فيها المشهورين من تلامذة الإمام البخاري.

ويظهر من إشارات المؤلف رحمه الله في عدة مواضع[1] أنه كان ينوي تأليف جزء ثالث أيضاً للرد على الشبهات التي أثارها أصحاب الفرق والطوائف المختلفة حول السنة وأعلامها وخاصةً الإمام البخاري. ولكن يبدو أن المنية عاجلته ولم يكمل هذا الجزء.

---

(١) أنظر ص ٤٨٥، ٥٩٨، ٦٠٤، ٦٦٦

أما الترجمة العربية فقد رأى الإخوة الناشرون للطبعة الأولى منها ـ وخيراً فعلوا ـ أن يقسموا الكتاب إلى مقدمة وتسعة أبواب وخاتمة لتسهيل الوصول إلى مباحث الكتاب ولكن دون أي مساس لكلام المؤلف أو ترتيبه[1]. وبذلك أصبح الكتاب الآن كالتالي:

كلمة المترجم

تقديم: بقلم نجل المؤلف العلاَّمة الشيخ عبيدالله المباركفوري رحمه الله .

المقدمة : بقلم المؤلف رحمه الله

الباب الأول: حياة الإمام البخاري

الباب الثاني: مصنفات إمام المحدثين

الباب الثالث: الجامع الصحيح. منزلته وقبوله لدى الأمة

الباب الرابع: الجامع الصحيح. شروحه والتعليقات عليه، ما لها وما عليها

الباب الخامس: شبهات واهية حول صحيح البخاري

الباب السادس: النقد. نظرة أخرى على صحيح البخاري

الباب السابع: العقائد وعلم الكلام

---

(١) إلا في مواضع قليلة جدًا حيث أضفنا كلمة أو كلمتين لإيضاح بعض الأسماء أو وفياتهم أو بعض العناوين الفرعية وقد وضعت بين قوسين أو معقوفين، فليعلم.

الباب الثامن: الحديث وعلومه

الباب التاسع: فقه البخاري

الخاتمة : تلامذة إمام المحدثين.

وختاماً أشكر الله سبحانه وتعالى على أنه شَرَّفَنِي بإنجاز هذا العمل وأسأله جل وعَلا بأسمائه الحسنى وصفاته العُلَى أن يتقبله بقبولٍ حسنٍ وأن يجعل ذلك في ميزان حسنات مؤلفه ومترجمه وكل من ساهم فيه بأي صغيرة أو كبيرة وأخص بالذكر منهم الأخوين الفاضلين الشيخ أبا الاشبال شاغف والشيخ محمد عزير شمس اللذين ساعداني كثيرًا في الحصول على بعض المراجع وبعض المعلومات والفوائد، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما أسأل سبحانه أن ينفع به طلبة العلم في مشارق الأرض ومغاربها وأن يعفو عنا زلاَّتنا وأخطاءنا ويوفقنا لاتباع سنة نبيه الكريم ﷺ ويرزقنا شفاعته ويتقبل شفاعته فينا يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلا من أتى الله بقلبٍ سليم.

والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين. آمين

كتبه

عبدالعليم بن عبدالعظيم البستوي

مكة المكرمة

١٤١٩/١١/٢هـ



ترجمة المؤلف[1]

عهِدت قرية مُبَارَكْفُور عبر العصور بالعلماء الموهوبين والكتّاب الإسلاميين في مجال العلم والدين الذين لم يكن عهد بأمثالهم لأى قرية من الهند، ومن هؤلاء النابغين الذين يخلد ذكرهم في تاريخ مباركفور العلامة أبو الهدى عبدالسلام بن الشيخ خان محمد الذي وُلد في أسرة كريمة مؤقرة لدى أهالي مباركفور، ومعروفة بالعلم والدين والعقيدة والعمل سنة ١٢٨٩هـ.

حصل على الحظ الأوفر من العلم النافع الغزير والعمل الصالح المبارك بفضل ملازمته الشيوخ المفطورين على العلم الديني والعمل الإسلامي من بداية دراسته حتى تخرجه أمثال الحافظ عبدالرحيم المباركفوري (١٣٣٠هـ)، والعلامة عبدالرحمن المحدث المباركفوري (١٣٥٢هـ)، والشيخ حسام الدين المئوي (١٣١٠هـ)، والعلامة الحافظ عبدالله الغازيفوري (١٣٣٧هـ)، والشيخ عبدالحق الكابلي (١٣٢١هـ)، وحصل على سند الحديث من شيخ الكل في الكل السيد نذير حسين المحدث الدهلوي (١٣٢٠هـ)، سنة ١٣٠٩هـ، ومن الشيخ القاضي حسين بن محسن اليماني (١٣٢٧هـ)، سنة ١٣٠٩هـ بدهلي، وأجازه الشيخ محمد المجهلي شهري (١٣٢٠هـ) للحديث المسلسل بالأولية

(١) هذه الترجمة من إعداد الدكتور مقتدى حسن الأزهري حفظه الله. وقد أضفتُ إليها بعض المعلومات في هذه الطبعة.

سنة ١٣١٣هـ، وأكمل دراسته في علم الطب والحكمة على الحكيم عبدالولي اللكنوي (١٣٣٣هـ).

نذر حياته بعد تخرجه للتدريس والإفادة في المدرسة الأحمدية بآره، وفي مدرسة صادق فور في بتنه ١٥ عامًا، وفي المدرسة العالية مئو ٣سنوات، وفي مدرسة سراج العلوم بونديهار كونده ٤سنوات، وفي دار الحديث الرحمانية بدهلي حتى آخر لحظاته، وتخرج في هذه الفترة التدريسية الطويلة على يده كثير من التلاميذ من أنحاء الهند.

كانت لديه موهبة كافية واستعداد تام للتأليف والتصنيف، بجنب التعليم والتربية، وكتاباته تتميز بالأصالة والتحقيق، والبحث والتنقيب، ورصانة الأسلوب ووضوح العبارة، ودقة التحليل ممن سواه من العلماء والكتّاب، فقد كتب العلامة السيد سليمان الندوي (١٣٧٣هـ) معلقًا على كتابه «سيرة البخاري»:

«كانت الحاجة ماسة نظرًا لأهمية الإمام البخاري في العالم الإسلامي، إلى كتاب قيم يبحث عن حياته وآثاره واجتهاداته، وقد سرَّنا جدًا أن الشيخ عبدالسلام المباركفوري قد أدَّى هذا الواجب على أحسن طريقة ممكنة. والمؤلف يمثل في هذا الكتاب الأدب الأردي الديني خير تمثيل في سلاسة البيان، وطريقة الاستدلال، واستيعاب الوقائع، وتفصيل المطالب، وتحقيق المسائل. وكتابه هذا يوافق ما نمشي عليه في التأليف». (مجلة «معارف» الشهرية (أردو) أعظم كره: مايو ١٩١٨م).

عُدَّ من المدرسين الناجحين لدي خبراء التعليم والتربية في الهند، وقد أشاد العلامة أبو الوفاء ثناءالله الأمرتسري (١٣٦٧هـ) بموهبته التدريسية النادرة، وكفاءته للأمور الدينية الأخرى بألفاظ مؤثرة مليئة

بالإعجاب والتقدير عند موته، (جريدة «أهل الحديث» الأسبوعية (امرتسر) ٧مارس ١٩٢٤م).

كان من المساهمين البارزين في المناقشات العلمية التي كانت تتناول المسائل الدينية المعاصرة والمشاكل العصرية الناجمة، في جريدة «أهل الحديث» بأمرتسر، وكان من أعيان الهند الذين تُوَجَّه إليهم الأسئلة لمعرفة حلولها في ضوء الكتاب والسنة، وما توقف إلا وقد انهالت عليه الرسائل من القراء مطالبة بإشتراكه في المناقشة. ومقالاته الممتعة النافعة المنشورة حول المواضيع الدينية المختلفة كثيرة في أضابير جريدة أهل الحديث الأسبوعية بأمرتسر.

كان الحب الجم للعلماء والأساتذة متغلغلاً في صميم نفسه، ويشيد بذكرهم في الكتابة والخطابة، وأبرز دليل عليه أنه كتب في فترات مختلفة تراجم زهاء اثنين وثمانين عالمًا في جريدة أهل الحديث الأسبوعية بأمرتسر، فيما بين ١٩١٨م إلى ١٩٢٢م وكان يحث الكتاب على كتابتها بحيث أنها تراث أدبي، وقد لعب الشيخ أبو يحيى إمام خان النوشهروي (١٣٨٥هـ) في هذا المجال لتخليد ذكرى الأعلام السلفيين دورًا هامًا لاينسى، فجزاه الله أحسن الجزاء.

نوه بالتصوف الإسلامي النزيه في كتبه، ورد على التصوف العصري المزعوم ردًا مفحمًا بأسلوب علمي مؤثر.

كان ممن يرون إقامة مؤسسة علمية مركزية في الهند من متطلبات العصر المتغير لمقاومة التيارات الجارفة، والحركات الهدامة، والأفكار المستوردة من الغرب، ولاستنهاض همم المسلمين وتزويدهم بالعلوم الإسلامية للدفاع عن حوزة الاسلام.

ابتكر من المؤلفات ما لا يضاهى في بابه في البحث والدراسة واستيعاب الموضوع، وكتابه «سيرة البخاري» يعد من أهم المصادر لحياة البخاري (٢٥٦هـ) والدفاع عن صحيحه، وفيه ردودٌ كثيرة على الشبهات التي أثارها كتاب «سيرة النعمان» للعلامة شبلي النعماني (١٣٣٢هـ) وغيره من الطاعنين في الإمام البخاري وصحيحه خاصة، وفي السنة النبوية عامة. وقد طبع عدة مرات، ونال الإعجاب والتقدير من الأوساط العلمية. وكتابه «تاريخ المنوال وأهله» كتاب حافل بالحقائق التاريخية والمساواة الإسلامية ضد من يعتد بالفوارق والامتيازات العرقية في الإسلام، وكان هذا الكتاب جرأة علمية وإيمانية في عصر يحتقر فيه الناس الحائكين وأصحاب الحرف الأخرى، وقد ترك أثرًا طيبًا في الأوساط الإسلامية لتحويل نظرياتهم الفاسدة.

ومن مؤلفاته أيضًا «كتاب التمدن» وكتاب آخر في التصوف، غير مطبوعين.

وله مقالات علمية وبحوث نفيسة منشورة في ثنايا جريدة «أهل الحديث» التي كانت تصدر في مدينة أمرتسر، لو جمعت لصارت مجلدات.

ومعينه العلمي الصَّافي لا يزال يفيض في مؤلفاته وتلاميذه، وبفضل ابنه البار سماحة العلامة المحدث عبيدالله الرحماني المباركفوري صاحب مرعاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح ـ حفظه الله وتولاه ووفر له الصحة والسلامة وعافاه[1] ـ الذي يقوم بخدمة الحديث النبوي الشريف ـ على صاحبه الصلاة والسلام ـ شرحًا له، ودفاعًا عنه في

---

(١) وقد توفي رحمه الله في ٢٢ رجب ١٤١٤هـ.

العصر الحاضر المتطور الذي تكثر فيه الحركات التشكيكية لاستئصال الإسلام من هذه المعمورة. تتدفق عين هذه الأسرة العلمية منذ خمسة أجيال حسبما أعرف، ولا تزال إن شاء الله.

راض نفسه على الدرس والإفادة في مختلف المراكز الدينية بالهند من ريعان عمره، وفي الأخير تفضل بالتدريس والتربية في دار الحديث الرحمانية بدهلي.

كان شديد الولوع بالكتب قراءةً وشراءً. وأثناء إقامته في دهلي ـ عاصمة الهند السياسية والعلمية آنذاك ـ وبينما كان راجعًا من سوق الكتب وفي يده كتاب جديد اشتراه. كان يعبر الشارع إذ دهمه فرسٌ جامح بعربة ليس فيها ركاب فوقع تحت رجله في شارع جاندنى جوك، ومرت العربة من فوقه وأصيب بجراحات خطيرة أعيت المعالجين، وعقب هذا الحادث بقليل فاضت روحه نقية طاهرة في ١٨/رجب ١٣٤٢هـ. ويذكر حفيده الشيخ عبيدالرحمن المباركفوري أن الكتاب المذكور مازال في مكتبته وعليه آثار من دمائه. رحمه الله[١].

كان الشيخ المباركفوري يتميز بكفاءاته للاستمرار بوظيفة التصنيف والتأليف ممن سواه من العلماء. كان مدرسًا ناجحًا في جانب، ومصنفًا محققًا، وأديبًا بارعًا، ومؤرخًا نقادًا في آخر، واحتل الرياسة والصدارة بين علماء مباركفور لاشتغاله بكتابة التاريخ والتراجم بأسلوب أدبي نزيه شيق.

---

(١) من الشخصيات المشهورة المعاصرة الدكتور زكي مبارك، الأديب والكاتب المصري، أيضًا توفي بصدمة من «عربة خيل» أدت إلى ارتجاج في مخه فلم يعش غير ساعات. وكانت وفاته في القاهرة سنة ١٩٥٢م (الأعلام ٣/٤٧).

نشاطه في مجال الدعوة والتوجيه

لا يخفى على من له إلمام بطبيعة البلاد الهندية ونفسيات السكان المختلفة أنها مازالت في حاجة ماسة لنشر الدعوة الإسلامية، متطلعة إلى الإرشادات والتوجيهات الدينية، ونظرًا إلى هذه الأهمية ركز العلماء السلفيون جهودهم المستمرة في توجيه المسلمين إلى التمسك بالكتاب والسنة.

وكان الشيخ المباركفوري في مقدمة هؤلاء السلفيين الذين لم يألوا جهدًا في توجيه الدعوة والإرشاد، وتزويد المسلمين بالتعاليم الإسلامية الصحيحة والعقيدة الدينية الصافية من أكدار البدعات والخرافات من أقصى الهند إلى أدناها.

كان له إسهام كبير في مجال الدعوة والإرشاد طوال حياته، كان يشترك في مؤتمرات وجلسات جمعية أهل الحديث الهندية التي كانت تعقد في أقطار الهند المختلفة لتوجيه المسلمين كل سنة عدة مرات. وفي جلسة المذاكرة العلمية بآره مع العلماء البارزين في الهند، وقد لعب دورًا كبيرًا في مجال الدعوة والإرشاد في قريته، وفي أنحاء المراكز العلمية التي زاول التعليم والتربية فيها، خصيصًا في قرى مديرية (كونده) من المقاطعة الشمالية التي لم يكن لها عهد بالعقيدة الإسلامية الصحيحة والتوحيد الخالص النقي يومذاك، وأهاليها لا ينسون فضله عليهم أبدًا. وهكذا كان من روّاد الدعوة السلفية بالهند في الربع الأول من القرن العشرين الميلادي. عاش سعيدًا، وقضى شهيدًا ـ إن شاء الله ـ، فخسرت بلاد الهند عالمًا عاملاً، وداعية فاضلاً، ومؤلفًا قديرًا.

* * *

وقد أنجب المؤلف أولادًا علماء صالحين وهم:

١ـ الشيخ الحافظ عبدالعزيز رحمه الله وقد توفي في حياة والده.

٢ـ الشيخ المحدث العلامة عبيدالله الرحماني المباركفوري رحمه الله. صاحب «مرعاة المفاتيح بشرح مشكاة المصابيح».

٣ـ الدكتور (الطبيب) محمد عزير رحمه الله.

٤ـ الشيخ عبيدالرحمن طالب المظاهري الرحماني رحمه الله.

٥ـ والحمد لله فإن أحفاده مازال فيهم من يحمل الأمانة العلمية ويؤديها تدريسًا وتأليفًا ودعوة وعلى رأسهم الشيخ عبدالرحمن بن عبيدالله المباركفوري، والدكتور الشيخ عبدالعزيز عبيدالله المباركفوري، وقد حصل على شهادة الدكتوراة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة بتحقيق كتاب «فتح الباب في الكني والألقاب» لابن منده.

رحم الله المؤلف وأولاده رحمةً واسعة وأسكنهم فسيح جناته. ووفق أحفاده بنشر ما لم يطبع من مؤلفاته ومقالاته.



سيرة الإمام البخاري

تأليف

العلامة المحدث الفقيه الشيخ عبدالسلام المباركفوري رحمه الله

١٢٨٩هـ - ١٣٤٢هـ

تقديم

نجله العلامة المحدث الفقيه الشيخ

عبيدالله بن عبدالسلام المباركفوري رحمه الله

١٣٢٧هـ - ١٤١٤هـ



تقديم[1]

بقلم: العلامة المحدث الشيخ عبيدالله الرحماني المباركفوري رحمه الله

لقد مضت ستة وثلاثون عامًا على الطبعة الأولى من سيرة البخاري (١٣٢٩هـ) ولقد توفي الوالد الكريم مؤلف هذا الكتاب بعد مضي ثلاثة عشر عامًا على طبع الكتاب، والآن هذا الكتاب بين يدي أهل العلم مرة أخرى بعد وفاته بثلاث وعشرين سنةً.

لقد تلقاه أهل العلم بيدي القبول وقدروه حق قدره، فقد نفدت الطبعة الأولى بعد مدة قصيرةٍ من صدورها. وكان هذا القبول الذي يُغبط عليه نتيجةً لما كان يكنه المؤلف رحمه الله في قلبه من إخلاص النية، ثم الحب الجمّ والشغف الكامل بأصح الكتب بعد كتاب الله، ولمصنفه رحمه الله. وكان أثرًا من آثار هذه الخدمة العلمية الرصينة التي قام بها المؤلف. و«إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرىء ما نوى».

ولقد كان ينبغي ـ نظرًا لما لقيه الكتاب من القبول والرضا، ونظرًا لمقتضيات رغبات أهل العلم ـ أن تظهر الطبعة الثانية من الكتاب في حياة المؤلف نفسه، ولكن الأسف أن بعض العوائق والمتاعب العائلية قد حالت دون المؤلف وتحقيق رغبته في إخراج الطبعة الثانية، حتى انتقل إلى الدار الآخرة، وهو يؤدي واجبه في دار الحديث الرحمانية بدهلي، سنة ١٣٤٢هـ.

---

(١) كتبت هذه المقدمة للطبعة الأردية الثانية للكتاب عام ١٣٦٦هـ.

كان كاتب هذه الأسطر طالبًا آنذاك في السنة الخامسة في دار الحديث الرحمانية، وكان شقيقاه الأصغران محمد عزير والشيخ عبيدالرحمن رحمه الله يدرسان في مدرسة القرية بعض الكتب الفارسية الأولية.

انتقل الوالد إلى رحمة الله، فانقطعت عن الأولاد تلك الخيوط المتبقية من الأسباب المادية التي كان من الممكن الاستفادة منها في طبع «سيرة البخاري» وغيرها من مؤلفاته، فلم يكن لدينا إلا العَوَز والإعدام. ومنذ أن بلغنا سن الرشد كنا الثلاثة مهتمين جدًّا بطبع هذا الكتاب، ولكن الله قد جعل لكل شيء موعدًا، فلم نتمكن من تحقيق أمنيتنا لطبع هذا الكتاب قبل هذا الوقت، «ولِكُلِّ أَجَلٍ كتاب».

كان أخي العزيز الشيخ عبيد الرحمن طالب المَظَاهِرِيّ الرَّحماني حسن الأخلاق، شريف النفس، سليم الطبع. وكان شاعرًا مُجيدًا، وعالمًا جيدًا، وقد وهبه الله ذوقًا لطيفًا، وطبعًا أنيقًا، وحِسًّا مُرْهَفًا، فكان على وجه الخصوص مهتمًا باخراج هذا الكتاب في أحسن حلة، وكان يسعى من أجل ذلك، ولكن خالق الموت والحياة قد قضى له بغير هذا، فجاء أجله المسمى، وودّعنا إلى الأبد مصابًا بالسل الرئوي في العاشر من ذي الحجة سنة ١٣٦٤هـ، رحمه الله. لقد كان في عنفوان شبابه، وكان مدرسًا في دار الحديث الرحمانية. فانتقلت معه أمانيه لإخراج الطبعة الثانية من هذا الكتاب مكتومة في صدره - إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم اغفر له وأسكنه الفردوس الأعلى - رب اغفر لي ولأخي، وأدخلنا في رحمتك، وأنت أرحم الراحمين.

وجاءت الحرب[1] فأرخت بسُدولِهَا وناءت بكلكلها، فارتفعت الأسعار، وغلت لوازم الطبع غلاءً فاحشًا، فلم يعد بامكاننا (أنا وأخي محمد عزير

---

(١) يقصد الحرب العالمية الثانية.

سلمه الله) أن نقوم بطبع الكتاب في تلك الأيام الحالكة. والآن وقد مضت سنة على انتهاء تلك الحرب الشيطانية التي خاضها طواغيتُ العالم، وأصبح من السهل نسبيًا إصدار الكتب العلمية، فاستطعنا بتوفيق من الله وكرمه، ثم بتشجيع من بعض الأحباب المخلصين والأكابر المحترمين أن نقدِّم هذا الكتاب بين يدى أهل العلم. ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم.

* * *

لا يخفى على أهل العلم ما لكتاب «هدي السَّاري» مقدمة فتح الباري ـ الشرح المعروف لصحيح البخاري ـ من أهمية بالغة، حتى لو قيل: إنه لا يكاد يمكن معرفة حقائق صحيح البخاري بدون مطالعته، لما كان فيه شيء من المبالغة، ولكان حقًّا صحيحًا. فكذلك لو قلنا: إن من اللازم على دارسي صحيح البخاري الاطلاع على كتاب «سيرة البخاري» لكان حقًّا وصوابًا، فهذا هو الكتاب الوحيد في موضوعه في اللغة الأردية بهذا البسط والكمال.

لقد كان إمام المحدثين مجتهدًا مطلقًا، ومن الممكن معرفة كمال اجتهاده معرفةً حقيقيةً من تراجم أبواب الجامع الصحيح. ولكن كانت الحاجة ماسة إلى أن تتم مقارنة فقه أهل الحديث، وطريقةِ اجتهادِ فقهاءِ المحدِّثين بفقه أهل الرأى، وطريقةِ اجتهاد فقهاء أهل العراق، ويُوَضَّح الفرق بينهما لكى يعرف طلاب الحق فقهَ أهلِ الحديث، ولماذا يُحْمَد؟ وفقهَ أهلِ الرَّأى، ولماذا يُرَد ويُذَم؟ والحمد لله، فقد تكلم المؤلف رحمه الله ببسط وإيضاح في هذا الموضوع في الجزء الثاني، كما ورد بحثٌ لم يسبق له مثيل حولَ تراجم البخاري حيث يتضح كمال اجتهاد إمام المحدثين. والحقيقة أن الجزء الثاني من الكتاب هو المظهر الأتم لجهود المؤلف وعنائه. شكر الله مساعيه، وجعلها ذخرًا له. وكما قال المؤلف رحمه الله: إنه لم يقصد من

هذا الكتاب النَّيْلَ من أحدٍ، ولكن إن وُجد شيءٌ من النقد، أو الاعتراض على أحدٍ في معرض الدفاع عن إمام المحدثين فإنه من باب الاضطرار. ولذا أرجو عدم اتخاذ أى رأي من قِبَل أحدٍ إلا بعد قراءة الكتاب بكامله.

* * *

لقد بذلنا أقصى ما يمكن من جهد - في حدود الاستطاعة البشرية - في تصحيح الأخطاء المطبعية التي كانت بقيت في الطبعة الأولى. وإن شاء الله ستكون هذه الطبعة خالية من الأخطاء، كما قمنا بإضافة بعض التعليقات، أو ذكر بعض المراجع مما لم يكن يوجد في الطبعة الأولى، ولكن مع مراعاة أن لا تختلط هذه الزيادة بكلام المؤلف، اللهم إلا في موضع أو موضعين قمنا ببعض التغيير في تعليقات المؤلف لمسيس الحاجة إليه. كما وضعنا فهرسًا شاملاً للمباحث والموضوعات، لأنَّ المؤلف رحمه الله كان يضع عنوانًا، ثم يذكر تحته أمورًا كثيرة مما يمكن أن يذكر بعناوين فرعية. ونسأل الله أن يتقبل جهدنا. ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾﴾ [البقرة].

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾﴾ [الأحقاف].

﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴿٤٠﴾ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴿٤١﴾﴾ [إبراهيم].

﴿رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴿٢٤﴾﴾ [الاسراء].

عبيدالله الرَّحماني المُبارَكْفُورِي

دار الحديث الرَّحمانية، دهلي — ١٠ محرم الحرام ١٣٦٦هـ

* * *

المقَـــدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإنَّ الغايةَ من تدوينِ سيرةِ شخصٍ ما، أو كتابة ترجمته، أو تاريخه على وجه العموم هي أَن يطلع القارىء على التحولات التي مر بها في حياته، فتعتبر بها الأجيال القادمة، وتتجنب تلك الأخطاء التي يجب الابتعاد عنها.

ولكن زيادة على هذه الغاية العامة توجد مميزات أخرى تمتاز بها تراجم أولئك الأئمة الذين يقتدى بهم، والذين ألفت سِيَرُهم لحثِّ الناس على تتبعِ خطواتهم والنسج على منوالهم، ولكي تأتي الأجيال القادمة، فتَصْبغَ أخلاقَها وسلوكها بصبغتهم، ولكي تقتبس أعمالها وعاداتها وشيمها وخصائلها من هولاء الهداة الذين بعثهم الله ليكونوا أسوة للعالم، وكان الهدف من خلقهم نشر دعوة التوحيد، وتعليم دين الفطرة، والتنبيه على علاقة العبودية التي توجد بين الخالق والمخلوق، والتذكير بالدَّار الآخرة حيث يعيش الإنسان حياته الأبدية بعد موته.

وكانت النتيجةَ اللازمة لهذه الدعوة استتبابُ الأمن والسَّلام في العالم، وازدهار الإنسانية، وأن يتوجه الخلقُ إلى طاعة الخالق بكل إطمئنان، فيرتقى إلى أعلى المدارج في الحياة الدنيا، ثم ينال الدرجات العليا في الحياة الآخرة التي هي الملجأ والمأوى. وباختصار التمتع بجميع النعم الدينية والدنيوية.

وما من شك في أن القرآن هو أول من أرشد إلى تدوين السير والتراجم الصحيحة المفيدة والمعتبرة، وما نراه اليوم من انتشار التراجم الصحيحة المعتمدة وكثرتها، فإن الفضل فيه راجع إلى ذلك التعليم القرآني، وإن أهل الغرب الذين أصبحوا نجومَ هذا الفن إنما هم عالةٌ على هذا القرآن.

فهل يستطيع أحدٌ أن يبرز لنا ترجمةً أو سيرةً يوثق بها، وجُمعت وأُلفت قبل التعليم القرآني؟ وهذا هو السبب في أن كل ما ألف قبل نزول القرآن من السير ملىء بآلاف الأخطاء، فلا يمكن الاعتماد، ولا الوثوق به.

وهل النصارى لا يؤمنون بالمسيح؟ فلماذا نرى سيرة المسيح عليه السلام مختلطة متناقضة هكذا؟ وهل اليهود لا يوجدون في العالم؟ أو لا يؤمنون بموسى عليه السلام؟ فلماذا ملئت سيرته بالقصص الواهية والأساطير والتخيلات الفارغة؟ لا شك أن السبب في هذا هو أن هذا الفن فرعٌ للتعليم القرآني، وهم لم يُرزقوا حظًا منه.

أنظروا في تلك الأساطير التي كانت شائعة منتشرة عن ذي القرنين وأصحاب الكهف، لقد جاء القرآن فمزق حُجُبَ الأساطير، وأبرز الصورة الصادقة المفيدة.

لم يقتصر التعليم القرآني على تدوين السير والتزام الصدق والوثوق فحسب، بل أرشدنا إلى غايته أيضًا، فعلَّمنا أن هذا المخلوق الذي لا يعد ولا يحصى ليس كل واحد منه يستحق أن تدون سيرته، أو تؤلف ترجمته، بل الذين يستحقون ذلك هم المُصْطَفَونَ من عباد الله آدم، ونوح، وإبراهيم، وإسحاق، وإسماعيل، ويوسف، وشعيب، ولوط،

وصالح، وذو الكفل، وزكريا، ويحيى، وأيوب، ويونس، وموسى، وهارون، وعيسى، ومحمد، عليهم صلوات الله وسلامه، كل هؤلاء ممن هم جديرون بأن تدون سيرتهم.

إقرأ سيرة نوح وقصة آدم ويونس، لقد عُلِّمنا فيها أنه ليس من العدل الاقتصار على جانبٍ واحد فقط في تدوين السير، بل توجيه النقد الصادق أيضًا جزء منه.

وفي موضع من القرآن بعد ذكر عدة من الأنبياء أُمِر الرَّسولُ ﷺ ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾(١) توجيه ربانيٌّ إلى الهدف المنشود في كلمات وجيزة.

وخُوطِبَت الأُمة كافةً، فجاء لفظ العموم:

﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾(٢)

وهذا أمر عام، أوجب على المسلمين أن يدونوا سيرة النبي ﷺ، ويجمعوا أحواله ووقائع حياته. وانطلاقًا من هذا الأمر الرباني العام تَوَجَّه المحدثون، الذين لا يمكن للمسلمين أن ينسوا فضلهم في أى لحظة إلى يوم القيامة، فبذلوا قصارى جهودهم وسعوا غاية ما يمكن في حدود الطاقة البشرية حتى جمعوا سيرة الرسول ﷺ وسننه في الحياة بأسانيد معتبرة. ولولا ذلك الجهد العظيم الذي بذله المحدثون لحُرِمنا معرفةَ أحوال نبينا الصحيحة والصادقة، ولتعذر علينا الامتثال بقوله تعالى:

﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب]

---

(١) الأنعام: ٩٠.

(٢) الأحزاب: ٢١.

ولو حَدَث ذلك لاضطررنا إلى المقايسات، كما فعل أهل العراق، أو لفسرنا القرآن بالأهواء والآراء، كما فعلت فرقة أهل القرآن[1]، أو صنفنا قصصًا باطلةً وأساطير واهيةً لإثبات أن الرسول ﷺ هو عين الله، أو ابن الله.

لم تقف جهود المحدثين على هذا الحد فقط. بل دوّنوا تراجم صحيحة وصادقة لخلفائه الراشدين أيضًا، عملاً بقوله ﷺ:

«عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين»[2].

---

(١) فرقة ظهرت في الهند، وهي لا تولي أي اهتمام لسنن الرسول ﷺ وأقواله وتعاليمه، وتفسر القرآن على هواها، وإليكم نموذجًا من مجلة «إشاعة القرآن» التي تُصدرها هذه الفرقة. فقد فسرت قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡبَلَٰٓؤُاْ ٱلۡمُبِينُ ﴿١٠٦﴾ وَفَدَيۡنَٰهُ بِذِبۡحٍ عَظِيمٖ ﴿١٠٧﴾﴾[الصافات].

فقالت: «ثم اتفقا فيما بينهما على الإرشاد القرآني، ولم يتنبه إبراهيم على خطئه، أي أنه خطر في باله أن يلقيه على جبينه، فرددنا عليه رؤياه وخياله الباطل، أي أننا قلنا له يا إبراهيم لماذا تُصَدِّقُ هذه الرؤيا والخيال الباطل، وهكذا جعلناه تحت أعيننا، ولا شك أننا دائمًا نحفظ ونعصم جميع الرسل والأنبياء، ولهذا رددنا رؤياه، فقد كانت هذه الرؤيا الباطلة خطأً عظيمًا وغلطًا كبيرًا واضحًا وقع فيه إبراهيم، وفهَّمْنَاهُ بدلاً منه أن يضحّيَ فقط كما أمر في القرآن، وأن تكون الأضحية سالمةً صحيحةً كاملةَ العمر طيبة سمينة ـ انتهى».

وبهذه العبارة يمكن للقراء أن يفهموا سفاهة هذه الفرقة. (المؤلف)

(٢) جزء من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه المشهور: صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون إلخ..

وفيه«فإنه من يعيش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا. فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ» الحديث.

أخرجه أبو داود ٤/٢٠١. السنة. باب في لزوم السنة: ح ٤٦٠٧، واللفظ له. =

ثم خطوا خطوة أخرى، فجمعوا تراجم غيرهم من الصحابة بطريقة موجزة. وكتاب «الإصابة»[1] وكذلك «أسد الغابة»[2]، و«الاستيعاب»[3]، كتب قيمة جدًا في هذا الموضوع.

= والترمذي ٥/ ٤٤. العلم. باب جاء بالأخذ بالسنة واجتناب البدع: ح ٢٦٧٦. وابن ماجه ١/ ١٥ (المقدمة) باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين: ح ٤٢ ـ ٤٤. وآخرون.

وقال الألباني: صحيح. السنة ١/ ١٧. ح ٢٧. صحيح ابن ماجه ١/ ١٣. ح ٤٠ ـ ٤٢. وللتفصيل يمكن الرجوع إلى ارواء الغليل ٦/ ١٠٧، ح ٢٤٥٥.

(١) للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفي سنة ٨٥٢هـ في خمس مجلدات. (المؤلف)

(٢) للعلامة عزالدين ابن الأثير الجزري المتوفي سنة ٦٣٠هـ، كتب فيه تراجم سبعة آلاف وخمسمائة من الصحابة، جمع فيه كتبًا كثيرة، وهي كتب ابن مندة، وأبي موسى، وأبي نعيم، وابن عبدالبر، وزاد من غيرها أسماء، وضبط وحقق أشياء حسنة على ما فيه من التكرار بحسب الاختلاف في الاسم والكنية. (المؤلف)

(٣) للحافظ أبي عمر ابن عبدالبر الأندلسي القرطبي المالكي المتوفي سنة ٤٦٣هـ. في مجلدين، وهو من أحسن كتب المتقدمين في الصحابة، وأكثرها فوائد. (المؤلف)
وهذه الحواشي الثلاثة كتبت بالعربية في الأصل وليست من ترجمتي.

وقد طبع كتاب «الاستيعاب» على حاشية «الإصابة» ثم طُبع مفردًا بتحقيق علي محمد البجاوي في أربع مجلدات.

ومن الكتب المهمة في تراجم الصحابة والتي طُبِعت مؤخرًا:

كتاب «الآحاد والمثاني» للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك المعروف بابن أبي عاصم النبيل (٢٠٦ ـ ٢٨٧هـ) ويشمل ١٢٥٠ ترجمة. طبع بتحقيق الدكتور باسم فيصل الجوابرة في ست مجلدات. نشر دار الراية. الرياض. ١٤١١هـ.

و«معجم الصحابة» للإمام أبي الحسين عبدالباقي بن قانع (٢٦٥ ـ ٣٥١هـ) ويضم ١٢٢٦ ترجمة. حققه صلاح بن سالم المصراتي. نشر: مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة المنورة: ١٤١٨هـ.

كما طبع قسم من كتاب «معرفة الصحابة» لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ) في ثلاث مجلدات بتحقيق الدكتور محمد راضي بن =

ثم تقدموا خطوة أخرى فَقَيَّدوا أحوالَ التابعين وهلم جرًا، واستمرت هذه السلسلة إلى أيامنا هذه، والفضل فيها راجعٌ للمحدثين، حتى كتب الدكتور اسبرنجر:

«يحق للمسلمين أن يفتخروا بعلم الرجال كما شاؤوا، فلم توجد أمة في الماضي ولا في الحاضر دونت تراجم وسير العلماء خلال اثني عشر قرنًا، كما فعل المسلمون، فبإمكاننا الحصول على تراجم خمسمائة ألف عالم من المشهورين من كتبهم(١).»

ومن الذي لا يعرف تلك الخصائص التي يمتاز بها الإمام البخاري من بين جماعة المحدثين؟ إنه هو الرجل الذي التزم بتدوين سيرة رسول الله ﷺ وأصحابه وغيرهم من مشاهير الإسلام بتراجم صحيحة موثوق بها(٢). وضحّى في سبيل ذلك العمل العظيم بكل ما كان يملكه من غالٍ

= جامع عثمان. نشر مكتبة الدار. المدينة المنورة ١٤٠٨هـ. ثم طُبع كاملاً. نشر دار الوطن بالرياض. ١٤١٩هـ في سبع مجلدات.

أما «معرفة الصحابة» لابن مندة وهو من مصادر ابن الأثير فلم يطبع منه شيء حتى الآن فيما أعلم.

(١) مقدمة كتاب «الإصابة لابن حجر» للدكتور اسبرنجر؟ ولم اطلع عليها، وما أثبته هو ترجمة لما أورده المؤلف بالأردية.

وهو ألويس اسبرنجر (ALOYS Sprenger) بن كرستوفر اسبرنجر طبيب ومستشرق نمساوي. حصل على الجنسية الإنجليزية وعاش في الهند فترة. ونشر وهو في كلكته كتبًا عربية عديدة منها الإصابة وغيرها. كان يحسن خمسًا وعشرين لغة. مات في ألمانيا سنة ١٣١٠هـ. (الأعلام ٢/ ٨).

(٢) سنذكر فيما بعد حينما يأتي الكلام في شرح ملفوظات الإمام البخاري أنه كان يرى أن المرء لا يكون محدثًا حتى يعرف مع أحاديث رسول الله ﷺ سيرة أصحابه، وعددهم، وتراجم علماء الأمة، ومواليدهم، ووفياتهم، ومعاشهم، وسكنهم.

ومن هنا نعرف مدى أهمية التضلع في السيرة والتراجم للمحدثين. (المؤلف)

ونفيس من مالٍ ومتاع، حتى بذل حياته فيه ونسي راحة نفسه. والنجاح الذي أحرزه في هذا الصدد يعرفه كلُّ صغير أو كبير، ولهذا لقب «**بإمام المحدثين**» و«**أمير المؤمنين في الحديث**»[1]. ووثق الناس كل الثقة بالرواة الذين اختبرهم البخاري والأحاديث التي اختارها، حتى لُقِّب كتابُه المشهور الجامع الصحيح بـ«أصح الكتب بعد كتاب الله»[2].

لقد قدم الإمام البخاري أسوة حسنة وصورة حية في تحمل المشاق، والجهد، وعلو الهمة مع الاستغناء، والحزم، والحذر، والصدق، والتدين، والورع، والانصاف، وخدمة خلق الله، ونشر العلوم، وأعلى من ذلك وأتم أنه قد أفنى نفسه في اتباع سيرة رسول الله ﷺ، فقدَّم للمسلمين نموذجًا رائعًا لما كان يوجد في خلفاء الراشدين والصحابة من الإتباع والتمسك بسيرة المصطفى ﷺ. أما ما ناله فقه الحديث من رواجٍ وكمالٍ بسببه، فهذا أمر ظاهر.

لقد كان من الظلم أن لا تُدَوَّن سيرة مثل هذا الرجل، والحمد لله فقد اعتنى بها أهل القلم في اللغات المختلفة، وذكروا ترجمته فيما يزيد على مائة كتاب ما بين مختصر ومطول في اللغات العربية والفارسية والتركية والإنجليزية والفرنسية، حسب ما علمته حتى الآن.

ولقد كان ظلمًا عظيمًا أن تحرم لغتنا الأردية من هذه النفائس، فهناك خمسة وستون مليونًا من المسلمين الناطقين بالأردو[3]، وهم ـ عدا أناسٍ ـ يكنون للإمام البخاري كل حب وتقدير. وبالإضافة إلى

---

(١) الفوائد الدراري في ترجمة محمد بن إسماعيل البخاري. (المؤلف)

(٢) ليس هذا فحسب، بل وصف من لم يعرف منزلته «باتباع غير سبيل المؤمنين». أنظر حجة الله البالغة ١/ ١٣٤. (المؤلف)

(٣) كان هذا عدد الناطقين بالأردو عندما أُلِّف هذا الكتاب. أما الآن فقد زاد كثيرًا على ذلك.

ذلك نلاحظ في هذه الأيام أن بعض من قَصُرتْ أنظارهم وفسدت قلوبهم وعقولهم بتقليد ماوجدوا عليه آبائهم يتلذذون بالطعن في الإمام البخاري والنيل منه، وينسبون إليه أمورًا لا أساس لها، ولا يستطيعون أن يذكروا لها سندًا، ثم يروِّجونها، مع أنهم يعرفون «نتيجة ذر الرماد في وجه الشمس».

لقد كان يعتلج في صدري منذ مدة طويلة أن أؤلف في سيرة إمام المحدثين، إلا أن شعوري بقصر باعي وعدم توفر المواد كانايحولان دون أن أقدم خطواتي في هذا الطريق. وذاتَ مرةٍ أبديت رغبتي هذه للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، فشجعني، ووضع عندي أكوامًا من الكتب وكتب إلى بلاد بعيدة للحصول على المواد، ثم لم يزل يرسل إليَّ نسخًا مطبوعةً ومخطوطةً. كما كانت مكتبة المرحوم خان بهادر خدابخش (c.i.) الشهيرة غنيمة باردة ونعمة ربانية.

يؤسفني أنني لم أتمكن من الحصول على كل المواد العلمية التي كان يقتضيها هذا العمل الجليل، ولكن مع ذلك ما تيسر فهو غنيمة، والفضل فيه راجع إلى ما كان يتمتع به العلامة أبو الطيب من طبع محب للعلم[1]، وإلى مكتبة خان بهادر خدابخش. ولا يسعني إلا أن أقدم

---

(١) إن مكتبة العلامة شمس الحق العظيم آبادى جديرة بأن ترى، لقد جمع فيها العلامة كتبًا نافعةً في جميع الفنون، وهي شغله الشاغل ليل نهار. ويوجد فيها من المراجع في العلوم العقلية، والأدب، واللغة والتاريخ، وفي جميع فنون العلوم الإسلامية، وخاصة الحديث، ما لا يكاد يوجد في كثير من المكتبات المشهورة. وفيها نوادر علمية مخطوطة ما لا يوجد في مكاتب أوربا الكبيرة، ومع هذا كله فإنه يرحب بكل حفاوة وحرارة بكلٍّ من يريد الاستفادة منها من أهل العلم، ويعير الكتب أيضًا بقلب رحب واسع. (المؤلف)

[مع الأسف لم يبق الآن من خلف المرحوم من يستفيد من هذه المكتبة، أو =

لهما الشكر الجزيل.

أما الكتب المخطوطة التي استفدت منها كثيرًا فيجدر منها بالذكر: كتاب الأنساب للسمعاني، وطبقات الحنابلة، والتمهيد لابن عبدالبر، والعقد المذهب، والفوائد الدراري، وتقييد المهمل، والإلمام لابن دقيق العيد، والثقات لابن حبان.

لقد أشار الامام الذهبي في تذكرة الحفاظ[1]، وكذلك الحافظ ابن

= يفيد غيره: إنا لله وإنا إليه راجعون. عبيدالله الرحماني].

ثم إن ولده الشيخ محمد إدريس قام باهداء قسم من مكتبة والده إلى مكتبة خدابخش في بتنة ومازال موجودًا فيها أمَّا الباقي فقد ضاع جزء منه إبان الاضطرابات الطائفية التي وقعت بين المسلمين والهندوس في سنة ١٩٤٦م حيث لجأ عدد من المسلمين آنذاك إلى بيت العلامة العظيم أبادي فأتلفوا كثيرًا من الكتب. وأما الجزء الآخر والأهم فقد نُقِل إلى باكستان الشرقية مع ابن أخ الشيخ محمد إدريس وصهره محمد أبي القاسم وكان هناك ولا يعرف مصيره بعد الاضطرابات الدامية التي وقعت أثناء حركة انفصال باكستان الشرقية وتحولها إلى بنجلاديش عام ١٩٧١م.

وهكذا تضيع كنوز الأجداد الثمينة إذا لم يوجد في خلفهم من يُقَدِّرها حق قدرها.

(ينظر: حياة الشيخ المحدث العظيم أبادي باللغة الأردية بقلم أخينا الأستاذ محمد عزير شمس وفقه الله. ص ٧٣ ـ ٧٤).

(١) قال الذهبي في التذكرة: «قد أفردت مناقب هذا الإمام في جزء ضخم فيها العجب» (٢/٥٥٦). وقال في تاريخ الاسلام عند نهاية ترجمة الإمام البخاري: «ومناقب أبي عبدالله رضي الله عنه كثيرة، وقد أفردتها في مصنف وفيها زيادات كثيرة هناك.» (حوادث ووفيات ٢٥١ ـ ٢٦٠هـ ص ٢٧٤).

وترجمه في سير أعلام النبلاء ترجمة مطولة بلغت ثمانين صفحة (١٢/٣٩١ ـ ٤٧١). وذكر الدكتور بشار عَوَّاد في كتابه «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الاسلام» =

الملقن[1] في العقد المذهب[2] والعلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني في سبل السلام[3] إلى تأليفات لهم مستقلة في سيرة إمام المحدثين، ولكن من أين أجد ذلك الحظ العظيم الذي يمكنني من الوصول إلى هذه الدرر والنفائس. ولكن جلالة قدر هؤلاء المحققين (الحافظ الذهبي، والحافظ ابن الملقن، والعلامة محمد بن إسماعيل الأمير) وحدها خير دليل على مدى أهمية تلك الكتب، وشمولها وندرة ما تشتمل عليها من التحقيقات والتدقيقات والبسط في سيرة الإمام البخاري.

نعم لقد حصلت على كتاب ثمين من مكتبة «خان بهادر خدابخش» وهو «الفوائد الدراري» للعلامة إسماعيل العجلوني[4]، وهو كتاب جامع

= ص ٢١٠، أن نسخة من كتاب «مناقب البخاري» للذهبي موجودة في دار الكتب المصرية ضمن مجموع برقم ٩٦٥.

(١) سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأندلسي المصري (٧٢٣ ـ ٨٠٤هـ) من مؤلفاته: التذكرة في علوم الحديث. والبدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير وغيرها.
انباء الغمر ٥/ ٤١ وفيات ٨٠٤هـ. الضوء اللامع ٦/ ١٠٠.

(٢) «العقد المُذْهَب في طبات حملة المَذْهَب» في تراجم علماء الشافعية. وله نسخ مخطوطة في برلين واستانبول والقاهرة وبتنة وغيرها. كما ذكر محقق كتابه «تذكرة الأولياء» ص ٦١. ثم طبع في بيروت عام ١٤١٧هـ.

(٣) سبل السلام ١/ ٢٨. طبعة دار الكتاب العربي. بيروت. ولفظه «وقد أفردتُ ترجمته بالتأليف».

(٤) إسماعيل بن محمد بن عبدالهادي الجَرَّاحي ـ نسبة إلى أبي عبيدة بن الجرَّاح رضي الله عنه ـ العَجْلُوني مولدًا: ولد في ١٠٧٨هـ ونشأ في دمشق، ومات بها سنة ١١٦٢هـ. من أشهر مؤلفاته «كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس». معجم المؤلفين ٢/ ٢٩٢.
ولكتابه: الفوائد الدراري. نسخة أخرى أيضًا في جامعة برسلاو. كما ذكر =

حافل في سيرة الإمام الخاري. والحقيقة أنه هو الكتاب الوحيد الذي تمكنت من الإطلاع عليه من الكتب التي أفردت في سيرة الامام البخاري خاصة، وذلك بعد ما أكملت كتابي هذا، ولكن مع ذلك استفدت كثيرًا من هذا المؤلف المبارك.

وقد وجدتُ نسخةً قديمة من كتاب «طبقات الحنابلة» للقاضي أبي الحسين محمد بن محمد[1]، الذي ألف في سنة ٥٢٤هـ، في مكتبة بتنة، وقد نسخت في سنة ٦٣٠هـ من نسخة العلامة عبدالدائم، وقد وردت فيه ترجمة مفصلة مبسوطة للإمام البخاري.

ووجدتُ نسخة قديمة للإلمام[2] في مكتبة العلامة أبي الطيب، ووجدتُ فيه أيضًا أحوالَ الإمام. كما وجدتُ نسخةً قديمةً مخطوطةً من «تقييد المهمل» للعلامة أبي علي الغَسَّاني[3] في مكتبة العلامة أبي

= بروكلمان (٣/ ١٦٤) وسزكين (١/ ١٧٤). وله أيضًا كتاب «إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين» (الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح ١/ ١١).

(١) المعروف بابن أبي يعلى، الحنبلي (٤٥١ ـ ٥٢٦هـ). سير أعلام النبلاء ١٩/ ٦٠١. معجم المؤلفين ١١/ ٢١١.
وكتابه «طبقات الحنابلة» مطبوع ومتداول الآن. وترجمة الإمام البخاري فيه في ١/ ٢٧١ ـ ٢٧٩.

(٢) «الإلمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد، أبي الفتح محمد بن علي بن وهب المصري القشيري (٦٢٥ ـ ٧٠٢هـ).
وهذا الكتاب طبع في عام ١٣٨٣هـ بتحقيق الأستاذ محمد سعيد المولوي ثم طبع بتحقيق حسين إسماعيل الجمل. نشر دار المعراج الدولية. الرياض. ١٤١٤هـ، عن خمس نسخٍ مخطوطة. وعندي هذه الطبعة الثانية منه لكن لا توجد فيه ترجمة للإمام البخاري. والله أعلم.

(٣) هو أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني. نسبةً إلى مدينة «جَيَّان» =

الطيب أيضًا، وفيه ترجمة مبسطة للإمام البخاري.

ومن الكتب المطبوعة مقدمة «فتح الباري» وهو مصنف جامع وعديم النظير من كل الوجوه، وما يتصف به الحافظ ابن حجر من التبحر العلمي وسعة النظر وكثرة التأليفات، وقبولها، كل هذا خير شاهد لعظمة هذا الكتاب. وقد خصص آخره لسيرة الإمام البخاري. وكذلك كتاب «تهذيب التهذيب» الذي يُفتخر به وبحق، وقد طبع في اثنى عشر مجلدًا في حيدرآباد، والحقيقة أنها منة عظيمة لمطبعة دائرة المعارف على جميع المسلمين في العالم.

وما عدا هذه الكتب فقد استفدت بكثرة من «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي و«الطبقات الكبرى» للسبكي و«وَفَيات الأعيان» و«ميزان الاعتدال» و«تاريخ ابن خلدون مع المقدمة» و«تذكرة الحفاظ» و«معجم البلدان» لياقوت الحموي و«فتح المغيث» و«كشف الظنون» و«حجة الله البالغة» و«تاريخ الكامل» و«التاريخ الصغير» للإمام البخاري و«رجال المشكاة» و«كتاب الأم» للامام الشافعي و«فتح الباري» و«شرح البخاري» للعيني و«تراجم البخاري» للشاه ولي الله. والكتب الأخرى التي استعنت بها ذكرتها في محلها.

والحمد لله. فكل ما كتبت أخذته من تأليفات المحدثين والمؤرخين المحققين الذين أسَّسُوا فن نقد الرجال وتحقيق الروايات، ووضعوا قواعد التمييز بين الصحيح والغلط.

= بالأندلس. ولد ٤٢٧هـ وتوفي ٤٩٨هـ. تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٣٣.

وطبع الآن كتابه «تقييد المهمل» كاملاً في ثلاثة مجلدات بتحقيق علي بن محمد العمران ومحمد عزير شمس. نشرته دار عالم الفوائد بمكة المكرمة ١٤٢١هـ.

والأسلوب سهل وواضح وبرىء من التصنعات الإنشائية والتكلفات الأدبية، وكما أن الإمام البخاري عاش عيشةً طاهرة ساذجةً، فكذلك ينبغي أن تكون سيرته أيضًا بريئة من كل التكلفات الإنشائية والتصنعات الكتابية، قال شاعر أردي ما معناه:

الجمال الأصلي برىء من التصنع

فلا تطريز في رداء الأزهار(١)

قد يعتبر من الكمال للكاتب الإنشائي أن يجعل من الحبة قبة، ومن الخردلة جبلاً، ولكنه ليس من الكمال في حق المؤرخ الذي يتصدى لإبراز الصورة الحقيقية، في أى حال من أحواله.

ومما يجب الإشارة إليه أن هناك بعض المواضيع في الكتاب قد لا تكون ذات صلة بعامة الناس، لأنها في لون فقهي أو حديثي، بعيد عن الموضوع التاريخي، ولكنني كنتُ مضطرًا إلى ذلك، فلم يكن هناك بُدٌّ من إلقاء نظرة على تأليفات الإمام البخاري، وحسن اجتهاده من خلال تدوين سيرته، فكيف يمكن الإعراض عن هذه الأمور؟

وأكرر الاعتراف بقلة بضاعتي وقصر باعي، فإن هذا عمل جليل، وإن مثلي لم يكن كفؤًا له، ولكن كما قال شاعر فارسي ما معناه:

عجزت السماوات عن تَحمُّلِ عبءِ الأمانة

---

(١) ترجمة بيت في اللغة الأردية ونصه:

تكلف سى برى هى حسن ذاتي   قبائى كل مين كل بوتا كهان هى

فاختاروا لذلك مجنونًا مثلي[١]

وغنى عن البيان أن إنسانًا قد طار صيته واشتهر في جميع أكناف العالم في قوة الاجتهاد والتبحر في العلم، وأصبح يُضربُ به المثل في الصدق، والديانة، والذاكرة الخارقة، والنظر الثاقب، والبراعة في إخراج النكت، وأصبح كتابه «أصح الكتب بعد كتاب الله» وأصبح العاملون بكتابه مائتين وعشرين مليونًا[٢] عدا أناسٍ معدودين، لا شك أن تدوين سيرة مثل هذا الرجل يحتاج إلى عقل عظيم، وقلب كبير، ونظر ثاقب، واطلاع واسع، ورأى سديد. أما أنا، فكما قيل:

«أنا أعلَمُ بنفسي من غيري[٣].»

وكما قيل:

«أياز اعرف منزلتك[٤].»

ولا يسعني إلا أن أقدم شكري الجزيل إلى المولوى محمد يعقوب الصادقبوري أحد وجهاء عظيم آباد الذي وفَّرَ لي في بيته من الهدوء والراحة

---

(١) ترجمة بيت في اللغة الفارسية ونصه:

آسمان بار امانت نتوانست كشيد — قرعه فال بنام من ديوانه زدند

(٢) كان هذا قبل تسعين سنة من الآن. أما الآن فعدد المسلمين في العالم يقارب الألف مليون. والحمدلله.

(٣) ترجمة جملة بالفارسية نصها:

من آنم كه من دانم

(٤) ترجمة جملة بالفارسية نصها:

اياز قدر خود بشناس

ما كان يحتاج إليه هذا العمل العظيم، وفتح لي مكتبته المفيدة النافعة. وأدعو الله أن يفتح له ولأولاده أبواب نعمه الدينيَة والدنيوية، وأن يغفر لوالدي رحمه الله، الذي كان يتمنى أن يرى تمام هذا التأليف ونشره، ولكنه قد ذهب بأمنيته هذه[1]. وأن يرزق القبول لهذا الجهد المتواضع.

العاجز

عبدالسلام المباركفوري عفا الله عنه

---

(١) هو خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين المحمديون. كان تلاءً للقرآن خاشعًا لله، حافظًا للأدعية المأثورة، متبعًا للسنن النبوية شَغِفًا بها، مشتغلاً بمطالعة الكتب الدينية، عارفًا للحلال والحرام، جوادًا خادمًا للخلق، صابرًا شاكرًا. مرض مدة طويلة، حتى توفاه الله يوم الأحد تاسع عشر شوال من سنة ألف وثلاثمائة وسبع عشرين بعد غروب الشمس حين نادى المؤذن لأذان المغرب «الله أكبر» فلباه قائلاً: لا إله إلا الله. فإنا لله وإنا إليه راجعون. اللهم اغفر له. وقد ولد سنة ١٢٥٧هـ. كذا وجدتُ مكتوبًا بخطه.

ثم اعلم أن اسم جدي الفاسد (أب أمي) أيضًا كان أمان الله، وكان رئيس القوم، وكان طبيبًا مرجعًا للخلائق. توفي سنة ١٢٩٩هـ، وقد تلمذ على الشيخ الشهير في الآفاق الشاه أبي اسحاق اللهراوي، وهو من تلامذة الشاه عبدالعزيز ومحمد ناصح(*). وكان من العاملين بالحديث. كذا كتب مولانا عبدالله الاله آبادي (جهاؤ) في رسالةٍ، ثم ظفرت في عظيم آباد برسالة(**) لمولانا الشاه أبي إسحاق اللهراوي الأعظم كرهي، اسمها «نور العينين في إثبات رفع اليدين» وإذا فيها: «لما اتبعتُ الرَّسُولَ ﷺ لم أبالِ عصيتُ النعمان، أو السفيان، أو الزهريَّ». (المؤلف)

قلت: وهذه الحاشية كُتِبَت في الأصل باللغة العربية. وليست من ترجمتي.

* وهو من تلامذة الفاخر الزائر الإله آبادي. (المؤلف).

** في مكتبة الشيخ محمد سعيد المغلفوري. (المؤلف).

الباب الأول

حياة الإمام البخاري



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدُه وبه نستعين، ونصلي ونُسلِّمُ على رسوله محمد وآله وأصحابه أجمعين إلى يوم الدين.

الباب الأول

حياة الإمام البخاري

* * *

الإمام البخاري: اسمه ونسبه ومولده

الاسم: محمد. والكنية: أبو عبدالله. واللقب: «إمام المحدثين» أو «أمير المؤمنين في الحديث». والنسب: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه بن بَذِذْبِه.

ويظهر من الاسمين الأخيرين أن الإمام البخاري كان عجميَّ النسل، وهذا أمر مسلَّم به على وجه العموم. وقد ذكر المحدِّثون أن معنى «بَرْدِزْبَه» الزارع، وذكر العلامة تاج الدين السبكي في الطبقات الكبرى: أن والد بَرْدِزْبَه هو بَذِذْبِه[1]، وقدتفرد بهذا. أما سائر مترجميه

(١) ولفظه كذا «بردزبه»... بن بَذِذْبِه، بباء موحدة مفتوحة ثم ذال معجمة مكسورة.... وقيل بدل «بردزبه» الأحنف، وقيل غير ذلك. (المؤلف) وانظر الطبقات الكبرى =

= للسبكي ٢/ ٢١٢.

قلت: وقد اختلف في ضبط «بردزبه» جدِّ جدِّ الإمام البخاري على أقوال:

١ـ «بَرْدِزْبَه» قال ابن ماكولا: براءٍ ودالٍ وزاى وباء معجمةٍ بواحدةٍ. (الإكمال ١/ ٢٥٩). قال النووي: بَرْدِزْبَه بباءٍ موحدة مفتوحة، ثم راءٍ ساكنة، ثم دالٍ مهملة مكسورة، ثم زاى ساكنة، ثم باءٍ موحدة، ثم هاءٍ. هكذا قيده أبو نصر بن ماكولا. (ما تمس إليه حاجة القارىء ص ٢٣، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٧) وكذا ذكره ابن حجر في مقدمة الفتح وتغليق التعليق معزوًا إلى ابن ماكولا. وقال في مقدمة الفتح (ص ٤٧٧): «هذا هو المشهور في ضبطه وبه جزم ابن ماكولا. وقد جاء في ضبطه غير ذلك».

وهذا القول هو الذي ذكره أبو الوليد الباجي في التعديل والتجريح ١/ ٣٠٧ وابن عبدالهادي في طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٤٤، والذهبي في المشتبه ص ٦٣. وقدمه في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩١، وكذا ابن حجر في تغليق التعليق ٥/ ٣٨٤ وغيرهم.

٢ـ «بَذْدِزْبَه» على وزن القول الأول لكن بتبديل الراء ذالاً معجمة. وقد ذكره ابن حجر في التغليق بصيغة التمريض: «وقيل فيه إلخ». وقدمه المزي في تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣١. وابن ناصرالدين في تحفة الأخباري ص ١٧٧، ثم ذكرا القول الأول بصيغة التمريض: «وقيل بردزبه».

قال ابن ناصر الدين في التوضيح: وقيدته عن بعض المتقنين «بَذْدِزْبَه» بذال معجمة بدل الراء. (١/ ٤٤١).

٣ـ «يَزْذِبَه» قال ابن ناصرالدين: «ووجدته مقيدًا في موضعين يَزْذِبَه بخط أبي جعفر بن أحمد بن محمد العبدري فيما قرأه على أبي مروان عبدالملك بن عبدالله بن مدرك العبدري في غرة شهر ربيع الآخر من سنة ست وثمانين وأربعمائة». تحفة الأخباري ص ١٧٨. وقال في التوضيح: «وقيده بعضهم» يَزْذِبَه. بفتح المثناة تحت، وسكون الزاى، ثم ذال معجمة مكسورة ثم موحدة مفتوحة، ثم هاء، وهو غريب والمشهور القولان الأولان.» (١/ ٤٤١).

وقدم ابن خلكان هذا القول في وفيات الأعيان ٤/ ٩٠. ثم ذكر عن ابن ماكولا

فينتهون بنسبه إلى بَرْدِزْبَه فقط.

ولم يذكر لنا التاريخ شيئًا من أحوال «بَرْدِزْبَه» وأبيه «بَذِذْبِه»، وكل ما نعلمه أنهما كانا فارسيين[1] وكانا يدينان بدين قومهما.

= أنه قال: «يزدزبه» بياء مثناة في أوله. وأظنه تصحيفًا فقد تقدم عن ابن ماكولا أنه ضبطه بالباء الموحدة في أوله وهكذا ذكر عنه النووي وابن حجر وغيرهما.

٤ـ «يَزْدِزْبَه» قول رابع ذكره ابن ناصرالدين بصيغة التمريض وضبطه. «بمثناة تحت في أوله، ثم زاى ساكنة: والباقي كالذي قبله» (التوضيح ١/ ٤٤١). وهو كما حكاه ابن خلكان عن ابن ماكولا.

٥ـ «بَزْدِبَه» هكذا وقع في «أسامي من روى عنهم البخاري» لابن عدي. وذكر محققه أنه ضُبط في الأصل بفتح الباء الموحدة سكون الزاى وكسر الدال (ص ٥٨).

٦ـ وخارجًا عن هذه الأقوال كلها، قال السبكي أنه قيل في اسمه «بدل بَرْدِزْبَه: الأحنف» كما سبق أن ذكره المؤلف رحمه الله. وهو في الطبقات (٢/ ٢١٢) وكذا ذكره المزي أيضًا في تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣١.

وهكذا وقع في نسبه عند أبي نصر الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ) في مقدمة كتابه في رجال البخاري حيث قال: «عدة من أخرج أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن أحنف الجعفي مولاهم البخاري الحافظ إلخ» (١/ ٢٣) وهو كذلك في أسامي شيوخ البخاري للصَّغاني (ص ١).

أما والد بَرْدِزْبَه فإن عامة مترجمي البخاري يقفون في نسبه على بردزبه كما قال المصنف رحمه الله. ولكن وقع في تغليق التعليق للحافظ ابن حجر «بردزبة بن الأحنف..» (٥/ ٣٨٤). وتفرد السبكي فقال: «بَرْدِزْبَه بن بَذِذْبِه ـ بباء موحدة مفتوحة، ثم ذال معجمة مكسورة، ثم ذال ثانية معجمة ساكنة، ثم باء موحدة مكسورة، ثم هاء». وقال: «هذا ما كنا نسمعه من الشيخ الإمام الوالد رحمه الله» (طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٢١٢).

(١) قال الحافظ ابن حجر: كان بردزبه فارسيًا على دين قومه (مقدمة الفتح ٤٧٧) وعلى هذا فدعوى المحدثين أن قول الرسول ﷺ: «**لو كان الدين عند الثريا لذهب به رجل من فارس**» أو قال: «**من أبناء فارس حتى يتناوله**» ينطبق ويصدق على الإمام =

= البخاري، أمر واضح تمامًا لا يحتمل أى تردد أو شك، كما أن أحدًا لا يشك في وجود النهار بعد طلوع الشمس. وهل يمكن أن يتجاهل التاريخ أو يستهين بتلك الخدمات الجليلة التي قدمها الإمام البخاري للإسلام، وقد نقشت على صفحات الزمن بخطوط واضحة جلية. فلم ولن يمكن أن تمحى وتعفى رسومها بصروف الدهر ومرور الأيام والليالي، إن أوراق التاريخ لايمكن أن تمحى. نعم لا ننكر أن شرذمةً من المسلمين وقعت في شَرَك الغدائر الأوربية السمراء وسَحَرتْها عيونُ الإلحاد الزرقاء فسخرت من هذا الخبر الصحيح الصادق واعتبرته لغوًا، وليس هذا بغريب فإنها تحتقر أقوال الرسل كلها ومن أساسها. كما لا ننكر أن طائفة من المسلمين لا تقتنع بأن مصداق هذا الخبر هو الإمام البخاري مع أن خدماته الجليلة قد غطت أرجاء العالم ولم يوفق لعشر معشارها أحد من المسلمين الأعاجم. لا ننكر كل هذا لأننا نشاهد أن بعض المخلوقات لا تستطيع أن تبصر في ضحوة النهار، فإذا كانت عيونهم لا تبصر خدمات الإمام البخاري أو أنها قد انبهرت من شدة الضوء فلا غرابة فيه أبدًا. (المؤلف)

قلت: حديث «لو كان الدين عند الثريا لذهب به رجلٌ من فارس» ـ أو قال: «من أبناء فارس ـ حتى يتناوله.» أخرجه مسلم ٤/ ١٩٧٢. فضائل الصحابة: باب فضل فارس. حديث ٢٣٠ (٢٥٤٦) وهذا لفظه. وأخرجه أحمد أيضًا ٢/ ٣٠٩ وغيره.

وأخرجه البخاري ٨/ ٦٤٢. التفسير. سورة الجمعة، باب وآخرين منهم لما يلحقوا بهم. حديث ٤٨٩٧، ٤٨٩٨، وفيه: . . . وضع رسول الله ﷺ يده على سلمان ثم قال: لو كان الإيمان عند الثريا لناله رجالٌ أو رجلٌ من هؤلاء». وهو عند مسلم أيضًا في الموضع المذكور آنفًا. حديث (٢٣١).

وقد ذكر له أبو نعيم طرقًا وألفاظًا في مقدمة كتابه ذكر أخبار أصبهان ١/ ٢ـ٦. قال ابن حجر: «وقد أطنب أبو نعيم في أول تاريخ أصبهان في تخريج طرق هذا الحديث.» فتح الباري ٨/ ٦٤٣.

وذكر الحافظ عن القرطبي قوله: «وقع ما قاله ﷺ عيانًا، فإنه وُجد منهم من اشتهر ذكره من حفاظ الآثار والعناية بها ما لم يشاركه فيه كثير من أحد غيرهم.» (المصدر السابق ٨/ ٦٤٣).

وقد أسلم أبو جده «المغيرة» على يَدَي «يمان الجُعفِّي[1] » حاكم بخارى واستوطن بخارى. وكان العرف السائد أن الانسان إذا أسلم على يدي رجل نسب إلى قبيلته وكانت تسمى هذه النسبة نسبة الوَلاءِ في الإسلام، ولم يكن المغيرة بمعزلٍ من هذا العرف العام ولذلك نُسِب هو وكل من وُلِد له من بعده حتى الإمام البخاري «جعفيًا». قال الحافظ ابن حجر:

«فنسب إليه (الجعفِّي) نسبةَ وَلاءٍ عملاً بمذهب من يَرى أن من أسلم على يدي شخصٍ كان له وَلاءُه، وإنما قيل له «الجُعَفِيّ[2]» لذلك[3]».

---

(١) في تحفة الأخباري «اليمان بن أخنس بن خنيس» (ص ١٧٨) وكذا في نسب عبدالله بن جعفر المسندي في تهذيب الكمال (١٦/ ٥٩).

(٢) «الجُعْفِيُّ» نسبة إلى «جُعْفِي» كما أن «الكُرْسِيُّ» ينسب إلى «كرسي». قال في القاموس «جُعْفِيّ - ككُرسِي - ابن سعد العشيرة، أبو حَيٍّ باليمن» (ص ١٠٢٩) مادة جعف، وزاد: (النسبة جعفي أيضًا) وزعم بعض المؤرخين أن «جعفي» نسبة إلى موضع كان يسكنه. ولكنه قول ينقصه التحقيق. (المؤلف)

وانظر أيضًا: الأنساب ٣/ ٢٩١، اللباب ١/ ٢٨٤، تاج العروس ١٢/ ١١٤.

(٣) مقدمة الفتح ص ٤٧٧. وانظر أيضًا: أسامي من روى عنهم البخاري ص ٥٩، الكامل لابن عدى ١/ ١٤٠، تاريخ بغداد ٢/ ٦. التعديل والتجريح ١/ ٣٠٧، تاريخ دمشق ١٥/ ٣٩/ب، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٧، ما تمس إليه حاجة القارىء ص ٢٣، وفيات الأعيان ٤/ ١٨٨، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣١، طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٤٤، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٢، طبقات السبكي ٢/ ٢١٢، تحفة الأخباري ١٧٨، تغليق التعليق ٥/ ٣٨٤.

وقال ابن **خلكان**: نسبة البخاري **إلى** «سعيد بن جعفر الجعفي» والي خراسان. وكان له عليهم **الولاء** فنسبوا إليه (وفيات الأعيان ٤/ ١٩١) وهو خلاف ما ورد في المصادر الأخرى. **والله** أعلم.

لم يُنسب بيت الإمام البخاري إلى الرِّق أبدًا، فلا نتحمل مشقة نفي ذلك كما تحملها معاصرنا شمس العلماء النعماني[1] عندما كان يؤلف «سيرة النعمان» فسوَّد عدة صفحاتٍ لأجل هذا الغرض.

كذلك لم نجد أى اختلاف في سلسلة نسب البخاري حتى نلجأ إلى التكلفات الباردة الركيكة في تأويلها ونضطر إلى التخمينات البعيدة لتحبير كلمات لا طائل تحتها، نعم لقد كتب بعض المؤرخين أن اسم جده كان «الأحنف» بدلاً من «بَرْدِزْبَه»[2].

---

(١) العلامة شبلي بن حبيب الله البندولي المعروف بشبلي النعماني (١٢٧٤هـ-١٣٣٢هـ) أديب وكاتب هندي معروف. له كتب طيبة معروفة في السيرة والتاريخ وغيرهما، إلا أنه في كتابه «سيرة النعمان» تحامل كثيرًا على الحديث والمحدثين ووجه إليهم طعونًا واهية. وقد رد عليه العلامة عبدالعزيز الرحيم آبادي ردًا بليغًا بكتابه «حسن البيان».

له ترجمة في نزهة الخواطر ٨/ ١٨٩، الأعلام ٣/ ١١٥.

(٢) كان الأحنف رجلاً عاقلاً، ولذلك إذا استعظموا أحدًا في عقله قالوا له الأحنف، كما أن السخي يقال له «حاتم» والظاهر أن بردزبه كان رجلاً عاقلاً فلذلك لقب بالأحنف مع أن اسمه الحقيقي كان بردزبه.

«الأحنف رجل مشهور بالعقل فضرب به مثل» (حاشية الدارمى ٣٧ طبع المطبع النظامى كانفور بالهند). (المؤلف)

قلت: وهو الأحنف بن قيس التميمي، ثقة مخضرم. من رواة الجماعة، ت ٦٧هـ أو ٧٢هـ كما في التقريب ١/ ٤٩. وله ترجمة مفصلة في سير أعلام النبلاء ٤/ ٨٦-٩٧ قال الذهبي فيها: « أحد من يُضرب بحلمه وسؤدده المثل».

وأشار ابن خلكان إلى سبب آخر لتلقيبه بالأحنف، فقال: «ووجدته في موضع آخر عوض يزذبه: «الأحنف». ولعل يزذبه كان أحنف الرجل، والله أعلم» (وفيات الأعيان ٤/ ١٩٠) وقد سبق أن بعض المصادر سمَّت والد بردزبه «الأحنف» والله أعلم.

والده

والد الإمام البخاري هو «إسماعيل» وكنيته «أبو الحسن» كان من كبار المحدثين، من تلاميذ وأصحاب الإمام مالك. ولكننا مع الأسف لم نعرف له حتى الآن أى مصنف. لقد روى الأحاديث عن حماد بن زيد والإمام مالك وأبي معاوية وغيرهم من علماء عصره، لَقِي عبدَالله بن المبارك واستفاد منه.

ومن تلامذته أهل العراق وأحمد بن حفص ونصر بن الحسين وغيرهما.

ذكر الإمام البخاري ترجمةَ والدِه في التاريخ الكبير[1]. وكذلك

---

(١) التاريخ الكبير ١/ ٣٤٢-٣٤٣. ونصه «إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو الحسن، رأى حمادَ بن زيدٍ صافَحَ ابنَ المبارك بِكِلْتَا يدَيهِ. وسمع مالكًا.» وفي صحيح البخاري في باب المصافحة من كتاب الاستئذان معلقًا: «وصافح حمادُ بن زيد ابن المبارك بكلتا يديه».

قال الحافظ: وصله غنجار في تاريخ بخاري من طريق اسحاق بن أحمد بن خلف. قال سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «سمع أبي من مالك ورأى حماد بن زيد يصافح ابن المبارك بكلتا يديه». (فتح الباری ١١/ ٥٦).

وساق الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٢) والحافظ في تغليق التعليق (٥/ ٣٨٥) هذا الخبر باسناديهما إلى اسحق بن أحمد بن خلف.

ثم قال الحافظ بن حجر: «وذكر البخاري في التاريخ في ترجمة أبيه نحوه. وقال في ترجمة عبدالله بن سلمة المرادي: حدثنى أصحابنا يحيى وغيره عن أبي: إسماعيل بن إبراهيم قال: «رأيت حماد بن زيد وجاء ابنَ المبارك بمكة فصافحه بكلتا يديه». ويحيى المذكور هو ابن جعفر البيكندي» (فتح الباری ١١/ ٥٦. =

الحافظ ابن حبان في كتاب الثقات. ونصه:

«إسماعيل بن إبراهيم والد البخاري يروي عن حماد بن زيد ومالك وروى عنه العراقيون[1]».

كان العلامة إسماعيل رجلاً تقيًا ورعًا. يذكر أحمد[2] بن حفص:

«دخلتُ على إسماعيل والد أبي عبدالله عند موته فقال: لا أعلم من مالي درهمًا من حرام ولا درهمًا من شبهة».

= الاستئذان، الأخذ باليد إلخ. ونحوه في تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٥).

وما ذكر عن ترجمة عبدالله بن سلمة المرادي لم أره في المطبوع من التاريخ الكبير. والله أعلم.

وقد توفي حماد بن زيد عام ١٧٩هـ. وكذلك مالك. وهذا يعني أن والد الإمام البخاري قام برحلة إلى مكة والمدينة ـ ولعلها للحج ـ قبل هذه السنة، وفي تلك الرحلة سمع من الإمام مالك رحمه الله وهو بالمدينة.

ملاحظة: وقع في المطبوع من سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٢) وفي مقدمة الفتح (ص ٤٧٧) وطبقات السبكي (٢/ ٢١٣) «رأى حماد بن زيد (و)صافح ابن المبارك» وزيادة «و» خطأ غَيَّر المعنى، لأن الذي صافح ابن المبارك هو حماد وليس والد البخاري. كما تحرف «صافح» في طبقات السبكي إلى «صالح».

(١) ثقات ابن حبان ٨/ ٩٨. وقال السبكي أيضًا: حدَّث عن أبي معاوية وجماعة الطبقات الكبرى ٢/ ٢١٣. وفي التهذيب: «روى عن حماد بن زيد وابن المبارك، روى عنه يحيى بن جعفر البيكندي وغيره. ذكر ولده عنه مايدل على أنه كان من الصالحين.» (١/ ٢٧٤). وقال الذهبي في السير: «وطلب إسماعيل بن إبراهيم العلم» (١٢/ ٣٩٢) وقال في تاريخ الاسلام في ترجمة البخاري: «وكان أبوه من العلماء الورعين.» (ص ٢٣٩).

(٢) وقع في الأصل تبعًا لمقدمة الفتح (ص ٤٧٩) «أحيد بن حفص» والتصويب من المصادر الأخرى.

قال ابن حفص: «فتصاغرت إليّ نفسي عند ذلك[1]».

ومن جملة الفضائل والمزايا التي اتصف بها الإمام البخاري أنه كان هو وأبوه من المحدثين ومن أصحاب الفضل، ولم يحصل هذا الفضل في المسلمين إلا لأناس معدودين مختارين.[2]

---

(١) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (ص ٢٣٩). سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٤٧). طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٢١٣). مقدمة القسطلاني ١/ ٢٦. وزاد في السير: ثم قال أبو عبدالله: «أصدق ما يكون الرجل عند الموت.» والظاهر أن «أبو عبدالله» هو البخاريُّ نفسه يروي عنه وراقه.

والخبر بدون قوله: «فتصاغرت إلخ» في: تحفة الأخباري ص ١٨٠. تغليق التعليق ٥/ ٣٩٤.

(٢) ومما يدل أيضًا على علم وفضل والد الإمام البخاري ما يلي:

أ:ـ روى الخطيب باسناده عن أبي سعيد بكر بن منير عن البخاري قال: «كنت عند أبي حفص أحمد بن حفص أسمع كتاب الجامع ـ جامع سفيان ـ في كتاب والدي، إلخ» (٢/ ١١. كما سيأتي في ص ١٦١ تعليقًا).

وكلمة «كتاب» يمكن أن تقرأ بضم الكاف وتشديد التاء «كُتَّاب» بمعنى المكتب أو المدرسة وهو الأظهر. فهذا يدل على أن والده كانت له مدرسة وأحمد بن حفص كان معلمًا فيها. ويؤيد هذا مارواه عنه وراقه إذ قال له: «كيف كان بدءُ أمرك في طلب العلم؟ قال: ألهمتُ حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب. قلتُ: كم كان سنك؟ قال: عشر سنين أو أقل إلخ». (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٣ وغيره).

ويمكن أن تُقرأ كِتاب ـ بكسر الكاف وفتح التاء ـ فهذا يدل أن والد البخاري كان يملك نسخة من «جامع سفيان».

وفي كلا الحالين هذه القصة تدل على اهتمام والد الإمام البخاري بالعلم.

ب:ـ ذكر المستنير بن عتيق في صدد ذكر تاريخ ولادة الإمام البخاري «أخرج لي ذلك محمد بن إسماعيل بخط أبيه» (تحفة الأخباري ص ١٧٨، مقدمة الفتح ص ٤٧٧. تغليق التعليق ٥/ ٣٨٥) وكذلك رواه عنه وراقة أيضًا (تاريخ الإسلام ص ٢٤٢). =

= وهذا يدل على ثقافة والده واهتمامه بالتاريخ.

جـ:ـ قال الذهبيُّ في ترجمة أبي حفصٍ أحمد بن حفصٍ ـ شيخِ البخاريِّ في الكُتَّابِ ـ: «قال الشيخ محمد بن أبي رجاء البخاري: سمعتُ أحمد بن حفصٍ يقولُ: رأيتُ النبي ﷺ في النوم عليه قميصٌ، وامرأةٌ إلى جنبه تبكي، فقال لها: لا تبكي، فإذا مُتُّ فابكي. فلم أجد من يُعَبِّرُها لي، حتى قال لي إسماعيلُ والدُ البخاريِّ: إن السُّنَّةَ قائمةٌ بعدُ.» (سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٥٧).

فهذه القصة تدل على أن والد الإمام البخاري كانت له مهارة في تعبير الرؤيا أيضًا، وهذا أيضًا دليلٌ على علمه وفضله وصلاحه واهتمامه بسنة النبي ﷺ.

وأحمد بن حفص راوي هذه القصة هو كما قال الذهبي: «الفقيهُ العلاَّمة شيخ ما وراء النهر أبو حفص البخاري الحنفي من أصحاب الإمام محمد بن الحسن، وسمع من وكيع بن الجرَّاح وغيره» ولد ١٥٠هـ وتوفي ببخارا سنة ٢١٧هـ، قال الذهبي: الرواية عنه تَعِزُّ، (سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٥٧). وقد تحرف اسمه في بعض المراجع إلى أحيد.

وهذه الأخبار تدل على أنه كان على صلة وثيقة بوالد الإمام البخاري. ويبدو أن هذه العلاقة استمرت مع الإمام البخاري حتى بعد وفاة والده. فقد ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح أن أبا حفص أحمد بن حفص هذا كان أنفَذَ بضاعةً إلى الإمام البخاري إلخ، كما سيذكر المصنف بعد قليل عند ذكر أخلاق الإمام البخاري وعاداته. (ص: ١٣٧) ويظهر أن أبا حفص هذا كان متسامحًا معتدلاً في مذهبه: فقد ذكر الذهبي في ترجمة محمد بن سلام البيكندي ـ أحد شيوخ البخاري ـ نقلاً عن غنجار: «وكان بينه وبين أبي حفص أحمد بن حفص الفقيه موَدَّةٌ وأُخُوَّة مع تخالفهما في المذهب. (سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٣٠) وهو في تهذيب الكمال مع فرق في بعض الكلمات. (٢٥/ ٣٤٣).

ولكن على عكس من هذا كان ولده المعروف بأبي حفص الصغير وهو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن حفص بن الزِّبرقان من ألدِّ أعداء البخاريِّ وهو الذي تولى كُبْرَ إخراج الإمام البخاري من بخارا في آخر عمره (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٦١٧) كما سيأتي.

والدته

كانت والدة الإمام البخاري أيضًا عابدةً صاحبةَ الكرامات، وقد رُزِقَت حظًا وافرًا من الابتهال إلى الله والدعاء إليه. وكان الإمامُ البخاريُّ قد ضاع بصرُه في صغره وفُقِد نورُه وعجز الأطبَّاءُ عن العلاج فرأت أمه في المنام إبراهيمَ عليه السَّلام يقولُ لها:

«يا هذه قَد رَدَّ اللهُ علَى ابنِك بَصَرَه بكثْرَةِ دُعَائِك».

فأصبحت من ليلتها التي رأت فيها الرؤيا وإذا ببصر ولدها محمد قد رجع وعاد إليه نوره[1].

= هذا ولم أعرف تاريخ وفاة والد الإمام البخاري غير أنه من المعلوم أنه توفي والبخاريُّ صغير. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ومات إسماعيلُ ومحمدٌ صغير» (هدى الساري ص ٤٧٧). وقال ابن ناصر الدين: «ولما توفي نشأ ولده أبو عبدالله يتيمًا في حجر أمه فأسلمته إلى معلِّم إلى أن كمل له عشر سنين» (تحفة الأخباري ص ١٨٠).

(١) أخرجه اللالكائي في شرح السنة (كرامات الأولياء) ص ٢٤٧، الأثر ٢٢٩. وعن طريقه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٢، وابن ناصر الدين في تحفة الأخباري ص ١٧٩، وذكره ابن حجر في مقدمة الفتح ص ٤٧٨ نقلاً عن غنجار في تاريخ بخارى، واللالكائي. وكذا في تغليق التعليق ٥/ ٣٨٨.

وأسنده أيضًا الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٢/ ١٠ وعن طريقه ذكر ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ١/ ٢٧٤، والمزي في تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٥.

وانظر أيضًا: طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢١٦، تحفة الأخباري ص ١٧٩-١٨٠: تغليق التعليق ٥/ ٣٨٨.

مع الأسف لم نعرف تفاصيل ذهاب بصره ولا أسبابه إلا أنه عاد إليه وبلغ من القوة حيث أنه استطاع أن يؤلف مسودة التاريخ الكبير في الليالي المقمرة. قال أبو عليٍّ الغسانيُّ:

«كان محمد بن إسماعيل قد ذهبَ بصرُه في صِبَاه، وكانت له والدةٌ متعبدة فرأتْ إبراهيمَ خَليلَ الرَّحمن صلواتُ الله وسلامه عليه في المنام فقال لها: إنَّ الله تبارك وتعالى قد رد بَصَرَ ابنِكِ بكثرة دعائِك وبكائِك، قالت: فأصبحت وقد رد الله عليه بصره[1] ».

---

(١) تقييد المهمل للغساني (١/١٦/ب) وأسامي شيوخ البخاري للصَّغاني ص ٣ بشيء من الاختصار.

«ويتبين مما حققه الإمام السُّبكي أن الإمام البخاري فَقَدَ بَصَره مرتين. الأولى في صغره وهو ما يذكره المؤرخون عادة في مناقب والدته. والثانية أيام رحلاته العلمية عندما كان يقطع المسافات الشاسعة في وهج الشمس وحر القيظ وكان في خراسان. فنصحه رجلٌ أن يحلق رأسه ويغلفه بالخطميِّ فنجحت هذه الوصفة وعاد إليه بصره.» (المؤلف) وانظر طبقات الشافعية للسبكي ٢/٢١٦.

وذكره الذهبي أيضًا في سير أعلام النبلاء عن طريق غنجار بسنده عن البخاري. (١٢/٤٥٢). وروى ابن حجر في تغليق التعليق (٥/٣٨٨) رواية أخرى تؤيد هذا.

هذا ومما يدل على فضل والدة الإمام البخاري وقوة إرادتها وعزيمتها ورغبتها في تربية الإمام البخاري تربية علمية أنها اهتمت بإلحاقه إلى الكُتَّاب حتى بلغ عشر سنين من عمره. قال ابن ناصرالدين: «ولما توفي (أى والده) نشأ ولده أبو عبدالله يتيمًا في حجر أمه فأسلمته إلى مُعَلِّم إلى أن كمل له عشر سنين» (تحفة الأخباري ص ١٨٠) ولما بلغ ست عشرة سنة خرجَتْ به وبأخيه أحمد إلى الحج ثم رجعَتْ بعد الحج مع أحمد وتركت الإمام البخاري هناك لطلب الحديث. كما سيأتي.

ومن عائلة الإمام البخاري ورد ذكر أخيه «أحمد» أيضًا حيث قال في صدد ذكر رحلته في طلب العلم: «ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججتُ =

= رجع أخي بها وتخلفت في طلب الحديث» (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٣. وسيأتي تخريج الخبر فيما بعد). وكان أسنَّ منه. (هدى الساري ص ٤٧٧).

كما ورد ذكر **زوجة أخيه أيضًا**. فقد روى ورّاقه محمد بن أبي حاتم قال: سمعتُ أبا عبدالله يقول: ما ينبغي للمسلم أن يكون بحالة إذا دعا لم يُسْتَجَبْ له. فقالت له إمرأة أخيه بحضرتي: فهل تبنيت ذلك أيها الشيخ من نفسك؟ أو جرَّبت؟ قال: نعم إلخ (تاريخ بغداد ٢/ ١١، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٨ وسيأتي تخريجها أيضًا).

وكان للإمام البخاري **قراباتٌ** يراسلنه ويقرئن عليه السلام وهو بنيسابور وكان يكتب إليهن إلى بخارى. (انظر سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٦).

وكان له **أقرباء أيضًا في قرية خَرْتَنْك** على بعد فرسخين أو ثلاثة من بخارى ومنهم غالب بن جبريل وكان نزل عنده بعد خروجه من بخارى وتوفي هناك كما سيأتي عند ذكر وفاة الإمام إن شاء الله.

وسيأتي كلام المصنف رحمه الله حول زواج الإمام البخاري وهل ترك ذرية أم لا؟ والتعليق عليه. انظر: ص ١٩٧.

مولده

مولد الإمام البخاريِّ هو «بخارى» المدينةُ المعروفة في خراسان. وبخارى مدينةٌ قديمةٌ واسعةٌ رائعةٌ من بلدان ما وراءِ النهر، وكانت عاصمة المُلوكِ السَّامَانِيين قبل الفتح الإسلامي[1]. وتقع على أرض مستوية سهلة على بُعْدِ يومين من جَيْحُونَ، ويضم سورُها مساحة ستة وثلاثين ميلاً[2]، وعلى بعد فرسخين منها تقع مدينة «بِيْكَنْد» (بالكسر وفتح الكاف وسكون النون) وعلى بعد سبعة وثلاثين فرسخًا مدينةُ سَمَرْقَنْد، كما تقع مدينة مرو على بعد اثني عشر منزلاً من بخارى، وخُوارِزم[3] على بعد خمسة عشر منزلاً.

ونعرف مدى جمال هذه المدينة ورونقها وبهائها من أن «حافظ» الشيرازى اختار هذه المدينة صداقًا لوصال حبيبه، فقال ما معناه بالعربية:

---

(١) الأسرة السامانية أسرة فارسية عريقة يرجع أصلها إلى بهرام جور. وقد اعتنق «سامان» الإسلام وتولى بعض أولاده إمارة بعض البلدان في عهد الخليفة مأمون، ثم ولّى الخليفة المعتمدُ نصرَ بن أحمد بن أسد بن سامان بلاد ماوراء النهر سنة ٢٦١هـ ومن ثم تأسست الدولة السامانية. واستمرت إلى ٣٨٩هـ (٩٩٩م). انظر تاريخ الإسلام السياسي للدكتور حسن إبراهيم حسن ٣/ ٨٠ـ ٨٩.

(٢) في معجم البلدان: فأما بخارى... فهي مدينة على أرض مستوية وبناؤها خشب مسبَّكٌ ويحيط بهذا البناء من القصور والبساتين والمحالّ والسِّكك المفترشة والقرى المفصلة سورٌ يكون اثنى عشر فرسخًا في مثلها. (معجم البلدان ١/ ٣٥٣).

(٣) أوله بين الضمة والفتحة والألف مسترقة مختلسة ليست بألِفٍ صحيحة، هكذا يتلفظون به. (مراصد الإطلاع ١/ ٤٨٧).

«لو حقق ذلك الحبيب الشيرازى أمنية قلبي لمنحته سمرقند وبخارى بدل خاله الأسود[1]».

وقد اختلف المؤرخون في تاريخ فتح بخارى[2] واستيلاء المسلمين عليها. وقد ذكر الحموي في معجم البلدان عدة أقوال:

فقيل: إنها فتحت بيد سعيد بن عثمانَ الخليفةِ الثالث في سنة ٥٥هـ في خلافة معاوية وكان حاكم خراسان من قبل معاوية.

وقيل: فتحها قتيبة بن مسلم أيام إمارة الحجاج سنة ٨٨هـ أو سنة ٩٠هـ. وقد ذكر هذا القول العلامة ابن الأثير في تاريخه الكامل[3].

وعلى كل حال اتفق المؤرخون على أن المسلمين فتحوها في خلافة

---

(١) والنص الفارسي للبيت هكذا:

أكَر آن ترك شيرازى بدست آرد دل ما را بخال هندوش بخشم سمرقند وبخارا را

و«حافظ» هو شاعر فارسي كبير. اسمه شمس الدين بهاء الدين الأصفهاني، عاش في شيراز ومات بها سنة ٧٩١هـ. كان يلقب نفسه في الشعر بـ«حافظ» على عادة الشعراء في بلاد فارس والهند حيث يختارون لأنفسهم لقبًا شعريًا يسمونه «التخلص» ويتخلصون به من الاسم الحقيقي الطويل، وغالبًا ما يذكرون هذا التخلص في البيت الأخير من قصائدهم ليعرف قائلها.

وهو أحد الشعراء الأربعة الكبار في اللغة الفارسية وهم: سعدي، وفردوسي، وخيَّام، وحافظ. له ديوان شعري مطبوع باسم «ديوان حافظ».

(٢) مدينة بخارى يضرب بها المثل في الخصبة في بلاد ما وراء النهر، قال ياقوت الحموي في معجم البلدان: «ولا شك أنها مدينة قديمة نزهة كثيرة البساتين واسعة الفواكه جيدتها». وقد ذكر قولاً لمصنف كتاب الصُّوَر يدل على روعة هذه المدينة: «وأما نزهة بلاد ما وراء النهر فاني لم أر ولا بلغني في الإسلام بلدًا أحسن خارجًا من بخارى». (انظر معجم البلدان ١/٣٥٣) (المؤلف).

(٣) الكامل لابن الأثير ٤/٥٣٥، ٥٤٢ سنة ٨٩هـ و ٩٠هـ.

بني أمية، وما زالت حتى الآن تحت سيطرة المسلمين[1].

وقد ذكر ياقوت الحموي حديثاً طويلاً من طريق حذيفة بن اليمان الصحابي في فضل بخارى، ولأجل هذا الحديث تمنى الصحابيُّ أن يكون هو الذي فتح بخارى، ونُسب هذا الحديثُ إلى الرسول ﷺ بسندٍ طويلٍ إلا أنه من الصعب ثبوت هذا الحديث[2].

لقد وُلِدَ محمد بن إسماعيل ـ الذي كان من المقدَّر له أن يُلَقَّبَ «بإمام المحدثين» و«أمير المؤمنين في الحديث»، و«سيد الفقهاء»، والذي كانت الأقدار قد رشحته لتجديد السنة النبوية وإحيائها ـ في هذه المدينة بخارى في ١٣ من شهر عيد الفطر سنة ١٩٤هـ بعد صلاة الجمعة فكأنه قد طلع كهلال العيد.[3]

---

(١) وقد استولى عليها الشيوعيون سنة ١٣٣٩هـ. ثم بعد تفكك ما كان يسمى «بالاتحاد السوفيتي» تقع الآن في جمهورية أوزبكستان.

(٢) معجم البلدان ١/ ٣٥٤. وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٣٢٢ تحقيق نور الدين شكري، باب فضل بلدان شتى من خراسان) وقال: هذا حديث لا يُشَكُّ في وضعه.
وانظر أيضًا: اللآلي المصنوعة ١/ ٤٦٧، الفوائد المجموعة ص ٤٣٤.

(٣) أسامي من روى عنهم البخاري لابن عدي ص ٦٠، الكامل لابن عدي أيضًا ١/ ١٤٠، تاريخ بغداد ٢/ ٦، تقييد المهمل ١/ ١٤/ب، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٨، تحفة الأخباري ص ١٧٨، تغليق التعليق ٥/ ٣٨٥، مقدمة الفتح ص ٤٧٧.
وقال النووي: «واتفق العلماء على أن البخاري رحمه الله ولد بعد صلاة الجمعة بثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة». ما تمس إليه حاجة القارىء ص ٢٣، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٦٧ـ ٦٨.
وروى الخليلي في الإرشاد بسنده عن أبي حسان مهيب بن سُلَيم يقول: سمعت محمد ابن إسماعيل البخاري يقول: وُلِدتُ يوم الجمعة بعد الصلاة لثنتى عشرة ليلة خلت من شوال إلخ (٣/ ٩٥٩) وعنه وفيات الأعيان ٤/ ١٩٠، وتغليق التعليق ٥/ ٣٨٥.

قال الجامي ما معناه بالعربية: السكة التي ضربت في البطحاء ويثرب قد انتهى ضربها في بخارى[1].

وذكر البخاري أنه وجد تاريخ ميلاده مكتوبًا بخط والده[2].

وقد أنجبت أرض بخارى كثيرًا من أهل الفضل والكمال غيرَ الإمام البخاريِّ، ومنهم أبو علي ابن سينا[3] الذي لُقِّب بالمعَلِّم الثاني في الفلسفة اليونانية والمنطق والطب، وقد بلغ مرتبة الوزارة، وتوفي سنة ٤٢٨هـ[4].

---

(١) والنص الفارسي للبيت هكذا:

سكه كه در يثرب وبطحاء زدند نوبت آخر به بخارا زدند

«والجامي» هو عبدالرحمن بن محمد، الشيرازي، ولد في قرية جام، بخراسان. عالم وشاعر فارسي، صوفي النزعة. ت ٨٩٨هـ. الفوائد البهية ص ٨٦، معجم المؤلفين ٥/ ١٢٢.

(٢) قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق: «قال لي أبو عمرو المستنير بن عتيق: سألت أبا عبدالله محمد إسماعيل متى وُلِدْتَ؟ فأخرج إليَّ خط أبيه: ولد محمد بن إسماعيل يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة مضت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة.» تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٤٢، تحفة الأخباري ص ١٧٨ واللفظ له. تغليق التعليق ٥/ ٣٨٥، مقدمة الفتح ص ٤٧٧ وفيها: «وجاء ذلك عنه من طرق».

(٣) هو حسين بن عبدالله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي ثم البخاري، ويلقب بالشيخ الرئيس، أبو علي، فيلسوف، طبيب شاعر، مشارك في أنواع العلوم. من تصانيفه الكثيرة: القانون في الطب، لسان العرب في اللغة، ولد بخريشن من قرى بخارى ٣٧٠هـ= ٩٨٠م توفي بهمدان ٤٢٨هـ= ١٠٣٧م. الأعلام للزركلي ٢/ ٢٦١ معجم المؤلفين ٤/ ٢٠ (المراجع).

(٤) معجم البلدان ١/ ٣٥٦.

ومن كبار المحدثين والعلماء في بخارى ممن ذكرهم الخليلي في الإرشاد:

- عيسى بن موسى المعروف بغُنْجَار ت ١٨٦هـ. - عبدالله بن محمد المُسْنَدِي، من =

= شيوخ الإمام البخاري ت ٢٢٩هـ.
- محمد بن سَلاَم البِيْكَنْدِي، من شيوخ الإمام البخاري ت ٢٢٥هـ.
- صالح بن محمد البغدادي، المعروف بجَزَرَة، انتقل إلى بخارى ومات بها ت ٢٩٣هـ.
- إبراهيم بن معقل النسفي ت ٢٩٥هـ.
- إسحاق بن حمزة البخاري ت بعد ٢٧٠هـ.
- أبو عِصمة سَهل بن المُتوكل البخاري، ثقة مرضي. سمع القعنبي والحوضي وغيرهما.
- محمد بن يوسف البِيْكَنْدِي، ثقة متفق عليه كما قال الخَليلي.
- أبو حسان مَهِيب بن سُلَيم، ثقة متفق عليه مكثر عن البخاري.
- أبو النصر أحمد بن سهل البخاري الفقيه، ثقة متفق عليه. روى عنه حفاظ بخارى.

كما أن هناك عدة كتب أُلِّفَت في تاريخ بخارى ومنها:

١- «تاريخ بخارى» لأبي بكر محمد بن جعفر النَّرْشَخِي ت ٣٤٨هـ.

أهداه إلى نوح بن نصر الساماني سنة ٣٣١هـ. وترجمه بالفارسية أبو نصر أحمد بن أحمد بن محمد القباوي في سنة ٥٢٢هـ، وله نسخ عديدة محفوظة. ومختصر مطبوع، (بروكلمان ٣/ ٢٩، سزكين ١/ ٥٦٨).

٢- «تاريخ بخارى» لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن غُنْجَار، (٣٣٧هـ - ٤١٢هـ).

قال السخاوي: «واختصره السلفي، والأصل عندي» (التوبيخ لمن ذم التاريخ ضمن كتاب «علم التاريخ عند المسلمين» لفرانز روزنتال، ترجمه الدكتور صالح أحمد العلي ص ٦٢).

ولا تعرف له نسخ الآن. ولكن استفاد منه الخطيب البغدادي، وابن بشكوال، وابن السمعاني.. والذهبي وغيرهم.

وعليه ذيل لأحمد بن محمد بن أحيد بن عبدالله بن مامة ت ٤٣٦هـ، (تاريخ التراث العربي ١/ ٥٧١هـ، موارد الخطيب البغدادي ص ٢٧٧- ٢٧٨).

٣- وأفاد روزنتال أن البيهقي يذكر في تاريخ بيهق ص ٢١ «تاريخ بخارى وسمرقند لمؤلف اسمه سعد بن جناح. (علم التاريخ عند المسلمين ص ٦٢١).

نشأته وتعلمه وشيوخه

بعد ما عرفنا أحوال أبوي الإمام البخاري ولو بإيجاز نستطيع أن نَتَوَسَّم طريقة تربيتهما للإمام البخاري وتعليمه. وقد ذكر الإمام القَسْطَلَّانيُّ قولاً جامعًا لأحد المحدثين إذ قال:

«فقد رُبِّي في حِجْرِ العلم حتى رَبَا وارتضع ثَدْيَ الفَضلِ فكان فِطَامُه على هَذا اللِّبَا[1]».

لقد توفي والدُه إسماعيل وكان البخاريُّ صغيرًا[2] فعادت كفالته إلى أمه، ولما بلغ سن التمييز مال قلبه إلى حفظ الأحاديث وتحقيقها والعلوم الإسلامية. وكيف لا وقد وَرِثه من والده العظيم. قال محمد ابن إبي حاتم الورّاق[3]:

«سمعت البخاري يقول: أُلهمتُ حفظَ الحديث وأنا في الكُتَّاب.

قال الورّاقُ قلتُ: وكم أتَى عليك إذ ذاك؟

فقال: عشر سنين أو أقل»[4]

---

(١) مقدمة القسطلاني ١/٢٧، واللِّبَأ هو أول اللبن عند الولادة قبل أن يرق (المعجم الوسيط).

(٢) مقدمة الفتح ص ٤٧٧. وانظر أيضًا: تاريخ الأسلام ص ٢٣٩، تحفة الأخباري ص ١٨٠. طبقات السبكي ٢/٢١٣. «ونشأ يتيمًا».

(٣) هو: أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق، كاتب البخاريّ، وذكر المصنف ترجمة مختصرة له في آخر هذا الكتاب عندما ذكر تلامذته. (المراجع). وله كتاب ضخم في سيرة البخاري سماه «شمائل البخاري» (سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩٢) لا يعرف وجوده الآن ولكن استفاد منه مترجمو الإمام البخاري كالخطيب وغيره كثيرًا.

(٤) تاريخ بغداد ٢/٦، تقييد المهمل ١/٤/ب. تاريخ دمشق ١٥/٤٧/أ، تهذيب =

ومن هذه السن المبكرة بدأ يشترك في حلقات المدرسين.[1].

وقد حدث في بداية طلبه أن العلامة الدَّاخِلي ـ وكان من كبار المحدثين في بخارى في ذلك العصر. وكانت له حلقة رائعة مشهورة[2] ـ كان يُدَرِّس ذات مرة حسب عادته، وكان البخاريُّ أيضًا يسمع فقال الدَّاخِليُّ في إسناد حديث: «سفيان عن أبي الزُّبَير عن إبراهيم».

فقال البخاريُّ: «إن أبا الزُّبَير لم يَرْوِ عن إبراهيم»، وكان يريد أن ينبهه على خطئِه في هذا السند، ولكن الدَّاخلي دَهِشَ لما سمع هذا الصوت وانتهره ولكن البخاريَّ قال بكل بهدوء: «ارجع إلى الأصل إن كان عندك».

فدخل الدَّاخليُّ وراجع الأصلَ فاعترف بصحة قول البخاريِّ وانتبه لخطئِه إلا أنه أجّل تصحيح السند، وترك من باب الإنصاف أو بإرادة الاختبار تصحيحه إلى الإمام البخاريِّ فلما خرج قال له:

«كيف هو يا غلام؟»

= الكمال ٢٤/ ٤٣٩، تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٣٩. سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٣، تحفة الأخباري ص ١٨٠، تغليق التعليق ٥/ ٣٨٦، مقدمة الفتح ٤٧٨.

(١) قال الذهبي: «وحُبِّبَ إليه العلم من الصِّغَر، وأعانه عليه ذكاؤه المفرط» تاريخ الإسلام ٢٣٩.

(٢) يظهر ذلك من القصة التي ذكرها المصنف هنا. ولم أجد له ترجمة مستقلة. وقال الحافظ ابن حجر: «الداخليّ المذكور لم أقف على اسمه، ولم يذكر ابن السَّمْعانيُّ ولا الرُّشاطيُّ هذه النسبة. وأظن أنها نسبة إلى المدينة الدَّاخلة بنيسابور». (تغليق التعليق ٥/ ٣٨٧).

فأجاب البخاريُّ مرتجلاً هو هكذا «الزبير ـ وهو ابن عدي ـ عن إبراهيم»

فأخذ القلم وأصلح كتابه، وقال: صدقتَ.

قال: فقال له إنسان: «ابن كم كنتَ حين رددت عليه؟»

فقال: «ابن إحدى عشرة سنة[1]».

وكما أن البخاري ألهم حفظ الأحاديث منذ العاشرة من عمره، وما زالت هذه الرغبة تنمو وتزداد فيه، كذلك كان حريصًا على تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها، ومعرفة علل الحديث والإطلاع على أحوال رواة الحديث ومعرفة عدالتهم وضبطهم وأمانتهم وصدقهم ومعيشتهم ومسكنهم ومولدهم ووفياتهم ولقائهم فيما بينهم، ومقارنة الأسانيد بعضها ببعض، ومعرفة اتصالها وانقطاعها، والبلوغ بالفنون الحديثية إلى أسمى مكانتها، واستنباط المسائل من الأحاديث وجمعها ومقارنتها بالآيات القرآنية.

وخلاصة القول أن البخاري كان مغرمًا بهذه الأمور كلها منذ البداية ومع مرور الأيام وانقضاء الليل والنهار كانت هذه الأفكار تترسخ في قلبه وتَتَقَوَّى.

(١) تارخ بغداد ٢/٧، مقدمة الفتح ٤٧٨، مقدمة القسطلاني ١/٢٧، المنتظم ١٢/ ١١٥، تاريخ الاسلام ص ٢٤٣، سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩٣، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٩، طبقات الشافعية للسبكي ٢/٢١٦، تغليق التعليق ٥/٣٨٦، تحفة الأخباري ص ١٨١.

شيوخه الكبار في بخارى

عندما بدأ الإمامُ البخاريُّ طلبه لقد كان محمد بن سَلاَم البِيْكَنْدِيُّ ومحمد بن يوسف البِيْكَنْدِيُّ وعبدالله بن محمد المُسْنَديُّ وإبراهيم بن الأشعث وغيرهم من الشيوخ كانت لهم مجالس مرموقة وكانوا يعتبرون من كبار المحدثين الذين يرجع إليهم، فكان البخاري قد ارتوى من مناهل هؤلاء المشايخ في مبدأ طلبه.

محمد بن سَلاَم البِيْكَنْدِيُّ

عاصر الإمامَ مالكًا، وروى عن عبدالله بن المبارك وابن عيينة، وأنفق ثمانين ألف درهم في طلب العلم ونشره، وقد انكسر قَلَمُه مرة وهو في مجلس شيخه فنادى بأن كل من أتى بقلم يُعطَى دينارًا، فصار الناس يأتون إليه بالأقلام حتى بلغت المئات واشتراها. قال الإمام أحمد: رويتُ عن ابن سلام البيكندي خمسة آلاف حديث موضوع فقط. توفي في سنة ٢٢٥هـ[١].

(١) قال عبدالله بن شُريح: وكان محمد بن سلام من كبار المحدثين، وله حديث كثير ورحلة، وذكرٌ في الحديث وله مصنفات في كل باب من العلم. (تهذيب الكمال ٢٥/٣٤٣) وهو في سير أعلام النبلاء أيضًا لكن عزاه إلى محمد بن أحمد غنجار من قوله (١٠/ ٦٣٠).

وقد اختلف في تثقيل اللام أو تخفيفها في اسم والده «سلام» حتى أُلِّفَت رسائل في هذا الموضوع. وللحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) أيضًا رسالة بعنوان «رفع الملام عمن خَفَّف والد شيخ البخاري محمد بن سلام» حققها =

عبدالله بن محمد المُسْنَدِيُّ

قيل له «المُسْنَديّ» لاعتنائه بالأحاديث المسندة وهو من تلامذة فُضَيل بن عَيَاض وابن عُيَينة والمُعْتَمِر بن سُلَيمان. ولد في سنة ١١٢هـ، وتوفي سنة ٢٢٩هـ. قال أحمد بن سيَّار: عُرِفَ بالضَّبْطِ والإتقان. قال الحاكم: «هو إمامٌ في الحديث في عصره بما وراء النهر بلا مدافعة» وهو حفيدُ اليمان الجعفي الذي أسلم على يديه جَدُّ الإمام البخاريِّ[1].

= أخونا الأستاذ محمد عزير شمس. ونشرت ضمن كتابه «روائع التراث» نشر الدار السلفية بومبائى، الهند. ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

وقال ابن حجر: هو بتخفيف اللام على الصحيح. . . .وقد صنف المنذري جزءًا في ترجيح التشديد ولكن المعتمد خلافه. (فتح الباري ١/ ٧١).

والبِيْكَنديّ: «بكسر الموحدة وسكون التحتانية وفتح الكاف وسكون النون» (التقريب ٢/ ١٦٨).

وتاريخ وفاته ٢٢٥هـ هكذا في التاريخ الكبير (١/ ١١٠) والصغير (٢/ ٣٥٣) وتهذيب الكمال (٢٥/ ٣٤٤) وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٣٠) وغيرهما. ولكن وقع في التهذيب (٩/ ٢١٣) والتقريب (٢/ ١٦٨) ٢٢٧هـ وهو كذلك في رجال صحيح البخاري نقلاً عن البخاري. والله أعلم.

وينظر لترجمته أيضًا: الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٩٦، الجرح والتعديل ٧/ ٢٧٨، ثقات ابن حبان ٩/ ٧٥، أسامي من روى عنهم البخاري لابن عدي ص ١٣٨، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ١/ ٣٣٣، رجال صحيح البخاري ٢/ ٦٥٣، الارشاد للخليلي ٣/ ٩٥٧، الأنساب ٢/ ٤٠٤، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٢٢. وغيرها.

وما ذكره المصنف عن الإمام أحمد: «رويتُ عن ابن سلام البيكندي خمسة آلاف حديث موضوع» لم أجده في هذه المراجع. نعم فيها قوله: «إني لأحفظ نحو خمسة آلاف حديث (سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٣٠، التهذيب ٩/ ٢١٢) والله أعلم.

(١) ثقة حافظ، جمع المسند، من العاشرة. (التقريب ص ٥٤٢، تحقيق أبي الأشبال).

وينظر أيضًا لترجمته: التاريخ الصغير ٢/ ٣٥٨، التاريخ الكبير ٥/ ١٨٩، الجرح =

إبراهيم بن الأشعث

من علماء بخارى، روى عن فضيل بن عياض وابن عيينة، ومن تلاميذه «ابن حميد» صاحب مسند الحميدي[1] المشهور.

= والتعديل ٥/ ١٦٢، ثقات ابن حبان ٨/ ٣٥٤، تاريخ بغداد ١٠/ ٦٤، تهذيب الكمال ١٦/ ٥٩، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٥٨، التهذيب ٦/ ٩ وغيرها.

(١) إبراهيم بن الأشعث، هذا له ترجمة في ثقات ابن حبان (٨/ ٦٦) كما أحال إليه المصنف رحمه الله. وفي لسان الميزان (١/ ٣٦). وقال فيه ابن حبان: «يُغرب ويتفرد ويخطىء ويخالف».

ولكنه ليس من شيوخ البخاري. إنما شيخ البخاري هو «هارون بن الأشعث، كما في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١/ ٧١). وذكر المزي في تهذيب الكمال (٣٠/ ٧٩) وابن حجر في التهذيب (١١/ ٣) في ترجمة هارون هذا أنه «روى عنه البخاري». وقال البخاري في التاريخ الأوسط: «حدثنا أبو عمران هارون بن أشعث شيخ لنا ثقة. (تهذيب الكمال ٣٠/ ٧٩، وهو في المطبوع من التاريخ الأوسط ٢/ ١٩٨ تحقيق الأستاذ محمد بن إبراهيم اللحيدان). وقال الحاكم: محمد بن إسماعيل إمام أهل الحديث، سمع ببخارى هارون بن الأشعث،و...(سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣١).

وإنما وقع المصنف رحمه الله في هذا الخطأ لأنه وقع كذلك في مطبوعة طبقات الشافعية الكبرى. وقد صُحِّحَ ذلك في الطبعة الجديدة منها التي حققها الأستاذان عبدالفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي بعد المقارنة بالنسخ المخطوطة وقد نبها على ذلك في الحاشية (٢/ ٢١٣).

ثم إن هناك خطأ آخر وهو قوله «ومن تلاميذه «ابن حميد» صاحب مسند الحميدي» فالذي روى عن إبراهيم بن الأشعث هو «عبد بن حُميد» صاحب المسند المعروف باسمه. ولكن وقع في المطبوع من لسان الميزان (١/ ٣٦) «عبدة بن حميد». ولعل المصنف أدرك بفراسته وخبرته أن كلمة «عبدة» محرفة ـ ومثل هذا التحريف كثير في لسان الميزان طبعة حيدر آباد ـ ولكنه لم يجد نسخة أخرى =

لقد سمع منهم الإمام البخاري أحاديث كثيرة، ولم يبلغ السادسةَ عشرةَ من عمره إلا وقد جمع قدرًا كبيرًا من الأحاديث، وأخذ مرويات مشايخ بلده الثقات الذين كان يؤخذ منهم، وحَفِظ كتبَ عبدالله بن المبارك التي أعدمتها صروف الدهر[1]. وأصبح على علم كامل بأقوال أهل الرأى ومسائلهم الاجتهادية، وعرف أساتذتُه ومشايخُه قدرَه ومكانتَه حتى إن كثيرًا من كبار الشيوخ الذين كانوا يُعَدُّون من أئمة الفن في ذلك العصر كانوا يَهَابون حضورَ البخاريِّ في دروسهم ويترددون في الرواية خوفًا من أن يقع منهم خطأ أو وَهمٌ عند البخاري[2]. وكانوا يعرضون

= صحيحة من لسان الميزان حتى يجزِم بذلك. وثقات ابن حبان لم يكن مطبوعًا آنذاك. فاكتفَى بذكر «ابن حميد» وظن أنه «الحميدي» منسوبًا إلى أحد أجداده. فالحميدي هو: عبدالله بن الزبير بن عيسى بن عبيدالله بن حُميد...القرشي، الحميديُّ المكي، وهو صاحب «مسند الحميدي» المعروف. (سير أعلام النبلاء ١٠/٦١٦). رحمهم الله رحمة الأبرار الصالحين.

(١) ونحمد الله على أن ظهر منها كتاب الجهاد، وكتاب الزهد والرقائق. (المراجع) كما طبع «مسند عبدالله بن المبارك» بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السامرائي، نشرته مكتبة المعارف، بالرياض ١٤٠٧هـ. وفيه ٢٧٢ حديثًا فقط.

وله طبعة أخرى ومعها كتاب «البر والصلة» أيضًا لابن المبارك نفسه. تحقيق مصطفى عثمان محمد، دار الكتب العلمية. بيروت، ١٤١١هـ.

ويوجد لابن المبارك كتاب «الأربعين في الحديث» أيضًا مازال مخطوطًا.

(٢) مقدمة القسطلاني (؟) (المؤلف).

ومما يدل على ذلك قول محمد بن سلام: «كلما دخل عليَّ هذا الصبي تحيَّرتُ وأُلبِسَ عليَّ أمر الحديث وغيره. ولا أزال خائفًا ما لم يخرج. (سير أعلام لنبلاء ١٢/ ٤٧١، مقدمة الفتح ٤٨٣. وسيأتي).

وكذلك قول فتح بن نوح النيسابوري قال: أتيت علي ابن المديني فرأيت محمد بن إسماعيل جالسًا عن يمينه، وكان إذا حدث التفت إليه مهابةً له. (مقدمة الفتح ص ٤٨٣).

كتبهم عليه للتصحيح[1]، فقال بعضهم: «بين لنا غلط شعبة[2]».

وفي هذه الأيام وقبل أن يبدأ الإمام البخاري رحلاته في طلب الحديث حدثت حادثةٌ يحدثها لنا سُلَيم بن مُجَاهد[3]، قال:

«كنت عند محمد بن سَلَام البِيْكَنْدِي، فقال لي: لو جئتَ قبلُ لرأيتَ صبيًا يحفظ سبعينَ ألف حديث[4]، قال: فخرجتُ في طلبه حتى لقيتُه، فقلت: أنتَ الذي تقول: أنا أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم، وأَكثرَ منه، ولا أجيئكَ بحديثٍ من الصَّحابة أو التابعين إلا عرفتُ مولدَ أكثرِهم ووفاتَهم ومساكِنَهم، ولستُ أدري حديثًا من حديثِ الصَّحابة أو التَّابعين إلا وله أصلٌ أحفظُ ذلك عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ[5]».

وذاتَ مرَّةٍ وقبلَ رحلته قال له محمد بن سَلَام البِيْكَنْدِيُّ:

---

(١) ومنهم محمد بن سلام هذا وإسماعيل بن أبي أويس كما سيأتي. وعبدالله بن يوسف التنيسي. (مقدمة الفتح ص ٤٨٣).

(٢) وهو سليمان بن حرب الأزدي الواشحي، ثقة إمام حافظ، ت ٢٢٤هـ.
وانظر الخبر في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٩، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٠، مقدمة الفتح ص ٤٨٢.

(٣) أبو عمر سُلَيم بن مجاهد بن بَعِيش ـ أوله باء معجمة بواحدة ـ روى عن موسى بن إسماعيل والقعنبي وغيرهما، روى عنه ابنه أبو حسان مَهيب بن سُلَيم، مات في سنة خمس وخمسين ومائتين. ذكره ابن ماكولا في الإكمال (٧/ ٤٣٠).

(٤) مقدمة الفتح ص ٤٨٣. وانظر التعليق التالي.

(٥) تاريخ بغداد ٢/ ٢٤، ٢٥، تاريخ دمشق ١٥/ ٤٣/أ، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٦٠، تاريخ الإسلام ص ٢٤٥، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٧، طبقات الشافعية ٢/ ٢١٨، تحفة الأخباري ص ١٩٠، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٥، مقدمة الفتح ٤٨٧، مقدمة القسطلاني ١/ ٢٨.

«انظر في كتبي فما وجدتَ فيها من خطأ فاضرب عليه. فقال له بعض أصحابه: من هذا الفتى؟ ـ وكان السائلُ يرمي إلى أنَّ البِيْكَنْدِيَّ إمامَ عصره في فن الحديث كيف يقول لفتىً حَدَثٍ أن يُصَحِّح أخطاءَ كتابه ـ فقال البِيْكَنْدِيُّ: هذا الذي ليس مثله[1]».

وكان محمد بن سَلَام المذكور يقول:

«كلَّما دخل عليَّ محمد ابن إسماعيل تَحَيَّرتُ ولا أزال خائفًا منه». قال الحافظ ابن حجر: «يعني يخشى أن يخطيء بحضرته[2]».

كلُّ هذه الأقوال عن محمد بن سَلَام البِيْكَنْدِيِّ حينما كان البخاريُّ لم يتجاوز علمه شيوخَ بلده بخارى. وذلك لأن الإمام البخاريَّ لم يلق البِيْكَنْدِيَّ بعد ما رَحلَ من بخارى[3].

---

(١) مقدمة القسطلاني (؟). وانظر أيضًا: تاريخ بغداد ٢/ ٢٤، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٥٩، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٤. مقدمة الفتح ص ٤٨٣.

(٢) مقدمة الفتح ٤٨٣، وانظر أيضًا: تاريخ الاسلام ص ٢٥٤، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٧، طبقات الشافعية ٢/ ٢٢٢، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٤.

(٣) مقدمة الفتح (؟). وقال السبكي في طبقات الشافعية: «فارق البخاريُّ بخارى وله خمس عشرة سنة، ولم يره محمد بن سلام البيكنديُّ بعد ذلك.» (٢/ ٢٢٢).

قلت: ولكن روى الذهبي في السِّير عن أبي جعفر ـ وهو الوراق ـ قال: «قال لي بعض أصحابي: كنتُ عند محمد بن سلام فدخل عليه محمد بن إسماعيل حين قدم من العراق، فأخبره بمحنة الناس وما صنع ابنُ حنبل، وغيره من الأمور. فلما خرج من عنده قال محمد بن سلام لمن حضره: أترونَ البِكْرَ أشَدَّ حياءً من هذا؟» (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٨).

فإن صحت هذه الرواية فإنها تعنى أن البخاري رجع من بعض رحلاته إلى العراق ومحمد ابن سلام حيٌّ. غير أننا لا نعرف صاحب الوراق الذي روى هذا الخبر. والله أعلم.

رحلات الإمام البخاريّ في
طلب العلوم الإسلامية وتفاصيلها

الرحلة في اصطلاح المحدثين: هو السفر الذي يخرج فيه الإنسان لطلب حديث أو علو إسنادٍ.

وكان أصحابُ رسول الله ﷺ والتابعونَ لهم مولَعِين بهذه الرحلات بما يفوق الوصف والتقدير، فقد كان بعضهم يَتَجَشَّمُ مشقَّةَ سفرٍ يستمر شهرًا لأجل طلب حديث واحدٍ فقط، أو لمجرد التثبت منه، وما كان يَقِرُّ لهم القَرارُ حتى يحفظوه بعد ما سمعوه أو يتثبتوا منه.

ولمعرفة ما كان يوجد في ذلك العصر من الحرص والشوق في طلب الحديث أرى من اللازم أن أذكر بعض الوقائع الخاصة بهذه الرحلات:

قال عبدُالله بن بُرَيدة[1]: «إن رجلاً من أصحابِ النبيِّ ﷺ رَحَل إلى فَضَالَة بن عُبَيدٍ[2] وهو بمصر، فقَدِمَ عليه وهو يَمُدُّ لناقةٍ له، فقال: مرحبًا، قال: أما إني لم آتك زائرًا، ولكن سمعتُ أنا وأنت حديثًا من رسول الله ﷺ رجوتُ أن يكونَ عندكَ منه علمٌ. قال: ما هو! قال: كذا وكذا[3]».

---

(١) عبدالله بن بُرَيدة بن الحُصَيب الأسلمى، أبو سهل المروزي، ثقة، مات ١٠٥هـ أو ١١٥هـ/ع. التقريب ٤٩٣، التهذيب ٥/ ١٥٧.

(٢) فضَالَة بن عُبَيد الأنصاري الأوسي، صحابي، أول مشاهده أُحُد، شَهِد فتح مصر، نزل دمشق وولى قضاءها ومات ٥٨هـ أو قبلها. أسد الغابة ٤/ ٦٤، التقريب ٧٨١.

(٣) سنن الدارمي ١/ ١٤٢، طبعة دهمان. واللفظ له، وأخرجه أيضًا أحمد في مسنده ٦/ ٢٢، وأبو داود ٤/ ٧٥، الترجل، حديث ٤١٦٠ وعندهما زيادة.

وأخرجه أيضًا الخطيب في كتاب «الرحلة في طلب الحديث» ص ١٢٤: حديث =

وجَابرُ بن عبدالله الصَّحابيُّ يروي قصة رحلتِه. فيقول:

«بلغني حديثٌ عن رسول الله ﷺ لم أسمَعْه، فأبْتَعْتُ بعيرًا فشدَدْتُ عليه رِحْلي، وسِرْتُ شهرًا، حتى قدِمْتُ الشَّام، فأتيتُ عبدالله بن أُنَيسٍ[1]، فقلت للبوَّاب: قل له: جابرٌ على الباب. فأتاه، فقال له: جابر ابن عبدالله؟ فأتاني فقال لي، فقلت: نعم. فرجع فأخبره فقام يُطاطِيءُ ثوبه حتى لقيني فاعتنقني فاعتنقتُه. فقلتُ: حديثٌ بلغني عنك سمعتَه من رسول الله ﷺ في القِصَاصِ لم أسمعْه فخشيتُ أن تموت أو أموتُ قبل أن أسمَعَه، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقولُ: . . . فذكر الحديث[2]».

= ٣٩، عن طريق أبي داود.

وأخرجه النسائي ٨/ ١٣٢: الزينة. باب الترجل غبًا و ٨/ ١٨٥: باب الترجل، دون ذكر قصة الرحلة.

وقال الألباني: صحيح. صحيح سنن أبي داود ٢/ ٧٨٤، ح ٣٥٠٦، وصحيح سنن النسائي ٣/ ١٠٦٤، ح ١٨٣٤، سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/ ١٩، ح ٥٠٢.

(١) الجهنيُّ، أبو يحيى المدني، صحابيٌّ، شهد العقبةَ وأُحدًا: مات بالشام في خلافة معاوية سنة ٥٤هـ. (التقريب ص ٤٩٢).

(٢) تدريب الراوي ٢/ ١٤٢. والحديث أخرجه أحمد ٣/ ٣٩٥، والبخاري في الأدب المفرد ص ٢٥٢، باب المعانقة، ح ٩٧٠، وذكره في صحيحه تعليقًا بصيغة الجزم. فقال: باب الخروج في طلب العلم. ورحل جابر بن عبدالله مسيرة شهر إلى عبدالله ابن أنيس في حديث واحد، ١/ ١٧٣، كتاب العلم. وفي كتاب التوحيد ١٣/ ٤٥٣ بصيغة التمريض، دون ذكر قصة الرحلة، والحارث بن أبي أسامة كما في بغية الباحث ١/ ١٨٨: حديث ٤٤. وابن أبي عاصم في السنة ١/ ٢٢٥، باب ذكر الكلام والصوت، ح ٥١٤، والطبراني في الكبير (قطعة من الجزء ١٣)، ص ١٣٢، ح ٣٣١. والحاكم في المستدرك ٢/ ٤٣٧، ٤/ ٥٧٤، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ق ٣٤١، والبيهقي في الأسماء والصفات ١/ ١٩٦: حديث ١٣١، تحقيق الحاشدي و ٢/ ٢٩، ح ٦٠٠، والخطيب في الرحلة في طلب الحديث ص ١٠٩ـ ١١٥، =

«وعن واهِب بن عبدالله المَعَافِرِيِّ[1] قال: قدم رجلٌ من أصحاب النبيِّ ﷺ من الأنصار على مسْلَمَة بن مُخَلَّد[2]، فألفاه نائمًا، فقال: أَيقِظُوه، قالوا: بل نتركه حتى يستيقظ، قال: لستُ فاعلاً، فأيقَظُوا مسلمةَ له، فرحَّبَ به وقال: انزل، قال: لا، حتى تُرسِل إلى عُقْبَة بن عامرٍ[3] لحاجةٍ لي إليه، فأرسَلَ إلى عُقْبَة، فأتاه. فقال هل سمعتَ رسولَ الله ﷺ يقولُ:

«مَنْ وَجَدَ مُسْلِمًا على عَوْرَةٍ فَسَتَرَه، فكَأنَّمَا أحْيَا موؤُودَةً مِنْ قَبْرِهَا»؟

«فقال عقبة: قد سمعتُ من رسول الله ﷺ يقولُ ذلك[4]».

= والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٢٥، ح ١٦٨٦، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ١/ ٣٨٩- ٣٩١، ح ٥٦٥، ٥٦٦، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة ٢/ ٧٣١، واسنده الحافظ في الفتح (١/ ١٧٤) عن طريق أبي يعلى، وفي تغليق التعليق (٥/ ٣٥٥) وقال في الفتح: الإسناد حسن. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وفي إسناده عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب وقد تكلم فيه.

وللحديث طريق آخر عن جابر أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ١/ ١٠٤ ح ١٥٦، وتمام في الفوائد ١/ ٣٦٤ ح ٩٢٨ تحقيق حمدي السلفي.

وقال الحافظ: إسناده صالح (فتح الباري ١/ ١٧٤).

وطريق ثالث أخرجه الخطيب في الرحلة ص ١١٥، حديث ٣٣، وقال الحافظ: في إسناده ضعف (١/ ١٧٤).

وقال الألباني: الحديث صحيح بمجموع طرقه الثلاثة. (السنة ١/ ٢٢٦).

(١) أبو عبدالله المصري، ثقة، من الرابعة. ت ١٣٧هـ (التقريب).

(٢) مَسْلَمة بن مُخَلَّد ـ بتشديد اللام ـ الأنصاري الزرقي، صحابي صغير سكن مصر، ووَلِيها مرةً، مات ٦٢هـ (التقريب).

(٣) الجُهَنيّ، صحابي مشهور، ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين، وكان فقيهًا فاضلاً، مات في قرب الستين. (التقريب).

(٤) الحديث بهذا القدر وهذا اللفظ الذي ذكره المصنف نقلاً عن السيوطي (تدريب الراوى ٢/ ١٤٣) أخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة ص ٦٣، ح ٣٧، في ترجمة =

وقال أبو العالية[1]: «كنا نسمعُ الرِّوايةَ بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ فما نرضى حتى رَكِبْنَا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم[2]».

وكان إبراهيم بن أدهم ـ أحدُ كبار الزُّهاد والصوفية ـ[3] يقول:

«إن الله يرفعُ البلاءَ من هذه الأمَّة بِرِحلةِ أصحابِ الحديث[4]».

= خالد بن زيد أبي أيوب الأنصاري.

والصحابي المعني في هذا الحديث هو أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه نفسه. وقد ورد اسمه صريحًا في بعض روايات الحديث، وبدون تصريح في بعضها. فانظر:

مسند الحميدي ١/ ١٨٩، ح ١٨٤، العلم لابن أبي خيثمة ص ١١٧، ح ٣٣، مسند أحمد ٤/ ٦٢، ١٥٣، ١٥٩، و ٥/ ٣٧٥. معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٨٠٧، الرحلة في طلب الحديث ص ١١٨ـ ١٢٢، ح ٣٤ـ ٣٨. جامع بيان العلم وفضله ١/ ٣٩٢، ح ٥٦٧، الأسماء المبهمة ص ٦٤، بغية الباحث في زوائد مسند الحارث ١/ ١٩٠، ح ٤٦.

أما النص المرفوع: «من وجد مسلمًا على عورة فستره إلخ»، فقد أخرجه البخاري في الأدب المفرد وأبو داود وغيرهم وهو بهذا اللفظ ضعيفٌ. فلينظر سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/ ٤٢٣، ح ١٢٦٥.

ولفظه عند الحميدي وغيره «من ستر مؤمنًا في الدنيا على خزية ستره الله يوم القيامة». وله شواهد فلينظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/ ٤٤٨، ح ٢٣٤١، وصحيح الجامع الصغير ح ٦١٦٣.

(١) أبو العالية هو رُفَيع بن مهران الرِّياحي، أحد الأعلام، من كبار التابعين، قال ابن حجر: ثقة كثير الإرسال، مات ٩٠هـ أو٩٣هـ أو بعد ذلك/ ع (التقريب ١/ ٢٥٢) وقال الذهبي: أدرك زمن النبي ﷺ وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ودخل عليه. (سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٠٧).

(٢) سنن الدارمي ١/ ١٤٠. الرحلة في طلب الحديث ص ٩٣.

(٣) توفي ١٦٢هـ، مترجم في سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٨٧.

(٤) الرحلة في طلب الحديث ص ٩٠، علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٢٣، التقييد =

وقال يحيى بن معين وهو من كبار المحدثين:

أربعةٌ لا تأنَس منهم رُشْدًا، وذكر منهم: رجلاً يكتبُ في بلده ولا يَرْحَلُ في طلبِ الحديث[1]».

وفوق كل هذه الأقوال نرى القرآن الكريم نفسه يَحُثُّ على الرحلة لهذه الغاية النبيلة، يقول الله تعالى:

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ[2]﴾.

واشترط المحدثون للرحلة أنه:

«إذا عزَم على الرحلة فلا يَتْركُ أحدًا في بلده من الرُّواةِ إلا ويكتب عنه ما تيسر من الأحاديث وإن قَلَّتْ[3]».

لقد عقد الإمام البخاريُّ عزمه على الرِّحلةِ في طلب الحديث، وكان العالم الإسلامي قد أصبح متراميَ الأطراف وكانت رقعة البلاد الإسلامية قد توسعت بكثرة الفتوحات، وكان أصحاب رسول الله ﷺ وأتباعهم وأتباع أتباعهم قد تفرَّقوا وانتشروا في البلدان المختلفة

= والإيضاح ص ٢٥١، تدريب الراوي ٢/ ١٤٤.

(١) أسنده الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٩ عن ابن معين. والخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» ص ٨٩، وذكره ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٢٢٣، والسيوطي في تدريب الراوي ٢/ ١٤٢.

(٢) التوبة: ١٢٢.

(٣) قاله الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٢٤ وعنه في فتح المغيث للعراقي ٣/ ٨٦، تدريب الراوي ٢/ ١٤٢.

المتباعدة، وكان حَمَلَةُ الأحاديث ينشرون فيوضهم في البلدان والأمصار المتباينة، ولا شك أنَّ بلادَ الحرمين لها ميزة خاصة لأنها المركز الأصلي ومهبط الوحي، ولكن مع ذلك كان عددٌ كبير من الصحابة والتابعين قد نزلوا وأقاموا في بلاد أخرى، فكان من اللازم على رجل رُزِقَ حبَّ العُلوم الإسلامية منذ نُعُومةِ أظفارِه ونشأ وترعرع مُوْلَعًا بها شغوفًا بحُبِّها أن يستعدَّ لرحلةٍ طويلةٍ غير محدودة، ولا ريب أن مثل هذا العمل يحتاج إلى عزم قويٍّ وهمةٍ عالية وعقلٍ متفتح وقلبٍ واسع، ولقد كان الإمامُ البخاريُّ قد وهبه الله تعالى كل هذه الأوصاف والميزات.

ليس من اليسير على امرىءٍ لم يُعطَ الحظَّ الأوفر من سعة العقل والقلب وعلو الهمة والعزم الشامخ أن لا يتضايق من متاعب السفر، ولا يفتُرَ عزمه بالجوع بعد الجوع، وأن يربط على أقدامه الخِرَق والرِّقاع، ويقطعَ مسافاتٍ شاسعةً ماشيًا على قدميه، عند انعدام المركوب، وأن لا تَتَجَعَّد جبهتُه على المصائب الشديدة والمِحَن القاسية، ولا تخْمُد جَذْوةُ الشوق في قلبه ولو اضطر على الاكتفاء بالحشائش وأوراق الشجر، ولا تنطفىء تلك الشُّعلةُ التى تتوقد في القلب من الحنين إلى العلم ولو بعد آلافٍ من المتاعب والمحن، وأن يستريحَ ويتلذَّذ من كل هذه المشقَّات والصعوبات، وأن يضحِّيَ بكل ما أُعطي من غالٍ ونفيس في هذا السبيل، ولا يبخل حتى بحياته من أجل هذا العمل الجليل.

كل هذه الصفات هى التي جعلت الإمام البخاريَّ يرتفع إلى طبقة كبار الأئمة الذين كانوا قد سبقوه في الزمان، ومن هنا يظهر معنى قوله عليه السلام: «نحن الآخرون السابقون...[1]».

---

(١) أخرجه البخاري في تسعة مواضع من صحيحه أولها (١/ ٣٤٥) كتاب الوضوء، باب =

قال قُتَيبةُ بن سَعِيدٍ الثقفيُّ:

«لو كان البخاري في الصحابة لكان آية[1]».

ولكن يرى على وجه العموم أن الإمام البخاريَّ حتى لو كان من التابعين لكان من آيات الله تعالى، فإن تضحياته وسيلانَ ذهنه وهِمَّتَه العالية وذاكرتَه الخارقة، كل هذه الأمور قد جعلته يرتفع إلى مصاف كبارِ الأئمة.[2]

ولذلك نجد الإمام البخاريّ يروى عن عددٍ من الذين هم من طبقة شيوخ الإمام مالك والإمام أبي حنيفة[3].

وعلى سبيل المثال:

= البول في الماء الدائم، حديث ٢٣٨. وهوطرف من حديث مشهور في ذكر يوم الجمعة، كما أخرجه مسلم (٢/ ٥٨٥) كتاب الجمعة. باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة، حديث ٨٥٥. قال الحافظ: أى الأخرون زمانًا الأولون منزلةً. (فتح الباري ٢/ ٣٥٤).

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣١. التغليق ٥/ ٤٠٢، مقدمة الفتح ص ٤٨٢.

(٢) وقد صرح بذلك الإمام إسحاق بن راهوية فقال: اكتبوا عن هذا الشاب - يعنى البخاريَّ - فلو كان في زمن الحسن لإحتاج إليه الناس لمعرفته بالحديث وفقهه. تاريخ بغداد ٢/ ٢٧، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٢١. وهو في مقدمة الفتح ٤٨٣ بنحوه.

(٣) وعلى سبيل المثال يعتبر من أعلى أسانيد الإمام أبي حنيفة، وهي سلسلة الذهب في مروياته: الإمام أبو حنيفة: (١) حماد بن أبي سليمان (٢) إبراهيم (٣) علقمة (٤) عبدالله بن مسعود الصحابي. (انظر: مناقب الشافعي للإمام الرازي ص ٤٧.) (المؤلف) ولفظه: «وأبو حنيفة مع تقدمه في الزمان لم يتصل برسول الله ﷺ إلا بأربعة» وقد قاله الرازي على سبيل المقارنة بين إسناد الإمام الشافعي وإسناد الإمام أبي حنيفة رحمهما الله تعالى.

١ـ الامام البخاري: عن محمد بن عبدالله الأنصاريّ، عن حُمَيد، عن أنسٍ الصحابيِّ.

٢ـ الإمام البخاري: عن مكيٍّ بن إبراهيم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع الصحابي.

٣ـ الإمام البخاري: عن علي بن عيَّاش، عن حَرِيز بن عثمان، عن عبدالله بن بُسر الصحابي.

٤ـ الإمام البخاري: عن أبي نُعيم، عن الأعمش، عن الصحابي المخضرم.[1]

٥ـ الإمام البخاري: عن عُبيدالله بن موسى، عن معروف، عن أبي الطفيل عن عليٍّ.

٦ـ الإمام البخاري: عن خلاد بن يحيى، عن عيسى بن طهمان، عن أنس الصحابيِّ.

٧ـ الإمام البخاري: عن عصام بن خالد، عن حَرِيز بن عثمان، عن عبدالله بن بُسر الصحابي.

وبعد ذكر عدة من هذه السلاسل قال المحدثون:

«كأنَّ البخاريَّ سمع شعبةَ ومن كان في طبقته». أي الذين كانوا من مشايخ الإمام مالك والإمام أبي حنيفة.[2]

---

(١) هو زيد بن وهب الجهني، أسلم في حياة النبي ﷺ وهاجر إليه فقبض النبي وهو في الطريق. (التهذيب ٣/ ٤٢٧).

(٢) وقد قسم الحافظ ابن حجر شيوخ الإمام البخاري على خمس طبقات. والطبقة الأولى منهم «من حدثه عن التابعين مثل: مكي بن إبراهيم، ومحمد بن عبدالله =

مَكيُّ بن إبراهيم[1]: روى عن يزيد بن أبي عُبيد وجعفر الصَّادق، ويروي عن سبعة عشر من التابعين. حج ستين مرةً، ووُصِف بحافظ الحديث الثقة، وهو شيخ البخاريِّ وابن معين. توفي سنة ٢١٥هـ[2].

عليّ بن عَيَّاش: قال فيه المحدِّثون: أحدُ الأثبات[3]، توفي سنة ٢١٩هـ. روى عن ليثٍ وحَرِيز بن عثمان، وعنه البخاري وأحمد وابن معين[4].

= الأنصاري، وعبيدالله بن موسى، وأبي عاصم النبيل، وأبي نعيم الملائي، وأبي المغيرة الخولاني، وعلي بن عياش، وخلاد بن يحيى وغيرهم.» تغليق التعليق ٥/ ٣٩٢، مقدمة الفتح ٤٧٩.

(١) لم يترجم المصنف رحمه الله محمدَ بن عبدالله الأنصاري. وهو محمد بن عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري القاضي. ثقة، مات ٢١٥هـ (التقريب ص ٧٦٥).

قال الذهبي: ما في شيوخ البخاري أحد أكبر منه ولا أعلى رواية. بل له عند البخاري نظراء. منهم عبيد الله بن موسى، وأبو عاصم ومكي بن إبراهيم رحمهم الله. (سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٣٧).

(٢) «الإمام الحافظ الصادق مسند خراسان» أبو السكن التَّمِيمي الحَنْظَلّي، البَلْخِيُّ، وثقه أحمد والعجلي وقال الدارقطني: ثقة مأمون، وقال النسائي: ليس به بأس. قال ابن حجر: ثقة ثبت، مات ٢١٥هـ/ع.

معرفة الثقات ٢/ ٢٩٦، تهذيب الكمال ٢٨/ ٤٧٦، سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٤٩، التهذيب ١٠/ ٢٩٣، التقريب ٢/ ٢٧٣.

(٣) الخلاصة للخزرجي ص ٢٧٦.

(٤) الألهاني الحمصي. قال الدارقطني: ثقة حجة، وثقه العجلي والنسائي وغيرهما. قال ابن حجر: ثقة ثبت. وتاريخ وفاته وقع في الأصل ٢٠٥هـ ولعله خطأ مطبعي، وما أثبته من التقريب وغيره. وقيل ٢١٨هـ. تهذيب الكمال ٢١/ ٨١، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٣٨، التقريب ٢/ ٤٢، التهذيب ٧/ ٣٦٨.

أبو نُعَيم الفضل بن دُكَين: الحافظ العلم، ثقةٌ يقظان، عارفٌ بالحديث. روى عن الأعمش. توفي سنة ٢١٩هـ.[١]

عُبَيدالله بن موسى: توفي سنة ٢١٣هـ. حافظ الحديث، صاحب المسند، روى عن ابن جريج وهشام بن عروة[٢].

عِصَام بن خالد الحِمْصِيُّ: توفي سنة ٢١٥هـ. روى عن حَرِيز بن عثمان. وثقه النسائيُّ[٣].

خَلاَّد بن يحيى السلَمِيُّ: روى عن مِسْعَرٍ ومالك بن مِغْوَلٍ. توفي سنة ٢١٧هـ. وثقه أحمد وأبو داود[٤].

لم يزل البخاريُّ يأخذ من مشايخ بلده إلى أن بلغ السادسةَ عشرةَ

---

(١) الخلاصة ص ٣٠٩. وانظر أيضًا: تهذيب الكمال ٢٣/١٩٧، سير أعلام النبلاء ١٠/١٤٢، تذكرة الحفاظ ١/٣٧٢، التهذيب ٨/٢٧٠.

(٢) الخلاصة ص ٢٥٣، وانظر أيضًا: تهذيب الكمال ١٩/١٦٤، سير أعلام النبلاء ٩/٥٥٣، التقريب ١/٥٤٠، التهذيب ٧/٥٠.

(٣) الخلاصة ص ٢٦٦. وفيه: «قال النسائي: ليس به بأس.» وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: صدوق، مات ٢١٤هـ، على الصحيح/خ.

ثقات ابن حبان ٧/٣٠١، تهذيب الكمال ٢٠/٥٧، التقريب ٢/٢١، التهذيب ٧/١٩٤.

(٤) الخلاصة ص ١٠٧. ونصه «قال أبو داود: ليس به بأس ووثقه أحمد بن حنبل». وقد وثقه أيضًا العجلي وابن حبان وغيرهما. وقال أبو حاتم: ليس بذاك المعروف، محله الصدق. قال ابن حجر: صدوق رمي بالإرجاء، وهو من كبار شيوخ البخاري. مات ٢١٣هـ وقيل ٢١٧هـ /خ د ت.

تهذيب الكمال ٨/٣٥٩، سير أعلام النبلاء ١٠/١٦٤، التقريب ١/٢٣٠، التهذيب ٣/١٧٤.

من عمره، ولما فرغ من الأخذ عنهم توجه نحو الحجاز مَنْبعِ العلوم الإسلامية وموطن الرسول ﷺ ومَهْبِطِ الوحي ومُنْزَلِ جبريل ومسكن أصحاب رسول الله ﷺ ومركز الإسلام. روى ابن أبي حاتم الورَّاق كاتبُ البخاريِّ أنه كان يقول:

«فلما طَعَنتُ في ست عشرةَ سنةً حفظت كتب ابن المبارك ووَكيع وعرفت كلام هؤلاء يعني أصحاب الرأى[1].»

قال: «ثم خرجتُ مع أمي وأخي إلى الحج[2]».

وتبين من رواية الورَّاق هذه أن الإمام البخاري خرج في الرحلة

---

(١) مقدمة الفتح ٤٧٨. وانظر أيضًا تاريخ بغداد ٢/٧، تهذيب الكمال ٢٤/٤٣٩، سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩٣، تغليق التعليق ٥/٣٨٦. كان نفوذ أهل الرأى قد عمَّ عراقَ العجم، ولذلك كان من الضروري للمرء أن يتعلم أقوالهم وطريقة اجتهادهم باديء ذى بدء، ولذلك توجه إليه البخاري في مبدأ طلبه، وبرع في معرفة طريقة استدلالهم وتخريجهم، وهو كما يقول: «وعرفت كلام هؤلاء» إلا أن همته العالية كانت تشتاق إلى جوهرة أخرى فصغرت في نظره هذه الأشياء بسبب كتب عبدالله بن المبارك وصحبة المحدثين:

أهل تحقيق كجا مائل رايند وقياس شهسواران نه جنين صيد محقر كيرند

(أهل التحقيق لا يميلون إلى الرأي والقياس، فالفرسان لا يقتنعون بمثل هذا الصيد الحقير).

حتى إن طبيعته العالية قد ابتعدت عن كلام أهل الرأى بحيث أنه لم يحب أن يصرح بذكرهم، وانما قال: «وعرفت كلام هؤلاء» وكان السبب الأساسي لهذا التنفر أن الإمام كان يرى ـ وهو الواقع ـ أن اشتغالهم بالأقيسة قد ألحق بنشر الحديث ضررًا كبيرًا. (المؤلف)

(٢) تاريخ بغداد ٢/٧، تاريخ دمشق ١٥/٤١/أ، تقييد المهمل ١/٤/ب، تهذيب الكمال ٢٤/٤٣٩، سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩٣، طبقات السلبكي ٢/٢١٦، تحفة الأخباري ص ١٨١، التغليق ٥/٣٨٦، مقدمة الفتح ٤٧٨.

الأولى سنة ٢١٠هـ[١]. وكان ابتداء سماعه سنة ٢٠٤ أو ٢٠٥هـ.

وفي هذه الأيام القليلة كان الإمام البخاري قد أحرز فضلاً وكمالاً في بلده بحيث اندهش الناس. وبلغ موضعًا من الثقة والاعتماد لدى أهل الكمال ما لم يبلغه كبار الأئمة طيلة حياتهم.

وفي سنة ٢١٠هـ حينما كان في السادسة عشرة من عمره خرج للحج مع أمه ووصل مكة المكرمة وكان معه أخوه أحمد فلما فرغ من الحج رجع أمه وأخوه إلى بلاده، وبقي الإمام البخاري في مكة، فتَحَمَّل فراقَ أمه وأخيه متلهفًا إلى العلوم الإسلامية وبدأ يحضر مجالس الشيوخ في مكة.

وكان بين الأئمة الذين كانت تمتاز مجالسهم آنذاك في مكة المكرمة ويعتبرون أئمة يرجع إليهم في هذا الشأن الإمام أبو الوليد أحمد بن [محمد] الأزرقي[٢]، وعبدالله بن يزيد[٣]، وإسماعيل بن سالم الصَّائغ[٤]، وأبوبكر عبدالله بن الزُّبير العلامة الحميديُّ.

---

(١) مقدمة الفتح ص ٤٧٨. وقال الذهبي: رحل مع أمه وأخيه سنة عشر ومائتين بعد أن سمع مرويات بلده (تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥٥). ونحوه قال السبكي أيضًا: (الطبقات ٢/ ٢١٣) وقال إسحاق بن أحمد بن خلف: دخل محمد بن إسماعيل إلى العراق في آخر سنة عشر ومائتين (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٣) ونحوه في تغليق التعليق أيضًا ٥/ ٣٨٧.

(٢) أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغساني الأزرقي المكي، جد أبي الوليد محمد بن عبدالله الأزرقي صاحب تاريخ مكة، وثقه ابن سعد وأبو حاتم وابن حبان وغيرهم، ت ٢١٧هـ أو ٢٢٢هـ. قال البخاري: فارقناه سنة ٢١٢هـ، التاريخ الكبير ٢/ ٣، تهذيب الكمال ١/ ٤٨٠، التقريب ص ٩٩، التهذيب ١/ ٧٩.

(٣) أبو عبدالرحمن المقرىء المكي، أصله من البصرة أو الأهواز، ثقة فاضل، مات ٢١٣هـ وهو من كبار شيوخ البخاري (التقريب).

(٤) روى عنه البخاري في غير الجامع. بغداديٌّ نزل مكة، ثقة ، من العاشرة. (التقريب =

وهناك شيوخ آخرون كان البخاري قد استفاد منهم في مكة المكرمة، ولكن لا تسع هذه العجالة لذكرهم جميعًا.

• وبعد مكة توجه الإمام البخاري إلى المدينة حيث كان الناس يرتحلون إليها من أنحاء العالم ويتعلمون العلوم النبوية كما أشير إليه في حديث:

«يُوشِكُ أن يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإبل... الخ»[1].

ووصل المدينة في سنة ٢١٢هـ وكان إذ ذاك في الثامنة عشرة من عمره، وكان من الأئمة المشهورين فيها آنذاك إبراهيم بن المنذر[2]، ومُطَرِّف بن عبدالله[3]، وإبراهيم بن حمزة[4]، وأبو ثابت محمد بن

= ص ١٣٩، التهذيب ١/ ٣٠٣).

(١) أخرجه الحميدي ١/ ٤٨٥، ح ١١٤٧، وأحمد ٢/ ٢٩٩، والترمذي ٥/ ٤٧، العلم، باب ما جاء في عالم المدينة، ح ٢٦٨٠، وابن حبان ٦/ ٢٠، ح ٣٧٢٨، وأبو الشيخ ابن حيان الأصبهاني في جزء أحاديث أبي الزبير عن غير جابر ص ١٣٥، ح ٨٠، والحاكم ١/ ٩٠، وابن عبدالبر في التمهيد ١/ ٨٥، وغيرهم من حديث أبي هريرة مرفوعًا.

ولفظه عند الترمذي «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل ويطلبون العلم فلا يجدون أحدًا أعلم من عالم المدينة.» وقال: هذا حديث حسن. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. وقال أحمد شاكر: اسناده صحيح (١٥/ ١٣٥) ولكنه من رواية ابن جريج عن أبي الزبير وهما مدلسان وقد عنعنا. ولذلك ضعفه الألباني (المشكاة ١/ ٨٢، ح ٢٤٦).

(٢) الأسدي الحِزَامي، صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن، ت ٢٣٦هـ/ خ ت س ق. التقريب ١١٦، تهذيب الكمال ١/ ٢٠٧.

(٣) أبو مصعب المدني، اليساري، ابن أخت مالك. ثقة، لم يصب ابن عدي في تضعيفه، ت ٢٢٠هـ على الصحيح. تهذيب الكمال ٢٨/ ٧٠، التقريب ٩٤٨.

(٤) الزبَيري، المدني، صدوق. مات ٢٣٠هـ (التقريب ١٠٧).

عبيدالله[1]، وعبدالعزيز بن عبدالله الأُوَيسيُّ[2]، وأقرانهم. ولا يتسع لنا المجال هنا أن نحصي جميعَ مشايخه في المدينة، فإنه يتعلق بمن يؤلف كتابًا خاصًا في مشايخ البخاري.

• وفي هذه الرحلة رتَّبَ مسودةَ كتابه «التاريخ الكبير» في الليالي المُقْمِرة[3]. وقد اتفق المؤرخون على أن إقامته في الحجاز (مكة والمدينة والطائف وجدة) ست سنوات، ولكن الواقع أن هذه المدة لم تكن متواليةً أى أنه لم يقم هذه المدة كلها في رحلةٍ واحدة[4].

ثم توجه إلى **البصرة**[5] وكانت تعد من المراكز العلمية المرموقة من

---

(١) مولى آل عثمان، ثقة، من العاشرة. روى عنه البخاري ثلاثة عشر حديثاً. التهذيب ٩/ ٣٢٤، التقريب ٨٧٤.

(٢) ثقة، من كبار العاشرة. (التقريب ٦١٣).

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٧، تقييد المهمل ١/ ٤/ب، أسامي شيوخ البخاري ص ٤، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٠. طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢١٦، تحفة الأخباري ص ١٨١، تغليق التعليق ٥/ ٣٨٦، مقدمة الفتح ٤٧٨.

(٤) وقد صرح البخاري بذلك بنفسه كما في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٧ ومنه قول البخاري «أقمتُ المدينة بعد أن حججتُ سنةَ حَرْدًا أكتبُ الحديث، قال: وأقمت بالبصرة خمس سنين معى كتبي أصنف وأحج وأرجع من مكة إلى البصرة.» وانظر أيضًا تغليق التعليق ٥/ ٣٨٨. وحَرْدًا: أى قصدًا.

(٥) مع أن معاصرنا النعماني قد ذكر في كتابه «سيرة النعمان» أن الكوفة والبصرة كانتا تضارعان الحرمين من حيث العلوم الاسلامية، إلا أن هذا من قبيل المستحيل، والوقائع لا تشهد بهذا، والمعاصر قد بالغ في حبه الواله للكوفة بحيث نسى مهمته كمؤرخ وصح فيه قول بعض الأفاضل:

في المثل ار كوفة دلش برده است　　　از ديكـران جيسـت كـه آزرده اسـت

(لو خلبت الكوفة قلبه　　　فلماذا تنفر عن غيرها)

وسيأتي تفصيل هذا أكثر في القسم الثاني. (المؤلف)

حيث سعة العلم وانتشار الحديث. واستفاد في البصرة من الإمام أبي عاصم النَّبيل[1] وصَفْوَان بن عيسى[2] وبَدَل بن المُحَبَّر[3] وحَرَميّ بن عُمَارة[4] وعفان بن مُسْلِم[5] ومحمد بن عَرْعَرَة[6] وسليمان بن حرب وأبو الوليد الطَّيَالسِي[7] وعارم[8] ومحمد بن سنان[9] وأقرانهم ومن في

---

(١) الضَّحَّاك بن مَخْلَد الشَّيْبَاني، البصري، ثقة ثبت، ت ٢١٢هـ أو بعدها. (التقريب).

(٢) الزهري، البصري، القسام، ثقة، مات ٢٠٠هـ وقيل قبلها بقليل أو بعدها (التقريب). على هذا فسماع البخاري منه مستبعدٌ لأن البخاري بدأ رحلته في ٢١٠هـ ولكن هكذا ذكره النووي في شيوخ البخاري (تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٧٢) فتبعه المصنف على ذلك.
ولم يذكر المزي (تهذيب الكمال ١٣/٢٠٨) ولا ابن حجر (التهذيب ٤/٤٢٩) البخاريَّ في الرواة عنه. والله أعلم.

(٣) التميمي، البصري، أصله من واسط، ثقة ثبت إلا في حديثه عن زايدة، مات سنة بضع عشرة. (التقريب).

(٤) العتكي، البصري، صدوق يهم، مات ٢٠١هـ (التقريب) وقد ذكره النووي في شيوخ البخاري بالبصرة (تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٧٢) وفيه بُعدٌ أيضًا لأنه توفي سنة ٢٠١هـ بينما البخاري لم يبدأ رحلته إلا في ٢١٠هـ، كما سبق فالظاهر أن سماع البخاري عنه بواسطة. ولذلك لم يذكر المزي اسم البخاري في الرواة عن حرميّ (تهذيب الكمال ٥/٥٥٧). والله أعلم.
فلعل الصواب «حرمي بن حفص» وقد ذكره ابن عدي (ص ١٠٢) وابن منده (ص ٤٥) في شيوخ البخاري وهو ثقة، ت ٢٢٣هـ أو ٢٢٦هـ (التقريب).

(٥) الباهلي، أبو عثمان الصفار البصري، ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه. وربما وهم، وقال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة، ومات بعدها بيسير. /ع (التقريب).

(٦) ثقة من صغار التاسعة، مات ٢١٣هـ /خ م د (التقريب).

(٧) هشام بن عبدالملك الباهلي، مولاهم، البصري، ثقة ثبت، مات ٢٢٧هـ /ع (التقريب).

(٨) عارم لقب. واسمه محمد بن الفضل، أبو النعمان السدوسي البصري، ثقة ثبت، تغير في آخر عمره، مات ٢٢٣هـ أو ٢٢٤هـ (التقريب).

(٩) أبوبكر الباهلي. ثقة ثبت، مات ٢٢٣هـ (التقريب).

طبقتهم. وقد رحل إلى البصرة أربع مرات، فكان يقول:

«دخلتُ... إلى البصرة أربع مرات[1]».

• ثم سافر إلى الكوفة وسافر إليها مرات عديدة. وكذلك رحل إلى بغداد وقد ذكر الورّاق قوله في رحلاته إلى بغداد والكوفة:

«ولا أحصي كم دخلتُ إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين[2]».

وقد ذكر الإمامُ النوويُّ بعض مشاهير أساتذته في الكوفة في كتابه تهذيب الأسماء واللغات[3]، وهم: عُبيدالله بن موسى[4]، وأبو نُعيم، وأحمد بن يعقوب[5]، وإسماعيل بن أبان[6] والحسن بن ربيع[7] وخالد بن مَخْلَد[8]

---

(١) مقدمة الفتح ص ٤٧٨، تغليق التعليق ٣٨٨/٥، وفي السير: «لقيتُ ....وأهل البصرة أربع مرات» (٤٠٧/١٢).

(٢) تغليق التعليق ٤٧٨/٥، مقدمة الفتح ٤٧٨ عن سهل بن السري قال البخاري إلخ. وهو في السير (٤٠٧/١٢) عن غنجار باسناده عن عبدالرحمن بن محمد البخاري سمعت محمد بن إسماعيل يقول...إلخ. وفيه وفي التغليق «مع محدثي خراسان».

(٣) تهذيب الأسماء واللغات ٧٢/١/١.

(٤) وقع في الأصل تبعًا للمطبوع من تهذيب الأسماء واللغات «عبدالله» والتصويب من تهذيب الكمال وسير أعلام النبلاء وغيرهما من مصادر ترجمته. وقد سبق ذكره.

(٥) المسعودي، الكوفي، من قدماء شيوخ البخاري. ثقة، مات سنة بضع عشرة ومائتين. التقريب ١٠٢، التهذيب ٩١/١.

(٦) الوراق، الأزدي، الكوفي، ثقة، تكلم فيه للتشيع، مات ٢١٦هـ، التقريب ص ١٣٥، التهذيب ٢٦٩/١.

(٧) البَجَليّ، البوراني، مات ٢٢٠هـ أو ٢٢١هـ (التقريب).

(٨) القَطَوَانِيّ، صدوق يتشيع وله أفراد، ت ٢١٣هـ وقيل بعدها.

وسعيد بن حفص[1] وطَلْق بن غَنَّام[2] وعمر بن حفص[3] وعُروة[4] وقَبيصَة بن عُقْبَة[5]، وأبو غسان[6]. وهؤلاء من مشاهير الكوفة الذين أخذ عنهم البخاري بعد التثبت والثقة بهم وروى عنهم.

كانت **بغداد** عاصمة الخلافة العباسية، وبفضل تشجيع الحكومة للعلوم أصبحت مركزًا للعلوم[7]، واجتمع فيها أهل الفضل والكمال من

---

(١) النُّفَيلي الحراني، صدوق تغير في آخر عمره، مات ٢٣٧هـ/ س (التقريب) وقد ذكره النووي في شيوخ البخاري من الكوفة. غير أنه حَرَّاني ولم أجد غيره بهذا الاسم في التقريب والتهذيب. ولم يذكره المزي في شيوخ البخاري، ولا ذكر البخاري في الرواة عنه (تهذيب الكمال ١٠/ ٣٩٠). والله أعلم.

فلعل الصواب «سعد بن حفص» وقد ذكره ابن عدي في أسامي من روى عنهم البخاري (ص ١١٣) وابن مندة في أسامي مشايخ الإمام البخاري (ص ٥١) وهو أبو محمد الطَّلْحي الكوفي، المعروف بالضخم، ثقة، من كبار العاشرة. (التقريب) مات ٢١٠هـ (التهذيب ٣/ ٤٦٩).

(٢) النخعي الكوفي،ثقة، مات ٢١١هـ (التفريب).

(٣) النخعي الكوفي، ت ٢٢٢هـ. أسامى من روى عنهم البخاري ص ١٢٨، أسامى مشايخ الإمام البخاري ص ٥٩، التهذيب ٧/ ٤٣٥. وقد وقع في المطبوع من تهذيب الأسماء واللغات «عمرو» وهو خطأ. والله أعلم.

(٤) كذا في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١/ ٧٢) ولكن لم يذكر ابن عدي ولا ابن منده ولا المزي أحدًا في شيوخ الإمام البخاري اسمه «عروة» ولعل الصواب «فروة» وهو ابن أبي المغراء الكندي الكوفي، ت ٢٢٥هـ. ولله أعلم.
أسامى من روى عنهم البخاري (ص ١٣٦). أسامى مشايخ الإمام البخاري ص ٦٥، التهذيب ٨/ ٢٦٥.

(٥) السُّوَائي الكوفي، ت ٢١٥هـ.

(٦) مالك بن إسماعيل النهدي الكوفي، ت ٢١٧هـ.

(٧) سنفصل الكلام فيه فيما بعد. (المؤلف).

كل ناحية، فارتحل إليها الإمام البخاري مرات عديدة[1]. ومن الجدير بالذكر من شيوخه في بغداد الإمام أحمد بن حنبل، ومحمد بن عيسى الطَّباع[2]، ومحمد بن سابق[3] وسُرَيج بن النُعْمان[4] وغيرهم.

ذكر الإمام أبو علي الغسَّاني في تقييد المهمل أن الإمام البخاري لما ودَّع بغداد في المرة الأخيرة، وكان ذلك في رحلته الثامنة، وذهب لِيُودِّع الإمام أحمد بن حنبل قال له الإمام في حسرة وألم:

«تتركُ العلمَ والناسَ وتصير إلى خُرَاسان[5]».

---

(١) وكان أول رحلة له إلى بغداد في آخر سنة عشر ومائتين (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٤).

(٢) تحرف في الأصل إلى «الصبَّاغ». وانظر أسامى من روى عنهم البخاري ص ١٤٧، أسامى مشايخ الإمام البخاري ص ٦٩، التهذيب ٩/ ٣٩٣، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٤.

(٣) وقع في الأصل تبعًا للمطبوع من تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١/ ٧٢) «محمد بن سائق» والتصويب من كتب التراجم. أسامى من روى عنهم البخاري ص ١٥٢، أسامى مشايخ الإمام البخاري ص ٦٨، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٤ وغيرها وهو فارسيٌّ سكن الكوفة، ثم سكن بغداد ومات بها سنة ٢١٣هـ أو ٢١٤هـ، تهذيب الكمال ٢٥/ ٢٣٣، التهذيب ٩/ ١٧٤.

(٤) الجوهري، البغدادي، أصله من خراسان. ت ٢١٧هـ.

(٥) كانت أراء أهل الكوفة وأقيستهم قد سيطرت على خراسان، وكان مبلغ علمهم تخريج الفروع الفقهية من أقوال الرجال وكأنها هي الأصل والأساس في الدين. وكل من خالف ذلك كان يواجه العداء. ولذلك أخرج الإمام أحمد خراسان من البلاد التي يأوى إليها الناس دون بغداد. (المؤلف)

وانظر هذا الخبر في تقييد المهمل (١/ ٧/ أ) وتاريخ بغداد ٢/ ٢٢، طبقات الحنابلة ١/ ٢٧٧، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٣، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢١٧، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٠.

ولما تآمر عليه أبو طاهر حاكم بخارى[1] وافترى عليه فريةً محاولاً بذلك طرده من بخارى، كان الإمام البخاري يذكر قول الإمام أحمد ويتأسف، وكان يقول: «الآن أذكره». وثبت من رواية أبي علي الغساني أن الإمام البخاري سافر إلى بغداد ثماني مرات.

- رحل إلى الشام وأخذ هناك عن محمد بن يوسف الفريابي[2] وأبى النَّضْر إسحاق بن إبراهيم[3] وآدم بن أبي إياس، وأبي اليمان الحكم بن نافع، وحَيْوَةَ بن شُريحٍ[4] وآخرين من أئمة ذلك العصر فيها.

ووصل إلى مصر، ودرس على عثمان بن صالح[5] وسعيد بن أبي

---

(١) حاكم بخارى الذي تآمر على الإمام البخاري هو خالد بن أحمد الذهلي. أما عبدالله ابن طاهر ويكنى «أبا العباس» فكان حاكم خراسان وما وراء النهر كله. وهو الذي أدخل عليه إسحاق بن راهويه كتاب التاريخ الكبير وقال له «ألا أريك سحرًا» كما سيذكره المصنف فيما بعد. وكان خالد الذهلي تابعًا له.

(٢) «محمدبن» سقط من الأصل. والتصويب من تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١/ ٧١) وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٥ وغيرهما.

ومحمد بن يوسف الفريابي من رجال الجماعة، مترجم في التقريب وأصوله، نزل قيسارية من ساحل الشام (التهذيب ٩/ ٥٣٥).

(٣) الفراديسي الدمشقي، ت ٢٢٧هـ.

(٤) أبو العباس، الحضرمي الحمصي، ت ٢٢٤هـ (تهذيب الكمال ٧/ ٤٨٣، التهذيب ٣/ ٧٠) وهو غير حيوة بن شريح التُّجيبي المصري المتوفي ١٥٨هـ كما هو واضح وكلاهما مترجمان في التهذيب وغيره.

(٥) تحرف في الأصل إلى «عثمان بن الصائغ» والتصويب من تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١/ ٧٢) وغيره من مصادر ترجمته.

وهو عثمان بن صالح بن صفوان السهمي، أبو يحيى المصري، ت ٢١٩هـ. مترجم في تهذيب الكمال (١٩/ ٣٩١) وفروعه.

مريم وعبدالله بن صالح[1] وأحمد بن صالح وأحمد بن شَبِيب[2] وأصْبَغ ابن الفَرَج وسعيد بن عيسى[3] وسعيد بن كثير بن عُفَير ويحيى بن عبدالله بن بُكَير وأقرانهم.

سافر إلى **الجزيرة**[4] واستفاد من أحمد بن عبدالملك الحرَّانيِّ وأحمد بن يزيد الحَرَّانيّ وعمرو بن خَلَف[5] وإسماعيل بن عبدالله

---

(١) المصري، كاتب الليث، ت ٢٢٢هـ. (التقريب) وانظر كلام الحافظ ابن حجر حول رواية البخاري عنه.. في التهذيب ٥/ ٢٦٠ـ ٢٦١).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٧٢. ومن شيوخ البخاري «أحمد بن شبيب الحَبَطيّ» ولكنه بصري. فلعل الصواب هنا «أحمد بن إشكاب» كما في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٥) وهو كوفي نزل مصر.

قال البخاري: آخر ما لقيته بمصر سنة ٢١٧هـ (التاريخ الكبير ٢/ ٤) ومات في تلك السنة أو بعدها (التهذيب١/ ١٦).

(٣) وقع في الأصل «سعيد بن أبي عيسى» بزيادة «أبي». والتصويب من تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١/ ٧٢) وكتب التراجم الأخرى.

وهو سعيد بن عيسى بن سعيد بن تَلِيد الرُّعَينيُّ القِتْبَاني، ثقة فقيه، مات ٢١٩هـ. تهذيب الكمال ١١/ ٢٩، التقريب ١/ ٣٠٣.

(٤) «الجزيرة» هي المناطق العليا الواقعة بين نهرى دجلة والفرات. وسميت «بالجزيرة» لوقوعها بينهما ومن أهم مدنها حرَّان، والرُّها، والرَّقَّة، والمَوْصِل وغيرها. معجم البلدان ٢/ ١٣٤، بلدان الخلافة الشرقية ١٧، ٤٠، ٤١.

(٥) «عمرو بن خلف» هكذا في تهذيب الأسماء واللغات أيضًا (١/ ٧٢١) ومن هناك أخذ المصنف رحمه الله. ولكن لم يذكر ابن عدي ولا ابن منده أحدًا في شيوخ البخاري بهذا الاسم بل لم أجد في التقريب ترجمة بهذا الاسم يروى عنه البخاري فلعل الصواب «عمرو بن خالد» وهو حرانيٌّ جزري سكن مصر، ومات بها سنة ٢٢٩هـ. روى عنه البخاري ثلاثة وعشرين حديثاً. والله أعلم.

أسامي من روى عنهم البخاري ص ١٢٩، أسامي مشايخ البخاري ص ٦٣، تهذيب الكمال ٢١/ ٦٠٣، التهذيب ٨/ ٢٥. ثم وجدته على الصواب في طبقات =

الرَّقيِّ[1] وغيرهم.

أما خراسانُ ونواحيها من مَرو وبَلْخٍ وهَرَاةٍ، ونَيْسَابُورَ والرَّيِّ وجبال خُراسان، فكلها من الأمكنة التي كان يرتادها الإمام البخاري منذ زمان قديم، وأما بخارى وما جاورها من سَمَرْقَنْد وطَشْقَنْد وغيرهما فهي موطنه.

أخذ في مَرو من علي بن حسين بن شَقِيق، وعَبدان[2]، ومحمد بن مُقَاتِل وأقرانهم.

وفي بَلْخ من مكيّ بن إبراهيم، ويحيى بن بِشْر، ومحمد بن أبان وحسن بن شُجَاع[3]، ويحيى بن موسى، وقتيبة ومعاصريهم، وقد روى عنهم رواياتٍ كثيرةً.

وفي هراة أخذ من أحمد بن أبي الوليد الحنفي[4].

= الشافعية للسبكي ٢/ ٢١٤ «عمرو بن خالد».

(١) إسماعيل بن عبدالله بن زُرَارة الرَّقيُّ، أبو الحسن، مات ٢٢٩هـ. أختلف في رواية البخاري عنه. ذكره المزي في تهذيب الكمال ١١٩/٣ للتمييز. وانظر أيضًا تهذيب التهذيب ٣٠٨/١.

(٢) عبدالله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد العَتكيّ المروزي، ت ٢٢١هـ. سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٧٠.

(٣) أبو علي البلخي. من الحادية عشرة، مات ٢٤٤هـ/ت (التقريب) روى عنه البخاري في غير جامعه. تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٣، التهذيب ٢/ ٢٨٢.

(٤) كذا في تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٧٢. وما تمس إليه حاجة القارىء ص ٣٤، ولم يذكر المزي أحدًا بهذا الاسم في شيوخ البخاري. فلعل الصواب: أحمد بن أبي رجاء الحنفي، وهو أحمد بن عبدالله بن أيوب الحنفي أبو الوليد بن أبي رجاء الهروي. (تهذيب الكمال ١/ ٣٦٣) وذكر ابن مندة أن البخاريَّ كتب عنه ببخارى (أسامى مشايخ الإمام البخاري ص ٢٩).

- وفي **نيسابور** من يحيى بن يحيى، وبشر بن الحكم، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن رافع وأقرانهم.

وفي الرَّي من إبراهيم بن موسى.

- وفي **واسط** من حسَّان بن حسَّان، وحسان بن عبدالله، وسعيد بن عبدالله[1] وأقرانهم.

وبعد هذا التفصيل قال المحدِّثُ الإمام الحاكم:

«فقد رحل البخاري إلى هذه البلاد المذكورة في طلب العلم، وأقام في كل مدينة على مشايخها، قال: وإنما سَمَّيتُ من كل ناحيةٍ جماعةً من المتقدمين ليُسْتَدلَّ به على عالي إسناده[2]».

وقال الخطيب البغداديُّ:

«رحل البخاري إلى محدِّثي الأمصار وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق كلها والحجاز والشام ومصر وورد بغداد دفعات[3]».

وقال جعفر بن محمد القطَّان: سمعت الإمام البخاري يقول:

«كتبتُ عن ألفِ شيخٍ من العلماء وزيادة، وليس عندي حديثٌ إلا

---

(١) في تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٧٢: «سعيد بن عبدالله بن سليمان». ولم يذكر ابن عدي ولا ابن منده ولا ابن عساكر أحدًا بهذا الاسم في شيوخ البخاري. فلعل «بن عبدالله» مقحم هنا خطأ والصواب «سعيد بن سليمان» وهو الملقب «بسعدويه» الواسطي، نزيل بغداد، ت ٢٢٥هـ.

أسامي من روى عنهم البخاري ص ١٠٩، أسامي مشايخ البخاري ص ٥٠، المعجم المشتمل ص ١٢٧، التهذيب ٤/ ٤٣.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٧٢، طبقات السبكي ٢/ ٢١٤.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٤، وعنه تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٧٢.

أذكر اسناده[1]».

وذكر المؤرخون أن هذه الزيادة بلغت ثمانين شيخًا[2]. وحسبما ذكره العلامة الكرماني: يوجد منهم في الصحيح مائتان وتسعة وثمانون شيخًا[3]. والطبقة الأولى منهم من أئمة اتباع التابعين. ولكن ينبغي لنا

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٧٣. وانظر أيضًا: تاريخ بغداد ٢/١٠ وفيه «وأكثر» بدل «زيادة»، طبقات الشافعية للسبكي ٢/٢٢٢.

(٢) كما روى محمد بن أبي حاتم عن البخاري أنه قال: كتبت عن ألف وثمانين نفسًا ليس فيهم إلا صاحب حديث. (مقدمة الفتح ٤٧٩) انظر أيضًا: سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩٥. ورواه اللالكائي بسند آخر عن البخاري بنحوه ٥/٨٨٩. وذكرا فيه مسألة الإيمان كما سيذكره المصنف في الباب السابع.

(٣) شرح الكرماني على الصحيح ١/١٢.

هذا، وقد ألف الإمام أبو أحمد بن عدي الجرجاني صاحب كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢٧٧ـ ٣٦٥هـ) كتاب «**أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري** من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح» وذكر فيه ٢٩٥ شخصًا. غير أنه قال في آخر الكتاب «فجميع شيوخه الذين في جامعه مائتان وتسعة وثمانون شيخًا رحمهم الله جميعهم» (ص ١٧٨) وعلق عليه محقق الكتاب قائلاً: «كذا جاء العدد في النسخة الأخرى ولكن العدد يزيد على ذلك بستة رجال أو سبعة على النسخة الأخرى، فإما أن يكون الوهم من المؤلف أو تكون هناك زيادات أدخلت في النسخة. من الناسخ وكانت في حاشية أحد النسخ فالله أعلم». (ص ١٧٨).

حققه بدر بن محمد العماش. ونشرته دار البخاري. المدينة المنورة، ١٤١٥هـ.

كما ألف الإمام محمد بن إسحاق بن مندة الأصبهاني (٣١٠ـ ٣٩٥هـ) كتاب «**أسامي مشايخ الإمام البخاري رحمه الله تعالى**» وذكر فيه ٣٠٦ أشخاص وجاء في أول المخطوط كما أثبت المحقق صورته «جزء فيه تسمية المشايخ الذين روى عنهم الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله في كتاب الجامع الصحيح الذي صنفه». نشرته مكتبة الكوثر، الرياض ١٤١٢هـ بتحقيق نظر محمد الفاريابي.

وألف العلامة رضى الدين الحسن بن محمد الصَّغاني ت ٦٥٠هـ كتاب «**أسامي** =

أن نذكر أن البخاري كان يقول: إنه أخذ فقط عن أولئك الشيوخ الذين كانوا يقولون بزيادة الإيمان ونقصانه ويعتبرون الأعمال جزءًا من الإيمان كما هو مذهب الصحابة وعلماء التابعين[1].

وأما تاج الدين السبكي فإنه ينفي في الطبقات الكبرى رحلته إلى الجزيرة ويرى أن البخاري إنما يروى عن شيوخ الجزيرة بواسطة.

إلا أن قوله هذا يخالف ماوصل إليه تحقيق الإمام النووى والحافظ ابن حجر[2].

= شيوخ البخاري» وقد طبع مؤخرًا مصورًا من مخطوطته بتقديم علي بن محمد العمران، نشر دار عالم الفوائد بمكة المكرمة ١٤١٩هـ.

وهناك كتاب «**التعريف بشيوخ البخاري**» للغساني ت ٤٩٨ وهو جزء من كتابه تقييد المهمل وخاص بمن حدث عنهم البخاري وأهمل أنسابهم مطبوع. وكتاب «**شيوخ البخاري**»، للحافظ أبي علي أحمد بن محمد البرداني ت ٤٩٨هـ ولم أطلع عليه حتى الآن.

وسيأتي ذكر الكتب التي تناولت رجال البخاري عامة ـ ومنهم شيوخه ـ فيما بعد إن شاء الله.

(١) مقدمة الفتح ص ٤٧٩ ولفظه: «لم أكتب إلا عمن قال الإيمان قولٌ وعملٌ». وانظر أيضًا: شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٥/٨٨٩، تاريخ ابن عساكر ١٥/٤١/ب، تحفة الأخباري ص ١٨٥، تغليق التعليق ٥/٣٨٨. وسيأتي الكلام على صحة هذا اللفظ في مبحث علم الكلام والعقائد ص ٢٧٨ـ ٢٧٩.

(٢) طبقات الشافعية للسبكي ٢/٢١٤. ونقله عن الحافظ المزي فيما رأه بخطه. ونص كلامه: «وفي تاريخ نيسابور للحاكم أنه سمع بالجزيرة من أحمد بن الوليد بن الوَرْتَنِيسى الحراني و....و:».

«وهذا وهم، فإنه لم يدخل الجزيرة ولم يسمع من أحمد بن الوليد، إنما روى عن رجل عنه. ولا من ابن زرارة، إنما إسماعيل بن عبدالله الذي يروي عنه هو =

= إسماعيل بن أبي أويس. وأما ابن واقد فإنه سمع منه ببغداد. وعمرو بن خالد سمع منه بمصر. نبَّه على هذا شيخنا المزي فيما رأيته بخطه.»أهـ.

قلت: وقال الذهبي أيضًا: «وروى عن أحمد بن عبدالملك بن واقد الحرَّاني، لقيه بالعراق. ولم يدخل الجزيرة، (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٦).

ولكن كلام النووي وابن حجر يخالف هذا كما ذكر المصنف رحمه الله. وقد روى الحافظ ابن حجر عن أبي حاتم سهل بن السَّري قال: قال البخاري دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات إلخ (مقدمة الفتح ص ٤٧٨، تغليق التعليق ٥/٣٨٨).

فإن صحت هذه الرواية فهذا نص من البخاري نفسه أنه دخل الجزيرة مرتين. وهذه الرواية ذكرها الذهبي نفسه في سير أعلام النبلاء باسناد آخر لكن ليس فيها تصريح بالدخول. قال: «قال غنجار: وحدثنا محمد بن عمران الجرجاني، سمعت عبدالرحمن بن محمد البخاري، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: لقيت أكثر من ألف رجلٍ أهل الحجاز والعراق والشام ومصر لقيتهم مراتٍ أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وأهل البصرة أربع مرات إلخ (١٢/٤٠٧). والله أعلم.

وانظر كلام النووي في: تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٧٢ وما تمس إليه حاجة القارىء ص ٣٥.

البراعة في معرفة علل الحديث

العلة في اصطلاح المحدثين عبارة عن:

الأسباب الخفية الغامضة التي تقدح في صحة الحديث وقبوله مع كون ظاهره السلامة منها[1].

ومعرفة العلل تعتبر من أدق وأصعب المباحث في علوم الحديث، وهي تستلزم الإحاطة بألفاظ جميع الطرق بالإضافة إلى البراعة الكاملة في معرفة مواليد الرواة ووفياتهم وسماعهم وألفاظهم، ولذلك قال المحدثون:

«ومعرفة هذا من أغمض أنواع علوم الحديث وأشرفها وأدقها، وإنما يتمكن من التكلم فيه أهل الحفظ التام والفهم الثاقب والخبرة الكاملة ولهذا لم يتصد للتكلم في هذا النوع إلا جمع قليل من المحدثين كعلي بن المديني ويعقوب بن شيبة وأحمد والبخاري وأبي

---

(١) انظر لتعريف العلل وما يتعلق بها: معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٢، علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨١، إرشاد طلاب الحقائق للنووي ١/ ٢٣٤، النكت لابن حجر ٢/ ٧١٠، التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢٢٥، فتح المغيث للسخاوى ١/ ٢٦٠، تدريب الراوي ١/ ٢٥٢ وغيرها. وللدكتور همام عبدالرحيم سعيد كتاب خاص في هذا الموضوع سماه: العلل في الحديث، نشرته دار العدوي للتوزيع في عمان. الأردن عام ١٤٠٠هـ وقد لخص أخونا الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي رحمه الله في مقدمة تحقيقه لكتاب العلل للدارقطني أهم مباحث هذا الموضوع وذكر قائمة بالكتب المؤلفة في هذا الموضوع بلغت خمسين كتابًا. (١/ ٣٦ ـ ٥٦).

حاتم وأبي زرعة والدارقطني ومن حذا حذوهم»[١].

وقال الحاكم:

«الحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير[٢]».

ويعرف فضل هذا العلم وعلوه وشرفه من بين العلوم الحديثية بما كان يقوله ابن مهدي[٣]:

---

(١) شرح الجرجاني ص ٢٠٥. (ظفر الأماني ص ٣٦٣، تحقيق د. تقي الدين الندوي) وأصله في مقدمة ابن الصلاح ص ٨١، والنكت لابن الحجر ٧١١/١، وفتح المغيث ١/ ٢٧٢.

وقال ابن رجب: إن أهله (أى علم العلل) المتحققين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث. وقد قال أبو عبدالله بن مندة الحافظ: إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرًا يسيرًا من كثير ممن يدعي علم الحديث. فأما شأن الناس ممن يدعى كثرة كتابة الحديث أو متفقه في علم الشافعي وأبي حنيفة أو متبع لكلام الحارث المحاسبي والجنيد وذي النون وأهل الخواطر فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة فحينئذٍ يتكلم بمعرفته. انتهى. شرح علل الترمذي لابن رجب ص ٦١ـ ٦٢.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ١٤٣. فتح المغيث للعراقي ١٠٦/١، تدريب الراوي ٢٥١/١.

(٣) في الأصل «علي ابن المديني» والتصويب من معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٢، والأباطيل للجورقاني ١١/١، وتدريب الراوي ٢٥٢/١ وغيرها.

ولعل «ابن مهدي» تحرف في نسخة التدريب التي اعتمد عليها المصنف رحمه الله إلى «ابن المديني».

و«ابن مهدي» هو الإمام المعروف «عبدالرحمن بن مهدي بن حسّان العنبري مولاهم، البصري، ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه. مات ١٩٨هـ» التقريب ص ٦٠١. وينظر لترجمته ومصادر =

«لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إليَّ من أن أكتب عشرين حديثًا ليس عندي[1]».

والحقيقة أن معرفة إرسال أو انقطاع حديث ظاهره الإتصال، أو معرفة وقف حديث ظاهره الرفع رفعه أحد الرواة، أو التمييز بين حديث اختلط بغيره، أو الاطلاع على وهم من أحد الرواة أمر صعب جدًا. فمن ليست لديه القدرة الكاملة والمعرفة التامة لمواليد الرواة ووفياتهم وأحوالهم التاريخية وشيوخهم ومن روى عنهم وكذلك رحلات الرواة ومساكنهم ولقائهم من شيوخهم من عدمه والاطلاع على أسانيد متعددة، لا يستطيع أن يدخل في مضمار هذا الفن.

والفن الذي اكتسب فيه البخاريُّ اليد الطولي من فنون العلم هو معرفة علل الحديث. قال الحافظ أحمد بن حمدون[2]:

= ترجمته: تهذيب الكمال ١٧/ ٤٣٠، سير أعلام النبلاء ٩/ ١٩٢.

(١) انظر المصادر المذكورة في أول التعليق السابق. وقوله هذا رواه أبو نعيم أيضًا في الحلية (٩/ ٥) ولكن يبدو أنه تحرف في المطبوع منها. وهو عند الذهبي في سير أعلام النبلاء بلفظ «لأن أعرف علة حديث أحب إليَّ من أستفيد عشرة أحاديث» (٩/ ٢٠٦).

(٢) في بعض المصادر: أبو حامد الأعمشي، وهي كنيته. وهو: هو أبو حامد أحمد بن حمدون بن أحمد بن عمارة بن رستم النيسابوري الأعمشي. وقيل له الأعمشي لأنه كان يحفظ حديث الأعمش أبي محمد سليمان بن مهران المعروف الأعمش ويلقب الأعمشي أبا تراب، ووالده حمدون القصار أحد الزهاد الأعلام. تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٠٥، الأنساب ١/ ٣١٢ـ ٣١٤ (المراجع) وينظر أيضًا لترجمته ومصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٥٥٣. والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٢/ ٧٤٣ ووصفه بأنه من كبار الحفاظ.

«رأيتُ البخاريَّ في جنازة (أبي عثمان سعيد بن مروان)[1] ومحمد ابن يحيى الذهليُّ يسأله عن الأسماء والعلل، والبخاري يمر فيه مثل السهم. كأنه يقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾»[2].

وقال أبو حامد[3] الأعمشي:

«كنا يومًا عند محمد بن إسماعيل البخاري بنَيْسَابور فجاء مسلم ابن الحجاج فسأله عن حديث عبيدالله بن عمر عن أبي الزُّبير عن جابر قال: بَعَثَنَا رسولُ الله ﷺ في سَرِيَّةٍ ومعنا أبو عُبَيدة... الحديث بطوله»[4].

والحديث قد ذكره السائل معلقًا فحذف الرواة الذين هم قبل عبيدالله بن عمر ـ وهو من التابعين ـ فكأنه يريد أن يختبر الإمام البخاري

---

(١) زيادة من تاريخ بغداد والسير. وهو سعيد بن مروان الأزدي، أبو عثمان الرُّهاوي. ترجمه البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ٥١٥) وسكت عليه. وقال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي بالرُّها. (الجرح والتعديل ٤/ ٦٧). وذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عنه أهل الجزيرة. (٦/ ٣٧٣).

(٢) مقدمة الفتح ص ٤٨٨. وانظر أيضًا: تاريخ بغداد ٢/ ٣١، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٩. تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٦٧، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٢، ٤٥٥، تغليق التعليق ٥/ ٤١٩، مقدمة القسطلاني ١/ ٣٠.

(٣) هو الحافظ أحمد بن حمدون النيسابوري الأعمشي. تقدمت ترجمته تعليقًا قبل قليل.

(٤) مقدمة الفتح ٤٨٨، تغليق التعليق ٥/ ٤٢٨. وقد روى الحافظ هذه القصة فيهما باسناده عن الحافظ أبي يعلى الخليلي. وهي في كتاب الإرشاد للخليلي ٣/ ٩٥٩ـ ٩٦٠ ورواها الخطيب باسناد آخر عن أحمد بن حمدون الحافظ وهو الأعمشي نفسه (تاريخ بغداد ٢/ ٢٨) ورواها أيضًا ابن رشيد الفهري في السنن الأبين (ص ١٣٨) باسناده عن الخليلي به.

هل يعرف هذا الحديث أم لا؟ وإن كان يعرف فعنده سنده أم لا؟ وإن كان عنده السند فكيف هو أمُعَلَّلٌ أم صحيحٌ؟ وإن كان مُعَلَّلاً فهل هو يعرف عِلَّتَه أم لا؟ ولكن الإمام البخاري قرأ الحديث بتمامه في تلك اللحظة بسند متصل، فقال:

«حدثنا ابن أبي أويس، حدثني أخي، عن سليمان بن بلال، عن عبيدالله، فذكر الحديث بتمامه[1]».

---

(١) الحديث المشار إليه هو حديث جابر المشهور في قصة العنبر الذي رماه البحر فأكله أهل الجيش من أصحاب رسول الله ﷺ ثماني عشرة ليلة وكانوا ثلاثمائة شخص. وكان ذلك في غزوة سيف البحر سنة ثمان من الهجرة كما في فتح الباري (٧٨/٨).

وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ١٢٨/٥، الشركة. باب الشركة في الطعام، ح ٢٤٨٣. و ١٣٠/٦، الجهاد. باب حمل الزاد على الرقاب، ح ٢٩٨٣ و ٧٧/٨، المغازي. باب غزوة سيف البحر، ح ٤٣٦٠، عن طريق وهب بن كيسان عن جابر.

وأخرجه أيضًا في ٧٧/٨. ح ٤٣٦١ و ٤٣٦٢. و ٦١٥/٩، الذبائح والصيد. باب قول الله تعالى: أحل لكم صيد البحر، ح ٥٤٩٣ و ٥٤٩٤.

وأخرجه مسلم أيضًا ١٥٣٥/٥ـ ١٥٣٧: كتاب الصيد والذبائح. باب إباحة ميتات البحر بطرق عن جابر منها زهير عن أبي الزبير عن جابر.

وعبيدالله بن عمر هو العمري. ثقة ثبت، من الخامسة/ع (التقريب ٥٣٧/١ مختصرًا) وقد روى عن أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص ولها صحبة. وروى عن التابعين.

وقد روى حديثًا عن أبي الزبير عن جابر في رمي الجمار. أخرجه النسائي (كما في تحفة الأشراف ٣٣٢/٢) ولم يذكر المزي في التحفة رواية أخرى له عن أبي الزبير عن جابر.

أما هذا الحديث الذي سأل مسلمٌ البخاريَّ عنه فلم يخرجه حتى مسلم في صحيحه عن طريق عبيدالله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر. نعم أخرجه أبو عوانة =

وفي المجلس نفسه قرأ عليه إنسان[1] حديثًا عن طريق:

«حجَّاج بن محمد عن ابن جُرَيج عن موسى بن عُقبة عن[2] سُهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: كَفَّارَةُ المَجْلِسِ[3] إذا قام العبدُ أن يقولَ سُبْحَانَكَ اللهُمَّ وبِحَمْدِكَ أشهَدُ أَنْ لا إله إلا أنتَ[4] استَغْفِرُكَ وأتوبُ إليكَ».

فقال له مسلمٌ:

«في الدنيا أحسن من هذا الحديث؟ ابن جُرَيج عن موسى بن عُقْبَةَ عن سُهيل بن أبي صالح، تعرف بهذا الإسناد في الدنيا حديثًا؟».

فقال البخاري: «إلا أنه معلول».

فقال مسلم: «لا إله إلا الله وارتعد! أَخْبِرْني به».

= (٥/ ١٥١) قال: حدثنا محمد بن إسماعيل المكي قثنا إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان بن بلال عن عبيدالله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر. وساق له طرقًا أخرى (٥/ ١٤٣ـ ١٥٤).

ومن هنا يظهر أن سؤال مسلم كان دقيقًا جدًا للغاية ولعله بذكر هذا الإسناد بالذات قصد الإغراب على البخاري لندرة مرويات عبيدالله بن عمر عن أبي الزبير رغم ان أصل الحديث معروف ومشهور وجواب الإمام البخاري عليه بداهة وبدون أى تأخير أو تردد دالٌ على سعة اطلاعه وقوة ذاكرته وحسن استحضاره. رحمهم الله جميعًا رحمة الأبرار الصالحين.

(١) يظهر من رواية طبقات الحنابلة أن مسلمًا نفسه قرأ هذا الحديث.

(٢) في الإرشاد: حدثني.

(٣) في الإرشاد والتغليق: «المجلس واللغو»

(٤) في الإرشاد: «إلا الله».

فقال البخاري: «استر ما ستر الله. هذا حديثٌ جليلٌ، رواه الناس عن حجاج بن محمد عن ابن جُرَيجٍ.»

«فألح عليه مسلم» وقَبَّل رأسَهُ وكاد أن يبكي فقال: اكتب إن كان ولابد[1]. ثم روى هذا الحديث بسنده السالم من العلة هكذا:

«حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وُهَيبٌ، حدثنا موسى بن عُقبة، عن عون[2] بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: كفارة المجلس...»

«فقال له مسلم: لا يبغضك إلا حاسدٌ، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك[3]».

---

(١) كان من عادة المحدثين أنهم لم يكونوا يخبرون بدقائق علوم الحديث بسهولة إلا إذا بلغ الطالب ذروة الشوق والولع ولا سيما إذا أرادوا اختبار حرص الطالب، وذات مرة حدث محدث حديثاً لطالبه فقال خذه لقد أعطيتك بسهولة. كما في صحيح البخاري. (المؤلف) ونصه: قال عامر لتلميذه صالح بن حيان: أعطيناكها بغير شيء قد كان يركب فيما دونها إلى المدينة، وانظر (صحيح البخاري ١/ ١٩٠) ومثله قال الشعبي لتلميذه الخراساني: خذ هذا الحديث بغير شيء فقد كان الرجل يرحل فيما دون هذا إلى المدينة. (صحيح مسلم ١/ ١٣٥). (المراجع).

(٢) هو عون بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلى سكن الكوفة، وكان يقول بالارجاء ثم رجع وخرج مع ابن الأشعث ثم هرب، وصحب عمر بن عبدالعزيز في خلافته. قال الحافظ: ذكره البخاري فيمن مات بين عشر ومائة إلى عشرين ومائة، تهذيب التهذيب ٨/ ١٧١- ١٧٣، الأعلام ٥/ ٢٨٠ (المراجع).

(٣) مقدمة الفتح ٤٨٨. وهي في الإرشاد للخليلي ٣/ ١٦٠، وتاريخ بغداد ٢/ ٢٩، وعلوم الحديث للحاكم ص ١١٤، وطبقات الحنابلة ٢/ ٢٧٣، وأداب الإملاء والاستملاء للسمعاني ص ١٣٦، وتاريخ دمشق لابن عساكر ١٥/ ٤٥/أ، والسنن الأبين ص ١٣٩- ١٤٠، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٧، وعن الحاكم والخطيب =

[وفي سياق آخر لهذه القصة قال أحمد بن حمدون القصار ـ وهو أبو حامد الأعمشي:

«سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل فقبل بين عينيه وقال: دعني حتى أُقبِّل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله:

حدثك محمد بن سلام، حدثنا مخلد بن يزيد، أخبرنا ابن جُرَيج، حدثني موسى بن عقبة، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «كفارة المجلس أن يقول إذا قام من مجلسه سبحانك اللهم ربنا وبحمدك.»

«فقال محمد بن إسماعيل: وحدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا: حدثنا حجاج بن محمد، عن ابن جريج قال: حدثني موسى بن عقبة، عن سُهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: كفارة المجلس أن يقول إذا قام من مجلسه: سبحانك ربنا وبحمدك.»

فقال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً غير هذا، إلا أنه معلول. حدثنا موسى بن إسماعيل،

= ذكرها ابن ناصر الدين في تحفة الأخباري ص ١٩٥ـ ١٩٨. وعزاها الحافظ إلى الحاكم في تاريخ نيسابور أيضًا عن طريق أبي محمد المخلدي عن أبي حامد الأعمشي به (مقدمة الفتح ص ٤٨٨، تغليق التعليق، ٥/ ٤٢٩، وفي رواية الحاكم في علوم الحديث (وعنه الخطيب في تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٢) جملة منكرة سيأتي التنبيه عليها نقلاً عن الحافظ ابن حجر. والجملة الأخيرة ذكرها الصغاني أيضًا (ص ٣)، والنكت لابن حجر ٢/ ٧١٦ مع اختلاف في بعض الكلمات من مصدر لمصدر. وقال الحافظ في تغليق التعليق ٥/ ٤٢٩: «إسناد هذه الحكاية صحيح».

حدثنا وهيب، حدثنا سهيل، عن عون بن عبدالله قوله.»

«قال محمد بن إسماعيل: هذا أولى، ولا يذكر لموسى بن عقبة مسندًا عن سهيل.»][1]

أى أن أحد الرواة أخطأ فيه فرواه مرفوعًا إذ لا يُعرَف لموسى بن عقبة حديث مرفوع عن سهيل فالصحيح الثابت أن سهيلاً إنما رواه من قول عون. فوهِم فيه بعض الرواة ورفعه إلى النبي ﷺ.[2]

---

(١) ما بين المعقوفين ليس ترجمة حرفية لكلام المصنف هنا لأن المصنف رحمه الله رواها عن مقدمة الفتح بشيء من الاختصار فرأيت أن أذكرها بنصها كما في مقدمة الفتح (ص ٤٨٨).

وهذا السياق أخرجه ابن نقطه بسنده في التقييد ١/ ١٢، وعزاه الحافظ في المقدمة إلى البيهقي في المدخل عن الحاكم أبي عبدالله ورواه بسنده عن البيهقي في تغليق التعليق ٥/ ٤٢٩ (واللفظ له).

وكتاب «المدخل إلى السنن الكبرى» للإمام البيهقي لم يوجد كاملاً حتى الآن وماوجد منه مطبوع بتحقيق أخينا الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي حفظه الله. نشرته دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت عام ١٤٠٦هـ. ولا توجد هذه الرواية في المطبوع منه. والله أعلم. وذكره عن البيهقي ابن ناصرالدين في تحفة الأخباري أيضًا (ص ١٩٥) ولكنه جمع بينه وبين سياق الحاكم في علوم الحديث. أما كلام البخاري فموجود باختصار في تاريخه الصغير أيضًا (٢/ ٤١ـ ٤٢).

(٢) هذا، وأما العلة التي أشار إليها الإمام البخاري رحمه الله فهي في هذا الإسناد فحسب لأن أصل الحديث أى المتن صحيح ثابت عن رسول الله ﷺ. ولفظه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من جلس في مجلسٍ فكَثُرَ فيه لَغَطُهُ فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك: سبحانك اللّهُمَّ وبِحَمْدِكَ، أَشهدُ أن لا إله إلا أنت، أَستغفرك وأتوبُ إليك. إلا غُفِر له ما كان في مجلسه ذلك». صحيح سنن الترمذي ٣/ ١٥٣، ح ٢٧٣٠.

ولذلك لما ورد في رواية الحاكم في علوم الحديث في هذه القصة قول =

ومما يشهد لبراعة البخاري ومهارته في هذا الفن الغامض الدقيق، فن معرفة علل الحديث، ما قاله الترمذي في كتابه القيم «كتاب العلل»:

«وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرت عبدالله بن عبدالرحمن وأبا زرعة، وأكثر ذلك عن محمد، وأقل شيء فيه عن عبدالله وأبي زرعة[1]».

وقال الترمذي:

«لم أر أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري[2]».

= البخاري «ولا أعلم في هذا الباب غير هذا الحديث» انتقده الحافظ ابن حجر (مقدمة الفتح ص ٤٨٩) وقال في تغليق التعليق: «كذا وقع في علوم الحديث للحاكم وهو وهم لا يتصور وقوعه من مثل البخاري لأن في الباب جملة أحاديث من غير هذا الوجه» (٥/ ٤٢٩ـ ٤٣٠) وانتقده أيضًا انتقادًا شديدًا في النكت على ابن الصلاح (٢/ ٧١٨) وبين أنها لفظة منكرة في الحكاية عن البخاري. وأن الصواب أن البخاري إنما قال «لا أعلم في الدنيا بهذا الإسناد غير هذا الحديث» وهو كلام مستقيم (٢/ ٧٤٥) وفصل الكلام في بيان مراد البخاري وغيره من الأئمة الذين عللوا هذا الإسناد، وذكر طرقًا كثيرة لهذا الحديث عن جماعة من الصحابة وبين درجة كل اسناد من حيث الصحة أو الضعف، (النكت ٢/ ٧١٨ـ ٧٤٥).

وينظر أيضًا: العلل لابن أبي حاتم ٢/ ١٩٥، والعلل للدارقطني ٨/ ٢٠١، س ١٥١٣، وفتح الباري ١٣/ ٥٤٤ـ ٥٤٦.

(١) العلل للترمذي مع تحفة الأحوذي: ١/ ٤٦٧. وشرح علل الترمذي لابن رجب ص ٥٧.

(٢) مقدمة الفتح ص ٤٨٥، ولفظه في العلل: «ولم أر أحدًا بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحدٍ أعلم من محمد بن إسماعيل».

العلل للترمذي المطبوع في آخر سننه ٥/ ٧٣٨، طبعة دار إحياء التراث العربي. بيروت. وشرح علل الترمذي لابن رجب ص ٥٧ـ ٥٨، وهذه العبارة موجودة أيضًا =

وذات مرةٍ كان الإمام البخاريُّ في مجلس الفِرْيَابي شيخِ زمانه، فذكر الفِريابيُّ حديثًا، قال:

«حدثنا سفيان عن أبي عروة عن أبي الخطاب عن أبي حمزة»

فلم يعرف أحد في المجلس من فوق سفيان، لأنهم كلهم ذُكروا بكناهم، ولكن البخاري قال لهم:

«أبو عروة هو محمد بن راشد، وأبو الخطاب هو قتادة بن دعامة، وأبو حمزة هو أنس بن مالك، ثم قال: كان الثوري فعولاً لذلك يكني المشهورين[1]».

= في حاشية العلل المطبوعة في آخر الطبعة الهندية من سنن الترمذي مع شرحه تحفة الأحوذي نقلاً عن نسخةٍ (٤/ ٣٨٥) ولكنها سقطت من الطبعة المصرية، نشر عبدالمحسن الكتبي (١٠/ ٤٦٧).

قال ابن رجب: «مع أنه رأى أبا زرعة وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي وذاكرهما. . . وكلامه كالصريح في تفضيل البخاري في هذا العلم على أبي زرعة والدارمي وغيرهما».

وينظر لكلام الترمذي أيضًا: تاريخ بغداد ٢/ ٢٧. تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٧٠، ما تمس إليه حاجة القارىء ص ٢٨، تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٥٧، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٢، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٢٠، البداية والنهاية ١١/ ٢٦، تحفة الأخباري ص ٢٠١، تغليق التعليق ٥/ ٤١٠.

(١) مقدمة الفتح ٤٧٨. وانظر أيضًا: تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٥٢، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٣. تغليق التعليق ٥/ ٣٩١، وذكرا أيضًا الحديث المروي بهذا الإسناد.

وقال ابن حجر: «كان موت الفريابي سنة ٢١٢هـ وكان سن البخاري إذ ذاك نحوًا من ثمانية عشر عامًا أو دونها»، مقدمة الفتح ص ٤٧٨.

الاحتياط في جرح الرواة

إن جرح راوٍ ما من الأمور الصعبة الخطيرة، ولذلك عابه جماعة من الصوفية، إلا أن هذا من سذاجتهم[1]، لأنه لو لم يُبَيَّن العيبُ الواقع عند الضرورة بأمانةٍ لذهب من العالَم القسطُ والعدلُ، ولامتلأت الدنيا ظلمًا وجورًا، فكما أن من الواجب علينا ستر العيوب كذلك لا غنى عن إظهار العيب الحقيقي عند الضرورة.

والذين تورعوا عن جرح الرواة ونهوا عنه يعتبرونه عيبًا ويحتجون بقوله تعالى:

﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ[2] ﴾

ويرددون قول القائل:

«أعراض الناس حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس، المحدثون والحكام[3]».

---

(١) قال العلامة ابن الجوزي: «ومن التغفيل قول المتزهد عند سماع القَدْح في الكذابين: هذا غيبة. وإنما هو نصيحة للإسلام. (الموضوعات ١/ ٤٢).

(٢) الحجرات: ١٢.

(٣) قائله هو الإمام تقى الدين ابن دقيق العيد ت ٧٠٢هـ في كتابه «الاقتراح في بيان الاصلاح ص ٣٤٤.» ولكن فيه «أعراض المسلمين. . . إلخ».

وكذا ذكره عنه السبكي في طبقات الشافعية ٢/ ١٢ «قاعدة في الجرح والتعديل» والعراقي في التبصرة والتذكرة ٣/ ٢٦٠ والسخاوي في فتح الغيث ٢/ ٧٠ وزكريا الأنصاري في فتح الباقي بشرح ألفية العراقي ٣/ ٢٦٠ بحاشية التبصرة والتذكرة.

ووقع عند ابن حجر في مقدمة لسان الميزان ١/ ١٦، والصنعاني في توضيح =

وقد يصح هذا إلى حدٍ ما، لكنه إنما يصح إذا كان الكلام بدون حاجة تستدعي ذلك أو في موضع لا تبيحه فيه الشريعة، ولكن إذا دعت الحاجة الشرعية إلى ذلك فإنه محمود وليس بمذموم، وذلك لأننا نرى أن جماعةً من المسلمين ـ بغض النظر عن أولئك الذين يبغضون المسلمين ويعادونهم ـ ظاهرها التعبد والتصوف تضع أحاديث في الفضائل والترغيب والترهيب وبحسن نية أيضًا[1] حتى إن عبد الكريم الوضاع مع كونه مسلمًا وضع أربعة آلاف حديث كما اعترف بذلك[2].

وإذا نزلنا قليلاً عن درجة الوضع فإن هناك التساهل والأخطاء والأوهام والغفلة وسوء الحفظ، فلو لم يبين لنا المحدثون وضع الرواة وتساهلهم وغفلتهم وسوء حفظهم، وكونهم غير عدول أو كذابين أو واهمين لأصبح من المستحيل الآن معرفة الصحيح من أحاديث رسول الله ﷺ وآثار الصحابة والتابعين، وقد بين ذلك المحدثون بنفسهم:

«وقد جُوِّز ذلك... صيانة للشريعة فإنه لو لم يجز لما تميز الصادق من الكاذب، والفاسق من العادل، والمغفل من الضابط، واختلطت

= الأفكار ٢/ ٢٣٦، «أعراض الناس...» كما ذكر المؤلف هنا.

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٨٣.

(٢) عبدالكريم هو ابن أبي العوجاء الذي قتل وصلب في زمن المهدي. قال ابن عدي: لما أخذ ليضرب عنقه قال: وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام. (تدريب الراوي ١/ ٢٨٤)، (المراجع) وانظر أيضًا: الموضوعات لابن الجوزي ١/ ١٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٤٤، لسان الميزان ٤/ ٥١. وقد عده ابن الجوزي من «الزنادقة الذين قصدوا إفساد الشريعة» وقال الذهبي: «زنديق معثر». وكان قتله في خلافة المهدي بعد ١٦٠هـ.

الأحاديث الصحيحة بالسقيمة، وقامت الملاحدة والزنادقة من كل جانب للإفساد في الشريعة[1]، وقد قال الله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[2]

ولئن كنا أمرنا بقوله تعالى: ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾[3] في الأمور الدنيوية، فما بالك في الأمور الدينية التي هي أهم وأخطر وتحتاج إلى قدر أكبر من الحذر والحيطة.[4]

---

(١) شرح الجرجاني ٢٧٢ (ظفر الأماني ص ٤٨٤، تحقيق عبدالفتاح أبي غدة).

(٢) الحجرات: ٦.

(٣) الطلاق: ٢.

(٤) الجرح والتعديل لتمييز الأحاديث الصحيحة من الأخبار الضعيفة ليس جائزًا فحسب بل هو واجب إسلامي نص عليه كثير من الأئمة والعلماء.

قال الإمام الشافعي: «إذا علم الرجلُ من مُحَدِّثٍ الكذبَ لم يَسَعْهُ السكوتُ عليه ولا يكون ذلك غيبةً لأن العلماء كالنقاد، فلا يسع الناقد في دينه أن لا يبين الزيوف من غيرها.» (الأباطيل للجورقاني ١/٩، الموضوعات لابن الجوزي ١/٤٣).

وقال عبدالرحمن بن مهدي: مررت مع شعبة برجُلٍ ـ يعنى: يحدث ـ فقال: كذب والله. لولا أنه لا يحل لي أن أسكت عنه لسكتُّ. أو كلمة معناها.» (الكفاية: ٩٠) وأخرجه أيضًا ابن حبان في المجروحين (١/٢١) والجورقاني في الأباطيل (١/٩) ولكن عندهما «سفيان الثوري» بدل «شعبة» وكذا ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ١/٤٢.

وقال الحاكم: «ولعل قائلاً يقول: إن الكلام في هؤلاء الرواة غيبة والغيبة محرمة في أخبار كثيرة عن رسول الله ﷺ. وقائل هذا يخوض فيما ليس من صناعته. فقد أجمع المسلمون قاطبة بلا خلاف بينهم أنه لا يجوز الاحتجاج في أحكام الشريعة إلا بحديث الصدوق العادل، ففي هذا الإجماع دليل على إباحة جرح من ليس هذا صنعته». =

ومع أن الجرح في الرواة والتثبت في أمرهم قد بدأ منذ عصر الصحابة.[1]

= (المدخل إلى كتاب الإكليل ص ٦٩، طبع دار الدعوة. الأسكندرية بمصر).

وقد عقد الإمام الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية بابًا بعنوان «باب وجوب تعريف المزكي ما عنده من حال المسئول عنه» (ص ٨٧) وذكر فيه كثيرًا مما ورد من الأئمة في هذا الشأن.

وذكر الإمام النووي ستة أسباب تباح فيها الغيبة، منها «الرابع: تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم، وذلك من وجوه: جرح المجروحين من الرواة والشهود وذلك جائز بإجماع المسلمين بل واجب للحاجة.» (رياض الصالحين ص ٥٣٨ باب ما يباح من الغيبة) وقال في شرح مسلم له «اعلم أن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه لصيانة الشريعة المكرمة. (١/ ١٢٤).

ونصوص الأئمة في هذا الباب كثيرة لا يمكن احصاؤها هنا وقد تحدثت عن أهمية الجرح والتعديل ووجوبه للتمييز بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة في مقدمتى لكتابي «معرفة الثقات للإمام العجلي» و«الشجرة في أحوال الرجال للإمام الجوزجاني» بشيء من التفصيل فمن الممكن الرجوع إليهما.

ومما ينبغي أن يقرأه طالب العلم في هذا الباب «مقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ومقدمة كتاب المجروحين لابن حبان، ومقدمة كتاب الكامل لابن عدي ومقدمة كتاب الموضوعات لابن الجوزي ومقدمة كتاب الميزان للذهبي ولسان الميزان لابن حجر رحمهم الله فقد تحدثوا في هذا الموضوع بإسهاب. وفي الجزء الأول من كتاب التنكيل للشيخ العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي قواعد وفوائد مهمة في هذا الباب بالاضافة إلى أنه له رسالة في «علم الرحال وأهميته» طبعت مؤخرًا بتحقيق الشيخ علي حسن الحلبي، نشر دار الراية للنشر والتوزيع. الرياض ١٤١٧هـ.

وهناك دراسات وأبحاث عديدة حديثة لا يخلو ذكرها كلها من الإطالة ومن أجودها بحث «النقد عن المحدثين» للدكتور محمد مصطفى الأعظمي وهو مطبوع في مقدمة كتاب التمييز للإمام مسلم بتحقيقه. وكتاب «الوضع في الحديث» للدكتور عمر حسن فلاتة. وكتاب «دراسات في الجرح والتعديل» للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

(١) فتح المغيث للعراقي ٤/ ١٥١، وللسخاوى ١٠٠- ١٠١ و ٤/ ٣٥٦ تحقيق علي حسين علي. طبعة الجامعة السلفية في بنارس، الهند.

ووجدت فرق الشيعة والخوارج، وبدأ الاحتياط في الأخذ بالحديث، وقد ثبت كثير من الجرح عن الصحابة، ولكن لم تكن حاجتهم كبيرة لقرب المسافة الزمنية وقلة الوسائط في نقل الأحاديث.

ولكن لما زادت الوسائط ووجدت فرق أصحاب الأهواء توجه إليه كبار التابعين كالحسن البصري وطاؤوس وأيوب السختياني وعبدالله بن عون وسُليمان التَّيْمي فمن بعدهم كالإمام مالك ويحيى بن سعيد القطان وشعبة وغيرهم من أساطين علم الحديث، وتوالى المحدثون فيما بعدهم، وقد أجمعت الأمة على ورعهم وعدالتهم وديانتهم.(١)

وكان كل ذلك بنية الذب عن الرسول ﷺ وعن الإسلام ونصيحةً

(١) ويُستحسن الرجوع في هذا الموضوع أيضًا إلى المصادر التي سبق أن ذكرتها قبل قليل في التعليق (٤) في ص (١١٦).

وللإمام الذهبي رسالة مستقلة في هذا الموضوع بعنوان «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ذكر فيها الأئمة الذين تكلموا في الجرح والتعديل منذ عصر التابعين إلى عصره هو وذكر فيها ٧١٥ شخصًا قسمهم على اثنتين وعشرين طبقة. ولخصها الإمام السخاوي في فتح المغيث (٣٥٦/٤ـ ٣٦٠) وفي آخر كتابه الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص ٧٠٦ـ ٧٢٣) المطبوع ضمن كتاب علم التاريخ عند المسلمين لفرانز روزنتال. ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي.

وقد حقق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة رسالتي الذهبي والسخاوي وطبعهما ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث» نشر مكتب المطبوعات الاسلامية. حلب ط الثالثة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

ومن أبرز من اعتنى بهذا العلم من المتأخرين تدوينًا وتهذيبًا وتنقيحًا الأئمة: المزي والذهبي وابن حجر ولهم كتب معروفة ومشهورة في هذا الباب وعليها جُلُّ اعتماد المشتغلين بهذا العلم في الوقت الحاضر. وصدق الإمام السيوطي إذ قال: «إن المحدثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر» (طبقات الحفاظ ص ٥١٨، ترجمة الذهبي).

للمسلمين، فنظروا في الرجال بدقة، وأسسوا لذلك أصولاً وقواعد، وعلى سبيل المثال: متى يُقبل جرح الأقران المعاصرين في بعضهم ومتى لا يُقبل. وغير ذلك.

ولا شك في أن القرآن حينما أمر ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[1]

أمر أيضًا بقوله: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ﴾[2] ويفهم من مجموع الأمرين أنه لا يجوز الجرح إلا عند الضرورة، ولا يجوز الزيادة فيها قدر أنملة.[3]

وخلاصة القول أن الجرح أمر صعب، ويحتاج فيه إلى أقصى درجة من التدين والورع والتقوى والاحتياط. قال ابن خلَّادٍ[4] للإمام يحيى بن سعيد القطان:

«أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركتَ حديثهم خُصَمائكَ عند الله يوم القيامة. فقال: لأن يكون هؤلاء خُصَمائي أحبُ إليَّ من أن يكون خصمي رسولُ الله ﷺ يقول: لِمَ حدثت عني حديثاً ترى أنه كذب.»[5]

---

(١) الحجرات: ٦.

(٢) الحجرات: ١٢.

(٣) وقد حاول بعضهم حصر هذه الضرورة في «الرواية» فقط. فردَّ عليهم الحافظ السخاوي بكلام مقنع، يمكن الرجوع إليه في فتح المغيث (٤/ ٣٦٣).

(٤) ابن خلَّاد: هو أبوبكر محمد بن خلَّاد بن كثير الباهلي، البصري، ثقة، مات ٢٤٠هـ على الأصح/ م د س ق. التقريب ص ٨٤٢، التهذيب ٩/ ١٥٢.

(٥) الكفاية ص ٩٠. وهو في مقدمة ابن الصلاح ص ٣٥٠، وعنه في شرح ألفية العراقي ٤/ ١٥١ (التبصرة والتذكرة ٣/ ٢٦١) والشذا الفياح ٢/ ٧٤٠ ولكن آخره عندهم «لِمَ لَمْ تذب الكذب عن حديثي». وانظر أيضًا: الكامل لابن عدي ١/ ١١٠ =

ومسلك الاحتياط الذي سلكه الإمام البخاري يدل على منزلته العليا من التدين والإخلاص والورع. فطريقته في الجرح أنه يختار كلمات لا يمكن أى شخص أن يؤاخذ بها المجروح، ومن كلماته في الجرح:

«تركوه، أنكره الناس، متروك، ساقط، فيه نظر، سكتوا عنه وغيرها».

ومن النادر أن يثبت عن البخاري أنه قال عن رجل بأنه وضاع أو كذاب[1]. ومن أشد كلمات الجرح عند البخاري أن يقول: «منكر الحديث».

= الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٩١.

وقد ذكرتُ في مقدمة تحقيقي لكتاب الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني روايات أخرى من هذا القبيل (ص ٦٦ـ ٦٩) مما يدل أن كلام المحدثين في الجرح والتعديل كان إيمانًا واحتسابًا وأنهم كانوا يتكلمون بغاية الإنصاف والتجرد دون محاباة أو معاداة. رحمهم الله.

(١) قال بكر بن منير: «سمعت أبا عبدالله البخاري يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدًا».

(تاريخ بغداد ٢/ ١٣، طبقات الحنابلة ١/ ٢٧٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٨، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٦، تاريخ الاسلام للذهبي ص ٢٥٩، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٢٣، مقدمة الفتح ٤٨٠، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٨).

قال الذهبي: صدق رحمه الله، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا.

وقل أن يقول: كذاب، أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو متهم واهٍ. وهذا معنى قوله: «لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدًا» وهذا والله غاية الورع. (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٩ـ ٤٤١) وقال نحو هذا في تاريخ الاسلام أيضًا (ص ٢٥٩) وعن تاريخ الاسلام ذكره السبكي في الطبقات الكبرى ٢/ ٢٢٤.

وقال ابن حجر: وللبخاري في كلامه على الرجال توقٍ زائد، وتحرٍّ بليغ، =

ومن اصطلاحه أنه إذا قال عن أحد بأنه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه.

قال ابن القطان[1]: قال البخاري:

«كل من قلتُ فيه: «منكر الحديث»، لا تحل الرواية عنه[2]».

وذاتَ مرةٍ سُئِل عن خبر حديث، فقال:

«يا أبا فلان تراني أدلس؟ وقد تركتُ عشرة آلاف حديث لرجلٍ فيه نظر، وتركتُ مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر[3]».

= يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل، فإن أكثر ما يقول: سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه، ونحو هذا. وقل أن يقول: كذاب، أو وضاع، وإنما يقول: كذبه فلان. رماه فلان يعنى بالكذب. (مقدمة الفتح ٤٨٠. ونحوه في التغليق أيضًا ٥/٣٩٧).

(١) هو الحافظ أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك الحِمْيَرِيُّ الفاسيُّ المعروف بابن القَطَّان، ت ٦٢٨هـ (سير أعلام النبلاء ٢٢/٣٠٦) أشهر مؤلفاته «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» انتقد فيه كتاب الأحكام لعبد الحق الأشبيلي. وقد طبع مؤخرًا بتحقيق د. الحسين آيت أحمد في ست مجلدات. المجلد الأول هو دراسة عن حياته وكتابه والمجلد السادس خاص بالفهارس.

(٢) بيان الوهم والإيهام ٣/٣٧٧، ح ١١٢٠. وعنه ميزان الاعتدال ١/٦ ترجمة أبان بن جبلة، و٢/٢٠٢ ترجمة سليمان بن داود اليمامي أبي الجمل، وطبقات الشافعية للسبكي ٢/٢٢٤، ولسان الميزان ١/٢٠، ٣/٨٣.

وذكره ابن حجر في تغليق التعليق ٥/٣٩٧، والسيوطي في تدريب الراوي ١/٣٤٩ والسخاوي في فتح المغيث (٢/١٢٥) بدون ذكر ابن القطان فيه.

ولم يذكر ابن القطان اسناده إلى البخاري لكن قال ابن حجر في ترجمة أبان بن جبلة من لسان الميزان (١/٢٠): «وهذا القول مرويٌّ بإسناد صحيح عن عبدالسلام ابن أحمد الخفاف عن البخاري». وذكر السخاوي أن في رواية عن البخاري: «لا يحتج به» (فتح المغيث ٢/١٢٥) بدل «لا تحل الرواية عنه».

(٣) مقدمة الفتح ٤٨١. وانظر أيضًا: تاريخ بغداد ٢/٢٥، وفيه في الموضعين: «لى فيه =

من هذه الحكاية نستطيع أن نتصور مدى اجتنابه وبعده عن مواضع التهم. وقد ذكر العلامة العجلونيُّ قصةً تدل على ورع الإمام البخاري وبُعده عن مواضع التهم وهي:

أن الإمام البخاري ركب البحر مرة في أيام طلبه، وكان معه ألف دينار، فجاءه رجلٌ من أصحاب السفينة وأظهر له حبه ومودته وأصبح يقاربه ويجالسه، ولما رأى الإمام حبه وولاءه مال إليه وبلغ الأمر أنه بعد المجالسات أخبره عن الدنانير الموجودة عنده.

وذاتَ يوم قام صاحبه من النوم فأصبح يبكي ويُعَوِّل ويُمَزِّقُ ثيابه ويَلطُم وجهَه ورأسه، فلما رأى الناس حالته تلك أخذتهم الدهشة والحيرة وأخذوا يسألونه عن السبب وألحوا عليه في السؤال، فقال لهم: كانت عندي صرةٌ فيها ألف دينار وقد ضاعت، فأصبح الناس

= نظر» تاريخ دمشق ١٥/٤٧/ب. تحفة الأخباري ص ١٨٤، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٠ و٢/ ١٠.

ومع ذلك تجرأ عليه بعضهم ووصفه بالتدليس. قال ابن حجر: «وصفه بذلك أبو عبدالله ابن مندة في كلام له فقال فيه: أخرج البخاري، قال فلان، وقال لنا فلان . وهو تدليس».

قال ابن حجر: «ولم يوافق ابن مندة على ذلك. والذي يظهر أنه يقول فيما لم يسمع: «قال». وفيما سمع لكن لا يكون على شرطه أو موقوفًا: «قال لي» أو «قال لنا». وقد عرفت ذلك بالاستقراء من صنيعه». تعريف أهل التقديس ص ٤٣ـ ٤٤.

وانظر أيضًا: تغليق التعليق ٢/ ٩ـ ١٠، النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٠١، التبيين في أسماء المدلسين لسبط ابن العجمي ص ١٧٤.

وعزاه سبط ابن العجمي إلى ابن مندة «في جزء له في شروط الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة.» ولم أجده في الكتاب الذي طبع مؤخرًا باسم شروط الأئمة. نشر دار المسلم بالرياض سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م فلعله كتاب آخر والله أعلم.

يفتشون ركاب السفينة واحدًا واحدًا، وحينئذ أخرج الإمام البخاري صرة دنانيره خفيةً فألقاها في البحر، ووصل المفتشون إليه وفتشوه أيضًا حتى انتهوا من جميع ركاب السفينة، ولم يجدوا شيئًا فرجعوا إليه ولاموه ووبَّخُوه أشدَّ توبيخ.

ولما نزل الناس من السفينة جاء الرجل إلى الإمام البخاري وسأله عماذا فعل بصرة الدنانير؟ فقال: ألقيتُها في البحر. قال: كيف صبرت على ضياع هذا المال العظيم؟ قال له الإمام: ياجاهل، ألا تدري أنني أفنيت حياتي كلها في جمع حديث الرسول ﷺ، وعرف العالم ثقتي، فكيف كان ينبغي لي أن أجعل نفسي عرضة لتهمة السرقة، وهل الدرة الثمينة «الثقة والعدالة» التي حصلت عليها في حياتي أضيعها من أجل دنانير معدودة[1]؟

كان من شيوخ الإمام البخاريِّ «مُسَدَّد» وكان البخاريُّ يقول:

«مُسَدَّدٌ كاسمه مسدد، لا أُبالي أن تكون كتبي عنده أو عندي[2]».

---

(١) تفرد بذكر هذه الرواية العجلوني في الفوائد الدراري. (المؤلف).

قلت: وهذا السياق للقصة هو ترجمة متطابقة لما ذكره المؤلف رحمه الله في كتابه بالأردية. أما كتاب العجلوني فلم اطلع عليه حتى الآن.

(٢) جاء في صحيح البخاري (٣/ ٤٣٧، كتاب الحج، باب من أين يخرج من مكة، ح ١٥٧٦) بعد حديث أخرجه عن شيخه مسدد بن مسرهد البصري: «قال أبو عبدالله: كان يقال هو مُسَدَّدٌ كإسمه. قال أبو عبدالله: سمعت يحيى بن معين يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: لو أن مسدَّدًا أتيتُه في بيتَه لاستحق ذلك، وما أبالي كتبي كانت عندي أو عند مُسَدَّدٍ».

وروى البخاري قول يحيى بن سعيد هذا في تاريخه الكبير أيضًا (٨/ ٧٣) وفي الأوسط (٢/ ٢٥١) دون الجملة الأخيرة «وما أبالي إلخ». وهذا يُوهم أن هذه =

وتبين من هذا القول أنه كان بالغ الحرص في الحفاظ على كتبه وصيانتها من أيدي الناس تمامًا كما كان يحتاط في أخذ الرواية، فلم يكن يرضى أن تذهب كتبه إلى أيدي كل واحد.[1]

= الجملة من قول الإمام البخاري نفسه وليس تكملة لكلام يحيى بن سعيد القطان كما ظن المصنف رحمه الله.

ولكن روى ابن محرز عن ابن معين قال: «قال لي يحيى بن سعيد: لو آثرتُ أن أدَعَ كتبي عند أحدٍ ـ إذا خرجت إلى مكة ـ وضعتُها عند مسددٍ». (معرفة الرجال ١/ ٨٦، ٢/ ١٣٨).

فدل ذلك على أن هذه الجملة هي من قول يحيى بن سعيد القطان نفسه وليس من قول البخاري. والله أعلم.

(١) ومن شدة ورع الإمام البخاري وبالغ احتياطه من الوقوع في المحظور أنه كان يتجنب البيع والشراء.

قال ورّاقة: وسمعت أبا عبدالله يقول: ما تَوَلَّيْتُ شراءَ شيءٍ وبيعَهُ قط. فقلت له: كيف وقد أحل الله البيعَ؟ قال: لما فيه من الزيادة والنقصان والتخليط فخشيتُ إن توليت أن أستوي بغيري. فقلت: فمن كان يتولى أمْرَكَ في أَسفارك ومبايعتِكَ؟ قال: كنتُ أُكْفَى ذلك. (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٦).

وقد روى نحوه بكر بن منير أيضًا عن البخاري مختصرًا. (تاريخ بغداد ٢/ ١١) وينظر أيضًا: تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٨، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٢٧، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٥، مقدمة الفتح ص ٤٧٩.

وصدق رحمه الله فإن التجار كثيرًا ما يقعون في بعض المخالفات إلا من رحم الله ولذلك قال رسول الله ﷺ: «يا معشر التجار، إن الشيطان والإثم يحضران البيع، فشوبوا بيعكم بالصدقة.» (صحيح سنن الترمذي ٢/ ٤ ح ٩٦٦).

وهذا لا يعني أن الإمام البخاري كان يعيش عالةً على غيره، فقد كان ورث من أبيه أموالاً وكان يستثمرها بالمضاربة، وكانت له قطعة أرض يكريها كل سنة بسبعمائة درهم (السير ١٢/ ٤٤٩) وكانت له مصادر دخل أخرى كما سيأتي وكان ينفق أمواله في سبل الخير وكان كثير الصدقة والإحسان إلى طلبة العلم والفقراء والمساكين وغيرهم. رحمه الله.

أخلاقه وعاداته ومنهجه في الحياة

لقد ورث الإمام البخاري ثروة كبيرة من أبيه العلامة إسماعيل، ولم يكن إسماعيل في تجارته كسائر الناس من التجار الذين قد لا يتورعون عن بعض الأمور، أو يقع من عمالهم وأعوانهم شيء من التساهل والخطأ فيقعون في أمور يلزم اجتنابها والحذر منها، وهكذا تصبح الأموال المكتسبة منها موضعَ شك وارتياب، ولكن إسماعيل كان حذرًا في تجارته محتاطًا في كسبه فقد كان بعيدًا كل البعد من جميع مواضع الشبهات، وقد قال ذلك لأبي حفص[١]، وكان من أخص تلامذته، عند وفاته:

«لا أعلم من مالي درهمًا من حرام ولا درهمًا من شبهة[٢]».

وتعجب أبي حفص من هذا القول[٣] يدل على أن إسماعيل كان مبالغًا في الاحتياط واتقاء الشبهات، وفي الوقت نفسه كان يريد أن يوضح لوارثه الذي كانت الأقدار تهيئه ليكون إمام الدنيا ويلقب بإمام المحدثين أن لا يقع في قلبه أدنى شك فيجتنبه أو يتنازل عنه بل يستفيد منه في احتياجاته لأنه طاهر وطيب من كل وجه.

---

(١) أبو حفص هو أحمد بن حفص البخاري، تقدمة ترجمته.

(٢) مقدمة الفتح ص ٤٧٩. وسبق ذكره وتخريجه في ترجمة والده.

(٣) سبق أن أبا حفص لما سمع هذا قال: «فتصاغرت إليَّ نفسي عند ذلك».

وذكر محمد ابن أبي حاتم أنه كان يعطي هذا المال مضاربة[1]، وهي نوع من أنواع التجارة، لكي يتفرغ لخدمة العلم النبوي. وكان الله سبحانه وتعالى قد أغناه من كل جهة.

وكان سمحًا رحيمًا قد أعطي حظًا وافرًا منهما، فذات مرة قطع له أحد الغرماء خمسة وعشرين ألفًا. فحاول أصحابه أن يلاحق غريمه ويستنجد على ذلك بالسلطان. وكان ذلك سهلاً، ولكنه أبى وقال لهم: «إن أخذت منهم كتابًا طمعوا ولن أبيع ديني بدنياي[2]».

قال محمد بن أبي حاتم:

«وكان لأبي عبدالله غريمٌ قطع عليه مالاً كثيرًا فبلغه أنه قدم آمُل[3] ونحن عنده بفربر، وقلنا له: ينبغي أن تعبر وتأخذه بمالك، فقال: ليس لنا أن نُرَوِّعَه».

ثم بلغ غريمَه مكانُه بفربْرَ فخرج إلى خوارزم[4] فقلنا: ينبغي أن تقول لأبي سلمة الكُشَانِيِّ عامل آمُل ليكتب إلى خوارزم في أخذه، فقال: إن أخذتُ منهم كتابًا طمعوا مني في كتاب ولست أبيع ديني بدنياى.

---

(١) المضاربة: نوع من التجارة يدفع فيها أحد الفريقين رأس المال والثاني يعمل فيه ثم يشتركان في الربح بالنصف أو الثلث أو الربع أو غير ذلك حسب الاتفاق. (المؤلف).

(٢) مقدمة الفتح ص ٤٧٩.

(٣) آمُل: بضم الميم. مدينة مشهورة في غَربي جَيْحُون في طريق بخارا من مَرْو، يقابلها في شرق جيحون فِرَبْر. خَرَّبها التتر، (مراصد الاطلاع ١/٦).

(٤) خُوارزم: ناحية كبيرة عظيمة قصبتها الجرجانية، ولاية متصلة العمارة، متقاربة القرى، على جيحون (المصدر السابق مختصرًا).

فجهدنا فلم يأخذ حتى كلمنا السلطان عن غير أمره، فكتب إلى والي خوارزم، فلما بلغ أبا عبدالله ذلك وَجَدَ وَجْدًا شديدًا، وقال: لا تكونوا أَشفق عليَّ من نفسي، وكتب كتابًا، وأردف تلك الكُتُبَ بكُتُبٍ وكتب إلى بعض أصحابه بخوارزم أن لا يتعرض لغريمه إلا بخير.

فرجع غريمه إلى آمل وقصد إلى ناحية مرو فاجتمع التجار وأُخْبِرَ السلطان بأن أبا عبدالله خرج في طلب غريمٍ له فأراد السلطان التشديد على غريمه وكره ذلك أبو عبدالله، وصالَحَ غريمَه على أن يعطيه كل سنة عشرة دراهم شيئًا يسيرًا، وكان المال خمسة وعشرين ألفًا، ولم يصل من ذلك المال إلى درهمٍ ولا إلى أكثر منه[1]».

وكان يهدف الإمام البخاري من تجارته هذه (أى المضاربة) أن ينفع خلق الله، فكان يساعد طلبة العلم والشيوخ والمحدثين[2]، وكان ينفق من دخله خمسمائة درهم على الفقراء والمساكين وطلبة العلم وأصحاب الحديث كل شهر[3]، فكان يعين طلبة العلم ويشجعهم على الإنهماك في طلب العلوم النبوية، ويحسن إلى أهل العلم كثيرًا، ولم يكن يعرف الترف والبذخ في حياته في المأكل والمشرب، فكان الصبر والاحتمال

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٦، والسياق له. تاريخ الإسلام للذهبي ص ٣٦١، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٢٦- ٢٢٧، وذكره الحافظ في مقدمة الفتح ص ٤٧٩ مختصرًا، وكذا في تغليق التعليق ٥/ ٣٩٤.

(٢) مرقاة المفاتيح ١/ ١٤.

وقال ابن ناصرالدين الدمشقي: وقد بلغنا أن تجارته كان من مالٍ ورثه من أبيه، وكان يعطيه مضاربةً لمن يَتَّجِرُ فيه، وكان يتصدق منه بالكثير ويَبَرُّ الطلبة ويحسن إليهم (تحفة الأخباري ص ٢٠٨).

(٣) مرقاة المفاتيح ١/ ١٤.

قد أصبحا طبيعة له.[1]

وقال محمد بن أبي حاتم أيضًا:

«سمعته يقول: خرجتُ إلى آدم بن أبي إياس[2]، فتخلفت عني نفقتي حتى جعلتُ أتناول الحشيشَ ولا أخبرُ بذلك أحدًا [فلما كان اليوم الثالث أتاني آتٍ لم أعرفه فناولني صُرَّة دنانير، وقال: أنفق على نفسك[3]»].

---

(١) قال محمد بن أبي حاتم: «وسمعته يقول: كنتُ استغِلُّ كل شهر خمسمائة درهم فأنفقت كل ذلك في طلب العلم. فقلت: كم بين من ينفق على هذا الوجه وبين من كان خِلْوًا من المال فجمع وكسب بالعلم حتى اجتمع له. فقال أبو عبدالله: ما عند الله خير وأبقى». (سير أعلام النبلاء ١٢/٤٤٩، تاريخ الإسلام ص ٢٦٤) وهو في تغليق التعليق ٥/ ٣٩٥ بشيء من الاختصار.

وقال أيضًا: وكان قليل الأكل جدًا، كثير الإحسان إلى الطلبة، مفرط الكرم. (مقدمة الفتح ص ٤٨١).

وقال أيضًا: وكان أبو عبدالله ربما يأتي عليه النهار فلا يأكل فيه رُقَاقَة. (تغليق التعليق ٥/٣٩٨) إنما كان يأكل أحيانًا لوزتين أو ثلاثًا. وكان يجتنب توابل القدور مثل الحمص وغيره. فقال لي يومًا شبه المتفرج بصاحبه: يا أبا جعفر نحتاج في السنة إلى شيء كثير. قلت له: قَدْرَ كَمْ؟ قال: أحتاج في السنة إلى أربعة آلاف درهم أو خمسة آلاف درهم. قال: وكان يتصدق بالكثير، يأخذ بيد صاحب الحاجة من أهل الحديث فيناوله ما بين العشرين إلى الثلاثين، وأقل وأكثر، من غير أن يشعر بذلك أحد، وكان لا يفارقه كيسه. ورأيته ناول رجلاً مرارًا صرَّةً فيها ثلاث مائة درهم ـ وذلك أن الرجل أخبرني بعدد ما كان فيها من بعد ـ فأراد أن يدعو، فقال له أبو عبدالله: ارفق واشتغل بحديث آخر كي لا يعلم بذلك أحد (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٥٠، تاريخ الإسلام ٢٦٤).

(٢) وهو من شيوخه الشاميين، تقدمت ترجمته.

(٣) الطبقات الكبرى للسبكي ٢/ ٢٢٧ وما بين المعقوفين زيادة منها ومن غيرها من المراجع لم يذكره المصنف رحمه الله.

وانظر أيضًا: تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٦٣، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٤٨، =

وحكى أبو الحسن يوسف بن أبي ذر البخاري: أن محمد بن إسماعيل البخاري مرض، فعرضوا ماءه على الأطباء، فقالوا: إن هذا الماء يشبه ماء بعض أساقفة النصارى فإنهم لا يأتدمون فصدَّقهم محمد ابن إسماعيل وقال: لم آتدم منذ أربعين سنة،فسألوا عن علاجه؟ فقالوا: علاجه الإدام، فامتنعَ حتى ألح عليه المشايخ وأهل العلم فأجابهم إلى أن يأكل مع الخبز سكرة[1].

والحقيقة أن الذي نراه «يومًا بحُزْوَى[2] ويومًا بالعقيق»[3] متلهفًا وراء سنن المصطفى ﷺ، أنى له أن يتكلف لمأكله وملبسه، فإننا نراه في جبال خراسان فإذا هو على جبل لبنان، يسافر إلى البصرة حينًا، ونراه يزين مجالس الدرس في الكوفة حينًا آخر، يجلس في المسجد النبوي بين المنبر والمحراب فيؤلف مجموعة الأحاديث الصحيحة، فإذا

= تغليق التعليق ٥/ ٣٩٥، مقدمة الفتح ص ٤٨٠.

(١) مقدمة الفتح ص ٤٨١، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٨.

(٢) شطر بيت لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن الخازن في مدح الصاحب بن عباد جاء فيه:

لا تستقر بأرض أو تسير إلى ... أخرى بشخصٍ قريب عزمه نائي

يومًا بحُزوَى ويومًا بالعقيق ... وبالعذيب يومًا ويومًا بالخليصاء

انظر: يتيمة الدهر للثعالبي ٣/ ٢٢٨، معجم البلدان ٢/ ٣٨٦ الخليصاء.

وحُزْوَى ـ بضم أوله وتسكين ثانيه، مقصور ـ موضع بنجد في ديار تميم.

(٣) (معجم البلدان ٢/ ٢٥٥) والعقيق هو مسيل ماءٍ شقه السيل في الأرض فأنهره ووسَّعه. وهناك عدة وديان تسمى بالعقيق منها عقيق المدينة وعقيق عارض اليمامة. (معجم البلدان ٤/ ١٣٨، مراصد الاطلاع ٢/ ٩٥٢).

قال أعرابي:

لئن طُلْن أيامٌ بحزوى، لقد أتت ... عليَّ ليالٍ بالعقيق قِصارُ (معجم البلدان ٢/ ٢٥٦)

بنا نراه يرتحل إلى شيخٍ ما فينتهي زاده فيعيش على الخَبَط والأعشاب فيعيد ذكرى أصحاب الرسول ﷺ كما فعلوا في غزوة ذات الخَبَط[1]، ويغيب أحيانًا من مجلس الدروس فيُفْتَقَد فيوجد أنه قد باع جميع ملابسه غير إزارٍ واحد، ولم يخرج من الحجرة، وأحيانًا نراه ينقل اللبن والطين أمام البنائين لبناء رباط للمسافرين، وإذا منعوه يقول: هذا الذي ينفعني، لأنه يتبع خطوات الرسول ﷺ إذ كان ينقل الحجارة لبناء المسجد النبوي، وما كان يعمل في حفر الخندق أيام غزوة الأحزاب، إذ كان رسول الله ﷺ وأصحابه ينقلون الحجارة والطين، وفي منتهى السرور والحماس كانوا يقولون:

هذا الحِمالُ لا حِمال خَيْبَرْ ... هـذا أبـرُّ ربَّنـا وأطهَـر[2]

وأحيانًا يتمثل قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ[3]﴾ فيتَمرَّنُ على الرمي وعلى ركوب الخيل، وأحيانًا ينشغل بقراءة آية أو سورة في الصلاة فلا يشعر بلسعات الزنبور، وبعد الفراغ من الصلاة يُرى فيوجد أن الزنبور قد ورَّمه في سبعة عشر موضعًا[4].

---

(١) غزوة ذات الخَبَط ويقال لها: غزوة سيف البحر أيضًا، وكانت سريةً أرسلها الرسول ﷺ نحو الشاطىء تحت إمرة أبي عبيدة بن الجراح وطال سفرهم وانتهى زادهم فأصبحوا يأكلون من أوراق الشجرة. (صحيح البخاري ٨/ ٧٧) (المؤلف).
وقد سبق ذكر هذه الغزوة تعليقًا على قصة سؤال مسلم البخاريَّ عن هذا الحديث.

(٢) صحيح البخاري ٧/ ٢٤٠، مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، ح ٣٩٠٦.

(٣) الأنفال: ٦٠.

(٤) أخرج الخطيب في تاريخ بغداد بإسناده عن أبي سعيد بكر بن منير قال: كان محمد =

=

ابن إسماعيل يصلي ذات يوم فلسعه الزنبور سبع عشرة مرة. فلما قضى صلاته قال: انظروا أيشٍ هذا الذي آذاني في صلاتي؟ فنظروا فإذا الزنبور قد ورَّمه في سبعة عشر موضعًا، ولم يقطع صلاته، (تاريخ بغداد ٢/ ١٢).

وينظر أيضًا: تاريخ دمشق ٤٨/١٥/أ، طبقات الحنابلة ١/ ٢٧٦، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٦، تاريخ الإسلام ص ٢٦٠، سير أعلام النبلاء ٢/ ٤٤١ـ ٤٤٢، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٢٣، تحفة الأخباري ص ٢٠٤، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٨، مقدمة الفتح ٤٨٠.

وروى وراقه أيضًا قال: دُعي محمد بن إسماعيل إلى بستان بعض أصحابه، فلما حضرت صلاة الظهر صلى بالقوم ثم قام للتطوع فأطال القيام. فلما فرغ من صلاته رفع ذيل قميصه فقال لبعض من معه: أنظر هل ترى تحت قميصي شيئًا فإذا زنبورٌ قد أبّره في ستة عشر أو سبعة عشر موضعًا، وقد تورم من ذلك جسده وكان آثار الزنبور في جسده ظاهرة. فقال له بعضهم: كيف لم تخرج من الصلاة أول ما أبَرَّكَ؟ قال: كنت في سورة فأحببت أن أتمها.

تاريخ بغداد ٢/ ١٢، تاريخ دمشق ٤٨/١٥/ب، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٧، تاريخ الإسلام ص ٢٦٠ مختصرًا، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٢، تحفة الأخباري ص ٢٠٥، مقدمة الفتح ص ٤٨٠، وأشار إليه في تغليق التعليق ٥/ ٣٩٨.

قلت: وقد ذكر المصنف رحمه الله هنا «أن حادثة مثلها حدثت للصحابي الجليل أسيد بن حُضير في عودته من غزوة تبوك.» ولم أتمكن من معرفة من أخرجها ولكن قصة مشابهة وقعت لأحد الصحابة رضي الله عنهم في غزوة ذات الرقاع. قال ابن حجر: «محصلها أن النبي ﷺ نزل بشعب. فقال: من يحرسنا الليلة؟ فقام رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار فباتا بفم الشعب فاقتسما الليل للحراسة فنام المهاجري فقام الأنصاري يصلي، فجاء رجل من العدو فرأى الأنصاري فرماه بسهم فأصابه، فنزعه واستمر في صلاته، ثم رماه بثانٍ فصنع كذلك، ثم رماه بثالث فانتزعه وركع وسجدوقضى صلاته، ثم أيقظ رفيقه. فلما رأى ما به من الدماء قال له: لم لا أنبهتني أول ما رمى؟ قال: كنت في سورة فأحببت أن لا أقطعها.

وأخرجه البيهقي في الدلائل من وجه آخر وسمى الأنصاري المذكور عباد بن

كان قلبه مليئًا من مخافة الله تعالى جَيَّاشًا بعواطف الرحمة والعدل فكأنها أوصاف طبيعية فيه.

قال عبدالله بن محمد الصيارفي:

«كنت عند محمد بن إسماعيل في منزله فجاءته جاريته وأرادت دخول المنزل فَعَثَرت على مِحْبَرَةٍ بين يديه، فقال لها: كيف تمشين؟ قالت: إذا لم يكن طريقٌ كيف أمشي؟ فبسط يديه، وقال: إذهبي فقد اعتقتك.

قيل له يا أبا عبدالله أغْضَبَتْكَ. قال: فقد أَرضيتُ نفسي بما فعلتُ[1]».

فكان بدل أن ينبه الجارية على ما فعلتْ أراد أن ينبه نفسه.

«وذات مرةٍ حُمِلَت إليه بضاعةٌ أَنفذها إليه أبو حفص أحدُ أخصِّ تلامذة أبيه[2]، فاجتمع بعض التجار إليه بالعشية وطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم.

فقال لهم: انصرفوا الليلة. فجاءه من الغد تجارٌ آخرون فطلبوا منه البضاعة بربح عشرة آلاف درهم، فردَّهم وقال: إني نويتُ البارحَةَ أن أدفعها إلى الأولين، فدفعها إليهم وقال: لا أحبُ أن أنقضَ نيتي[3]».

= بشر، والمهاجري عمار بن ياسر والسورة كهف. (فتح الباري ١/ ٢٨١). وانظر سنن أبي داود ١/ ٥١، ودلائل النبوة للبيهقي ٣/ ٣٧٨.

(١) مقدمة الفتح ٤٨٠، مرقاة المفاتيح ١/ ١٤. وانظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٥٢، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٥.

(٢) وهو أبو حفص أحمد بن حفص البخاري. وقد تقدمت ترجمته في ص ٦٠.

(٣) مقدمة الفتح ص ٤٧٩، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٥. وهذه القصة رواها الخطيب =

فكان رحمه الله يريد أن يُعَوِّدَ نفسه على الإيثار والبعد عن حب المال الذي يعد من الصفات القبيحة. وكما قيل: إن هذا الأصفر يؤدي في النهاية إلى الأسود[1].

قال عمر بن حفص الأشقر:

«كنا مع محمد بن إسماعيل بالبصرة نكتب الحديث، ففقدناه أيامًا فطلبناه فوجدناه في بيتٍ وهو عُريان، وقد نَفَد ما عنده، ولم يبق معه شيءٌ فاجتمعنا وجمعنا له الدراهمَ، حتى اشترينا له ثوبًا وكسوناه، ثم اندفع معنا في كتابة الحديث[2]».

فلم يرض الإمام البخاري لنفسه أن يَعْرِضَ حاجتهُ على أحد، وحقًا: إن الغنى غنى النفس وليس غنى المال.

وذاتَ يومٍ قال لأبي مَعْشَر الضَّرير[3]:

= البغدادي أيضًا. ولكن عنده «أنفذها إليه فلان» دون ذكر أى اسم، تاريخ بغداد ٢/١١ وعنه ابن الجوزي في المنتظم ١٢/١١٨ تحفة الأخباري ص ٢٠٧، وفي سير أعلام النبلاء ١٢/٤٤٧، وتاريخ الإسلام ص ٢٦٢، والسبكي في الطبقات ٢/٢٢٧ «أنفذها إليه ابنه أحمد» وقد يكون ذلك تحريفًا لأن المترجمين لم يذكروا للبخاري أولادًا كما سيأتي. والله أعلم.

وقد رووا هذه القصة عن طريق غنجار في تاريخه باسناده عن بكر بن منير عن البخاري. قال الذهبي: «وقد ذكر معناها محمد بن أبي حاتم، واللفظ لبكر» (سير أعلام النبلاء ١٢/٤٤٧. ومحمد بن أبي حاتم هو وراق البخاري وسيذكر المصنف ترجمته في آخر الكتاب عند ذكره تلامذة البخاري.

(١) ترجمة شطر بيت بالفارسية لفظه «آخر اين صفرا بسودا مي كشد».

(٢) تاريخ بغداد ٢/١٣، تاريخ دمشق ١٥/٤١/أ، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٤٨، طبقات الشافعية للسبكي ٢/٢١٧، تحفة الأخباري ص ٢٠٩.

(٣) هو حمدويه بن الخطاب بن إبراهيم البخاري، الحافظ الثقة، مستملي أبي عبدالله =

«اجعلني في حلٍّ يا أبا مَعْشَر، فقال: من أي شيءٍ؟ فقال: رويتُ حديثًا يومًا فنظرتُ إليك قد أعجبتَ به وأنت تحرِّك رأسَك ويديك.

فتبسمتُ من ذلك. فقال: أنت في حلٍّ يرحمك الله يا أبا عبدالله[1]».

وذات مرَّةٍ:

«رفع انسانٌ من لحيته قَذَاةً وطرحها إلى الأرض، قال: فرأيت محمد بن إسماعيل ينظر إليها وإلى الناس فلما غفل الناس رأيته مدَّ يده، فرفع القذاةَ من الأرض فأدخلها في كمه، فلما خرج من المسجد رأيته أخرجها وطرحها على الأرض. فكأنه صان المسجد عما تُصان عنه لحيته[2]».

وكان ورعًا تقيًا بعيدًا عن الغيبة غاية البعد، وكان يقول:

«ما أغتبت أحدًا قط منذ علمت أن الغيبة حرام[3]».

وكان يقول:

«لا يكون لي خصمٌ في الآخرة، فقلتُ : إن بعض الناس يَنقِمُونَ عليك التاريخ، يقولون: فيه اغتياب الناس، فقال: إنما رُوينا ذلك

= البخاري. (تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٧٤).

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٤، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٦، مقدمة الفتح ٤٨٠.

(٢) مقدمة الفتح ص ٤٨١. وانظر أيضًا: تاريخ بغداد ٢/ ١٣، تاريخ دمشق ١٥/ ٤٨/ أ، تحفة الأخباري ص ٢٠٤، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٩، دون قوله « فكأنه صان المسجد إلخ». فلعل هذه الجملة تعليق من الحافظ في مقدمة الفتح على القصة المروية. والله أعلم.

وانظر قصة أخرى قريبة منها في سير اعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٥.

(٣) مقدمة الفتح ص ٤٨٠، وفي سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٤١) وتغليق التعليق ٥/ ٣٩٧ «منذ علمت أن الغيبة تضر أهلها».

رِوايةً، ولم نَقُلْه من عند أنفسنا[1]».

ومن أهم مزايا الإمام البخاريِّ أنه بعيدٌ عن كل تعصب، فحينما نطالع صحيح البخاري. وهو كتاب راعى فيه الإمام أقصى ما يمكن من التثبت والاحتياط، وكان من شدة احتياطه أنه ما كان يُدخل فيه حديثاً حتى بعد التأكد من صحته إلا بعد ما يستخير الله سبحانه وتعالى[2] - نجد في أسانيد صحيحه من هذا الكتاب رجالاً ليسوا من أهل السنة ولم يترك الإمام البخاري روايتهم مع أنه كان يخالفهم في مذهبهم.

ولكن من الضروري أن نبين هنا أن هذا التسامح كان محدودًا في ما لا يتطرق الشك من أجله في الرواية، ولذلك فإن من قاعدة المحدثين أنهم يقبلون رواية أهل الأهواء من المتشيعين والخوارج والمعتزلة وغيرهم بشرط أن لا يكون داعيًا إلى بدعته وأن لا يكون من الذين يستحلون الكذب ولا يعتقد إباحة الكذب في حال من الأحوال[3]،

---

(1) سير أعلام النبلاء ١٢/٤٤١، تغليق التعليق ٥/٣٩٧، مقدمة الفتح ص ٤٨٠.
وزادوا في آخره: «قال النبي ﷺ: بئس أخو العشيرة». وهو حديث متفق عليه وقد أخرجه البخاري في ثلاثة مواضع من كتاب الأدب في صحيحه منها باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب (١٠/٤٧١ ح ٦٠٥٤). واستدل به الإمام البخاري هنا على جواز تجريح الرواة الذين جرحهم في التاريخ أو غيره.

وفي معنى هذا الخبر ما ذكره الذهبي عن ورّاقِه قال: «قال له بعض أصحابه: يقولون: إنك تناولت فلانًا. قال: سبحان الله، ما ذكرت أحدًا بسوء إلا أن أقول ساهيًا، وما يخرج اسم فلان من صحيفتي يوم القيامة. (سير أعلام النبلاء ١٢/٤٤٥).

(2) مقدمة الفتح ص ٤٨٩. وسيأتي تخريجه مفصلاً عن ذكر الجامع الصحيح في باب مؤلفات الإمام البخاري ص ٣٣٥.

(3) الباعث الحثيث ص ١٠٠، وانظر شرح النووي لمقدمة صحيح مسلم، ومكمل =

وإذا نظرنا إلى رجال البخاري نجد فيهم من قيل فيه «رمى بالتشيع» ومع كونه رمى بالتشيع قَبِلَ الإمامُ البخاريُّ روايته وأدخله في جامعه الصحيح، وفي الوقت نفسه نرى رجالاً قيل فيهم: إن البخاري تركهم من أجل التشيع أو الرفض، والحقيقة أن جماعة من الشيعة لا تستحل الكذب فقط، بل تعتبره جزءًا من دينها، ولذلك تركهم الإمام البخاري لأنه لا يمكن الاعتماد على رواية هؤلاء[1].

وحينما نجده يحتاط في الجرح يحتاط في ذكر محاسنهم أيضًا، ولكن لم يكن يتردد في ذكر أوصافهم الحقيقية وعدالتهم إذا صح ذلك.

= إكمال الإكمال (المراجع).

وقد تحدثت في هذا الموضوع بشيء من البسط في آخر كتابي «المهدي المنتظر» وفي مقدمة تحقيقي لكتاب «الشجرة في أحوال الرجال» للإمام الجوزجاني.

(١) هناك فرقة من الشيعة ترى الكذب من الإيمان، ففي أوثق كتاب عندهم وهو «أصول الكافي» نجد روايات يعلم فيها أئمتهم الكذب بدون أى خوف ولا وجل، بل من أهم أصول التطبيق عندهم إذا وجدت روايات متناقضة عن أئمتهم أن يقولوا: هذا محمول على التقية، وهذا لا يترك مجالاً للثقة بأى رواية، وكل صاحب هوى إذا وجد رواية يخالف هواه يقول: هذا محمول على التقية، وكثيرًا ما تجد في كتاب «الاستبصار» قولهم: هذا محمول على التقية. (المؤلف)

التمسك بالسنن

مصدر السنة هو الرسول الكريم ﷺ وكان أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين إليهم المنتهى في حبهم له ﷺ واتباعهم لسننه ما لا يمكن أن يقاس أو يقدر، وصحبهم التابعون رحمهم الله فاصطبغوا بصبغتهم وتخلقوا بأخلاقهم فكانوا يتفانون في اتباع سنة رسول الله ﷺ قريبًا مما وجدوه لدى الصحابة رضي الله عنهم، واستمر الحال على ذلك حتى آل الأمر إلى المحدثين، ولا نستطيع أن ندعي أن جذوة الحب والحماس التي كانت تتوقد في الصحابة بقيت في جميع التابعين أو انتقلت إلى كل المحدثين، ولكن مع ذلك فالحماس الذي كان يوجد لدى المحدثين للتمسك بالسنن والعمل بها يعتبر من الغرائب في يومنا هذا.

قال الإمام أحمد بن حنبل:

«ما كتبتُ حديثًا إلا قد عملتُ به حتى مرَّ بي أن النبيَّ ﷺ احتَجم وأعطى أبا طَيبة دينارًا، فاحتجمتُ وأعطيتُ الحجَّام دينارًا»[1].

---

(1) رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ١٤٤. وانظر أيضًا: سير أعلام النبلاء ١١/ ٢١٣، ٢٩٦، التبصرة والتذكرة ٢/ ٢٢٨، الشذا الفياح ١/ ٤٠٦، فتح المغيث للسخاوي ٣/ ٢٨٤، تدريب الراوي ٢/ ١٤٤.

أما الحديث المرفوع منه: احتجم وأعطى أبا طيبة دينارًا فقد أخرجه الطبراني في الأوسط ٨/ ٤٠٧ ح ٧٨٣٠. وقال: لايروى عن ابن عباس من جهة من الجهات أن النبي ﷺ أعطى الحجام دينارًا إلا بهذا الإسناد، تفرد به عمر بن فروخ.

قلت: وعمر بن فروخ هذا هو البصري، بياع الأقتاب، ويقال له صاحب الساج. قال الحافظ في التقريب: صدوق ربما وهم. من السابعة (ص ٧٢٥).

أما الهيثمي فقد قال: فيه القاسم بن سعيد بن المسيب بن شريك، ولم أجد من ترجمه وبقية رجاله ثقات (مجمع الزوائد ٤/ ٩٤). =

وكان وكيعُ بنُ الجَّراح ـ أحد كبار المحدثين[1] ـ يقول:

«إذا أردتَ أن تحفظَ حديثًا فاعْمَل به»[2].

وكان العلامة المحدث إبراهيم بن إسماعيل[3] يقول:

«كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به»[4].

= قلت: ذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ١٨) وقال الخطيب: ثقة (تاريخ بغداد ١٢/ ٤٢٧) وقال محقق مجمع البحرين الشيخ عبدالقدوس محمد نذير: «اسناده حسن. والقاسم بن سعيد بن المسيب ثقة (٣/ ٣٧٧، ح ١٩٩٢).

أما أصل الحديث بدون ذكر الدينار، فهو متفق عليه. وأخرجه البخاري في أكثر من موضع في صحيحه، منها البيوع، باب ذكر الحجام ٤/ ٣٢٤، ح ٢٢١٠ وقد خرجته بتفصيل في تخريجي لأحاديث البيوع من سنن أبي داود (يسر الله طبعه).

(١) وكيع بن الجراح بن مليح الرُؤاسي، إمام حافظ، قال الإمام أحمد: ما رأيت أحدًا أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع. ت آخر سنة ١٩٦هـ أو أول ١٩٧هـ، (سير أعلام النبلاء ٩/ ١٤٠، التقريب ١٠٣٧).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٢٣، الإرشاد للنووي ١/ ٥١٥، التبصرة والتذكرة ٢/ ٢٢٨، الشذ الفياح١/ ٤٠١، تدريب الراوي ٢/ ١٤٤، والظاهر أنهم أخذوه عن ابن الصلاح إذ لم أجده مسندًا عن وكيع بعد البحث في مظانه. وقال محقق كتاب الإرشاد الشيخ عبدالباري فتح الله السلفي أيضًا: «لم أجد هذا القول مرويًا عن وكيع.» والله أعلم. نعم رواه ابن عبدالبر عن وكيع بلفظ «كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به إلخ» (جامع بيان العلم ١/ ٧٠٩ ح ١٢٨٦، و٢/ ١٠٣١ ح ١٩٧٩. وانظر القول الآتي.

(٣) إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع الأنصاري المدني. من شيوخ وكيع بن الجراح، روى عن الزهري وغيره. ولكنه ضعيف في الرواية. مترجم في تهذيب الكمال ٢/ ٤٥.

(٤) أخرجه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه ١/ ٣١١، ح ٥٨٠، والبيهقي في شعب =

ولذلك نجد كتب المصطلح إذا ذكرتْ آداب طالب الحديث تذكر منها هذا الأدب أيضًا. قال العلامة السيوطي في التدريب:

«ينبغي أن يستعمل ما يسمعه من أحاديث العبادات والآداب وفضائل الأعمال فذلك زكاة الحديث وسبب حفظه»[1].

ولقد كان هذا الحرص على التمسك بالسنة والعمل بها من الأسباب التي جعلت المحدثين على منأى من القياس والرأى في الأمور الدينية، فكأن قلوبهم قد نُقِش فيها «فالرأىُ ليلٌ والحديثُ نَهَارُ» فإنهم يبحثون عن سنن الرسول ﷺ في كل شأنٍ من شئونهم فإذا ظفروا بسنةٍ صحيحةٍ في أمرٍ من الأمور لا يرضون بها بديلاً.[2]

فالرَّمي مع أنه ليس من اختصاص العلماء ولكن لما كانت السنة قد وردت به كان الإمام البخاري يركب إلى الميدان للتدرب على الرمي، وكان من شدة مهارته لا يخطىء الهدف. قال الورَّاق:

«وكان يركب إلى الرمي كثيرًا، فما أعلم أنِّي رايتُه في طول ما

= الإيمان ٢/٣٠٦، ح ١٨٨٤ عن طريق وكيع عنه. والخطيب في الجامع ٢/٢٥٩، ح ١٧٨٩، وفي اقتضاء العلم العمل ص ٢١١، ح ١٤٩، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم ١/٧٠٩، ح ١٢٨٦، وزاد بعضهم: «وكنا نستعين على طلبه بالصوم». وهذه الزيادة وحدها في آخر كتاب الزهد لوكيع ٣١/٨٦٢، ح ٥٣٩ بدون تسمية شيخه إبراهيم.

وانظر أيضًا: التبصرة والتذكرة ٢/٢٢٨، فتح الباقي ٢/٢٢٧، فتح المغيث للسخاوي ٣/٢٨٣، تدريب الراوي ٢/١٤٤.

(١) تدريب الراوي ٢/١٤٤.

(٢) قال سفيان الثوري: «إن استطعت أن لا تحكَّ رأسكَ إلا بأثرٍ فأفعل» (الجامع للخطيب البغدادي ١/١٤٢).

صحبتُه أخطأَ سهمُهُ الهَدَفَ إلا مرَّتين، بل كان يُصيبُ في كل ذلك ولا يُسْبَق»[1].

وقال:

«ركبنا يومًا إلى الرمي ونحن بِفِرَبْرَ، فخرجنا إلى الدرب الذي كان يؤَدِّي إلى الفُرْضَة[2]، فجعلنا نرمي فأصاب سهمُ أبي عبدالله وَتَد القَنْطَرةِ التي على النهر، فانشقَّ الوتَد، فلما رأى ذلك نزل عن دابته فأخرج السهم من الوتد وترك الرمي، وقال لنا: ارجعوا، فرجعنا، فقال لي: يا أبا جعفر لي إليك حاجةٌ وهو يتنفَّسُ الصُّعَدَاءَ، فقلت: نعم، قال: تذهب إلى صاحب القنطرةِ فتقول: إنا أَخْلَلْنَا بالوتَد فنُحِبُّ أن تأذن لنا في إقامة بَدَلِه أو تأخذ ثمنه، وتجعلنا في حلٍّ مما كان منا. وكان صاحبُ القنطرة حُميد بن الأخضر، فقال لي: أبلغ أبا عبدالله السلام، وقل له: أنتَ في حلٍّ مما كان منك، فإنَّ جميعَ مِلكي لكَ الفداءُ، فأبلغته الرسالة فتهلَّل وجهُه وأظهر سرورًا كثيرًا، وقرأ ذلك اليوم للغرباءِ خمسمائة حديث وتصدق بثلاثمائة درهم»[3].

وكان قد بنى رباطًا خارج مدينة بخارى، فكان الإمام البخاري يشترك مع العمال ينقل اللَّبنَ فيحمله على راسه ويرفعه ويقدِّم للبنائين. قال ورَّاقه:

---

(١) تاريخ الإسلام ص ٢٦٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٤، طبقات السبكي ٢/ ٢٢٦، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٦، مقدمة الفتح ٤٨٠.

(٢) الفُرْضَةُ من النهر: مَشْرَبُ الماءِ منه (المعجم الوسيط ص ٦٨٣).

(٣) مقدمة الفتح ص ٤٨١. وانظر أيضًا: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٣- ٤٤٤، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٦.

«كنا بفربر، وكان أبو عبدالله يبني رباطًا مما يلي بخارى فاجتمع بشرٌ كثيرٌ يعينونه على ذلك، وكان ينقل اللبن، فكنت أقول له: يا أبا عبدالله إنك تُكْفَى ذلكَ، فيقول: هذا الذي ينفعني»[1].

وكان الرسول ﷺ يحفر الخندق بأيديه المباركة في غزوة الأحزاب، فإذا بَرزت صخرةٌ صعبةٌ فكانت أيديه المباركة هي التي تذللها، وكذلك كان ينقل اللبن والحجارة مع أصحابه في بناء المسجد النبوي، وكان عَمَّارٌ رضي الله عنه قويًا، فكان يحمل لَبِنَتين لَبِنَتينْ، فكان رسول الله ﷺ يعطف عليه عطفًا خاصًا[2].

وأثناء هذا الكدِّ والكَدْحِ إذا جاشت أنفسهم ردَّدُّوا أبياتًا من الرَّجز، فكان رسول الله ﷺ يقول:

اللهُمَّ لا عَيْشَ إلا عَيْشُ الآخِرهْ   فأَغفر الأَنْصَار والمُهَاجِرَه[3]

هـذا الحِمـالُ لا حِمَـالَ خَيْبَـرْ   هــذا أبــرُّ ربَّنــا وأَطْهَــر[4]

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٥٠، تغليق التعليق ٥/٣٩٨، مقدمة الفتح ص ٤٨١.

(٢) قصة عمار أخرجها البخاري ١/٥٤١، الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد ح ٤٤٧ و٦/ ٣٠، الجهاد. باب مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله، ح ٢٨١٢. من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ولفظه «كنا ننقل لبِنَ المسجد لبِنَة لبِنَة وكان عمار ينقل لبِنَتين لبِنَتين فمرَّ به النبي ﷺ ومَسَح عن رأسه الغبار. وقال: ويح عمار تقتله الفئة الباغية إلخ. (اللفظ من الجهاد).

(٣) صحيح البخاري ٧/ ١١٨، مناقب الأنصار، باب دعاء النبي ﷺ إلخ، ح ٣٧٩٥- ٣٧٩٧. وصحيح مسلم ٣/١٤٣١. الجهاد، باب غزوة الأحزاب ح ١٢٧ (١٨٠٥). واللفظ له. وللرجز عندهما ألفاظ أخرى. وكان ذلك أيام حفر الخندق وقد تمثل به الرسول ﷺ أيام بناء المسجد النبوي أيضًا كما في الحاشية التالية.

(٤) صحيح البخاري ٧/ ٢٤٠، مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ إلخ، ح ٣٩٠٦.

وكان الصحابة يقولون:

اللهم لو لا أنتَ ما اهتَدَيْنَا ولا تَصَـدَّقْنَـا ولا صَلَّيْنَـا[1]

وهناك أبياتٌ أخرى من هذا الرَّجز، وقد ذكرت كتب الصِّحَاح هذه الوقائع بتفاصيلها. فكيف يمكن للبخاري أن يترك هذه السنة ولا يطبقها.

وذكر الوراق أنه لما تكامل بناءُ الرِّباطِ دعى الناس إلى المأدبة[2].

وذكر الحاكم أبو عبدالله بسنده:

«كان محمد بن إسماعيل البخاري إذا كان أول ليلةٍ من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه فيصلِّي بهم، ويقرأ في كل ركعة عشرين آية، وكذلك إلى أن يختم القرآن، وكان يقرأ في السحر بين النصف إلى الثلث من القرآن فيختم عند السحر في كل ثلاث ليال، وكان يختم بالنهار في كل يوم ختمة ويكون ختمه عند الإفطار كلُّ ليلةٍ، ويقول: عند كل ختمةٍ دعوةٌ مستجابةٌ»[3].

---

(١) المصدر السابق ٧/٣٩٩، المغازي. باب غزوة الخندق ح ٤١٠٤. ومسلم ٣/١٤٣٠، الجهاد. باب غزوة الأحزاب ح ١٢٥ (١٨٠٣). وتمثل به رسول الله ﷺ بنفسه أيضًا. كما تمثل به بعض الصحابة رضي الله عنهم عند قفولهم من غزوة خيبر، صحيح البخاري ٧/٤٦٣، ح ٤١٩٦، باب غزوة خيبر. وهو من كلام عبدالله بن رواحة رضي الله عنه كما في صحيح البخاري في هذا الموضع (ح ٤١٠٦).

(٢) تاريخ الإسلام ص ٢٦٤، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٥٠، مقدمة الفتح ص ٤٨١، تغليق التعليق ٥/٣٩٨. وذكروا تفاصيل هذه المأدبة.

(٣) تاريخ بغداد ٢/١٢، طبقات الحنابلة ٢/٢٧٥، تاريخ دمشق ١٥/٤٨/أ، تهذيب الكمال ٢٤/٤٤٦، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٣٨. ٤٣٩، طبقات الشافعية للسبكي =

ورمضان هو شهر القرآن، قال الله تعالى:

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ[1]﴾.

وقد ثبت بالتواتر أيضًا أن رسول الله ﷺ كان يعرض القرآن على جبرئيل في كل رمضان[2]. ولذلك فإن عباد الله يزدادون شوقًا إلى القرآن واهتمامًا به في شهر رمضان.

ولقد كان من عادة الإمام البخاري أنه كان يصلي في وقت السحر ثلاثَ عشرةَ ركعة ويوتر منها بواحدةٍ[3]. وكان يقول: دعوتُ ربِّي مرَّتين فاستجاب لي يعني في الحال فلن أحبَّ أن أدعوَ بعدُ فلعلَّه ينقُصُ حَسَناتي[4].

= ٢/ ٢٢٣. ٢٢٤، تحفة الأخباري ص ٢١٠، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٩، مقدمة الفتح ص ٤٨١. وقوله: «عند كل ختمة إلخ» ورد مرفوعًا أيضًا لكن في إسناده كذاب كما في السلسلة الضعيفة، حديث ١٢٢٤.

(١) البقرة: ١٨٥.

(٢) أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه منها كتاب بدء الوحي ١/ ٣٠ ح٥، كان رسول الله ﷺ أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن إلخ.

وانظر أيضًا: ٩/ ٤٣، كتاب فضائل القرآن. باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ، وشرحه في فتح الباري ٩/ ٤٤.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ١٣، تاريخ دمشق ١٥/ ٤٥/أ، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٧٥، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٥٧، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٧، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤١، طبقات السبكي ٢/ ٢٢٠، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٩، مقدمة الفتح ص ٤٨١، تحفة الأخباري ص ٢٠٥.

(٤) مقدمة الفتح ص ٤٨٠، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٦، وهو في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٨ بأتم من هذا.

وكان يقول:

«ما أردت أن أتكلم بكلامٍ فيه ذكر الدنيا إلا بدأت بحمد الله والثناء عليه»[1].

وكان يقول:

«ما ينبغي للمسلم أن يكون بحالةٍ، إذا دُعِيَ لم يُسْتَجَبْ له[2]».

وهذه كلمة جامعة من أقوال الإمام البخاري يطول شرحها، وملخصه أنه ينبغي للإنسان أن يكون مأكله حلالاً وكلامه صادقًا وقلبه مليئًا من مخافة الله مخلصًا محبًا له ولا يصح أن يغفل عن هذا.

ولقد كان من طبيعته تحمل المشاق، والمثابرة في العمل. وكان لا يحب أبدًا أن يكلف أحدًا بعمل يستطيع هو أن يعمله بيده.

قال الوراق:

«كان أبو عبدالله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيتٌ واحدٌ إلا في القَيْظِ، فكنت أراه يقوم في الليلة الواحدة خمس عشرة مرةً. في كل ذلك يأخذ القدَّاحةَ فيُوري نارًا بيده ويُسْرِجُ ويخَرِّج أحاديث فيعلِّمُ عليها ثم يضع رأسه، فقلت له: إنك تحمل على نفسك كل هذا ولا توقظني، قال: أنت شابٌ فلا أريدُ أن أفسد عليك نومَكَ»[3].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/٤٤٥، طبقات الشافعية للسبكي ٢/٢٢٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/٤٤٨، طبقات السبكي ٢/٢٢٧، زاد في السير: «ثم قال: ما حاجة المسلم إلى الكذب والبخل».

(٣) تاريخ بغداد ٢/١٣. ١٤، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٧٥، ماتمس إليه حاجة =

= القارىء ص ٥٧، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٧، تاريخ الإسلام ص ٢٤٨، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٤، ٤٤١، طبقات السبكي ٢/ ٢٢٠، تحفة الأخباري ص ٢٠٥ وفيه «في القيظ» بدون «إلا» قبلها، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٩، مقدمة الفتح ص ٤٨١.

قلت: ومما يدل على حرص الإمام البخاري على إتباعه للسنن ما رواه الحاكم أبو عبدالله بسنده عن الإمام البخاري قال: اعتللت علة خفيفة، وذلك في شهر رمضان. فعادني إسحاق بن راهويه في نفر من أصحابه، فقال لي: أفطرتَ يا أبا عبدالله، فقلت: نعم. فقال: خشيت أن تضعُفَ عن قبول الرخصة. فقلت: أخبرنا عبدان، عن ابن المبارك، عن ابن جريح قال: قلت لعطاءٍ: من أى المرض أفطِر؟ فقال: من أى مرضٍ كان. كما قال الله عز وجل «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيْضًا» (البقرة: ١٨٤).

قال البخاري: ولم يكن هذا عند إسحاق. (تاريخ دمشق ١٥/ ٥٠/ب، تحفة الأخباري ص ٢٠٦).رواه الحافظ بن حجر أيضًا بسنده عن طريق الحاكم (مقدمة الفتح ص ٤٨٧، وتغليق التعليق ٥/ ٤١٦ـ ٤١٧). قال ابن حجر في التغليق: هذا رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج أيضًا، ولعله فات إسحاق.

ففي هذه الحكاية دليل على حرص الإمامين العظيمين إسحاق بن راهويه والبخاري على الأخذ بالسنة حتى في الرخص. وقد ورد في الحديث «إن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه» (صحيح الجامع الصغير ح ١٨٨١)، وفيه دليل أيضًا على سعة علم الإمام البخاري حيث روى بهذه المناسبة أثرًا عن عطاءٍ لم يكن عند شيخه إسحاق بن راهوية.

ومما يدل على تتبعه للسنة في كل أعماله ما رواه عنه وراقه أبو جعفر بن أبي حاتم قال: «ورأيته استلقى على قفاه يومًا ونحن بفِرَبْرَ في تصنيف كتاب التفسير، وكان أتعب نفسه في ذلك اليوم في كثرة إخراج الحديث. فقلت له: يا أبا عبدالله سمعتك تقول يومًا إني ما أتيت شيئًا بغير علم قط منذ عقلت، فأى علم في هذا الاستلقاء؟ فقال: أتعبنا أنفسنا في هذا اليوم، فهذا ثغر من الثغور فخشيت أن يحدث حدث من أمر العدو فأحببت أن أستريح فإن غافصنا العدو كان بنا حَرَاكٌ».

تاريخ بغداد ٢/ ١٤، تاريخ دمشق ١٥/ ٤٥/ ب، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٧٦، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٥٧، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٨، تاريخ

= الإسلام للذهبي ص ٢٦٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٤، طبقات السبكي ٢/ ٢٢٦، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٦، مقدمة الفتح ٤٨١. وقوله «ما أتيتُ» في بعضها «ما أثبتُّ».
وغافصنا يعني: فاجأنا وأخذنا على غرةٍ.

هذا وقد عدها الإمام النوويُّ «أمَدحَ ما وصف به إنسان» حيث قال في ماتمس إليه حاجة القارىء (ص ٥٧) «قد ذكرتُ مما يتعلق بالإمام أبي عبدالله البخاري وصحيحه ما يُستَدل به على عظيم محلهما وكبير قدرهما، وها أنا أختم أحواله بأمدحِ ما وصف به إنسانٌ» ثم ذكر هذه الرواية ثم قال: «هذه الحكاية وإن اشتملت على نفائس، فمقصودي التنبيه على قوله «ما أثبت شيئًا بغير علم» وكذا في تهذيب الأسماء واللغات أيضًا (١/ ١/ ٧٦) وفيه: ما أتيتُ شيئًا بغير علم».

الابتعاد عن أبواب الأمراء والسلاطين

كان الإمام البخاري رحمه الله بعيدًا كل البعد عن مخالطة الأمراء ومجالستهم، وكان يجتنب أشد الإجتناب تملقهم ومدحهم الذي لا يراعي فيه الحق من الباطل في الغالب، وكان يرى أن من الصعب على المرء أن يستقيم على دينه في صحبة الأمراء، وكم من رجلٍ صالحٍ قد انزلقت أقدامه لمداراتهم ولو لم يكن كذلك لما وجدنا كلمة «لا بأس به» بهذه الكثرة التي نراها في بعض كتب الفقه. ولم يكن هذا مجرد اجتهاد من الإمام البخاري ولكنه كان اتّباعًا لحديث النبي ﷺ[1].

وكان الإمام البخاري يرى أن:

في مصاحبة الأمراء إذلالٌ للعلم وفي التزلُّفِ إليهم ضررٌ على الدين[2].

---

(١) المشكاة: كتاب العلم. ولعل المصنف رحمه الله يقصد حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي أخرجه ابن ماجه وفيه: إن أناسًا من أمتي سيتفقهون في الدين ويقرؤون القرآن، يقولون: نأتي الأمراء فنصيب من دنياهم ونعتزلهم بديننا. ولا يكون ذلك، الحديث. (مشكاة المصابيح ١/ ٨٧، ح ٢٦٢) ولكنه حديث ضعيف (ضعيف سنن ابن ماجه ص ٢٠ ح ٥١، سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/ ٤٠٤، ح ١٢٥٠) ولكن صح عن النبي ﷺ قوله «من سكن البادية جفا، ومن اتبع الصَّيدَ غَفَل، ومن أتى أبواب السلطان افتتَن.» (صحيح سنن الترمذي ٢/ ٢٥٥، ح ١٨٤٠).

(٢) الترجمة الحرفية لكلام المصنف هنا «ومن ملفوظات الإمام البخاري إلخ» وأحال إلى مقدمة الفتح (ص ٤٩٣) ولكني لم أجد قولاً للإمام البخاري بهذا النص فيها ولا في غيرها من المراجع التي اطلعت عليها. وإنما لفظه فيها كما سيذكر المصنف =

كان خالد بن أحمد الذهلي واليًا على بخارى من قبل الطاهريين[1]، ولما جلس الإمام البخاري في بخارى واتجه إليه طلبة الحديث أفواجًا طالبين الاستفادة من ينابيعه، وطار صيتُه في أرجاء العالم، طلب منه خالد بن أحمد الذُّهليُّ[2] أن يأتي إليه في قصره لكي يدرسه وأبناءه

= نفسه بعد قليل: «إني لا أذلُّ العِلْمَ ولا أحملُه إلى أبواب السَّلَاطِين» فلعله رحمه الله عَبَّر هنا بمعناه. والله أعلم.

(١) لقد ضعفت الخلافة العباسية أول ما ضعفت في خراسان، وقامت هناك أسرة من الملوك الطاهريين كانت عاصمتهم نيسابور وبوشنج. وملوك الأسرة الطاهرية يمكن أن يوصفوا بأمراء متعالين للخلافة العباسية، لأنهم لم يكونوا قد خرجوا على الخلافة إلا أن توليهم الإمارة واحدًا بعد آخر يدل على قوة هذا البيت وشوكته، وهذا يستلزم ضعف الخلفاء العباسيين أمام هذا البيت.

وأول ما أسست إمارة هذه الأسرة من قبل طاهر بن حسين، وهو الذي قتل الأمين أخا الخليفة المأمون، وكان من المخلصين للمأمون في الظاهر، إلا أن المأمون بفضل طبيعته العالية لم يكن يحب قاتل أخيه من قلبه، ولكنه كان يحاول إخفاء هذه العواطف ويكتم أسرار قلبه، إلا أن طاهرًا قد توجس منه ذلك فنجح في أخذ أمر ولاية خراسان وابتعد عن المأمون.

وبعد ما تمكن في خراسان ترك اسم المأمون في الخطبة في يوم من الأيام. وكان هذا أول الخروج. إلا أنه مات في اليوم الثاني وعين بعد ذلك بالتوالي طلحة بن طاهر وعلي بن طلحة وعبدالله بن طاهر وطاهر بن عبدالله ومحمد بن طاهر بن عبدالله خمسة أمراء كلهم بأمر من خلفاء بغداد وكانوا طائعين للخلفاء في بغداد. (المؤلف)

قلت: وعبدالله بن طاهر هو الذي ذهب إليه إسحاق بن راهويه بكتاب التاريخ للبخاري وقال له: «ألا أريك سِحْرًا» كما سيأتي.

وكان عبدالله بن طاهر تأدب وتفقه وله يد في النظم والنثر، سمع من وكيع ويحيى بن الضُريس وغيرهما. وروى عنه ابن راهويه وغيره. مات سنة ٢٣٠هـ وله ٤٨ سنة. (سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٨٤).

(٢) هو الأمير: أبو الهيثم خالد بن أحمد الذهلي، صاحب ما وراء النهر. قال الحاكم: =

صحيح البخاري والتاريخ، ولكن الإمام البخاريَّ رفض هذا الطلب وأثبت للعالم أنه مازال هناك من يعطي العلم قيمتَه ويُقَدِّرُه حقَّ قدرِهِ كأمثال الإمام مالك، الذين لا يبالون بعداء الناس، ولا يغترُّون بالدراهم والدنانير، ولا يُخْدَعُون بالجاه والمال.

فقال للرسول:

«إني لا أذِلُّ العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين»[(١)].

= «له ببخارى آثار محمودة كلها إلا موجدته على البخاري فإنها زلةٌ وسبب لزوال ملكه.» ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٦ في ترجمة الإمام البخاري. وأفرده بترجمته في ١٣/ ١٣٧ وقال فيها: له آثار حميدة ببخارى، أكرم بها المحدثين وأعطاهم، وطلب من البخاري أن يحدث بقصره بالصحيح ليسمعه أولاده فأبى، فتألَّم وأخرجه من بخارى.

ذكر في الموضع الأول انه توفي ٢٦٩هـ وذكر هنا أنه مات سنة ٢٧٠هـ.

وكانت له صلة بالعلم والعلماء روى عن إسحاق بن راهويه وغيره. روى عنه ابن أبي حاتم وغيره. وقال ابن أبي حاتم: كتبتُ عنه بالرى مع أبي وهو صدوق ثقة (الجرح والتعديل ٣/ ٣٢٢).

وله ترجمة أيضًا في تاريخ بغداد ٨/ ٣١٤، المنتظم ١٢/ ٢٢٥ـ ٢٢٦ حوادث سنة ٢٦٩هـ، الأنساب ٦/ ٢٣ «الذهلي»، اللباب ١/ ٥٣٦.

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٣٣، تاريخ دمشق ١٥/ ٤٨/ أ، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٨، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٤٣، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٦٤، تاريخ الإسلام ص ٢٧١، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٤، طبقات السبكي ٢/ ٢٣٢، تحفة الأخباري ص ٢١١، تغليق التعليق ٥/ ٤٣٩، مقدمة الفتح ٤٩٣. وقوله «أبواب السَّلاطين» هكذا في المقدمة والتغليق وقد رواه بسنده عن غنجار في تاريخه، ولكنه في المصادر الأخرى «أبواب الناس» وحيث أن المصنف رحمه الله اعتمد على مقدمة الفتح في الرواية فقد أثبت ما فيها.

وكان هذا منهج غير واحد من علماء السلف فقد قال الإمام الزهري: «هوانٌ =

= بالعلْم وأهله أن يُحْمَل العالمُ إلى بيت المُتَعلِّم» (مسند المُوطأ ص ١٢١، الجامع لأخلَاق الراَوي ١/٣٦٩/ ٨٤٩). وقَد جاء الأمير أبو أحمد الموفق (ت ٢٧٨هـ) ولي عهد الخليفة العباسي المعتمد على الله ورئيس رؤساء الأمير خالد الذهلي بنفسه إلى الإمام أبي داود السجستاني وطلب منه من ضمن ما طلب أن يفرد مجلسًا لأولاده للرواية «فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة» فقال أبو داود: «أما هذه فلا سبيل إليها لأن الناس شريفهم ووضيعهم في العلم سواء» فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون في كم حيري ويضرب بينهم وبين الناس ستر فيسمعون مع العامة (سير أعلام النبلاء ١٣/٢١٦).

وقد عقد الخطيب البغدادي في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع أثناء ذكره لآداب المحدث بابًا بعنوان «إعزاز المحدث نفسه وتَرَفُّعَه عن مضيه إلى منزل من يريد السماع منه» (١/٣٦٩) وذكر عدة وقائع من هذا القبيل. وذكر السخاويّ أن الخليفة العباسي الرشيد سأل عبدالله بن إدريس الأودي أن يحَدِّث ابنه فقال: إذا جاء مع الجماعة حدثناه. (فتح المغيث ٣/ ٢٤٤). وهو في ترجمته في سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٧ في قصة).

أما الابتعاد عن الأمراء والسلاطين فقد كانت عادة الإمام البخاري ولم يكن ذلك خاصًا بالأمير خالد الذهلي فقد تقدم معنا في قصة غريمه الذي قطع من ماله خمسة وعشرين ألفًا أن بعض تلامذته أشار عليه أن يأخذ كتابًا من أبي سلمة الكُشَاني عامل آمُل ليكتب إلى والي خُوارزم فلم يرض بذلك وقال: «إن أخذت منهم كَتابًا طمعوا منى في كتاب ولستُ أبيع ديني بدنياي».

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: كتب إلى أبي عبدالله بعض السلاطين في حاجة له، ودعا له دعاءً كثيرًا. فكتب إليه أبو عبدالله: وصل إليّ كتابكَ وفهمته، وفي ًبيته يؤتى الحكَمُ، والسلام. (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٦).

وقال عبدالمجيد بن إبراهيم: ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كان يُسَوِّي بين القوي والضعيف. (المصدر السابق ١٢/ ٤٤٩).

وقال الحسين بن محمد السمرقندي: «كان محمد بن إسماعيل مخصوصًا بثلاث خصال مع ما كان فيه من الخصال المحمودة: كان قليل الكلام، وكان لا يطمع فيما عَند الناس، وكان لا يشتغل بأمور الناس وكل شغله كان في العلم.» =

= والمصدر السابق ١٢/٤٤٨، وتغليق التعليق ٥/ ٤٠٠).

كل هذه الأخبار تدل على أن عدم ذهاب الإمام البخاري إلى منزل الأمير الذهلي للرواية والتحديث كان تدينًا وإكرامًا للعلم والعلماء.

أما خالد الذهلي فقد كان سلوكه مع الإمام البخاري ـ إمام المحدثين ـ مغايرًا لسلوكه مع من هم أقل شأنًا منه في علم الحديث. قال الخطيب البغدادي في ترجمة خالد الذهلي:

«ولما استوطن بخاري أقدم إلى حضرته حُفَّاظ الحديث مثل محمد بن نصر المروزي، وصالح بن محمد جزرة، ونصر بن أحمد البغداديين، وغيرهم.

... وكان خالد يختلف مع هؤلاء المسمَّين إلى أبواب المحدثين ليسمع منهم، وكان يمشي برداء ونعل يتواضع بذلك.» (تاريخ بغداد ٨/ ٣١٤).

فالظاهر أن مطالبته الإمامَ البخاري بالحضور إلى قصره لإستماع «الصحيح وغيره» كان أمرًا مُبَيَّتًا لحاجة في نفس الوالي. فقد استُقْبِل الإمام البخاري استقبالاً حافلاً عندما ورد بخارى، فنصبت له القباب على فرسخ من البلد ونثرت عليه الدراهم والدنانير. ولما ورد بعد ذلك بأيام كتاب محمد بن يحيى الذهلي إلى والي بخارا خالد بن أحمد الذهلي فقرأ كتابه على أهل بخارى رفضوا الانصياع له. وقالوا: «لا نفارقه» (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٣).

وكان هذا الأمر كافيًا ليقض مضجع الوالي الذي كان يميل إلى يعقوب بن الليث الصفار (السير ١٢/ ٤٦٦) ضد رؤسائه الطاهرية أمراءِ خراسان الذين وَلَّوه بخارى. وكان ينوي الخروج عليهم. وكان يعقوب بن الليث هذا استولى على خراسان وأسر متوليها ابن طاهر في ستين نفسًا من آله. وكان يحاول الاستيلاء على الخلافة كلها في بغداد. واستغل لذلك أسوأ الظروف حيث كانت الخلافة مشغولة بالقضاء على فتنة الزنج. فقاتله الخليفة المعتمد وأخوه الموفق حتى هزموه في سنة ٢٦٢. وانسحب يعقوب هذا وذهب من بلد إلى بلد حتى مات بالقولنج سنة ٢٦٥هـ (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥١٣) وأما خالد الذهلي فقد قبض عليه سنة ٢٦٩هـ وسجن ببغداد حتى مات. (المصدر السابق ١٣/ ١٣٧).

وفي ضوء هذا لا يستبعد أن خالد الذهلي خاف من شعبيته البخاري العارمة

فطلب الأمير مرةً أخرى بأنه إن كان لا يحب أن يأتي إلى القصر الأميريّ فليعين وقتًا خاصًا للأمراء لا يشترك فيه بقية الناس، ولكن الإمام البخاري أبى ذلك لأن العلم وراثة النبي ﷺ، وكل عامٍ وخاصٍ له حقوقٌ متساوية في هذه العلوم، وطلب منه أن يحضر دروسه في الدّار، أو في المسجد إن كانت له حاجة إليه:

«فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطانٌ فأمنعني من المجلس ليكون لي عذرٌ عند الله يوم القيامة أني لا أكتم العلمَ»[١].

وبعد هذا الجواب الصريح لم يكن من أمير بخارى إلا أن غضب غضبًا شديدًا وحاول إخراجه من البلد، إلا أن البخاريَّ كان يملك قلوب المسلمين وحبَّهم فلم يستطع أن يخرجه بقوة الحكم والإمارة فأوعَزَ إلى أناس[٢] ليتهموه بتهمةٍ تُغضب عامة الناس فافتروا عليه فريةً فأمر بعد ذلك أن يترك البلد، وسنفصل الكلام في هذا الموضوع فيما بعد إن شاء الله تعالى.

= فأهل بخارى الذين رفضوا الانصياع لأوامره في الابتعاد عن البخاري كيف يطاوعونه في الخروج على الخلافة كلها مع الصفار. وكان يعرف من طبع البخاري أنه عفيف نزِه النفس، بعيد عن التزلف والافتتان بالجاه والسلطان فأراد أن يظهره أمام الناس بمظهر الرفض والخروج عن الطاعة. ولو كان مخلصًا في طلبه نزيهًا في رغبته لما استعان بحريث وأمثاله ليتهموا البخاري في دينه وفقهه بما ليس فيه، لأن هذا ينافي أخلاق العلماء وطلبة العلم. والله أعلم.

(١) انظر المصادر المذكورة في أول التعليق السابق.

(٢) هو حُريث بن أبي الورقاء وغيره كما سيأتي (ص ١٩٣).

مكانة الإمام البخاريِّ ومحبته في قلوب المسلمين

كان الإمام البخاريُّ كلما حل مدينةً أو نزل أرضًا كان المسلمون يزدحمون حوله ازدحامًا يفوق الوصف والبيان.

وكان الناس بعد ما سمعوا تلك الأوصاف الخارقة التي وهبها الله لهذا الإمام الجليل من فقهٍ عديم النظير وذاكرةٍ خارقةٍ وتَبَحُّرٍ في العلم كانوا يتمنون رؤيته. فإذا نزل مكانًا تجمعوا حوله بحيث لا يكاد يوجد موضع قدم.

ولما رجع إلى بخارى عائدًا من رحلته الدراسية نُصِبَت له القِبَابُ على فرسخٍ من البلد واستقبله عامة أهل البلد حتى لم يبق مذكورٌ، ونُثِرَ عليه الدراهم الدنانير[1].

وجرى معه مثل هذا في نَيْسَابُور. قال الإمام مسلم (بن الحجاج):

«لما قدم محمد بن إسماعيل نَيْسَابُور ما رأيت واليًا ولا عالمًا فَعَل به أهلُ نيسابور ما فعلوا به، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاثٍ[2]».

وقال محمد بن منصور:

«كان في الموكب أربعة آلاف خيالة وأما ركاب البغال والحمير والمشاة فلا يسعهم الحصر والعد[3]».

---

(١) مقدمة الفتح ٤٩٣، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٦٣، تغليق التعليق ٥/٤٣٩.

(٢) مقدمة الفتح ٤٩٠، تغليق التعليق ٥/ ٤٣١.

(٣) أحال المصنف إلى الفوائد الدراري. والخبر في تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٥٨، =

وإلى بغداد عاصمة بني العباس ومركز العلوم الإسلامية ذهبَ الإمام في إحدى رحلاته، وكان صيته وذكره قد سبقاه إليهم فاجتمع أهل بغداد وأعدُّوا برنامجًا خاصًا لاختبار ذكائه ومواهبه العلمية وذاكرته الخارقة.

أما البصرة فقد ارتجت وخرج إليه الألوف من أهلها لمَّا علموا قدومه إليها. قال يوسف بن موسى المرُّوذِي(1):

«كنت بالبصرة في جامعها إذ سمعت مناديًا ينادي يا أهل العلم لقد قدم محمد بن إسماعيل البخاريُّ. فقاموا إليه وكنت معهم فرأينا رجلاً شابًا ليس في لحيته بياضٌ فَصَلَّى خلف الأُسطوانة. فلما فرغ أحدَقُوا به وسألوه أن يعْقِدَ لهم مجلسًا للإملاء فأجابهم على ذلك».

«فقام المنادي ثانيًا في جامع البصرة، فقال: يا أهل العلم لقد قَدِم محمد بن إسماعيل البخاريُّ فسألناه أن يعقد مجلسَ الإملاء فأجاب بأن يجلس غدًا في موضع كذا. فلما كان الغدُ حضر المُحَدِّثون والحُفَّاظ والفقهاءُ والنَظَّارةُ حتى اجتمع قريبٌ من كذا كذا ألف نفس».

= وفي سير أعلام النبلاء ١٢/٤٣٧، وطبقات السبكي ٢/٢٢٥. وغيرهما: «قال محمد بن يعقوب الأخرم: سمعت أصحابنا يقولون: لما قدم البخاري نيسابور استقبله أربعة آلاف رجل ركبانًا على الخيل، سوى من ركب بغلاً أو حمارًا، وسوى الرَّجَّالة».

(1) هو أبو يعقوب يوسف بن موسى بن عبدالله بن خالد بن حموك المرو الروذي من أعيان محدثي خراسان والمشهور بالطلب والرحلة، حدث بخراسان والعراق والحجاز روى عنه أبو حامد بن الشرقي والأخرم. مات بمرو الروذ سنة ست وتسعين ومائتين ٢٩٦هـ (الأنساب ١٢/٢٠٣ ـ٢٠٤)، المَرُّوذِيُّ (بالذال) نسبة إلى «مرو الروذ» وأما المَرْوَزِي بالزاى فهى نسبة إلى المرو (المراجع).

«فجلس أبو عبدالله للإملاء، فقال قبل يأخذ في الإملاء:

«يا أهل البصرة. أنا شابٌ، وقد سألتموني أن أحدِّثكم وسأحدِّثُكم بأحاديث عن أهل بلدكم تستفيدونها يعني ليست عندكم، قال: فتعجب الناسُ من قوله، فأخذ في الإملاء فقال:

حدثنا عبدالله بن عثمان بن جَبلَة بن أبي روَّاد العَتكي ببلدكم قال حدثني أبي عن شعبة عن منصور وغيره عن سالم بن أبي الجَعْدِ عن أنس بن مالك أن أعرابيًا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله الرجل يحب القوم الحديث.

ثم قال: هذا ليس عندكم عن منصور، إنما هو عندكم عن غير منصور.

قال يوسف بن موسى:

«فأملى عليهم مجلسًا من هذا النسق. يقول في كل حديث: روى فلان هذا الحديث عندكم كذا، فأما من رواية فلان يعني التي يسوقها فليست عندكم[1]».

والبصرةُ[2] هذه مدينةٌ كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد

---

(١) مقدمة الفتح ٤٨٦ـ ٤٨٧، وانظر أيضًا: تاريخ بغداد ٢/ ١٦ـ ١٧، تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٤٦، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٠٩، طبقات السبكي ٢/ ٢١٩، تغليق التعليق ٥/ ٤١٥، مقدمة القسطلاني ١/ ٢٩، زاد الذهبي: «قال يوسف: وكان دخولي البصرة أيام محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب».

قلت: وابن أبي الشوارب مات سنة ٢٤٤هـ كما في التقريب (ص ٨٧٣).

(٢) معجم البلدان ١/ ٤٣٠.

عمَّرها في خلافته، وكانت مدينة عظيمة معروفة في رواج العلم بها وكثرة انتشار السنة بين أهلها، وكانت البصرة والكوفة مدينتان تُعتبران مركزين للعلوم الإسلامية، ولكن من الجرأة أن يقال: أنهما كانت تساويان مكة والمدينة، ولا يمكن أن تكونا كذلك مع كونهما في القمة من حيث العلم والمعرفة في عصر من العصور. ومن الذين ترجمهم الإمام الذهبيُّ من أهل الطبقة الثانية والثالثة ولقَّبهم بحاملي الحديث، مسروق بن الأجدع[1]، والحسن البصري[2]، وقتادة[3]، وشعبة بن الحجاج[4]، ومحمد بن سيرين[5] - إمام الحديث والتأويل - كانوا من سكان هذه البصرة أو من نزلائها.

[الذكاء والعقل والتدبير]

أما الرأى والتدبير والعقل والفراسة والذاكرة والاستحضار والذكاء فمن صفات الإمام البخاري التي اعترف بها كل مؤيد ومعاند، كان

---

(١) هو الإمام أبو عائشة الهمداني الكوفي ابن أخت عمرو بن معديكرب ذكره الذهبي في الطبقة الثانية توفي سنة ثلاث وستين (تذكرة الحفاظ ١/ ٤٩- ٥٠) (المراجع).

(٢) هو الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد البصري ذكره الذهبي في الثالثة توفي سنة عشر ومائة (تذكرة الحفاظ ١/ ٧١) (المراجع).

(٣) قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز أبو الخطاب السدوسي البصري توفي ١١٨هـ أو ١١٧هـ بواسط، ذكره الذهبي في الطبقة الرابعة (تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٢- ١٢٤) (المراجع).

(٤) شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام الأزدي العتكي مولاهم الواسطي نزيل بصرة توفي ١٦٠هـ وذكره الذهبي في الطبقة الخامسة، تذكرة الحفاظ ١/ ١٩٣- ١٩٧ (المراجع).

(٥) محمد بن سيرين الإمام الرباني أبوبكر مولى أنس بن مالك توفي ١١٠هـ ذكره في الثالثة أثبت من الحسن رحمة الله عليهما، تذكرة الحفاظ ١/ ٧٧- ٨٧) (المراجع).

الإمام قتيبة بن سعيد يقول:

«جالست الفقهاء والزُهَّاد والعُبَّادَ، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد ابن إسماعيل. وهو في زمانه كعمر في الصحابة[1]».

وكانت ذاكرته القوية يُضرَب بها المثل بحيث كلما ذُكر البخاريُّ ذكرت معه هذه الصفة من أوصافه، وقد ترجم له الإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ ترجمة مختصرة جدًا. ولكن مع ذلك لم يفُتْهُ أن يقول:

«وكان رأسًا في الذكاء، رأسًا في العلم [ورأسًا في الورع والعبادة][2]».

ومن الأمور التي درج عليها المؤرخون عامة أنهم في كتب التراجم والرجال إذا ذكروا العلماء ذكروا من أوصافهم سرعة الفهم وقوة الحفظ والذاكرة والاستغناء والتواضع والزهد والورع وغيرها من الأوصاف، ولكنهم غالبًا لا يذكرون العقل والرأى والفراسة والتدبير وكأنها من أوصاف أهل الدنيا، ولا تتجاوزهم إلى غيرهم، وهذا ما ذكره العلامة ابن خلدون بقوله:

«إن العلماء من بين البشر أبعد عن السياسة ومذاهبها»[3].

---

(١) مقدمة الفتح ٤٨٢، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٢، والجملة الثانية في سير أعلام النبلاء بإسناد غير اسناد الأولى ولفظها: «مَثَلُ محمد بن إسماعيل عند الصحابة في صدقه وورعه كما كان عمر في الصحابة» (١٢/ ٤٣١).

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥٥. وقد صرح فيها بأنه أفرد في مناقب الإمام البخاري جزءًا ضخمًا. كما أنه توسع في ترجمة البخاري في كتاب سير أعلام النبلاء حيث جاءت ترجمته فيه في ثمانين صفحة (١٢/ ٣٩١ـ ٤٧١).

وما بين المعقوفين زيادة من تذكرة الحفاظ.

(٣) مقدمة ابن خلدون ٤/ ١٢٤٥.

وهو صادق في هذا، إلا أن الحق أن العلماء في حاجة إلى هذه الأوصاف أكثر من غيرهم، لأن الإسلام ـ بخلاف غيره من الأديان الأخرى ـ تشمل شريعتُه أمور الدين والدنيا كلها.

انظر في سيرة الخلفاء الأولين، من الذي يدانيهم من حكام العالم وسلاطينه وملوكه في سياسة الحكومة وتدبير شئؤن الملك؟ .(١)

ولا شك أن إمام المحدثين يمتاز في هذه الصفة من بين علماء جميع الفرق، فإنه كان ذا معرفةٍ تامةٍ بالأمور الدنيوية مع أسرار الشريعة وشئونها ومع ابتعاده كل البعد عن الأمراء والسلاطين وكراهيته التقرب منهم والتزلف إليهم استنبط أعلى وأدق القوانين والأنظمة التي تتعلق بشئون الإمارة والحكم من الأحاديث والآثار، وإذا قرأنا بإمعان تلك الأبواب التي تشتمل على المعاملات من صحيح البخاري وحتى كتاب السير نرى أن الحق الذي لا مرية فيه أن النكات والقوانين الشرعية الدقيقة التي ذكرها إمام المحدثين مستخرجةً ومستنبطةً من الأحاديث الصحيحة هي روح الحضارة ولبُّ الحكم والإمارة، ولا شك أنه من فقه الإمام البخاري الذي رزقه الله حظًا وافرًا منه(٢).

---

(١) أي أنهم مع ذلك كانوا علماء وفقهاء.

(٢) قال توماس وليام بيل في «القاموس الجغرافي الشرقي» طبعة لندن ١٨٩٤م (إن الإمام البخاري مُشَرِّعٌ ماهر، ومجموعة أحاديثه عن الديانة الاسلامية التي تعرف باسم صحيح البخاري تعتبر أوثق مجموعات الحديث) نقلاً عن المصنفين العرب لمؤلفه ف. ف. اربثنوت طبعة لندن ١٨٩٠م ص ٣٩.

وتوجد مثل هذه الشهادات عن الإمام البخاري وصحيحه في الكتب التالية:

١ ـ دائرة المعارف الاسلامية ١/ ٧٨٤ـ ٧٨٥. ٢ـ دائرة المعارف البريطانية ٤/ ٣٧٤ الطبعة ١٤، وأيضًا ص ٤/ ٧٧٠ـ ٧٧١ الطبعة ١١.

=

ونرى أن الأمم المتحضرة الآن التي تتلألأ في سماء الرقي والازدهار تهتم بالقوانين التي استنبطها الإمام البخاري أكثر من الكبريت الأحمر، وكلما تثبت لهم التجارب صدقها وصلاحيتها يزدادون استفادةً منها وتزداد حكومتهم أمنًا واستقرارًا وحضارتهم رقيًا وازدهارًا[١].

ويعتبر الجمع بين المعقول والمنقول ومقارنة القوانين الشرعية والقوانين الوضعية من أعلى درجات الكمال في أيامنا هذه، ونرى أناسًا يتخصصون فيه ويشتغلون به، وقد ألف الإمام ابن تيمية[٢] والإمام ابن حزم مؤلفاتٍ خاصةً في هذا الموضوع، والمجلات الإسلامية تهتم به كل الاهتمام وكأنها قد اختصت به وحُقَّ لها ذلك، فإن هذا الموضوع هو روح علم الكلام، ومن مزايا ومحاسن الإسلام أن شريعته لا تخالف العقل السليم أبدًا، ولكن الإمام البخاري قد سبقهم بالتفكير في هذا الموضوع منذ ألف سنة أو أكثر، قال الشاه ولى الله في شرح تراجم أبواب البخاري:

«وكثيرًا ما يُخَرِّج الآداب المفهومة بالقول من الكتاب والسنة بنحو

= ٣ـ موسوعة الأديان والأخلاق ١١/ ٤٥٥.
٤ـ مقدمة تورى على انتخاب صحيح البخاري.
٥ـ قاموس الاسلام من تأليف هيوز ص ٤٤ (المؤلف).

(١) لا ينافي هذا ما يوجد في تلك الحكومات من الفراغ الفكري والجرائم الأخلاقية فإن مردها إلى عدم الإيمان بالرسالة والآخرة، فلو وجدت هذه الأوصاف في أمة من الأمم مع تطبيق شريعة الله فلا شك أنها تنعم بالرقي والازدهار (المراجع).

(٢) وللإمام ابن تيمية رحمه الله كتاب موسوعي كبير في هذا الموضوع يسمى «درء تعارض العقل والنقل» أو «موافقة صريح المعقول بصحيح المنقول».

وله أيضًا: «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» وقد ناقش ابن حزم كثيرًا من هذه المسائل في كتابه المشهور «الفصل في الملل والنحل» وغيره من الكتب.

من الاستدلال والعادات الكائنة في زمانه عليه السلام، ومثل هذا لا يُدْرِكُ حُسنَه إلا من مارس كُتُبَ الآداب، وأجال عقله في ميدان آداب قومه ثم طلب لها أصلاً من السنة[1]».

قوة الحفظ والذاكرة

عندما يُترجم المؤرخون وأصحاب السِّير إمام المحدثين ويذكرون محاسنه يخصون بالذكر قوّةَ حفظه وذاكرتَه بعناوين خاصة. وهناك وقائع أصبحت مضرب المثل لدى المحدثين في ذاكرته القوية.

ومنذ صغر سن الإمام كان أساتذته يتوسمون فيه هذه القوة الخارقة التي وهبها الله تعالى إياه، فكانوا يقولون إنه سيكون له شأن[2].

فقد نظر أحمد بن حفص[3] إلى وجهه ذات مرةٍ فقال:

«هذا يكون له صيت»[4].

---

(١) رسالة شرح تراجم أبواب البخاري ص ٦ (ص ١٢، مصورة دار الحديث. بيروت).

(٢) هذه المعلومات مأخوذة من الفوائد الدراري. (المؤلف)

(٣) هو أبو حفص أحمد بن حفص البخاري، تقدمت ترجمته.

(٤) الفوائد الدراري (المؤلف). وانظر أيضًا: سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢٥ وقد رواه الورّاق عن والده قال: «كان محمد بن إسماعيل يختلف إلى أبي حفص أحمد بن حفص البخاري وهو صغير، فسمعت أبا حفص يقول: هذا شابٌ كَيِّسٌ، أرجو أن يكون له صيتٌ وذكرٌ».

وروى الخطيب بسنده عن أبي سعيد بكر بن منير يقول: «سمعت محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي يقول: كنت عند أبي حفص أحمد بن حفص أسمع كتاب الجامع ـ جامع سفيان ـ في كتاب والدي، فمرَّ أبو حفص على =

ومثل هذا قال سُليمان بن حَربٍ أيضًا[1].

وقال أبو عيسى التِرْمِذِيُّ: كان محمد بن إسماعيل عند عبدالله بن مُنِير[2] فقال له لما قام:

«يا أبا عبدالله جعلك الله زين هذه الأمة»

قال أبو عيسى: «فاستجاب الله تعالى فيه»[3].

= حرفٍ ولم يكن عندي ما ذكره، فراجعته فقال الثانية كذلك، فراجعته الثانية فقال كذلك، فراجعته الثالثة فسكت سويعة ثم قال: من هذا؟ قالوا: هذا ابن إسماعيل بن إبراهيم من بردزبة. فقال أبو حفص: هو كما قال، واحفظوا فإن هذا يومًا يصير رجلاً.» تاريخ بغداد ٢/ ١١، تغليق التعليق ٥/ ٣٨٧.

(١) سوف يذكر المصنف ترجمة سليمان بن حرب بعد قليل، وقوله هذا في مقدمة الفتح ص ٤٨٢، وتغليق التعليق ٥/ ٤٤٠، ورواه الذهبي عن طريق الوراق عن حاشد بن إسماعيل قال: لما قدم محمد بن إسماعيل على سليمان بن حرب نظر إليه سليمان فقال: هذا يكون له يومًا صوتٌ. (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٢٠).

وروى الوراق أيضًا عن البخاري قال: «كنت اختلف إلى الفقهاء بمرو وأنا صبي، فإذا جئت أستحي أن أسلِّم عليهم، فقال لي مؤدب من أهلها: كم كتبتَ اليوم؟ فقلت: اثنين (في التغليق: آيتين) وأردت بذلك حديثين فضحك من حضر المجلس. فقال شيخ منهم: لا تضحكوا، فلعلَّه يضحك منكم يومًا» (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠١، تغليق العليق ٥/ ٣٨٧، تحفة الأخباري ص ١٨٣).

(٢) مُنير: بضم الميم وكسر النون وخفة الياء آخره راءٌ. كذا في مقدمة الفتح. (المؤلف)

وهو من شيوخ البخاري، قال ابن حجر: ثقة عابد. مات ٢٤١هـ ويقال بعدها، /خ ت س (التقريب ١/ ٤٥٤) وقد كتب هو أيضًا عن البخاري وكان يقول: أنا من تلاميذ محمد بن إسماعيل، وهو معلمي. وقد روى عنه البخاري في صحيحه وكان يقول: لم أر مثله. سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٤، ٤٢٤، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٧.

(٣) الفوائد الدراري، مقدمة الفتح ص ٤٨٤، وانظر أيضًا: تاريخ بغداد ٢/ ٢٦، تاريخ =

وقال حاشد بن إسماعيل[1]:

«كان البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلامٌ فلا يكتُب، حتى أتى على ذلك أيامٌ، فلُمْنَاهُ بعد ستة عشرَ يومًا، فقال: قد أكثَرْتُم عليَّ فأعرِضُوا عليَّ ما كتبتم، فأخرجناه فزاد على خمسة عشر ألف حديثٍ، فقرأها كلها عن ظهرِ قلبٍ حتى جعلنا نُحْكِمُ كتبَنا من حفظه»[2].

وقال محمد بن الأزهر السِّجِسْتَانيُّ:

«كنت في مجلس سليمان بن حرب والبخاري معنا يسمع ولا يكتب، فقيل لبعضهم: ماله لا يكتب؟ فقال: يرجع إلى بخارى ويكتب من حفظه»[3].

= الاسلام ص ٢٥٠، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٣٣، طبقات السبكي ٢/٢٢١، البداية والنهاية ١١/٢٦، تحفة الأخباري ص ١٨٦، تغليق التعليق ٥/٤٠٧. وعند بعضهم «فاستجيب له فيه». وعلق عليه ابن ناصرالدين قائلاً: «جعله الله زينًا للأمة وقدوة للأئمة».

(١) هو حاشد بن إسماعيل بن عيسى الغزال الحافظ محدث الشاش أحمد أئمة الأثر حدث عنه محمد بن يوسف الفربري وبكر بن منير وغيرهما توفي ٢٦١هـ تذكرة الحفاظ ٢/٥٦٤. (المراجع).

(٢) الفوائد الدراري، مقدمة الفتح ٤٧٨. وانظر أيضًا: تاريخ بغداد ٢/١٤، طبقات الحنابلة ١/٢٧٦، تاريخ دمشق ١٥/٤٢/ب، المنتظم ١٢/١١٦، تذكرة الحفاظ ٢/٥٥٦، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٠٨، طبقات السبكي ٢/٢٢١، تحفة الأخباري ص ١٨٩، تغليق التعليق ٥/٣٩٠ وزادوا: «ثم قال: أترون أني أختلف هدرًا وأضيع أيامي؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد».

(٣) رواه الخليلي باسناده عن محمد بن الأزهر السِّجزيّ. (الإرشاد ٣/٩٦١).

وانظر: مقدمة الفتح ص ٤٧٨، تغليق التعليق ٥/٣٩١. وفيه «محب ابن الأزهر» ولعله تحريف. =

وكان سليمان بن حرب هذا من كبار أئمة زمانه، كان حافظًا للحديث قاضيًا في مكة[1] يروى عن الأئمة أمثالِ شعبةَ وجرير بن حازم، وروى عنه الأئمة أيضًا من أمثال يحيى القطان ومحمد بن جعفر من أئمة الجرح والتعديل، وكان قوي الذاكرة، روى عشرة آلاف حديث دون أن يمسك الكتاب.

قال أبو حاتم: لقد حضرت مجلس سليمان بن حربٍ ببغداد فقَدَّرُوا من حضر مجلسه أربعين ألف رجلٍ، توفي سنة ٢٢٤هـ. وهو شيخُ الإمام البخاري ومع فضله وكماله. كان يقول للبخاري:

«بين لنا غَلَطَ شعبه»[2]

وسئل الحافظ أبو العباس الفضل بن العباس المعروف بفَضْلَك الرَّازيِّ وكان من كبار المحدثين:

«أيهما أحفظ؟ محمد بن إسماعيل أو أبو زرعة؟ فقال: «لم أكن

= ومحمد بن الأزهر هذا لعله هو الذي ذكره ابن حبان في الثقات فقال: محمد ابن الأزهر، شيخ من أهل الجوزجان، يروى عن يحيى القطان، وابن مهدي روى عنه أحمد بن سيار، كثير الحديث يتعاطى الحفظ، من جلساء أحمد بن حنبل» (٩/ ١٢٣) والله أعلم.

(١) قال القاضي يحيى بن أكثم: قال لي المأمون: من تركت بالبصرة؟ فوصفت لهم مشايخ منهم سليمان بن حرب وقلت: هو ثقة حافظ للحديث عاقل في نهاية الستر والصيانة، فأمرني بحمله إليه فكتبت إليه في ذلك فقدم وولاه قضاء مكة فخرج إليها. التهذيب ٤/ ١٧٩ـ ١٨٠ (المؤلف).

وينظر لترجمته أيضًا: تهذيب الكمال ١١/ ٣٨٤، طبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي ٢/ ٢٢، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٣٠ وغيرهما.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٩، تغليق التعليق ٥/ ٤٤٠، مقدمة الفتح ص ٤٨٢.

التقيت مع محمد بن إسماعيل».

ولعله يقصد أنه لا يستطيع أن يحكم على علم أحد وفضله، ولا يمكن أن يقارنه بغيره من أهل العلم من غير أن يلتقي به.

وفضلك هذا من شيوخ الإمام النسائي وتلامذة القعنبي، عاش إلى سنة ٢٨٠هـ.

قال فضلك:

«فاستقبلني ما بين حُلْوَان[1] وبغداد، قال: فرجعت معه مرحلةً وجهدتُ كل الجهد على أن آتي بحديثٍ لا يعرفه فما أمكنني. وها أنا ذا أُغربُ على أبي زُرعة عدد شعر رأسه»[2].

---

(١) بلدة بالعراق في آخر حدود السواد. مراصد الاطلاع ١/٤١٨.

(٢) مقدمة الفتح ص ٤٨٥. وانظر أيضًا: تاريخ بغداد ٢/٢٣، التقييد ١/١٢، تهذيب الكمال ٢٤/٤٥٨، تاريخ الإسلام ص ٢٨٥، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٣٤، طبقات السبكي ٢/ ٢٢٥، تغليق التعليق ٥/٤١١، تهذيب التهذيب ٩/ ٥١.

واسمه في جميع هذه المراجع «الفضل بن عباس الرَّازي» ولكنه انقلب في تاريخ الاسلام والسير فأصبح «العباس بن الفضل الرازي» وعنه أخذه السبكي في الطبقات. وزادا «الصائغ» وزاد ابن حجر في المقدمة والتغليق «المعروف بفضلك». وفضلك هذا قال فيه الذهبي: «الإمام الحافظ المحقق أبوبكر الفضل بن عباس الرَّازي، صاحب التصانيف» توفي سنة ٢٧٠هـ. قال الخطيب: كان ثقة ثبتًا حافظًا، وسكن ببغداد إلى أن توفي بها. (تاريخ بغداد ١٢/٣٦٧، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٠٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٦٣٠).

ولكن وقعت كنيته في مقدمة الفتح «أبو العباس» وتشابه الاسم واسم الأب فظن المؤلف رحمه الله أنه «أبو العباس الفضل بن عباس البغدادي الحلبي شيخ النسائي والراوي عن القعنبي وقد ترجمه الخزرجي في الخلاصة (ص ٣٠٩) ومنها أخذ المؤلف رحمه الله ترجمته. وله ترجمة في تهذيب الكمال وفروعه، ولكن =

وكان أبو زرعة من كبار الأئمة ومن شيوخ الترمذي والنسائي وابن ماجه، ومعاصرًا لإمام المحدثين، توفي سنة ٢٦٤هـ. قال الإمام أحمد: ما جاوَزَ الجِسْرَ أحفظُ من أبي زرعة وكان يحفظ عشرة آلاف حديث فيما يتعلق بالقرآن فقط.[(١)]

وأبو الطيب حاتم بن منصور[(٢)] وأبو زرعة من الحفاظ الذين يضرب بهم المثل في قوة الحفظ والذاكرة. وكان أبو الطيب يقول:

«كان محمد بن إسماعيل آيةً من آيات الله في بَصَرِه ونَفَاذِه في العلم»[(٣)].

= الصواب أنه غير فضلك الرَّازي. وذكر الخطيب في تاريخه كلاًّ منهما في ترجمة مستقلة فترجمة فضلك فيه في ١٢/٣٦٧، الترجمة ٦٨٠٣، وترجمة الحلبي في ١٢/ ٣٦٩، الترجمة ٦٨٠٧. وليس لفضلك الرَّازي رواية في الكتب الستة. والله أعلم.

(١) أبو زرعة عبدالله بن عبدالكريم الرَّازي، الإمام المعروف. ينظر لترجمته ومصادرها تهذيب الكمال ١٩/٨٩، سير أعلام النبلاء ١٣/٦٥، وكتاب «أبو زرعة الرازي» وجهوده في السنة النبوية للدكتور سعدي الهاشمي.

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢٧، تغليق التعليق ٥/٤١٠، مقدمة الفتح ٤٨٥.

وقال رَجاء بن مرجَّى الحافظ: «فضْل محمد بن إسماعيل على العلماء كفضل الرجال على النساء فقال له رجل: يا أبا محمد، كل ذلك بمرَّة؟ فقال: هو آية من آيات الله يمشي على ظهر الأرض». تاريخ بغداد ٢/٢٥، تاريخ دمشق ١٥/٥١/أ، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢٧، تحفة الأخباري ص ١٩٤، تغليق التعليق ٥/٤٠٦، مقدمة الفتح ص ٤٨٥.

ورجاء بن مرجَّى هذا مروزي سكن بغداد. قال الخطيب: كان ثقة ثبتًا إمامًا في علم الحديث وحفظه والمعرفة به. (تاريخ بغداد ٨/٤١١) ت ٥٢٤٩. قال عمر بن حفص الأشقر «قدم علينا رجاء بن مرجَّى بخارى، يريد الشاش، فسمعنا منه، ودخل على محمد بن إسماعيل البخاري فتذاكرا. (سير أعلام النبلاء ١٢/٩٩).

وكانت المواهب الربانية من الحفظ والذكاء ونفاذ البصر قد جعلت الإمام البخاريَّ بحيث أن شيوخه كانوا يُجِلُّونه غاية الإجلال، وكانوا يهابون إلقاء الدرس أمامه[1].

وقد ذكرت المراجع من شروح الألفية وشروح البخاري وكتب التاريخ ومقدمة الفتح وتمييز المشكل وتهذيب الأسماء واللغات والطبقات الكبرى للسبكي وطبقات الحنابلة والمرقاة شرح المشكاة وغيرها من الكتب الكثيرة قصة اختبارٍ جَرَت مع إمام المحدثين لمعرفة بَصره وحفظه، وقد جَرَت هذه القصة في دار الخلاقة ببغداد، وكان علماء بغداد قد سمعوا الكثير من الأخبار المدهشة عن الإمام البخاري وقوة حفظه وحِدة ذكائه، وكانت تلك الأخبار تروج وتنتشر في العالم الإسلامي وتزداد شهرة يومًا فيومًا، فأرادوا أن يختبروه[2].

---

(١) ومن ذلك ما رواه فتح بن نوح النيسابوري قال: أتيت على ابن المديني فرأيت محمد بن إسماعيل جالسًا عن يمينه وكان إذا حدث التفت إليه مهابة له، مقدمة الفتح ٤٨٣، تاريخ بغداد ١٨/٢، تغليق التعليق ٤٠٦/٥.

وكان محمد بن سلام يقول: «كلما دخل عليَّ محمد بن إسماعيل تحيرت ولا أزال خائفًا منه، يعني يخشى أن يخطىء بحضرته» مقدمة الفتح ٤٨٣، سير أعلام النبلاء ٤١٧/١٢، تغليق التعليق ٤٠٤/٥.

وقال أبو عمرو الخفاف: لو دخل من هذا الباب وأنا أحدث لملئت منه رعبًا. مقدمة الفتح: ٤٨٥ (المراجع) تاريخ بغداد ٢٨/٢، تغليق التعليق ٤١٢/٥.

وذكر إبراهيم بن محمد بن سلام عددًا من المحدثين فقال: إن الرُّتُوتَ ـ أي الرؤساء ـ من أصحاب الحديث مثل سعيد بن أبي مريم المصري، و. . . و. . . و. . . كلهم كانوا يهابون محمد بن إسماعيل، ويقضون له على أنفسهم في النظر والمعرفة. (ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٣٠) وسيأتي ذكره وتخريجه بتفصيل.

(٢) هذه القصة رواها ابن عدي في أسامي من روى عنهم البخاري ص ٦٢ـ ٦٣ وعن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد ٢٠/٢ـ ٢١، وأبو الوليد الباجي في التعديل =

والأيام التي ورد فيها إمام المحدثين، كانت بغداد عاصمة الخلافة وعاصمة العلم أيضًا بسبب ما كانت تلقاه من تشجيع من الخلفاء العباسيين، ويكفينا أن نقول إن أمثال الرشيد والمأمون من أهل الكمال ومحبي العلم كانوا يرعون الحركة العلمية القائمة فيها آنذاك.

قال مسلم بن إبراهيم: «كتبتُ عن ثمانمائة شيخٍ ما جُزْتُ الجِسْرَ»[1]. وهذا يعني أنه وجد في مدينة بغداد[2] وحدها ثمانمائة

= والتجريح ١/٨٠٨، والحميدي في جذوة المقتبس ص ١٣٧ (ترجمة أحمد بن عمر العذري المعروف بابن الدّلائي) وابن الجوزي في المنتظم ١٢/١١٧ـ ١١٨.

وقد ذكرها العلماء في كتبهم فلينظر على سبيل المثال: تقييد المهمل ١/١٥/أ، تاريخ دمشق ١٥/٤٤/أ، أسامي شيوخ البخاري للصغاني ص ٥، وفيات الأعيان ٤/١٨٩، تهذيب الكمال ٢٤/٤٥٣، ٤٥٦، تاريخ الاسلام ص ٢٤٦، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٠٨، طبقات السبكي ٢/٢١٨، تحفة الأخباري ص ١٩٢ـ ١٩٣، تغليق التعليق ٥/٤١٤، مقدمة الفتح ص ٤٨٦، النكت على ابن الصلاح ٢/٨٦٧، مرآة الجنان ٢/١٦٧.

ومقدمات شروح البخاري وكذلك كتب المصطلح عامةً مما يطول ذكرها. غير أني لم أرها في طبقات الحنابلة ولا في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة البخاري. فلعلهما ذكراها في موضع آخر. والله أعلم. ويذكرها أصحاب كتب المصطلح في باب «الحديث المقلوب» في الغالب.

(١) رواه الآجُرّي عن أبي إسماعيل الترمذي عن مسلم بن إبراهيم. سؤالات الآجري ١/٤٤٦ بتحقيقي. وعنه تهذيب الكمال ٢٧/٤٩١، سير أعلام النبلاء ١٠/٣١٥.

وروى الآجري أيضًا عن أبي داود قال: كتب مسلم عن قريب من ألف شيخ (١/٤٤٦، النص ٩٥٠). وقال أبو داود أيضًا: ما رحل مسلم إلى أحدٍ (المصدر السابق، النص ٩٥٣).

(٢) الجسر: هو جسرٌ على الفرات. عبر عليه أبو عبيد الثقفي إلى الفرس في معركة عظيمة وقعت بين المسلمين والفرس سنة ١٣هـ. انظر معجم البلدان ٢/١٤٠، =

أستاذ كانوا قد وصلوا مرتبة المشيخة[(١)].

وقد توجه المحدثون والفقهاء والمتكلمون من جميع أنحاء العالم، واجتمعوا في بغداد، بعدما مضت مدة على خلافة بني العباس. ولم تكن بغداد مركزًا للعلوم الإسلامية فحسب بل كانت ملجأ لجميع أهل الكمال وملاذهم.

وذات مرة عُدَّ الأطباء في بغداد فبلغوا تسعمائة طبيب من الذين أعطيت لهم شهادات في الطب عدا أولئك الذين لم يدخلوا الامتحان لفضلهم وشهرتهم وعدا الأطباء الذين كانوا ذا علاقة بالخليفة، والله أعلم كم كان عددهم ولو جمعوا لارتفع هذا العدد أكثر وأكثر.

ومن هنا نستطيع أن نقدر أن المدينة التي كانت تضم بين جنباتها أكثر من تسعمائة طبيب حاصل على شهادة، كم يكون فيها عدد المحدثين

= مراصد الاطلاع ١/ ٣٣٤.

ولكن مسلم بن إبراهيم وهو الأزدي الفراهيدي ـ من شيوخ البخاري وأبي داود ـ بصري، كان يسكن البصرة (معرفة الثقات للعجلي ٢/ ٢٧٦) فالظاهر أنه يقصد في قوله «ما جزتُ الجسر» أى ما خرجت من العراق.

(١) ذكر الذهبي في ترجمة ابن قتيبة ـ صاحب كتاب المعارف وغيره ـ أن طلبة الحديث جاءوا إليه وطلبوا منه أن يحدث فقال لهم: «تَسألون أن أحدِّث وببغداد ثمان مئة محدث، كلهم مثل مشايخي، لستُ أفعل، فلم يحدث بشيء». انظر القصة بتمامها في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٠٢.

وابن قتيبة هذا من معاصري الإمام البخاري ولد ٢١٣هـ وتوفي ٢٧٦هـ ولكن كان اهتمامه باللغة والأدب أكثر من الحديث ولكن مع ذلك فله كتاب مفيد في «غريب الحديث» مطبوع. وكتابه «تأويل مختلف الحديث» من أنفس ما كتب في بابه. وانظر كتاب مختلف الحديث للدكتور أسامة عبدالله خياط ص ٣٩٥ـ ٤٠٤.

والأدباء والمهندسين[1].

ولم يكن دخول الإمام البخاري بغداد مع ارتفاع صيته وانتشار ذكره أمرًا هينًا، وهذا الذي جعل ذلك العدد الكبير من المحدثين الموجودين في بغداد يتفقون على اختبار حفظ إمام المحدثين واتقانه وبصيرته وذكائه فدبَّرُوا له خطة.

«وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر. ودفعوها إلى عشرة أنفس، لكل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري وأخذوا عليه الموعد للمجلس. فحضروا وحضر جماعة من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم ومن البغداديين.

فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث. فقال البخاري: لا أعرفه. فما زال يلقى عليه واحدًا بعد واحدٍ حتى فرغ والبخاري يقول: لا أعرفه.

وكان العلماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: فَهِمَ الرجلُ. ومن كان لم يَدْرِ القصةَ يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الحفظ.

ثم انتدب رجل من العشرة أيضًا فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال: لا أعرفه. فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه.

---

(١) للتفصيل في معرفة العلماء وأولى الفضل في كل الفنون من علماء بغداد يمكن الرجوع إلى ذلك الكتاب الفذ الذي جمعه الإمام الخطيب البغدادي وأخلد ذكر بغداد في تاريخ العالم، ألا وهو «تاريخ بغداد» في أربعة عشر مجلدًا (المراجع).

فلم يزل يلقي عليه واحدًا واحدًا حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا أعرفه.

ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على: لا أعرفه.

فلما علم أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول فقال:

أما حديثك الأول فقلتَ كذا وصوابُه كذا وحديثك الثاني كذا وصوابه كذا والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك.

فأقر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل[(١)].

قال صاحب المرقاة: فبهر الناس وأذعنوا له[(٢)].

ولا شك أن تصحيح الأسانيد المقلوبة من غاية الكمال لدى أهل الفن والنقاد. ولكن أهم منه وأشد عجبًا أنه أعاد كل الأسانيد المائة مقلوبة كما كان سمعها مع أنه لم يكن سمعها إلا مرة واحدة، ثم أعادها على الترتيب الذي سمع منه وبين لهم أن الإسناد الفلاني خطأ، والإسناد الفلاني مع المتن الفلاني والمتن الفلاني مع السند الفلاني[(٣)].

---

(١) مقدمة الفتح ٤٨٦ واللفظ لها، تاريخ بغداد ٢/ ٢٠ـ ٢١ وقد سبق تخريج القصة في ص ١٦٦.
قال السخاوي: رويناها في مشايخ البخاري لأبي أحمد بن عدي قال سمعت عدة مشايخ يحكون وذكرها.... ولا يضر جهالة شيوخ ابن عدي فيها فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم. (فتح المغيث ١/ ٣٢١).

(٢) المرقاة ١/ ١٤.

(٣) قال الحافظ ابن حجر تعليقًا على هذه الحادثة: قلت: وهنا يخضع للبخاري، فما =

وقد حدثت معه قصةُ اختبارٍ أخرى وذلك لما وصل سَمَرْقَنْد، وكان فيها أربعمائة من كبار أهل الفن الذين يُرجع إليهم، وكان قد بلغهم ما يتمتع به الإمام البخاري من البصر والنفاذ في العلم فاجتمعوا له تسعة أيام[1] وبذلوا جهودهم لمغالطته فلم يظفروا على غلطة واحدة. قال أبو الأزهر[2]:

«وكان بسَمَرْقَنْد أربعمائة محدِّثٍ فتجمعوا فأحبوا أن يغالطوا محمد بن إسماعيل فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق وإسناد العراق في إسناد الشام وإسناد الحرم في إسناد اليمن فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة[3]».

قال القاريء: «فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة لا في إسناد ولا في متن[4]»

= العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظًا، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة. مقدمة الفتح ٤٨٦ (المراجع) وتغليق التعليق ٥/٤١٥. ونحو هذا قال السخاوي أيضًا في فتح المغيث ١/٣٢١.

(١) كذا في الأصل «تسعة أيام» ولكن لم أجد تحديد الأيام في مقدمة الفتح. وعند الذهبي في التاريخ والسير «سبعة أيام».

(٢) هو أحمد بن الأزهر بن منيع بن سليط الحافظ الثقة العبدي النيسابوري رأى سفيان وسمع ابن نمير ويعلى وعنه النسائي وابن ماجه وابن خزيمة توفي سنة ٢٦٣هـ تذكرة الحفاظ ٢/٥٤٦، سير أعلام النبلاء ١٢/٣٦٣ـ ٣٦٩ (المراجع).

(٣) مقدمة الفتح ص ٤٨٦ واللفظ منه. وانظر أيضًا: تاريخ الاسلام ص ٢٥٢، سير أعلام النبلاء ١٢/٤١١ وآخره فيهما «فما تعلقوا منه بسقطة لا في الإسناد ولا في المتن.» تغليق التعليق ٥/٤١٩.

(٤) المرقاة ١/١٣، مقدمة القسطلاني ١/٢٩. البداية والنهاية ١١/٢٥ وهذه الزيادة من الخبر نفسه كما سبق عن الذهبي وقد رواها عن طريق الورّاق.

وكان يقول بنفسه: «تذكرتُ يومًا أصحابَ أنسٍ فحضرني في ساعةٍ ثلاثمائة نفس[١]».

وقال الوراقُ: «سمعتُه يقول: ما نمتُ البارحةَ حتى عَدَدْتُ كم أدخلت في تصانيفي من الحديث فإذا نحوا مائتي ألف حديث مسندة[٢]».

وقال أيضًا:

لو قيل لي شيءٌ لما قمتُ حتى اروِيَ عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصةً.[٣]

وقال ورّاقُه: عَمِلَ كتابًا في الهبة فيه نحو خمسمائة حديث. وقال: ليس في كتاب وكيع في الهبة إلا حديثان مسندان أو ثلاثة. وفي كتاب ابن المبارك خمسة أو نحوها[٤].

وقال أبوبكر الكَلْوَذَانِي[٥]:

---

(١) مقدمة الفتح ص ٤٨٨. سير أعلام النبلاء ١٢/٤١١، تغليق التعليق ٥/٤١٩.

(٢) تاريخ الاسلام للذهبي ص ٥٢، سير أعلام النبلاء ١٢/٤١٢. البداية والنهاية ١١/٢٥، مقدمة الفتح ص ٤٨٧، تغليق التعليق ٥/٤١٩، بدون كلمة «مُسْنَدة».

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/٤١٢، تغليق التعليق ٥/٤١٨ والسياق له، مقدمة الفتح ص ٤٨٧. ووقع فيه «تمن» بدل «شيءٌ». وفي السير قصة تبين سبب هذا القول وقد جرت في مجلس يعقوب بن عبدالله والي نيسابور.

(٤) تاريخ الإسلام ص ٢٥١، سير أعلام النبلاء ١٢/٤١٠، تغليق التعليق ٥/٤١٨، مقدمة الفتح ص ٤٨٨ والسياق لها، مقدمة القسطلاني ١/٢٩.

(٥) هو أبوبكر محمد بن رزق الله الكلوذاني من أهل بغداد يروي عن أبي عاصم الضحاك ويزيد بن هارون وغيرهما وعنه أبوبكر محمد بن هارون الروياني وغيره، توفي سنة٢٤٩هـ الأنساب ١١/١٤٠، تاريخ بغداد ٥/٢٧٧ (المراجع).

«ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كان يأخذ الكتاب من العلم فَيَطَّلِعُ عليه إطِّلاعةً فيحفظ أطراف الأحاديث من مرَّةٍ واحدةٍ[1]».

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/٤١٦. تغليق التعليق ٥/٤١٥. مقدمة الفتح ص ٤٨٦ والسياق لها. وفي السير «العلماء» بدل «العلم».

الإفتاء والتدريس والحياة العامة

لقد جلس الإمام البخاري مجلس التدريس والإفادة بعد مطالبة شديدة والحاح عظيم من المسلمين، ولم يكن هذا الإصرار منهم إلا لما شاهدوا فيه من مواهب عظيمةٍ نادرةٍ من القوة الإجتهادية العظيمة، والمعرفة الخارقة في علم الرجال، والنبوغ الباهر في فن الحديث، واستنباط نكته، والاطلاع الواسع على العلل الغامضة في الحديث مما لا يكاد يخطر في بال كبار مهرة أهل الفن. وزيادة على هذا فقد كانت ذاكرته الموهوبة وذكاؤه النادر وفقهه العميق قد زاد نورًا على نور، حتى إن الناس كانوا يصححون كتبهم بحفظه. وتراجم أبواب الجامع الصحيح خير شاهد على نبوغه في الفقه والاستنباط. وسنفصل الكلام في هذا الموضوع في القسم الثاني من الكتاب.

قال حاشد بن إسماعيل:

كان أهل المعرفة يَعْدُونَ خلفه في طلب الحديث وهو شابٌّ حتى يغلبوه على نفسه ويُجْلِسُوه في بعض الطَّريق فيجتمع عليه ألوفٌ. وأكثرهم ممن يكتبُ عنه. قال: وكان البخاري شاباً لم يخرُج وجهه[1].

---

(١) تاريخ بغداد ٢/١٥، طبقات الحنابلة ١/٢٧٧، تاريخ دمشق ١٥/٤٢/ب، تهذيب الأسماء ١/١/٧٠، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٩، تاريخ الاسلام ص ٢٤٤، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٠٨، طبقات السبكي ٢/٢١٧، تحفة الأخباري ص ١٨٩، تغليق التعليق ٥/٣٩١، وعند بعضهم «أهل المعرفة من البصريين» أو «...من أهل البصرة».

وقوله: «لم يخرج وجهه» أى لم ينبت شعر وجهه.

وقال أبوبكر بن أبي عَتَّاب الأعين:[1]

«كتبنا عن محمد بن إسماعيل على باب محمد بن يوسف الفِرْيابي وما في وجهه شعرة[2]».

قال ابن حجر: كان موت الفِرْيابيِّ سنة٢١٢هـ، وكان سنُّ البخاري إذ ذاك نحوًا من ثمانية عشر عامًا أو دونها[3]».

ومع هذا الصغر كان الناس يجبرونه على التحديث، يلحون

---

(١) «أبي عتَّاب» تحرف في الأصل إلى «العباس» وفي مقدمة الفتح إلى «أبي عيَّاش» و«الأعين» تحرف في تهذيب الأسماء واللغات إلى «الأغر» وهو أبوبكر محمد بن أبي عتَّاب البغدادي الأعين، صدوق، مات ٢٤٠هـ (التقريب ص ٨٧٦) وله ترجمة في تهذيب الكمال ٧٨/٢٦، سير أعلام النبلاء ١١٩/١٢، وغيرهما. وفي ترجمته ذكر المزي هذا الخبر.

(٢) تاريخ بغداد ١٥/٢، تاريخ دمشق ٤٢/١٥/أب، تهذيب الأسماء واللغات ٧٠/١/١، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٩، تاريخ الإسلام ص ٢٤٤، سير أعلام النبلاء ٤٠١/١٢، طبقات السبكي ٢١٧/٢، تحفة الأخباري ص ١٨٧، تغليق التعليق ٣٩٠/٥ وفيه «وهو أمرد»، مقدمة الفتح ص ٤٧٨، تهذيب التهذيب ٥٠/٩، مقدمة القسطلاني ٢٧/١.

(٣) مقدمة الفتح ص ٤٧٨. وقد وقع التصريح بذلك في الخبر نفسه حيث زاد في سير أعلام النبلاء: «فقلنا: ابن كم أنتَ؟ قال: ابن سبع عشرة سنة.» (١٢/ ٤٠١) غير أن المزي ذكر هذا الخبر في ترجمة البخاري (تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٩) وفي ترجمة الأعين (٢٦/ ٧٩) وفيهما: «فقلت: ابن كم كنتَ» أى أن الراوي عن أبي بكر الأعين سأله عن عمره هو عندما وقع هذا. فقال: «ابن سبع عشرة سنة» فيكون هذا عمر أبي بكر الأعين وقت كتابته عن البخاري. ويبدو أن هذا هو الذي حمل ابن حجر على الاستدلال على عمر البخاري بموت الفريابي. ولكن ذكر المزي أن ولادة الأعين في حدود ١٩٦هـ والبخاري أيضًا ولد في تلك السنة فيكونان متقاربين في السن. ولكنه مات قبل البخاري. والله أعلم.

ويصرون على أن يشرِّف مجلس التدريس، ولكن البخاري كان يفضل التواضع.

ويروي تلميذه ووراَّقه محمد بن أبي حاتم عن إمام المحدثين أنه قال: «ما جلست للتحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم وحتى نظرت في كتب أهل الرأى، وما تركت بالبصرة حديثًا إلا كتبته[1]»

ولا يخفى على أهل الفن أن تمييز الصحيح من السقيم من الحديث أمرٌ بالغٌ من الصعوبة بمكان ويحتاج إلى براعةٍ في عدَّةِ علوم كالتاريخ والأنساب والمواليد والوفيات والمعرفة التامة بالعلل الغامضة، ومعرفة مراتب الجرح والتعديل، والكمال في قوة الاجتهاد، وهذه هي المواهب التي كانت تدعو شيوخ الإمام البخاري إلى أن يحرِّضوا الناس ويُرشدوهم إلى الأخذ منه. قال الإمام إسحاق بن راهويه:

«يا معشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن البصري لاحتاج إليه لمعرفته بالحديث وفقهه[2]».

ولما بدأ الإمام البخاري بعقد مجالس التدريس واشتهرت مجالسه انكب عليه الناسُ انكبابًا بحيث لا يكاد يوجد في مجالسه موضع قدم، وقد عقد هذه المجالس في مدنٍ عديدة كالبصرة وبغداد وبخارى،

---

(١) مقدمة الفتح ص ٤٨٨. تغليق التعليق ٥/٤١٩. وهو في تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٥٤. وسير أعلام النبلاء ١٢/٤١٦ بأتم من هذا.

(٢) تاريخ بغداد ٢/٢٧. تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٦٩، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢١، البداية والنهاية ١١/٢٥، تغليق التعليق ٥/٤٠٥، تهذيب التهذيب ٩/٥٣، مقدمة الفتح ص ٤٨٣.

ولكنه استمر في مجالس التدريس في أواخر أيامه في بخارى.[1]

---

(١) ومن المدن التي تشرفت بمجالس الإمام البخاري ـ غير بغداد والبصرة وبخارى ـ هي طرسوس وبلخ أيضًا. تقييد المهمل، طبقات السبكي ٢/٢١٥، مقدمة القسطلاني ١/٢٨ (المؤلف).

وقال السبكي: حدَّث البخاري بالحجاز والعراق وخراسان وما وراء النهر وكتب عنه المحدثون وما في وجهه شعرة (٢/٢١٥) وهو من كلام الذهبي في تاريخ الاسلام (ص ٢٤١).

قلت: وتحديثه ليس خاصًا بهذه المدن فكان المحدثون عندما يخرجون في الرحلة أو في الحج يَسْمَعون ويُسمِعُون في آن واحد. وفي مجالس الإمام البخاري في نيسابور أزدحم الناس حتى امتلأ السطح والدار (سير أعلام النبلاء ١٢/٤٥٨) وقال الحاكم: أول ما ورد البخاري نيسابور سنة تسع ومائتين. ووردها في الأخير سنة خمسين ومائتين فأقام بها خمس سنين يحدِّثُ على الدوام (المصدر السابق ١٢/ ٤٠٤) كما عقد الإمام البخاري مجالس للتحديث وحدَّث بكتبه في فِرَبْر وبَيْكَنْد أيضًا (المصدر السابق ١٢/ ٤٦٥ـ ٤٦٦) وقد سبق ذكر قصة تحديثه في سمرقند وأن علماءَها اجتمعوا عليه سبعة أيام فما تعلقوا منه بسقطة لا في الاسناد ولا في المتن (المصدر السابق ١٢/ ٤١١) وكان بعض مجالسه يحضرها أكثر من عشرين ألف شخص كما سيأتي.

وقول الحاكم أن البخاري «أول ما ورد نيسابور سنة تسع ومائتين» هكذا في السير. ولكنه لا يتفق مع ما سبق ذكره من أن البخاري بدأ رحلته عام ٢١٠هـ. إلا أن يكون ذلك في أواخر سنة ٢٠٩هـ في طريقه إلى الحج مع أمه وأخيه. والله أعلم.

[تلامذته وفتاويه]

أما تلامذة إمام المحدثين فلا يحصيهم الحصر والعد، ولا يوجد مكان في العالم لم يبلغ إليه أثر تلامذته جيلاً عن جيلٍ.

قال الفِربَريُّ: «سمع صحيح البخاري من مؤلفه تسعون ألف رجلٍ[(١)]».

وكثيرٌ من مشايخه كانوا يأتون إليه ويدرسون عليه ويكتبون منه ما يملى عليهم من الفوائد والعلوم. وقد جمع المؤرخون والمحدثون أسماء شيوخه الذين أخذوا عنه واستفادوا منه وكانوا يحضرون مجالس درسه ويلازمون[(٢)]. ومنهم عبدالله بن محمد المُسْنَدي وعبدالله بن مُنِير وإسحاق بن أحمد السُّرْمَارِي[(٣)] ومحمد بن خَلَف بن

---

(١) تاريخ بغداد ٢/٩، طبقات الحنابلة ١/٢٧٤، تاريخ دمشق ١٥/٤٦/ب، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٧٣، وفيه «سبعون ألفًا» ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢١، ٣٦، ٤١، وفيات الأعيان ٤/١٩٠، تهذيب الكمال ٢٤/٤٤٣، سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩٨، ٤٦٩، تحفة الأخباري ص ١٨٨، تغليق التعليق ٥/٤٣٦، مقدمة الفتح ص ٤٩١، مقدمة القسطلاني ١/٣٣، وزادوا «فما بقي أحد يرويه غيري» وكان ذلك القول من الفربري حسب علمه كما سيأتي.

(٢) مقدمة الفتح ص ٤٩٢، تغليق التعليق ٥/٤٣٧.

(٣) نسبة إلى سُرْمَارَى من قرى بخارى (اللباب ٢/١١٤) وهو «إسحاق بن أحمد بن خلف السُّرماري كما ذكر ابن حجر في المقدمة والتغليق. وذكره المزي في الرواة عن البخاري (تهذيب الكمال ٢٤/٤٣٤) وقال: «البخاري» بدل «السُّرماري» وذكر الخليلي في الرواة عن البخاري فقال: «وإسحاق بن أحمد بن خلف الحافظ، وهو أسنُّ منه» (الإرشاد ٣/٩٥٨).

ولكن في الأنساب للسمعاني «أبو إسحاق أحمد بن إسحاق بن الحصين بن جابر... السلمي المطوعى السُّرماري الزاهد... روى عنه محمد بن إسماعيل =

قتيبة[1] وغيرهم، وهؤلاء من أولي الفضل والكمال، ومع ذلك لم يسعهم إلا أن يكتبوا عن البخاري ويستفيدوا منه نكاته الحديثية واستنباطاته الفقهية الدقيقة.

ومن الأئمة الذين كانوا يسامُون إمام المحدثين وهم من أقرانه إلا أنهم حضروا مجالس درسه اعترافًا بفضله وكماله: الإمام أبو زرعة الرَّازي، وأبو حاتم الرَّازي، وإبراهيم الحربي، وأبوبكر بن أبي عاصم، وموسى بن هارون الحمَّال[2]، ومحمد بن عبدالله مُطَيَّن، وإسحاق بن

= البخاري...» (٧/ ١٢٦، السرماري). وهذا مترجم في تهذيب الكمال (١/ ٢٦١) وفروعه روى عنه البخاري وحده من أصحاب الكتب الستة، ت ٢٤٢هـ. وذكره ابن عدي وابن مندة وغيرهما من شيوخ البخاري.

ولم أجد عن «إسحاق بن أحمد بن خلف» سوى ما ذكره الخليلي. والله أعلم.

(١) كذا اسمه في مقدمة الفتح وفي تغليق التعليق أيضًا «محمد بن خلف بن قتيبة» (٥/ ٤٣٧) وذكر المزي في الرواة عن البخاري «محمد بن قتيبة البخاري، قرابته» تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣٥) بدون ذكر «خلف» في نسبه. وكذا ابن حجر في مقدمة الفتح (ص ٤٩٢).

وقد ذكروا في شيوخ البخاري، محمد بن خلف الحدادي، أبوبكر البغدادي المقرىء، ت ٢٦١هـ وتفرد عنه البخاري من بين أصحاب الكتب الستة وهو مترجم في تهذيب الكمال وغيره (٢٥/ ١٦٢) ولكن لم يذكروا في نسبه «قتيبة» فالظاهر أنه شخص آخر. ولكنهم لم يذكروا في شيوخ البخاري «محمد بن خلف» آخر غير الحدادي البغدادي. انظر: أسامي مشايخ الإمام البخاري لابن مندة ص ٦٨، أسامي من روى عنهم البخاري لابن عدي ص ١٥٥، المعجم المشتمل ص ٢٣٨. فلعلهما شخصان محمد بن خلف، ومحمد بن قتيبة، والله أعلم.

(٢) كذا في مقدمة الفتح ص ٤٩٢، ولم يذكره المزي في الرواة عن البخاري. أما صحيح البخاري فلا توجد له رواية فيه ولا في أى من الكتب الستة ولذلك ذكره الحافظ بن حجر في التقريب للتمييز وقال: ثقة حافظ كبير، بغدادي، ت ٢٩٤هـ (التقريب ٩٨٦) وقد ذكر في سير أعلام النبلاء وغيره قوله «لو أن أهل الاسلام =

أحمد زِيْرَك الفارسي[1] وأبوبكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة، والقاسم ابن زكريا[2]، ومحمد بن عبدالله الحضرمي[3]، وصاحب المعارف محمد ابن قتيبة[4]، وأبوبكر الأعين[5]، وأمثالهم[6]. وهؤلاء من أئمة علوم الرجال والتاريخ والحديث والجرح والتعديل. وقد ترجمهم العلامة

= اجتمعوا على أن ينصبوا آخر مثل محمدبن إسماعيل ما قدروا عليه» وسيأتي.

(١) ذكره المزي أيضًا في الرواة عن البخاري (تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٤). وترجمه السمعاني في الأنساب (١٣/ ٤٩٣، اليَزْدِي، ويَزْدُ مدينة من كوراصطخر فارس) وقال: صنف المسند، وحدَّث عن محمد بن حُميد الرَّازي وطبقته، روى عنه أبو جعفر أحمد بن يعقوب الأصبهاني. وهكذا ذكره ابن ناصرالدين الدمشقي أيضًا في توضيح المشتبه (١/ ٤٤٩). وانظر قصة لقائه البخاريّ في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٣.

(٢) المعروف بالمُطَرِّز، كان ثقة مأمونًا، صنف المسند والأبواب، ت ٣٠٥هـ. تذكرة الحفاظ ٢/ ٧١٧، سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٤٩.

(٣) هو محمد بن عبدالله، مُطَيَّن نفسه وقد تقدم ذكره قبل قليل. قال الدارقطني: ثقة جبل، ت ٢٩٧هـ. سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤١.

(٤) قوله «صاحب المعارف محمد بن قتيبة» ويقصد كتاب «المعارف» الشهير ومؤلفه هو «أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَرِي وقيل المَرْوَزِي، مِن تلامذة إسحاق بن راهويه، ومن معاصري الإمام البخاري (ولد ٢١٣هـ وتوفي ٢٧٦هـ) ولكن لم يذكره المزي ولا الذهبي من الرواة عن البخاري. والذي في مقدمة الفتح في هذا المكان «محمد بن قتيبة البخاري» (ص ٤٩٢) وذكره المزي أيضًا في الرواة عن البخاري (تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٥) ووصفه بأنه من «قرابته» فهو غير «ابن قتيبة» صاحب المعارف. والله أعلم.

أما محمد بن قتيبة البخاري «قرابته» فينظر من ترجمه.

(٥) أبوبكر محمد بن أبي عتَّاب الأعين البغدادي. تقدمت ترجمته

(٦) انظر مقدمة الفتح ص ٤٩٢، وتغليق التعليق ٥/ ٤٣٧ـ ٤٣٨.

الذهبيُّ[1]، وكلهم كانوا من المولعين بتحقيقات الإمام البخاري، ويحضرون مجالس درسه ويكتبون عنه.

ومن تلامذة إمام المحدثين، الذين بلغوا أوج الشرف وقمة الشهرة وهم من أركان العلوم الإسلامية وعلى روايتهم جُلُّ مدار علم الحديث والفقه الإسلامي، الإمام مسلم بن الحجَّاج صاحب الصحيح، والإمام أبو عبدالرحمن النَّسَائِيُّ صاحب السنن، والإمام أبو عيسى التِرْمِذِيُّ صاحب الجامع، والإمام محمد بن نصر المَرْوَزِيُّ صاحب التأليفات، والإمام الدَّارِمِيُّ، والإمام ابن خُزَيمة الفقيه صاحب الصحيح. وكل هؤلاء التلامذة من كبار المحدثين والفقهاء، وسنذكر في آخر الكتاب فهرسًا للتلامذة المشهورين، إن شاء الله تعالى.

وكان الإمام البخاري قد اضطُرَّ على الإفتاء منذ أيام طلبه حتى إن أساتذته كانوا يتحرجون من الإفتاء أمامه ويشيرون إليه، وإنه منذ جلس للتدريس في بخارى بعد التحصيل أصبح يفتي الناس ويدرِّس إلا أن تلامذته لم يلتزموا بجمع فتاويه التي كان يصدرها بين حينٍ وآخر[2]،

---

(١) في تذكرة الحفاظ وسير أعلام النبلاء وغيرهما من كتبه. ولكن بعضهم لم أجد لهم ترجمة فيهما.

(٢) ويضاف إلى ذلك أن فقهاء أهل الحديث من أمثال الإمام أحمد وتلامذته وغيرهم ما كانوا يحبذون تدوين آرائهم وفتاويهم. وقد ورد عن الإمام أحمد نهي شديد عن تدوين آرائه وفتاويه (انظر إعلام الموقعين ١/٢٨). وقال الذهبي: «وقد كان أحمد يكره تدوين المسائل ويحض على كتابة الأثر. (سير أعلام النبلاء ١٢/٧٥ ترجمة أبي ثور)، ثم إن فقهاء المحدثين قديمًا وحديثًا إذا أرادوا بيان مسألة فقهية يذكرون الآية أو الحديث لبيان أن تلك الآية وذلك الحديث يتضمن الجواب على المسألة، وسيتناول المصنف منهج المحدثين في الفقه في أواخر الكتاب بالتفصيل.

ولكن من الممكن أن تعتبر تراجم أبواب صحيح البخاري مصنفًا خاصًا بفتاويه. وإن أى مسألة كانت تعرض عليه كان يجيب عليها مستندًا إلى القرآن أو السنة أو آثار الصحابة[1]، وكان استدلاله دقيقًا ولطيفًا بحيث يصعب فهمه للرجل العادي في كثير من الأحيان. فإن لم يجد دليلاً كان يفضِّل الصمتَ والسكوتَ، ولذلك نرى بعض التراجم في صحيح البخاري خاليةً من أى آية أو حديث أو أثر من آثار الصحابة. وفي بعضها آية قرآنية فقط، وفي بعضها الآثار فقط. ولكن النساخ لم يتركوا البياض وألصقوها بالأبواب اللاحقة[2]، وهكذا وُجد بعض الإشكال، ولولا ذلك لكان الأمر سهلاً.

وكان إمام المحدثين قد التزم جمع قضايا الصحابة والتابعين منذ أول أمره، وكان يستفيد منها لأنه كان يرى أن إيراد النقض على الأحاديث النبوية أو قضايا الصحابة بالأقيسة والجمود على رأى خاص في كل مسألة، ذلك هو الأمر الذي كان يكرهه الصحابة.

لقد تقدم أكثر من مرَّة أنَّ أهل الرأى كانوا قد سيطروا على جميع مناطق خراسان وعراق العجم قبل أن يجلس البخاري للتدريس والإفتاء، وكانوا متشددين جامدين على أقوال شيوخهم وأقيستهم، ولم يكونوا يبالون بأحد أمام مشايخهم حتى بالصحابة، كما سيأتي مفصلاً

---

(١) روى محمد بن أبي حاتم الوراق عنه أنه قال: «لا أعلم شيئًا يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة. فقلت له: يمكن معرفة ذلك كله؟ قال: نعم.» سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤١٢).

(٢) سوف يفصل المصنف رحمه الله الكلام في هذا الموضوع في مبحث تراجم أبواب البخاري.

في القسم الثاني من الكتاب، وكانت مدينة بخارى وغيرها تحت نفوذٍ قويٍّ لأهل الرأى بحيث كان من الصعب أن يرفع أحد صوته خلافَهم، ولكن الإمام لم يُعِر له أى اهتمام لأنه كان مطبوعًا على الصراحة والجهر بالحق، ولا تخفى تلك التعريضات التي توجد في صحيح البخاري بأهل الرأي.

واستمرَّ الإمام البخاري يدَرِّس صحيحه في بخارى مدةً طويلةً، وكانت النتيجة في النهاية أن دُبِّرَت ضِدَّه مؤامرةٌ مع أمير البلاد[1] وأُصْدِرَ الأمرُ بأن البخاريَّ ليس أهلاً للإفتاء، وأشيعت فريةٌ بأن البخاري قد أفتى بأن طفلين لو رضعا من لبن شاة واحدةٍ ثبتت لهما حرمة الرضاعة[2]

---

(١) يؤيد هذا ما رواه الحاكم بسنده عن سهل بن شاذويه قال: كان محمد بن إسماعيل يسكن سكة الدِّهقان، وكان جماعة يختلفون إليه، يظهرون شعار أهل الحديث من إفراد الإقامة، ورفع الأيدي في الصلاة وغير ذلك. فقال حُريث بن أبي الورقاء وغيره: «هذا رجلٌ مُشغِب، وهو يُفسد علينا هذه المدينة، وقد أخرجه محمد بن يحيى من نيسابور وهو إمام أهل الحديث، فاحتجوا عليه بابن يحيى، واستعانوا عليه بالسلطان في نفيه من البلد، فأُخرِج. وكان محمد بن إسماعيل ورعًا يتجنَّبُ السلطان ولا يدخل عليهم.» سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٥.

(٢) ذكرها أيضًا: عبدالقادر القرشي في الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية في ترجمة أبي حفص الكبير أحمد بن حفص البخاري (١/ ١٦٦، الترجمة ١٠٤) نقلاً عن السرخسي (ت في حدود ٤٩٠هـ) وكذا تقى الدين التميمي في الطبقات السنية في تراجم الحنفية (١/ ٣٩٥، الترجمة ١٨٩)، واللكنوي في الفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص ١٨) ثم رد عليها كما ذكر المصنف رحمه الله.

ولأبي حفص الكبير هذا ترجمة أيضًا في سير اعلام النبلاء ١٠/ ١٥٧، وتاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٩٤.

وأبو حفص **الكبير** هذا ممن درس عليه الإمام البخاري في صغره كما تقدم وكانت له علاقات مع والد الإمام البخاري رحمه الله كما سبق أيضًا. وقد توفي أبو =

= حفص في محرم عام ٢١٧هـ كما في سير أعلام النبلاء، وكان البخاري إذ ذاك في حدود الثالثة والعشرين من عمره. وهذا يدل على أن أبا حفص الكبير توفي قبل حادثة نفي الإمام البخاري من داره وبلده بسنوات طويلة وهذه أيضًا قرينة لبطلان تلك الفرية من أساسها وأن الذي اختلقها لم يتقن حبكها.

وهذا الذي حمل العالم الحنفي المعروف الشيخ محمد زاهد الكوثري على تبرئته من هذه القصة وحملها على ولده أبي حفص الصغير (انظر تعليق الشيخ عبدالفتاح أبي غدة على كتاب قواعد في علوم الحديث (ص ٣٨٢) وقيل له «الصغير» للتمييز بينه وبين أبيه على ما فصله اللكنوي في الفوائد البهية نقلاً عن الملا على القارىء. ولكن هذا التمييز بين أبي حفص الكبير وأبي حفص الصغير لم أره حتى في كتب تراجم الحنفية غير الفوائد البهية.

وأبو حفص الصغير هو «محمد بن أحمد بن حفص بن الزبرقان البخاري» ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء تبعًا لترجمة أبيه. وقال: عاش إلى نحو ٢٧٠هـ (١٠/١٥٩) وترجمه أيضًا في ١٢/٦١٧، ولكنه كناه في الموضعين «أبا عبدالله» ولم يذكر «أبا حفص» وذكر عن أبي القاسم ابن مندة أنه توفي ٢٦٤هـ. وذكر في ترجمته سعيه لإخراج الإمام البخاري من بلده بناء على ما كتبه الذهلي إلى والي بخارى بشأن مسألة اللفظ ولم يشر إلى هذه الفتوى المزورة.

هذا ورغم أن الذهبي ترجمه وأثنى عليه في ترجمته لم أجد له ذكرًا صريحًا فيما اطلعت عليه من كتب تراجم الحنفية سوى ما ذكره اللكنوي في الفوائد البهية (ص ١٩) في ترجمة أبيه نقلاً عن الذهبي نفسه. ومع ذلك بقى الذهبي متهما عند الجماعة بالتعصب والتحامل على بعض المذاهب والمشارب. انظر على سبيل المثال: الرفع والتكميل ص ٣١٠، ط الثالثة، قواعد في علوم الحديث ص ١٩٢، ماتمس إليه الحاجة ص ١٨٣ وقبلها. ويرددون في هذا الصدد ما كتبه السبكي في ترجمة أحمد بن صالح المصري في طبقات الشافعية الكبرى تحت عنوان «قاعدة في الجرح والتعديل» (٢/٩ـ ٢٢) و«قاعدة في المورخين» (٢/٢٢ـ ٢٥). واعتنى بهما الشيخ عبدالفتاح أبو غدة عناية بالغة. فحققهما ونشرهما في رسالة مستقلة تارة وفي ذيل كتب أخرى تاراتٍ لقصد نشرهما على أوسع نطاق ممكن.

وعلى الرغم من أن الهدف من كتابة القاعدتين الدعوة إلى ضرورة الالتزام =

= بالإنصاف في الجرح والتعديل والتاريخ وعدم الطعن في الشخص والحط منه من أجل خلاف عقدي أو تعصب مذهبي. ولكن الحقيقة أن السبكي نفسه ـ غفر الله له ـ قد وقع في هاتين القاعدتين فيما نهى عنه. فقد بالغ فيهما في التشنيع على شيخه الإمام الذهبي والطعن فيه والدعوة إلى عدم الاعتماد عليه في الجرح والتعديل وزعم أن «عنده على أهل السنة تحمُّلٌ مُفرطٌ فلا يجوز الاعتماد عليه» و«وقد وصل من التعصب المفرط إلى حد يُسخر منه» وأن غالب علماء المسلمين وأئمتهم سيكونون خصماءه يوم القيامة، حتى بلغ به الأمر إلى أن اتهم الذهبيَّ بترويج الكذب عامدًا متعمدًا، وأنه يُقَرطم الكلام ويمزقه، وأنه قليل المعرفة بمدلولات الألفاظ. و«أنه مطبوع على قلبه» والعياذ بالله، بما حمل الأئمة العز الكناني والسخاوي (التوبيخ ص ٥٦ـ ٥٧) والشوكاني (البدر الطالع ٢/ ١١١ـ ١١٢) على الرَّد عليه ـ أى على السبكي ـ ردًا شديدًا. بل ومحقق القاعدتين الشيخ عبدالفتاحَ أبو غدة رغم إعجابه الشديد بهما اضطر على الرد عليه في أكثر من موضع فقال في تعليق له في ص ٤٢ «قلت (أبو غدة) ما عاب به (أى السبكي) شيخه الإمام شمس الدين الذهبي وقال فيه ـ رحمهما الله تعالى ـ لا يخلو من مبالغة وتحامل بسبب المخالفة في العقيدة أيضًا. نسال الله أن يرزقنا العدل في الرضا والغضب» (ص ٤٢ الطبعة الثانية، دار الوعى حلب، و ص ٣٧ ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث).

وقال في (ص ٣٩، أربع رسائل) في تعليق على كلام السبكي: «فيه مبالغة طافحة وتحامل مكشوف! ومتى كان هذا الإمام الفذ الفريد (يعنى الذهبي) الصاعقة في الحفظ والذكاء والفهم ولَمعَان الذهن، المِدْرَه: «لا يَعْقِلُ ما يَنطِقُ به»؟! نسأل الله السلامة من الشطط وسوء الأدب».

وقال في ص (٤٠ـ أربع رسائل): لقد أسرف الشيخ تاج الدين في حق شيخه الإمام شمس الدين الذهبي ـ لقبًا ومعنىً ـ وبالغ حتى أفرط! ومال حتى قَسَط! ووقع في الشطط والغَلَط. وكيف ساغ له التعبير بهذه الكلمة الكبيرة؟! وإنها لكبيرة. وإذا كان الإمام شمس الدين الذهبي «مطبوعًا على قلبه» وحاشاه من ذلك، فمن الذي أعاذه الله من «الطبع على قلبه»؟ نسأل الله العَدلَ في الرضا والغضب، والعافية من الإفراط والتفريط».

. وهذه الفتوى لم ينقلها أحد غير أهل الرأى، وتعصبهم الذميم على غيرهم لا يخفى على أحد، فإنهم يتلذذون بايذاء المحدثين، ولذلك لا يمكن الاعتماد على صحة هذه الحكاية. فأى قرينة تدل على أن البخاري أفتى بمثل هذه الفتوى ولم يختلقها فقهاء أهل الرأى ونسبوها إليه كذبًا وزورًا؟ كيف وقد تجرؤا على وضع أحاديث في ذَم الإمام الشافعيِّ ثم نسبوها إلى رسول الله ﷺ (١).

واذا سلمنا جدلاً للحظة واحدة وعلى سبيل فرض المحال بأن إمام المحدثين قد أفتى بمثل هذه الفتوى فلماذا استعملت قوة السلطة والحكومة لعزله ومنعه عن الإفتاء؟ مع أننا لو نظرنا إلى فتاوى أهل الرأى لوجدنا مسائل وفتاوى يندى لها الجبين ويتحير منها العاقل، ولكنهم مع ذلك لم يُعْزَلوا ولم يُمْنَعُوا بحجة أن المجتهد يخطىء ويصيب.

= وهناك تعليقات أخرى من هذا القبيل لا يسع المجال هنا لذكرها كلها.

قلت: فإذا كانت هذه الرسالة ـ أو هاتان القاعدتان ـ قد بلغتا إلى هذه الدرجة من «الشَطَط والغَلَط» و«المبالَغَة الطَّافِحة» و«التحامل المكشوف» و«سوء الأدب» فما الذي دعا إلى الاعتناء بهما وتحقيقهما وتجميلهما وترويجهما بشتى الطرق والوسائل والإشادة بهما في كل مناسبة؟! أولم يكن من الأستر لكاتبهما والأوفر لقرائهما أن تبقى هذه الشطحات مغمورة مطمورة في مكانها في طيات الطبقات؟؟

أما الإمام الذهبي فهو أسمى وأعلى من أن تناله هذه الطعنات فما هي إلا كما قال الشاعر:

كناطح صخرة يومًا ليوهنها　　　فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

وانظر ما كتبه الدكتور بشار عواد في هذا الصدد في آخر كتابه «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» ص ٤٥٨ـ ٤٦٥.

(١) وقد اعترف أهل الرأى أنفسهم بوضع هذه الأحاديث الموضوعة المكذوبة على رسول الله ﷺ (المؤلف) وانظر كشف الخفاء ١/ ٣٤، التنكيل ١/ ١٩ـ ٢٠، ٤٤٦ـ ٤٤٩، سلسلة الأحاديث الضعيفة ح ٥٧٠.

قال الفاضل اللَّكْنَوِي الشيخ عبدالحى في الفوائد البهية:

«وهي حكاية مشهورة في كتب أصحابنا، ذكرها أيضًا صاحب العناية وغيره من شراح الهداية، لكني استبعد وقوعها بالنسبة إلى جلالة قدر البخاري ودقة فهمه وسعة نظره وغور فكره مما لا يخفى على من انتفع بصحيحه وعلى تقدير صحتها فالبشر يخطىء[1]».

وهكذا نرى أن الفاضل اللكنوي قد رد على هذه الفرية بثلاثة أمور:

أولاً: إن هذه القصة تُعرف في كتب أصحابنا، أى الحنيفة فقط، ولم ينقلها أحد من المؤرخين في العالم، مع أن تراجم الإمام البخاريِّ قد وردت في أكثر من مائة كتاب ما بين موجز ومطول.

وثانيًا: إن نسبة هذه القصة لا تتفق مع جلالة قدر الإمام البخاري ودقة فهمه وسعة نظره وغور فكره، وهي أمورٌ لا تخفى على من فهم صحيح البخاري واستفاد منه فكيف يتصور من إمام المحدثين أنه يفتي بمثل هذه الفتوى؟.

وثالثاً: حتى لو سلمنا أنه أفتى بهذا فمن الذي لم يخطىء من المجتهدين، المجتهد يخطىء ويصيب.

ولقد تشدق بذكر هذه القصة المكذوبة بعض قصار النظر من عظيم آباد في أيامنا هذه وأثاروها من جديد مع أنها قد تبينت حقيقتها.[2]

---

(١) الفوائد البهية ص ١٣.

(٢) وكذلك فعل مؤلف كتاب «ماتمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه» (ص ١٠٤) وهذا الكتاب مليءٌ بمثل هذه السموم ضد المحدثين حماة سنن المصطفى ﷺ.

وفاته ليلة عيد الفطر وقت العشاء ٢٥٦هـ

لقد سبق أن ذكرنا أن الإمام البخاري كان رفض طلب أمير بخارى خالد بن أحمد الذهلي، واستشاط الأمير غضبًا برفضه هذا، واعتبره إهانة للأمير والإمارة وآدابها وجلالها، ولكنه خاف من استخدام السلطة بصورة مباشرة فدبَّر ضده مؤامرةً، فأوعَزَ إلى حُريث بن أبي الورقاء(١)

---

(١) كان هذا الرجل من كبار فقهاء أهل الرأى في بخارى [كما جاء بعد هذا الخبر في تاريخ الإسلام ٢٥/ ٢٧٢، تغليق التعليق ٥/ ٤٤٠ «كبير أهل الرأى»، والطبقات للسبكي ٢/ ٢٣٣] وكان هؤلاء الفقهاء الذين لا يتجاوز مبلغ علمهم القياس ويتصورون أقوال أئمتهم وأصولهم كأنها وحي نزل من السماء ويبنون عليها المسائل ولا يبالون بأحد أمامهم، كانت لهم عداوة خاصة مع المحدثين فأبو حفص الكبير، وهو من كبار علماء الحنفية ومن المعتمدين لديهم ومن معاصري الإمام البخاري، حدث في أيامه أن رجلاً قد ترك المذهب الحنفي المكون من الرأى والقياس وأصبح يقرأ الفاتحة خلف الإمام ويرفع يديه في الصلاة، ولما بلغ خبره إلى الشيخ أبي حفص المذكور غضب عليه غضبًا شديدًا ووبخه أشد توبيخ واشتكى إلى الأمير، فأمر الأمير الجلاد أن يجلده على مشهد من الناس فلما أشفق عليه بعض الناس أتو إلى الشيخ المذكور وشفعوا لديه وأحضروه في مجلسه فاستتابه الشيخ وأخذ منه العهود والمواثيق ثم تركه. وكأنه أدخله في الاسلام من جديد وهكذا تمكن المسكين من الخلاص. فتاوى حمادية وتاتار خانية ص ١٨٤ (المؤلف).

قلت: ولحريث ابن أبي الورقاء ترجمة في الجواهر المضيئة ٢/ ٣٥، الترجمة ٤٢٣، والطبقات السنية، الترجمة ٦٤٣. ولم يذكروا فيها سوى الإشارة إلى فعلته في إخراج الإمام البخاري. وتعاونه مع والي بخارى في هذا الصدد جعلهم يصفونه بـ«أحد الأئمة الكبار. . . . كان كبيرًا مشارًا إليه في زمن البخاري». فكأنَّ عداءه الشديد للإمام البخاري هو الذي أبقى ذكره إذ لم توجد له منقبة أخرى تذكر.

ولذلك أهمله اللكنوي ولم يترجمه في الفوائد البهية. إذ لم أجد له ذكرًا في فهارسه. =

وأناسٍ آخرين أن يتهموه بتهمة تزيل أثره من قلوب الناس، لأن الإمام كان قويَّ النفوذ والتأثير في قلوب المسلمين بسبب سعة علمه ونزاهة خلقه فحاول هؤلاء أن يصرفوا عنه قلوب الناس بتهمة مزورة فدَبَّروا وافتروا عليه بأنه يقول: «إن ألفاظ القرآن مخلوقة» وأشيعت هذه التهمة، ولما اضطربت المدينة على أثر هذه الفرية المكذوبة واستفحلت الفتنة، صدر الأمر إلى الإمام البخاري بأن يترك المدينة، وقال حينما كان يخرج منها:

«اللَّهُمَّ ارِهم ما قَصَدُوني به في أنفُسِهم وأَولادِهم وأَهَالِيهم[1]».

ولم تمض سوى أيامٍ قليلة وإذا بالدعوة قد استجيبت وظهرت آثارها، واذا بأمر يصل منَ الطاهرية حكام خراسان آنئذ لعزل خالد بن أحمد حاكم بخارا وبأن ينادى عليه فنودي عليه وهو على أتانٍ وأُشخِصَ على إكافٍ ثم صار عاقبة أمره إلى الذُلِّ والحبس[2] وكانت النتيجة أنه مات في سجنه.

وقد ابتُلَىَ كل واحد من هؤلاء المفسدين ببليةٍ وآفةٍ ومنهم من رأى شرًا في نفسه، ومنهم من وجده في أولاده، وأما حُريث بن أبي الوَرْقاء فقد ابتلى في أهله فرأى فيها ما يجل عن الوصف[3].

= وحتى اسمه ورد في المصدرين المذكورين على غير الصواب فقالا «ابن أبي الوفاء» بدل «ابن أبي الورقاء» وانظر أيضًا ما سبق تعليقًا في ص ١٨٣ـ ١٨٦ وقبله في ص ٦٠ـ ٦١.

(١) مقدمة الفتح ص ٤٩٣، تغليق التعليق ٥/ ٤٤٠. ومراجع أخرى سيأتي ذكرها في آخر القصة.

(٢) مقدمة الفتح ص ٤٩٣.

(٣) ينظر لتفاصيل هذه القصة: تاريخ بغداد ٢/ ٣٣ـ ٣٤، تاريخ دمشق ١٥/ ٥٤/ أ، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٦٥، تاريخ الإسلام ص ٢٧٢، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٥، =

خرج الإمام البخاري من بخارى ووصل إلى بِيْكَنْد[1]، وكان الأعداء لم يدَّخِروا وسعًا في إشاعة تلك الفرية التي افتريت عليه في بخارى وإذاعتها وتشهيرها، فكان خبرها قد سبقه إلى بِيْكَند، وكان أهلها قد انقسموا إلى فريقين، فريق منهم كان يبرىء الإمام من هذه التهمة، والفريق الآخر كان يساير المفسدين[2]، ولما علم الإمام البخاري هذا الخلاف لم ير من المناسب أن يقيم هناك، وفي هذه الأثناء كان أهل سَمَرْقَنْد[3] قد بلغهم الخبر بقدوم الإمام إلى بَيْكَند فطلبوا أن يُشَرِّفَهم وينزل عندهم ويعقد مجالس الدرس فخرج الإمام البخاري قاصدًا إليهم، ونزل في قرية تسمى «خَرْتَنْك»[4] على مقربةٍ من سمرقند في منزل أحد أقربائه[5].

= البداية والنهاية ١١/٢٧، طبقات السبكي ٢/٢٣٣، تحفة الأخباري ص ٤٩٣، تغليق التعليق ٥/٤٠٠، تهذيب التهذيب ٩/٥٢، مقدمة الفتح ص ٤٩٣.

(١) «بيكند» بلدة على مرحلة من بخارى (معجم البلدان ١/٥٣٣، الأنساب للسمعاني ٢/٤٠٤) على بعد خمسة فراسخ من بخارى (بلدان الخلافة الشرقية ص ٥٠٦) ضبطها الحموي «بالكسر وفتح الكاف وسكون النون» وضبطت في الأنساب شكلاً بفتح الباء.

(٢) تاريخ الاسلام للذهبي ص ٢٧١، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٦٣.

(٣) «سَمَرْقَنْد» على نحو مائة وخمسين ميلاً شرق بخارى (بلدان الخلافة الشرقية ص ٥٠٩).

(٤) بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ (الأنساب ٥/٧٩، معجم البلدان ٢/٣٥٦) وعند ابن عدي في هذا الخبر قرية من قرى سمرقند على بعد فرسخين (أسامي من روى عنهم البخاري ص ٦٧) وذكر الصغاني أنها «سُمِّيت بذلك لأنَّ الناس استأجروا الحَمِيرَ من سمرقند للذهاب إليها والصلاة عليه (أى البخاري) حتى ضاقت الحمر في البلد، فكان يكترى حمارٌ بحُمْلَةٍ. و«خَرْ» بالفارسية الحمار، و«تَنك» الضيِّق، وكانت القرية اسمها قبل ذلك «خرماباذ». أسامي شيوخ البخاري (ص ٢).

(٥) تاريخ بغداد ٢/٣٤، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٦٤، مقدمة الفتح ص ٤٩٣.

قال عبدالقدوس بن عبدالجبار السمرقندي:

«فسمعتُه ليلةً من الليالي، وقد فرغ من صلاة الليل، ويقول في دعائه: اللهم قد ضاقت عليَّ الأرضُ بما رَحُبَت فاقبضني إليك. قال فما تم الشهر حتى قبضه الله[1]».

وقال محمد بن أبي حاتم الورّاق: سمعتُ غالب بن جبريل ـ وهو الذي نزل عليه البخاري بخَرْتَنْك ـ يقول:

«إنه أقام أيامًا فمرِضَ حتى وُجِّه إليه رسولٌ من أهل سمرقند يلتمسون منه الخروج إليهم فأجاب[2]».

ولكنه لما علم أن الفتنة التي أثيرت في بخارى قد اشتعلت نيرانها في سمرقند أيضًا، وانقسم الناس إلى فريقين كما كان الحال في بيكند،

---

(١) أسامي من روى عنهم البخاري لابن عدي ص ٦٧، وعنه تاريخ بغداد ٢/ ٣٤، تاريخ دمشق ١٥/ ٥٤/أ، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٦٦، تاريخ الاسلام للذهبي ص ٢٧٢، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٣، ٤٦٦، طبقات السبكي ٢/ ٢٣٢، تحفة الأخباري ص ٢١٣، تغليق التعليق ٥/ ٤٤٠، مقدمة الفتح ص ٤٩٣، طبقات المفسرين للداؤدي ٢/ ١٠٨.

(٢) مقدمة الفتح ٤٩٣، واللفظ له، تاريخ الاسلام ص ٢٧٢، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٦، تحفة الأخباري ص ٢١٢، تغليق التعليق ٥/ ٤٤١. وقد وقع في التاريخ والسير «وجه رسولاً إلى سمرقند في إخراج محمد» والظاهر أنه خطأ لأن أهل سمرقند هم الذين أرسلوا الرسول إلى البخاري لينتقل إليهم بدليل ما جاء في المصدرين المذكورين بعد هذه الجمل مباشرةً «فلما وافي تهيأ للركوب إلخ» أي لما وصل الرسول إلى البخاري تهيأ للركوب. ثم إن القصة نفسها ذكرها الذهبي بطريق آخر في موضع آخر وفيه «إلى أن كتب إليه أهل سمرقند فسألوه أن يَقْدَم عليهم إلخ» (١٢/ ٤٦٤) والله أعلم.

أحدُهُما موافقٌ ومؤيدٌ، والثاني مخالفٌ ومعادٍ[1]، فدعا الله: اللهم قد ضاقت عليَّ الأرضُ بما رَحُبَت فأقبضني إليك».[2]

وبعد خلاف في أول الأمر اتفق أهل سمرقند على أنها فرية مكذوبة، وأَلَحُّوا عليه بالقدوم إلى سمرقند فرضى بالذهاب[3]، وكما قال غالبُ بن جبريل:

«وتهيأ للركوب ولبس خُفَّيه وتَعَمَّم، فلما مشى قدر عشرين خُطوةً أو نحوها إلى الدَّابة ليركَبَها وأنا آخذٌ بعضُدِه. ورَجُلٌ آخرٌ معي يقودُه إلى الدَّابة. قال: «أرسلوني فقد ضَعُفتُ.» فأرسلنا فدعا بدعواتٍ ثم اضطجع فقضى ثم سال منه عَرَقٌ كثير[4]».

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٤.

(٢) قال الإمام ابن كثير في صدد ذكر نزول الإمام البخاري في خرتنك: «فنزل عند أقارب له بها وجعل يدعو الله أن يقبضه إليه حين رأى الفتن في الدين، لما جاء في الحديث «وإذا أردتَ بقوم فتنة فتوفنا إليك غير مفتونين» (البداية والنهاية ١١/ ٢٧) فهو لا يخالف قول النبي ﷺ «لا يتمنين أحدكم الموت مِن ضُرٍّ أصابه» الحديث (صحيح البخاري ١٠/ ١٢٧،ح ٥٦٧١) قال ابن حجر: حمله جماعة من السلف على الضر الدنيوي فإن وجد الضر الأخروي بأن خشي فتنةً في دينه لم يدخل في النهي (فتح الباري ١٣/ ١١٢٨).

وقال رستة: سألتُ ابن مَهدي عن الرجل يتمنى الموت مخافة الفتنة على دينه؟ قال: «ما أرى بذلك بأسًا، لكن لا يتمناه من ضرٍّ به أو فاقة. تمنى الموت أبوبكر وعمر ومن دونهما». حلية الأولياء ٩/ ١٣، سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٠٧ ترجمة ابن مهدي.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٤، تاريخ الاسلام ص ٢٧١.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٦ـ ٤٦٧، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٣٣، تغليق التعليق ٥/ ٤٤١، مقدمة الفتح ص ٤٩٣.

هذه هي الرواية المشهورة في قصة وفاته وهي التي اعتمدها الحافظ ابن حجر =

وكانت وفاته ليلة عيد الفطر سنة ٢٥٦هـ بعد ما عاش اثنين وستين عامًا إلا ثلاثة عشر يومًا[١]. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وما زال عَرَقه يخرج ويسيل حتى غُسِل وكُفِن[٢]، وحاول بعض الناس أن يحملوه إلى سمرقند، واختلفوا أين يدفنوه، ثم اتفقوا على أن يُدْفَن في قرية خرتنك التي توفي فيها، فَدُفِن يوم عيد الفطر بعد صلاة الظهر.

= ولم يذكر غيرها لكن جاء في رواية رواها الحاكم عن خلف بن محمد الخيام عن مهيب بن سليم الكرميني أنه قال: «مات عندنا البخاري ليلة عيد الفطر... وكان في بيتٍ وحده فوجدناه لما أصبح وهو ميت.» (تاريخ الإسلام ص ٢٧٣، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٦٨، طبقات السبكي ٢/٢٣٢). ورواية غالب بن جبريل أولى لأن البخاري كان نازلاً عنده وذكر أنه كان حاضرًا وقت وفاته وآخذًا بعضده ليركب الدابة. والله أعلم.

(١) ثقات ابن حبان ٩/١١٣، أسامي من روى عنه البخاري لابن عدي ص ٦٨، وذكر أنه كان ليلة السبت عند صلاة العشاء ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت مستهل شوال سنة ٢٥٦هـ، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زبر ٢/٥٦٤، تاريخ بغداد ٢/٦، ٣٤، طبقات الحنابلة ١/٢٧٨، الأنساب للسمعاني ٥/٨٩، ترجمة غالب بن جبريل الخرتنكي، تاريخ ابن عساكر ١٥/٥٤/ب، المنتظم ١٢/١١٩، التقييد ١/١٣، أسامي الشيوخ للصغاني ص ٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٨، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٣، وفيات الأعيان ٤/١٩٠، تهذيب الكمال ٢٤/٤٣٨، ٤٦٧، طبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي ٢/٢٤٥، تاريخ الإسلام ص ٢٧٣، تذكرة الحفاظ ٢/٥٥٦، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٦٨، الوفيات لابن قنفذ ص ١٨٠، تحفة الأخباري ص ٢١٤، تغليق التعليق ٥/٤٤١، مقدمة الفتح ص ٤٩٣. وذكر الصغاني أنه توفي في دار مسافر بن أسد وقيل في دار أبي منصور غالب بن جبريل. (ص ٦).

(٢) الفوائد الدراري؟ وفي سير أعلام النبلاء ١٢/٤٦٧، وطبقات السبكي ٢/٢٣٣ وغيرهما ما نصه «فسال منه العرق. شيء لا يوصف، فما سكن منه العَرَق إلى أن أدرجناه في ثيابه».

وهكذا غرُبت تلك الشمس التي أنارت الدنيا بضيائها الباهر، ووارى التراب حاملَ العلوم النبوية خادم أحاديث رسول الله ﷺ الذي أثقل كواهل أهل الدنيا بإحسانه العظيم إليهم، نعم قد واراه التراب وكأن الدنيا قد أظلمت.

وما أحسن ما نظمه بعض الشعراء مبينًا تاريخ ميلاده ووفاته ومدة حياته فقال:

كان البخاري حافظًا ومحدثًا   جمع الصحيح مكمل التحرير

ميلادُه «صدق» ومدةُ عمره   فيها «حميد» وانقضى في «نور»

١٦٤هـ   ٦٢   ٢٥٦هـ

وبعد ما دُفن في قبره خرجت منه رائحة زكية شبهها المؤرخون بالمسك والعنبر واشتهر ذلك حتى إن الناس صاروا يأتون إلى قبره من مسافات بعيدة للتأكد من هذا الخبر، وبدأوا يأخذون معهم شيئًا من التراب، حتى خشي أهل القرية أن لا يبقى شيء من التراب فأحاطوا قبره (بخشب) حفاظًا عليه وخوفًا من أن ينكشف[1].

---

(١) «فلما دفناه فاح من تراب قبره رائحة طيبة كالمسك ودامت أيامًا، وجعل الناس يختلفون إلى القبر أيامًا، يأخذون منه ترابه، إلى أن جعلنا عليه خشبًا مشبكًا» مقدمة الفتح ص ٤٩٣، تغليق التعليق ٥/١٤١، وانظر أيضًا: أسامي شيوخ البخاري للصغاني ص ٢، تاريخ الإسلام ص ٢٧٢، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٦٧، الوافي بالوفيات ٢/٢٠٨، طبقات السبكي ٢/٢٣٣، مقدمة القسطلاني ١/٣٣.

وقد ثبت مثل هذا في مواضع أخرى بأسانيد صحيحة، فقد روى البخاري نفسه في التاريخ الصغير أن عبدالله بن غالب قتل فجعل يوجد من تراب قبره ريح المسك. قال عطاء فحدثني مالك بن دينار قال: أخذت من تراب قبره فجعلته في =

وذكر الوراق عن غالب بن جبريل مضيف الإمام في خرتنك: أن الإمام كان وصاهم أن يكفنوه في ثلاثة أثواب ـ كما هو السنة ـ ليس فيها قميص ولا عمامة[1].

وذكر الخطيب البغدادي بسنده عن عبدالواحد بن آدم الطواويسي[2] قال:

«رايتُ النبيَّ ﷺ في النوم ومعه جماعةٌ من أصحابه وهو واقف في موضع، فسلمتُ عليه فردَّ عليَّ السلام، فقلت ما وقوفك هنا يا رسول الله؟ فقال: أنتظر محمد بن إسماعيل البخاريَّ. فلما كان بعد أيام بلغني موتُه فنظرتُ فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيتُ فيها النبي ﷺ»[3].

= قدح. ثم غسلت القدح بالماء فوجدت منه ريح المسك، التاريخ الصغير ٩١ (المؤلف) التاريخ الأوسط (١/ ٣١٥ـ ٣١٦، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٥٤).

(١) المصادر السابقة نفسها. وقد ذكر الصغاني والذهبي في التاريخ والسير قصة وفاته ودفنه من رواية الوراق عن غالب بن جبريل كما ذكر المصنف هنا وزادا: «وظهر عند مخالفيه أمره بعد وفاته، وخرج بعض مخالفيه إلى قبره وأظهروا التوبة والندامة مما كانوا شرعوا فيه من مذموم المذهب.» أسامي شيوخ البخاري للصغاني ص ٢، تاريخ الإسلام ص ٢٧٣، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٧، طبقات السبكي ٢/ ٢٣٤.

وقال ابن ناصرالدين: «ذكر ابن يونس في تاريخ الغرباء أن البخاري مات بمصر بعد الخمسين ومائتين». قال أبو الفضل ابن العراقي: ولم أره لغيره. والظاهر أنه وهم. أنتهى. (تحفة الأخباري ص ٢١٣).

(٢) الطَّوَاوِيسِيّ نسبة إلى طَوَاوِيس وهي قرية من قرى بخارى على ثمانية فراسخ منها وهي المرحلة الثانية المعروفة للموجه إلى سمرقند من بخارى (الأنساب ٩/ ٩١).

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٣٤، تاريخ دمشق ١٥/ ٥٤/ب، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٦٦، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٨، طبقات السبكي ٢/ ٢٣٢، تغليق التعليق ٥/ ٤٤١، مقدمة الفتح ص ٤٩٣، تحفة الأخباري ص ٢١٤، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٠٨.

ومع أن الرؤيا لا يعتمد عليها تاريخيًا إلا أن الشريعة اعتبرت الرؤيا الصادقة جزءًا من ستة وأربعين جزءًا من النبوة، وخاصةً الرؤيا التي رؤي فيها النبي ﷺ.

وقد أبدى العلماء أسفهم وحزنهم على هذا الحادث الجليل، وكان يحيى بن جعفر البيكندي[1] يقول:

«موت[2] محمد بن إسماعيل فيه ذهابُ العلم[3]».

---

(١) مقدمة الفتح ص ٤٨٤. ويحيى بن جعفر البيكندي هو أبو زكريا الأزدي البخاري من شيوخ الإمام البخاري وقد روى عنه في صحيحه. مات يحيى قبل الإمام البخاري في سنة ٢٤٣هـ (التهذيب ١١/ ١٩٣، التقريب ١٠٥١: ثقة، من العاشرة /خ).

(٢) وكان يقول هذا في حياة الإمام البخاري. ونصه «لو قدرتُ أن أزيد من عمري في عمر محمد بن إسماعيل لفعلتُ، فإن موتي يكون موت رجل، وموت محمد بن إسماعيل فيه ذهاب العلم.» (مقدمة الفتح ص ٤٨٤). وانظر أيضًا: تاريخ بغداد ٢/ ٢٤، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٦٠، تاريخ الإسلام ص ٢٥٤، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٨، تغليق التعليق.

(٣) وكان الإمام البخاري نحيف الجسم متوسط القامة. قال ابن عدي: سمعت الحسن ابن الحسين البزاز يقول: «رأيتُ محمد بن إسماعيل شيخًا **نحيف الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير**». أسامى من روى عنهم البخاري ص ٦٠، تاريخ بغداد ٢/ ٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٦٨/ ١، وفيات الأعيان ٤/ ١٩٠، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٨، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٥٢.

[هل ترك البخاريُّ ذرية؟]

لقد ذكر العلامة وليُّ الدين الخطيب[1] صاحب مشكاة المصابيح والملا على القاري[2] في شرح المشكاة أن الإمام البخاري لم يترك وراءه ذرية من بعده[3]. وتساءل العلامة العجلونى عن سبب تكنيته بأبي عبدالله إذًا؟ ثم أجاب على هذا السؤال بنفسه بأنه لا يشترط للتكنية أن يكون الرجل له أولاد، وقد جرت عادة العرب بأنهم كانوا يكنون أولادهم وبناتهم وهم صغار دون أن يولد لهم، وله أمثلة لا تعد ولا تحصى. والإمام البخاري وإن كان عجميَّ النسل لكن بلاد خراسان كان فيها أثر كبير لعادات العرب ولا سيما في أهل العلم.

ولكن الأسف أننا لم نجد في هذا الباب قولاً أقدم من قول ولى الدين الخطيب التبريزي وهو من المتأخرين جدًا.[4] أما العجلوني فإنه

---

(١) ولي الدين، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب العمري التبريزي، صاحب كتاب مشكاة المصابيح، محدث من علماء القرن الثامن للهجرة، انتهى من تأليف كتابه في ٧٣٧هـ كما صرح به في آخر كتابه (٣/ ١٧٧٢)، لم توجد له ترجمة مفصلة غير أن شراح كتابه وصفوه بالعلم والفضل. وكتابه يشهد بذلك. انظر مقدمة الأستاذ زهير الشاويش لطبعته لمشكاة المصابيح ١/ و ـ هـ.

(٢) علي بن سلطان محمد الهروي القاري الحنفي، عالم مشارك في أنواع من العلوم، مات بمكة المكرمة سنة ١٠١٤هـ من أشهر مؤلفاته «مرقاة المفاتيح لمشكاة المصابيح» معجم المؤلفين ٧/ ١٠٠.

(٣) قال القاري: فمات عن غير ولد، المرقاة ١/ ١٥، وقال صاحب الإكمال: ولم يعقب ولدًا ذكرًا، الإكمال ١٤٩ (المراجع).

(٤) جاء في خبر ذكره الذهبي عن غنجار قال: أنبأنا أبو عمرو أحمد بن محمد =

شك حتى في زواجه، فقد قال: إن الإمامَ لو كان تزوج لوجدنا له ذِكْرًا. ولكن الأسف أن المؤرخين لا يذكرون عادةً أحوال الزواج والنكاح، فهناك مئاتٌ من الأسماء في كتب التاريخ لا يُذكر شيء عن زواجهم أو عدمه، فكيف يسوغ لنا أن نظن لأجل هذه الاحتمالات الضعيفة أن الإمام البخاري حُرِم من سنةٍ مؤكدةٍ حتى يَثْبُتَ لنا بسندٍ صحيح أنه ترك ذلك.[1]

ولو فرضنا أن الإمام البخاري لم يترك ذرية من صلبه فذريته الروحية تتجاوز مائتى مليون ومائتين وأربعة آلاف نسمة[2] بغض النظر عن

= المقرىء، سمعت بكر بن منير ـ وقد ذكر معناها محمد بن أبي حاتم، واللفظ لبكر ـ قال: كان حُمِل إلى البخاري بضاعة أنفذها إليه ابنه أحمد، فاجتمع إليه بعض التجار إلخ، كما سبق (سير أعلام النبلاء ١٢/٤٤٧، طبقات السبكي ٢/٢٢٧) فورد في هذا الخبر ذكر ابن له كان يسمى «أحمد» فإن كان هذا محفوظًا فثبت وجود ابن له. ولكن الخبر نفسه ذكره الخطيب في تاريخه (٢/١١) وفيه «أنفذها إليه فلان» وذكره الحافظ في التغليق ٥/٣٩٥، ومقدمة الفتح ص ٤٧٩ وفيهما أنفذه إليه أبو حفص».

وقد نص الإمام الحاكم في كتابه علوم الحديث على عدم وجود أولاد ذكور للبخاري ومسلم. فقال في النوع السابع عشر منه: «وأما البخاري ومسلم فإنهما لم يعقبا ذكرًا». (ص ٥٢، الحطة ص ٤٤٤).

(١) ولقد صدق ظن المؤلف رحمه الله فقد وجدنا خبرًا يفيد أن البخاري كانت له امرأة وجوارٍ. فقد ذكر وراقه قصة مفادها أنه (أي الوراق) كان اشترى منزلاً فأراد الإمام البخاري أن يساعده ببعض المال. واستدل على ذلك بحديث المؤاخاة بين أصحاب النبي ﷺ، وقال لوراقه: «لي جوارٍ وامرأةٌ وأنت عَزَبٌ فالذي يجب علي أن أناصفك لنستوي في المال وغيره وأُربح عليك في ذلك. إلخ القصة». (سير أعلام النبلاء ١٢/ تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٦٥).

فهذا نص على أنه كانت له امرأة. وقد ورد في خبر آخر أن جارية له كانت تمشي فعثرت بمحبرة بين يديه إلخ. (السير ١٢/ ٤٥٢).

(٢) هذا هو عدد المسلمين حسب إحصائيات عام ١٨٩٧م (جريدة المؤيد) وأفادت =

أولئك المساكين الذين يشكون حتى في صحة القرآن لمجرد أن الذي جمعه هو عثمان بن عفان رضي الله عنه، ويزعمون أن القرآن الصحيح مخفيٌّ ومدفونٌ في أحد المغارات أو السراديب، فإن هذا لا يغض شيئًا من أولاد الإمام الروحانيين، والحمد لله فإن عدد أولئك الذين يؤمنون بكونه أصح الكتب بعد كتاب الله يزداد يومًا فيومًا.

= تقارير رابطة الأمم السابقة سنة ١٩٤٢م بأن عدد المسلمين هو ستمائة مليون وثلاثة ملائين (عبيدالله الرحماني) ويقدر عدد المسلمين اليوم فيما بين ثمانمائة إلى ألف مليون نسمة.

[شعر البخاري]

لم يكن الإمام البخاريُّ شاعرًا، ولكنه كان يتلذذ أحيانًا بالكلام الموزون، ويصدر منه كلام موزون في النصائح والآداب، وهذا لا يُسمى شعرًا، ولا يمكن أن يعتبر من الذين قيل فيهم ﴿فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾﴾ فالرسول ﷺ نفسه قد صدرت منه كلمات موزونة ورويت في الأحاديث. قال الإمام أبو عبدالله الحاكم: إنه رأى بخط المستملي من أشعار الإمام البخاري[1]:

اغتنم في الفَراغِ فَضْلَ رُكُوعٍ ... فَعَسى أن يكونَ مَوتُكَ بَغْتَهْ

كم صحيحٍ رأيتُ من غَيرِ سُقْمٍ ... ذَهَبَتْ نفسُه الصَّحِيْحَةُ فَلْتَهْ[2]

ولما نُعي إليه تلميذه الحافظ الإمام عبدالله بن عبدالرحمن الدرامي صاحبُ السنن أنشد هذا البيت وأطرق رأسه مليًا:

إن عِشْتَ تُفْجَعُ بالأَحِبَّةِ كلِّهم ... وبَقَاءُ نَفْسِك لا أبالكَ أَفْجَعُ[3]

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: «وكان صاحب فنون ومعرفة باللغة العربية والتصريف» ثم ذكر بعض الأبيات التي ذكرها المصنف هنا. (تغليق التعليق ٥/ ٤٠٠).

(٢) تغليق التعليق ٥/ ٤٠٠، مقدمة الفتح ص ٤٨١، وقال الحافظ فيها: وكان من العجائب أنه هو وقع له ذلك أو قريبًا منه.

(٣) مقدمة الفتح ص ٤٨١، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٠.

والخبر ذكره المزي في تهذيب الكمال في ترجمة الدارمي (١٥/ ٢١٧) وكذا الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٢٩) من رواية إسحاق بن خلف البخاري قال: «كنا عند محمد بن إسماعيل فورد عليه كتاب فيه نعيُ عبدالله بن عبدالرحمن فنكّس =

ومن أبياته المليئة بالحكمة والعبرة:

مثلُ البهائِم لا ترى آجَالَها حتى تساقَ إلى المجَازِرِ تُنْحَر

ومن أبيات الحكمة أيضًا:

خـالـقِ النَّـاسَ بخُلُـقٍ واسِـعٍ ولا تكُن كلبًا على الناسِ تَهِرّ

وهذه الأبيات ذكرها العلامة تاج الدين السبكى في الطبقات الكبرى[1].

= رأسه ثم رفع واسترجع وجعل تسيل دموعه على خدَّيه ثم أنشأ يقول:

إن تَبْقَ تُفجعُ بالأحبة كلِّهم وفنـاء نفسِـك لا أبـالـك أفجـع

قال إسحاق بن أحمد: وما سمعناه ينشدُ شعرًا إلا ما يجىء في الحديث.»

وانظر أيضًا: التقييد ٢/ ٤٥، التهذيب ٥/ ٢٩٦، طبقات المفسرين ١/ ٢٤٤

وكان موت الدارمي يوم التروية من عام ٢٥٥هـ أى قبل أقل من سنة من وفاة الإمام البخاري.

(١) طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٣٥.

الإمامُ البخاريُّ في نظر شيوخه

إن رأى الشيخ في تلميذه يكونُ أصدق وأصح من رأى غيره من الأقران والمعاصرين والتلاميذ، لأنَّ الشيخَ يكون على علم كامل من ذكاء التلميذ وفهمه وسيلان ذهنه وجهده وشوقه وتحمله. والأستاذُ كثيرًا مايجد فُرَصًا لاختبار الطالب ومعرفة مواهبه المكتسبة والفطرية، لأنه يحيط علمًا بالتلميذأثناء إلقاءِ دروسه. ولذلك رأينا أن ننقل آراء شيوخ الإمام البخاري لمعرفة ما كان يتمتع به من مواهب طبيعيةٍ ومكتسبةٍ[1].

١ـ سليمان بن حرب:

لقد سبق أن ذكرنا قول سليمان بن حرب، وأنه كان يقول للإمام البخاريِّ:

«بَيِّن لنا غلطَ شُعبة»[2].

وطلبُ سليمانَ هذا مع مكانته العليا في هذا الشأن ومع كونه من شيوخ الإمام البخاري يدل دلالةً واضحةً على تبحُّر الإمام في هذا العلم.[3]

---

(١) شهادات الشيوخ وأقوالهم هذه مأخوذة في الغالب من مقدمة الفتح ٤٨٢ـ ٤٨٥ وتقييد المهمل، الطبقات للسبكي ٢/٢١٦ـ ٢٢٧ وتهذيب التهذيب ٩/٤٨ـ ٥٥ (المؤلف) وقد أضفت إليها مصادر أخرى عند ذكر كل قول.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/٤١٩، تغليق التعليق ٥/٤٠٠، مقدمة الفتح ص ٤٨٢ وغيرها.

(٣) وسليمان بن حرب يروي عن شعبة مباشرةً بينما البخاري لم يدركه. توفي سليمان سنة ٢٢٤هـ. قال فيه أبو حاتم: إمام من الأئمة، كان لا يدلس، ويتكلم في =

٢ـ إسماعيل بن أبي أُويَس:

من تلامذة الإمام مالك ومن شيوخ الإمام البخاري ومسلم، توفي سنة ٢٢٠هـ.[١] وكان الإمام البخاري ينتخب الأحاديث الصحيحة من كتابه فكان إسماعيل ينسخ هذه الأحاديث لنفسه أيضًا وكان يقول باعتزاز:

«هذه الأحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي»[٢].

وقال للإمام ذات يوم:

«انظُر في كتُبُي وجميع ما أملكُ لك وأنا شاكرٌ لكَ أبدًا ما دمت حيًا»[٣].

واجتمع أصحابُ الحديث يومًا فسألوا الإمام البخاري أن يكلِّم لهم إسماعيل بن أبي أُويس ليزيدهم في القراءة ـ وذلك لأن ابن أبي أويس كان يحترم الإمام البخاري أشد الاحترام ـ فحقق الإمام ما أرادوا، وتقديرًا لهذه الشفاعة دعا الشيخُ الجاريةَ فأمرها أن تُخرِجَ صُرَّةَ دنانير، وقال: يا أبا عبدالله فرِّقها عليهم. قال: فقلتُ: إنما أرادوا الحديثَ.

= الرجال وفي الفقه... ولقد حضرتُ مجلسَ سليمان بن حرب ببغداد فحزروا من حضر مجلسه أربعين ألف رجل إلخ. الجرح والتعديل ١٠٨/٤، التهذيب ١٨٧/٤.

(١) هو إسماعيل بن عبدالله بن عبدالله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي. وتاريخ وفاته كذا ذكره الخزرجي في الخلاصة (ص ٣٥) ومنه أخذه المصنف رحمه الله. ولكن في التقريب «مات سنة ست وعشرين» (ص ١٤١) وكذا في التهذيب وغيره. وقيل ٢٢٧هـ.

(٢) تاريخ بغداد ١٩/٢، تهذيب الكمال ٤٥٥/٢٤، سير أعلام النبلاء ٤١٤/١٢، تغليق التعليق ٤٠١/٥، تهذيب التهذيب ٥٠/٩، مقدمة الفتح ص ٤٨٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤٢٩/١٢، تغليق التعليق ٤٠١/٥، مقدمة الفتح ص ٤٨٢ واللفظ له.

قال: أجبتكَ إلى ما طلبوا من الزيادة غير أني أحب أن يُضَمَّ هذا إلى ذاك[1].

٣ـ أبو مُصْعَب أحمد بن أبي بكر الزُّهريّ:

من تلامذة الإمام مالك، وكان قاضيًا على المدينة من قبل الخليفةِ المأمون، قال الذهبي: كان إمامًا في السُنَّة والأحكام، وقال الزُّبير بن بكَّار: هو فقيهُ أهلِ المدينة غير مُدافَع، ومن شيوخ أصحاب الستة، توفي سنة ٢٤٢هـ[2] وكان يقول:

«محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر بالحديث من أحمد بن حنبل».

فقال له رجلٌ من جلسائه: «جاوزتَ الحدَّ» فقال له أبو مُصعَب: «لو أدركت مالكًا ونظرتَ إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل لقلت كلاهما واحدٌ في الحديث والفقه[3]».

٤ـ عَبْدَان بن عثمان المَرْوَزِي[4]، قال:

«ما رأيت بعيني شابًا أبصرَ من هذا وأشار إلى محمد بن إسماعيل[5]».

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/٤١٩، تغليق التعليق ٥/٤٠١، مقدمة الفتح ص ٤٨٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/٤٨٢ـ ٤٨٣.

(٣) تاريخ بغداد ٢/١٩. تاريخ دمشق ١٥/٥٠/ب، تهذيب الكمال ٢٤/٤٥٥، تاريخ الإسلام ص ٢٥٦، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢٠، تحفة الأخباري ص ٢٠١، تغليق التعليق ٥/٤٠١، مقدمة الفتح ص ٤٨٢.

(٤) عبدالله بن عثمان بن جَبَلة بن أبي رَوَّاد العَتكي، أبو عبدالرحمن المروزي الملقب «عَبْدَان» ثقة حافظ، مات ٢٢١هـ/خ م د ت س (التقريب ١/ ٤٣٢).

(٥) تاريخ بغداد ٢/ ٢٤، تاريخ دمشق ١٥/ ٥٠/ب، تهذيب الكمال ٢٤/٤٥٩، تاريخ =

٥ـ محمد بن قُتيبة البخاريّ:[١]

«قال: كنت عند أبي عاصم النبيل فرأيتُ عنده غلامًا فقلت له من أين؟ قال: من بخارى. قلت: ابن من؟ قال: ابنُ إسماعيل، فقلت: أنت من قرابتي، فقال لي رجلٌ بحضرة أبي عاصم: هذا الغلام يُناطِحُ الكِبَاشَ، يعني يقاوم الشيوخ[٢]».

هذا مع أن أبا عاصم النَّبيل مرتبتُه ظاهرة في فن الحديث، وكان شعبة مع فضله وكماله يقول: «والله ما رأيت مثله» وكان كبار الأئمة يفتخرون بتلمذهم عليه.[٣]

٦ـ قتيبة بن سعيد الثَّقَفي:

وهو تلميذ الإمام مالك والليث وإسماعيل بن جعفر ومن شيوخ

= الإسلام ص ٢٥٥، سير أعلام النبلاء ٤١٩/١٢، تحفة الأخباري ص ٢٠٠، تغليق التعليق ٤٠١/٥، مقدمة الفتح ص ٤٨٢.

(١) ذكر ابن حجر قوله هذا ضمن أقوال شيوخ الإمام البخاري (تغليق التعليق ٤٠٢/٥ ومقدمة الفتح ٤٨٢) وذكره المزي في الرواة عن البخاري (تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٥) ولم أجد له ترجمة، غير أن هذا الخبر يدل على أنه كان أكبر سنًا من البخاري.

(٢) تاريخ بغداد ١٨/٢، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٥٤، تغليق التعليق ٤٠٢/٥، مقدمة الفتح ص ٤٨٢.

(٣) أبو عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، ثقة ثبت، مات ٢١٢هـ أو بعدها (التقريب ١/ ٣٧٣).

قال الخليلي: متفق عليه زهدًا وعلمًا وديانةً واتقانًا (سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٨٢). والقول الذي ذكره المصنف رحمه الله عن «شعبة» إنما هو لعمر بن شبة. كما في السير والتهذيب وغيرهما. أما «شعبة» فهو من شيوخه ومات قبله بمدة، سنة ١٦٠هـ. وقد تحرف في الخلاصة إلى «ابن شعبة». فلعل المصنف أخذه من هناك.

الإمام مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي ومن كبار الأئمة ومن أقران الحميدي والإمام أحمد، توفي سنة ٢٤٠هـ، وكان يقول:

«جالستُ الفُقَهاءَ والزُهَّادَ والعُبَّادَ فما رأيتُ منذُ عَقِلتُ مثلَ محمد ابن إسماعيل. وهو في زمانه كعمر في الصحابة.» أى في العقل والمعرفة والجهر بالحق.

وقال أيضًا: لو كان محمد بن إسماعيل في الصحابة لكان آية[١]».

٧ـ وقال **محمد بن يوسف الهمداني**:

«كنا عند قتيبة فجاء رجلٌ شعرانيٌّ يقال له أبو يعقوب فسأله عن محمد بن إسماعيل، فقال: يا هولاء! نظرتُ في الحديث ونظرتُ في الرأي وجالست الفقهاءَ والزهادَ والعباد فما رأيتُ منذ عقلتُ مثلَ محمد بن إسماعيل[٢]».

قال: وسئل قتيبةُ عن طلاق السكران فدخل محمد بن إسماعيل فقال قتيبةُ للسائل:

---

(١) مقدمة الفتح ٤٨٢. ومن الطريف أننا نرى الشيعة يكرهون إمام المحدثين أيما كراهية، فلقد رأينا مجلة «الاصلاح» (وهذا كما يسمون الزنجي كافورًا) شديدة الطعن في الإمام البخاري، وما كنا ندري ما هو السبب. ولكن العلة تبينت بعدما عرفنا قول الإمام الثقفي، وهو تشابُهُ البخاريِّ بعمرَ رضي الله عنه في الفهم والفراسة والجهر بالحق. (المؤلف) تغليق التعليق ٤٠٢/٥، سير أعلام النبلاء ٤٣١/١٢. ولفظه «مثل محمد بن إسماعيل عند الصحابة في صدقه وورعه كما كان عمر في الصحابة».

(٢) مقدمة الفتح ٤٨٢، تغليق التعليق ٤٠٢/٥، وسير أعلام النبلاء ٤٣١/١٢.

«هذا أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وعلي بن المديني قد ساقهم الله إليك وأشار إلى البخاري[1]».

٨ـ وقال أبو عمر الكِرْمَاني[2] حكيتُ لِمهيَار[3] بالبصرة عن قتيبة بن سعيد أنه قال:

لقد رُحِلَ إليَّ من شرق الأرض ومن غربها، فما رَحَل إليَّ مثلُ محمد بن إسماعيل.

فقال **مهيارٌ**: صدقَ قتيبة، أنا رأيتُه مع يحيى بن معين، وهما جميعًا يختلفان إلى محمد بن إسماعيل، فرأيت يحيى منقادًا له في المعرفة[4].

٩ـ وقال إبراهيم بن محمد بن سلام[5] كان الرُّتُوتُ[6] من أصحاب الحديث

---

(١) مقدمة الفتح ٥/ ٤٨٢، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٢، وزاد الذهبي في التاريخ ص ٢٥٥، وسير أعلام النبلاء ٤١٨/١٢ والسبكي في الطبقات ٢/ ٢٢٢ «وكان مذهب محمد أنه إذا كان مغلوب العقل لا يذكر ما يحدث في سكره أنه لا يجوز عليه من أمره شيء».

(٢) أبو عمر حفص بن عمر بن هبيرة البخاري الكِرْماني، من أهل قرية يقال لها كرمينية ـ بينها وبين بخارا ثمانية عشر فرسخًا ـ قدم بغداد حاجًا وحدثهم عن أبي شجاع بن شجاع الكشاني، روى عنه أبو القاسم ابن الثلاج (تاريخ بغداد ٨/ ٢٠٥، الأنساب للسمعاني ٨٦/١١، معجم البلدان ٤/ ٤٥٦. قلت: وهذا الخبر المذكور هنا رواه عنه محمد بن أبي حاتم وراق البخاري.

(٣) مهيار: ينظر من ترجمه.

(٤) سير أعلام النبلاء ٤٢٩/١٢، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٢ وفيهما «ينقاد له». مقدمة الفتح ص ٤٨٢.

(٥) البيْكَنْدِي السُّلَمي، أبو إسحاق، نزيل بخارى، روى عن أبيه، روى عنه أبو الهيثم خالد بن أحمد البخاري. ذكره ابن أبي حاتم وسكت عليه (الجرح والتعديل ٢/ ٢٩) أما أبوه فهو من شيوخ الإمام البخاري وقد تقدم ذكره.

(٦) الرتوت: بالراء المهملة والتاء المثناة من فوق وبعد الواو مثناة أخرى. هم الرؤساء. =

مثل سعيد بن أبي مريم وحجاج بن منهال وإسماعيل بن أبي أويس والحُمَيدي ونُعيم بن حماد والعَدني يعني محمد بن يحيى بن أبي عمر والخلّال يعني الحسين بن علي الحلواني ومحمد بن ميمون وهو الخياط، وإبراهيم بن المنذر وأبي كريب محمد بن العلاء وأبي سعيد عبدالله بن سعيد الأشج وإبراهيم بن موسى هو الفراء، وأمثالهم يقضون لمحمد بن إسماعيل على أنفسهم في النظر والمعرفة(١).

١٠ـ وكان الإمام أحمد بن حنبل، وهو ركن من أركان المذاهب، يقول:

«ما أَخْرَجَت خراسان مثلَ محمد بن إسماعيل(٢)».

ولما سأله ابنه عبدالله عن الحفاظ فقال: شبابٌ من خُرَاسان فعدَّه فيهم فبدأ به(٣).

= قاله ابن الأعرابي وغيره (مقدمة الفتح ص ٤٨٢).

(١) تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٧٠، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢٥، تحفة الأخباري ص ٢٠٢، تغليق التعليق ٥/٤٠٣، مقدمة الفتح ص ٤٨٢.

(٢) تاريخ بغداد ٢/٢١، طبقات الحنابلة ١/٢٧٧، تاريخ دمشق ١٥/٤٩/أ، المنتظم ١٢/١١٦، التقييد ١/١٠، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٦٨، تهذيب الكمال ٢٤/٤٥٦، تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٥٦، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢١، طبقات السبكي ٢/٢٢٣، تحفة الأخباري ص ٢٠٠، تغليق التعليق ٥/٤٠٤، تهذيب التهذيب ٩/٥١، مقدمة الفتح ص ٤٨٢ـ ٤٨٣.

(٣) مقدمة الفتح ٤٨٣. وقال أحمد أيضًا: انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان: أبو زرعة الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي، والحسن بن شجاع البلخي. تاريخ بغداد ٢/٢١، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٦٨، يهذيب الكمال ٢٤/٤٥٦، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢٣.

وقال أحمد أيضًا: «لم يجئنا من خراسان مثل محمد بن إسماعيل». تاريخ =

ومن الممكن أن نقدِّرَ منزلة الإمام البخاري الفقهية بأقوال هولاء الفقهاء والمحدِّثين، فهذه الشهادات القوية صدرت من فحول الأئمة من المحدثين وكبار أهل هذا الشأن، وقد أفردت لهم تراجم مستقلة في الكتب، وهاهم يشهدون للإمام البخاري وفقهه بكلماتٍ قوية واضحة، إلا أننا لا نريد أن نجعل هذه الأقوال مقياسًا لمعرفة فقه الإمام البخاري، فلها طريقة أحسن وسنُفرد لها الكلام في الجزء الثاني.

١١، ١٢ـ وقال **يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقي**[(١)] ونُعيم بن حَمّادٍ الخزاعيّ:

«محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة[(٢)]».

١٣ـ وقال **محمد بن بَشَّار الملقب ببُنْدَار**:

«هو (محمد بن إسماعيل) أفقهُ خلق الله في زماننا[(٣)]».

وقال حاشد بن إسماعيل:

«كنت بالبصرة فسمعت بقدوم محمد بن إسماعيل فلما قدم قال

= الإسلام ص ٢٥٧، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣١.

وذكر الصغاني أن أبا حامد الأنماطيَّ قال: «كنتُ ببغداد ويحيى بن معين وأحمد بن محمد بن حنبل والبخاريُّ يناظرون فلما قام البخاريُّ قال أحمد ليحيى: ترى هذا الخُرَاسانيَّ أرجَحَ منا؟ قال: بكثير. (أسامي شيوخ البخاري ص ٣).

(١) ثقة، مات ٢٥٢هـ وكان من الحفاظ. التقريب ص ١٠٨٧.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٢٢، ٢٤، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٥٧، ٤٥٩، تاريخ الإسلام ص ٢٥٥، ٢٥٧، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٩، ٤٢٤، تحفة الأخباري ص ٢٠٠، (قول الدورقي) تغليق التعليق ٥/ ٤٠٤، طبقات السبكي ٢/ ٢٢٣، مقدمة الفتح ص ٤٨٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٢٩، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٤، مقدمة الفتح ص ٤٨٣.

محمد بن بَشَّار: «قدم اليومَ سيدُ الفقهاء[1]».

وقال محمد بن إبراهيم البُوْشَنْجي[2] سمعت بندارًا سنة ثمان وعشرين (أي بعد المائتين) يقول: «أنا أفتخر به منذ سنين[3]».

هذا مع أن البخاري من تلامذة محمد بن بشار.[4]

١٤ـ علي بن حُجْر: (أحد كبار المحدثين ومن تلاميذ شريك وإسماعيل

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ١٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٨، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٦، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٩، تاريخ الإسلام ص ٢٥٦، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٢٢، مقدمة الفتح ص ٤٨٣.

(٢) ثقة حافظ فقيه، مات ٢٩٠ أو ٢٩١هـ (التقريب ٨١٩) نزل نيسابور ومات بها، من شيوخ البخاري ومات بعده. وانظر أيضًا تهذيب الكمال ٢٤/ ٣٠٨، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٨١.

وبُوشَنْج ـ بضم الموحدة وفتح الشين المعجمة وسكون النون والجيم، بلدة نزهة خصيبة في وادٍ مشجر من نواحي هراة، بينهما عشرة فراسخ. معجم البلدان ١/ ٥٠٨ (المؤلف) وبعضهم يقولها بسين مهملة (سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٨٩).

(٣) مقدمة الفتح ص ٢٨٣، وفيه قصة فانظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٧، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٦، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٥٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٢٣.

(٤) وهو الملقب بـ«بُنْدار» وقد روى عنه البخاري مائتى حديث وخمسة أحاديث كما في التهذيب (٩/ ٧٣). ومن أقوال محمد بن بشار أيضًا: «ما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل». تاريخ بغداد ٢/ ١٧، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٥٠، تاريخ الإسلام ص ٢٥٦، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٢١، مقدمة الفتح ص ٤٨٣.

وقال محمد بن بشار أيضًا: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالَّري، والدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى، ومسلم بنيسابور». تاريخ بغداد ٢/ ١٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٨، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٦، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٩، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٢٣، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٢٨.

ابن جعفر، ومن شيوخ الإمام البخاري والنسائي ومسلم والترمذي، توفي ٢٤٤هـ[١]) قال:

«أخرجَتْ خراسانُ ثلاثةً: البخاري، فبدأ به قال: وهو أبصرهم وأعلمهم بالحديث وأفقههم. قال: ولا أعلم أحدًا مثله[٢]».

١٥- **أحمد بن إسحاق السُّرْمَارِيّ**: وهو من كبار أهل العلم والزهاد ومن شيوخ إمام المحدثين ومن تلاميذ أمثال يعلى بن عبيد، توفي ٢٤٢هـ[٣]، وكان يقول:

«من أراد أن ينظر إلى فقيهٍ بحقٍ وصدقٍ فلينظُر إلى محمد بن إسماعيل[٤]».

١٦، ١٧- قال حاشد بن إسماعيل: رأيت **عمر بن زُرَارة**[٥] **ومحمد بن رافع**[٦] عند محمد بن إسماعيل وهما يسألانه عن علل الحديث فلما قاما قالا لمن حضر المجلس:

«لا تُخْدَعوا عن أبي عبدالله فإنه أفقه منا وأعلم وأبصر[٧]».

---

(١) ثقة حافظ /خ م ت س (التقريب ٦٩١).

(٢) تاريخ بغداد ٢/٢٨، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٦٩، تاريخ الإسلام ٢٥٦، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢١، تغليق التعليق ٥/٤٠٨، مقدمة الفتح ص ٤٨٤.

(٣) السُّرماري. بضم أوله وسكون ثانيه وبعد الألف راء نسبة إلى «سرمارى» قرية بينها وبين بخارا ثلاثة فراسخ. معجم البلدان ٣/٢١٥ (المؤلف). وقد ترجمه المزي في تهذيب الكمال ١/٢٦١ والذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣/٣٧. وغيرهما.

(٤) مقدمة الفتح ص ٤٨٤، تغليق التعليق ٥/٤٠٨، وينظر أيضًا: سير أعلام النبلاء ١٢/٤١٧ وفيه زيادات.

(٥) أبو محمد النيسابوري، ثقة ثبت، مات ٢٣٨هـ /خ م س. التقريب ٧٣٥.

(٦) القشيري، النيسابوري، ثقة عابد، مات ٢٤٥هـ /خ م د ت س. التقريب ٨٤٤.

(٧) تاريخ بغداد ٢/٢٧، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢٩، تغليق التعليق ٥/٤٠٨، مقدمة =

١٨ـ قال عبدالله بن محمد بن سعيد بن جعفر:

لما مات أحمد بن حرب النيسابوري[١] ركب إسحاق بن راهويه ومحمد بن إسماعيل يُشَيِّعان جنازتَه، وكنت أسمع **أهل المعرفة** ينظرون ويقولون: «محمد أفقه من إسحاق[٢]».

١٩ـ قال عبدالله بن محمد الفَرْهَيَاني[٣]: حضرتُ مجلسَ **ابن إِشْكاب** (كان محدثًا كبيرًا، إمامًا في عصره، يقول عنه الذهبي: الحافظ الإمام، توفي ٢٦١هـ[٤])، فجاءه رجلٌ ذكر اسمه من الحفاظ، فقال:

«مالنا بمحمد بن إسماعيل من طاقةٍ». فقام ابن إشكاب وترك المجلس غضبًا من التكلم في حقٍّ محمد بن إسماعيل[٥].

= الفتح ص ٤٨٤.

(١) وكانت وفاته في ٢٣٤هـ. قال الذهبي: كان من كبار الفقهاء والعباد. سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٢. وانظر أيضًا: تاريخ بغداد ٤/١١٨، المتفق والمفترق للخطيب البغدادي ١/ ١٧٠، ميزان الاعتدال ١/ ٨٩ وغيرها.

(٢) تاريخ الإسلام ص ٢٥٥، سير أعلام النبلاء ١٢/٤١٨، طبقات السبكي ٢/ ٢٢٣، تغليق التعليق ٥/٤٠٩، مقدمة الفتح ص ٤٨٤.

(٣) ويقال «الفَرْهَاذاني» أيضًا ـ نسبة إلى «فرهاذان». قال الحموي: أظنها من قرى نسا بخراسان. قال ابن عدي: كان رفيق النسائي، وكان ذا بصر بالرِّجال، وكان من الأثبات، قال الذهبي: توفي سنة نيف وثلاثمائة. معجم البلدان ٤/٢٥٨، اللباب ٢/ ٤٢٧، سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٤٦.

(٤) الحافظ الإمام الثقة، أبو جعفر محمد بن الحسين بن إبراهيم البغدادي. وأبوه يلقب بـ«إشكاب»، من شيوخ البخاري. تهذيب الكمال ٢٥/ ٧٩، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٧٤، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٥٢.

(٥) تاريخ بغداد ٢/ ٢٣، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٩، مقدمة الفتح ص ٤٨٤.

٢٠ـ قال موسى بن قُريشُ[١]: قال **عبدالله بن يوسف التِنِّيْسِي**[٢] للبخاريِّ:

«يا أبا عبدالله انظر في كتبي وأخبرني بما فيها من السَّقْط، فقال: نعم[٣]».

ومن الجدير بالذكر أن الإمام البخاري كان يُعتبَر حَكَمًا في المسائل والمناقشات العلمية التي كانت تجرى بين أساتذته، وكانوا يعترفون بحكمه ويسلمون له بلا تردد مع أنهم من أئمة الفن.

٢١ـ دخل على شيخه **الحُميديِّ** وهو ابن ثمان عشرة سنة فإذا بينه وبين آخر اختلاف في حديث فلما بَصَر به الحُميديُّ قال:

«جاء من يَفْصِلُ بيننا». فعرضا عليه الخصومة فقضى البخاري للحميدي لأن الحق كان معه[٤]. وكان الحميدي من كبار أئمة الفن وروايته تعتبر في درجة عالية.

---

(١) موسى بن قريش بن نافع التميمي البخاري، من شيوخ مسلم. ت ٢٥٤، تهذيب الكمال ٢٩/ ١٣٣، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٩.

(٢) بكسرتين وتشديد النون وياء ساكنة والسين مهملة، نسبة إلى تِنِّيس، جزيرة في بحر مصر قريبة من البر، ما بين الفرما ودمياط، والفرما في شرقها. معجم البلدان ٢/ ٥١ (المؤلف)

وعبدالله بن يوسف هذا من شيوخ البخاري، وأحد رواة المُوطا عن الإمام مالك. قال ابن معين: أثبت الناس في الموطا عبدالله بن يوسف والقعنبي، ت ٢١٨هـ (سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٥٨) وهذا يعني أن البخاري كان عند وفاته في حدود الرابعة والعشرين من عمره.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٩، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٤، مقدمة الفتح ص ٤٨٣.

(٤) مقدمة الفتح ٤٨٣، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٤.

٢٢ـ وقال أبوبكر المديني[١]:

«كنا يومًا عند إسحاق بن راهوية ومحمد بن إسماعيل حاضرٌ، فمر إسحاق بحديثٍ ودون صحابيه عطاء الكَيْخَارَانِي[٢]، فقال له إسحاق: يا أبا عبدالله! أيْشٍ هي كيخاران؟ قال: قريةٌ باليمن، كان معاوية بعث هذا الرجل الصحابي إلى اليمن فسمع منه عطاء هذه الأحاديث. فقال له إسحاق: يا أبا عبدالله كأنك شهدت القوم[٣]».

٢٣ـ قال فتح بن نوح النَّيْسَابُوري:[٤]

«أتيتُ على ابن المديني فرأيتُ محمد بن إسماعيل جالسًا عن يمينه، وكان إذا حدَّث التفت إليه مهابةً له». [٥]

وقال البخاري: ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المديني، وربما كنت أُغرِبُ عليه[٦]. قال حامد بن أحمد: فذكر هذا

(١) محمد بن عبدالله بن نعيم المديني النيسابوري. ذكره الحاكم في الرواة عن إسحاق ابن راهويه. (انظر تعليق الدكتور بشار عواد على تهذيب الكمال ٢/ ٣٧٧) وكناه أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٢/ ٢٠٦ الترجمة ٦٥٤).

(٢) بفتح الكاف والخاء المعجمة بينهما تحتانية ساكنة. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٢٦٧، الأنساب ١١/ ١٩٣ (المؤلف).

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٨، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤١، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٥، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٦، مقدمة الفتح ص ٤٨٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٩.

(٤) أبو نصر، روى عن يحيى بن يحيى، روى عنه أحمد بن سلمة النيسابوري (الجرح والتعديل ٧/ ٩٣).

(٥) تاريخ بغداد ٢/ ١٨، يهذيب الكمال ٢٤/ ٤٥٤، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٦، مقدمة الفتح ٤٨٣.

(٦) تاريخ بغداد ٢/ ١٧، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١١، تاريخ الإسلام ص ٢٥٢، =

الكلام **لعلي بن المديني**، فقال لي: دع قوله، هو ما رأى مثل نفسه[1].

وقال البخاري: كان علي بن المديني يسألني عن شيوخ خراسان فكنت أذكر له محمد بن سلام فلا يعرفه، إلى أن قال لي يومًا: يا أبا عبدالله! كل من أثنيت عليه فهو عندنا الرِّضى[2].

وكلمة «لا أعرفه» يعني أنه مستور الحال، ولا يحتج به وهذا نوع من الجرح.[3]

٢٤ـ قال البخاري: ذاكرني أصحابُ **عَمرو بن عليٍّ الفلاَّس**[4] بحديثٍ فقلت: «لا أعرفه» فسُرُّوا بذلك وصاروا إلى عمرو بن عليٍّ فقالوا له: ذاكرنا محمد بن إسماعيل بحديثٍ فلم يعرفه. فقال عمرو بن عليٍّ: **حديثٌ لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث**[5].

= تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٥١، الوافي بالوفيات ٢/ ٢٠٨. وانظر التعليق الآتي بعده.

(١) تاريخ بغداد ٢/ ١٨، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٩، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٦، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٥٤، تاريخ الإسلام ص ٢٥٥، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٢٠، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٦، مقدمة الفتح ص ٤٨٣.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ١٧، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٥١، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٦، مقدمة الفتح ص ٤٨٣.

(٣) وقد يطلق المحدث كلمة «لا أعرف» على معناها اللغوي وكثيرًا ما يحدث أن أحد الأئمة لم يعرف راويًا من الرواة وقد عرفه غيره كما هو الحال في هذا الخبر. وقد تحدثت في هذا الموضوع في مقدمة تحقيقي لكتاب سؤالات الآجري أبا داود السجستاني ١/ ٥٩ـ ٦١.

(٤) إمام من أئمة الجرح والتعديل. قال في التقريب: ثقة حافظ، مات ٢٤٩هـ /ع (ص ٧٤١).

(٥) تاريخ بغداد ٢/ ١٨، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٩، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٦، **تهذيب** الكمال ٢٤/ ٤٥٤، تاريخ الإسلام ص ٢٥٦، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٧، **التهذيب** ٩/ ٥٠، مقدمة الفتح ص ٤٨٣.

وكان عمرو بن علي الفلاَّس يقول:

«صديقي أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ليس بخراسان مثله[(١)].

٢٥ـ الحافظ رجاء بن **المرجّا** من كبار المحدثين. وصفه الخطيب[(٢)]: بأنه إمام في علم الحديث. ومن أوصافه الجوَّال الرحَّال المصنف، توفي سنة ٢٤٩هـ[(٣)]. وكان يقول:

«فضل محمد بن إسماعيل على العلماء كفضل الرجال على النساء».

وقال: «هو آية من آيات الله تمشي على ظهر الأرض[(٤)]».

٢٦ـ الحسين بن حُريث:

هو من شيوخ البخاري ومسلم والترمذي، ومن تلامذة أتباع

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢٩، تغليق التعليق ٥/٤٠٧، مقدمة الفتح ص ٤٨٣.

(٢) تاريخ بغداد ٨/٤١٠ـ ٤١١ ونص كلامه: «كان ثقة ثبتًا، إمامًا في علم الحديث وحفظه والمعرفة به».

(٣) الخلاصة ص ١١٧، وهو من طبقة شيوخ البخاري وذكر الحافظ ابن حجر قوله هذا ضمن أقوال شيوخ الإمام البخاري. ولكن ليس له رواية في صحيحه وإنما أخرج له أبو داود وابن ماجه. انظر: تهذيب الكمال ٩/١٦٨، تذكرة الحفاظ ٢/٥٤٢، سير أعلام النبلاء ١٢/٩٨.

(٤) تاريخ بغداد ٢/٢٥، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢٧، تغليق التعليق ٥/٤٠٦، مقدمة الفتح ص ٤٨٣ـ ٤٨٤.

وفي تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٥٣ وسير أعلام النبلاء ١٢/٤١٣ قصة مساجلة علمية جرت بين رجاء الحافظ والإمام البخاري تبين سعة علم البخاري وحفظه وسيلان ذهنه. وانظر أيضًا تاريخ بغداد ٢/٢٦.

التابعين عبدالله بن المبارك والفضل بن موسى والنضر بن شميل، وهو من العظماء، توفي ٢٤٤هـ[١] وكان يقول:

«لا أعلم أني رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كأنه لم يُخْلَق إلا للحديث[٢]».

٢٧ ، ٢٨ـ أبوبكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبدالله بن نمير. منزلتهما غير خافية وكانا يقولان:

«ما رأينا مثل محمد بن إسماعيل[٣]».

وكان أبوبكر بن أبي شيبة يسميه البازل يعني الكامل[٤]».

٢٩ـ قال الفَرَبْرِي[٥]: **رأيت عبدالله بن منير يكتب عن البخاري وسمعته**

---

(١) ينظر لترجمته ومصادر ترجمته: تهذيب الكمال ٣٥٨/٦، سير أعلام النبلاء ٤٠٠/١١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٢٢/١٢، مقدمة الفتح ص ٤٨٤.

(٣) تاريخ بغداد ١٩/٢، المنتظم ١١٦/١٢، تهذيب الكمال ٤٥٢/٢٤، تاريخ الإسلام ص ٢٥٦، سير أعلام النبلاء ٤٢٢/١٢، تغليق التعليق ٤٠٧/٥، مقدمة الفتح ص ٤٨٤.

(٤) مقدمة الفتح ص ٤٨٤، تغليق التعليق ٤٠٧/٥، تهذيب التهذيب ٥١/٩.

وتمام خبر ابن أبي شيبة ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء عن طريق الوراق قال: سمعت إبراهيم بن محمد بن سلام يقول: حضرتُ أبا بكر بن أبي شيبة فرأيت رجلاً يقول في مجلسه: ناظر أبوبكرٍ أبا عبدالله في أحاديث سفيان فعرف كلها، ثم أقبل محمد عليه فأغرب عليه مئتى حديث، فكان أبوبكر بعد ذلك يقول: «ذلك الفتى البازل».

والبازل: **الجمل المُسِنُّ**، إلا أنه يريدها هنا البصير بالعلم، الشجاع، (سير أعلام النبلاء ٤٢٥/١٢).

(٥) هو جعفر محمد **القربري** كما وقع ذلك مصرحًا في هذا الخبر في سير أعلام النبلاء =

يقول:

«أنا من تلامذته».

مع أنه كان «من شيوخ البخاري قد حدَّث عنه في الجامع الصحيح، وقال: لم أر مثله. وكانت وفاته سنة مات أحمد بن حنبل[1]».

٣٠ـ قال محمد بن أبي حاتم الوراق: **سمعت يحيى بن جعفر البِيْكَنْدِي** يقول:

«لو قدرتُ أن أزيدَ من عمر محمد بن إسماعيل لفعلت فإنَّ موتي يكون موت رجلٍ واحد، وموت محمد بن إسماعيل فيه ذهابُ العلم[2]».

وقال أيضًا سمعته يقول له: «لولا أنت ما استطبتُ العَيْشَ ببخارى[3]».

٣١ـ **وقال عبدالله بن محمد المُسْنَدِي:**

«محمد بن إسماعيل إمامٌ، فمن لم يجعله إمامًا فاتهمه»[4].

= ١٢/ ٤٢٤. فهو غير محمد بن يوسف الفربري راوي الصحيح.

(١) تغليق التعليق ٥/٤٠٧، مقدمة الفتح ص ٤٨٤. وقوله «كان من شيوخ البخاري إلخ» من تعليق الحافظ ابن حجر على الخبر. وينظر أيضًا: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٤ـ ٤١٥.

(٢) تقدم تخريجه في ص (١٩٦) عند ذكر وفاة الإمام البخاري.

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٥٥، سير أعلام النبلاء ١٢/٤١٨، تغليق التعليق ٥/٤٠٨، مقدمة فتح الباري ص ٤٨٤.

(٤) تغليق التعليق ٥/٤٠٨، مقدمة الفتح ص ٤٨٤، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٦٩، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٧.

وقال أيضًا: حفاظ زماننا ثلاثة، فبدأ بالبخاري[1].

٣٢ـ وقال حاشد: كنا يومًا عند **إسحاق بن راهوية**، وعمرو بن زرارة، وهو يستملي على أبي عبدالله وأصحاب الحديث يكتبون عنه وإسحاق يقول:

«هو أبصرُ مني».

وكان أبو عبدالله إذ ذاك شابًا[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٢٤، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٨، مقدمة الفتح ص ٤٨٤. وعدَّ منهم «حاشد بن إسماعيل» أيضًا وهو يروي كثيرًا في مناقب البخاري كما سبق. وقد ترجمه الذهبي في تذكرة الحفاظ فقال: «حاشد بن إسماعيل بن عيسى البخاري الغزال الحافظ محدث الشاش، أحد أئمة الأثر» مات ٢٦١هـ. وذكر في ترجمته أيضًا قول أبي جعفر المسندي هذا. (٢/ ٥٦٤) وعنه السيوطي في طبقات الحفاظ ص ٢٤٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٢٩، تغليق التعليق ٥/ ٤٠٨، مقدمة الفتح ص ٤٨٤.

الإمام البخاري في نظر أقرانه ومعاصريه

«المعاصرة سبب المنافرة» هذا مثلٌ معروف، ومن الصعب جدًا أن ينجو الإنسان من منافسة المعاصرين. فأهل الفن والكمال الذين يجتمعون في عصرٍ واحدٍ قلما يعترف بعضهم بفضل الآخر كما ينبغي، إلا مَن رَحِم الله، وإذا بحثنا في سرائر رجلين من أهل الفن والكمال جمعهما القدر في عصرٍ واحدٍ تجد أن كلاً منهما يتجاهل الآخر وينافسه حتى إن الأمر يصل في بعض الأحيان إلى حد الخصومة والتنافر، ونرى أن نسوق هنا أقوال وآراء أقران الإمام البخاري ومعاصريه، وهم ممن يدانُ لهم بالفضل والكمال، وهم مع معاصرتهم لا يندهشون بمواهب الإمام البخاري فحسبُ، بل يعترفون بفضله وكماله بكلماتٍ تدل على تلك المنزلة التي رفعه الله إليها من الفقه في الدين وقوة الذاكرة والتبحُّر في العلم، مع أننا في غنىً عن كل هذه الشهادات الخارجية مادام الجامع الصحيح في أيدينا.

١ ـ قال أبو حاتم الرَّازيّ:

«لم تُخرِجْ خراسانُ قط أحفظ من محمد بن إسماعيل، ولا قَدِم منها إلى العراق أعلمُ منه[١]».

---

(١) تغليق التعليق ٥/٤٠٩، مقدمة الفتح ص ٤٨٤، وانظر أيضًا: تاريخ بغداد ٢/٢٣، تقييد المهمل ١٠/أ، تاريخ دمشق ١٥/٤٣/ب، تهذيب الكمال ٢٤/٤٥٩، تاريخ الإسلام ص٢٤٧، ٢٥٨، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٣١، ٤٣٣، طبقات السبكي ٢/٢٢٣، تحفة الأخباري ص ٢٠١، والخبر عند بعضهم بأتم مما هنا.

٢ـ وقال **محمد بن حُرَيث**:

«سألت أبا زرعةَ عن ابن لهيعة فقال لي: تركه أبو عبدالله يعني البخاري[١]».

٣ـ وقال **الحسين بن محمد المعروف بعُبَيْدٍ العِجْلِ**[٢]:

«مارأيتُ مثل محمد بن إسماعيل. ومسلمٌ حافظ ولكنه لم يبلُغ مبلَغَ محمد بن إسماعيل» وقال: «رايتُ أبا زرعة وأبا حاتم يستمعان إليه. وكان أُمةً من الأُمم دَيِّنًا فاضلاً يُحسِنُ كُلَّ شيءٍ، وكان أعلم من محمد بن يحيى الذُّهْليِّ بكذا وكذا[٣]».

٤ـ وقال **عبدالله بن عبدالرحمن الدَّارِمِيُّ** صاحب السنن:

«قد رأيتُ العلماءَ بالحرمين والحجاز والشام والعراق فما رأيتُ

---

(١) مقدمة الفتح ص ٤٨٤، تغليق التعليق ٥/٤٠٩، زاد الخطيب: «وسألته عن محمد بن حميدالرّازي فقال: تركه أبو عبدالله، قال محمد بن حريث فذكرت ذلك لمحمد بن إسماعيل فقال: بِرُّه لنا قديم. (٢/ ٢٣) وهو كذلك في تهذيب الكمال ٢٤/٤٥٨، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٤، تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٠، ترجمة محمد ابن حميد.

(٢) في مقدمة الفتح «الحسين بن محمد بن عبيد المعروف بالعجلي» والتصويب من تغليق التعليق لابن حجر نفسه ومن المصادر الأخرى لهذا الخبر ولترجمته.

وهو «الحسين بن محمد بن حاتم البغدادي» الإمام الحافظ المجود. تلميذ يحيى بن معين وهو الذي لقبه «عبيدًا العِجْل» ت ٢٩٤هـ. قال الخطيب: كان ثقة متقنًا حافظًا». تاريخ بغداد ٨/٩٣، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٧٢، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٩٠.

(٣) تغليق التعليق ٥/٤٠٩، مقدمة الفتح ص ٤٨٤، وفيهما شيء من الاختصار. وتمامه في تاريخ بغداد ٢/ ٣٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٦.

فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل»[1].

وقال أيضًا: «هو أعلمُنا وأفقهُنا وأكثرُنا طلبًا[2]».

وسئل الدَّارِمِيُّ عن حديثٍ، وقيل له: إن البخاريَّ صححه فقال: «محمد بن إسماعيل أبصرُ مني وهو أكيسُ خلق الله، عقل عن الله ما أمر به ونهى عنه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ، إذا قرأ محمدٌ القرآنَ شَغَل قَلْبَه وبَصَرَه وسَمْعَه، وتفكَّرَ في أمثاله وعَرَف حلالَه من حَرامِه[3]».

---

(١) تاريخ بغداد ٢/٢٨، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٦٩، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٧، تاريخ الإسلام ص ٢٥٧، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٣٢، تغليق التعليق ٥/٤١٠، مقدمة الفتح ص ٤٨٥. وعند بعضهم «العراقين». تهذيب التهذيب ٩/٥٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢٦ وزاد «وأغوصنا». تغليق التعليق ٥/٤١٠، مقدمة الفتح ص ٤٨٥.

(٣) تغليق التعليق ٥/٤١٠، مقدمة الفتح ٤٨٥، وتمامه في سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢٦. وقال الذهبي في تاريخ الإسلام: وجاء من غير وجه عن عبدالله الدارمي قال: محمد بن إسماعيل أبصر مني ص ٢٥٧.

وفي السير: أن الدارمي سُئِل عن حديث سالم بن أبي حفصة فقال: كتبناه مع محمد، ومحمد يقول: سالم ضعيف. فقيل له ما تقول أنت؟ قال: محمد أبصر مني.

وقال الدارمي أيضًا: لم يكن يشبه طلب محمد للحديث طلَبَنا، كان إذا نظر في حديث رجلٍ أنْزَفه (سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢٧).

وفي خبر آخر سئل الدارمي عن كتاب الأدب المفرد للبخاري: «هل رأيت فيه حشوًا أو حديثًا ضعيفًا؟ فقال: ابن إسماعيل لا يقرأ على الناس إلا الحديث الصحيح. وهل ينكر على محمد؟» (المصدر السابق ١٢/٤٢٧) وهذا محمول على الغالب، فالمعروف أن الإمام البخاري لم يلتزم فيه الصحة كما فعل في الجامع الصحيح. وأغلب أحاديث الأدب المفرد صحيحة أو حسنة. لكن فيه بعض الأحاديث الضعيفة أيضًا، وقد حققه العلامة الشيخ محمد ناصرالدين الألباني وطبع في قسمين «صحيح الأدب المفرد» وفيه ٩٩٣ حديثًا. وضعيف الأدب المفرد وفيه =

٥ـ وقال **أبو الطيب حاتم بن منصور**:

«كان محمد بن إسماعيل آية من آيات الله في بصره ونفاذه في العلم[(١)]».

٦ـ وقال **أبو سَهل محمود بن النَّضْر الفقيه**:

«دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة، ورأيت علماءها فكلما جرى ذكرُ محمد بن إسماعيل فضَّلوهُ على أنفسهم[(٢)]».

وقال أيضًا: سمعت أكثر من ثلاثين عالمًا من علماء مصر يقولون: حاجتنا في الدنيا النظر إلى محمد بن إسماعيل[(٣)].

٧ـ وقال **صالح بن محمد جَزَرَة**[(٤)]:

«ما رأيتُ خراسانيًا أفهم من محمد بن إسماعيل»[(٥)].

= ٢١٧ حديثًا. ولكن ليس فيه ضعيف جدًا أو موضوع. إلا حديث واحد قال فيه الشيخ: ضعيف جدًا (الحديث ٨٩. الشاة في البيت بركة الحديث).

(١) تاريخ الإسلام ص ٢٥٧، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢٧، تغليق التعليق ٥/٤١٠، مقدمة الفتح ص ٤٨٥.

(٢) تاريخ بغداد ٢/١٩، تقييد المهمل ٩/ب، تاريخ دمشق ١٥/٥١/ب، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٦٩، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٧، تهذيب الكمال ٢٤/٤٥٢، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢٢، تحفة الأخباري ص ٢٠٢، تغليق التعليق ٥/٤١٠، تهذيب التهذيب ٩/٥١، مقدمة الفتح ص ٤٨٥.

(٣) تغليق التعليق ٥/٤١٠، مقدمة الفتح ص ٤٨٥، وفي سير اعلام النبلاء «... النظر إلى تاريخ محمد بن إسماعيل». (١٢/٤٢٦).

(٤) «الإمام الحافظ الكبير الحجة، محدث المشرق، أبو علي الأسدي البغدادي، الملقب بجَزَرَة، نزيل بخارى» ت ٢٩٣هـ (سير أعلام النبلاء ١٤/٢٣).

(٥) تاريخ بغداد ٢/٢٢، التقييد ١/١١، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٦٨، تهذيب =

وقال أيضًا: «كان أحفظهم للحديث[1]».

ولما عَقَد الإمام البخاريُ مجلس الإملاء في عاصمة العلم بغداد كان صالحُ بن محمد هذا يستملي له فقال: «بلغَ من حَضَر المجلسَ عِشرينَ ألفًا[2]».

٨ـ وقال **محمد بن عبدالرحمن الدَّغُولِيُّ**:[3]

كتب أهل بغداد إلى محمد بن إسماعيل البخاريّ كتابًا فيه:

= الكمال ٢٤/ ٤٥٧، تغليق التعليق ٥/ ٤١١، مقدمة الفتح ص ٤٨٥.

(١) تغليق التعليق ٥/ ٤١١، مقدمة الفتح ص ٤٨٥، وفي سير أعلام النبلاء أنه سئل عن الدارمي ومحمد بن إسماعيل وأبي زرعة فقال: «أعلمهم بالحديث محمد، وأحفظهم أبو زرعة» (١٢/ ٤٣٣) وهو في تاريخ بغداد ٢/ ٢٢، وتهذيب الكمال ٢٤/ ٤٥٧ بأتم من هذا. وعندهما وكذا في التقييد لابن نقطة (١/ ١٠): محمد بن إسماعيل وأبو زرعة أحفظهم وأكثرهم حديثاً. تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٨.

(٢) مقدمة الفتح ٤٨٥، تغليق التعليق ٥/ ٤١١، وانظر أيضًا: الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ١١٢ تحقيق د. محمد رأفت، أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني ص ١٧، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٧٠، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٩، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٥٢، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٣، تحفة الأخباري ص ١٩٢.

(٣) الإمام العلامة الحافظ المجود شيخ خراسان، أبو العباس السَّرَخْسي الدَّغولي. ت ٣٢٥هـ قال: أربع مجلدات لا تفارقني سفرًا ولا حضرًا وذكر منها تاريخ البخاري. (طبقات علماء الحديث ٣/ ١٠، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٥٥٧، طبقات الحفاظ ص ٣٤٣) وحفيده أيضًا يُعرَف بأبي العباس محمد بن عبدالرحمن الدغولي. ت ٣٦٥هـ (الأنساب ٥/ ٣٥٩) و«الدَّغُولي» بفتح الدال المهملة وضم الغين المعجمة وفي آخرها اللام بعد الواو. اسم رجل. ويقال للخبز الذي لا يكون رقيقًا بسرخس: دغول. فلعل بعض أجداد المنتسب كان يخبزه. (الأنساب ٥/ ٣٥٩، اللباب ١/ ٥٠٤).

المسلمونَ بخَيْرٍ ما بَقِيْتَ لهم   ولَيْسَ بَعْدَكَ خَيْرٌ حِيْنَ تُفْتَقَدُ[1]

٩ـ **وقال الإمام أبوبكر محمد بن إسحاق بن خُزَيمة:**

«ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل»[2].

١٠ـ **وقال أبو عمرو الخَفَّاف:**[3]

«هو أعلم بالحديث من أحمد وإسحاق وغيرهما بعشرين درجةً،

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٢٢، تقييد المهمل ٩/ ب، تاريخ دمشق ١٥/ ٥٢/ أ، التقييد ١/ ١١، الصغاني ص ٣، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٥٨، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٤، البداية والنهاية ١١/ ٢٦، تحفة الأخباري ص ٢٠٣، تغليق التعليق ٥/ ٤١١، التهذيب ٩/ ٥١، مقدمة الفتح ص ٤٨٥.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٢٧، التقييد ١/ ١٠، الصغاني ص ٣، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٧٠، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٩، تاريخ الإسلام ص ٢٤٦، ٢٥٧، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣١، طبقات السبكي ٢/ ٢١٨، البداية والنهاية ١١/ ٢٦، تغليق التعليق ٥/ ٤١١، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٢، مقدمة الفتح ص ٤٨٥ واللفظ له.
وفي السير: «ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ وأحفظ له من محمد بن إسماعيل».

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر القدسي: **«وحسبك بإمام الأئمة ابن خزيمة يقول فيه هذا القول مع لقيه المشايخ والأئمة شرقًا وغربًا».**

وقال أيضًا: **«ولا عجَب فإن المشايخ قاطبة أجمعوا على قَدَمه وقَدَّموه على أنفسهم في عنفوان شبابه. وابن خزيمة رآه عند كبره وتفرده في هذا الشأن».** (ذكره النووي في ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٩، وتهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٧٠).

(٣) الإمام الحافظ الكبير القدوة شيخ الإسلام أبو عمرو أحمد بن نصر بن إبراهيم النيسابوري، المعروف بالخفاف. ت ٢٩٩هـ. وهو من أبناء الثمانين (سير اعلام النبلاء ١٣/ ٥٦٠).

ومن قال فيه شيئًا فعليه مني ألف لعنة[١].» وقال أيضًا: «لو دخل من هذا الباب وأنا أحدث لملئت منه رُعبًا»[٢].

١١ـ وقال **عبدالله بن حماد الآمُلي**[٣]:

«لَوَدِدتُ أني كنتُ شعرةً في جسد محمد بن إسماعيل»[٤].

١٢ـ وقال **سُلَيم بن مُجاهد**: «ما رأيت منذ ستين سنةً أحدًا أفقهَ ولا

---

(١) تاريخ بغداد ٢/٢٧، تاريخ دمشق ١٥/٤٨/أ، تاريخ الإسلام ص ٢٥٠، ٢٥٨، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٣٥، ٤٣٦، طبقات السبكي ٢٢١، ٢٢٥، تحفة الأخباري ص ٢٠٢، تغليق التعليق ٥/٤١٢، مقدمة الفتح ص ٤٨٥.

(٢) تاريخ بغداد ٢/٢٨، تاريخ دمشق ١٥/٤٨/أ، طبقات السبكي ٢/٢٢١، ٢٢٥، تحفة الأخباري ص ٢٠٣، تغليق التعليق ٥/٤١٢، مقدمة الفتح ص ٤٨٥، تهذيب التهذيب ٩/٥٤.

وقال أبو عمرو الخفاف أيضًا: «حدثنا محمد بن إسماعيل التقى النقي العالم الذي لم أر مثله».

تاريخ بغداد ٢/٢٨، تاريخ دمشق ١٥/٥١/ب، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٦٩، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٨، تاريخ الإسلام ص ٢٥٨، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٣٦، ٤٤٢، طبقات السبكي ٢٢٥، تغليق التعليق ٥/٤١٢، تهذيب التهذيب ٩/٥٤، مقدمة الفتح ص ٤٨٥.

(٣) الإمام الحافظ البارع الثقة أبو عبدالرحمن الآمُلي، آمل جيحون، بليدة من أعمال مرو. ت ٢٧٣ وقيل ٢٦٩هـ. قيل روى عنه البخاري، ونفاه الذهبي. تهذيب الكمال ١٤/٤٢٩، سير أعلام النبلاء ١٢/٦١١، التقريب ص ٥٠١ وقد تحرف «الآملي» في الأصل ومقدمة الفتح إلى «الأيلي».

(٤) تاريخ بغداد ٢/٢٨، تاريخ دمشق ١٥/٥١/ب، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٧٠، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٨، تاريخ الإسلام ص ٢٥٨، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٣٧، و ٤٤٢، تحفة الأخباري ص ٢٠٣، تغليق التعليق ٥/٤١٢، مقدمة الفتح ص ٤٨٥.

أورَعَ من محمد بن إسماعيل»[1].

١٣ـ وقال **موسى بن هارون الحمَّال** الحافظ البغدادي:

«لو أن أهل الإسلام اجتمعوا على أن يُنَصِّبُوا آخر مثل محمد بن إسماعيل لما قدروا عليه[2]».

وهذا غيض من فيض من أقوال مشاهير العلماء الذين اعترف الناس بفضلهم وعلمهم، والذين يفتخر بهم المسلمون في العلم والتحقيق، وقد حاولت فيه الاختصار من تقييد المهمل، ومقدمة فتح البارى، ولا تسع هذه العجالة لأكثر من هذا، فمن أراد التوسع فليرجع إلى طبقات الشافعية الكبرى والفوائد الدراري ومقدمة فتح الباري.

---

(١) تاريخ الإسلام ص ٢٦٣، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٤٩، طبقات السبكي ٢/٢٢٧، تغليق التعليق ٥/٤١٢، مقدمة الفتح ص ٤٨٥.

(٢) تاريخ بغداد ٢/٢٢، تاريخ دمشق ١٥/٤٩/ب، التقييد ١/١٠، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٣٤، تحفة الأخباري ص ٢٠٣، تغليق التعليق ٥/٤١٣، وقوله «ينصبوا» وقع في مقدمة الفتح (ص ٤٨٥) «يصيبوا» وما أثبته من المصادر الأخرى.

الإمام البخاري في نظر من تأخر عنه

لو أردنا أن نذكر أقوال العلماء المتأخرين التي وردت في مدح الإمام البخاري والثناء عليه لاحتجنا إلى دفاتر وسجلات، ولقد صدق الحافظ ابن حجر إذ قال:

«ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفَنِي القرطاسُ ونفدت الأنفاسُ، فذاكَ بحرٌ لا ساحلَ له، وانما ذكرت كلام ابن عُقْدَة[1] وأبي أحمد[2] عنوانًا لذلك. وبعد ما تقدم من ثناء كبار مشايخه عليه لا يحتاج إلى حكاية من تأخر، لأنَّ أولئك إنما أثنوا بما شاهدوا، ووصفوا ما علموا بخلاف مَن بعدَهُم، فإنَّ ثناءهم ووصفهم مبنيٌّ على الإعتماد على ما نقل إليهم، وبين المَقَامَين فرقٌ ظاهرٌ، وليسَ العَيانُ كالخَبر»[3].

---

(١) أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد، الكوفي، الحافظ العلامة أحد أعلام الحديث... على ضعف فيه. ت ٣٣٢هـ (سير أعلام النبلاء ١٥/ ٣٤٠).

وقوله هو: «لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن تاريخ محمد ابن إسماعيل.» تاريخ بغداد ٨/٢، تغليق التعليق ٤١٣/٥، تهذيب التهذيب ٤٨/٩، مقدمة الفتح ٤٨٥.

(٢) أبو أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق. ت ٣٧٨هـ، صاحب كتاب الأسامي والكنى المشهور. وقوله في البخاري هو: «كان أحد الأئمة في معرفة الحديث وجمعه. ولو قلت: إني لم أر تصنيف أحد يشبه تصنيفه في الحسن والمبالغة لفعلت (مقدمة الفتح ص ٤٨٥) وآخره في التغليق: «رجوت أن أكون صادقًا في قولي» (٥/ ١٣).

(٣) مقدمة الفتح ص ٤٨٥.

وقال الإمام النووي: «واعلم أن وصف البخاري رحمه الله بارتفاع المحل =

وكنت قد عقدتُ العزمَ على أن أتوسَّع في ذكر الأقوال التي وردت في مدح الإمام البخاري والثناء عليه من العلماء المتأخرين، وأجعل لأقوال أهل العلم في كل قرن عناوين مستقلة ولكن هذا فيه تطويل لا طائل تحته، وقد ألحَّ عليَّ أصدقائي بالإحجام عن هذه الفكرة، ولا شك أن هذا العمل يزيد حجم الكتاب بحيث يصعب تحمل نفقات طبعه، ولذلك اضطررت أن اكتفي بالفقرة التي نقلتها آنفًا، فمن أراد جمعها فليلتقطها من شروح صحيح البخاري وكتب التاريخ والرجال.

ولكن مع ذلك ونظرًا إلى أن هذا الكتاب أُلِّف في اللغة الأردية، وأغلب الفاهمين لهذه اللغة يتقيد باجتهادات العلماء الذين يوافقونهم في مذهبهم. أحببت أن أذكر بعض الأقوال لعلماء مذهبهم لتطمئن قلوبهم.

١ـ فقد قال **العلامة العيني الحنفي**:

«الحافظ الحفيظ الشهير المميز الناقد البصير الذي شهدت بحفظه العلماء الثقات، واعترفت بضبطه المشايخ الأثبات، ولم ينكر فضله علماء هذا الشأن ولا تنازعَ في صحة تنقيده اثنان: الإمام الهمام حجةُ الإسلام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري»[١].

ويقول أيضًا في صحيح البخاري:

= والتقدم في هذا العلم على الأماثل والأقران متفق عليه فيما تأخر وتقدم من الأزمان ويكفي في فضله أن معظم من أثنى عليه ونشر مناقبه شيوخه الأعلام المبرزون والحذاق المتقنون.» تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٧١، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٣٠.

(١) عمدة القارىء ١/٥.

اتفق علماء الشرق والغرب على أنه ليس بعد كتاب الله تعالى أصح من صحيحي البخاري ومسلم[1].

وقال أيضًا: «قد أطبق على قبوله بلا خلاف علماء الأسلاف والأخلاف»[2].

٢ـ وقال العلامة **ابن عابدين الشامي** صاحب رد المحتار شرح الدر المختار:

«الإمام البخاري معجزةٌ للرسول البشير النذير، حيث وجد في أمته مثل هذا الفرد العديم النظير، من كان وجوده من النعم الكبرى على العالَم، أمير المؤمنين في الحديث، أحد سلاطين الإسلام الإمام المجتهد: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبهَ الجعفي مولاهم، أمير المؤمنين وسلطان المحدثين الحافظ الشهير والناقد البصير. وقد أجمع الثقات على حفظه وإتقانه وجلالة قدره عما عداه من أهل عصره».

وقال أيضًا عن صحيح البخاري:

«وكتابه أصحُّ الكتب بعد كتاب الله ذى الجلال، وأصح من صحيح مسلم على أصح الأقوال»[3].

٣ـ وقال الشيخ نورُ الحق بن الشيخ عبدالحق المحدّث الدهلوي الحنفي:

«هو (الإمام البخاري) ما كان له مثيلٌ في عصره في حفظ

---

(١) أيضًا ١/٨.

(٢) أيضًا ١/٥.

(٣) عقود اللآلي في مسند العوالي طبعة مصر (المؤلف).

الأحاديث وإتقانها وفهم معاني الكتاب والسنة، وحدّة الذهن وجَوْدَةِ القريحة ووفور الفقه وكمال الزهد وغاية الورع، وكثرة الاطلاع على طرق الحديث وعللها، ودقة النظر، وقوة الاجتهاد واستنباط الفروع من الأصول»[١].

والحق أن الاستدلال على تبحر إمام المحدثين في العلم وذكائه وقوة اجتهاده وسيلان ذهنه بأقوال المتأخرين كرفع السراج أمام الشمس، وما أصدق القائل:

طلوع الشمس دليلٌ على الشمس[٢]

ومن العبث أن نستدل على علوٍّ منزلة الإمام البخاري بأقوال الشيخ عبدالحق المحدِّث، أو العلامة بحر العلوم اللكنوي وغيرهما من الأفاضل، بل العكس أن هذا نيل من عظمة شأنه. ولقد صدق الإمام السبكي إذ قال:

عَلا عن المَدْحِ حتى ما يُزَانُ به كأَنَّمَا المَدْحُ مِن مِقْدَارِه يَضَع[٣]

---

(١) تيسير القارىء في شرح صحيح البخاري بالفارسية ١/٣.

(٢) والنص الفارسي (آفتاب آمد دليل آفتاب».

(٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢/٢١٢. وذكر بعده سبعة أبيات أخرى. ولكنه لم ينسبها إلى نفسه ولا ذكر مَن القائل. وذكرها السخاوي أيضًا في عمدة القارىء والسامع ص ٥٦. ولم يذكر اسم القائل.

طرائف عن الإمام البخاري من أهل «الأفكار العالية»

بالغ بعض أهل «الأفكار العالية» من المقلدين في سعة تصورهم وبعد طيران أفكارهم حتى جعلوا عيسى عليه السلام والإمام المهديَّ[1] من مقلدي أئمتهم، فقال الحنفية: إن إمام آخر الزمان سيكون حنفيًا[2]، وقال الشافعية: «سيكون شافعيًا».

---

(١) لمعرفة حقيقة مسألة المهدي المنتظر وما ورد فيها يمكن الرجوع إلى كتابي «المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث الصحيحة وأقوال أهل العلم وآراء الفرق والمذاهب المختلفة» و«الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والموضوعة».

(٢) قال في الدر المختار مع حاشية الطحطاوي (ص ٣٤، ٥٥): قد جعل الله الحكم لأصحابه وأتباعه من زمنه إلى هذه الأيام إلى أن يحكم بمذهبه عيسى عليه الصلاة والسلام» وقال العلامة الطحطاوي: «ادعى بعض الحنفية أن كلًا من عيسى والمهدي يقلدان مذهب الإمام أبي حنيفة». ثم قال: «إلا أن الشافعية يقولون بموافقة اجتهاده للشافعي (المؤلف).

وانظر الدر المختار للحصكفي ١/ ٥٦ مع شرحه المعروف بحاشية ابن عابدين ط. مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٦هـ» وقال ابن عابدين في حاشيته «تبع فيه القُهِستاني، وكأنه أخذه مما ذكره أهل الكشف أن مذهبه آخر المذاهب انقطاعًا». ثم نقل كلام الشعراني في الميزان وقال: لكن لا دليل في ذلك على أن نبيَّ الله عيسى يحكم بمذهب أبي حنيفة، وإن كان العلماء موجودين في زمنه فلابد له من دليل. ولهذا قال الحافظ السيوطي في رسالة سماها «الإعلام» ما حاصله أن يقال إنه يحكم بمذهب من المذاهب الأربعة باطل لا أصل له...» ثم قال ابن عابدين: «وما يقال إن الإمام المهدي يقلد أبا حنيفة ردَّه على القاري في رسالته «المشرب الوردي في مذهب المهدي» وقرر فيها أنه مجتهد مطلق. ورد فيها ما وضعه بعض الكذابين من قصة طويلة...».

حتى إن رجلاً سليم الطبع مثل صوفي وقته العلامة محي الدين ابن عربي [١] قد تألَّم من ذلك ألمًا لم يستطع أن يصبر عليه مع سذاجة قلبه، وسوَّد صفحاتٍ في كتابه «الفتوحات المكية» لبحث هذا الموضوع.

فلم يكن من المعقول أن يسكت أصحاب هذه الأفكار البعيدة عن إمام المحدثين.

قال العلامة العجلوني:

«تنبيه: ما تقدم آنفًا من أخذ البخاري عن الكرابيسي[٢]، والزعفراني[٣]

---

(١) أبوبكر محمد بن علي بن محمد الطائي الحاتمي المُرسي، نزيل دمشق، توفي في ربيع الآخر سنة ثمانٍ وثلاثين وست مائة. من زعماء التصوف والدعاة إلى وحدة الوجود. وله شطحات وانحرافات عقدية كثيرة ولا سيما في كتابه «فصوص الحكم» بينها العلامة برهان الدين البقاعي الشافعي (ت ٨٨٥هـ) في كتابه «تنبيه الغبي» وغيره من الأئمة والعلماء. قال الإمام الذهبي: «من أردإ تواليفه كتاب «الفصوص» فإن كان لا كفر فيه فما في الدنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة، فواغوثاه بالله» سير أعلام النبلاء ٢٣/٤٨.

(٢) أبو علي الحسين بن علي بن يزيد البغدادي، صاحب التصانيف، أخذ الفقه من الإمام الشافعي. هجره الإمام أحمد وأصحابه من أجل مسألة اللفظ. قال الذهبي: «وهو أول من فتق اللفظ ولما بلغ يحيى بن معين أنه يتكلم في أحمد قال: ما أحوجه إلى أن يضرب، وشتمه».

سير أعلام النبلاء ١٢/٨٠، ميزان الاعتدال ١/٥٤٤، تهذيب التهذيب ٢/٣٥٩.

(٣) الإمام العلامة شيخ الفقهاء والمحدثين أبو علي الحسن بن محمد بن الصبَّاح الزعفراني البغدادي. قال الذهبي: قرأ على الشافعي كتابه القديم وكان مقدمًا في الحديث ثقة جليلاً، عالي الرواية. كبير المحل، حدث عنه البخاري وأبو داود =

وأبي ثور[1] أن[2] يكون شافعيًا. وقد اختلف في مذهبه، فقيل: إنه شافعيُّ المذهب[3]، وجرى عليه التاج السبكي في طبقاته، فقال:

وذكره أبو عاصم في كتابه طبقات أصحابنا الشافعية، وقال: إنه سمع من الكرابيسي وأبي ثور والزعفراني، وتفقه على الحميديِّ، وكلهم من أصحاب الشافعي ـ انتهى[4]» وقيل: إنه حنبليٌّ، وذكره أبو الحسن بن العراقي[5] في أصحاب الإمام أحمد بن حنبل[6]. وأسند عن

= والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم، ت ٢٦٠هـ. سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٦٢.

(١) الإمام الحافظ الحجة المجتهد، مفتي العراق، أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي الفقيه، ت ٢٤٠هـ. حدث عنه أبو داود وابن ماجه ومسلم خارج الصحيح. قال ابن كثير أخذ الفقه عن الشافعي وأحمد بن حنبل وطبقتهما.

تهذيب الكمال ٢/ ٨٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٧٢، طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١/ ٩٨.

(٢) كذا فيما ذكره المصنف عن العجلوني. ولعل الصواب «يقتضى أن يكون إلخ».

(٣) وقد ورد في صحيح البخاري ردٌ صريح على بعض اجتهادات الإمام الشافعي في بعض المسائل الفقهية: مثل نجاسة غسالة الشعر، وصلاة الجمعة عن الأربعين. (المؤلف)

(٤) ذكره السبكي في طبقات الشافعية ٢/ ٢١٤.

(٥) كذا فيما ذكره المصنف عن العجلوني بنصه بالعربية. ولم أعرف من هو؟. وقد ذكر الدكتور عبدالرحمن العثيمين في مقدمة تحقيقه لكتاب المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لابن مفلح (ت ٨٨٤) تسعة وثلاثين كتابًا ألفت في تراجم الحنابلة. ولم أجد فيها كتابًا لهذا المصنف. فلعل الصواب: «أبو الحسين بن أبي يعلى». والله أعلم.

أما البخاري فقد ترجمه غير واحد ممن ألف في طبقات الحنابلة. فلينظر:

١ـ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ت ٥٢٦هـ ١/ ٢٧١.

٢ـ المقصد الأرشد لابن مفلح ت ٨٨٤هـ ٢/ ٣٧٥.

٣ـ المنهج الأحمد للعليمي ت ٩٢٨هـ ١/ ٢٠٤.

(٦) إن كان التلمذ سببًا للتقليد فلماذا يستثنى منه الإمام أبو حنيفة والإمام الشافعي مع =

البخاري أنه قال:

دخلتُ بغداد آخر ثمان مرات، وكل ذلك أجالسُ أحمد بن حنبل، فقال لي في آخر ماودعته: «يا أبا عبدالله تترك العلم والناس، تصير إلى خراسان» قال البخاري: «فأنا الآن أذكر قوله[1]».

ولكن الأسف أن أحدًا لم يذكره في الحنفية، مع أنه إن أمكن أن يقال له «حنبليٌّ» أو «شافعيٌّ» لأجل تفقهه فمن الممكن أن يقال له «حنفيٌّ» أيضًا، لأنه في بداية أمره قبل رحلته تعلم الفقه الحنفيَّ وأصول تخريجه بل حفِظه حفظًا تامًا، وقد قال بنفسه:

«عرفتُ كلام هؤلاء يعني أصحاب الرأى[2]».

ولكن الأسف أن أحدًا لم «ينتبه» لهذا، ولعل ما ورد في صحيحه من «بعض الناس» قد صرفهم عن هذا، إلا أن الأسف على أولئك الذين تيسر لهم الاطلاع على طبقات الشافعية ومع ذلك يقولون في الإمام البخاري «إنه شافعي المذهب» مع أن أبا عاصم[3] والسبكي وابن

= أن كتب علوم الحديث تذكر بصراحة أن الإمام أبا حنيفة تتلمذ على مالك (انظر التدريب ١/ ٧٩، ٨٠) وغني عن البيان تلمذ الشافعي على مالك، فلماذا لم يكونا مالكيين؟ (المؤلف).

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٢٢ـ ٢٣، الطبقات للسبكي ٢/ ٢١٧، وقد سبق تخريجه. وإلى هنا انتهى ما ذكره المؤلف من العجلوني بلفظه بالعربية ولم اطلع على كتاب العجلوني.

(٢) مقدمة الفتح ٤٧٨. وقد سبق تخريجه.

(٣) أبو عاصم محمد بن أحمد العبَّادي الهروي، ت ٤٥٨هـ، له كتاب «طبقات الفقهاء» مطبوع. مترجم في سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٨٠) وغيره.

المُلقِّن[1] وغيرهم قد درجوا على اصطلاح خاص، وهو أنهم يَعُدُّون كل من تتلمذ على الإمام الشافعي أو الإمام أحمد في طبقات الشافعية أو الحنابلة، ولو أنه خالفهما في المذهب، أو كان له مذهبٌ مستقل، وكان من أصحاب الاجتهاد، ولذلك ذكر أبو عاصم والسبكيُّ في طبقات الشافعية الإمام أحمد بن حنبل[2] وداود الظاهريَّ[3] وغيرهما مع أن هؤلاء اصحاب اجتهاد وأصحاب مذاهب مستقلة بلا خلاف.[4]

والحقيقة أن أهل التقليد لما ادعوا وجوب تقليد أحد الأئمة، وخاصة الأئمة الأربعة لم يعد بإمكانهم بعد ذلك أن يعترفوا لأحد بأنه من أهل التحقيق، أو يعترفوا بعلمه وقوة اجتهاده أمام تخريجات إمامهم، ولو كان بوسعهم لارتفعوا إلى التابعين والصحابة وجعلوهم مقلدين لأئمتهم، ألا ترى أنهم عَدُّوا عيسى عليه السلام - هو من أولى العزم من الرسل - والإمام المهدي حنفيًا أو شافعيًا.

وقد ذكر العلاَّمة العجلونيُّ قولاً ثالثًا بعد القولين المذكورين، وهو: «وقيل: كان مجتهدًا مطلقًا واختاره السخاويُّ، قال: وأميل لكونه

---

(١) سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن المُلَقِّن، ت ٨٠٤، له كتاب «العقد الذهب في طبقات حملة المذهب.» (معجم المؤلفين ٧/ ٢٩٧). وكتابه مطبوع أيضًا.

(٢) الطبقات للسبكي ٢/ ٢٧- ٦٣.

(٣) الطبقات للسبكي ٢/ ٢٨٤- ٢٩٣.

(٤) وقد صَرَّح بذلك الحافظ ابن كثير رحمه الله في كتابه طبقات الفقهاء الشافعيين فقال في أول الطبقة الأولى: «... ثم ليعلم أن فيهم من هو مشهور بأنه من أهل مذهبه، وفيهم من هو دون ذلك في الشهرة، وفيهم من هو مشكوك في كونه من أهل المذهب، وفيهم من هو معروف بأنه من غير مذهبه، وفيهم جماعة من أئمة الحديث أحببنا أن نترجمهم لأجل روايتهم عن الشافعي..» (١/ ٩٧).

مجتهدًا مطلقًا. صرح به تقيُ الدين ابنُ تيمية فقال: إنه إمام في الفقه من أهل الاجتهاد[1]».

---

(١) وهكذا العلامة الشامي والشيخ نور الحق وشيخ الإسلام وآخرون قد صرحوا بأنه كان من أهل الاجتهاد المطلق، وقال صاحب الفيض: إن البخاري مجتهد لا ريب فيه، وما اشتهر أنه شافعي فلموافقته إياه في المسائل المشهورة ـ انتهى، وقد بسط شيخنا الكلام على مذاهب أصحاب الصحاح الست في مقدمة تحفة الأحوذي ١/ ٣٥٠ـ ٣٥٥ فارجع إليها. (عبيدالله الرحماني).

قلت: ونص قول العجلوني هذا موجود في مقدمة تحفة الأحوذي أيضًا ١/ ٣٥٥.

وقال السخاوي في «عمدة القارىء والسامع في ختم الصحيح الجامع» في صدد ترجمته للإمام البخاري: «ومن تأمل اختياراته الفقية في جامعه عَلِم أنه كان مجتهدًا مُوَفَّقًا مُسَدَّدًا، وإن كان كثير الموافقة للشافعي.» وذكر قول السبكي وعَدَّه الإمام البخاريَّ في طبقات الشافعية ثم قال: «والميل لما تقدَّم من كونه مجتهدًا أكثر». (ص ٥٩ـ ٦٠).

وأما قول شيخ الإسلام ابن تيمية ففي الفتاوي (٢٠/ ٤٠) حيث سئل عن مذاهب بعض أئمة الحديث. فقال: «أما البخاري وأبو داود فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد.» إلخ.

الإمام البخاريُّ وذكره في طبقات الصوفية

مما يستغرب منه القراء أن المحقق المعروف العلامة الشَّعْرَانِيّ[(١)] ذكر إمام المحدثين في عداد أولئك الصوفية الذين يحتج بهم ويقتدى بهم في التصوف، فقد ذكر في كتابه القيم[(٢)] الذي خصصه بذكر أحوال أئمة الصوفية وأولياء الله وذكر فيهم الإمام البخاري[(٣)]، وقال في وصف كتابه:

«فهذا الكتاب لخصتُ فيه طبقات جماعةٍ من الأولياء الذين يقتدى بهم في طريق الله عز وجل من الصحابة والتابعين إلى آخر القرن التاسع وبعض العاشر[(٤)]»

هذا الكتاب جزءٌ من كتابه المعروف بالطبقات الكبرى، وقد سمَّى المصنف هذا الجزء «لواقح الأنوار في طبقات الأخيار[(٥)]» وقد ظهر من

---

(١) عبدالوهاب بن أحمد بن علي الشعراني، من علماء المتصوفين، ولد في ٨٩٨هـ بقلقشندة في مصر ومات ٩٧٣هـ في القاهرة. من مصنفاته: الميزان الكبرى، لواقح الأنوار في طبقات الأخيار، ويعرف بطبقات الشعراني الكبرى، وغيرهما. الأعلام ٤/ ١٨٠.

(٢) وفيه الكثير من الخرافات. انظر أمثلة منها في كتاب «التصوف بين الحق والخلق ص ١٠٤ـ ١٠٥.

(٣) الطبقات الكبرى ص ٩٢. طبعة دار الكتب العلمية. بيروت.

(٤) لواقح الأنوار في طبقات الأخيار ١/ ٣ (ص ٦. طبعة دار الكتب العلمية. بيروت).

(٥) يبدو من صنيع بعض المترجمين والناشرين أن «الطبقات الكبرى للشعراني» و«لواقح الأنوار في طبقات الأخيار» اسمان لكتاب واحد للشعراني، ولكن المؤلف رحمه الله =

قوله أنه خصص هذا الكتاب بذكر أولياء الله الكاملين ذوي النفوس القدسية، ثم ذكر غاية تصنيفه هذا فقال:

«ومقصودي بتأليفه فقه طريق القوم في التصوف من آداب المقامات والأحوال لا غير[1]».

ستستغرب وتتعجب طائفتان من الناس من ذكر الإمام البخاري في طبقات الصوفية.

أما أولاهما: فهى جماعة المتصوفة الحاليين، فنظرًا إلى التصوف العملي الشائع في هذا العصر من المستغرب جدًا أن يقال إن الإمام البخاري كان من الصوفية الكاملين المشهود لهم بذلك، فلم يكن هناك عند الإمام البخاري احتفال بالأموات وقبورهم، ولا مجالس الغناء والسمع، ولا تصور الشيخ، ولا تغطية الأعين، ولا الأربعينات، ولا عادة ملء الجرّة، ولا الاستغاثة بالأموات ولا القبور ولا قُل، ولا الفاتحة، ولا العيش على نذور المريدين، ولا قرابين القبور، ولا قيام المولد ولا الموالد بما فيها، ولا التعانق مع أهازيج الغزل والتشبيب، ولا رقصات أهل الحال، ولا عقيدة وحدة الوجود، ولا الصلوات الغوثية، ولا مراقبة كشف القبور.

بل كل ما كان عنده هو دروس أحاديث رسول الله ﷺ،والتمسك بها، والمذاكرة بها. وكل هذه الأشياء مما يُقلع التصوف من أساسه ويستأصله من جذوره.

= قد جعل اللواقح جزءًا من الطبقات (المراجع).

(١) لواقح الأنوار في طبقات الأخيار ١/٣ (الطبقات الكبرى ص ٦).

والجماعة الثانية، هى جماعة أهل الحديث، فمعتقد هذه الجماعة أن الإمام البخاري كان مولعًا بسيرة رسول الله ﷺ، وقد بذل حياته كلها في تدوينها ونشرها واتباعها وكان يجتنب البدع كلها، ولذلك كان الإمام يحسب كل الفِرَق الجديدةَ من المبتدعة والمحدَثة، وقد ردَّ عليها بكل حماس في صحيحه، حتى إنه كان يسمى من لم يقل بزيادة الإيمان ونقصانه مرجئًا لورود ذكره صراحةً في الأحاديث، فبالنظر إلى حياة الإمام البخاري كيف يسوغ أن يُذكر في الصوفية وذلك لأن التصوف أمرٌ محدَثٌ، والزعم بأن الإمام البخاري كان من الصوفية وصمة عار على جبينه الطاهر.

ولا شك في أن التصوف الذي أساء إلى سمعة متبعيه إساءة بالغة في هذه الأيام، كان أمرًا محمودًا وذا خير وبركة في يوم من الأيام إذ كان يتميز بالتمسك الشديد بالأحكام الشرعية، والالتزام بالإيثار، والسعى في اصلاح الناس، وحب اتباع سنة الرسول ﷺ، والصبر والإستقامة على المصائب، والاستعداد الكامل للجهاد في سبيل الله، وعدم الثأر للنفس، ونشر مكارم الأخلاق، والزهد في الدنيا، والمواظبة على الورع، واجتناب البدع. وخلاصة القول أن التصوف كان عبارة عن الاتباع الكامل للعزائم الشرعية، والمقاصد الأساسية، وتجسيد هذه المعاني والخصال الحميدة، ومَن الذي لا يحمدُ هذه الأشياءَ. وقد كانت هذه الخصال هى التي جعلت أصحاب رسول الله ﷺ من التراب تبرًا، ومن النحاس ذهبًا، وتسمية هذه الأشياء بالتصوف لا شك أنه اصطلاحٌ مُحْدَثٌ، ولكن لا حرج في ذلك إذ اتضح الغرض والمقصود، ولا مشاحة في الاصطلاح.(١)

---

(١) سوف يذكر المصنف رحمه الله في السطور القادمة كلامًا جيدًا ومفيدًا عن التصوف =

ومن السنن الكونية في هذا العالم «التغير» وما كان للتصوف أن يُستثنى من هذا القانون، فقد تلوّن بعدة ألوان مع مرور الزمن واختلاط الأقوام والأديان، فإن سمح إخواني الذين يريدون الحفاظ على صفاء دينهم ونقائه فمن الممكن أن نقول (وإن كان اصطلاحًا جديدًا) إن التصوف في بداية أمره كان عبارة عما جرى عليه الرسول ﷺ، وتبعه عليه أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين. وهو محفوظٌ إلى يومنا هذا بدون نقص أو زيادة في كتب السنة ودواوين الحديث، وكان التصوف على وضعه الأصلي قبل أن تغزو الفلسفة اليونانية أفكار المسلمين، وتختلط بها الكاثوليكية النصرانية، ولكن دخلت الفلسفةُ وغَزَت الكثلكةُ، وتأثر بهما التصوفُ تأثرًا شديدًا، فوحدةُ الوجودِ مسئلة مهمة في الفلسفة اليونانية، وقد أصبحت جزءًا لازمًا للتصوف. فزعمُ ابن منصُور الحلاَّج[1]: «أنا الحق» وقول الشاعر الصوفي الآخر:

= ولكن في ما يتعلق بالتفريق بين أصل التصوف وما آل إليه عند المتأخرين أعجبني كلام الأستاذ مسعود الندوي رحمه الله في تعليقة له في كتابه الشهير «محمد بن عبدالوهاب مصلح مظلوم ومفترى عليه» حيث انتقد «هذا الخليط المركب من الفلسفة اليونانية وفيدا الذي أسماه الناس تصوفًا» ثم قال في الحاشية:

«اقترح عليَّ بعض الأصدقاء أن لا أخالف التصوف بوجه عام بل استعمل كلمة «صوفية السوء» للمتصوفة المحتالين والمبتدعين كما أن كلمة «علماء السوء» تطلق على العلماء غير العاملين. ولا مانع عندي من قبول هذا الاقتراح لو لم أشاهد تلك المفاسد والويلات التي جرها التصوف. أما الذين يدعون إلى الإحسان والتزكية على طريقة الاسلام فمن الذي يخالفهم. ولكن الخلاف إنما هو في هذا الاصطلاح المبتدع «التصوف» الذي راجت تحت ستاره أسواق الخداع والدجل في ضحوة النهار. ولا أرى طريقة للتخلص من هذه الفتنة العمياء سوى أن نخلع ونرمي هذه الجبة بالمرَّة. (ص ١٣٤)».

(١) في الأصل «منصور» والتصويب من مصادر ترجمته وهو كما قال الإمام الذهبي في =

لقد وضعنا أيدينا في يد الله فكيف نبالى بالمصطفى(ﷺ)[1]؟

أى لماذا أبالى بالمصطفى؟ نتيجة هذا التصوف. والزعم بأن الرسول ﷺ وغيره من الأولياء والصالحين موجودون في كل مكان وإدعاء حلول الخالق بالمخلوق، والمخلوق بالخالق كله من أكاذيب هذه التخيلات. وفصوصُ الحكم[2] ومؤلفات نصير الدين محمد الطوسى[3] وما شاكلها ناتجةٌ من آثار هذا الاختلاط، فقد أخذ التصوف من الفلسفة اليونانية تلك المباحث الدقيقة التي لا يمكن أن تفهمها عقول العامة من الناس. وهكذا أصبح التصوف أمرًا صعب المنال والفهم.

وادَّعوا أنه منقول عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أو علي بن أبي طالب رضي الله عنه صدرًا عن صدر، فكلما برع الشخص في الفلسفة زعم الناسُ أنه كمل في التصوف واعتبر التصوف فنًا دقيقًا جدًا، وهذا هو الدور الثاني للتصوف، وهنا يصبح التصوف الفلسفة اليونانية في الحقيقة.

= الميزان: «الحسين بن منصور الحلاَّج، المقتول على الزندقة، ماروى ولله الحمد شيئًا من العلم. وكانت له بداية جيدة وتألُّهٌ وتصوف، ثم انسلخ من الدين وتعلم السحر وأراهم المخاريق. أباح العلماء دمه وقُتِل سنة ٣١١هـ (الميزان ١/ ٥٤٨) وله ترجمة مطولة في سير أعلام النبلاء (١١/ ٣١٣ـ ٣٥٤) وغيره من الكتب.

(١) نصه في الفارسية:

بنجـه در بنجـه خـدا داريـم ما جه بروائى مصطفى داريم

(٢) كتاب من كتب ابن عربي الحاتمي، سبق ذكره في ترجمته تعليقًا.

(٣) هو محمد بن محمد بن الحسن أبو جعفر نصيرالدين الطوسي، فيلسوف ولد ٥٩٧هـ ـ ١٢٠١م وتوفي ببغداد سنة ٦٧٢ـ ١٢٧٤م (الأعلام ٧/ ٢٥٧ـ ٢٥٨، معجم المؤلفين ١١/ ٢٠٧هـ) (المراجع).

وبعد هذا أخذ التصوف لونًا ثالثًا[1]، وذلك بعد الاختلاط بأفكار البراهمة الهندوس والكهان والنساك والمجوس، وأصبح تصوُّرُ الشيخ جزءًا لازمًا في التصوف، الذي ينطبق عليه قول الله تعالى ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ ۝٥٢﴾[2] وأصبحت الرياضات والعمليات المخترعة هي روح التصوف وقلبه، وما هي إلا تمرينات وتدريبات على الأعمال والرياضات البرهمية النساكية الكهنوتية الكافرة، ويضاف إلى ذلك إقامة الأعياد للموتى، والطواف حول القبور، ودعاء الأموات، ووضع الأكسية على القبور، والاعتقاد بأن الرسول ﷺ وغيره من الأولياء كانوا يعلمون الغيب، والخلوة الأربعينية[3] وغمض الأعين

---

(١) حسبنا دليلاً على قولنا هذا ما نشره الشيخ النعماني في مجلة الندوة، السنة الثانية، العدد الحادي العشر، حيث قال: «كثير من أفاضل المسلمين تتلمذوا على آذر كيوان (وهو رجل مجوسي) ولما كان صوفيًا موحدًا درجوا في مدارج السلوك على يديه، ومنهم محمد علي الشيرازي، ومحمد سعيد الأصبهاني، وعاشور بك، ومحمود بك، قد ذكر أحوالهم بالتفصيل صاحب دبستان، ويتحير الناس من أن الشيخ بهاءالدين عاملي كان قد استفاد من صحبة آذركيوان، وتعلم آذركيوان مدارج السلوك من الموبدان دليل بين على أن هذا التصوف ليس من الاسلام في شيء، ولا نقل بالصدور عن النبي ﷺ من طريق أبي بكر رضي الله عنه أو من طريق علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، ولذلك نرى أناسًا متصوفة في جميع أصحاب الأديان كاليهود والنصارى والمجوس والهندوس».

وأضاف الأستاذ النعماني قائلاً: «أن «موبد سروشي» كان من سلالة زرادشت، وصدرت منه خوارق عديدة، وكان موبد خوشي المجوسي يتيه في الأرض مدة طويلة في البحث عن الحق، وفي الأخير وصل إلى آذركيوان وتعلم منه مدارج السلوك». انظر مجلة «الندوة» المجلد ٢ العدد ١١.

هذه هي حقيقة التصوف الذي يُدّعى أنه نقل بواسطة الصدور من أبي بكر وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما. (المؤلف).

(٢) الأنبياء: ٥٢.

(٣) انظر التصوف بين الحق والخلق للأستاذ محمد فهر شقفة ص ١٦٩.

وإطالة الشعور، والوجد والسماع، والمراقبة لكشف القبور وغيرها من عشرات الأمور التي تعتبر روح التصوف في هذه الأيام. ومن لم توجد فيه هذه الأشياء فلا يحسبه الناس من الصوفية، ولا هو يعتبر نفسه في عداد الصوفية، وهذا هو الدور الثالث للتصوف.

وإذا نظرنا إلى هاتين الصورتين الأخيرتين من أدوار التصوف أفليس من الغريب أن يذكر في الصوفية إمامٌ مُحَدِّثٌ متشدد في نقد الرجال، يتقيد بشروط شديدة في نقد الأحاديث، ويُعتَبر إمام القوم في التاريخ ويلقَّب بإمام المحدثين، وينظر إلى أولئك الذين يخالفون أحاديث الرسول ﷺ نظرةً ملؤها الكراهية والنفور؟ ورغم كل هذا فقد قال العلامة المذكور:[1]

«ومنهم محمد بن إسماعيل البخاري رضي الله تعالى عنه، كان رضي الله تعالى عنه من العلماء العاملين، تستنزل الرحمة عند ذكره، كان صائم الدهر، وجاع حتى انتهى أكله إلى تمرة أو لوزة ورعًا من الله تعالى في تردده إلى الخلاء. ولد رضي الله عنه في بخارى سنة أربع وتسعين ومائة، وتوفي رضي الله عنه ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين، ودفن بخرتنك قرية على فرسخين من سمرقند.

«وكان رضي الله عنه، يقول: المادح والذام من الناس عندي سواء وكان يقول: أرجو أن ألقى الله تعالى ولا يطالبني أني اغتبت أحدًا. وما اشترى شيئًا ولا باعه قط، وكان ورعًا زاهدًا كان ينام في الظلام، وربما قام في الليل نحو العشرين مرة يقدح الزناد ويسرج ويكتب أحاديث، ثم

---

(١) يعني «الشعراني».

يضع رأسه، وكان يصلي كل ليلة آخر الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر بواحدة منها، وكان يصلي بأصحابه في ليالي رمضان كل ليلة بثلث القرآن ويختم كل ثلاث ويقول: عند كل ختم دعوة مجابة، وما وضع حديثًا في الصحيح إلا وصلى عقبه ركعتين شكرًا لله عز وجل، وكان رضي الله عنه يأكل من مال أبيه لكونه حلالاً، وكان أبوه يقول: «ما أعلم من مالي درهمًا حرامًا ولا شبهة، ومناقبه كثيرة مشهورة، رضي الله تعالى عنه[1]».

وقد لخص العلامة الشعراني الأسباب التي دعته إلى أن يعده من أولياء الله وعباده المصطفين، ولعل قراء كتابي هذا يطلعون على هذه الأمور بالتفصيل، وهي روح التصوف، وعلى سبيل المثال بذل العمر في تحقيق الأحاديث ونقدها وتمحيصها ونشرها والولوع بسيرة رسول الله ﷺ وقضاء الحياة كلها في هذا الشغف، واستعذاب المشقات من أجلها، والنظر بكراهية على كل طريقة تخالف طريقة الرسول ﷺ، والرد عليها والتحمس والنشاط في نشر الأحاديث وفقهها والإستقامة على اتباع السنن وغيرها من الأمور.

ولما كان أحد العلماء المشهورين قد أورد ذكر الإمام البخاري وغيره من أكابر الملة الإسلامية أمثال الصحابة والتابعين وأتباع التابعين والأئمة المجتهدين في طبقات الصوفية، أرى من المناسب أن أُلقي نَظرةً على التصوف المُحْدَث، لكي يظهر أن هؤلاء الأكابر كانوا بعيدين كل البعد عن هذا التصوف بيقين، ولكي يتبين أيضًا أن هؤلاء الأكابر إن كانوا صوفية فلا علاقة لذلك التصوف بهذا التصوف الشائع بل كان أمرًا مغايرًا لهذا.

---

(١) لواقح الأنوار في طبقات الأخيار ١/ ٦٢، ٦٣ (ص ٩٢، طبعة بيروت).

ونرى أن سلسلة البيعة تعتبر شرطًا أساسيًا للتصوف الآن، وبالخصوص سلسلة القادرية والجشتية، والنقشبندية، والمجدِّدية، والصابرية، والشاذلية، والنظامية، والسهروردية وغيرها، وقد أُحدثت حتى الآن مئاتُ الطرق لهذه البيعة وما زالت في ازدياد مستمر، ولا ندري كم من الطرق ستحدث وتخترع في المستقبل. ولكل طريقةٍ آداب وأوراد وأعمال مستقلة خاصة، ولكننا لا نجد في عصر الرسول ﷺ المبارك وبعده في عصور الخلفاء الراشدين والتابعين وأتباع التابعين وبعد ذلك بقرون، لا نجد في هذه العصور أى سلسلة للبيعة ما عدا بيعة الإمارة وبيعة التوبة، وحتى لهاتين البيعتين لم تكن لها سلاسل في العهد النبوي المبارك ولا بعده في عهود الصحابة والتابعين، وأتباع التابعين، ولا يوجد لها أى دليل أبدًا، فلم تكن سلسلة البيعة تعقد عند بيعة الإمارة، ولا توجد لها سلسلة أصلاً، وهكذا عند بيعة التوبة كان المبايَع يستتيب المبايِع، ويأخذ منه عهدًا بترك المعاصي والغالب أن الذي يُبَايَعُ له في التوبة هو الخليفة أو الإمام، وبمرور الأيام لما تحولت الخلافة إلى السلطنة وقامت طائفتان منفصلتان للأمراء والحكام وأئمة الدين، فانتقلت بيعة التوبة من الحكام إلى أئمة الدين، والناس كانوا يتوجهون إلى أحد أئمة الدين من الأتقياء والورعين ويتوبون على يديه. وكان يأخذ البيعة، ولا يبحث لها سلسلةً بأني بايعت في التوبة فلانًا، وهو بايع فلانًا، وبصروف الدهر ومرور الأيام والليالي قامت التكايا وبُنِيَت الزَّوايا، فبُحِث عن سلاسل البيعة. وأغلب المسلمين الآن مولعون بهذا، هذه هي حقيقة البيعة[1].

---

(١) للاطلاع على بحث كامل في البيعة يرجع إلى «رسالة البيعة» للشيخ سلامت الله الجيراجفوري وهوكتاب مهم وحيد في موضوعه، محيط بالموضوع، وفي أسلوب سهل ومنهج علمي تحقيقي. (المؤلف).

ولما قامت سلاسل البيعة أصبحت لكل سلسلة أعمال وأوراد وأذكار مستقلة، وكل صاحب تكية سنَّ حسب هواه ورغبته ما أراد من مريديه ومحبيه، وقد أصبحت فيما بعد كأنها طرق إلهية.

ولإلقاء مزيد من الضوء على هذا التصوف أحب أن أذكر حديثاً أورده الدَّارمِيُّ في سننه، يتبين منه أنه مُحدَثٌ ومخالفٌ لسنة الإسلام، وكان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهونه.

من الذي لا يعرف الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود رضي الله عنه؟

[روى الدَّارمي بسنده قال:

«أخبرنا الحكم بن المبارك أنا عَمرو بن يحيى قال سمعتُ أبي يحدِّثُ عن أبيه قال[1]:] كنا نجلسُ على باب عبدالله بن مسعود قبل صلاة الغداة، فإذا خَرَجَ مَشينا معه إلى المسجد فجاءنا أبو موسى الأشعريُّ فقال: أخَرَجَ إليكم أبو عبدالرحمن بعد؟ قلنا: لا، فجلس معنا حتى خرجَ، فلما خرج قمنا إليه جميعًا، فقال له أبو موسى: يا أبا عبدالرحمن، إني رأيتُ في المسجد آنفًا أمرًا أنكرتُه، ولم أر والحمد لله

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة مني، أخذًا من إسناد الحديث في سنن الدارمي التي أخذ منها المؤلف هذا الحديث أما الأصل فكان فيه: «قال حبر الأمة عبدالله بن عباس كنا نجلس إلخ» ولم يرد ذكر ابن عباس في هذا الإسناد فالراوي عمرو بن يحيى يروي عن أبيه وهو عن أبيه، و«عمرو» كان في المطبوع من سنن الدارمي (١/ ٦٨ طبعة دهمان و ١/ ٦٠ طبعة عبدالله هاشم اليماني) «عمر». ولكن ذكر المزي في شيوخ الحكم بن مبارك «عمرو بن يحيى بن عمرو بن سلمة بن الحارث الكوفي (٧/ ١٣٢) فالظاهر أن الصواب هو «عمرو» وجده «عمرو بن سَلِمة (بكسر اللام: توضيح المشتبه ٥/ ١٣٦) هو القائل: «كنا نجلس على باب إلخ» كما ورد اسمه صريحًا في آخر الحديث» ثم تأكد ذلك حينما رأيت أن الحافظ ابن حجر ذكره هكذا في إتحاف المهرة (١٠/ ٣٩٩) في هذا الحديث معزوًا إلى الدارمي نفسه.

إلا خيرًا. قال: فما هو؟ فقال: إن عشت فستراه. قال: رأيتُ في المسجد قومًا حُلَّقًا جلوسًا ينتظرون الصلاة، في كل حلقةٍ رجلٌ، وفي أيديهم حصًا فيقولُ: كبِّروا مائةً، فيكبِّرون مائة، فيقول: هلِّلوا مائة، فيهللون مائة، ويقول: سبِّحوا مائة فيسبِّحون مائة، قال: فماذا قلت لهم؟ قال: ما قلتُ لهم شيئًا انتظارَ رأيِكَ أو انتظار أمرِكَ. قال: أفلا أمرتهم أن يَعُدُّوا سيئاتِهم وضمِنْتَ لهم أن لا يضيعَ من حسناتهم. ثم مضى ومضينا معه حتى أتى حلقةً من تلك الحِلَق، فوقَفَ عليهم، فقال: ما هذا الذي أراكم تصنعونَ؟ قالوا: يا أبا عبدالله حصًا نَعُدُّ به التكبيرَ والتهليلَ والتسبيحَ، قال: فعُدُّوا سيئاتِكُم فأنا ضامنٌ أن لا يضيع من حسناتكم شيءٌ، وَيْحَكُم يا أُمَّةَ محمدٍ ما أَسرعَ هلكَتكم! هؤلاء صحابة نبيكم ﷺ متوافِرُون، وهذه ثيابه لم تَبْلَ، وآنيتُه لم تُكسر، والذي نفسي بيده إنكم لَعلى ملةٍ هي أهدى من ملَّة محمدٍ أو مُفْتَتِحُوا بابَ ضلالةٍ؟ قالوا: والله يا أبا عبدالرحمن، ما أردنا إلا الخيرَ، قال: وكم من مُريد للخيرَ لن يُصيبه [إنَّ رسولَ الله ﷺ حدثنا أنَّ قومًا يقرؤن القرآن لا يجاوز تراقيهم، وأيمُ الله ما أدري لعلَّ أكثَرَهم منكم، ثم تولى عنهم. فقال عمرو ابن سَلِمة: رأينا عامة أولئك الحِلَق يُطاعِنُونا يومَ النَّهْرَوان مع الخوارج[1]».]

---

(١) سنن الدارمي ١/٦٨ـ ٦٩. باب في كراهية أخذ الرأي، وما بين المعقوفين زيادة منها تكملة للحديث.

وقد أخرجه أيضًا الطبراني في الكبير ٩/١٣٦، ح ٨٦٣٦ عن طريق مجالد بن سعيد عن عمرو بن سلمة بنحوه. كما رواه بطرق أخرى مختصرًا ٩/١٣٣ـ ١٣٧. ح ٨٦٢٨، ٨٦٣٩.

وقد ذكره جمال الدين القاسمي في إصلاح المساجد عن الدارمي وقال الشيخ الألباني في تعليقه عليه: «وإسناده صحيح، كما حققته في الرد على الشيخ الحبشي ص ٤٥، ٤٧». (إصلاح المساجد ص ١١ـ ١٢).

وبذلك يمكن أن نتصور مدى كراهية أصحاب رسول الله ﷺ، لو رأوا هذه الأوراد والأعمال والأذكار والطرق المحدثة التي أحدثها أصحاب التكايا الصوفية بعد مئات السنين وروّجوها في أتباعهم ومريديهم، وينبغي للمسلمين عامةً وللمتصوفين خاصة أن يعتبروا بهذا الأثر الوارد من هذا الصحابي الجليل.

لقد أحدثت اليوم آلافٌ من الأوراد والأذكار، «كل من جاء بنى عمارة جديدة[1]» ومن الملاحظ عامةً أن أحدهم لو عُرِض عليهِ وِرْدٌ أو سنةٌ ثبتت من النبي ﷺ بطريق صحيحة لا يلتفت إليها، ولكن لو ذُكِر له ورد من أوراد أحدِ مشايِخ الطرق يستعد للعمل فوراً. ندعوا الله أن يهدي الأمة البيضاء، وينقذ المسلمين من هذه الأحابيل لكي يخرُجوا من قعر المذلة والهوان، ويرتقوا إلى درجات المجد والرُقي وتظهر فيهم سماتُ القرون الأولى، وما أصدق قوله ﷺ «**خير الهدى هدى محمد ﷺ**[2]».

---

(١) ترجمة النص الفارسي وهو: هركه آمد عمار تى نو ساخت.

(٢) صحيح مسلم ٢/ ٥٩٢.

ولمعرفة المزيد عن التصوف والمتصوفة يمكن مطالعة الكتب التالية:

«**مصرع التصوف**» تأليف العلامة برهان الدين البِقَاعي ت ٥٨٨٥ بتحقيق الشيخ عبدالرحمن الوكيل.

«**هذه هي الصوفية**» تأليف الشيخ عبدالرحمن الوكيل.

«**التصوف بين الحق والخلق**» للأستاذ محمد فهر شقفة.

«**الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة**» للشيخ عبدالرحمن عبدالخالق.

«**التصوف بين الحق والخلق**» للأستاذ محمد فهر شقفة.

من أقوال الإمام البخاري

كان القاضي الوليد بن إبراهيم البخاري ـ من تلامذة الإمام البخاري، وكان قاضيًا في الرَّي ـ يقول:

«لما بلغتُ مبلَغ الرِّجال تاقَتْ نفسي إلى طلب الحديث فقصدتُ محمد بن إسماعيل البخاري وأعلَمتُه مرادي، فقال لي: يا بُنَيَّ لا تدخُل في أمرٍ إلا بعدَ معرفةِ حدودِه، والوُقوف على مقاديره، واعلم أن الرجل لا يصير مُحَدِّثًا كاملاً في حديثه إلا بعد أن يكتب أربعًا مع أربعٍ، كأربعٍ مثلَ أربع، في أربع عند أربعٍ، بأربعٍ على أربعٍ، عن أربعٍ لأربعٍ، وكل هذه الرُّباعيات لا تتمُّ إلا بأربعٍ مع أربعٍ، فإذا تمت له كلّها هان عليه أربعٌ، وابتُلِيَ بأربعٍ، فإذا صبر على ذلك أكرمه الله في الدنيا بأربعٍ، وأثابه في الآخرة بأربعٍ».

قال القاضي الوليد:

قلت له: فسِّر لي رحِمَك الله ما ذكرتَ من أحوال هذه الرُّباعياتِ، قال: نعم. أما الأربعةُ التي يحتاج إلى كتبها هي:

«أخبار الرسول ﷺ وشرائعهُ، والصحابةِ ومقاديرهم، والتابعين وأحوالهم، وسائر العلماء وتواريخهم، مع أسماء رجالها وكناهم وأمكنتهم وأزمنتهم كالتحميد مع الخطيب والدعاء مع الترسل والبسملة مع السورة، والتكبير مع الصلواتِ، مثل المُسْنَدات والمُرْسَلات، والموقوفات والمقطوعات، في صغره وفي إدراكه،

وفي شبابه وفي كهولته، عند شغله وعند فراغه، وعند فقره، وعند غناه، بـالجبـال والبحـار والبلـدان والبـراري، علـى الأحجـار والأصدافِ والجلودِ والأكتافِ، إلى الوقت الذي يمكنه نقلها إلى الأوراق، عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه، وعن كتاب أبيه يتيقن أنه بخطِّ أبيه دون غيره. لوجه الله تعالى طالبًا لمرضاته، والعمل بما وافق كتاب الله تعالى منها، ونشرها بين طالبيها والتأليف في إحياء ذكره بعده».

«ثم لا تتم هذه الأشياء إلا بأربعٍ وهي من كَسْبِ العَبد: معرفةُ الكتابة، واللغة، والصرف، والنحوِ، مع أربع هن من عطاء الله تعالى: الصحة، والقدرة، والحرص، والحفظ، فإذا صحت له هذه الأشياءُ هان عليه أربعٌ: الأهلُ، والولدُ، والمالُ، والوطنُ، وابتُلي بأربعٍ: شماتةِ الأعداء، ومَلامَةَ الأصدقاء، وطَعْنِ الجُهَلاءِ، وحَسْدِ العلَماء، فإذا صبر على هذه المحن أكرمه الله تعالى في الدنيا بأربع: بعزِّ القناعة، وبهَيْبَة اليقين، وبلذَّة العلم، وبحياة الأبد[1]، وأثابه الله في الآخرة بأربع: بالشفاعة لمن أراد من إخوانه، وبظِلِّ العرش (حيث لا ظلَّ إلا ظلُّه)، ويسقي من أراد من حوض محمد ﷺ[2] وبِجَوار النبيين في أعلى العليين في الجنة[3]».

«فقد أعلمتك يا بُنَيَّ بمُجْمَلاتِ جميع ما كنت سمعت من مشايخي متفرقًا في هذا الباب فأقبل الآن على ما قصدتني له أَوْدَعْ[4]».

---

(١) «فلنحيينه حياة طيبة» النحل: ٩٧ (المؤلف).

(٢) حيث لا ماء إلا ماؤه (المؤلف).

(٣) «. . . فأُولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين. الآية» النساء ٦٩ (المؤلف).

(٤) إلى هنا ذكره السيوطي في تدريب الراوي (٢/١٥٧ـ ١٥٩) ومنه أخذه المؤلف =

قال القاضي أبو العباس سمعت هذا الكلام من الإمام البخاري فهالني قوله، فسكتُّ متفكرًا، وأطرقتُ متأدبًا، وذلك لأنَّ المشاقَّ التي ذكرها الإمام البخاريُّ في الرُّباعيات المذكورة في طلب الحديث لم أكن أستطيع أن أتحملها، فلما رأى ذلك مني قال:

«فإن لم تُطِق حَمْلَ هذه المشاقِّ كلها فعليك بالفقه يمكنك تعلمُه وأنت في بيتك قارٌّ ساكنٌ لا تحتاج إلى بُعدِ الأسفار، ووَطىءِ الدِّيار، وركوب البحار وهو مع ذا ثمرةُ الحديث[1]».

= رحمه الله. وقد ذكره السيوطي باسناده إلى أبي المظفر محمد بن أحمد بن حامد البخاري قال: «لما عُزِل أبو عباس الوليد بن إبراهيم بن زيد الهمذاني عن قضاء الري، ورد بخارى، فحَملني معلمي أبو إبراهيم الخُتَّلي إليه، وقال له: أسألك أن تحدث هذا الصبي ما سمعتَ من مشايخنا. فقال: مالي سماع. قال: فكيف وأنت فقيه؟ قال: لأني لما بلغتُ مبلغ الرجال إلخ.» وانظر التعليق الآتي بعده.

(١) القسطلاني ١/١٦. (المؤلف)

زاد القاضي عياض والمزي وغيرهما بعده: «وليس ثواب الفقيه بدون ثواب المحدث في الآخرة، ولا عزُّه بأقل من عز المحدث.

فلما سمعت ذلك نقص عزمي في طلب الحديث، وأقبلتُ على علم ما أمكنني من علمه بتوفيق الله ومنِّه. فلذلك لم يكن عندي ما أمليه على هذا الصبي يا أبا إبراهيم. فقال أبو إبراهيم: إن هذا الحديث الذي لا يوجد عند أحدٍ غيرك خيرٌ من ألف حديث يوجد مع غيرك». (اللفظ للمزي)

وهذه القصة أسندها القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) في الغنية ص ١٣٦ـ ١٣٩، ترجمة شيخه أبي بكر بن العربي وفي الإلماع ص ٢٩ـ ٣٤، باب شرف علم الحديث وشرف أهله، عن طريق أبي المظفر عبدالله بن محمد بن عبدالله بن جبريل ابن مت الخزرجي، وأبي بكر محمد بن عيسى البخاري.

والمزي (ت ٧٤٢هـ) تهذيب الكمال ٢٤/٤٦١ـ ٤٦٤ ترجمة الإمام البخاري، عن طريق أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن صالح بن خلف، وأبي الحسن علي بن أحمد بن خنباج بن إبراهيم الكاتب، وأبي الحسن علي بن أحمد بن يونس =

= ابن عبيد التميمي.

والسيوطي (ت ٩١١هـ) في تدريب الراوي ٢/ ١٥٧ـ ١٥٩ (كما سبق). النوع الثامن والعشرين، معرفة آداب طالب الحديث. عن طريق أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن صالح بن خلف.

والمِقرّي (ت ١٠٤١هـ) في نفح الطيب (١/ ٦٢٢) في ترجمة أبي حيان الأندلسي عن طريق القاضي عياض وباسناد آخر كلاهما عن القاضي أبي بكر بن العربي باسناده كما هو عند القاضي عياض.

كلهم عن أبي ذر عمار بن محمد بن مخلد التميمي قال: سمعت أبا المظفر محمد بن أحمد بن حامد بن إبراهيم بن الفضل البخاري قال: لما عُزل أبو العباس الوليد بن إبراهيم بن زيد الهمذاني عن قضاء الري إلخ.

قلت: عمار بن محمد بن مخلد التميمي. ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد ١٢/ ٢٥٦ روى عنه الحاكم وغنجار وغيرهما. مات ٣٨٧هـ ببخارى. ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً وذكره الحافظ في لسان الميزان (٤/ ٢٧٤) وقال: روى عنه الشيرازي في الألقاب حديثاً ثم قال: ولا أظنه إلا وهم فيه ولم يكن من أهل الحديث».

أما شيخه أبو المظفر محمد بن أحمد البخاري وشيخه أبو العباس الوليد بن إبراهيم الهمذاني فلم أعثر لهما على ترجمة.

وقد ذكر الحافظ السخاوي في كتابه «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» ضمن تعقبات الحافظ التي كان يسجلها على هوامش بعض الكتب والأجزاء فقال: «ومنه مقابل الحكاية الرباعية المنسوبة للبخاري في آخر جزء اليونارتي» يقول الفقير أحمد بن علي بن حجر: «إنني منذ قرأت هذه الحكاية إلى أن كتبت هذه الأسطر وقلبي نافر من صحتها غير مستعد لقبولها، تلوح أمارة الوضع عليها وتلمع إشارات التلفيق فيها. ولا يقع في قلبي أن محمد بن إسماعيل يقول هذا ولا بعضه، وأما قول القائل الذي في آخره: إن هذا خير من ألف حديث، فكذب لا مزيد عليه» (الجواهر والدرر ١/ ٣٠٧ـ ٣٠٨)، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة ١٤٠٦/ ١٩٨٦م. ونقله عن السخاوي أيضًا الشيخ عبدالهادي نجا الأبياري في نيل الأماني توضيح مقدمة القسطلاني مع اختلاف في

ومن ملفوظاته التي نقلها الحافظ ابن حجر:

«لا أعلم شيئًا يُحتاج إليه، إلا وهو في الكتاب والسنة».

فقال له وراقه:

«يمكن معرفة ذلك؟ قال: نعم[1]».

والخلاصة أن إنزال قواعد اخترعها إمام أو عالم، أو سكوته في مسألةٍ ما منزلة النَّصِّ، ثم تخريج المسائل العارضة الفرعية على أساس هذه المسائل، واعتبار هذه المسائل المخرَّجة كالنص، ثم الاستمرار في التخريج على هذه التخريجات[2]، كل هذا لم يأمر به الله ولا رسوله.

وخلاصة حياة إمام المحدثين رحمه الله أنه قدّم نموذجًا حيًّا لسيرة رسول الله ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم بالعمل بأحاديثه وبين لأهل الإسلام أحاديث رسول الله ﷺ الصحيحة وكيفية العمل بها، وعدم

= بعض الكلمات (ص ٨٧) كما ذكر الأستاذ السيد أحمد صقر رحمه الله في تعليقه على كتاب الإلماع للقاضي عياض ص ٣٤.

(١) مقدمة الفتح ص ٤٨٨. وانظر أيضًا: تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٥٢، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٢، تغليق التعليق ٥/ ٤١٩.

قلت: ومن ملفوظاته أيضًا ما تقدم (ص ١٤٤): ما ينبغي للمسلم أن يكون بحالة إذا دعى لم يستجب له.

ومن ملفوظاته أيضًا: «المادحُ والذَّامُّ عندي سواء». تاريخ بغداد ٢/ ٣٠ وفيه«الحامد» تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٦٨، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٥.

(٢) سوف يتحدث المؤلف رحمه الله في هذا الموضوع بالتفصيل في الباب السابع عندما يتحدث عن فقه الإمام البخاري. فانظر ص ٦٠٧.

أهمية آراء الرجال بإزائها والإجتناب عنها:

«لا نأكل من كشكول أهل الرأى، فإننا ضيوف على مائدة رسول الله ﷺ[1]».

* * *

(١) ترجمة بيت بالفارسية نصه:

زائر از كشكول أهل الرأى نتوان لقمه خورد
برسر خوان رسول الله مهمانيم ما



تم الجزء الأول

بتجزئة المؤلف رحمه الله

وهو خاص بحياة الإمام البخاري

ويتلوه الجزء الثاني الخاص

بآثاره العلمية ومنزلته في الحديث والفقه،

وفيه تجلت براعة المؤلف

في هذا البحث.



الباب الثاني

مصنفات إمام المحدثين



الباب الثاني

مصنفات إمام المحدثين

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.

بغض النظر عن التواتر والشهرة تتصل سلسلة أسانيد مؤلفات الإمام البخاري إليه لا بطريق أو طريقين، ولكن بمئات الطرق الجامعة لكل شروط الصحة، وقد التزم علماء المسلمين، على اختلاف مذاهبهم ووجهات نظرهم ـ ماعدا بعض الفرق ـ بأن يصلوا سلسلة أسانيدهم بالإمام البخاري إلى يومنا هذا. وصحيح البخاري له ميزةٌ خاصة في هذا المجال، فماذا ترى في تواتر كتاب قرأه تسعون ألف تلميذ على المؤلف في حياته[1]، وقد ألف الإمام نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النَّسَفي الحنفي المتوفى ٥٣٧هـ[2] شرحًا لصحيح البخاري سماه «النجاح في أخبار الصحاح» ذكر فيه أن سلسلة سنده تتصل بالإمام البخاري من خمسين طريقًا[3].

---

(١) مقدمة الفتح ص ٤٩١، مقدمة القسطلاني ١/ ٣٣.

(٢) قال الذهبي: كان صاحب فنون، وألف في الحديث والتفسير والشروط، وله نحو من مائة مصنف. (سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٢٦) وقد انتقده السمعاني بكثرة وقوع التحريفات والأخطاء والأوهام في مؤلفاته (التحبير ١/ ٥٢٨) ومن مؤلفاته «القند في ذكر علماء سمرقند» طبع مؤخرًا بتحقيق نظر محمد الفاريابي. مكتبة الكوثر، الرياض ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م عن نسخة فريدة ناقصة من أولها وآخرها.

(٣) انظر: كشف الظنون ١/ ٣٧١، و ٢/ ٥٨٦. (٢/ ١٩٢٩ مصورة دار الفكر ١٤٠٢هـ/ =

بينما نرى في هذه الأيام مئات من الكتب والمؤلفات تنسب إلى معاصري الإمام البخاري بل إلى من سبقوه إلا أنها لا تعتبر صالحة للاحتجاج لأن سلسلة أسانيدها لا تتصل بمؤلفيها بطرقٍ معتبرة، بل لا توجد لها أسانيد أصلاً، وإن حاول بعض المحبين التنقيب عن أسانيدها وجد فيها أناسًا مجهولين ومستورين ممن لا يحتج بهم وتسقط بهم الأسانيد، وعلى سبيل المثال نأخذ مسند الخُوَارِزمي[1]، فقد قال الأستاذ النعماني[2] عن هذا المسند:

= ١٩٨٢م) واسمه فيه «النجاح في شرح أخبار كتاب الصحاح» زاد في هدية العارفين: «أي من البخاري ومسلم» ١/ ٧٨٣.

(١) أبو المؤيد محمد بن محمود بن محمد بن حسن الخوارزمي الخطيب ولد ٥٩٣هـ وتوفى ٦٥٥هـ ببغداد. قال ابن قطلوبُغا (ت ٨٧٩هـ): صنف «مسانيد الإمام أبي حنيفة» في مجلدين جمع فيهما بين خمسة عشر مصنفًا. وترجمه أيضًا القرشي في الجواهر المضيئة ٣/ ٣٦٥، واللكنوي في الفوائد البهية ص ٢٠٠. ولم يذكرا له مؤلفًا، ووقع تاريخ مولده في الفوائد البهية ٦٠٣هـ، كما وقع تاريخ وفاته في كشف الظنون (٢/ ١٦٨٠) ٦٦٥هـ. والله أعلم. قال المؤلف: «الأسف والحيرة على أن بعض الناشرين في لكناؤ (بالهند) قد طبع مسند الخوارزمي، ونسبه إلى الإمام أبي حنيفة بلا تردد، ولم يستعمل شيئًا من التحقيق، مع أنه قد يتجاوز الحدود في انتقاده كبار المحققين، فَيُجَهِّل بعضهم ويسفِّهَ آخرين. وكل المسانيد التي تنسب إلى الإمام أبي حنيفة يمكن تحقيق تراجم رجالها ومعرفة أحوالهم من ميزان الاعتدال والفوائد البهية وغيرهما، وهناك تتبين حقيقة الأمر». (المؤلف).

(٢) العلامة الشيخ شبلي بن حبيب الله البِنْدَوْلي. المعروف بشبلي النعماني ـ نسبة إلى الإمام أبي حنيفة النعمان رحمه الله ـ عالم محقق حنفي معروف وصاحب مدرسة أدبية في اللغة الأردية ولد سنة ١٢٧٤هـ وتوفى ١٣٣٢هـ. كان من مؤسسي ندوة العلماء بالهند. له ترجمة مسهبة في نزهة الخواطر للشيخ عبدالحي الحسني (٨/ ١٨٩ـ ١٩١) ذكر فيها أنه في بداية أمره «كان متصلبًا في المذهب في ذلك الزمان، صرف برهة من الدهر في المباحثة بأهل الحديث..» ولكنه بعدما التحق =

«إن الذين يرون أن من الضروري لإظهار كمال الإمام أبي حنيفة أن تُوجَدَ له مؤلفاتٌ ومصنفاتٌ، يستشهدون بهذه الكتب المذكورة. ولكن الحق أن إثبات نسبتها إلى الإمام أبي حنيفة أمر صعب جدًا».

ويقول أيضًا بعد قليل:

«إن إطلاق مسند الإمام أبي حنيفة على مسند الخوارزمي إطلاق مجازيٌّ فقد كان الخوارزمي في القرن السابع، والمسانيد التي جمعها أغلبها من القرن الثالث والرابع أو بعده، فحماد والقاضي أبو يوسف وإن كانا معاصرين للإمام أبي حنيفة، ويمكن إطلاق مسند أبي حنيفة على مسنديهما، إلا أن أحدًا لم يذكر هذه المسانيد سوى الخوارزمي مع أن كتاب الحديث إن لم يكن معروفًا بالاستفاضة والأسانيد الصحيحة لا يصح الاحتجاج به، ونرى أن حكم الشاه ولى الله كافٍ بهذا الصدد، فقد قال في حجة الله البالغة:

«والطبقة الرابعة كتبٌ قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين، كانت في المجاميع والمسانيد المختفية فنوَّهوا بأمرها وكانت على ألسنة من لم يكتُب حديثَه المحدثون ككثيرٍ من الوعَّاظ المتشدقين وأهل الأهواء والضعفاء، أو كانت من آثار الصحابة والتابعين، أو من أخبار بني اسرائيل. أو من كلام الحكماء والوعَّاظ خلطها الرواة بحديث النبي ﷺ سهوًا أو

= بجامعة عليكرة تغير اتجاهه ومال إلى التاريخ والسيرة وغيرهما وله مؤلفات شهيرة منها «سيرة النعمان». ويجد القارىء في هذا الكتاب ـ أعني سيرة الإمام البخاري ـ ردًا على بعض آرائه ومباحثه فيما يتعلق بالإمام البخاري وصحيحه.

عمدًا، أو كانت من محتملات القرآن والحديث الصحيح فرواها بالمعنى قومٌ صالحون لا يعرفون غوامض الرواية فجعلوا المعاني أحاديث مرفوعة، أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديث مستبدة برأسها عمدًا، أو كانت جُملاً شتى في أحاديث مختلفة جعلوها حديثاً واحدًا بنَسَقٍ واحد، ومظنة هذه الأحاديث كتابُ الضُّعفاءِ لابن حبان وكاملُ ابن عدي، وكتبُ الخطيب وأبي نُعيم والجورقاني وابن عساكر وابن النَّجَّار والديلميِّ، وكاد مسند الخوارزمي يكون من هذه الطبقة»[1].

وبعد هذا الحكم قال المعاصر المذكور:

«والحق أن المسانيد التي تنسب إلى تلاميذ الإمام أبي حنيفة لا توجد لها أدلة تاريخية، ولا توجد هي بنفسها، أما المسانيد التي ألفت بعده بمدة طويلة فهي موجودة، ولكن من المشتبه جدًا أن تتصل هذه الأحاديث بالإمام باسانيد صحيحة، وزيادة على ذلك إن هناك أدلة داخلية، تبين أنها لا عبرة بها، فهناك عدة أحاديث في مسند الحصكفي[2] نُسبت إلى الإمام أبي حنيفة، ذكر فيها أنه سمعها من الصحابة بنفسه، ورواها عنهم مع أنه لا يمكن حسب

---

(١) حجة الله البالغة ١/ ٢٨٤ (١/ ٣٠٩، طبعة دار المعرفة، ببيروت).

(٢) بفتح الحاء المهملة وسكون الصاد المهملة وفتح الكاف نسبة إلى حَصْكَفَا مدينة في ديار بكر أو إلى حصن كيفا، وهو موسى بن زكريا بن إبراهيم الإمام صدرالدين، ولد سنة ٥٨٠هـ وتوفى بالقاهرة سنة ٦٥٠هـ. انظر الجواهر المضيئة ٢/ ١٨٥، ٢٩٩ (٣/ ٥١٦، ٤/ ١٨٠) والأنساب ٤/ ١٧٤.

وكان في الأصل «الحصفكي» وكذا في أصول الجواهر المضيئة كما ذكر محققه. والصواب ما أثبته.

قواعد النقد الحديثية إثبات أن الإمام روى عن الصحابة. وأدخل الخوارزميُّ في مسانيد الإمام أبي حنيفة كتاب الآثار للإمام محمد، ولا شك أن أكثر مرويات هذا الكتاب عن الإمام أبي حنيفة نفسه، فيحق للقراء أن يسموه «مسند الإمام أبي حنيفة» أو «الآثار للإمام محمد» ولكن الجدير بالذكر أن الإمام محمدًا روى فيه أحاديث وآثارًا كثيرة عن شيوخ آخرين، ولذلك نسبة هذه المجموعة إلى الإمام محمد أولى وأنسب»[1].

وهناك مؤلفات أخرى للإمام البخاري غير الجامع الصحيح (وسنفصل الكلام فيها فيما بعد) قد لقي كل منها اهتمامًا بالغًا وثقة تامة. ذكر الإمام أبو علي الغَسَّاني، عن الإمام البخاري أنه لما ألف كتاب التاريخ أخذه إسحاق بن راهويه، فأدخله على عبدالله بن طاهر الأمير بالري، فقال: أيها الأمير ألا أريك سحرًا[2].

وقال العلامة تاج الدين السبكي عن هذا الكتاب:

«كتاب محمد بن إسماعيل في التاريخ كتاب لم يسبق إليه، ومن ألف بعده شيئًا من التاريخ أو الأسماء أو الكنى لم يستغن عنه، فمنهم من نسبه إلى نفسه، مثل أبي زرعة وأبي حاتم ومسلم،

---

(١) سيرة النعمان ٦٧ـ ٦٨، وهو باللغة الأردية.

(٢) تقييد المهمل ٤/أ. وهو أخذه من تاريخ بغداد ٢/٧، وانظر أيضًا: تاريخ دمشق ١٥/٤٧/أ، تهذيب الكمال ٢٤/٤٤٠، تاريخ الاسلام ص ٢٤٩، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٠٣، طبقات السبكي ٢/٢٢١، تحفة الأخباري ص ١٨٢، تغليق التعليق ٥/٤٠٥، مقدمة الفتح ص ٤٨٣. وزاد الخطيب والغساني وغيرهما: فنظر فيه عبدالله فتعجب منه وقال: «لست أفهم تصنيفه».

ومنهم من حكاه عنه فالله يرحمه فإنه الذي أصَّل الأصول[1]».

---

(١) طبقات السبكي ٢/ ٢٢٥ـ ٢٢٦. وقد ذكره عن أبي أحمد الحاكم الكبير. وهو في كتابه الكنى (٢/ ٢٧٤) في ترجمة «أبي بشر عبدالله بن الديلمي» رقم ٧٨٦ بأتم منه ولكنه وقع محرفًا مشوشًا في المطبوع منه. وذكره باسناده عنه الخليليُّ في الارشاد ٣/ ٩٦٢، وذكره الحافظ ابن حجر أيضًا في تغليق التعليق (٥/ ٤٢٥) باسناده عن الخليلي.

وانظر أيضًا: تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٥٩، المقتنى في سرد الكنى ١/ ١٠٧، تحفة الأخباري ص ٢٠٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٥٨، النكت على ابن الصلاح ١/ ٢٨٥، مقدمة الفتح ص ٤٩٠.

وذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٧٣) عن أبي عبدالله الحاكم عن شيخه أبي أحمد الحاكم الكبير قال: «كنت بالري وهم يقرؤون على عبدالرحمن بن أبي حاتم كتاب «الجرح والتعديل» فقلت لابن عبدويه الوراق: هذه ضحكة، أراكم تقرؤون كتاب تاريخ البخاري على شيخكم على الوجه. وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم. فقال: يا أبا أحمد إعلم أن أبا زرعة وأبا حاتم لمَّا حمل إليهما تاريخ البخاري، قالا: هذا علم لا يستغنى عنه ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا. فأقعدا عبدالرحمن فسألهما عن رجل بعد رجل وزادا فيه ونقصا.» وذكره في تذكرة الحفاظ أيضًا (٣/ ١٩٧٨). وذكره الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق ١/ ٨.

وقال الخطيب البغدادي أيضًا: «ومن العجب أن ابن أبي حاتم أغار على كتاب البخاري ونقله إلى كتابه في الجرح والتعديل وعمد إلى ما تضمن من الأسماء فسأل عنها أباه وأبا زرعة ودوَّن عنهما الجواب في ذلك ثم جمع الأوهام المأخوذة على البخاري وذكرها من غير أن يقدم به العذر لنفسه عند العلماء في أن قصده بتدوين تلك الأوهام بيان الصواب لمن وقعت إليه دون الانتقاص والعيب لمن حفظت عليه ونحن لا نظن أنه قصد غير ذلك فإنه كان بمحل من الدين وأحد الرفعاء من أئمة المسلمين. رحمة الله عليه وعليهم أجمعين، (المصدر السابق ١/ ٨).

قلت: لا شك أن أبا حاتم وأبا زرعة قد اطلعا على كتاب البخاري واستفادا منه بدليل أنهما كثيرًا ما يستدركان على البخاري ولهما كتاب مستقل في «بيان خطأ البخاري في تاريخه». وبغض النظر عن أن الصواب معهما أو مع البخاري فإن هذا =

قال الحافظ أبو العباس أحمد بن عقدة:

«لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن تاريخ محمد بن إسماعيل[1]».

وكان يكفي للرجل افتخاراً أن يذكره الإمام البخاري في كتابه، وتتبين أهميته في نظر المؤرخين من الكلام التالي للإمام فخر الدين الرازي وصاحب سيرة النعمان. قال صاحب سيرة النعمان:

«وأما الكتب المعتمدة في الرجال والتاريخ التي ورد فيها ذكر الإمام أبي حنيفة فقد اطلعت على معظمها، وذلك مثل التاريخ الصغير للبخاري، والمعارف لابن قتيبة وغيرهما[2]».

وأهل العلم يعرفون كيف ذكر الإمام البخاريُّ في كتابه الإمام أبا حنيفة، وفي أى سياق، ولكن مع ذلك يفتخر به صاحب سيرة النعمان.

= يدل على أن كتابهما مؤسَّسٌ على كتاب البخاري. ولكن كما سيذكر المصنف فيما بعد أن الإمام البخاري ركز أساسًا في كتابه على بيان السماع والاتصال أو الانقطاع والإرسال ونحو ذلك، أما الجرح والتعديل وبيان درجة الراوي فهذا قليل فيه. وحرص أبو حاتم وأبو زرعة على إضافة هذا الأمر كما أن ابن أبي حاتم بذل غاية الجهد في استيعاب أقوال أئمة الجرح والتعديل ممن سبقوه فأضاف إلى الكتاب فوائد عظيمة لا يستغنى عنها الباحث في علوم الجرح والتعديل. وانظر مقدمة الشيخ عبدالرحمن المعلمي لكتاب الجرح والتعديل (١/مي - يد).

(١) تاريخ بغداد ٨/٢، تقييد المهمل ٤/أ، تاريخ دمشق ٤٧/١٥/أ، تهذيب الكمال ٤٤١/٢٤، تحفة الأخباري ص ١٨٢، تغليق التعليق ٤١٣/٥، مقدمة الفتح ص ٤٨٥، تهذيب التهذيب ٤٨/٩.

(٢) سيرة النعمان ١١.

وترجم البخاريُّ الإمامَ الشافعيَّ أيضًا في التاريخه الكبير. فيقول صاحب سيرة النعمان:

لقد ذكر الإمام البخاريُّ الإمام الشافعيَّ في التاريخ الكبير، ولكن بدون أي اهتمام ومن هذه الناحية اغتنمه الإمام الرازي بأنه لم يُضَعِّفه، فقد قال في فضائل الشافعيِّ:

«وأما الإمام محمد بن إسماعيل البخاري فقد ذكر الشافعيَّ في تاريخه الكبير، فقال في باب المحمدين: محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي القرشي، سكن مصر، مات سنة أربع ومائتين، ثم إنه ما ذكره في باب الضعفاء مع علمه بأنه قد روى شيئًا كثيرًا من الحديث، ولو كان من الضعفاء لذكره[1]».

وقال العلامة تاج الدين السبكيُّ الشافعيُّ في الطبقات الكبرى:

«وذكر الشافعي في موضعين من صحيحه، في «باب في الركاز الخمس» وفي باب «تفسير العرايا من البيوع» ورقَّم شيخنا المِزِّيُّ في «التهذيب» للشافعي بالتعليق وذكر هذين المكانين[2]».

وهكذا اغتنموا إيراد البخاري ترجمته في كتابه. ثم رد العلامة السُّبْكيُّ على التساؤل الذي يُثَار وهو: لماذا لم يَرْوِ البخاري عن

---

(١) سيرة النعمان ص ٨٠ نقلاً عن الإمام الرازي هكذا بنصه العربي. وهو في مناقب الإمام الشافعي للرازي ص ٢٢٣ مع اختلاف في بعض الكلمات وزيادة جملة في آخره. وترجمة الشافعي في تهذيب الكمال ٢٤/ ٣٥٥ـ ٣٨١، وقوله المذكور في آخر ترجمته.

(٢) الطبقات للسبكي ٢/ ٢١٥. وانظر صحيح البخاري مع الفتح ٣/ ٣٦٤ و٤/ ٣٩٠.

الشافعي؟ فقال في الطبقات الكبرى:

«ولم يرو عن الشافعي في الصحيح، لأنه أدرك أقرانه، والشافعيُّ مات مكتهلاً فلا يرويه نازلاً»[1].

والحقيقة أن مجرد عدم قبول البخاري أو أصحاب الستة لراوٍ ما، أو السكوت عنه أو عدم ذكر روايته في الصحاح أمرٌ يثير كثيرًا من الشكوك والشبهات في مكانته وثقته، ولذاك اضطرب أتباع الإمام الشافعي والإمام أبي حنيفة، وقد وجدوا صعوباتٍ في بيان أسبابه.

أما صاحب سيرة النعمان فقد برَّأ ذمته بقوله إن الإمام الشافعيَّ أيضًا يشترك مع الإمام أبي حنيفة في هذا الأمر، فقد قال:

«صحيح أن أصحاب الستة لم يرووا عن الإمام أبي حنيفة ماعدا رواية أو روايتين، ولكنه ليس هو الوحيد في هذا الأمر بل شاركه أئمة آخرون، كالإمام الشافعي مثلاً الذي اعتبره كبار الأئمة من معادن الحديث والرواية، أمثال إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، وأبي ثور والحميديِّ وأبي زرعة الرازي لا توجد من طريقه أى رواية في الصحيحين، بل إن البخاري ومسلمًا لم يخرّجا أى حديث عن الإمام الشافعي في غير صحيحيهما أيضًا، وقد أورد الإمامُ الرازيُّ تأويلاتٍ عديدة لصنيعهما هذا[2]، ولكنه مع ذلك لم يستطع أن يقدم أى توجيه معقول، وهذا ليس خاصًا بالصحيحين بل في الترمذي وأبي داود وابن ماجه والنسائي أيضًا لا توجد إلا أحاديث قليلة جدًا ورد في أسانيدها

---

(١) الطبقات للسبكي ٢/ ٢١٥.

(٢) انظر قول الرازي في مناقب الإمام الشافعي له ص ٢٣٢ـ ٢٣٤.

ذكر الإمام الشافعي[1]».

ومع انتقاده لتوجيه الإمام الرازي قال صاحب سيرة النعمان بصدد بيان سبب عدم رواية البخاري وغيره من مؤلفي الصحاح عن أهل الكوفة:

«الحقيقة أن بعض المحدثين قد حددوا مقاييس للقبول والاحتجاج ما لا تنطبق على أهل النظر بل على كثير من الناس، فقد قال القسطلاني في شرح البخاري: إن البخاري كان يقول: «لم أروِ عن أى واحدٍ لا يقول: الإيمان قول وعمل» فإن كان هذا صحيحًا فكيف يُتَوقع أن يصل الإمام أبو حنيفة إلى بلاطه[2]».

ويذكر سببًا آخر:

«من الطريف أن الأمور التي يمكن أن يفتخر بها المجتهدون مثل دقة النظر، وقوة الاستنباط واستخراج المسائل، وتفريع الأحكام، هي بالذات تُعتبر في عداد العيوب والنقائص عند طائفة من المحدثين، قال العلامة أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في ذكر القاضي أبي يوسف: إن جماعة من أصحاب الحديث تركوا روايته، لأنه قد غلب عليه الرأى[3]، وتفريع الأحكام الفرعية، وكان مع ذلك يجالس السلطان، وكان مأمورًا بالقضاء. فإن كان

---

(١) سيرة النعمان ٧٩ـ ٨٠.

(٢) سيرة النعمان ٨٠.

(٣) الحقيقة أنه كان قَلَّت عنايته بالحديث والسنة لغلبة الرأى عليه، وتفريع الأحكام وانشغاله بصحبة الأمراء، وهذا هو السبب الحقيقي لترك المحدثين له، وقول الإمام ابن جرير في غاية الصحة. (المؤلف).

استنباط الفروع وتفريع الأحكام جريمة، فلا شك أن الإمام أبا حنيفة أشد توغلاً في هذه الجريمة من الإمام أبي يوسف[1]».

مما يثير الحيرة والأسف أن مؤرخًا يقول هذا الكلام البعيد عن التحقيق العلمي مما يتحير منه حتى الرجل العادي القصير النظر، فالتوجيهان اللذان قدمهما الأستاذ عن الإمام البخاري ومؤلفي الصحاح لا يمكن أن يصحا في حال من الأحوال، لأنَّ تكثير المسائل واستنباط الفروع وتفريع الأحكام، ودقة النظر كل هذه الأشياء من المقاصد الأساسية المهمة لمؤلفي الصحاح الستة أنفسهم، ولاسيما الإمام البخاري، وتراجم أبوابه شواهد بينة واضحة على هذا ولا تترك مجالاً لجاحد أن يجحده، حتى إن الإمام البخاري لا يبالي بتكرار الأحاديث لهذا الغرض، وهذا أمر يعرفه جميع شراح الحديث، والكتب الستة موجودة بين أيدينا، ودقة نظر اصحابها وقوة استنباطهم وتفريع الأحكام وتكثير المسائل واستنباط الفروع كل هذه أمور أوضح من الشمس في ضحوة النهار في كتبهم، وما أجمع ما قال العلامة ابن خلدون:

«ولذلك يحتاج إلى إمعان النظر في التفقه في التراجم»[2]

أما ما يتعلق بالتوجيه الأول فكل واحد من الخواص والعوام يعترف بأن من أبرز الأوصاف لدى أصحاب الأمهات الست عدم تعصبهم، فإذا قرأنا سلسلة أسانيدهم نجد مئاتٍ من الرواة ممن يخالفونهم في مذهبهم بل يخالفون عامة أهل السنة، فإذا توفرت فيهم شروط العدالة والصدق

---

(١) سيرة النعمان ٨٠.

(٢) مقدمة ابن خلدون ٣/١١٤١، (١/ ٤٧٤، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ).

والديانة والضبط وغيرها من الشروط المعروفة فإنهم يقبلون روايتهم بدون أى تردد، حتى إننا نجد في أسانيد صحيح البخاري نفسه من قيل فيهم: «مرجىء» أى من الذين لا يعتبرون الأعمال جزءًا من الإيمان.

وهكذا من رُميَ بالتشيع، أو بأمور أخرى يختلف معهم الإمام البخاري في اعتقادهم، ولكن بعد توفر شروط الرواية يقبلُ روايتهم بدون أى تعصب.

لا شك في أن الإمام البخاري كانت عنده شدة خاصة في مسألة «الإيمان قول وعمل» وتظهر هذه الشدة في كتاب الإيمان من الجامع الصحيح أيضًا، وما ورد من قوله في مقدمة فتح البارى وغيرها أنه قال:

«كتبت عن ألف وثمانين نفسًا ليس فيهم إلا صاحب حديث».

وقال أيضًا: «لم أكتب إلا عمن قال الإيمان قول وعمل»[1]

كل هذا صحيح ولا مجال لإنكاره[2]. ولكن ينبغي أن نلاحظ أن

(١) مقدمة الفتح ٤٧٩، الطبقات للسبكي ٢/٢١٧، تاريخ بغداد ٢/ ١٠، القسطلاني ١/٢٧.

(٢) قول الإمام البخاري بشأن روايته عن ألف شيخ أو أكثر ورد عنه على عدة أوجه كالتالي:

١ـ «كتبتُ عن ألف شيخ وأكثر، عن كل واحد منهم عشرة آلاف فأكثر، ما عندي حديث إلا وأذكر إسناده».

رواه غنجار بإسناده عن جعفر بن محمد القطان إمام الجامع بكرمينية قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: فذكره.

انظر: تاريخ دمشق ١٥/٤١/ب، بإسناده عن غنجار، تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٥١، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٠٧، طبقات الشافعية للسبكي ٢/٢٢٢، تحفة =

= الأخباري ص ١٨٥.

٢ـ «كتبتُ عن ألف شيخ وأكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده» رواه غنجار أيضًا باسناده عن جعفر بن محمد القطان إمام الجامع بكرمينية قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: فذكره.

انظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٠ باسناده عن غنجار، وعنه: طبقات الحنابلة ١/ ٢٧٥، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٥، تغليق التعليق ٥/ ٣٨٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٩.

وإسناد هذا القول والقول السابق واحد فلا أدري هل غنجار رواه على الوجهين أم أن الخطيب رواه مختصرًا وعنه أخذه من جاء بعده.

٣ـ «دخلتُ بلخ فسألني أصحاب الحديث أن أملي عليهم لكل من لقيت حديثًا فأمليتُ ألف حديث لألف شيخ ممن كتبتُ عنهم».

رواه ورّاق البخاري عنه. وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٥، ٤١٤ وهو يروي كتاب الوراق في شمائل البخاري بإسناده إليه. وذكره أيضًا ابن حجر في تغليق التعليق ٥/ ٣٨٩.

٤ـ «كتبت عن ألف نفر وزيادة، ولم أكتب إلا عن من قال: الإيمان قول وعمل. ولم أكتب عمن قال: الإيمان قول».

رواه غنجار في تاريخ بخارى وعن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٥/ ٤١/ب، قال غنجار: حدثنا خلف بن محمد قال سمعت الحسن بن الحسن ابن الوضاح، ومكي بن خلف بن عفان قالا: سمعنا محمد بن إسماعيل يقول: فذكره.

ورواه أيضًا اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ٨٨٩). وعن غنجار ذكره ابن ناصرالدين في تحفة الأخباري ص ١٨٥.

وذكره ابن حجر في تغليق التعليق ٥/ ٣٨٩، ومقدمة الفتح ص ٤٧٩، دون الجملة الأخيرة «ولم أكتب إلخ».

وفي هذا الإسناد: خلف بن محمد هو البخاري الخَيَّام، روى عنه محمد بن أحمد غنجار وأبو سعد الإدريسي وغيرهما ت ٣٦١هـ. ذكره الخليلي في الإرشاد =

= وقال: «كان له حفظ ومعرفة، وهو ضعيفٌ جدًا. روى في الأبواب تراجم لا يتابع عليها وكذلك متونًا لا تُعرف. سمعتُ ابن أبي زرعة والحاكم أبا عبدالله الحافظين يقولان: كتبنا عنه الكثير ونبرأ من عهدته، إنما كتبنا عنه للاعتبار. (الإرشاد ٣/ ٩٧٢).

قال الحاكم: سقط حديثه برواية حديث «نهى عن الوقاع قبل الملاعبة». (لسان الميزان ٢/ ٤٠٤ـ ٤٠٥) قال السمعاني: كان بندارًا لحديث البخاريين وقيل إنه لم يكن بموثوق به. تكلم فيه أبو سعد الإدريسي الحافظ (الأنساب ٥/ ٢٥١، الخَيَّام) وانظر ترجمته أيضًا: في اللباب ١/ ٤٧٥، سير أعلام النبلاء ١٦/ ٧٠، ٢٠٤، ميزان الاعتدال ١/ ٦٦٢، شذرات الذهب ٤/ ٦٤ وغيرهما.

أما شيخه: الحسن بن الحسن بن الوضاح، وفي تحفة الأخباري، الحسين بن الحسن بن الوضاح، وعند اللالكائي «الحسين بن محمد بن محمد بن الوضاح».

وكذا مكي بن خلف بن عفان، فلم أجد لهما ترجمة.

ومن هنا يتبين أن هذه الرواية ضعيفة جدًا وزيادة «ولم أكتب عمن قال الإيمان قول» زيادة منكرة في هذا الخبر، وما قبلها اختصار مُخلٌّ. كما سيأتي.

٥ـ «كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص».

رواه أبو جعفر الوراق قال: وسمعته (يعني البخاري) قبل موته بشهر يقول: فذكره. ذكره عن الوراق الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٥. وهو في تحفة الأخباري ص ١٨٥ مع اختلاف بعض الألفاظ ودون قوله «ليس فيهم إلا صاحب حديث» وذكره ابن حجر في التغليق ٥/ ٣٨٩، ومقدمة الفتح ص ٤٧٩ إلى قوله: . . . صاحب حديث.

٦ـ روى اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ١٧٢) وابن عساكر بسندهما عن غنجار قال: حدثنا أبو الحسين محمد بن عمران بن موسى الجرجاني قال سمعت أبا محمد عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن البخاري بالشاش يقول: سمعت أبا عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري يقول:

«لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم، أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة =

= والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر. لقيتهم كراتٍ، قرنًا بعد قرنٍ، ثم قرنًا بعد قرنٍ، أدركتهم وهم متوافرون أكثر من ستة وأربعين سنة، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، والبصرة أربع مرات في سنين ذوي عددٍ، وبالحجاز ستة أعوام. ولم أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان منهم المكي بن إبراهيم، ويحيى بن يحيى، وعلي بن الحسن بن شقيق إلخ».

وذكر نحوًا من خمسة وأربعين شخصًا ثم قال: «واكتفينا بتسمية هؤلاء حتى يكون مختصرًا وأن لا يطول. فما رأيت واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء إن الدين قول وفعل وذلك لقول الله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ٥﴾. وإن القرآن كلام الله، قال أبو عبدالله: كلام الله غير مخلوق إلخ في حديث طويل. ذكره ابن عساكر (١٥/٤١/ب، ٤٢/أ) وذكر فيه عدة مسائل. وكذا اللالكائي.

وهذا الخبر ذكره الذهبي أيضًا بالإسناد نفسه مختصرًا وفي آخره «فما رأيت واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء، إن الدين قول وعمل، وإن القرآن كلام الله.» (سير أعلام النبلاء ١٢/٤٠٧).

وذكره ابن حجر عن طريق أبي حاتم سهل بن السَّري: قال محمد بن إسماعيل: لقيت أكثر من ألف شيخ إلخ بنحوه إلى قوله: مع محدثي «خراسان» (تغليق التعليق ٥/٣٨٨) وفي مقدمة الفتح (ص ٤٧٨) «مع المحدثين».

وشيخ غنجار: أبو الحسين محمد بن عمران بن موسى الجرجاني ترجمه السهمي في تاريخ جرجان (ص ٤٣٣) وروى عن طريقه حديثاً ولكن لم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً. روى عنه أبو محمد مسلم بن الحسن بن مسلم المروزي أيضًا.

وأبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن البخاري، لم أجد له ترجمة.

ولكن صحح الحافظ ابن حجر هذا الإسناد في فتح الباري (١/٤٧) فذكر أن أبا القاسم اللالكائي في كتاب السنة «روى بسنده الصحيح عن البخاري قال: **لقيتُ أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيتُ أحدًا منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص**».

كما أن هذه الرواية تعتضد أيضًا برواية أبي جعفر الوراق المذكورة قبلها. وفي =

قوله هذا يدل بوضوح على أن شدته هذه كانت تقتصر على شيوخه فقط[1]، فإنه كان يحترز عن الأخذ من المشايخ الذين توجد عندهم أي مخالفة، أو عدم الاهتمام بالأحاديث الصحيحة، وهذا من كمال ورعه.

أما مَن فوق شيوخه فإنه لا يشترط هذه الشروط فيهم، ولذلك من الممكن أن نجد في شيوخ شيوخه أو من فوقهم من سلسلة الأسانيد

= كتاب خلق أفعال العباد (ص ٦١) قول قريب من هذا فيما يتعلق بأن القرآن كلام الله.

ويتبين من كل هذا أن الإمام البخاري رحمه الله قصد من قوله هذا بيان أن علماء الإسلام وأئمة الحديث شرقًا وغربًا قد اتفقوا على أن الإيمان قول وعمل إلخ، فقد لقي هو بنفسه أكثر من ألف عالم وإمام في جميع مراكز العلم في العالم الإسلامي وهم أعيان الأمة وفقهاء السنة في عصرهم لم يجد فيهم أحدًا يختلف في هذا الأمر.

أما تلك الرواية التي تقول «ولم أكتب عمن قال الإيمان قول» فيفهم منها أن المحدثين في ذلك الوقت كانوا مختلفين في هذا الأمر والإمام البخاري كتب فقط عن الذين كانوا يقولون: إن الإيمان قول وعمل. وترك من قال: الإيمان قول فقط. فهذا عكس ما أراده الإمام البخاري رحمه الله. وقد سبق أن بينا أنها رواية ضعيفة جدًا لم تثبت عن الإمام البخاري.

ومعذرة للقراء إن أطلت في هذا الموضوع نظرًا لأهميته ولم أر من تناوله من قبل. فإن كنت مصيبًا فالحمد لله وحده وإن كنت مخطئًا فأسأل الله العفو والمغفرة.

هذا ولم ينفرد البخاري بمثل هذا القول. فهذان الإمامان المعاصران له أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان قالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازًا وعراقًا ومصرًا وشامًا ويمنًا فكان من مذهبهم: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، إلخ. (أصل السنة واعتقاد الدين لابن أبي حاتم. المطبوع ضمن كتاب روائع التراث ص ٢٠. وذكره عنه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ١٧٦).

وانظر أقوالاً أخرى في هذا المعنى في كتاب اللالكائي ٥/ ٩٦٣- ٩٦٤.

(١) هذا على فرض صحة هذا القول عنه. وقد سبق أن بينت أنه لم يثبت عن الإمام البخاري.

ممن لا يقولون: أن الإيمان قول وعمل[1]، فيمكن أن يصح هذا التأويل في شيوخ البخاري المباشرين. أما من فوقهم فلا يصح فيهم هذا التأويل أبدًا، ويدخل في نطاق «توجيه القول بما لا يرضى به قائله» ولا تجد لأى ذكر لهذا في شروط الإمام البخاري. وهكذا نرى أن كلا التوجيهين بعيدان عن التحقيق.

والحق أن أصحاب الأمهات الست والإمام البخاري كانوا يحترزون عن روايات أهل الكوفة لسبب آخر، وهو السبب الحقيقي، وهو أن أئمة الكوفة قد توغلوا في تخريج المسائل وتفريع الأحكام حتى أصبحوا يبتعدون من العلوم الإسلامية الأخرى يومًا فيومًا، وبلغ بهم الأمر إلى أن أهل الكوفة بأنفسهم أصبحوا لا يهتمون برواية أئمتهم ولا نقدهم وتحقيقهم، ولذلك اضطر الإمام محمد أن يسافر إلى المدينة ويدرس الحديث على الإمام مالك، ولازمه أكثر من ثلاث سنوات[2]. ولما عاد إلى الكوفة جلس للدرس، فاطمئن إليه أهل الكوفة غاية الاطمئنان، فإذا كان اليوم الذي يروي فيه الإمام محمد عن شيخه الإمام مالك كان الناس يأتون إليه أفواجًا حتى يمتلىء بيته، ولكن إذا كان اليوم الذي

---

(١) وقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة الفتح (ص ٤٥٩) أسماء من رمُوا ببدعة من رجال البخاري، وفيهم عدد ممن رُمي بالإرجاء مثل:

إبراهيم بن طهمان، رمي بالإرجاء /خ م (من السابعة)، أيوب بن عائذ الطائي يرمى بالإرجاء (خ م من السادسة)، ذر بن عبدالله المرهبي رمي بالإرجاء (خ م، من السادسة) شبابة بن سوار، رمى بالإرجاء (خ، من التاسعة) وغيرهم أحصاهم الحافظ هناك.

(٢) الإمام محمد بن الحسن الشيباني، ت ١٨٩هـ. قال الشافعي: قال محمد بن الحسن: أقمتُ عند مالكٍ ثلاث سنين وكسرًا وسمعت من لفظه سبع مائة حديث. سير أعلام النبلاء ٩/ ١٣٤.

يروي فيه عن أئمة الكوفة لا يحضر درسه إلا القليل، وذلك أيضًا متكارهين، حتى أثار هذا غضب الإمام محمد فتألم ألمًا شديدًا، وقال:

«ما أعلمُ أحدًا أسوأ ثناءً على أصحابه منكم، إذا حدثتُكم عن مالك ملأتم عليّ الموضع، وإذا حدثتُكم عن أصحابِكم إنما تأتون متكارهين»[1]

والحقيقة أن أهل الكوفة كانوا معذورين في هذا فهم ما كانوا يقصدون إساءة سمعة أئمتهم، ولكن أئمة الكوفة كانوا فقدوا اهتمامهم بعلم الحديث والرواية، مع أنه كان موجودًا في الأول، ولكنهم حينما اتكلوا على القواعد التي استنبطها أساتذتهم، وغلوا فيها إلى حد لم يعودوا يهتمون بالحديث في جنبها، وأصبح شغلهم الشاغل هو التخريج على تخريجات أقوال الأساتذة والشيوخ، أصبح أهل الكوفة بنفسهم لا يعتمدون على أئمتهم ولا يطمئنون إليهم في الحديث وروايته وتحقيقه، وكان عدم اهتمامهم هذا هو الذي جعل إسناد أهل الكوفة يوصف «بإسناد مشرقي»[2] وهذا الذي جعل الإمام أبا داود يذكر قول الإمام أحمد:

«ليس لحديث أهل الكوفة نور»[3] وقد أصبح مثلاً يضرب، وهو

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٨١ ورواه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه بإسناده عن الإمام الشافعي بلفظ متقارب (ص ١٧٤) ورواه أيضًا أبو نعيم في الحلية ٦/ ٣٣٠ ترجمة الإمام مالك، وابن عبدالبر في الانتقاء (ص ٢٥) والبيهقي في مناقب الشافعي (١/ ١٨٣).

(٢) الجامع للترمذي مع تحفة الأحوذي ١/ ١٩٣.

(٣) سنن أبي داود ١٤/ ١٨ (٤/ ٣٣٠، كتاب الأدب، باب في الرجل ينتمي إلى غير مواليه).

الذي أشار إليه الشاه ولى الله في المصفى بشرح الموطأ فقد قال:

«لم يلقَ عصرَ أتباع التابعين إلا الإمام أبا حنيفة[1] والإمام مالك.

والإمام أبو حنيفة رجلٌ لم يروِ رؤوس المحدثين مثل احمد والبخاري ومسلم والترمذي وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي في كتبهم الأحاديثَ الواردة من طريقه، ولم تجر منه سلسلة الرواية عن طريق الثقات.

والثاني (الإمام مالك) رجلٌ قد اتفق أهل النقل على أن الحديث الوارد من روايته في أعلى درجات الصحة.»[2]

---

(١) لقد ادعى الأستاذ النعماني دعاوى عريضة وبكلمات حماسية رنانة عن طلب الإمام أبي حنيفة للحديث ولكن الأسف أنه لم يستطع أن يقدم شيئًا من الأدلة، اللهم إلا ما كتب بين حين لآخر أخذًا من عقود الجمان، ولكنه بنفسه سبق أن قال عن هذا الكتاب أنه لا يمكن الاحتجاج به، وهو في نظر المحققين كما قال، وإن كنت تريد أن تطلع على بحث كون الإمام أبي حنيفة قليل الحديث بتفصيل، فارجع إلى كتاب الإرشاد من ص ١٢٠ـ ١٤٠، وقد ذكر فيه أسبابًا عديدة لقلة الإمام أبي حنيفة في الحديث، وأثبت بأن جميع توجيهات الأستاذ النعماني لا تسمن ولا تغني في جوع، وما هي إلا تكلفات باردة، وكل هذا بانصاف وعدل كاملين، وكل من يرى الكلام المذكور يستطيع أن يعرف قيمة كلام الأستاذ النعماني، ونحن مع الأسف لا نستطيع أن ننقل للقارىء الكريم عشرين صفحة كاملة خوفًا من التطويل. (المؤلف).

(٢) المصفى بشرح المَوطا ص ٦ـ ٧. وهو باللغة الفارسية.

فهرس إجمالي وكلام موجز عن مؤلفات إمام المحدثين

١ـ التاريخ الكبير:

هذا هو التاريخ الذي ألفه الإمام البخاريُّ حينما كان في الثامنة عشرة من عمره، وذلك في الليالي المقمرة في المسجد النبوي[١] بين قبر الرسول ﷺ[٢] ومنبره، وهو الذي لما رآه الإمام إسحاق بن راهويه قدَّمه من شدة الفرح إلى الأمير عبدالله بن طاهر الخراساني، وقال له:

«ألا أريك سحرًا[٣]».

وهو الذي قال عنه ابن عقدة:

«لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن تاريخ محمد ابن إسماعيل[٤]» وهو كتاب فرد في كتب أسماء الرجال من حيث الشمول

---

(١) قال الإمام البخاري: «فلما طعنتُ في ثماني عشرة سنة جعلتُ أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم... وصنفتُ كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ في الليالي المقمرة...».
تاريخ بغداد ٢/٧، تقييد المهمل ٤/أ، تاريخ دمشق ١٥/٤١/أ وغيرها وقد سبق تخريجه (ص ٩٤).

(٢) كان الإمام البخاري يقول: «لا أجيء بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم» (مقدمة الفتح ٤٨٧).
وقال: «قل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني كَرهتُ أن يطول الكتاب» (المؤلف) (مقدمة الفتح ٤٧٨، الطبقات للسبكي ٢/٢١٧، تاريخ بغداد ٢/٧).

(٣) مقدمة الفتح ٤٨٣، الطبقات للسبكي ٢/٢٢١، تاريخ بغداد ٢/٧ وقد سبق تخريجه في ص ٢٦٥.

(٤) مقدمة الفتح ٤٨٥، تاريخ بغداد ٢/٨ وقد سبق تخريجه.

والجمع(١). قد روى هذا التاريخ عن البخاريِّ أبو أحمد محمد بن سليمان ابن فارس، وأبو الحسن محمد بن سهل الفسوي وغيرهما من المحدثين(٢).

---

(١) يوجد وصف هذا الكتاب الجليل القدر في الطبقات للسبكي ٢/ ٢٢٥ـ ٢٢٦ (المؤلف).

ويشير إلى ما سبق ذكره من كلام «أبي أحمد الحاكم الكبير في أهمية كتاب التاريخ للبخاري واستفادة مسلم وأبي حاتم وأبي زرعة عنه في مؤلفاتهم (انظر ص: ٢٧٢).

(٢) انظر تغليق التعليق ٥/ ٤٣٦، مقدمة الفتح ص ٤٩٢، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٠٧. وكان في الأصل تبعًا لما وقع في كشف الظنون ١/ ٢٨٧ «اللغوي» وفي الحاشية عن نسخة أخرى «الفسوي» وهو الصواب كما سيأتي في ترجمته.

وابن فارس: هو **أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس الدَّلاَّل** النَيْسَابُوري.

روى عن: محمد بن يحيى وأحمد بن يوسف، وأبي الأزهر، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن رافع، وأبي سعيد الأشج، ومحمد بن علي بن الحسن بن شقيق، والحسين بن عيسى البسطامي، وعمر بن شبة وغيرهم.

روى عنه أبوبكر بن علي الحافظ (من شيوخ الحاكم) ومحمد بن عطية بن خالد القزويني (روى عنه التاريخ الكبير للبخاري).

وروى عنه (أي عن ابن فارس الدلال) أيضًا أبو الحسن علي بن إبراهيم المستملي المعروف بالنجار، وهو من تلاميذ ابن خزيمة ومن شيوخ الدارقطني وغيره ت ٣٥٣. قال الخطيب: كان ثقة. (تاريخ بغداد ١١/ ٣٣٨ـ ٣٣٩).

ويروي الإمام الدارقطني كتاب التاريخ الكبير عن علي بن إبراهيم هذا: حدثنا ابن فارس، حدثنا البخاري.

قال محقق كتاب المؤتلف والمختلف للدارقطني: «ولقد أكثر الدارقطني الاقتباس من التاريخ الكبير للبخاري وغرف منه غرفًا، فقد اقتبس من التاريخ الكبير أبوابًا كاملةً أتى على معظم ما فيها من تراجم. وزاد في مرات كثيرة على تراجم هذه الأبواب حتى يمكننا أن نعتبر كتاب المؤتلف والمختلف ذيلاً على كتاب التاريخ. ولا عجب في ذلك فقد تقدم في مصنفات الدارقطني أن له كتابًا بعنوان «الذيل على التاريخ الكبير» (١/ ١٠١).

وعن طريق **المستملي** هذا عن محمد بن سليمان بن فارس روى الخطيب البغدادي ١٦٥ نصًا من التاريخ الكبير للبخاري (موارد الخطيب البغدادي ص ٣٤٧ـ =

= ٣٤٨) وذكر بهذا الاسناد نفسه في موضح أوهام الجمع والتفريق مصرحًا بأنه من تاريخ البخاري (الموضح ١/٢٨٨) وروى نصًا آخر في السابق واللاحق ص ١١٥.

وروى الحاكم أبو عبدالله عن رجل عنه كتاب التاريخ. ويروي ابن خير الإشبيلي كتاب التاريخ الكبير بثلاثة طرق عن البخاري منها طريق عن المستملي وعن أبي الحسن علي بن إسماعيل الطوسي كلاهما عن أبي أحمد ابن فارس هذا عن البخاري (انظر: فهرسته ص ٢٠٥).

وروى الحافظ ابن حجر كتاب التاريخ الكبير للبخاري باسناده عن أبي بكر محمد بن سهل الشيرازي عنه عن البخاري (المجمع المؤسس ٢/٥٥، المعجم المفهرس ص ١٦٦).

وله ـ أي لابن فارس ـ ترجمة في الأنساب للسمعاني وجاء فيها:

كانت له ثروة ظاهرة وتجارة واسعة، فاشتغل بالدلالة بعد أن كان أقام ببغداد على التجارة سنين، وقد كان أنفق على العلم الأموال الكثيرة، وكان التمس من محمد بن إسماعيل البخاري نزول داره فنزل عنده مدة، وقرأ عليه كتاب التاريخ من أوله إلى باب فضيل».

«وسئل أبو عبدالله محمد بن يعقوب بن الأخرم الحافظ عن محمد بن سليمان ابن فارس فقال: ما أنكرنا عليه إلا لسانه، فإنه كان فحاشًا».

وقال الذهبي في العبر: «أنفق أموالاً جليلة في طلب العلم. وأنزل البخاري عنده لما قدم بنيسابور... وكان يفهم ويذاكر».

قال الخليلي: مات قبل ٣١٠هـ وفي الأنساب. مات ٣١٢هـ بنيسابور وهو ما جزم به الذهبي في التذكرة والسير والعبر.

قلت: ويروي أبو أحمد الحاكم في كتابه «الأسامي والكنى» كثيرًا من النصوص عن طريق أبي أحمد الدلال هذا عن البخاري.

انظر: الإرشاد للخليلي ٣/٨٥٨، الترجمة ٧٦٧، الأنساب ٥/٤٣١ «الدَّلاَّل» تذكرة الحفاظ ٣/٧٨٧، سير أعلام النبلاء ١٤/٣٨٨، العبر ١/٤٦٤، شذرات الذهب ٢/٢٦٥، المجمع المؤسس ٢/٥٥، المعجم المفهرس ص ١٦٦ رقم ٦٣٠، مقدمة كتاب الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم ١/١١٣ـ ١١٤.

= وأحال محقق كتاب الإرشاد إلى مختصر تاريخ نيسابور ص ٥٥.

أما: «**أبو الحسن محمد بن سهل الفسوي**» فقد ذكره المزي في تهذيب الكمال في الرواة عن البخاري (٢٤/ ٤٣٥) وعن طريقه وردت النسخة المطبوعة من التاريخ الكبير واسمه فيها «أبو الحسن محمد بن سهل بن كردي البصري المقرىء الفسوي» قال: حدثنا أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي بالبصرة سنة ست وأربعين ومائتين. (١/ ٣٠٢).

وقد روى عنه: «أبوبكر أحمد بن عبدان بن محمد بن الفرج الحافظ الشيرازي. قال: قرأة عليه بفسا من بلاد فارس» كما في النسخة المطبوعة من التاريخ الكبير (١/ ٣).

وعن طريقه روى أيضًا ابن عطية الأندلسي (فهرسته ص ١٠٠) والقاضي عياض (الغنية ص ١٩٩) وابن خير الأشبيلي (فهرسته ص ٢٠٥) وكذا ابن حجر كما في تغليق التعليق (٥/ ٤٥٩) ولكن فيه «محمد بن سهل» فقط دون ذكر كنيته أو نسبته.

ولكن جاء في إسناد ابن حجر في المعجم المفهرس ص ١٦٦، والمجمع المؤسس ٢/ ٥٥ «أبوبكر محمد بن سهل» زاد في المعجم «الشيرازي» حدثنا (في المعجم: أنبأنا) محمد بن سليمان بن فارس عنه. فلا أدري هل «أبوبكر محمد بن سهل الشيرازي» هو نفسه «أبو الحسن محمد بن سهل الفسوي» وذكر «ابن فارس» مقحم في الإسناد أم أن الشيرازي غير الفسوي اشتركا في الاسم فقط. ولكن إسناد ابن حجر يتفق مع إسناد مطبوعة التاريخ بعد ثلاثة من الشيوخ فقط، فالله أعلم.

وروى التاريخ الكبير عن مؤلفه **الحافظُ الفضلُ بن عباس الصائغ** أيضًا. ونسخته هي التي اطلع عليها الحافظ أبو زرعة الرازي وبنى عليها انتقاداته للبخاري (انظر مقدمة المحقق لكتاب بيان خطأ البخاري).

وروى أبو أحمد الحاكم بعض نصوص التاريخ عن **أبي إسحاق محمد بن إسحاق الثقفي** عن البخاري. انظر مثلاً كتابه الأسامي والكنى ٤/ ٦٨ ترجمه بشر بن حاتم الرقي.

وبالاضافة إلى الإسنادين المذكورين سابقًا لابن خير الإشبيلي له اسناد ثالث أيضًا عن طريق **أبي محمد عبدالرحمن بن الفضل بن عبدالله بن محمد الفسوي** عن البخاري. (فهرسة ابن خير ص ٢٠٥).

وعرفنا من تحقيقات صاحب كشف الظنون أن أبا القاسم مسلمة بن قاسم (وهو من معاصري الإمام الدارقطني) قد كتب ذيلاً عليه[1]. وهناك ذيل آخر ألفه سعد بن جناح أيضًا[2].

والأسف أن هذا الكتاب لم يطبع إلى الآن[3]، وتوجد بعض أجزائه في مكتبة حيدرآباد، ويبتدىء من حرف (ق) إلى آخر الكتاب، إلا أنه

= وانظر كلامًا مفيدًا للعلامة المعلمي عن التاريخ الكبير ورواياته وما يوجد في كل رواية من فروق واختلافات في مقدمته لكتاب موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي (١/ ١٠ـ ١٢).

(١) مسلمة بن قاسم، أبو القاسم الأندلسي القرطبي، ت ٣٥٣هـ، محدث رحال لكنه ضعيف.
قال الذهبي في الميزان: «ضعيف، وقيل كان من المشبهة».
قال أبو جعفر المالقي: «جمع تاريخًا في الرجال شرط فيه أن لا يذكر إلا من أغفله البخاري في تاريخه. وهو كثير الفوائد».
تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ٢/١٢٨، سير أعلام النبلاء ١٦/١١٠، ميزان الاعتدال ٤/١١٢، لسان الميزان ٦/ ٣٥.

(٢) سعد بن جناح، هكذا في كشف الظنون ١/٢٨٧. ولم أجد له ترجمة.
وقد سبق قبل قليل تعليقًا أن الدارقطني أيضًا له «الذيل على التاريخ الكبير» على المحمدين منه خاصةً (مقدمته تحقيق المؤتلف والمختلف للدارقطني ١/ ٤٦).

(٣) قد بدأ طبع هذا الكتاب العظيم تحت رعاية دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الهند سنة ١٣٦٠هـ. وطبعت حتى الآن عدة مجلدات، يسر الله إتمامه (عبيد الله الرحماني).
ولقد تم طبع هذا الكتاب الكريم في حيدرآباد في ٨ أجزاء (٤ مجلدات) فيما بين ١٩٤١ـ ١٩٦٣م. بتحقيق وتصحيح العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله.
ثم صدرت له طبعات أخرى مصورة من طبعة حيدرآباد. وألحق بها جزء تاسع أيضًا يشتمل على كتاب الكنى للبخاري وكتاب «بيان خطأ البخاري في تاريخه» لابن أبي حاتم الرازي.
وللكتاب نسخ عديدة مخطوطة في مختلف مكتبات العالم. فلينظر تاريخ الأدب العربي للبروكلمان ٣/١٧٨، وتاريخ التراث العربي لسزكين ١/ ٢٠٤.

ليس فيه ذكر للمحمدين، ولعله ذكرهم في أول الكتاب.

واستوعب كتاب التاريخ الكبير مَن رُوي عنهم الحديث من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين مرتبة أسماءهم على حروف الهجاء، فإن وجدت أسماء مشتركة روعى ترتيب حروف الهجاء في أسماء آبائهم، فإن لم تُعرف أسماء آبائهم كالموالى وغيرهم كتبهم تحت عنوان «من أفناء الناس» عند انتهاء الرديف. والأسماء التي لا تشترك جمعها تحت «باب الواحد» والغالب فيه ذكرُ السماع والشيوخ والتلامذة، ويوجد الجرح والتعديل أيضًا في كثير من الحيان، ولكن بدون استيعاب، وقد استنسخت بعض أجزائه من حيدرآباد.

٢ـ التاريخ الأوسط[1]:

قد روى هذا الكتاب عن الإمام البخاريِّ عبدالله بن عبدالسلام

---

(١) ورد ذكره في: فهرسة ابن النديم ص ٣٢٢، وفهرسة ابن خير ص ٢٠٥، وقال «سبعة أجزاء»، تحفة الأخباري ص ١٨٢، تغليق التعليق ٥/ ٤٣٦، مقدمة الفتح ٤٩٢، طبقات المفسرين ٢/ ١٠٧، كشف الظنون ١/ ٢٢٠ (١/ ٢٨٧).

وذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح ضمن تصانيف البخاري الموجودة والمروية له بالسماع أو بالاجازة. (ص ٤٩٢)، ولم أجد له ذكرًا في فهرس الكتب الذي أثبته محقق كتابه «المجمع المؤسس» في آخر الكتاب، فلعل الحافظ لم يذكر إسناده فيه، كما لم يذكره في آخر كتابه تغليق التعليق حيث ذكر إسناده للتاريخ الكبير والصغير. (٥/ ٤٥٩) ولكنه ذكر ذلك في المعجم المفهرس (ص ١٦٦، رقم ٦٣١) وهو يرويه عن طريقي عبدالله الخفاف وابن زنجويه عن البخاري ولكن وقع الاسم الأخير في إسناده «أبو محمد بن زنجويه» بزيادة كلمة «بن» وقال الحافظ في آخر إسناده «وهذا التاريخ مرتب على السنين، ورواية ابن زنجويه مخالفة لرواية الخفاف في شيء كثير.» (المعجم المفهرس ص ١٦٦).

الخفاف[١] وزنجويه بن محمد اللبّاد[٢]. ولم أجد سبيلاً لمعرفة أحواله المفصلة، ولا علمت عن وجود نسخة له[٣].

---

(١) الحافظ العالم الثقة، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن عبدالسلام النيسابوري الخفاف نزيل مصر. حدث عن محمد بن إسماعيل البخاري وطبقته ولازم البخاريَّ، حدَّث عنه أبو عبدالرحمن النسائي في الكنى، وأبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي وغيرهما. توفى بمصر في ٢٩٤هـ وكان من البصراء بهذا الشأن. (سير أعلام النبلاء ١٤/ ٨٨ ملخصًا).

(٢) الشيخ القدوة، الزاهد العابد، الثقة، أبو محمد زنجويه بن محمد بن الحسن النيسابوري اللبّاد. كان أحد المجتهدين في العبادة. قال الحاكم: عهدت الحفاظ من مشايخنا كلهم يثنون على زنجويه غير أبي الحسين الحجاجي إلخ. توفى ٣١٨هـ.

الأنساب للسمعاني ١١/ ١٩٨، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٥٢٢.

قلت: وعن طريق هذين الإمامين الجليلين كان ابن خير الاشبيلي يروي كتاب التاريخ الأوسط كما ذكر في فهرسته (ص ٢٠٥).

(٣) كانت نسخة خطية كاملة للتاريخ الأوسط توجد في المكتبة الحكومية في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية. (عبيد الله الرحماني).

وذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٧٨، وسزكين في تاريخ التراث العربي ١/ ٢٠٤ أن نسخة ناقصة منه موجودة في مكتبة بانكيبور بالهند.

هذا وقد طبع «التاريخ الأوسط» حديثاً في مجلدين بتحقيق الأستاذ محمد بن إبراهيم اللحيدان، نشر دار الصميعي. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

وقد اعتمد محققه على نسختين خطيتين إحداهما كاملة وهي برواية عبدالله بن أحمد بن عبدالسلام الخفاف النيسابوري عن الإمام البخاري. موجودة بالمكتبة الظاهرية في دمشق كتب عنوانها في المخطوطة «الجزء الأول من التاريخ تأليف محمد بن إسماعيل البخاري إلخ».

والنسخة الثانية ناقصة وهي موجودة بمكتبة الشيخ سليمان البسام بعنيزة وهي من رواية زنجويه بن محمد النيسابوري عن البخاري وكتب عنوانها في المخطوطة «التاريخ الأوسط تصنيف الإمام الحافظ... البخاري رحمه الله» وبين الروايتين اختلاف في بعض الأحيان.

وأفاد محققه الفاضل في مقدمته بناء على دراسات علمية حديثة أن ما هو =

= مطبوع ومتداول منذ نحو قرن من الزمان باسم «التاريخ الصغير» إنما هو «التاريخ الأوسط» بعينه ولكن ناشره الأول وجد مخطوطه بدون تسمية فظن أنه «التاريخ الصغير» فنشره بهذا الاسم واشتهر ذلك بين الناس.

ويؤيده في هذا أن المطبوع باسم التاريخ الصغير هو من رواية زنجويه بن محمد النيسابوري نفسه عن البخاري. ولم يشر ابن حجر إلى رواية للتاريخ الصغير عن طريق زنجويه هذا وإنما هو معروف عن طريق عبدالله الأشقر كما سيذكر المصنف بعد قليل.

ويعكر عليه أن ابن رُشيد الفهرى (ت ٧٢١هـ) ذكر حديثاً في كتابه السنن الأبين (ص ١٤٠) عزاه إلى «البخاري في تاريخه الصغير» ثم رواه باسناده عن زنجويه بن محمد النيسابوري قال لي محمد بن إسماعيل البخاري إلخ. وهذا النص موجود بمثله في المطبوع من التاريخ الصغير (٢/ ٤١ـ ٤٢).

وذكر ناشر المطبوع باسم «التاريخ الصغير» في سنة ١٣٢٤هـ الشيخ محمد محى الدين الجعفري رحمه الله أنه اعتمد في طبعه على أربع نسخ خطية وراجعه قبل الطبع العلامة المحدث الشيخ شمس الحق العظيم الآبادي صاحب عون المعبود، رحمه الله. وبعد مراجعة تاريخ التراث العربي لسزكين تبين أنه توجد فعلاً أربع نسخ خطية لكتاب التاريخ الصغير في مختلف مدن الهند بالاضافة إلى نسخة خامسة في برلين بألمانيا وسادسة في الظاهرية بدمشق. فهل كل هذه النسخ خالية من أية تسمية؟ وقبل أن نجزم بأن ناشر الطبعة الأولى هو الذي اختار هذه التسمية، لابد من الحصول على كل هذه النسخ ثم دراستها والمقارنة بينها للوصول إلى رأى جازم في الموضوع. لا سيما وأن نسخة عنيزة التي انفردت بتسمية «التاريخ الأوسط» لم يعرف ناسخها ولا تاريخ نسخها وقد تكون نسخة حديثة. والله أعلم.

ويبقى السؤال بعد هذا: ما هو التاريخ الصغير إذن؟ وأين هو؟ لقد ذكر ابن خير الإشبيلي أن كتاب الضعفاء والمتروكين للبخاري هو التاريخ الصغير له، (الفهرسة ص ٢٠٦) ولكن يعكر عليه أن ابن النديم قبله ذكر «التاريخ الكبير» و«التاريخ الصغير» و«التاريخ الأوسط» و«الضعفاء» ككتب مستقلة للإمام البخاري (فهرست ابن النديم ص ٣٢١ـ ٣٢٢) وأن ابن حجر كذلك ذكر التاريخ الكبير، والأوسط، والصغير، والضعفاء كلها من كتبه الموجودة المروية له بالسماع أو بالاجازة (مقدمة الفتح ص ٤٩٢، وذكر أسانيده إلى كل منها في المعجم المفهرس) فلو كان

٣ـ التاريخ الصغير[1]:

وهو أيضًا كتاب منقطع النظير في التاريخ من كتب الإمام البخاري، وإن علاقة علم الرِّجال بعلم الحديث كالعلاقة بين الروح والجسد، ولذلك كان للإمام البخاري شغف خاص بهذا العلم.

روى هذا الكتاب عن الإمام البخاري عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن الأشقر[2].

= الضعفاء هو «التاريخ الصغير» نفسه لما فرق بينهما لا سيما وقد اطلع على كل منهما.

وقد ذكر الروداني في صلة الخلف (ص ١٥٥) أن «التاريخ الصغير خاص بالصحابة وهو أول مصنف في ذلك». كما ذكر محقق التاريخ الأوسط. والله أعلم.

(١) طبع التاريخ الصغير في إله آباد. (المؤلف) بالهند سنة ١٣٢٤هـ بتحقيق الشيخ محمد محى الدين الجعفري الإله آبادي وإفادات العلامة المحدث الشيخ شمس الحق العظيم آبادي صاحب عون المعبود.

ثم صدرت له طبعات أخرى. وذكر بروكلمان (٣/١٧٨ـ ١٧٩) وسزكين (١/٢٠٤ـ ٢٠٥) نسخًا مخطوطة له.

(٢) مقدمة الفتح ص ٤٩٢، تغليق التعليق ٥/٤٣٦، المعجم المفهرس لابن حجر ص ١٦٦، رقم ٦٣٢، وهو «الشيخ العالم الصدوق، أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن الخليل بن الأشقر»، روى التاريخ الصغير للبخاري عن مؤلفه.

روى أيضًا عن محمد بن سليمان لوين، والحسن بن عرفة وغيرهما، روى عنه أبو حفص بن شاهين، وأبو العباس أحمد بن زنبيل وآخرون.

قال الذهبي: كان محدثًا معمرًا، إمامًا مفتيًا، ولى قضاء كرخ بغداد... توفى سنة بضع عشرة وثلاثمائة.

ذكر أخبار أصبهان ٢/٧٢، تاريخ بغداد ١٠/١١٧، الإكمال لابن ماكولا ١/٩٥، الأنساب للسمعاني ١/٢٦٩، الأشقر، اللباب ١/٦٥، سير أعلام النبلاء ١٤/٣٠٣.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر اسناده إليه في تغليق التعليق ٥/٤٥٩. وفي المعجم المفهرس ص ١٦٦.

وقال الذهبي في ترجمة خطيب مشكان أبي الحسن علي بن محمد المُشكاني: =

والنسخة المطبوعة هي برواية أبي محمد زنجوية بن محمد النيسابوري[1]، وقد ذكر فيه الإمام البخاريُّ مشاهير الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، وسني وفياتهم ونسبهم ولقاءهم، ويذكر في الغالب الجرح والتعديل أيضًا، ورتب تأليفه على السنوات، فإذا انتهى من سنة وذكر وفيات مشاهيرها وغيرها من الأمور المهمة بدأ لسنة أخرى، وقال في خطبة الكتاب:

«كتابٌ مختصر من تاريخ النبي ﷺ والمهاجرين والأنصار، وطبقات التابعين لهم بإحسان، ومن بعدهم ووفاتهم، وبعض نسبهم وكناهم ومن يُرغب في حديثه[2]».

= «ولد سنة ٤٦٠هـ بمشكان. فقدم عليهم الشيخ المعمر أبو منصور محمد بن الحسن ابن محمد بن يونس النهاوندي سنة نيف وسبعين فسمع منه هذا «التاريخ الصغير» للبخاري بسماعه من القاضي أبي العباس بن زنبيل النهاوندي عن القاضي عبدالله بن محمد بن الأشقر عن البخاري، فتفرد الخطيب بعلو هذا الكتاب مدة، ولكن قل من سمعه منه لبعد الديار.» وسمعه منه أبو سعد السمعاني وابن عساكر أيضًا. (سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٣١٢، وانظر أيضًا ١٧/ ٩٩).

(١) تقدمت ترجمته وإنه راوي التاريخ الأوسط عن البخاري.

وقد ذكر ابن عدي كثيرًا من نصوص هذا الكتاب عن محمد بن عبدالله الجنيدي (ت ٣٤٧هـ، سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٧) عن البخاري انظر: ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل ١/ ٣٠٣.

وذكر الإمام الدارقطني نصوصًا عدة عن الإمام البخاري بروايته عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش، حدثنا محمد بن شاذان النيسابوري، حدثنا البخاري.

وذكر محقق كتاب المؤتلف والمختلف أنها من التاريخ الصغير للبخاري وذكر مواضعها فيه (انظر مقدمة المحقق ١/ ١٠٢، والفهرس ٥/ ٢٥٦٠).

(٢) التاريخ الصغير ص ٣، طبعة الهند، و١/ ١/ طبعة محمود زايد. والتاريخ الأوسط ١/ ٦٨ وفيه «ومن يرغب عن حديثه».

وانظر التعليق على «التاريخ الأوسط» وقد مضى قبل قليل.

٤ـ الجامع الكبير:

ذكره ابن طاهر[١] ولم نطلع على تفاصيله أيضًا، ولم أعرف وجود أي نسخة منه[٢]، واكتفى صاحب كشف الظنون أيضًا بذكر هذا القدر.[٣]

٥ـ خلق أفعال العباد[٤]:

كان الصحابة والتابعون يردون على الفرق الباطلة بالآيات والأحاديث، وسلك الإمام البخاري مسلكهم في هذا الكتاب، وهذا هو علم الكلام القديم. وقد رواه عن الإمام البخاري يوسف بن ريحان بن عبدالصمد والعلامة الفربري[٥]، وفيه رد على الفرق الباطلة الجهمية والمعطلة،

---

(١) كما ذكره عنه الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح ص ٤٩٢.

(٢) كانت نسخة قلمية كاملة بخط الحافظ ابن كثير للجامع الكبير في مكتبة المخطوطات في دار العلوم بألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية، ندعو الله أن تكون هذه المكتبة محفوظة. (عبيد الله الرحماني).

(٣) كشف الظنون ١/ ٥٧١.

(٤) وقد طبع كل من خلق أفعال العباد، وكتاب الضعفاء الصغير. (المؤلف) وذكره الذهبي في ثلاثة مواضع في سير أعلام النبلاء باسم «أفعال العباد» ١٠/ ٥٠٧، ١١/ ٤٠٥، ١٢/ ١١٣.

(٥) تغليق التعليق ٥/ ٤٣٦، مقدمة الفتح ٤٩٢، كشف الظنون ١/ ٤٧٣.

والفربري: هو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح الفربري راوي الكتاب الجامع الصحيح للبخاري. ولادته سنة ٢٣١هـ، وتوفى سنة ٣٢٠هـ، وذكر المؤلف ترجمته في آخر الكتاب في تلامذة الإمام البخاري. وانظر أيضًا تذكرة الحفاظ ٣/ ٧٩٨، الأنساب ١٠/ ١٧٠، ١٧١ (المراجع).

وأما يوسف بن ريحان بن عبدالصمد، فلم أجد له ترجمة حتى الآن.

ولكن روى الخطيب البغدادي (١٧/٢) وعنه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٧/١٥/ب) والمزي في تهذيب الكمال (٤٥١/٢٤) بإسناده عن محمد بن نعيم الضبي قال: أخبرنا أبو الفضل محمد بن يوسف بن ريحان الأمير ببخارى قال: =

وجُمِعت آثارُ الصحابة والتابعين أيضًا مع الآيات والأحاديث.[1]

٦ـ كتاب الضعفاء الصغير:

وقد ذُكرت فيه أسماءُ الرواة الضعفاء مرتبة على حروف الهجاء، ويبين في غالب الأحيان أسباب الضعف مع ذكر شيوخ الراوي. وبإمعان النظر في هذا الكتاب يتبين مدى ما كان يراعيه الإمام البخاري من الاحتياط البالغ والحذر الكامل في جرح الرواة وتضعيفهم.

كما أن كلمة «الصغير» تشير إلى أنه ألف كتاب «الضعفاء الكبير» أيضًا[2]، أو على الأقل أراد تأليفه.

= حدثني أبي يوسف بن ريحان قال سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان علي بن المديني يسألني عن شيوخ خراسان ... إلخ وفيه قول ابن المديني: «يا أبا عبدالله كل من أثنيت عليه فهو عندنا الرضا».

فهذا يدل على أن أسرته كانت ذا مكانة في بخارى. والله أعلم.

(١) ذكر بروكلمان (١٧٩/٣) وسزكين (٢٠٦/١) وجود ثلاث نسخ من كتاب خلق أفعال العباد في مكتبات العالم. وطبع بتحقيق العلامة الشيخ شمس الحق العظيم آبادي في دهلي ١٣٠٦هـ ثم صدرت له طبعات أخرى.

(٢) ولكن ذكره ابن النديم (ص ٣٢٢) والمالكي في تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب (ص ٢٩٠) وابن حجر (التغليق ٤٣٧/٥، مقدمة الفتح ص ٤٩٢، المعجم المفهرس ص ١٧٣) باسم «الضعفاء» فقط. دون كلمة «الصغير». وذكره ابن خير الإشبيلي باسم «الضعفاء والمتروكين» (الفهرسة ص ٢٠٦). ولكن جاء في آخر مطبوعة الضعفاء «آخر كتاب الضعفاء الصغير للإمام البخاري رحمه الله».

وذكر السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ص ١٠٩، الصغير والكبير كليهما. وكذا ابن ناصر الدين في تحفة الأخباري ص ١٨٢ وأشار المزي في مقدمة تهذيب الكمال إلى «كتابي الضعفاء» للبخاري (١٥١/١).

وتوجد في سير أعلام النبلاء نصوص عزاها الذهبي إلى كتاب «الضعفاء» للبخاري ولم أجدها في الضعفاء الصغير المطبوع. انظر سير أعلام النبلاء ١٥٥/٤، =

= ٦/ ٣٢٢، ٩/ ٤٢٧ وذكر حديثًا في ترجمة ابن ميلة، عن طريق ثابت بن محمد الزاهد ثم قال: «هذا حديث منكر مع قوة إسناده، والعجب من البخاري حدَّث عن ثابت بن محمد الزاهد في صحيحه وذكره في كتاب الضعفاء». (١٧/ ٢٩٩).

ولا يوجد ذكر ثابت بن محمد الزاهد في الضعفاء الصغير المطبوع.

وقال الذهبي في آخر ترجمة البخاري من السير: «تاريخ البخاري يشتمل على نحو من أربعين ألفًا وزيادة، وكتابه في الضعفاء دون السبع مائة نفس» (١٢/ ٤٧٠) ولكّن في المطبوع من الضعفاء الصغير ٤١٨ ترجمة فقط.

وكل هذا يدل على أن للبخاري كتابًا آخر في «الضعفاء» غير الضعفاء الصغير المطبوع. وهذا ما صرح به الذهبي في ترجمة أبي تميلة من السير حيث قال:

«ووهم أبو حاتم حيث حكى أن البخاري تكلم في أبي تميلة، ومشى على ذلك أبو الفرجَ ابن الجوزي، ولم أر ذكرًا لأبي تميلة في كتاب «الضعفاء» للبخاري، لا في **الكبير ولا الصغير** ثم إن البخاري قد احتج بأبي تميلة.» (سير أعلام النبلاء ٩/ ٢١١).

وقال في ترجمة عبدالله بن أبي الخُوَارزمي «وقد روى البخاري عن ابن أبي في كتاب «الضعفاء» أحاديث روايةً وتعليقًا، فإنه مر بخوارزم فنزل على هذا الرجل» (سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٠٣).

وصرَّح في ترجمة سليمان بن بنت شُرحبيل أن المقصود من قوله هذا هو الضعفاء الكبير فقال: «وقد روى البخاري أيضًا عن عبدالله عنه، وعبدالله هذا هو عندي عبدالله بن أبي الخوارزمي القاضي. فإن البخاري نزل عنده مدة ونظر في كتبه وعلق عنه أماكن في كتاب «**الضعفاء الكبير**» له. (السير ١١/ ١٣٩).

فهذا تصريح من إمام مثل الذهبي أن البخاري له كتاب «الضعفاء الصغير» وآخر كتاب «الضعفاء الكبير» وأن الذهبي اطلع عليهما واستفاد منهما.

وذكره الذهبي في الميزان أيضًا، فقال في ترجمة عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي: «لم أر أحدًا ذكره في الضعفاء غير أبي عبدالله البخاري فإنه ذكره في **الكتاب الكبير في الضعفاء** إلخ (الميزان ٢/ ٥٩٨).

ويظهر أن الإمام البخاري في كتابه «الضعفاء الكبير» كان يذكر بعض مروياتِ المترجمين أيضًا. فقد قال الذهبي:

وقد روى هذا الكتاب عن البخاري أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الدَّوْلابي(١)، وأبو جعفر مُسَبِّح بن سَعيدٍ(٢)، وآدم بن موسى

= «وخرّج البخاري في كتاب «الضعفاء»... عن الحارث عن علي عن النبي ﷺ «أنين المريض تسبيحة إلخ» ثم قال: فهذا حديث منكر جدًا وما أظن أن اسرائيل حدَّث بهذا. (السير ٤/ ١٥٥، ترجمة الحارث الأعور).

وذكر الذهبي أيضًا في ترجمة أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي حديث «ما من عبدين متحابين يستقبل أحدهما صاحبه فيصافحه إلخ» ثم قال: هذا حديث غريب منكر، أخرجه البخاري في كتاب الضعفاء عن خليفة في ترجمة درست.» (السير ١٦/ ٣٤٩).

وهذا قليل جدًا في الضعفاء الصغير. وذكر الذهبي في الميزان في ترجمة عبدالله بن جرير حديثًا عزاه إلى البخاري في «الضعفاء الكبير له» (الميزان ٢/ ٤٠٠، وعنه اللسان ٣/ ٢٦٧).

(١) الإمام الحافظ البارع أبو بشر محمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدَّوْلابي الرَّازي الورّاق. ولد ٢٢٤هـ وسمع الجُوزجاني، ومحمد بن بشار وغيرهم. روى عنه ابن أبي حاتم، وابن عدي، والطبراني وآخرون. ت ٣١٠هـ. وهو صاحب كتاب الكنى المشهور.

ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٥٩، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٠٩، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٥٩، لسان الميزان ٥/ ٤١، وغيرها.

وقد كاد ابن عدي يستوعب كتاب الضعفاء الصغير للبخاري في كتابه الكامل عن طريق الدولابي هذا. ما عدا تراجم قليلة ذكر أرقامها صاحب كتاب ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل (١/ ٢٢٠).

وعلى سبيل المثال ذكر البخاري في باب من اسمه إبراهيم اثنتى عشرة ترجمة، ذكرها كلها ابن عدي في الكامل ماعدا ترجمة واحدة وهي ترجمة «إبراهيم بن محمد أراه ابن أبي عطاء» وقيل فيه هو إبراهيم بن أبي يحيى نفسه. وعلى هذا فهو مكرر في الضعفاء الصغير ولعل ابن عدي لم يفرد له ترجمة من أجل هذا. وذكر في هذه التراجم أقوال البخاري عن طريق الدولابي نفسه ماعدا ترجمة واحدة ذكرها عن طريق الجنيدي عن البخاري.

وزاد عليها ابن عدي تراجم أخرى ذكر فيها أقوال البخاري ولعلها من التاريخ الصغير، أو الضعفاء الكبير. والله أعلم.

(٢) وقع في الأصل تبعًا لمقدمة الفتح «شيخ بن سعيد» وما أثبته من تهذيب الكمال =

الخُوَارِي[1] وغيرهم[2].

= حيث ذكره في الرواة عن البخاري (٢٤/٤٣٦) وهكذا وقع اسمه في سير أعلام النبلاء في أكثر من موضع في أخبار البخاري (١٢/٤٣٢، ٤٣٨). وكذا في طبقات المفسرين للداودي (٢/١٠٧) ولم أجد له ترجمة مفردة.

ومن الذين رووا عن البخاري «المَسِيْح بن داود النخشبي، ومَسِيْح بن عِصمة أبو يوسف». وقيل فيهما أيضًا «مُسَبِّح» وهو ما رجحه ابن نقطة. انظر: تكملة الإكمال ٥/٣٣٩ـ ٣٤٠، وتوضيح المشتبه ٨/١٥٧.

(١) آدم بن موسى الخُوَارِيُّ. ذكره ابن نقطة في تكملة الاكمال وقال: حدَّث عن سعيد بن عَنْبَسَه، ومحمد بن إسماعيل البخاري الإمام، حدَّث عنه أبو أحمد محمد بن أحمد بن الغِطْريف والعقيلي أيضًا. (٢/٥١٧، الترجمة ٢١٣٦) وذكره أيضًا ابن حجر في تبصير المنتبه ٢/٥٥٣.

والنسخة المطبوعة من كتاب الضعفاء الصغير هي من رواية آدم بن موسى الخُوَاري هذا، رواها عنه أبو أحمد محمد ابن الغطريف. كما أن العقيلي يروي كثيرًا من أقوال البخاري برواية آدم بن موسى هذا من كتابه الضعفاء الصغير، فعلى سبيل المثال ذكر البخاري في باب من اسمه إبراهيم اثنتى عشرة ترجمة، اقتبس العقيلي عشرة منها. (انظر التراجم: ٢٧، ٢٨، ٥٣، ٥٤، ٥٧، ٦٤، ٦٥، ٧١، ٧٢، ٧٣ في ضعفاء العقيلي).

والنصوص التي ذكرها العقيلي متطابقة تمامًا لما في الضعفاء سوى اختلاف قليل جدًا في تقديم أو تأخير بعض الكلمات في بعض التراجم رغم أن المطبوع مروي من طريق غير الطريق التي يروي عنها العقيلي.

غير أن العقيلي ذكر أقوال البخاري أيضًا في ثماني تراجم أخرى في الباب نفسه وبالإسناد نفسه ولم يرد ذكرهم في الضعفاء الصغير. (انظر التراجم: ٣٠، ٣٦، ٤٢، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦٨ من ضعفاء العقيلي). وهذه النصوص موجودة في التاريخ الكبير للبخاري مع شيء من الاختلاف في الألفاظ. فإما أن العقيلي يروي التاريخ الكبير أيضًا بالاسناد نفسه وذكر تلك الأقوال بشيء من الاختصار. أو أن البخاري نفسه اختصرها في الضعفاء الكبير له ومنه أخذها العقيلي. العلم عند الله تعالى.

(٢) روى الخطيب البغدادي أربعة وأربعين نصًا من الضعفاء الصغير في كتابه تاريخ =

٧ـ ٨ـ المسند الكبير والتفسير الكبير:

وقد ذكر هذين الكتابين الفِرَبْرِيُّ، تلميذُ البخاريِّ. ولم نعرف أحوالهما المفصلة ولا اطلعنا على وجود أى نسخة منهما[١] ولا رواتهما[٢].

= بغداد. (موارد الخطيب ٣١٩) من طريقين عن **محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي عن البخاري**. (المصدر السابق ص ٥٥٩). وعن طريق الغازي هذا كان ابن حجر يروي كتاب الضعفاء للبخاري وذكر اسناده إليه في المعجم المفهرس ص ١٧٣ رقم ٦٧٦.

وهو «الإمام الثقة الحافظ، أبو الحسين محمد بن إبراهيم بن شعيب الجرجاني الغازي» ـ نسبة إلى الغزو والجهاد مع الكفار ـ السَّرَوِي ـ نسبة إلى مدينة سارية ـ بطبرستان. سمع عمرو بن علي الفلاس، والبخاري، وأبا حاتم وأبا زرعة وغيرهم. روى عنه ابن عدي، وأبو أحمد والحاكم وأبوبكر الإسماعيلي وغيرهم. توفى سنة نيف وعشرة وثلاثمائة. انظر: معجم الإسماعيلي ١/ ٤٧٧، الأنساب ١٠/ ٤، الغازي، اللباب ٢/ ٣٧٢، تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٦٠، وفيه «أبو الحسن»، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٠٧، توضيح المشتبه ٥/ ٩٠، وكنيته فيه «أبو الخير» طبقات الحفاظ ص ٣٢٠.

قلت: ومحمد إبراهيم الغازي هو راوي كتاب الكنى أيضًا عن البخاري كما جاء في أوله (التاريخ الكبير ٩/ ٣).

(١) مقدمة الفتح ص ٤٩٢، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٠٧، وذكر التفسير وراق البخاري أيضًا. (تاريخ بغداد ٢/ ١٤، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٤، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٧٥، طبقات السبكي ٢/ ٢٢٦).

وذكر بروكلمان في تاريخ الأدب ٣/ ١٧٩، وجود نسخة للتفسير في باريس وقطعة منه في الجزائر. ولكن أسقطه سزكين. والله أعلم.

(٢) كانت نسخة كاملة مخطوطة من المسند الكبير بخط الإمام ابن تيمية في مكتبة المخطوطات في دار العلوم بألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية (عبيد الله الرحماني).

٩ـ كتاب الهبة:

وقد ذكره ورّاقُ الإمام البخاري[١] محمد بن أبي حاتم فقد قال:

«وعمل كتابًا في الهبة فيه نحو خمسُ مائة حديث، وقال: ليس في كتاب وَكيعٍ في الهبة إلا حديثان مسندان أو ثلاثة، وفي كتاب ابن المبارك خمسةٌ أو نحوها[٢]».

وهكذا فلا مقارنة بين كتاب البخاري وكتابَي وكيعٍ وابن المبارك لأنَّ في كتاب وكيع حديثين أو ثلاثة، وفي كتابِ ابن المبارك خمسةٌ، بينما كتابُ البخاريِّ يشمل خمسمائة حديث، ولم نطلع على أى نسخةٍ لهذا الكتاب أيضًا.

١٠ـ أسامي الصحابة:

ذكره أبو القاسم بن مندة[٣]، وهو يرويه عن طريق ابن

---

(١) مقدمة الفتح ٤٩٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٠، تغليق التعليق ٥/ ٤١٨، مقدمة الفتح ص ٤٨٨.

(٣) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن إبراهيم العبدي الأصبهاني يعرف بابن مندة وهو لقبُ جدِّه الأعلى إبراهيم، محدث حافظ توفى سنة ٤٧٠هـ، (المنتظم ٨/ ٣١٥، شذرات الذهب ٣/ ٣٣٧ـ ٣٣٨، معجم المؤلفين ٥/ ١٧١) (المراجع).

قلت: وقوله «أبو القاسم بن مندة» هكذا في مقدمة الفتح أيضًا (ص ٤٩٢) وعنه في مقدمة القسطلاني ١/ ٣٦.

ولكن المعروف أن كتاب «معرفة الصحابة» هو لوالده أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن مندة المتوفى ٣٩٥هـ. وإليه عزاه الحافظ في مقدمة الاصابة (١/ ٣) وقبله ابن الأثير في أسد الغابة (١/ ١٠) ـ وهو أحد أهم مصادر ابن الأثير ـ والذهبي =

الفارس[١] عنه، وينقل عنه كثيرًا، وكذلك أبو القاسم البغوي[٢] في كتابه «معجم الصحابة[٣]» ولا نعرف أحدًا أفرد تصنيفًا في هذا الموضوع (أسامي الصحابة) قبل هذا[٤]، وقد كتب بعده ابن مندة

= في سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٣ في ترجمته) وغيرهم.

وله نسخ مخطوطة ذكرها سزكين في تاريخ التراث ١/ ٣٥٤.

(١) هو أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس الدَّلاَّل، تقدمت ترجمته عند ذكر التاريخ الكبير.

(٢) هو أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز بن المرزبان بن شابور بن شاهنشاه البغوي ابن بنت أحمد بن منيع البغوي، وإنما قيل له البغوي لأن جده أحمد بن منيع أصله من بغ، وهو ولد ببغداد وبها نشأ، عمر العمر الطويل حتى رحل الناس إليه، وكتب عنه الأجداد والأحفاد والآباء والأولاد. سمع أحمد بن حنبل وعلي ابن المديني من شيوخ البخاري ومسلم. صنف المعجم الكبير للصحابة، كانت ولادته سنة ٢١٣هـ وتوفى سنة ٣١٧هـ، (الأنساب ٢/ ٢٧٤، ٢٧٥) (المراجع) وقطعة من كتابه مازالت موجودة ومخطوطة كما ذكرها سزكين (١/ ٢٨٠).

(٣) مقدمة الفتح ٤٩٢. وينقل عنه أبو نعيم أيضًا في معرفة الصحابة ٢/٢٤٨، ٢٨٩، ٣/ ٢٦، تحقيق د. راضي عثمان.

(٤) قال الحافظ ابن حجر: «أول من عرفته صنف في ذلك أبو عبدالله البخاري، أفرد في ذلك تصنيفًا، فنقل منه أبو القاسم البغوي وغيره، وجمع أسماء الصحابة مضمومة إلى من بعدهم جماعة من طبقة مشايخه كخليفة بن خياط ومحمد بن سعد، ومن قرنائه كيعقوب بن سفيان وأبي بكر بن أبي خيثمة، وصنف في ذلك جمع بعدهم...» (الاصابة ١/ ٣، طبعة الزيني)

قلت: وقد ذكر السخاوي وغيره للإمام علي بن المديني ت ٢٣٤هـ كتابًا باسم «معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان» (الإعلان بالتوبيخ ضمن كتاب علم التاريخ عند المسلمين ص ٥٤٠ وقد ذكره نقلاً عن الخطيب. وذكره أيضًا الحاكم في علوم الحديث ص ٧١.

وابن المديني أقدم وفاةً من البخاري ولكن سبق أن البخاري بدأ يؤلف التاريخ وقضايا الصحابة والتابعين وهو في الثامنة عشرة من عمره فالظاهر أنه أسبق تأليفًا =

وابن عبد البر وابن الأثير والحافظ ابن حجر وغيرهم في أسماء الصحابة وسيرهم وتاريخهم، وهذا موضوع مهم جدًا لا تخفى أهميته[1].

١١ـ كتاب الوحدان:

ينقل ابن مندة من هذا الكتاب كثيرًا. وقد ذكر الإمام البخاري في كتاب الوحدان أولئك الصحابة الذين رُوي عنهم حديث واحدٌ فقط[2].

وقد ألف الإمام النسائي أيضًا كتاب الوحدان، وقد طبع كتابه في آغره بالهند[3]، وكذلك ألف الإمام مسلم كتاب الوحدان، وقد طبع أيضًا في آغره[4]، والغالب أن أحدًا لم يؤلف في هذا

= في هذا الموضوع من شيخه ابن المديني أيضًا. والله أعلم.

(١) كانت نسخة خطية كاملة من هذا الكتاب موجودة في دار العلوم بألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية. (عبيد الله الحماني).

قلت: وقد ذكره ابن ناصرالدين الدمشقي باسم: كتاب «أصحاب النبي ﷺ.» وقال: وأشار إليه في التاريخ الكبير. (تحفة الأخباري ص ١٨٣).

(٢) مقدمة الفتح ص ٤٩٢.

(٣) لعله يعني كتاب «تسمية من لم يرو عنه إلا واحد» للنسائي وقد ذكر سزكين وجود نسختين مخطوطتين منه في تركيا إحداهما في أربع أوراق والأخرى في ١٤ ورقة. (تاريخ الترات ١/ ٢٦٨) وهومطبوع في آخر كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي في أكثر من طبعة. كما طبع أيضًا ضمن «مجموعة رسائل في علوم الحديث للنسائي» نشر مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٠م وتشتمل على «٢٦» ترجمة فقط. ليس فيهم أى واحد من الصحابة.

هذا ولم يذكر سزكين كتابًا للنسائي باسم «الوحدان».

(٤) سنة ١٣٢٣هـ كما ذكر سزكين (١/ ٢٢٢). وطبع أيضًا في بيروت عام ١٤٠٨هـ/ =

الموضوع قبل الإمام البخاري.

١٢ـ كتاب المبسوط:

ذكره الخليليُّ في الإرشاد[١] وقد رواه عن البخاري مَهِيب[٢] بن سُلَيم، ولم نعرف شيئًا عن موضوع هذا الكتاب، ولكن الظاهر أنه بسط في هذا الكتاب تلك المسائل الفقهية[٣] التي استنبطت من الأحاديث.[٤]

= ١٩٨٨م نشر دار الكتب العلمية باسم «المنفردات والوحدان» هو أيضًا في ذكر من لم يروِ عنه إلا راوٍ واحد من الصحابة وغيرهم.

وهكذا فموضوع كتاب مسلم والنسائي يختلف عن موضوع كتاب البخاري. والله أعلم.

(١) الإرشاد ٣/ ٩٧٣، الترجمة (٩٠٢) وهي ترجمة أبي حسان مَهيب بن سُلَيم البخاري وقال فيه الخليلي: «بخاري ثقة متفق عليه، مكثر عن محمد بن إسماعيل البخاري، روى عنه المبسوط وكتبًا أخرى لم يروها غيره».

وقد وُلد مهيب هذا سنة ٢٣٣هـ التي مات فيها ابن معين. (سير أعلام البنلاء ١١/ ٩١ ترجمة ابن معين).

(٢) كذا في مقدمة الفتح ٤٩٢، وتاريخ بغداد ٢/ ٣٤، بالميم بعدها هاء ثم تحتية، ووقع في كشف الظنون ٢/ ٢٧٢، وهب بالواو بعدها هاء. (المؤلف) وهو تحريف. وقد تقدمت ترجمته.

(٣) ذكره ابن ناصرالدين الدمشقي ضمن مؤلفات الإمام البخاري فقال: «وكتاب «المبسوط» الذي جمع فيه كتبه على الأبواب فيما قيل.» تحفة الأخباري ص ١٨٢. وقال الحافظ أبو الفضل بن طاهر: كان البخاري عمل قبل كتاب الصحيح كتابًا يقال له «المبسوط» وجمع فيه جميع حديثه على الأبواب، ثم نظر إلى أصح الحديث على ما يرسمه فأخرجه بجميع طرقه إلخ (تغليق التعليق ٥/ ٤٢٠).

(٤) كانت توجد له نسخة خطية كاملة مكتوبة بخط الحافظ ابن مندة في مكتبة ألمانيا إلى الحرب العالمية الثانية (عبيد الله الرحماني).

١٣ـ كتاب العلل:

ذكره أبو القاسم بن مندة، وهو يرويه عن محمد بن عبدالله بن حمدون عن أبي محمد عبدالله بن الشرقي[(١)] عن الإمام البخاري[(٢)]، وهذا فن دقيق وشريف، وقد بينا في القسم الأول ما يحتاج إليه هذا الفن الجليل من سعة المعلومات وطول الباع، ولعل هذا هو الكتاب الأول في هذا الموضوع.[(٣)]

١٤ـ كتاب الكنى:

ذكره أبو أحمد الحاكم، وهو ينقل منه أيضًا في تصانيفه[(٤)]، والمحدثون في أمسّ الحاجة إلى هذا الفن، ويقصد منه بيان كنى رواة الحديث لكي لا يختلط راوٍ بغيره، وبسبب عدم معرفة هذا

---

(١) أبو محمد عبدالله بن محمد بن الحسن بن الشرقي النيسابوري ت ٣٢٨هـ. قال الحاكم: «كان متقدمًا في صناعة الطب، ولم يدع الشراب إلى أن مات، وهو الذي نقموا عليه، وهو في الحديث ثقة مأمون.» الأنساب ٨/ ٨٥، الاكمال لابن ماكولا ٥/ ٥٢، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٠، الميزان ٢/ ٤٩٤، اللسان ٣/ ٣٤١.

(٢) مقدمة الفتح ص ٤٩٢، وعنه مقدمة القسطلاني ١/ ٣٧، فتح المغيث ٣/ ٣١١ وذكر الحافظ ابن حجر إسناده إليه في المعجم المفهرس ١/ ٤٦٧ـ ٤٦٨ (مقدمة علل الدارقطني ١/ ٥٠).

(٣) انظر مقدمة تحقيق كتاب العلل للدارقطني للدكتور محفوظ الرحمان السلفي رحمه الله (١/ ٤٧ ـ٥٦) وقد ذكر فيها قائمة طويلة للكتب المؤلفة في العلل.

(٤) انظر على سبيل المثال كتابه «الأسامي والكنى» ١/ ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، وهلم جرًا. وذكره أيضًا ابن النديم في فهرسته ص ٣٢٢، وينقل ابن مندة أيضًا في كتابه فتح الباب في الكنى والألقاب كثيرًا من أقوال البخاري خرجها المحقق من التاريخ الكبير ومن كتاب الكنى للبخاري.

الفن قد يقع حتى بعض كبار المحدثين في الخطأ[1] أحيانًا.[2]

١٥ـ كتاب الفوائد:

ذكره الإمام الترمذي في أثناء كتاب المناقب من جامعه[3]، ولكننا لم نستطع أن نعلم ما هي الفوائد التي أودعها إمام المحدثين

---

(١) يحسن هنا أن نتذكر ما سبق ذكره في بيان براعة البخاري في علل الأحاديث من أن شيخه الفريابي قرأ حديثًا جاء فيه «سفيان عن أبي عروة عن أبي الخطاب عن أبي حمزة» فلم يعرف أحد الموجودين في المجلس هذه الكنى غير الإمام البخاري. (انظر ص: ١١٣).

(٢) يظهر من كلام الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح أنه لم يطلع على كتاب الكنى للبخاري. ولكنه ينقل كثيرًا في كتبه عن كنى البخاري ويسميها «الكنى المفردة» أو «الكنى المجردة» قال المعلمي: «ويظهر من مواضع في كلامه أنه وقف على هذا الكتاب وفي مواضع إنما ينقل عنه بواسطة كتاب الكنى للحاكم أبي أحمد» (الكنى للبخاري ص ٩٦).

وكتاب الكنى للبخاري مطبوع في حيدرآباد سنة ١٣٦٠هـ بتحقيق العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني رحمه الله. وهو من رواية أبي الحسن محمد بن إبراهيم بن شعيب المعروف بالغازي عن البخاري. فقيل إنه جزء من تاريخه الكبير وقيل إنه كتاب مستقل. وأيًا كان الأمر كما قال المعلمي: «إن هذا الجزء المشتمل على الكنى تأليف البخاري قطعًا وإنه إن لم يكن قطعة من التاريخ فهو تتمه له».

ينظر للتفصيل: تحقيق العلامة المعلمي في آخر كتاب الكنى للبخاري ص ٩٤ ـ٩٧، ومقدمة الدكتور يوسف الدخيل لكتاب الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم الكبير ١/ ٦٠، و ١/ ١١٣ ـ١١٥.

(٣) جامع الترمذي في كتاب المناقب تحت باب مناقب أبي محمد طلحة بن عبيدالله. ١٠/ ٢٤٤، (المراجع) ٥/ ٦٤٥، حديث ٣٧٤٢.

وعن الترمذي ذكره ابن حجر في مقدمة الفتح ص ٤٩٢، وعنه القسطلاني ١/ ٣٦.

في كتاب الفوائد، والغالب أنه جمع فيه تلك النكات الحديثية التي تتعلق بعلل الحديث.

١٦ـ الأدب المفرد:(١)

وهذا كتاب يُعَلِّم أخلاقَ النبيِّ ﷺ وآدابَه، والحق أنَّ الإنسانَ يصبح إنسانًا بهذا الكتاب، وخاصة في أيامنا هذه حينما تكاد الآداب الإسلامية المتبقية أن تنجرف وراء التيار الأوربي المتحلل، حتى إن المثقف بالثقافة الأوربية يتخلى عن التأدب مع أبويه واحترامهما اتباعًا لشهواته وأهوائه. والناس في أمسّ الحاجة إلى مطالعة هذا الكتاب(٢).

---

(١) انظر: الفهرست لابن النديم ص ٣٢٢، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٢٧، تحفة الأخباري ص ١٨٢، تغليق التعليق ٥/٤٣٦، مقدمة الفتح ص ٤٩٢، مقدمة القسطلاني ١/٣٦، طبقات المفسرين للداودي ٢/١٠٧.

وذكر بروكلمان (٣/١٧٩) وسزكين في تاريخ التراث (١/٢٠٥) نسخًا خطية عديدة له.

(٢) وقد طبع هذا الكتاب عدة مرات، وترجمه إلى الفارسية النواب العلامة صديق حسن خان وطبعه في آغره، وترجمه إلى الأردية باسم «سليقه» الشيخ عبدالغفار رحمه الله وطبعه في آره (المؤلف).

وقد شرحه الشيخ فضل الله الجيلاني باسم «فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد» وهو مطبوع.

كما حقق أحاديثه محدث الشام العلامة محمد ناصرالدين الألباني رحمه الله وبيَّن صحيحه من ضعيفه. وطبع في جزءين بحذف الأسانيد أحدهما «صحيح الأدب المفرد» والثاني «ضعيف الأدب المفرد». نشر دار الصديق، الجبيل بالمملكة العربية السعودية سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

وذكر صاحب كشف الظنون أن للسيوطي منتقى منه (كشف الظنون ١/ ٤٩).

ويرويه عن الإمام البخاري أحمد بن محمد بن الجليل (بالجيم) البزار[1].

١٧ـ جزء رفع اليدين:[2]

كتاب جامع في باب رفع اليدين، وأثبت فيه روايات رفع اليدين، وناقش وانتقد الروايات الدالة على عدم الرفع، ويرويه عن الإمام البخاري محمود بن إسحاق الخزاعي[3]، وهو من تلامذة

---

(١) هو أبو الخير أحمد بن محمد بن الجليل بن خالد بن حُريث بن خالد بن المنذر بن الجارود العبدي البزار البخاري، ويقال له «العَبْقَسِي» أيضًا نسبة إلى «عبدالقيس».

يروي عن عبدالله بن أحمد بن شبويه المروزي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن الضوء الشيباني وغيرهم. روى عنه أبو نصر أحمد بن محمد النِّيَازكيُّ البخاري الكرميني وأبوبكر محمد بن خالد بن الحسن المطوعي.

وقد سمع النِّيازكي عنه كتاب الأدب المفرد سنة ٣٢٢هـ كما في أوله، وعن طريقه روى الحافظ ابن حجر كتاب الأدب المفرد كما في المجمع المؤسس ١/ ٥٥٣.

انظر: الإكمال لابن ماكولا ٣/ ١٧٩، المشتبه ١/ ٢٦٨، تبصير المنتبه ٢/ ٥٣٦، توضيح المشتبه ٣/ ٤٤٥. وانظر ترجمة «النيازكي» في الأنساب ١٣/ ٢٢٩.

وعن طريق النيازكي عن أحمد بن محمد بن الجليل البزار عن البخاري روى ابن الجوزي بعض أحاديث الأدب المفرد في كتاب البر والصلة. انظر على سبيل المثال ص ٤٩، ح ١٩، و ص ٥٤ ـ٥٥، الأحاديث ٢٧، ٣٠، ص ٦٥، ح ٥٠، ٥١ وغيرها. (طبعة مكتبة السنة، القاهرة ط الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

(٢) الأنساب للسمعاني ١٢/ ٥٠٨، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٨٦، تحفة الأخباري ص ١٨٢، مقدمة الفتح ٤٩٢، تغليق التعليق ٥/ ٤٣٦، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٠٧.

(٣) أبو إسحاق محمود بن إسحاق [بن محمود بن منصور] الخزاعي القوّاس البخاري. =

الإمام البخاري وآخر مَن حدَّث عنه ببخارى[1].

١٨ـ بر الوالدين:

يرويه عن البخاري محمد بن دِلُّويه[2]. ويظهر من اسمه

= ذكره الخليلي في الإرشاد في ترجمة محمد بن الحسن بن جعفر البخاري وقال: ومحمود هذا آخر من روى عن محمد بن إسماعيل أجزاءً ببخارى، ومات محمود سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة ٣٣٢هـ (الإرشاد ٣/٩٦٨) ومابين المعقوفين في نسبه زيادة من المعجم المفهرس لابن حجر ص ٦١.

روى عن الإمام البخاري وعن محمد بن الحسن بن جعفر البخاري، روى عنه الإمام المحدث أبو نصر محمد بن أحمد بن محمد بن موسى البخاري المَلاحِميُّ المتوفى ٣٩٥هـ كتابي «رفع اليدين» و«القراءة خلف الإمام» للبخاري، (سير أعلام النبلاء ١٧/٨٦) وغيرهما (الإرشاد ٣/٩٦٨) وروى عنه أيضًا أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسن بن حامد بن هارون النِّيَازكيُّ ـ راوي كتاب الأدب المفرد عن أحمد بن محمد بن الجليل عن البخاري ـ كما في ترجمة النيازكي في الأنساب ١٣/٢٢٩). وعن طريق المَلاحمي عن الخزاعي يروي الحافظ ابن حجر كتابي رفع اليدين والقراءة خلف الإمام كما ذكر إسناده في المجمع المؤسس ٢/١٩٠، والمعجم المفهرس ص ٦١.

(١) ذكر سزكين نسختين مخطوطتين لجزء رفع اليدين (تاريخ التراث ١/٢٠٥) وهو مطبوع معروف. وقد خرج أحاديثه العلامة الشيخ بديع الدين الراشدي رحمه الله وطبع باسم «جلاء العينين بتخريج روايات البخاري في جزء رفع اليدين» نشرته ادارة العلوم الأثرية، فيصل آباد في باكستان. ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

(٢) أبوبكر محمد بن أحمد بن دِلُّويه الدَّقَّاق الدِلُّويي ـ نسبة إلى جدّه دِلُّويه ـ من أهل نيسابور، سمع أحمد بن حفص السُّلمي ومحمد بن إسماعيل البخاري وغيرهما روى عنه أبوبكر أحمد بن إسحاق الصبغي وأبو علي الحسين بن علي الحافظ وآخرون. قال السمعاني: كان شيخًا صالحًا ثقة مأمونًا. وكان وفاته في جمادي الآخرة سنة ٣٢٩هـ بنيسابور.

الأنساب ٥/٣٧٠، اللباب ١/٥٠٧، تبصير المنتبه ٢/٥٧١.

موضوعه، ولكننا لم نطلع على وجوده.[1]

١٩ـ كتاب الأشربة:

ذكره الإمام الدارقطني في كتاب المؤتلف والمختلف، في ترجمة «كَيْسَة»[2].

---

(١) ذكره الحافظ ابن حجر ضمن مؤلفات البخاري «المروية له بالسماع والاجازة». (مقدمة الفتح ص ٤٩٢) وهو يرويه عن طريق محمد بن دِلُّويه، وعن طريق الفربري عن البخاري (المجمع المؤسس ٢/ ٣٩٢) والمعجم المفهرس ص ٨٣ ـ٨٤ عن طريق ابن دلويه فقط.

وذكره أيضًا في تغليق التعليق ٥/ ٤٣٦، وتبصير المنتبه ٢/ ٥٧١، وفتح الباري ٤/ ٩٥، ٥/ ٢١٩. وذكر منه حديثاً باسناده عن طريق ابن دلويه الوراق عن البخاري في التغليق ٣/ ١٣٥، كتاب فضائل المدينة، وآخر في ٣/ ٣٥٨ كتاب الهبة، باب بمن يبدأ الهدية. وذكره أيضًا الداودي في طبقات المفسرين ٢/ ١٠٧.

ولا يعرف للكتاب وجود في الوقت الحاضر ولم يذكر بروكلمان ولا سزكين وجود أى نسخة له.

(٢) مقدمة الفتح ص ٤٩٢، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٠٧.

و«كَيْسَة» ـ بفتح الكاف وسكون الياء المثناة من تحت مخففة وفتح السين المهملة ـ هي بنت أبي كثير روت عن أمها عن عائشة. وقد تحرفت الكلمة في مقدمة الفتح ص ٢٢١ إلى «أبي كبشة» وفي طبقات المفسرين للداؤدي إلى «كبشة».

قال الدارقطني: «كَيْسَة ـ ساكن الياء خفيفة ـ ذكره البخاري في كتاب «الأشربة» قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا عبدالسلام بن سليمان، قال: حدثتني كَيْسَة بنت أبي كثير عن أمها سمعت عائشة في المرأة تَطَيَّبُ بالخمر وتستشفي به؟ قالت: لا طيَّب الله من تَطَيَّبَ بها. ولا شفى من استشفى بها» (المؤتلف والمختلف ٤/ ١٩٧٣ ـ١٩٧٤). ونحوه في الإكمال لابن ماكولا (٧/ ١٥٧ مع شيىء من الاختصار) وفي المشتبه للذهبي: «وبالفتح والسكون: كَيْسَة بنت أبي كثير، عن أمها عن عائشة في الطيب» (٢/ ٥٤١) وكذا في تبصير المنتبه (٣/ ١١٨٤).

وقال ابن ناصرالدين منتقدًا الذهبيَّ: «قلت: كذا وجدته بخط المصنف «في =

٢٠ـ قضايا الصحابة والتابعين:

وقد صَنَّف الإمام البخاريُّ هذا الكتاب المبارك قبل التاريخ الكبير، سنة ٢١٢هـ، ولابد أنه كان كتابًا مفيدًا ونافعًا جدًا. وذلك لأن أفراد الأمة تطمئن قلوبهم برؤية تعامل الصحابة. ولكن الأسف أننا لا نعلم شيئًا عن وجود هذا الكتاب، ولعله ضاع كما أن آلافًا من مآثر القدماء قد ضاعت.[١]

٢١ـ كتاب الرقاق:

ذكره صاحب كشف الظنون، وهذا نصه:

«كتاب الرقاق للبخاري من كتب الحديث[٢]» ولم يذكر شيئًا عن بدايته. ولا أخبر بتفاصيله.

= الطِّيب» بكسر الطاء المهملة وسكون المثناة تحت، قبلها موحدة. وفيه نظر، فإن حديث كَيْسَة هذه في التَطَبُّب ـ بموحدتين بعد الطاء ـ خرجه البخاري في كتاب «الأشربة» وهو كتاب صنفه مفردًا خارج الصحيح ككتاب الأدب وغيره إلخ» وذكر الحديث كما ذكره الدارقطني لكن بلفظ «تُطَبَّبُ بالخمر» و«لا طَبَّبَ الله من تَطَبَّب بها» (توضيح المشتبه ٧/ ٢٧٥).

وقال الدارقطني أيضًا في ترجمة محمد بن غُرَير بن الوليد: روى عنه البخاري في «الأشربة» وروى عنه ابن شبيب. (المؤتلف والمختلف ٤/ ١٧٥٠).

(١) وقد تقدم عن البخاري رحمه الله أنه قال: فلما طعنت في ثماني عشرة صنفت «كتاب قضايا الصحابة والتابعين» (مقدمة الفتح ٤٧٨ وغيرها).

(٢) كشف الظنون ٢/ ٢٧٨ (٢/ ١٤٢٠). ويوجد في صحيح البخاري أيضًا كتاب بعنوان «كتاب الرقاق» (١١/ ٢٢٩) ولكن يظهر من ذكره في كشف الظنون أنه كتاب مفرد. ولكن لم يذكره ابن حجر وغيره ضمن مؤلفات الإمام البخاري، والله أعلم.

٢٢ـ وقد ذكر العلامة ابن الملقن[١] في شرحه «التوضيح» مصنفًا آخر للإمام البخاريِّ، ويشاركه العلامة العينيُّ أيضًا، وإليك نص ما قاله ابن المُلَقِّن:

«ومن الغريب ما في كتاب الجهر بالبسملة لأبي سعد إسماعيل بن أبي القاسم البُوشَنْجِيِّ[٢] نقل عن البخاري أنه **صنَّف كتاباً أورد فيه مائة ألف حديثٍ صحيح**[٣]» انتهى.

ويستغرب ابن الملقن والعينيُّ هذا الكتاب، والأسف أننا لم نعرف شيئًا عن وجوده في مكتبات العالم، ولم نعرف من يرويه، ولم يذكره أيُّ محَدِّث سوى أبي سعد البُوشَنْجِيِّ، ولكننا لا نرى فيه شيئًا يدعو إلى الاستغراب، فالإمام البخاريُّ قد انتخب الجامع الصحيح من ستمائة ألف حديث، فما العجب في أن يجمع مائة ألف حديث. ومن الممكن جدًا أن يكون قد ألف كتابًا كهذا، ولكنه انعدم بمرور الأيام، كما أن المئاتِ بل الآلاف من مآثر السلف قد فُقدت، ولا نعلم لها أيَّ أثر في العالم اليوم. وعلى الرغم من أن مصنفات الإمام البخاري الموجودة ليست قليلة فإنَّ ضياع هذا الكنز العلمي الثمين جدير بأن يُرثَى له ويُتَأَسفَ عليه، ومن الممكن أيضًا أن يكون هذا هو الكتاب الذي ذكره الفِرَبْرِيُّ باسم «المسند الكبير» أو «التفسير الكبير» وكما أن حوادث

---

(١) سيأتي ذكره وذكرالعيني وكتابيهما عند ذكر شروح صحيح البخاري.

(٢) أبو سعد إسماعيل بن عبدالواحد البُوشَنْجِي، فقيه شافعي، كان فاضلاً غزير الفضل... مرضى الطريقة، كثير العبادة، راغبًا في نشر العلم، لازمًا للسنة إلخ ت ٥٣٦هـ له كتاب «المستدرك في فروع الفقه الشافعي» و«الجهر بالبسملة» شذرات الذهب ٤/ ١١٢، معجم المؤلفين ٢/ ٢٧٨.

(٣) عمدة القارىء ١/ ٩.

الدهر قد أتت على كثير من خزائن السلف أتلفت هذا الكنز أيضًا. وهذا ليس بغريب فإن مؤلفات الإمام عبدالله بن المبارك والثوريِّ قد فقدت الآن تمامًا، ولا نعلم لها وجودًا في العالم[1]، مع أن هذه المؤلفات كان الناس يحفظونها عن ظهر قلب.

٢٣ـ الجامع الصغير:

قال صاحب كشف الظنون:

«رواه عن البخاري عبدالله بن محمد الأشقر، كما قال الحافظ ابن حجر وهذا من المؤلفات الموجودة للإمام البخاري[2]».

٢٤ـ جزء القراءة خلف الإمام[3]:

---

(١) هذا قبل ظهور بعض مؤلفاتهما.

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧٩، (١/ ٥٦٤) كانت توجد له نسخة خطية بخط الحافظ ابن حجر في مكتبة المخطوطات بدار العلوم في ألمانيا إلى الحرب العالمية الثانية، (عبيد الله الرحماني).
قلت: لم أجد ما ذكره صاحب كشف الظنون في مقدمة الفتح عندما ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله مؤلفات الإمام البخاري الموجودة والمسموعة له أو حتى غيرها. إنما فيها «التاريخ الصغير» يرويه عنه عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن الأشقر (مقدمة الفتح ص ٤٩٢) فالله أعلم.

(٣) وقد ألفت في هذا الموضوع عدة كتب، فقد ألف الإمام البيهقي كتاب القراءة، ومن المتأخرين ألف العلامة عبدالحى اللكنوى كتاب «إمام الكلام» بالعربية، ولحضرة أستاذنا المحترم الشيخ أبي العلي محمد بن عبدالرحمن المباركفوري كتاب «تحقيق الكلام» باللغة الأردية، وهي مؤلفات جامعة قيمة جديرة بالمطالعة، وقد تم طبع جزء القراءة خلف الإمام أيضًا في مصر. (عبيد الله الرحماني).
قلت: وقد ترجم أخونا الدكتور وصي الله محمد عباس وفقه الله كتاب «تحقيق =

= الكلام في وجوب القراءة خلف الإمام» للعلامة المحدث الشيخ محمد عبدالرحمن المباركفوري صاحب تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي رحمه الله، إلى اللغة العربية. ونشرته دار الهجرة للنشر والتوزيع بمدينة الثقبة في المملكة العربية السعودية، ط الثانية ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م وهو كتاب قيم فريد في بابه تقع الترجمة العربية منه في ٥٦٦ صفحة.

أما كتاب جزء القراءة خلف الإمام فقد رواه أيضًا عن الإمام البخاري تلميذه محمود بن إسحاق الخزاعي. راوي «جزء رفع اليدين» عنه. وقد سبقت ترجمته عند ذكر جزء رفع اليدين.

وساق الحافظ ابن حجر إسناده إليه في المجمع المؤسس (٢/ ١٨٩ ـ١٩٠، والمعجم المفهرس ص ٦١) وذكر بروكلمان (٣/ ١٧٩) وسزكين (١/ ٢٠٦) ثلاث نسخ خطية له وطبع أكثر من مرة.

وينظر أيضًا: الفهرست لابن النديم ص ٣٢٢، الأنساب ١٢/ ٥٠٨، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٨٦، تحفة الأخباري ص ١٨٢، تغليق التعليق ٥/ ٤٣٦، مقدمة الفتح ص ٤٩٢، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٠٧.

مؤلفات أخرى للإمام البخاري:

قلت: لقد ذكر المصنف رحمه الله أربعة وعشرين كتابًا ضمن مصنفات الإمام البخاري، تسعة منها مطبوعة ومتداولة. وهي: ١ـ الجامع الصحيح، ٢ـ الأدب المفرد، ٣ـ خلق أفعال العباد، ٤ـ جزء رفع اليدين، ٥ـ جزء القراءة خلف الإمام، ٦ـ التاريخ الكبير، ٧ـ التاريخ الصغير أو الأوسط، ٨ـ الضعفاء الصغير، ٩ـ الكنى.

وأما الكتب الأخرى فلم يتم العثور عليها حتى الآن رغم أن بعضها كانت موجودة إلى عصر الحافظ ابن حجر كما سبق ذكر ذلك.

وهناك كتب أخرى ورد ذكرها في تراجم الإمام البخاري في مختلف المراجع يحسن ذكرها هنا إتمامًا للفائدة. وهي:

٢٥ـ **الضعفاء الكبير**. سبق ذكره تعليقًا عند ذكر «الضعفاء الصغير» وأنه كان موجودًا حتى عصر الذهبي وغيره وإنهم استفادوا منه.

٢٦ـ **الكنى المجردة**: على فرض أن كتاب «الكنى» المطبوع هو جزء من التاريخ =

= الكبير. والله أعلم. وقد ذكره بهذا الاسم أبو أحمد الحاكم في كتابه الأسامي والكنى ٤/١٥٥، ترجمة أبي حريز ١٨٣٤، وعنه ابن حجر في الإصابة ١١/ ٨٢ ترجمة «أبي حريزة وسماه «الكنى المفردة» وسماه في التهذيب ١٢/ ١٦١، ترجمة أبي عبيدة عن أنس «الكنى المجردة». ذكر هذه الأمثلة وغيرها العلامة المعلمي في آخر كتاب الكنى المطبوع (التاريخ الكبير ٩/ ٩٥).

٢٧ـ **كتاب «الإعتصام»** ذكره في الجامع الصحيح ١٣/ ٢٤٥، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث ٧٢٧١ قول أبي برزة: «إن الله يغنيكم أونَعَشَكم بالإسلام ومحمد ﷺ.» قال أبو عبدالله (وهو البخاري): وقع هنا «يغنيكم» وإنما هو «نَعَشَكم» ينظر في أصل كتاب الإعتصام».

قال الحافظ ابن حجر: «فيه إشارة إلى أنه صنف «كتاب الإعتصام» مفردًا وكتب منه هنا ما يليق بشرطه في هذا الكتاب. كما صنع في كتاب الأدب المفرد. فلما رأى هذه اللفظة مغايرة لما عنده أنه الصواب أحال على مراجعة ذلك الأصل. وكأنه كان في هذه الحالة غائبًا فأمر بمراجعته وأن يصلح منه» (فتح الباري ١٣/ ٢٤٦).

وقال محمد بن أبي حاتم وراق البخاري: سمعته يقول: صنفتُ كتاب «الإعتصام» في ليلة. (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٢).

٢٨ـ **كتاب «الرد على الجهمية»**. ذكره الحافظ ابن ناصرالدين الدمشقي منفردًا عن كتاب خلق أفعال العباد. فذكر ضمن مؤلفات الإمام البخاري «وكتاب الرد على الجهمية»، «وكتاب خلق أفعال العباد» (تحفة الأخباري ص ١٨٣) وكذا شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية الكبرى في صدد ذكره للكتب المصنفة في بيان كلام السلف في العقيدة فقال: «. . . والرد على الجهمية لجماعة مثل البخاري وشيخه عبدالله بن محمد بن عبدالله الجعفي.» ثم ذكر عدة كتب أخرى ثم قال: «وكتاب خلق أفعال العباد للبخاري.» (ص ١٧ ـ ١٨) وقد جاء بعد نهاية الجزء الأول من المطبوع من كتاب خلق أفعال العباد (ص ٨٥) «الجزء الثاني من كتاب أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل للبخاري» وكذا في آخر الكتاب ص ١٢٠: تم كتاب خلق أفعال العباد والرد على الجهمية أصحاب التعطيل، تأليف إمام الأئمة إلخ». والله أعلم.

وهي رسالة مشهورة، وقد أثبت فيها الإمام البخاري القراءة خلف الإمام بأدلة من الآحاديث والآثار، وردّ على أدلة المخالفين ردًا حسنًا، وبهذا يظهر أنه كان على علم تام بآداب المناظرة، ومع أنه لم يسمِّ أحدًا، ولكن المخالف يعرف حق المعرفة أن هذا رد عليه، وهذا من شدة الاحتياط وعلو الهمة واتباع الحق الذي كان من مميزات المحدثين.

=

٢٩ـ «كتاب السنن في الفقه». ذكره ابن النديم في الفهرست ص ٣٢٢.

٣٠ـ «المشيخة». ذكرها الذهبي في تاريخ الإسلام (ص ٢٤١) ولفظه: «ذكر أنه سمع من ألف نفس، وقد خرج عنهم مشيخة وحدث بها، ولم نرها». وذكر السبكي هذا الكلام بلفظه في طبقات الشافعية (٢/ ٢١٤).

٣١ـ **انتقاء البخاري من حديثه لأهل بغداد**. ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس ص ٢٤٠ رقم ١٠٠٦، وأنه سمع الجزء الأول والثاني منه بإسناده عن عبدالله بن محمد بن الشرقي عن الإمام البخاري. وذكر عن ابن بشكوال أنه قال: «يقال إن هذه هي الأحاديث التي قلبها أهل بغداد على البخاري لما امتحنوا حفظه. والله أعلم».

٣٢ـ **التاريخ في معرفة رواة الحديث ونقلة الآثار والسنن وتمييز ثقاتهم من ضعفائهم وتاريخ وفاتهم**.

٣٣ـ **التواريخ والأنساب**.

٣٤ـ **«العقيدة» أو «التوحيد»**

٣٥ـ **أخبار الصفات**.

هذه الكتب الأربعة الأخيرة ذكرها سزكين في تاريخ التراث العربي (١/ ٢٠٥ ـ٦ـ٢) ضمن مؤلفات الإمام البخاري وذكر مواضع وجود نسخها. ولم أر ذكرها عند العلماء السابقين فلعلها نسبت إلى الإمام البخاري خطأ أو أنها قطع من مصنفات أخرى وقعت منفصلة فسميت بهذه الأسماء والأمر يتطلب الحصول على هذه النسخ والنظر فيها.

وقد استدل أهل الكوفة بآية ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾ [الأعراف](٧) ويكاد هذا دليلهم الوحيد الذي يعتمدون عليه، ولكن الإمام البخاري رد على هذا الاستدلال باعتبار الجهتين: عموم اللفظ، وخصوص المورد.

ومن آداب المناظرة أن يشقق كلام المخالف ويجاب على كل شق، وهكذا فعل الإمام فقد أجاب على الآية أولاً باعتبار عموم اللفظ بأنكم بأنفسكم لا تأخذون بهذا العموم في سنة الفجر، فتقولون: إن الإمام إن كان يقرأ في صلاة الصبح ودخل أحد المصلين ولم يصل السنة من قبل فليصلهما أولاً، وهكذا لا تبقى الآية على عمومها.

فإن كنتم خصصتم هذه الآية من أجل سنة فَلِماذا لا يمكن تخصيصها من أجل فريضة أى القراءة؟.

هذا مع أنه لا يوجد مُخصِّصٌ صحيحٌ في حالة سنة الفجر، بينما يوجد هنا ما يخصصها من الروايات الصحيحة العديدة من رواية عبادة ابن الصامت والصحابة الآخرين.

وإن كنتم تستدلون باعتبار خصوص المورد فهذا لم يثبت، لأن موردها الخطبة وليست الصلاة، وقد أثبت ذلك الإمام البخاري بروايات عديدة، ولا توجد أى رواية صحيحة تبين أن هذه الآية نزلت في الصلاة.

وقارن هذا بتلك المناظرة التي تنسب إلى الإمام أبي حنيفة ويستدل بها على كمال فطنته وذكائه، وقد ذكرها المعاصر النعماني بافتخار واعتزاز، حيث قال:

«ذاتَ مرةٍ اجتمع أناسٌ وأتوا إليه ليناظروا في القراءة خلف الإمام، فقال الإمام: كيف يمكن أن أناقش وحدي كل هؤلاء الناس؟ نعم يمكن أن تختاروا واحدًا من هذا المجموع ليكفل الكلام عن الجميع، وكلامه يعتبر كلامًا للجميع، فقَبِلَه الناس، فقال الإمام: إن قبلتم هذا فقد انتهت المناقشة، فكما أنكم اخترتم واحدًا ليكفل الكلام عن الجميع، كذلك الإمام يكفل جميع المقتدين في القراءة[1].

ولكن يمكن للسائل أن يقول: إن الإمام أبا حنيفة لم يذكر في المسألة أى دليل شرعي، وكلامه الذي أتى به من عقله ساقط أيضًا بأسره، وذلك لأن مدار هذه المناظرة على أن الناس كما أنهم فوضوا إلى واحد منهم حق التكلم عن الجميع فكذلك الإمام يتكفل القراءة عن جميع المقتدين، مع أن وجه الشبه (التفويض) لا يوجد في الصلاة، فإن المقتدي لا يقول في الصلاة: بأني قد كفلت الإمام في الصلاة عني.

فإن قال قائل إن الاقتداء عبارة عن هذا التفويض، فيقال: إن هذا ليس بصحيح، بل المقصود في الاقتداء المعية في العبادة التي تدل عليها الآية الكريمة: ﴿وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [البقرة] فإن لم يكن المقصود من الاقتداء المعية بل المقصود هو التفويض فلماذا نخصص هذا بالقراءة فقط دون غيرها، بل يلزم منه أن لا يؤدي المقتدى أى عمل من أعمال الصلاة مثل تكبيرة الإحرام والاستفتاح والتسبيح، والتشهد وغيرها من الأعمال التي يأتي بها المقتدى، مع أن هذا لا يقول به الإمام أبو حنيفة أيضًا، فأى مزية لهذا التقرير الذي يُنسب للإمام أبي

(١) سيرة النعمان ٦٨.

حنيفة ويُفْتَخر به[1].

* * *

(١) والأسف على أن الأستاذ النعماني يستغرب أسلوب الجواب من الإمام البخاري مع أنه لم ير أى استغراب في أسلوب الجواب الذي أجاب به الإمام أبو حنيفة، مع أنه كان ينبغي له أن يصحح مناظرة الإمام أبي حنيفة حسب آداب المناظرة، وخاصة في المسائل الشرعية التي تستلزم الأدلة الشرعية، وإننا نرى أن نسبة هذه القصة إلى الإمام أبي حنيفة ليس بصحيح. (المؤلف).

وهناك أمر آخر يؤيد عدم صحة هذه القصة عن الإمام رحمه الله، وذلك أنه كيف يُتصور منه أن يقيس الرَّب جل وعلا على نفسه، فإن كان الإمام لا يستطيع أن يتكلم معهم كلهم في وقت واحد، فهل كذلك الباري جل وعلا؟ كلا! إنه سميع مجيب، ويسمع للجميع في آن واحد.

الباب الثالث

الجامع الصحيح
منزلته وقبوله لدى الأمة



الباب الثالث

الجامع الصحيح: منزلته وقبوله لدى الأمة

إن الجامع الصحيح للإمام البخاري وهو المعروف بصحيح البخاري، له أهمية خاصة تميزه من بين مؤلفاته، ولا يوجد مكان على وجه الأرض وصل إليه الاسلام إلا وتجد صحيح البخاري فيه. وهذا الكتاب المبارك من أهم وأبرز الأمور التي دعت الأمة الاسلامية إلى تلقيب الإمام البخاري «بإمام المحدثين» و«أمير المؤمنين في الحديث». ولم يحصل قط وعلى امتداد التاريخ الاسلامي أن نال أيُّ مصنَّف لأى محدِّث، أو أيُّ مؤلَّفٍ لأيِّ إمام أو فقيه من المتقدمين أو المتأخرين ما ناله هذا الكتاب من الفضل، والشرف، والقبول لدى الأمة. وأيُّ كتاب على وجه الأرض ـ عدا كتاب الله ـ تخضع له الأمة الإسلامية كلها؟

له الكتاب الذي يتلو الكتاب هدى　　هذى السيادة طود ليس ينصدع[1]

والجامع الصحيح هو كتاب لو حاولنا تأليف تاريخه، وإشباع الكلام فيه من كل ناحية لاحتجنا إلى مجلدات ضخمة، قال العلامة ابن خلدون في مقدمته الشهيرة (التي قد أودعها الأصول الحكمية لعلم التاريخ والنكت الفلسفية وأصول التمدن والعمران):

«ولقد سمعت كثيرًا من شيوخنا رحمهم الله، يقولون: شرح كتاب

---

(١) الطبقات للسبكي ٢/ ٢١٢

البخاريِّ دينٌ على الأمة[1]».

ولم يؤلف أحدٌ من علماء المسلمين شرحًا يفي بهذا الدين، ويبرىء الأمة الاسلامية من عهدته على الرغم من أن شروحًا عدة قد ألفت إلا أن أحدًا منها لم يستوعب تلك النكات الفقهية التي أودعها الإمام البخاري في تراجم أبوابه، ولا تلك الجواهر العلمية والدقائق الحديثية والتاريخية التي أودعها في تكرار الأحاديث وتعليقها ووقفها ووصلها.

وقال أيضًا، وهو يعلق على أسباب تأليف صحيح البخاري وأبوابه الفقهية:

«فأما صحيح البخاري وهو أعلاها رتبة، فاستصعب الناس شرحه، واستغلقوا منحاه من أجل ما يحتاج إليه من معرفة الطرق المتعددة ورجالها من أهل الحجاز والشام والعراق، ومعرفة أحوالهم واختلا ف الناس فيهم وكذلك يحتاج إلى إمعان النظر في التفقه في التراجم لأنه يترجم الترجمة، ويورد فيها الحديث بسند أو طريق، ثم يترجم أخرى ويورد فيها ذلك الحديث بعينه لما تضمنه من المعنى الذي ترجم به الباب، وكذلك في ترجمة وترجمة إلى أن يتكرر الحديث في أبواب متفرقة بحسب معانيه واختلافها، ومن النظر في تراجمه لبيان المناسبة بين الترجمة والأحاديث التي في ضمنها، فقد وقع له في كثير من تراجمه خفاء المناسبة بينها وبين الأحاديث التي في ضمنها، وطال كلام الناس في بيانها».

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٣/ ١١٤٢ (١/ ٤٧٤، طبعة دار الكتب العلمية. بيروت).

«ومن شرحه ولم يستوف هذا كله فيه فلم يوف حق الشرح كابن بطال، وابن المهلب[1]، وابن التين ونحوهم[2]».

والعلامة ابن خلدون من مؤرخي القرن الثامن، وقد توفي في أوائل القرن التاسع وأكمل المقدمة في سنة ٧٧٩هـ[3] وإلى ذلك الحين كانت ظهرت شروحٌ كثيرة لصحيح البخاري، فقد اتجه العلماء إلى شرح هذا الكتاب من بعد القرن الثالث، ولكن يرى هذا المؤرخ الفاضل بعد التتبع والاستقراء والتحقيق أنه لم يُؤَلَّف شرحٌ يُوَضِّح تلك النكات الفقهية والتحقيقات الحديثية والتاريخية الدقيقة التي توجد في صحيح البخاري توضيحًا كاملاً، والظاهر أن شروح صحيح البخاري قد بلغت المئات إلى هذه الأيام، ولم يغفل أهل العلم موضوعًا لم يبحثوا فيه، فبعضهم قد بحث التحقيقات النحوية، وآخرون ألفوا في تراجم الأبواب فقط، وبحث بعضهم في اللغات فقط، وبعضهم وصل المعلقات، بينما بحث الآخرون عن المتابعات، وأناس ألفوا المستخرجات والمستدركات، وآخرون في النقد، ولكنَّ قليلاً منهم من نجح في الوصول إلى أفكاره الدقيقة، واستدلالاته اللطيفة.

---

(١) كذا في المقدمة والمعروف أن صاحب الشرح هو «المهلب بن أبي صفرة» وستأتي تراجمهم مع ذكر شروحهم عند بيان شروح صحيح البخاري وما كتب عنه.

(٢) مقدمة ابن خلدون ١/ ١١٤١ ـ١١٤٢ (١/ ٤٧٤، وبعض هذه الجمل ساقطة من طبعة دار الكتب العلمية).

(٣) وقد كتب العلامة ابن خلدون في آخر مقدمته:

«قال مؤلف الكتاب عفا الله عنه أتممت هذا الجزء الأول بالوضع والتأليف قبل التنقيح والتهذيب في مدة خمسة أشهر، آخرها منتصف عام تسعة وسبعين وسبعمائة». (المؤلف).

قال العلامة أبو الخير السخاوي في التبر المسبوك في ذيل السلوك في ترجمة الحافظ ابن حجر عن فتح البارى:

«ولو وقف عليه ابن خلدون القائل: «بأن شرح البخاري إلى الآن دين على هذه الأمة» لقرَّت عينُه بالوفاء والاستيفاء[1]»

ولكن كما قال بعض شيوخنا[2]: «وما يُدرينا أن الدَّين قد استوفي في نظر ذلك المؤرخ الفاضل أم لا؟» فالواقع أنه:

يزيدُكَ وجهُه حسنًا إذا ما زدتَه نظرًا.

وكأن هذا الكتاب المبارك هو مصداق هذا القول، فكلما أمعن فيه أحدٌ النظر استلذ قلبه وعقله بالنكات الفقهية والدقائق الحديثية، ويكفي أن نعرف فضله بمجرد أن مائتين وثلاثين مليونًا من الناس[3] (ما عدا شرذمة)

---

(١) هو في التبر المسبوك ٢٣١ (انظر ابن حجر ودراسته ص ٣٢٣ للدكتور شاكر محمود عبدالمنعم).

(٢) يعني بذلك أستاذ الأساتذة فخر الهند باقر العلوم الشيخ الحافظ عبدالله الغازيفوري ثم الدهلوى رحمة الله عليه، كان على منصب المدرس الأعلى في مدرسة جشمه رحمت بغازيفور، وفي المدرسة الأحمدية بآره. وفي آخر حياته انتقل إلى دهلى بإلحاح شديد من العلماء، لكي يجلس مجلس شيخ الكل، وقضى بقية حياته هناك واستفاد منه الطلبة من شرق البلاد وغربها ومن ولاية بهار وبنغال بالأخص، وتشرفت به أرض بنجاب في الأيام الأخيرة، وكان رحمه الله لا يوجد له نظير في علوم القرآن والحديث والتفسير والرياضيات والهيئة والفلسفة والمنطق والفقه وأصوله والأقليدس، ولكنه في الأيام الأخيرة من حياته اقتصر على تدريس العلوم الإسلامية فقط. وبقى شغوفًا بها. توفى في لكناؤ في سنة ١٣٣٧هـ، ولتفصيل حياته يراجع «تراجم علماء حديث هند». (عبيدالله الرحماني).

(٣) هو عدد المسلمين في العالم وقت تأليف هذا الكتاب. أم الآن فقد قارب الألف مليون والحمد لله.

يفتخرون به، ويعتقدون أن النقد والتحقيق اللذين جُمعت بهما أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته في هذا الكتاب، لا يمكن أن يزاد عليه، ويعتقدون أيضًا أن الإمام البخاري لم يدخر قليلاً ولا كثيرًا من جهده وسعيه وتعبه وتضحياته وذاكرته الموهوبة إلا وقد بذلها (في تأليف هذا الكتاب،) دعك عن الأمم السابقة فلم يوجد في هذه الأمة أيضًا إلا أناس معدودون على الأصابع ممن بلغ هذا المبلغ من العقل والفهم والفكر، فمنهم من غلب عليه الرأى والقياس، ومنهم من استحوذت عيله الفنون الأخرى، وتوجد الآن أربعة مذاهب في أهل السنة تعرف بالحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة، وهناك تقسيمات فرعية أخرى من حيث العقائد الصوفية. ولكنهم كلهم مجتمعون على الاعتراف بأن هذا الكتاب أصح الكتب بعد كتاب الله، ويتساوى في ذلك العربي والعجمي والحجازي والشامي والعراقي والهندي والتركي والكابلي، والبربري والإفريقي، والرومي والروسي، والبدوي والحضري، والمحدث والفقيه، والمتكلم والصوفي، بيد أن بعضًا من أهل التقليد الذين فقدوا بصائرهم لا يطمئنون إلا بأقوال أئمتهم، ولكننا نأسف كثيرًا بأننا لا نستطيع أن نستوعب تلك الشهادات كلها، حتى ولو زدنا حجم هذا الكتاب أضعافًا مضاعفة، وسنذكر إن شاء الله في موضعه بعض النماذج منها كالغيض من الفيض، لكي يطمئن بها القراء.

الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة، وخاصة الرؤيا التي شوهد فيها الرسول ﷺ، **فإذا كانت هناك رؤيا من هذا القبيل تتعلق بالإمام البخاري وتتصل به بإسنادٍ صحيح فلا شك انها ستكون من الأهمية بمكان.**

قال الفِرَبْريُّ: **سمعتُ محمد بن أبي حاتم ورّاق البخاري يقول:**

«رأيت البخاري في المنام خلف النبي ﷺ، والنبي ﷺ يمشي فكلما رفع النبي ﷺ قدمه، وضع أبو عبدالله قدمه في ذلك الموضع»[(١)].

وقال النجم بن فضيل:

«رأيتُ النبي ﷺ في المنام خرج من قريةٍ، والبخاري يمشي خلفه، فكان النبي ﷺ إذا خطا خطوة يخطو محمدٌ، ويضع قدمه على خُطوة النبي ﷺ»[(٢)].

وزيادة على ما ذكر من الرؤى قال أبو سهل المَرْوَزِيُّ: سمعت أبا زيد المروزي يقول:

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٩ ـ١٠، تقييد المهمل ١٣/أ، تاريخ دمشق ١٥/ ٤٧/ب، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٨، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٥، تحفة الأخباري ص ٢٠٦، تغليق التعليق ٥/ ٤٢١، مقدمة الفتح ص ٧، ٤٨٩.

(٢) رواه ابن عدي في «أسامي من روى عنهم البخاري»ص ٦٠ قال: سمعتُ محمد بن يوسف بن بشر الفربري يقول: سمعت النجم بن فضيل ـ وكان من أهل المعرفة والفضل ـ يقول فذكره. ورواه في الكامل أيضًا ١/ ١٤٠.

وقوله «من قرية» هكذا في تغليق التعليق ٥/ ٤٢٢، ووقع في مقدمة الفتح (ص ٤٨٩) «من قبره» والظاهر أنه تحريف لأن الحافظ روى هناك هذا الخبر عن الخطيب البغدادي بسنده إلى ابن عدي نفسه. وفي تاريخ بغداد (٢/ ١٠) «قرية ماستي» وفي تهذيب الكمال «من قرية ماستين»، وهي قرية من قرى بخارى كما في معجم البلدان (٥/ ٤١). قال السمعاني: «ماستين» ويقال لها «ماستي» من قرى بخارىٰ» (الأنساب ١٢/ ٢٩).

وينظر أيضًا: ذم الكلام للهروي ٢/ ١٨٨، تقييد المهمل ١٣/أ، أسامي شيوخ البخاري للصغاني ص ٤، تاريخ دمشق ١٥/ ٤٧/أ، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٤، تاريخ الاسلام للذهبي ص ٢٤٩ ـ٢٥٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٥، طبقات السبكي ٢/ ٢٢١، تحفة الأخباري ص ٢٠٧.

«كنت نائمًا بين الركن والمقام فرأيت النبي ﷺ في المنام، فقال لي:

يا أبا زيد إلى متى تدرس كتاب الشافعيِّ، ولا تدرس كتابي؟ فقلتُ:

يا رسول الله وما كتابك؟ قال ﷺ: جامع محمد بن إسماعيل[1]»[2].

---

(١) مقدمة الفتح ص ٤٨٩. وقد رواه باسناده عن الهروي باسناده عن أبي زيد المروزي وكذا الذهبي في ترجمة أبي زيد من سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣١٤، وفي ترجمة البخاري ١٢/ ٤٣٨. وقد أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله ٢/ ١٩٠.

وقال ابن حجر في تغليق التعليق: إسناد هذه الحكاية صحيح. رواتها ثقات أئمة وأبو زيد من كبار الشافعية، له وجه في المذهب. وقد سمع صحيح البخاري من الفربري وحدث عنه وهو أجل من حدث به عن الفربري. (٥/ ٤٢٢ ـ٤٢٣)

وقال الذهبي: الشيخ الإمام المفتي القدوة الزاهد شيخ الشافعية أبو زيد محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد المروزي، راوي صحيح البخاري عن الفربري ت ٣٧١هـ (سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣١٣).

وينظر أيضًا تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٧٥، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٤٢.

(٢) ومن الرؤى الصالحة التي رئيت بشأن الإمام البخاري ما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن الفربري قال: «رأيت النبي ﷺ في النوم فقال لي: أين تريد؟ فقلت: أريد محمد إسماعيل البخاريَّ. فقال: أقرئه مني السلام».

تاريخ بغداد ٢/ ١٠، تقييد المهمل ٤/ب، تاريخ دمشق ١٥/ ٤٨/أ، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٨، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٢٥، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٤، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٣، تغليق التعليق ٥/ ٤٢٢، طبقات السبكي ٢/ ٢٢٣، مقدمة الفتح ص ٤٨٩.

ومن تلك المبشرات أيضًا ما رواه محمد بن أبي حاتم (الوراق) قال: «سمعت أبا ذر يقول: رأيتُ محمد بن حاتم الخَلْقَاني في المنام ـ وكان من أصحاب محمد =

قال (توماس وليام بيل) في (اورنتيل بيوكريفيكل ذكشنرى ط لندن ١٨٩٠م):

«صحيح الإمام البخاريِّ يُحترم أكثر من أى كتابٍ بعد القرآن، ويُعتمد عليه في الأمور الروحانية والدنيوية».

ويقول بعد قليل:

«هذا الكتاب لا يجمع الوحي الذي نزل على محمد، وإلهاماته وأفعاله وأقواله فحسب، بل ذُكِر فيه أيضًا تفسير أكثر المواضع المشكلة في القرآن».

= ابن حفص - فسألته - وأنا أعرف أنه ميت - عن شيخي رحمه الله، هل رأيته؟ قال: نعم. رأيته، وهو ذاك. يشير إلى ناحية سطح من سطوح المنزل. ثم سألته عن أبي عبدالله محمد بن إسماعيل، فقال: رأيته. وأشار إلى السماء إشارةً كاد أن يسقط منها لعُلُوِّ ما يشير».

انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٧٣، سير أعلام النبلاء ٤٦٨/١٢، الوافي بالوفيات ٢٠٨/٢.

دوافع تأليف الجامع الصحيح

لا نبعد عن الصواب إذا شبهنا عهد الصحابة بالشمس في نصف النهار أو النهار الباهر، وعهد التابعين وأتباع التابعين بالشَّفَق. وقليل من أصحاب النظرات البعيدة هم الذين يفكرون عن الظلام الحالك في النهار الباهر وضيائه. النور الخافت الذي نراه بعد غروب الشمس هو الذي يسمى بالشفق، وحتى في ذلك الوقت يبقى شيء من النور، ولكن كلما مر الوقت ينخفض الضوء، ويتضاءل النور، وتسيطر هموم الليلة المظلمة على الصغير والكبير.

كانت فكرة تدوين الحديث قد ظهرت منذ أيام الصحابة[1]، فعبدالله ابن عمرو بن العاص وعلي ومعاوية وغيرهم رضي الله عنهم كانت عندهم أحاديث مكتوبة. وظهرت الحاجة إلى ذلك في أيام التابعين، ثم اشتدت في أيام أتباع التابعين أكثر، لأنه لا يخفى على أحد أنَّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعرفون مفاهيم الشريعة وحقائقها بفضل صحبتهم للرسول ﷺ، ومن هنا وُصِفُوا بأنهم الأفضل والأعرف والأعلم والأعمق (بصيغ التفضيل) وصحبهم التابعون وتعلموا منهم، فكانوا على مستوى

---

(١) يرجع للتفصيل في كتابة الحديث وتدوينه إلى مقدمة تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للعلامة عبدالرحمن المباركفوري، وإلى السير الحثيث في تاريخ تدوين الحديث للدكتور محمد زبير الصديقي أستاذ الاسلاميات بجامعة كلكته. (عبيدالله الرحماني) ومن الكتب المفيدة في هذا الباب كتاب «دراسات في الحديث النبوي» للدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

عالٍ من معرفة حقائق الشرع. ولكن مع مرور الأيام بدأت المعرفة تنقص رويدًا رويدًا، فأصبحت الأساليب تتغير، والمفاهيم تتبدل وبدأت تظهر بوادر ظلامٍ دامسٍ، فدعت الحاجة إلى البحث عن أسباب الوصول إلى النور الساطع بقوة غير عادية، فشمَّر أتباع التابعين عن ساق جدهم، وبدأ العمل على قدم وساق، وأكمله المحدثون بسعيهم المضنى، وجهدهم المنهك.

كان الرسول ﷺ قد نهى عن كتابة الحديث في بداية الأمر من عهده المبارك، فكان يقول:

«لا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَن كَتَبَ عَنِّي، غَيْرَ القُرآن فَلْيَمْحُهُ»[1].

وكانت هذه الخطوة قد اتخذت لكى لا يختلط القرآن بغيره، إلا أن التأكيد بتبليغه شفهيًا بقىَ على أشده[2]، والمنع كان عن الكتابة فقط لا غير، ولما مرت مدة من الزمن، وأُمِنَ ذلك الخطر أذنَ لهم في كتابة

---

(١) أخرجه مسلم في الصحيح ٤/٢٢٩٨ ح ٣٠٠٤، والنسائي في فضائل القرآن ص ٧٢ ح ٣٣، وأحمد ٣/١٢، ٢١، ٣٩، ٥٦، والدارمي في سننه ١/٦٨، ح ٤٥٦، وابن حبان في صحيحه ١/٢٦٥، ح ٦٤، وأبو يعلى ٢/٤٦٦، ح ١٢٨٨، والخطيب في تقييد العلم (٢٩ ـ٣٢) وابن عبدالبر في جامع بيان العلم ١/٢٦٨ ح ٢٣٥ وصححه الحاكم على شرط الشيخين ١/١٢٧، ووافقه الذهبي. وأعله البخاري بالوقف فيما نقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/٢٠٨).

(٢) وقد تواتر عن النبي ﷺ قوله: «نضر الله امرءًا سمع منا شيئًا فبلغه كما سمع فرب مبلغ أوعى من سامع.» رواه أربعة وعشرون من الصحابة عن رسول الله ﷺ كما ذكر شيخنا الشيخ عبدالمحسن بن حمد العباد في كتابه «دراسة حديث نضر الله امرءًا سمع مقالتي» واللفظ الذي ذكرته من رواية ابن مسعود رضي الله عنه عند الترمذي ٤/٣٩٤، ح ٢٦٥٧. تحقيق الدكتور بشار العواد.

الحديث وتدوينه، فلما جاء أبو شاه اليمني في حجة الوداع، وطلب أن تُكتَبَ له الخطبة، فقبل رسول الله ﷺ طلبه، وقال بصراحة:

«اكتبوا لأبي شاه»[1].

وكان عبدالله بن عمرو بن العاص يكتب الأحاديث، ولما منعه بعض الناس قال للنبي ﷺ، فأومأ (أى النبي ﷺ) بإصبعه إلى فيه، فقال: «أكتب[2]»، وهكذا ورد عن عمر وأنس وآخرين من الصحابة رضوان الله عليهم[3] أجمعين تأكيد شديد بهذا. ولكن مع هذا الإذن ومع هذا التأكيد من قبل الصحابة والتابعين لم تنتشر الكتابة في القرون الأولى، لأنهم كانوا قد تعوَّدوا الحفظ لأجل ورود المنع في أول الأمر، حتى إنهم كانوا يستصعبون الكتابة. وطلب من أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ رضي

---

(١) رواه البخاري في أكثر من موضع منها ١/ ٢٠٥، العلم. باب كتابة العلم، ح ١١٢، و ٥/ ٨٧، اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة ح ٢٤٣٤، وسلم ٢/ ٩٨٨، الحج، باب تحريم مكة إلخ ح ٤٤٧ (١٣٥٥) وغيرهما. وقد خرجته في تخريجي لأحاديث كتاب العلم في سنن أبي داود ضمن رسالتي للدكتوراة يسر الله طبعها.

(٢) ولفظه عند أبي داود: كنت أكتب كل شيء أسمعه عن رسول الله ﷺ أريد حفظه فنهتنى قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا. فأمسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بيده إلى فيه فقال: أكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق. أبو داود ٣/ ٣١٨، العلم، باب في كتاب العلم، حديث ٣٦٤٦ واسناده صحيح. كما بينت في المصدر المذكور آنفًا.

(٣) كأن المؤلف يشير إلى حديث «قيدوا العلم بالكتاب» وقد ورد عن عدد من الصحابة مرفوعًا وموقوفًا وساق طرقه الخطيب البغدادي في تقييد العلم ص ٨٨، ٩٢، ٩٦ ـ٩٧ وابن عبدالبر في جامع بيان العلم ١/ ٣٠٦ ـ٣١٠ وغيرهما. وصححه الشيخ الألباني رحمه الله بمجموع طرقه في السلسلة الصحيحة، الحديث ٢٠٢٦.

الله عنه تلاميذُه: أن يملي عليهم، لأنهم كانوا يستصعبون الحفظ، فأنكر عليهم بشدة. فقد روى أبو نضرة قال: قلت لأبي سعيد الخدري: ألا تُكَتِّبُنا فإنا لا نحفظ؟ فقال:

«لا، إنا لن نكتبكم ولن نجعله قرآنًا، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا نحن عن رسول الله ﷺ.»[١]

وهكذا طلب من أبي هريرة رضي الله عنه، فأجاب هو أيضًا بجواب نحوه[٢].

والسبب الثاني أن المسلمين في تلك القرون كانوا قد أعطوا حظًا وافرًا من الذاكرة وقوة الحفظ بحيث أنهم لم يكونوا بحاجة إلى الكتابة والجمع، وكل أمورهم كانت تقوم على الذاكرة وكانوا لا يجدون في ذلك أي مشقة.

ومن أسباب ذلك أيضًا أن أغلبية المسلمين في ذلك العصر ما كانوا

---

(١) رواه الدارمي في سننه ١/ ١٢٢، طبعة دهمان. واللفظ له. وأخرجه أيضًا ابن أبي شيبة في المصنف ٩/ ٥٢، الأدب، باب من كان يكره كتاب العلم، وأبو خيثمة في كتاب العلم ص ١٣١، حديث ٩٥. والرامهرمزي في المحدث الفاصل ص ٣٧٩، باب من كان لا يرى أن يكتب حديث ٣٦٣. وذكر له الخطيب في تقييد العلم ٣٦ ـ٣٨، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم ١/ ٢٧٢ ـ٢٧٣ طرقًا عدة. وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه أبو خيثمة في العلم ص ١٤٣، حديث ١٤٠، والدارمي ١/ ١٢٢، والخطيب في تقييد العلم ص ٤١ ـ٤٢، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم ١/ ٢٨٢، حديث ٣٥٧ ولفظه: «نحن لا نَكْتُبُ ولا نُكْتِبُ» وعند الدارمي: «لا يَكْتُبُ ولا يُكْتِبُ» وعند أبي خيثمة «إن أبا هريرة لا يَكْتُم ولا يُكْتِبُ».
وقال الشيخ الألباني: السند صحيح إلى أبي هريرة. (العلم ص ١٤٢).

يعرفون الكتابة.[1]

وفي أواخر أيام التابعين حينما انتشر علماء الاسلام في البلدان المختلفة المتباعدة وفشت بدعة الروافض والخوارج والقدرية، وبدأ الظلام يغشى نور الشفق الخافت نَشِطت حركة تدوين الأحاديث والآثار. وكانت حالة هذا التدوين كبداية أى فن، ولكن توجيهًا من الخليفة عمر بن عبدالعزيز قد أثار الهمم[2]، ودُوِّنت دفاتر الحديث وكان على رأس القائمة في هذه المهمة الربيع بن صبيح[3]، وسعيد بن أبي عروبة[4] وآخرون من معاصريهم[5]، وكان أسلوب التدوين في هذا العصر الأول أنهم كانوا يصنفون كل باب على حدة[6] في أجزاء بل

---

(١) ذكر الإمام النووي عن القاضي عياض أنه قال:
«كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير في كتابة العلم، فكرهها كثيرون منهم، وأجازها أكثرهم. ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف.» (شرح النووي ١٨/١٢٩، الزهد. باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم).

(٢) فتح الباري ١/٢٠٨.

(٣) الربيع بن صبيح السعدي أبو بكر ويقال أبو حفص البصري مولى بني سعد بن زيد مناة روى عن الحسن وحميد الطويل وغيرهما، وعنه الثوري وابن المبارك ووكيع وغيرهم، توفى سنة ١٦٠هـ بأرض السند. ذكر الرامهرمزي أنه أول من صنف في البصرة (تهذيب التهذيب ٣/٢٤٧ ـ ٢٤٨).

(٤) سعيد بن أبي عروبة، واسمه مهران العدوي مولى بني عدى بن يشكر أبو النضر البصري روى عن قتادة والنضر بن أنس والحسن البصري وغيرهم، وعنه الأعمش وهو من شيوخه، وشعبة وعبدالأعلى وغيرهم، توفى سنة ١٥٥هـ. اختلط في آخر عمره. (انظر تهذيب التهذيب ٤/ ٦٣ ـ٦٦).

(٥) مقدمة الفتح ٦.

(٦) المصدر السابق.

كانوا يجمعون كل ما وجدوا من الآثار والأحاديث بدون ترتيب.

ثم قام أتباع التابعين ودوّنوا الأحكام، فكتب الإمام مالك الموطأ في المدينة، والتزم فيه بإيراد أحاديث قوية من أحاديث أهل الحجاز، ولكنه مع ذلك أودع فيه فتاوى الصحابة والتابعين أيضًا، وصنف كل من ابن جريج في مكة، والأوزاعي في الشام، وسفيان الثوري في الكوفة، وحماد بن سلمة في البصرة، كل على أسلوبه، وتبعهم أناسٌ كثيرون من معاصريهم، فدوّنوا الأحاديث ورتبوها.

وبعد مزيد من التطور والازدهار رأى بعض الأئمة أن يفردوا الأحاديث المرفوعة بالجمع ويمحضوها من آثار الصحابة والتابعين، وعلى هذا الرأى ألف عبيدالله بن موسى الكوفي مسنده، وهكذا جمع كل من مسدد بن مسرهد وأسد بن موسى الأموي، ونعيم بن حماد نزيل مصر مسانيدهم.

وتبعهم في الجمع والتدوين غيرهم من الأئمة، حتى قلّ في الحفاظ من لم يدون أحاديثه ومروياته على المسانيد، ومن بينهم الأئمة أحمد بن حنبل وعثمان بن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه وأناس آخرون من كبار الأئمة، ويمتاز من بين هذه المسانيد مسند الإمام أحمد، وقد طبع، ويستفيد منه أهل الاسلام.[1]

---

(١) وقد وجدت قطعة من مسند إسحاق بن راهويه وتشتمل على قسم من مسند أبي هريرة ومسند أم المؤمنين عائشة رضي الله عنهما وقد طبع بتحقيق الدكتور عبدالغفور عبدالحق البلوشي ط الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م. توزيع مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة.

وقد جمع بعض الحفاظ بين الطريقتين أى المسانيد والأبواب، مثل أبي بكر بن أبي شيبة.[1]

ولقد اطلع الإمام البخاري على هذه المصنفات وفحصها فوجدها قد خلطت الأحاديث الصحيحة بالضعيفة، فأراد أن يجمع الأحاديث الصحيحة فقط التي لا يشك في صحتها. واقترن بذلك ترغيب الإمام إسحاق بن راهويه في القيام بمثل هذا العمل. قال إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفي[2]: قال أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري:

«كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ، قال: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح[3]».

---

(١) مصنف أبي بكر بن أبي شيبة مطبوع منذ مدة. نشرته الدار السلفية في بومبائي بالهند. كما أن «مسند ابن أبي شيبة» أيضًا طبع قريبًا في مجلدين، نشرته دار الوطن بالرياض عام ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(٢) الإمام الحافظ الفقيه القاضي أبو إسحاق إبراهيم بن معقل النسفي، قاضي مدينة نسف. قال الخليلي: هو ثقة حافظ، مات في ذي الحجة ٢٩٥هـ. قال الذهبي: حدث بصحيح البخاري عنه. وكان فقيهًا مجتهدًا. سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٩٣.

(٣) مقدمة الفتح ص ٧، وقد رواه الحافظ بإسناده عن الخطيب البغدادي بإسناده عن إبراهيم بن معقل النسفي به.

ولكنه في تاريخ بغداد وغيره: فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم إلخ، انظر: تاريخ بغداد ٢/٨، تاريخ دمشق ١٥/٤٦/أ، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٧٤، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٤١، تهذيب الكمال ٢٤/٤٤٢، تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٤٩، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٠١، طبقات السبكي ٢/ ٢٢١، تغليق التعليق ٥/٤١٩.

وهو في التعديل والتجريح للباجي بنحوه ١/٣٠٩.

وهناك سبب ثالث كما ذكره الإمام البخاري حيث قال:

رأيت النبي ﷺ، وكأنني واقفٌ بين يديه، وبيدي مروحة أذبُّ بها عنه، فسألتُ بعض المُعبِّرين، فقال لي: أنت تذبُّ عنه الكذبَ. فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح[(١)]».

وقد ورد في الحديث: الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة،[(٢)] ومن رأى النبي ﷺ في المنام، فقد رأى الحق[(٣)]، وهذه الرؤيا المباركة قد زادت الإمام البخاري شوقًا إلى شوق، فأكَبَّ على جمع الجامع الصحيح.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: روينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس، قال: سمعت البخاري يقول: فذكره. (مقدمة الفتح ص ٧).
وينظر أيضًا: تهذيب الأسماء ١/ ١/ ٧٤، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٤١، تغليق التعليق ٥/ ٤٢٠، مقدمة القسطلاني ١/ ٢٩.

(٢) أخرجه البخاري في أكثر من موضع من رواية أكثر من واحد من الصحابة. واللفظ المذكور من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا ١٢/ ٣٧٣، كتاب التعبير، باب الرؤيا الصالحة إلخ. حديث ٦٩٨٩. ومسلم من حديث أبي هريرة وغيره ٤/ ١٧٧٤، كتاب الرؤيا ح ٢٢٦٣.

(٣) أخرجه البخاري ١٢/ ٣٨٣، كتاب التعبير. باب من رأى النبي ﷺ في المنام ح ٦٩٩٦. وسلم ٤/ ١٧٧٦، كتاب الرؤيا. باب قول النبي ﷺ من رآني إلخ من حديث أبي قتادة رضي الله عنه مرفوعًا «من رآني فقد رأى الحق». قال ابن حجر: أي المنام الحق أي الصدق (فتح الباري ١٢/ ٣٨٩).

مدة التأليف وطريقته

متى أَلَّف البخاريُّ الجامع الصحيح؟ وكم استغرق ذلك؟ وكيف كان يؤلف؟ وعلى أى من فحول المحدثين عرضه بعد تمام تأليفه؟ كل هذه الموضوعات لا تحتمل أن تُبحثَ بحثًا وافيًا في هذه العجالة المختصرة، كما هو دأبُ أكثرِ شراح الصحيح، ولكن ليس من المناسب أيضًا أن نتغاضى عنها كل التغاضي.

لقد ذكر الوراق قول الإمام البخاري:

«صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة[1]».

---

(١) قال الإمام النووي: وروينا من جهاتٍ عن البخاري رحمه الله قال: «صنفت كتاب الصحيح لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة بيني وبين الله.» تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٧٤، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٤١.

وذكره بنحوه الذهبي في تاريخ الإسلام ص ٢٤٩، ثم قال: «رويت عن وجهين ثابتين عنه» أى عن البخاري. ونقل هذا الكلام عنه السبكي في طبقات الشافعية ٢/٢٢١.

ينظر أيضًا: تاريخ بغداد ٢/٨، ١٤، طبقات الحنابلة ١/٢٧٦، تقييد المهمل ٤/أ، ٥/أ، تاريخ دمشق ١٥/٤٦/أ من ثلاثة طرق عن البخاري، أسامي شيوخ البخاري للصغاني ص ٤، وفيات الأعيان ٤/١٩٠، تهذيب الكمال ٢٤/٢٤٢، ٤٤٨، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٠٢، ٤٠٥، تغليق التعليق ٥/٤٢١، مقدمة الفتح ص ٤٨٩، و ص ٧.

أما عن طريق الوراق فهو القول الآتي:

وقال البخاري أيضًا: «صنفته ثلاث مرات[1]».

ولا منافاة بينهما فإن كل مصنف يرتب ويهذب تأليفه أكثر من مرة.

قال أبو الهَيْثَم الكُشْمِيْهَنِيُّ[2]: سمعت محمد بن يوسف الفِرَبْرِيَّ يقول: قال البخاري:

«وما وضعتُ في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلتُ قبل ذلك وصليتُ ركعتين.»[3]

---

(١) قال الوراق: وسمعته يقول: صنفت جميع كتبي ثلاث مرات، (سير أعلام النبلاء١٢/ ٤٠٣).

وقد ورد ذلك خاصة عن «التاريخ» حيث روى الوراق أيضًا عنه أنه قال: «لو نُشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت التاريخ ولا عرفوه». ثم قال: صنفته ثلاث مرات. (تارخ بغداد ٢/ ٧، سير اعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٣ وغيرهما).

ولكن وقع في مقدمة الفتح في هذا القول «لو نُشر... هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت البخاري ولا عرفوه»، ثم قال: صنفته ثلاث مرات. (مقدمة الفتح ص ٤٨٧). فكلمة «البخاري» هنا في المقدمة محرفة من «التاريخ» كما في المراجع الأخرى التي ذكرت هذا الخبر وقد تقدم ذكرها.

(٢) بضم الكاف وسكون الشين المعجمة وكسر الميم بعدها تحتية ساكنة ثم هاء مفتوحة. ثم نون نسبة إلى كشميهن قرية بمرو (الأنساب ١١/ ١١٥ ـ١١٦) (المؤلف).

[وهو محمد بن مكي بن محمد بن زارع بن هارون بن زَرَّاع الكُشميهَني الأديب، اشتهر في الشرق والغرب بروايته كتاب الجامع لأنه آخر من حدث بهذا الكتاب غالبًا بخراسان، سمع بفربر أبا عبدالله محمد بن يوسف بن مطر الفربري وغيره، توفى سنة ٣٨٩هـ بقريته. الأنساب ١١/ ١١٦ ـ١١٧] وقال الذهبي: حدث بصحيح البخاري مرات عن أبي عبدالله الفربري... وكان صدوقًا. سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٩١.

(٣) مقدمة الفتح ص ٧، و ص ٤٨٩.

وانظر أيضًا: تاريخ بغداد ٢/ ٩، تقييد المهمل ٤/أ، طبقات الحنابلة ١/ ٢٧٤، =

وفي رواية أخرى (عن عمر بن محمد بن بُجَير البُجَيري[(١)]) قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «صنَّفْتُ كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلتُ فيه حديثًا حتى استخرتُ الله تعالى، وصلَّيت ركعتين وتيقنت صحته[(٢)]».

وقال أيضًا: «صَنَّفْتُ الجامع من ستمائة ألف حديث في ست

= تاريخ دمشق ١٥/٤٦/أ، المنتظم ١٢/ ١١٥، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/ ٧٤، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٤١، وفيات الأعيان ٤/ ١٩٠، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٣، تاريخ الإسلام للذهبي ص ٤٤٨، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٢، الوافي بالوفيات ٢/ ٢٠٨، طبقات السبكي ٢/ ٢٢٠، تغليق التعليق ٥/ ٤٢١، طبقات الحفاظ ص ٢٤٩، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٠٦، وعلق عليه الإمام الذهبي في تاريخ الإسلام بقوله: يعني ما جلستُ لأضع في تصنيفه شيئًا إلا وفعلت ذلك. لا إنه يفعل ذلك لكل حديث. (ص ٢٤٨)

قلت: لا أرى حاجة لهذا التأويل لأن أحاديث البخاري الموصولة بدون تكرار في حدود ألفين وستمائة حديث (انظر مقدمة الفتح ص ٤٧٧) وقد انتخبها البخاري في ست عشرة سنة فلا غرابة أن يصلي لكل حديث ركعتين، لا سيما وقد ورد ذلك من طريقين عن البخاري. والله أعلم.

(١) الإمام الحافظ الثبت الجوال مصنف المسند: أبو حفص عمر بن محمد بن بُجَير الهمداني السمرقندي محدث ماوراء النهر، . . .كان من أوعية العلم. قال أبو سعد الإدريسي: كان فاضلاً خيرًا ثبتًا في الحديث، له الغاية في طلب الاثار والرحلة. مات ٣١١هـ. سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٠٣.

(٢) مقدمة الفتح ص ٤٨٩، تغليق التعليق ٥/ ٤٢١، وقد ذكره عن أبي سعد الإدريسي الحافظ مصنف تاريخ سمرقندوتاريخ استراباذ (ت ٤٠٥هـ) باسناده عن البخاري.

وذكره النووي في ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٤٢. وذكر أنه رواه الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر القدسي في كتابه «جواب متعنت البخاري» باسناده عن عمر بن محمد بن بجير».

عشرة سنةً، وجعلتُه حُجَّةً فيما بيني وبين الله[1]».

ونقل ابن عديّ عن جماعة من المشايخ:

«إنَّ البخاري حوّل تراجم جامعه بين قبر الرسول ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين[2]».

وقد ذكر الورّاق أنّه كان مع البخاري ذات مرةٍ حينما كان يؤلف كتاب التفسير فكان يقوم في الليلة الواحدة خمس عشرة مرةً إلى عشرين مرةً، في كل ذلك يأخذ القداحة بيده ويُسْرِج، ويُخْرِجُ أحاديث فيعلِّمُ عليها ثم يضع رأسه[3].

---

(١) تقدم تخريجه قبل قليل، ص ٣٣٩ وقال الحافظ ابن حجر: وفي رواية عنه: خرجته من زهاء ستمائة ألف حديث. تغليق التعليق ٥/٤٢١، وهو في تاريخ بغداد ٢/٨ وغيره.

(٢) مقدمة الفتح ص ٤٨٩.

وهو في أسامي من روى عنه البخاري لابن عدي قال: سمعت عبد القدوس بن همام يقول: سمعت عدةً من المشايخ يقولون: دَوَّن محمد بن إسماعيل إلخ. (ص ٦١). ولكنه في المصادر الأخرى «حَوَّل».

وانظر أيضًا تاريخ بغداد ٢/٩، تاريخ دمشق ١٥/٤٦/أ، التعديل والتجريح للباجي ١/٣١٠، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٧٤، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٤١، تهذيب الكمال ٢٤/٤٤٣، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٠٤.

(٣) ذكر الخطيب (تاريخ بغداد ٢/١٣) وكذا ابن عساكر ١٥/٤٥/ب. والنووي القصتين في سياق واحد (تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٧٥) مما قد يظن منه أن الإمام البخاري فعل هذا مرة أثناء تأليف كتاب التفسير فقط. ولكن المراجع ذكرت الموضوعين كلاً على حدة. وقد سبق تخريج رواية قيامه المتكرر في الليل (ص ١٥٠).

وروى الفربري أيضًا بنحوه فقال: كنت مع محمد بن إسماعيل بمنزله ذات ليلةٍ فأحصيت عليه أنه قام وأسرج يستذكر أشياء يعلقها في ليلة ثمان عشرة مرة. (سير =

وهذا دليل واضح أنه كان شغله الشاغل وهمه الوحيد في سفره وحضره، وكلما تيقن صحة حديث عَلَّم عليه، وأما تحويل تراجم الكتاب وترتيبها وتهذيبها وإدخال الحديث تحت التراجم فقد فعله الإمام مرةً في الحرم، وأخرى بين القبر والمنبر، وهو روضة من رياض الجنة، وفي أثناء تحويل التراجم هذا إذا أخرج حديثاً تحت أى ترجمة اغتسل واستخار الله.(1)

= أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٤).

وبالجمع بين خبر الوراق والفربري يتبين أن هذه كانت عادة الإمام البخاري في معظم حياته في السفر والحضر.

وينظر أيضًا لرواية الفربري: تاريخ بغداد ٢/ ١٤، تاريخ دمشق ١٥/ ٤٥/ب، تهذيب الكمال ٢٤/٤٤٨، تاريخ الإسلام للذهبي ٢٤٨، طبقات السبكي ٢/ ٢٢٠.

(1) وروى الحاكم باسناده عن أبي عبدالله محمد بن علي عن البخاري قال: أقمت بالبصرة خمس سنين معي كتبي أصنِّف وأحج في كل سنة وأرجع من مكة إلى البصرة، قال: وأنا أرجو أن الله تعالى يبارك في هذه المصنفات. قال أبو عبدا لله (محمد بن علي): فلقد بارك الله فيها. تاريخ دمشق ١٥/٤٦/أ، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٧٤، ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٤٢.

قال الإمام النووي: والجمع بين كل هذا ممكنٌ، بل مُتَعَيِّنٌ، فإنّا قد قدمنا عنه أنه صنفه في ست عشرة سنة، فكان يصنف منه بمكة والمدينة والبصرة وبخارى، والله أعلم. (ماتمس إليه حاجة القارىء ص ٤٢).

وقال ابن حجر: «الجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه كان يصنفه في البلاد، أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدل عليه قوله إنه أقام فيه ست عشرة سنة فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها. (مقدمة الفتح ٤٨٩).

وقال بعد ذكر رواية تحويل تراجمه بين القبر والمنبر: «ولا ينافي هذا أيضًا ماتقدم، لأنه يحمل على أنه في الأول كتبه في المسودة وهنا حوله من المسودة إلى المبيضة. (المصدر السابق ٤٨٩).

قال أبو جعفر العُقيليُّ:

«لما صنفَ البخاري كتاب الصحيح عرضه على ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة[1]».

الغرض الأساسي لتأليف الجامع الصحيح

كان الإمام البخاري يرمي إلى غرضين أساسيين في تأليفه للجامع الصحيح:

١ـ انتخاب وجمع تلك الأحاديث التي اتفق على صحتها المحدثون قبل الإمام البخاري، أو المعاصرون له، ولذلك سماه «الجامع الصحيح [المسند] من أحاديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»[2].

٢ـ استنباط المسائل الفقهية واستخراج النكات الحكمية والتي يمكن أن يعبر عنها بـ«نتائج النظرة الدقيقة التي منحها الله للبخاري» ويذكرها في تراجم أبوابه بين حين وآخر، ومراعاة لهذا الغرض ـ أي

(١) مقدمة الفتح ٧، ٤٨٩، تغليق التعليق ٥/ ٤٢٣، وذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته (ص ٩٥) عن مسلمة بن قاسم سمعتُ من يقول عن أبي جعفر العقيلي، فذكره.

(٢) مقدمة الفتح ص ٨، والزيادة منها وسماه ابن الصلاح «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» (علوم الحديث ص ٢٢) وكذا النووي في ماتمس إليه حاجة القارىء (ص ٣٩).

استخراج المسائل الفقهية ـ ما كان يبالي بتكرار المتن، ولكنه مع ذلك كان يلتزم أن لا يتكرر المتن والإسناد معًا من كل الوجوه، بل التكرار في مضمون الحديث فقط، وبكثرة الأسانيد وتعددها ترتفع الأحاديث من الآحاد إلى الشهرة أو التواتر المعنوي، وهذا التكرار يزيده حسنًا إلى حسن.

وهو في استنباطه للمسائل يتبع أسلوبًا حسنًا جدًا، وهو أنه أول ما يستدل، يستدل بالآيات القرآنية، ويراعي قبل كل شيء التطبيق والتوفيق بين الآية والحديث، وفي طيّه تفسير الآية بالحديث أو الحديث بالآية، وله أسلوبٌ لطيف ودقيق في الاستدلال، حتى إن كثيرًا من الذين لا يدركون كنهه يقعون في حيرة، ويجعلونه هدفًا لطعنهم واعتراضهم.

ولما كانت المسائل الفقهية واستنباطها من أهم أغراضه اكتفى في كثير من الأبواب بالاشارة إلى الحديث، فيقول: فيه عن فلان ويشير إلى الحديث الذي سبق ذكره سواء كان قريبًا أو بعيدًا، وأحيانًا يذكر في بعض التراجم متن الحديث فقط، ويحذف السند، أو يذكره مُعلَّقًا. وهناك تراجم وأبواب كثيرة يذكر فيها عدة أحاديث، وأحيانًا يكتفي بحديثٍ واحد، وأحيانًا يذكر الآيات القرآنية فقط، وكل هذه الأساليب تدل على أن استنباط المسائل الفقهية من أهم أهداف صحيح البخاري وأغراضه الأساسية.

وتوجد بعض التراجم ليس فيها أى حديث ولا آية ولا أثر صحابي، ولا قول تابعي، بل مجرد فراغ، وكأنه عرضت له مسألة ولم يستحضر دليلها في الوقت فكتب المسألة بعنوان ترجمة الأبواب على أمل أن ينظر فيها، ويذكر فيها الأحاديث أو الآيات فيما بعد في الرد أو التأييد، إلا أن المنية عاجلته، فلم يستطع أن يكمل هذا الفراغ.

وفي بعض المواضع يوجد الحديث، ولكن لا يوجد عليه ترجمة ولا باب، وهذا في حالة إذا تيقن صحة الحديث وأدخله في الكتاب إلا أنه لم يجد فرصة الاستنباط منه.[1]

تراجم أبواب صحيح البخاري

لقد راعى الإمام البخاري في تراجم أبواب صحيحه مقاصد عالية رفيعة، وأهدافًا سامية نبيلة، ففي بعض الأحيان يشير إلى النكات الفقهية الدقيقة، وأحيانًا أخرى يبين الأصول الحديثية، وعللها الغامضة التي تحتاج إلى نظر ثاقب، وفهم صائب، وفطنة خارقة وذكاء موهوب مع سعة الأفق وكثرة الاطلاع. أما الطبائع المعكوسة الزائغة، والعقول القاصرة، والأنظار الضيقة، أو أولئك الذين يتقيدون بالأصول الموروثة، أو تفريعات أهل الرأى، فقد حرموا من الوصول إلى دقائق تراجم الإمام البخاري، ولذلك تراهم تارة يطعنون في تراجم صحيح البخاري، وتارة أخرى يعترضون بعدم المناسبة بين التراجم والأحاديث المذكورة فيها.

وكم من عائب قولاً صحيحًا وآفته من الفهم السقيم

مع أن حكم الفقهاء والمحدثين في شأن تراجمه أصبح مضربًا للمثل، وهو قولهم «فقه البخاري في تراجمه».

وتتبين أهمية تراجم أبواب الجامع الصحيح من أن كثيرًا من أجلة

(١) «وهي مواضع قليلة جدًا» كما قال الحافظ ابن حجر (مقدمة الفتح ص ٨).

المحدثين وفحول المصنفين قد ألفوا تأليفات مستقلة لبيان مقاصد تراجمه الجليلة والإشارات الخفية الغامضة.

مصنفات حول تراجم أبواب صحيح البخاري

١ـ لقد ألف العلامة ناصرالدين أحمد بن المُنَيِّر[1] خطيبُ الإسكندرية [ت ٦٨٣هـ] كتابًا مستقلاً مفصلاً في تراجم أبوابه[2] وسماه «**المتواري على تراجم البخاري**» وقد اختار فيه أربعمائة ترجمة من تراجم صحيح البخاري تحتاج إلى دقة وإمعان، ثم شرحها في بحوث مبسطة.[3]

٢ـ وألف العلامة محمد بن منصور [بن الحمامة] المغربي السِّجِلْمَاسِيُّ أيضًا كتابًا خاصًا في هذا الموضوع، وسماه «**فكُّ أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة**[4]».

---

(١) بالياء المشددة، كما أفاده شيخنا الشيخ حسين عرب اليمني، رحمه الله تعالى. (المؤلف).
[هو أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن أبي بكر الجذامي الجروي الأسكندري المالكي المعروف بابن المنير (بتشديد الياء) ناصر الدين أبو العباس. توفي سنة ٦٨٣هـ.
انظر شذرات الذهب ٥/ ٣٨١. معجم المؤلفين ٢/ ١٦١] (المراجع).

(٢) مقدمة الفتح ١٤، إرشاد الساري ١/ ٤٣، كشف الظنون ١/ ٥٤٦، تاريخ التراث ١/ ١٩٨.

(٣) وقد طبع بتحقيق أخينا الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد، نشرته مكتبة المعلاَّ بالكويت سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(٤) مقدمة الفتح ١٤، إرشاد الساري للقسطلاني ١/ ٤٣. كشف الظنون ١/ ٥٥١ واسمه عندهما «حل أغراض البخاري إلخ».

٣ ـ العلامة أبو عبدالله بن رُشَيد السَّبْتِي[(١)]، [ت ٧٢١هـ] وله كتاب ضخيم ومبسوط في تراجم أبواب صحيح البخاري، وسماه «**ترجمان التراجم**» ولكن الأسف أن هذا الكتاب المفيد والعزيز لم يقدر له التمام وقد بلغ في مجلد ضخم إلى أبواب الصوم فقط، ومع عدم كمال هذا الكتاب القيم استفاد منه الدارسون لصحيح البخاري فوائد عظيمة[(٢)].

٤ ـ وقد ألف العلامة زين الدين علي بن المُنَيِّر[(٣)] [٦٩٥هـ] أيضًا مصنفًا مستقلاً في التراجم. ذكره الحافظ ابن حجر في هدى الساري[(٤)].

٥ ـ **شرح تراجم أبواب صحيح البخاري**: وهي رسالة جامعة ومهمة

---

(١) محب الدين أبو عبدالله محمد بن عمر بن محمد ابن رُشَيد الفهري السبتي، توفى سنة ٧٢١هـ.
من مؤلفاته أيضًا «ملء العيبة» في ست مجلدات، طبع بعضها. الإحاطة ٣/ ١٣٥، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٢٤.

(٢) مقدمة الفتح ص ١٤. وقال الحافظ: «ولو تم لكان في غاية الإفادة وإنه لكثير الفائدة مع نقصه».

(٣) زين الدين أبو الحسن علي بن محمد بن المُنَيِّر. وهو أخو ناصر الدين ابن المنير. توفى يوم عيد الأضحى سنة ٦٩٥هـ.
الوافي بالوفيات ٢٢/ ١٤٢، معجم المؤلفين ٧/ ٢٣٤.

(٤) مقدمة الفتح ص ١٤. ولكن فيه أنه تكلم على ذلك «في شرحه على البخاري وأمعن في ذلك». ولكن مع ذلك فله كتاب مستقل في شرح التراجم غير شرحه على البخاري. كما ذكر الشيخ محمد مخلوف في شجرة النور الزكية ١/ ١٨٨، والشيخ صلاح الدين مقبول في مقدمته على كتاب المتواري ص ١٣، ١٧، وقد أخطأ بعضهم فنسب كتاب «المتواري» إليه مع أنه لأخيه وليس له كما سبق. انظر مقدمة المحقق لكتاب المتواري ص ١٤ ـ ١٦.

ألفها الشاه ولي الله الدهلوي[1]، وطبعت في مطبعة دائرة المعارف بحيدرآباد[2]، وكانت طُبِعت قبل ذلك على هامش تيسير القاري شرح صحيح البخاري بالفارسية في لكناؤ. وقد ذكر في أولها قواعد مهمة في بحوث جامعة ومختصرة، ثم تكلم في أكثر من أربعمائة ترجمة، واحدة بعد أخرى، ولكن بإيجاز تام، وأودع نكات مهمة جدًا في بعض المواضع تدل على تبحره في العلم وصفاء ذهنه، واستحقاقه للقب «حكيم الأمة»[3].

---

(١) العلامة الشيخ أحمد بن عبدالرحيم بن وجيه الدين الدهلوي العمري الهندي، المعروف بولي الله الدهلوي ت ١١٧٧هـ.

من أشهر مؤلفاته «حجة الله البالغة» و«المسوى شرح الموطا» وغيرهما. أبجد العلوم ٣/ ٢٤١، نزهة الخواطر ٦/ ٤١٠، معجم المؤلفين ١/ ٢٧٢.

(٢) ثم صدرت منه طبعات مصورة في بيروت.

(٣) ومن الكتب الأخرى في شرح تراجم البخاري:

٦ ـ **«مناسبات تراجم البخاري لأحاديث الأبواب»** لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الحموي، ت ٧٣٣هـ. وهو تلخيص لكتاب ناصرالدين ابن المنير. مطبوع بالدار السلفية في بومبائي بالهند.

وقد حققه أيضًا علي بن عبدالله الزبن للحصول على درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٤هـ. (دليل الرسائل الجامعية الصادر من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. رقم ٦٣٥٣).

٧ ـ **تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح.** لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدَّماميني ت ٨٢٨هـ.

ذكره الشاه عبدالعزيز الدهلوي في بستان المحدثين (انظر مقدمة محقق كتاب المتواري ص ١٣) وله أيضًا شرح على صحيح البخاري سماه «مصابيح الجامع». الدماميني حياته وآثاره للدكتور محمد بن عبدالرحمن المفدي.

٨ ـ **«مناسبات تراجم أبواب البخاري»** لأبي حفص عمر بن رسلان الكناني =

وزيادة على هذه المصنفات المستقلة كلها، فإن هذه التراجم تبحث بحثاً مفصلاً في شروح البخاري، وكل شارح يبين غزارة علمه وفهمه حسب اطلاعه وسعة معرفته، وقد ساهم فيه شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر بحفظ وافر، ومن بعده العلامة العيني.

قال العلامة ابن خلدون معلقًا على تراجم أبواب صحيح البخاري:

«فأما صحيح البخاري، فهو أعلاها رتبةً، فاستصعب الناسُ شرحه، واستغلقوا منحاه من أجل ما يحتاج إليه من معرفة الطرق المتعددة، ورجالها من أهل الحجاز والشام والعراق، ومعرفة أحوالهم، واختلاف الناس فيهم، وكذلك يحتاج إلى إمعان النظر في التفقه في التراجم، لأنه يترجم الترجمة ويورد فيها الحديث بسند، أو بطريق، ثم يترجم أخرى، ويورد فيها ذلك الحديث بعينه لما تضمنه من المعنى الذي ترجم به الباب، وكذلك في ترجمة وترجمة إلى أن يتكررالحديث في أبواب متفرقة بحسب معانيه واختلافها[1]».

ومن الخطأ العظيم أن يفرض أن تراجم الأبواب هي الدعاوي،

= البُلْقِيني المصري، ت ٨٠٥هـ. ذكره صاحب الأعلام في ترجمته (٤٦/٥) ويظهر من تلخيص الحافظ ابن حجر له أنها مناسبات في ترتيب الأبواب المذكورة في البخاري. (مقدمة الفتح ص ٤٧٠) وله قصيدة أيضًا في نظم مناسبات تراجم البخاري ذكرها القسطلاني في مقدمة شرحه (١/ ٤٤. طبعة احياء التراث).

٩ ـ الأبواب والتراجم للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي. مطبوع.

(١) مقدمة ابن خلدون ٣/ ١١٤١ (١/ ٤٧٤ طبعة دار الكتب العلمية مع اختلاف في بعض الكلمات).

والآيات والأحاديث التي أورد تحتها هي أدلة على تلك الدعاوي، أو بمنزلة الدلائل، ولأجل هذا الخطأ يقع كثير من دارسي صحيح البخاري في أوهام وزلّات.

تفصيل مقاصد التراجم

إن تراجم الأبواب في صحيح البخاري تختلف صورها، وتتنوع أغراضها[1]:

١ ـ أحيانًا يذكر الإمام البخاري في التراجم أحاديث ليست على شرطه، ثم يورد في الباب أحاديث تصح على شرطه، وتشهد لصحة الحديث المذكور في الترجمة، ويقصد من هذا تصحيح وتائيد الحديث المشار إليه في ترجمة الباب.

٢ ـ ويذكر أحيانًا في ترجمة الباب مسألة استنبطها عن أحاديث صحيحة على شرطه، سواء كانت من صريح النص، أو اشارة النص أو الاقتضاء، ثم يورد في الباب أحاديث أو آيات تكون دليلاً للمسألة المذكورة في ترجمة الباب، ولكن ليس بوسع كل واحدٍ أن يُدرك وجهَ الإستدلال إدراكًا كاملاً.

٣ ـ وأحيانًا يذكر في ترجمة الباب مسألة قال بها جماعة من المسلمين من قبل، ثم ثبت لديه حسب تحقيقه واجتهاده ما يدلُّ عليه، أو

---

(١) بعد إمعان النظر والتفكير تصل مقاصد وأهداف تراجم صحيح البخاري إلى أكثر من ثلاثين، ولقد اكتفى المؤلف رحمه الله على ذكر بعض أغراضها كنموذج فقط. (عبيدالله الرحماني).

يشهد له، أو يرجحه. وفي مثل هذه المواضع يقول الإمام البخاري في ترجمة الباب «باب من قال كذا» أو «ذهب إلى كذا».

٤ ـ وأحيانًا يذكر في ترجمة الباب مسألة وردت فيها أحاديث مختلفة، فيجمع في الباب تلك الأحاديث المختلفة، ويقصد من هذا التسهيل في الجمع بينهما، أو الترجيح، والاستنباط.

٥ ـ وأحيانًا تكون الأدلة متعارضة في مسألةٍ ما، كما سبق، وتترجح عند الإمام البخاري أو تتحقق صورة التوفيق، فيذكر الجمع بينهما في ترجمة الباب، ثم يورد تلك الأدلة المتعارضة، لكي تنشأ في المتعلم قوة الجمع والتوفيق بين تلك الأدلة التي ظاهرها التعارض.

٦ ـ وأحيانًا يذكر عدة أحاديث في إثبات ترجمة الباب ويرى في تلك الأحاديث من الفوائد المهمة والضرورية التي يجب التنويه بها، فمثل هذه المواضع يكتب فيها «باب» بدلاً من «فائدة» أو «التنبيه» ويظن القارىء أنه بدأ مسألة جديدة، مع أنه ليس في الحقيقة باب جديد، بل هو كما جرت عادة المؤلفين بأنهم يذكرون في مثل هذه المواضع «قف» أو «فائدة» أو «التنبيه» ولكن الإمام البخاري لا يحب غير كلمة باب، ولا مشاحة في الاصطلاح، وذلك كما ورد في كتاب بدأ الخلق ترجمة: باب قول الله عز وجل ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾[1] فذكر فيها حديثًا يوافق هذه الترجمة، ثم قال: «باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال[2]».

---

(١) صحيح البخاري ٦/ ٣٤٧.

(٢) أيضًا ٦/ ٣٥٠.

٧ ـ وأحيانًا يذكر كلمة «باب» بدلاً من حاء التحويل، أو قولهم «وبهذا الإسناد» كما فعل في كتاب بدأ الخلق هذا «باب ذكر الملائكة[١]» فأورد أولاً عدة أحاديث في اثبات ترجمة الباب، وذكر من طريق سعيد حديث «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار[٢]» ثم قال: «باب» وذكر حديث: إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء آمين ـ الحديث[٣]، والمراد منه أن بهذا الإسناد الحديث الآتي أيضًا.

٨ ـ وأحيانًا يذكر تحت ترجمة الباب حديثًا لا يدل على الترجمة، وليست له علاقة بالترجمة حسب الظاهر من ألفاظ الحديث المذكور، ولكن للحديث طرق مختلفة، وألفاظ بعض الطرق تدل على الترجمة، ويقصد من ذكر هذا أن لهذه الترجمة أصلاً، وليست بدون أصل تمامًا.

٩ ـ وأحيانًا يذكر في ترجمة الباب رأيا ذهب إليه بعض الناس، أو يمكن أن يقول به أحدٌ في المستقبل، ولكنه لا يرى صحة ذلك.

١٠ ـ وهكذا قد يورد في ترجمة الباب حديثًا ليس بصحيح عند الإمام البخاري، ويورد في الباب أحاديث صحيحة، ويقصد منها الرد على ذلك المذهب، أو ذلك الحديث المذكور في الترجمة.

١١ ـ وأحيانًا يذكر بعد ترجمة الباب أثرًا لصحابي أو تابعي بدلاً من

---

(١) أيضًا ٦/ ٣٠٢.

(٢) أيضًا ٦/ ٣٠٦.

(٣) أيضًا ٦/ ٣١١.

الحديث المرفوع، أو يكتفي بذكر الآيات فقط، ويفعل مثل هذا في الغالب إذا كان لفظ الترجمة جزءًا من حديث ليس على شرط البخاري، ويشير بهذا إلى أن الحديث وإن كان ورد بهذا اللفظ إلا أنه ليس صحيحًا على شرطه، ومع ذلك فهو صالح للعمل.

١٢ ـ وأحيانًا يذكر في ترجمة الباب مسألة ليست لها أهمية كبيرة في بادىء الرأى ولكنها أصبحت ذات أهمية بسبب من الأسباب الخارجية، كما قال: «باب قول الرجل ما صلَّينا[(١)]» وهذا قولٌ ليست له نتيجة حسب الظاهر، ولكن إذا ضممنا إليه أن طائفة تكره هذا القول فتتبين لنا أهمية وفائدة هذه الترجمة. وذكر الشاه ولى الله الدهلوي أن أغلب التراجم التي من هذا القبيل يقصد منها الإمام البخاري التعقيب على بعض تراجم مصنف ابن أبي شيبة ومصنف عبدالرزاق، وإليك نصه:

«قلتُ وأكثر ذلك تَعَقُّبات وتنكيتات على عبدالرزاق وابن أبي شيبة في تراجم مصنَّفَيْهِما، إذ شواهدُ الآثار تُروَى عن الصحابة والتابعين في مصنفيهما. ومثل هذا لا يَنْتفِعُ به إلا من مارس الكتابين، واطلع على ما فيهما[(٢)]».

١٣ ـ وأحيانًا يذكر في ترجمة الباب آية من القرآن ويشرحها بالحديث، أو يخصص عمومها، أو يقيد إطلاقها، أو يعين محتملاتها، أو يذكر حديثاً في ترجمة الباب ويقصد من الآية تخصيصها، أو

---

(١) صحيح البخاري ٢/١٢٣.

(٢) شرح تراجم أبواب صحيح البخاري ص ٥ (ص ١٢ طبعة دار الحديث. بيروت).

تعيين أحد الاحتمالات أو شرحها، قال الشاه ولى الله الدهلوي:

«وكثيرًا ما يأتي بشواهد الحديث من الآيات، وبشواهد الآية من الأحاديث تظاهرًا، أو لتعيين بعض المحتملات دون البعض فيكون كقول المحدث: «المراد بهذا العام المخصوص» أو «بهذا الخاص العموم» ونحو ذلك، ومثل هذا لا يُدرك إلا بفهمٍ ثاقبٍ وقلبٍ حاضر»[1].

١٤ ـ وأحيانًا يقصد فقط تمرين طلاب الحديث على الاستدلال بالحديث حسب المسألة المطروحة.

١٥ ـ لقد سلك الإمام البخاري في كثير من تراجم أبوابه مسلك أهل السير والمؤرخين، وهو استنباط أمرٍ خاص ليتعلق بحادثٍ ما من طُرقِ الروايات، والفقهاء يتعجبون من هذا لعدم ممارستهم هذا الفن، ولكن أهل السير يعتنون به اعتناءًا خاصًا.

شروط صحيح البخاري[2]

لقد ادعى الإمام أبو عبدالله الحاكم أن الإمام البخاري يشترط في الأحاديث المسندة من صحيحه ـ وهي أصل موضوع الكتاب ـ أن يروي عن كل صحابي تابعيان مشهوران، وأن يروي من كل تابعيٍّ راويان

---

(١) المصدر السابق.

(٢) لقد ألفت كتب مستقلة في بيان شروط الأمهات الست، وكتابا العلامة الحازمي الهمداني، والعلامة أبي الفضل محمد بن طاهر (شروط الأئمة) من الكتب النافعة جدًا. (شرح ألفية العراقي ١/ ٢٤) [المؤلف].

ثقتان عدلان ضابطان جامعان لشروط الصحة، وهكذا تستمر الرواية في كل طبقة حتى يصل الحديث إلى الإمام البخاري[1]. وانتقده العلامة أبو المعمر المبارك ابن أحمد[2]، ورأى أن هذا الادعاء من الحاكم منتقض عليه في كثير من أحاديث صحيح البخاري، وقد رواها تابعيٌّ مشهورٌ واحد من الصحابي.

وأقول: إن هذا النقد من المبارك بن أحمد وإن كان صحيحًا في تعميم الحاكم لأنه لا يُسلم في بعض التابعين الذين أخذوا من الصحابى، ولكن لا شك في أن هذا الشرط موجود في الرواة الذين هم بعد التابعين، ولذلك لم يدع المحدثون الآخرون مثل ما ادعى الحاكم، ولكنهم ذكروا الشروط الآتية للبخاري:

١ ـ أن يكون جميع رواة الحديث ثقاتًا إلى الصحابي بحيث وقع الاتفاق على ثقتهم، أى أن يكون كل واحد منهم مسلمًا، صادقًا، غير مدلس ولا مختلطٍ، متصفًا بصفات العدالة، ضابطًا، متيقظًا[3] سليم

---

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم ص ٣٣، وذكره عنه ابن طاهر المقدسي في شروط الأئمة الستة ص ١٦. وأبو بكر محمد بن موسى الحازمي في شروط الأئمة الخمسة ص ٢٠ ـ ٢١. وعن ابن طاهر ذكره الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق ٥/ ٤٢٣ وينظر أيضًا: النكت لابن حجر ١/ ٢٣٩، فتح المغيث للسخاوي ١/ ٥٤ وغيرهما من كتب المصطلح.

(٢) هو أبو المعمر المبارك بن أحمد بن عبدالعزيز الأنصاري الأزجي عمل المعجم في وفيات الشيوخ في مجلد. سمع عنه السمعاني وابن عساكر وابن الجوزي والكندي، وثقه ابن نقطة توفى سنة ٥٤٩هـ. سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٦٠، معجم المؤلفين ٨/ ١٧٠ (المراجع) وانظر نص كلامه في مقدمة الفتح ص ٩.

(٣) في الأصل «متحفظًا وكذا في مقدمة الفتح (ص ٩) وما ذكرته من شروط الأئمة للحازمي نفسه ص ٥٦.

الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد[1]. وتكون هذه الصفات من الدرجة العليا.

٢ ـ أن لا يكون في السند انقطاع.

٣ ـ إن كانت الرواية بالعنعنة فيجب أن يثبت لقاء الراوي بشيخه.

٤ ـ أن يتفق على صحة الحديث المحدثون من قبل الإمام البخاري، أو المعاصرون له.

٥ ـ أن يكون خاليًا من العلة والشذوذ.

ومع كل هذه الصفات التي ذكرت للرواة يجب أن يكونوا من الطبقة العليا، ولا يكفي أن يكونوا من الوسطى أو الأدنى، ويكفي أن نسرد هنا ما مثل به الحافظ ابن حجر لبيان طبقات الرواة[2]، فيقول:

«إعلم أن أصحاب الزهري مثلاً على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها، فمن كان في الطبقة الأولىفهو الغاية في الصحة، وهو مقصد البخاريِّ».

«والطبقة الثانية شاركت الأولى في التثبت إلا أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري حتى كان فيهم من يُزامله في السفر ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم يلازم الزهري إلا مدةً يسيرةً، فلم تمارس حديثه، فكانوا في الإتقان دون الأولى، وهو شرط مسلم.

---

(١) انظر مقدمة الفتح ص ٩، وقد لخصه من كلام أبي موسى الحازمي في شروط الأئمة ص ٥١ ـ٥٦.

(٢) نقلاً عن أبي موسى الحازمي.

ثم مثل الطبقة الأولى بيونس بن يزيد وعُقَيل بن خالد الأيلِيِّين ومالك بن أنس وسفيان بن عُيينة وشُعيب بن أبي حمزة.

والثانية بالأوزاعي والليث بن سعد وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر وابن أبي ذئب.

قال: والطبقة الثالثة نحو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين وإسحاق بن يحيى الكلبي.

والرابعة: نحو زَمعة بن صالح ومعاوية بن يحيى الصَّدفي والمثنى ابن الصَّبَّاح.

والخامسة: نحو عبدالقدوس بن حبيب والحكم بن عبدالله الأيليِّ ومحمد بن سعيد المَصْلُوب.

فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخاري، وقد يُخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب، وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب، ويخرج أحاديث أهل الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية، وأما الرابعة الخامسة فلا يُعَرِّجان عليهما.

قلت (أي ابن حجر): وأكثر ما يُخرج البخاريُّ حديث الطبقة الثانية تعليقًا، وربما أخْرَج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقًا أيضًا.

وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين، فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعمش وأصحاب قتادة وغيرهم، فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، ولكن منهم من قَوِيَ الاعتماد عليه، فأخرجا ما تفرد به

كيحيى بن سعيد الأنصاري، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجا له ما شاركه فيه غيره، وهو الأكثر[1]».

أفضلية صحيح البخاري على صحيح مسلم

هذه هي الشروط وهذه هي الأسباب التي جعلت المسلمين يتفقون، وأصبحت المسألة من الأصول بأن صحيح البخاري له أفضلية على صحيح مسلم، وبقية كتب الحديث قاطبة سواء من حيث الصحة، أو جودة الفقه بل من كل ناحية. قال في تدريب الراوي:

«والبخاري أصحهما وأكثرهما فوائد، وقيل مسلم أصح، والصواب الأول[2]»

وكيف لا يكون وقد بنى الإمام مسلم صحيحه على صحيح البخاري، وزاد فيه زيادات، ولكن مع ذلك لم يبلغ كتابه مرتبة البخاري، وكان تلميذ الإمام البخاري، ويشهد له بتفرده في هذا المضمار من كل الوجوه، وكان يلقبه بسيد المحدثين. قال الحاكم أبو أحمد النيسابوري:

«رحم الله محمد بن إسماعيل، فإنه أَلَّف الأصول يعني أصول الأحكام من الأحاديث، وبَيَّن للناس، وكلٌّ من عمل بعده فإنما

---

(١) مقدمة الفتح ٩ـ ١٠، مقدمة القسطلاني ١٨ـ ٢١، وهو مأخوذ من كلام الحازمي في شروط الأئمة الخمسة ص ٥٦ـ ٦١ كما ذكر في أوله.

(٢) تدريب الراوي ١/٩١، وانظر مقدمة ابن الصلاح ١٤ ـ١٥، التبصرة والتذكرة ١/٣٩، فتح المغيث للسخاوي ١/٢٨.

أخذه من كتابه كمسلم ابن الحجاج»[1] إلخ.

وقال الدارقطنيُّ لما ذُكِرَ عنده الصحيحان:

«لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء»، وقال مرةً أخرى:

«وأى شيءٍ صَنَع مسلمٌ، إنما أخذ كتاب البخاريِّ، فعمل عليه مُسْتَخْرَجًا، وزاد فيه زياداتٍ[2]».

وقد رجح بعض المغاربة صحيح مسلم على صحيح البخاري، ولكن العلماء من المتقدمين والمتأخرين خالفوا هذا الرأى وأولوا قولهم بأنه يمكن أن يرجح صحيح مسلم على صحيح البخاري نظرًا إلى سهولة تناوله، لأنه خالٍ من تلك الدقائق الفقهية والنكات الأصولية، وتشعب الأساليب وتنوعها، والإشارات الخفية وغيرها التي ألفت لشرحها مئات الكتب، ومع ذلك يرى العلامة ابن خلدون: أن شرحه مازال دَيْنًا على الأمة.

ولقد حكم الحافظ عبدالرحمن بن علي بن الدَّيْبَع فقال:[3]

---

(١) مقدمة الفتح ١١، والنكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٢٨٥، وقد ذكره فيهما نقلاً عن الارشاد للخليلي. وهو فيه ٣/ ٩٦٢ وعنه ابن رشيد في السنن الأبين ص ١٤٧.

(٢) مقدمة الفتح ص ١١، وذكر القول الثاني في النكت على كتاب ابن الصلاح أيضًا (١/ ٢٨٦) ثم قال الحافظ: «وهذا الذي حكيناه عن الدارقطني جزم به أبو العباس القرطبي في أول كتابه المفهم في شرح صحيح مسلم. والكلام في نقل كلام الأئمة في تفضيله كثير ويكفي منه اتفاقهم على انه كان أعلم بهذا الفن من مسلم وأن مسلمًا كان يشهد له بالتقدم في ذلك والإمامة فيه والتفرد بمعرفة ذلك في عصره إلخ (مقدمة الفتح ص ١١) وذكر بعد ذلك أوجه تفضيل كتاب البخاري على كتاب مسلم.

(٣) الزَّبيدي الشافعي ت ٩٤٤هـ من مؤلفاته تمييز الطيب من الخبيث مما يدور على =

تنازَعَ قومٌ في البخاريِّ ومُسْلمٍ	لـدَيّ وقـالُـوا أيَّ هـذَا مَقَـدَّمُ
فقُلْـتُ لَقَـد فـازَ البُخَـاريُّ صِحَّـةً	كما فاقَ في حُسْنِ الصِّنَاعَةِ مُسْلِمُ[1]

ولكن هذا الحكم من ابن الدَّيْبَع يبين أن البخاري أرجحُ من مسلم في الصحة فقط، والواقع أنه يرجحه في الصحة، وفي غيرها من النكات الفقهية التي هي كالفص على الخاتم.[2]

الغرض من اختصار الأحاديث وتكرارها وتقطيعها

لقد اعترض بعض قصار النظر على صحيح البخاري بما يأتي:

١ ـ إنه كرر فيه أحاديث كثيرة.

٢ ـ اختصر فيها بعض الأحاديث.

٣ ـ يقطع بعض الأحاديث في مواضع مختلفة.

وهذه الشبهات ليست جديدة، فقد أثيرت منذ زمن قديم، وقد ألف العلامة محمد بن طاهر المقدسي للرد على هذه الشبهات ومناقشتها

= ألسنة الناس من الحديث. (معجم المؤلفين ٥/ ١٥٩) وهو مختصر لكتاب المقاصد الحسنة لشيخه السخاوي، مطبوع.

(١) الفوائد الدراري ؟ ، الحطة ١٩٢.

(٢) قال الإمام النووي: اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان: البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول. وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة... والذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الاتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث إلخ. مقدمة شرح مسلم ١/ ١٤.

رسالة وسماها «جواب المتعنت» وقد بحث فيها كل هذه الأمور بحثاً مفصلاً، ونقل بعض أبحاثها الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري، ونحب أن نمتع قرّاءنا بخلاصتها حتى لا تحرم لغتنا الأردية هذه الفوائد.

لقد جرت عادة الإمام البخاري رحمه الله أن يذكر حديثاً واحدًا عدَّة مرات في بعض الأحيان، إلا أنه ياتي في كل مرة بأسانيد غير التي مرَّت من قبل، ويستنبط مسائل عديدة من حديثٍ واحدٍ، وبتغير الأسانيد يزداد الحديث قوة إلى قوة ولكنه قلما يورد حديثاً في أكثر من موضع بإسنادٍ واحد وبلفظ واحدٍ، وهذا التكرار يتضمن فوائد عديدة:

١ ـ إنه يخرج الحديث عن صحابي في موضع، ثم يورده عن صحابي آخر في موضع آخر، وفي موضع ثالث بصحابي آخر، والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة إلى الشهرة، وإلى التواتر المعنوي، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرًا إلى مشايخه. فيعتقد من يرى من غير أهل الصنعة، والذي ليس له قدم راسخة في هذا العلم أنه تكرار، وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة غير استنباط المسائل الفقهية.

٢ ـ إنه صحح أحاديث على هذه القاعدة (مع شدة شروطه) يشتمل كل حديث منها على معان متغايرة، فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولى (ويستنبط في كل باب مسائل جديدة)

٣ ـ أحاديث يرويها بعض الرواة تامة ويرويها بعضهم مختصرة، فيكررها الإمام البخاري، ويوردها في كل طريق كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقليها بأن الحديث نفسه يرويه أحدهم مختصرًا، وآخر مفصلاً مع

أن الراوي ليس له صلة بهذا الاختصار أو الزيادة، ولكن الصحابي أو التابعي نفسه يرويه مختصرًا لبعض الرواة ويكمله مرة أخرى.

٤ ـ إن الرواة ربما اختلفت عباراتهم فحدَّث راوٍ بحديثٍ فيه كلمة تحتمل معنى، وحدث به آخر، فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارةٍ أخرى تحتمل معنى آخر، فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه، ويفرد لكل لفظة بابًا مفردًا.

٥ ـ أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل فاعتمده وأورد الإرسال منبهًا على أنه لا تأثير له عنده في الوصل.

٦ ـ أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع، والراجح فيها الرفع فيقصد هنا بذكر الطريقين على أن طريق الوقف لا يضر في صحة الرفع بشيء ما.

٧ ـ أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد ونقصه بعضهم، فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدَّثه به عن آخر، ثم لقي الآخر فحدثه به، فكان يرويه على الوجهين.

٨ ـ إنه ربما أورد حديثًا عنعنه راويه، فيورده عن طريق أخرى مصرحًا فيها بالسماع على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن.

فهذا جميعه فيما يتعلق باعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر.[1]

---

(١) مقدمة الفتح ١٥ ـ١٦، مع زيادة بعض الكلمات من المصنف رحمه الله للإيضاح والبيان.

وقد حكى بعض شراح البخاري أنه وقع في أثناء كتاب الحج في بعض النسخ بعد «باب قصر الخطبة بعرفة» «باب تعجيل الوقوف». قال أبو عبدالله يزاد في هذا الباب حديث مالك عن ابن شهاب، ولكني لا أريد أن أدخل فيه معادًا ـ انتهى[1].

قال ابن حجر: وهو يقتضي أنه لا يتعمد أن يخرج في كتابه حديثًا معادًا بجميع إسناده ومتنه، وإن كان قد وقع له من ذلك شيء، فعن غير قصد، وهو قليلٌ جدًا[2].

فإن كان المتن موجزًا، أو مرتبطًا بعضه ببعض بحيث لو فصل بعضه عن بعض لاختل المعنى، ومع ذلك تستنبط من الحديث عدة مسائل، ففي مثل هذه الحالة يعيد الحديث بحسب ذلك مكررًا بلا اختصار ولا تقطيع، ولكنه يأتي بإسناد آخر نظرًا إلى الفوائد الحديثية، وربما يتغير الشيوخ فقط، ويتقوى السند.

وربما ضاق عليه مخرج الحديث بحيث لا يكون له إلا طريق واحد، فيتصرف حينئذ فيه، ويسعى فيه إلى نكتة حديثية، فيورد الحديث في موضع موصولاً، وفي موضع معلقًا، فيقول: فيه عن فلانٍ، ويكتفي بمجرد الإشارة إلى الحديث المذكور سابقًا، ويورده تارة تامًا، وتارة مقتصرًا على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب.

فإن كان المتن طويلاً مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى حتى يلزم الاختلال في المعنى عند التقطيع، فإنه يُخرجُ كلَّ

---

(١) فتح الباري ٣/ ٥١٤ ـ٥١٥.
(٢) مقدمة الفتح ١٦.

جملةٍ منها في بابٍ مستقلٍّ بأسانيد جديدة. ويستنبط منها مسائل، ويذكر الحديث بكامله في موضع ما.

وأما اقتصاره على بعض المتن في موضع، ثمَّ لا يذكر الباقي في موضعٍ آخر، فإنه لا يقع له ذلك في الغالب إلا حيث يكون المحذوف موقوفًا على الصحابي، وفيه شيء قد يحكم برفعه، فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع، ويحذف الباقي لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه، وعلى سبيل المثال ذكر رواية عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال:

«إنَّ أهل الإسلامِ لا يُسَيِّبُون وإنَّ أهلَ الجَاهِلِيَّةِ كانوا يُسَيِّبُونِ».

فقد رواه البخاري هكذا، وهو مختصر من حديث موقوف، فذكر البخاري هذا الجزء لأنه كان مرفوعًا حكمًا، وترك الجمل الباقية لأنها ليست مرفوعةً، والحديث بكامله هكذا:

«جاء رجلٌ إلى عبدالله بن مسعود فقال إني اعتقتُ عبدًا لي سائبة، فمات، وترك مالاً، ولم يَدَعْ وارثًا، فقال عبدالله: إن أهل الإسلام لا يُسَيِّبُونَ، وإنَّ أهل الجاهلية كانوا يُسَيِّبون، فأنت وَلِيُّ نِعْمَتِه، فلك ميراثُه، فإن تأثَّمتَ وتحرَّجْتَ في شيءٍ، فنحن نقبله منكَ، ونجعله في بيتِ المال».

فاقتصر البخاري على ما يُعطَى حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف، لأنه يستدعى بعمومه النقل من صاحب الشرع لذلك الحكم، واختصر الباقي، ولم يذكر بقية الحديث في أي موضع من كتابه، لأنه ليس من موضوع كتابه[1]. وهذا الاختصار لا يخل بالمعنى أبدًا.

---

(١) مقدمة الفتح ١٦. والحديث المذكور أخرجه البخاري في الفرائض، باب ميراث =

ونعرض هنا عن ذكر مبحث التعليقات التي أوردها الإمام البخاري في تراجمه للاستدلال أو الاستشهاد[1]، وكذلك المتابعات التي تذكر لتقوية الأسانيد وبيان اتصالها، وذلك لأنها ليست ذات فائدة كبرى لقراء الأردية، ومع ذلك الكلام فيها يطول.

* * *

= السائبة، ١٢/ ٤٠، حديث ٦٧٥٣.

(١) وقد أفرد الحافظ ابن حجر رحمه الله كتابًا لهذا الغرض سماه «تغليق التعليق» فمن أراد تفصيل هذا الموضوع فيمكنه الرجوع إليه. وهو مطبوع، والحمد لله.

الباب الرابع

الجامع الصحيح

شروحه وتعليقاته: ما لها وما عليها



الباب الرابع

الجامع الصحيح

شروحه وتعليقاته ما لها وما عليها

مما يبين جلالة قدر الجامع الصحيح وعظمته أنَّ العلماء من السلف إلى الخلف مهما كانت فرقهم ومذاهبهم مازالوا يخدمونه، فبعضهم ألف له شرحًا، وآخرون جمعوا رجاله، وأناس بحثوا في أبوابه الفقهية وتراجمه، ومنهم من جرّده، وآخرون اختصروه، وبعضُ أهل العلم وصَلوا مُعَلَّقَاتِه، وعديد منهم كتبوا معاجم لحل الكلمات الغريبة الواردة فيه، وبعض الشيوخ ألف في شروطه، ومحدثون آخرون ألفوا كتبًا في دراسة وتحقيق أحاديثه، وكثير من أساتذة الفن ألفوا له شروحًا، وعلَّقوا عليه تعليقاتٍ، ومنهم من وضع عليه مستدركًا، وفي الشروح بعضُها مبسوطةٌ مفصَّلة، وبعضها متوسطة، ولكل وجهةٌ هو موليها حسب الأهداف التي يرمي إليها، والغايات التي يقصدها.

ومن الصعب جدًا أن يستقصي المرء كل تلك الشروح، أو المؤلفات التي أُلِّفت حول صحيح البخاري، ومع قلة بضاعتي وقصر باعي فإني أقَدِّمُ إلى القارىء الكريم تلك الشروح والتعليقات التي تمكنت من معرفتها، والأسف كل الأسف على أننا لا نستطيع تقديم معلومات مفصلة عن بعض الشروح التي أشار إليها المحدثون في تأليفاتهم بدون أن يذكروا أسمائها أو التفاصيل عنها، وعلى سبيل المثال ذكر العلامة

عبدالرحمن بن سليمان الأهدل اليماني[1] في كتابه «النفس اليماني»:

«ومنهم (أي من شيوخه) الشيخ العلامة المتقن عمر بن عبدالقادر من بلاد بلغار، مكث لدينا مدةً، وذكر لي أنه شاهد عند قاضي بلخ أحد عشر شرحًا على صحيح البخاري، كلها تساوي فتح الباري في الحجم[2]».

ولكننا مع الأسف لم نعرف شيئًا عن هذه الشروح الأحد عشر، لا أسماءها، ولا تفاصيلها.

الشروح والحواشي العربية[3]

١ ـ أعلام السنن[4]:

---

(١) عبدالرحمن بن سليمان الأهدل اليماني، من شيوخ الإمام الشوكاني. له مؤلفات عدة منها «المنهج السوي حاشية المنهل الروي» قال العلامة صديق حسن خان: وفيه دلالة على كماله في علم الحديث وأنه من أجل أئمته. توفى بزبيد في ١٢٥٠هـ. أبجد العلوم ٣/١٨٨، والتاج المكلل ص ٤١٤، معجم المؤلفين ٥/١٤٠.

(٢) توجد نسخة من كتاب «النفس اليماني» في مكتبة العلامة شمس الحق العظيم آبادي. (المؤلف).

(٣) أسماء الشروح والحواشي والتعليقات وتفاصيلها أغلبها مأخوذة من كشف الظنون ومقدمة القسطلاني والحطة، واتحاف النبلاء، والفوائد الدراري وفهارس المكتبات المختلفة التي كانت توجد في المكتبة الشهيرة ببتنه، وما عدا ذلك فهو من تتبعي واستقرائي. (المؤلف)

(٤) كشف الظنون ١/٣٦٥، الحطة ٢١٢، تاريخ التراث ١/١٧٧، معجم المؤلفين ٤/٧٤، مقدمة القسطلاني ١/٣٥، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٦٧.

للإمام أبي سليمان حَمْد بن محمد البُسْتِي[1] المعروف بالخَطَّابي المتوفى سنة ٣٨٨هـ[2].

وهو شرح نفيس ابتدأ بقوله: «الحمد لله المنعم» ولما فرغ المؤلف من كتابه «معالم السنن»[3] ألف هذا الشرح في مجلد واحد بعد إلحاح من أهل بلخ، وقد أكمل محمد التميمي شرح ما لم يذكره الخطابي، وناقش الأوهام التي وقع فيها الخطابي[4]. وتوجدله نسخة في مكتبة أياصوفية في قسطنطينية[5]

---

(١) منسوب إلى بُست بضم الباء، مدينة بين سجستان وغزنين وهراة. (عبيدالله الرحماني).

(٢) تاريخ وفاته في الأصل ٣٠٨هـ ولعله خطأ مطبعي. وما أثبته من سير أعلام النبلاء ولم يذكر فيه قولاً آخر. وأرخ بعضهم وفاته في ٣٨٦هـ.

أما اسمه فقد كان في الأصل «أحمد» ولكن قال السلفي أن الصواب فيه «حَمْد» كما قال الجم الغفير لا كما قالاه (يعنى أبا عبيد الهروي والثعالبي الذين سمياه «أحمد»).

انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٣، ومقدمة محقق كتاب «أعلام الحديث» وكتاب «الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة» تأليف الحسن بن عبدالرحمن العلوي، نشر دار الوطن، الرياض ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(٣) وهو شرح لسنن أبي داود. مطبوع.

(٤) كشف الظنون ١/ ٥٤٥.

(٥) كانت توجد نسخة خطية لأعلام السنن في مكتبة المخطوطات بدار العلوم في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية (عبيدالله الرحماني).

وذكر له سزكين نسخًا أخرى في مكتبات العالم (١/ ١٧٧). وقد طبع الكتاب مؤخرًا بتحقيق زميلنا وأخينا الدكتور الأمير محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود. وقد نال بتحقيقه درجة الدكتوراة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

وقد ذكر محققه تعدد تسميات الكتاب حيث وصلت إلى أحد عشر اسمًا واختار =

٢ ـ شرح المُهَلَّب[١]:

للمُهَلَّب بن أبي صُفْرَة الأزديّ المتوفى[٢] سنة (٤٣٥هـ).[٣]

وزيادة على الشرح فقد جرّد المهلب صحيح البخاري أيضًا.

٣ ـ مختصر شرح المُهَلَّبِ[٤]:

لأبي عبدالله محمد بن خلف المرابط تلميذ المهلب المتوفى سنة (٤٨٥هـ.)

= المحقق اسم «**أعلام الحديث**».

طبعه مركز احياء التراث الإسلامي بالجامعة نفسها عام ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م في أربع مجلدات.

(١) كشف الظنون ١/ ٣٦٥، الحطة ٢١٢، مقدمة القسطلاني ١/ ٣٥.

(٢) لم نعثر على وفيات بعض الشراح، وصاحب كشف الظنون أيضًا مع حظه الطيب ومراجعه الواسعة ترك البياض في بعض المواضع، وكأنه لم يعثر عليها في المراجع الموجودة لديه. قال العلامة صديق حسن خان:

«لم أقف على سنة الوفاة ههنا وكذا فيما بعد في مواضع متعددة، فمن وقف عليه فليثبته، وكذلك لم يذكرها صاحب كشف الظنون فيه لأنه لم يقف عليه» الحطة ٢١٣ (المؤلف).

قلت: وقد حاولنا إثبات ما عثرنا عليه من سني وفيات الشراح إلا أن التنبيه عليه في الحاشية في كل مرة ربما يكون مُمِلاً فاكتفينا بوضعه بين قوسين كما أضفنا بعض الأسماء في أنساب الشراح والمؤلفين وتم وضعها بين قوسين أو معقوفين واكتفاء بهذا التنبيه لا نعلق عليها في مواضعها في كل مرة لما فيه من التطويل.

(٣) هو المهلب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبدالله الأسدي الأندلسي المرِيي ـ نسبة إلى المَرِيّة من مدن الأندلس ـ مصنف شرح صحيح البخاري، ت ٤٣٥هـ. سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٧٩.

(٤) كشف الظنون ١/ ٣٦٥ (١/ ٥٤٥)، مقدمة القسطلاني ١/ ٣٥، الحطة ص ٢١٣.

وقد اختصر شرحَ المهلب المذكور، وزاد إليه فوائد أخرى.[1]

٤ ـ الأجوبة على المسائل المستغربة من البخاري[2]:

لابن عبدالبر المالكي المولود في سنة ٣٦٨هـ[3] والمتوفى سنة ٤٦٣هـ.[4]

«سئل عنها المهلب، وكذا لأبي محمد بن حزم عدة أجوبة عليه»[5]

٥ ـ شرح السَّرَاج[6]:

---

(١) ذكره ابن بشكوال أيضًا في الصلة ٢/٥٥٧. وقال ابن فرحون: له في شرح البخاري كتاب كبير حسن ورحل إليه الناس وسمعوا منه. الديباج المذهب ٢/٢٤٠.
وانظر أيضًا: سير أعلام النبلاء ١٨/٥٢٧، الوافي بالوفيات ٣/٤٦، معجم المؤلفين ٩/٢٨٤.

(٢) كشف الظنون ١/٣٦٥ (١/٥٤٥) الحطة ٢٦٣.

(٣) وقع في الأصل ٣٢٨هـ والصواب ما أثبته كما في مصادر ترجمته ومنها سير أعلام النبلاء ١٨/١٥٣.

(٤) وهو الإمام العلامة حافظ المغرب شيخ الإسلام أبو عمر يوسف بن عبدالبر النمري الأندلسي القرطبي، صاحب كتاب التمهيد والاستذكار وغيرهما. وكتابه سماه الذهبي «الأجوبة الموعبة» (السير ١٨/١٥٩) وكذا في كشف الظنون ١/١٢. وذكره مؤلف كتاب «ابن عبدالبر الأندلسي وجهوده في التاريخ» باسم «**الأجوبة الموعبة في المسائل المستغربة في كتاب البخاري**» وذكر أن له نسخة في تركيا. ص ٢١٣ ـ٢١٤، وقع في كشف الظنون في موضع (١/٥٤٥) وهدية العارفين (٢/٥٥٠) الأجوبة المرعبة إلخ.

(٥) كذا في كشف الظنون ١/٥٤٥و وعنه الحطة ص ٣٢٣ تحقيق الحلبي، وفي إرشاد الساري «سأله عنها المهلب» ١/٤٣.

(٦) كذا في مقدمة القسطلاني ١/٤١ (مصورة دار احياء التراث العربي)، كشف الظنون ١/٣٦٥ (١/٥٤٥) الحطة ٢١٣.
ولعله: أبو الزناد سِرَاج بن سِرَاج بن محمد بن سراج. من أهل قرطبة، روى =

للعلامة أبي الزناد المتوفى سنة (٤٢٢هـ).

ولم يذكر صاحب كشف الظنون شيئًا عن هذا الشرح، ولا القسطلاني ولا العجلوني.

٦ ـ **شرح ابن بطَّال**[١]:

للإمام أبي الحسن علي بن خلف (بن عبدالملك) ابن بطَّال المتوفى سنة ٤٤٤، أو ٤٤٩هـ.[٢]

وقد ملأه المؤلف بمذهب المالكية، كأنه قد حاد عن مقصده الأساسي، وهو شرح الكتاب، حتى أصبح الكتاب مستودعًا لآراء المالكية.

٧ ـ **شرح صحيح البخاري**[٣]:

لأبي حفص عمر بن الحسن بن عمر الهَوْزني الأشبيلي المتوفى

= عن أبي محمد عبدالله بن إبراهيم الأصيلي وغيره. كان فقيهًا حاذقًا... ثقة صدوقًا، ت ٤٢٢هـ، ترجمه ابن بشكوال في كتاب الصلة ١/ ٢٢٦، الترجمة ٥١٧.

(١) مقدمة القسطلاني ١/ ٣٥، وقال: قد طالعته. كشف الظنون ١/ ٣٦٥ (١/ ٥٤٥) الحطة ٢١٣، وتوجد له نسخ خطية عدة ذكرها فؤاد سزكين في تارخ التراث العربي ١/ ١٧٨. وقد طبع مؤخرًا.

(٢) ترجمته في: الصلة لابن بشكوال ٢/ ٤١٤، وقال: شرح الصحيح في عدة أسفار رواه الناس عنه، سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٧. وقال: توفى ٤٤٩هـ. شجرة النور الزكية ١/ ١١٥، وغيرها.

(٣) مقدمة القسطلاني ١/ ٣٥، كشف الظنون ١/ ٣٦٥، هدية العارفين ١/ ٧٨٢، الحطة ٢١٣، معجم المؤلفين ٧/ ٢٨٢.

(٤٦٠هـ).[١]

لم يذكر صاحب كشف الظنون ولا صاحب الحطة شيئًا عن تفاصيل هذا الشرح.

٨ ـ شرح صحيح البخاري[٢]:

لأبي القاسم أحمد بن محمد بن عمر، ابن وَرْد التميميِّ المتوفى سنة (٥٤٠هـ)[٣] وهو شرحٌ مطول، ولكن لا نعلم محتوياتها.

٩ ـ شرح ابن التِّين:

للإمام عبدالواحد بن التِّين السَّفَاقِسيّ[٤] المتوفى (٦١١هـ).[٥]

---

(١) ترجمته في: الصلة لابن بشكوال ٢/٤٠٢، المغرب في حلى المغرب ١/٢٣٩، ونفح الطيب ٢/٩٣ وغيرها. و«الهَوْزَني» كذا في مصادر ترجمته. ووقع في الأصل تبعًا لكشف الظنون «العوزي» وفي مقدمة القسطلاني «الفوزني».

(٢) مقدمة القسطلاني ١/٣٥، كشف الظنون ١/٣٦٥، الحطة ٢١٣، وعندهم: «وهو واسع جدًا».

(٣) أحمد بن محمد بن عمر بن يوسف بن إدريس بن عبدالله بن ورد التميمي، من أهل المَرِيَّة بالأندلس، يعرف بابن ورد، قال الملاَّحي: كان من جلَّة الفقهاء المحدثين، روى عن أبي علي الغساني وغيره. وكان له مجلس يتكلم فيه على الصحيحين، توفي سنة ٥٤٠هـ، الإحاطة ١/١٧٩ ـ١٧١ وفيه «أحمد بن عمر» الديباج المذهب ١/١٨٥، شجرة النور الزكية ١/١٣٤.

(٤) كشف الظنون ١/٣٦٥، الحطة ٢١٣، مقدمة القسطلاني ١/٣٥، وقال: قد طالعته.

(٥) هو ابو محمد عبدالواحد بن التين الصفاقسي له شرح على البخاري مشهور سماه «**المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح**» قال في شجرة النور الزكية: «له اعتناء زائد في الفقه ممزوجًا بكثير من كلام المدونة وشراحها مع رشاقة العبارة ولطف =

ويذكر الحافظ ابن حجر كثيرًا من مقتطفات هذا الشرح للرَّد أو الإستشهاد.

١٠ ـ شرح ابن المُنَيِّر[(١)]:

للإمام ناصرالدين علي بن محمد بن المُنَيِّر الاسكندراني[(٢)] المتوفى سنة (٦٩٥هـ)

وهو شرحٌ ضخيم طويل يقع في عشر مجلداتٍ ضخمةٍ.

وله أيضًا حواشي على شرح ابن بَطَّال.

= الإشارة. اعتمده الحافظ ابن حجر في شرح البخاري وكذلك ابن رشيد وغيرهما. توفى ٦١١هـ (١/ ١٦٨).

والسفاقسي نسبة إلى سفاقس وهو بفتح أوله وبعد الألف قاف وآخره سين مهملة، مدينة من نواحي إفريقية، وهي على ضفة الساحل بينها وبين المهدية ثلاثة أيام، وبين سوسة يومان، وبين قابس ثلاثة أيام، وهي على البحر ذات سور (معجم البلدان ٣/ ٢٢٣) (المراجع) وفي شجرة النور «الصفاقسي» بالصاد المهملة في أوله.

(١) مقدمة الفتح ص ١٤، مقدمة القسطلاني ١/ ٣٥، كشف الظنون ١/ ٣٦٥، معجم المؤلفين ٧/ ٢٣٤.

(٢) تقدمت ترجمته وقوله «ناصر الدين» هكذا في كشف الظنون والحطة ومنها أخذ المؤلف رحمه الله. وهو لقب أخيه أحمد بن محمد ابن المنير، وقد صرح الحافظ ابن حجر في المقدمة وعنه القسطلاني بأن هذا الشرح لزين الدين ابن المنير، وقال القسطلاني: «في نحو عشر مجلدات».

وقال ابن فرحون: «في ترجمة زين الدين وله شرح على البخاري في عدة أسفار، لم يعمل على البخاري مثله»، يذكر الترجمة ويورد عليها أسئلة مشكلة حتى يقال: لا يمكن الانفصال عنها، ثم يجيب عن ذلك ثم يتكلم على فقه الحديث ومذاهب العلماء ثم يرجح المذهب ويفرع، (الديباج المذهب ٢/ ١٢٣). وقال السيوطي: وله شرح عظيم على البخاري. حسن المحاضرة (١/ ٣١٧).

١١ ـ المتَوَاري على تراجِم البخاري:

له أيضًا[١]

وقد اختار فيه أربعمائة مسألة مما يعتبر من مشكلات صحيح البخاري ثم أجاب عليها، وأوضحها بطرق حسنة.

١٢ ـ شرح صحيح البخاري[٢]:

لأبي الأصبغ عيسى بن سهل بن عبدالله الأسدي المتوفى سنة (٤٨٦هـ)[٣].

ولم يذكر أيضًا صاحب كشف الظنون، ولا صاحب الحطة، ولا العجلوني شيئًا من تفاصيل هذا الشرح.

١٣ ـ [البَدْرُ المُنير السَّاري في الكلام على البخاري] ـ شرح صحيح

---

(١) كذا في كشف الظنون ١/ ٣٦٥، والحطة ٢١٣، ومعجم المؤلفين ٧/ ٢٣٤ ولكن مؤلف هذا الكتاب هو:

أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور بن المنير الملقب بناصر الدين المتوفى ٦٨٣هـ، وهو أخو زين الدين على بن المنير المتوفى ٦٩٥هـ. انظر تاريخ التراث ١/ ١٩٨، مقدمة الفتح ١٤، ويظهر هذا أيضًا بمخطوطته الموجودة عندنا (المراجع).

قلت: وقد سبق ذكره في الكتب المؤلفة في شرح تراجم البخاري، وقد طبع بتحقيق الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد.

(٢) مقدمة القسطلاني ١/ ٣٥، كشف الظنون ١/ ٣٦٥، الحطة ص ٢١٣، معجم المؤلفين ٨/ ٢٥.

(٣) ترجمته في: الصلة لابن بشكوال ٢/ ٤٣٨، الديباج المذهب ٢/ ٧٠، سير أعلام النبلاء ١٩/ ٢٥. وغيرها.

البخاري للحلبي[1]:

لقطب الدين عبدالكريم بن عبدالنور ابن مُنِير[2] الحلبي الحنفي المتوفى سنة ٧٣٥هـ

وهو شرح قد بلغ إلى نصف الكتاب في عشرة مجلدات، وكان يريد أن يؤلف شرحًا طويلاً. ولكن لم نعرف شيئًا عن مضامينه.

١٤ ـ التلويح[3]:

---

(١) كشف الظنون ١/٣٦٥، الحطة ٢١٣، مقدمة القسطلاني ١/٣٥، تاريخ التراث ١/١٧٨، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٦٨ (المراجع). قلت: وما بين القوسين زيادة مني نقلاً عن سزكين.

(٢) في كشف الظنون «مسير» بالميم ثم السين المهملة، والصحيح منير بالميم بعدها نون، وكذا الصحيح في سنة وفاته ما كتبه ابن حجر في الدرر الكامنة (٢/٣٩٨) أنه مات سنة ٧٣٥هـ. [المؤلف]

قلت: وقد صححته حسب إفادة المؤلف وهوكذلك في مصادر ترجمته الأخرى. وهو من شيوخ الإمام الذهبي وقد ترجمه الذهبي في المعجم المختص ص ١٥٠، ومعجم الشيوخ ١/٤١٢، والتذكرة ٤/١٥٠٢.

وقال ابن جابر الوادي آشي ـ وهو من تلامذته ـ: وله تأليفان الآن للخروج أحدهما شرح البخاري. يكون في نحو خمسة عشر سفرًا تخمينًا، (برنامج ابن جابر ص ٨٣).

وقال ابن حجر: «وشرع في شرح البخاري وهو مطول أيضًا، بيض أوائله إلى قريب النصف» (الدررالكامنة ٢/٣٩٨).

وقال ابن العماد: شرح البخاري أحسن شرح (شذرات الذهب ١/٤٠٢).

وتوجد للكتاب نسختان في الوقت الحاضر ذكرهما سزكين في تاريخ التراث العربي ١/١٧٨.

(٣) الدرر الكامنة ٤/٣٥٣، تاج التراجم ص ٣٠٦، مقدمة القسطلاني ١/٣٥، كشف الظنون ١/٣٦٦، الحطة ٢١٣، الأعلام ٨/١٩٦، معجم المؤلفين ١٢/٣١٣.

للإمام الحافظ علاء الدين مُغَلطائي بن قَلِيْج التركي المصري الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢هـ.[١]

وهو شرح طويل[٢]، أوله: «الحمد لله الذي أيقظ من خلقه» وقال صاحب الكواكب[٣] في وصف هذا الشرح: «وشرحه بتتميم الأطراف أشبه. وبصحف[٤] تصحيح التعليقات أمثل، وكأنه من إخلائه من مقاصد الكتاب على ضمانٍ، ومن شروح ألفاظه وتوضيح معانيه على أمانٍ[٥]».

١٥ ـ مختصر شرح مُغَلْطَائي[٦]:

لجلال الدين رسولا بن أحمد (بن يوسف) التَّباني المتوفى سنة ٧٩٣هـ[٧]

---

(١) كان تاريخ وفاته في الأصل ٧٨٢هـ وفي كشف الظنون والحطة ٧٩٢هـ وهما خطأ وما أثبته من مصادر ترجمته، فانظر: الدرر الكامنة ٤/٣٥٢، تاج التراجم ص ٣٠٤، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٣٤، البدر الطالع ٢/٢١٢، شذرات الذهب ٦/١٩٧، ووقع في لسان الميزان ٧٦١هـ (٦/٧٢).

(٢) قال ابن حجر في اللسان: «في نحو عشرين مجلدة».

(٣) أي الكواكب الدراري للكرماني الآتي ذكره بعد قليل.

(٤) في الأصل نقلاً عن كشف الظنون والحطة «بتصحيف» وما أثبته من مقدمة الكواكب الدراري (١/٣) ومقدمة القسطلاني.

(٥) كشف الظنون ١/٣٦٦، الحطة ٢١٣ ـ٢١٤، مقدمة القسطلاني ١/٣٥، وهذا الكلام يتضمن انتقادًا لشرح مغلطائي. والله أعلم.

(٦) مقدمة القسطلاني ١/٣٥، وقال: قد رأيته. كشف الظنون ١/٣٦٦، شذرات الذهب ٦/٣٢٨، الحطة ٢١٤.

(٧) قال الشوكاني في البدر الطالع ١/١٨٦: جلال الدين أحمد بن يوسف التبريزي المعروف بالتباني بمثناة ثم موحدة ثقيلة نسبة إلى التبانة ظاهر القاهرة. اختصر شرح =

ولم يذكر صاحب كشف الظنون شيئًا عن تفاصيله، وهو مختصر الشرح المقدم الذكر.

١٦ ـ الكواكب الدراري[(١)]:

للعلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكِرْمَاني المتوفى سنة ٧٨٦هـ.[(٢)]

وهوشرح مشهور متوسط جامع للفوائد والزوائد، ونافع لأهل العلم، وقد أثبت في أول هذا الشرح أن علم الحديث أفضل العلوم، وصحيح البخاري أعلى وأفضل كتاب في الحديث من حيث العدالة والضبط، ويفوق جميع كتب الحديث من هذه الناحية، وقد قدم فيه المؤلف البارع حلولاً طيبة للمسائل النحوية الصعبة، والألفاظ المشكلة الغريبة، وضبط أيضًا الروايات وأسماء الرجال وألقاب الرواة بأحسن طريق، وجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وقد فرغ من تأليف هذا الكتاب في مكة المكرمة سنة ٧٧٥هـ، ولكن ذكر الحافظ ابن حجر في الدرر

= مغلطائي على البخاري. (عبيدالله الرحماني)

وقيل في اسمه «جلال بن أحمد» و«جلال بن رسول بن أحمد» وغير ذلك وينظر أيضًا لترجمته: النجوم الزاهرة ١٢/ ١٢٣، الضوء اللامع ١٠/ ٢٨٢، الأعلام ٢/ ٣٢ وغيرها.

(١) مقدمة القسطلاني ١/ ٣٥، كشف الظنون ١/ ٣٦٦، الحطة ٢١٤، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣/ ١٦٨، تاريخ التراث العربي ١/ ١٧٩، معجم المؤلفين ١٢/ ١٢٩.

(٢) ترجمته في: الدرر الكامنة ٤/ ٣١٠، البدر الطالع ٢/ ٢٩٢، معجم المؤلفين ١٢/ ١٢٩.

الكامنة (٤/ ٣١١): أنه قد وقعت فيه أوهام كثيرة[١]، مع أن الشرح مفيد جدًا[٢]، وتوجد نسخه في عدة مكاتب في القسطنطينية[٣].

١٧ ـ مجمع البحرين وجواهر الحبرين[٤]:

للعلامة تقي الدين يحيى بن (محمد بن يوسف) الكرماني (المتوفى ٨٣٣هـ)[٥].

استفاده من شرح والده الكواكب الدراري، وكذلك أضاف إليه من شروح ابن الملقِّن والزركشي والدُّمياطي وفتح الباري[٦] والبدر.

---

(١) أي أن الأوهام وقعت في النقل لأن أغلب كلامه مأخوذ من الكتب الأخرى. (المؤلف)

قلت: ولفظه: «وهو شرح مفيد على أوهام فيه في النقل، لأنه لم ياخذ إلا من الصحف. وقد عاب في خطبة شرحه على شرح ابن بطال ثم على شرح القطب الحلبي وشرح مغلطائي. (الدرر الكامنة ٤/ ٣١١).

(٢) والحمد لله لقد طبع هذا الشرح المفصل في مصر (عبيدالله الرحماني) ثم صدرت له طبعات أخرى.

(٣) لقد عرفنا ذكر كثير من الشروح وأسماءها وأمكنة وجودها من الفهارس الموجودة في مكتبة خدا بخش الشرقية العامة في بتنه، وهي فهارس لمكتبات في الهند والقسطنطنية، ولندن، وألمانيا وغيرها (المؤلف) وقد ذكر سزكين نسخًا كثيرة مخطوطة لهذا الكتاب (١/ ١٧٩).

(٤) كشف الظنون ١/ ٣٦٦، الحطة ٢١٤، تاريخ التراث ١/ ١٨٢ ـ١٨٣، مقدمة القسطلاني ١/ ٣٥، وقال: قد رأيته، وهو في ثمانية أجزاء كبار بخطه مسودة، معجم المؤلفين ١٣/ ٢٣٠، الأعلام ٩/ ٢١١.

(٥) ترجمته في: الضوء اللامع ١٠/ ٢٥٩، شذرات الذهب ٧/ ٢٠٦، معجم المؤلفين ١٣/ ٢٣٠.

(٦) كذا في كشف **الظنون** مع أن ابن حجر مؤلف فتح الباري توفي بعده في سنة ٨٥٢هـ وكذا البدر **العيني** توفي سنة ٨٥٥هـ.

ويقع في ثمانية مجلدات.[1]

١٨ ـ **شواهد التوضيح**[2]:

لسراج الدين عمر بن علي بن (أحمد بن) المُلَقِّن الشافعي المتوفى ٨٠٤هـ.[3]

وهو شرح ضخيم يقع في عشرين مجلدًا، وكتب المؤلف مقدمة مهمة وبين فيها أنه حصر مقاصد كل حديث في عشرة أمور. قال العلامة السخاويُّ: جُلُّ اعتماد ابن المُلَقِّن في هذا الشرح على شرح شيخه مغلطائي «التلويح»، وذكر الحافظ ابن حجر أنه في آخره أصبح قليل النفع جدًا[4].

---

(١) وهو موجود بخط المؤلف في مكتبة سراى أحمد الثالث في تركيا في ٨ مجلدات كما ذكر سزكين في تاريخ التراث (١/ ١٨٣).

(٢) كشف الظنون ١/٣٦٦، الحطة ٢١٤، الأعلام ٥/٢١٨، مقدمة القسطلاني ١/٣٦، وقال: قد طالعت الكثير منه، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٦٩.

(٣) ترجمته في: إنباء الغُمر ٥/٤١، الضوء اللامع ٦/ ١٠٠، حسن المحاضرة ١/ ٤٣٨، البدر الطالع ١/ ٥٠٨.

(٤) كشف الظنون ١/٣٦٦، الحطة ٢١٤، وكانت له نسخة خطية بخط الحافظ السيوطي بمكتبة المخطوطات في دار العلوم بألمانيا إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية (عبيدالله الرحماني).

قلت: ولفظ الحافظ ابن حجر فيما ذكر عنه تلميذه السخاوي فقال: «قال شيخنا وشرح... البخاري في عشرين مجلدة اعتمد فيه على شرح شيخه القطب ومغلطائي وزاد فيه قليلاً وهو في أوائله أقعد منه في أواخره بل هو في نصفه الثاني قليل الجدوى».

قلت: (السخاوي) وقد قال هو أنه لخصه من شرح شيخه مغلطائي الملخص له من شرح القطب الحلبي وانه زاد عليها، (الضوء اللامع ٦/ ١٠٢). =

١٩ ـ اللامع الصبيح[(١)]:

للعلامة شمس الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالدائم بن موسى البِرْمَاوِي المتوفى سنة ٨٣١هـ.[(٢)]

ذكر المؤلف بنفسه أن شرحه مأخوذ من التنقيح للزَّرْكَشي وشَرْحِ الكِرْماني، نعم لقد أضاف إليهما إيضاحات وتنبيهات وفوائد، وهو شرح طيب يقع في أربع مجلدات[(٣)]. وتوجد نسخته في

= هذا وقد ذكر فؤاد سزكين وجود نسخ عدة منه في مكتبات العالم ومنها قطعة في برلين برقم ١١٩٩، كتبت في حوالى ٩٠٠هـ (تاريخ التراث ١/ ١٨١).

وقد تكون هي بخط السيوطي فقد توفي سنة ٩١١هـ. والله أعلم.

وقد وقع في تاريخ التراث اسمه «عثمان» واسم كتابه «التوحيد» بدل التوضيح. ولعل ذلك من خطأ المترجمين. كما ذكر هو وبركلمان (٤/ ١٦٩) تاريخ وفاته في ٨٠٥هـ، بينما هو في المراجع الأخرى ٨٠٤هـ.

واسم كتابه كذا في كشف الظنون والحطة «شواهد التوضيح» أما بروكلمان فقد سماه «التوضيح شرح الجامع الصحيح» وكذا سزكين على تحريف فيه.

أما «شواهد التوضيح» فهو لابن مالك كما سيأتي وقد يكون الاسم مشتركًا بينهما وهذا يقع كثيرًا.

(١) كشف الظنون ١/ ٣٦٦، الحطة ٢١٥، تاريخ التراث ١/ ١٨٢، مقدمة القسطلاني ١/ ٣٦، وقال: قد استوفيت مطالعته كالكرماني، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٦٩، معجم المؤلفين ١٠/ ١٣٢، الأعلام ٧/ ٦٠.

(٢) والبِرْمَاوِي: نسبة إلى بِرْمَة، بليدة ذات سوق في الكورة الغربية من أرض مصر في طريق الأسكندرية من الفسطاط. (مراصد الاطلاع ١/ ١٨٩).

وترجمته في: الضوء اللامع ٧/ ٢٨٠، البدر الطالع ٢/ ١٨١.

(٣) قال السخاوي: من تصانيفه شرح البخاري في أربع مجلدات، ومن أصوله التي استمد منها فيه مقدمة فتح الباري لشيخنا، ولم يبيض إلا بعد موته، وتداوله الفضلاء مع ما فيه من إعواز. (الضوء اللامع ٧/ ٢٨١ ـ ٢٨٢).

مكتبة أياصوفية بالقسطنطينية[1].

٢٠ ـ التلقيح لفهم قارىء الصحيح[2]:

لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي المعروف بِسبطِ ابن العجميِّ المتوفى سنة ٨٤١هـ.[3]

يقع في مجلدين بخط المؤلف وهو شرح مفيد، ولقد اختصره إمام الكاملية محمد بن محمد الشافعي المتوفى سنة ٨٧٤هـ[4]، واقتبس منه شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر.

٢١ ـ فتح الباري[5]:

---

(١) وكانت له نسخة أخرى أيضًا في دار العلوم بألمانيا إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية (عبيدالله الرحماني).

وذكر سزكين أيضًا نسخة أيا صوفيا ونسخًا أخرى في مكتبات تركيا وغيرها وسماه «**اللامع الصبيح على الجامع الصحيح**» تاريخ التراث العربي ١/ ١٨٢.

(٢) مقدمة القسطلاني ١/٣٦، كشف الظنون ١/٣٦٦، الحطة ٢١٥، الأعلام ١/ ٦٢، معجم المؤلفين ١/ ٩٢ ـ٩٣، تاريخ التراث ١/ ١٨٣.

(٣) ترجمته في: الضوء اللامع ١/١٣٨، لحظ الألحاظ لابن فهد المكي ص ٣٠٨، الشذرات ٧/ ٢٣٧، البدر الطالع ١/ ٢٨.

قال الشوكاني: «واشتغل بالتصنيف فكتب. . . وشرحًا مختصرًا على البخاري سماه «التلقيح لفهم قارىء الصحيح» وهو في أربع مجلدات.

وانظر الضوء اللامع (١/ ١٤١) ففيه فوائد أخرى عن هذا الشرح وأنه استفاد من مقدمة فتح الباري كما أن الحافظ التقط منه أيضًا فوائد.

وذكر له سزكين ثلاث نسخ في مكتبات تركيا. تاريخ التراث ١/ ١٨٣.

(٤) البدر الطالع ٢/ ٢٤٤، كشف الظنون ١/ ٥٤٧ طبعة دار الفكر. بيروت.

(٥) كشف الظنون ١/ ٣٦٦، الحطة ١٢٥، تاريخ التراث ١/ ١٨٣، مقدمة القسطلاني ١/ ٣٦، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٦٩، وهو غني عن التعريف. (المراجع).

لشيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ.

وهو الشرح الذي قيل فيه «لا هجرة بعد الفتح[١]». لقد كان العلامة ابن خلدون قال في مقدمته الشهيرة «إنَّ شَرْحَ البخاريِّ دينٌ على الأُمَّة»[٢] ولعله كان يقصد أن النكات الفنية التي تتعلق بعلم الرجال وغيرها، أو الدقائق الفقهية التي يشتمل عليها صحيح البخاري لم يبحثها أحد بحثًا علميًا كما كان ينبغي، لكن بعد هذا الشرح قال العلامة السَّخاويُ «لعلَّ هذا الدين قد قُضِيَ عن الأُمة[٣]» وقال صاحب كشف الظنون: وشهرته وانفراده بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثية والنكات الأدبية والفوائد الفقهية تغني عن وصفه[٤]. ولقد جرت عادته في شرح الأحاديث المكررة في صحيح البخاريِّ أن يشرح في كل باب ما أورده فيه البخاري لأجله، ويَبْسُطُ في ذلك، ويحيل لبقية شرح الحديث إلى الموضع الآخر حيث أكمل شرحه، وهذا شرحٌ لا مثيل له من حيث الدقائق الفنية، والتحقيقات العلمية، ومنزلته عند المحدثين تتبين من كلمة «لا هجرة بعد الفتح». وقد ابتدأ تأليفه سنة ٨١٧هـ[٥]. وكان كتب

(١) قاله الشوكاني كما في فهرس الفهارس ١/٢٣٨، انظر «ابن حجر ودراسة مصنفاته» ص ٣٢٣، (للدكتور شاكر محمود عبدالمنعم).

(٢) مقدمة ابن خلدون ٣/١١٤٢.

(٣) هو في التبر المسبوك ٢٣١، انظر «ابن حجر ودراسة مصنفاته» ص ٢٢١ (للدكتور شاكر محمود عبدالمنعم) وقال أيضًا: لو رآه ابن خلدون لأقر عينًا (المراجع).

(٤) كشف الظنون ١/٣٦٧.

(٥) كذا في كشف الظنون وقد ذكر المؤلف في مقدمة كتابه انتقاض الاعتراض أنه شرع =

قبل ذلك مقدمته، ولما تمت المقدمة بدأ في تأليف الشرح، وكان يكتب قليلاً قليلاً كل يوم، وكلما تم جزء نسخه جماعة من المحدثين، وكانت تجري مناقشاتٍ حوله في كل أسبوع مرة، وتجري فيه المعارضة والمقابلة، وكان يتولى القرأة البرهان ابن خضر(١) وكان الناس يعرضون أسئلتهم واعتراضاتهم ومناقشاتهم، وكان الحافظ ابن حجر يتولى الرَّدَ عليها، وهكذا كلما تم تأليف جزء يحرَّرُ ويُهَذَّب بالمقابلة، وينتشر في أنحاء العالم، حتى تم تأليفه سنة ٨٤٢هـ، وبعد الفراغ زاد فيه المؤلف أشياء، ولكن الانتهاء الحقيقي للتأليف انتهى مع حياة المؤلف. وبعد الاختتام أقام مأدبة عامة أنفق فيها خمسمائة دينار، وعرض كتابه على كبار الأئمة والعلماء وتُلُقِّي الكتاب بقبولٍ عديم النظير حتى إن الأمراء اشتروه بوزنه من الدنانير(٢)، وبسرعة البرق انتشر في جميع أنحاء

= في شرح الصحيح سنة ثلاث عشرة وثمانمائة. (١/ ٧).

(١) هو إبراهيم بن خضر (بكسر الخاء وسكون الضاد المعجمتين) بن أحمد بن عثمان بن كريم الدين جامع بن محمد بن جامع برهان الدين أبو إسحاق بن الزين العثماني القصوري الصعيدي يعرف بابن خضر، ولد سنة ٧٩٤هـ، وتوفي سنة ٨٥٢هـ. الضوء اللامع ١/ ٤٥ ـ٤٧، معجم المؤلفين ١/ ٢٨ ـ٢٩ (المراجع).

(٢) يذكر صاحب تاريخ قرة العيون في يمن الميمون في موضع ضمن حوادث أخرى بأنه في هذه السنة اشتري كتاب فتح الباري بآلاف الدنانير، وأدخل في مكتبة ملك اليمن [المؤلف] انظر للتفاصيل الضوء اللامع ٢/ ٣٦، ٤٠، شذرات الذهب ٧/ ٢٧٠ ـ٢٧٣، البدر الطالع ١/ ٨٧ ـ٩٢، ابن حجر ودراسته ٣٠٦ ـ٣٢٣.

هذا، وقد طبع فتح الباري أكثر من طبعة. وأحسنها وأكثرها تداولاً تلك الطبعة التي أشرف عليها الأستاذ محب الدين الخطيب رحمه الله وعلق على بعض أجزائها سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله. وطبعته المطبعة السلفية في القاهرة في ثلاثة عشر مجلدًا بالإضافة إلى المقدمة «هدى الساري».

العالم، ولم يترك شيئًا للشراح المتأخرين، وكل من جاء بعده فهو عيال عليه.

٢٢ ـ غاية التوضيح للجامع الصحيح[١]:

للعلامة عثمان بن (عيسى بن) إبراهيم الصديقي الحنفي المتوفى (في نهاية القرن العاشر).[٢]

توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأميرية برامبور، والمجلد الأول يبتدىء من أول «كتاب بدء الوحى» إلى «باب القران في التمر عند الأكل» في (١١٧٦) صفحة، والمجلد الثاني من باب رقية النبي ﷺ إلى آخر الكتاب.

٢٣ ـ الكوكب الساري في شرح الجامع الصحيح للبخاري:[٣]

للشيخ أبي الحسن علي بن حسين بن عروة المَوْصِلي[٤] (الحنبلي) المتوفى سنة (٨٣٧هـ)[٥]

---

(١) تاريخ التراث ١/ ١٨٩، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٧٣، وذكر له نسخًا في عدة مكتبات. (المراجع) غير أنهما لم يذكرا نسخة رامبور التي ذكرها المؤلف رحمه الله هنا.

(٢) الصديقي السندي البرهانبوري، له ترجمة في نزهة الخواطر ٥/ ٢٩٣ وذكر فيها أنه قُتِل بأيدي اللصوص مع سبعة عشر شخصًا من عياله في شهر شعبان سنة ١٠٠٨هـ.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣/ ١٧٤، تاريخ التراث العربي ١/ ١٨٣.

(٤) بالفتح وكسر الصاد: نسبة إلى الموصل، مدينة مشهورة. (المؤلف)

(٥) ويعرف بابن زكْنُون أيضًا. له ترجمة في انباء الغمر ٨/ ٣١٩، الضوء اللامع ٥/ ٢١٤، شذرات الذهب ٧/ ٢٢٢، معجم المؤلفين ٧/ ٧٤.

قال السخاوي: رتب المسند على أبواب البخاري وسماه «الكواكب الدراري =

وتوجد منه نسخة مخطوطة بخط و ورق عربيين في ٤٧٠ صفحة في المكتبة الأميرية برامبور.[(١)]

٢٤ ـ شرح صحيح البخاري:[(٢)]

للعلامة عبدالرحمن البهرة المتوفى سنة (؟)

وتوجد للمجلد الأول منه نسختان في المكتبة الأميرية برامبور إحداهما تقع في ٤٩٢ صفحة، وهي ناقصة، تبتدىء من «باب كيف كان بدء الوحى» إلى «باب القراءة». وتوجد نسخة أخرى أيضًا للمجلد الأول بخط النسخ، من «باب بدء الوحى» إلى «باب القراءة».

٢٥ ـ شرح صحيح البخاري:

ولم أقف على اسم مؤلفه، ويوجد هذا الشرح أيضًا في المكتبة الأميرية برامبور في ٣٩٤ صفحة من أول الكتاب إلى «باب الشروط» مخطوط بخط النستعليق.

= في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري» وشرحه في مائة وعشرين مجلدًا، طريقته أنه إذا جاء حديث الإفك مثلاً يأخذ نسخة من شرحه للقاضي عياض فيضعها بتمامها، وإذا مرت به مسألة فيها تصنيف مفرد لابن القيم أو شيخه ابن تيمية أو غيرهما وضعه بتمامه ويستوفى ذلك الباب من المغني لابن قدامة ونحوه». (الضوء اللامع ٥/ ٢١٤)

(١) لم يذكر له بروكلمان ولا سزكين نسخة أخرى غير نسخة رامبور هذه التي ذكرها المؤلف رحمه الله. ولكن عند سزكين انها في مائتين وعشرة أوراق. والله أعلم.

(٢) لم يذكره بروكلمان ولا سزكين.

٢٦ ـ شرحُ البخاري: [١]

لعبدالكريم بن عبدالنور بن منير بن عبدالكريم بن علي بن عبدالحق الحلبي المتوفى ٧٣٥هـ.

ولقد ذكره العلامة السيوطي في حسن المحاضرة كما في حاشية الفوائد البهية.

٢٧ ـ الداؤدي [٢]**:**

لأبي جعفر أحمد بن سعيد الداؤدي المتوفى سنة (   )

وقد اطلعنا على اسم هذا الشرح من النسخة القديمة التي كان يملكها شيخ الكل العلامة السيد نذير حسين الدهلوي رحمه الله،

---

(١) لقد تسامح المؤلف رحمه الله هنا، فقد سبق ذكر هذا الشرح في ص ٣٧١ بعنوان «١٣ـ شرح صحيح البخاري للجلبي، وهذا الشرح رقم ٢٦» ليس جديدًا، ولقد ذكر الحلبي في كشف الظنون الشرح رقم ١٣ فقط، وأخطأ في ذكر اسم الشارح أى قطب الدين عبدالكريم، فقد ذكر أن جده مسير، ووفاته في سنة ٧٤٥هـ، والصحيح منير، وسنة وفاته ٧٣٥هـ. قال حافظ الدنيا ابن حجر في الدرر الكامنة ٢/٣٩٨ تحت ترجمة قطب الدين عبدالكريم بن عبدالنور بن منير، وشرع في شرح البخاري، وهو مطول أيضًا. بيض أوائله إلى قريب النصف (إلى أن قال) مات في رجب سنة ٧٣٥هـ ـ انتهى. (عبيدالله الرحماني)

قلت: ولعل التحريف الذي حصل في كشف الظنون في اسم جده وتاريخ وفاته هو الذي حمل المصنف رحمه الله على التفريق بين هذا وبين ما سبق. والله أعلم.

وانظر: حسن المحاضرة ١/٣٥٨، الفوائد البهية ص ١٠١.

(٢) كشف الظنون ١/٣٦٥، مقدمة القسطلاني ١/٣٥، وأفاد أنه اعتنى بشرح الخطابي «وهو ممن ينقل عنه ابن التين».

وإن حواشي هذه النسخة مليئة من النقول من هذا الكتاب، واتخذ له علامة (د) وفي بعض المواضع قال: قال الداؤدي، ويكثر ابن التِّين من الاقتباس من هذا الشرح، وبعد الاطلاع على نسخة شيخ الكل العلامة السيد نذير حسين رحمه الله يتبين أن شرح الداؤدي شرح مفيد جدًا، وقد اتخذ المؤلف أسلوبًا فذًا في حل المطالب ودفع الإشكالات، والتوفيق بين التعارض وتطبيق الأحاديث، ولذلك ملئت حواشي هذه النسخة من مقتطفات شرح الداؤدي.

٢٨ ـ العثماني:

ذكره الشيخ أحمد علي المتوفى سنة ١٢٩٨هـ في حاشيته على صحيح البخاري.

ولم نعرف من أحوال هذا الشرح، والشيخ أحمد علي الذي ذكر اسم هذا الشرح لم يعرف أيضًا سوى أنه وجد هكذا في النسخة التي نقل منها.

٢٩ ـ شرح صحيح البخاري[1]:

لعلي بن مصطفى الشافعي الحلبي المتوفى سنة (١١٧٤هـ) تلميذ العلامة السندي.

لقد وصل هذا الشرح إلى كتاب المغازي ولم يتم، وقد ذكره

---

(١) سلك الدرر ٣/ ٢٢٤، طبعة دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١٨هـ ولفظه: وله من التآليف شرح على البخاري وصل فيه إلى الغزوات، معجم المؤلفين ٧/ ٢٤٢، الأعلام ٥/ ١٧٤

المؤرخ الأديب العلامة محمد خليل آفندى في سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر.

٣٠ ـ هدى الساري مقدمة فتح الباري:

لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى ٨٥٢هـ.[١]

وهذه هي المقدمة التي سبق ذكرها من قبل، وهي تقع في مجلد ضخم، وهي مصنف كامل في حد ذاتها، وشرح جامع ومهم جدًا، بحيث لو قيل: إنه لا يمكن معرفة حقيقة صحيح البخاري بدون هذه المقدمة، فلا يكون بعيدًا عن الحقيقة، وهذه المقدمة تشتمل على عشرة فصول، وتحت كل فصل فصول، وقد بين في الفصل الأول: أسباب تأليف صحيح البخاري، وأمورًا أخرى مهمة مثل عدم تدوين الحديث في أول الأمر، ثم ابتداؤه ومراحله التي مرت به حركة التدوين.

وفي الفصل الثاني: ذكر موضوع صحيح البخاري وشروطه وماهي الأسباب التي جعلت الأمة تطلق عليه أصح الكتب بعد

---

(١) ترجمته في: الضوء اللامع ٣٦/٢، البدر الطالع ٨٧/١، شذرات الذهب ٢٧/٧، قد أفرد غير واحد كتبا في سيرته منها الجواهر والدرر للسخاوي وكتاب ابن حجر ودراسة مصنفاته للدكتور شاكر محمود عبدالمنعم.

والغريب أن الحافظ رحمه الله ألف هذه المقدمة قبل الشروع في شرح الجامع وانتهى منها كما ذكر في أول الشرح (٥/١) وهذا يدل على أنه درس الجامع الصحيح دراسة عميقة متأنيةً قبل شرحه، وقد انتهى من تصنيف هدى الساري في ٨١٣هـ (انتقاض الاعتراض ٧/١) وبدأ في تأليف الشرح بعد ذلك (المصدر السابق).

كتاب الله، والنكات الكامنة في تراجم أبوابه، والدقائق الفقهية التي فاق من أجلها صحيح البخاري على جميع كتب الحديث.

وفي الفصل الثالث: تقطيع الحديث واختصاره، وصور وفوائد تكراره وحكمه.

وفي الفصل الرابع: أسباب ايراده للأحاديث المعلقة مرفوعة وموقوفة، وفي هذا الصدد ذكر أسانيد الأحاديث المرفوعة التي رواها البخاري تعليقًا مع ذكر من رواها موصولةً.

وفي الفصل الخامس: ساق الألفاظ الغريبة الصعبة التي وردت في متون الحديث. وذكرها وشرحها على ترتيب حروف الهجاء، وهذا الفصل كأنه قاموس من أنفع القواميس.

وفي الفصل السادس: ذكر المؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب والكنى المذكورة في صحيح البخاري، وكلها بترتيب الحروف الأبجدية، وهوعلى قسمين: أولاً: المشتبه في صحيح الخاري خاصة. والثاني: المشتبه بغيره مماوقع خارجًا عن صحيح البخاري، ومع هذا التحقيق بين موضع ذكر اسم ذلك الراوي من الكتاب والحديث والسند.

الفصل السابع: في تبيين الأسماء المهملة من شيوخ الإمام البخاري مع وقوع الاشتراك في أسمائهم، ولذلك ترك الأسماء التي لا يقع فيها الاشتراك إلا نادرًا، والبقية ذكرهم على ترتيب حروف الهجاء.

والفصل الثامن: في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه الإمام

الدارقطني أو غيره من النقاد، ثم أوردها حديثًا حديثًا، وأجاب عليه بأجوبة مقنعة، وأوضح بأن أى واحدٍ من هذه الأحاديث لا يخالف شروط الإمام البخاري.

الفصل التاسع: في ذكر الرواة الذين طُعن فيهم من رجال البخاري، فأورد ذكرهم واحدًا واحدًا على حروف الهجاء، وأجاب على كل ما ذكر فيه من طعن، وبإنصاف كامل، وبَيَّن أنه إذا كان القدح راجحًا في الراوي من جهة معينة فقد احترز الإمام البخاري الأخذ من تلك الجهة أو أن له متابعًا أحسن منه، أو لسبب آخر أورد حديثه في صحيح البخاري.

والفصل العاشر: وهو كأنه فهرس لأبواب الصحيح كلها وذكر في كل باب عدد الأحاديث التي أوردهاالبخاري، وبه يتبين عدد الأحاديث بالمكرر، وبين عدد ما لكل صحابي من الأحاديث.

وفي نهاية المقدمة: ذكر سيرة الإمام البخاري وترجمته ومؤلفاته وتلامذته.

٣١ ـ الإعلام بمن ذكر في البخاري من الأعلام[١]:

لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر.

وقد ذكر فيه أحوال الرجال المذكورين في البخاري زيادة على ما في تهذيب الكمال.[٢]

---

(١) كشف الظنون ١/ ٣٧٠، الحطة ٢٢١، مقدمة القسطلاني ١/ ٣٧.

(٢) مقدمة القسطلاني ١/ ٤٤ طبعة دار احياء التراث العربي، بيروت. ويظهر أنه ترجم فيه الأعلام الذين ورد ذكرهم في صحيح البخاري من غير رجال الأسانيد ويسمي هذا الكتاب أيضًا «فوائد الاحتفال ببيان أحوال الرجال»، كما ذكر الدكتور شاكر =

٣٢ ـ تغليق التعليق[1]:

له أيضًا.

وقد وصل فيه معلقات صحيح البخاري، وبحث بحثًا مفصلاً في جميع [الأحاديث المرفوعة][2] والآثار الموقوفة والمعلقة وما صح منها وما ضعف وما له متابعات، وذكر المحدثين الذين وصلوا هذه الأحاديث والآثار المعلقة وفصله تفصيلاً كاملاً، وماذكر في مقدمة الفتح فهو ملخص لهذا. وفرغ من مسودة هذا الكتاب في سنة ٨٠٤هـ.[3]

٣٣ ـ انتقاض الاعتراض[4]:

= محمود في كتابه ابن حجر ودراسة مصنفاته ص ٥٣١.

(١) كشف الظنون ١/ ٣٧٠، الحطة ٢٢١، مقدمة القسطلاني ١/ ٣٧، تاريخ التراث ١/ ٢٠١، شذرات الذهب ٧/ ٢٧١.

(٢) زيادة مني للإيضاح.

(٣) وكان الحافظ رحمه الله ألف هذا الكتاب أيضًا قبل البدء في شرح الجامع الصحيح كما ذكر في مقدمته. وفي مقدمة كتابه الآخر انتقاض الاعتراض (١/ ٧).

وقد لخصه الحافظ بنفسه في كتاب يسمى «التشويق إلى وصل المهم من التعليق» ثم اختصره في كتاب آخر سماه «التوفيق لوصل المهم من التعليق». (مقدمة محقق كتاب تغليق التعليق ١/ ٢١٥).

هذا وقد طبع كتاب تغليق التعليق في خمس مجلدات، لكن المجلد الأول منه خاص بالدراسة التي قام بها المحقق عن الكتاب ومؤلفه، قام بتحقيقه الدكتور سعيد عبدالرحمن موسى القزقي. نشر المكتبة الإسلامية بيروت، دار عمار بالأردن ط أولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(٤) كشف الظنون ١/ ٣٧٠، الحطة ٢٢١، مقدمة القسطلاني ١/ ٣٧، تاريخ التراث ١/ ١٨٥، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٧٠.

له أيضًا.

أجاب فيه على الاعتراضات التي ساقها العلامة العيني[1] في شرحه على الحافظ ابن حجر، ولكن الأسف لم يتم تأليفه، وانتقل مؤلفه إلى الرفيق الأعلى[2].

٣٤ ـ تجريد التفسير[3]:

له أيضًا.

جرد فيه تفسيرات صحيح البخاري حسب ترتيب سور القرآن كما هو ظاهر من الاسم.

٣٥ ـ عمدة القارىء:

للعلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد (بن موسى) العيني الحنفي المتوفى سنة ٨٥٥هـ.[4]

---

(١) وسبب تأليفه أنه لما تم كتاب فتح الباري، رغب الناس فيه وأصبح الأمراء والملوك يرسلون ويطلبون نسخًا منه، وطلب سلطان المغرب المعروف بابن الفارس وكذلك الملك شاه رخ، وورد طلب ثالث من الملك الظاهر على التوالي، فأخذ العلامة العينيَّ الحسدُ فاعترض بهذه الاعتراضات الواهية. إتحاف النبلاء ٥٤ ـ٥٥ (المؤلف).
وقد ذكره الحافظ ابن حجر بنحوه في مقدمة هذا الكتاب (١/ ٨ ـ١١).

(٢) وتوجد من مخطوطة في مكتبة رام بور. (عبيدالله الرحماني).
قلت: وقد طبع كتاب انتقاض الاعتراض بتحقيق الشيخين حمدي عبدالمجيد السلفي وصبحي جاسم السامرائي. نشرته مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

(٣) كشف الظنون ١/ ٣٧٢، الحطة ٢٢٦، ابن حجر ودراسة مصنفاته ص ٢٨٥.

(٤) ترجمته في: الضوء اللامع ١٠/ ١٣١، شذرات الذهب ٧/ ٢٨٦، البدر الطالع ٢/ ٢٩٤ وغيرها.

وهو شرح مشهور يقع في عشر مجلدات، وطبع في بيروت، وقد قال فيه المؤلف نفسه:

«ثم إني لما رحلتُ إلى البلاد الشمالية الندية، قبل الثمان مائة من الهجرة الأحمدية، مستصحبًا في أسفاري هذا الكتاب لنشر فضله عند ذوى الألباب، ظفرت هناك من بعض مشايخنا بغرائب النوادر، وفوائد اللآلي الزواهر مما يتعلق باستخراج ما فيه من الكنوز، واستكشاف ما فيه من الرموز، ثم لما عدتُ إلى الديار المصرية ديار خير وفضل وأمنية، أقمت (بحارة كتامة بالقرب من الجامع الأزهر) برهة من الخريف مشتغلاً بالعلم الشريف، ثم اخترعت شرحًا لكتاب معاني الأسرار، المنقولة من كلام سيد الأبرار، ثم أنشأت شرحًا على سنن أبي داود السجستاني ... ثم لما انجلى عني ظَلاَمُها، وتجلى عليّ قَتَامُها في هذه الدولة المؤيدة والأيام الزاهرة السنية ندبتني إلى شرح هذا الكتاب أمورٌ حَصَلَت في هذا الباب[1]».

وشرع في تأليفه في أواخر شهر رجب سنة ٨٢١هـ وفرغ منه في نصف الثلث الأول من جمادي الأولى سنة ٨٤٧هـ.

وقال صاحب كشف الظنون:

«واستمد فيه من فتح الباري بحيث ينقل منه الورقة بكمالها، وكان يستعيره من البرهان بن خضر بإذن مصنفه له، وتعقبه في مواضع[2]».

---

(١) عمدة القارىء ١/ ٥.

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٦٧، الحطة ٢١٧، مقدمة القسطلاني ١/ ٣٦.

وقد أطال العلامة المذكور في الأمور التي كان الحافظ ابن حجر قد تركها.

مثل:

١ ـ ذكر المتن كاملاً.

٢ ـ ترجمة كاملة لكل راوٍ.

٣ ـ البحثُ في أنساب الرُّواة.

٤ ـ المعاني والبيان.

وحكى صاحب كشف الظنون: «أن بعض الفضلاء ذكر لابن حجر ترجيح شرح العيني بما اشتمل عليه من البديع وغيره، فقال بديهة: هذا شيء نقله من شرح ركن الدين، وقد كنت وقفت عليه قبله، ولكن تركت النقل منه لكونه لم يتم. إنما كتب منه قطعةً وخشيتُ من تعبي بعد فراغها في الإرسال، ولذا لم يتكلم العينيُّ بعد تلك القطعة بشيء من ذلك[١]»، لأن مصدره قد انقطع.

وقال بعد ذلك صاحب كشف الظنون:

«وبالجملة فإن شرحه حافل كامل في معناه لكن لم ينتشر كانتشار فتح الباري في حياة مؤلفه وهلم جرا»[٢].

وما أصدق ما قال بعض المهرة:

---

(١) كشف الظنون ١/٣٦٨، الحطة ٢١٧، مقدمة القسطلاني ١/٣٦.

(٢) كشف الظنون ١/٣٦٨، الحطة ٢١٧، مقدمة القسطلاني ١/٣٦.

«الأول (أى فتح الباري) مفيد للكَمَلَةِ، والثاني (العيني) مفيد للطَلَبَةِ» ويقاربه ما حكم به الفاضل اللكنوي حيث قال:

«ويفضل الأول (فتح الباري) على الثاني (عمدة القارى) تحقيقًا وتنقيدًا، والثاني على الأول توضيحًا وتفصيلاً»[1].

٣٦ ـ شرح صحيح البخاري[2]:

للعلامة ركن الدين أحمد بن محمد بن عبدالمؤمن القُريمي المتوفى سنة ٧٨٣هـ.[3]

هو الشرح الذي ذكره الحافظ ابن حجر لما أجاب على من رجَّح شرح العيني.

٣٧ ـ التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح[4]:

للشيخ بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزَّرْكَشِي الشافعيُّ المتوفى سنة ٧٩٤هـ[5].

وهو شرح موجز، واعتنى فيه المؤلف الفاضل بايضاح الغريب

---

(١) تقريظ تيسير القارىء طبع مطبع علوى سنة ١٢٩٨هـ. (المؤلف).

(٢) كشف الظنون ١/٣٦٨، شذرات الذهب ٦/٢٧٩، الحطة ٢١٧، معجم المؤلفين ٢/١٢٥.

(٣) ترجمته في: شذرات الذهب ٦/٢٧٩، معجم المؤلفين ٢/١٢٥.

(٤) مقدمة القسطلاني ١/٣٦، كشف الظنون ١/٣٦٨، الحطة ٢١٧ ـ ٢١٨، تاريخ الأدب العربي ٣/١٦٨، تاريخ التراث العربي ١/١٨٠.

(٥) ترجمته في: الدرر الكامنة ٣/٣٩٧، شذرات الذهب ٦/٣٣٥، معجم المؤلفين ٩/١٢١ ووقع تاريخ وفاته في تاريخ التراث ٩٧٤هـ ولعله خطأ مطبعي.

وإعراب الغامض، وضبط ما كان يُخاف فيه الاشتباه من أنساب الرواة أو أسمائهم أو التصحيف، واختار من الأقوال المختلفة ما كان أصح، ومن المعاني ما كان أوضح، وأورد من الفوائد ماكان يغني المرء عن الشروح الطويلة المعضلة إذا أحاط بذلك.[1]

توجد نسخته في المكتبة الشرقية العامة ببتنه، وكذلك توجد له نسخة في مكتبة أيا صوفيا في القسطنطينية.[2]

٣٨ ـ النكت:[3]

لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني.

وهي نكتٌ على شرح العلامة الزركشي «التنقيح» ولكن مع الأسف كما قال صاحب كشف الظنون: لم تكمل.[4]

٣٩ ـ النكت:[5]

للقاضي محب الدين أحمد بن نصرالله (بن أحمد) البغدادي الحنبلي

---

(١) قال ابن حجر: «شرع في شرح البخاري فتركه مسودة وقفت على بعضها، ولخص منه التنقيح في مجلد.» الدرر الكامنة ٣/٣٩٨.

(٢) وذكر له بروكلمان وسزكين نسخًا أخرى كثيرة. وقد طبع الكتاب في القاهرة في ١٣٥١هـ ثم صدرت له طبعات أخرى.

(٣) مقدمة القسطلاني ٣٦/١، كشف الظنون ٣٦٨/١، الحطة ٢١٨، تاريخ التراث ١٨١/١.

(٤) وكذا قال القسطلاني قبله.

(٥) مقدمة القسطلاني ٣٦/١، كشف الظنون ٣٦٨/١، الحطة ٢١٨، تاريخ التراث ١٨١/١.

المتوفى سنة ٨٤٤هـ[١]. وهي أيضًا نكتٌ على شرح العلامة الزركشيِّ.

٤٠ ـ مصابيح الجامع:[٢]

للعلامة بدر الدين محمد بن أبي بكر الدَّمَامِيني[٣] المتوفى سنة ٨٢٨هـ[٤].

ذكر أنَّه ألَّف لأحد ملوك الهند أحمد شاه بن محمد بن مظفر شاه، ولكن [محقق] كشف الظنون يقول: «لم يذكر الدماميني في ديباجة شرحه هذا الذي نقله المؤلف.» وهذا يخالف ما جرى عليه المؤلفون عامةً، وقد تم تأليفه في سنة ٨٢٨هـ يوم البسبت عند الظهر في زَبِيد باليمن[٥]. وتوجد نسخته في مكتبة نور عثمانية في الجامع الشريفي في القسطنطينية.

---

(١) ترجمته في: المقصد الأرشد لابن مفلح ١/ ٢٠٢، الضوء اللامع ٢/ ٢٣٣، شذرات الذهب ٧/ ٢٥٠.

(٢) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، مقدمة القسطلاني ١/ ٣٦، وقال: قد استوفيت مطالعتها كشرح العيني وابن حجر والبرماوي، كشف الظنون ١/ ٣٦٨، شذرات الذهب ٧/ ١٨١، الحطة ٢١٨، تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٦٩، تاريخ التراث ١/ ١٨٢، الأعلام ٦/ ٢٨٢.

(٣) نسبة إلى دَمامِين بفتح أوله وبعد الألف ميم أخرى مكسورة وياء تحتها نقطتان ونون، قرية كبيرة بالصعيد شرقي النيل على شاطئه. (عبيدالله الرحماني)

(٤) له ترجمة في: الضوء اللامع ٧/ ١٨٤، البدر الطالع ٢/ ١٥٠، شذرات الذهب ٧/ ١٨١، وينظر أيضًا: الدماميني حياته وآثاره للدكتور محمد بن عبدالرحمن المفدى، ص ٥٥، نشر الجمعية العربية للثقافة والفنون ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م وقد توفي في مدينة كلبرجه بالهند ودفن هناك. (نزهة الخواطر ٣/ ٩٧)

(٥) قال السخاوي: «وشرح البخاري، وقد وقفت عليه في مجلد وجله في الإعراب والنحو». (الضوء اللامع ٧/ ١٨٥)

٤١ ـ التوشيح على الجامع الصحيح[١]:

لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السُّيُوطي المتوفى ٩١١هـ.[٢]

وهو شرح موجز وجامع ولطيف، وحجمه يقارب شرح الزركشي.

وله شرح آخر اسمه «الترشيح» إلا أنه لم يتم تأليفه.

ويوجد في مكتبة السلطان أحمد خان الثالث[٣].

٤٢ ـ فتح الباري:[٤]

للحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥هـ.[٥]

---

(١) مقدمة القسطلاني ١/٣٦، كشف الظنون ١/٣٦٨، الحطة ٢١٨، تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٧٠، تاريخ التراث العربي ١/ ١٨٦.

(٢) ترجم السيوطي نفسه في كتابه حسن المحاضرة ١/ ٣٣٥ ـ٣٤٤. وذكر فيها ضمن مؤلفاته «التوشيح على الجامع الصحيح» (١/ ٣٤٠).

وله ترجمة أيضًا في: الكواكب السائرة ١/ ٢٢٦، شذرات الذهب ٨/ ٥١١، والبدر الطالع ١/ ٣٢٨، وللدكتور مصطفى الشكعة كتاب «جلال الدين السيوطي، مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية، نشر مصطفى البابي الحلبي ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

(٣) وللتوشيح نسخ أخرى عديدة ذكرها سزكين في تاريخ التراث ١/ ١٨٦. واختصره الشيخ علي بن سليمان الدمنتي الباجمعوي ت ١٣٠٦هـ وقد طبع في القاهرة سنة ١٢٩٨هـ كما في تاريخ التراث.

(٤) مقدمة القسطلاني ١/ ١٣٦، وقال: رأيت منه مجلدة. كشف الظنون ١/ ٣٦٨، شذرات الذهب ٦/ ٣٣٩ ـ٣٤٠، البدر الطالع ١/ ٣٢٨، الحطة ٢١٨.

(٥) له ترجمة في انباء الغمر ٣/ ١٧٥، الدرر الكامنة ٢/ ٣٢١، المنهج الأحمد ٢/ ١٣٢ وغيرها.

وأشار عامة مترجميه إلى شرحه قطعة من صحيح البخاري.

وهوشرح جزء لصحيح البخاري، ولقد سماه مؤلفه فتح الباري أيضًا، ووصل إلى كتاب الجنائز فقط، وقد ذكره صاحب «الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد[1]».

٤٣ ـ شرح صحيح البخاري:[2]

للعلامة النواوي الشافعي المتوفى سنة ٦٧٦هـ.[3]

وقد ذكره المؤلف نفسه في مقدمة شرح صحيح الإمام مسلم رحمه الله، ولكن الأسف أن هذا الشرح لم يتم، ووصل إلى كتاب الإيمان فقط وقد عرفه المصنف بقوله: إنه جمع فيه جملاً مشتملة على نفائس من أنواع العلوم[4].

---

(١) قاله صاحب كشف الظنون ١/ ٣٦٨.

وهو في الجوهر المنضد (ليوسف ابن عبدالهادي ت ٩٠٩هـ) ص ٥٠، الترجمة ٥٧. ولفظه «وشرح قطعة من البخاري إلى كتاب الجنائز، وهي من عجائب الدهر ولو كمل كان من العجائب».

قلت: وقد طبع مؤخرًا بتحقيق محمود شعبان وآخرين، نشرته دار الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م في عشر مجلدات.

(٢) مقدمة القسطلاني ١/ ٣٦، وقال: طالعتها وانتفعت ببركتها. كشف الظنون ١/ ٣٦٨، الحطة ١٢٩، تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٦٧.

(٣) محى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، له ترجمة في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ١٩٤، طبقات السبكي ٨/ ٣٩٥، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٠، شذرات الذهب ٥/ ٣٥٤ وغيرها.

(٤) مقدمة شرح مسلم للنووي ١/ ٤. ولفظه فيها: «فأما صحيح البخاري فقد جمعت في شرحه جملاًمستكثرات، مشتملة على نفائس من أنواع العلوم بعبارات وجيزات..

وتوجد للكتاب نسختان مخطوطتان ذكرهما سزكين في تاريخ التراث العربي ١/ ١٧٨ وطبعت مقدمة هذا الشرح باسم «**ماتمس إليه حاجة القارىء لصحيح الإمام البخاري**» =

٤٤ ـ شرح صحيح البخاري:[١]

للحافظ عماد الدين إسماعيل بن عُمر بن كَثير الدمشقيِّ المتوفى سنة ٧٧٤هـ.[٢]

وهذا إيضًا شرح جزء من صحيح البخاري ولم يتم تأليفه.

٤٥ ـ الفيض الجاري[٣]:

للعلامة سراج الدين عمر بن رَسْلاَن البُلْقِيني الشافعي المتوفى سنة ٨٠٥هـ[٤].

وهذا أيضًا شرح جزء من صحيح البخاري ولم يتم، وصل إلى كتاب الإيمان فقط في خمسين جزءًا[٥].

= حققها الأستاذ علي حسن عبدالحميد عن نسخة طبعت في مصر قديمًا. نشر دار الفكر عمان. الأردن.

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/ ٨٧ ـ٨٨، الدرر الكامنة ١/ ٣٧٤، مقدمة القسطلاني ١/ ٣٦، كشف الظنون ١/ ٣٦٨، شذرات الذهب ٦/ ٢٣١، الحطة ٢١٩.

(٢) له ترجمة في: المعجم المختص للذهبي ص ٧٤، إنباء الغمر ١/ ٤٥، الدرر الكامنة ١/ ٣٧٤، طبقات الحفاظ ص ٥٢٩، البدر الطالع ٢/ ١٥٠ وغيرها.

(٣) مقدمة القسطلاني ١/ ٣٦ وقال: رأيت منه مجلدة. كشف الظنون ١/ ٣٦٨، شذرات الذهب ٦/ ٣٢١، الحطة ٢١٩.

(٤) كان تاريخ وفاته في الأصل ٨٠٤هـ. وما أثبته من مصادر ترجمته مثل إنباء الغمر ٥/ ١٠٧، البدر الطالع ١/ ٥٠٦، طبقات الحفاظ ص ٥٣٨ وغيرها.

(٥) قال الشوكاني في البدر الطالع ١/ ٥٠٧ في ترجمة عمر بن رسلان: انه كتب في شرح البخاري على نحو عشرين حديثًا مجلدين (عبيدالله الرحماني) وهو كذلك في إنباء الغمر ٥/ ١٠٨، والضوء اللامع ٦/ ٨٨.

وتسمية كتابه من كشف الظنون والحطة. وقد ذكره السخاوي والقسطلاني =

٤٦ ـ منح الباري بالسيح الفسيح الجاري[١]:

للعلامة مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي صاحب القاموس المتوفى سنة ٨١٧هـ.[٢]

وصل إلى ربع العبادات في عشرين مجلدة، وكان المصنف قد قدر انتهاءه في أربعين مجلدًا، وذكر السخاوي في الضوء اللامع أنه قد احتوى على الكثير من مضامين الفتوحات المكية، ولذلك لم يعجب المحدثين، وقد وقع جزء من هذا الشرح في يد شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر، ولكنه كان مأروضًا[٣].

= بدون اسم. وله كتاب آخر في مناسبات تراجم أبواب البخاري سبق ذكره. وله شرح زوائد مسلم على البخاري (تاريخ التراث ١/ ٢٠٣).

(١) مقدمة القسطلاني ١/ ٣٦ ـ٣٧، كشف الظنون ١/ ٣٦٩، الحطة ٢١٩ وورد في معجم المؤلفين ١٢/ ١١٨ «فتح الباري بالسيل الفسيح الجاري في شرح صحيح البخاري» (المراجع) وجاء في الضوء اللامع ١٠/ ٨٢، والعقد الثمين ٢/ ٣٩٥ «الشيح» بالشين المعجمة. وقال مؤلفه في القاموس المحيط: «السِّيح»: الماء الجاري الظاهر... والسَّيْح: الذهاب في الأرض للعبادة ومنه المسيح ابن مريم، وذكرتُ في اشتقاقه خمسين قولاً في شرحي لصحيح البخاري وغيره. (ص ٢٨٨).

(٢) له ترجمة في: إنباء الغمر ٧/ ١٥٩، الضوء اللامع ١٠/ ٧٩، البدر الطالع ٢/ ٢٨٠، العقد الثمين ٢/ ٣٩٥. وغيرها.

(٣) الضوء اللامع ١٠/ ٨٥. ولفظه: «وأما شرحه على البخاري فقد ملأه بغرائب المنقولات سيما أنه لما اشتهرت باليمن مقالة ابن عربي وغلبت على علماء تلك البلاد صار يُدخل في شرحه من قبوحاته الهلكية (كذا) ما كان سببًا لشين الكتاب المذكور. ولذا قال شيخنا (يعني ابن حجر) أنه رأى القطعة التي كملت منه في حياة مؤلفه وقد أكلتها الأرض بكمالها بحيث لا يقدر على قراءة شيء منها».

٤٧ ـ هداية الباري[(١)]:

لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري تلميذ الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٩٢٦هـ[(٢)].

وقد طبع هذا الشرح في مصر ويبدأ المتن بـ«قوله» ثم يشرحه، وقد ذكره بعض المؤرخين باسم «هداية القارىء» بدل «هداية الباري»[(٣)].

٤٨ ـ المتجر الربيح والمسعى الرجيح[(٤)]:

للعلامة أبي عبدالله محمد بن (أحمد بن محمد بن) مرزوق التِلِمْسَاني[(٥)] المالكي شارح البُردَةِ المتوفى سنة ٨٤٢هـ.[(٦)]

---

(١) مقدمة القسطلاني ١/ ٣٧ ولم يذكر اسمه.

وقال نجم الدين الغزي: «شرح البخاري جامعًا فيه ملخص عشرة شروح» الكواكب السائرة ١/ ١٩٩.

(٢) تاريخ وفاته في الكواكب السائرة ١/ ٢٠٦، البدر الطالع ١/ ٢٥٢، والإعلام للزركلي ٣/ ٨٠، ومعجم المؤلفين ٤/ ١٨٢، سنة ٩٢٦هـ وذكره في الشذرات ٨/ ١٣٤ فيمن توفى سنة ٩٢٥هـ. وكان في أصلنا «٩٢٨هـ» والظاهر أنه خطأ مطبعي.

(٣) وذكره بروكلمان (٣/ ١٧٢) وسزكين ١/ ١٨٨ باسم «**تحفة الباري بشرح صحيح البخاري**» وذكرا نسخه المخطوطة. وذكر سزكين أنه «طبع في اثنى عشر مجلدًا بالقاهرة ١٣٢٦هـ ومنه مختصر مع هوامش لأبي الحسن محمد بن عبدالهادي السندي المتوفى ١١٣٦هـ، وطبع بالقاهرة سنة ١٣٠٠هـ.

(٤) مقدمة القسطلاني ١/ ٣٧، كشف الظنون ١/ ٣٦٩، الحطة ٢٣٠.

(٥) نسبة إلى تِلِمْسَان بكسرتين وسكون الميم وسين مهملة، مدينة (عبيدالله).

(٦) له ترجمة في: الضوء اللامع ٧/ ٥٠، والبدر الطالع ٢/ ١١٩، نفح الطيب ٣/ ٢٠٠، شذرات الذهب ٦/ ٢٧١.

وهو شرح لم يتم أيضًا كما قال صاحب كشف الظنون.[1]

٤٩ ـ شرح صحيح البخاري[2]:

لبرهان الدين إبراهيم بن [علي] النعماني المتوفى سنة (٨٩٨هـ)[3]

ووصل إلى كتاب الصلاة فقط ولم يف المؤلف ما كان التزمه.[4]

٥٠ ـ شرح صحيح البخاري[5]:

لأبي البقاء محمد بن علي بن خلف الأحمدي المصري الشافعي نزيل المدينة المتوفى (بعد سنة ٩٠٩هـ)[6].

---

(١) قال ابن حجر في معجمه: «سمع مني وسمعت منه وأخذ عني قطعة من شرح البخاري» ذكره السخاوي في الضوء اللامع في الموضع المذكور.

وقال الشوكاني: وله تصانيف منها «المتجر الربيح والمسعى الرجيح والمرحب الفسيح في شرح الجامع الصحيح» ولم يكمل. وأنواع الدراري في مكررات البخاري» (البدر الطالع ٢/ ١٢٠).

وذكر له سزكين نسخة في دار الكتب بالقاهرة. تاريخ التراث ١/ ١٨٣.

(٢) مقدمة القسطلاني ١/ ٣٧، كشف الظنون ١/ ٣٦٩، الحطة ٢٢٠.

(٣) له ترجمة في الضوء اللامع ١/ ٧٨ ـ ٧٩.

(٤) كذا في مقدمة القسطلاني والظاهر أن صاحب كشف الظنون أخذه منه.

وقال السخاوي: «شرع في الجمع بين شرحي شيخنا (يعنى ابن حجر) والعيني على البخاري فكتب منه جملة مع إضافة حاصل ما اشتمل عليه انتقاض الاعتراض لذلك.» (١/ ٧٩) وسماه سزكين «مزيد فتح الباري» وذكر أنه له نسخة في الإسكوريال (١/ ١٨٥).

(٥) كشف الظنون ١/ ٣٦٩، الحطة ٢٢٠، تاريخ التراث العربي ١/ ١٨٦ وسماه «الباري الفصيح في الجامع الصحيح». معجم المؤلفين ١١/ ٧ ـ ٨.

(٦) له ترجمة في هدية العارفين ٢/ ٢٢٤، الأعلام ٦/ ٢٨٩، معجم المؤلفين ١١/ ٨.

وهو شرح طويل، وقد ابتدأ تأليفه في سنة ٩٠٩هـ، وأعد شرحًا طيبًا اختصره من شرح الكرماني وشرح العيني وفتح الباري، وعرَّف شرحه بنفسه حيث قال: جعلته كالوسيط، وبرزخًا بين الوجيز والبسيط[١].

٥١ ـ نجاح القارىء[٢]:

لأبي عبدالله محمد الشهير بيوسف آفندى (زاده) المتوفى سنة ١١٦٧هـ[٣]

توجد نسخة من هذا الشرح في مكتبة ولي الدين سلطان با يزيد الواقع في الجامع الشريفي بالقسطنطنية[٤]. ولقد شرح العلامة يوسف آفندى صحيح مسلم أيضًا.

٥٢ ـ بغية السامع في شرح الجامع[٥]:

لجمال الدين أبي يوسف (بن عمر بن حسن) المتوفى (في القرن العاشر الهجري)، وتوجد له نسخة أيضًا في المكتبة المذكورة آنفًا.[٦]

---

(١) كشف الظنون ١/ ٣٦٩.

(٢) تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٧٢، وقال: في ٣٠ جزءًا، تاريخ التراث ١/ ١٩١.

(٣) عبدالله بن محمد بن يوسف الحلمي الحنفي الإسلامبولي. كما في سلك الدرر ٣/ ٨٧.

(٤) وذكر له سزكين نسخًا عديدة أخرى (١/ ١٩١).

(٥) ذكره سزكين باسم «**بغية السامع والقارىء بشرح صحيح البخاري**» (١/ ١٩٠).

(٦) وذكر له سزكين نسخة أخرى أيضًا توجد في دار الكتب بالقاهرة.

٥٣ ـ شرح صحيح البخاري[١]:

للعلامة زين الدين عبدالرحيم بن عبدالرحمن بن أحمد العباسي الشافعي المتوفى سنة ٩٦٣هـ.[٢]

وقد رتب هذا الشرح على ترتيب جديد وعجيب كما فعله الإمام ابنُ الأثير الجزري في جامع الأصول، وقد جرّد المصنف الفاضل الأحاديث من الأسانيد، ووضع علامة حرف، أو عدة أحرف في الهامش بمقابل الحديث، ويشير بذلك إلى من أخرج الحديث من الخمسة الذين وافقوا البخاريَّ في تخريج هذا الحديث.

وفي نهاية كل كتاب وضع بابًا لشرح الألفاظ المشكلة الغريبة ووضع تلك اللفظة بعينها في الهامش عند شرحها، وقد قرظ هذا الشرح العلامة البرهان بن أبي شريف[٣] والعلامة عبدالبر بن الشحنة[٤].

---

(١) كشف الظنون ١/ ٣٦٩، الحطة ٢٢٠ ـ٢٢١، مقدمة القسطلاني ١/ ٣٧، تاريخ التراث ١/ ١٨٩، وسماه: **فيض الباري في شرح غريب صحيح البخاري**، وذكر له نسخة أخرى تحمل عنوان: **ضوء الساري في شرح صحيح البخاري** هو نفس الكتاب في ٣٣٤ ورقة في سنة ٩٠٦هـ بخط المؤلف (المراجع).

(٢) له ترجمة في الضوء اللامع ٤/ ١٧٨، ولم يذكر فيها شرح البخاري. وقال في شذرات الذهب: «ومن مؤلفاته شرح البخاري، شرحه في القاهرة، وآخر مبسوط وألفه بالروم والظاهر أنه لم يتم» (٨/ ٢٣٥) وقد أهدى هذا الشرح إلى السلطان بايزيد فأعطاه السلطان جائزة سنية (الكواكب السائرة ٢/ ١٦٤).

(٣) في الأصل «برهان الدين أبو شريف» وما أثبته من كشف الظنون والحطة، وهو أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد ابن أبي شريف القدسي المصري، ت ٩٢٣هـ له ترجمة في الكواكب السائرة ١/ ١٠٢. وغيره.

(٤) عبدالبر بن محمد بن محمد ابن الشحنة الحنفي ت ٩٢١هـ. المصدر السابق ١/ ٢١٩. والشذرات ٨/ ٩٨.

٥٤ ـ ترجمان التراجم[١]:

لأبي عبدالله (محب الدين) محمد بن عمر بن (محمد بن) رُشيد السبتي المتوفى سنة ٧٢١هـ.[٢]

وقد تكلم المؤلف الفاضل في تراجم الأبواب فقط، ولكن الأسف أن هذا الكتاب لم يكتب له الكمال. قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر: وصل فيه إلى كتاب الصوم، ولو تم لكان في غاية الفائدة، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه[٣].

٥٥ ـ حلُّ أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة[٤]:

للفقيه أبي عبدالله محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السجلماسي[٥] المتوفى سنة (؟)

وقد تكلم في مائة من تراجم أبواب صحيح البخاري.

٥٦ ـ إرشاد الساري[٦]:

---

(١) كشف الظنون ١/٣٦٩، الحطة ٢٢١، مقدمة القسطلاني ١/٣٧، مقدمة الفتح ١٤، الأعلام ٧/٢٠٥، معجم المؤلفين ١١/٩٣.
وقد سبق ذكره في موضوع تراجم الجامع الصحيح.

(٢) في الأصل ٧٢٢هـ والتصحيح من مصادر ترجمته كما سبق.

(٣) مقدمة الفتح ١٤.

(٤) كشف الظنون ١/٣٦٩ ـ٣٧٠، الحطة ٢٢١، مقدمة القسطلاني ١/٣٧، مقدمة الفتح ١٤.

(٥) نسبة إلى سجلماسة بكسر أوله وثانيه وسكون اللام وبعد الألف سين مهملة. مدينة في جنوب المغرب في طرف بلاد السودان. (عبيدالله الرحماني)

(٦) تاريخ التراث ١/١٨٧، كشف الظنون ١/٣٧٠، الحطة ٢٢٢.

لشهاب الدين أحمد بن محمد (بن أبي بكر) الخطيب القسطلاني المصري صاحب المواهب اللَّدُنِّيَّة المتوفى سنة ٩٢٣هـ.[١]

وهذا الشرح يحمل المتن أيضًا، وقد مزج بين ألفاظ المتن والشرح بحيث لو لم يخط خطا تحت ألفاظ المتن لصعب التمييز بين ألفاظ المتن والشرح في أكثر المواضع، وقد حل المشكلات وقيَّد المهملات ووَضَّح المبهمات، وكلما تكررت المفردات الغريبة كرَّر شرحها، ولهذا فهذا الشرح يساعد كثيرًا أولئك الذين يُدَرِّسون صحيح البخاريِّ، ولا يجدون أى تعب، ويتكرر شرح الكلمة مرتين وثلاث مرات، وقد قال مؤلفه بنفسه:

«ولم أتحاش عن الإعادة في الإفادة عند الحاجة إلى البيان[٢]» وهذا الشرح تلخيص لعدة شروح كبيرة، أما فتح الباري فهو مصدره الأساسي، وقد قدم الشرح بمقدمة تشتمل على عدة فصول:

الفصل الأول في: فضيلة أهل الحديث وشرفهم في القديم والحديث.

الفصل الثاني في: ذكر أول من دون الحديث والسنن ومن تلاه في ذلك سالكًا أحسن السنن.

الفصل الثالث في: نبذة لطيفة جامعة لفرائد فوائد مصطلح الحديث عند أهله إلخ.

---

(١) له ترجمة في الكواكب السائرة ١/١٢٦، شذرات الذهب ٨/١٢١، البدر الطالع ١/١٠٢.

(٢) مقدمة القسطلاني ١/٣.

الفصل الرابع: فيما يتعلق بالبخاري في صحيحه من تقرير شرطه وتحريره وضبطه وترجيحه على غيره كصحيح مسلم إلخ.

الفصل الخامس: في ذكر نسب البخاري ونسبته ومولده وبدء أمره ونشأته وطلبه العلم إلخ. وفيه سيرة الإمام البخاري وذكر شروح صحيحه.

وقد طبعت المقدمة وحدها أيضًا مع شرح موجز.[1]

٥٧ ـ الخير الجاري[2]:

للعلامة يعقوب البناني المتوفى سنة ١٠٠٣هـ.

وهذا الشرح مأخوذ من شروح القسطلاني والعيني وفتح الباري وغيرها، وطريقته التأليف بقوله «وقوله»[3] وتوضيحاته جيدة، وقد

---

(١) شرح المقدمة «نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني» للشيخ عبدالهادي البياري المتوفى ١٣٠٥هـ وقد طبع في الهند قديمًا.

أما الشرح «إرشاد الساري» فقد ذكر له سزكين نسخًا كثيرة في مختلف أنحاء العالم كما أنه مطبوع ومعروف.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٧٤، تاريخ التراث ١/ ١٩٠، وسميا مؤلفه «محمد يعقوب» بزيادة «محمد» قبل «يعقوب»، وكذلك «البنباني» بزيادة الباء بين النون والألف. «وأنه كان في القرن الحادي عشر الهجري» (المراجع).

قلت: وقد ترجمه صاحب نزهة الخواطر بقوله: «الشيخ العالم المحدث أبو يوسف يعقوب البناني اللاهوري» وذكر من مؤلفاته «الخير الجاري في شرح صحيح البخاري» وكتابه «المعلم في شرح صحيح الإمام مسلم» وكتابه «المصفى في شرح الموطأ» وغيرها.

وقال: «مات سنة ١٠٩٨هـ» (نزهة الخواطر ٥/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥).

(٣) أى أنه يذكر القطعة المراد شرحها من المتن مصدرة بكلمة «قوله» ثم بعد إتمام =

أضاف فيها المؤلف الفاضل إلى الشروح المذكورة فوائد نافعة، ويوجد له مجلد كبير يصل إلى كتاب الزكاة في المكتبة الشرقية ببتنه، وحسب تقدير المصنف يقع في أربع مجلدات.[1]

٥٨ ـ تحفة السامع والقارىء لختم صحيح البخاري:[2]

للعلامة القسطلاني المتوفى سنة ٩٢٣هـ.

وقد ذكره العلامة السَّخاويُّ في الضوء اللامع[3] ولم نعرف عن ماذا يبحث فيه ولعله في بيان طريقة ختم البخاري.

٥٩ ـ شرح صحيح البخاري[4]:

للإمام رضى الدين حسن بن محمد الصَّغاني الحنفي صاحبُ المشارق[5] المتوفى سنة ٦٥٠هـ.[6]

= القطعة يأتي بشرحها.

(١) ذكر له بروكلمان نسخة أخرى في رامبور، ولكن أسقطها سزكين.

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧١، الحطة ٢٢٣.

(٣) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.

(٤) كشف الظنون ١/ ٣٧١، الحطة ٢٢٣، الإعلام ٢/ ٢٣٢، ولم يذكره بروكلمان ولا سزكين.

(٥) يعنى كتاب «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية» مطبوع عدة طبعات. وهو غير «مشارق الأنوار على صحاح الأخبار» للقاضي عياض وهو أيضًا مطبوع. وللصغاني أيضًا «أسامى شيوخ البخاري» طبع مؤخرًا مصورًا من النسخة الخطية الموجودة في تركيا. نشر دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

(٦) له ترجمة في: معجم الأدباء ٩/ ١٨٩، بغية الوعاة ١/ ٥١٩، شذرات الذهب ٥/ ١١٣.

وهو شرح موجز في مجلدٍ واحد فقط. ومن تأليفاته أيضًاكتاب الموضوعات وقد طبع في مصر.

٦٠ ـ الكوثر الجاري على رياض البخاري:[١]

للفاضل أحمد بن إسماعيل (بن عثمان) الكَوْرَاني المتوفى سنة ٨٩٣هـ.[٢]

وهو شرح متوسط، يرد فيه كثيرًا على العلامة الكرماني، وشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر، وضبط الأسماء التي يخشى فيها من الاشتباه، وحل الكلمات الغربية بجودة، وقبل بداية الشرح ذكر سيرة رسول الله ﷺ ومناقب المؤلف ومزايا صحيح البخاري، وقد فرغ المؤلف من تأليفه في سنة ٨٧٤هـ في جمادي الأولى[٣] وتوجد نسخته في مكتبة أيا صوفيا بالقسطنطينية.[٤]

٦١ ـ شرح صحيح البخاري:[٥]

للإمام عفيف الدين سعيد بن (محمد بن) مسعود الكازروني المتوفى سنة ٧٥٨هـ.

---

(١) مقدمة القسطلاني ١/ ٣٧، كشف الظنون ١/ ٣٧١، الحطة ٢٢٣، تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٧٠، تاريخ التراث العربي ١/ ١٨٦.

(٢) له ترجمة في: الضوء اللامع ١/ ٢٤١، وذكر من مؤلفاته «شرحًا على البخاري»، نظم العقيان للسيوطي ص ٣٨، معجم المؤلفين ١/ ١٦٦.

(٣) كشف الظنون ١/ ٣٧١.

(٤) ونسخ أخرى ذكرها سزكين (١/ ١٨٦).

(٥) كشف الظنون ١/ ٣٧١، الحطة ٢٢٣، معجم المؤلفين ٤/ ٢٣١، هدية العارفين ١/ ٣٩١.

أقام بمدينة شيراز وألف شرحه هناك.

٦٢ ـ شرح صحيح البخاري:[١]

للإمام زين الدين أبي محمد عبدالرحمن بن أبي بكر العيني الحنفي المتوفى سنة ٨٩٣هـ.[٢]

وهو شرح يقع في ثلاث مجلدات ومتن صحيح البخاري كتب على هامشه.

٦٣ ـ التوضيح للأوهام الواقعة في الصحيح:[٣]

لأبي ذر أحمد بن إبراهيم (بن محمد بن خليل) ابن السبط الحلبي المتوفى سنة ٨٨٤هـ.[٤]

وقد اختصره المؤلف من شرح الكرماني وفتح الباري وشرح البِرْمَاوي.

٦٤ ـ التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح:

---

(١) كشف الظنون ١/ ٣٧١، الحطة ٢٢٤.

(٢) له ترجمة في: الضوء اللامع ٤/ ٧١، وقال: «يعرف كسلفه بابن العيني» هدية العارفين ٢/ ٢١٥، وهو غير «العيني» صاحب عمدة القارىء.

(٣) كشف الظنون ١/ ٣٧١، الحطة ٢٢٤، تاريخ التراث ١/ ١٨٦، وله «الدر في شرح صحيح البخاري» انظر تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٧٠ (المراجع).

(٤) له ترجمة في: الضوء اللامع ١/ ١٩٨ وقال: أفرد مبهمات البخاري وكذا إعرابه بل جمع عليه تعليقًا لطيفًا لخصه من الكرماني والبرماوي وشيخنا. وآخر اختصر منه، وله «التوضيح للأوهام الواقعة في الصحيح ومبهمات مسلم أيضًا (١/ ١٩٨ ـ ١٩٩) شذرات الذهب ٧/ ٣٣٩.

له أيضًا. ويظهر موضوع بحثه من اسمه، ولم يذكر صاحب كشف الظنون شيئًا من تفاصيله[1].

٦٥ ـ شرح صحيح البخاري:[2]

لفخر الإسلام علي بن البزدوي الحنفي المتوفى سنة ٨٩٤هـ[3] وهو أيضًا شرح موجز.

٦٦ ـ فيض الباري في شرح غريب صحيح البخاري:[4]

للعلامة عبدالرحيم بن عبدالرحمن العباسي المتوفى سنة ٩٦٣هـ.

وتوجد نسخته في مكتبة الجامع الشريفي للسلطان عبدالحميد خان الأول في قسطنطينية.

---

(١) وكانت توجد نسخة لهذا الكتاب في مكتبة المخطوطات بدار العلوم في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية (عبيدالله الرحماني).

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧١، الحطة ٢٢٤.

(٣) هكذا كتب صاحب كشف الظنون وصاحب الحطة سنة وفاته، وأما صاحب مفتاح السعادة ٢/ ٥٥، ومعجم المؤلفين ٧/ ١٩٢، وصاحب الأعلام ٥/ ١٤٨ فذكروا سنة وفاته ٤٨٢هـ، وذكروا له كتابًا باسم «شرح الجامع الصحيح» وسلسلة نسبه هكذا: علي بن محمد بن الحسين بن عبدالكريم بن موسى بن عيسى بن مجاهد البزدوي أبو الحسن فخر الإسلام، وهكذا ذكر سنة وفاته صاحب كشف الظنون حيث ذكر كتابه المبسوط، انظر كشف الظنون ١/ ٣٨١ أيضًا ٢/ ٣٧٢ (المراجع).

(٤) تقدم ذكره برقم (٥٣). وقد تقدم هناك أيضًا أن صاحب شذرات الذهب ذكر له شرحين أحدهما ألفه في مصر، ثم شرحا آخر مبسوطًا ألفه في الروم. والظاهر أن هذا الأخير لم يتم. وذكر صاحب تاريخ التراث شرحه بهذا الاسم (١/ ١٨٩) ونسخة أخرى بعنوان «ضوء الساري في شرح صحيح البخاري».

٦٧ ـ كتاب النجاح في شرح كتاب أخبار الصحاح:[١]

للإمام نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي الحنفي المتوفى سنة ٥٣٧هـ.[٢]

ذكر المؤلف في أوله أسانيده إلى الإمام البخاري من خمسين طريقًا. ولم يذكر صاحب كشف الظنون شيئًا غير هذا.[٣]

٦٨ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:[٤]

للشيخ جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك النحوي المتوفى سنة ٦٧٢هـ.[٥]

---

(١) كشف الظنون ١/ ٣٧١، الحطة ٢٢٤، معجم المؤلفين ٧/ ٣٠٦.

(٢) صاحب «العقائد النسفية» من أهل نسف، سكن سمرقند. مترجم في سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٢٦، وكتابه «القند في ذكر علماء سمرقند» مطبوع عن نسخة ناقصة من أولها وآخرها. حققه نظر محمد الفاريابي. نشر مكتبة الكوثر، الرياض ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

له ترجمة أيضًا في: لسان الميزان ٤/ ٣٢٧، الفوائد البهية ١٤٩.

(٣) قال الذهبي: «له نحو من مائة مصنف». وقال السمعاني: «كان ممن أحب الحديث وطلبه ولم يرزق فهمه». وقال أيضًا: وأما مجموعاته في الحديث فطالعت منها الكثير وتصفحتها فرأيت فيها من الخطأ وتغيير الأسماء واسقاط بعضها شيئًا كثيرًا وأوهامًا غير محصورة، ولكن كان مرزوقًا في الجمع والتصنيف. (التحبير ١/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨).

(٤) كشف الظنون ١/ ٢٧١، الحطة ٢٢٤، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٦٨، وقال: وله أيضًا: التوضيح في إعراب البخاري، تاريخ التراث ١٧٨٦١ (المراجع).

(٥) له ترجمة في: الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩، طبقات السبكي ٨/ ٦٧، السلوك لمعرفة دول الملوك ٢/ ٨٨، شذرات الذهب ٥/ ٣٩٩ وغيرها.

وقد ذكر فيه شواهد للمسائل الإعرابية المشكلة في صحيح البخاري التي تخالف القواعد النحوية في الظاهر، وقد طبع في إله آباد[1]

٦٩ - فيض الباري:[2]

للسيد العلامة عبدالأول الجُونْفُورِي، المتوفى سنة ٩٦٨هـ.[3]

٧٠ - نور القاري:[4]

للشيخ نور الدين (أحمد بن محمد صالح) الأحمد آبادي المتوفى سنة ١١٥٥هـ.[5]

وقد ذكر هذا الشرح والذي قبله العلامة أبو الطيب النواب صديق حسن خان في كتابه القيم «إتحاف النبلاء» وأخذه من «مآثر الكرام للآزاد البَلْكَرامي».

---

(١) ثم صدرت له طبعات أخرى عديدة.

(٢) إتحاف النبلاء ٣٠٢، نزهة الخواطر ٤/ ١٥٠، وسماه صاحب هدية العارفين «فتح الباري شرح الجامع الصحيح للبخاري» وسمى مؤلفه «عبدالأول بن ميرعلائي الحسيني الزيدفوري توفي بدهلي سنة ٩٦٨هـ» (٥/ ٤٩٣) والظاهر أنهما واحد. ولم يذكره سزكين.

(٣) الشيخ العالم المحدث عبدالأول بن علي بن علاء الحسيني الجونبوري، أحد كبار الفقهاء الحنفية كان أصله من زيدبور من أعمال جونبور وانتقل أحد آبائه إلى أرض الدكن. . . .توفي بدهلي سنة ٩٦٨هـ (نزهة الخواطر ٤/ ١٤٩ ـ١٥٠).

(٤) إتحاف النبلاء ص ٣٢٧، وله ذكر أيضًا في: إيضاح المكنون ٢/ ٦٨٦، أبجد العلوم ٣/ ٢٤٠، نزهة الخواطر ٦/ ٤٠٢.

(٥) له ترجمة في هدية العارفين ١/ ١٧٣، وأبجد العلوم، ونزهة الخواطر، ومعجم المؤلفين ٢/ ١١١.

٧١ ـ **شرح صحيح البخاري**:[(١)]

للقاضي مجد الدين (أبي الفداء) إسماعيل بن إبراهيم البِلْبِيْسِي[(٢)] المتوفى سنة ٨٠٢هـ.[(٣)]

٧٢ ـ **شرح صحيح البخاري**:[(٤)]

للقاضي زين الدين عبدالرحيم ابن الركن أحمد المتوفى سنة ٨٦٤هـ.

لم يذكر صاحب الحطة شيئًا من أوصاف هذه الشروح، وكذلك سكت عليها صاحب كشف الظنون أيضًا.

٧٣ ـ **الفيضُ الجاري**[(٥)]:

لإسماعيل (بن محمد بن عبدالهادي) العَجْلُوني المتوفى سنة

---

(١) كشف الظنون ١/ ٣٧١، هدية العارفين ١/ ٢١٥، الحطة ٢٢٤، معجم المؤلفين ٢/ ٢٥٧.

(٢) نسبة إلى بلبيس بكسر البائين وسكون اللام والياء وسين مهملة. كذا ضبطه نصر الأسكندري، قال: والعامة تقول: بلبيس (بفتح الباء الثانية) (المؤلف).

(٣) وتاريخ وفاته في الأصل تبعًا لكشف الظنون وعنه الحطة «٨١٠هـ». وما أثبته من مصادر ترجمته. وله ترجمة في: انباء الغمر ٤/ ١٥٨، الضوء اللامع ٢/ ٢٨٧، حسن المحاضرة ١/ ٣٧١، الحطة ٢٢٤.

(٤) كشف الظنون ١/ ٢٢٠، الحطة ٢٢٤.

(٥) هدية العارفين ١/ ٢٢٠، سلك الدرر ١/ ٢٥٦، وفيه: وقد كتب من مسوَّداته مائتين واثنين وتسعين كراسة وصل فيها إلى قول البخاري «باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم من المغازي، ولو كمل هذا الشرح لكان من نتائج الدهر».

١١٦٢هـ[١]. تلميذ السِّنْدي.[٢]

وقد بدأ تأليفه سنة ١١٤١هـ حينما كان يدرس صحيح البخاري في قبة النسر من الجامع الأموي، وبين سبب تأليفه في كتابه الفوائد الدراري في ترجمة البخاري.[٣]

٧٤ ـ شرح غريب صحيح البخاري[٤]:

لأبي الحسن محمد بن أحمد الجَيَّانِي[٥] النحوي المتوفى سنة ٥٤٠هـ.

لم يذكر صاحب الحطة ولا العجلوني شيئًا عن تفاصيل هذا الشرح، وكذلك سكت عليه صاحب كشف الظنون والعلامة القسطلاني أيضًا.

٧٥ ـ شرح صحيح البخاري[٦]:

للقاضي أبي بكر محمد بن عبدالله العربي المالكي الحافظ المتوفى

---

(١) هو صاحب كتاب «كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس» وهو مشهور ومعروف. له ترجمة أيضًا في معجم المؤلفين ٢/ ٢٩٢.

(٢) أبو الحسن بن عبدالهادي السندي ثم المدني ت ١١٣٦هـ. ذكره صاحب سلك الدرر في شيوخ العجلوني. وله ترجمة في معجم المؤلفين ٣/ ٢٤٣.

(٣) ذكر له بروكلمان ٣/ ١٧٤، وسزكين ١/ ١٩١ نسخًا مخطوطة.

(٤) كشف الظنون ١/ ٣٧١، هدية العارفين ٢/ ٨٩، الحطة ٢٢٤، معجم المؤلفين ٨/ ٢٤٨.

(٥) نسبة إلى جَيَّان بفتح الجيم ثم تشديد التحتية وآخره نون. مدينة بالأندلس (معجم البلدان ٢/ ١٩٥). (عبيدالله الرحماني)

(٦) كشف الظنون ١/ ٣٧١، هدية العارفين ٢/ ٩٠، الحطة ٢٢٤.

سنة ٥٤٣هـ.[١]

ولم يذكر أحد من صاحب كشف الظنون ولا صاحب الحطة شيئًا من أحوال هذا الشرح أيضًا.[٢]

٧٦ ـ صيانة القارىء عن الخطأ في صحيح البخاري[٣]:

لأبي الحسن علي بن ناصر الدين المتوفى سنة (٩٣٩هـ)

٧٧ ـ معونة القارىء[٤]:

لأبي الحسن علي بن ناصر الدين محمد بن محمد المالكي المتوفى سنة (٩٣٩هـ)[٥]

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٠/١٩٧، وذكره في العبر في وفيات ٥٤٦ وكذا صاحب شذرات الذهب ٤/١٤١. وقال في التذكرة (٤/١٢٩٧) أن الأول هو الصحيح، وهو صاحب كتاب «عارضة الأحوذي في شرح الترمذي» وهو مطبوع ومعروف، وطبع له مؤخرًا «كتاب القبس في شرح موطا مالك بن أنس» بتحقيق الدكتور محمد عبدالله ولد كريم، طبع دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٩٢م.

(٢) أحصى محقق كتاب القبس مؤلفات ابن العربي من مختلف المصادر فذكر فيها كتاب «النيرين في شرح الصحيحين» وكتاب «شرح الصحيح». وذكر الأول منهما صاحب شجرة النور الزكية ١/١٣٦.

(٣) انظر التعليق الآتي بعده

(٤) أظن أن الشرحين لمؤلف واحد، هو أبو الحسن علي بن ناصر الدين محمد بن محمد بن محمد بن خلف المنوفي المصري الشاذلي، توفي عام ٩٣٩هـ، انظر الأعلام ٥/١٦٤، معجم المؤلفين ٧/ ٢٣٠.

وذكر الشرح الثاني بروكلمان ٣/١٧٤ بهذا الاسم، ولكنه في تاريخ التراث، بالهمزة بدل العين، انظر تاريخ التراث ١/٨٩، (المراجع).

(٥) له ترجمة في: هدية العارفين ١/٧٤٣، شجرة النور الزكية ١/٢٧٢.

وقد ذكر هذين الشرحين العلامة العجلوني في كتابه القيم الفوائد الدراري، وعلي بن ناصر الدين هو من تلامذة الإمام السيوطي.

٧٨ ـ شرح صحيح البخاري[١]:

لشهاب الدين أحمد بن رَسْلَان المقدسي الرَّمْلي الشافعي المتوفى سنة ٨٤٤هـ.[٢]

وهذا الشرح يقع في ثلاث مجلدات.[٣]

٧٩ ـ إضاءة الدراري[٤]:

للعلامة الشهاب أحمد (بن علي بن عمر بن صالح) المَنِينيّ[٥] العثماني المتوفى سنة ١١٧٢هـ. وقد ذكر هذا الشرح ابن عابدين

---

(١) الضوء اللامع ١/ ٢٨٥، كشف الظنون ١/ ٣٧١، شذرات الذهب ٧/ ٢٤٩، البدر الطالع ١/ ٥١، الحطة ٢٢٤، معجم المؤلفين ١/ ٢٠٤.

(٢) أحمد بن حسين بن حسن بن علي بن يوسف بن علي بن أرسلان، وقد تحذف الألف ويعرف بابن رَسْلَان. (الضوء اللامع ١/ ٢٨٢) وله ترجمة أيضًا في: طبقات المفسرين للداودي ١/ ٣٨، الأنس الجليل ٢/ ١٧٤.

(٣) ذكر السخاوي أنه «وصل فيه إلى آخر الحج، قيل في ثلاث مجلدات» وكذا ذكره الشوكاني في البدر الطالع. (١/ ٥١).

(٤) سلك الدرر ١/ ١٣٥، وقال: «وصل فيه إلى كتاب الصلاة ولم يكمله» هدية العارفين ١/ ١٧٥، معجم المؤلفين ٢/ ١٥.

(٥) المنيني منسوب إلى مَنِين بالفتح ثم الكسر ثم ياء مثناة ونون أخرى قرية في جبل سنير من أعمال الشام، وقيل من أعمال دمشق. (المؤلف) وانظر أيضًا اللباب (٣/ ٢٦٦).

(صاحب رد المحتار) في ثبته.[1]

٨٠ ـ **مصباح القارىء[2]:**

للإمام عبدالرحمن الأهدل[3] اليمني المتوفى (سنة ٨٥٥هـ.)

وقد ذكر هذا الشرح والذي قبله العلامة صديق حسن خان في كتابه الحطة[4].

٨١ ـ **شرح صحيح البخاري[5]:**

لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني الحافظ المتوفى سنة ٥٣٥هـ.[6]

---

(١) توجد له نسخة في الظاهرية كما ذكر سزكين وسماه «الدراري» بدون لفظة «إضاءة» في أوله.

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧١، الحطة ٢٢٤.

(٣) قال الشوكاني في البدر الطالع ١/٢١٨: الحسين بن عبدالرحمن الحسيني العلوي الشافعي المعروف بالأهدل صنف حاشية على البخاري انتقاها من شرح الكرماني مع زيادة سماها **مفتاح القاري لجامع البخاري**. المتوفى سنة ٨٥٥هـ. (عبيدالله الرحماني) وكذا ذكره السخاوي أيضًا: الضوء اللامع ٣/ ١٤٥ ـ١٤٧، معجم المؤلفين ٤/ ١٥، ولد بالفخرية من بلاد اليمن. (المراجع).

قلت: وهناك عبدالرحمن بن سليمان بن يحيى الأهدل ت ١٢٥٠هـ ولكن صاحب كشف الظنون توفي قبله في سنة ١٠٦٧هـ فلا يمكن أن يكون هو المراد هنا. وقد ترجمه العلامة صديق حسن خان في أبجد العلوم ٣/ ١٨٨ ولم يذكر من مؤلفاته شرحًا للبخاري. والله أعلم.

(٤) الحطة ٢٢٤.

(٥) كشف الظنون ١/ ٣٧١، الحطة ٢٢٤، الأعلام ١/ ٣٢٢، معجم المؤلفين ٢/ ٢٩٣.

(٦) مترجم في سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٨٠ وغيره.

وقد سكت المؤرخون عن بيان أوصاف هذا الشرح أيضًا.[1]

٨٢ ـ ضوء الدَّراري:

للعلامة غلام علي البَلْجَرامي الأديب صاحب التصانيف المتوفى سنة ١٢٠٠هـ.[2]

وهو من أول الكتاب إلى آخر كتاب الزكاة، وقد ذكر المؤلف نفسه هذا الشرح في كتابه القيم «سبحة المرجان[3]» وقد ذكر العلامة صديق حسن خان[4] أنه بدأ تاليف هذا الشرح بتوسع إلا أنه لم يتم.

---

(١) قال الذهبي في السير: «وأملي جملة من شرح الصحيحين» (٢٠/ ٨٤) وفي طبقات الشافعية للأسنوي نقلاً عن أبي موسى المديني: «وشرح صحيح البخاري وصحيح مسلم، وكان ابنه قد شرع فمات في حياته فأتمهما» (١/ ٣٦٠).

وانظر أيضًا: طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ٢/ ٥٩٢، طبقات الحفاظ للسيوطي ٤٦٤، وطبقات المفسرين له ص ٣٨، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ١١٤، شذرات الذهب ٤/ ١٠٦، هدية العارفين ١/ ٢١١.

(٢) له ترجمة في أبجد العلوم ٣/ ٢٥١، ووقع فيه تاريخ وفاته في ١١٩٤هـ، وفي نزهة الخواطر كما هنا«١٢٠٠هـ» وذكر فيه هذا الشرح وقال: إلى آخر كتاب الزكاة، وقفت عليه في خزانة السيد نور الحسن بن صديق حسن القنوجي بخط المصنف إلخ» (٦/ ٢٠٩).

(٣) سبحة المرجان ص ١١٢.

(٤) الحطة ص ٢٢٧، أبجد العلوم ٣/ ٢٥١، الأعلام ٥/ ٣١٤، ومما جاء في الحطة عن مقدمة مصنفه: «لما وصلت إلى المدينة المؤسسة في أوائل ١١٥١هـ واتفق بعونه تعالى قراءتي صحيح البخاري ومطالعة شرحه المسمى بإرشاد الساري... هممت أن التقط منه ما يتعلق بمتن الحديث من حل المباني وتحقيق المعاني مقتصرًا عليه عن أسماء الرجال، ثانيًا عنان القلم عن طول المقال، وأنتخب منه ما أقرأ كل يوم وإن كان كثيرًا، وأزيد عليه من الفوائد شيئًا يسيرًا إلى إلخ».

وهذا يدل على أنه تلخيص لإرشاد الساري مع بعض الزيادات. والله أعلم.

٨٣ ـ ضياء الساري[1]:

للعلامة عبدالله بن الشيخ سالم (بن محمد) البصري المالكي المتوفى سنة ١١٣٤هـ.[2]

وقد ذكر هذا الشرح العلامة النواب صديق حسن خان في الحطة (ص ٢٢٧) والعلامة العجلوني في الفوائد الدراري، وتوجد له نسخة في مكتبة نور عثمانية في الجامع الشريفي بالقسطنطينية، وكذلك في مكتبة السلطان با يزيد بالقسطنطينية[3].

٨٤ ـ سلم القارىء[4]:

للعلامة السيد محمد بن أحمد الأهدل اليمني المتوفى سنة ١٢٩٨هـ.[5]

وقد ذكره العلامة صديق حسن خان في الحطة.

٨٥ ـ النور الساري[6]:

---

(١) الحطة ٢٢٧، إيضاح المكنون ٢/ ٧٥، هدية العارفين ١/ ٤٨٠، الأعلام ٤/ ٢١٩، معجم المؤلفين ٦/ ٥٦.

(٢) له ترجمة أيضًا في أبجد العلوم ٣/ ١٧٧ وفيه أنه قرأ صحيح البخاري في جوف الكعبة وذكر له أعمالاً أخرى تتعلق بصحيح البخاري.

(٣) وهو ما بين القسطلاني وفتح الباري في الحجم، ووصل إلى ثلث الكتاب. (المؤلف) وذكر له سزكين نسختين في تركيا ليس منهما نسخة با يزيد (١/ ١٩٠).

(٤) الحطة ٢٢٨، الأعلام ٦/ ٢٤٤، معجم المؤلفين ٨/ ٢٧٣ وهو «حاشية على الجامع الصحيح للبخاري» كما ذكر ابن زبارة في نيل الوطر (٢/ ٢٢٥).

(٥) له ترجمة أيضًا في: هدية العارفين ٢/ ٣٨٠، نيل الوطر ٢/ ٢٢٤.

(٦) تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٧٦، تاريخ التراث ١/ ١٩٢، معجم المؤلفين =

للعلامة الشيخ حسن العِدْوِي (الحمزاوي المالكي) المتوفى ١٣٠٣هـ.

وقد طبع في القاهرة سنة ١٢٧٩هـ في حاشية صحيح البخاري المطبوع في عشرة مجلدات، وقد ذكره صاحب اكتفاء القنوع[(١)].

٨٦ ـ حل صحيح البخاري:

أي النسخة القديمة الصحيحة مع حل المشكلات والحواشي وإختلاف النسخ، وهي من خزانة كتب العلامة شمس العلماء مولانا السيد نذير حسين المحدث الدهلوي المتوفى سنة ١٣٢٠هـ.

وهي نسخة واضحة وقديمة بخط جميل مع ذكر الاختلاف بين النسخ وحل المشكلات والحواشي. انتهت في ثلاثين مجلدًا ضخمًا، وإن مجرد النظر إليها يدل دلالة واضحة على قدمها، وهي النسخة التي كان يملكها كبار الأساتذة والشيوخ عند تدريسهم. ولقد علق عليها وأورد كثيرًا من النكات فيها كبار الفضلاء في مختلف العصور، ولما كانت الحواشي قد كتبت في أيام مختلفة فلا يوجد لها ترتيب خاص، فكلٌ كتب حيثُ وجد مكانًا لذلك، وتوجد فيه حواشي أيضًا كتبها شيخ الكل[(٢)] رحمه

= ٣/ ٢٤٤، الأعلام ٢/ ٢١٤ وقال: في خمس مجلدات.

(١) اكتفاء القنوع ١٢٦، وقال طبع في القاهرة سنة ١٢٧٩هـ على هامش البخاري في عشرة أجزاء، وفي سنة ١٣٠٣هـ في القاهرة في أربعة أجزاء (المراجع).

(٢) لقب للإمام المحدث السيد نذير حسين الدهلوي، مجدد علوم السنة النبوية في القارة الهندية، والوريث العلمي لأسرة ولى الله الدهلوي ولد في إحدى قرى ولاية بيهار في سنة ١٢٢٠هـ، درس على علماء تلك الناحية ثم رحل إلى دهلى العاصمة =

الله بيده، وهكذا بعد مدة طويلة وصلت هذه النسخة إلى كمالها.

وكان شيخ الكل رحمه الله يحرص على هذه النسخة أشد الحرص، وكانت أعز عليه حتى من حياته، والحمد لله لقد تشرفت عيوني أيضًا برؤية هذه النسخة، ومجلداتها الآن بين يديَّ، وكل جزء من الثلاثين جزءًا في مجلد منفصل، وتوجد في الحواشي الرموز التالية:

= العلمية والسياسية في الهند، ولازم الشيخ محمد إسحاق الدهلوي (ت ١٢٦٢هـ) رحمه الله ثلاثة عشر عامًا فلما هاجر الشيخ إلى مكة المكرمة في شوال ١٢٥٨هـ استخلف تلميذه النابغة السيد نذير حسين رحمه الله ليتولى مسند درسه من بعده وظل يدرس أكثر من ستين عامًا، ينشر علوم الكتاب والسنة ويقوم بالإفتاء والدعوة والوعظ والتذكير، حتى تخرج على يديه آلاف من طلبة العلم في القارة الهندية وغيرها.

يقول عنه تلميذه العلامة شمس الحق العظيم آبادي «وإني صحبته ولازمته قريبًا من ثلاث سنين واستفضت منه فيوضًا كثيرة، ووجدته إمامًا في التفسير والحديث والفقه، عاملاً بما فيها، حسن العقيدة، ملازمًا لتدريس القرآن والحديث ليلاً ونهارًا، كثير الصلاة والتلاوة والتخشع والبكاء، حسن الخلق، كثير التودد لا يحسد ولا يحقد، منكسر النفس، ولم أر في زمننا من أهل العلم أكثر عبادة منه وكان يطيل الصلاة جدًا ويمد ركوعها وسجودها، وكان يعظ الناس كل يوم بعد صلاة الصبح بالمسجد ويجتمع في مجلسه خلق كثير، ولو حلفت بين الركن والمقام أني ما رأيت بعيني مثله ولا رأى هو مثل نفسه في العلم والعبادة والزهد والصبر والكرم والخلق والحلم ما حنثتُ، وليس هو بالمعصوم ولكن لم أر في معناه مثله، إلخ. (مقدمة غاية المقصود ١/ ٥٤ ـ٥٥).

وثناء الأئمة والعلماء عليه كثير ولكن ليس هذا مجال التفصيل والتوسع في ذلك. توفى رحمه الله سنة ١٣٢٠هـ. لم يتفرغ للتصنيف والتأليف ولكن له كتاب ماتع في بحث الاجتهاد والاتباع والتقليد يسمى «معيار الحق» وله مجموعة فتاوى في مجلدين بالاضافة إلى أبحاث ورسائل أخرى.

د ـ م ـ ك ـ تو ـ ت ـ ج ـ جامع الأصول ـ ق ـ ف ـ ع ـ ز ـ ذ ـ تن ـ توسل ـ تق ـ هب ـ توصل ـ ن ـ ب ـ خ ـ أنساب ـ صحاح ـ إكمال ـ استيعاب ـ كاشف ـ قاضيخان. ولكن كثيرًا من الهوامش وضعت بدون علامة.

وهذه النسخة من مآثر السلف من حيث قدمها وصحتها وإحاطتها للنسخ المختلفة وحلها للمشكلات والحواشي، وهي درة ثمينة لا تقدر بثمن، ومن أساليبه في حل المشكلات أنه إذا أثيرت مشكلة كتب حلها من شروح مختلفة، وهكذا اجتمعت في حاشية واحدة شروحٌ مختلفة مثل فتح الباري والكرماني والقسطلاني والداؤدي والتوشيح والتنقيح والخير الجاري وغيرها. والنسخة التي طبعت لأول مرة في الهند بحواشي الشيخ أحمد علي[1]: إنما هي مقتبسة من هذه النسخة، وقد استعارها من شيخ الكل وطبع عليها نسخته، وكانت بينهما صلات وعلاقات قديمة، وإن شرح الداؤدي الذي قال عنه الشيخ السهارنفوري بأنه كان موجودًا في الأصل المنقول عنه، وإليه أشير بحرف «د»، لا يُعرفُ له وجود في غير هذه النسخة، ولقد زاد عليها الشيخ السهارنفوري تأويل الأحاديث وتائيده لمذهب الحنفية فقط، وذلك أخذًا من العيني شرح البخاري،وكُتُب الأصول للحنفية، ومع أن كلاً من شيخ الكل رحمه الله والشيخ أحمد علي كانا من تلامذة الشيخ محمد إسحاق، ولكن الشيخ أحمد علي كان إذا ورد دهلي يجلس في مجلسه ساكتًا جاثيًا على ركبته حتى ينتهي الطلبة من دروسهم،

---

(١) سيأتي ذكره وذكر حاشيته على صحيح البخاري بعد قليل.

فإذا فرغ الشيخ من درسه بدأ الكلام بينهما، وكانت تجري بينهما محادثاتٌ تنم عن اخلاصهما في المودة، وفي أغلب الأحيان كان كلامهما يدور حول الفتاوى يعرضها الشيخ أحمد علي، أو في مسائل علمية أخرى، ولم يزل محافظًا على خلقه هذا طيلة حياته، وإن خير شاهد على هذا تلك الرسائل التي كان يكتبها الشيخ أحمد على بخط يده إلى شيخ الكلِّ، وهي محفوظة لدى الشيخ شمس الحق[(١)].

٨٧ ـ حل صحيح البخاري:

للشيخ أحمد علي السهارنفوري تلميذ شيخ شيخنا الشيخ محمد إسحاق المحدث الدهلوي المتوفى سنة ١٢٩٨هـ.[(٢)]

والنسخة الأصلية التي أُخِذَت عنها هذه النسخة ثمينة جدًا، وهي التي كان استعارها من الشيخ العلامة السيد نذير حسين المحدث الدهلوي، وقد مرت التفاصيل عنها فيما سبق، وجزى الله الشيخ أحمد علي فقد طبع صحيح البخاري مع عناية بالغة في التصحيح وعلق عليه ونشره في جميع الهند التي ما كانت تعرف من العلوم الإسلامية غير الفقه الحنفي إلا قليلاً والفضل في ذلك القليل راجع إلى الشاه ولى الله وأسرته[(٣)]، ولكني مضطر إلى أن

---

(١) ويشهد على ذلك أيضًا تلامذته القدامى (المؤلف) والشيخ شمس الحق هو العلامة المحدث العظيم آبادي صاحب عون المعبود شرح سنن أبي داود، والتعليق المغني على سنن الدارقطني وغيرهما من الكتب العظيمة المشهورة. توفى رحمه الله في ١٣٢٩هـ.

(٢) له ترجمة في نزهة الخواطر ٧/ ٥٠ وتاريخ وفاته فيه ١٢٩٧هـ.

(٣) أى أنهم قاموا بنشر علوم الكتاب والسنة خارج نطاق الجمود الفقهي، فكانوا سببًا =

أقول مع الأسف إن الشيخ أحمد علي وإن كان له شرف التلمذ على بيت ولى الله، لم يستطع أن يسلم من جادة المقلدين العامة، ومن عادتهم أنهم إذا أرادوا شرح حديث يكون هدفهم الأهم مع الأهداف الأخرى أن يُخْضِعوا هذا الحديث لمذهب إمامهم أو قواعده المخترعة، وهذه طريقة متبعة بينهم، فكيف كان للشيخ أحمد أن يسلم منها ولذلك جعل صحيح البخاري من أوله إلى آخره يخضع لمذهب الحنفية مستمدًا ذلك من شرح العيني وغيره من كتب أصول المذهب الحنفي فتحمل تعبًا كثيرًا، وتجشم مشقات في تأويل النصوص، ولجأ إلى تأويلات باردة جدًا. فلو كان الشيخ السهارنفوري قد اكتفى بالنسخة المنقول عنها فقط، أو زاد إليها من الدقائق الحديثية، ولم يجعل النصوص تخضع لمذهبه لرأينا اليوم جماعة كبيرة من المحدثين في الهند ولانتشر الذوق العلمي التحقيقي. وقد كتب الشيخ أحمد علي مقدمة أيضًا لهذه التعليقات، وفيها أمور مفيدة فيما يتعلق بصحيح البخاري عدا ما ذكر فيها من أصول الحديث، وهذه المقدمة مأخوذة بمعظمها من مقدمة فتح الباري ومقدمة القسطلاني، وبعض مضمونها مأخوذ من رسالة تراجم أبواب البخاري للشاه ولى الله الدهلوي أيضًا[1].

٨٨ ـ تعليقة على صحيح البخاري:[2]

= في تنوير بصائر الناس وتوسيع آفاقهم وتعريفهم بعلوم الكتاب والسنة والاستفادة منها.

(١) هذه الحاشية مطبوعة في الهند مع متن صحيح البخاري.

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧١، الحطة ٢٢٤ ـ٢٢٥، هدية العارفين ١/ ٨٣٩، معجم المؤلفين ٨/ ١٥٤.

للمولى لطف الله بن حسن التوقاني المقتول سنة ٩٠٠هـ، وتتعلق هذه الحواشي بأوائل صحيح البخاري فقط.[(١)]

٨٩ ـ تعليقة:[(٢)]

للعلامة شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا المتوفى سنة ٩٤٠هـ.[(٣)]

ولم نعرف شيئًا عن هذه التعليقة.

٩٠ ـ تعليقة:[(٤)]

للمولى فُضَيل بن علي الجمالي المتوفى سنة ٩٩١هـ.[(٥)]

ولم يذكر صاحب كشف الظنون ولا العلامة القسطلاني ولا العلامة العجلوني شيئًا عن هذه التعليقة أيضًا.

٩١ ـ تعليقة:[(٦)]

---

(١) له ترجمة في: الكواكب السائرة ١/ ٣٠١، شذرات الذهب ٨/ ٢٣، وذكرا تاريخ قتله في ٩٠٤هـ.

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧١، الحطة ٢٢٥، وفي هدية العارفين «شرح الجامع الصحيح للبخاري» ١/ ١٤١.

(٣) له ترجمة في: الكواكب السائرة ٢/ ١٠٧، شذرات الذهب ٨/ ٢٣٨.

(٤) كشف الظنون ١/ ٣٧٢، الحطة ٢٢٥.

(٥) له ترجمة في: هدية العارفين ١/ ٨٢٢، شذرات الذهب ٨/ ٢٢٣، الأعلام ٥/ ١٥٣، معجم المؤلفين ٨/ ٧٧. وكان اسمه في الأصل «فضل... الجمال» والتصويب من مصادر ترجمته.

(٦) كشف الظنون ١/ ٣٧٢، شذرات الذهب ٨/ ٣٥٦، الحطة ٢٢٥، هدية العارفين ٢/ ٤٣٤ وسماه «شرح الجامع الصحيح»، مجلدات.

لمصلح الدين المصطفى بن شعبان السروري[1] المتوفى سنة ٩٦٩هـ.

وهي حاشية كبيرة إلى نصف صحيح البخاري.

٩٢ ـ تعليقة:[2]

للمولى حسين (بن رستم) الكفوي المتوفى سنة ١٠١٢هـ.[3]

ولم نعرف شيئًا من أوصاف هذه التعليقة أيضًا. وقد ذكرها العلامة الزُّرقانيُّ في شرح المواهب اللدنية.

٩٣ ـ تعليقة:[4]

للعلامة السِّنْدي الحنفي المتوفى سنة ١١٣٨هـ.[5]

وهو مطبوع في حاشية صحيح البخاري في طبعة مصر.[6]

---

(١) نسبة إلى «سرور» مدينة بقهستان، (المؤلف).

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧٢، الحطة ٢٢٥، هدية العارفين ١/ ٣٢١، معجم المؤلفين ٤/ ٧.

(٣) تاريخ وفاته كذا في كشف الظنون والحطة، ولكن في هدية العارفين ومجم المؤلفين ١٠١٠هـ.

(٤) قال في سلك الدرر: «له حواشي على الكتب الستة. إلا أن حاشيته على الترمذي ماتمت.» (٤/ ٨١).

(٥) نور الدين أبو الحسن محمد بن عبدالهادي السندي. له ترجمة أيضًا في: فهرس الفهارس ١/ ١٤٨، والأعلام ٦/ ٢٥٣، ط السادسة، دار العلم للملائين، وذكر الأول منهما وفاته في سنة ١١٣٩هـ.

(٦) تاريخ التراث ١/ ١٩٨، وقال: وطبع مع مختصر تحفة الباري لزكريا الأنصاري بالقاهرة سنة ١٣٠٠هـ، وله كتاب باسم **الفوائد المتعلقة بصحيح البخاري**. انظر تاريخ التراث ١/ ١٨٨، ١/ ١٩٨، وقال أنه توفى ١١٣٦هـ (المراجع).

٩٤ ـ حل صحيح البخاري:

للمرزا حيرت الدهلوي، (المتوفى ١٨٩٩م)

والمتن الموجود فيه هو من نسخة الحافظ أحمد علي رحمه الله، ولكن التوضيحات قد أُخذت في الغالب من القسطلاني وفتح الباري، وهو جيد أيضًا من حيث الصحة والنظافة، ولكنه أخرج الحواشي التي كانت بين السطور، وهكذا وقع نقص في حل المشكلات.

٩٥ ـ عون الباري لحل أدلة البخاري[١]:

للعلامة النواب أبي الطيب صديق حسن خان بهادر المتوفى سنة ١٣٠٧هـ.[٢]

وهذا شرح عربي على تجريد العلامة الزبيدي[٣]، وقد شرح

---

(١) أبجد العلوم ٣/ ٢٧٧، ايضاح المكنون ٢/ ١٣٠، هدية العارفين ٢/ ٣٨٩، نزهة الخواطر ٨/ ٢١٠، جلاء العينين ص ٤٩.

(٢) نادرة زمانه ونابغة أوانه. بلغ ذروة المجد دينًا ودنيًا، علمًا وعملاً، غني عن البيان والتعريف، ترجم لنفسه في عدد من كتبه منها أبجد العلوم ٣/ ٢٧١، والتاج المكلل ص ٥٤١، والحطة ص ٤٧١ تحقيق علي حسن الحلبي، وقد ترجمه كثير من العلماء والكتاب في العالم العربي (انظر مقدمة محقق كتاب الحطة ص ٢٠) كما أفردت كتب في سيرته وذكر أعماله وجهوده. ومن بينها كتاب «السيد صديق حسن القنوجي، آراؤه الاعتقادية وموقفه من عقيدة السلف» لأخينا وزميلنا الدكتور أختر جمال لقمان.

(٣) زين الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبداللطيف الشرجي الزَّبيدي المتوفى ٨٩٣هـ. وكتابه هو «التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح» مطبوع ومعروف. ترجمه السخاوي في الضوء اللامع ١/ ٢١٤، وسيأتي ذكره بعد قليل برقم ٩٩.

هذا التجريد أيضًا العلامة الشرقاويُّ، والشيخ الغزيُّ.[1]

٩٦ ـ شرح تجريد الصحيح للزَّبيدي[2]:

للشيخ عبدالله (بن حجازي بن إبراهيم) الشرقاوي المتوفى سنة (١٢٢٧هـ).

٩٧ ـ شرح تجريد الصحيح للزَّبيدي:

للشيخ ابن القاسم الغزي المتوفى سنة (٩٣٨ أو ٩١٨هـ).[3]

وقد ذكر هذا الشرح والذي قبله العلامة أبو الطيب النواب صديق حسن خان في شرحه عون الباري[4]، وعون الباري مطبوع على حاشية نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار.[5]

---

(١) سيأتي ذكرهما بعد قليل.

هذا وقد طبع عون الباري عدة طبعات منها طبعة إدارة الشئون الدينية في قطر عام ١٤٠١هـ في ست مجلدات، وطبعة دار الرشيد في حلب ١٤٠٤هـ في خمس مجلدات.

(٢) هدية العارفين ١/٤٨٨، الأعلام ٤/٢٠٦، تاريخ التراث ١/١٩٦، واسمه «فتح المبدي لشرح مختصر الزبيدي» وذكر له سزكين نسخًا عدة، كما أنه طبع أكثر من مرة. تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٧٦، وله اختصار للتجريد بعنوان «المختار». (المراجع).

(٣) هو محمد بن قاسم بن محمد بن محمد الشمس أبو عبدالله الغزي ثم القاهري الشافعي، ويعرف بابن القاسم وبابن الغرابيلي توفى سنة ٩٣٧هـ كما قال ابن العماد: انظر شذرات الذهب ٨/٢٢٦، الضوء اللامع ٨/٢٨٦، وقال الزركلي والكحالة توفى سنة ٩١٨هـ، انظر الأعلام ٧/٢٢٨، معجم المؤلفين ١١/١٤٧. (المراجع)

(٤) عون الباري ص ٣.

(٥) انظر الحاشية(١).

٩٨ ـ مختصر صحيح البخاري[1]:

للإمام جمال الدين أبي العباس أحمد بن عمر (بن إبراهيم) الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٥٦هـ.

ولم يذكر صاحب كشف الظنون شيئًا من أوصاف هذا المختصر، ولم نعرف أوصاف شرحه أيضًا، ولا سبب اختصاره.[2]

٩٩ ـ التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح[3]:

لزين الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن عبداللطيف الشَّرْجِي الزبيدي المتوفى سنة ٨٩٣هـ.

ولقد جرّد في هذا الكتاب الأحاديث المرفوعة من أسانيدها وحذف المكررات وجمع الأحاديث المتفرقة، وكان كثيرًا ما يحدث لبعض الباحثين إذا لم يجدوا بعض الأحاديث في مظانها ظنوا أن هذا الحديث ليس موجودًا في صحيح البخاري، وذلك لأن الحديث الذي يبحث عنه قد يخرجه البخاري في باب لا

---

(١) البداية والنهاية ١٣/٢١٣، الديباج المذهب ١/٢٤١، كشف الظنون ١/٣٧٢، الحطة ٢٢٥، هدية العارفين ١/٩٦، الأعلام ١/١٧٩، معجم المؤلفين ٢/٢٧.

(٢) وقال في الديباج المذهب: «وله على كتاب صحيح مسلم شرح أحسن فيه وأجاد، وسماه «المفهم». واختصر صحيحي البخاري ومسلم».

وذكر له بروكلمان ٣/١٧٦، وسزكين ١/١٩٣ نسخًا مخطوطة. أما شرحه على صحيح مسلم فقد طبع مؤخرًا.

(٣) الضوء اللامع ١/٢١٤، كشف الظنون ١/٣٧٢، الحطة ٢٢٥، هدية العارفين ١/١٣٦، الأعلام ١/٨٧، معجم المؤلفين ١/١٥٠، تاريخ الأدب العربي ٣/١٧٦، تاريخ التراث العربي ١/١٩٥.

يخطر ببال الباحث، وذلك لاستنباط مسألة فقهية، وقد انتهت هذه الصعوبة من هذا المختصر. وقد طبع في القاهرة.[1]

١٠٠ ـ إرشاد السأمع والقارىء المنتقى من صحيح البخاري[2]:

للعلامة بدر الدين حسن بن عمر بن حبيب الحلبي المتوفى سنة ٧٧٩هـ.[3]

لم نعرف شيئًا عن تفاصيل أوصاف هذا الكتاب ولكن الظاهر من تسميته أنه اختار أحاديث من صحيح البخاري، وأخذ شرحها من شروح صحيح البخاري.

١٠١ ـ النهاية في بدء الخير والغاية[4]:

لعبدالله بن سعد بن أبي جمرة الأزدي المتوفى سنة ٦٧٥هـ.[5]

---

(١) طبع في بولاق سنة ١٢٨٧هـ ثم صدرت له طبعات أخرى عديدة.

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧٢، الحطة ٢٢٥، هدية العارفين ١/ ٢٨٧، معجم المؤلفين ٣/ ٢٦٦.

(٣) له ترجمة أيضًا في: الدرر الكامنة ٢/ ٢٩، البدر الطالع ١/ ٢٠٥، شذرات الذهب ٦/ ٢٦٢.

(٤) كشف الظنون ١/ ٥٥١ (مصورة دار الفكر) الحطة ص ٣٣٦، طبعة علي الحلبي ولم يذكرا اسمه. هدية العارفين ١/ ٤٦٢، شجرة النور الزكية ص ١٩٩، الأعلام ٤/ ٢٢١، معجم المؤلفين ٦/ ٥٧، تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٧٥، تاريخ التراث العربي ١/ ١٩٣، مع بعض الاختلاف في تسمية الكتاب. وفي كشف الظنون أنه نحو ثلاثمائة حديث، وكذا في الحطة.

(٥) وتاريخ وفاته هكذا في هدية العارفين ومعجم المؤلفين أيضًا ولكن في البداية والنهاية ١٣/ ٣٤٦، في وفيات ٦٩٥هـ وكذا في الأعلام. وعند بروكلمان وسزكين ٦٩٩هـ وهو كذلك في شجرة النور الزكية ص ١٩٩.

وهذا أيضًا اختصار لصحيح البخاري، وقد علق عليه العلامة محمد الشَّنْوَاني المتوفى سنة ١٢٣٣هـ[١]، وقد طبع هذا المختصر مع التعليقات في القاهرة سنة ١٣٠٤هـ.

قال صاحب اكتفاء القنوع: والمختصر هذا مع الحاشية هذه مرغوبان عند طلبة علم الحديث[٢].

١٠٢ ـ شرح مختصر البخاري[٣]:

للعلامة أحمد بن العلامة الشيخ أحمد (بن محمد) السُّجَاعي المتوفى (سنة ١١٩٧هـ)[٤]

١٠٣ ـ بهجة النفوس (وتحليها ومعرفة ما عليها ولها)[٥]:

لعبدالله بن سعد بن أبي جَمْرَة الأزدي المتوفى (سنة ٦٧٥هـ).[٦]

---

(١) محمد بن علي الأزهري الشَّنْوَاني، نسبة إلى شنوان من قرى المنوفية بمصر. «له **حاشية على مختصر البخاري لابن أبي جمرة في الحديث.**» معجم المؤلفين ١١/٦٣.

(٢) اكتفاء القنوع ص ١٢٦، والمراد من المختصر «مختصر ابن أبي جمرة» وذكر سزكين نسخًا عدة لهذا المختصر. وقد طبع مرات.

(٣) هدية العارفين ١/١٧٩، معجم المؤلفين ١/١٥٤، وسماه «**النور الساري على متن مختصر البخاري لابن أبي جمرة**» وكذا في تاريخ التراث العربي ١/١٩٥.

(٤) السُّجَاعي نسبة إلى السُّجاعية من غربية مصر.

(٥) كشف الظنون ١/٥٥١ (مصورة دار الفكر) الحطة ص ٣٣٧ تحقيق علي الحلبي، هدية العارفين ١/٤٦، تاريخ الأدب العربي ٣/١٧٥، تاريخ التراث العربي ١/١٩٣، واسمه في الكشف والحطة: **بهجة النفوس وغايتها بمعرفة مالها وما عليها.**

(٦) تقدم ذكره وذكر الاختلاف في تاريخ وفاته قبل قليل.

وهذا شرح «للنهاية في بدء الخير والغاية» المذكور آنفًا.
وأوله: «الحمد لله الذي فتق رتق ظلمات جهالات القلوب» وقد شرحه صاحب الاختصار بنفسه، وتوجد نسخته في مكتبة ولى الدين السلطان بايزيد بالجامع الشريفي في القسطنطينية[1].

١٠٤ ـ حاشية صحيح البخاري:[2]

لأبي العباس السندي أحمد زروق شارح الحكم[3].

قال العلامة العجلوني: إنها حاشية لحل صحيح البخاري.

١٠٥ ـ شرح صحيح البخاري[4]:

---

(١) له نسخ أخرى ذكرها بروكلمان وسزكين. وهو مطبوع.
وحول هذا الكتاب ألف مؤلفه نفسه كتابين آخرين هما: «مقتضى وضعه جمع النهاية إلخ» و«المرائي الدالة على فضل مختصر البخاري المسمى بهجة إلخ» تاريخ التراث العربي ١/ ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٢) هدية العارفين ١/ ١٣٦، وسماه «تعليق على البخاري في ضبط الألفاظ».

(٣) هو أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى الشهاب البُرنُسِي المغربي الفاسي المالكي ويعرف بزَرُّوق ـ بفتح المعجمة ثم مهملة مشددة بعدها واو ثم قاف ـ. (الضوء اللامع ١/ ٢٢٢) وفي شذرات الذهب «البرنسي» وقال: غلب عليه التصوف فكتب على الحكم نيفًا وثلاثين شرحًا. توفى سنة ٨٩٩هـ (شذرات الذهب ٧/ ٣٦٣) شجرة النور الزكية ص ٢٦٧ وفيها أيضًا «البرنسي» فلعل كلمة «السندي» في أصلنا محرفة منها. والله أعلم.

(٤) تاريخ التراث ١/ ١٨٢، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٦٩ سماه «الكوكب الساري في شرح صحيح البخاري» وله كتاب آخر باسم «المجتبى في معرفة أسماء من ذكرهم البخاري بالأنساب والألقاب والكنى» انظر تاريخ التراث ١/ ٢٠١. وذكر السخاوي له شرحًا آخر باسم «التلويح إلى معرفة الجامع الصحيح» في خمس مجلدات. انظر الضوء اللامع ٧/ ١١٠، وقال: ابن العماد: جمع شرحًا على البخاري في ست =

للعلامة الكفيري محمد بن أحمد (بن موسى) المتوفى سنة (٨٣١هـ).

وقد ذكر العلامة الكفيريُّ في مقدمة كتابه أنه أخذ هذا الشرح من مقاصد التنقيح لسعيد ابن مسعود الكازروني.[(١)]

١٠٦ ـ شرح صحيح البخاري:

للعلامة عبدالباقي المتوفى سنة (١٠٧١هـ)[(٢)]

وحسبما قال العلامة العَجْلُوني: إنه شرح لجزءٍ كبير من صحيح البخاري.[(٣)]

١٠٧ ـ شرح صحيح البخاري:

للعلامة السيد إبراهيم الشهير بابن حمزة نقيب أشراف دمشق المتوفى سنة (؟)

ذكر العلامة العجلوني: أنه رأى هذا الشرح بنفسه إلى أثناء

= مجلدات. شذرات الذهب ٧/ ١٩٦ (المراجع) وذكر له في هدية العارفين (٢/ ١٨٦) الشرحين معًا.

(١) قال في الشذرات: كان قد لخص شرح ابن الملقن وشرح الكرماني ثم جمع بينهما، (٧/ ١٩٦).

(٢) هو عبدالباقي بن عبدالباقي بن عبدالقادر البعلي الأزهري الدمشقي كما في معجم المؤلفين ٥/ ٧٢، والأعلام ٤/ ٤٥. وله شرح الجامع الصحيح للبخاري ولم يكمل. (المراجع) وله ترجمة أيضًا في خلاصة الأثر ٢/ ٢٨٣، والسحب الوابلة ٢/ ٤٣٩.

(٣) ذكره أيضًا صاحب هدية العارفين ١/ ٤٩٧.

كتاب الصلاة، ويكتب في أول كل بابٍ الخطبة أى الحمد والصلاة.

١٠٨ ـ شرح صحيح البخاري:

للشيخ علي الشامي الحديدي المتوفى سنة (؟)

قال العلامة صديق حسن خان: وهو شرح جزء واحد من أول الكتاب. وقد قابلت الشيخ عليًا في سنة ١٢٨٥هـ، وقدمت إليه رسالة «الحطة» هدية[١].

الشروح الفارسية والأردية والتراجم وغيرها[٢]

١٠٩ ـ تيسير القارىء[٣]:

للعلامة نور الحق بن الشيخ عبدالحق الدهلوي المتوفى (سنة ١٠٧٣هـ)[٤].

---

(١) اتحاف النبلاء ٥٦.

(٢) ذكر المصنف رحمه الله تحت هذا العنوان كتبًا متنوعة ألفت عن صحيح البخاري ومنها الشروح والتعليقات التي ألفت بغير اللغة العربية وكذلك ما يتعلق بثلاثيات البخاري ورجال البخاري وأطرافه وغير ذلك.

(٣) الحطة ٢٢٧، هدية العارفين ٢/٤٩٩، تاريخ التراث ١/١٩٠، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٧٤، وذكر سزكين أنه طبع في لكناو بالهند ١٣٠٥هـ في خمس مجلدات.

(٤) له ترجمة في أبجد العلوم ٣/٢٢٩، نزهة الخواطر ٥/٤٥٨، وذكر أن شرحه للبخاري في ست مجلدات كبار.

وحينما بدأ الشيخ عبدالحق شرحه للمشكاة بالفارسية بدأ ولده في شرح البخاري باللغة الفارسية.

١١٠ ـ شرح ثلاثيات البخاري[١]:

للملا علي بن محمد سلطان القارىء الهروي ثم المكي المتوفى سنة (١٠١٤هـ).

وقد ذكره المؤرخ أحمد المحبي في تاريخه «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر.»[٢]

١١١ ـ شرح فارسي[٣]:

لشيخ الإسلام حفيد الشيخ عبدالحق المحدث الدهلوي.[٤]

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٣/١٧٨، تاريخ التراث العربي ١/١٩٧. وسماه صاحب هدية العارفين «**تعليقات القاري على ثلاثيات البخاري**» (١/٧٥٢). وذكر له كتابًا آخر بعنوان «**إعراب القاري على أول باب البخاري**».

(٢) خلاصة الأثر ٣/١٨٥، وله ترجمة أيضًا في لطف السمر وقطف الثمر ٢/٥٧٨، البدر الطالع ١/٤٤٥ التاج المكلل ص ٣٩٨، الفوائد البهية ص ٨ (التعليقات السنية).

(٣) تاريخ الأدب العربي ٣/١٧٤.

(٤) قال في نزهة الخواطر: «شيخ الإسلام بن فخر الدين بن محب الله بن نورالله بن نور الحق بن الشيخ المحدث عبدالحق البخاري الدهلوي... له شرح بسيط على صحيح البخاري بالفارسي في ستة مجلدات. (٦/١١٩. وهذا المجلد خاص بأهل القرن الثاني عشر).

وعلى هذا فبينه وبين الشيخ عبدالحق الدهلوي أربع وسائط، خلافًاللمتبادر من كلام المصنف رحمه الله.

أما بروكلمان فقد صرَّح نقلاً عن «حدائق الحنفية ٤٦٨» بأنه ابن صاحب تيسير =

وهو مختصر من تيسير القارىء المذكور آنفًا، وكأنها ترجمة تفسيرية وتوجد بعض التوضيحات بين حين وآخر مع فوائد أخرى.

١١٢ ـ منح الباري:

للملا حسن صديقي بنجابي المعروف بعلامة دراز بشاوري المتوفى سنة (١٢٦٠هـ).

وهذا أيضًا شرحٌ فارسيٌ مفيد وليس ضخيمًا جدًا يقارب شرح شيخ الإسلام في الحجم[١].

١١٣ ـ فضل الباري:

ترجمة أردية لصحيح البخاري، ولكنها ليست ترجمة محضة بل أشبه بشرح مطول. وقد طبع ونشر في لاهور.

١١٤ ـ ترجمة صحيح البخاري:

للمرزا حيرت الدهلوي المتوفى سنة (١٨٩٩م).

= القارىء وأن أكثر شرحه مقتبس من التيسير لأبيه، وقد طبع في هامش التيسير المطبوع في لكنؤ (تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٧٤).

وأما سزكين فقد نسبه إلى «محمد شيخ الإسلام بن عبدالصمد الدهلوي المتوفى في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري» (تاريخ التراث ١/ ١٩١).

(١) وقد طبعت الشروح ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٣، وكذلك تراجم الأبواب للشاه ولى الله الدهلوي ورجال البخاري في لكنؤ بأمر من نواب (حاكم) ولاية تونك. (المؤلف).

والترجمة واضحة وأضيفت إليها توضيحات بين القوسين بين حين وآخر، ولمزيد من التوضيح أضيفت تعليقات وملاحظات، وطبع فهرسه الطويل في ١٤٤ صفحة مستقلاً عن ترجمة المتن.

١١٥ ـ تيسير الباري:

للشيخ وحيد الزمان الملقب بنواب وقار نوازجنك بهادر المتوفى سنة (١٣٣٨هـ).

وهي ترجمة مفسرة وطبعت مع صحيح البخاري، وقد كتب المصنف في أولها مقدمة بين فيها سلسلة سنده إلى الإمام البخاري من عشرة طرق، وتوجد حواشي وتوضيحات أيضًا في بعض المواضع وقد طبع طبعًا أنيقًا رائعًا.

١١٦ ـ ترجمة صحيح البخاري باللغة الإنجليزية(١):

---

(١) وقد طبع جزآن من صحيح البخاري أيضًا باللغة الإنجليزية مع تنبيهات وحواشي مختصرة بقلم العلامة محمد أسد الألماني الذي دخل في الإسلام حديثاً، وقد أعربت الجرائد والمجلات الموقرة المحلية عن آراء طيبة نحو هذه الترجمة، عجل الله إكمالها. (عبيدالله الرحماني).

وكذلك ترجمه الدكتور محمد محسن خان بالإنجليزية وهو مطبوع. ونشر ليفى بروفنسال صحيح البخاري بالزنكوغراف عن نسخة كتبت في مرسية ٤٩٢ مع ترجمة فرنسية في باريس ١٩٢٨م وما بعدها، وترجمه هوداس ومارسية إلى الفرنسية ١٩٠٣ ـ١٩١٤م كما يأتي ذكره برقم ١٣٢، وترجم راينفريد قسمًا منه إلى الفرنسية، وترجم بليتيه كتبًا أخرى من صحيح البخاري مثل كتاب البيوع والسلم والخيار، وترجم باسكيه وتكرلى كتاب المواريث مع تعليقات وشروح، وترجم جيوم كتاب القدر إلى الإنجليزية مع ملاحظات وتعليقات (انظر تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٦٦ ـ١٦٧)، وترجم أحمد نعيم المجلدين، الأول والثاني، من التجريد الصريح إلى =

وقد ترجمه «كريزن» أحد الأوربيين وقد طبعت في سنة ١٢٩٦هـ. في مدينة «بلك» في أوربا وكملت في عشرة مجلدات.[١]

١١٧ ـ مُعَلِّمُ القارىء شرح ثلاثيات البخاري[٢]:

للشيخ رضى الدين أبي الخير عبدالمجيد خان تونكى[٣].

وقد طبع في مطبع مفيد عام بآكره في ١٣٨ صفحة في سنة (١٢٦١هـ).

١١٨ ـ الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة[٤]:

للإمام عماد الدين يحيى بن أبي بكر العامري اليماني المتوفى سنة (٨٩٣هـ).

وقد كتب العلامة عماد الدين مقدمة له أيضًا وأحصى أولاً أسماء الصحابة الذين أخرجا أحاديثهم صاحبا الصحيحين وقد ثبتت لهم الرواية أو الرؤية، ثم ذكر من اتفق عليهم الشيخان،

= اللغة التركية، استنبول ١٩٢٨م، وأكمل الترجمة كامل ميراس في ١٩٣٩م وما بعدها. انظر تاريخ التراث ١/ ١٩٥ (المراجع).

(١) انظر دائرة المعارف البريطانية (المؤلف).

(٢) تاريخ التراث ١٩٨/١، تاريخ الأدب لبروكلمان ١٧٨/٣.

(٣) هو ختن النواب وزير الدولة بهادر (المؤلف).

(٤) الضوء اللامع ٢٢٤/١٠، كشف الظنون ٩٣٧/١ طبعة دار الفكر، البدر الطالع ٣٢٧/٢، التاج المكلل ص ٤٧٣، هدية العارفين ٥٢٩/٢، معجم المؤلفين ١٨٧/١٣، تاريخ التراث العربي ٢٠٢/١.

ثم ذكر أفراد البخاري، ثم أفراد مسلم.

١١٩ ـ الإفهام بما وقع في البخاري من الإبهام[١]:

لجلال الدين عبدالرحمن بن عمر (بن رسلان) البُلْقِيني[٢] المتوفى سنة (٨٢٤هـ).

وقد فرغ من تأليفه، في شهر صفر سنة ٨٢٢هـ، وتوجد نسخته في مكتبة ولى الدين سلطان بايزيد بالجامع الشريفي في القسطنطينية، وكذلك في مكتبة أياصوفيا بالقسطنطينية.[٣]

١٢٠ ـ أسماء رجال صحيح البخاري[٤]:

للإمام أبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكَلاَباذي المتوفى سنة (٣٩٨هـ).[٥]

---

(١) الضوء اللامع ٤/١٠٩ وفيه تفصيل عن منهج هذا الكتاب ومصادره، لحظ الالحاظ لابن فهد ص ٢٨٣، كشف الظنون ١/٣٧٢، الحطة ٢٢٦، هدية العارفين ١/٥٢٩، تاريخ الأدب العربي ٣/١٦٩، تاريخ التراث العربي ١/١٨٢.

(٢) نسبة إلى بُلْقينة بالضم وكسر القاف وياء ساكنة ونون، قرية من حوف مصر من كورة «بنا» يقال لها: البوب أيضًا. (عبيدالله الرحماني).

(٣) لم يذكر سزكين نسخة با يزيد. ولكنه أضاف نسختين أخريين.

(٤) سماه الذهبي نقلاً عن السلفي: «**الإرشاد في معرفة رجال البخاري**» تذكرة الحفاظ ٣/١٠٢٧، سير أعلام النبلاء ١٧/٩٥. وسماه البغدادي في إيضاح المكنون «**الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**» (٢/١٧٢٤) وكذا في هدية العارفين ١/٦٩ وزاد في الاسم: «الذين أخرج لهم البخاري في جامعه».
وانظر أيضًا: كشف الظنون ١/٣٧٢، شذرات الذهب ٣/١٥١، الحطة ٢٢٦، تاريخ الأدب العربي ٣/١٧٧، تاريخ التراث العربي ١/٢٠٠، معجم المؤلفين ٢/٩٥.

(٥) ينظر لترجمته ومصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء ١٧/٩٤، وقال: كلاباذ محله من بخارىٰ.

وقد ذكره صاحب كشف الظنون ولكن لم يذكر تفاصيله.[1]

١٢١ ـ كتاب التعديل والتجريح لرجال البخاري[2]:

للقاضي أبي الوليد سُليمان بن خَلَف الباجي المتوفى سنة (٤٧٤هـ).[3]

ويظهر موضوع بحثه من تسميته، ولم يذكر صاحب كشف الظنون شيئًا من تفاصيل أحواله.[4]

---

(١) وقد طبع هذا الكتاب مؤخرًا باسم «رجال صحيح البخاري» نشرته دار المعرفة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م في مجلدين بتحقيق عبدالله الليثي كما كتب على ظهر الغلاف. ولكن جاء اسمه في نهاية مقدمة التحقيق «محمد عيد محمد» فلا أدري هما واحد أم اثنان.

ويحتوي الكتاب على ١٥٢٥ ترجمة حسب ترقيم المحقق. ويذكر المصنف فيه اسم الراوي وبعض شيوخه وبعض الرواة عنه وتاريخ وفاته وبعض الأحيان يذكر الباب الذي أخرج فيه البخاري روايته. والكتاب مرتب على حروف الهجاء بدأ بمن اسمه أحمد ثم من بعدهم حسب الترتيب الهجائي.

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧٢، شذرات الذهب ٣/ ٣٤٥، الحطة ٢٢٦، هدية العارفين ١/ ٣٩٧، الأعلام ٣/ ١٧٦، تاريخ التراث العربي ١/ ٢٠٠.

(٣) ينظر لترجمته ومصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٥٣٥. والباجي نسبة إلى «باجة» بليدة بقرب اشبيلية بالأندلس، وتقع الآن في البرتغال.

(٤) طبع كتاب الباجي باسم «**التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**» في ثلاث مجلدات، بتحقيق الدكتور أبي لبابة حسين. نشرته دار اللواء في الرياض، ط أولى ١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م.

وقد بدأ المؤلف كتابه بمقدمة ذكر فيها منهجه في الكتاب وأسانيده إلى من ذكر أقوالهم في الجرح والتعديل بعدها ترجمة موجزة للإمام البخاري ثم ذكر تراجم الرواة على ترتيب حروف الهجاء، ويضم الكتاب ١٧٣٣ ترجمة حسب ترقيم المحقق، ولكن يبدو أن بعض الأرقام مكررة فقد يذكر المصنف الراوي المعروف =

١٢٢ ـ المنهل الجاري[1]:

للشيخ قطب الدين محمد بن محمد الخضيري الدمشقي الشافعي المتوفى سنة (٨٩٤هـ).

وهو مأخوذ من فتح الباري على صورة سؤال وجواب.

١٢٣ ـ رفع الالتباس:[2]

للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي المتوفى سنة (١٣٢٩هـ). مصنف غاية المقصود شرح سنن أبي داود وغيره.[3]

وكان بعض الناس قد طبع رسالة باللغة العربية مع صحيح البخاري طبع «المطبع المصطفائي»، وهذه الرسالة مأخوذة من المباحث التي أوردها العينيُّ في شرحه في الرد على البخاري في اعتراضاته على من يسميهم «بعض الناس». وقد سُميت هذه الرسالة بـ«دفع الوسواس عن بعض الناس» فردَّ العلامة أبو الطيب على هذه الرسالة باسم «رفع الالتباس» ولم يذكر فيها اسمه من

= بالكنية في باب الكنى ثم يذكر أنه تقدم بالأسماء فيضع له المحقق رقمًا في الكنية وقد سبق له رقم آخر في الأسماء.

(١) الضوء اللامع ٩/ ١٢٠، كشف الظنون ١/ ٣٧٢، الحطة ٢٢٦، هدية العارفين ٢/ ٢١٥. واسمه الكامل **«المنهل الجاري المجرد من فتح الباري شرح الجامع الصحيح للبخاري»**.

(٢) واسمه الكامل: رفع الالتباس عن «بعض الناس».

(٣) له ترجمة في نزهة الخواطر ٨/ ١٩٤، ولأخينا محمد عزير شمس كتاب خاص في حياته وخدماته سماه «المحدث شمس الحق العظيم آبادي. حياته وخدماته».

باب الإخلاص. وتشمل هذه الرسالة على أبحاثٍ وتحقيقات جديرة بالنظر والقراءة. وقد بين فيها بتحقيق عجيب أوهام العلامة العيني التي يعتمد عليها في تخطئة اعتراضات البخاري(١). وقد طبعت في سنة ١٣٠٩هـ في دهلي(٢).

١٢٤ ـ غاية المرام في رجال البخاري (إلى سيد النام)(٣):

للشيخ محمد بن داود بن محمد البازلي الكُردي الحموي الشافعي المتوفى سنة (٩٢٥هـ).

وهو كتاب في مجلد كبير. أوله: «احمد لله الذي رفع منار الحق» وقد قال المؤلف الفاضل: إنه تجول في البلاد المختلفة في سبيل طلب العلم، وبعد التكميل ألف هذا الكتاب على ترتيب حروف الهجاء، وتوجد نسخته في مكتبة نور عثمانية بالجامع الشريفي في القسطنطينية.(٤)

---

(١) وقد رد على العيني كثير من الناس غير الشيخ العلامة أبي الطيب. وبينوا أن البخاري هو المصيب في انتقاداته. (المؤلف)

(٢) ثم صدرت له طبعات أخرى منها طبعة إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، باعتناء الشيخ عبدالله بن إبراهيم الأنصاري رحمه الله، مع كتاب آخر وكتب على الغلاف خطأً «تأليف الشيخ محمد حسين الدهلوي».

ومنها طبعة إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية في بنارس بالهند عام ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م.

(٣) الكواكب السائرة ١/ ٤٧، شذرات الذهب ٨/ ١٣٨، هدية العارفين ٢/ ٢٢٨، الأعلام ٦/ ٣٥٥، معجم المؤلفين ٩/ ٢٩٨، تاريخ التراث ١/ ٢٠١.

(٤) وذكر له سزكين نسخًا أخرى ١/ ٢٠١.

١٢٥ ـ در الدَّراري في شرح رُباعيات البخاري[١]:

للعلامة أحمد بن محمد الشامي الشافعي المتوفى سنة (؟).

وقد جمع فيه أحاديث البخاري التي تصل إلى رسول الله ﷺ بأربعة وسائط فقط. واستخرج شرحها من التنقيح للزركشي وشرح الكرماني، وأضاف إليه فوائد من عنده يبدأها بلفظ «قلت».

١٢٦ ـ المعلم في ما رواه البخاري على شرط مسلم[٢]:

لأبي العباس ابن الرُّومية أحمد بن محمد الأشبيلي النَّبَاتي المتوفى سنة (٦٣٧هـ).[٣]

---

(١) كشف الظنون ١/ ٥٣٣ (١/ ٧٤٧ و٨٣٢ طبعة دار الفكر).

(٢) هدية العارفين ١/ ٩٣، وسماه الذهبي في السير (٢٣/ ٥٨) وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٢٦): «**المعلم بما زاد البخاري على مسلم**» ونحوه في التاج المكلل ص ٣٢٣، الأعلام (١/ ٢١٨، الطبعة السادسة، دار العلم للملائين)، معجم المؤلفين ٢/ ١٥٩ وسماه في الإحاطة في أخبار غرناطة (١/ ٢١٢) «**رَجَّالة المُعَلِّم بزوائد البخاري على مسلم**».

وله أيضًا «نظم الدراري فيما تفرد به مسلم على البخاري» كما في الإحاطة والأعلام وغيرهما.

(٣) ويعرف «بالعَشَّاب» و«بابن الروميّة» و«النَّبَّاتي». كان محدثًا حافظًا فقيهًا شاعرًا وبالاضافة إلى ذلك كان عارفًا بالعُشب والنبات. وذكره ابن أبي أصيبعة في طبقات الأطباء ٣/ ١٣٣، قال لسان الدين ابن الخطيب: «كان سنيًا ظاهري المذهب مُنْحِيًا على أهل الرأى شديد التعصب لأبي محمد... ابن حزم إلخ» (الإحاطة ١/ ٢٠٩) وله أيضًا اختصار كامل ابن عدي، والحافل في تذييل الكامل.

ويظهر موضوعه من اسمه، ولم يذكر صاحب كشف الظنون شيئًا من تفاصيله.

١٢٧ ـ شرح ثلاثيات البخاري[(١)]:

لمحمد شاه بن الحاج حسن المتوفي سنة (٩٣٩هـ).

وهو شرح الأحاديث التي رواها البخاري بثلاث وسائط فقط بينه وبين النبي ﷺ. ويبلغ عددها ٢٢ (اثنين وعشرين) حديثاً، وأغلبها يرويها البخاري عن مكي بن إبراهيم. وهو في الطبقة الأولى من شيوخه، ويروي عن التابعين. كما روى بعضها عن أبي نعيم، وخلاد بن يحيى، وعلي بن عياش وغيرهم. وقد شرح محمد شاه هذه الأحاديث شرحًا لطيفًا.

وقد ألفت شروح أخرى للثلاثيات أيضًا[(٢)].

١٢٨ ـ رجال الصحيحين[(٣)]:

---

(١) الكواكب السائرة ٢/ ٣، كشف الظنون ١/ ٥٢٢ طبعة دار الفكر، شذرات الذهب ٨/ ٢٣٤، هدية العارفين ٢/ ٢٣٤، تاريخ التراث العربي ١/ ١٩٨.

(٢) وقد طبعت الثلاثيات مع شروحها بالعربية وكذلك مع ترجمتها مستقلة عن صحيح البخاري (المؤلف) وقد ذكر سزكين تسعة شروح لثلاثيات البخاري مما يوجد مخطوطًا أو مطبوعًا. وسيذكر المصنف رحمه الله بعضًا منها فيما بعد.

(٣) مؤلفه هو الإمام المعروف باللالكائي صاحب الكتاب الشهير «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة». وهو مطبوع بتحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان في خمس مجلدات. وكتابه في أسماء رجال الصحيحين، ذكره الخطيب في تاريخ بغداد في ترجمته فقال: صنف. . . وكتابًا في معرفة أسماء الصحيحين» (١٤/ ٧٠).

وورد ذكره أيضًا في: تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٨٣، كشف الظنون ١/ ٥٣٤، =

لأبي القاسم هبة الله بن حسن الطبري المتوفى (سنة ٤١٨هـ).

وقد بين فيه أحوال رجال صحيح البخاري وصحيح مسلم أيضًا.

١٢٩ ـ الفوائد المنتقاة المخرجة على الصحيحين[(١)]:

تخريج أبي عبدالله الحُمَيدي المتوفى سنة (   ).[(٢)]

وهو من أصول سماعات الشيخ أبي بكر أحمد بن بدران الحلواني البغدادي المتوفى سنة ٥٠٧هـ.

١٣٠ ـ كشف مُشكل حَديث الصَّحيحين[(٣)]:

لأبي الفرج (عبدالرحمن بن علي بن محمد) ابن الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧هـ.)

فرغ من تأليفه سنة ٥٧٦هـ وقد اختصره بعض أهل العلم أيضًا، وذكر سبب ذلك أن المؤلف الفاضل كان قد ذكر فيه شيئًا

= شذرات الذهب ٣/ ٢١١، هدية العارفين ٢/ ٥٠٤، الأعلام ٩/ ٥٧.

(١) كشف الظنون ٢/ ٢١٠ (٢/ ١٣٠٢ طبعة دار الفكر).

(٢) لعله محمد بن فتوح بن عبدالله بن فتوح بن حميد الأزدي الحميدي الأندلسي الميورقي أبو عبدالله، ولد بالأندلس فبل ٤٣٠هـ، واستوطن بغداد، وروى عن الخطيب البغدادي وتوفى ببغداد سنة ٤٨٨هـ. وله: الجمع بين الصحيحين للبخاري ومسلم كما يأتي برقم ١٤٤، وتفسير غريب ما في الصحيحين، انظر تاريخ التراث ١/ ٢٠٢ ـ٢٠٣، معجم المؤلفين ١١/ ١٢١ ـ١٢٢، الأعلام ٧/ ٢١٨، ٢١٩، كشف الظنون ١/ ٤٠٠ ـ٤٠١، شذرات الذهب ٣/ ٣٩١ (المراجع).

(٣) كشف الظنون ٢/ ٣٢١ ـ٣٢٢ (٢/ ١٤٩٥، طبعة دار الفكر) هدية العارفين ٢/ ٥٢٢، تاريخ التراث ١/ ٢٠٣. وقد طبع مؤخرًا.

من الأحاديث غير المشكلة. كما ذكر الأحاديث المشكلة، ولم يقدم لها حلولاً شافية، ولذلك اختصره، بحيث إذا ذكر حديث صحابي واحد يذكر كل الأحاديث المروية عن طريق ذلك الصحابي، وأنه يذكر أولاً الأحاديث التي اتفق عليها الشيخان[١] ثم ما تفرد به البخاري، ثم ما تفرد به مسلم، وقد فرغ من اختصاره سنة ٧٤٦هـ[٢].

١٣١ ـ تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكِل[٣]:

لأبي علي الحسين بن محمد الغَسَّاني الجَيَّاني الحافظ المتوفى سنة (٤٩٨هـ)[٤].

وقد ضبط في هذا الكتاب أسماء الرواة الذين يقع فيهم اللبس والاشتباه من رجال البخاري ومسلم، وهو في جزءين.[٥]

---

(١) لقد اهتم كثير من المؤلفين والشارحين بصحيح البخاري ومسلم معًا (المؤلف).

(٢) ولابن الجوزي: أحاديث التعليق أيضًا، وفي هذا الكتاب محاولة لإثبات رواة الأحاديث التي ذكرها البخاري دون اسناد، انظر تاريخ التراث ١/ ٢٠٠ (المراجع).

(٣) قال ابن بشكوال في الصلة ١/ ١٤٣، وعنه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٩/ ١٥٠ «جمع كتابًا في رجال الصحيحين سماه «تقييد المهمل تمييز المشكل» وهو كتاب حسن مفيد أخذه الناس عنه».

وانظر أيضًا: بغية الملتمس للضبي ص ٢٦٥، وفيات الأعيان ٢/ ١٨٠، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٣٣، الديباج المذهب ١/ ٣٣٣، كشف الظنون ١/ ٣٢١، هدية العارفين ١/ ٣١١، الأعلام ٢/ ٢٧٩، معجم المؤلفين ٤/ ٤٤، تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٨٥، تاريخ التراث العربي ١/ ٢٠٢، ٢١٩.

(٤) وفي كشف الظنون: أنه توفى سنة ٤٢٧هـ. والحال أنها سنة ولادته. (المراجع)

(٥) توجد للكتاب نسخ عدة في مكتبات العالم. وهو يشتمل على عدة أنواع. وحسبما =

١٣٢ ـ ترجمة صحيح البخاري إلى اللغة الفرنسية[١]:

اوهوداس ودبليو ماركوئيس.

وقد تمت في خمس مجلدات مع الحواشي والفهارس للمحتويات والكلمات حسب حروف الهجاء، والمجلد الأول يحتوي على ٦٨٢ صفحة.[٢]

١٣٣ ـ أطراف الصحيحين:

وقد جمع ورتب أطراف البخاري ومسلم أكثر من عالم ومؤلف عدا ما أُلف في أطراف الكتب الستة[٣]. ومنهم:

= جاء في صفحة العنوان من نسخة مكتبة الجامع بصنعاء: النوع الأول يذكر فيه الأسماء المتفقة في الخط والمختلفة في المعنى. ثم النوع الثاني: المتفقة في الخط والمعنى من الأسماء أيضًا. ثم الثالث: المتفقة في اللفظ والمعنى من الكنى، ثم ذكر الأوهام الواقعة في البخاري ثم الأوهام الواقعة في كتاب مسلم، ثم ذكر من روى عنه البخاري فلم ينسبه، ثم الألقاب.

وقد تم طبع الكتاب كاملاً بفضل الله عام ١٤٢١هـ، نشرته دار عالم الفوائد بمكة المكرمة.

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣/١٦٦ وذكر انها طبعت في باريس بين ١٩٠٣ ـ١٩١٤م.

(٢) كان المؤلف ذكر بعده أن «سعره بلغ ثمانية عشر شلنًا عدا أجرة البريد» وكان ذلك مبلغًا كبيرًا في ذلك الوقت. وحذفته من الترجمة لعدم حاجة القارىء إليه في الوقت الحاضر.

(٣) والغاية الأساسية لمؤلفي الأطراف: هي ضبط أسانيد الأحاديث، فكل كتاب ألفوا =

(١) الشيخ الحافظ الإمام أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عُبيد الدمشقي المتوفى سنة (٤٠٠هـ)[١].

(٢) أبو محمد خَلَف بن محمد بن علي بن حَمدُون الواسطي المتوفى سنة (٤٠١هـ)[٢].

وقد ذكرهما الحافظ أبو القاسم بن عساكر في أول كتابه الإشراف،

= أطرافه فقد ضبطوا أسانيده ورواته، وذكروا أن هذا المتن أخرجه فلان بسند كذا، وفلان بسند كذا، فإن وقع خطأ أو وهم بسقوط راوٍ أو زيادته فيعلم ذلك من كتب الأطراف بسهولة، ولذلك يكتب مؤلفو الأطراف المتون بالتبعية، لأنه لا يمكن ضبط الأسانيد بدون ذلك. (المؤلف).

وقوله: بالتبعية أى تبعًا للأسانيد.

(١) وقيل ٤٠١هـ. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٦/ ١٧٢، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٢٧ وغيرها.

قال الخطيب: «كان له عناية بصحيحي البخاري ومسلم، وعمل تعليقة أطراف الكتابين» ووصفه الذهبي: مصنف كتاب «أطراف الصحيحين».

وانظر أيضًا: شذرات الذهب ٣/ ١٥٨، كشف الظنون ١/ ١١٧، هدية العارفين ١/ ٧ وذكر له أيضًا «الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم» معجم المؤلفين ١/ ١٠١.

والجزء الرابع من أطرافه مازال موجودًا في دار الكتب الظاهرية بدمشق (مقدمة تحقيق إتحاف المهرة ١/ ٣٦).

(٢) قال الذهبي: جَوَّد تصنيف أطراف الصحيحين وأفاد ونبَّه، وهو أقل أوهامًا من أطراف أبي مسعود الدمشقي. (التذكرة ٣/ ١٠٦٨).

وانظر أيضًا: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٦٠، كشف الظنون ١/ ١١٧، الأعلام ٢/ ٣٦٠، معجم المؤلفين ٤/ ١٠٧.

ولأطرافه نسخة في دار الكتب المصرية وأخرى في الظاهرية كما ذكر سزكين ١/ ٣٦٦.

وقال: وكان كتاب خلف أحسنهما ترتيبًا ورسمًا وأقلهما خطأ ووهمًا، كفيا فيه من أراد تعلمه[1].

(٣) أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني المتوفى سنة (٥١٧هـ)[2].

(٤) الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ)[3].

١٣٤ ـ مصابيح الإسلام من حديث خير الأنام:

---

(١) كشف الظنون ١/ ١١٧.

(٢) هكذا كتب صاحب كشف الظنون ١/ ١١٧، هدية العارفين ١/ ٧٤ ـ٧٥، وقد وجدنا أن أبا نعيم الأصفهاني اثنان، أحدهما: أحمد بن عبدالله أبو نعيم الأصفهاني صاحب حلية الأولياء المتوفى سنة ٤٣٠هـ. وله «المستخرج على الصحيحين»، وقد ذكره صاحب تاريخ التراث في ١/ ٢١٨، وانظر أيضًا: معجم المؤلفين ١/ ٢٨٢، الأعلام ١/ ١٥٠، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٠٩٢، شذرات الذهب ٣/ ٢٤٥.

والثاني: عبدالله بن الحسن بن أحمد بن الحسن أبو نعيم الأصبهاني الحدّاد المتوفى سنة ٥١٧هـ. ومن آثاره: أطراف الصحيحين، الجامع بين الصحيحين، انظر له تاريخ التراث ١/ ٢٠٣، ٢٢١، معجم المؤلفين ٦/ ٢٣٨، شذرات الذهب ٤/ ٥٦، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٦٥. (المراجع).

قلت: ومما يدل على خطأ التسمية في كشف الظنون أنه ذكر تاريخ وفاته في ٥١٧هـ وهو تاريخ وفاة أبي نعيم ابن الحداد وليس صاحب الحلية.

وقال الذهبي في ترجمة أبي نعيم الأصبهاني ابن الحداد: «جمع أطراف الصحيحين وانتشرت عنه واستحسنها الفضلاء» سير اعلام النبلاء ١٩/ ٤٨٧.

(٣) كشف الظنون ١/ ١١٧، الرسالة المستطرفة ١٦٨، وقال السيوطي «وأطراف الصحيحين على الأبواب والمسانيد» نظم العقيان ص ٤٧، وقال عنه البقاعى والسخاوي: عجيب الوضع، وانظر: ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ص ٤١٨.

للعلامة فقير الله المتوفى سنة (   )

وهو انتخاب جيد لصحيح البخاري، مرتب على الأبواب الفقهية، وهو هدية نادرة لأولئك الذين يحاولون العمل بالأحاديث الصحيحة، وقد رتبه المؤلف على ترتيب المشكاة بأمر مدار المهام محمد أمين خان، وقد قال المؤلف بنفسه:

«انتخبته انتخابًا جامعًا لأحاديثه المسندة مع بعض التعليقات حاذفًا للأسانيد والمكررات، مرتبًا على ترتيب المشكاة كتبًا وأبوابًا مع زيادة ونقصان يسير».

وتوجد نسخته في المكتبة الشرقية ببتنة.

١٣٥ ـ غنية القاري:[١]

للعلامة النواب صديق حسن خان المتوفى سنة (١٣٠٧هـ).

وهي ترجمة ثلاثيات البخاري باللغة الأردية، وهو كتاب لطيف جدًا.

١٣٦ ـ فضل الباري شرح ثلاثيات البخاري:

للعلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي المتوفى سنة (١٣٢٩هـ).

---

(١) سماه مصنفه في كتابه أبجد العلوم «**غنية القاري بترجمة ثلاثيات البخاري**» ٣/ ٢٧٨. وكذا في ايضاح المكنون ٢/ ١٥٠ وقيل فيه: «بغية القاري في ثلاثيات البخاري» كما جاء في كتاب: السيد صديق حسن القنوجي للدكتور اختر جمال لقمان ص ٩٠.

وهذا شرح غير كامل، عجل الله إكماله[1].

١٣٧ ـ شرح ثلاثيات البخاري[2]:

للعلامة أحمد بن (أحمد بن محمد) العجمي (الوفائي) المتوفى سنة (١٠٨٦هـ).

وتوجد نسخته في مكتبة علي باشا غازي سلطان محمود خان ثاني في القسطنطينية.

١٣٨ ـ غريب حديث البخاري[3]:

لأبي عبيد القاسم بن سلّام الجمحي[4] المتوفى سنة (٢٢٤هـ).

---

(١) والأسف أن العلامة لم يكمله في حياته (عبيدالله الرحماني).

(٢) هدية العارفين ١/ ١٦٢، تاريخ التراث ١/ ١٩٧، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٧٨، معجم المؤلفين ١/ ١٥٢ (المراجع).

وذكر سزكين أنه طُبع طبع حجر في دهلى سنة ١٢٩٨هـ مع ترجمة هندوستانية بين السطور وشرحٍ. تاريخ التراث ١/ ١٩٨.

(٣) هكذا في الأصل، ولعل المصنف رحمه الله وجده هكذا في فهرس المكتبة المذكورة فنقله منه. ومؤلفه أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي الأزدي، ولد بهراة سنة ١٥٤هـ أو سنة ١٥٧هـ. قدم مكة حاجًا، وسكن بها، ومات بها في المحرم سنة ٢٢٤هـ. ودفن في دور جعفر. وله كتاب «غريب الحديث» وقد طبع بدائرة المعارف بحيدر آباد في أربع مجلدات وكمل طبعه في ١٣٨٦هـ. ولكنه توفي قبل البخاري بمدة. فالظاهر أن الصواب هنا «أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي» وهو العلامة اللغوي المعروف المتوفى سنة ٤٠١هـ وله كتاب مشهور باسم «الغريبين» جمع فيه بين غريبي القرآن والحديث.

انظر لترجمته: سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٤٦. ونسخ كتابه تاريخ الأدب العربي ٢/ ٢٧١ـ ٢٧٢.

(٤) نسبته المعروفة الهروي، وأما الجمحي فهو محمد بن سلام الجمحي أبو عبدالله =

وتوجد نسخته أيضًا في المكتبة المذكورة آنفًا.

١٣٩ ـ الجمع بين الصحيحين[١]:

لأبي محمد عبدالحق بن عبدالرحمن الأزدي الأشبيلي ابن الخرَّاط المتوفى سنة (٥٨٢هـ).

وتوجد نسخته في مكتبة نور عثمانية بالجامع الشريفي في القسطنطينية[٢].

١٤٠ ـ كتاب الجمع بين رجال الصحيحين[٣]:

للعلامة المقدسي[٤] المتوفى سنة (٥٠٧هـ).

= مولى قدامة بن مظعون، توفى سنة ٢٣١هـ، وقيل سنة ٢٣٢هـ، انظر تاريخ الأدب ٢/ ١٥٢ ـ١٥٣. (المراجع).

(١) كشف الظنون ١/ ٤٠٠، شذرات الذهب ٤/ ٢٧١، هدية العارفين ١/ ٢٠٣، ٢٢١ (المراجع) وقال الذهبي: وعمل «الجمع بين الصحيحين» بلا اسنادٍ على ترتيب مسلم، وأتقنه وجوَّده (سير أعلام النبلاء ٢١/ ١٩٩) وتاريخ وفاته فيه وفي الشذرات ٥٨١هـ. وقد طبع كتابه «الجمع بين الصحيحين» مؤخرًا. وله أيضًا: «مختصر صحيح البخاري» ذكره بروكلمان ٣/ ١٧٥، وسزكين ١/ ١٩٢.

(٢) وقد ألف في الجمع بين الصحيحين غير واحد كأبي محمد حسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ، وأبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد الجوزقي النيسابوري المتوفى سنة ٣٨٨هـ، وأبي محمد إسماعيل بن أحمد بن الفرات السرخسي الهروي المتوفى سنة ٦٤٢هـ، وأبي بكر أحمد بن محمد البرقاني المتوفى سنة ٤٢٥هـ، وأبي مسعود إبراهيم بن عبيد الدمشقي المتوفى سنة ٤٠٠هـ، انظر كشف الظنون ١/ ٦٠٠ (المؤلف).

(٣) تاريخ التراث ١/ ٢٠٢، ٢١٩، تاريخ الأدب ٣/ ١٥٨.

(٤) هو محمد بن طاهر بن عمر المقدسي القيسراني، كما ذكر في تاريخ التراث، =

وقد طبع في مطبعة دائرة المعارف بحيدر آباد. وموضوعه واضح من اسمه.

١٤١ ـ قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين[١]:

للعلامة (عبدالغني بن أحمد) البحراني الشافعي المتوفى سنة.... (كان حيًا في ١١٧٤هـ) وقد طبع في حيدر آباد، وموضوعه واضح من اسمه.

١٤٢ ـ الجمع بين الصحيحين:

للعلامة الحُميدي محمد بن أبي نصر الأندلسي القرطبي المتوفى سنة (٤٨٨هـ).[٢]

وقد ذكره صاحب المشكاة في مقدمة المشكاة وهو كتاب مشهور.[٣]

= وبروكلمان، معجم المؤلفين ١٠/٩٨، الأعلام ٧/٤١، شذرات الذهب ٣/١٨. (المراجع).

(١) تاريخ التراث ١/٢٠٢، ٢٢٠، تاريخ الأدب ٣/ ١٨٥، معجم المؤلفين ٥/ ٢٧٠. (المراجع) طبع ١٣٢٣هـ كما ذكره بروكلمان.

(٢) كشف الظنون ١/ ٤٠٠، تاريخ التراث ١/٢٠٣، ٢٢١. (المراجع)، وقد طبع مؤخرًا في أربع مجلدات بتحقيق الدكتور علي حسين البواب، نشر دار ابن حزم، بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م. ويشمل ٣٥٧٤ حديثًا حسب ترقيم المحقق.

(٣) وقد طبعت محاضرات الشيخ أنور شاه الكشميري الديوبندي في سنة ١٣٥٧هـ على صحيح البخاري مع الحاشية في أربع مجلدات، وسميت المحاضرات باسم «فيض الباري» وسميت الحاشية بـ«البدر الساري» وأضيفت مقدمة في أول الكتاب، وقد أطنب في الأول إلى العبادات والمعاملات، وأطال بما لا طائل تحته، ثم بعد ذلك إلى الأخير إيجاز كامل، بل كالصفر. وقد تفوه المحاضر المذكور في شدة العاطفة =

= والحماس فسمى علماء أهل الحديث بـ«بعض السفهاء» ووصف شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب النجدي رحمه الله بأنه كان بليدًا قليل العلم، فإلى الله المشتكى. (عبيدالله الرحماني).

١٤٣ـ مفتاح صحيح البخاري:

قال العلامة أحمد محمد شاكر [المتوفى ١٣٧٧هـ] في شرح جامع الترمذي طبعة مصر سنة ١٣٥٦هـ في المقدمة ١/ ٦٠.

«ومنذ بضع عشرات من السنين صنع محمد الشريف بن مصطفى التوقادي من علماء الآستانة كتابين هما: **مفتاح صحيح البخاري، ومفتاح صحيح مسلم**، فرغ من تأليفهما سنة ١٣١٢هـ، وطبعا في الآستانة سنة ١٣١٣هـ. رتب أحاديث كل واحد منهما على الحروف باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم، وأشار إلى موضع كل حديث في مفتاح البخاري بالأبواب والكتب بأرقام الأجزاء والصفحات لمتن البخاري وشروحه لابن حجر والعيني والقسطلاني، وفي مفتاح مسلم كذلك لمتن مسلم وشرحه للنووي ـ انتهى».

١٤٤ـ نبراس الساري في أطراف البخاري:

وموضوعه كمفتاح صحيح البخاري، ورتب مصنفه الشيخ عبدالعزيز خطيب كجر انواله [المتوفى سنة ١٣٨٧هـ] رحمه الله، أطراف أحاديث صحيح البخاري، ثم ذكر موضع كل حديث بالأبواب مختصرًا أو مطولاً، وذكر صفحات فتح الباري وعمدة القاري أيضًا، وهذا الكتاب أنفع من الأول، وقد نسخه المؤلف بنفسه للطبعة الحجرية.

١٤٥ـ إنعام المنعم الباري بشرح ثلاثيات البخاري:

وكان مؤلفه المرحوم الشيخ عبدالصبور بن الشيخ عبدالتواب الملتاني رحمه الله، (المتوفى ١٣٤٩هـ) قد جمع هذا الشرح أيام دراسته أخذًا من فتح الباري والقسطلاني والداؤدي والسندي وغيرها لهذه الثلاثيات من البخاري، وقد طبع في مصر سنة ١٣٥٨هـ.

(وأعادت الجامعة السلفية ببنارس في الهند طبعه سنة ١٤٠٠هـ).

وصنف أحمد بن محمد بن منصور الأسكندري المالكي ناصر الدين أبو العباس =

١٤٦ ـ المستدرك على الصحيحين

ألف الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله المتوفى سنة ٤٠٥هـ مستدركًا على صحيحي البخاري ومسلم، وكان يريد جمع الأحاديث التي هي على شرط الشيخين ولم يخرجاها، ولذلك تراه يقول بعد إخراج الحديث: هذا على شرط الشيخين ولم يخرجاه، أو على شرط البخاري ولم يخرجه، أو على شرط مسلم ولم يخرجه.

وبغض النظر عن أن الحاكم معروف بالتساهل، وقد قيل في حقه: «واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به»[(١)] ولكن ما حكم به الشاه ولى الله الدهلوي في هذا الصدد كاف وشاف[(٢)]. فقد قال:

= ابن المنير المتوفى سنة ٦٨٣هـ «**مناسبات على البخاري**». وعمل محمد بن أبي بكر ابن إبراهيم البهاء المشهدي المتوفى سنة ٨٨٩هـ، **شرحًا على البخاري** ملتقطًا من شروح في مجلدين. وألف أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحموي المتوفى سنة ٨٤٢هـ «**افتتاح القاري لصحيح البخاري**». وصنف صالح بن عمر بن رسلان البلقيني المتوفى سنة ٨٦٨هـ تفسيرًا وشرحًا على البخاري كما في البدر الطالع. وللإمام الشاطبي صاحب الاعتصام والموافقات تأليف شرح فيه كتاب البيوع من صحيح البخاري اسمه «**كتاب المجالس** » فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله، كذا كُتُب بابا التكروري ثم التنبكي. ولصحيح البخاري شروح أخرى لم نتعرض لها رومًا للاختصار (عبيدالله الرحماني).

[وهناك نحو (٩٦) مؤلفًا وبحثًا يتناول صحيح البخاري ومؤلفه بالبحث والشرح من النواحي المختلفة، أوردها الأستاذ فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي ١/ ١٧٤ ـ٢٠٣] . (المراجع).

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٨.

(٢) وقد ألف الحافظ الذهبي تلخيصًا لمستدرك الحاكم ونقدًا له، وكذلك انتقده العلامة ابن الملقن والحافظ السيوطي في حاشية سماها «**توضيح المدرك في صحيح المستدرك**» =

«وقد استدرك الحاكم عليهما أحاديث هي على شرطهما ولم يذكراها، وقد تتبعت ما استدركه، فوجدته قد أصاب من وجه، ولم يصب من وجه، وذلك لأنه وجد أحاديث مروية عن رجال الشيخين بشرطهما في الصحة والاتصال، فاتجه استدراكه عليهما من هذا الوجه ولكن الشيخين لا يذكران إلا حديثاً قد تناظر فيه مشايخهما، وأجمعوا على القول به والتصحيح له، كما أشار مسلم حيث قال:

«لم أذكر هاهنا إلا ما أجمعوا عليه».

وجل ما تفرد به المستدرك كالموكأ عليه المخفي مكانه في زمن مشايخهما، وإن اشتهر أمره من بعد، أو ما اختلف المحدثون في رجاله، فالشيخان كأساتذتهما كانا يعتنيان بالبحث عن نصوص الأحاديث في الوصل والانقطاع وغير ذلك حتى يتضح الحال، والحاكم يعتمد في الأكثر على قواعد مخرجة من صنائعهم كقوله: زيادة الثقات مقبولة، وإذا اختلف الناس في الوصل والإرسال والوقف والرفع وغير ذلك، فالذي حفظ الزيادة حجة على من لم يحفظ، والحق أنه كثيرًا ما يدخل الخلل في الحفاظ من قبل الموقوف ووصل المنقطع لا سيما عند رغبتهم في المتصل المرفوع

= كشف الظنون ٢/ ٤٢٧ (المؤلف).

قلت: وتلخيص المستدرك للذهبي مطبوع في حاشية المستدرك نفسه كما أن كتاب ابن الملقن أيضًا طبع مؤخرًا باسم «**مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبدالله الحاكم**» في ثماني مجلدات بتحقيق عبدالله بن حمد اللحيدان وسعد بن عبدالله آل حميد، نشر دار العاصمة بالرياض. ط أولى عام ١٤١٥هـ.

وتنويههم به، فالشيخان لا يقولان بكثير مما يقوله الحاكم، والله أعلم»[١].

هذا هو الحكم الذي حكم به الشاه ولى الله الدهلوي، ونترك ما كُتِب في شروح الألفية وكتب المصطلح في ما يتعلق بمستدرك الحاكم، وقد ذكر صاحب كشف الظنون أحكام العلامة البلقيني وغيره من المحدثين يتبين منها أن مستدرك الحاكم أدنى مما ذكر، ولا مقارنة بينه وبين الصحيحين.

وقد ألف بعد الحاكم، أبو ذر الهروي المالكي المتوفى سنة ٤٣٤هـ[٢] مستدركًا على الصحيحين، والغالب أن حاله لا يكون أحسن من مستدرك الحاكم، ولكننا لم نطلع على حكم صريح في ذلك.[٣]

وقد التزم أناس آخرون بجمع الأحاديث الصحيحة بعد الإمامين البخاري ومسلم واشتهر من مؤلفاتهم «صحيح ابن خزيمـــة[٤] وصحيح

(١) حجة الله البالغة للشاه ولى الله الدهلوي ١/ ٢٨٢ ـ٢٨٣.

(٢) أبو ذر عبد بن أحمد الهروي المالكي، يروي صحيح البخاري عن الثلاثة: المستملي، والحموي، والكشميهني.

(٣) قال الذهبي: له مستدرك لطيف في مجلد على الصحيحين علَّقتُ منه. يدل على معرفته (سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٥٩).
وانظر أيضًا: كشف الظنون ٢/ ١٦٧٢ طبعة دار الفكر، هدية العارفين ١/ ٤٣٧.

(٤) توجد نسخة صحيح ابن خزيمة في مكتبة ألمانيا، وهذه هي النسخة التي كانت في مكتبة الحافظ ابن حجر. وقد وصل فهرس هذه المكتبة بواسطة أحد رؤساء التجار العرب، وبعد الاطلاع على هذا الفهرس يتبين أن كتبًا نادرة من كتب التفسير والحديث بخطوط مؤلفيها أو تلاميذهم توجد في مكتبة ألمانيا. فيا لله! هذه خزائن المسلمين وقعت تحت أيدي النصارى، وهم يعرفون قدرها، والله يؤيد الدين =

ابن حبان[1]، وصحيح أبي عوانه[2] وإن الأحاديث التي تفرد بها هولاء مما ليس في الصحيحين وإن كانت أحسن حالاً من مستدرك الحاكم

= بالرجل الكافر. (المؤلف).

[قد طبع ما وُجد من هذا الكتاب بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في أربعة أجزاء من مطبعة المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٠هـ] (المراجع). وصل إلى أواخر أبواب المناسك تقريبًا.

(١) توجد نسخة صحيح ابن حبان في الهند. فيوجد في مكتبة الشيخ عبدالحى اللكنوي نسخة العلامة حميد مفتي الحنابلة، ولكنها ناقصة، وتوجد نسخة منها في مكتبة العلامة أبي الطيب العظيم آبادي أيضًا. (المؤلف).

وقد جمع الإمام نور الدين الهيثمي زوائد ابن حبان على الصحيحين في كتاب سماه «موارد الظمآن بزوائد ابن حبان» طبع قديمًا بتحقيق الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة رحمه الله في مجلد واحد. ثم طبع بتحقيق الأستاذ حسين سليم أسد الداراني في تسع مجلدات نشر دار الثقافة العربية في بيروت ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م. كما طبع «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان في تسعة أجزاء أيضًا بتحقيق كمال يوسف الحوت. نشر دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م. ثم طبع الإحسان أيضًا في ثمانية عشر مجلدًا بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤط ومساعديه. نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثالثة في ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(٢) توجد نسخة قديمة من صحيح أبي عوانة بخط عربي في مكتبة العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق وعليها قراءات وسماعات وبلاغات سجلها حفاظ أكابر بأيديهم مثل الحافظ الذهبي وأقرانه. (المؤلف).

والحمد لله لقد طبع هذا الكتاب المبارك في دائرة المعارف بحيدرآباد. (عبيدالله الرحماني).

[وقد طبع منه خمسة أجزاء من مطبعة دائرة المعارف بحيدر آباد سنة ١٣٨٦هـ بتحقيق وتعليق الأستاذ عبدالحميد شيخ الجامعة النظامية بحيدر آباد والسيد حبيب الله القادري]. (المراجع) وكان الجزء الثالث منه مفقودًا ثم طبع هذا الجزء لوحده. نشر مكتبة السنة في القاهرة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م. ولكن الكتاب مازال ناقصًا من أوله وآخره ويحتاج إلى تحقيقه ونشره من جديد.

ولكن مع ذلك لم تبلغ مرتبة أحاديث الصحيحين.[1]

* * *

---

(١) تنبيه: لقد بذل المؤلف رحمه الله جهدًا عظيمًا ومشكورًا في تتبع وإحصاء ما كُتب عن الإمام البخاري وصحيحه من شروح وتعليقات ومختصرات وتراجم وغيرها مما وصل إليه علمه آنذاك. وكان ذلك قبل سنة ١٣٢٩هـ أى قبل أكثر من تسعين عامًا من الآن. فذكر رحمه الله ١٤٣ كتابًا وأضاف إليها نجله في الحاشية ثلاثة كتب أخرى فبلغت ١٤٦ كتابًا.

أما الآن فقد طبع الكثير من كتب التاريخ والتراجم وفهارس المكتبات الموجودة في مختلف أنحاء العالم مما لم يكن متيسرًا في عصر المؤلف رحمه الله. فمن الممكن إضافة مثل ذلك بل أكثر منه إلى هذه القائمة. وقد ألف الأستاذ محمد عصام عرار الحسيني كتاب «إتحاف القارىء بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري» فذكر فيه ٣٧٥ كتابًا مما ألف حول صحيح البخاري، وبعد التتبع والاستقراء يمكن إضافة الكثير إلى هذه القائمة أيضًا. ومن المعلوم أن الدراسات والأبحاث عن الإمام البخاري وصحيحه مستمرة وما كتب ويكتب عنهما في مختلف لغات العالم من شروح وتعليقات ومختصرات وتراجم وغيرها أمر يفوق الحصر والإحصاء. وهذا دليل على عناية واهتمام الأمة الإسلامية بأصح الكتب بعد كتاب الله ومؤلفه وما رزقه الله من القبول والذكر الحسن مما لم يحصل لكتاب سواه ـ بعد كتاب الله تعالى ـ في تاريخ الأمة الإسلامية.

وما أصدق ما قاله الشاه ولى الله الدهلوي عن صحيح البخاري: «لعمري إنه نال من الشهرة والقبول درجة لا يُرام فوقها» (حجة الله البالغة ١/٣٤١، طبعة دار المعرفة) جعله الله صدقة جارية لمؤلفه إلى يوم الدين وحشرنا معه تحت لواء سيد المرسلينﷺ مع آله وأصحابه أجمعين ومن تبعهم من الصديقين والشهداء والصالحين وسائر المؤمنين. آمين.





الباب الخامس

شبهات واهية حول صحيح البخاري

الشبهة الأولى

لقد وُجِّهت إلى إمام المحدِّثين البخاري اعتراضات عامية، مصدرها قلة التدبر، وقِصَرُ النظر، وعدم التحقيق والتريث. ومن بين هذه الاعتراضات أن اكتشف بعضهم في الصحيح لحنًا صرفيًا وقالوا: إنَّ البخاري ما كانت له معرفة بعلم الصَّرْفِ، واستدلوا على ذلك بما سيأتي جوابه مفصلاً، وليس ذلك بغريب، فإن مثل هذه الاعتراضات قد وُجِّهت إلى الإمام أبي حنيفة أيضًا من قبلُ واعتُبِرَت من المسلمات، حتى إن المؤرخَ ابن خَلِّكان يقول في صدد دفاعه عن مثل هذه الانتقادات:

«ولم يكن يُعَاب بشيء سوى قلَّة العربية»[1]

ثم ضرب على ذلك أمثلةً استدل بها على عدم معرفته بفنون الصرف والنحو والأدب، ومن بينها القصة الآتية، فقد قال مانصه:

«فمن ذلك ما روي أن أبا عمرو بن العلاء المقرىء النحوي سأله عن القتل بالمثقل: هل يُوجِبُ القَوَدَ أم لا؟ فقال: لا، كما هو

---

(١) وفيات الأعيان ٥/٤١٣.

قاعدةُ مذهبه خلافًا للإمام الشافعي رضي الله عنه، فقال له أبو عمرو: ولو قتله بحَجَرِ المِنْجَنِيق، فقال: ولو قتله بأبا قُبَيس، يعنى الجبلَ المُطِلَّ على مكة حرسها الله تعالى»[1].

فقد قال: «بأبا قبيس» مع أن الصحيح أن يقول: «بأبي قبيس» لأنه في محل الجر، وهذا خلاف قاعدة النحو[2]. ولكن الاعتراض الذي عِيْبَ به الجامع الصحيح إذا عرفت حقيقته تعلم أن المثال الذي ضرب «لقصور اليد» أو «زلَّة القلم» يدل على دِقَّة إمام المحدثين في علوم اللغة، وإليك الموضع المذكور:

«قال أبو عبدالله: استَيْأَسُوا افْتَعَلوا من يئست»[3]

وقد قال العلامة بدر الدين العيني الحنفي تعليقًا عليه:

«والظاهر أن مثل هذا من قصورِ اليد في علم التصريف»[4]

وقد طار بكلام العينيِّ هذا قِصَارُ النَّظر كما قيل بالفارسية [ما معناه]

«المجنون يكفيه صوتُ هُوْ»[5].

وقد أجيب على وجود كلمة «افتعلوا» بعد استيأسوا في الجامع

---

(١) المصدر السابق.

(٢) وقد دافع عن الإمام أبي حنيفة الفاضل اللكنوي في التعليق الممجد وردَّ على هذا الاعتراض. (المؤلف)

(٣) عمدة القارى ٣٨٦/٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) نصه بالفارسية: ديوانه راهوئى بس است.

الصحيح بجوابين:

١- يوجد في كثير من النسخ «استيأسوا، استفعلوا» وهذا ظاهر في أن إمام المحدثين ذكر وزنه من الاستفعال، وهذا صحيحٌ حقًّا، فقد ورد في صحيح البخاري بتعليق المولوي أحمد علي السهارنفوري رحمه الله:

«استَيْأَسوا استَفْعَلوا من يَئِست»[١]

وهكذا في فتح الباري مع متن البخاري طبعة «الأنصاري» بدهلي أيضًا «استيأسوا استفعلوا» وهو الذي تبناهُ الحافظ ابن حجر في شرح البخاري أي كلمة «استفعلوا» فقال:

«وَقَعَ في كثيرٍ من الروايات افتَعَلُوا، والصوابُ الأول»[٢]

وهكذا الشارح القسطلاني ذكره برواية الأصيلي[٣]، أحد رواة الجامع الصحيح. «استفعلوا» ثم قال: وهو الصواب[٤].

وهكذا العلامة العينيُّ بنفسه قد نقل عن الشارح الكرماني «استفعلوا».

فثبت من كل هذه التصريحات أن الإمام البخاري رحمة الله عليه ذكر «استفعلوا» لوزن «استيأسوا» لا غير، وهو صحيحٌ لا مرية فيه.

---

(١) صحيح البخاري بحاشية المولوي أحمد علي السهارنفوري ١/ ٤٨٠.

(٢) فتح الباري ٦/ ٤٢٠. كتاب أحاديث الأنبياء. حديث ٣٣٨٩، والإمام البخاري يشير إلى ما جاء في سورة يوسف: الآية ٨٠ ﴿فَلَمَّا اسْتَيْـَٔسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾.

(٣) هو الحافظ الثبت العلامة أبو محمد عبدالله بن إبراهيم محمد الأندلسي، تفقه بقرطبة، وسمع بوادي الحجارة ومصر ومكة وبغداد، وأخذ الصحيح عن أبي زيد المَرْوَزِي توفي سنة٣٩٢هـ، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٢٤ (المراجع).

(٤) إرشاد الساري للقسطلاني ٥/٢٩٩.

فإن قيل: إنه وقع في كثير من الروايات والنُسَخ «افتعلوا» أيضًا، كما وقع في صحيح البخاري طبعة مصر، وكذلك في متن القسطلاني، فجوابه أولاً: أن التصريحات المذكورة قد بينت أن رواية «افتعلوا» لم تثبت عن الإمام البخاري، كما قيل في فتح الباري وإرشاد السَّاري «استفعلوا» وهو الصواب، ولذلك لا يَرِدُ أيُّ اعتراض على الإمام البخاري.

والجوابُ الثاني: أننا لو سلمنا أن رواية «افتعلوا» صحيحةٌ، فإنَّ إمام المحدثين لا يقصد من ذلك بيان الوزن، وإنما قصد بيان المعنى من باب الافتعال، وقد نقل العيني بنفسه عن الشارح الكرمانيّ:

«وقال الكرماني: «استيأسوا» «استفعلوا»، وفي بعض النسخ «افتعلوا»، أو غرضه بيان المعنى وأن الطلب ليس مقصودًا فيه ولا بيان الوزن والاشتقاق»[١]

هذه العبارات نفسها قد نُقِلَت في حاشية المولوي أحمد علي الحنفي السَّهَارَنْفُوريِّ، ولا يرد أى جرح ولا أيُّ اعتراضٍ على هذا التوجيه، ولكن مع ذلك يزعُم العلامة العيني أنه «كلامٌ واهٍ» بدون أن يقدم نقضًا معقولاً أو دليلاً على قوله هذا، والسبب الذي يسوقه لبيان كونه واهيًا هو في الحقيقة يؤيد توجيه الكرماني ومراد إمام المحدثين، فقد قال الشارح العيني: وقوله:

«إن الطلب ليس مقصودًا منه» كلامٌ واهٍ، لأن من قال: إن السِّيْنَ فيه للطَّلَب، قال: ليس إلا للمبالغة[٢]»

---

(١) عمدة القارى ٧/ ٣٨٦.

(٢) عمدة القارى ٧/ ٣٨٦.

وهذا ما قصده إمام المحدثين والكرماني من أن «استيأسوا» ليس على بابه وليس السين هنا للطلب، نعم يبقى هنا تعيين أن «استفعلوا» إن لم يكن على بابه فهل السين هنا للمبالغة أو بمعنى الافتعال وفيه موافقة الافتعال، فهذا أمرٌ آخر. ولكن العيني أيضًا قد اعترف ـ مثل الكرماني ـ بأن السين هنا ليس للطلب، وهكذا نرى أن العيني لم يستطع أن ينقض توجيه الكرماني، بل بالعكس أيده تأييدًا ولكن مع الأسف بعد هذا التأييد كله مازال يرى أن الاعتراض قائمٌ على الإمام البخاري، ولا غَرْوَ فإنَّ المخالفة المذهبية لا بد أن تبدي أثرها.

وتوجيه الكرماني أن (كلمة «افتعلوا» هنا بعد «استيأسوا» ليس لبيان الوزن بل هو لبيان المعنى والمراد) يدل عليه كلام إمام المحدثين أيضًا، لأنه يذكر بعد ذلك اشتقاق «استيأسوا» من «يئست» أي إن اشتقاقه من «يئس» المجرد فكيف يتصور أن متبحرًا يعرف أصل الكلمة ومادَّتَها ثم يخطىء في وزنها في المزيد فيه هذا الخطأ الصريح، لأن الخطأ في الوزن متفرعٌ على الخطأ في فهم أصله، فإذا عَرَفَ أصلَه فكيف يُتَصور أن يخطىءَ في وزنه، وهكذا أصبح من القطعى أنه إنما أراد إظهار المعنى بقوله: «افتعلوا» بعد «استياسوا» وليس الوزن.

وقد استعمل «الاستفعال» بمعنى، «الافتعال»، وقد صرح بذلك أصحاب فن التصريف وعلماء الفقه، فقد قال في الصراح: «استيأس اتّأس، نا أميد شدن[1]» وفي القاموس: «كاستيأس اتأس»[2]. وفي لسان العرب: «وآيَسَه فلان من كذا، فاسْتَيْأَسَ منه بمعنى «أَيِس» واتَّأَس

(١) الصراح ١/ ٤٥٤.

(٢) القاموس المحيط ٤/ ٦٦٨.

أيضًا، وهو افتَعَل فأدغم مثل إتَّعَدَ»[١]. فهل يمكن لأحدٍ أن يقول إن «اتَّأَسَ» في الصراح بعد «استيأس» لإشتراكهما في الوزن؟

والخلاصة أنه إن كان «استفعلوا» فهو لبيان الوزن، وإن كان «افتعلوا» فلبيان المعنى لا الوزن، وهكذا يبدو واضحًا أن هذا لا يدل على «قصور يد» إمام المحدثين بل يدلُّ على دقته في علم التصريف وعلم اللغة[٢].

الشبهة الثانية

ومن بين الشبهات أو الاعتراضات التي وُجِّهت إلى صحيح البخاري بسبب سوء الفهم وقصور النظر أنه لا توجد في أوله خطبةٌ كسائر الكتب. وقد كان الأولى أن نتغاضى عن مثل هذه الشبهات العامية، ولكن الأسف أن العلامة العينيَّ ينقل هذا الاعتراض ثم يجيب على ذلك بأجوبة عدة وينقض كل جواب بشبهةٍ ما ثم يسكت، وكأنه قد أقر بهذا الاعتراض. وقد تلقفه بعض السفهاء من الشيعة جريًا على ما تقتضيه طبائعهم وتُسَوِّغُ لهم أهواؤهم فظن أنه اعتراض قوي فنشره بعد ما بالغ فيه حتى جعل من الحبة قبةً.

وقبل كل شيء نستطيع أن نقدم أسماء العشرات من كتب المتقدمين التي لا توجد فيها الخطبة المتبعة (أى الحمد والصلاة) ويظهر منه أنه لم يكن من طريقتهم أن يجعلوا الخطبة جزءًا من مؤلفاتهم[٣]، فإن وجد

---

(١) لسان العرب ٦/ ٢٦٠.

(٢) وكم من عائب قولاً صحيحًا وآفته من الفهم السقيم (المؤلف)

(٣) أما حديث «كل أمرٍ ذي بالٍ لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع» فهو حديث ضعيف. =

فكان نادرًا، ولقد كان من المناسب أن نعرض أسماء مئات من الكتب للاستدلال على ذلك، ولكننا نراه نوعًا من الفضول ولذلك نتغاضى عنه، وإنما نكتفي بعرض أسماء بضعة كتبٍ في الفنون المختلفة وهي ميسرة لكل واحد، ولا توجد في أى من هذه الكتب الخطبة التقليدية ومن بينها:

موطأ الإمام محمد، وموطأ الإمام مالك، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن الترمذي، ومسند أحمد بن حنبل، والرسالة للشافعي[1] وسنن الدارقطني، وسنن الدارمي، والوقاية، وتنوير الأبصار، والكافية.[2]

ثانيًا: لقد روى أبو الهيثم الكشميهني عن الفربري أنه قال:

«سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلتُ قبل ذلك وصليتُ ركعتين[3]».

ولقد كان يبيض كتابه في المسجد النبوي بين الحجرة والمنبر أحيانًا وفي المسجد الحرام أحيانًا[4].

= كما بينه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل ١/ ٢٩ ـ٣٢، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ٩٠٢.

(١) توجد الخطبة في النسخة المطبوعة بتحقيق العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله من كتاب الرسالة. والله أعلم.

(٢) وكذلك مصنف ابن أبي شيبة وكتاب الآثار للإمام أبي يوسف وكتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني وكثير غيرها.

(٣) مقدمة الفتح ٤٨٩ وقد تم تخريجها.

(٤) مقدمة الفتح ٤٨٩ وقد سبق تخريجها.

وإن المرء ليتحير. فياليتَ شعري أية طريقةٍ للحمد والصلاة أحسن وأكمل من هذه، فإن كان بعض المؤلفين يكتبون في كتبهم كلماتٍ من الحمد والصلاة في ابتداء كتبهم إتباعًا للتقاليد، فهذا إمام المحدثين لا يكتب أى حديث في كتابه إلا بعد الحمد لله والصلاة على النبي ﷺ.

وأعجبُ من هذا أن بعض الناس أجاب عن هذا بأنه لعله قال ذلك شفهيًا، وأى مجالٍ للشك بعد أن يُصَرِّح المؤلف بوضوح بأنه اتبع أمثل وأعلى طريقة ممكنة للحمد والصلاة قبل كل حديث، فمن أسوء مظاهر الفهم السقيم والعصبية الطائفية أن يفسر هذا الأمر المؤكد المعلوم بمجرد «الاحتمال والتخمين». ومن الذي لا يدري أن الكتابة ليست شرطًا للحمد، وإن ما يُعَرَّف به الحمد هو: «الثناء باللسان على الجميلِ الاختياري، نعمة كان أو غيرها».

ومن الواجب في كل صلاةٍ الصلاةُ على الرسول ﷺ والسلام عليه وعلى عباد الله الصالحين في تشهدها.

شبهات صاحب سيرة النعمان

ولقد ذكر صاحب سيرة النعمان أيضًا بعض الشبهات العامية حول الإمام البخاري والجامع الصحيح واستدلالاته، ولا أرى منشأها إلا قلة التدبر وعدم التحقيق. وأرى أن من المناسب أن أذكر هذه الشبهات والرَّدَّ عليها من كتاب «حُسنِ البيان[1]» وفي ذلك كفاية.

الشبهة الأولى:

يرى الإمام أبو حنيفة أن كلاً من الإمام والمقتدي يؤمنان سرًا في أنفسهما[2]، ويرى الإمام البخاري أنهما يجهران، ويستدل على ذلك بأن الرسول ﷺ قال:

«إذا قال الإمام: ولا الضالين، فقولوا: آمين»

فأين ذكر الجهر في هذا الحديث[3]؟

وهي شبهة قديمة للجماعة، وقد أجيب عن هذه الشبهة بأجوبة كافية شافية مقنعة أكثر من مرة، ولكني أرجو من أهل العدل والإنصاف أن ينصتوا إلى حقيقة شبهات صاحب سيرة النعمان وإلى أجوبتها.

---

(١) يشير إلى كتاب «حسن البيان في الرد على سيرة النعمان» للعلامة المحدث المجاهد الشيخ عبدالعزيز الرحيم آبادي المتوفى سنة ١٣٣٦هـ وهو أحد تلامذة الإمام المحدث السيد نذير حسين الدهلوي. رحمه الله.

(٢) أى في الصلاة الجهرية بعد قراءة الفاتحة.

(٣) سيرة النعمان ٢/ ١٩٠.

لقد عقد إمام المحدثين في الجامع الصحيح ثلاثة أبواب متوالية حول التأمين:

١ـ جهر الإمام بالتأمين

٢ـ فضل التأمين

٣ـ جهر المأموم بالتأمين

وأورد أحاديث في الأبواب الثلاثة كلها، ففي الباب الأول حديث:

«إذا أمَّن الإمام فأمنوا[١]» إلخ.

وفي الباب الثاني:

«إذا قال أحدكم: آمين، وقالت الملائكة في السَّماء: آمين، فوافقت إحداهما الأخرى، غُفِرَ له ما تقدَّم[٢]».

وفي الباب الثالث:

«إذا قال الإمام: غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فقالوا: آمين[٣]»

فالحديث الأول يَدلُّ على جهر الإمام بالتأمين لأن تأمين المقتدي معلق على ذلك، فإن لم يجهر الإمام بالتأمين فكيف يعرف المقتدي أن الإمام أمّن أو لم يؤمّن، ويدل على جهر المقتدي بالتأمين بأن كلاًّ منهما وقع مقابل الآخر، فلماذا نقول بدون أى قرينة واضحة، أن المراد من

---

(١) صحيح البخاري مع الفتح ٢/٢٦٢.

(٢) صحيح البخاري مع الفتح ٢/٢٦٦.

(٣) المصدر السابق.

أحدهما الجهر ومن الثاني السر. هذا مخالف للسياق، وإن من يملك الذوق السليم لفهم اللغة لعربية يستطيع أن يفهم هذا حق الفهم.

وهكذا الباب الثالث والأخير أى جهر المأموم بالتأمين فيه حديث «إذا قال الإمام: ولا الضالين، فقولوا: آمين» يَسْتَدِلُّ فيه على الجهر بأن كلاًّ من القولين: إذا قال الإمام: ولا الضالين، فقولوا: آمين، وقعا متقابلين واتفقنا على أن المراد من أحدهما الجهر، فالأخذ من الثاني السر ـ مع أنه مقابل للأول ـ يخالفُ السياق. ألا ترى أن الحنفية يستدلون على المسح إلى المرفقين في التيمم بكلمة «اليد» وإن كانت وقعت مطلقةً في آية التيمم، ولكنها مقيدة في آية الوضوء، ولما كانت آية التيمم مقابلة لآية الوضوء فينبغي أن يكون المراد واحدًا، فكان عليهم أن يُجْرُوا هذه القاعدة هنا أيضًا فإن «القول» هنا وإن كان مطلقًا ولكنه في مقابله الجهر بالاتفاق فينبغي أن يكون هو المراد أيضًا في الثاني، مع أن الآيتين في الوضوء والتيمم كل منهما منفصلةٌ عن الأخرى وفي حديث التأمين وقع القولان معًا متقابلين في جملةٍ واحدةٍ، وزيادة على ذلك فمن المعلوم أن المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل، والكل يعرف أن القول بالجهر هو الفرد الكامل(١).

الشبهة الثانية:

والشبهة الثانية من شبهات صاحب سيرة النعمان: أن الإمام أبا حنيفة يرى جواز الوضوء بنبيذ التمر إن لم يكن مُسْكِرًا، والإمام البخاري يعقد ترجمة بخلاف هذا، ويورد حديث «كل ما أسكر حرام(٢)».

---

(١) حسن البيان ١٦٦ ـ١٦٧.

(٢) سيرة النعمان ٢/ ١٩٠، والحديث في صحيح البخاري ١/ ٣٥٣، ٣٥٤.

وهذا من «حسن فهم» صاحب سيرة النعمان أو من «حسن نيته»، أما إمام المحدثين فقد ذكر مسألتين في ترجمة الباب في هذا الموضع:

١ـ لا يجوز الوضوء بالنبيذ.

٢ـ لا يجوز الوضوء بالمسكر.

وقد ساق الإمام البخاري أقوال عدَّةٍ من أئمة التابعين استدلالاً للمسألة الأولى، واستدل على المسألة الثانية بالحديث المذكور[١]، نعم لقد كان لصاحب سيرة النعمان أن يعترض لو لم يذكر في الترجمة الموضوع الثاني الذي يدل عليه الحديث صراحة.

أما مسألة جواز الوضوء بنبيذ التمر أو عدم جوازه فقد أخطأ فيه صاحب سيرة النعمان أولاً في أنه نسب إلى الإمام أبي حنيفة القول بالجواز مطلقًا، مع أنه يشترط لجوازه عدم وجود الماء وقد نقل قوله الطحاويُّ في شرح معاني الآثار[٢]».

وقد خالفه في هذه المسألة أعظم تلامذته، وهو القاضي أبو يوسف،

---

(١) وقال بعضهم: حديث الباب: «كل شراب أسكر فهو حرام» يدل على كلا الجزءين من الترجمة بأن يقال: إنه لا يجوز التوضؤ بالمسكر الحرام اتفاقًا وهذا لخروجه من اسم الماء في اللغة والشريعة وكذلك النبيذ الغير المسكر أيضًا هو في معنى المسكر من جهة أنه لا يقع عليه اسم الماء، يدل عليه حديث ابن مسعود عند أحمد والدارقطني: أن النبي ﷺ قال له ليلة الجن: أمعك ماء؟ قال لا ـ الحديث. ولو جاز أن يسمي النبيذ ماء لأن فيه ماءً لجاز أن يسمي الخل أيضًا ماءً لأن فيه ماء (عبيدالله الرحماني).

وهذه الحاشية في الأصل بالعربية وليست من ترجمتي.

(٢) انظر شرح معاني الآثار ١/ ٩٤ ـ٩٦.

وخالفه الطحاويُّ أيضًا في هذه المسألة، واعترض عليه الطحاوي باعتراضين:

أحدهما: هل النبيذ مثل الماء أم لا؟ فإن كان مثل الماء فلِمَ يَشْتَرِطُ لجواز الوضوء منه عدم وجود الماء؟ وإن لم يكن مثل الماء فجواز الوضوء به يحتاج إلى دليل.

وثانيهما: أن الإمام أبا حنيفة إنما يقول بجواز الوضوء من نبيذ التمر فقط، ولا يُبيح الوضوء من نبيذ الزبيبِ وغيره، وهذا تفريقٌ لا معنى له. وهكذا فعلى صاحب سيرة النعمان أن يجيب أولاً على اعتراضات الطحاويِّ، ثم يتوجه إلى المحدثين[1].

الشبهة الثالثة:

والشبهة الثالثة التي أثارها الأستاذ النعماني نتيجةً لعدم تدبره إذ يقول: إن الإمام أبا حنيفة لا يرى وجوب قراءة الفاتحة للمقتدي، وأما الإمام البخاري فيقول بوجوبه، وعَقد في الجامع الصحيح بابًا بوجوب قراءة الفاتحة للإمام والمأموم في كل صلاة، سواء كانت جهرية أو سرية. واستدل عليه بحديثين:

أولهما أن أهل الكوفة شكوا سعَد بن أبي وقاصٍ إلى عمر بن الخطاب فعزله عمر رضي الله عنه واستعمل عليهم عمَّارًا فشكوا حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي، فدعاه عمر رضي الله عنه وقال له: هكذا زعم الناس، فقال عمار: والله إني أصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ ولا

---

(١) حسن البيان ١٦٧ ـ ١٦٨.

أنقص منها، كنت أصلي صلاة العشاء فأطيل القيام في الركعتين الأوليين وأخفف في الركعتين الأخريين.

فأين في هذا الحديث وجوب قراءة الفاتحة؟[1].

ولقد نسي صاحب سيرة النعمان في شبهته الثالثة هذه كل أساليبه الحديثية والاجتهادية التي ادعاها في أول الكتاب، وكتب أمورًا تثير الشك حول فهمه للمعاني أيضًا، وإليك تفصيل ذلك. قال:

«إن أهل الكوفة شكوا عمارًا أيضًا فدعاه عمر وقال له»

وهذا خطأ محض، فإن أهل الكوفة لم يشكوا عمارًا ولا دعاه عمر ابن الخطاب، بل كل هذا جرى مع سعد بن أبي وقاص، فقد شكاه أهل الكوفة، وطلبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والحديث في صحيح البخاري بهذا اللفظ:

«شكى أهل الكوفة سَعْدًا إلى عُمَرَ فعزله واستعمل عليهم عمارًا، فشكوا حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي فأرسل إليه، فقال يا أبا إسحاق: إن هؤلاء يزعمون أنك لا تحسن تصلي[2]». (الحديث)

فكلمة «فشكوا» تفسير لـ«شكى أهل الكوفة» وبيان له، والفاء هنا عاطفة تفسيرية، وجملة «فعزله واستعمل عليهم عمارًا» معترضة، والدليل على ذلك أن الذي دعاه عمر وكلّمه خاطبه بلفظ ـ أبي إسحاق ـ وأبو إسحاق هي كنية سعد بن أبي وقاص، وأما عمار فكان يكنى بأبي اليقظان[3].

---

(١) سيرة النعمان ٢/ ١٩٠.

(٢) صحيح البخاري ٢/ ٢٣٦.

(٣) الاصابة ٢/ ٣٣، ٥١٢.

والدليل الثاني على ذلك أن اسم سعد مُصَرَّحٌ به في موضعين في هذا الحديث، والقصة بتمامها أن عمر رضي الله عنه لما سأله قال: أنا أصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ، فأرسل عمر رضي الله عنه معه رجلاً لكي يذهبوا فيحققوا في مسجد الكوفة، فلما وصلوا هناك سألوا أهل المسجد فأثنوا عليه خيرًا، إلا رجلاً واحدًا في مسجد فشكاه فقال: «فإن سعدًا لا يسير بالسرية، إلخ».

وعلى ذلك قال سعد ما قال، وهنا تصريح باسم سعد، فلا يمكن أن يكون الذي دعاه عمرُ عمارًا.

والخطأ الثاني الذي وقع فيه صاحب سيرة النعمان هو تفسير قول عمر «ذاك الظن بك يا أبا إسحاق» بـ«هكذا زعم الناس» مع أن عمر هنا عبَّر عن نفسه أى إن سعدًا لما قال له: أصَلِّي بهم صلاة رسول الله ﷺ، قال له عمر: هذا الذي كنت أتوقع منك، لأن سعدًا من العشرة المبشرين بالجنة ومن السابقين الأولين ووردت في فضلهم آيات وأحاديث، فكان قصد عمر أن مثلك لا يُظَنُّ به السوء، وكنت أظن بك ما تقوله. ولا يمكن أن يفهم منها ما فهمه الأستاذ، وذلك لأن عمر قال قبل ذلك: «إن هؤلاء يزعمون أنك لا تحسن تصلي».

وهنا يتبين أسلوب صاحب سيرة النعمان «التاريخي» و«الحديثي» و«الاجتهادي» فإن كان هذا فهمه وهذا مبلغه في علم الحديث، وهو مع ذلك يزعم لنفسه أنه محدِّثٌ. فالأولى أن يقال لأئمة الكوفة: «محدثون» بل هو ألزم وأوكد.

وبقى الكلام في سؤالك «فكيف يثبت من هذا الحديث وجوب قراءة الفاتحة»؟

فالجواب أولاً: أن إمام المحدثين ذكر في الترجمة مطلق القراءة ولفظه:

«باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يَجْهَر فيها وما يُخافِت[1]».

فمن أين كتبتَ «قراءة الفاتحة» وأنى يحق لك ذلك؟.

ثانيًا: أن إمام المحدثين ساق في الباب حديثين[2]، فلماذا تركتَ أحدهما؟ ولما كان الحديث الثاني يدل صراحة أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب أغفلته. «ولنعم ما فعلت».

والآن تستمع إلى وجه الدلالة في الحديث الأول، فإن إمام المحدثين قد عنى في ترجمة الباب أن القراءة واجبةٌ في كل صلاة وجملة «أصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ» في حديث سعد إنما هو بيان لأمره ﷺ: «صَلُّوا كما رأيتموني أصلي» وفيه الحكم العام لكل مسلم أن يصلي كما كان الرسول ﷺ يصلي، ولا يُستثنى منه أى فرد من أفراد المصلين، فإذا كان الجميع يعترفون ويسلمون بالقراءة في صلاة الرسول ﷺ، فالواجب على أن تكون القراءة في كل صلاة بمقتضى قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وهذا ما يريده الإمام البخاري في ترجمة الباب، فإذا ثبت عموم هذا الحكم ولم يثبت استثناء المقتدي من هذا العموم فلا مجال للكلام للمخالف في قطعية هذا العموم.

---

(١) صحيح البخاري ٢/٢٣٦.

(٢) بل أربعة. حيث ذكر بعد هذين الحديثين حديث المسيء صلاته ثم ذكر حديثاً آخر في قصة سعد نفسه.

ثم إن الإمام أبا حنيفة يرى أن القراءة إنما هي فرض أو واجب في الركعتين الأولين فقط، ولا قراءة في الركعتين الأخريين عند الإمام أبي حنيفة[1]، فذكر إمام المحدثين حديث سعد لأنه يتضمن أنه كان يطيل في الركعتين الأوليين في العشاء، ويُخَفِّفُ في الأخريين، وهذا يظهر منه أن القراءة في الركات الأربع، وقد سماها سعدٌ رضي الله عنه صلاة رسول الله ﷺ، فثبت أن القراءة مشروعة في الركعات الأربع كلها، خلافًا لمذهب الإمام أبي حنيفة.

والحديث الثاني الذي أورده إمام المحدثين هو دليل خاص لقراءة الفاتحة، فالصورة الآن أنه ذكر دليلين لباب واحد، أحدهما عام والثاني خاص، أو بعبارة أخرى أحدهما دليل على مطلق القراءة، والثاني تقييد لذلك المطلق، «فإن المطلق إذا وجد فلا بد أن يكون تحت مقيد[2]».

وخلاصة الكلام أن الحديث الثاني يبين أن إطلاق القراءة مقيد بهذا القيد، أما صاحب سيرة النعمان فإنه إن لم يفهم هذه النكتة وتساءل كيف تثبت قراءة الفاتحة من هذا الحديث، فلا غرابة في ذلك. فإن كان الأستاذ النعماني لم يستطع أن يفهم معنى حديث سعدٍ مع أنه ظاهر فأنى له أن يدرك وجوه استدلال إمام المحدثين ونكات استنباطه التي أودعها تراجم أبوابه التي قيل عنها:

إنها «حَيَّرتِ الأفكارَ، وأدْهَشَتِ العُقُولَ والأبصار[3]».

(١) انظر الهداية ١/ ١٢٧.
(٢) انظر لهذا القول الاحكام في أصول الأحكام للآمدى ٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧١ (المراجع).
(٣) مقدمة فتح الباري ١٣، والجواب من حسن البيان ١٦٨ ـ ١٧١.

وأما الزلات الأخرى التي وقعت في سيرة النعمان وذُكِرت في حسن البيان فإننا نسكتُ عنها[1] لأنها خارجةٌ عن نطاق بحثنا، وزيادة على «حسن البيان» فقد ذُكرت في «الإرشاد» كثير من أوهام وسقطات سيرة النعمان، ومع ذلك قال مؤلف الإرشاد:

إن ما ذكرته أنا وصاحب حسن البيان جزء يسير جدًا من سقطات وأوهام صاحب سيرة النعمان.

* * *

---

(١) فإن كنت تريد أن تطلع على زخارف الشيخ المعاصر شمس العلماء النعماني فخذ كتاب حسن البيان المذكور، وقد أُلِّفَ لكشف حقيقة سيرة النعمان وبيان مناظره، وفيه نقد كامل لأساليب المعاصر المذكور التاريخية والحديثية، والاجتهادية، والحق أن المرء لا يجد لذة قراءة «سيرة النعمان» إلا بعد مطالعة «حسن البيان» وقد ألفه المناظر المعروف العلامة الرحيم آبادي.

ومما يسر أن المعاصر النعماني قد صحح في الطبعة الثالثة من كتابه الأخطاء الفاضحة مثل الخطأ في نقل الآية ثم الاستدلال بها أو عدم فهم أحاديث صحيح البخاري، ثم الاعتراض على استدلال البخاري وغير ذلك، وظهرت نتيجة طيبة لتأليف «حسن البيان»، ونرجو من قراء «حسن البيان» أن ينظروا إلى الطبعة الأولى والثانية لسيرة النعمان عند مطالعتهم، ولا يسيؤا الظن بحسن البيان بمجرد النظر في الطبعة الثالثة من سيرة النعمان. (المؤلف).

الباب السادس

النقد

نظرة أخرى على صحيح البخاري

الباب السادس

النقد

نظرة أخرى على صحيح البخاري

﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ۝٤﴾[(1)]

إن حرية الرأى وكلمة الحق هما من مزايا الإسلام، وحُقَّ للإسلام أن يفتخر بهما. والنقد إنما يقوم على هذين الركنين: الحرية، وكلمة الحق.

وقد لَقَّبَ المسلمون صحيح البخاري بـ«أصَحِّ الكتب بعد كتاب الله» بعد نقدٍ وبحث كثير، فمن نقاده الأولين الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ومعاصروهما. وما زالت جماعةٌ كبيرة من المحدثين والنقاد تتناوله بالنقد والبحث خلال مئات السنين بعد تأليفه، وقد بحثوا في أحاديثه حديثاً حديثاً[(2)].

---

(١) الملك: ٤.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٧٣، مقدمة الفتح ٤٨٩، الطبقات للسبكي ٢/٢١٥، وفي مقدمة الفتح: قال أبو جعفر العقيلي: «لما صنف البخاري كتاب الصحيح عرضه على ابن المديني وأحمد بن جنبل ويحيى بن معين وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة.» ص ٧، و ٤٨٩. وكذلك في تغليق التعليق ٥/ ٤٢٣ والتهذيب ٩/ ٥٤ نقلاً عن مسلمة بن قاسم في كتاب الصلة.

والإمامُ الدَّارقطنيُّ من أعلام نقاد الحديث، فقد اختبر صحيح البخاري حرفًا حرفًا بلا تقليدٍ ولا محاباةٍ، وقد صرَّح - بدون أي تردد وبصراحةٍ تامة، ولكن بعدالة تامة أيضًا - بكل ما عَلِقَ بذهنه من شكوك أو شبهات، وجمعها كلها في رسالة[1]، سواء كانت تلك الشبهات تتعلق بالأسانيد والرواة أو بالمتون.[2]

وقد جمع شبهاته كلها الحافظ ابن حجر ونقلها في «هدى الساري» وتناولها بالرد والبحث، وخصص فصلاً للبحث في الشبهات التي كانت تتعلق بالرواة، وفصلاً آخر للنظر في الشبهات التي تتعلق بسلسلة الأسانيد أو المتون. وهكذا أوضح كل الشبهات التي كان أثارها الإمام الدارقطني فانجلت وتكشفت، لأن بعضها كان مبنيًا على عدم الاطلاع وبعضها على التشدد، وبعضها بسبب عدم الالتزام بالقواعد التي اختارها المحدثون.[3] ونحن لا نستطيع في هذه العجالة أن نحصي تلك الشبهات والردود عليها لأنها طويلة وإن الكتاب سوف يتضخم كثيرًا إن ذكرتها كلها مع ردودها.

---

(١) وسماها «التتبع» وذكر فيها الأحاديث التي رآها «معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما».

(٢) وقد طبعت هذه الرسالة مع رسالة أخرى للدارقطني سماها «الإلتزامات» كلاهما في مجلد واحد بتحقيق مقبل بن هادي الوادعي. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي. الكويت. الطبعة الثانية. بدون تاريخ.

(٣) انظر مقدمة فتح الباري ص ٢٤٦، «الفصل الثامن في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد وإيرادها حديثًا حديثًا على سياق الكتاب وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك».

و ص٣٨٤، «الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتبًا لهم على حروف المعجم. والجواب عن الاعتراضات موضعًا موضعًا إلخ».

وقد اهتم بها ـ زيادة على الحافظ ابن حجر ـ العلامة العيني أيضًا، ومع أنه لم يخصص لها كتابًا ولا عقد لها فصلاً خاصًا أو بابًا ولكنه رفعها وأجاب عليها بأساليب جيدة في مواضعها من صحيح البخاري، وهكذا فعل العلامة القسطلانيُّ وغيره من شُرَّاح البخاري.

وفي أيامنا هذه تصدى بعض السفهاء من مدينة عظيم آباد لنشر بعض الاعتراضات الساقطة في اللغة الأردية، وهكذا الشيعة كتبوا باسم (تنقيد بخاري) وجمعوا فيها اعتراضاتٍ قديمة أكل عليها الدهر وشرب، وأمورًا تدل على الجهل الفظيع، وهي لا تستحق أى التفات من أهل العلم، ولا يمكن أن تسمى نقدًا، نعم لقد أضاف إليها هذا الشيعي أمرًا آخر، وهو الجزء الأساسي من مذهب الشيعة وهو الإقذاع والسب والشتم وبذاءة اللسان.

لقد قلنا فيما سبق إن الحرية وكلمة الحق هما الركنان الأساسيان في النقد وعليهما ينبنى، فإذا فُقِد جزءٌ منهما فلا يمكن أن نطلق عليه اسم النقد فالرجل الذي لا يملك الحرية لا يمكن أن يقول كلمة الحق كما ينبغي، والذي لا يلتزم بالحق بعد الحرية لا يمكن أن يُوثَقَ به، وإنَّ مثل هذا الرجل تحمله عصبيتُه على الكذب والافتراء والغش والخداع. والحرية وكلمة الحق هما عنصرا النقد، وبعد هذين العنصرين لا بد من العلم، وهو روح النقد، فالعلم مع الركنين الأساسيين لازمٌ للنقد لزومَ الرُّوح للجسد، ونحن وإن كنا نعيش في زمن انتشرت فيه الحرية، ولكن الحق والعلم قد أصبحا فيه كعَنْقَاءَ مُغْرِبٍ.[1]

وإذا ألقَيْتَ نظرةً على شبهات الآريين[2] التي يُوردُونها حول كلام

---

(١) طائر ضخم خيالي لا وجود له. انظر لتفصيل لسان العرب ١٠/ ٢٧٦، تاج العروس ١٣/ ٣٦٠.

(٢) منظمة «آريا سماج» تنادى باحياء الهندوسية مع إصلاحها، وتشرح كتب الفيدا حسب =

الله أو الإسلام تجد أنهم رغم كونهم يحملون شهاداتٍ عاليةً من الدراسات الإنجليزية. فمنهم من يملك شهادةB.A أوT.AأوB.A.F وغيرها ـ يَتفوَّهونَ بأمورٍ يَضْحَك منها الأطفال والصبيان، فما هو السبب في ذلك؟ إنهم يملكون الحرية ولكنهم أصبحوا عميًا صمًا بسبب التعصب والافتراء، فقد ضاع عنهم أحد أركان النقد، وهو الالتزام بكلمة الحق والعدل أو العلم الذي هو روح النقد، وقد تخلَّوا عنه، فأحيانًا يحملهم جهلهم إلى التَشَدُّق بأقوالٍ تدعُ الحليم العاقل حيران شاخص البصر. وقد جعل الآريون أساس ديانتهم الطعنَ والإقذاع والتطاول بالألسنة، و«واجبهم» الأساسي هو الاستمرار بالطعن في الحق بغض النظر عن كون انتقاداتهم مبنية على الجهل أو العصبية. ودون التفات إلى كونها ترِد على الخصم أو لا ترِد. فإذا قرنت هذه الانتقادات بمعتقداتهم وطُرقِ النجاة عندهم أصبح الأمر مثيرًا للعجب والسخرية.

وهكذا إذا ألقينا نظرةً على اعتراضات الشيعة التي نُشرت باسم «تنقيد بخاري» فلا يملك المرءُ إلا أن يتعجب من قدرة الله، وسببه الوحيد أنهم في الحرية كالأوابد التي شردت من حبالها وخرجت من خطمها، ولكن الركن الآخر للنقد وهو «الالتزام بكلمة الحق» فكأنه قد سُلِبَ منهم منذ قديم الزمان، وجعلتهم «عقيدة التقية» مُوْلَعينَ بالكذب

= نظرتها الخاصة، وتحارب عبادة الأوثان والأصنام، وبعض فئاتها تجيز أكل اللحوم، وقد تأسست هذه المنظمة في ابريل ١٨٧٥م في بومبائي، وبعد عامين من تأسيسها أعيد النظر في مبادئها ثم تم اعلانها للناس. وهي عشرة مبادىء يجب الإيمان والالتزام بها على كل عضو منها، وهذه المبادىء هي التي تفسر عقائد هذه المنظمة.

ومصادر هذه المنظمة باللغة الإنجليزية والأردية والسنسكريتية معروفة لدى الناس، ولها مقاومة شديدة للنصرانية والإسلام. (المراجع).

والافتراء فإذا أضافوا إلى هذه السوأةِ الخُلُقِيةِ «الجهل» أيضًا ازداد الطين بلَّة والطنبور نغمة. فانحطوا إلى الحضيض، فجعلوا ـ كالآريين ـ أساس مذهبهم الإقذاع والتفحش والاعتراضات.

وحيث أننا قد بقيت علينا أمورٌ كثيرةٌ مهمةٌ من سيرة إمام المحدثين ومآثره العلمية فلذلك لا نرى حاجةً إلى الالتفات إلى هذه الأقوال السوقية التي سميت «بالنقد» ظلمًا وجهلاً، وينبغي أن يُنْظَرَ القسم الثالث لهذا الغرض[1].

ومن الأمور التي تحملنا إلى عدم الالتفات إلى هذه الترهات هو أن شبهاتهم بعضها تتعلق بشراح البخاري وليست لها أى علاقة بصحيح البخاري، وبعضها إنما هي ترديد لشبهات قديمةٍ باليةٍ قد أكل عليها الدهر وشرب، وأُجيبت بأجوبةٍ مُفْحِمَةٍ، ولكنها ما زالت تُرَدَّد من أبواقٍ جديدة بين حينٍ وآخر وتنشر باللغة الوطنية لبعث الشك والارتياب في قلوب عامة الناس، وجزءٌ منها يختص باللعن والشتم والتفحش على أصحاب رسول الله ﷺ والذين ضَحُّوا بأنفسهم في سبيل الله، وهو الجزء الأكبر من الكتاب المذكور ولا صلة له أيضًا بصحيح البخاري.

وبعضها تشتمل على تساؤلاتٍ ذكرها شراح البخاري للرد عليها. وما بقي بعد هذا كله فهو نموذجٌ نادر من الجهل الفظيع بأصولِ الحديث وقواعده، تتبين حقيقتها حينما نذكرها في القسم الثالث من الكتاب.

فسوف ترى إذا انكشف الغبار ... أفرس تحت رجلك أم حمار

* * *

(١) كأن المؤلف رحمه الله كان ينوي إصدار جزء ثالثٍ أيضًا لهذا الكتاب لكن لم يسعفه الوقت.



الباب السابع

العقائد وعلم الكلام



الباب السابع

العقائد وعلم الكلام

من المسلَّم به أن الإمام البخاري كان على قمة الفضل والكمال من حيث كونه مجتهدًا فقيهًا ومحدثًا، ولكن في الوقت ذاته لا يجد المرء مناصًا من أن يعتبره من كبار «المتكلمين» أيضًا، وقبل أن نفصل القول في بيان مزاياه الكلامية نرى من اللازم أن نذكر ما هو علم الكلام؟ وكيف وُجِد؟ وكيف تطَوَّر وارتقى؟ وما هي أنواعه؟ فإن جماعة من المتقدمين تنظرُ إلى علم الكلام نظرة كراهية وتَنَفُّرٍ، فقد نظم بعضهم قصائد في ذمه وهجوه، وآخرون لم يكتفوا بتفسيق المتكلمين بل جاوزوا ذلك إلى حد التكفير.

ومن المعروف عامةً أن علم الكلام في المسلمين وُجِد بعد الفلسفة وتربى في أحضانها، إلا أن الحقائق تثبت أن بعض مسائل علم الكلام كانت قد وُجِدَت قبل وجود الفلسفة بعشرات السنين، ولم تكن الفلسفة قد خالطها أبدًا، فقد نقلت الفلسفة إلى اللغة العربية في عهد المنصور إلا أن رواجها وانتشارها كان في عهد المأمون، فقد اعتلى المنصور عرش الخلافة سنة ١٣٦هـ. وتولاها المأمون في سنة ١٩٣هـ[1].

---

(١) كذا في الأصل ولكن الصواب أن المأمون بويع له بالخلافة في سنة ١٩٨هـ (تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٩٥، تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم حسن ٥٨/٢) ولكن الخلاف بينه وبين أخيه المأمون الذي بويع له في ١٩٣هـ كان بدأ قبل ذلك وكان =

وهكذا يبدو أن أهم كتب الفلسفة على الأقل ما كانت ترجمت باللغة العربية قبل سنة ١٣٦هـ، مع أن غَيْلَان الدمشقي[(١)] ومَعْبَد الجُهَني[(٢)] ويونس الأسْوَاري[(٣)] وواصِل بن عَطاء البصري[(٤)] وعَمرو بن عُبيد[(٥)] وغيرهم كانوا قد وُجِدوا قبل ذلك وهم رؤساء المعتزلة ومؤسسوا علم الكلام.

= المأمون يسمي نفسه بإمام المؤمنين (تاريخ الخلفاء ٢٧٧) فلعل المؤلف يقصد ذلك.

(١) هو غيلان بن أبي غيلان مسلم الدمشقي، أبو مروان، كاتب من البلغاء تنسب إليه الفرقة الغيلانية من القدرية وهو ثاني من تكلم في القدر، صلب على باب كيسان بدمشق بفتوى الأوزاعي بقتله في عهد هشام بعد ١٠٥هـ، انظر لسان الميزان ١٠/ ٢٢٥، ميزان الاعتدال ٣/ ١٨٣، الاعلام ٨/ ١٧٧ (المراجع).

(٢) هو معبد بن عبدالله بن عويم الجهني البصري، أول من قال بالقدر في البصرة، انتقل من البصرة إلى المدينة فنشر فيها مذهبه وعنه أخذ غيلان، قتله الحجاج صبرًا. وقيل صلبه عبدالملك بن مروان بدمشق على القول في القدر سنة ٨٠هـ، انظر تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٢٥، ميزان الاعتدال ٣/ ١٨٣، الأعلام ٨/ ١٧٧ (المراجع).

(٣) هو يونس الأسواري أول من تكلم بالقدر وكان بالبصرة فأخذ عنه معبد الجهني، ذكره الكعبي في طبقات المعتزلة وذكر أنه كان يلقب بسَنْتويه. انظر لسان الميزان ٦/ ٣٥ (المراجع).

(٤) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء الغزال مولى بنى ضبة أو بنى مخزوم، رأس المعتزلة، ومن أئمة البلغاء والمتكلمين سُمي أصحابه بالمعتزلة لاعتزاله حلقة درس الحسن البصري، ومنهم طائفة تنسب إليه، تسمى «الواصلية» كانت ولادته سنة ٨٠هـ، وتوفى سنة ١٣١هـ، وفيات الأعيان ٦/ ٧ ـ١١، لسان الميزان ٦/ ٢١٤، الأعلام ٩/ ١٢١ ـ١٢٢ (المراجع).

(٥) هو عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء، أبو عثمان البصري، شيخ المعتزلة في عصره ومفتيها، كانت ولادته في سنة ٨٠هـ وتوفى سنة ١٤٤هـ. وقيل غير ذلك، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٠ ـ٤٦٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٩٤، الأعلام ٥/ ٢٥٢ (المراجع).

ولكن بعد التفحص في الحوادث يتبين لنا أن علم الكلام في الحقيقة ينقسم إلى قسمين، وهما علم الكلام العقلي، وعلم الكلام النقلي، وإن علم الكلام المنقول وإن كان قد وُجِد قبل دخول الفلسفة إلا أن علم الكلام المعقول ما أُسِّس إلا بعد الفلسفة.

والمراد من علم الكلام المعقول هو العلم الذي يُسْتَدَلُّ فيه بالأدلة العقلية على العقائد الإسلامية للرد على الفلسفة، ومؤسس هذا العلم هو العَلّاف المعتزلي(١)، وبدأ تدوين هذا العلم في عصر هارون الرشيد.

أما علم الكلام المنقول(٢)، فيمكن أن يسمى علم كلام المحدثين،

---

(١) هو محمد بن الهذيل بن عبدالله بن مكحول العبدي مولى عبدالقيس، أبو الهذيل العلاف، من أئمة المعتزلة، ولد في البصرة سنة إحدى أو أربع أو خمس وثلاثين ومائة. وتوفي سنة ٢٣٥هـ، تاريخ بغداد ٣/ ٣٦٦، وفيات الأعيان ٤/ ٢٦٥ ـ ٢٦٧، لسان الميزان ٥/ ٤١٣، الأعلام ٧/ ٣٥٥ (المراجع).

(٢) يقصد المؤلف رحمه الله من قوله «علم الكلام المنقول» الرد على أهل الأهواء والبدع وشبهاتهم بالأدلة المنقولة ـ أي المأثورة ـ من الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح من الصحابة والتابعين وغيرهم. وقد صرح بذلك عندما تحدث عن كتاب «خلق أفعال العباد» للإمام البخاري عند ذكر مؤلفاته فقال: كان الصحابة والتابعون يردون على الفرق الباطلة بالآيات والأحاديث وسلك الإمام البخاري مسلكهم في هذا الكتاب وهذا هو علم الكلام القديم.» انظر ص ٢٩٠ من هذا الكتاب، وصرح بذلك أيضًا في ص ٥٠٠ كما سياتي.

ولكن المحدثين لم يسموه بعلم الكلام وانما سموه «الرد» كالرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد. والرد على الجهمية لعثمان بن سعيد الدارمي والرد على الجهمية لابن مندة وغيرهم. كما سموا كتبهم «بالسنة» أو «الشريعة» أو «التوحيد» أو غير ذلك.

ولكن يبدو أن بعض العلماء أطلقوا أحيانًا لفظة «الكلام» على مجرد الرد والجدال فقد قال الإمام الشافعي: «لو أردت أن أضع على كل مخالف كتابًا =

وكتاب الفقه الأكبر المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة، وكتاب خلق أفعال العباد للإمام البخاري، وكذلك الرد على الجهمية[(١)]، أو كتاب التوحيد من الجامع الصحيح[(٢)]، وكتاب خلق الأفعال للإمام أحمد بن حنبل[(٣)]، وكتاب التوحيد لابن خزيمة، وكتاب الأسماء والصفات للبيهقي، وكتاب الإيمان لابن تيمية من هذا القبيل[(٤)].

وقد ظهرت بَوادرُ هذا النوع من الكلام فى أواخر عهد الصحابة أنفسهم، فقد روى الإمام مسلم في صحيحه:

= لفعلت. ولكن ليس الكلام من شأني، ولا أحب أن ينسب إليَّ منه شيء. (سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣١).

(١) والظاهر أنه جزء من كتاب خلق أفعال العباد كما سبق عند ذكر مؤلفات الإمام البخاري.

(٢) في بعض نسخ الصحيح «كتاب التوحيد، الرد على الجهمية وغيرهم» فتح الباري ١٣/ ٣٤٤.

(٣) لم أعرف كتابًا للإمام أحمد بهذا الاسم ولا ذكره بروكلمان ولا سزكين إنما له «كتاب السنة» و«كتاب الرد على الزنادقة والجهمية» والله أعلم.

(٤) وكذلك كتاب الإيمان لابن أبي شيبة (ت ٢٤١هـ) وكتاب الحيدة لعبدالعزيز بن يحيى الكناني (ت ٢٤٠هـ) وكتاب «السنة» وكتاب «الرد على الجهمية والزنادقة» للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) وكتاب «الرد على الجهمية» و«الرد على بشر المريسي»، لعثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ) وكتاب السنة لابن أبي عاصم النبيل (ت ٢٨٧هـ) وكتاب السنة لعبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٩٠هـ) وكتاب الإبانة للأشعري (ت ٣٢٤) وكتاب الشريعة للآجري (ت ٣٦٠هـ) وكتاب الإبانة لابن بطة (ت ٣٩٥هـ) وشرح اصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (ت ٤١٨هـ) وكتاب الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم الأصبهاني (ت ٥٣٥هـ) وكثير من كتب ابن تيمية وتلاميذه وكتاب العلو للعلي الغفار للذهبي (ت ٧٤٨هـ) وكتاب اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (ت ٧٥١هـ) وغيرها وهي كلها مطبوعة وميسرة والحمد لله.

«عن يحيى بن يَعْمَر قال: كان أول من قال في القَدَر بالبصرة: مَعْبَدٌ الجهنيُّ فانطلقتُ أنا وحُميدٌ بن عبدالرحمن الحِمْيَري حاجَّين أم مُعْتَمِرَين فقلنا لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القَدَر، فوُفِّق لنا عبدالله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد، فاكتنفتُه أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخرُ عن شماله، فظننتُ أن صاحبي سَيَكِلُ الكلامَ إليَّ فقلت يا أبا عبدالرحمن! إنه قد ظهر لنا ناسٌ يقرءون القرآن ويتَقَفَّرُونَ العِلْمَ وذَكر من شأنهم وإنهم يزعُمون أن لا قَدَر، وأن الأمرَ أُنُفٌ[1]» الحديث.

وهذا الحديث إن كان يدل من جهة على أن مثل هذه المسائل كانت قد أثيرت في عهد الصحابة فهو كذلك يدل في الوقت ذاته على أن النغمة الأولى بالخلاف في العقيدة إنما ظهرت من البصرة أيضًا، ولو أنه يظهرُ من بعض الأحاديث أن بعض الصحابة كانوا قد اشتبهت عليهم مسالة القدر، ولكن رسول الله ﷺ أقنعهم فاطمأنَّتْ قلوبهم. فقد أخرج الشيخان عن عليٍّ رضي الله عنه:

«قال: كلنا جلوسًا مع النبي ﷺ ومعه عُودٌ ينكُتُ في الأرض فقال ما منكم من أحدٍ إلا وقد كُتِبَ مقعدُه من النار أو من الجنة، فقال رجلٌ من القوم: ألا نَتَّكِلُ يا رسول الله؟ قال: لا، إعملوا فكُلٌّ مُيَسَّرٌ، ثم قرأ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ [2]﴾ الآية».

---

(١) صحيح مسلم ١/ ٣٦ ـ٣٧، كتاب الإيمان: باب بيان الإيمان والإسلام إلخ حديث ١ وجامع الترمذي ٦/ ٣٤٠، و ٧/ ٣٤٢.
وقوله: يَتَقَفَّرُون العلم أى يطلبونه ويتتبعونه وقيل معناه يجمعونه.

(٢) صحيح البخاري ١١/ ٤٩٤، صحيح مسلم ٤/ ٢٠٤٠.

وهناك آثار أخرى تدل على ظهور أناس في عهد الصحابة ممن اصطبغت عقائدهم بصبغة محدَثَةٍ، فنشأت فرقُ الشيعة والخوارج وفروعهم العديدة بسبب الخلاف في الإمامة والخلافة، واشتعلت تلك الشرارة في عصر التابعين فازدادت إضطرامًا، فقد ظهر في البصرة رجلٌ يسمى معبدًا الجهني[1]، كان ينكر القضاء والقدر بتاتًا، وكان غَيلَانُ الدمشقي ويونس الأسواريُّ ينسجان على منواله ويتبعانه في نحلته.

وتدل القرائنُ على أن الخلاف في العقائد في عصر التابعين كان قد وُجِد منه القدر الذي أمكن تدريسه في المساجد العامة. فالحسن البصري كان يدرس علم كلام المحدثين، وواصل بن عطاءٍ كان تلميذ الحسن البصري، وقد اعتزله من أجل مسالة تفسيق أهل الكبائر[2]، فكان ذلك اليوم الأول في تاريخ المعتزلة. وأما الخوارج فقد كانوا يرون أصحاب المعاصي من المسلمين كفارًا مخلَّدين في النار، وأما أهل السنة والجماعة فكانوا يقولون إن أهل الكبائر مسلمون ولكنهم فسَّاق، زعم واصل أنهم ليسوا بمسلمين ولا كفارًا، وهم بينَ بينَ. وظهرت الفرقة المرجئة تقابلُ الخوارج، فكانت ترى أن الكبائر مهما كانت عظيمةً لا تؤثر شيئًا في الإيمان إن كان في قلبه إيمان، وكانوا يقولون «إيماني كإيمان جبرئيل وميكائيل»

ونشات الفرقة القَدَرِيَّةُ وادَّعت بأن الإنسان مُخَيَّرٌ تمامًا، وعلى عكسهم قالت الفرقة الجبرية التي زعمت أن الإنسان مُجْبَرٌ تمامًا. وظهر

---

(١) قد ذكرنا ترجمته قبل قليل، (المراجع).

(٢) طرده الحسن البصري عن مجلسه لما قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر، فإنضم إليه عمرو بن عُبيد واعتزلا حلقة الحسن فسموا المعتزلة (سير أعلام النبلاء ٥/ ٤٦٤).

في أواخر أيام بني أمية من خراسان جهم بن صفوان[1] وكان ينكر صفات الله الأزلية كلها مثل المعتزلة، وفي القضاء والقدر يساير الجبرية. وبالإضافة إلى كل هذه الترهات كان ينكر جميع صفات الباري تعالى التي تشترك في أسماءها مع صفات الإنسان الناقصة كالحياة والعلم والسمع والبصر، وكان يرى أن علم الله سبحانه تعالى يتغير ويتبدل[2]. وأن الجنة والنار يفنيان بعد وقوع الثواب والعقاب.

كان الجهمية والمعتزلة يرون أن كلام الله حادثٌ ومخلوق، وكان بعض أصحاب الظواهر يصرون على أنه ليس كلام الله فقط هو القديم وغير مخلوق، بل حتى ألفاظ القراءة أيضًا قديمة[3]. فكانت الجهمية والمعتزلة غَلت في تنزيه الباري عن الصفات حتى وصلوا إلى التعطيل وأنه أمر موهوم يتعسر فهمه، وعلى عكسهم جاء مقاتل بن سليمان المفسر[4] (المتوفى ١٥٠هـ) فلم يترك الخالق أرفع من المخلوق إلا قليلاً.

---

(١) هو جهم بن صفوان السمرقندي، أبو محرز، من موالي بني راسب، رأس الجهمية، هلك في زمان صغار التابعين وقد زرع شرًا عظيمًا، قتل في سنة ١٢٨هـ. ميزان الاعتدال ١/ ١٩٧، لسان الميزان ٢/ ١٤٢، الأعلام ٢/ ١٣٨ ـ١٣٩ (المراجع).

(٢) وهو الذي تسميه الشيعة «بالبداء» انظر كتاب الشيعة المشهور «أصول الكافي» وتجده مفصلاً في الجزء الأول من مناظرة الشيخ عبدالشكور. (المؤلف).

(٣) وهذه هي المسألة التي اتهم بها البخاري واتخذها والي بخارىٰ ذريعة لاخراجه من بخارىٰ. (المؤلف).

(٤) هو مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي، أبو الحسن، أصله من بلخ، انتقل إلى البصرة وهو متهم متروك الحديث، مهجور القول، وكان يتكلم في الصفات بما لاتحل الرواية عنه توفى سنة ١٥٠هـ بالبصرة. تاريخ بغداد ١٣/ ١٦٠، وفيات الأعيان ٥/ ٢٥٥، ٢٥٧، ميزان الاعتدال ٣/ ١٩٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٩، الاعلام ٨/ ٢٠٦ (المراجع).

وبلغ السَيْلُ الزُّبَى في عصر المأمون فاشتعلت نيرانُ الفتن من أجل مسألة خلق القرآن حتى إن مئاتٍ من علماء أهل السنة والجماعة قد ذاقوا أشد أنواع العقاب، وتولى الخلافة بعده المعتصمُ، وبدلاً من أن يُغْمِدَ سيف الظلم الذي سلَّه المأمون أمر زَبَانيةَ التعصب بأن يضاعفوا عذابهم على علماء أهل السنة. والعذاب الذي عُذِّب به الإمام أحمد يفوق الحد والوصف، وفي تلك الأيام وُجد من يزعُم أن الله لا يعرف الأشياء قبل وجودها.

وملخص القول أن كل ناحية من البلاد كانت تعج بأصوات مختلفة من العقائد وكاد صرح الإسلام أن يتزلزل لولا أن قيض الله لذلك أقوامًا خرجوا من حلقاتهم وتصدوا لهذه الفتن، يقول العلامة الذهبي:

«إن أول عملٍ عمِلَه العلماء التابعون المحدِّثون في هذه الأيام المُظْلِمة أن دَوَّنوا علومَ الحديث على الأصول الصحيحة وألَّفوا وصَنَّفوا[1]».

ومع أن المنطق والفلسفة ما كانا وجدا رواجًا في صفوف المسلمين في ذلك الوقت، وحتى لو كانا قد انتشرا فما كان المحدثون ليمدُّوا أيديهم إليهما، ولكن مع ذلك كانوا يناظرون الفرق الباطلة بأصول مقنعةٍ ويرُدُّون على أكاذيبهم. وبفضل جهودهم نرى الآن أن كثيرًا من الفرق الباطلة قد بادت وانقرضت وخوت منهم الأرض، ولم يكن هذا النصر المبين بقوة الحكومة بل بمجرد الصدق والإخلاص.

ولو أن رجلاً مدققًا بحث عن أسباب ظهور هذه الخلافات رغم كون أصول الإسلام سمحةً واضحةً وخاليةً من كل التكلفات، فسوف

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٠.

يجد واضحًا جليًا أن هذه الفتن ما اشتعلت نيرانها إلا بسبب الخوض في تفاصيل وكيفية تلك المسائل العقدية التي سكت عنها القرآن أو ذُكرت في الإسلام إجمالاً، وإن هذه الفرق المختلفة التي بلغت المئات ولم تبق آثارها محصورةً في نطاق العقل والفكر فحسب، بل تركت آثارًا سيئةً كثيرةً في العالم الخارجي أيضًا. كان السبب الوحيد لنشأتها أن كل واحدٍ بدأ يخوض غِمارَ التفصيل للعقائد، والأصول الإسلامية السمحة التي أجملها القرآن. وبدأت كل فرقةٍ تخوض في تلك النقطة الصعبة لمسألة ذاتِ البارىء تعالى وصفاته بأساليب مختلقة محدثة، ومن سوء الحظ كانت تلك هي الأيام التي بدأ فيها إحياء الدفاتر البالية للعلوم اليونانية وبعثها من جديد في العربية، والتي أثارت في النفوس نزعةَ التنطُّع التي كانت ترى لزامًا عليها الإجابة على كل مسألة نفيًا أو إثباتًا.

كان المحدثون يرون أن الأمور التي أجملها القرآن ولم يتعرض لذكر تفاصيلها يجب الإيمان بها مجملةً، فقد قال الإسلام إن المسلمين يرون الله (يوم القيامة) كما يَرَون القَمَرَ ليلةَ البدر، ولكنه لم يُصَرِّح بكيفية تلك العيون التي تراه. كما أنَّ الإسلام لم يصرِّح بأن القرآن مخلوق أو غير مخلوق؟ وهناك أمورٌ كثيرةٌ اعتقادية لم يُفَصِّلْها الإسلام لا نفيًا ولا إثباتًا.

ويظهر ذلك مما كان يقوله الإمام مالك، فقد قال مصعب بن عبدالله بن الزبير(١):

«كان مالك بن أنس يقول: الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل

---

(١) الزبيري، المدني، نزيل بغداد، صدوق عالم بالنسب، مات ٢٣٦هـ /س ق. التقريب ص ٩٤٦.

بَلَدِنا يكرهونه وينهون عنه نحو الكلام في رأى جهم والقدر، وكل ما أشبه ذلك، ولا أحبُّ الكلام إلا فيما تحته عمل، فأما الكلام في دين الله وفي الله عز وجل فالسكوت أحب إليّ، لأني رأيتُ أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا فيما تحته عمل[1]».

وفي موضع آخر استدل الإمام مالك على عدم أهمية هذه المباحث بدليل واضح نير.

قال الإمام الشافعي سئل الإمامُ مالكٌ عن الكلام والتوحيد، فقال:

«محالٌ أن نظنَّ بالنبيِّ ﷺ أنّه علَّم أمتَه الاستنجاءَ، ولم يُعَلِّمْهم التوحيد، والتوحيد ما قاله النبي ﷺ:

«أُمِرْتُ أن أقاتِلَ النَاسَ حتَّى يقولوا لا إله إلا الله.»

فما عُصم بِهِ الدَّمُ والمالُ حقيقةُ التوحيد[2]».

وفي موضع آخر: سئل الإمام عن معنى الاستواء على العرش فقال:

«الاستواء معلومٌ، والكيف مجهولٌ، والإيمان به واجبٌ، والسؤال عنه بدعةٌ[3]».

---

(١) جامع بيان العلم ٢/ ٩٥ (٢/ ٩٣٨ / ١٧٨٦ تحقيق أبي الأشبال الزهيري).

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٦.

(٣) جامع الترمذي، أحال المؤلف لهذا القول إلى جامع الترمذي، ولكن لم نعثر عليه بهذا اللفظ في جامعه، والذي قاله الإمام الترمذي في باب ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار هو هذا: والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان =

ولما ورد الإمام البخاري نيسابور سئل عن مسألة خلق القرآن، وأكره على الإجابة فقال:

«القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة[1]».

والمقصود أن السلف كانوا يكرهون الخوض والتعمق في المسائل الكلامية أشد الكره، وكانوا يرون التساؤل فيها «بدعةً» وكان الإمام أحمد بن حنبل أشدَّهم في هذا الباب، والأحاديث النبوية تؤيد وجهة نظر هؤلاء الأئمة، فقد روى الترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة قال:

«خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر، فغضب حتى احمَرَّ وجهُه، حتى كأنما فُقِىءَ في وجنتيه الرُّمَّانُ، فقال: أبهذا أُمِرْتُم؟ أم بهذا أُرْسِلْتُ إليكم؟ إنما هلك من كان قبلكم حين

= الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم، أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا: تُروَى هذه الأحاديث، ونؤمن بها، ولا يقال كيف، وهذا الذي إختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت، ويُؤمن بها ولا تُفسر، ولا تتوهم، ولا يقال كيف، وهذا أمر أهل العلم الذي إختاروه وذهبوا إليه. (الترمذي ٧/ ٢٧٩)، وقريبًا من ذلك قال: في باب تفسير سورة المائدة «تحت حديث يمين الرحمن ملآى سحاء» (انظر الترمذي ٨/ ٤١٠) إلا أنه نقل هذا القول عن الإمام مالك، ابنُ عبدالبر في التمهيد ٧/١٣٨، ١٥١. وأنظر أيضًا كتاب العلو للذهبي ١٧٤، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٠٩، سير أعلام النبلاء ٨/ ١٠٠، ١٠٦، حلية الأولياء ٦/ ٣٢٦ (المراجع) والدارمي في الرد على الجهمية ص ٣٣، واللالكائي ٣/ ٣٩٨ والبيهقي في الأسماء والصفات ٢/ ٣٠٥.

وقال ابن حجر: اسناده جيد، فتح الباري ١٣/ ٤٠٦ ـ٤٠٧ وأنظر مختصر العلو للعليِّ الغفار للألباني ص ١٤١.

(١) مقدمة الفتح ٤٩٠، ويأتي تفصيله فيما بعد.

تنازَعُوا في هذا الأمر. عزمتُ عليكم أن لا تتنازعوا فيه»[1].

ومما سبق تبينت لنا عدة أمور:

١ـ علم الكلام المنقول هو الرد على العقائد الباطلة بالآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة.

٢ـ لقد وُجِدَت بدايات هذا النوع من الكلام من عصر الصحابة.

٣ـ كان المحدثون يعرفون هذا الكلام المنقول، وكانوا يرُدُّون به على جميع الفِرَق الباطلة.

٤ـ كانوا يكرهون علم الكلام المعقول، ويُحَذِّرون منه كلما وجدوا لذلك سبيلاً.

كانت الأيام التي عاشها الإمام البخاري أيامًا مليئة بالفتن، وكانت الأحاديث قد بدأ تدوينها، بل كانت قد دُوِّنت إلى حدٍّ كبير، ولكن كانت مع ذلك مبعثرة منتشرة، وما كان يوجد أى كتابٍ كامل للأحاديث الصحيحة. كانت نيران العقائد الباطلة قد اشتعلت وارتفع ضرامها، وأحدثت في العالم فتنة كبيرة، وكانت سوق الجدل والمناقشات نافقةً في كل مكان، وكانت قد وُجدت عشراتٌ من الفرق مثل منكري القَدَر، ومنكري الصفات الإلهية، ومنكري عذاب القبر، ومنكري رؤية الله، ومنكري الملائكة والجن، وكذلك المجسمة، والمرجئة، والجبرية،

---

(١) الجامع للترمذي ٦/ ٣٣٤، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في سنن ابن ماجه ١/ ٤٤.

وقال الألباني: حسن صحيح. سنن الترمذي ٢/ ٢٢٣، حديث ١٧٣٢.

والمعتزلة، والجهمية، والخوارج، والروافض، والإمامية، ومنهم الزيدية والإسماعيلية وغيرها، وان كل ناحية من العالم كانت تعج بأبواقٍ مختلفةٍ وأصواتٍ متنوعَّةٍ، وكلٌّ فرقة كانت تبذل قصارى جهدها، وتسعى بكل قوتها لنشر أفكارها.

ومن جهة أخرى كانت أقيسةُ أهلِ الراى نشأت بقوة وشدة وانتشرت في العراق كلها، وحيث أن الإمام أبا يوسف كان قاضي القضاة فكان تعيين قضاة المناطق محصورًا في أصحاب هذا الفكر، واستمرت هذه السلسلة مدة طويلة[1]، وتأصلت جذورها بقوةٍ في جميع نواحي العراق. وفي مثل هذه الأيام الصعبة والخطيرة كان يكفي للمرءِ أن ينجو بنفسه، ولكن ما قام به الإمام البخاري بقلمه ولسانه ودروسه لا يكاد يوجد له نظير، وإن السهولة والجرأة اللتين رد بهما البخاري على الفرق الباطلة في صحيحه كانتا من مميزاته، ومن الجدير بالذكر أنه مع هذا كله لم يسم أولئك الذين نبَّه على أخطائهم وأوهامهم بأعيانهم أبدًا، وهذه همة عالية لا توجد إلا لدى القليل من أولي العزم، ومَن دَرَس كتاب «الإيمان» وكتاب «الإعتصام بالكتاب والسنة» وكتاب «التوحيد» من صحيح البخاري على شيخ كامل في الفن، وطالع في الوقت نفسه كتاب الملل والنحل، تتبين له هذه المحاسن.

ولم يكتف بالرد على الفرق الباطلة في صفحات جامعه الصحيح فحسب، بل ألف في ذلك كتبًا مستقلة، و«كتاب خلق أفعال العباد وكتاب الرد على المعطلة[2]» مؤَلَّفٌ من مؤلفاته المشهورة، وقد طُبع،

(١) انظر التنكيل ١/ ٢٦٠ ـ٢٦١.

(٢) هما كتاب واحد. حيث جاء اسمه في أول الجزء الثالث من كتاب خلق أفعال العباد =

وفيه ردود قوية على الجهمية والمعطلة، وقد درَّسه المحدِّثُ المشهور العلامة المِزِّي في الجامع الأموي باهتمام وعناية كما ذكره الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة[1].

وكتابنا هذا لا يسع لجميع هذه المباحث، ولا هي من نطاق موضوعنا، ولا فائدة في تطويله بذكرها نفيًا أو اثباتًا، والجامع الصحيح وغيره من مؤلفات الإمام موجود وميسر، ولكن مع ذلك أرى من المناسب أن أذكر مسألتين، وذلك لأن الإمام البخاري قد اعترض عليه من أجلهما، وتعرض لحوادث سيئة.

المسألة الأولى:

هل الأعمال جزء من الإيمان أم لا؟ ومن لوازمها «زيادة الإيمان أو نقصانه».

وهذه هي المسألة التي تفرق بين طائفتي المحدثين والمرجئة، وقد قال الإمام البخاري في أول كتاب الإيمان من صحيحه:

«هو قولٌ وعملٌ ويزيد وينقص»[2] ثم عرض من الأدلة ما جاوز

= (ص ٨٥، تحقيق عبدالرحمن عميرة) وفي آخر الكتاب (ص ١٢٠) كتاب «خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل» إلا أن كلمة «خلق» لا توجد في الموضع الأول. ولم يذكر المصنف كتابًا مستقلاً للبخاري باسم «كتاب الرد على المعطلة» ولا رأيته في مصدر آخر. الله أعلم.

(١) الدرر الكامنة ٤/٤٥٨. وفيه أيضًا: «شرع المزي يقرأ كتاب خلق أفعال العباد للبخاري وفيه فصل في الرد على الجهمية... إلخ.» وليس فيه ذكر «الجامع الأموي» والله أعلم.

(٢) صحيح البخاري ١/٤٥.

الخمسين دليلاً لتائيد هذه الدعوى.

وقد عقد تراجم عديدةً ومفصَّلةً وذكر فيها أغلب الأعمال التي أطلق عليها الرسول ﷺ إيمانًا. وأما كون النصوص القرآنية والحديثية مع المحدثين فهو أظهر من الشس في ضحوة النهار، وكلا الفريقين يقران بذلك، قال الله تعالى:

﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ الآية[1]

﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ الآية[2]

﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ الآية[3]

﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ الآية[4]

«الإيمان بضعٌ وسبعون شعبة» الحديث[5]

«بني الإسلام على خمسٍ» الحديث[6]

﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾ الآية[7]

---

(١) الأنفال: ٢.

(٢) المدثر: ٣١.

(٣) الفتح: ٤.

(٤) التوبة: ١٢٤.

(٥) الصحيح لمسلم ٦٣/١، وفي البخاري بضع وستون شعبة. انظر صحيح البخاري ٥١/١.

(٦) صحيح البخاري ٤٩/١، الصحيح لمسلم ٤٥/١.

(٧) المؤمنون: ٢٠١.

﴿ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ الآية[1]

﴿ وَمَا زَادَهُمۡ إِلَّآ إِيمَٰنٗا وَتَسۡلِيمٗا ﴿٢٢﴾﴾ الآية[2]

﴿ وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ الآية[3]

وموافقة عامة الصحابة والتابعين لهم واضحٌ من كتب الأحاديث والرجال والتواريخ، وشروح الحديث، وهي كانت عقيدة عامة المسلمين من العهد النبوي المبارك إلى عهود الصحابة والتابعين: الإيمان بما ورد في النصوص القرآنية والأحاديث النبوية بزيادة الإيمان ونقصانه وكون الأعمال من الإيمان بلا تأويل ولا جدال. وقد بدأت التَّنَطُّعاتُ والتدقيقات الفلسفية في عصر أتباع التابعين، ومن هنا بدأت إثارة الشكوك في هذه المسألة أيضًا وأورِدَت شبهاتٌ واعتراضاتٌ على أصحاب الرسول ﷺ والتابعين، وأُوِّلت النصوص، ومن الممكن تصور عصر الإمام البخاري في هذا الموضوع من قوله:

«كتبت من ألف وثمانين نفسًا ليس فيهم إلا صاحب حديث»

وقال أيضًا:

«لم أكتب إلا عمن قال الإيمان قولٌ وعمل ويزيد وينقص.»[4]

---

(١) آل عمران: ١٧٣.

(٢) الأحزاب: ٢٣.

(٣) الزخرف: ٧٢.

(٤) مقدمة الفتح ٤٧٩، ٤٩١. وقد تقدم تحقيق القول في هذه الرواية وأنها غير محفوظة عن الإمام البخاري بهذا اللفظ. والله أعلم. فانظر تعليقي في ص ٢٧٢-٢٧٦.

ولا شك أن الإطلاقات تنقسم إلى نوعين:

الأول: الإطلاقات الشرعية التي تسمى «بالمنقولات الشرعية» و«الحقائق الشرعية».

الثاني: الإطلاقات غير الشرعية (سواء كانت لغوية أو غيرها)، وكذلك من المُسلَّم به أيضًا أن الحقائق الشرعية تقدم في الشريعة على الإطلاقات الأخرى، كما أن الصلاة والزكاة والأذان والصوم والحج والنكاح وغيرها، في كل هذه الكلمات لا يعتبر فيها إلا بالمعاني التي أطلقتها عليها الشريعة مع أنها أحيانًا أطلقت على المعنى اللغوي، فإذا سُلِّمت هاتان القاعدتان، فقد اتضحت المسألة.

والإمام البخاري إذ قدَّم ستين أو سبعين دليلاً على أن «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص» عقد التراجم الثلاثة التالية أيضًا:

١ـ باب المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يُكَفَّر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك، لقولِ النبي ﷺ «إنَّكَ امرؤٌ فيكَ جاهليةٌ» وقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[1].

وعُلِمَ من هذين الدليلين أن المرء لا يُكفَّر بسبب ارتكاب المعاصي.

٢ـ باب ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ ﴾ فسماهم المؤمنين[2]. وتَبيَّن من هذا أن المرء لا يكفر بسبب المعاصي.

٣ـ باب كُفرانِ العَشير وكُفْرٌ دونَ كفرٍ[3].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٨٤.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٨٤.

(٣) أيضًا ١/ ٨٣.

ويهدف الإمام البخاري من هذه التراجم الثلاثة أن يبين أن الأعمال جزء من الإيمان، ولكن مع ذلك لا يصير المرء كافرًا بسبب المعاصي، وإن أُطلقت عليها كلمة الكفر ـ كما ورد في بعض الأحاديث أن من ترك الصلاة متعمدًا فقد كفر ـ فلا يكون المراد منه الكفر الحقيقي ولا تُطَبَّقُ عليه أحكام المرتد، وهذا هو الفاصل الذي يفصل بين المعتزلة والمحدثين.(١)

والإيمان يقبل الزيادة والنقصان من جهتين: من جهة الكيف، وكذلك من جهة الكم.

أما زيادته أو نقصانه في الكيفية فلا أحد ينكر ذلك، وقد ذكر العلامة العيني الحنفي في شرح البخاري: أن بعض المحققين قد صرحوا بأنه هو الحق، وأن الإيمان سواء كان مجموعةً من اليقين والعمل، أو مجرد اليقين فقط، فإن الإيمان يقبل الزيادة والنقص(٢).

---

(١) أما بخصوص الصلاة، فقد قال عبدالله بن شقيق (لم يكن أصحاب النبي ﷺ يرون شيئًا من الأعمال تركه كُفر غير الصلاة (أخرجه الترمذي ٥/١٤ والمروزي في تعظيم قدر الصلاة رقم ٩٤٨) بسند صحيح. وهو مذهب جمهور أصحاب الحديث ذكره المروزي في كتابه ٢/ ٩٣٦. وقال صاحب شرح الطحاوية: «امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأنا لا نكفر أحدًا بذنب. بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب، كما تفعله الخوارج» ص ٣٥٥.

(٢) قال العلامة العيني: «قال بعض المتأخرين: الحق أن الإيمان يقبلهما سواء كان عبارة عن التصديق مع الأعمال وهو ظاهر، أو بمعني التصديق وحده، لأن التصديق بالقلب هو الاعتقاد الجازم، وهو قابل للقوة والضعف، فان التصديق بجسمية الشبح الذي بين أيدينا أقوى من التصديق بجسميته إذا كان بعيدًا عنا ولأنه يبتدىء في التنزل من أجلى البديهيات كقولنا: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، ثم ينزل إلى ما دونه، كقولنا الأشياء المتساوية بشيء واحد متساوية، ثم إلى أجلى النظريات كوجود الصانع، ثم إلى ما دونه، ككونه مرئيًا، ثم إلى أخفاها كاعتقاد أن العرض لا يبقى زمانين.

وقال بعض المحققين: الحق أن التصديق يقبل الزيادة والنقصان بوجهين، الأول القوة والضعف لأنه من الكيفيات النفسانية، وهي تقبل الزيادة والنقصان كالفرح والحزن =

وقال صاحب سيرة النعمان:

«إن الزيادة والنقص في الإيمان يمكن أن يكون من جهتين، أحدهما أن يكون عبارة عن الكيف، ويقبل القوة والضعف، أو بتعبير آخر: الإيمان اسم اليقين، ومراتب اليقين تختلف، فإبراهيم عليه السلام لما قال لله تعالى: ﴿كيف تُحيي المَوتى؟ (أجيب) «أولم تُؤمن؟ قال: بلى، ولَكِن ليَطْمَئِنَّ قلبي﴾، وقد صرَّح الباري تعالى في آيات عديدة بأن الإيمان يزداد ﴿زادتهم إيماناً﴾.»

«وهذا نصٌ صريحٌ في المسألة، ولكن الإمام أبا حنيفة لا ينكر الزيادة أو النقص من هذه الناحية، ولا أن هذه المسألة كانت مثار الجدل حينذاك، وكل ما ادعاه الإمام أبو حنيفة ـ وهو محق في ذلك تمامًا ـ هو أن الذين جعلوا العمل جزءًا من الإيمان يعتقدون أن الإيمان يزيد وينقص في الكمية، فالمؤمن الذي يواظب على الأعمال إيمانه أكثر من إيمان المؤمن العاصي، ويدعيه المحدثون صراحة ويوردون على ذلك أدلة، قال القسطلاني في شرح صحيح البخاري: فاعلم «أن الإيمان يزيد بالطاعات وينقص بالمعصية، وقد صرح به المحدثون أيضًا في مواضع مختلفة، ويرى الإمام أبو حنيفة أن الإيمان من هذه الناحية لا يقبل الزيادة ولا النقصان.»

= والغضب، ولو لم يكن كذلك يقتضى أن يكون إيمان النبي ﷺ وأفراد الأمة سواء، وانه باطل اجماعًا، ولقول إبراهيم عليه السلام: ﴿ولكن ليطمئن قلبي﴾. الثاني: التصديق التفصيلي في أفراد ما علم مجيئه به جزء من الإيمان يثاب عليه ثوابه على تصديقه بالآخر». عمدة القارى ١/ ١٢٨ (المؤلف بنصه بالعربية).

قال صاحب شرح الطحاوية: لكن فيمن يقول: إن الأعمال غير داخلة في مسمى الإيمان من قال: لما كان الإيمان شيئًا واحدًا فإيماني كإيمان أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما. بل قال: كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبرائيل وميكائيل عليهم السلام، (شرح الطحاوية ص ٣٧٥).

«والملخص أن الإمام أبا حنيفة لا يدعى أن الإيمان لا ينقص ولا يزيد من حيث القوة أو الضعف، بل الذي يدعيه هو أن الإيمان لا يقبل الزيادة أو النقص في الكمية، وهذا متفرع من أن الأعمال ليست جزءًا للإيمان[1]».

ويتضح من هذا أن الخلاف بين المحدثين وغيرهم ليس في زيادة الإيمان أو نقصه مطلقًا، بل محل الخلاف فيما بينهم هو هل الأعمال جزء من الإيمان وداخلة في الاطلاق الشرعي للإيمان أم لا؟ وهو يستلزم الزيادة أو النقص في الكمية، وملخص مذهب المحدثين اتباعًا للنصوص القرآنية والحديثية، واتباعًا للصحابة والتابعين أن الأعمال جزء من الإيمان الشرعي، وإنهم يقولون: إن الزيادة والنقص يقعان في الإيمان من حيث الكم، ومع ذلك فإن المؤمن من أهل القبلة لا يكَفَّرُ لأجل المعاصي، ما دام أنه مقر بكلمة التوحيد والشهادة. ويقوم البعض بإيراد اعتراضات واهية وسخيفة على هذا المذهب وتبذل محاولات لتجهيل الصحابة والتابعين وأنهم كانوا يرون الظاهر فقط. ولبيان هذا الاعتراض ننقل عبارة صاحب سيرة النعمان حرفيًا، قال:

«يرى الإمام أبو حنيفة أن الفرائض والأعمال ليست جزءًا من الإيمان، والنقاش في هذا الموضوع في أيامنا هذه مما لا جدوى فيه، فكل من أُعطي حظًا من العقل ولو قليلاً يستطيع أن يدرك أن الإيمان اسم للإعتقاد، وهو يتعلق بالقلب، والفرائض والأعمال هي وظيفة الجوارح، ولا يمكن أن تتكون منهما حقيقة مركبة، ولا يمكن أن يكون أحدهما جزءًا للآخر، ولكنه في ذلك العصر (عصر

---

(١) سيرة النعمان ٩٦ ـ٩٧.

الصحابة والتابعين) كان موضوعًا يثير كثيرًا من الجدل والنقاش، وأغلب أصحاب الظاهر بل بعضٌ من المجتهدين أيضًا كانوا ينكرونه[1]».

لقد أجاد صاحب سيرة النعمان في تحبير الكلام وتنميقه، ولكنه لم يتجاوز «زخرف القول غرورًا» في الأهمية، لأنه مع تفلسفه ودقة فهمه في زعمه لم ينتبه إلى أن صاحب الشرع عَلَّمَنا حقيقةً مركبة من تصديق القلب وعمل الجوارح، فمن أين لنا أن نقول: إنه لا يمكن أن تُرَكَّب منهما حقيقة، أوليست الصلاة حقيقةً مركبةً من قصد القلب (النية) وأعمال الجوارح وهل يمكن أن تكون هناك صلاةٌ بأعمال الجوارح فقط بدون قصد القلب والنية؟ وهكذا الأمر في جميع الأحكام الشرعية، وقد عَلَّمنا الشارعُ أن الحقيقة الشرعية في الإيمان هي مركبة من التصديق القلبي وأعمال الجوارح، وجزؤه الأعظم هو تصديق القلب: وطالما يوجد تصديق القلب لا يسمى الانسان كافرًا لأن جزءه الأكبر لا زال موجودًا، فإن وُجِد الإقرارُ باللسان فقط وانعدم التصديق تنطبق عليه أحكام الإيمان، وحسابه على الله، وهذا ما عبر عنه البخاري بقوله:

«باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة ويكون على الإستسلام[2]».

ثم يضيف صاحب (سيرة النعمان) قائلاً:

«إنَّ جعل الأعمال جزءًا للإيمان يستلزم عدم إيمان من لا يواظب

---

(١) سيرة النعمان ٩١.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٧٩، ولقد أجاد العلامة السندي في شرح هذه الترجمة فليرجع إليه. (عبيدالله الرحماني).

على الأعمال، كما يقول الخوارج إذ يكفرون أهل الكبائر، والمحدثون وإن كانوا لا يكفرون مثل هذا الرجل، ولكن سببه يكمن في أنهم كانوا يجهلون اللزوم مع أن اللزوم قطعي ويقيني، ولا يمكن أن يجحد، فالإمام الرَّازيُّ وإن كان من كبار أنصار الإمام الشافعي قد كتب في مناقب الشافعي أن الناس يعترضون على الشافعي بأنه يقول بالمناقضات، فإنه يقول: إن الإيمان اسمٌ يطلق على التصديق والعمل معًا، ولكنه مع ذلك يقول: إن المرء لا يكون كافرًا بسبب ترك العمل، مع أن المركب إذا فات منه جزءٌ لم يبق من حيث كونه مركبًا. ولذلك لما قال المعتزلة:

إن الأعمال جزءٌ للإيمان، قالوا: إنه لا إيمان إذا انعدم العمل. ولكن يمكن أن يجاب عن الإمام الشافعي بأن أصل الإيمان هو الإقرار والإعتقاد، وأما الأعمال فهي من ثمرات الإيمان وتوابعه، ولكن في بعض الأحيان يطلق اسم الشيء على توابعه مجازاً، وهكذا أُطلق الإيمان على الأعمال مجازاً، ومن المسلَّم به لدى الجميع بأن الشيء لا يفوت بفوات التوابع.[(١)]

ولكن هذا الجواب يشبه «توجيه القول بما لا يرضى به قائله» وقد اعترف بذلك الإمام الرازي بنفسه، فعلق على جوابه هذا بقوله: فيه ترك لهذا المذهب، والإمام الرازي وإن كان شافعي المذهب، وكان من أنصار الشافعي، ولكن لما كان من أصحاب النظر وعارفي النكت اضطر على الاعتراف بأن العمل ينبغي أن

---

(١) هذه ترجمة ما ذكره المصنف نقلاً عن صاحب سيرة النعمان. أما نص كلام الرازي فيمكن أن يُرى في كتابه مناقب الإمام الشافعي ص ١٤٧.

يُعتبر من توابع الإيمان، وإلا ينبغي الاعتراف بأن من ترك العمل فقد فَقَدَ الإيمان[1]».

والمرء وإن كان يظن في بادىء النظر أن هذا التدقيق المنطقي في غاية الصحة، ولكن ما قيمته إذا رأينا أن الشريعة والعرف الخاص والعام كلها تبطله، فانظر إلى الشجرة إذا قطفتَ منها ورقةً فقد نَقَصَ جزءٌ منها، ولكنَّ أحدًا من الخواص والعوام لا يستطيع أن يقول: إن الشجرة قد انعدمت، فالشرع مثّل الإيمان أحيانًا بالشجرة، وقال:

«الإيمان بضعٌ وسبعون شعبةً[2]»

وأحيانًا بالبنيان فقال:

«بُني الإسلام على خمسٍ[3]».

وفي كلا هذين المثالين لا تبقى لهذه القاعدة المنطقية والتدقيق العقلي قيمة في عرف الخاص والعام[4].

---

(١) سيرة النعمان ٩٣ ـ ٩٤.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٥١، وفيه بضع وستون شعبة. الصحيح لمسلم ١/ ٦٣.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٤٥، ٤٩، الصحيح لمسلم ١/ ٤٥.

(٤) وقال بعض الحنفية: والحق في الجواب أن المجموع المركب من الأجزاء لا يلزم من زوال بعض أجزائه انعدام هذا المركب أيضًا، نعم تزول تلك الهيئة السابقة لكن لا يقتضي التباين بينها وبين اللاحقة، وذلك كالانسان مثلاً، فإذا أصابت بعض أجزائه عاهةٌ لم يخرج عن كونه انسانًا، نعم يقال من حيث الصورة: إنه انسان ناقص، فإذا زاد النقص ربما خرج عن تسميته انسانًا ظاهرًا. بل لا أجد أحدًا من الأشياء يزول اسمه بزوال جزء منه؟ (إلى آخر ماقال) فيض الباري ١/ ٥٥ (عبيدالله الرحماني).

وهذا التعليق في الأصل باللغة العربية وليس من ترجمتي.

وزيادة على ذلك ينبغي أن يقال للإمام الرازي وصاحب سيرة النعمان (الذي ينسب المحدثين إلى جهل اللزوم) بأنهما إن كانا يقصدان من هذا اللزوم أن القول بجزئية الأعمال للإيمان يستلزم أنه لا يوجد الإيمان من «حيث الكل» بانتفاء الأعمال، فهذا مسَلَّمٌ به، ولكن لا يلزم من ذلك عدم ترتب الثواب على الباقي بسبب انعدام جزء خاص منه، أو أن الله تعالى لا يحكم بكون مثل هذا الشخص مؤمنًا، لأن هذا من التقديرات الإلهية، ولا يلزم على الله سبحانه بأن لا يرتب الثواب على جزءٍ ما بقدره بدون وجود جميع أجزاء الإيمان فهو يَفْعَلُ ما يشاءُ ويحكم ما يريد.

فهل صعب فهم مثل هذا الأمر اليسير الواضح حتى يلجأ المرء إلى الإعراض عن ظواهر النصوص وتأويلها بتأويلات لا حصر لها، وحتى يصل الأمر إلى تجهيل المحدثين والصحابة والتابعين، وأنهم ما كانوا يعرفون اللزوم.

والحقيقة أن المحدثين لهم اهتمامٌ بالغٌ بطاعة الله ورسوله، وكل ما ورد عن الله ورسوله في أمرٍ ما، وكل ما حكم به النبي عليه الصلاة والسلام في أيِ مسألةٍ، فإنهم لا يتجاوزون عنه قدر شعرة واحدة في قبولها وبيانها، ولا يبغون عوجًا في الإطلاقات الشرعية بعقولهم وآرائهم وأَقْيسَتِهم، ولا ينكرون من أجل ذلك العوج ظواهر القرآن والسنة، بل يجعلونهما على الرأس والعين ويكرهون كل من خالفهما، وهكذا كان دأب أصحاب رسول الله ﷺ. وصاحب سيرة النعمان بنفسه قد صرَّح بذلك حيث قال:

«إن حال العقائد الإسلامية كانت مستقيمةً غير مضطربة إلى عصر

الصحابة، وإن أهل العرب ما كانت لهم أى علاقة بهذه التدقيقات والتنطعات إلخ[١]»

والمحدثون الذين كانوا يتبعون خطوات أصحاب رسول الله ﷺ ويكرهون من يعدل عنها، اتبعوا في هذه المسألة أيضًا طريق الصحابة رضي الله عنهم. قال الشاه ولي الله في حجة الله البالغة:

«إعلم أن النبي ﷺ جعل الإيمان على ضربين:

أحدهما: الإيمان الذي تدور عليه أحكام الدنيا[٢] من عصمة الدماء والأموال وضبطه بأمور ظاهرة في الانقياد وهو قوله ﷺ: أُمرتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسول الله ويُقيموا الصلاة ويُؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عَصَموا مِنِّي دِماءهم وأموالهم إلا بحقّ الإسلام، وحِسابُهم على الله. . . .

وثانيهما: الإيمان الذي يدور عليه أحكام الآخرة من النجاة والفوز بالدرجات وهو متناول لكل اعتقاد حق، وعملٍ مرضيٍ، وملكة فاضلة، وهو يزيد وينقص، وسنة الشارع أن يسمى كل شيء منها الإيمان ليكون تنبيهًا بليغًا على جزئيته، . . . .وله شعب كثيرة، ومثله كمثل الشجرة، يقال للدوحة والأغصان والأوراق والثمار والأزهار جميعًا: إنها شجرة، فإذا قُطع أغصانها، وخُبِطَ

---

(١) سيرة النعمان ٩١.

(٢) وقد عقد له البخاري ترجمة: باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة (وكان على الإستسلام) صحيح البخاري ١/ ٧٩ (المؤلف).

أوراقها، وخُرِفَ ثمارها قيل: شجرة ناقصة، فإذا قلعت الدوحة بطل الأصل. . . » انتهى[(١)].

ويوجد في هذا الموضع من حجة الله البالغة بحثٌ لطيفٌ مسهب ومدعوم بالأدلة من الآيات والأحاديث.

والذين لا يعتبرون الأعمال جزءًا من الإيمان الشرعي (أى الذي تنبني عليه أحكام الآخرة كالنجاة ورفع الدرجات) أكبر استدلالهم بأن الأعمال عُطِفت على الإيمان، في مثل قوله تعالى: ﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ ولا بد من المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه.

مع أن عطف الخاص على العام قاعدةٌ معروفة، كما في الأمثلة الآتية:

١ـ ﴿وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ۝٣﴾[(٢)].

٢ـ ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾[(٣)].

٣ـ حديث أبي داود: «وأزواجِه أمهاتِ المؤمنين وذُرِّيَّتِه وأهل بيتِه»[(٤)].

---

(١) حجة الله البالغة ١/ ٣٤١ـ٣٤٢ (١/ ٣٦٩ ـ٣٧٠ طبعة دار المعرفة، بيروت).

(٢) العصر: ٣.

(٣) البقرة: ٩٨.

(٤) سنن أبي داود ٣/ ٢٧٢ (١/ ٢٥٨ / ٩٨٢ طبعة محى الدين عبدالحميد) كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ إلخ. وأول الحديث: من سَرَّه أن يَكْتَال بالمكيال الأوفى إذا صَلَّى علينا أهل البيت فليقل: اللهم صلِّ على محمدٍ النبي وأزواجه أمهات المؤمنين إلخ.

وقد ضعفه الشيخ الألباني كما في ضعيف سنن أبي داود ص ٩٥ ـ٩٦.

ويوجد هذا النوع من العطف كثيرًا في النصوص[1]، ثم إن أحدًا لا ينكر أن الإيمان أطلق أحيانًا على معناه اللغوي، وهو «التصديق القلبي» كالصلاة، فإن الشرع أراد منها الهيئة المعروفة، وهو المعنى الخاص، ولكن أُطلقت أحيانًا على معناها اللغوي وهو الدعاء، نحو قول الله تعالى:

﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾[2].

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾[3].

في كلا هذين الموضعين قرينة دالة على أن المراد هنا المعنى اللغوي، وهي كلمة «على»، وهكذا عطفُ الأعمال على الإيمان قرينة تدل على أن المراد في ذلك الموضع من الإيمان معناه اللغوى. قال الشاه ولي الله الدهلوي:

«وللإيمان[4] معنيان آخران: أحدهما: تصديق الجنان بما لابد من

---

(١) أو يقال: إن الأعمال عُطِفت على الإيمان استقصاءًا واستيفاءًا للبيان، ولزيادة الاهتمام بالأدنى لئلا يذهل عنه ذاهل فيتركه فيُحْرمَ من منازل الجنة العالية، والتفصيل في كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فارجع إليه. (عبيدالله الرحماني)، وهذا التعليق في الأصل بالعربية.

(٢) التوبة: ١٠٣.

(٣) الأحزاب: ٥٦.

(٤) وقد نقل صاحب سيرة النعمان (في ص ٩٤ ـ٩٥) مكتوبًا للإمام أبي حنيفة في هذا الموضوع، وبعد ذكر مضمون الرسالة قال: الحق أن الطريق التي استدل بها الإمام أبو حنيفة لإثبات هذا الأمر، أى «الأعمال ليست من الإيمان الشرعي» لا يمكن أفضل منها.

ولما كان الاعتماد كبيرًا على استدلال هذه الرسالة فينبغي لأهل العلم أن =

تصديقه، وهو قوله ﷺ في جواب جبرئيل: الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته ـ الحديث. الثاني: السكينة والهيئة الوجدانية التي تحصل للمقربين، وهو قوله ﷺ: الطهور شطر الإيمان، وقوله ﷺ: إذا زنى العبد خرج منه الإيمان إلخ[1]».

المسألة الثانية: وهي مسألة خلق القرآن

وقد أودت هذه المسألة بحياة كثير من العلماء، وذلك عندما اشتدت شوكة الاعتزال وسيطرت عليه الفلسفة اليونانية، وأصبحت لهما مكانة كبيرة ومنزلة عظيمة في بلاط الخلفاء العباسيين، وخاصة المأمون الذي كان مع اعتزاله مولعًا بالفلسفة اليونانية، بدأ الناس من ذلك الحين يُكْرَهون على الاقرار بالاعتزال، ومن أبى فله الصلب أو القتل ولا ثالث لهما، وصدرت الأوامر من الخلافة إلى جميع البلدان الإسلامية أن يؤخذ إقرار صريح من جميع العلماء على خلق القرآن[2]، ومن أبى، أو استدل على انكاره أو لجأ إلى المناقشة والجدال فليُرسَل إلى بلاط الخلافة، فإن اشتد وألحّ في الخلاف فليقتل في مكانه. وكان المحدثون رحمهم الله حريصين على سيرة الرسول ﷺ وأصحابه. وكانوا يسعون لنشرها في سائر أنحاء العالم، فأصبحت أرواحهم معرضة لهذا الخطر العظيم. بدأت هذه الفتنة في سنة ٢١٨هـ وما زالت نيرانها مضطرمة إلى

= يرجعوا إلى حسن البيان لمعرفة حقيقتها، وخوفًا من التطويل فإني أترك الحديث عنها وما ذكره صاحب حسن البيان لبيان حقيقتها، وأؤكد مرةً أخرى على أولئك الذين يطالعون سيرة النعمان أن يرجعوا إلى حسن البيان لزامًا ولو مرة واحدة. (المؤلف).

(١) حجة الله البالغة ١/ ٣٤٣ ـ٣٤٤ (١/ ٣٧١، طبعة دار المعرفة، بيروت).

(٢) انظر تاريخ الأمم والملوك للطبري ١٠/ ٢٨٤ ـ٢٩٤ (٨/ ٦٣١ طبعة دار سويدان).

سنة ٢٢٨هـ، وكانت بدايتها في أيام الخليفة المأمون، وكانت عقيدة خلق القرآن قد ترسخت في قلبه بحيث كان يرى أن إنكارَها إنكارٌ لأصل التوحيد، وفي سنة ٢١٨هـ حينما كان في ناحية الشام أرسل إلى أمير بغداد إسحاق (بن إبراهيم) الخُزَاعي مرسومًا قال فيه باختصار:

«لقد عَرَفَ أمير المؤمنين أن الجمهور الأعظم والسواد الأكبر من حشو الرعية وسفلة العامة ممن لا نظر له ولا رَوِيَّة ولا استدلال بدلالة الله وهدايته ولا استضاء بنور العلم وبرهانه في جميع الأقطار والآفاق، أهل جهالة بالله وعمى عنه وضلالة عن حقيقة دينه وتوحيده والإيمان به ونكوبٍ عن واضحات أعلامه وواجب سبيله وقصورٍ أن يقدروا الله حق قدره ويعرفوه كنه معرفته ويفرقوا بينه وبين خلقه لضعف آرائهم ونقص عقولهم وجفائهم عن التفكير والتذكر، وذلك أنهم ساووا بين الله تبارك وتعالى، وبين ما أنزل من القرآن فأطبقوا مجتمعين واتفقوا غير متعاجمين على أنه قديم أول، لم يخلقه الله ويحدثه ويخترعه مع أن الله عز وجل بنفسه ينفي ذلك في محكم كتابه الذي جعله لما في الصدور شفاءً وللمؤمنين رحمة وهدىً.....

فرأى أمير المؤمنين أن أولائك شر الأمة، ورؤوس الضلالة المنقوصون من التوحيد حظًا، والمخسوسون من الإيمان نصيبًا، وأوعية الجهالة، وأعلام الكذب، ولسان إبليس الناطق في أوليائه.....

فاجمع من بحضرتك من القضاة واقرأ عليهم كتاب أمير المؤمنين هذا إليك فابدأ بامتحانهم فيما يقولون.... فإذا أقروا

بذلك، ووافقوا أمير المؤمنين فيه، وكانوا على سبيل الهدى والنجاة، فَمُرْهم بنص من يحضرهم من الشهود على الناس ومسألتهم عن علمهم في القرآن، وترك إثبات شهادة من لم يُقِرّ أنه مخلوق محدث، ولم يره، والامتناع من توقيعها عنده» إلخ.

ومع هذا لم يُشْفَ غيظُه ولم يطمئن باله، فأمر بجمع سبعةٍ من كبار العلماء من ذوى النفوذ الديني القوى[1] وطلبهم إليه وشافههم بالكلام، وكلهم كانوا يخالفون المأمون في هذه المسالة، ولكنهم خوفًا من السيوف نطقوا بما كانت تأباه قلوبهم، فلما أبدوا موافقتهم للمأمون خلَّى سبيلهم، وشُهِّر أمرُهم وقولهم بحضرة الفقهاء والمشايخ من أهل الحديث.

ثم أرسل إلى إسحاق الخزاعي أمرًا آخر أن يطلب من جميع العلماء والقضاة والمحدثين وغيرهم إشهار عقيدتهم في القرآن، ونُفِّذ الأمر بحذافيره، وسُجِّلَت تصريحاتهم بألفاظهم، وأُرسلت إلى المأمون. وما كتبه المأمون في جواب هذا إنما هو نموذج كامل لهذيانه في الجنون المذهبي، إذ لم يترك أحدًا من المحدثين أو الفقهاء من لم يتهمه بالرشوة والسرقة والكذب والجهل والحماقة وغيرها، وكان المرسوم يتضمن أيضًا الأمر الاستبداديَّ الجائر بأن من لم يرجع من هذه العقيدة يُرسل إليه مكبلاً بالسلاسل، لكى يقيم عليه الحجة بنفسه. «فإن لم

(١) وهم محمد بن سعد كاتب الواقدي، وأبو مسلم مستملي يزيد بن هارون، ويحيى بن معين، وزهير بن حرب أبو خيثمة، وإسماعيل بن داود، وإسماعيل بن أبي مسعود، وأحمد بن الدورقي. كما صرح الطبري. انظر ١٠/٢٨٦ (المراجع ٨/ ٦٣٤).

يرجعوا أو يتوبوا حملهم جميعًا على السيف». وقرأ إسحاق هذا المرسوم على رؤوس الأشهاد، وتزلزلت عزيمة كبار الراسخين من شدة الخوف. يقول الطبرى:

«فأجاب القوم كلهم حين أعاد القولَ عليهم إلى أن القرآن مخلوقٌ إلا أربعةُ نَفَرٍ منهم أحمد بن حنبل وسَجَّادة[1] والقَوَارِيرِيُّ[2] ومحمد بن نوح المضروب[3] فأمر بهم إسحاق بن إبراهيم فَشُدُّوا في الحديد فلما كان من الغد دعا بهم جميعًا يساقون في الحديد فأعاد عليهم المحنة، فأجابه سَجَّادةُ إلى أن القرآن مخلوق، فأمر باطلاق قيده، وخلى سبيله، وأَصَرَّ الآخرون على قولهم، فلما كان من بعد الغد عاودهم أيضًا، فأعاد عليهم القول فأجاب القَوَارِيرِيُّ». وكأنه تبين له أن ما كان يَظُنُّ عن عزمه واستقامته لم يكن صحيحًا، فخَلَّى سبيله، وأمر بإطلاق قيده.

«وأصر أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح على قولهما ولم يرجعا

---

(١) هو الحسن بن حماد بن كُسيب (بضم الكاف) الحضرمي أبو علي البغدادي المعروف بسجادة روى عن أبي بكر بن عياش وحفص بن غياث ووكيع وجماعة، وعنه أبو داود وابن ماجه، قال أحمد: صاحب سنة، ما بلغني عنه إلا خيرًا. توفى سنة ٢٤١هـ. (تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٢) (المراجع).

(٢) هو عبيدالله بن عمرو بن ميسرة الحافظ الشهير أبو سعيد البصري مولى بني جشم من كبار أئمة هذا العلم ببغداد. روى عن حماد وعبدالوارث، وعنه أبو زرعة والبخاري ومسلم وأبو داود. مات سنة ٢٣٥هـ تهذيب التهذيب ٧/ ٤٠ ـ٤١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣٨ ـ٤٣٩ (المراجع).

(٣) هو محمد بن نوح بن ميمون بن عبدالحميد بن أبي الرجال العجلي المعروف والده بالمضروب. كان أحد المشهورين بالسنة، وحدث شيئًا يسيرًا. قال أحمد: اكتب عنه فإنه ثقة. كانت وفاته سنة ٢١٨هـ. تاريخ بغداد ٣/ ٣٢٢ ـ٣٢٣ (المراجع).

فشُدَّا جميعًا في الحديد[1]».

فالذين ثبتت أقدامهم في هذه المعركة هم أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح، فَكُبِّلت أرجلُهما بالأغلال، وأرسلا إلى طرسوس.

ولما علم المأمون بعدئذ أن الذين أعلنوا باقرارهم إنما تخلصوا بأرواحهم عملاً بقوله تعالى:

﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ ﴾[2].

اشتد غضبه وأمر بهم أن يُحضَروا إلى بلاط الحكومة وأُرسِل جمعٌ غفير تحت مراقبة من الشرط إلى الشام، ومن بينهم أبو حسان الزيادي[3] والنضر بن شُميل[4] والقواريريُّ، وأبو نصر التمار[5]، وعلي

---

(١) تاريخ الطبري ١٠/ ٢٩٢، البداية والنهاية ١٠/ ٢٧٣.

(٢) النحل: ١٠٦.

(٣) هو الحسن بن عثمان بن حماد بن حسان بن عبدالرحمن بن يزيد الزيادي البغدادي أبو حسان وكان إمامًا ثقة أخباريًا سمع حماد بن زيد وغيره. توفى سنة ٢٤٢هـ وقيل ٢٤٣هـ و٢٤٤هـ. شذرات الذهب ٢/ ١١٠، معجم المؤلفين ٣/ ٢٤٤ (المراجع).

(٤) ذكر الطبري في تاريخه ١٠/ ٢٩٢ وابن كثير في البداية النهاية ١٠/ ٢٧٣ أن النضر بن شميل كان في هذا الجمع مع الناس، ولكن ذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٧٣ والذهبي في تذكرة الحفاظ ١/ ٣١٤ ـ٣١٥، وابن خلكان في تاريخه ٥/ ٣٩٧ ـ٤٠٥، وابن كثير في البداية والنهاية ١٠/ ٢٥٥ أن النضر بن شميل قد توفى في آخر يوم من ذي الحجة سنة ٢٠٣هـ، ودفن في أول يوم من المحرم سنة ٢٠٤هـ.

وهو أبو الحسن النضر بن شميل المازني البصري اللغوي عالم أهل مرو، روى عن هشام وحميد الطويل، وعنه إسحاق وأبو محمد الدارمي وخلائق. (المراجع).

(٥) هو عبدالملك بن عبدالعزيز القشيري النسوي أبو نصر التمار الدقيقي روى عن جرير =

ابن ابي مقاتل[1] وبِشْر بن الوليد[2] وغيرهم، ولما وصلوا إلى الرَّقَّة بلغهم الخبرُ بوفاة المأمون. ومهما كانت آثارها على عامة المسلمين إلا أنها كانت بشرى سارة لهولاء المساكين، وهكذا هدأت هذه الفتنة لبعض الوقت. ولما اعتلى المعتصم عرش الخلافة شدَّد أكثرَ من سلفه، وأوقع المحدثين في بلاءٍ عظيم.

ومن جهة أخرى كانت هناك جماعة تقول إن القرآن غير مخلوق حتى إن ألفاظنا بالقرآن قديمة، فكانت هذه الفرقة على العكس تمامًا من الفرقة الأولى، فكانت كل واحدة منهما على طَرَفَي نقيض من الإفراط والتفريط، وقد نجا الإمام البخاري من هذا الإفراط والتفريط، وأخذ طريقًا قويمًا مدعمًا بالأدِلَّةِ ولم يبال بخلاف من خالف أبدًا، ولكن حَدَثَ أن الإمام البخاري أيضًا لم يتمكن من النجاة من هذا البلاء، وإن لم يكن من قبل الحكومة.

ولقد ذكرنا في الجزء الأول[3] كيف دخل الإمام البخاري نَيْسَابُورَ مبجلاً معظمًا، وكيف استقبله الناس بحرارة وحفاوة، وطلبوا منه أن

= ابن حازم، وحماد بن سلمة، وعنه مسلم حديثاً، قال المزي: ما أظنه روى عنه في صحيحه غيره. قال أبو داود والنسائي ثقة. توفى سنة ٢٢٨هـ. تهذيب التهذيب ٦/ ٤٠٦ ـ٤٠٧ (المراجع).

(١) ذكر المؤرخون اسم علي بن أبي مقاتل في هذا الأمر كما ذكر المؤلف، ولكن لم أعثر على ترجمته. (المراجع).

(٢) هو بشر بن الوليد الكندي أبو الوليد الفقيه سمع مالك بن أنس وتفقه بأبي يوسف روى عنه البغوي وأبو يعلى، وولى قضاء مدينة المنصور إلى ٢١٣هـ. توفى سنة ٢٣٨هـ. ميزان الاعتدال ١/ ١٥٢، شذرات الذهب ٢/ ٨٩ ـ٩٠. (المراجع).

(٣) انظر ص: ١٥٣.

يعقد مجالس الدرس في نيسابور، فقبله وجلس للتدريس، فمال إليه البلد كله، وأصبحت الحلقات القديمة تفقد بهاءها ورواءَها.

كان الإمام محمد بن يحيى الذهلي ذا مكانة كبيرة في نيسابور، وكان من أساتذة الإمام مسلم ومن كبار المحدثين، وكان من أقران الإمام البخاري وزملائه في الدرس، ويقول فيه الحافظ ابن حجر:

«الطبقة الرابعة: رفقاءه في الطلب ومن سمع قبله قليلاً كمحمد بن يحيى الذهلي»[1].

وقد أعلن الإمام الذهليُّ ذاتَ يومٍ في درسه باننا سنذهب غدًا لمقابلة الإمام البخاري، فمن أراد ان يمشي فليذهب معي، وكأنه خطر في باله أن مجلسي قد فقد بهاءه وقد تأثر منه تلامذتي أيضًا، فخاف أن يسأله أحد تلامذته سؤالاً يؤدي إلى سوء الفهم بينه وبين البخاري، فيجد الآخرون فرصة للشماتة باختلاف أهل السنة، ولذلك أكد على أصحابه أن لا يسأل أحد عن المسائل التي اختلف فيها.

وفي اليوم الثاني وصل الإمام الذهلي مع جماعة من أصحابه إلى الإمام البخاري، وقد حدث ما كان يخافه ويحذر منه، فقد قام رجل وسأله:

يا أبا عبدالله هل ألفاظنا بالقرآن مخلوقة. وكان نصه هكذا:

---

(١) مقدمة الفتح ٤٧٩، ولقد كتب الأستاذ النعماني: ان الإمام محمد بن يحيى الذهلي كان قد أخرج البخاري من درسه بسبب هذه المسألة (انظر سيرة النعمان ص ٩١ ـ٩٢) وهو ليس بصحيح. (المؤلف).

«يا أبا عبدالله ما تقول في اللفظ بالقرآن، مخلوق هو أو غير مخلوق»

فأعرض البخاري ولم يجبه ثلاثًا.

فألح عليه، فقال البخاريُّ:

«القرآن كلام الله غير مخلوق وأفعالُ العباد مخلوقة والإمتحان بدعة»[1]

والحقيقة أن الإمام البخاري قد حكم في القضية بكلمات موجزة، ولا شك في أنه إن كان المراد من القرآن هو الكلام، فالكلام صفة من صفات الله، وصفة الله لايمكن أن تكون مخلوقة، وإن كان المراد الألفاظ التي تخرج من ألسنتنا الحادثة فهو فعلٌ صَدَرَ من مخلوقٍ، فلا جدال في كونه مخلوقًا.

إلا أن عوام الناس لم يستطيعوا أن يفهموا هذا الجواب الدقيق، فبالغوا في القصة وأذاعوها حتى خفت منزلته في قلوب الناس، وزادت النار ضرامًا مما كان يجد الإمام الذهلي في قلبه، وكان الإمام الذهلي

(١) مقدمة الفتح ٤٩٠.

وقد روى هذه القصة أبو عبدالله الحاكم والخطيب البغدادي بإسنادها عن الحسن بن محمد بن جابر وهو أحد من شهد هذه الحادثة، ورواها ابن عدي عن جماعة من المشايخ، وسياق المصنف هنا مأخوذ من أكثر من رواية.

وللتفصيل يمكن الرجوع إلى: أسامي من روى عنه البخاري لابن عدي ص ٦٤، تاريخ بغداد ٢/ ٣٠ ـ٣١، تاريخ دمشق ١٥/ ٥٢ /أ ب، تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٦٦ ـ٢٧٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٥٣ ـ٤٥٦، طبقات السبكي ٢/ ٢٢٨ ـ٢٢٩، تغليق التعليق ٥/ ٤٣١ ـ٤٣٢.

في غاية من الإفراط في هذه المسألة، فكان يرى أن من لا يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، لا يستحق أن يقابله ويجالسه[1].

وأما العقلاء فقد عرفوا حقيقة جوابه، وعلموا عمقه، فأصبحوا يُعَظِّمونه أكثر من ذي قبل، حتى إن الإمام مسلمًا لما رأى أن الإمام الذهلي قد أصبح من مخالفي البخاري بسبب هذه المسألة، وأنه أعلن في مجلسه: «ألا من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فلا يحضر مجلسنا». فغضب الإمام مسلم، وأخذ كل ما كان كتبه عن الذهلي، وحمله على ظهر جمال وأرسله إليه، وانقطع الناس عن الإمام البخاري سوى الإمام مسلم[2].

وذكر يحيى بن سعيد[3] أن الناس أتو إليه وطلبوا منه أن يرجع عن قوله لأن البلد كله أصبح يخالفه، فقال الإمام البخاريُّ:

«لا أفعل، إلا أن تجيئوا بحجة فيما يقولون أقوى من حجتي.»[4]

---

(١) مقدمة الفتح ٤٩١، تاريخ بغداد ٢/ ٣١ ـ٣٢.

(٢) مقدمة الفتح ٤٩١. وأحمد بن سلمة أيضًا. انظر الخبر بنصه في تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٧٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٠، تغليق التعليق ٥/ ٤٣٠.

(٣) هكذا في الأصل والظاهر أنه سبق نظر لأن هذه القصة رواها محمد بن مسلم خشنام عن البخاري. وإنما ورد ذكر يحيى بن سعيد وهو القطان فيها لأن البخاري استدل بقول له في الموضوع.

وانظر الخبر في تاريخ بغداد ٢/ ٣٠،وعن طريقه. تاريخ دمشق ١٥/ ٥٣/أ وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٥٤، وعزاه المصنف رحمه الله إلى مقدمة الفتح ولكنه لا يوجد ذكره فيها في هذا الموضوع. والله أعلم.

(٤) تاريخ بغداد ٢/ ٣٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٥٤ وفي آخره قال راوي الخبر =

ولما رأى الناس ثبات قدمه، واستقامته على الأمر رجعوا خائبين.[1]

* * *

= محمد بن مسلم خشنام: «وأعجبني من محمد بن إسماعيل ثباته».

(١) انظر شرح الإمام ابن القيم رحمه الله، منهج الإمام البخاري وموقفه في هذا الباب في مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ص ٤٨٧ ـ٤٩١. وقد صرح فيه أن البخاري أعلم بهذه المسألة وأولى بالصواب فيها من جميع من خالفه إلخ (ص ٤٨٩).

وللشيخ عبدالله بن يوسف الجديع أيضًا توضيح جيد لهذه المسألة في كتابه «العقيدة السلفية في كلام رب البرية».



الباب الثامن

الحديث وعلومه



الباب الثامن

الحديث وعلومه

إن المنزلة العليا التي يحتلها إمام المحدثين في علم الحديث لدى المسلمين عامةً تفوق الوصف والبيان، والخدمات الجليلة التي أسداها هو لهذا العلم الشريف يعجز عن حصرها القلم واللسان، ولا حاجة للإطالة في ذكرها، فإنها أوضح من الشمس في ضحوة النهار، ولكن مع ذلك ونظرًا إلى أنه هو موضوع هذا الكتاب لا يسعني إلا أن أذكر بعض المزايا التي اتصف بها إمام المحدثين، ولا تجدها في كثير من كبار الأئمة.

وقبل أن نخوض في تفاصيل هذا البحث ينبغي لنا أن نلقي نظرة عابرة على هذا العلم نفسه، وهو علم الحديث الشريف، والذي كان إمام المحدثين يرى خدمتَه أول الواجبات وقد بذل من أجله ثروته وراحته وحتى حياته، ونلاحظ أن هذا العلم يواجه الآن أعداء من عِدَّة جوانبَ، وتوجه إليه الهجمات من عدة نواحٍ، ومع أنه قد تعرض لمثل هذه الهجمات كثيرًا في الماضي أيضًا، ولكن الجرأة أو «الحرية» التي تشن بها هذه الحملات في أيامنا هذه لا يوجد لها مثيلٌ في أيام السلف إلا نادرًا[1]. ومن الغريب أن مثل هذه الهجمات تأتي من بعض الطوائف

---

(١) لمعرفة تفاصيل هذا الموضوع يستحسن الاطلاع على كتاب «زوابع في وجه السنة قديمًا وحديثًا» لأخينا الأستاذ الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد، وفقه الله.

التي تنتسب إلى الإسلام والمسلمين، وأرى أن مجرد إظهار حقائق هذا العلم وكشف أحواله الصحيحة كفيلٌ بتبديد سُحُبِ الأوهام والشكوك.

لا شك أن علم الرواية علمٌ يقوم عليه ازدهار الأمم وانحطاطها، وهو علم قديم عريق في القدم، حتى لو قيل إنه لازم للفطرة البشرية لما يكون بعيدًا، وقد اشتركت فيه جميع الأقوام منذ بداية العالم بقليلٍ أو كثير، وغنيٌّ عن البيان ما يلقاه هذا العلم من الأهمية والاحترام في أيامنا هذه، وما أصدق ما قاله العلامة ابن خلدون في هذا الفن:

«فن التاريخ من الفنون التي يتداولها الأمم والأجيال وتُشَدُّ إليه الرَّكائبُ والرِّحَال، وتَسْمُو إلى معرفته السوقةُ والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأقيالُ(١)».

وكان العرب قد أولعوا بهذا الفن من أول عصرهم، وكانت ذاكرتهم الخارقة دفاتر تحفظه، حتى إن الرجل العامي منهم كان يعرف أنساب بعيره إلى عدة أجيال، فضلاً عن الأنساب البشرية والحوادث التاريخية.

وقد اهتم المسلمون بهذا الفن اهتمامًا بالغًا وكان ذلك نابعًا من الأوامر القرآنية ﴿ وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ ﴾(٢) و﴿ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾ ﴾(٣).

---

(١) مقدمة ابن خلدون ١/ ٣٥٠.

(٢) إبراهيم: ٥.

(٣) الأنعام: ١١.

وزادهم حرصًا على ذلك قوله تعالى:

﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[1].

وفن الحديث هو أحد أنواع فن الرواية والتاريخ، فهو عبارةٌ عن الوقائع الصحيحة للنبي العربي ليس إلا، فداه أبي وأمي ﷺ.

وإنَّ فضل الإسلام وإحسانه إلى هذا الفن يعرفه العالم كله، فهو من مزايا الإسلام، ألا وهو إيجاد طرق النقد والحفاظ على سلسلة الأسانيد، وكان نبي الإسلام ﷺ قد أرشد إلى أمر جامع:

«كَفَى بالمَرْءِ كِذْبًا أَنْ يُحدِّثَ بِكُلِّ ما سَمِعَ[2]».

وقال الله:

﴿لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ٦١﴾[3].

وقال ﷺ مرة:

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ[4]».

---

(١) الأحزاب: ٢١.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٠، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع. حديث ٥. وأخرجه أيضًا أبو داود ٤/ ٢٩٨، الأدب. باب في التشديد في الكذب، حديث ٤٩٩٢ ولكن عنده «إثمًا» بدل «كذبًا».

(٣) آل عمران: ٦١ «... فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ الله عَلَى الكَاذِبِين».

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٩٩، مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٠ وغيرهما. وهو حديث متواتر رواه عدد كبير من الصحابة. وجمع طرقه عدد من الأئمة. منهم الحافظ أبو القاسم الطبراني. وقد طبع كتابه باسم «جزء فيه طرق حديث من كذب عليَّ متعمدًا» بتحقيق د. محمد بن حسن الغماري، نشر دار البشائر، بيروت ١٤١٧هـ =

فالمحافظة على هذه القواعد جعل النقد والإسناد من أوائل الاهتمامات لدى المسلمين، وكما أن القرآن الكريم كتاب الله المنزل على المسلمين قد سَلِم من التحريف ومن كل نقص من أى نوع كان، كذلك حفظت كل صغيرة وكبيرة من أقوال الرسول ﷺ وأحواله وأفعاله. ومع مرور الأيام استمر المسلمون في إبتكار قواعد أشد صرامةً وأكثر قوة من أجل الحفاظ على السنة. حتى دُوِّنت تلك القواعد كعلم مستقلٍّ، وسميت بأصول الحديث[1].

وهاتان مزيتان من مزايا الإسلام وحُقَّ للمسلمين أن يفتخروا بهما ما شاؤا:

١ـ كون القرآن محفوظًا.

٢ـ كون أحاديث النبي ﷺ محفوظة.

ومما يثير الدهشة والاستعجاب أنَّ أقوال وأحوال الصحابة والتابعين ـ فضلاً عن الرسول ﷺ ـ قد حفظها المسلمون أيضًا، وهذه مفخرة وشرف لا يوجد لهما مثيل لدى الأمم الأخرى في العالم.

فهؤلاء اليهود والنصارى لم تسلم كتبهم السماوية من التحريف والتغيير فضلاً أن يظهروا اسنادًا لأى أمر إلى نبيهم، أو حتى أحد حوارِيِّ نبيِّهم، ولقد حاول اليهود أن يصلوا سندهم إلى موسى عليه

= /١٩٩٧م ومنهم العلامة ابن الجوزي في مقدمة كتابه «الموضوعات» عن ثمانية وتسعين نفسًا من الصحابة ١/ ٥٠ ـ١٢٩.

(١) وقد اكتملت هذه القواعد في أربعة وستين فنًا، وقد دونت كلها في كتب مصطلح الحديث. (المؤلف).

السلام، ولكنهم فشلوا فيه، ولم يستطيعوا أن يصلوا إلا إلى شمعون، أو أقل منه بعشرات المراتب، أما النقد فلا يعرف له وجود عندهم. وهكذا النصارى لم يستطيعوا أن يسندوا مسألةً واحدةً، أو قولاً واحدًاإلى عيسى عليه السلام وقد حاولوا أن يسندوا تحريم الطلاق إليه، ولكنها سلسلة مجهولة مُظلمة فيها مئات من الكذابين ومجهولي العين، فكيف تصمد أمام النقد، ولذلك قال الرسول ﷺ:

«لا تُصَدِّقُوهُم ولا تُكَذِّبُوهم[(١)]».

ولقد حرص المسلمون على الأسانيد غاية الحرص، واهتموا بها أيما اهتمام. حتى إنهم كانوا يتجشمون مشقة السَّفر إلى مسافات طويلة لمجرد علو الإسناد وتقليل الوسائط منه، ولم يثقوا بأى حديث ليس له سند، وقد سبق الكلام في هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الجزء الأول.[(٢)]

كان الإمام الزُهرِيُّ من كبار التابعين، وأراد ذات يوم أن يُحَدِّثَ لسفيان بن عيينة حديثاً، وكان سفيان يثق به تمام الثقة، فطلب أن يحدثه بلا سند، فقال له الزهري:

«هل تستطيع أن ترقي السطح بلا سُلَّم؟[(٣)]»

وكان عبدالله بن المبارك يقول:

---

(١) قطعة حديث أورده البخاري في جامعه، وأحمد بن حنبل في مسنده. انظر صحيح البخاري ٥/ ٢٩١، ٨/ ١٧٠، ١٣/ ٣٣٣، ٥١٦، ومسند أحمد ٤/ ١٣٦ (المراجع).

(٢) انظر ص ٧٨.

(٣) تدريب الراوي ٢/ ١٦٠.

«الإسناد من الدين، ولو لا الإسناد لقال مَن شاءَ ما شاء[1]»

وقال سفيان الثوري:

«الإسناد سلاح المؤمن[2]».

وما أحسن قول «حالي»[3] في تصوير هذا المجهود، وترجمته بالعربية كما يلي:

١ـ كانت طائفة تطلب علم النبي ﷺ، فكشفت عن كل مفترٍ، ولم تترك مَنْفَذًا للكذب ولو كان مخفيًا، وشَدَّدَت على كل مُدَّعٍ، ووضعت قوانين الجرح والتعديل، ولم تترك موضعًا يتسرب منه البَاطل[4].

٢ـ وقد استسهلت كل سفر لهذا الهدف. وطوت البر والبحر رغبة في ذلك، وكل من علمت عنه أنه جامع علم الدين، أخذت منه الخبر والأثر، ثم انتقدته على أصول النقد، وبَلَّغته إلى غيرها بعد أن استفادت منها[5].

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٥، تدريب الراوي ٢/ ١٦٠.

(٢) تدريب الراوي ٢/ ١٦٠.

(٣) شاعر معروف من شعراء اللغة الأردية.

(٤) ونصه في الأردية هكذا:

كروه ايك جويا تها علم نبى كا	لكايا بته جس نى هر مفترى كا
نه جهورا كوئى رخنه كذب خفى كا	كيا قافيه تنك هر مدعى كا
كئى جرح وتعديل كى وضع قانون	نه جلنى ديا كوئى باطل كا افسون

(٥)

اسى دهن مين آسان كيا هر سفر كو	اسى شوق مين طى كيا بحر وبر كو
سنا خازن علم دين جس بشر كو	ليا اس سى جاكر خبر اور اثر كو
بهر آب اس كوبركها كسوئى به ركهـ كر	ديا اور كو خود مزا اسكا جكهـ كر

٣ـ وكشفت عن كل عيب في الرواة، وبحثت عن المناقب والمثالب، وأوضحت كل قبح في المشايخ، وأخبرت عن كل ما وجدت في الأئمة من المعايب، وبينت حقيقة ورع كل متورع، ولم تترك العالم ولا المتصوف[١].

٤ـ دفاتر الرجال والأسانيد، تشهد كلها لحيادهم، ومنتهم هذه ليست على واحد من أهل الدين فحسب، بل انهم قادوا بذلك كل أمة وملة، فليقل لنا المتفوقون في الحرية اليوم، منذ متى صاروا أحرارًا؟[٢].

إن الجهود التي بذلت في علم الحديث والرواية من أول عصر الرسالة تعتبر الآن فوق العادة، أو بعبارة أخرى من الخوارق، وإن حرص الصحابة واهتمامهم بأحاديث المصطفى ﷺ، وكذلك التابعين وأتباعهم يفوق الوصف والبيان، ولقد كان هذا الذوق سائدًا ومسيطرًا على الأمة إلى القرن الثالث ـ حيث تم تدوين الأحاديث وآثار الصحابة ـ حتى إن كل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي كان مولعًا به، حريصًا عليه مستعدًا لبذل كل غالٍ ونفيس من أجله، ولقد كان نفوذ المشتغلين بالحديث وتأثيرهم على قلوب المسلمين بحيث أن السلطة الظاهرة ما كانت تساويه ولا تدانيه.

---

(١) كيا فاش راوى مين جو عيب بايا — مناقب كو جهانا مثالب كو تايا
مشايخ مين جو قبح نكلا جتايا — ائمه مين جو داغ ديكها بتايا
طلسم ورع هر مقدس كا تورا — نه ملا كو جهوزا نه صوفى كو جهوزا

(٢) رجال اور اسانيد كى جو هين دفتر — كواه ان كى آزادكى كى هين يكسر
نه تها ان كا احسان يه اك أهل دين بر — وه تهى اس مين هر قوم وملت كى رهبر
لبرئى مين جوآج فائق هين سب سى — بتائين كه لبرل بنى هين وه كب سى

وذاتَ مرةٍ ذهب الخليفة هارون الرشيد إلى الرَّقَّة، ووصل الإمام عبدالله بن المبارك[1] أيضًا إلى الرقة في تلك الأيام، ولما بلغهم قدومه خرج الناس من كل حدب وصوب يستقبلونه، واصطدم بعضهم ببعض حتى تكسرت نعالهم، وسار معه آلافٌ من الناس[2] حتى ارتفع الغبار وغطى كل شيء، فأشرفت أمُّ ولدٍ لأمير المؤمنين هارون الرشيد من برج من قصر الخشب، فلما رأت الناس سألت في حيرةٍ واستعجاب: ما هذا؟ فقال لها الناس: عَالِمٌ من خُرَاسَان قدم الرَّقةَ، يقال له: عبدالله ابن المبارك. فقالت:

«هذا هو والله الملكُ، لا ملكَ هارون، الذي لا يجمع الناس إلا بشُرَط وأعوان[3]».

والذين حُرِموا من هذا الشرف وهذه العظمة في تلك الأيام كانت قلوبهم تتألم أسىً وحسرة. فقد كان الخليفة مأمون الرشيد من أعظم الخلفاء العباسيين، ويعتبر عصره هو العصر الزاهر في تاريخ الخلافة العباسية، إذ كان سلاطين العالم يرتجفون خوفًا من الخلافة العباسية. ولما وصل المأمون إلى مصر جاء إليه رجل يهنئه بحكومة العراق والحجاز والشام ومصر وكلها كانت تحت رايته وسلطته، وإنه ابن عم الرسول ﷺ، ولكن قال المأمون: ما زالت لي حسرة باقية، وهي أن يجتمع

---

(١) هو من شيوخ مشايخ البخاري، ومن أئمة المحدثين، ومن الذين لقبوا بأمير المؤمنين في الحديث. (المؤلف).

(٢) لقد شوهدت مثل هذه المناظر أيام رحلة الشيخ شمس العلماء السيد نذير حسين المحدث الدهلوي رحمة الله عليه أيضًا إلى البنجاب والبنغال وغيرهما. (المؤلف).

(٣) تاريخ بغداد ١٠/١٥٦، أدب الإملاء والاستملاء ص ٢٢، البداية والنهاية ١٠/ ١٧٨.

الناس في مجلس، ويقوم المستملي أمامي، ويقول: ماذا تقول رحمك الله، فأقول لهم حدثنا حماد إلخ.[1]

وحاول الخليفة المأمون أن يقضي هذه الحسرة ذات يوم، فقال: ليحيى بن أكثم قاضي القضاة: إني أريد أن أحدث اليوم كالمحدثين[2]، فقال له القاضي: ومن أولى بهذا منك؟ ثم وُضع له المنبر كالعادة، وجلس الخليفة المأمون عليه، ثم أصبح يحدث بمهارة، وروى ما يقارب ثلاثين حديثاً بتحقيق وإتقان، ولكنه عَرف من وجوه الحاضرين أنهم لم يستمتعوا، فنزل من المنبر، وقال للقاضي يحيى: «كيف رأيت أبا يحيى مجلسَنا؟ قال القاضي: أجلُّ مجلسٍ، تفقه الخاصة والعامة. قال: ما رأيتُ له حلاوةً، إنما المجلس لأصحاب الخُلْقَان والمحابر.[3]»

---

(١) انظر الخبر بنصه في أدب الإملاء والاستملاء ص ٢٠.

وقال النضر بن شميل: سمعت أمير المؤمنين المأمون يقول: ما اشتهي من لذات الدنيا إلا أن يجتمع أصحاب الحديث عندي ويجيء المستملي فيقول: من ذكرت أصلحك الله؟. (المصدر السابق ص ١٩).

وذكر السمعاني أخباراً أخرى من هذا القبيل في الموضع المذكور فيمكن الرجوع إليه.

(٢) لقد تمنى كثير من الناس أن يلقبوا بالمحدث، أو ليسمعوا أئمتَهم ينادَون بالمحدث، أو حافظ الحديث، ولكن شروط العدالة والصدق والتحمل للمشاق والعمل بالحديث وسيلان الذهن وغيرها من شروط هذا الفن قد حرمتهم من أمنيتهم. (المؤلف).

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٧٥، البداية والنهاية ١٠/ ٢٧٥. وانظر أيضًا أدب الإملاء والاستملاء ص ٢٢، والخُلْقَان جمع الخَلَق. وهي البالي من الثياب والجلد وغيرها. (المعجم الوسيط ١/ ٢٥٢).

ومن الجدير بالذكر أن المأمون هذا كان قد سمع من كبار المحدثين من أمثال هشيم، وعَبَّاد بن عَوَّام، ويوسف بن عطية، وأبي مُعاوية الضَّرير، وإسماعيل بن عُلَيَّة، وحجَّاج الأعور، وزيادة على ذلك كانت له ميزة مميزة بسبب تلمذه على الإمام مالك، فكان الخليفة هارون الرشيد أرسل إلى الإمام مالك أن يحضر إلى قصر الخلافة لتدريس الأمراء، ولكن الإمام مالك رحمه الله أبى ذلك قطعًا، فأرسل هارون الأمراء إلى مجلس الإمام مالك لكي يحضروا دروسه مع عامة الناس.

الاهتمام بحفظ الحديث والاحتياط في ذلك

ما هي الدوافع التي كانت تدفع المسلمين وتحملهم إلى البذل والتضحية بكل ما أوتوا في سبيل أحاديث الرسول ﷺ؟ إذا تأملنا فيها تتبين لنا عدة أمور:

السبب الأول: آيات من القرآن الكريم كانت تحملهم على ذلك، وتحثهم عليه:

١ـ ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾[1].

٢ـ ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾[2].

٣ـ ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[3].

---

(١) الأحزاب: ٢١

(٢) النساء: ٨٠.

(٣) الحشر: ٧.

٤ـ ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى ﴾[(١)].

السبب الثاني: أوامرُ وفضائلُ وتوجيهاتٌ كان الرسول ﷺ يُصْدِرُها بين حينٍ وآخر، وهي في الحقيقة تفسير للآيات المذكورة:

١ـ «تركتُ فيكم أمرَين لَن تَضِلُّوا ما تَمَسَّكتم بهما، كِتابَ اللهِ وسُنَّةَ نَبيِّه[(٢)]».

٢ـ «مَن رَغِبَ عَن سُنَّتي فَلَيْسَ مِنِّي[(٣)]».

---

(١) آل عمران: ٣١، ومن البديهي أنَّ أتباعَ الرسول ﷺ لا يمكن إلا بعد جمع ومعرفة أحاديثه، وهذه الآيات قد سيقت كأمثلة فقط، وإلا ففي القرآن آيات كثيرة في هذا المعنى، ولا أريد استقصاءها. (المؤلف).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ٢/ ٨٩٩، كتاب القدر، حديث ٣، مرسلاً، وأخرجه المروزي في السنة (ص ٢١) من حديث ابن عباس، والحاكم في المستدرك ١/ ٩٣، من حديث ابن عباس ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنهما مرفوعًا. وكذا أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد ٢٤/ ٣٣١ من حديث أبي هريرة، وفيه وفي جامع بيان العلم وفضله ١/ ٧٥٥، حديث ١٣٨٩، و ٢/ ٩٧٩، حديث ١٨٦٦، من حديث عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده مرفوعًا.

وقال في التمهيد: «وهذا أيضًا محفوظ معروف مشهور عن النبي ﷺ عند أهل العلم شهرة يكاد يستغنى بها عن الإسناد وروي في ذلك من أخبار الآحاد أحاديث من أحاديث أبي هريرة وعمرو بن عوف. ثم ذكرهما بإسناده.

وحسن الشيخ الألباني إسناد الحاكم (منزلة السنة في الإسلام ص ١٣) وانظر أيضًا الصحيحة، حديث ١٧٦١، الحديث حجة بنفسه ص ٦، مشكاة المصابيح ١/ ٦٦ حديث ١٨٦.

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري ٩/ ١٠٤، النكاح حديث ٥٠٦٣، ومسلم ٢/ ١٠٢٠ النكاح أيضًا حديث ١٤٠١ وفيه «لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني» اللفظ للبخاري.

٣ـ «مَن أَحْيَى سُنَّتي فَقَد أَحَبَّني[١]».

٤ـ «نَضَّر اللهُ امرءًا سَمِعَ مقالتي فوَعَاها ثُمَّ أدَّاها[٢]». الحديث.

٥ـ «خير الهدى هدى محمدٍ ﷺ[٣]».

٦ـ «من أَحيَى سُنَّةً مِن سُنَّتي قد أُمِيْتَتْ كَانَ لَهُ مِن الأجر مثلُ أجورِ مَنْ عَمِلَ بها مِن غير أن ينقصَ من أجورهم شيئًا[٤]».

٧ـ «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين[٥]».

---

(١) «من أحيى سنتي فقد أحبني، ومن أحبني كان معي في الجنة.» جزء من حديث طويل من حديث أنس مرفوعًا. أخرج الترمذي جزءًا منه ٥/٤٦، العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة إلخ حديث ٢٦٧٨ وأخرجه الطبراني في الأوسط ٦/٤٦٢ ـ٤٦٥، وفي إسناده علي بن زيد ابن جدعان وهو ضعيف.
وقال الألباني: إسناده ضعيف. ضعيف سنن الترمذي ص ٣١٧ حديث ٥٠١، ضعيف الجامع ٥٣٦٦.
وأخرجه العقيلي من طريق آخر عن أنس أيضًا، الضعفاء ٢/٣، ٣/٣٤٩ وقال: في هذا الباب أسانيد لينة من غير هذا الوجه (٢/٣).

(٢) مسند أحمد ٤/٨٠، وهو حديث متواتر كما سبق ذكره.

(٣) صحيح مسلم ٢/٥٩٢، الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، حديث ٨٦٧، وهو جزء من حديث.

(٤) جزء من حديث أخرجه الترمذي ٤/٤٠٨، العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة وإجتناب البدع، حديث ٢٦٧٧ (تحقيق بشار عواد) وابن ماجه ١/٧٦، المقدمة، باب من أحيا سنة قد أميتت، حديث ٢٠٩، ٢١٠، إسناده ضعيف. ضعيف سنن الترمذي ص ٣١٧، حديث ٥٠٠.

(٥) وتمامه: «تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ. وإياكم ومحدثات الأمور فإنَّ كلَّ محدثةٍ بدعة وكلَّ بدعةٍ ضلالة.»
جزء من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه المشهور، أخرجه ابو داود =

٨ـ «لِيُبَلِّغ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فإنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُو أَوعَى لَه مِنْه[١]».

٩ـ وقال يخاطب أصحابَ مالك بن الحُويرِث[٢]: «ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم[٣]».

١٠ـ «صلوا كما رأيتموني أصلي[٤]».

السبب الثالث: هو الحب الذي كان يكنّه أصحاب الرسول ﷺ له

= ٤/ ٢٠٠، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، حديث ٤٦٠٧، واللفظ له. والترمذي ٥/ ٤٤، العلم، باب ما جاء بالأخذ بالسنة إلخ. حديث ٢٦٧٦، وابن ماجه، المقدمة ١/ ١٦ باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، حديث ٤٣٠٤٢ وغيرهم، وهو حديث صحيح. وللتفصيل يمكن الرجوع إلى إرواء الغليل ٨/ ١٠٧، حديث ٢٤٥٥، والسنة لابن أبي عاصم ٢٧، ٣١ ـ٣٤، وبعدها.

(١) جزء من خطبة النبي ﷺ يوم النحر في حجة الوداع، أخرجه البخاري في أكثر من موضع في صحيحه، منها في ١/ ١٥٧ ـ١٥٨، العلم، باب قول النبي ﷺ رُبَّ مبلَّغ أوعى من سامع، حديث ٦٧.

(٢) مالك بن الحويرث الليثي قدم إلى النبي ﷺ في شببة من قومه وأقام عنده عشرين ليلة. (صحيح البخاري ١٣/ ٢٣١، أسد الغابة ٤/ ٢٤٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم من صحيحه ١/ ١٨٣، باب تحريض النبي ﷺ وفد عبدالقيس إلخ. وأسنده في كتاب أخبار الآحاد ١٣/ ٢٣١، حديث ٧٢٤٦، كما أخرجه في غير موضع مختصرًا ومطولاً. انظر تغليق التعليق ٢/ ٨٥.

(٤) جزء من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه أخرجه البخاري ٢/ ١١١، الأذان، باب الأذان للمسافر، حديث ٦٣١، وفي كتاب الآحاد الموضع المذكور آنفًا. وأطرافه في عدة مواضع فلينظر الحديث ٦٢٨.

كما أخرجه آخرون. وللتفصيل يمكن الرجوع إلى إرواء الغليل ١/ ٢٢٧، حديث ٢١٣.

ونصحهم له وحماسهم وتفانيهم في ذلك، وهذه الأشياء هي التي جعلتهم حريصين على اتباع كل سنة من سننه وأعماله، وانضم هذا إلى السببين السابقين فإزداد توهجًا وتوقدًا. ولكن ينبغي أن نعرف أن هذه العواطف لدى الصحابة رضي الله عنهم كانت مقيدةً بالقيود التي ارتضاها لهم القرآن الكريم، وهذه هي الصفة المميزة في أصحاب الرسول ﷺ، وقد عبر عنها شاعر اللغة الأردية (حالى) بما معناه بالعربية:

«كانت مساعيهم في سبيل الحق، وكان الحق هو الأساس لصلتهم وعلاقتهم بالآخرين، لم تكن نارهم تضطرم بنفسها، بل كانت ناصيتهم بيد الشريعة، فكانوا يلينون ويشتدون بمقتضى هذه الشريعة[1]».

وغني عن البيان ما كان يكنّه معاذ بن جبل رضي الله عنه من حب ونصح للنبيِّ ﷺ، حتى إنه ما كان يحب أن يفارق الرسول ﷺ أبدًا، ولما أرسله الرسول ﷺ إلى اليمن، قال له: «يا معاذ عسى أن لا تلقاني بعد عامي هذا» ولا يمكن لنا أن نتصور ذلك الحزن العميق الذي كان غشى قلب معاذ في تلك اللحظة، ولكن الأمر القرآني الصارم ﴿وأَطِيْعُوا الرَّسُولَ﴾ قد قضى على كل تلك العواطف التي كانت تمنعه من أن يترك مدينة الرسول ﷺ ويبتعد عن وجهه الكريم. لقد غادر معاذٌ إلى

---

(١) ونصه بالأردية:

ره حق مين تهى دور أور بهاك ان كى — فقط حق به تهى جس سى تهى لاك ان كى
بهزكتى نه تهى خود بخود آك ان كى — شريعت كى قبضه مين تهى باك ان كى
جهان كرديا نرم نرماكئى وه — جهان كرديا كرم كرماكئى وه

اليمن رغم كل هذه العواطف التي كانت تجيش في صدره، ولما ركب على دابته كانت الدابة متوجهة إلى اليمن، ولكن معاذًا كان موليًا وجهه شطر المدينة ـ مدينة الرسول ﷺ ـ، ولقد وصلت به الدابة إلى اليمن ولكن قلبه وعيونه وأفكاره كلها كانت تحوم حول جدران المدينة وأبوابها[1].

وهذا الحب نفسه والحماس والاخلاص تعلمه الأتباع أيضًا من الصحابة رضوان الله عليهم، وهكذا استمرت سلسلة الحِفَاظ على سنَّةِ الرسولِ ﷺ منذ بداية الإسلام، فكانت الجماعة الأولى التي حافظت على السنة هي جماعة الصحابة ـ أصحاب الرسول ﷺ ـ الذين كان الله تعالى قد خلقهم لهذا الغرض النبيل (لحمل الرِّسالة المحمدية) والذين كانت ذاكرتهم الخارقة لا يوجد لها مثيل اليوم في عالم الكون، وكانوا حريصين أشد الحرص على أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته، فما كانوا يرضون أن يتركوه وحيدًا في أية لحظة، كانوا يصاحبونه في الحضر والسفر، في الصحة والمرض، وكانوا يتتبعون كل حركاته وسكناته وأفعاله وأقواله، لكي يقتفوا آثاره ويتبعوا خطواته، فلما جاء

---

(١) البداية والنهاية ٥/ ١٠٠.

والحديث المذكور أخرجه أحمد ٥/ ٢٣٥ وفيه «أن معاذًا لما بعثه النبيُّ ﷺ خرج إلى اليمن معه النبي ﷺ يوصيه ومعاذٌ راكبٌ ورسول الله ﷺ يمشي تحت راحلته فكلما فرغ قال: يا معاذ إنك عسى أن لا تلقاني بعد عامي هذا. ولعلك تمر بمسجدي وقبري» فبكى معاذ بن جبل جشعًا لفراق رسول الله ﷺ، الحديث.

قال الهيثمي: رواه أحمد بإسنادين... ورجال الإسنادين رجال الصحيح غير راشد بن سعد وعاصم بن حميد وهما ثقتان (مجمع الزوائد ٩/ ٢٢). وصححه الشيخ الألباني في تخريج فقه السيرة ص ٤٨٥، وانظر أيضًا سير أعلام النبلاء ١/ ٤٤٨.

وقت الخلوة تولت أزواجه رضي الله عنهن هذه المتابعة وكانت له تسعة أزواج، وكان بيته مدرسةً لتعلم النساء، وكانت أمهات المؤمنين وأزواج الرسول ﷺ ورضي عنهن طالبات في هذه المدرسة، وكان المُعَلِّم هو الرسول الأعظم صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وكانت كل واحدة منهن مولعة وحريصة على التعاليم الإسلامية[١] كسائر الأصحاب رضوان الله عليهم أجمعين، وكانت أسبقهن إلى ذلك عائشة رضي الله عنها، التي تعد من فقهاء الصحابة المجتهدين، وجرى المحدثون على ذكر مذهبها بجانب مذاهب المجتهدين الآخرين.

وملخص القول أن كلَّ ما قاله الرسول ﷺ أو فعله، أو فُعِلَ أمامه وأقرَّه الرَّسولُ ﷺ، وكذلك كلُّ قولٍ قيل أمامه، ولم يُنْكِر عليه، ما بقى شيء منه إلا وقد نقش في صفحات قلوب بعض أصحابه أو صحابياته أو أزواجه كالنقش في الحجر.

وأما الصحابة الذين كانت بيوتهم تقع على بعد من المسجد النبوي كانوا يتخذون طريقة أخرى، وهو أن كل اثنين منهم كانا يتعاهدان[٢] بأن يحضر أحدهما يومًا طول النهار في حضرة الرسول ﷺ ويخبره في المساء بكل ما رآه هناك، أو سمعه، أو تعلَّمه، ويتولى الثاني العمل نفسه في اليوم الثاني، وكلُّ من سمع كلمةً واحدةً من فم الرسول الأنور

---

(١) وهذه احدى مصالح تعدد أزواجه ﷺ - بالاضافة إلى المصالح الأخرى - وهي تعليم الأمة إذ لم يكن ممكنًا بدون هذا، خاصة في تلك المسائل التي تتعلق بالنساء. (المؤلف).

(٢) كما فعل ذلك عمر رضي الله عنه الذي كان يسكن في عوالى المدينة، فكان قد تعاهد مع أحد الأنصار. وأما الذين كانوا يسكنون على مسافات بعيدة جدًا، فكانوا يحضرون كل جمعة. (المؤلف).

ﷺ، أو رآه للحظةٍ واحدةٍ، كان يحافظ على تلك الكلمة وعلى تلك الهيئة التي رآى فيها الرسول ﷺ، بحيث لا يمكن أن يمحي ذلك من صفحة قلبه، وكان يكرر ذلك، ويحافظ عليه أكثر من محافظة المَلِكِ الغنيِّ على خزائنه، أو الفقير المُعْدِم على درهمه الوحيد. لقد رأى أحد الصحابة[1] رسول الله ﷺ في حالةٍ كانت أزرارُه ﷺ مفتوحة فترك أزراره مفتوحة طول حياته[2].

---

(١) هو قرة بن إياس المزني كما في سنن أبي داود، نصه: معاوية بن قرة أخبرنا أبي قال أتيت رسول الله ﷺ في رهط من مزينة فبايعناه، وإن قميصه لمطلق الأزرار. قال: فبايعناه، ثم أدخلت يدي في جيب قميصه، فمست الخاتم، قال عروة: فما رأيت معاوية ولا ابنه إلا مطلقى أزرارهما في شتاء ولا حر، ولا يزرران أزرارهما أبدًا. انظر سنن أبي داود ١١/ ١٣٤ ـ١٣٥ (المراجع).

وصححه الشيخ الألباني كما في صحيح سنن أبي داود ٢/ ٧٦٩. حديث ٣٤٤٠ وصحيح سنن ابن ماجه ٢/ ٢٧٨، حديث٢٨٧٩، ومختصر شمائل الترمذي ص ٤٧، حديث ٤٨.

(٢) جميع حركات الرسول ﷺ وسكناته من قيام وقعود، مشي وحركة، جلوة وخلوة، كلها داخلة في الحديث، وكان أكثر الصحابة حضورًا إليه ﷺ أعلمهم بالسنة، سواء قلت رواياته، أوكثرت، مثل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولذلك فقياس أئمة الكوفة على أبي بكر قياسٌ مع الفارق، فالحظ الأوفر الذي وجده من مصاحبته الرسول ﷺ، لم يجده غيره من الصحابة، وهكذا فالعلم الذي استفاد من فيض ينابيعه ﷺ لم يدركه الآخرون، وعمر وعلي وعبدالله وأبو هريرة رضي الله عنهم وغيرهم من المكثرين لا يساوي علمهم علم أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقد فصل الإمام ابن تيمية رحمه الله الكلام في هذا الموضوع في منهاج السنة (٤/ ١٣٥ ـ١٤٠).

وهكذا فقياس الإمام أبي حنيفة أو غيره من أئمة الكوفة في قلة الرواية بأبي بكر الصديق ظلم صريح، فإن أسبقية أبي بكر في معرفة الحديث على الجميع مُسَلَّمٌ، ومعروف، بينما معرفة أئمة الكوفة للأحاديث أمر متنازع فيه، ومشكوك =

ومن المعروف أن من أهم أسباب حفظ سيرة شخصٍ ما أمران:

أحدهما: القبول العام لدى الناس ومحبتهم إياه.

والثاني: حاجة الدَّولة إليها. وكلا هذين السببين توفرا للحديث النبوي ولا مانع من أن نذكرهما بشيء من التفصيل.

أما اهتمام الدولة بذلك وحاجتها إليه واضطرارها على ذلك فمعروفٌ وظاهر، فقد ابتدأ عصر الخلافة الراشدة بعد الرسول ﷺ، واقتضت الحاجة إلى الحفاظ على الأحاديث أولاً، فقد كان من واجبات الإمام أو الخليفة تنفيذُ الأحكام الشرعية، وإجراء الحدود الإسلامية، والقضاء في الخصومات، وتعليم المسائل، وكانت الحوادث تتجدد. فإذا عرضت مسالةٌ جديدةٌ ولم يجد الخليفة حلاً لها في معلوماته، ولَم يعرف نصًا قرآنيًا يدل على ذلك الموضوع - وأما القياس الذي أصبح مفخرةً لأهل الكوفة فيما بعد فكانوا يكرهونه أيما كراهية - فكانت العادة في مثل هذه الأمور أن المسألة كانت تُعرضُ في الغالب في جمعٍ من الصحابة، لكى يذكر كلُّ صحابيٍّ ما كان يعرف في ذلك عن النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير، فإذا ذكر أحدٌ سنةً، عرضت عليه أسئلة للتحقيق والتثبت بغاية الشدة، لكى لا يبقى مجال لأى وهم أو شك أو تساهل.

= وموهوم، ويحتاج إلى أدلة وقرائن، فكيف يصح قياس هؤلاء بأبي بكر، وكيف يصح أن يقال: «مرتبته في قلة الرواية مرتبة الصديق» وإن كان هذا هو القياس فينبغي أن يقاس كل قليل الرواية بأبي بكر الصديق. والعجب أن الفاضل اللكنوي الشيخ عبدالحى. أيضًا لم يتردد في كتابة هذا القياس تعصبًا للإمام، مع أنه ليس إلا مجرد توهم. (المؤلف).

ومن بين هذه المسائل بل أولها كانت مسألةُ دفن الرسول ﷺ، فاختلفَ الصَّحَابةُ رضوانُ الله عليهم في مكان دفنه، فروى أبو بكرٍ الصديقُ رضي الله عنه حديثاً أنه سمع النبي ﷺ قال:

«ما قُبِضَ نبيٌّ إلا دُفِنَ حيثُ يُقْبَضُ[1]» فكان العمل به.

وسافر عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه إلى الشام، حتى إذا كان بسَرْغَ[2]، لقيه أمراءُ الأجناد[3] أبو عُبيدةُ بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أنَّ الوباءَ قد وَقَع بالشام[4]، قال ابن عباس: فقال عمرُ: ادعُ لي المهاجرين الأوَّلين، فدعاهم فاستشارهم وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام، فاختلفوا، فقال بعضهم: قد خرجنا لأمرٍ، ولا نرى أن تَرْجِعَ عنه. وقال بعضهم: معك بقية الناسِ واصحاب رسول الله ﷺ، ولا نرى أن تُقدمَهم على هذا الوباءِ، فقال: ارتفِعُوا عني.

---

(١) قطعة من حديث طويل أخرجه ابن ماجه في قصة دفن النبي ﷺ ١/ ٥٢١، الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ، حديث ١٦٢٨، واللفظ المذكور له.
وأخرجه الترمذي أيضًا ٣/٣٣٨، الجنائز، باب ٣٣، حديث ١٠١٨ وغيرهما. وفي إسنادهما ضعف. لكن المتن ثابت بما له من الطرق والشواهد كما في أحكام الجنائز. ص ١٧٤، طبعة مكتبة المعارف بالرياض.

(٢) مدينة في أول الحجاز وآخر الشام على مقربة من تبوك. بينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة. ينظر معجم البلدان ٣/ ٢١٢، فتح الباري ١٠/ ١٨٤.

(٣) أجنادين جمع جند وهي اسم مجموعة من المدن. (المؤلف) قلت: كان في الأصل «أجنادين» وما أثبته من صحيح البخاري (١٠/١٧٩). وانظر فتح الباري ١٠/ ١٨٤ ومعجم البلدان ١/ ١٠٣.

(٤) وكان ذلك في ربيع الآخر سنة ١٨هـ، وتعرف هذه السنة بسنة طاعون عمواس. انظر فتح الباري ١٠/ ١٨٤، تاريخ الطبري ٣/ ٢٢٢ (المراجع).

ثم قال: ادعوا لي الأنصار، فدعوتُهم، فاستشارَهم، فسلكوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفِعُوا عني.

ثم قال: ادعُ لي من كان ههنا من مشيخة قُريشٍ من مهاجرة الفتح، فدعوتهم، فلم يَخْتلِف منهم عليه رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تُقْدِمهم على هذا الوباء، فنادى عمرُ في الناس: إني مُصَبِّحٌ على ظهر، فأصبحوا عليه. قال أبو عبيدة: أفِرارًا من قَدرِ الله؟ فقال عُمر: لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة! نعم نفِرُّ من قَدَر الله إلى قَدَر الله. أرأيتَ إن كان لك إبلٌ هبطَتْ واديًا، له عُدْوَتان، إحداهما خَصِيْبَةٌ والأخرى جدْبَةٌ، أليس إن رعيتَ الخَصِيبةَ رعيتَها بقدَرِ الله. قال: فجاء عبدالرحمن بن عوفٍ وكان متغيبًا في بعض حاجته، فقال: إنَّ عندي في هذا عِلْمًا. سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

«إذا سمعتُم به بأرضٍ، فلا تَقْدِموا عليه، وإذا وَقَع بأرضٍ وأنتم بها، فلا تَخْرُجُوا فِرَارًا منه. قال: فحَمِدَ الله عُمر، ثم انصرف[1]».
فقضى عمر رضي الله عنه بهذا الحديث.

وأحيانًا إذا كان الخليفة بنفسه يحفظ الحديث، ويحكم في القضية بمقتضاه، كان يذكره في جمع من الصحابة، ليكون ذلك سببًا لإنتشار الحديث. وقد سُئِلَ أبو بكر الصديق رضي الله عنه في أيام خلافته عن تَرِكَة الرسول ﷺ، فناشد الصحابة هل سمعوا رسول الله ﷺ يقول:

«نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركنا صدقة»؟

---

(١) صحيح البخاري ١٠/١٧٩، الطب، باب ما يذكر في الطاعون، حديث ٥٧٢٩.

فقالوا: نعم[1].

---

(١) هكذا ذكره المصنف رحمه الله ولم يعزه إلى مصدر معين. أما حديث ابي بكر رضي الله عنه في هذا الموضوع فقد أخرجه البخاري ٦/ ١٩٧، كتاب فرض الخمس، باب فرض الخمس، حديث ٣٠٩٣، وغيره من المواضع (انظر الأحاديث ٣٧١٢، ٤٠٣٦، ٤٢٤١، ٦٧٢٦) بلفظ: «لا نورث ما تركنا صدقة».

وقال ابن حجر في الفتح: «وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» فقد أنكره جماعة من الأئمة وهو كذلك لخصوص لفظ «نحن» ولكن أخرجه النسائي... بلفظ «إنا معاشر الأنبياء لا نورث، الحديث... وهو كذلك في مسند الحميدي... إلخ» (فتح الباري ١٢/ ٨).

أما الذي ناشد الصحابة فالظاهر أنه هو عمر رضي الله عنه حيث أثيرت هذه القضية في خلافته إذ تخاصم إليه علي والعباس رضي الله عنهما كما رواه البخاري ٦/ ١٩٧، كتاب فرض الخمس، حديث ٣٠٩٤. وكان في المجلس عثمان وعبدالرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبي وقاص بالإضافة إلى علي والعباس فكلهم أقروه على ذلك.

وقد أخرج الإمام أحمد باسناده عن مالك بن أوس قال: «سمعت عمر يقول لعبدالرحمن وطلحة والزبير وسعد: نشهدكم بالله الذي تقوم السماء والأرض بأمره أعلمتم أن رسول الله ﷺ قال: لا نورث ما تركنا صدقة؟ قالوا: نعم.» قال ابن كثير: على شرط الصحيحين. (البداية والنهاية ٥/ ٢٨٨) (وانظر مسند أحمد ١/ ٢٠٨ ـ٢٠٩ بلفظ أتم).

وذكرابن كثير في هذا الموضوع كثيرًا من طرق هذا الحديث وألفاظه.

أما أصل المتن «لا نورث ما تركنا صدقة إلخ» فقد ورد من رواية عدد من الصحابة وقد ذكرت بعض طرقه وأسانيده في تخريجي لأحاديث كتاب الفرائض من سنن أبي داود، باب في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال، الأحاديث ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩.

وعده السيوطي والزبيدي وغيرهما من الأحاديث المتواترة، وقال الزبيدي: رواه من الصحابة ثلاثة عشر شخصًا. ثم ذكرهم. قطف الأزهار المتناثرة ص ٢٧٣، حديث ١٠٠، لقط الآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة ص ٨٨، حديث ٢٦، نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ٢١٦، حديث ٢٧٢.

وهكذا كان عثمان رضي الله عنه لما أراد توسعة المسجد النبوي، وبناءه من جديد على أسسٍ متينة، فاعتُرِضَ عليه، فقال: لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«من بنى مَسْجِدًا لله بنى الله له بيتًا في الجَنَّة[1]».

واستمرت الأحاديث النبوية تجد هذه العناية التامة والاهتمام البالغ من قبل الحكومات إلى أن دُوِّنت في الدواوين. ولقد تسابق الخلفاء في الإهتمام والعناية بها، بعضهم فوق بعض في الشدة، ومع أننا نخاف أن يطول الكلام في ذلك، ولكن لا مانع من أن نفصل هذا الموضوع بعض التفصيل، وذلك لأن عدد «المتحررين» في المسلمين أصبح يزداد، حتى إنهم بدأوا يفكرون في التغيير في القرآن أيضًا، وأما آرائهم حول السنة فواضحة ومعروفة، ومن فروعهم الفرقة التي تتسمى «بأهل القرآن» وأصحاب هذه الفرقة يبذلون قصارى جهدهم للتشكيك في السنة النبوية، وإن أقوال الرسول ﷺ وأفعاله لا تساوي عندهم شيئًا، ويفسرون القرآن حسب أهوائهم. فالصلاة والزكاة والحج وغيرها يفسرونها كلها حسب ما تملي عليهم أهوائهم، والفرقة الثانية هي فرقة الجامدين على التقليد الذين ينظرون إلى أقوال أئمتهم كأنها وحى نزل من السماء، ثم يواجهون أحاديث رسول الله ﷺ بأمور غريبة وعجيبة، فالتأويل أحيانًا، والتشكيك أخرى، والإنكار تارةً، وادعاء النسخ حينًا، ودعوى الاضطراب حينًا آخر، حسب ما سمحت به الظروف سوَّغوا الكلام.

---

(١) أخرجه البخاري ١/٥٤٤، الصلاة، باب من بنى مسجدًا، حديث ٤٥٠، ومسلم ١/٣٧٨، المساجد، باب فضل بناء المساجد والحث عليها، حديث ٥٣٣ وغيرهما.

ونذكر هنا عناية خلفاء الرسول ﷺ فقط، واهتمامهم بأحاديث الرسول ﷺ، ومنها يمكن أن نعرف ضرورة تدوين الحديث وأهميته حق المعرفة. [قال الإمام الدارمي]:[1]

«أخبرنا محمد بن الصلت ثنا زهير عن جعفر بن برقان ثنا ميمون ابن مهران قال: كان أبو بكر إذ ورد عليه الخصمُ نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب، وعَلِمَ من رسول الله ﷺ في ذلك الأمر سنةً قضى به فإن أعياه خرج فسأل المسلمين وقال أتاني كذا وكذا، فهل علمتم أنَّ رسول الله ﷺ قضى في ذلك بقضاءٍ فربما اجتمع إليه النفر كلُّهم يذكر من رسول الله ﷺ فيه قضاءًا، فيقول أبو بكر: الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ على نبينا، فإن أعياه أن يجد فيه سنةً من رسول الله ﷺ جمع رؤوس الناس وخيارهم، فاستشارهم فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به[2]. وورد عن عثمان[3] وعن عليٍّ

---

(١) زيادة من المترجم يقتضيها من المقام.

(٢) سنن الدارمي ١/٥٨، وذكره ابن القيم عن أبي عبيد في كتاب القضاء ثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان به. (اعلام الموقعين ١/ ٦٢).

(٣) حديث عثمان في الوضوء، أخرجه البخاري وغيره عن حمران مولى عثمان أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناءٍ فأفرغ على كفيه ثلاث مرارٍ فغسلها إلخ... ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيها نفسه، غفر له ما تقدم من ذنبه».

البخاري ١/٢٥٩، الوضوء، باب الوضوء ثلاثًا ثلاثًا، حديث ١٥٩، ومواضع أخرى. قال الحافظ: وفي الحديث التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم، فتح الباري ١/ ٢٦١.

وروى مسلم في صحيحه بإسناده أن عثمان توضأ بالمقاعد فقال: ألا أريكم =

رضي الله عنهما[1] أنهما خاطبا جمعًا من الصحابة وقالا لهم: ألا أريكم وَضُوءَ رسول الله ﷺ؟ ثم توضآ وضوءَ الرَّسول ﷺ بدون أن تكون لهما حاجة إلى الوضوء إلا للتعليم.

وخاطب مالك بنُ الحويرث أصحابه بقوله:

«ألا أنبئكم صلاة رسول الله ﷺ[2]».

= وضوء رسول الله ﷺ، الحديث.

زاد في رواية: «وعنده رجال من أصحاب رسول الله ﷺ» صحيح مسلم ١/٢٠٧، الطهارة، باب فضل الوضوء والصلاة عقبه. حديث ٢٣٠.

(١) حديث علي في وصف الوضوء أخرجه أبو داود ١/٢٩، الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ، حديث ١١٧، وفيه أنه قال: يا ابن عباس، ألا أريك كيف كان يتوضأ رسول الله ﷺ. إلخ. وحسنه الألباني كما في صحيح سنن أبي داود ١/٥، حديث ١٠٨.

وعند أبي داود أيضًا (حديث ١١٦) والترمذي ١/٦٧، الطهارة، باب ما جاء في وضوء النبي ﷺ. حديث ٤٨ عن طريق أبي حية قال: رأيت عليًا توضأ إلخ... ثم قال: أحببت أن أريكم كيف كان طهور الرسول ﷺ.

وهذا عند النسائي أيضًا ١/٧٠، الطهارة، باب عدد غسل اليدين.

وهو حديث صحيح كما في صحيح سنن أبي داود ١/٢٥، حديث ١٠٧.

(٢) صحيح البخاري ٢/٣٠٠، كتاب الأذان، باب المكث بين السجدتين، حديث ٨١٨.

وفي موضع آخر: قال أبو قلابة: جاءنا مالك بن الحويرث في مسجدنا هذا فقال: «إني لأصلي بكم، ما أريد الصلاة، أصلي كيف رأيت النبي ﷺ يصلي» ٢/١٦٣، الأذان، باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبي ﷺ وسنته. حديث ٦٧٧.

وينظر أيضًا سنن أبي داود ١/٢٢٢، الصلاة، باب النهوض في الفرد، والنسائي ٢/٢٣٣ ـ٢٣٤، الصلاة، باب الاستعداد للجلوس إلخ ومصادر أخرى.

ثم صلى أمامهم صلاة رسول الله ﷺ.

وكان أبو هريرة رضي الله عنه يقول:

«إن الناس يقولون: أكثرَ أبو هريرة، ولو لا آيتَانِ في كتابِ الله ما حَدَّثْتُ حديثاً، ثم يتلو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَـٰتِ، إلى قوله: الرحيم﴾ إنَّ إخواننا من المهاجرين كان يَشْغَلُهم الصَّفْقُ بالأسواقِ، وإنَّ إخواننا من الأنصارِ كان يَشْغَلُهم العَمَل في أموالهم، وإنَّ أبا هريرة كان يَلْزَم رَسُولَ الله ﷺ بِشَبْع بَطِنِه، ويَحْضُرُ ما لا يَحْضُرُون، ويَحْفَظُ ما لا يَحْفَظُون[1]».

وكان الصحابة عمومًا إذا رأوا أحدًا يعمل عملاً يخالف سنة رسول الله ﷺ كانوا يُنكرونَ عليه فورًا بقول الرسول ﷺ، أو عمله، حتى ولو كان ذلك المخالف الخليفة نفسه، فإن الصحابة كانوا ينكرون عليه إن رأوا عمله يخالفُ سنةَ الرسولِ ﷺ، فلما أراد أبو بكر رضي الله عنه قتال مانِعِي الزكاة، اعترض عليه عمرُ رضي الله عنه بقوله:

«كيف تُقَاتلُ الناسَ: وقد قال رسول الله ﷺ: أمرتُ أن أقاتلَ الناسَ، حتى يقولوا لا إله إلا الله[2]».

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢١٣ ـ٢١٤، كتاب العلم، باب حفظ العلم، حديث ١١٨ وانظر أطرافه هناك.

(٢) أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه منها ٣/ ٢٦٢، الزكاة، باب وجوب الزكاة، حديث ١٣٩٩ ومسلم ١/ ٥١ ـ٥٢، الإيمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله إلخ. حديث ٢٠. وكان هذا موقف عمر رضي الله عنه في البداية ولكنه اقتنع فيما بعد برأى أبي بكر رضي الله عنه.

ولقد كان بعض الصحابة رضي الله عنهم إذا رأوا عملاً يخالف قول الرسول ﷺ أو فعله أجهشوا بالبكاء.

حتى إنَّ النسوة ما كنّ يتأخرن من الإنكار ولو على الخليفة عمرَ رضي الله عنه في قضاءٍ قضى به، مع قوته وشدته في الحكم، ولما استدل الخليفة بالقرآن ورأى أنها تخالف القرآن العظيم تكلمت الصحابية الذكية، وبينت أن قولها يوافق القرآن ولا يخالف[1].

---

(١) كانت فاطمة بنت قيس رضي الله عنها طلقها زوجها للمرة الثالثة فسألت رسول الله ﷺ فقال: «لا نفقة لك ولا سكنى».

وقصتها مذكورة في الصحيحين وغيرهما. (صحيح البخاري ٩/ ٤٧٧، الطلاق، باب قصة فاطمة بنت قيس، الأحاديث ٥٣٢١ ـ٥٣٢٨) وصحيح مسلم ٢/ ١١١٤ ـ١١٢١، الطلاق، باب المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها، الأحاديث ١٤٨٠ ـ١٤٨٢). وورد في قصتها في رواية عند مسلم (١٢/١١١٩/ ٤٦) أن عمر رضي الله عنه قال: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ بقول امراةٍ، لا ندري لعلها حفظت أو نسيت إلخ.

أما المناقشة بينها وبين غيرها فقد جرت أيام إمارة مروان على المدينة. وقد أخرجهاأيضًا مسلم في إحدى روايات قصتها (٢/ ١١١٧/ ٤١) وأحمد ٦/ ٤١٥ وفيها أن مروان قال: «لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأةٍ سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها» فقالت فاطمة حين بلغها قول مروان: فبيني وبينكم القرآن. قال الله عز وجل: ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن، الآية. قالت: هذا لمن كانت له مراجعة. فأى أمر يحدث بعد الثلاث؟ فكيف تقولون: لا نفقة لها إذا لم تكن حاملاً؟ فعلامَ تحبسونها؟» اللفظ لمسلم.

وقد فصل القول في هذا الموضوع العلامة ابن القيم في زاد المعاد ٥/ ٥٢٢ ـ٥٤٢ وقد بين صحة حديث فاطمة بنت قيس ورد على الشبهات الواردة عليه.

وينظر أيضًا فتح الباري ٩/ ٤٨١.

ومما اشتهر في هذا الباب قصة اعتراض امراة على الخليفة عمر الفاروق رضي الله عنه في قضية الصداق. فقد روى أبو يعلي وغيره عن مسروق قال: ركب عمر بن الخطاب رضي الله عنه منبر رسول الله ﷺ ثم قال: أيها الناس، ما إكثاركم في =

= صُدُق النساء وقد كان رسول الله ﷺ وأصحابه والصُدُقات فيما بينهم أربعمائة درهم فمادون ذلك. ولوكان الإكثار في ذلك تقوى عند الله وكرامة لم تسبقوهم إليها، فلا أعرفن مازاد رجل في صداق امرأة على أربعمائة درهم. قال: ثم نزل فاعترضته امرأة من قريش فقالت: يا أمير المؤمنين نهيت الناس أن يزيدوا في مهور النساء على أربعمائة درهم؟ قال: نعم. فقالت: أما سمعت ما أنزل الله في القرآن؟ قال: وأي ذلك؟ فقالت: أما سمعت الله يقول: وآتيتم إحداهنّ قنطارًا، الآية. فقال: اللهم غفرًا، كل الناس أفقه من عمر؟ ثم رجع فركب المنبر فقال: أيها الناس إني كنت قد نهيتكم أن تزيدوا النساء في صدقاتهن على أربعمائة درهم فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحب.

قال أبو يعلى: وأظنه قال: فمن طابت نفسه فليفعل.

المقصد العلي ٢/ ٣٣٤، حديث ٧٥٧، إتحاف الخيرة المهرة ٥/ ٥٥ حديث ٤٤٢١، ٤٤٢٢ المطالب العالية (المسندة) ٢/ ١٥٤، حديث ١٥٨٠ عن طريق مجالد بن سعيد عن الشعبي عن مسروق به. وكذلك الخطيب في الفقيه والمتفقه ١/ ٣٧٠، حديث ٣٧١ (طبعة دار ابن الجوزي).

ورواه سعيد بن منصور ٣/ ١٩٥، حديث ٥٩٨، والبيهقي ٧/ ٢٣٣، والهروي في ذم الكلام ٢/ ١٤٧، حديث ٢٩٧ عن طريق مجالد أيضًا عن الشعبي قال: خطب عمر إلخ ولم يذكر مسروقًا في الإسناد.

قال البيهقي: هذا منقطع.

قلت: في الإسنادين مجالد هو ضعيف. قال فيه ابن حجر: ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره (التقريب) وقال الهيثمي: رواه أبو يعلى في الكبير وفيه مجالد بن سعيد وفيه ضعف وقد وثق. (مجمع الزوائد ٣/ ٨٣ ـ ٢٨٤).

وقال ابن كثير: إسناده جيد قوي (تفسير ابن كثير ١/ ٤٩٣، سورة النساء الآية ٢٠).

قلت: ورواه عبدالرزاق في مصنفه ٦/ ١٨٠، حديث ١٠٤٢٠ بإسناد آخر مختصرًا. وفيه قيس بن الربيع الأسدي وهو «صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به». فهو صالح للاستشهاد.

وكان الرسول ﷺ ذكر ثلاثة أمور في مسألة بريرة[1] وكانت مبعث شرف واعتزاز لبريرة، وكانت تذكرها باعتزاز وافتخار.

وكل هذه الأمور إن دلت على شيء فإنها تدل على أن سنة الرسول ﷺ كانت هي المعيار ولا عبرة بسواها.

وكتب معاوية رضي الله عنه إلى المغيرة بن شعبة أن يكتب إليه من حديث الرسول ﷺ[2].

وكان والي الحجاج بن يوسف يرسل جيوشه إلى مكة المكرمة، فتصدى الصحابة للإنكار عليه محتجين بخطبة النبي ﷺ غداة فتح مكة[3] فلم يستطع

= أما خطبة عمر بدون ذكر قصة الاعتراض فقد رواه أبو داود وغيره بغير هذين الاسنادين، سنن أبي داود ٢/ ٢٣٥، حديث ٢١٠٦.

(١) أخرج الحديث مسلم في صحيحه ما نصه: «عن عائشة قالت: كان في بريرة ثلاث قضيات ـ وفي رواية ثلاث سنن ـ: أراد أهلها أن يبيعوها ويشترطوا ولاءها، فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ، فقال: اشتريها وأعتقيها فإن الولاء لمن أعتق، وعتقت فخيرها رسول الله ﷺ فاختارت نفسها، قالت وكان الناس يتصدقون عليها، وتهدى لنا، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: هو عليها صدقة وهو لكم هدية فكلوه» الصحيح لمسلم ٢/ ١١٤٣ (المراجع).

(٢) والحديث نصه: كتب معاوية إلى المغيرة: «أكتب إليَّ ما سمعتَ النبي ﷺ يقول خلف الصلاة إلخ، صحيح البخاري ١١/ ٥١٢ ـ٥١٣ الصحيح لمسلم ١/ ٤١٥ (المراجع).

(٣) أخرج مسلم في صحيحه وغيره عن أبي شُرَيحِ العَدَوِيِّ أنه قال لعمرو بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة، ائذن لي أيها الأمير، أحدثك قولاً قام به رسول الله ﷺ الغد من يوم الفتح، الحديث. وفيه.

«إن مكة حرَّمها الله ولم يُحَرِّمها الناس فلا يحل لإمرىء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا ولا يعضد بها شجرة، فإن أحدٌ ترَخَّص بقتال رسول الله ﷺ فيها =

أن يُنْكِر الحديث أو يُكَذِّب الصَّحابيَّ، ولكنه حرَّف معنى الحديث.

وكان كلُّ صحابي يحرصُ على معرفة ما لدى أخيه من الصحابة الآخرين. وحرصهم عليه وشوقهم إليه يتجاوزان كل حد أو تقدير.

فعبدالله بن عباس من الصحابة، ولكنه مع ذلك كان يجلس على أبواب كبار الصحابة من الصبح إلى الظهيرة رجاء أنه إذا خَرَجَ فلعله يحدِّثُ بحديثٍ من أحاديث الرسول ﷺ[1].

ولقد بلغ شوق التابعين إلى حديث الرسول ﷺ إلى أنهم كانوا دائمًا يبحثون عن صحابيٍّ، فإذا وجدوا أحدًا منهم جلسوا كأنَّ على رؤوسهم الطير، فإذا سمعوا منه حديثاً حفظوه، كأنه درة ثمينة.

وكانوا إذا رأوا أحدًا من كبارِ الصحابة ازدحموا حوله والتف طلبة العلم وكلهم كان يتمنى أن يحويَ جميعَ حديثه.

ذكرالعلامة الذهبيُّ في تذكرة الحفاظ في ترجمة أبي الدرداء رضي الله عنه عن طريق الليث بن سعد عن فلان قال:

«رأيتُ أبا الدَّرْدَاءِ دخل المسجدَ، ومعه من الأتباع مثل ما يكون مع السلطان وهم يسألون عن العلم[2]».

= فقولوا له: إن الله أَذِن لرسوله ولم يأذن لكم. وإنما أَذِن لي فيها ساعة من نهار إلخ. صحيح مسلم ٢/٩٨٧، الحج، باب تحريم مكة وصيدها إلخ، حديث ١٣٥٤.

(١) سنن الدارمي ١/١٤٠ ـ١٤٢، باب الرحلة في طلب العلم واحتمال العناء فيه. وقد رواه بطرق وألفاظ عدة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) تذكرة الحفاظ ١/٢٥.

ولقد أرسلت جماعةٌ من الصحابة[1] [كريبًا مولى ابن عباس] إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ليسألها عن الركعتين بعد العصر كان يصليها الرسول ﷺ عندها فقالت «سل أم سلمة» لأن هذه قصة بيتها، وهي أعلم بها مني، فاذهب عندها[2].

ومن الذي لا يدري شدة عمر رضي الله عنه وحزمه في الحكم، ولا مانع من أن نلقي بعض الضوء على تلك العناية البالغة التي أولاها رضي الله عنه للحديث.

إن أول عمل عمله رضي الله عنه فيما يتعلق بالسنة هو أنه اهتم بفحص الروايات والبحث عنها، إذ لم يكن في بالهم استقصاء الأحاديث في حياة الرسول ﷺ، فإذا عرضت لأحدٍ منهم مسألة كان يستفسر عنها رسول الله ﷺ مشافهة، وهذا هو السر في أن أحدًا من الأصحاب ما كان يحفظ أحاديث تتعلق بجميع أبواب الفقه، فلما كثرت الحاجة في عهد أبي بكر رضي الله عنه (كماأسلفناه مفصلاً) احتيج إلى استفسار الصحابة، وبدأ البحث عن الأحاديث، فظهرت سبلُ الاستقراء، ثم كثرت الحوادث المستجدة في عصر عمر رضي الله عنه أكثر من ذي قبل بسبب توسع الفتوحات، وكثرة من دخل في دين الإسلام، وبرزت مئات من المشاكل الجديدة، فسعى عمر رضي الله عنه في البحث عن الأحاديث سعيًا بليغًا لإيجاد حلولٍ لهذه المشاكل في ضوء الأحاديث النبوية، فكانت عادته في الغالب أنه إذا عرضت له مسألة جديدة، كان

---

(١) وهُم: عبدالله بن عباس وعبدالرحمن بن الأزهر ومسور بن مخرمة (المراجع).

(٢) إشارة إلى حديث أورده الإمام البخاري في صحيحه ٣/ ١٠٥، ٨/ ٨٦، والإمام مسلم في صحيحه ١/ ٥٧٠ (المراجع).

يعلن في جموع يحضرها أكثر الصحابة ـ شأنه في ذلك شأن الخليفة الأول ـ فيسألهم عما إذا كان عند أحدٍ منهم سنةٌ في هذا الأمر، فتكبيرات الجنائز، وغسل الجنابة، والجزية على المجوس، ومسائل أخرى من هذا القبيل استفسر رضي الله عنه في جمع من الصحابة عن السنة فيها، كما ذُكرت في كتب الحديث مفصلة.

ولما كانت السنة كلما اشتهرت وشاعت أصبحت لها قوة، ويستند عليها القادمون. فقد اتخذ عمر رضي الله عنه اجراءات عديدة لنشرها واشاعتها:

أولاً: كان يكتب الأحاديث النبوية بألفاظها، ويرسلها إلى عمّال الولايات، وهكذا كانت تلك الأحاديث تشتهر، وأغلب هذه الأحاديث كانت تتعلق بالمسائل والأحكام.

ثانيًا: لقد أرسل من الصحابة من كانوا أساطين فن الحديث إلى البلدان المختلفة لتعليم السنة. قال الشاه ولى الله الدهلويُّ:

«وقد أرسل الفاروق الأعظمُ عبدالله بن مسعود إلى الكوفة مع جماعةٍ، وأرسل مَعْقِلَ بنَ يسارٍ وعبدالله بن مغفل وعمران بن الحصين إلى البصرة، وعبادة بن الصَّامت وابا الدرداء إلى الشام، وكتب إلى معاوية بن أبي سفيان أمير الشام يؤكد عليه تأكيدًا شديدًا أن لا يتجاوز عن أحاديثهم»[1].

ثالثاً: العناية التامة بالفحص عن الأحاديث والتثبت فيها، وتأسيس

---

(١) ازلة الخفاء عن خلافة الخلفاء ٢/٦.

التحقيق والنقد وفن الجرح والتعديل، فقد جاء أبو موسى الأشعري مرةً واستأذن منه ثلاث مرات بقوله: السلام عليكم، وأبو موسى بالباب، وكان عمرُ في ذلك الوقت منشغلاً في أمرٍ ما ولم يستطع أن ينتبه له، فلما فرغ من عمله سأل: أين أبو موسى؟ فلما جاء قال له: لماذا رجعتَ؟ فقال له أبو موسى: «لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا استأذنَ أحدكم ثلاثًا فلم يُؤْذَنْ له فليَرْجِع» فقال له عمر رضي الله عنه: أَقِم عليه البيِّنةَ وإلاَّ أَوْجَعْتُكَ» فأتى أبو موسى فزعًا إلى مجلس الأنصار. قالوا ما شأنك؟ قال: إن عمر أرسل إليَّ أن آتيه، فأتيتُ بابه، فسلمتُ ثلاثًا، فلم يَرُدَّ عليَّ، إلخ القصة. «فقال أبي بن كعب: لا يقوم معه إلا أصغر القوم (وفي رواية: أحدثنا سنًا) قال أبو سعيد: فقمت معه، فذهبت إلى عمر فشهدت».

وفي رواية أن أبي بن كعب قال له: «سمعتُ رسول الله ﷺ يقول ذلك يا ابن الخطاب! فلا تكونن عذابًا على أصحاب الرسول ﷺ. قال (عمر): سبحان الله، إنما سمعت شيئًا فأحببت أن أتثبت[1].»

والمرأة إذا طُلِّقت طلاقًا بائنًا فلها السكنى والنفقة في أيام عدتها أم لا؟ إنها مسألة فقهية مختلف فيها، وقد قال الله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم[2]﴾ وهذا يدل على وجوب السكنى، والنفقة أمر لازم مع السكنى. ولكن فاطمة بنت قيس إحدى الصحابيات طلقها زوجها طلاقًا بائنًا، فجاءت إلى النبي ﷺ وسألته هل لها نفقة وسكنى أم لا؟ فأخبرت فاطمة: أن الرسول ﷺ حكم بأنها لا نفقة لها ولا سكنى، وذكرت

---

(١) صحيح البخاري ١١/٢٧، الصحيح لمسلم ٣/ ١٦٩٤ ـ١٦٩٧.

(٢) الطلاق: ٦.

فاطمة هذا الحديث عند عمر رضي الله عنه، فاستعمل عمر رضي الله عنه الشدة والاحتياط المعروفين عنه. وقال: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا بقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت[١]»؟ ومع أن حديث فاطمة بنت قيس لا يستلزم ترك كتاب الله، ولكنه فهمٌ فهمه عمر رضي الله عنه، وحسب فهمه اتخذ غاية الاحتياط والحذر.

ولما عُرضت مسألة السِّقط استشار عمرُ رضي الله عنه أصحاب النبي ﷺ، فروى المغيرة حديثاً يتعلق بذلك، فقال له: «إن كنت صادقًا فأت أحدًا يعلم ذلك»، فجاء محمد بن مسلمة، فشهد له، فقبله عمر رضي الله عنه[٢].

وهكذا في قصة العباس رضي الله عنه، عُرِض حديثٌ، فطلب عمر رضي الله عنه شهادةً على ذلك، فقام عدة من الناس وشهدوا بها، فقال عمر رضي الله عنه: أما إني لم أتهمك ولكني أحببت أن أتثبت[٣].

---

(١) الصحيح لمسلم ٢/١١١٧، ١١١٨ ـ١١١٩، سنن الترمذي ٤/٣٥١، مسند أحمد بن حنبل ٦/٤١٥.

(٢) تذكرة الحفاظ ١/٧ ـ٨. والحديث أخرجه البخاري في عدة مواضع منها في الديات (١٢/٢٤٧) باب جنين المرأة. حديث ٦٩٠٤ ولفظه: إن عمر رضي الله عنه استشارهم في إملاص المرأة. فقال المغيرة: قضى النبي ﷺ بالغرة عبدٍ أو أمة. قال: ائت من يشهد معك، فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ قضى به.
وأخرجه آخرون أيضًا: فلينظر إرواء الغليل ٧/ ٢٦٢، حديث ٢٢٠٦.

(٣) تذكرة الحفاظ ١/٨، كان للعباس بيت في قبلة المسجد، فضاق المسجد على الناس، فطلب إليه عمر البيع فابى، فذكر الحديث. (المراجع) وتفصيل القصة في طبقات ابن سعد ٤/٢١.
وقد ظن بعض الناس من هذه الأخبار أن عمر رضي الله عنه لم يكن يقبل الحديث إلا إذا شهد عليه اثنان (انظر: تاريخ التشريع الإسلامي للخضري ص ٨٦) =

وكان هذا الاحتياط في الحديث قد بدأ منذ عصر أبي بكر رضي الله عنه، وقد أكمله عمر رضي الله عنه. قال الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه بأنه:

«كان أوَّلَ من احتاط في قَبولِ الأخبار[1]».

وكان من نتيجة ذلك أن الصحابة كانوا يهابون عند رواية الحديث، وكانوا يعدونه أمرًا عظيمًا، حتى إن بعضهم كان يَصْفَرُّ وجهه من شدة الهيبة وكانوا يُحَذِّرون تلامذتهم من أى تساهل في ذلك وقد قال المحدثون في ترجمة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: [كان ممن يتحرى في الأداء] ويُشَدِّد في الرواية ويزجر تلامذته عن التهاون في ضبط الألفاظ[2].

أما شدة الخلفاء الراشدين في هذا الباب فقد كانت حسب مقتضيات الحكم ولكن الآية الكريمة: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[3]، والأمر النبوي: «من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار[4]»، قد جعلتا عامة الصحابة أيضًا يحتاطون غاية الاحتياط، حتى إن بعضهم كان يخاف أن يخطىء في حرفٍ واحد، أو يزيد كلمةً واحدة أو ينقصها،

= ولكنه زعم باطل فقد وردت عن عمر أخبار عدة تبين أنه كان يحتج ويعمل بالحديث ولو كان راويه واحدًا. (انظر التفصيل الأنوار الكاشفة للعلامة المعلمي ص ٦٦ـ ٦٩).

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٢.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٤ وما بين المعكوفين زيادة منه.

(٣) الحجرات: ٦.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٠٢.

فيقع في وعيد «من كذب عليَّ متعمدًا» الحديث[1].

ولذلك كان بعض الصحابة يهابون من قولهم «قال رسول الله[2]» وكان هذا الاحتياط هو الذي جعلهم يتجنبون إطلاق الكذب على بعضهم، ولكن يصفونه بالخطأ وسوء الفهم إذا رأوا أنه أخطأَ.

ولكن الجدير بالملاحظة أن الصحابة كلهم ما كانوا سواسية في هذه الهيبة، ولا يمكن أن تكون طبائعهم واحدة، ولو كان الأمر هكذا لحُرِمنا من سيرة الرسول ﷺ تمامًا، فإن كنا نرى في الصحابة من يخاف أن يقول: «قال رسول الله» ففي الوقت نفسه هناك أصحاب كانوا يتمتعون برباطة الجأش وثبات القلب فكانوا لا يدَّخرون وسعًا في نشر الحديث، وكانوا قد وقفوا حياتهم لذلك امتثالاً بقوله ﷺ:

«فَلْيُبَلِّغ الشَاهِدُ الغَائِبَ[3]».

و«بَلِّغُوا عَنِّي ولَو آيةً[4]».

---

(١) حجة الله البالغة ؟. وقد روى البخاري وغيره عن عبدالله بن الزبير قال: «قلت للزبير: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحث فلان وفلان؟ قال: أما إني لم أفارقه ولكني سمعته يقول: من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار.» ١/ ٢٠٠، العلم، ـ اثم من كذب على النبي ﷺ، حديث ١٠٧. وروى عن أنس أيضًا أنه قال: إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثًا كثيرًا أن النبي ﷺ قال: من تعمد علي كذبًا إلخ. المصدر السابق، الحديث ١٠٨. وقد عقد ابن عدي في أول كتابه الكامل بابًا بعنوان «باب من أقلل الرواية عنه مخافة الزلة» وذكر فيه أخبار عدد من الصحابة من هذا النوع. الكامل ١/ ١٧، وانظر أيضًا ١/ ٣٠، ٣٢، ٣٣.

(٢) سنن الدارمي ١/ ٨٤ ـ٨٥.

(٣) صحيح البخاري ٣/ ٥٧٤.

(٤) أيضًا ٦/ ٤٩٦.

وقد امتاز من بينهم أبو هريرة، وعبدالله بن عمر، وعائشة، وعبدالله بن عباس، وجابر بن عبدالله، وأنس بن مالك، وأبو سعيد الخدري، فهؤلاء ممن قويت عزائمهم، ورَوَوا أحاديث الرسول ﷺ واثقين من أنفسهم.[1]

كان أبو ذر الغفاري رضي الله عنه أحد السابقين في الإسلام، أسلم في مكة، وأعلن اسلامه عند الكعبة، فضُرِبَ عدة مراتٍ، وقد روى البخاري في صحيحه قوله:

«لو وضعتم الصَّمْصَامةَ على هذه ـ وأشارَ إلى قَفَاهُ ـ ثم ظننتُ أنيَّ أُنْفِذُ كلمةً سمعتُها من النبي ﷺ قبل أن تُجِيْزُوا عليَّ لأنْفَذْتُها[2]».

لقد ابتدأ هذا الاحتياط وهذه العناية البالغة بالسنة النبوية منذ عصر الخلفاء الراشدين، واستمر بعدهم إلى عصر تدوين السنة، وظهرت في أيام التابعين مسائل الرفض والخروج والإرجاء والقدر والإعتزال، وعُرف الكذب في بعض الناس، فزادت هذه الشدة، عملاً بقوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[3].

وبدأ الناس يقولون:

«لولا الإسنادُ لقالَ مَنْ شاءَ ما شاءَ[4]»

---

(١) وهم السبعة من الصحابة الذين تجاوزت أحاديثهم الألف. كما ذكر ابن حزم في أسماء الصحابة الرواة (٣٧ ـ ٤٢).

(٢) أيضًاصحيح البخاري ١/١٦٠.

(٣) الحجرات: ٦.

(٤) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ١/١٥، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل =

وهكذا أصبح الإسناد فنًا مستقلاً، وتفرَّع إلى عشرات الفنون، والإمام ابن سيرين وهو من أركان فن الرواية (الحديث) يقول:

«إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم[1]».

وعمر بن عبدالعزيز من خلفاء بني أمية، ويعتبر في عداد الخلفاء الراشدين، وهو من أتباع التابعين[2]، وقد أخر ذات يوم صلاة العصر، فأنكر عليه عروة بن الزبير التابعي وذكر له قصة صلاة جبرئيل مع رسول الله ﷺ، في أول الوقت وفي آخر الوقت، فتعجب عمر وسأله في حيرة:

«إعلم ما تُحَدِّث به يا عُرْوَة[3]».

= ٢/١٦، وابن حبان في مقدمة المجروحين ١/٢٦ من قول عبدالله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولو لا الإسناد إلخ».

(١) رواه الدارمي في سننه ١/١١٢ ـ١١٤، ومسلم في مقدمة صحيحه ١/١٤، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/١٥، وابن حبان في مقدمة المجروحين ١/٢١، والرامهرمزي في المحدث الفاصل ص ٤١٤. وابن عدي في مقدمة الكامل ٢٣٧، ٢٣٨، والخطيب البغدادي في الكفاية ص ١٩٦، وفي الجامع في أخلاق الراوي وآداب السامع ١/١٢٩، من قول ابن سيرين.

وقد ورد مرفوعًا أيضًا بأسانيد لا يصح منها شيء كما قال ابن رجب. وللتفصيل يمكن الرجوع إلى تعليقاتي على كتاب الشجرة للجوزجاني ص ٢٠.

(٢) هكذا قال المصنف رحمه الله. ولكن الصواب أنه من التابعين، فقد روى عن أنس والسائب بن يزيد وغيرهما من الصحابة. وعده ابن حجر من أهل الطبقة الرابعة، وهم طبقة تلي الطبقة الوسطى من التابعين، جل روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وقتادة. التقريب ص ٨١، التهذيب ٧/ ٤٧٥.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ ١/٣، كتاب وقوت الصلاة، باب وقوت الصلاة، حديث ١. والبخاري ٢/٣، كتاب مواقيت الصلاة، باب مواقيت الصلاة وفضلها، =

فذكر له عروة سنده فورًا وسكت الخليفة، وذكر أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يومًا ـ وهو بالكوفة ـ فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال: ما هذا يا مغيرة؟ أليس قد علمتَ أن جبرئيل نزل، فصلى برسول الله ﷺ، الحديث.

ومن مآثر عمر بن عبدالعزيز الكثيرة أنه هو الذي أسس التدوين العام لعلم الحديث بعنايته، ومع أن الأحاديث كانت تكتب من قبله إلا أن الاعتماد العام كان على الحفظ، ولكن عمر بن عبدالعزيز قد اهتم اهتمامًا بالغًا بالحديث، فقد أخرج البخاريُّ تعليقًا في الجامع الصحيح:

«كتب عمر بن عبدالعزيز إلى أبي بكر بن حزم: أنظُر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتُبْه، فإني خِفتُ دُرُوس العِلم وذِهاب العلماءِ، ولا تَقْبَلْ إلا حديث النبيِّ ﷺ، ولتُفْشُوا العلم، ولتَجْلِسُوا، حتى يُعَلَّم من لا يَعْلَم، فإن العلمَ لا يَهْلِكُ حتى يكون سرًا[1]».

وقد زاد أبو نعيم في تاريخ أصبهان بأن هذا الأمر لم يكن موجهًا إلى أبي بكر بن حزم فقط، بل كان موجهًا إلى عامة عماله:

= حديث ٥٢١ ومسلم ١/ ٤٢٥، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، حديث ٦١٠.

(١) صحيح البخاري ١/ ١٩٤، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم. ثم ذكر البخاري إسناده بعد ذكر المتن في ترجمة الباب إلى قوله «ذهاب العلماء»، ورجح ابن حجر أن ما بعده من قول البخاري (فتح الباري ٢/ ١٩٥). وأسنده الدارمي أيضًا ١/ ١٢٦ باب من رخص في كتاب العلم. والخطيب في تقييد العلم ص ١٠٥ ـ١٠٦ مع زيادة وأنظر أيضًا: التاريخ الصغير للبخاري ١/ ٢١٦، والسنة للمروزي ص ٢٧، المحَدث الفاصل ص ٣٧٣، النص ٣٤٦.

«أنظروا حديث رسول الله ﷺ فأجمعوه[^1]».

وبعد عصر بني أمية جاء العصر العباسي ولم يكن حظهم في هذا الميدان أقل من غيرهم، فقد كان هارون الرشيد كثيرًا ما كان يحضر في مجلس الإمام مالك ليدرس الموطأ الذي هو أم الصحاح في علم الحديث، والنسخة التي قرأها هارون الرشيد من الموطأ كانت محفوظة في مكتبة مصر مدةً طويلة، ثم ضاعت بسبب تشيع الأمراء الفاطميين، ولما رفض الإمام مالك أن يجعل دروسًا خاصة للأميرين الأمين والمأمون، أمرهما أن يحضروا دروس الإمام مالك في المجالس العامة.

هذا ما كان يتعلق بالخلفاء والأمراء ولكن من الضروري أيضًا أن نطلع على ميول عامة الناس وطبائعهم، وبالوقائع التالية نستطيع أن نتصور ذلك، وقد سبق منها ما كان يتعلق بعادات الصحابة والتابعين ومنهجهم في هذا الصدد.

كان سليمان بن حرب[^2] أحد شيوخ الإمام البخاري، وقد وُضع له

---

(١) فتح الباري ١/ ١٩٥، ذكر أخبار أصبهان ١/ ٣١٢. وروى ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله بإسناده عن الزهري قال: أمرنا عمر بن عبدالعزيز بجمع السنن فكتبناها دفترًا دفترًا فبعث على كل أرض له عليها سلطان دفترًا. (١/ ٣٣١، ح ٤٣٨) وقد توفي عمر رحمه الله قبل أن تصل إليه كتب أبي بكر بن حزم، فقد قال ابن وهب: سمعت مالكًا يقول: «كان عمر بن عبدالعزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى وأن يعلموا بما عندهم. ويكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع السنن ويكتب إليه بها. فتوفى عمر وقد كتب ابن حزم كتبًا قبل أن يبعث بها إليه. المعرفة والتاريخ للفسوي ١/ ٤٤٣، التمهيد ١/ ٨٠ـ ٨١.

(٢) هو سليمان بن حرب بن بجيل الأزدي الواشحي أبو أيوب البصري روى عن شعبة ومحمد بن طلحة ووهيب والحمادين وغيرهم، وعنه البخاري وأبو داود وروى له =

منبر خاص في بغداد على مقربة من قصر الخلافة، في مكان مرتفع، لكي يجلس عليه، ويملي الأحاديث، وكان أمير المؤمنين مأمون الرشيد وغيرهم من القواد يحضرون مجلسه، وكل كلمة كانت تخرج من فم الإمام المذكور كان يكتبها أمير المؤمنين بيده، وقدر عدد الحاضرين فكان أربعين ألف نسمة[١].

وقال يحيى بن جعفر[٢] البِيْكَندي:

«كان يجتمع عند علي بن عاصم[٣] أكثر من ثلاثين ألفًا[٤]. [وكان يجلس على سطح وكان له ثلاثة مستملين][٥]

ولما جاء يزيد بن هارون[٦] ودَرَّس في بغداد قدر عدد الحاضرين

= الباقون بواسطة أبي بكر بن أبي شيبة. ولد سنة ١٤٠هـ، وتوفى سنة ٢٢٤هـ في البصرة. تهذيب التهذيب ٤/ ١٧٨ ـ١٨٠، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٩٣ (المراجع).

(١) أنظر تفصيل الخبر في تذكرة الحفاظ ١/ ٣٩٣، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٣١.

(٢) هو يحيى بن جعفر بن أعين الأزدي البارقي أبو زكرياء البخاري البيكندي روى عن ابن عيينة وأبي معاوية ووكيع وغيرهم، وروى عنه البخاري والحسين بن يحيى وأبو جعفر بن أبي حاتم وراق البخاري وآخرون. توفى سنة ٢٤٣هـ. تهذيب التهذيب ١١/ ١٩٣، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٨٧. (المراجع).

(٣) هو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن التيمي مولاهم. روى عن سليمان التيمي وحميد الطويل وعطاء بن السائب وخالد الحذاء وجماعة. روى عنه يزيد بن زريع وعفان وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وآخرون. ولد سنة ١٠٥ أو ١٠٨هـ وتوفي سنة ٢٩١هـ. تهذيب التهذيب ٧/ ٣٤٤ ـ٣٤٨، تذكرة الحفاظ ١/ ٣١٦ ـ٣١٧. (المراجع).

(٤) تذكرة الحفاظ ١/ ٣١٧.

(٥) تاريخ بغداد ١١/ ٤٥٤، سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٥٧ وما بين المعقوفين زيادة منها.

(٦) يزيد بن هارون بن زاذي ويقال زادان بن ثابت السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي =

بسبعين ألف نسمة[1].

ولما عقد العلامة الفِرْيابي[2] ـ أحدُ شيوخ الإمام البخاري ـ مجلسَ إملائه في بغداد كان عدد المستملين الذين كانوا يُبَلِّغُون لفظ الشيخ للناس ثلاث مائة وستة عشر، وقدر عدد الحاضرين بثلاثين ألف[3].

وقال أبو الفضل الزهريُّ[4]:

«لما سمعت من الفريابيِّ كان في مجلسه من أصحاب المحابر

= أحد الأعلام الحفاظ المشاهير روى عن سليمان التيمي وحميد الطويل وعاصم الأحول وغيرهم وروى عنه بقية بن الوليد وآدم بن أبي اياس وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية ويحيى بن معين وعلى بن المديني وإبنا أبي شيبة وغيرهم. ولد سنة ١١٨هـ وتوفى سنة ٢٠٦هـ. تهذيب التهذيب ١١/٣٦٦ ـ٣٦٩، تذكرة الحفاظ ١/٣١٧ ـ٣٢٠ (المراجع).

(١) أدب الإملاء والاستملاء ص ١٦، تذكرة الحفاظ ١/٣١٨.

(٢) هو جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض أبو بكر الفريابي قاضي الدينور ولد سنة ٢٠٧هـ وتوفى سنة ٣٠١هـ.

له ترجمة في تاريخ بغداد ٧/١٩٩ ـ٢٠٢، المنتظم ٦/ ١٢٤ ـ١٢٥، الأنساب ١٠/٢٠٦، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٩٢ ـ٦٩٤، سير أعلام النبلاء ١٤/٩٦ ـ١١١، البداية والنهاية ١١/١٢١ ـ١٢٢، شذرات الذهب ٢/ ٢٣٥، ولكن لم يذكر أحد أنه كان من شيوخ البخاري، اللهم إلا أن الفريابي محمد بن يوسف بن واقد المتوفى سنة ٢١٢هـ، كان من مشايخ البخاري. أنظر تذكرة الحفاظ ١/٣٧٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٣٥ ـ٥٣٧ (المراجع). فالظاهر أن وصفه بشيخ البخاري سهو من المؤلف رحمه الله بسبب تشابه النسبة.

(٣) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٩٣، تاريخ بغداد ٧/ ٢٠٢، أدب الإملاء والاستملاء ص ١٨.

(٤) أبو الفضل عبيدالله بن عبدالرحمن الزهري البغدادي ت ٣٨١هـ. وله كتاب طبع حديثاً باسم «حديث الزهري» روى فيه عن شيخه جعفر الفريابي في مائة موضع كما ذكر محقق الكتاب ١/ ٤٩.

مَن يكتبُ نحو عشرة آلاف إنسان، ما بقي منهم غيري، هذا سوى مَن لا يَكْتُب»[1]

وقد ذكر الذهبي في موضع آخر ما كان بلغ إليه حب المسلمين لسنة النبي ﷺ في القرن الثالث، فقال:

«إن المجلس الواحد في هذا الوقت كان يجتمع فيه أزيد من عشرة آلاف محبرة يكتبون الآثار النبوية ويعتنون بهذا الشأن[2]».

كان الإمام عاصم بن علي[3] يجلس على سطح في رحبة النخل خارج بغداد وكان مستمليه هارون يركب نخلة معوجة، وذات مرة أرسل الخليفة المعتصم بالله من يَحزِرُ له عدد الحاضرين في مجلسه فكانوا عشرين ومائة ألف[4].

فالقوم الذين يجتمع فيهم مائة وعشرون ألفًا في مجلس علمي واحد، بإمكانك أن تتصور عواطف الحب والولع التي كانت تضطرم في قلوبهم نحو سنة نبيهم.

---

(١) تاريخ بغداد ٧/ ٢٠٢، أدب الإملاء ص ١٧، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٩٣ وذكر نحوه ابن عدي أيضًا. (سير أعلام النبلاء ١٤/ ٩٨).

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٣٠ (في نهاية الطبقة الثامنة).

(٣) هو عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسين ويقال أبو الحسن التيمي مولاهم. روى عن أبيه وعكرمة بن عمار وابن أبي ذيب والليث بن سعد. وعنه البخاري وروى هو والترمذي وابن ماجه له بواسطة ابن يحيى المروزي وأحمد بن حنبل والذهلي وغيرهم توفى سنة ٢٢١هـ. تهذيب التهذيب ٥/ ٤٩ ـ٥١، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٩٧ ـ٣٩٨ (المراجع).

(٤) تذكرة الحفاظ ١/ ٣٩٧، أدب الإملاء والاستملاء ص ١٧، سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٦٣.

ولعل المرء يتساءل بعد الاطلاع على هذه الأخبار: ماهي الطريقة التي كانوا يستعملونها لإحصاء هذه المجالس؟ ولا شك أن صحة هذه الروايات مبنية على ثبوت صحة طرقها أو عدم صحتها، ولعله يجد جواب ما سأله بالرواية التالية:

قال أحمد بن جعفر الخُتَّلي[1]:

«لما قدم أبو مسلم الكَجِّي بغداد[2] أملى في رحبة غسَّان، فكان في مجلسه سبعةُ مستملين يُبَلِّغ كلُّ واحدٍ منهم الآخر، ويكتب الناس عنه قيامًا، ثم مُسِحَت الرَّحْبَة، وحُسِبَ من يحضر بمحبرةٍ، فبلغ ذلك نيفًا وأربعين ألف محبرة سوى النظارة.[3]

---

(١) هو أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم بن راشد أبو بكر الختلي أخو محمد وعمر وهو الأصغر. سمع أبا مسلم الكجي وعبدالله بن أحمد بن حنبل وجعفر الفريابي وغيرهم. كتب عنهم الدارقطني وغيره. ولد سنة ٢٧٨هـ وتوفى سنة ٣٦٥هـ تاريخ بغداد ٤/ ٧١ ـ٧٢، الأنساب ٥/ ٤٦ (المراجع).

(٢) هو أبو مسلم إبراهيم بن عبدالله بن مسلم بن ماعز بن كش البصري الكجي الكشي من أهل البصرة كان من ثقات المحدثين وكبارهم. عمر حتى حدث بالكثير، سمع مسلم بن إبراهيم وعفان بن مسلم وعمرو بن مرزوق وغيرهم وروى عنه جماعة كثيرة. توفى سنة ٢٩٢هـ. تاريخ بغداد ٦/ ١٢٠ ـ١٢٤، تذكرة الحفاظ ٦٢٠ ـ٦٢١، الأنساب ١١/ ٥٠ ـ٥١ (المراجع).

(٣) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٢١، (وقال الذهبي: هذه حكاية ثابتة رواها الخطيب في تاريخه عن بشرى الفاتني أنه سمع الختلي يقولها). (المراجع).

وقال أبو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري: حدثني أبي قال: كنا نحضر مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن علي الهجيمي للحديث فكان يجلس على سطح له ويمتلىء شارع الهجيم بالناس الذين يحضرون للسماع ويبلغ المستملون عن الهجيمي.

قال: وكنت أقوم في السحر فأجد الناس قد سبقوني وأخذوا مواضعهم. =

أي الذين كانوا يسمعون فقط، ولا يكتبون كانوا خارجين من هذا الإحصاء.

وذكر العلامة الفِرَبْرِيُّ أنَّ تسعين ألف رجل أخذوا من البخاري صحيحه في حياته[1]. واستجازوا روايته.

ولقد سبق في الباب الأول أن الإمام البخاري لما أراد الرجوع إلى بخارىٰ بعد رحلته، وبلغ أهل بخارىٰ مَقْدَمُه، خرجوا إلى عدة منازل لاستقباله حبًا وتكريمًا للحديث النبوي، ودخل البلد باعزاز وتكريم وتوقير لم يعهد ذلك حتى للملوك والسلاطين.

وهكذا كان حب المسلمين لحديث رسول الله ﷺ، وهكذا كانت عناية الخلفاء والأمراء والسلاطين بعلم الحديث.

وقد وُضِعَت أسس البحث في الأسانيد وتحقيقها ونقدها في عصر الخلفاء الراشدين أبي بكر الصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما، ثم تطوّر ونَما هذا العلم بسبب مسيس الحاجة إليه بوجود الفرق الضالة، فوضع التابعون أصولاً وقواعد له، وفي عصر أتباع التابعين أصبح فنًا كاملاً مستقلاً، وأصبح الإسناد يعتبر علمًا مباركًا، واعتبر من مميزات الإسلام إذ لا يعرفُ له وجود في الأمم السابقة، ولا يستطيع اليهود أو النصارى أن يدّعوا اثبات مسألة واحدة بسند متصل برواية الثقة عن الثقة عن نبيهم، أو حتى عن أحد حواريِّه، وما أصدق ما قاله العلامة ابن حزم:

= وحُسِب الموضع الذي يجلس الناس فيه وكُسِّر فَوُجِد مقعد ثلاثين ألف رجل. أدب الإملاء والاستملاء ص ١٨.

(١) مقدمة الفتح ٤٩١.

«نقل الثقة عن الثقة حتى يبلغ إلى النبي ﷺ [مع الاتصال] خص الله به المسلمين دون سائر الملل كلها[1]».

ولقد حاول بعض النصارى أن يصلوا بعض المسائل بسندها إلى عيسى عليه السلام، ولكن سقطت منها عشرات الوسائط[2].

ومن أهم المزايا التي يمتاز بها علم الحديث والإسناد أنه لا مجال فيه للاجتهاد والظن والتخمين، فهو إما مشاهدات أو مسموعات، فاتصال السند، وتوثيق الرواة، والمعاصرة بين الراوي والمروي عنه، واللقاء بينهما، والسماع، هذه كلها أمور تتعلق بالمسموعات، أو المشاهدات، فالمعاصرة بين الرجلين، أو ثبوت اللقاء بينهما، أو السماع يعرفه الحاضر بالرؤية والمشاهدة، ويعرفه الغائب بشهادة الحاضر، وإخباره، وأما ثقة الرواة وضبطهم، وجودة حفظهم يعرفه الحاضرون باللقاء والتجربة، ويعرفه الغائبون بشهادتهم والاستفاضة بينهم، ولقد مر هنا في ذكر حياة الإمام البخاري أنه لما طار صيت تلك الوقائع الخارقة من ضبط صدره وجودة حفظه اجتمع علماء بغداد لإمتحانه.[3]

---

(1) الملل والنحل لابن حزم ٢/ ٨٢. وعنه تدريب الراوي ٢/ ١٦٠. وما بين المعقوفين زيادة منهما.

(2) انظر المصدرين السابقين.

(3) انظر: ص (١٧٤). كما مر أيضًا أن أربعمائة من علماء سمرقند اجتمعوا سبعة أيام وحاولوا مغالطة البخاري فما تعلقوا منه بسقطة لا في الإسناد ولا في المتن. (السير ١٢/ ٤١١).

وهناك أمثلة أخرى من هذا القبيل لمحدثين آخرين لا مجال لذكرها هاهنا.

وما حكم به المحدثون في الرواة من: ثقة، أو ثبت أو ضعيف أو واهم، أو صدوق، أو شيخ، وغيرها من ألفاظ الجرح والتعديل كله مبني على الحس والمشاهدة، لا الرأى والقياس، وأغلبه على التجارب والخبرات، ولقد ذكر القرآن بنفسه أماراتٍ للتجربة، وعلى سبيل المثال:

﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾ ﴾[1]

وهذه الأمور تتعلق بالمشاهدة والحس.

والخلاصة أن كلَّ ما ذكر من علامات الثقة والعدالة في القرآن أو ورد في الأحاديث هو كله من قبيل الحس أو المشاهدة، وهكذا تثبت الثقة والعدالة من هذه العلامات والأمارات، وهذا أمر منصوص عليه، وتتقوى تلك الأمارات من الثقة والعدالة بالسلامة عن ظهور الفسق، وأسباب التهمة، فصِدْقُ الرّسولِ ﷺ كان أمرًا قطعيًا يقينيًا، حتى إن الكفار مع عدائهم الشديد كانوا يُقرُّون بصدقه، وكانوا يستدلون على ذلك بعدم ظهور الكذب منه، فلو كان أمرًا اجتهاديًا وظنيًا لما أقر هؤلاء الكفار صدقَ الرسول ﷺ مع عدائهم الشديد له، فثبت من هذا أن العدالة والصدق والأمانة كانت صفات نبوية كان الكفار مضطرين على الاعتراف بها، ولم يكن بوسعهم أن ينكروها.

وهكذا الشذوذ في الرواية أمر حسيٌّ، فوجوده أو عدمه لا علاقة له بالرأى والتجويز والتخمين، حتى يقال إنه اجتهادي، وسلامة الحديث

---

(١) الفرقان: ٦٣.

الصحيح من العلة القادحة قَيدٌ سلبيٌّ، وليس بوجودي، ولذلك فلا دخل لاجتهاد المجتهد في ذلك.[1]

وهكذا فحكمُ المحدِّث على أى حديث بالصحة، أو الضعف، أو الوضع وغيره لا يمكن أن يدخل في المسائل الاجتهادية، ولا يمكن أن تكون مسألة اجتهادية من المجتهد أساسًا لتصحيح الحديث، أو تضعيفه، كما ظن ذلك بعض قصار النظر.

فالفقيه بنفسه لا يثق في رأيه واستنباطه حتى يجزم ويقطع بصحة حكمه ويوجب العمل به، بخلاف حكم المحدثين بالصحة بحديثٍ ما، فهناك تصريح بوجوب العمل به وهي مسئلة أصولية لا اختلاف فيها.

«إنهم اتفقوا على وجوب العمل بكل ما صح»[2].

فالمحدث يجزم بصحة الحديث، ووجوب العمل به بناءًا على الإسناد والأدلة، أما الفقيه فإنه لا يجزم على صحة المسائل التي يستنبطها، حتى يوجب العمل به.

ولعل بعض من قصر نظره يقول:

«إن حكم المحدث بصدق رواية الراوي من رأيه وهذا أمر اجتهادي؟»

---

(١) لقد تناول هذا الموضوع ببسط وتفصيل الإمام الصنعاني في كتابه «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» فيستحسن الرجوع إليه. وقد حققه أخونا الفاضل الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد، ونشرته الدار السلفية بالكويت. ط أولى عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٤ ـ٢٥، الباعث الحثيث ٣٥.

ولكن يجب عليه أن يعرف أن الثقة بخبر العادل الضابط، والاعتراف بصدقه أمر منصوص عليه، ومتفق عليه، وليس ذلك في أهل الإسلام فقط بل هو مجمع عليه بين العقلاء كلهم، وهذا أمر طبيعي فطري، فالحكم بشهادة الشاهد العدل منصوص عليه، ومتفق عليه، والحكم على شهادة شاهدين عدلين أمر نص عليه القرآن، فأى مدخل للإجتهاد فيه؟.

ولقد حُكِم بصحة أحاديث البخاري لأن أسانيد أحاديثه فيها روايان عدلان في جمع طبقاتها إلا ما شاء الله، والحكم بشاهد واحد في الولادة ورؤية هلال رمضان أمر متفق عليه، وكان الرسول ﷺ في بعض المرات يرسل صحابيًا واحدًا للإرشاد والدعوة وكانوا يُبَلِّغون آيات القرأن، وأحاديث الرسول ﷺ، ولقد ذهب إلى هرقل بخطاب رسول الله ﷺ رجلٌ واحد، وهو دحية الكلبيُّ، وكل هذه أدلة واضحة على وجوب الأخذ برواية عدلٍ واحد، وقد بُحِثَت هذه المسئلة في كتب الأصول بالبسط والتفصيل[1] ولذلك لا يقيم المجتهدون لمسائلهم الإجتهادية وزنًا أمام الأحاديث ولو كانت من أخبار الآحاد.

---

(١) قال ابن حجر: وعقد الشافعي في «الرسالة» بابًا محكمًا لوجوب العمل بخبر الواحد. (النكت ١/ ٢٤١) وهو في كتاب الرسالة ص ٣٦٩ ـ ٤٥٨.

ومن المستحسن الرجوع أيضًا إلى: مختصر الصواعق المرسلة للإمام ابن القيم ص ٥١٩ ـ٥٨٧. «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» و«وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة» كلاهما للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. والأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد للشيخ سليم الهلالي. وصدر مؤخرًا كتاب «خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحجيته» في مجلدين تأليف أبي عبدالرحمن القاضي برهون. نشر مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

قال السخاويُّ:

«احتج أحمد بن حنبل رحمه الله بالضعيف حيث لم يكن في الباب غيره وتبعه أبو داود، وقدّماه على الرأى والقياس، ويقال عن أبي حنيفة أيضًا ذلك، وأن الشافعي يحتج بالمرسل إذا لم يجد غيره»[1].

وقد ذكر الفاضل اللكنوي سببه:

«لأن الخبر يقين بأصله وإنما دخلت الشبهة في نقله»

«والرأى مختلف بأصله محتمل في كل وصفٍ على الخصوص، فكان الاحتمال في الرأى أصلاً، وفي الحديث عارضًا، فلا بد أن يتقدم الحديث الضعيف على القياس»[2].

ولعل بعض الناس يتساءل أنه إذا كان تصحيح الحديث أو تضعيفه من الأمور الحسية وليس فيه نصيب للإجتهاد، فلماذا اختُلِف في تصحيح بعض الأحاديث، أو تضعيفها، ولماذا اختلف المحدثون أنفسهم في توثيق بعض الرواة وتضعيفهم؟ وهؤلاء ينبغي لهم أن يعرفوا أن هذا الاختلاف له عدة أسباب:

١ـ بعض الأحاديث لها طريقان: أحدهما صحيح، والآخر ضعيف، فإذا وصل ذلك إلى محدث بطريق ضعيف ووصل إلى الآخر بطريق صحيح، صححه أحدُهما، وضَعَّفه الاخر.

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٣٣، تحت عنوان «تنبيهات» بعد بحث المقلوب، ط. الجامعة السلفية.

(٢) ظفر الأماني في مختصر الجرجاني ١٠٨. (٢٠٥ تحقيق أبي غدة).

٢ـ لقد وصل الحديث إلى كليهما بسند ضعيف، ولكن أحدهما وجد له شواهد فصححه، والآخر لم يجدها، فلم يصححه، وهذا ما يقصده المحدثون في مصطلحهم بالحسن لذاته، أو الحسن لغيره.

٣ـ أو كُل منهما وجد الشواهد، ولكنَّ أحدهما ضعفه بسندٍ خاصٍ ومتن خاصٍ ولذلك ترى الترمذي يقول في جامعه أحيانًا: «غريبٌ بهذا اللفظ» أي إن هذا الحديث غريب بهذا اللفظ الخاص.

٤ـ أو أحدهما ضعّف الحديث لكونه رأى إمامًا من الأئمة جَرح بعض رواته مع أن ذلك الجارح قد رجع من جرحه بعد التحقيق المزيد، ولم يطَّلع على ذلك من ضعّف الحديث.

وأما الاختلاف في الرواة فالسبب في ذلك أن بعض الأئمة بحث عن أحوال راوٍ فلم يجد فيه في ذلك الوقت ما يدعو إلى جرحه، ولكنه فيما بعد تغير عن سلوكه فجرحه ذلك الإمام نفسه وروى التلامذة كلا القولين عن الإمام، فبعضهم سمع منه التعديل، فصحح الرواية، وبعضهم روى عنه الجرح مع أنهما كانا في وقتين مختلفين.

وأحيانًا لم يطَّلِع إمامٌ من الأئمة على أحوال الراوي مفصلة، ولم يجد شيئًا يحمله على الجرح حسب علمه، ولكن غيره من الأئمة تثبت في الأمر أكثر منه، فوجد فيه أشياء يستحق بها الجرح فجرحه.[١]

---

(١) ومما ينبغي أن يلاحظ هنا أن الاختلاف الموجود في أقوال أئمة الجرح والتعديل هو في الغالب «اختلاف تفاوت» في تحديد مراتب القوة أو الضعف وليس «اختلاف تناقض». وقد تحدثت في هذا الموضوع بشيء من البسط في مقدمة تحقيقي لكتاب الشجرة في أحوال الرجال للإمام الجوزجاني (ص ١١١ ـ١١٤) فيمكن الرجوع إليه.

وأما أحاديث صحيح البخاري ومسلم فلها مزية خاصة، وهي أنها متواترة معنى، وإن لم تكن متواترة لفظًا. قال في حجة الله البالغة:

«أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأنه كل من يُهَوِّن أمرهما، فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين»[1]

ولنذكر الآن بعض المزايا التي ينفرد بها إمام المحدثين، ولا توجد في كبار المحدثين.

١ـ إن من المزايا الكبرى التي اختص بها الإمام البخاري أنه اشترط شروطًا شديدةً لتصحيح الحديث عامةً، وبالغ فيها في الجامع الصحيح خاصةً، فعلى سبيل المثال: (ألف) إنه لا يَقْبَلُ روايةَ المُعَنْعِنِ بمجرد المعاصرة، وإمكان اللقي، حتى يَثْبُتَ اللقاءُ بين الراوي والمروي عنه، وبسبب هذه الشدة في الشروط قد خالفه بعض تلامذته الذي كان يكن له غاية الحب والإخلاص[2]. وأظهر هذا الخلاف بقوة وشدة، وذكره

---

(١) حجة الله البالغة ١/ ٢٨٢. (١/ ٣٠٦، ط دار المعرفة).

(٢) قال الحافظ ابن كثير:

وهذا (أي حمل الاسناد المعنعن على السماع إذا تعاصروا مع البراءة عن وصمة التدليس) هو الذي اعتمده مسلم في صحيحه، وشنع في خطبته على من يشترط مع المعاصرة اللقي، حتى قيل: إنه يريد البخاري، والظاهر أنه يريد علي ابن المديني، فإنه يشترط ذلك في أصل صحة الحديث، وأما البخاري فإنه لا يشترط في أصل الصحة، ولكن التزم ذلك في كتابه الصحيح، وقد اشترط أبو المظفر السمعاني مع اللقاء طول الصحبة، وقال أبو عمرو الداني: إن كان معروفًا بالرواية عنه قُبلت العنعنة. وقال القابسي: إن أدركه إدراكًا بينًا. انتهى.

(الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٥٢)

=

في مصنفاته فضلاً عن المخالفة الشفهية ولكن الإمام لم يُعرِ ذلك أيَّ اهتمام، وكان يرى أنه كلما زادت الشدة في سلسلة الإسناد ارتفعت درجة الحديث قوةً وصحةً، وبلغ درجة الكمال.(١)

= قلت: ما قال الحافظ ابن كثير من أن البخاري لم يشترط اللقي في أصل الصحة بل التزم ذلك في كتابه الصحيح، فلا يخرج حديثاً مرويًا بعنعنة تعاصر رواته في صحيحه إلا بعد ثبوت السماع فيه، فهذا تشديدٌ منه على نفسه في هذا الكتاب فقط، وإنه لم يرد مسلم في خطبته الردَّ على البخاري، والتشنيع عليه، بل أراد علي بن المديني شيخ البخاري، فإنه يشترط ذلك في أصل الصحة، وهو الظاهر عندي أيضًا، وبها ظهر خطأ ما اشتهر بين العلماء من أن البخاري اشترط اللقاء للصحيح مطلقًا، وإن مسلمًا إنما أراد في خطبته التشنيع على شيخه البخاري فليتنبه على ذلك. (عبيدالله الرحماني).

وهذا التعليق في الأصل باللغة العربية وليس من ترجمتي.

(١) قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في كتابه شروط الأئمة الستة:

«اعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون اسناده متصلاً غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعدًا فحسن، وإن يكن له إلا راوٍ واحد، إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه.» ص ١١، وعنه ابن حجر في (تغليق التعليق ٥/ ٤٢٣).

وذكر الحاكم أن القسم الأول من الصحيح اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح. ومثاله الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابي وله راويان ثقتان. ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواة من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري ومسلم حافظًا متقنًا مشهوراً. (تغليق التعليق ٥/ ٤٢٣، ٤٢٤).

قال ابن طاهر: «وهذا شرط حسن لو كان موجودًا في كتابيهما، إلا أن قاعدته منتقضة فإن البخاري أخرج حديث المسيب بن حزن ولم يرو عنه غير ابنه سعيد.» =

(ب) لا تقبل رواية المتساهل بدون متابعة، ولذلك لا تجد رواية من مثل هؤلاء في صحيح البخاري.[1]

= وهكذا ذكر أمثلة أخرى.

قال الحافظ: «وقال الميانجي في كتاب «ما لا يسع المحدث جهله» إن شرط الشيخين في صحيحيهما أن لا يدخلا فيه إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن رسول الله ﷺ إثنان فصاعدا، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة».

قال ابن حجر: «فهذا الذي قاله الميانجي مستغن بحكايته عن الرد عليه فإنهما لم يشترطا ذلك ولا واحد منهما. وكم في الصحيحين من حديث لم يروه إلا صحابي واحد. وكم فيهما من حديث لم يروه إلا تابعي واحد. وقد صرح مسلم في صحيحه ببعض ذلك. وإنما حكيت كلام الميانجي هنا لأتعقبه لئلا يغتر به. (النكت على كتاب ابن الصلاح ١/٢٤١)

وقال ابن حجر أيضًا: «وقد فهم الحافظ أبو بكر الحازمي من كلام الحاكم أنه ادعى أن الشيخين لا يخرجان الحديث إذا إنفرد به أحد الرواة منتقض عليه بغرائب الصحيحين.

والظاهر أن الحاكم لم يرد ذلك وإنما أراد كل راوٍ في الكتابين من الصحابة فمن بعدهم يشترط أن يكون له راويان في الجملة لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه. إلخ. (النكت ١/ ٢٤٠).

(١) قال الحافظ ابن حجر: «وأما الغلط فتارةً يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مرويًا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذا الطريق. وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء.

وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال «سيء الحفظ»، أو«له أوهام»، أو«له مناكير» وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء من المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك. مقدمة الفتح ص ٣٨٤.

وبسبب هذا التشدد اشتهر بين المحدثين في الرواة الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه في الأصول ـ وليس في التعليقات أو المتابعات ـ قولهم:

«هذا جاز القنطرة»[1]

أى أنه لم تبق فيه حاجة للنظر والبحث[2]».

---

(١) مقدمة الفتح ص ٣٨٤، الاقتراح ص ٣٢٧

(٢) أما من أخرج له في الأصل ـ أى غير المتابعات والشواهد والتعاليق ـ فقد قال الحافظ ابن حجر:

«ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأى راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين. . . . فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيها. هذا إذا أخرج له في الأصل».

فأما إن أخرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم إلخ. مقدمة الفتح ص ٣٨٤.

ومن هنا يعلم أن ليس كل من رمز له في كتب الرجال بـ«خ» قد جاز القنطرة فقد يكون الراوي ممن وصف بالغلط أو سوء الحفظ ولكن الإمام البخاري أخرج روايته في المتابعات أو الشواهد أو مما وجد له متابع من طريق آخر أو أخرج له البخاري عن شيخ وقد ضعف في روايته عن شيخ آخر فإن وجد لمثل هؤلاء الرواة حديث في غير الصحيح فلا يحكم بصحته لمجرد أنه من رجال البخاري بل ينظر في حديثه ويبحث عن متابعاته وشواهده ومن ثم يحكم عليه حسبما يقتضي المقام.

ولقد ذكر الحافظ ابن حجر الرواة الذين تكلم فيهم من رجال البخاري واحدًا واحدًا وبين أحوالهم ثم لخص القول فيهم وأنهم على قسمين: «الأول من ضعفه بسبب الاعتقاد (ص ٤٥٩) والثاني فيمن ضعف بأمر مردود كالتحامل أو التعنت أو عدم الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل النقد ولكونه قليل الخبرة بحديث =

وكان الدافع إلى هذه الشدة أنه كانت قد وجدت جماعة كبيرة للمدلسين والمتساهلين في ذلك الوقت، وكانت أحاديث كثيرة قد اشتهرت من قبل ضعفاء الحفظ والمتساهلين، ولقد روى الوَرّاقُ عن الإمام البخاري نفسه أنه قال:

«لقد تركتُ عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر»[1].

ومع هذا التشدد والشروط القاسية طوّفَ الإمام البخاري في البلاد الإسلامية وفتش عن الأحاديث، وقدم للمسلمين ـ زيادة على تأليفاته الأخرى ـ تأليفًا ضخمًا جامعًا للأحاديث الصحيحة لم يوجد له نظير، وهذا التشدد والمبالغة في الشروط ما كان مجرد كلام كما يدعيه بعض المحبين لإمامهم: بأنه كان من كبار المحدثين، فإذا اعترض عليهم بقلة روايته! قيل: إن شروطه كانت شديدة جدًا، ويلقون في ذلك خطبة طويلة، فإذا عرض عليهم أن ذلك الذي تنسبون إليه التشدد وقسوة الشروط، أغلب رواياته من قبيل المنقطع والمراسيل والبلاغات، ويحتج بها، فيضطربون، ويقولون: إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أيضًا كان قليل الرواية. ولكن هذا جواب عديم النظير في بعده عن الصواب،، فقياس الإمام أبي حنيفة رحمه الله أو غيره من فقهاء أهل العراق على أبي بكر الصديق رضي الله عنه قياس مع الفارق، لأن معرفة الصديق بالأحاديث أمرٌ معلوم بالضرورة بسبب صحبته الطويلة للرسول ﷺ،

= من تكلم فيه أو بحاله أو لتأخره و نحو ذلك. ويلتحق به من تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه كمن ضعف في بعض شيوخه دون بعض إلخ. (ص ٤٦٠).

(١) مقدمة الفتح ٤٨١، وقد تقدم تخريجه في ص (١٢١).

ولكنها هنا أمر يحتاج إلى دليل.

٢ـ ومن المميزات الكبرى التي تميز بها البخاري هو تدوين فقه الحديث، فكما أنَّ الجامع الصحيح لا يوجد له مثيل من حيث الصحة، كذلك، فإن هذا الكتاب المبارك والمقدس نسيجُ وحده باعتبار الدقة في التفقه واستنباط المسائل أيضًا، فتدوين الفقه المحمدي وإن كان قد وضع اسسه عبدالله بن المبارك وسفيان الثوري والإمام مالك وأقرانهم من المحدثين، إلا أن إمام المحدثين قد ارتقى به إلى أوج الكمال، وهكذا صح أن يقال: إن الإمام البخاري مكمل ومتمم لهذا التدوين الفقهي، والأسس الدقيقة والأصول الغامضة التي أسس عليها هذا الفقه المحمدي يشهد لها ما قاله ابن خلدون:

«رحم الله محمد بن إسماعيل فإنه أصّل الأصول، أى أصول الأحكام[١]».

وقد ارتقى هذا الفن فيما بعد حتى إن حديثاً واحدًا استنبط منه ما يقارب من ثلاث مائة مسألة، ويشهد لذلك عمدة الأحكام[٢]

---

(١) مقدمة ابن خلدون ؟. عزا المؤلف رحمه الله هذا القول إلى العلامة ابن خلدون ولكن لم أعثر عليه في مقدمته الشهيرة اللهم إلا أن الحافظ ابن حجر نقل هذا القول في مقدمة الفتح وعزاه إلى الحاكم أبي أحمد النيسابوري ونصه:

«قال الحاكم أبو أحمد النيسابوري وهو عصري أبي علي النيسابوري ومقدم عليه في معرفة الرجال فيما حكاه أبو يعلى الخليلي الحافظ في الإرشاد ما ملخصه: رحم الله محمد بن إسماعيل، فإنه ألف الأصول ـ يعنى أصول الأحكام ـ من الأحاديث، وبين للناس، وكل من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه» مقدمة الفتح ص ١١، ٤٨٩ (المراجع) وهو في الإرشاد ٣/ ٩٦٢.

(٢) عمدة الأحكام تأليف لتقي الدين أبي محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن =

والإلمام[1] وغيرهما من المؤلفات.[2]

٣ـ ومن مميزات البخاريِّ أيضًا العناية البالغة بتدوين تاريخ الرجال، وإن كان قد وضع أسسه يحيى بن سعيد القطان[3]، ولكن التدوين الشامل على الأسس المتينة وبالعناية البالغة قد قام به الإمام البخاري، ولقد توجه الإمام البخاري إلى هذا العلم لأنه كان قد

= سرور الجماعيلي المقدسي المتوفى ٦٦٠هـ، في ثلاث مجلدات، انظر كشف الظنون ٢/ ١٣١ ـ١٣٢ (المراجع).

وقد شرحه العلامة ابن دقيق العيد في كتابه «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام». وعلى هذا الشرح حاشية للأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني صاحب سبل السلام، يسمى «العدة». وقد طبعتها المكتبة السلفية في القاهرة سنة ١٣٧٩هـ على نفقة جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز رحمه الله في أربع مجلدات بتحقيق الشيخ علي بن محمد الهندي وتصحيح وتخريج الأستاذ محب الدين الخطيب رحمهم الله. ثم صدرت منه طبعة أخرى عام ١٤٠٩هـ.

(١) الإلمام في أحاديث الأحكام لتقي الدين محمد بن علي بن وهب المعروف بابن دقيق العيد المتوفى ٧٠٢هـ. جمع فيه متون الحديث المتعلقة بالأحكام مجردة عن الأسانيد، ثم شرحه وبرع فيه وسماه الإمام أو الإلمام. قيل: انه لم يؤلف في هذا النوع أعظم منه، ولكنه لم يكمله، انظر كشف الظنون ٢/ ١٤٤ ـ١٤٥ (المراجع) وقد طبع كاملاً في دمشق عام ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م بتحقيق الأستاذ محمد سعيد المولوي. أما شرحه الإلمام، فلم يتم. ولمعرفة المزيد عن الكتابين يمكن الرجوع إلى مقدمة الأستاذ قحطان عبدالرحمن الدوري لتحقيقه كتاب الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد.

(٢) ومن أهمها منتقى الأخبار للإمام مجد الدين ابن تيمية جد شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله. وشرحه الإمام الشوكاني بكتابه «نيل الأوطار». وهو معروف ومشهور.

(٣) قال الذهبي: «أول من جمع كلامه في ذلك يحيى بن سعيد القطان» ميزان الاعتدال ١/ ٢، ولكن من الجدير بالذكر أن هذا لم يكن تاليفًا كاملاً. (المؤلف).

جعل من واجباته المهمة انتخاب الأحاديث الصحيحة، والنظر فيها نظرة نقدية، ومن العلوم التي يحتاج إليها هذا العمل الجليل علم التاريخ حيث كانت قد وُجدَت جماعة من الكذابين والوضاعين والمفترين قَبْلَ الإمام البخاريِّ، وقد تم كشف النقاب عن مئات من هؤلاء الكذابين المفترين بسبب تدوين فن الرجال هذا، وأميط اللثام عن كثير من القصص المكذوبة. وكان المفترون قبل تدوين هذا الفن يخترعون القصص والروايات، ثم يجدون من السذج من يصدقهم، وهذا السيل العارم من هذا العمل المشين هو الذي لفت أنظار الإمام البخاري إلى هذا النوع، حتى ألف تاريخه الكبير والأوسط والصغير، وبهذا الاعتبار هذه الكتب هي أول ما ألف في هذا الفن، ولذلك لما رأى الإمام إسحاق بن راهوية كتاب التاريخ الكبير أعجب به، وقدمه إلى الأمير عبدالله بن طاهر[1] قائلاً له: «ألا أريك سحرًا[2]».

والإمام البخاري بتدوينه هذا الفن لم يُسْدِ خدمة جليلة إلى علم الحديث فحسب، بل كان ذلك فضلاً عظيمًا على الدنيا كلها، حيث لفت أنظار الأجيال القادمة إلى فرع خاص من فروع علم التاريخ وقد ألفت بعده مئات من الكتب تنسج على منواله وتتبع خطاه، وما زالت هذه السلسلة مستمرة إلى أيامنا هذه، وقد بالغ الأوربيون ـ فضلاً عن المسلمين ـ في تقدير هذا الفن.

---

(١) هو عبدالله بن طاهر بن الحسين بن مصعب بن رزيق أبو العباس الخزاعي، كان ولاه المأمون أمرة الشام ثم ولاه إمارة خراسان فخرج إليها وأقام بها حتى مات سنة ٢٣٠هـ. تاريخ بغداد ٩/ ٤٨٣ ـ٤٨٩ (المراجع).

(٢) مقدمة الفتح ٤٨٣، تاريخ بغداد ٢/ ٧، الطبقات للسبكي ٢/ ٢٢١.

والحقيقة أن من الخصائص الكثيرة التي يمتاز بها الإسلام تدوين هذا الفن، ونستطيع أن نقدر بركات هذا الفن بالقصة التالية:

لقد ذكر أبو المحاسن[1] وغيره في سيرة الإمام أبي حنيفة، قصةً اشتهرت لدى فقهاء الحنفية بدون أى إنكار من أحد منهم. وتفيد هذه القصة أن الإمام أبا حنيفة أُجلِس مجلس الكوفة بعد حماد بن أبي سليمان[2] فقبل الإمام ذلك مكرهًا[3] وفي تلك الأيام رأى في المنام أنه ينبش قبر رسول الله ﷺ ففزع، وترك المجلس، وظن أنه إشارة إلى عدم صلاحيته وكان الإمام ابن سيرين من أئمة فن تأويل الأحلام، فعبر هذه الرؤيا بأن المراد منها إحياء علم ميت، فاطمئن الإمام بذلك واشتغل بالدرس قرير البال مطمئن الخاطر[4].

وفي هذه القصة[5] ثلاثة أمور:

---

(١) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف شمس الدين أبو المحاسن أبو عبدالله الشامي الصالحي الشافعي حافظ محدث عالم بالتاريخ ولد في صالحية دمشق وسكن البرقوقية بصحراء القاهرة إلى أن توفى. له مؤلفات منها عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان. توفى سنة ٩٤٢هـ، الأعلام ٨/ ٣٠ ـ٣١، معجم المؤلفين ١٢/ ١٣١ ـ١٣٢، (المراجع).

(٢) هو حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم أبو إسماعيل الكوفي الفقيه، روى عن أنس وزيد بن وهب وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعكرمة وغيرهم، وعنه ابنه إسماعيل وعاصم الأحول وشعبة والثوري وحماد بن سلمة وأبو حنيفة والأعمش وغيرهم توفى سنة ١٢٠ أو ١١٩هـ. تهذيب التهذيب ٢/ ١٦ ـ١٨. ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٩ (المراجع).

(٣) عقود الجمان ١٦٩.

(٤) ورد أصل القصة في عقود الجمان ص ١٧٠ ـ١٧١، وانظر أيضًا مناقب أبي حنيفة لكردري ١/ ٦١ ـ٦٣، ٢/ ٦٩.

(٥) ومن هذا القبيل ما ذكره المعاصر شمس العلماء الأستاذ النعماني في ذكره لأسلوب =

١ـ جلوس الإمام أبي حنيفة مجلس حماد بن أبي سليمان للتدريس بعد وفاته.

= الإمام أبي حنيفة في تدوين الفقه، وقد نقله الأستاذ عن أبي المحاسن نفسه، ولكنه زاد إلى ذلك سحره البياني، فأصبغه صبغة جديدة، وقال:

كان يحيى بن أبي زائدة وحفص بن غياث والقاضي أبو يوسف وداود الطائي وحبان ومندل من أهل الكمال في فن الحديث والإمام زفر كان مشهورًا بالاستنباط. وكان قاسم بن معن، والإمام محمد من حذاق الأدب والعربية، وكان الإمام أبو حنيفة قد أنشأ مجلسًا يشترك فيه هؤلاء، وبدأ تدوين الفقه على أسس منظمة، واستغرق هذا مدة ثلاثين سنة تقريبًا، أى من سنة ١٢١ إلى ١٥٠هـ. سيرة النعمان ٢/ ١٤٤ ـ١٤٥.

وقد اختبر هذا البيان المناظر المشهور العلامة (عبدالعزيز الرحيم آبادي) على مقاييس فن الرجال هذا كالتالي:

لقد ولد الإمام محمد سنة ١٣٥ أو ١٣١هـ، على خلاف بين الروايات (وفيات الأعيان) فكيف اشترك الإمام محمد في هذا المجلس قبل ولادته سنة ١٢١هـ. وقد ولد القاضي أبو يوسف سنة ١١٣ أو ١١٧هـ، وهكذا يكون سنه سبع، أو ثماني سنوات في سنة ١٢١هـ، والإمام أبو يوسف التفت إلى الدراسة متأخرًا، لأنه كان يشتغل بكسب المعاش بسبب الفقر، فكيف أصبح عضوًا في هذا المجلس العظيم في سنة ١٢١هـ. وقد ولد الإمام زفر سنة ١١٠هـ، وهكذا يكون سنه عشر سنوات أو احدى عشرة سنة في سنة ١٢١هـ، فاشتراكه في هذا المجلس الموقر بعيد عن العقل، ويخالف الدراية تمامًا. وتوفى حبان في سنة ١٧١ أو ١٧٢هـ وكان سنه عند وفاته ستين، وهكذا فسنه في سنة ١٢١هـ ثماني سنوات، فمن الذي يستطيع أن يقول: إنه كان ذا مهارة فائقة في الآثار والأحاديث في سنة ١٢١هـ. وأما يحيى بن أبي زائدة فقد ولد في سنة ١٢٠هـ، فكيف أصبح عضوًا في ذلك المجلس في سنة ١٢١هـ. وبعد هذا أفلا يعتبر من العجائب قول المعاصر بأن الإمام أبا حنيفة قد أنشأ في سنة ١٢١هـ مجلسًا بعضوية هؤلاء، هذا مع أن الأستاذ نفسه ذكر سنى ولادتهم، ولكن الأسف أنه مع كونه من علماء فلسفة التاريخ لم يدرس مجلس التدوين الفقهي هذا بنظرة نقدية، بل وبالعكس فقد حبره تحبيرًا بالفصاحة والسحر الكلامي فقط. حسن البيان ١٤٢ ـ١٤٤ (المؤلف).

٢ـ رؤية الرؤيا في المنام.

٣ـ سؤاله الإمام ابن سيرين عن تأويل الرؤيا.

وقد توفى حماد بن أبي سليمان في سنة ١٢٠هـ، وتوفى الإمام ابن سيرين قبله بعشر سنوات في سنة ١١٠هـ، وهكذا فلا يمكن أن تصح هذه القصة تاريخيًا إلا إذا سلم أن الإمام أبا حنيفة كان قد سأل عن التأويل قبل عشر سنوات من رؤية الرؤيا.

ومن هنا تظهر لنا أهمية تاريخ الرجال، وكان الإمام البخاري بنظره الثاقب قد عرف أهميته، فصرف همته إلى ذلك، وقد اشتغل بتدوينه في سفره الأول إلى المدينة، حيث ألف مسودة التاريخ الكبير قبل تدوين صحيح البخاري[١].

٤ـ ومن أهم مميزات الإمام البخاري أن الفقهاء والمحدثين المجتهدين قبله كانوا يرتبون كتبهم على الأبواب الفقهية فقط، أو الرقاق، أو العبادات، أو الغزوات أو الطب أو العقائد وغيرها، أو يجمعون بين عدة أبواب منها.

ولكن كتاب الإمام البخاري هو أول كتاب جمع الفنون الإسلامية كلها مع التشدد في الشروط والتزام الصحة. ولقد حاول كثير من المؤلفين بعده النسج على منواله ولكن:

﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾[٢]

---

(١) مقدمة الفتح ٤٧٨، وقد سبق ذكر قول الإمام البخاري في ذلك وتخريجه في ص ٩١ و٢٨٠.

(٢) عبر عنه المصنف ببيت فارسي ونصه كما يأتي:

این سعادت بزور بازو نیست

تانه بخشد خدا ئی بخشندة

وبغض النظر عن التشدد في التصحيح، ودقة النظر، وجودة الفقه وغيره لم يستطيعوا حتى جمع هذه الفنون كلها في مصنفاتهم، وصحيح البخاري هو الكتاب الوحيد الذي يصح إطلاق صفتي «الجامع»[1] و«الصحيح» عليه.

أما جامعيته فقد بلغ من الكمال حيث جمع من كيفية الوحي وبدء الوحي (الذي هو أساس بناء الإسلام) إلى جميع الأبواب من العقائد والعبادات والمعاملات والسير وبدء الخلق والمغازي والتفسير والمناقب والطب والآداب والرقاق والتوحيد وهلم جرًا إلى اربعة وخمسين فنًا من الفنون الإسلامية، وقد استنبط قوانين الدولة والسياسة وجميع الأمور الجزئية في الشئون اليومية بأدلة واضحة جلية.[2]

والخلاصة أنه هو الكتاب الوحيد بعد كتاب الله تعالى الذي يقدم حلولاً لمسائل الدين والدنيا كلها، ويشهد على مواهب مؤلفه وبراعته في كل هذه الميادين.

لا نستطيع أن ندعي أن الإمام البخاري كان معصومًا من كل سهو ونسيان، ولكننا حينما نرى أن الإمام البخاري نفسه قد عرض تأليفه هذا على كبار الأئمة ونقاد الفن، أمثال الإمام أحمد بن حنبل وابن معين وعلي بن المديني، وقد نظروا في أحاديثه، واتفقوا على صحتها[3]،

---

(١) انظر لمعرفة تعريف «الجامع» وما ينبغي أن يتوفر فيه، مقدمة تحفة الأحوذي ١/ ٦٤.

(٢) وقد سبق عنه أنه قال: «لا أعلم شيئًا يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة.» قال وراقة: فقلت له: يمكن معرفة ذلك كله؟ قال نعم. (انظر ص: ٢٦١).

(٣) سوى الأحاديث الأربعة كما مر سابقًا، ولكنه قال العقيلي: «القول فيها قول البخاري وهي صحيحة» (مقدمة الفتح ٧) (المراجع).

وهكذا اختبره مهرة الفن وكبار المحدثين الذين جاءوا بعد الإمام البخاري والذين كان يُعترف بفضلهم وتبحرهم في فن الحديث، ودرسوه كلمة كلمة بكامل قدراتهم الفنية والنقدية ولم يكتفوا بهذا بل ألفوا كتبًا مفردة في كل موضوع وعرضوا كلَّ موضعٍ كان فيه أدنى توقفٍ على محك فنون الحديث، وكتبوا بحوثًا مستقلة فيّ ذلك. فإذا تشاغب الآن أناسٌ ليس لهم ناقة ولا جمل في علم الحديث، ولا يُلِمُّون بدقائق هذا الفن ولا ترتفع عقولهم إلى هذا المستوى وطعنوا في صحيح البخاري ومنزلته وعظمته. فهل يستحقون أى التفات؟ القمر ينشر أضواءً والكلب يعوى عواءً[1].

٥ـ كان من أهم أهداف الإمام البخاري أنه كان يريد ضبط قواعد علوم الحديث وأحكامها بأدلة من القرآن والسنة، ومع أن كثيرًا من تلك القواعد كانت أصبحت رائجة ومشتهرة حينذاك، ولكنها ما كانت عرضت كفن مستقل منظم، مُحْكَمَة العرض على معايير الاستدلال، وقد قام الإمام البخاري بإحكام هذه الأصول، وتنظيمها كفن كامل في الجامع الصحيح، وعلى سبيل المثال فقد كان المحدثون قد درجوا على طريقين في أخذ الحديث:

أحدهما: أن يقرأ المُحدِّث ويسمع الطلبة.

والثاني: أن يقرأ الطالبُ ويسمع المُحدِّثُ، ويقول: نعم. وهنا انقسم المحدثون إلى جماعتين:

---

(١) ترجمة شطر نصه:

«مه نورمى فشاند وسك بانك مى زند»

جماعة ترى - وفيهم كملة الفن أمثال الحسن البصري وسفيان الثوري ومالك وغيرهم - أن الطالب إذا قرأ وسمع الأستاذ، وقال عليه: نعم، أو أى كلمة تدل على الإقرار والتسليم، فيصح للطالب أن يقول في الرواية «حدثنا فلانٌ» وهذا لا يُلحق أى ضرر في الحديث، أو في قوة السند.

وكانت هناك جماعة تخالفهم في هذا الرأى.

وقد أثبت الإمام البخاريُّ أن كلا الطريقين جائز، وعقد له بابًا «القراءة والعرض على المُحدِّث»[١] وأثبت الأمرين بطريقة واضحة.

وهكذا اختلف العلماء في مسألة سماع الصغير، هل يصح أم لا؟ فإن صح ففي أى سن؟.

وهذه مسألة اختلفت فيها أنظار العلماء[٢]. وقد أشار الإمام البخاريُّ إلى قبول سماعه بحديث صحابيين اتفق العلماء على قبولهما، وهما ابن عباس، ومحمود بن الربيع، ولكن مع ذلك عقد بابًا آخر «الفهم في العلم»[٣] وأشار به إلى أن الفهم هو الشرط والأساس، والفهم له مدارج ومراحل مختلفة[٤].

---

(١) صحيح البخاري ١/١٤٨.

(٢) القائل بعدم قبول سماع الطفل هو يحيى بن معين، كما قال الحافظ: «وكان يحيى يقول: إن أقل سن التحمل خمس عشرة سنة لكون ابن عمر رد يوم أحد إذ لم يبلغها. فتح الباري ١/١٧١ (المراجع).

(٣) صحيح البخاري ١/١٦٥.

(٤) وعند تلقي هذا الخبر الذي يرويه محمود بن الربيع كان سنه خمس سنوات، فعلم من هذا أنه يصح سماع طفل عمره خمس سنوات إن كان فاهمًا، فالأساس هو =

ومن صور المناولة التي كانت رائجة بين المحدثين أنهم كانوا يناولون مروياتهم لطالب الحديث، ويجيزونه للرواية، وكانت جماعة أخرى تنكر ذلك، وقد أثبتها إمام المحدثين بأدلة عديدة، وعقد له بابًا «باب ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم إلى البلدان[١]».

وفي مسألة كتابة الحديث: كان بعض المحدثين يخالفون كتابة الحديث لأجل الحديث الذي أخرجه مسلم[٢]. وقد عقد إمام المحدثين لذلك بابًا «بابُ كتابة العلم»[٣] وأثبت جواز كتابة الحديث بأدلة متعددة.

ومن المسائل المهمة مسألة هل يصح الاستدلال بخبر الواحد[٤] أم لا؟ فإن كان صحيحًا، فمتى يصح الاستدلال به؟ وهل يصح رد خبر الآحاد بالقياس أم لا؟ وهذه هي المسألة الوحيدة التي تفصل بين منهج فقهاء أهل الرأى، ومنهج فقهاء المحدثين.

وقد عقد الإمام البخاري لهذا بابًا بالعموم هكذا: «باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام»[٥]

= الفهم، فإن لم يكن فاهمًا في هذه السن فلا حجة في سماعه (المؤلف).

(١) صحيح البخاري ١/ ١٥٣.

(٢) يشير إلى حديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه مسلم وقد تقدم ذكره في ص ٣٢٦.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٠٤.

(٤) الحديث الذي لا تزيد طرقه على ثلاث (المؤلف).

(٥) صحيح البخاري ١٣/ ٢٣١.

وبعد ما أقام الأدلة من الآيات القرآنية على حجية خبر الآحاد عَرَضَ الأحاديث بكثرةٍ تصل إلى حد التواتر المعنوي، وإن كانت آحادية في اللفظ، وهكذا فاستدلاله الحقيقي من التواتر المعنوي، وقد ساق الإمام البخاريُّ الأدلة بهذه الكثرة على حجية خبر الآحاد لكي يدفع بعض الأوهام التي تتراءى لبعض قصار النظر والتي اعترضوا بها على الاستدلال بالأحاديث، وهو أنه استدلال على أخبار الآحاد بأخبار الآحاد وهذا يستلزم الدور، ولذلك فهو ناقص لا يتم به الاستدلال.

والحقيقة أن مسألة خبر الآحاد لم تكن مشكلةً من قبل، ولا هي مشكلة الآن، ولكن مع ذلك لقد ركز عليها الإمام البخاريُّ لأن فقهاء أهل الرأى كانوا قد بالغوا في الاعتماد على القياس في عصره، ولو وقف الأمر على هذا الحد لكان محتملاً، ولكنهم بسبب اعتمادهم الزائد على أئمتهم، والالتزام بأصولهم التخريجية والتقيد بها. زادوا الهوة بين مسائلهم المستخرجة، وبين الحديث النبوي، وكلما وصل الأمر إلى التخريج على التخريج زادت الهوة والبعد أكثر فأكثر، وإذا اعترض عليهم المجتهدون المحدثون بمخالفة الحديث استتروا وراء قاعدة اخترعوها، وهي: أنه لا يجوز الزيادة على الكتاب بأخبار الآحاد[1]، ويقصدون منه أنه لا يمكن تخصيص عامه، ولا تقييد مطلقة

(١) لقد كان أهل الرأى اخترعوا هذه القاعدة لمجرد التستر والدفاع عن مسائلهم المستخرجة، ولكن مئات من مسائلهم المسلمة قد تعرضت لاعتراضات أخرى بهذه القاعدة، ولما اعترض عليهم من جديد ادعوا في كل من تلك المسائل أن أحاديثها ليست آحادية بل مشهورة، ولكنهم لم يستطيعوا أن يثبتوا هذه الدعاوى، ولذلك اضطر كثير من المحققين المتأخرين من أهل الرأى إلى التصريح بعدم قبول هذا الادعاء في كثير من المواضع، ولكن العجب كل العجب أنهم مع وضعهم لهذه =

وغيرهما بأخبار الآحاد.

وكانت هناك طوائف أخرى غير أهل الرأى تثير شكوكًا كثيرة في قبول خبر الآحاد، والاستدلال به، وقد سمى هذا فيما بعد «بأصول الدراية» ونظروا إليها بعين الاهتمام.

وزيادة على الباب المذكور عقد الإمام البخاري أبوابًا أخرى في تأييده، ومنها:

«باب بعث النبي ﷺ الزبير طليعة واحدة»[1].

وباب ثالث: «باب لا تدخلوا بيوت النبيِّ إلا أن يؤذنَ لكم فإذا أذن له واحدٌ جاز»[2]. وباب رابع: «باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحدًا بعد واحد»[3]. وفي الأخير: «باب خبر المرأة الواحدة»[4]. وأشار بهذا إلى حجية الأحاديث التي رويت من طريق أزواج النبي ﷺ، وبنيت عليها أحكام كثيرة خاصة بالنساء.

وأشار إلى هذا الموضوع أيضًا في أبواب عديدة أخرى، مثل «باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً واحدًا»[5] و«هل يجوز ترجمانٌ

= القاعدة لقد زادوا على الكتاب بالقياس فضلاً عن أخبار الآحاد، ولقد فصل الإمام ابن القيم في إعلام الموقعين الكلام في هذا الموضوع وساق أكثر من خمسين مثالاً لهذا التناقض الموجود عندهم. (أنظر إعلام الموقعين ١/ ٩٠ ـ٩١) (المؤلف).

(١) صحيح البخاري ١٣/ ٢٣٩.

(٢) صحيح البخاري ١٣/ ٢٤٠.

(٣) صحيح البخاري ١٣/ ٢٤١.

(٤) صحيح البخاري ١٣/ ٢٤٣.

(٥) صحيح البخاري ١٣/ ١٨٥.

واحدٌ»[1] وأثبت كل هذه المسائل بوضوح كامل، وأسلوب شفاف كما هو المعهود من إمام المحدثين وفِقْهِه الموهوب.

وزيادة على هذا كله فقد بين إمام المحدثين بالتفصيل آداب طالب الحديث، وآداب المحدِّث، وهي التي دُوِّنت فيما بعد في كتب مصطلح الحديث، وعلى سبيل المثال:

يجوز للمحدث أن يغضب على طالب الحديث إذا اقتضى الأمر ذلك، التحديث في الطريق، وتكرار الحديث ثلاث مرات[2]، وترسيخه في الذهن، والتحديث باعتبار مستوى الطالب، والتحديث راكبًا، وتعليم النساء حديث الرسول وتعيين يوم خاص لهن، واختبار الفهم، والرحلة لطلب الحديث، وأهمية فقه الحديث، وقصر التحديث على ما لا يحمل على السآمة والملل، وغيرها من الآداب والأصول[3].

ومن مسائل مصطلح الحديث أن رواة الحديث أحيانًا يقولون: «أخبرنا» وأحيانًا «حدثنا» فهل بينهما فرق، أم كلاهما واحد؟

ولقد بين الإمام البخاري أنهما واحد، ولا فرق بينهما، وقد استدل على ذلك بأن رسول الله ﷺ عرض على الصحابة أُلْغُوزَةً، وبعد جمع الطرق لهذه الرواية يتبين أن الصحابة يعبرون عن كلمة الرسول ﷺ في السؤال «بحَدِّثُوني» أحيانًا، و«بأَخْبِرُوني» أخرى، وتبين من هذا أن معناهما واحد[4].

---

(١) صحيح البخاري ١٣/ ١٨٥.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٨٢ ـ١٨٨.

(٣) انظر صحيح البخاري كتاب العلم ١/ ١٤٠ ـ٢٣١.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٤٤ ـ١٤٧.

ومن علوم الحديث الرد على أولئك المتوهمين الذين يوردون الشبهات على ألفاظ الحديث ـ غير السند ـ وهذا يسمى بفن تفسير الحديث، أو فن تأويل مختلف الحديث، وفي الغالب تعتمد هذه الشبهات على مخالفة الحديث للعقل، مثل المعراج الجسدي أو أحاديث المعجزات، وقد وجهت مثل هذه الاعتراضات إلى القرآن أيضًا.

وكذلك ما يظهر من التعارض بين الحديث وآية من القرآن، وعلى سبيل المثال: ورد في حديثٍ في صحيح البخاري «لا تُفَضِّلُوا بين أنبياءِ الله»[1] وهذا الحديث في الظاهر يعارض قوله تعالى في الآية:

﴿ ۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[2].

ولقد تفطن الإمام البخاري إلى هذا الموضوع قبل أحد عشر قرنًا وتوقع أن «عبّاد الظاهر» من الممكن أن يُوردوا هذه الشبهة، فوقف لذلك جزءًا من صحيح البخاري[3].

---

(١) صحيح البخاري ٦/ ٤٥ وفيه: «لا تفضلوا بين أولياء الله» الصحيح لمسلم ٤/ ١٨٤٤ وفيه: «لا تفضلوا بين أنبياء الله». (المراجع).

(٢) البقرة: ٢٥٣.

(٣) وتأمل في هذه القصة أن النبي ﷺ حينما نهى عن التفاضل كان المقام مقام مخاصمة بين مسلمٍ ويهوديٍّ، وقد قال اليهودي: «والذي اصطفى موسى على العالمين» فقال المسلم: «والذي اصطفى محمدًا على العالمين» فلما اشتد الغضب بلغ الأمر إلى المضاربة، وحينذاك قال النبي ﷺ: «لا تفضلوا بين أنبياء الله» والمراد أنهم كلهم سواسية من حيث الرسالة ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾ فليس من المناسب تنقيص أحد منهم كما وقع هنا.

ولقد ذكر القرآن مجملاً أن بعضهم فُضِّل على بعض، ولا ينبغي لكم أن =

= تحددوا بآرائكم بأن فلانًا وفلانًا أفضل من فلان وفلان. وفي كذا وكذا من الوجوه، أو من كل الوجوه، وفي كل الأمور، وهذا التفضيل لا يمكن أن يُعرف بالرأى والقياس، فالنهي في الحقيقة كان من انتقاص بعضهم واستعمال الآراء.

وسنفصل الكلام في هذا الموضوع في مبحث فقه الإمام البخاري واجتهاده، لأن هذا يتعلق بالفقه أكثر، وقد ألف أحد تلامذة الإمام البخاري وهو عبدالله بن مسلم الدِّينَوَريّ(١) كتابًا مستقلاً في هذا الموضوع، وهو «تأويل مختلف الحديث» وقد طبع هذاَ الكتاب الفذ الثمين وانتشر.

تنبيه: إذا نظرنا إلى العناية البالغة والاحتياط الشديد في أحاديث الرسول ﷺ الذين اتخذهما أهل السنة عامة، والإمام البخاري وأساتذته وتلامذته خاصة، والجهود المضنية المنهكة التي بذلوها في تدوين السنة ونشرها، والتضحيات التي قدموها، إذا نظرنا في كل هذا فالمرء يتساءل ماذا فعل أصحاب الديانات الأخرى، أو أهل الفرق الأخرى من المسلمين للحفاظ على أقوال أنبيائهم وأحوالهم وأحكامهم، وما هي خدماتهم في هذا المجال؟ وهل هناك خدمات فعلاً؟ وإن كانت فما هي؟.

هذا موضوع طويل جدًا، ولكنه في الوقت نفسه مفيد أيضًا بمقدار طوله، ومع أننا أجلنا الكلام المفصل في هذا الموضوع للقسم الثالث(٢) من الكتاب ولكن لابد أن نشير إليه هنا ولو بالاجمال: وبضدها تتبين الأشياء. =

(١) هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد صاحب تصانيف عالم مشارك في أنواع العلوم ولد في بغداد وسكن الكوفة ثم ولى قضاة الدينور مدة فنسب إليها وتوفى ببغداد سنة ٢٧٦هـ. روى عن إسحاق بن راهوية وجماعة. ميزان الاعتدال ٢/ ٧٧، لسان الميزان ٣/ ٣٥٧ ـ٣٥٩، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣١، الأعلام ٤/ ٢٨٠، معجم المؤلفين ٦/ ١٥٠ ـ١٥١. (المراجع) ولكن لم يذكره المزي في الرواة عن البخاري كما لم أر في تراجم ابن قتيبة من نص على روايته عن البخاري وإن كان ذلك ممكنًا زمنًا.

(٢) يظهر من هذا أيضًا أن المصنف رحمه الله كان ينوي تأليف قسم ثالث أيضًا لهذا الكتاب ولكنه لم يجد فرصة لذلك.

= نضرب صفحًا عن ذكر اليهود والنصارى والمجوس والآريين والهندوس وغيرهم من أهل الديانات، فكُتُبهم التي يَدَّعُون أنها مُنَزَّلةٌ من عند الله حالتها سيئة جدًا بحيث لا فائدة في الإلتفات إليها ولا طائل تحت الكلام فيها، ومع التحريف والاعتراف بذلك التحريف لا يوجد في هذه الكتب حتى ذكر من أنزلها، وعلى من أُنزلت، وكيف وصلت إليهم، وماذا كانت أحوالهم (في القرون المختلفة) بله الحالة السيئة لمحتوياتها ومضامينها. ونكتفي هنا بالنظر إلى الفرق الإسلامية وخاصة الشيعة لأنهم لا يقلون درجةً عن الآريين في التفحش والبذاءة وإثارة الشبهات، فإذا سُئلوا ما عندهم من أثارة العلم لم يجدواسوى أقوال التابعي الإمام الباقر رحمه الله أو تابع التابعي جعفر الصادق رحمه الله. وهم عالةٌ على أهل السنة في القرآن نفسه(٣).

الأمور اللازمة لنقد أحاديث الشيعة:

ولا بد من أمور عديدة للبحث والتحقيق في أحاديث الشيعة:

(١) موضوع علم الحديث.

(٢) الأمور التي لابد منها لعلم الحديث.

(٣) كتب الشيعة التي يزعمون أنها مأخوذة من الأئمة المعصومين، ما هي حالتها؟ وكيف كان جامعوها؟. =

---

(٣) يعتقد الشيعة أن أحدًا لم يجمع القرآن كله سوى علي رضي الله عنه، ومصحفه مازال مختفيًا لدى أئمة الشيعة، والأئمة لم يطلعوا أحدًا عليه، وهو الآن لدى الإمام صاحب السرداب وهو سيخرج به، ويوجد اعتراف أئمة الشيعة وعلمائهم بهذا في كتبهم المعتمدة، بل كتب حديثهم، وستجد هذا الموضوع بكماله ـ وهو جدير بالنظر ـ في الجزء الأول من المناظرة للشيخ عبدالشكور محرر مجلة «النجم» لكهنؤ (المؤلف).

قلت: وكذلك ينظر كتب العلامة محب الدين الخطيب رحمه الله لا سيما تعليقاته على المنتقى للذهبي وعلى العواهم من القواصم لابن العربي. وكتابه «الخطوط العريضة» أيضًا.

=

المبحث الأول

لما كانت سلسلة أحاديث الشيعة لا تصل إلى محمد رسول الله ﷺ - إلا نادرًا - الذي هو معصوم بالاتفاق، وقوله وفعله حجة شرعية، بل إنما تصل إلى بعض الأكابر من أمته الذين هم من الأتباع وأتباع الأتباع، وهم معصومون عند الشيعة مثل الرسول ﷺ، وقولهم وفعلهم حجة شرعية عندهم. فموضوع علم الحديث في مذهبهم هم بعض الأكابر من الأمة وليس الرسول ﷺ، ولذلك ينحصر ثقة أحاديث الشيعة وحجيتها شرعًا في عصمة الأئمة، وهي شيءٌ لم يستطع أن يثبته أحد من أئمة الشيعة إلى يومي هذا، ولا يستطيع إلى يوم القيامة، وكل الأدلة التي قدمها الشيعة على عصمة الأئمة، والمقدمات الفارقة التي رتبها كبار مناطقتهم، مثل إمامهم الأعظم الحِليّ، إن شئت أن تطلع على حقيقتها فارجع إلى «المناظرة» (الجزء الثالث) و«منهاج السنة» و«مجموع فتاوي الشوكاني» ما يتعلق فيها بعصمة أهل البيت. وما لم تثبت عصمة الأئمة مثل الرسول ﷺ، وليست منزلتهم مثل منزلة الرسول ﷺ فجميع أحاديث الشيعة «ما عدا القليل منها» لا حجة فيها، ولا يوثق بها، وعلى عكس ذلك فإن أهل السنة موضوع الحديث عندهم هي الذات المباركة للرسول ﷺ.

المبحث الثاني

إن من ضروريات رواية الحديث الصدق والعدالة، ولا تقوم لعلم الحديث قائمة إذا فقد الصدق والعدالة، وأما رواة الشيعة فإن الصدق والعدالة معدومان منهم انعدام القرن من رأس الحمار، ورواية أصول الكافي (الذي هو أصح الكتب عندهم وقد نظر فيه إمامهم المعصوم بزعمهم الذي هو مثل الرسول في زعمهم) قد جاء فيها أن الأئمة قد شهدوا بكذب أصحابهم واحدًا واحدًا بأسمائهم، وزُرَارة الذي هو أصدق الصادقين في مذهب الشيعة قد قال فيه الإمام جعفر الصادق: إنه كاذب، ويفتري الكذب عليّ(٤). وأبو الجارود الذي هو من كبار الرواة عندهم قد عَرَّفه الإمام جعفر الصادق بقوله: «كذاب مُكَذِّب» ومع هذا التصريح فإن الشيعة يقبلون حديثه، ويعملون به ويحكمون عليه «بأصح الأحاديث» ولا يقبلون قول الإمام هذا. =

---

(٤) انظر أصول الكافي.

قلت: لعله هو زرارة بن أعين الكوفي، ترجم في ميزان الاعتدال ٢/ ٦٩ ولسان الميزان ٢/ ٤٧٤.

= وفوق هذا كله لقد كان الأئمة بأنفسهم يتعجبون من كثرة كذب أصحابهم، وكانوا يقولون: كأن الله تعالى قد فرض عليهم أن يفتروا علينا الكذب.

المبحث الثالث

إن أقوال الأئمة ـ التي هي الأحاديث في اصطلاح الشيعة وتساوي مرتبتهم مرتبة الرسول ﷺ والتي رواها الشيعة ـ متناقضة بعضها ببعض، وإذا عرضت أقوال إمامٍ على أقوال إمامٍ آخر فلا مناص من أن تذكر قدرة الله، حتى إن أقوال إمامٍ واحدٍ لو وضعت بعضها مع بعض ترى من التعارض والتناقض بحيث أن محدثيّ الشيعة بأنفسهم تطير حواسهم. وقد اخترع محدثو الشيعة توجيهات عديدة لذلك ولكنها كانت لا تسمن ولا تغني من جوع:

١ـ يقولون أحيانًا: إن أئمتنا قد افتُرِيَت عليهم الأكاذيب، ولذلك وُجِدَت هذه التناقضات.

٢ـ وتارةً يقولون إن أئمتنا بعض الأحيان كانوا يُفتون بخلاف مذهبهم بناءً على التقية، ولذلك نشأت هذه الخلافات.

٣ـ وتارةً يقولون إن أئمتنا قالوا: إنهم تعمدوا إصدار هذه الأقوال المتعارضة والأقوال المختلفة لبث الخلاف في شيعتهم، والمصلحة في ذلك أنهم لو أجمعوا على قول واحد فيزعم الناس أنهم صادقون في الرواية عنا وهذا (أى ظن الناس بصدقهم) يضرنا ويضر شيعتنا.

ولو سَلَّمنا صِحَّة هذه التوجيهات، ومهما كانت مصالحهم، فإن أحاديث الشيعة لا تبقى محل الثقة والاعتماد في أى حال، وإن تناقض أحاديث الشيعة قد بلغ إلى حد أن محدثيهم بأنفسهم قد اشتكوا منها في كتبهم فقد قال مجتهدهم المولوى دلدار علي(٥) في كتابه «أساس الأصول»: =

(٥) هو دلدار علي بن محمد معين بن عبدالهادي النقوي الهندي الشيعي مجتهد إمامي من نسل جعفر التواب (أخي الحسن العسكري ودلدار: ذو القلب مركبة من كلمتين فارسيتين) ولد في قرية نصير آباد رحل إلى العراق وعاد فاستقر في لكنؤ، من تصنيفاته «أساس الأصول» توفى سنة ١٢٣٥هـ، الأعلام ٣/ ٢٠، معجم المؤلفين ٤/ ١٤٥ ـ١٤٦ (المراجع).

= «الأحاديث المأثورة عن الأئمة مختلفةٌ جدًا لا يكاد يوجد حديث إلا وفي مقابلته ماينافيه، ولا يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، حتى صار ذلك سببًا لرجوع بعض الناقصين عن اعتقاد الحق»(٦).

المبحث الرابع: التقية

(الف) معناها الكذب أو القول أو العمل بخلاف معتقده(٧).

(ب) والتقية فرض عين على كل شيعي، ومن لم يفعلها فلا دين له ولا إيمان(٨).

(ج) والتقية واجبة دائمًا عند الحاجة، وتعيين الحاجة يعود إلى رأى صاحبها.

أما الأمر الثالث فقد ذكر صاحب كتاب «المناظرة»(٩) في الجزء الرابع منه قرابة أربعين موضعًا من أصح الكتب عندهم استعمل فيها أئمتهم التقية. وهذه المواضع كلها لا توجد فيها أدنى حاجة إلى التقية، ولا يمكن لأى شيعي أن يثبت أدنى شائبة من الحاجة في هذه المواضع، فمع هذه التقية، أو بعبارة أخرى مع هذه الكثرة والغلو في الكذب كيف يمكن أن يوثق بأقوال أئمتهم (التي هي أحاديثهم) فضلاً عن رواتهم، فمن الممكن جدًا أن ما نقول له: «إنه مذهبهم» قد قالوه تقية، وإن لم تُستعمل المكابرة والمجادلة فلا مفر للشيعة منها، وهل يستطيع الشيعة أن يجيبوا على هذا، هل يستطيعون أن يقولوا إن الكذب ليس شائعًا عندهم، وإن الكذب لا يعتبر من أعلى العبادات عندهم؟ فإن قالوا هذا، فلا شك أنهم سيضطرون إلى تكذيب جميع كتبهم لأنها تجمع في طياتها مئات بل آلافًا من حوادث الكذب من أئمتهم فضلاً عن آحاد الناس، وقد ذُكرت نحو خمسين حادثة تقريبًا من هذا القبيل في «المناظرة» الجزء الرابع، وهل يستطيع الشيعة أن يقولوا: إنهم لم يُسَمُّوا الكذبَ «تقيةً»؟ وما هو الفرق بين الكذب والتقية؟. فإن قالوا ذلك، فإن عليهم أن يرموا جزءًا كبيرًا من ذخيرة أحاديثهم التي يدعون صحتها ـ وعليها مدار بقاء مذهبهم ـ في قاع البحر، وهل يستطيع الشيعة أن يقولوا: إن هذا الكذب لم يترك آثارًا سيئة في صدق الأحاديث وصحتها؟. =

(٦) أساس الأصول ص ١٥. (المؤلف) وكلامه هذا بنصه باللغة العربية في الأصل.

(٧) هذا المعنى الذي استعمله الشيعة، وتوجد عليه مئات الأدلة في كتبهم الحديثية. (المؤلف).

(٨) أصول الكافي.

(٩) المولوي عبدالشكور محرر «النجم».

=

وحتى لو قالوا ذلك فمن الذي يستطيع أن يصدق ما يعارض أمرًا بدهيًا؟ فكل صغير وكبير يعرف أن الكذب يُفقد ثقة الإنسان، ولا يمكن أن يوثق بأى رواية يرويها الكاذب. وقد استُعملت هذه التقية بكثرةٍ لدفع التعارض في الروايات في كثير من المواضع من كتاب الاستبصار(١٠). (فإنه يكثر من القول) «هذا محمول على التقية».

المبحث الخامس:

زعم الشيعة أن أئمتهم كانت عادتهم أنهم إذا استفتاهم رجل فاسد الدين والمذهب، فإنهم كانوا يفتونه حسب مذهبه، ويزعم علماء الشيعة أن السبب في هذا أن الأئمة كانوا على علم بمصير كل رجل وهل هو من الناجين أم من الهالكين؟ فإنهم ما كانوا يخبرون الهالكين بأمور النجاة، بل كانوا يعلمونه أسباب الهلاك، ومهما كانت أسباب هذا العمل من الأئمة، ولكنك ستضطر هنا على استنتاج أن هؤلاء الأئمة لا يمكن أن يوثق بحديثهم، حتى ولو سَلِمَت من تلاعب رواة الشيعة، لأنه من الممكن أن الأحاديث التي ترى أنها هي مذهبهم الحقيقي قد قالوها مراعاةً لمذهب «المستفتي»(١١).

الأصول الأربعة للشيعة وأحوال جامعيها:

١ـ أصول الكافي وحالته:

جامعُ «أصولِ الكافي» هو «الشيخ الصدوق»(١٢) وكانت حالته أنه إذا وجد الحديثَ خلافَ مذهبه كان يحرِّف ويغير حتى يجعله موافقًا لمذهبه، وقد اعترف بذلك الشيعة بأنفسهم.

قال الملا باقر المجلسي:

«هذا الخبر مأخوذ من الكافي، وفيه تغيرات عجيبة تورث سوء الظن بالصدوق، وإنما فعل ذلك ليوافق مذهب العدل»(١٣).. =

(١٠) من أصح كتب الحديث عند الشيعة. (المؤلف).

(١١) انظر أمثلة ذلك في المناظرة الجزء الرابع تجد أمثلة طريفة لأحاديث الشيعة. (المؤلف).

(١٢) هو محمد بن حسين بن بابوية. (المراجع).

(١٣) هذا القول ذكره المصنف رحمه الله بنصه باللغة العربية.

= فماذا تقول الآن، إذا كانت هذه هي حالة محدثيهم من الشيعة بل كبار المحدثين، فكيف يمكن الوثوق أو الاعتماد على أى كتاب من كتب الشيعة.

٢ـ الأصول الأربعمائة:

أى أربعمائة كتاب (أو الأربعمائة أسطورة) التي يزعم الشيعة أنها صنفت في حياة أئمتها، ويفتخرون ويباهون بذكرها (مثل القرآن المخفي) ويزعمون أن هذه الأصول الأربعة (أى أصول الكافي، من لا يحضره الفقيه، الاستبصار، التهذيب) قد رتبت من هذه الكتب الأربعمائة، وهذه الكتب الأربعمائة حسب أقوال الأئمة واعتراف علماء الشيعة لم تبق مصونةً من تصرفات الكذابين المفترين الملحدين، ولم تُتَّخَذ التدابير لحمايتها (كما فعل علماء أهل السنة) وقد دخل فيها كثيرٌ من التحريفات في عصور الأئمة وقد افتريت أكاذيب كثيرة، ونُسبت إلى الأئمة، وأدرجت في هذه الكتب، ثم لم تفصل عنها.

قال في توضيح المقال (ص: ٤).

«إخراج الموضوعة عما في أيدينا من الأخبار غير معلوم، وادعاءه كما يأتي غير مسموع»(١٤).

ثم يقول في الصفحة نفسها:

«احتمال الوضع قائم في أكثر الأخبار، أو جمعها، وإن ضعف في بعضٍ بقرائن خارجية»(١٥).

وهذا مبحث مجمل، وسنفصل الكلام إن شاء الله في نقد أحاديث الشيعة في القسم الثالث. انتهى(١٦). (المؤلف).

---

(١٤) هذا النص في الأصل باللغة العربية وليس من ترجمتي.

(١٥) هذا النص أيضًا في الأصل باللغة العربية وليس من ترجمتي.

(١٦) مع الأسف لم نطلع على مسودة الجزء الثالث في مسودات الوالد رحمه الله، والحقيقة أننا لم نهتم بها إلا بعد فوات الأوان حينما ضاع كثير من مذكرات تصانيفه، بسبب غفلتنا وإهمالنا. (عبيدالله الرحماني).

الباب التاسع

فقه البخاري



الباب التاسع

فقه البخاري

لعل عامة الناس يستغربون أن تذكر للإمام البخاري ألقابٌ مثل «أفقه الناس» أو «سيد الفقهاء» أو «إمام الدنيا في الفقه» تمامًا كما أن يلقب الإمام أبو حنيفة بـ«صاحب الحديث» أو «العامل بالحديث» إلا أن تلقيب الإمام البخاريِّ «بأفقه الناس أو سيد الفقهاء» لا يحتاج إلى أي قرينة أو شهادة خارجية، إذ «ليس الخبر كالمعاينة»، فالأدلة البينة الدالة على فهمه الثاقب، ونظرته البعيدة مازالت موجودة حتى بعد مرور الدهور، وتصل إلى الإمام البخاري بآلاف من الطرق، ولذلك فلسنا في حاجة إلى أن نستعمل قوة الخاطر لتصنيف قصصٍ مُسْليةٍ للقلب للأجوبة المرتجلة ثم ننسبها إلى الإمام البخاريِّ، كما هي عادة المحبين المعتقدين غالبًا. ولسنا في حاجة أيضًا إلى أن نؤلف «حيرة الفقه[1]».
ولكن مع ذلك ولكي تطمئن قلوب أولئك الذين أَلِفت عقولهم وطبائعهم أقوال الرجال وشغفت بها توجد شهادات كثيرة في كتب أسماء الرجال وكتب التاريخ المعتمدة، عدا تلك الشهادة البينة. وحتى ولو حاولنا مجرد جمع أقوال المعتمدين من الفقهاء والمحدثين والشيوخ والذين لا يُخْتَلَف في فضلهم وكمالهم في هذا الباب لاحتجنا إلى كتاب مبسوط.

---

(١) هو كتاب في التخريجات الفروعية للحنفية باللغة الفارسية وترجم إلى الأردية أيضًا (المراجع).

فالأئمة إسحاق بن راهوية، ومحمد بن بَشَّار بُندار والدارميُّ، وعلي بن المديني، وأبو حاتم الرازي، وقتيبة بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعلي بن حُجر، وأبو سهل الفقيه، وإسماعيل بن أبي أويس، وأحمد بن حنبل، قد اشتهر فضلهم وكمالهم في العلم في جميع أكناف العالم، ومنهم من أُلِّفت كتبٌ خاصة مستقلة لبيان فضائلهم ومواهبهم العلمية، وبعض هؤلاء يُلَقِّب الإمام البخاري «بسيد الفقهاء» ومنهم من يصفه «بأفقه خلق الله» ومنهم من يسميه: «فقيهَ هذه الأمة» ومنهم من يُشَبِّهُه بالإمام مالك، ومنهم من يُفَضِّلُه على الإمام أحمد بن حنبل.

ولكن هذه الأقوال قد تستغربه أسماعنا، وذلك لأن الفقه الذي ألفته أسماعنا هو اسمٌ يطلق على أكوام المسائل القياسية التي تُخَرَّج على أقوال إمام من الأئمة أو تُفَرَّع على قواعدَ فقهيةٍ مقررة لفقيهٍ ما، وهذا هو الذي يعرف بالفقه في هذه الأيام، وهذا التخريج ثم التخريج على التخريج هو الذي يسمى التفقه، والذي أعدت منه فتاوى ضخمة، وانتشرت في البلاد.

ولا يمكن أن تقدر منزلة البخاري ومكانته في الفقه إلا إذا تحدثنا بشيء من البسط والتفصيل، وأزحنا الستار عن تلك المفاهيم الخاطئة التي سيطرت على أفكار أهل البلاد، ولذلك نرى من المناسب أن نفصل الكلام قليلاً في هذا الموضوع.

قال العلامة ابن خلدون في مقدمة التاريخ:

«انقسم الفقهُ فيهم إلى طريقتين، طريقة أهل الرأى والقياس، وهم أهل العراق، وطريقة أهل الحديث، وهم أهل الحجاز، وكان

الحديث قليلاً في أهل العراق لما قدمنا، فاستكثروا من القياس ومَهَرُوا فيه. فلذلك قيل أهل الرأى»[1].

وقال الشاه ولي الله في المصفى شرحِ الموطأ:

«ينبغى أن يعلم أن السلف في استنباط المسائل والفتاوى على قسمين:

أحدهما: هم الذين جمعوا القرآن والحديث وآثار الصحابة، واستنبطوا المسائل منها، وهذا أصل طريقة المحدثين.

والثاني: هم الذين حَفِظوا القواعد الكلية التي نَقَّحَتْهَا وهَذَّبَتْهَا جماعةٌ من الأئمة بدون ملاحظة مآخذهم، فكل مسألة وردت عليهم طلبوا أجوبتها من تلك القواعد، وهذا أصل طريقة الفقهاء، وإلى هذا المعنى يشار إذا قالوا: «حماد بن أبي سليمان كان أعلم الناس بمذهب إبراهيم» بالقواعد الكلية التي هذبها ونقحها في الفتاوى»[2].

وقال أيضًا في حجة الله البالغة بعد ذكر فقهاء المحدثين:

«وكان بإزاء هؤلاء في عصر مالك وسفيان وبعدهم قوم لا يكرهون المسائل، ولا يهابون الفتيا، ويقولون: على الفقه بناء الدين، فلا بد من إشاعته»[3].

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٣/ ١١٤٧ (١/ ٤٧٧ طبعة دار الكتب العلمية).

(٢) المصفى شرح الموطأ، ص ٤ (مترجمًا عن الفارسية).

(٣) حجة الله البالغة ١/ ٣١٩ (١/ ٣٤٣ طبعة دار المعرفة).

ثم يصف الشاه ولي الله حالة الفريق الثاني الذي كان بإزاء فقهاء المحدثين، فيقول:

«وذلك أنه لم يكن عندهم من الأحاديث والآثار ما يقدرون به على استنباط الفقه على الأصول التي اختارها أهل الحديث، ولم تنشرح صدورهم للنظر في أقوال علماء البلدان وجمعها والبحث عنها، واتهموا أنفسهم في ذلك، وكانوا اعتقدوا[1] في أئمتهم أنهم في الدرجة العليا من التحقيق، وكان قلوبهم أميل شيء إلى أصحابهم، كما قال علقمة: هل أحد منهم أثبتُ من عبدالله؟ وقال أبو حنيفة: إبراهيم أفقه من سالم، ولو لا فضل الصحبة لقلت: علقمة أفقه من ابن عمر»[2].

وبعد هذا التقسيم أرى من المناسب أن أذكر طريقة اجتهاد كل من فقهاء المحدثين وفقهاء أهل الرأى بالتفصيل.

طريقة فقهاء المحدثين في الاجتهاد وأصولُ فقههم

---

(١) وهذا الاعتقاد هو الذي أسس التقليد الشخصي، ومع مرور الأيام قوي هذا الاعتقاد بحيث لم تبق لهم علاقة بالتحقيق، وضاقت العقول بحيث قل الشعور بالمدح والذم، حتى قيل في المدح:

فلعنة ربنا أعداد رمل ... على من رد قول أبي حنيفة

ولقد رأى بعضهم أن هذا أصبح ذمّا بدلاً من المدح لأن تلامذة الإمام أنفسهم مثل محمد وأبي يوسف وكذلك الطحاوي قد ردوا ثلثي مذهبه، ولذلك حاول تأويل هذا الشعر، ولكنه تأويل بارد. (المؤلف).

(٢) حجة الله البالغة ٣١٩/١ ـ ٣٢٠ (٣٤٤/١ ط. دار المعرفة).

قال ولي الله الدهلوي:

«وكان عندهم أنه إذا وجد في المسألة قرآن ناطق فلا يجوز التحول منه إلى غيره، وإذا كان القرآن محتملاً لوجوه، فالسنة قاضيةٌ عليه، فإذا لم يجدوا في كتاب الله أخذوا سنة رسول الله ﷺ، سواء كان مستفيضًا دائرًا بين الفقهاء، أو يكون مختصًا بأهل بلد أو أهل بيت، أو بطريق خاصة وسواء عمل به الصحابة والفقهاء، أو لم يعملوا به، ومتى كان في المسألة حديثٌ فلا يُتَّبَعُ فيها خلافُ أثر من الآثار ولا اجتهاد أحدٍ من المجتهدين، وإذا أفرغوا جهدهم في تتبع الأحاديث ولم يجدوا في المسألة حديثاً أخذوا بأقوال جماعة من الصحابة والتابعين، ولا يتقيدون بقوم دون قوم، ولا بلد دون بلد، كما كان يفعل من قبلهم، فإن اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شيء فهو المقنع، وإن اختلفوا أخذوا بحديث أعلمهم علمًا، وأورعهم ورعًا، وأكثرهم ضبطًا، أو ما اشتهر عنهم، فإن وجدوا شيئًا يستوى فيه قولان فهي مسألة ذات قولين، فإن عجزوا عن ذلك أيضًا تأملوا في عمومات الكتاب والسنة، وإيماءاتهما واقتضاءاتهما، وحملوا نظير المسألة عليها في الجواب إذا كانتا متقاربتين بادى الرأى، لا يعتمدون في ذلك على قواعد الأصول، ولكن على ما يخلص إلى الفهم ويثلج به الصدر، كما أنه ليس ميزان التواتر عدد الرواة ولا حالهم، ولكن اليقين الذي يعقبه في قلوب الناس، كما نبهنا على ذلك في بيان حال الصحابة، وكانت هذه الأصول مستخرجة عن صنيع الأوائل (أى الصحابة) وتصريحاتهم[1]».

---

(١) حجة الله البالغة ١/ ٣١٤ (١/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩ ط. دار المعرفة) وما بين القوسين زيادة. =

وهي الطريقة التي توافق الفطرة تمامًا، فقد أخرج الدارميُّ في سننه عن ميمون بن مهران قال:

«كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب، وعلم من رسول الله ﷺ في ذلك الأمر سنة، قضى به، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين، وقال: أتاني كذا وكذا، فهل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى في ذلك بقضاء، فربما اجتمع إليه النفر كلهم يذكر من رسول الله ﷺ فيه قضاءًا، فيقول أبو بكر: الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ على نبينا، فإن أعياه أن يجد فيه سنة من رسول الله ﷺ جمع رؤوس الناس، وخيارهم، فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به[1]».

ولم يكن يستعمل الرأى والقياس لأنهم كانوا يكرهونه كل الكراهية، وما كانوا يتحملونه.

وذات مرة عُرِضت مسألة على عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، فبذل كل جهده أن يجد حديثاً في المسألة، وسكت عن الجواب مدة، ولما اضطر أخيرًا قال أجتهد برائي، فإن كان صوابًا فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان ثم أفتى في ذلك.

وبعد صدور حكمه حضر صحابي (لم يكن حاضرًا من قبل) فقال لقد سمعت رسول الله ﷺ حكم في قضية فلان كذا، ففرح بسماعه

= تفسيرية من المصنف.

(١) سنن الدارمي ١/٥٨.

عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ما لم يفرح مثله أبدًا[1].

وكان عمر رضي الله عنه كتب إلى القاضي شريح وقال له:

«إن جاءك شيءٌ في كتاب الله فاقض به، ولا يلتفتك عنه الرجال، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله، فانظر سنة رسول الله ﷺ، فاقض بها، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله، ولم يكن فيه سنة من رسول الله ﷺ، فانظر ما اجتمع عليه الناس، فخذ به، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله، ولم يكن في سنة رسول الله ﷺ، ولم يتكلم فيه أحد قبلك، فاختر أي الأمرين شئت، إن شئت أن تجتهد برأيك ثم تقدم، فتقدم، وإن شئت أن تتأخر، فتأخر، ولا أرى التأخر إلا خيرًا لك[2]».

لأن القياس هو أبغض الحلال وليس مما يفتخر به وليست الشريعة قائمة عليه.

---

(١) يشير المصنف رحمه الله إلى ما أخرجه النسائي وغيره من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أنه «أتاه قومٌ فقالوا: إن رجلاً منا تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقًا، ولم يجمعها إليه حتى مات فقال عبدالله: ما سئلتُ منذ فارقت رسول الله ﷺ أشد علي من هذه، فأتوا غيري. (وفي رواية فقال عبدالله: سلوا هل تجدون فيها أثرًا. قالوا: يا أبا عبدالرحمن ما نجد فيها ـ يعنى أثرًا) فاختلفوا إليه فيها شهرًا ثم قالوا له في آخر ذلك: من نسأل إن لم نسألك وأنت من جلة أصحاب محمد ﷺ بهذا البلد ولا نجد غيرك. قال: سأقول فيها بجهد رأيي فإن كان صوابًا فمن الله وحده وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه برآء الحديث. وفي آخره فما رئي عبدالله فرح فرحةً يومئذ إلا بإسلامه. سنن النسائي ٦/ ١٢١ ـ١٢٣، صحيح سنن النسائي ٢/ ٧٠٦ ـ٧٠٧ حديث ٣١٤٨ وما بين القوسين من الحديث ٣١٤٥.

(٢) سنن الدارمي ١/ ٦٠.

وفي جامع الترمذي عن أبي السائب قال:

«كنا عند وكيع فقال لرجلٍ عنده ممن ينظر في الرأى: أشْعَرَ رسولُ الله ﷺ، ويقول أبو حنيفة: هو مُثلةٌ. قال الرجل: فإنه قد رُوِيَ عن إبراهيم النخعي أنه قال: الإشعار مُثْلَةٌ.

قال: فرأيتُ وكيعًا غَضِبَ غضبًا شديدًا، وقال: أقولُ لك: قال رسول الله ﷺ، وتقول: قال إبراهيم؟ ما أَحَقَّكَ بأن تُحبَسَ، ثم لا تَخْرُجَ حتى تَنْزِعَ عن قولك هذا![1]».

وقد بين الشاه ولي الله بعد ذكر طريقة الصحابة والتابعين هذه في الاجتهاد وأصولهم قولاً وعملاً أن المحدثين (الإمام البخاري وأساتذته) قد أسسوا اجتهادهم وأصول فقههم على أصول فقه الصحابة والتابعين، وطريقة اجتهادهم، وقد سهل الله تعالى عليهم ذلك:

«وبالجملة فلما مَهَّدُوا الفقهَ على هذه القواعد، فلم تكن مسألة من المسائل التي تكلم فيها من قبلهم، والتي وقعت في زمانهم إلا وجدوا فيها حديثًا مرفوعًا متصلاً، أو مرسلاً، أو موقوفًا، صحيحًا، أو حسنًا، أو صالحًا للإعتبار، أو وجدوا أثرًا من آثار الشيخين، أو سائر الخلفاء وقضاة الأمصار وفقهاء البلدان، أو استنباطًا من عموم، أو إيماءًا، أو اقتضاءًا، فيسر الله لهم العمل بالسنة على هذا الوجه[2]».

---

(١) جامع الترمذي ٣/ ٦٥١ (٣/ ٢٥٠ طبعة أحمد شاكر، كتاب الحج. باب ما جاء في إشعار البدن، حديث ٩٠٦).

(٢) حجة الله البالغة ١/ ٣١٧ (١/ ٣٤١).

وبعد ما ذكر الإمام أحمد والمحدثين من بعده يقول في إمام المحدثين وتلامذته:

«وكان أوسعهم علمًا عندي، وأنفعهم تصنيفًا، وأشهرهم ذكرًا رجالٌ أربعة متقاربون في العصر: أولهم أبو عبدالله البخاري، وكان غرضه تجريد الأحاديث الصحاح المستفيضة المتصلة من غيرها، واستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها، فصنف جامعه الصحيح، ووفى بما شرط، وبلغنا أن رجلاً من الصالحين رأى رسول الله ﷺ في منامه، وهو يقول: ما لك اشتغلت بفقه محمد بن إدريس وتركتَ كتابي؟ قال: يا رسول الله! وما كتابك؟ قال: صحيحُ البخاري[1]. ولعمري إنه نال من الشهرة والقبول درجةً لا يُرام فوقها[2]».

وبعد ما ذكر منهج المحدثين في الاجتهاد، وأصولهم، ومدارجهم، وصعوبة فقههم مفصلاً، ذكر طريقة أهل الرأى في الاجتهاد، وسبل فقههم أيضًا، وبين سبب اشتهارهم بأهل الرأى.

فقهاء أهل الرأى، طريقتهم في الاجتهاد وأصول فقههم

قال الشاه ولي الله رحمه الله:

«وكان عندهم من الفطانة والحدس وسرعة انتقال الذهن من شىء إلى شىء ما يقدرون به على تخريج جواب المسائل على

---

(١) تقدم ذكر هذه الرؤيا في ص ٣٢٣.

(٢) حجة الله البالغة ١/٣١٧ ـ ٣١٨.

أقوال أصحابهم، «وكل ميسر لما خلق له» و﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ۝﴾[1] فمهدوا الفقه على قاعدة التخريج، وذلك أن يحفظ كل واحد كتاب من هو لسان أصحابه، وأعرفُهم بأقوال القوم وأصحهم نظرًا في الترجيح، فيتأمل في كل مسألة وجه الحكم، فكلما سئل عن شيء، أو احتاج إلى شيء رأى فيما يحفظه في تصريحات أصحابه، فإن وجد الجواب فيها وإلا نظر إلى عموم كلامهم، فأجراه على هذه الصورة، أو إشارة ضمنية لكلام، فاستنبط منها. وربما كان لبعض الكلام إيماء أو اقتضاء يفهم المقصود، وربما كان للمسألة المصرح بها نظير يحمل عليها، وربما نظروا في علة الحكم المصرح به بالتخريج أو بالسبر والحذف، فأداروا حكمه على غير المصرح به، وربما كان له كلامان، لو اجتمعا على هيئة القياس الاقتراني أو الشرطي أنتجا جواب المسألة، وربما كان في كلامهم ما هو معلوم بالمثال والقسمة، غير معلوم بالحد الجامع المانع، فيرجعون إلى أهل اللسان، ويتكلفون في تحصيل ذاتياته، وترتيب حدٍ جامعٍ مانعٍ له، وضبط مبهمه وتمييز مشكله، وربما كان كلامهم محتملاً لوجهين، فينظرون في ترجيح أحد المحتملين، وربما يكون تقريب الدلائل خفيًا فيبينون ذلك، وربما استدل بعض المخرجين من فعل أئمتهم وسكوتهم ونحو ذلك. فهذا هو التخريج، ويقال له القول المُخَرَّج لفلانٍ كذا، ويقال على مذهب فلان، أو على أصل فلان، أو على قول فلان جواب المسألة كذا وكذا، ويقال لهؤلاء: «المجتهدون في المذهب»، وعنى هذا الاجتهاد على هذا الأصل من قال: «من

---

(١) الروم: ٣٢.

حفظ المبسوط[1] كان مجتهدًا». أى وإن لم يكن له علم برواية أصلاً ولا بحديثٍ واحد[2]».

ومن الممكن استنتاج النتائج التالية بطريقة بديهية من كلام العلامة ابن خلدون، والشاه ولي الله الدهلوي:

١ـ الفقه نوعان:

الأول: فقه أهل الجاز (أهل مكة والمدينة)

الثاني: فقه أهل العراق (أهل الكوفة)

٢ـ أهل العراق كانت فيهم قلة شديدة لأحاديث رسول الله ﷺ، وآثار الصحابة والتابعين، ولم يكن فيهم هذا الذوق إلا قليلاً، ولذلك بُنِيت مسائلهم في الغالب على الرأى والقياس، وكانوا مولعين، مشغوفين بهما دون تتبع للأحاديث والآثار، ولذلك سموا بأهل الرأى.

وكان أهل الحجاز لديهم اهتمام بالغ بأحاديث رسول الله ﷺ وآثار الصحابة والتابعين، ولذلك كانوا يبحثون في كل مسألة عن أحاديث رسول الله ﷺ وآثار الصحابة والتابعين، ولذلك لم يشتهروا باسم أهل الرأى، بل اشتهروا بألقاب عظيمة مثل «أصحاب الحديث»،

---

(١) كتاب في الفقه. وهناك عدة كتب في فروع الحنفية سميت بهذا الاسم ذكرها حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١٥٨١) ومن أشهرها «المبسوط» للإمام محمد بن الحسن الشيباني و«المبسوط» لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠هـ.

(٢) حجة الله البالغة ١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١.

أو «أهل الحديث»، أو «المحدثين».

٣ـ كانت عادة أهل العراق أنهم كانوا يحفظون القواعد المقررة من أساتذتهم، أو أقوالهم، فإذا وردت مسألة خَرَّجُوا جوابها من هذه القواعد.

وأما الفريق الثاني (وهم أهل مكة والمدينة) فلم يكونوا يتقيدون بقواعد أحد أو آرائه، وإنما كانوا يأخذون مباشرة من المصادر الأصلية، أى القرآن والسنة، فإذا تعذر عليهم نظروا في إجماع الصحابة وفتاويهم، فإن تعذر أيضًا استعملوا القياس بمرتبة أبغض الحلال.

٤ـ كان أهل العراق يغلون في حب شيوخهم، واتهموا أنفسهم[1]، واعتقدوا أن أئمتهم بلغوا غاية التحقيق، وكان من نتيجة هذا الغلو أنهم ما كانوا يتحرجون عن تقديم أئمتهم على بعض الصحابة (وهو الصحابي الجليل الذي يعتبر من فقهاء الصحابة). وكلا الفريقين كانا يستنبطان المسائل، وكانا يلجآن إلى الاجتهاد أيضًا، إلا أن المحدثين وأهل الحجاز كانوا يتبعون طريق الصحابة ومنهجهم في الإجتهاد وأصول الفقه، وأما أهل العراق فكانوا يُخَرِّجون على قواعد شيوخهم وأقوالهم تخريجًا على تخريج.

وكما أننا علمنا من تصريحات الشاه ولي الله فإن اجتهاد المحدثين

---

(١) في حجة الله البالغة: «ولم تنشرح صدورهم للنظر في أقوال علماء البلدان وجمعها والبحث عنها واتهموا أنفسهم في ذلك. وكانوا اعتقدوا في أئمتهم أنهم في الدرجة العليا من التحقيق. (١/ ٣٤٤، طبعة دار المعرفة).

كان بعيد المنال، وكانت فيه صعوبات شتى[1]، ولكن في الوقت نفسه علمنا أن اجتهادهم كان على طريقة أصحاب رسول الله ﷺ، وأكابر التابعين، وهو الذي اختاره إمام المحدثين البخاريُّ.

وأما الإدعاء بأن المحدثين وأتباعهم ما كانوا يعرفون أصول الفقه، أو ما كانوا يستعملونها، فهذا خطأ صريح، وإننا نتحير عندما نرى أقوالاً كثيرة عجيبةً وغريبةً تختلق لإثبات هذه الإدعاءات، وإثبات أن أهل الكوفة سموا «بأهل الراى» لأنهم كانوا يستعملون الفقه والاجتهاد والقياس.

فإن كان الفقه والاجتهاد هو سبب تسمية أهل الكوفة بأهل الرأى، فينبغي أن لا يكون هذا لقب ذم، ولكننا نرى أنه استعمل في مواضع الذم منذ عصر الصحابة، وإذا أردنا أن نسرد أدلةً وشهاداتٍ من السلف على ذلك فسنضطر إلى تأليف كتاب ضخيم.[2]

ولقد اتفق أهل السنة على أن ركن الاجتهاد بعد كتاب الله تعالى هو أحاديث رسول الله ﷺ، ولذلك فمن واجبات المجتهد أن يستقصي أحاديث رسول الله ﷺ، فمن قَصَّر في ذلك فقد قَصَّر في اجتهاده، ولا

---

(١) وذلك لأنه كان يستلزم تتبع الأحاديث والآثار وقضايا الصحابة والتابعين قبل إصدار أى حكم في المسألة وكان هذا أمرًا صعبًا ويحتاج إلى الكثير من الجهود المضنية والصعبة كما هو معروف من سير المحدثين ورحلاتهم.

(٢) انظر على سبيل المثال، جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٠٣٧ ـ١٠٨٦ وذم الكلام وأهله لأبي إسماعيل الهروي ٢/ ٩٤ ـ٢١٠. وإعلام الموقعين لابن القيم ١/ ٤٧ ـ٨٤ حيث فصل القول في الرأى المحمود والرأى المذموم وكذلك ١/ ٣٢٧ فما بعده.

يتم اجتهاده، وقد ذكر ابن خلكان مناقشة طريفة بين الإمام الشافعي والإمام محمد في هذا الصدد:

«قال الشافعي: قال لي محمد بن الحسن: أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم؟ يعني أبا حنيفة ومالكًا، رضي الله عنهما. قال: قلتُ: على الإنصاف؟ قال: نعم. قال: قلتُ: ناشدتُكَ الله من أعلمُ بالقرآن صاحبنا أم صاحبكم؟ قال: اللهم صاحبكم. قال: قلتُ: ناشدتُكَ الله من أعلمُ بالسنة؟ صاحبنا أم صاحبكم؟ قال: اللهم صاحبكم. قال: قلتُ: ناشدتك الله من أعلم بأقاويل أصحاب رسول الله ﷺ المتقدمين صاحبنا أم صاحبكم؟ قال: اللهم صاحبكم، قال الشافعي: فلم يبق إلا القياس، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء فعلى أى شىء يقيس[1]».

فإن القياس صحته موقوفة على القرآن والحديث.

وقال الشاه ولي الله الدهلوي فيما يتعلق باجتهاد المحدثين ناقلاً قول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله:

«وكان ترتيب الفقه على هذا الوجه يتوقف على جمع شيء كثير من الأحاديث والآثار، حتى سئل أحمد بن حنبل. أيكفي الرَّجلَ مائةُ ألف حديث حتى يفتي؟ قال: لا. حتى قيل: خمسمائة ألف حديث؟ قال: أرجو[2]».

---

(١) وفيات الأعيان ٤/١٣٦ ترجمة الإمام مالك بن أنس. وأنظر أيضًا: آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم ص ٢٠١، حلية الأولياء ٦/٣٢٩، تاريخ بغداد ٢/١٧٧، الانتقاء ص ٢٤ ـ٢٥، مناقب الشافعي للرازي ص ٢٧٥، سير أعلام النبلاء ٨/٧٦.

(٢) حجة الله البالغة ١/٣١٧، وانظر أيضًا: سير أعلام النبلاء ١١/٢٣٢ ترجمة الإمام =

ولما كانت الأصول الفقهية لدى أهل العراق وطريقتُهم في الاجتهاد بعيدة عن طريقة الصحابة والتابعين اجتنبها فقهاء المحدثين والإمام البخاريُّ.

والسبب الثاني الذي حمل الإمام البخاري، وعامةَ المحدثين، وأئمة الحجاز على كراهية فقه أهل الراى كراهية تامة هو أن اجتهاد أهل الرأى وأساليبهم الفقهية كانت تبنى في الحقيقة على التخريج على أقوال الرجال والتفريع عليها، والتخريج فيه عدة احتمالات للخطأ بمقابل احتمال واحدٍ بالصحة، ولذلك فإن طريقة أهل الرأى وأساليبهم في الفقه والاجتهاد كانت خطيرة جدًا.

وتفصيل هذا الإجمال هو أن المجتهدين يستنبطون المسائل من أدلة القرآن والسنة وأما المخرِّجون فيستنبطونها من أقوال علمائهم، فكما أن الاجتهاد في الأصل محتمل للخطأ والصواب، كذلك التخريج أيضًا محتمل للخطأ والصواب، لأنه كما أن المجتهد يبذل جهدَه في استخراج حكم الشارع ورأيه حسب ظنه وتخمينه في حادثة لم يرد فيها نص ويرى رأيه حسب ظنه موافقًا لمراد الشارع في تلك المسألة، ويصيب في رأيه تارةً ويخطىء أخرى، كذلك المخَّرج يبذل جهده في معرفة مراد ذلك العالم الذي يخرِّج على قوله في مسألة لم يصرح فيها حسب ظنه وتخمينه، ويستنبط ذلك من قرائن أقواله الأخرى، ويُظهر رأيه حسب فهمه بظنه، ولذلك فليس من الضروري أن يصيب رأى ذلك العالم في كل مرة، وذلك لأننا كثيرًا ما نتصور علةً في قول شخصٍ ما مع أن عنده موانع وشروط لم نصل إليها، فنبني رأيًا في أمرٍ ما بدون

= أحمد بن حنبل.

مراعاة تلك الشروط والموانع ولكن حينما يُعرض ذلك الأمر عليه فلا يتفق مع رأيه، وهذا أمر نلاحظه في معاملاتنا ومحادثاتنا اليومية.

والحاصل أن الاجتهاد والتخريج كلاهما محل خطأ وصواب، وإذا عرفنا هذا الأمر الضمني فلنتجه الآن إلى صلب الموضوع.

إن الأقوال التي يُبنى عليها التخريج إما أن تكون ثابتة بنص صريح، أو تكون مستنبطة بالاجتهاد، وهكذا أصبح للتخريج صورتان، فالتخريج إما أن يكون على الأول أو على الثاني.

ففي الأول يوجد احتمال الخطأ مرة واحدة، وهذا التخريج قليل جدًا.

وفي القسم الثاني يوجد احتمال الخطأ مرتين:

الأول: جاء لكون الأصل اجتهاديًا.

والثاني: جاء عند التخريج.

فاحتمال الخطأ الذي كان وجد في الأصل يتعدى إلى الفرع أيضًا، لأنه إن لم يكن الأصل صوابًا فالفرع المبني على ذلك الأصل كيف يمكن أن يكون صوابًا؟ ولوكان هذا التفريع والتخريج صوابًا في حد ذاته؟ وإن اعتبرنا أن الأصل صوابٌ فلا يلزم منه صواب الفرع، لأن التفريع في ذاته محتمل للخطأ، وهكذا فاحتمال الخطأ الموجود في الأصل يتعدى إلى الفرع. وأما احتمال الصواب في الأصل فلا يمكن أن يكون سبب اقتناع واطمئنان إلى الفرع، فكل مسألة خُرِّجت على مسألة اجتهادية توجد فيها ثلاثة احتمالات للخطأ، في مقابل احتمال واحد للصواب فقط.

فأما الاحتمال الواحد للصواب فهو أن يسلم الأصل من الخطأ عند الاجتهاد، ثم يسلم الفرع من الخطأ عند التخريج على ذلك الأصل.

والصور الثلاثة لاحتمال الخطأ هي:ـ

١ـ أن يكون الأصل سالمًا من الخطأ، ولكن وقع الخطأ في التفريع.

٢ـ أن يقع الخطأ في الأصل ولو كان التفريع سالمًا من الخطأ.

٣ـ أن يقع الخطأ في الأصل والتفريع معًا.

ثم إذا استمر التخريج على هذه المسألة التخريجية استمر ازدياد احتمالات الخطأ، ففي هذه المنزلة الثانية تبقى صورةٌ واحدة للصواب في مقابل سبع صور للخطأ، وهكذا كلما استمرت سلسلة التخريج على التخريج استمرت سلسلة زيادة احتمالات الخطأ.[1]

---

(١) ومن أمثلة ذلك ما ذكره الشيخ عبدالفتاح أبو غدة عن الشيخ محمد زاهد الكوثري، حيث قال:

«قال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في تانيب الخطيب ص ١٣٩: «إن المجتهد قد يخطىء في التفريع» ولأبي حنيفة بعض أبواب في الفقه من هذا القبيل. ففي كتاب «المزارعة» أخذ بقول إبراهيم النخعي وجعله أصلاً ففرع عليه الفروع. وفي كتاب الوقف أخذ بقول شريح القاضي وجعله أصلاً ففرَّع عليه المسائل فأصبحت فروع هذا الكتاب غير مقبولة حتى ردها صاحباه».

وقال في المقالات ص ٢٠١ «والمجتهد كثيرًا ما يتابع بعض من تقدمه من أهل العلم في مسألة، بدون أن يفحص عن الدليل. ولأبي حنيفة مسائل تابع فيها أمثال شريح والنخعي من غير أن يبذل المجهود في معرفة دليل قول منها ـ كمسألة من أسلم وعنده عشر نسوة ـ فقد تابع فيها النخعي كما في الموطأ للإمام محمد ص ٢٤٠ وخالفه صاحباه. وأمثال تلك المسائل مغمورة في زاخر استنباطاتهم الدقيقة.» انظر تعليقات الشيخ عبدالفتاح أبي غدة على كتاب قواعد في علوم الحديث للشيخ =

ولننظر في الإمام أبي حنيفة نفسه، ومن الذي يفوقه في هذه الصفة، ولكنه بنفسه لما انتهى من الطلب والدراسة وأراد أن ينشىء مدرسته الخاصة، قام بتخريج ستين مسألة على أقوال حماد فكانت فيها مسائل عديدة أصاب فيها قصد حماد ورأيه، وكانت أخرى عديدة كان تخريجه فيها خلاف رأى حماد، ولم يُجِزْها حمادٌ[(١)]

وفي عصر الإمام حماد بدأ عهد الفقه التخريجي في العراق وبدأ يزداد ويتقوى يومًا فيومًا، حتى سيطر على جميع أنحاء العراق عمومًا، وعلى الكوفة خصوصًا بسرعة مذهلة، ومع مرور الأيام قويت نفوذه، حتى بلغ الحال أن أهل العراق أصبح مبلغهم من العلم ومنتهاهم من السعي هو المهارة والبراعة في المسائل التخريجية، وحفظ أصول التخريج والتفريع عليها، وبدأت هممهم تنصرف عن العلوم الإسلامية

= ظفر أحمد التهانوي ص ١٣٧. ط الثالثة ١٣٩٢هـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «اتباع الرَّاوي واجب لأنه انفرد بعلم ما أَخْبَرَ به، بخلاف الرأى فإنه يمكن أن يُعْلَمَ من حيثُ عَلِم، ولأن غَلَطَ الرِّوايةِ بعيدٌ فإنَّ ضبطها سَهْلٌ، ولهذا نقل عن النساء والعامةِ. بخلاف غلط الرأى فإنه كثير لدِقَّةِ طرقه وكثرتِها. (مجموع الفتاوى ٢٠/ ١٧).

وقال العالم الحنفي الأصولي فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي ت ٤٨٢هـ: «لأن الخبر في الغالب يقين في أصله وإنما دخلت الشبهة في نقله، والرأى محتمل بأصله في كل وصف على الخصوص، وكان الاحتمال في الرأى أصلاً وفي الحديث عارضًا.» (فتح المغيث للسخاوي ١/ ٩٥، طبعة بنارس).

(١) سيرة النعمان ١/ ٢٧. والأصل في تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٣. قال الخطيب رواية عن الإمام أبي حنيفة: فوافقني (حماد) في أربعين، وخالفني في عشرين مسألة.

وذلك حينما ذهب الإمام حماد إلى البصرة لبعض حاجته، وأقام مقامه أبا حنيفة رحمه الله لشهرين (المراجع).

الأخرى، وقَلَّت عنايتهم بها، وقد بلغ بهم الحال بعد مدة، إلى أن أهل الكوفة أنفسهم لم يعودوا يهتمون بأقوال أئمتهم، وتحقيقاتهم في العلوم الإسلامية الأخرى، أما في التفريعات والمسائل المُخَرَّجة فقد غلوا في ثقتهم بهم فيها، حتى إنهم لم يتورعوا من رد بعض الأحاديث الصحيحة إذا وجدوها مخالفة لتفريعاتهم في بعض الأحيان كما وُصِف بعض كبار الصحابة في أحيان أخرى بأنهم «غير فقهاء» وكأنهم ما كانوا يفهمون ما يروون.

وإن أراد أحد أن يطلع عن كثب على نماذج من هذه الأشغال التخريجية فليذهب إلى العراق والعجم، ويشاهد مدارس كابل وقندهار وغزني وهرات وغيرها وينظر علماءها الكبار، فدروس آراء الرجال مستمرة، وعليها التخريج والتفريع، وهذا هو مبلغ رقيهم وميدان سعيهم، فهم لا يعرفون العلوم القرآنية ولا يهتمون بالعلوم الحديثية، يدرسون كتب الفقه من «القدوري» إلى غيرها، ويفنون حياتهم فيها، ولكن لا يلقون نظرة على القرآن والسنة ولا يومًا واحدًا، فأسماعهم تستنكر التحقيق، وقلوبهم وعقولهم لا ترى شيئًا أعظم وأهم من آراء الرجال، يرون آراء فقهاء الكوفة وكأنها أهم من الوحي السماوي، فإذا نبغ فيهم نابغ فنبوغه ينحصر في الترجيح بين أقوال الفقهاء المختلفة، ليس إلا.[1]

---

(١) وهذا لا يمنعنا من أن نشيد بتلك التضحيات العظيمة التي قدمها أبناء تلك المنطقة لدحر الاحتلال الروسي لبلدهم خلال السنوات الماضية. ولكن الأسف كل الأسف أنهم بعدما تمكنوا من طرد المحتل بفضل الله تعالى ثم بفضل الدعم السخي الذي تلقوه من المسلمين في جميع أنحاء العالم وخاصة من المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، عادوا فتناحروا فيما بينهم وأصبح رفقاء خندق الجهاد أمس =

قال الشاه ولي الله الدهلوي مبينًا سبب تسمية أهل الرأى:

«المراد من أهل الرأى قوم توجهوا بعد المسائل المجمع عليها بين المسلمين، أو بين جمهورهم إلى التخريج على أصل رجل من المتقدمين، فكان أكثر أمرهم حمل النظير على النظير، والرد إلى أصل من الأصول دون تتبع الأحاديث والآثار[1]».

كان العراق كله غارقًا في تبعية أهل الرأى، وذلك واجه المحدثون محنًا عظيمةً[2] وقد سبق في الجزء الأول ذكر قصة أبي حفص الكبير

= أعداء اليوم يقتل بعضهم بعضًا ويشرد بعضهم بعضًا. ومازالت الحروب فيما بينهم مستمرة. نسأل الله تعالى أن يلهمهم الرشد والصواب ويخرجهم من هذه الفتنة العمياء.

(١) حجة الله البالغة ١/ ٣٤٠.

(٢) إن أهل الرأى يعاملون المحدثين بهذه المعاملة دائمًا، كما أثبتت تجارب أحد عشر قرنًا فلعلها ستبقى على وصفها إلى يوم القيامة، وهذه هي النتيجة التي استنتجها الصوفي محي الدين ابن عربي، فقد قال في الفتوحات المكية:

«إنهم هم الذين سيكونون أعداء إمام آخر الزمان».

وفي هذا القرن أيضًا حينما نقرأ الكتابات الجارحة عن شيخ الكل المحدث السيد نذير حسين الدهلوي رحمة الله عليه، ونلقي نظرة على حياته، وهكذا لما نقرأ سير أعيان أهل الحديث في كل القرون نجد مئات من الحوادث من هذا النوع.

ولم تُترك صغيرة ولا كبيرة لإيذاء شيخ الكل رحمة الله عليه في سفره إلى الحرمين، وقد أُخِذَت كل التدابير لمنعه من الحج، وقد أبيح لذلك الخداعُ والكذبُ والبهتانُ وكل شيء، وحتى بعدما انتقل إلى رحمة الله طبعت عنه منامات خبيثة في الكتب، وأشيعت بين الناس فقد كان المولوي رشيد أحمد الكنكوهي من العلماء الصالحين ولكن هذا لا يعني أن فضله وعظمته لا تظهر إلا بنسبة أمور دنيئة إلى المحدثين، وحينما نقرأ سيرته نجد أن أمورًا كثيرة دنيئة قد كتبت فيها في شأن شيخ الكل رحمه الله مما لا يمكن أن يُكتب في حق رجلٍ عادي.

إن ذلك الرجل الذي هاجر من موطنه وموطن آبائه طلبًا لدروس القرآن، وحبًا =

= لأحاديث رسول الله ﷺ، ذلك الذي كان يلازم دروسه أكثر من خمسين وستين طالبًا في هذا العصر الذي قل الاعتناء فيه بهذه العلوم، وذلك الذي ما كان يتغير من جنب إلى آخر في دروسه تأدبًا لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ. ذلك الذي وسعت ينابيع فضله جميعَ مناطق الهند وانتشرت تلامذته في جميعَ مديريات بنجاب والولاية المتحدة آكره وأوده، وولاية بيهار وحيدرآباد الدكن ومديريات بنغال من أقصى غرب الهند إلى أقصى شرق الهند، ومن ولاية كابل، وغزني، وقندهار، وباجورقند، وياغستان، وكاشغر، وبخارا وسمرقند، وهرات، وجزيرة الحبشان، والحجاز، وسامرود، وسنوس، ونجد، ويمكن الاطلاع على تفاصيل هذا كله من سيرته. ذلك الذي ظهر من تلامذته جهابذة المفسرين والمحدثين والمتبحرين، وصدور المدرسين، والعلماء الأفاضل.

مثل هذا الرجل تنسب إليه أساطير أولئك الذين غلبت عليهم الأوهام والوساوس، ثم تزين بها سيرة الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي، ولا شك أن هذا من الحب الأحمق، وإن مؤلف سيرة الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي بأعماله هذه لم يقدم أدلة على سوء أدبه وخضوعه للأوهام فحسب، بل أثبت جهله الفظيع أيضًا، فلم يعرف أن شيخ الكل السيد نذير حسين المحدث الدهلوي رحمة الله عليه في مرتبة أساتذة الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي، فإن الشيخ رشيد أحمد من تلاميذ الشاه عبدالغني، والشيخ محمد التهانوي، والشاه عبدالغني أصغر من شيخ الكل سنًا بخمس عشرة سنة، والأيام التي كان شيخ الكل يلقي فيها دروسه كان الشاه عبدالغني قد اختتن له، والشيخ محمد التهانوي تلميذ الشيخ محمد إسحاق الذي صاحبه شيخ الكل مدة طويلة، فلو كان هذا الرجل يعرف كل هذا، ويعرف فضل شيخ الكل، وفيوضه العلمية ولو مقدار ذرة لما استطاع ان يذكر مثل هذه المنامات الوقحة (١). والأسف أن التقليد يجعل الإنسان أصم وأبكم وأعمى، ويجعله في عداد ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ (٢) وفي مثل هذه المواضع نتذكر ما قاله النواب غفر الله له:

«انظر يا نواب! إلى أين يؤدي قبح التقليد» (٣) انتهى (المؤلف) والجملة الأخيرة هي ترجمة شطر بيت نصه:

ببين نواب تاكى شومى تقليد برخيزد

وحُريث بن [أبي] الورقاء[1].

لقد ذكرنا هذا الموجز عن علم الفقه والفقهاء، وأساليب الاجتهاد وأصول الفقه، وأنواعها، وأسباب تسمية الفقهاء «بفقهاء المحدثين»، و«فقهاء أهل الرأى»، لكي نزيح الستار عن تلك المفاهيم الخاطئة التي أحاطت بعلم الفقه، ولكي يتبين للناظرين أن إمام المحدثين هو من فقهاء أهل الحديث، ومن أهم أعماله الجليلة في حياته «فقه الحديث»، ونريد الآن أن نفصل الكلام في هذا الموضوع، ولكن قبل أن نخوض في الموضوع الأساسي لابد من أن نذكر شيئًا عن تاريخ علم الفقه بإيجاز.

لقد كتب الشاه ولي الله الدهلوي مقالة قيمة جدًا في تاريخ الفقه[2]، ونكتفي هنا بالاقتباس من كلامه[3]. فقد ذكر رحمه الله:

أن رسول الله ﷺ لم يكن الفقه في زمانه الشريف مدونًا، ولم يكن البحث في الأحكام يومئذ مثل البحث من هؤلاء الفقهاء حيث يبينون

= (١) إذا أردت أن تطلع على التأويل الصحيح للرؤيا التي أشار إليها المؤلف. وكذلك رؤيا أحد المريدين الذي قال «لا إله إلا الله أشرف علي رسول الله» فأرجع إلى ملفات جريدة «أهل الحديث» وكتاب «نتائج التقليد». (عبيدالله الرحماني).

(١) وانظر أمثلة أخرى من الأئمة والعلماء الذين عُذبوا وأُوذوا بسبب خروجهم من ربقة التعصب المذهبي في كتاب «تاريخ الفقه الإسلامي» للدكتور عمر الأشقر ص ١٦٩ تحت عنوان «محاربة الذين يشتغلون بعلوم الاجتهاد».

(٢) وقد اطلعت في هذا الباب على كتاب قيم جدير بالقراءة والمطالعة وهو كتاب «تاريخ الفقه الإسلامي» للدكتور عمر سليمان الأشقر وفقه الله.

(٣) ما ذكره المصنف رحمه الله هنا هو مأخوذ ومستخلص من كلام الشاه ولي الله الدهلوي وليس نص كلامه.

بأقصى جهدهم الأركان والشروط وآداب كل شيء ممتازًا عن الآخر بدليله، فكان رسول الله ﷺ يتوضأ فيرى وضوءه الصحابة، فيأحذون به من غير أن يبين أن هذا ركن، وذلك أدب، أو واجب، أو مستحب، وهكذا كانت الصلاة أيضًا أى إن الصحابة ما كانوا يتوقفون في التفاصيل، فكان رسول الله ﷺ يصلي، فيرون صلاته فيصلون كما رأوه يصلي.

قال ابن عباس رضي الله عنهما:

«ما رأيت قومًا كانوا خيرًا من أصحاب رسول الله ﷺ، ما سألوه (إلا) عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض، كلهن في القرآن» قال:

«ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم».[1]

نعم لقد كانوا يستفتون رسول الله ﷺ في المسائل المهمّة التي تعرض لهم، وكان الرسول ﷺ يجيبهم عن ذلك، أما السؤال عن الأمور المفروضة (مثل ولادة الولد من الشاة والكلب، أو تربية السخلة من لبن الكلبة، أو الوضوء المعكوس من الرجل إلى الوجه، فما الحكم في هذا كله) فكانوا يكرهونه أشد الكراهية. قال عبدالله بن عمر رضي الله عنه:

---

(١) أخرجه الدارمي ١/ ٥١، باب كراهية الفتيا. والطبراني في الكبير ١١/ ٤٥٤، حديث ١٢٢٨٨، وابن بطة في الإبانة ١/ ٣٩٨، حديث ٢٩٦، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٠٦٢، حديث ٢٠٥٣. وذكروا بعض الأسئلة أيضًا من الثلاثة عشر.

وقال الهيثمي في مجمع الروائد (١/ ١٥٩) فيه عطاء بن السائب وهو ثقة ولكنه اختلط، وبقية رجاله ثقات.

«لا تسأل عما لم يكن، فإني سمعتُ عمر بن الخطاب يلعن من سأل عما لم يكن»[1].

فكان رسول الله ﷺ يستفتيه الناس في الوقائع، فيفتيهم، وترفع إليه القضايا، فيقضي فيها، ويرى الناس يفعلون معروفًا فيمدحه، أو منكرًا فينكر عليه، وكل ما أفتى به مستفتيًا، أو قضى به في قضية، أو أنكره على فاعله، كان في الاجتماعات، فرأى كل صحابي ما يسره الله له من عبادته وفتاواه وأقضيته، فحفظها وعقلها، فانقضى عصره الكريم وهم على ذلك».

ولقد زادت رقعة الفتوحات الإسلامية بعد وفاة الرسول ﷺ، واتسعت دائرة المدنية وتفرق الصحابة في البلاد، وصار كل واحد مقتدى ناحية من النواحي، فكثرت الوقائع ودارت المسائل فاستفتوا فيها فأجاب كل واحد حسبما حفظه، أو استنبط، وإن لم يجد فيما حفظه أو استنبط ما يصلح للجواب، اجتهد برأيه، ودعت الحاجة إلى تفصيل الأحكام المجملة.

ويأتي بعد الرسول ﷺ عصر الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفي هذه الأيام كان أكثر من يحتاج إلى الاجتهاد هو الخليفة، لأنه كان من واجباته التعليم، وإقامة العبادات، وإجراء الأحكام، وفصل الخصومات، والإفتاء، وتعيين الخراج، وتنفيذ الأحكام الجنائية، والقضايا، والتعزيرات والشهادات، والمعاهدات، والوراثة، والوصية، وغيرها من الأمور، ومع أن أوائل عهد أبي بكر رضي الله عنه حدثت

---

(١) أخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم ٢/ ١٠٥٤، حديث ٢٠٣٦ وفي إسناده ليث ابن أبي سليم وهو ضعيف.

فيها فتن مسيلمة الكذاب، والأسود العنسي، وفتنة مانعي الزكاة، ولكنه قضى على كل هذه الفتن بما وهبه الله من حسن تدبير، وجمع شمل الإسلام بعد ما كاد أن يتشتت فتحسنت الأحوال، وعادت الأمور إلى مجراها.

أما عصر عمر رضي الله عنه فقد كان مصداق قوله تعالى: ﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ[1]﴾.

وقد تقدم أكثر من مرة أن الشيخين كانا يبحثان في اجتهاداتهما قبل كل شيء عن أحاديث رسول الله ﷺ.

قال الشاه ولي الله:

«وكذلك الشيخان إذا لم يكن لهما علم في المسألة يسألون الناس عن حديث رسول الله ﷺ[2]».

ولا شك أن الصحابة قد اختلفت آرائهم في هذه الاجتهادات والاستنباطات، ولكن اختلافهم لم يؤد إلى قيام أحزابٍ وفِرَقٍ فيما بينهم، كما هو الحال حتى الآن في المُحَدِّثين فإنهم وإن كانت آرائهم تختلف في بعض الأحيان، ولكن لا تقوم بينهم فرق وطوائف على أساس هذه الآراء. وكان الاختلاف بينهم على ضروب:

١ـ إن صحابيًا سمع حكمًا في قضية أو فتوى، ولم يسمعه الآخر.

٢ـ رأوا رسول الله ﷺ فعل فعلاً، فحمله بعضهم على القربة. وبعضهم

---

(١) النور: ٥٥.

(٢) حجة الله البالغة ١/٢٩٨.

على الإباحة.

٣ـ اختلاف الوهم.[١]

٤ـ اختلاف السهو والنسيان.

٥ـ اختلافهم في علة الحكم، كأن يفعل الرسول ﷺ فعلاً، أو يأمر به، فالصحابة استنبطوا علة هذا الأمر، كل منهم حسب فهمه.

٦ـ اختلافهم في الجمع بين المختلفين، فظن بعضهم أن هذا مختص بالنبي ﷺ، ورأى الآخر أنه ليست هناك قرينة تدل على الاختصاص[٢].

لم يكن من الممكن أن يتفق جميع الصحابة أو الرواة، على الأصول التي كان من الممكن أن تقرر للتمييز بين هذه الأمور ولذلك اختلفت آراءهم في كثير من المسائل، وظهرت حوادث كثيرة عُرِضت على جمع من الصحابة، ونودي في ذلك بينهم لطلب السنة من قول أو فعل أو تقرير من الرسول ﷺ، ولكنها لم توجد، فهناك اضطروا إلى الاستنباط، والتفريع، وحمل النظير على النظير، والقياس.

والصحابة الذين كانوا يستنبطون ويجتهدون وَوُصِفوا بالمجتهد، أو الفقيه، كانوا كثيرين ولكن امتاز من بينهم سبعة وعشرون رجلاً، وكان من بينهم سبعة يعتبرون مراجع للخلائق في الإفتاء.

---

(١) قال الشاه ولي الله الدهلوي: مثاله أن رسول الله ﷺ حج فرآه الناس فذهب بعضهم إلى أنه كان متمتعًا، وبعضهم إلى انه كان قارنًا وبعضهم إل أنه كان مفردًا. (حجة الله البالغة ١/ ٣٢٥ ط. دار المعرفة).

(٢) انظر حجة الله البالغة ١/ ٢٩٦ ـ٣٠٠، (باختصار وتصرف يسير) و١/ ٣٢١ ـ٣٢٧ طبعة دار المعرفة.

قال السخاوي في فتح المغيث:

«والمكثرون منهم إفتاءً سبعةٌ: عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعائشة. قال ابن حزم: ويمكن أن يجمع من فتيا كل واحد من هؤلاء مجلد ضخم[1]».

وكان مقر فقهاء الصحابة ومركزهم الأصلي هو المدينة، نعم لقد عاش عليٌّ وعبدالله بن مسعود في الكوفة مدة.

١ـ **أما عليٌّ رضي الله عنه** فقد كان يفتي ويستنبط بعد عصر رسول الله ﷺ مباشرة وكان الخلفاء الراشدون قد عينوه لهذا الغرض.

قال الحافظ:

«ولم يزل بعد النبي ﷺ متصديًا لنصر العلم والفتيا[2]».

وقد خرج من المدينة في سنة ٣٦هـ، واشتغل في حروب الجمل، والصفين، والنهروان، إلى سنة ٣٨هـ، ثم أقام في الكوفة سنتين، لم يسترح فيهما أيضًا من البغاة، ولم يزل مشغولاً بهذه المشاكل حتى استشهد.

٢ـ **عبدالله بن مسعود رضي الله عنه**: قد سكن المدينة منذ البداية (بعد الهجرة)[3] ولما استعمل عمر رضي الله عنه عَمَّارًا على الكوفة في

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ٣٧٩ (٤/١٠٣ ـ١٠٤، نقلاً عن ابن حزم وهو عنده في إحكام الأحكام ٥/٨٦٩، وجوامع السيرة ص ٣١٩، مع اختلاف في ترتيب الأسماء. وعن ابن حزم ذكره ابن القيم في إعلام الموقعين ١/ ١٢.

(٢) الاصابة ٢/ ٥٠٨.

(٣) زيادة للتوضيح.

أيام خلافته أرسل معه عبدالله بن مسعود، وفي أيام عثمان رضي الله عنه عَيَّنَه عثمانُ عاملاً على الكوفة ثم دعاه إلى المدينة.

وكان عبدالله بن عباس رضي الله عنه أيضًا في المدينة باستمرار ما عدا مدة يسيرة سكن فيها مكة، ولكن من كثرة تردداه إلى المدينة من الممكن أن يقال: إنه كان مقيمًا في المدينة حتى في هذه الفترة أيضًا.

وجملة القول أن المدينة التي كانت مهبط الوحى مازالت مركز الصحابة، ومرجعًا للخلائق، ومنبعًا للعلم، ومن هناك انتشر الفقه والأحكام الإسلامية، ومن هناك شاعت فتاوى فقهاء الصحابة وأعمالُهم الاجتهادية، ومن هناك نُشِرَت أحاديث الرسول ﷺ.

قال الشاه ولي الله:

«والمدينة المشرفة في زمنه (أى الإمام مالك) قبل زمان المتأخرين لا شك أنها كانت مرجع الفضلاء، ومحطًا لرحال العلماء، وفي كل عصرٍ بعد عصر وُجِد فيها مُفْتُونَ عِظامٌ كانوا قبلة العالم في علومهم[1]».

٣ـ من الذي لا يدري منزلة عمر رضي الله عنه في الفقه، ولو قيل: إنه هو المؤسس الأول، والمربي الأول لهذا الفن كله، لا يكون بعيدًا عن الواقع، وكانت مواهبه في هذا الفن مُسَلَّمةً لدى جميع الصحابة، وقد ورد في مسند الدارمي:

(١) المصفى بشرح الموطأ ص ٦، (مترجمًا من الفارسية).

«عن حذيفة قال: إنما يفتي الناس ثلاثة: رجلٌ إمامٌ، أو والٍ، ورجلٌ يعلمُ ناسخَ القرآن من المنسوخ، قالوا: يا حذيفة! ومن ذاكَ؟ قال: عمر بن الخطاب[1]».

وقال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه:

«لو وُضِع علمُ أحياءِ العرب في كِفَّةِ ميزانٍ، ووُضِع علمُ عمر في كفة، لرَجَح علمُ عمر[2]».

وقد ألف العلامة أبو إسحاق الشيرازي[3] المدرس الأعظم في المدرسة النظامية كتابًا في تراجم الفقهاء، وذكر فيه في ترجمة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقوالاً كثيرة من الصحابة والتابعين من هذا القبيل، وقال في نهايته:

«ولو لا خوفُ الإطالة لذَكرتُ من فقهه في فتاويه ما يتحير منه كلُّ فاضلٍ[4]».

وقد ذكر الشاه ولي الله الدهلوي في إزالة الخفاء من مآثر عمر رضي الله عنه الفقهية ما يشبه رسالة كاملة.[5]

---

(١) سنن الدارمي ١/ ٦٢.

(٢) الاستيعاب ٣/ ١١٤٩ ـ١١٥٠، المستدرك للحاكم ٣/ ٨٦، مع فرق يسير، وكذلك في مسند أحمد بن حنبل ٥/ ٢٥٩.

(٣) هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي أبو إسحاق جمال الدين فقيه صوفي، توفى سنة ٤٧٦هـ، من مؤلفاته طبقات الفقهاء. الأعلام ١/ ٤٤ ـ٤٥، معجم المؤلفين ١/ ٦٨ ـ٦٩ (المراجع).

(٤) طبقات الفقهاء ص ٤٠.

(٥) وقد جمع الدكتور رويعي بن راجح الرحيلي فتاوى عمر رضي الله عنه في بعض =

(٤) **عبدالله بن عباس رضي الله عنه** معروف بذكائه وفطنته، وكان الرسول ﷺ بنفسه قد دعا له مرة[١] مسرورًا بذكائه.

«اللهم فقهه في الدين[٢]».

وكان عمر رضي الله عنه يقدر هذه الفطنة، وكان يُدْخِله مع أشياخ بدر. فقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنه بنفسه أنهم كانوا يعترضون على جلوسه معهم مع صغر سنه. قال ابن عباس:

«فكأنَّ بعضَهم وَجَد في نفسه، فقال: تُدخِلُ هذا معنا، ولنا أبناءٌ مثله؟ فقال عمر رضي الله عنه: إنه من حيث علمتم[٣]».

وقال ابن عبدالبر في الاستيعاب:[٤]

«كان عمر رضي الله عنه يحب ابن عباس، ويدنيه ويقربه ويشاوره[٥]»

= الأبواب في ثلاث مجلدات نال بها درجة الماجستير والدكتوراة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة وطبعها مركز البحث العلمي بالجامعة. وقد سماه «فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه موازنًا بفقه أشهر المجتهدين» المجلد الأول: في الحدود وملابساتها، والمجلد الثاني: في الجنايات وأحكامها، والمجلد الثالث: في دية وأرش مادون النفس.

(١) وكان الرسول ﷺ دعا مرتين لابن عباس رضي الله عنه. أنظر فتح الباري ١/ ١٧٠ (المراجع).

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٤٤.

(٣) أيضًا صحيح البخاري ٨/ ٧٣٤.

(٤) الاستيعاب ٣/ ٩٣٥.

(٥) وقد جمع الدكتور محمد رواس قلعه جي أراءه الفقهية في كتاب سماه «موسوعة فقه عبدالله بن عباس» في مجلدين. نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة.

(٥) [عبدالله بن عمر رضي الله عنهما]: إن حرص أصحاب الرسول ﷺ على اتباع أقواله وأفعاله وأحواله ورغبتهم في اتباع خطواته أمر يفوق الوصف والبيان ولا يمكن أن يقدر هذا إلا من طالع الكتب الستة والسنن، والمسانيد. ولكن يمتاز من بينهم عبدالله بن عمر رضي الله عنه بميزة خاصة، وهي أنه كان متشددًا جدًا في اتباع هذه السنن كما هو معروف عنه، وكان سهلاً سمحًا بعيدًا عن التكلف ويفوق في هذا حتى أباه عمر رضي الله عنه.

وقد خرج للحج ذات مرة، فحان وقتُ صلاة الرسول ﷺ وخطبته وخطب الحجاج وأخر الصلاة، فقال أمام رجلٍ ظالم كالحجاج:

«إنَّ الشَّمْس لا تَنْتَظِرُكَ[١]».

وقال ذات مرةٍ في وسط الخطبة:

«عدو الله استحل حرم الله، وخرب بيت الله، وقتل أولياء الله[٢]».

وبسبب هذا الجهر بالحق أمر الحجاج بعض أعوانه فجرح رجله بحربة مسمومة وقد انتقل إلى رحمة الله بسببه[٣].

وقد اعتزل كل المنازعات التي حدثت بعد الرسول ﷺ في

(١) الاستيعاب ٣/ ٩٥٢.
(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ٣٧.
(٣) الاستيعاب ٣/ ٩٥٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٧، سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٣٠.

الصحابة، وقد عرضت عليه الخلافة بعد وفاة عثمان رضي الله عنه، ولكنه أبى قائلاً:

«لا والله لا يراق فيّ محجمة دم[1]».

وقد سأله ذات مرة رجل من أهل العراق عن دم البعوض، فأجاب الفقيه الجرىء:

«أنظروا إلى هذا يسألني عن دم البعوض، وقد قتلوا ابن النبيِّ ﷺ[2]».

(٦) **زيد بن ثابت رضي الله عنه**: كان هو الصحابي الذي فوضت إليه كتابة الوحي، وكان ذكيًا جدًا، أسلم حينما كان في الحادية عشرة من سنه، ونظرًا إلى ذكائه أمره الرسول ﷺ أن يتعلم اللغة العبرية، لأنه كانت تأتيه مكاتبات اليهود، وما كان يثق في كاتبٍ يهودي، وفي مدة قليلة تعلم اللغة العبرية، وكان أبو بكر رضي الله عنه عينه لجمع القرآن، ثم اختاره عثمان لنسخ المصاحف. قال الشيخ ولي الدين الخطيب في رجال المشكاة:

«كان أحد فقهاء الصحابة الأجلة القائم بالفرائض، وكان يذاكر هو وعبدالله بن مسعود في مسائل الفقه[3]».

(٧) **السيدة عائشة رضي الله عنها**: ومن الذي لا يدري فضلها، وكمالها،

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/٣٨، سير أعلام النبلاء ٣/٢٢٦.

(٢) صحيح البخاري ١٠/٤٢٦، وانظر أيضًا ٧/٩٥، حديث ٣٧٥٣.

(٣) الإكمال ص ٣٨.

وفطنتها، وذكاءها، وتعمقها في العلوم. كانت تستدرك على كبار فقهاء الصحابة، وكانوا يعترفون بذلك، وندر الخطأ في اجتهاداتها، واستنباطاتها، وتفريعاتها، وكانت مع ذكائها الموهوب تملك ذاكرةً قويةً، وفوق ذلك كله زوجية الرسول ﷺ، وكانت كثيرًا ما تعرض أسئلة عن معاني القرآن على الرسول ﷺ، ومن مواهبها الربانية الاستدلال بالقرآن، والاستنباط والتوفيق بين الآيتين، وتعرف كل ذلك مفصلاً من الأحاديث.

كانت تلعب بالدمى فرآها الرسول ﷺ. فقال:

«ما هذا يا عائشة؟» قالت: بناتي، ورأى بينهن فرسًا له جناحان من رقاع، فقال: «ما هذا الذي أرى وسطهن»؟ قالت: فرس. قال: «وما هذا الذي عليه»؟ قالت: جناحان. قال: «فرس له جناحان؟» قالت: أما سمعت أن لسليمان خيلاً لها أجنحة؟» فتبسم الرسول ﷺ على هذا الإرتجال، والفكر الطفولي البرىء. قالت عائشة: فضحك حتى رأيت نواجذه.[1]

قال العلامة ولي الدين الخطيب:

«كانت فقيهةً عالمةً فصيحةً كثيرةَ الحديث عن رسول الله ﷺ عارفةً بأيام العرب وأشعارها[2]».

(٨) **أبو هريرة رضي الله عنه**: من كبار الفقهاء، وكان كثير الفتاوى. قال

(١) سنن أبي داود ٢٨٣/٤. الأدب، باب اللعب بالبنات، حديث ٤٩٣٢. صحيح سنن أبي داود ٣/ ٩٣٢.

(٢) الإكمال ص ١٠٠.

الحافظ الذهبيُّ:

«أبو هريرة الدَّوسي اليماني الحافظ الفقيه صاحبُ رسول الله ﷺ».

ثم يقول:

«وكان من أوعية العلم، ومن كبار أئمة الفتوى[1]».

ومن الذين اشتهروا وامتازوا بالفتيا أبو بكر، وعثمان، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأنس بن مالك، وأبو سعيد الخدري، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وعبدالله بن الزبير، وأبو موسى الأشعري، والزبير، وعبدالرحمن بن عوف، وعمران بن الحصين، وأبو بكرة، وعبادة بن الصامت، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم.

ومن الأمور المستغربة أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا كثيرين، إذ كان عددهم يزيد على مائة ألف[2] ولكن مع ذلك كان أصحاب الفتوى من بينهم بضعًا ومائة، وامتاز من بينهم سبعة وعشرون واشتهر من

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٣٢ ـ٣٣.

(٢) قال الحافظ في الإصابة ١/ ٣ نقلاً عن أبي زرعة الرَّازي قال: توفي النبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة كلهم قد روى عنه سماعًا أورؤية. وقال النووي في التقريب ٢/ ٢٢٠: قال أبو زرعة الرازي قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفًا من الصحابة ممن روى عنه وسمع عنه، ومثل ذلك نقل ابن الصلاح مع زيادة. فقيل له: يا أبا زرعة! هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا منه، قال: أهل المدينة، وأهل مكة، ومن بينهما، والأعراب ومن شهد حجة الوداع كل رآه وسمع منه بعرفة، مقدمة ابن الصلاح ٢٦٧ ـ٢٦٨، وانظر أيضًا تدريب الراوي ٢/ ٢٢٠ ـ٢٢١ (المراجع).

هؤلاء سبعة فقط، وكأنهم قد خصوا بهذا العمل.

ولا شك أن أصحاب رسول الله ﷺ الذين تشرفوا بصحبة الرسول ﷺ كل قد استفاد من علمه بقدر صحبته، وكان كل واحد منهم يحرص على تعلم سنة الرسول ﷺ، بعضهم من بعض، وهكذا فقد كان كل واحد من الصحابة يحفظ قدرًا كبيرًا من الأحاديث، وكان يرويها للناس ويعلمهم، ويفتي بها، ويعتبر ذلك من واجباته، ولكن مع ذلك لم يشتهر من بينهم بالفقه والاجتهاد سوى بضعة منهم، وهو عدد قليل جدًا أمام عددهم الذي كان قد تجاوز مائة ألف. والحق أن مسائل كثيرة توجد فيها أحاديث صحيحة صريحة واضحة، وليس هناك أحاديث أخرى تعارضها، ومثل هذه المسائل يكفي فيها أن يعلم الإنسان الأحاديث، ولكن بعكس من ذلك هناك مسائل أخرى ترد ولا يوجد في حكمها حديث صريح واضح، بل يُستخرج حكمها بقواعد الاستنباط، أو يوجد تصريح بالحكم، ولكن هناك أحاديث أخرى معارضة له، وكل هذه الأمور تحتاج إلى اجتهاد واستنباط، وهذا الذي يسمى بالفقه، وكان كثير من الصحابة يفتون في النوع الأول، ويُعرفون بالمفتين، ولكن الإفتاء في النوع الثاني كان يتولاه أولئك الذين كانوا أئمة هذا الفن، وهؤلاء (أى المشهورون الذين سبق ذكرهم) هم الذين كانوا على هذه المنزلة.

وكذلك التابعون ـ الذين كانوا تربوا وتعلموا على يد هؤلاء الصحابة ـ لم يكن كل واحد منهم على منزلة يمتاز فيها بلقب المجتهد والفقيه، نعم لا شك أن عدد الفقهاء منهم قد زاد، كما كان عددهم قد ازداد على الصحابة، وقد اشتهر من بين التابعين في الاجتهاد الفقهاء السبعة المدنيون، وهم الذين قال فيهم أحد الشعراء القدامى:

إذا قيل من في العلم سبعة أبحر   روايتهم ليست عن العلم خارجة
فقل هم عبيدالله، عروة، قاسم   سعيد، أبو بكر، سليمان، خارجة

١ـ **سعيد بن المُسَيِّب** (المتوفى سنة ٩٤هـ[١]): يُعرف بسيد التابعين، وهو أعلم الناس بحديث أبي هريرة وقضايا عمر رضي الله عنهما[٢]. قال الخطيبُ:

«جمع بين الفقه والحديث»[٣].

٢ـ **عروة بن الزبير** (المتوفى سنة ٩٤هـ): كان من الذين تعلموا على عائشة رضي الله عنها. قال أبو الزناد:

«كان عروة من فقهائنا بالمدينة، وممن يُنْتَهى إلى قولهم».

وهو شيخ الإمام الزهري وهشام»[٤].

٣ـ **القاسم بن محمد** (بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه. المتوفى سنة ١٠٦هـ، على الصحيح): من أكابر التابعين، وهو أيضًا من الذين تربوا على يد عائشة، وهو مشهور بالفقه.[٥]

---

(١) وهناك أقوال أخرى في تاريخ وفاته ولكن رجح الذهبي في السير أنه في ٩٤هـ.
وما بين القوسين هنا وكذلك في التراجم الآتية زيادة على المصنف.

(٢) كان هو زوج ابنة أبي هريرة رضي الله عنه، وأشهر من والده يعنى المسيب. (المؤلف) وله ترجمة مطولة في سير أعلام النبلاء ٤/ ٢١٧ ـ٢٤٦ وقال الحافظ في التقريب «أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار... إلخ. مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين (ص ٣٨٨. تحقيق أبي الأشبال).

(٣) الإكمال ص ٥١.

(٤) أيضًا الإكمال ص ٩٨. سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٢١ ـ٤٣٧.

(٥) سير أعلام النبلاء ٥/ ٥٣ ـ٦٠، التقريب ص ٧٩٤.

٤ـ **خارجة بن زيد** (المتوفى سنة ١٠٠هـ أو قبلها): شيخ الزهري، وقد جمع علوم والده زيد بن ثابت.[(١)]

٥ـ **سليمان بن يسار** (المتوفى سنة ١٠٧هـ): قال عنه الخطيب:

«كان فقيهًا فاضلاً ثقة عابدًا ورعًا حجة، وكان مولى ميمونة زوجة الرسول ﷺ»[(٢)].

٦ـ **أبو بكر بن عبدالرحمن** (بن الحارث بن هشام المخزومي، المتوفى سنة ٩٤هـ): كان من تلامذة عائشة وأبي هريرة ومن شيوخ الشعبي والزهري.[(٣)]

٧ـ **عبيَدالله** (بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، المتوفى سنة ٩٤هـ أو بعدها): كان قاضيًا[(٤)] في عهد عبدالله بن الزبير، ومن أصحاب عبدالله بن عباس، وعائشة، وابن الزبير.[(٥)]

وزيادة على هؤلاء هناك محمد بن سيرين[(٦)]. والحسن البصري[(٧)]،

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٣٧ ـ٤٤١، التقريب ص ٢٨٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤٥ ـ٤٤٨. وقيل في وفاته غير ذلك، قال الحافظ في التقريب: مات بعد المائة وقيل قبلها. ص ٤١٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤١٦ ـ٤١٩.

(٤) كذلك ذكر المصنف رحمه الله ولم يذكر الذهبي في السير ولا ابن حجر في التهذيب أنه كان قاضيًا. والله أعلم.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٧٥ ـ٤٧٩، التقريب ص ٦٤٠، التهذيب ٧/ ٢٣.

(٦) تقدمت ترجمته.

(٧) تقدمت ترجمته أيضًا.

وعطاء بن أبي رباح[1]، وابن أبي ليلى[2]، وحفصة بنت سيرين[3]، وسالم[4]، وأبو الزناد[5]، ونافع[6]، وسفيان بن عيينة[7]، وسليمان بن

---

(١) هو عطاء بن أبي رباح واسمه أسلم القرشي مولاهم أبو محمد المكي. روى عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعائشة وغيرهم من الصحابة، وروى عنه ابنه يعقوب ومجاهد والزهري والأعمش والأوزاعي وغيرهم، توفى سنة ١١٤هـ أو ١١٥هـ. تهذيب التهذيب ٧/ ١٩٩ ـ٢٠٣، تذكرة الحفاظ ١/ ٩٨ (المراجع).

(٢) هو عبدالرحمن بن أبي ليلى الإمام أبو عيسى الأنصاري الكوفي الفقيه والد القاضي محمد. روى عن عمر وعثمان وعلي وغيرهم، وعنه ابنه عيسى وعبدالله بن عيسى والشعبي والأعمش وجماعة. غرق ليلة دجيل سنة ٨٢هـ أو ٨٣هـ. تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٠ ـ٢٦٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٥٨ (المراجع).

(٣) هي حفصة بنت سيرين أم الهذيل الأنصارية البصرية. روت عن أخيها يحيى وأنس بن مالك وأم عطية الأنصارية وغيرهم، وروى عنها أخوها محمد وقتادة وعاصم الأحول وغيرهم. ماتت سنة ١٠١هـ وذكرها البخاري في فصل من مات من سنة مائة إلى عشر ومائة. تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٠٩ ـ٤١٠ (المراجع).

(٤) هو سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عمر ويقال أبو عبدالله المدني الفقيه. روى عن أبيه وأبي هريرة وأبي رافع وأبي أيوب وغيرهم، وعنه ابنه أبو بكر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم والزهري وعاصم بن عبدالله وغيرهم، توفى سنة ١٠٦هـ وقيل غير ذلك. تهذيب التهذيب ٣/ ٤٣٦ ـ٤٣٨، تذكرة الحفاظ ١/ ٨٨ ـ٨٩ (المراجع).

(٥) هو أبو عبدالرحمن عبدالله بن ذكوان المدني المعروف بأبي الزناد. روى عن أنس وعائشة بنت سعد وأبي أمامة ابن سهل وسعيد بن المسيب وغيرهم، وعنه ابناه عبدالرحمن وأبو القاسم وصالح بن كيسان والأعمش وهشام بن عروة وغيرهم. توفى سنة ١٣٠هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ٥/ ٢٠٣ ـ٢٠٥، تذكرة الحفاظ ١/ ١٣٤ ـ١٣٥ (المراجع).

(٦) هو نافع الفقيه الإمام العَلَم مولى ابن عمر أبو عبدالله المدني أصابه ابن عمر في بعض مغازيه. روى عن ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وعائشة وأم سلمة وغيرهم، وعنه أولاده وعبدالله بن دينار وصالح بن كيسان والزهري وغيرهم. توفى سنة ١١٧هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ١٠/ ٤١٢ ـ٤١٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٩٩ ـ١٠٠ (المراجع).

(٧) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي سكن مكة، =

حرب[1]، والشعبي[2]، ومكحول[3]، وعكرمة[4]، والزهري[5]، ومجاهد[6]،

= وقيل إن أباه عيينة هو المكي. روى عن عبدالملك وأبي إسحاق السبيعي والأسود ابن قيس وجعفر الصادق وغيرهم، وعنه الأعمش وابن جريج وشعبة والثوري وهم من شيوخه وأبو إسحاق الفزاري وحماد بن زيد وغيرهم. توفى سنة ١٩٨هـ. تهذيب التهذيب ٤/١١٧ ـ١٢٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٦٢ ـ٢٦٥ (المراجع).

(١) من التاسعة ت ٢٢٤هـ التهذيب ٤/ ١٧٩، التقريب ٤٠٦. وقد تقدمت ترجمته.

(٢) هو عامر بن شراحيل بن عبد وقيل عامر بن عبدالله بن شراحيل الشعبي الحميري أبو عمرو الكوفي من شعب همدان. قال الذهبي: علامة التابعين كان إمامًا حافظًا فقيهًا متفننًا ثبتًا متقنًا. روى عن علي وسعد ابن أبي وقاص وأبي هريرة وسعيد بن زيد وغيرهم، وعنه أبو اسحاق السبيعي وغيره. ولد في أثناء خلافة عمر وتوفى سنة ١٠هـ وقيل غير ذلك. تهذيب التهذيب ٥/ ٦٥ ـ٦٩، تذكرة الحفاظ ١/ ٧٩ ـ٨٨ (المراجع).

(٣) هو مكحول الشامي أبو عبدالله ويقال أبو أيوب ويقال أبو مسلم الفقيه الدمشقي. روى عن النبي ﷺ مرسلاً وعن أبي بن كعب وثوبان وأبي هريرة وعائشة وغيرهم، وعنه الأوزاعي والحجاج بن أرطاة وعبدالرحمن بن يزيد وغيرهم. توفى ١١٣هـ وقيل غير ذلك. تهذيب التهذيب ١٠/٢٨٩ ـ٢٩٣، تذكرة الحفاظ ١/١٠٧ ـ١٠٨ (المراجع).

(٤) هو عكرمة البربري أبو عبدالله المدني مولى ابن عباس. روى عن مولاه وعلي والحسن بن علي وأبي هريرة وابن عمر وغيرهم، وروى عنه إبراهيم النخعي وأبو الشعثاء والشعبي وغيرهم. قال الذهبي: «الحبر العالم» توفى سنة ١٠٧هـ، وقيل غيره. تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٣ ـ٢٧٣، تذكرة الحفاظ ١/ ٩٥ ـ٩٦ (المراجع).

(٥) هو محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري القرشي أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام، روى عن عبدالله بن عمر وعبدالله بن جعفر ومسور ابن مخرمة وأنس وجابر وغيرهم. روى عنه عطاء بن أبي رباح وأبو الزبير المكي وعمر بن عبدالعزيز وغيرهم. توفى سنة ١٢٥هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٥ ـ٤٥١، تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٨ ـ١١٣ (المراجع).

(٦) هو مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج المخزومي المقرىء مولى السائب، ابن أبي السائب. روى عن علي وسعد ابن أبي وقاص والعبادلة الأربعة وأبي سعيد الخدري وعائشة وأبي هريرة وخلق كثير. روى عنه أيوب السختياني وعطاء وعكرمة وغيرهم. توفى سنة ١٠٣هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٢ ـ٤٤، تذكرة الحفاظ ١/ ٩٢ ـ٩٣ (المراجع).

وعطاء بن يسار[1]، وطاؤس بن كيسان[2]، والأوزاعي[3]، ويحيى بن سعيد[4]،

. . . .

---

(١) هو عطاء بن يسار الهلالي أبو محمد المدني مولى أم المؤمنين ميمونة الفقيه الواعظ. روى عن أبي ذر وأبي الدرداء وعبادة بن الصامت وأبي هريرة وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس وغيرهم. روى عنه أبو سلمة بن عبدالرحمن ومحمد بن عمر بن عطاء وزيد بن أسلم وشريك بن أبي نمر وعمرو بن دينار وغيرهم. توفى سنة ١٠٣هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ٧/ ٢١٧ ـ٢١٨، تذكرة الحفاظ ١/ ٩٠ ـ٩١ (المراجع).

(٢) هو طاؤوس بن كيسان اليماني أبو عبدالرحمن الحميري الجندي وقيل اسمه ذكوان وطاؤوس لقب. روى عن العبادلة الأربعة وأبي هريرة وعائشة وزيد بن ثابت وغيرهم، وعنه ابنه عبدالله ووهب بن منبه وسليمان التيمي وغيرهم، توفى سنة ١٠٦هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ٥/ ٨ ـ١٠، تذكرة الحفاظ ١/ ٩٠ (المراجع).

(٣) هو عبدالرحمن بن عمرو بن محمد الشامي أبو عمرو الأوزاعي الفقيه. روى عن اسحاق بن عبدالله وشداد بن عمار وعطاء بن أبي رباح وغيرهم وعنه مالك وشعبة والثوري وابن المبارك وغيرهم. توفى سنة ١٥٦هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ٦/ ٢٣٨ ـ٢٤٢، تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٨ ـ١٨٣ (المراجع).

(٤) هو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو أبو سعيد الأنصاري البخاري المدني القاضي. روى عن أنس بن مالك وعبدالله بن عامر بن ربيعة ومحمد بن أمامة بن سهل بن حنيف وعمرة بنت عبدالرحمن وغيرهم، وعنه الزهري ويزيد بن الهاد وابن عجلان ومالك وابن إسحاق وغيرهم. توفى ١٤٤هـ وقيل غير ذلك. تهذيب التهذيب ١١/ ٢٢١ ـ٢٢٤، تذكرة الحفاظ ١/ ١٣٧ ـ١٣٩ (المراجع).

وعلقمة[١]، والأسود[٢]. وهؤلاء من التابعين[٣]، الذين اشتهروا بالتفقه وفقههم أشهر من الشمس في رائعة النهار، ومآثرهم الفقهية مازالت مدونة في الكتب، وكان هؤلاء يُعَلِّمونَ الرواية والفقه، ومنهم تعلَّم أتباعُ التابعين الحديث والفقه معًا، ونشأت سلسلة الاستنباط والاجتهاد جنبًا إلى جنب مع الرواية والتحديث وسميت بفقه أهل الحجاز، واستمرت سلسلة مجتهدي أهل الحديث من الصحابة إلى التابعين، ثم إلى أتباع التابعين والمحدثين، وقد بين هذه السلسلة الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ والعلامة ابن القيم في إعلام الموقعين وابن حزم، ولكن مع الأسف لا نستطيع أن نذكرها هنا خوفًا من التطويل، وقد استَقْصِيت في كتاب «الإرشاد» أيضًا[٤]. وهكذا يتبين أن

---

(١) هو علقمة بن قيس بن عبدالله بن مالك أبو شبيل النخعي الكوفي ولد في حياة رسول الله ﷺ وروى عن عمر وعثمان وعلي وسعد وحذيفة وابن مسعود وعائشة وغيرهم. وعنه ابن أخيه عبدالرحمن بن يزيد بن قيس وابن أخته إبراهيم بن يزيد النخعي وعامر الشعبي وسلمة بن كهيل وغيرهم. توفى سنة ٦٢هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧٦ ـ٢٧٨، تذكرة الحفاظ ١/ ٤٨ ـ٤٩ (المراجع).

(٢) هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمرو ويقال أبو عبدالرحمن روى عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وبلال وعائشة وغيرهم، وعنه ابنه عبدالرحمن وابن أخته إبراهيم بن يزيد النخعي وأبو اسحاق السبيعي وغيرهم. قال الذهبي: الفقيه الزاهد العابد عالم الكوفة. توفى سنة ٧٤ أو ٧٥هـ. تهذيب التهذيب ١/ ٣٤٢ ـ٣٤٣، تذكرة الحفاظ ١/ ٥٠ ـ٥١ (المراجع).

(٣) ابن عيينة وسليمان بن حرب والأوزاعي ليسوا من التابعين. ولعل أسماءهم ذكرت هنا سهواً. والله أعلم.

(٤) ألفه الشيخ محمد شاهجهانفوري، وهو كتاب جامع في اللغة الأردية، ويلقى ضوءًا وافيًا على فقه المحدثين وفقه أهل الرأى، ويشتمل على أبحاث علمية نادرة. (المؤلف).

وانظر رسالة «أصحاب الفتيا من الصحابة ومن بعدهم على مراتبهم في كثرة =

التفقه أوالاستنباط والاجتهاد مازال يتطور في المحدثين جنبًا إلى جنب مع الرواية والحديث.

فهذا إمام المحدثين وتلامذته كلهم قد دونوا كتب أحاديثهم على الأبواب الفقهية، وقلما تجد بين المحدثين السابقين من لم يهتم بتدريس الفقه مع الرواية والتحديث فكان الفقه والحديث كل منهما متلازم بالآخر، نعم إن الفقه المبني على الأصول التخريجية الذي كان شائعًا بين أهل الرأى لم يتمكن من الشيوع بين المحدثين، وقد مرت أسباب ذلك، وسنذكر بعض الأسباب فيما يأتي أيضًا.

و«الفقه الحجازي» أو «فقه أهل الحديث» هو الفقه الذي أُخذت مسائله وأحكامه من نصوص القرآن والمشكاة النبوية صلى الله وسلم على صاحبها، أو من القياس الجلي المنصوص على علته، أو الواضح وضوحًا تامًا. ولا يوجد أى حكم من الأحكام المدنية، أو الجنائية، أو الخراج، أو الشهادة، أو الوراثة، أو المعاهدات، أو الوصايا، أو النكاح، أو المعاملات، أو البيوع، أو الإجارة أو غيرها ـ مما يمكن معرفة تفاصيلها من أبواب صحيح البخاري ـ ما لم يؤخذ من القرآن أو الحديث، أو إجماع الصحابة وأقوالهم، أو استُنبِط من القياس الجلي. ويمكن لنا أن نتصور فضل هذا الفقه وشيوعه بأن الحجاز الذي كان مهبط الوحى ومهبط جبرئيل ومسكن رسول الله ﷺ ومركز ومأوى الصحابة لم ينتشر فيه فقه أهل الرأى. وهكذا الأندلس ومصر والشام كل هذه الأمكنة لم يلق فيها فقه أهل الرأى أى رواج، وصاحب سيرة

= الفتيا» لابن حزم. وهي الرسالة الثالثة من كتاب جوامع السيرة ٣١٧ ـ ٣٣٥.
وإعلام الموقعين ١/ ١١ ـ ٢٨.

النعمان مع تعصبه ومع بيانه الساحر لم يستطع إلا أن يعترف بهذا، مع أنه قد تخيل لذلك أسبابًا شتى. فقد قال:

«لم تجد آراؤه أيَّ رواج في العرب لأن المدينة كان فيها الإمام مالك، وكان في مكة أئمة آخرون من خصومه»[1]. ثم يقول:

«أما الأندلس فكان الطابع العام فيها طابع البداوة»[2] أى أنه لذلك لم ينتشر فيه فقه أهل الرأى أيضًا.

ولما كان اجتهاد الإمام البخاري وعامة أهل الحديث على طريقة اجتهاد الصحابة وما كان فيه أى دخل للطريقة التخريجية، وجدت فيه مميزات عديدة لم توجد في فقه أهل الرأى.

١ـ لقد ترك أهل الرأى مئات من الأحاديث الصحيحة بسبب تقيدهم بالقواعد التخريجية والرأى، وأحيانًا أخذوا جزءًا من حديثٍ لموافقته لاستدلالهم، وتركوا الجزء الآخر لعدم موافقته، وقد عقد الإمام ابن القيم بابًا في كتابه الفذ «إعلام الموقعين» وفصَّل الكلام في هذا المبحث، وهو يلقي ضوءًا كاملاً على سبب تسميتهم بأهل الرأى أيضًا.[3]

٢ـ وكما عرف إمام المحدثين وغيره من مجتهدي المحدثين من فيوض

---

(١) سيرة النعمان ٢/ ١٤٨.

(٢) أيضًا سيرة النعمان ٢/ ١٥١.

(٣) انظر إعلام الموقعين ٢/ ٢١٥ ـ ٢٢٦، وانظر أيضًا رسالة «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ص ١٩ ـ ٢٤ حيث ذكر أكثر من خمسين حديثًا خولفت بتلك القواعد.

الحديث نكات شرعيةً كثيرة لقد عرفوا أيضًا التمييز بين الأمور التشريعية وغير التشريعية، وقد قال رسول الله ﷺ ذات مرة:

«أنتم أعلم بأمور دنياكم[1]».

ففرّق بين المعاملات الدنيوية المباحة والأمور الدينية التشريعية. وهكذا لما أُعتقت بريرةُ وخُيِّرت أن تترك نكاحها الأول فتركته، فقال لها رسول الله: «لو راجَعْتِيه» أي زوجَكِ الأول مغيثاً، فقالت بريرة: «يا رسول الله! تأمرني»؟ قال: «إنما أشفع» فقالت بريرة: لا حاجة لي فيه[2] (أي إن لم تُلْزِمني بذلك لا أختار العودة إليه).

وقال ذات مرة:

«إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيءٍ من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيءٍ من رأيي فإنما أنا بشر[3]».

ومما لا شك فيه أنَّ كلَّ قولٍ وفعلٍ وتقريرٍ من رسول الله ﷺ غنيمة عظيمة للمسلم، ولكن الرسول ﷺ بنفسه ميز بين الأمور (الأمور التشريعية وغير التشريعية) فأصبح أحدهما من تبليغ الرسالة الذي قيل فيه:

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟[4]﴾.

---

(١) الصحيح لمسلم ٤/ ١٨٣٧.

(٢) صحيح البخاري ٩/ ٤٠٨.

(٣) الصحيح لمسلم ٤/ ١٨٣٥.

(٤) الحشر: ٧.

وقال في الثاني:

«فإني إنما ظننتُ ظنًا، فلا تآخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئًا فخذوا به[1]».

وقد فصل القول في ذلك الشاه ولي الله.[2]

---

(1) الصحيح لمسلم ٤/ ١٨٣٥.

(2) حجة الله البالغة ١/ ٢٩٤ ط. دار المعرفة. وقد استغل هذا الحديث كثير من المشككين في وجوب الأخذ بالسنة النبوية، فكلما وجدوا حديثًا يخالف أهواءهم وآراءهم قالوا هذا من أمور الدنيا ونحن أعلم بها. ولكننا إذا نظرنا إلى الإسلام وتشريعاته نجد أنه نظام كامل للحياة، وتوجيه رباني شامل لكل ما يحتاجه الإنسان في هذه الدنيا فكثير من الأوامر والنواهي الشرعية تتعلق بأمور الدنيا كالاقتصاد والتجارة، والزراعة، والحدود والعقوبات، والحرب والسلم، والعقود والأنكحة والمواريث والنفقات، والأطعمة والأشربة، والعمل والعمال، والطب والقضاء وغير ذلك كلها أمور تتعلق بالدنيا من جهة وبالدين من جهة أخرى وفيها أمور أحلها الله، وأمور حرمها الله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، كما هو معلوم.

والله سبحانه وتعالى حينما قال في شأن رسوله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣﴾ (النجم ٣) وعندما قال: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب ٢١) وعندما قال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ (الحشر ٧) وغير ذلك من الآيات لم يفرق بين أمور الدين وأمور الدنيا. فالدين أنزله الله سبحانه وتعالى ليطبق في هذه الدنيا فلابد أنه يتناول أمور الدنيا. ومن مقتضيات الإيمان بالرسول ﷺ طاعته فيما أمر، وترك ما نهى عنه وزجر، وتصديقه فيما أخبر.

وقد ثبت عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه كان يكتب كل شيء سمعه من رسول الله ﷺ يريد حفظه فنهته قريش وقالوا: «أتكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا؟» فأمسك عن الكتابة فذكر ذلك لرسول الله ﷺ «فأومأ بأصبعه إلى فيه فقال: اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق.» رواه أبو داود (حديث ٣٦٤٦) وأحمد ٢/ ١٦٢، ١٩٢، والدارمي ١/ ٢٥ وآخــرون.

=

= فهذا نص صريح في أن كل ما قاله رسول الله ﷺ فهو حق وحجة بدون تفريق بين أمور الدنيا وغيرها.

وكلنا نعلم أن تقرير الرسول ﷺ لأحد من الصحابة على قول أو فعل سنة وحجة شرعية يحتج بها، فكيف لا يكون تقرير الله سبحانه وتعالى لرسوله ﷺ على شيء حجةً وحقًا.

ومن هنا نعلم أن كل ما ثبت عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير فهو سنة وحجة وحق ما لم يثبت له ناسخ كما في هذا الحديث حيث رجع الرسول ﷺ عن نهيه عن تأبير النخل فكان ذلك ناسخًا لقوله الأول، وتنبيهًا ربانيًا خفيًا على خطأ اجتهاده. لأن النبي ﷺ لا يقرُّ على خطأ أبدًا.

وله أمثلة أخرى في السنة والسيرة لا مجال لذكرها هنا.

أما ما يتعلق بالسنة التشريعية أو غير التشريعية من أفعاله ﷺ فقد بينه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إذ قال:

«وما فعله النبي ﷺ على وجه التعبد فهو عبادة يشرع التأسي به فيه. فإذا خصص زمان أو مكان بعبادة كان تخصيصه بتلك العبادة سنة كتخصيصه العشر الأواخر بالاعتكاف فيها، وكتخصيص مقام إبراهيم بالصلاة فيه، فالتأسي به أن يفعل مثل ما فعل، على الوجه الذي فعل، لأنه فعل.

وذلك إنما يكون بأن يقصد مثلما قصد، فإذا سافر لحج أو عمرة أو جهاد وسافرنا كذلك كنا متبعين له، وكذلك إذا ضرب لإقامة حد... ولو فعل فعلاً بحكم الاتفاق مثل نزوله في السفر بمكان، أو أن يفضل في إداوته ماء فيصب في أصل شجرة، أو أن تمشي راحلته في أحد جانبي الطريق ونحو ذلك. فهل يستحب قصد متابعته في ذلك؟ كان ابن عمر يحب أن يفعل مثل ذلك. وأما الخلفاء الراشدون وجمهور الصحابة فلم يستحبوا ذلك لأن هذا ليس بمتابعة له، إذ المتابعة لابد فيها من القصد. فإذا لم يقصد هو ذلك الفعل بل حصل له بحكم الاتفاق كان في قصده غير متابع له. وابن عمر رضي الله عنه يقول: وإن لم يقصده لكن نفس فعله حسن على أي وجه كان فأحب أن أفعل مثله. إما لأن ذلك زيادة في محبته وإما لبركة مشابهته له... فقد ثبت بالإسناد الصحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان في السفر فرآهم ينتابون مكانًا يصلون فيه، فقال: ما هذا؟ قالوا:

ومع أن أهل الرأى قد تعلموا أيضًا هذه الميزة (التمييز بين الأمور التشريعية وغير التشريعية) من المحدثين إلا أن فقهاءهم من أجل توغلهم في القياس لم يستطيعوا أن يلتزموا حد الاعتدال، وحاولوا اختبار عامة المسائل على المعايير القياسية، ولذلك وقع عندهم من الإفراط والتفريط في المسائل المستنبطة ما هو غني عن البيان، وقد قال عنه الشاه ولي الله الدهلوي:

«وبعض الفقهاء عندما خاضوا في القياس تحيروا، فلجوا ببعض المقادير وأنكروا استبدالها بما يقرب منها، وتسامحوا في بعضها، فنصبوا أشياء مقامها، مثال ذلك تقدير الماء بالعشر في العشر[1]».

وأما فقهاء المحدثين فقد احتاطوا في هذه المسألة غاية الاحتياط.

فأولاً: إنهم روَوا وحدَّثوا كلَّ ما ثبتَ عن النبي ﷺ من قولٍ أو عملٍ أو تقريرٍ بنصه وفصه، بدون أيِّ نقص أو زيادة، حتى إنه لو أُدرِج فيه قولُ صحابيٍّ، أو تفسيرٌ منه بيَّنوا ذلك، حتى يجد كل ذي فهم مجالاً للفهم والتفكر، وهو ما قاله النبي ﷺ:

= مكان صلى فيه رسول الله ﷺ. فقال: أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد؟ إنما هلك من كان قبلكم بهذا. من أدركته فيه الصلاة فليصل فيه وإلا فليمض. . . ولم يكن ابن عمر ولا غيره من الصحابة يقصدون الأماكن التي كان ينزل فيها ويبيت فيها مثل بيوت أزواجه ومثل مواضع نزوله في مغازيه، وإنما كان الكلام في مشابهته في صورة الفعل فقط وإن كان هو لم يقصد التعبد به. فأما الأمكنة نفسها فالصحابة متفقون على أنه لا يعظم منها إلا ما عظمه الشارع.» (مجموع فتاوى ابن تيمية ١٠/ ٤٠٩ـ ٤١١ بشيء من الاختصار).

(١) حجة الله البالغة ١/ ٢٧٥.

«فَرُبَّ حامل فقهٍ ليسَ بفقيهٍ، ورُبَّ حامل فقهٍ إلى مَنْ هُو أَفْقَهُ مِنْه[1]».

ثانيًا: إنهم اتبعوا في هذا الباب تصريحات أصحاب رسول الله ﷺ. لا سيما أولئك الذين كانوا قد لازموا صحبة الرسول ﷺ مدةً طويلة واستفادوا منه، وكانت قلوبهم وعقولهم تملك بصيرة تامة لإدراك الأمور التشريعية، ثم إنهم إذا وجدوا أن الرسول ﷺقد فرق بينهما بنفسه تمسكوا به، ولذلك سَلِمَ المحدِّثون من كثير من الأخطاء كما تجنبوا ذلك الإفراط والتفريط الذي وقع فيه فقهاء أهل الرأى، وقد كتب الشاه ولي الله مبينًا ذلك الإفراط والتفريط الذي وقع فيه فقهاء أهل الرأى وأقيستهم المقررة للتمييز بين الأحكام التشريعية وغير التشريعية ثم قال:

«وإذا تحققت هذه المقدمة اتضح عندك أن أكثر المقاييس التي يفتخر بها القوم، ويتطاولون لأجلها على معشر أهل الحديث يعودُ وبالاً عليهم من حيث لا يعلمون[2]».

[مزايا فقه أهل الحديث][3]

١ـ ومن أهم وأفضل المزايا التي يمتاز بها فقه أهل الحديث هو بناء **المسائل الفقهية على المصالح والحكم** التي نص عليها القرآن، أو

(١) سنن الدارمي ١/ ٧٥.
(٢) حجة الله البالغة ١/ ٢٧٧ (١/ ٣٠١ ط. دار المعرفة).
(٣) هذا العنوان زيادة على المصنف للإيضاح.

أخبر بها الرسول ﷺ، أو فهمها أصحاب الرسول ﷺ من تقريره، أو من أسباب ومواقع ورود الحديث، بخلاف أهل الرأى فإن أكثر مسائلهم مبنية على العلل التي قرروها هم، أو على مَظِنَّة حرجٍ، أو غيرها مما خطر بالبال وقت الاجتهاد، ثم يستمر التخريج على التخريج بناء على هذه العلل المقررة، ولذلك يقع التخريج في كثير من الأحيان بعيدًا جدًا من الأحكام الشرعية مما يحار منه العاقل.

أما الأحكام الشرعية في الإسلام من حيث مصالحها وحكمها فهناك فريقان منذ قديم الزمان.

فقالت جماعة: إن هذه الأحكام تعبدية أى ليس فيها سر أو مصلحة، كشرب الخمر أو الفسق والفجور، كل هذا قبيح لأن الشارع نهى عن ذلك، وإخراج الصدقات والزكاة مستحسن لأن الشارع أمر بذلك، وإلا فهذه الأفعال ليست شرًا أو خيرًا في نفسها.

ويرى الفريق الثاني: أن جميع أحكام الشريعة مبنية على مصالح، نعم هناك كثير من المسائل مما لم تتبين فيه المصلحة، ثم انقسم هؤلاء الذين قالوا: إن أحكام الشريعة مبنية على حكم ومصالح على قسمين: قسم يرى أن المسائل والأحكام التي بينت مصالحها وحكمها نصًا في القرآن، أو أخبر بها الرسول ﷺ، أو فهمها الصحابة من القرآن فهي مسلمة، ولكن المسائل التي لم تبين حِكَمُها وأسرارُها فيها مصالح وحكم كثيرة خفية ونستطيع أن نتفكر فيها، فإن عرفنا وفهمنا فالحمد لله، ولكن لا نستطيع أن نجعل تلك المصالح المفهومة علة لتلك الأحكام، ثم نُخَرِّج عليها المسائل والأحكام الأخرى، ونشرِّع التشريعات، فهي منزلة لم يُخَوِّلها أحد، وذلك لأن المصلحة المفهومة هي في نفسها

أمر افتراضيٌّ وظنيٌّ، ثم القياس عليها والتخريج على التخريج ظنٌّ في ظنٍّ لا يمكن الاعتماد عليه.

وعلى عكسهم القسم الثاني الذي يقرر المصالح والأسرار بفهمه ورأيه، ويجعلها علة لذلك الحكم ويخرج عليها المسائل.

والجماعة الأولى هي جماعة المحدثين، والثانية هي جماعة أهل الرأى، ولكن الفقهاء المحدثين استعملوا في ذلك غاية الحذر والاحتياط، ولذلك تمتاز مسائلهم المستنبطة بمزايا لا توجد في المسائل المستنبطة لدى أصحاب الرأى.

ويظهر هذا الفرق بيِّنًا بالمقارنة[1] بين مسائل فقه أهل الحديث وفقه أهل الرأى، فحتى العبادات ـ فضلاً عن المعاملات ـ قد اعتمد فيها فقهاء أهل الرأى على المصالح والعلل، حتى إن كثيرًا من هيئات العبادة قد تغيرت عما كانت عليه في العصر النبوي، وعلى سبيل المثال نذكر

---

(١) لقد عقد صاحب سيرة النعمان مقارنة بين مسائل المحدثين واجتهادات أهل الرأى، ووصف المحدثين المجتهدين بأنهم جاهلون عن مصالح العباد تارة، وعن أساليب الحضارة وطرق الاجتهاد أخرى، أو جعلهم لا يدرون أسرار الأبواب الفقهية. وكل شخص له حق أن يعقد مقارنة كهذه، ولكن الأسف أننا لو فعلنا هذا نراهم لا يتلكأون عن الاتهام بالطعن في الأئمة، ولذلك نغض عنها النظر، وإلا «فتراجم أبواب صحيح البخاري» و«كتاب «الأم» المبارك للإمام الشافعي» (الذي سبق ذكره في المقدمة) و«رسالة مناقب الشافعي للإمام الرازي» و«إعلام الموقعين» وأساليب الأستاذ النعماني ما كانت تسمح لنا أن نعرض عن هذا. والمقارنة في الحقيقة إنما تكون في الأدلة الشرعية، أما الأمور الأخرى الخارجية فلا دخل لها في المقارنة فإذا رجَحَ جانب المحدثين بالدلائل الشرعية فأى قيمة لأساليب المدنية أو الاحتياط، أو مخالفة القياس؟. (المؤلف).

الصلاة فهي اسم لمجموعة من الأفعال، ولكن الغرض الحقيقي للصلاة هو الخضوع واظهار العبودية والإقرار بالعظمة الإلهية والدعاء (هذه أربعة أشياء ظاهرة وبينة، مع أن كل فعل من أفعالها لها مصالح وأسرار كامنة يطول ذكرها، وهي مذكورة في حجة الله البالغة وغيرها).

قال الله تعالى:

﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾[1].

﴿ وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ ﴾[2].

وبناءً على هذا فينبغي أن تؤدى الصلاة بطريقة تتبين فيها آثار التواضع والحب والوله من وضع الجوارح، وتظهر العبودية والخوف من الصوت، ويمتلىء القلب من الخشية وذكر الله، فحينذاك تكون الصلاة موجبة للنجاة. قال الله تعالى:

﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢ ﴾[3].

وللحصول على هذه الغاية أوجب الشارع التكبير والقراءة والركوع والسجود.

ولكن فقهاء أهل الرأى ـ بناءً على المصالح والعلل التي قرروها ـ قد نقصوا من منزلة الصلاة بحيث انعدمت الغاية الحقيقية للصلاة.

---

(١) الزمر: ٢٣.
(٢) طه: ١٠٨.
(٣) المؤمنون: ١ـ٢.

فالقراءة عندهم مفروضة في ركعتين فقط، وهي أيضًا بقَدْر آيةٍ من القرآن، حتى إن بعضهم لم يُوجب حتى ألفاظ القرآن المنزلة من عند الله، فلا حرج إن قرأ بالفارسية. وهذا القدر من القراءة لا يحصل بها الخضوع، ولا اظهار العبودية، ولا إقرار العظمة الإلهية، ولا الدعاء، وهكذا الخروج بصنعه عمدًا.

وهذا بخلاف فقهاء المحدثين فإنهم أوجبوا قراءة الفاتحة (من القراءة) لأنها فيها الحمد والثناء واظهار العبودية والعظمة الإلهية وإظهار الخشوع والدعاء. ويزاد إلى ذلك التأكيد الوارد من الرسول ﷺ على قراءتها، ونظرًا إلى هذا الشمول للمعاني في سورة الفاتحة فقد سماه الله تعالى «الصلاة» كما دلت عليه رواية مسلم:

«قسمتُ الصَّلاةَ بَيني وبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَين إلخ»[1].

وكذلك الركوع والسجود فقد أوجب فقهاء أهل الحديث فيهما ما يحصل منه الغاية الحقيقية للصلاة يعنى الإطمئنان في الركوع والسجود والذكر والدعاء، وقد قال رسول الله ﷺ لرجل لم يُتِمَّ الركوع والسجود:

«إنك لم تصل[2]».

وكان الرجل قد ركع وسجد ولكنه كان بطريقة لم يحصل منها المقصود من الصلاة. ولا ينبغي أن يُتَوهم من هذا أن فقهاء المحدثين قد عينوا أركان الصلاة حسب المصالح التي تبينت لهم في رأيهم. كلا

---

(١) الصحيح لمسلم ٢٩٦/١.

(٢) صحيح البخاري ٥٤٩/١١. وهي جملة من «حديث المسيء صلاته» المشهور.

بل هناك أحاديث صحيحة تدل على ذلك، كما أن العقل يشهد لجودة هذه المصالح.

وهكذا الأمر في مسائل الزكاة، فالغاية من الزكاة هي المواساة والإعانة لأبناء البشر، ولذلك خُصِّصت مصارف الزكاة لأولئك الذين يستحقون المواساة والإعانة أكثر من غيرهم أى الفقراء، والمساكين، وعمال الزكاة، والمؤلفة قلوبهم، والغارمين، وابن السبيل، وفي سبيل الله، وفي الرقاب. وهؤلاء هم الذين نص عليهم القرآن بنفسه[١]. ولذلك اتفق المجتهدون على أن هؤلاء هم مصارف الزكاة، ولكن خالف بعضهم في التعميم بينهم ولاحظ فقهاء المحدثين أن المصلحة في حصر الزكاة في هذه الأصناف أنه إن رفع القيد عن استيعاب هذه الأصناف لأنفق الناس أموال زكاتهم في بعض منها حسب رغبتهم، ويُحْرَم الآخرون، ولكن فقهاء أهل الرأى لم ينتبهوا لهذا المعنى، فقالوا: له الحق في أن يصرف على أيهم شاء.

وسوى هذه الأمور فهناك مئات من المسائل في العبادات تبين أن النظر الدقيق الذي نظر به فقهاء المحدثين إلى المصالح والأسرار فيها إنما كان من حظهم وحدهم. وهذه الميزة تظهر في مسائل المعاملات أكثر، وهناك يظهر واضحًا جليًا مبلغ اعتماد أهل الرأى على المصالح التي قرروها، مع أنه أمر خطير جدًا[٢].

---

(١) التوبة: ٦٠.

(٢) ومما تعرف به خطورة هذا الأمر: أن عمر رضي الله عنه رأى ذات مرة أن الرمل في الطواف كان لإظهار قوة المسلمين أمام كفار مكة، ولما لم يبق الكفار في مكة فلا =

٢ـ الثاني من الميزات التي يمتاز بها فقه أهل الحديث على فقه أهل الرأى هو أن المحدثين دائمًا يسلكون مسلك الاعتدال في مسائلهم مع سهولة العمل، وقد ورد في القرآن أكثر من مرة:

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[(١)].

وقد قال الرسول ﷺ:

«بَعِثْتُ بالحَنِيْفِيَّةِ السَّمْحَةِ[(٢)]».

ومن مزايا الإسلام على الأديان الأخرى أنه بعيدًا جدًا عن الرهبانية، وليست فيه عبادات شاقة، كما أن أحكامه سهلة يسيرة في العمل، ولكن مع ذلك ينبغي أن يلاحظ أن أحكام الشريعة بعيدةٌ جدًا عن إتباع الهوى، وقد راعى فقهاء المحدثين هذا المبدأ كل المراعاة، ومسائلهم الاجتهادية مصونة من هذا الإفراط والتفريط، فإنهم لا يأمرون المرأة التي فُقِدَ زوجها أن تجلس تسعين سنةً كاملةً تتحمل مشاق النفقة والسكنى والعزوبة، ثم إذا وَضَعت رجليها على حافة القبر أذن لها بالنكاح.

= حاجة إلى ذلك، ولكنه رمل بعد ذلك. قال الشاه ولي الله الدهلوي:
«ثم خشى عمرُ أن يكون له سبب آخر» حجة الله البالغة ١/ ٢٧٢، فعمر مع قوته الموهوبة للفقه لم يستطع أن يعتمد على رأيه في تعيين المصالح. (المؤلف).

(١) البقرة: ١٨٥.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٥/ ٢٦٦، والطبراني في الكبير ٨/ ٢٥٧.
وأوله «إني لم أبعث باليهودية ولا النصرانية ولكني بعثت بالحنيفية السمحة الحديث. وفيه قصة. قال الهيثمي: فيه علي بن يزيد الألهاني وهو ضعيف. مجمع الزوائد ٥/ ٢٧٩، ولكن الحديث له شواهد، فانظر غاية المرام ص ٢٠، حديث ٨، السلسلة الصحيحة حديث ٨٨١، صحيح الأدب المفرد حديث ٢٢٠.

فأولاً: من النادر من يبلغ إلى هذه السن.

وثانيًا: كيف يصح أن تكلف بالعزوف والرهبانية وقضاء شبابها بالحزن والأسى والحرمان، فإذا وضعت رجليها على حافة القبر أُذِن لها أن تصبح عروسًا.

كذلك لا يوجد عندهم تساهل مفرط حتى يقولوا بأن رجلاً لو علَّم امرأةً كلماتٍ تعنى الإيجاب، دون أن تفهم معناها، فإذا نطقت بها أمام رجلين، وقَبِلَها الرجل، فقد انعقد النكاح، وأصبحت زوجة لذلك الرجل، وإن كان الشهود أيضًا لا يفهمون تلك الكلمات.

كما أنهم لا يقولون بأن رجلاً لو أنطق امرأةً سرًا بلا علم أوليائها أمام رجلين، أو حصل على الإيجاب والقبول بأى طريقة أخرى فقد انعقد النكاح. أو حملها على الإيجاب والقبول أمام شاهدين فاسقين زانيين قاذفين مجلودين بالحد، ولم يتوبا، أو أمام شاهدين سكرانين لا يعلمان شيئًا عن النكاح بعد إفاقتهما، أو حصل على شهادة شاهدين كاذبين على امرأة منكوحة لرجلٍ آخر أمام القاضي، وحكم به القاضي فقد أصبحت زوجة له. هذه المسائل وكثير من أمثالها قد توسع فيها البعض توسعًا كبيرًا، ولكن اجتهاد إمام المحدثين وفقهاء أهل الحديث قد سَلِمَ من هذا كله.

٣- إن قسمًا كبيرًا من الفقه هو قسم المعاملات الذي تتعلق به الأمور الدنيوية، وهذا هو الموضع الذي تتبين فيه دقة نظر المجتهد وفهمه للنكات، ولقد سعى إمام المحدثين سعيًا مشكورًا في استنباط المسائل من النصوص القرآنية، والأحاديث الصحيحة، مع مراعاة مقتضيات المدنية، ومصالح العباد، وقد نجح في ذلك غاية النجاح،

وقد كانت الحكومة العباسية في عصر إمام المحدثين قد توسعت في المدنية والحضارة، واتسعت رقعة الحكومة الإسلامية اتساعًا كبيرًا، وظهرت آلاف من الصور الجديدة للمعاملات باختلاط الأمم والأقوام، وزيادة على ذلك كانت هناك مسائل كثيرة اجتهد فيها المجتهدون السابقون، ولكنهم لم يصيبوا فيها، بسبب عدم جمع وانتخاب الأحاديث الصحيحة. والعمل الجليل الذي قام به إمام المحدثين قبل كل شيء أنه انتخب الأحاديث الصحيحة، وقدّم برهانًا عمليًا على أنه يمكن استنباط جميع المسائل والأحكام من الأحاديث الصحيحة[1]، وبين قواعد وطرق الاستنباط بذكر حديثٍ واحد في عدة أبواب واستنباط عدة مسائل منه، وكان هدفه من هذا أن يبرهن على أن الفقه، وهو القانون الشرعي، لا يوجد فيه أى جزء يرجع إلى الرأى الإنساني المحض بحيث يكون عمل المجتهد فيه كعمل بقية المقننين في العالم[2]. قال المحدثون:

«قد أخرج المؤلف (الإمام البخاري) حديثًا واحدًا في مواضع، ويستنبط منه في كل موضع ما يتعلق بذلك الموضع من الأحكام الدينية وقد أكثر مثله في هذا الكتاب، وهو مما يدل على قوة اجتهاده، فإنه قد استنبط كل جزئي من الحديث مع قلة الصحيح منه[3]».

---

(١) تقدم عن الإمام البخاري أنه قال: «لا أعلم شيئًا يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة» فقلتُ له (القائل هو ورَّاقة): يمكن معرفة ذلك كله؟ قال: نعم. (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٢).

(٢) على عكس ما فعله صاحب سيرة النعمان حيث جعل الجزء الأكبر من الفقه الحنفي مساويًا لقوانين المستر سالـــبرى. (المؤلف).

(٣) أنظر شروح البخاري ورسالة الشاه ولي الله الدهلوي. (المؤلف) وأنظر على سبيل المثال مقدمة فتح الباري ص ١٥، وشرح تراجم أبواب صحيح البخاري للدهلوي =

لا يمكن الإدعاء أبدًا بأن الإمام البخاريَّ كان معصومًا لم يصدر منه الخطأ في الإجتهاد، مع أن أجلة صحابة رسول الله ﷺ والأئمة من بعدهم لم يسلموا منه، فكيف يمكن أن يبرأ الإمام البخاري منه، ونحن لا نريد أن نكمل عدد المعصومين الإثنى عشر بجعل الإمام البخاري معصومًا، غلوًا في المحبة وإحسان الظن به. كما قال الشاعر ما معناه:

المجتهد قد يصيب وقد يخطىء، والذي لا خطأ فيه فهو حكم الرسول[1].

والإمام البخاري يضع الحديث في محك النقد أولاً، ويختبر صحته من كل ناحية، فإذا تيقن صحته يستخير الله تعالى لمزيد الاطمئنان على الصحة، فإذا اطمئن به يجعل الحديث في الغالب تحت مسألة فقهية تسمى بترجمة الباب. مع أنه يقصد في ترجمة الباب أحيانًا تفسير آية مجملة بالحديث الصحيح، أو تأويلها أحيانًا، وتارة تقييد مطلق، أو تخصيص عام، وتارة تعميمَ خاصٍ، وتارةً تعيين أحدِ الاحتمالين الموجودين، وتارة الرَّد على أحاديث وآثار غير ثابتة، وتارة يضع بعض التقاليد والعادات الرائجة في أهل عصره في ضوء الكتاب والسنة ليختبر صحته أو خطأه، وتارة تأييد حديث صحيح، وتارة يذكر حديثاً صحيحًا ليشهد لحديث ضعيف، وتارة يعين أحد الاحتمالين الواردين في حديث بحديث صحيح آخر، وتارة يذكر موضعين للدلالة لحديثين ظاهرهما

= ص ٩. وهذا النص ذكره المؤلف رحمه الله بالعربية مما يعنى أنه اقتبسه بنصه من أحد الشراح ولكن لم أعرف من هو؟ والله أعلم.

(١) ترجمة بيت نصه:

مجتهد كاه مصيب است وكهى خاطى ليك هرجه دروي نه خطا حكم بيمبر كيرند

التعارض، حتى يرتفع التعارض الظاهريُّ، كما قد فصلنا الكلام في هذا الموضوع فيما سبق، إلا أن أكثر تراجم الأبواب يقصد منها استنباط المسائل الفقهية.[1]

٤ـ إن أهم ميزة يمتاز بها فقه أهل الحديث أن **جانب النصوص هو الأقوى دائمًا في استدلالهم**، وقد حصلت هذه الميزة لفقه أهل الحديث بسبب خدمة الأحاديث النبوية فقط.

لقد جمع الإمام البخاري الأحاديث الصحيحة، وألقى إليها نظرة مجتهد يستنبط منها المسائل، فرأى أن كثيرًا من مسائل أهل الرأى تخالف نصوص الأحاديث الصحيحة، ولذلك عرّض بمسائلهم أيضًا مع استنباط للمسائل، كما أنه يذكر أحيانًا الترجيح بين المسائل التي اختلف فيها الأئمة السابقون في ضوء الأدلة. ويظهر من هذا أن أنظار الإمام البخاري كانت تتركز على أمر مهمٍ آخر أيضًا،ويظهر أثره في أكثر مؤلفاته، وإن أى إنسان ذا عقل سليم متوسط عنده شيء من سعة النظر يستطيع أن يعرف أنه لا يقصد فقط الاجتهاد واستنباط المسائل وترتيب وتهذيب فقه أهل الحديث وتدوين ونقد الأحاديث، لا تنحصر أهدافه في هذه الأمور فقط، بل هناك هدف مهم آخر أيضًا، وهو تمحيص وتحقيق مسائل أهل التخريج القياسية التي كانت قد انتشرت في العجم والشعوب الحديثة العهد بالإسلام بسبب عدم انتشار الأحاديث الصحيحة، أو لغيره من الأسباب، وإن العجم لما فتحوا أعينهم لم يجدوا غير تلك المسائل ـ واقترنت به أسباب أخرى أيضًا ـ فتمسكوا بها، وبالغوا في الجمود عليها.[2]

---

(١) انظر مقدمة فتح الباري ص ١٣ ـ١٤.

(٢) انظر التنكيل للعلامة المعلمي ١/ ٢٦٠.

لقد عمل الإمام البخاري بذكاء وجرأة في وقت كان الجمود قد أرخى سدوله على العراق كله، وبذل جهدًا كبيرًا لرفع حُجُب هذا الجمود والغفلة من الأعاجم، وأتباع أهل الرأى، ولذلك فإنه حينما استخرج المسائل الفقهية من الأحاديث الصحيحة فقد خصص جزءًا كبيرًا من مؤلفاته **للرد على تلك المسائل القياسية التي كانت قد انتشرت في أهل الرأى**، ولا شك أنها جرأة عظيمة منه، لأن بعض الحكومات أيضًا كان لها ضلع في ترويج هذه المسائل، وإن التصدي للرد على هذه المسائل كان يستلزم المجابهة مع تلك الحكومات، وإمام المحدثين قد رد في الغالب عليهم تعريضًا وكنايةً أثناء تدوينه للأحاديث، والكناية أبلغ من التصريح.

لا شك أن هناك مؤلفات للإمام البخاري أيضًا ألفها حسب أصول المناظرة مثل رسالة «القراءة خلف الإمام»، ورسالة «رفع اليدين»، ولكن النصيب الأوفر كان للكناية والتعريض، فهو بسبب سعة صدره وسماحته يُعرِّض بمجتهدي أهل الرأى في تراجم أبوابه تعريضًا ولا يصرح بهم.

ولذلك ذكر شُرَّاح صحيح البخاري أنه لا يمكن للمرء أن يستفيد من تراجم أبواب الجامع الصحيح حق الاستفادة إلا إذا كان له إطلاع على كتب القوم.

وهذا الذي حمل علماء الإسلام قاطبة على الاعتراف بصعوبة فهم صحيح البخاري، حتى إن المؤرخين أيضًا لم يسعهم إلا أن يعترفوا بذلك، وسبب هذه الصعوبة أن الإمام البخاري يرمي إلى هدف آخر أيضًا بالإضافة إلى دقائق فن الحديث والنكات الفقهية، وإدراك هذا

الهدف يحتاج إلى سعة الأفق وبعد النظر، ومن هنا تزداد هذه الصعوبة، فالتراجم التي صرَّح فيها الإمام بالرَّدِّ يفهمه كل واحد، ولكن استيعاب التعاريض في تراجم الأبواب وأهدافها والوصول إلى أغوارها يحتاج إلى الإطلاع الواسع، ولا بد من مطالعة تراجم أبواب «كتاب الأم» للإمام الشافعي ـ فضلاً عن الفقه الحنفي ـ و«كتاب المدونة» في مذهب الإمام مالك، و«المصنف» للحافظ عبدالرزاق، ولذلك لا يستغنى دارس صحيح البخاري عمن يتلمذ عليه من شيوخ الفن. وليس من العدل أن نقصر قول الإمام البخاريِّ «لو نشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت البخاري ولا عرفوه[1]» في نطاق النكت الحديثية فقط.

وبسبب قلة معرفتهم يعترض بعض الناس في أيامنا هذه على تراجم أبواب البخاري ومسائله الفقهية ويسعون لنشر وترويج هذه الاعتراضات، ولكن من حسن الحظ أنها اعتراضات ليست جديدة، بل هي أسئلة كان يستشكلها شراح البخاري للرَّدِّ عليها، وأجابوا عليها بعدة أجوبة، وخوفًا من التطويل نؤجل هذه الاعتراضات والرد عليها للقسم الثالث[2]. ولكن لا مانع هنا من أن نقول: إنه لم يكن أحد من المجتهدين الماضين معصومًا بحيث لم يُعترض على مسائله ودلائله، وإن هؤلاء الذين يعترضون على اجتهادات البخاري وأدلته، عليهم أن ينظروا في مسائل الإمام أبي حنيفة رحمه الله وأدلتها أيضًا ورغم أنه مُسلَّم به في الفقه والاجتهاد، فإن تلامذته أنفسهم قد تركوا ما يقارب ثلثي مذهبه إما بسبب خطأ في الاجتهاد، أو لكون رأيه ضعيفًا، أو

---

(١) مقدمة الفتح ٤٨٧، وانظر التعليق رقم (١) في ص ٣٣٤.

(٢) انظر التعليق (١٦)، ٦٠٤.

طابقة بين الدليل والدعوى، أو عدم اكتمال
ن هذا نقصًا في الفقه والاجتهاد فعليهم ـ أولاً
حبوا من الإمام أبي حنيفة رحمه الله هذا اللقب،

اد **الإمام البخاري** واستنباطه للمسائل ومعاريضه
مبسوطة ومجلدات ضخمة، وقد تكلم في ذلك
ح البخاري، ولكن مع ذلك نذكر هنا شيئًا منه.

اري حتى من النصوص التي تحضر في أذهان
يقة وبطريقة سهلة جدًا وتبدو واضحة جدًا بعد
قوي على صفاء ذهنه وجودة فقهه. وصحيح
ة من هذا القبيل.

نباط المسائل الفقهية بل في الصحيح كله أنه يذكر
يم، ثم الحديث المرفوع، أو آثار الصحابة، أو
فتاوى علماء التابعين. وهذه أمور لا بد منها للمجتهد، نعم إنه لا يتعرض لبيان طريق الاستدلال ولأوجه الاستنباط، وهذا هو موضوع التدبر والتفكير لأهل العلم. وهو السبب الذي حمل العلماء على العناية بالتراجم، وألفت فيها مؤلفات كبيرة ومستقلة سبق ذكرها بالتفصيل. وأصعب شيء هو تعيين المراد من تراجم الأبواب، فإذا فُهِمَت هذه الأغراض سَهُلَ فهمُ طريقة الاستدلال ووَجهِ الاستنباط. ولقد جعل بعض المؤلفين أغراض التراجم موضوعًا لتأليفاتهم، وألفوا في ذلك مؤلفات مستقلة.

* ومن الجدير بالذكر أن كثيرًا من **التراجم في صحيح البخاري** يشير

بها الإمام البخاري إلى فائدة ضمنية غير ترجمة الباب المذكور قبله، والأصل في مثل هذه المواضع أن يقال: «تنبيه» أو «فائدة» أو «قف» ولكن الإمام البخاري في تأليفه هذا لا يستعمل سوى كلمة «باب» ويكتب هذه الكلمة أيضًا مكان «قف» أو «فائدة» أو «تنبيه» ولا مشاحة في الاصلاح.[1]

* ومن الجدير بالذكر أيضًا أن هذا التأليف للبخاري من المؤلفات القديمة، وقد جرت عادة القدماء أنهم يعبرون عما في ضمائرهم **بعباراتٍ واضحة بسيطة** كيف ما اتفق، **ولا يتكلفون في انتقاء الكلمات وتهذيبها وتحبيرها** كما هو المعروف لدى المتأخرين، وعلى هذا الأساس تعتبر نسبة كتاب «الفقه الأكبر» إلى الإمام أبي حنيفة نسبةً غير صحيحة، لأنه لا توجد فيه صبغة أساليب القدماء بتاتًا[2]. ويتضح هذا الأمر جليًا لمن نظر في «كتاب الأم» للشافعي، أو «الرسالة» في الأصول، أو «مقدمة صحيح مسلم» وغيرها.

* **يعتني الإمام البخاري اعتناءًا بالغًا بمصالح العباد في استنباط المسائل، ولكن مع ذلك يجعل جانب النصوص هو الغالب في الاستدلال،** فمثلاً عقد باب «لا نكاح إلا بوليٍّ[3]» ثم عقد بعد ذلك بابًا «لا نكاح إلا برضاها[4]» أى كما أن النكاح لا ينعقد إلا بوليٍّ، كذلك لا ينعقد إلا بعد موافقة المرأة، وأثبت كلا الأمرين بطريقة واضحة.

---

(١) انظر شرح تراجم أبواب البخاري للدهلوي ص ١٠ ـ١١.

(٢) انظر سيرة النعمان الجزء الثاني ٨٩ ـ٩٠ (المؤلف).

(٣) صحيح البخاري ٩/ ١٨٢.

(٤) أيضًا صحيح البخاري ٩/ ١٩١.

والقصد من هذا أن المرأة لا يُتْرك حبلُها على غاربها تنكح من تشاء، ولا هي مُجْبَرَةٌ ومُقَيَّدَةٌ يُنْكِحُها الوليُّ من شاء ولا تجد هي مجالاً إلا السكوت، والحق أن هذا هو ما يريده الشرع، أى إيجاد الاعتدال والتوازن بين الجانبين. ولكن بعض المجتهدين قد أطلقوا العنان للمرأة البالغة من جهةٍ بحيث تركوا لها الحرية في العقد مع من شاءت، ولكن قالوا في الجانب الآخر: إنها إن خدعها رجلٌ فأنطقها كلمات الإيجاب والقبول ولو لم تفهمها المرأة فقد انعقد النكاح، ودخلت المرأة في قيد العقد، ولم يبق لها أى خيار.

* والإمام البخاري **لا يكتفي بعبارة النص وحدها** في استنباط المسائل والاستدلال بها، **بل يتعدى إلى إشارة النص، ودلالة النص**، واقتضاء النص، واستنبط أيضًا بحمل النظير على النظير والقياس، ولكنه مع ذلك لا يقرَبُ الإستحسان[1]، وقياس الطرد[2]، وقياس الشبه[3]، بل يكتفي بالاستدلال بقياس العلة وقياس الدلالة.

ومثاله: قال البخاري: «باب فضل صلاة الفجر في جماعة[4]» واستدل على ذلك بحديث: «والذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع

---

(١) الاستحسان: قياس خفيت علته بالنسبة إلى قياس ظاهر متبادر، يعنى أن يكون في المحل علة ظاهرة توجب له حكمًاإلحاقًا بأصل،ووصف آخر خفى يقضي بالحاقه بأصل آخر. (أصول الفقه للخضري ٤٠٢) (المراجع).

(٢) قياس الطرد: هو وصف يوجد الحكم مع وجوده وينتفى عند انتفائه. (أصول الفقه ٣٩٣ـ٣٩٤) (المراجع).

(٣) قياس الشبه: إنه وصف لا يناسب الحكم بذاته، وإنما يناسبه لأنه أشبه الوصف المناسب بذاته. (أصول الفقه ٣٩٤) (المراجع).

(٤) صحيح البخاري ٢/١٣٧.

الإمام أعظم أجرًا من الذي يصلي ثم ينام[1]».

وهذا الحديث يدل على فضل صلاة العشاء في جماعة في بادىء النظر، ولكن إذا نظرنا إلى علة تلك الفضيلة ـ وهي واضحة ـ عرفنا ذلك الحكم ـ الفضيلة ـ في صلاة الفجر أيضًا، وذلك لأن هذه العلة ـ وهي ترك النوم وتحمل مشقة السهر ـ توجد بالأولى في إدراك صلاة الفجر في جماعة، لأن تأخير النوم برهةً من الليل أسهل بكثير من القيام من النوم الهادىء اللذيذ.

وقد بين العلامة العيني علة المقيس والمقيس عليه بكلمات مختصرة هكذا:

«ومعلومٌ أن المشقة في الجماعة في الفجر أزيد، فيعلم أن أجرها أوفر[2]».

بل لقد ثبت فضل جماعة الفجر حتى على جماعة العشاء من حيث دلالة النص[3].

* وفي بعض الأحيان يستدل على مسألة واحدة بمجموعة من **الأحاديث**، وكأنها نتيجة لعدة مقدمات.

ومثاله: «باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان

---

(١) أيضًا صحيح البخاري ٢/ ١٣٧.

(٢) عمدة القارىء ٢/ ٦٩٤ (وذكره هنا بمعناه. المراجع).

(٣) ومن الغريب أن بعض الناس بسبب قصور نظرهم قد جعلوا هذا الحديث مثالاً لعدم الموافقة بين الأحاديث وتراجم الأبواب، واعترضوا على البخاري بسبب ذلك. (المؤلف).

وغيرهم. قال ابن عمر: إنما الغسل على من تجب عليه الجمعة[1]».
وأورد في آخر هذا الباب حديثاً:

«عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: لا تَمْنَعُوا إمَاءَ الله مَسَاجِدَ اللهِ[2]».

ولا علاقة لهذا الحديث في ظاهر الأمر بوجوب الغسل على النساء والصبيان، أو عدمه، ولكن إذا نظرنا إلى أن هذا الحديث نفسه قد سبق ذكره عن ابن عمر رضي الله عنه بلفظ:

«ائذَنُوا للنِّسَاءِ باللَّيْلِ إلَى المَسَاجِدِ[3]».

وكلا الروايتين عن ابن عمر، إحداهما مقيدة بالليل، والثانية مطلقة ففُهم من هذا أن المراد من المطلق هو هذا المقيد بالليل، فيكون معنى الحديث:

«لا تمنعوا إماء الله مساجد الله في الليل» وثبت جواز المنع بالنهار، ولما كانت صلاة الجمعة بالنهار ثبت عدم وجوب الجمعة على النساء ثم أضيف إليه أثر ابن عمر المذكور في ترجمة الباب:

«إنما الغسلُ على من تَجِبُ عليه الجمعة[4]».

وبضم هذه الأحاديث الثلاثة بعضها إلى بعض ثبت أن الغسل لا يجب على النساء.

---

(١) صحيح البخاري ٢/ ٣٨١.
(٢) صحيح البخاري ٢/ ٣٨٢.
(٣) صحيح البخاري ٢/ ٣٨٢.
(٤) صحيح البخاري ٢/ ٢٨١.

* والمثال الثاني «باب الصدقة قبل العيد[1]».

وأورد في آخر هذا الباب عن أبي سعيد الخدري:

«قال كنا نُخْرِجُ في عهدِ رَسُولِ الله ﷺ يومَ الفِطْرِ صاعًا من طعام[2]».

والظاهر أن هذا الحديث لا علاقة له بترجمة الباب، ولكن إذا أضفنا إليه الحديث المذكور قبله ثبتت المسألة، وهو:

«عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أمر بزكاة الفطر قبل خُروجِ النَّاسِ إلى الصَّلاة[3]».

وبديهي أنّ أصحاب رسول الله ﷺ ما كانوا يخالفون أمره، فثبت أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه إذ قال: «كنا نُخرجُ صاعًا من طعامٍ» فالمراد به قبل صلاة العيد. والحقيقة أن الإمام البخاري بإخراجه في هذا الباب حديثين، أحدهما مقيد، والثاني مطلق، أشار إلى المسألة الأصولية، وهي أن المراد من هذا المطلق هو المقيد، ومع أن الشارحين قد نصوا على أن الإمام البخاري يلاحظ هنا إطلاق اللغة أى إن لفظ «يوم الفطر» في حديث أبي سعيد الخدري أريد منه «قبل صلاة العيد» إطلاقًا أوّليًا من حيث اللغة، وعلى بعد الصلاة إطلاقًا ثانويًا، وذلك لأن كلمة «الفطر» يلاحظ فيها الابتداء.

---

(١) صحيح البخاري ٣/ ٣٧٥.

(٢) صحيح البخاري ٣/ ٣٧٥.

(٣) صحيح البخاري ٣/ ٣٧٥.

قال في لسان العرب:

«الفطرة: الابتداء، انفطر العِنبُ إذا بدت رؤوسه، لأن القضبان تنفطر. والتفاطير: أول نبات الوَسْمِي[1]».

ومنه الفطير بخلاف الخمير، فإنَّ الفطير هو ما عُجِن قريبًا من الدقيق بخلاف الخمير.

قال العلامة العيني:

«مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله يَوْمَ الفِطْرِ[2]».

* وأحيانًا **يستدل على المسألة بقاعدة «بطريق الأولى»** التي تسمى **«دلالة النص»**.

مثل: «باب الاستماع إلى الخطبة[3]». أى الإصغاء للسماع.

وأورد فيه حديث:

«فإذا خَرَجَ الإمامُ طَوَوْا صَحُفَهم ويَسْتَمِعُون الذِّكر».

أى إن الملائكة الذين يسجلون الحاضرين في الجمعة على أبواب المساجد يطوون صحفهم إذا خرج الإمام للخطبة ليستمعوا إليه، فعلى المسلمين بطريق الأولى أن يستمعوا إلى خطبة الإمام.

* **«وأحيانًا يستنبط المسألة بعموم الإضافة»**.

---

(١) لسان العرب ٥/ ٥٥ ٥٩.

(٢) عمدة القارى ٤/ ٤٧٤.

(٣) صحيح البخاري ٢/ ٤٠٧.

مثل: «باب إذا فاته العيد يصلي ركعتين وكذلك النساء ومن كان في البيوت والقرى[1]».

واستدل على ذلك بقوله ﷺ:

«هذا عيدُنا أهلَ الإسلامِ».

وبقوله:

«فإنها أيامُ عيدٍ».

فقد نسب الرسول ﷺ العيدَ إلى جميع المسلمين، والصلاة هي شعار العيد، فإذا فات العيد أى واحدٍ فليصل وحده.

* **وأحيانًا يثبت المسألة بعموم الألفاظ:**

مثل: «باب بيع المدبر[2]».

واستدل على ذلك بحديث:

«عن زيد بن خالد، وأبي هريرة رضي الله عنهما أنهما سمعا رسول الله ﷺ يُسْأَلُ عن الأَمَةِ تَزني ولم تُحْصَن، قال: اجلِدُوها ثم إن زَنَتْ فَاجْلِدُوها ثم بِيْعُوهَا، بعد الثالثة، أو الرابعة[3]».

ولفظ الأمة يشمل «الزانية المدَبَّرةَ» و«غَيْرَ المدَبَّرةِ» فإذا زنت المدَبَّرة أيضًا فلها هذا الحكم، الجلد، ثم البيع في الآخر.

---

(١) صحيح البخاري ٢/ ٤٧٤.

(٢) صحيح البخاري ٤/ ٤٢٠.

(٣) صحيح البخاري ٤/ ٤٢١.

* وأحيانًا **يسوق لفظ الحديث مختصرًا** (إذا كان على شرطه) للاستدلال على مسألة فقهية، **ويشير بذلك إلى أن الحديث نفسه ورد عن الصحابي** نفسه **مطولاً ومفصلاً**، وقد ذُكرت فيه هذه المسألة صراحةً، ولكنه لم يكن على شرطه فلم يُخرج الطريق المفصلة في الجامع الصحيح، وأشار بالرواية المختصرة إلى صحة المسألة.

مثل: «باب طول القيام في صلاة الليل[1]» وأورد فيه حديث حُذيفة:

«أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا قام للتهجُّدِ مِنَ اللَّيل يَشُوصُ فَاهُ بالسِّواك».

وليس في هذا الحديث المختصر ذكرٌ لطول القيام في الظاهر، ولكن هذا الحديث نفسه ورد مفصلاً عن حذيفة نفسه في صحيح مسلم وقد جاء فيه أنه قال:

«صليتُ مع النبيِّ ﷺ ذاتَ ليلةٍ فافتتَح ﴿البقرة﴾ فقلتُ: يركَعُ عند المائة، ثم مضى، فقلتُ: يُصَلِّي بها في ركعة، فمضى، فقلتُ: يركَعُ بها. ثم افتتح ﴿النساء﴾ فقرأها، ثم افتتح ﴿آل عمران﴾ فقرأها يقرأ مترسلاً، إذا مرَّ بآية فيها تسبيحٌ سَبَّحَ، وإذا مرَّ بسؤالٍ سألَ، وإذا مرَّ بتَعَوُّذٍ تَعَوَّذَ، ثم ركع[2]». الحديث

* وأحيانًا **يشير في استنباط المسألة من الحديث إلى أن هناك مقدمةً خارجية معها**، وكأنها طبيعيةٌ تحضر في ذهن المجتهد ولا تغيبُ عنه،

---

(١) صحيح البخاري ٣/١٩.

(٢) الصحيح لمسلم ١/٥٣٦ ـ٥٣٧.

والمسألة في الحقيقة نتيجة الحديث وتلك المقدمة الخارجية معًا.

مثل: «باب ما يُسْتَخْرَجُ من البحر» (أى هل فيه الخمس أم لا[1]).

وساق في الدليل بعد آثار الصحابة وأقوال علماء التابعين هذا الحديث:

«عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنَّ رجلاً من بني إسرائيل سأل بعضَ بني إسرائيل بأن يُسلفه ألف دينار، فدفعها إليه، فخرج في البحر فلم يجد مركبًا فأخذ خشبةً فَنَقَرَها، فأَدْخَلَ فيها ألف دينارٍ، فرمى بها في البحر، فخرج الرجل الذي كان أسلَفَه، فإذا بالخشبة، فأخذها لأهله حطبًا، فذكر الحديث، فلما نشرها وجد المال[2]» ـ انتهى.

وعُلم من هذا الخبر الذي ذكره رسول الله ﷺ أن ما أُخرج من البحر ما كان يجب فيه إخراج شيء. فإذا أضيفت إلى هذا الحديث هذه المقدمة الخارجية «شَرْعُ مَن قَبْلِنا شَرْعُنا ما لم ينكر» ثبت من الحديث مع هذه المقدمة أن ما أُخرجَ من البحر ليس فيه الخُمُس والزكاة، وإلا لم يسكُتِ النبيُّ ﷺ عن ذكره، ولكنَّ هذا الدليل ليس صريحًا ولا واضحًا، ولذلك لم يعقد له ترجمة صريحة قويةً، وهذا غاية الحسن.

* وأحيانًايعقد الإمامُ البخاري ترجمةً بألفاظٍ قوية، ويعقد عدة أبواب **بعناوين مختلفة لمسألة واحدة**، وهذا إذا كانت هناك مقالة قد نالت رواجًا وشهرةً مع أن الأدلة الشرعية لا تدل عليها بل تدل على خلافها، مثل:

---

(١) صحيح البخاري ٣/ ٣٦٢.

(٢) صحيح البخاري ٣/ ٣٦٢.

باب«من قُضِيَ له بحق أخيه فلا يأخذه، فإنَّ قضاء الحاكم لا يُحِلُّ حرامًا ولا يُحَرِّم حلالاً[1]».

وخلاصة هذه المسألة أن الحاكم إذا قضى بقضاءٍ لا يوافق الحق في الواقع بسبب خطأ، أو عدم معرفة، أو شهودٍ كاذبين، أو متأثرًا بقوة بيان أحد الخصمين، فإنَّ حكمه هذا لا يكون صوابًا عند الله في الباطن، ولا يجوز عند الله لمن قُضِيَ له أن يتصرف في ذلك ديانةً وورعًا، واستدل عليها بحديث قال فيه الرسول ﷺ:

«إنما أنا بشرٌ، وإنه يأتيني الخصمُ، فلعلَّ بعضَكُم أن يكون أبلَغَ من بعضٍ، فأحسبُ أنَّه صادقٌ، فاقضِي له بذلك، فمن قَضَيتُ له بحقِّ مسلمٍ فإنما هي قطعةٌ من النَّار، فليأخُذْها، أو ليَتْرُكْها[2]».

وهذا استدلالٌ بيِّنٌ وواضح، وبغض النظر عن حكم الشريعة، فإن العقل لا يبيح أن يستحل المقضيُّ له التصرفَ فيما بينه وبين الله بمجرد قضاء الحاكم إن كان هذا القضاء مبنيًا على حيلةٍ، أو خطأ من الحاكم. ولا يخفى ما في هذا الأمر من المفاسد، وكما يقول صاحب سيرة النعمان:

«إنَّ مثل هذه المسائل لو لم تُقرأ في الكتب لما صدقها أحد إلا بصعوبة[3]».

---

(١) صحيح البخاري ١٣/ ١٧٢.

(٢) أيضًا صحيح البخاري ١٣/ ١٧٢، كتاب الأحكام، باب من قضى له بحق أخيه إلخ، حديث ٧١٨١.

(٣) سيرة النعمان ٢/ ١٩٩.

وكانت جماعةٌ من الفقهاء قد فتحت باب الحِيَل على مصراعيها، وكانت تظنُّ أنها من نتائج دقة آرائها وثقوب ذهنها، وتوسَّع نطاق هذه الحيل حتى إن كل مسألة قد أُوجِدَت لها طرق من الحيل ودُوِّن أغلبها في كتب الفقه التخريجية، حتى بلغ بهم الأمر أن أوجدوا الحيل لإسقاط الزكاة. وقد اهتم بها إمام المحدثين اهتمامًا خاصًا، فَرَدَّ على الحيل ردًا قويًا في الجامع الصحيح[1]، ولقى هذا السعي القبولَ، فلم تجد هذه الحيل سوى الكراهية والنفور.

وهكذا ألقى إمام المحدثين نظرة دقيقة على مسائل المعاملات عند الاستنباط والاجتهاد، ولما كان قد وُهِبَ ثروةً عظيمةً غاليةً من الأحاديث الصحيحة، فقد كشف النقاب عن كثير من المسائل التي روجها بعض الفقهاء، وتوجد تفاصيلها في كتاب البيوع، وكتب الهبة، والشهادات، والصلح، والإجارات، والخصومات، والشروط، والوصايا، والحوالة، والكفالة، وغيرها، ولا حاجة للتطويل بذكر الأمثلة إذ أنها لا تخفى على أهل العلم.

والإمام البخاري قد قسم القياس إلى قسمين عند ذكره لقواعد الاستنباط والاجتهاد:

١ـ القياس الصحيح.

٢ـ القياس الفاسد.

---

(١) انظر كتاب الحيل في صحيح البخاري ٣٢٦/١٢ ـ٣٥١، وبسط القول في هذا الموضوع الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه العظيم «إعلام الموقعين» ١١٢/٣ ـ٤٧/٤.

وعقد بابًا للقياس الصحيح هكذا:

«باب من شبه أصلاً معلومًا بأصلٍ مُبيَّن قد بَيَّن الله حكمها ليفهم السائل[1]».

وأشار بقوله: «قد بين الله حكمها ليفهم السائل»: أن القياس الصحيح لا يُثبت حكمًا أو مسألة، بل وظيفته إظهار الحكم الذي لم يكن يفهمه السائل أو المجتهد.

وعقد للقسم الثاني (أى القياس الفاسد) بابًا كالتالي:

«باب ما يذكر من ذم الرأى وتكلُّف القياس، وقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ[2]﴾.

وتفصيل هذا أن للقياس قسمين:

أحدهما: القياس الصحيح، وهو الذي ذُكِر في القرآن بالمدح، وهو الذي سماه الأصوليون بعد نشأة علم أصول الفقه بقياس العلة[3]، وقياس الدلالة[4].

---

(١) صحيح البخاري ١٣/٢٩٦، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة. وفيه «وقد بين النبي ﷺ» وما ذكره المصنف هنا موجودٌ أيضًا في بعض نسخ الصحيح كما أفاد الحافظ في شرحه.

(٢) صحيح البخاري ١٣/٢٨٢.

(٣) قياس العلة: هو الجمع بين الأصل والفرع بما هو علة (أصول الفقه ٣٩٥ (المراجع).

(٤) قياس الدلالة: هو القياس الذي لم تذكر فيه علة، وإنما فيه ما يدل عليها من وصف ملازم لها (أصول الفقه ٥٣١). (المراجع).

ومثال قياس العلة: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٥٩﴾[1].

وهنا قِيْسَت ولادةُ عيسى عليه السلام على ولادة آدم، والعلَّةُ بين المقيس والمقيس عليه هو كلمة «كن» التي هي مظهر القدرة الإلهية.

ومثال قياس الدلالة: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ٦٦ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ٦٧﴾[2].

فقد جعل الخلقَ الإنساني الأول (المقيس عليه) دالاً، والخلق الثاني (المقيس) مدلولاً.

والنوع الثاني: من القياس يشمل قياس الطَّرْد وقياس الشَّبَهِ وقياس الاستحسان وغيرها، أما قياس الشَّبَه فأكثر ما يستعمله أهل الأهواء مثل القدرية والمعتزلة والجهمية والرافضة وغيرهم، وهو الذي استعمله الكفارُ في تحليل الربا، وإخوة يوسف في قضية أخيه بنيامين[3].

وكان قياس الطرد شائعًا في أصحاب ما وراء النهر، وقياس

---

(١) آل عمران: ٥٩.

(٢) مريم: ٦٦-٦٧.

(٣) قال كفار مكة: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ ـ البقرة: ٣٧٥﴾ وقال إخوة يوسف: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ ـ يوسف: ٧٧﴾ (المؤلف).

وانظر بحثًا مفصلاً عن القياس ومعناه وأنواعه في إعلام الموقعين لابن القيم ١/ ١٣٠ فما بعده.

الاستحسان في مجتهدين آخرين، وكان الإمام البخاري يهدف بعقد هذا الباب إلى بيان أنه إذا وجد في الباب نصٌّ، فلا مجال للقياس ووجب اجتنابُه، فإن لم يوجد النص فيجوز استعمال القياس اضطرارًا، ولكن من القياس الذي هو صحيح وحجة بالاتفاق، وعلى هذا الأساس قسم علماء التاريخ مجتهدي أهل السنة إلى ثلاثة أنواع:

أحدهم: **الظاهرية**: الذين لا يعتبرون القياس من أصول الاجتهاد.

والثاني: **فقهاء المحدثين**: وهم الذي يقولون بالقياس عند عدم وجود نصوص من القرآن أو السنة، ولكنهم أولاً يبذلون قصارى جهدهم في البحث عن الأحاديث ثم يستخدمون القياس، ولا يستعملون قياس الشَّبه، ولا قياس الطرد، والاستحسان.

والثالثة: **هي جماعة فقهاء أهل الرأى**، وهم الذين كان قياس الطرد والاستحسان أيضًا رائجًا فيهم.

وينبغي أن نذكر هنا أن العلامة ابن خلدون، وصاحب المعارف العلامة الدينوري[١] ومؤرخين آخرين وإن كانوا قد ذكروا الإمام أبا حنيفة، والإمام أبا يوسف، والإمام محمد وغيرهم في فقهاء أهل الرأى، ولكن هؤلاء الأئمة ومعاصريهم من الأئمة والمجتهدين كلهم كان مذهبهم الذي ماتوا على ذلك أن الحديث حتى ولو كان ضعيفًا أيضًا مقدم على القياس. وقد مرت من قبل عبارة فتح المغيث في هذا الصدد[٢]. وقال العلامة الشَّعرانيُّ:

---

(١) انظر المعارف ص ٤٩٥.

(٢) انظر ص ٥٧٧.

«اعتقادنا واعتقاد كل منصف في الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه بقرينة ما رويناه آنفًا عنه من ذم الرأى والتبرى منه، ومن تقديمه النص على القياس أنه لو عاش حتى دُوِّنت أحاديث الشريعة، وبعد رحيل الحفاظ في جمعها من البلاد والثغور، وظَفِرَ بها لأخذ بها، وترك كلَّ قياسٍ كان قاسه، وكان القياس قلَّ في مذهبه كما قلَّ في مذهب غيره بالنسبة إليه. لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرَّقةً في عصره من التابعين وتابعي التابعين في المدائن والقرى والثغور كثُرَ القياس في مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورةً لعدم وجود النصِّ في تلك المسائل التي قاس فيها، بخلاف غيره من الأئمة. ويحتمل أن الذي أضاف إلى الإمام أبي حنيفة أنه يُقدِّم القياس على النص ظَفِرَ بذلك في كلام مقلديه الذين يلزمون العمل بما وجدوا من إمامهم من القياس، ويتركون الحديث الذي صحَّ بعد موت الإمام فالإمام معذور، وأتباعه غير معذورين. انتهى[1]».

وهذا هو الحق، إنَّ الفقهاء الذين قد وُجد فيهم الجمودُ على التقليد من أتباع الإمام أبي حنيفة، والذين أساءوا سمعة لقب أهل الرأى، والذين أسسوا المسائل على التخريج، والذين آذوا فقهاء المحدثين لا يتحمل مسئوليتهم الإمام أبو حنيفة، فقد كان يقول:

«لولا الرِّوايةُ لقلتُ بالقياس. إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي، أتركوا قولي بخبر الرسول ﷺ[2]».

---

(١) الميزان للشعراني ص ٧٢ ـ٧٣.

(٢) الميزان للشعراني ٧١ ـ٧٤، قواعد التحديث ٩١، ٩٥، نقلاً عن محمد عابدين الدمشقي، صفة الصلاة للألباني ٢٤، ٢٧، نقلاً عن ابن عابدين في الحاشية =

ونظرًا إلى هذه الأقوال فمن المناسب جدًا أن يُعَدَّ الإمام أبو حنيفة من فقهاء أهل الحديث.

وفي صدد ذكر أصول الاجتهاد يَرُدُّ الإمام البخاري على ظاهريي المذهب أيضًا، وقد عقد لذلك بابًا:

«باب الحجة على من قال: إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة[1]».

وإذا نظرنا إلى هذه الأمور كلها نرى من الجرأة العظيمة وقِصَر النظر أن يُتَّهم الإمام البخاري بأنه كان ظاهريَّ المذهب، **فلم يكن الإمام البخاري ظاهري المذهب، ولا كان من أهل الرأي، بل كان مجتهدًا من أهل الحديث.**

= ١/ ٦٣، وعن رسم المفتي ١/ ٤ وعن الإيقاظ ٥٠ (المراجع).

(١) صحيح البخاري ١٣/ ٣٢٠.



الخاتمة

تلامذة إمام المحدثين



الخاتمة

تلامذة إمام المحدثين

إنَّ علاقة التلمذ بين الأستاذ والتلميذ علاقة قوية جدًا في نظر المحدثين، ولا تحصر هذه النظرة الخاصة لهذه العلاقة في الدول الآسيوية فقط، بل في جميع العالم من أفريقيا وآسيا وأوربا، وفي الشرق والغرب والجنوب والشمال. وفي أى ناحية من نواحي العالم إذا قرأت سيرة محدِّثٍ لهم تجد المؤرخ يذكر خمسة أو عشرة من المشاهير الذين تتلمذوا عليه وكانوا زينة مجالسه العلمية ويرى ذلك من واجباته الأساسية.

ومما تتبين منه أهمية هذه العلاقة لدى المحدثين أن كثيرًا من أهل الكمال الذين أشرقوا بمواهبهم الجامعة مثل الشمس في ضحوة النهار كانوا يعتزون بانتسابهم إلى الشيوخ الفضلاء ولو بالواسطة، ومن الذي لا يعلم مكانة الحافظ ابن حجر وسعة علمه ولكنه مع ذلك إذا ذكر الحافظ الذهبي يلقبه «بشيخ شيخنا». وهذه العلاقة من الناحية العامة تعتبر علاقة قوية جدًا في أوساط المحدثين، ولكن مع ذلك هناك تلامذةٌ يختصون بالشيخ بوجه من الوجوه، بحيث كلما ذُكر الشيخ من المستحيل أن لا يذكروا معه، وقد سبق أن ذكرنا في بداية هذا الكتاب أن حلقة تلامذة الإمام البخاري واسعة جدًا تفوق سعة حكومة الخليفة في ذلك العصر وتشمل مناطق شاسعة من العالم. فزيادة على المدة

الطويلة التي دَرَّس فيها في بخارىٰ تشرفت بغداد والبصرة والكوفة وغيرها بدروس الإمام، وكان عدد التلاميذ قد يصل في الدروس إلى عشرين ألفًا.

كان الإمامُ الفربريُّ من أخص تلامذة الإمام، وذكر أن تسعين ألفًا من التلاميذ رووا عنه الجامع الصحيح[1].

ويمكن أن يكون هذا العدد صحيحًا، ولكن الحق أن من الصعب جدًّا معرفة العدد الصحيح على وجه التحديد، فحلقة تدريسه كانت مدرسة جامعة للحديث والتاريخ والتفسير، ونكات الأسانيد والعلل الغامضة، ومن الممكن أن نشبه مدرسة إمام المحدثين ببيت له أبواب عدة، وعلى كل بابٍ واحدٌ من الأفاضل أهل الكمال يقضى حاجات الطالبين، فبعض الطلبة مولعون بالدقائق الفقهية، وآخرون يتلهفون إلى الأحاديث الصحيحة، وأناس مشغوفون بالتفسير وآخرون مهتمون بالتاريخ، وأناسٌ مشتاقون إلى معرفة العلل الغامضة ودقائق الأسانيد والرجال، وهناك أناس آخرون في حلقة درسه يهتمون بالرد على الفرق الباطلة ومشغوفون بعلم الكلام. قد أعجبهم جميعًا رجلٌ واحد بحذقه وشمول علمه، وهو إمام المحدثين. وهناك تلامذة قد بلغوا ذرى المجد والكمال، وكانت لهم علاقات خاصة بشخصية إمام المحدثين، ولا يمكن أن يتم تاريخ إمام المحدثين العلمي، ولا يمكن أن نتصور تلك الحرارة التي كانت تغمر مجالس إمام المحدثين العلمية بصورة كاملة إلا بذكرهم.

---

(١) مقدمة الفتح ٤٩١.

ومن أهم المميزات التي تمتاز به حياة إمام المحدثين هو **ترتيب وتدوين فقه أهل الحديث وجمع وانتخاب الأحاديث الصحيحة ونشرها** ومن المستحيل أن نغفل أولئك التلامذة الذين ساهموا في هذه المهمة، وأكملوا هذا العمل الجليل بحماس وحرارة حتى تم جمع الأحاديث الصحيحة واستنباط فقهها وانتشرت في أرجاء العالم الإسلامي، وبترجمة هؤلاء التلامذة نستطيع أن نفهم أهمية وفضل هذا العمل الجليل (أى فقه الحديث وجمع الأحاديث الصحيحة وانتخابها) وفي الوقت نفسه يتبين لنا علو مرتبة إمام المحدثين. فإن كان تلامذته هكذا وقد بلغوا إلى هذا الحد من العلو والمجد والكمال، فكيف يكون هو بنفسه؟

وقد جرت عادة الناس أنهم يعتبرون علو التلاميذ وفضلهم مفخرةً للأستاذ، فإن كان هذا الاعتزاز صحيحًا فقلما تجد من أهل الفضل في تاريخ الإسلام ممن يستحقون هذا الاعتزاز كما يستحقه إمام المحدثين. ولو ادعى أن تلامذته هم شيوخ لأئمة ومجتهدين كبار لكان صادقًا في دعواه، والحق أن بعض تلامذته ولا سيما الأئمة مسلم والترمذي والدارمي والنسائي كلهم من الفضل بمكان بحيث أنه لا يكاد يوجد على وجه الأرض موضع وصل إليه الإسلام ولم يصل إليه فيض علمهم.

إن العلوم الدينية التي كانت على أوج الرقى في عصر إمام المحدثين هي الفقه والحديث وأسماء الرجال، ومن الجدير بالملاحظة أيضًاأن أركان هذه العلوم أغلبهم كانوا من تلامذة إمام المحدثين، ومن الذين استفادوا منه، ولم يكونوا تلامذة في الاسم فقط بل لازموا حلقة دروسه وكتبوا فوائده، وكانوا يعترفون بفضل صحبته دائمًا.

أما فيما يتعلق بالحديث والرجال فما أحد يجترىء لإنكاره، ولكن يمكن أن يتعجب بعض الناس من هذا فيما يتعلق بالفقه، وحق لهم ذلك، لأن أغلب أولئك الذين اشتهروا بالتلمذ عليه كانوا محدثين. أما الفقهاء منهم فإنهم وإن كانوا من المشهورين بأنفسهم، ولكن لا يخفى أيضًا تلمذهم على إمام المحدثين. ومن المميزات التي يمتاز بها إمام المحدثين أيضًا أن أكثر تلامذته جامعون بين فني الرواية والدراية والفقه والحديث.

ومن الجدير بالذكر أننا لسنا بحاجة في تطويل فهرس تلامذته إلى تلك التكلفات التي جرت عليه عادة عامة المعتقدين والمقلدين لرفع شأن أئمتهم بحيث يحاولون جاهدين لإثبات أن كبار النقاد والماهرين من تلامذة أئمتهم، فيتشبثون أحيانًا «بأخذنا بأكثر أقواله» مع أنه قد يطلق لبيان أنه غير متروك. وأحيانًا يحكون حكايات مليئة بالمبالغات.

وفيما يلي نذكر بعض تلامذة الإمام البخاري الذين بلغوا الإمامة في العلوم الإسلامية من الحديث والتفسير والفقه واللغة والفنون الأدبية.[1]

---

(١) وللحافظ محمد بن عبدالواحد، الضياء المقدسي «جزء فيه الرواة عن البخاري» من مسموعات الحافظ ابن حجر، كما ذكر في المعجم المفهرس ص ١٧٥.

الإمام مسلم بن الحجاج[1]

إن الإمام مسلمًا، وصيته، وتبحره العلمي، وقوة حفظه، وجودة فقهه، كل هذا لا يحتاج إلى بيان، فالإمام البخاري والإمام مسلم هما يلقبان بالشيخين في علم الحديث فإذا قيل في حديثٍ «رواه الشيخان» بدون تخصيص فالمراد به هذان الشيخان، وهو من تلامذة البخاري، والذي كان يقول له:

«يا سيد المحدثين»[2]

قال الإمام الدارقطني:

«لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء[3]».

---

(١) ينظر لترجمته: الجرح والتعديل ٨/١٨٢، الأسامى والكنى لأبي أحمد الحاكم ٣/٣٨٩، فتح الباب في الكني والألقاب لابن مندة ص ٢٤٥، معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٧٨ ضمن فقهاء المحدثين، الإرشاد ٣/٨٢٥، الفهرست لابن النديم ٣٢٢، تاريخ بغداد ١٣/١٠٠، السابق واللاحق ٢٦٧، طبقات الحنابلة ١/٣٣٧، الأنساب ١٠/٤٢٧، القشيري، المعجم المشتمل ص ٢٩١، المنتظم لابن الجوزي ١٢/١٧١، اللباب ٣/٣٨، صيانة صحيح مسلم ص ٥٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/٢/٨٩، وفيات الأعيان ٥/١٩٤، تهذيب الكمال ٢٧/٤٩٩، طبقات علماء الحديث ٢/٢٨٦، تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٨، العبر ١/٣٧٥، سير أعلام النبلاء ١٢/٥٥٧، البداية والنهاية ١١/٣٣، التقريب ص ٩٣٨، تهذيب التهذيب ١٠/١٢٦، وغيرها.

(٢) مقدمة الفتح ٤٨٨.

(٣) مقدمة الفتح ١١/٤٩٠، تاريخ بغداد ١٣/١٠٢، سير أعلام النبلاء ١٢/٥٧٠.

وكان الإمام مسلم يحترم البخاري غاية الاحترام، حتى إنه كان يبكي حينما يسأله عن نكات الحديث، وكان أحيانًا يقبل جبينه ويقول له:

«دعني حتى أُقَبِّلَ رِجليكَ يا أستاذ الأستاذين وسيِّدَ المحدثين وطبيب الحديث في علله[1]».

وحينما وقع ما وقع بين الإمامين محمد بن يحيى الذهلي والبخاري، وانفضَّ البلد كله عن الإمام البخاري، بقى الإمام مسلم ـ وكان قد بلغ غور هذه المسألة ـ معه ولم يتخلَّ عن البخاريِّ حتى في تلك اللحظة الحرجة حتى إنه أرسل كل ما كان كتبه عن الذهلي محملاً على جَمَّالٍ[2].

اسمه: مسلم وكنيته أبو الحسين ولقبه عساكر الدين. ولد في سنة ٢٠٢هـ.[3] ونسبه كالتالي:

مسلم بن الحجاج [بن مسلم][4] بن ورد بن كوشاذ.

---

(١) مقدمة الفتح ٤٨٨، تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٢، طبقات الحنابلة ١/ ٢٧٣، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٢، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٢٣، تغليق التعليق ٥/ ٤٢٩

(٢) مقدمة الفتح ٤٩١، تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٣، تقييد المهمل ١، ١١/ب، تاريخ افسلام للذهبي ص ٢٧٠، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٠، وأعاده في ترجمة مسلم أيضًا ١٢/ ٥٧٢، تغليق التعليق ٥/ ٤٣٠. و«جمال» في تاريخ الإسلام والتغليق «حمال».

(٣) اختلف في تاريخ ولادته فقيل ٢٠٢هـ وقيل ٢٠٤هـ وقيل غير ذلك.
ورجح ابن الصلاح وغيره أن مولده كان في ٢٠٦هـ. صيانة صحيح مسلم ص ٦٤

(٤) زيادة من تهذيب الكمال وسير أعلام النبلاء وغيرهما من المصادر.

ولما كان نسبه ينتهي إلى قبيلة قُشَيْرٍ لُقِب بالقُشَيريِّ، وهو نَيْسَابوريُّ الأصل من حيث بلده، وارتحل إلى العراق والحجاز والشام ومصر، وكان يتجول في هذه البلدان، وقد ارتحل إلى بغداد عدة مرات، ودرَّس في بغداد أيضًا، وكان آخر قدومه في بغداد في سنة ٢٥٩هـ[١].

ومن الصعب والتطويل إحصاء شيوخه وأساتذته.[٢]

فالإمام يحيى بن يحيى النيسابوريُّ، والإمام أحمد بن حنبل، والإمام إسحاق بن راهويه، وعبدالله بن مسلمة القعنيُّ، والإمام محمد ابن إسماعيل البخاريُّ، هؤلاء من أساتذته الذين كان يفتخر بهم[٣].

وسلسلة تلامذته أيضًا طويلة، منهم الإمام أبو حاتم الرازيُّ، وأبو عيسى التِّرْمِذيُّ، وأبو بكر ابن خُزَيمة، ويحيى بن صَاعِد، وأبو عَوانة، وهم من كبار أهل الفضل والكمال.

ولقد كان أبيَّ النفس عفيفَها، حتى إنه لم يقبل مِنَّةً من أحد.

توفى في ٢٥ من شهر رجب سنة ٢٦١هـ في بلدة نصر آباد من منطقة نيسابور[٤]. وكان عمره آنذاك خمسًا وخمسين سنة.

ويقول الإمام الحاكم في ذكره لمؤلفات الإمام مسلم:

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠١.

(٢) وقد ذكرهم المزي في تهذيب الكمال ٢٧/ ٤٩٩. والذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٥٨ مرتبين على حروف المعجم.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٠.

(٤) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٤، وفيات الأعيان ٥/ ١٩٥ وغيرهما.

«ولمسلمٍ المسند الكبير على الرِّجال، وما أرى أنه سمعه منه أحد. وكتاب «الجامع على الأبواب» وقد رأيت بعضه[1]».

وكتاب الأسماء والكنى، وكتاب التمييز، وكتاب العلل، وكتاب الوحدان، وكتاب الأفراد، وكتاب الأقران، وكتاب سؤالاته أحمد بن حنبل، وكتاب حديث عمرو بن شعيب، وكتاب الانتفاع بأهب السباع، وكتاب مشايخ مالك، وكتاب مشايخ الثوري، وكتاب مشايخ شعبة، وكتاب من ليس له إلا راوٍ واحد، وكتاب المخضرمين، وكتاب أولاد الصحابة، وكتاب أوهام المحدثين، وكتاب الطبقات، وكتاب أفراد الشاميين[2]».

كل هذه من مؤلفات الإمام مسلم وهي مشهورة وكثير منها مطبوع ومعروف.

وقد أجمل الحافظ الذهبي أسماءها في تذكرة الحفاظ، وليس المجال هنا مجال تفصيل.[3]

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٩٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٧٩.

(٢) المصدران السابقان.

(٣) ينظر لمعرفة مؤلفات الإمام مسلم رحمه الله الموجودة وأماكن وجودها وكذلك الكتب المفقودة:

مقدمة كتاب «التمييز» للدكتور مصطفى الأعظمي ص ١٠٦ ـ١١٠.

مقدمة كتاب «الكنى والأسماء» للدكتور عبدالرحيم محمد أحمد القشقري ١/ ١٩ ـ٢٢.

مقدمة كتاب «الطبقات» للأستاذ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ١/ ١١٠ ـ١٣٢.

أما ما طبع من مؤلفاته فهي:

=

قال الإمام الذهبي وهو يذكر تلمذه على الإمام البخاري:

«قال ابن الشرقي: حضرت مجلس محمد بن يحيى الذهلي، فقال: ألا من قال لفظي بالقرآن مخلوقٌ فلا يحضر مجلسنا، فقام مسلمٌ من المجلس. قال أبو بكر الخطيب: كان مسلم يناضل عن البخاري، حتى أوحش ما بينه وبين الذهلي بسببه[(١)]».

ومن مؤلفات الإمام مسلم «**صحيح مسلم**» ويعرفه جميع المسلمين. ويُعرَفُ حسنُ قبوله وجلالةُ شأنه من أنَّ أهل الأصول يكتبون في كتبهم من المسائل الأصولية:

«أصح الروايات ما اتفق عليه الشيخان، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم[(٢)]».

= ١ـ «الجامع الصحيح» وهو مشهور ومعروف.

٢ـ «الكنى والأسماء» وقد طبع مصورًا عن مخطوطه المكتبة الظاهرية بتقديم الأستاذ مطاع الطرابيشي. ثم بتحقيق الدكتور عبدالرحيم القشقري، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م في مجلدين.

٣ـ «التمييز» وقد وجد منه الجزء الأول فقط ناقصًا من آخره. وطبع بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، نشر جامعة الرياض ١٣٩٥هـ.

٤ـ «الطبقات» طبع في مجلدين بتحقيق الأستاذ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، نشر دار الهجرة، الرياض ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٥ـ «المنفردات والوحدان» طبع في حيدر آباد بالهند ١٣٢٥هـ وفي أكرا بالهند أيضًا سنة ١٣٢٣هـ ثم في بيروت ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٦ـ رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين، نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٧٩م. كما في مقدمة الطبقات ١/ ١١٣.

وأما ما سوى ذلك فمازال مفقودًا حتى الآن. يسر الله الكشف عنها وطبعها.

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ١١٣، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩ ـ٥٩٠.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٣.

وكان شيوخ المغرب لا يسلمون أفضلية صحيح البخاري على صحيح مسلم بل بالعكس كانوا يفضلون صحيح مسلم على صحيح البخاري، ومن هنا نشأت هذه المسألة بين المحدثين، وبعد التحقيق اتفق جمهور المسلمين «باستثناء بعض مشايخ الغرب[1]» على ترجيح البخاري على مسلم كما سبق مفصلاً.

مقدمة صحيح مسلم

لقد كتب الإمام مسلم مقدمة لمؤلفه المبارك «الصحيح» ذكر فيها سبب تأليفه كتابه وتعرض لكثير من الفوائد والأصول المتعلقة بالرواية كتقسيم الرواة، وبيان مراتبهم المختلفة (وهي دقيقة جدًا) فإن كان هناك جرحٌ صحيح في الراوي فينبغي أن يذكر بدون تردد، وهو أمر جائز، والإسناد من الدين، وجوب الحذر والاحتياط في الرواية، النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، قبول العنعنة بشرط المعاصرة بين الراوي والمروي عنه، ولا يشترط ثبوت اللقاء. حكم الرواية بالمعنى.

كل هذه القواعد والأصول تعرض لها الإمام مسلم، وبيَّنها بالتفصيل مقرونةً بالأدلة والحجج، ورد على بعض تلك القواعد التي كان يخالفها، ولما كانت هذه القواعد من الأهمية بمكان وفي الوقت

---

(١) روى الخطيب عن أبي علي الحسين بن علي النيسابوري قوله: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم ابن الحجاج في علم الحديث. انظر تاريخ بغداد ٣/١٠١، وانظر للتفصيل مقدمة ابن صلاح ص ١٥، تدريب الراوي ١/٩٣ ـ٩٥ (المراجع).

نفسه كانت عبارة هذه المقدمة غامضةً صعبة الفهم وقد عُرفت بإغلاقها، وذلك لأن الإمام قد ذكر هذه القواعد بدون تكلف على طريقة المتقدمين بدون تهذيب وتحرير، فعبر عن أفكاره بطريقة عفوية، فلم يبال بتكرار الجُمَل ولا الإيجاز المُخِلّ، وأحيانًا يذكر المبتدأ، ثم يأتي بجملة معترضة طويلة، ثم يذكر الخبر، وأحيانًا يقدم ويؤخر الصلات والمتعلقات. والمختصر أنه عبر عن أفكاره بدون تحبير ولا تنسيق، وخالف بعض الآراء الأصولية، ثم أطال في ذكر أمثلتها، ونظرًا إلى هذا الإغلاق والمسائل الأصولية المهمة اعتنى أهل العلم قديمًا وحديثًا بشرح هذه المقدمة، فقام بشرحها كثير من الناس.

وكان شيخنا المحترم أستاذ الأساتذة العلامة الحافظ عبدالله الغازيفوري قد ألف شرحًا طويلاً ومفيدًا جدًا لهذه المقدمة وسماه «البحر المواج». وهناك شرح آخر للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، وهو طويل جدًا أيضًا، ومازالت نظرات المشتاقين تتطلع وترنو إلى هذين الشرحين، حقق الله أماني هؤلاء المشتاقين، وعَجِّل طبع هذين الشرحين ونشرهما[1]. وتوجد ستة شروح أخرى لهذه المقدمة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة[2].

لم يرتب الإمام مسلم جامعه الصحيح على الأبواب الفقهية، ولكنه مع ذلك أورد الأحاديث مرتبة، وكأن الكتاب كله مبوب، وهذا الذي

---

(١) مع الأسف أن هذين الشرحين لم يطبعا حتى الآن بسبب غفلة جماعة أهل الحديث. (عبيدالله الرحماني).

(٢) وهناك شرح آخر لهذه المقدمة باللغة الفارسية في مكتبة كلكته، واسمه «المطر الثجاج». (المؤلف).

حمل الشراح على أنهم بوّبوا الكتاب كله على الأبواب الفقهية.[1]

ومرتبة صحيح مسلم بعد مرتبة صحيح البخاري، وذكرت لهذا أسباب كثيرة، ولكن مع ذلك لا مناص من القول من أنه باعتبار سهولة الأخذ وجودة الترتيب وجمع الأحاديث وشواهدها ومتابعاتها في موضع واحد مقدم على صحيح البخاري.

وقد ذكرنا كثيرًا من المؤلفات التي تتعلق بصحيح مسلم[2] في

---

(١) قال ابن الصلاح: «ثم إن مُسلمًا رحمه الله وإيانا رتب كتابه على الأبواب فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد حجم الكتاب أو لغير ذلك.» صيانة صحيح مسلم ص ١٠١.

وذكره عنه النووي في مقدمة شرحه (١/ ٢١) وزاد:

«قلت: وقد ترجم جماعة أبوابه تراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد، إما لقصور في عبارة الترجمة وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك، وأنا إن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها. والله أعلم (١/ ٢١).

فتبين من هذا أن عناوين وتراجم الأبواب الموجودة في شرح النووي هي من الإمام النووي نفسه وعلى نسخة هذا الشرح المطبوعة بالمطبعة الكستلية عام ١٢٨٣هـ اعتمد الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في طبعته. والله أعلم.

(٢) إن المؤلفات التي تتعلق بصحيح البخاري وصحيح مسلم أيضًا كثيرة التعداد فزيادة على الكتب التي سبق ذكرها هناك «مشارق الأنوار» كتاب فريد في نوعه في الجمع بين الصحيحين، وقد رتبه العلامة رضى الدين حسن الصغاني المتوفى ٦٥٠هـ على حروف خاصة. مثل:

ما، ان، لا، إذ، إذا، ها، يا، قد، وغيرها، لا على الأبواب الفقهية، ولا على ترتيب المسانيد، ولكن مع ذلك لقى هذا الكتاب القبول العام، لأنه يتضمن الأحاديث القولية فقط، أو الأحاديث القدسية، وقد ذكر صاحب كتاب كشف الظنون (٢/ ٣٦ ـ ٤٣٨) اثنين وعشرين مؤلفًا في شرحه وحواشيه وشرح على الشرح والمختصرات والترتيبات وغيرها، وذكر شيئًا من أحوالها أيضًا (المؤلف) [وانظر =

ضمن شروح صحيح البخاري كـ«أطراف الصحيحين» أو «الجمع بين الصحيحين» أو «رجال الصحيحين» أو «المستدرك على الصحيحين» وغيرها، وسوف نذكر هنا المؤلفات التي تتعلق بصحيح مسلم وحده.

فهرس موجز لشروح صحيح مسلم التي عرفتها مع قصر باعي(١)

١ـ المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج:(٢)

للحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة ٦٧٦هـ.

وقد ذكر المصنف أنه «لو لا ضعف الهمم وقلة الراغبين لبسطته فبلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات لكني أقتصر على التوسط(٣)» وهو في ثلاث مجلدات.(٤)

وتوجد مقدمة قيمة في أول هذا الشرح وهي مفيدة جدًا لطلبة الحديث.

٢ـ مختصر شرح النووي:(٥)

= أيضًا مقدمة تحفة الأحوذي ١/ ٢٧٤ ـ٢٧٨ (المراجع)].

(١) لقد رتب هذا الفهرس من كشف الظنون والحطة واتحاف النبلاء، والفهارس المكتبية الموجودة في مكتبة بتنة، ولم يقصد الاستقصاء. (المؤلف).

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧٤، الحطة ٢٣٥، تاريخ التراث ١/ ٢١٢.

(٣) مقدمة النووي / ٥.

(٤) والطبعة المصرية منه تقع في ١٨ جزءًا في ست مجلدات.

(٥) كشف الظنون ١/ ٣٧٤و شذرات الذهب ٦/٣٠٦، الحطة ٢٣٦، معجم المؤلفين ١٢/١٠٣.

للشيخ شمس الدين محمد بن يوسف القونوي الحنفي المتوفى سنة ٧٨٨هـ.

هذا مختصر للمنهاج المذكور.

٣ـ إكمال المعلم في شرح مسلم: [١]

للعلامة قاضي عياض المالكي المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

وفي الحقيقة هذه تكملة ألفها القاضي عياض لشرح العلامة المازري، وتوجد نسخ عديدة لهذا الكتاب في مكتبات قسطنطينية، ويوجد أيضًا في مكتبة المدينة المنورة. [٢]

---

(١) كشف الظنون ١/ ٣٧٤، الحطة ٢٣٦، الأعلام ٥/ ٢٨٢، تاريخ التراث العربي ١/ ٢١١.

(٢) وله نسخ أخرى ذكرها سزكين في تاريخ التراث العربي.

وقد طبع هذا الكتاب مؤخرًا باسم «إكمال المعلم بفوائد مسلم» بتحقيق الدكتور يحيى إسماعيل. نشرته دار الوفاء في مصر ومكتبة الرشد بالرياض، في تسع مجلدات. سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

وظهر من النظر في مقدمته أنه ليس تكملة لشرح المازري في الكم وإنما هو في الكيف وذلك أن القاضي عياض أثناء تدريس صحيح مسلم على طلبته لاحظ أن في كتاب الإمام المازري «أحاديث مشكلة لم يقع لها هناك تفسير، وفصول محتملة تحتاج معانيها إلى تحقيق وتقرير، ونكت مجملة لا بد لها من تفصيل وتحرير، وألفاظ مهملة تضطر إلى الاتقان والتقييد وكلمات غيَّرها النقلة من حقها أن نخرج صوابها إلى الوجود».

وذلك لأن «كتاب المُعْلِم» لم يكن تأليفًا استجمع له مؤلفه وإنما هو تعليق ما تضبطه الطلبة من مجالسه وتتلقفه وكدات الألباء».

ورأى القاضي عياض أن إفراد كتاب مستقل في شرح مسلم «يقطع عن كتاب «المعلم» وما ضمنه غير موفٍ بالغرض، وأن تأليف كتاب جامع لشرحه لا معنى له =

٤ـ المعلم بفوائد كتاب مسلم:[١]

لأبي عبدالله محمد بن علي المازري المتوفى سنة ٥٣٦هـ.

وهو الذي أكمله القاضي عياض، ولذلك سمى كتابه «إكمال المعلم».

٥ـ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم:[٢]

لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المتوفى سنة ٦٥٦هـ.

وقد لخص العلامة المذكور أولاً صحيح مسلم وبوبه، ثم كتب له شرحًا، ويقول المؤلف: إنه زيادةً على توجيه الاستدلال بيّن في هذا الكتاب نكات الإعراب أيضًا، وأوله: «الحمد لله كما وجب لكبريائه وجلاله».[٣]

= مع ما قد تقرر في «المعلم» من فوائد جمة لا تُضَاهي ونكت متقنة وقف عندها حسن التأليف وتناهى.... فاستتب الرأى بعد استخارة الله تعالى... أن يكون ما يذكر من ذلك كالتذييل لتمامه والصلة لاكمال كلامه إلخ».

وهكذا استوعب شرح القاضي عياض كتاب المازري في شرحه وأَضاف إليه إضافات مهمة ومفيدة مع التمييز بين كلامه وكلام المازري رحمهما الله.

(١) كشف الظنون ١/ ٣٧٤، الحطة ٢٣٦، تاريخ التراث ١/ ٢١٠، شذرات الذهب ٤/ ١١٤، الأعلام ٧/ ١٦٤، معجم المؤلفين ١١/ ٣٢، وقد تضمنه كتاب القاضي عياض كما سبق، وطبع مفردًا أيضًا في تونس ثم في بيروت.

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧٤، الحطة ٢٣٦، تاريخ التراث ١/ ٢١٢، شذرات الذهب ٥/ ٢٧٤، الأعلام ١/ ١٧٩، معجم المؤلفين ٢/ ٣٧.

(٣) وكانت توجد له نسخة خطية في مكتبة دار العلوم بألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية. (عبيدالله الرحماني) [وانظر له تاريخ التراث ١/ ٢١٢ (المراجع)] وقد طبع مؤخرًا.

٦ـ إكمال إكمال المعلم:[1]

للإمام أبي عبدالله محمد بن خِلْفَة[2] بن عمر الوَشْتَاتي الأُبِّي التونسي المالكي المتوفى سنة ٨٢٧هـ.

وهو شرح ضخيم في أربعة مجلدات، وأوله: «الحمد لله العظيم سلطانه» وقال المؤلف: انه استفاد في هذا الشرح من شروح القاضي عياض والنووي والقرطبي والمازري، وأضاف إليه فوائد كثيرة، وأضاف إليها أيضًا فوائد من شيخه محمد بن عرفة.

وأراد من «م»: المازري، ومن «ع»: «عياض» ومن «الطاء»: «القرطبي» ومن «د»: «محي الدين النووي» ومن «الشيخ»: «الشيخ عرفة».

وتوجد نسخته في مكتبة أياصوفيا بالقسطنطينية ومكتبات أخرى.[3]

٧ـ المفهم في شرح غريب مسلم[4]:

---

(١) البدر الطالع ٢/ ١٦٩ كشف الظنون ١/ ٣٧٤، الحطة ٢٣٦، تاريخ التراث ١/ ٢١١. معجم المؤلفين ٩/ ٢٨٧.

(٢) بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام وبعدها فاء. الأُبي بضم الهمزة. نسبة إلى قرية في تونس. (البدر الطالع ٢/ ١٦٩) وقد وقع في الأصل وفي بعض المراجع الأخرى «خليفة».

(٣) وقد طبع هذا الشرح مع مكمل إكمال الاكمال لأبي عبدالله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي المتوفى سنة ٨٩٥هـ، من دار الكتب العلمية، بيروت (المراجع).

(٤) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٧٥، كشف الظنون ١/ ٣٧٤، الحطة ٢٣٧، معجم المؤلفين =

للإمام عبدالغافر بن إسماعيل الفارسي المتوفى سنة ٥٢٩هـ.

وهو شرح للألفاظ الغربية.

٨ـ شرح صحيح مسلم[١]:

للعلامة عماد الدين عبدالرحمن بن عبدالعلي المصري الشافعي المتوفى سنة ٦٢٤هـ (المعروف بابن السكري)

لم نستطع معرفة كيفية هذا الشرح.

٩ـ شرح صحيح مسلم[٢]:

لشمس الدين أبي المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي (أو قِزُغلي) سبط ابن الجوزي المتوفى سنة ٦٥٤هـ.

لم نعرف عن هذا الشرح شيئًا أيضًا.

١٠ـ شرح صحيح مسلم[٣]:

للعلامة أبي الفرج عيسى بن مسعود الزَّوَاوِي[٤] المتوفى سنة ٧٤٤هـ.

وهو شرح كبير في خمس مجلدات جمع من: المعلم، والإكمال،

= ٥/ ٢٦٧، شذرات الذهب ٥/ ٩٣، الاعلام ٤/ ١٥٧.

(١) كشف الظنون ١/ ٣٧٤، الحطة ٢٣٧، معجم المؤلفين ٥/ ١٤٤.

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧٤، الحطة ٢٣٧.

(٣) كشف الظنون ١/ ٣٧٤، الحطة ٢٣٧، البدر الطالع ١/ ٥٢٠، معجم المؤلفين ٨/ ٣٣.

(٤) نسبة إلى زواوة بفتح الزاى والواوين بينهما ألف. بليد بين أفريقية والمغرب. (المؤلف).

والمفهم، والمنهاج.[1]

١١ـ شرح صحيح مسلم[2]:

للقاضي زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦هـ.

ذكره الشَّعراني وقال: غالب مسودته بخطي[3].

١٢ـ الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج[4]:

للعلامة جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ.

وهو شرح جيد. أوله: «بحمد الله الذي سلك بأصحاب الحديث أوضح نهجة» وفي أوله فصول بيّن فيها شروط صحيح مسلم ومصطلحاته، وبيان لما يشتبه من الكنى والألقاب والأسماء ورفع هذا الاشتباه، وحل الألفاظ الغريبة وإعراب المشكل، ورفع التناقضات وبيان لإختلاف الروايات، وإيضاح للأوهام، وبالاختصار فقد بيّن جميع ما يتعلق باستنباط المسائل[5].

١٣ـ وشى الديباج:

---

(١) ذكر ابن فرحون أنه يقع في اثنى عشر مجلدًا وسماه «إكمال الاكمال» الديباج المذهب ٢/ ٧٢ ـ٧٣، ونحوه في الدرر الكامنة ٣/ ٢١١، والبدر الطالع ١/ ٥٢٠.

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧٤، الحطة ٢٣٧، معجم المؤلفين ٤/ ١٨٢.

(٣) كشف الظنون ١/ ٣٧٤، الحطة ٢٣٧.

(٤) كشف الظنون ١/ ٣٧٥، الحطة ٢٣٧، الأعلام ٤/ ٧٢، تاريخ التراث ١/ ٢١٥.

(٥) كانت توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة دار العلوم بألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية (عبيدالله الرحماني) وله نسخ أخرى ذكرها سزكين في تاريخ التراث العربي ١/ ٢١٥. وعندي صورة من نسخة دار الكتب المصرية، كما أن الكتاب مطبوع.

للعلامة البجمعوي المتوفى سنة ١٢٩٨هـ.[1]

وقد اختصر فيه كتاب الديباج للسيوطي، وهو في الحقيقة اختصار مخل، وقد طبع في مصر.

١٤ـ شرح صحيح مسلم[2]:

للإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني المتوفى سنة ٥٣٥هـ.

ولم نعرف شيئًا عن هذا الشرح.

١٥ـ شرح صحيح مسلم[3]:

للشيخ تقي الدين أبي بكر محمد الحصني الدمشقي المتوفى سنة ٨٢٩هـ.

---

(١) تاريخ التراث ١/ ٢١٥ واسمه فيه «محمد بن محمد بن علي البجمعوي الدمنتي» ولكن ذكره في هدية العارفين ١/٧٧٦، وايضاح المكنون ٢/٧٠٩ باسم «علي بن سليمان» وذكر هذا الكتاب وترجمه كحالة في معجم المؤلفين وذكر تاريخ وفاته في ١٣٠٦هـ (٧/١٠٣) وقد اختصر شروح السيوطي على الكتب الستة كلها ذكر اسماءها اسماعيل باشا في هدية العارفين (١/ ٧٧٦) أما ١٢٩٨هـ فالظاهر أنه تاريخ انتهائه من كتابة روح التوشيح على الجامع الصحيح للبخاري كما في هدية العارفين أو تاريخ طبعه كما ذكر سزكين ١/ ١٨٧. والله أعلم.

(٢) تذكرة الحفاظ ٤/١٢٧٩ـ ١٢٨٠، سير أعلام النبلاء ٢٠/٨٣، طبقات الشافعية للأسنوي ١/ ٣٦٠، طبقات الحفاظ للسيوطي ٤٦٤، طبقات المفسرين له ٣٨، وللداودي ١/ ١١٤، شذرات الذهب ٤/١٠٦، هدية العارفين ١/٢١١ كشف الظنون ١/ ٣٧٥، الحطة ٢٣٨، الأعلام ١/ ٣٢٢ ـ٣٢٣.

(٣) شذرات الذهب ٧/١٨٩، البدر الطالع ١/ ١٦٦، كشف الظنون ١/٣٧٥، الحطة ٢٣٨، الاعلام ٢/ ٤٥، معجم المؤلفين ٣/ ٧٤.

وقد سكت عن بيان كيفية هذا الشرح المفصلة صاحب كشف الظنون، والعلامة أبو الطيب[1] وغيرهما.

١٦ـ منهاج الابتهاج[2]:

للشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر الخطيب القسطلاني الشافعي المتوفى سنة ٩٢٣هـ.

وهو إلى نصف الكتاب في ثماني مجلدات.

١٧ـ شرح صحيح مسلم[3]:

للملا على القارى المتوفى سنة ١٠١٦هـ. في أربع مجلدات.

١٨ـ شرح صحيح مسلم:

للعلامة عفيف الدين الكازروني المتوفى سنة ٧٥٨هـ.[4]

---

(١) يقصد السيد صديق حسن خان في كتابه الحطة.

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧٥، الحطة ٢٣٨، معجم المؤلفين ٢/ ٨٦، البدر الطالع ١/ ١٠٣، وله شرح خطبة مسلم بن الحجاج ذكره صاحب تاريخ التراث ١/ ٢١٧ (المراجع).

(٣) كشف الظنون ١/ ٣٧٥، الحطة ٢٣٨.

(٤) سعيد بن محمد بن مسعود الكازروني، تقدم ذكره في شراح البخاري وله ترجمة في معجم المؤلفين ٤/ ٢٣١.

وتاريخ وفاته كذا في معجم المؤلفين أيضًا «٧٥٨هـ» وهو كذلك في كشف الظنون ٢/ ١٦٨٩ وكتب بين قوسين (   ) فلا أدري هل هو من مصنفه أم زيادة من الناشر أو غيره ولكن يشكل عليه أنه جاء في كشف الظنون نفسه ١/ ٥٥٣ أنه «فرغ من شرح البخاري في شهر ربيع الأول سنة ٧٦٦هـ بمدينة شيراز» فالظاهر أن الصواب ما جاء في هدية العارفين ١/ ٣٩١ «أنه توفى سنة ٧٨٥هـ خمس وثمانين وسبعمائة» والله أعلم.

لم يذكر صاحب كشف الظنون ولا صاحب الحطة تفصيلاً عنه، وقد شرح الكازروني صحيح البخاري أيضًا.[1]

١٩ـ بغية المسلم وغنية المغنم:

للشيخ سليمان أفندي المتوفى سنة ؟

توجد له نسخة في مكتبة أياصوفيا بالقسطنطينية.

٢٠ـ مختصرصحيح مسلم[2]:

لأبي عبدالله شرف الدين محمد بن عبدالله المَرَسِي[3] المتوفى سنة ٦٥٥هـ.

وهو اختصار لصحيح مسلم.

٢١ـ مختصر زوائد مسلم على البخاري[4]:

لسراج الدين عمر بن علي ابن الملقن الشافعي المتوفى سنة

---

(١) ورد في كشف الظنون (٢/ ١٦٨٩) أن الكازروني شرح كتاب «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية» وهو كتاب لرضي الدين الصغاني جمع فيه مؤلفه ألفين ومائتين وستة وأربعين حديثاً ورمز فيه بالحروف «فالخاء إشارة للبخاري والميم لمسلم والقاف لما اتفقا عليه» فكأنه جمع لأحاديث الصحيحين. والله أعلم.

(٢) بغية الوعاة ١/ ١٤٥، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٧٤، كشف الظنون ١/ ٣٧٥، الحطة ٢٣٨، معجم المؤلفين ١٠/ ٢٤٥.

(٣) بفتح الميم والراء (المؤلف).

(٤) لعل كلمة «شرح» سقطت من كشف الظنون خطأً (المؤلف) كشف الظنون ١/ ٣٧٥، وذكره في المختصرات، وانظر أيضًا: الضوء الامع ٦/ ١٠٢، البدر الطالع ١٠/ ٥٠٩، الحطة ٢٣٨، الأعلام ٥/ ٢١٨، وذكره صاحب تاريخ التراث العربي ١/ ٢٢١ ولكنه سمى مؤلفه عمر بن رسلان البلقيني المتوفى ٨٠٥هـ.

٨٠٤هـ.

يقع في أربع مجلدات.

٢٢ـ مختصر صحيح مسلم[١]:

للإمام الحافظ زكي الدين عبدالعظيم (بن عبدالقوي)[٢] المنذري المتوفى سنة ٦٥٦هـ.

وفيه اختصار لصحيح مسلم وتبويب له أيضًا.

٢٣ـ شرح مختصر صحيح مسلم[٣]:

لعثمان بن عبدالملك الكردي المصري المتوفى سنة ٧٣٧هـ.

وهو شرح لمختصر العلامة المنذري المذكور.

٢٤ـ شرح مختصر صحيح مسلم:[٤]

لمحمد بن أحمد الأسنوي المتوفى سنة ٧٦٣هـ.

وهو شرح آخر لمختصر الإمام المنذري.

---

(١) كشف الظنون ١/ ٣٧٥، الحطة ٢٣٨، تاريخ التراث ١/ ٢١٧، وسماه «الجامع المعلم بمقاصد جامع مسلم» تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٨٤ (المراجع). وقد طبع بتحقيق المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ونشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت في ١٣٨٩هـ.

(٢) زيادة على الأصل للتوضيح.

(٣) كشف الظنون ١/ ٣٧٥، الحطة ٢٣٨، معجم المؤلفين ٦/ ٢٦١.

(٤) الدرر الكامنة ٣/ ٣٤٢، شذرات الذهب ٦/ ١٩٨، كشف الظنون ١/ ٣٧٥، الحطة ٢٣٨. وتاريخ وفاته في الأصل والحطة «٧٦٨هـ» وما أثبته من الدرر الكامنة وكشف الظنون وغيرهما.

٢٥ـ أسماء رجال صحيح مسلم:[١]

لأبي بكر أحمد بن علي الأصبهاني المتوفى سنة٢٧٩هـ.[٢]

وموضوعه واضح من اسمه.

٢٦ـ السراج الوهاج:[٣]

للعلامة النواب صديق حسن خان المتوفى سنة ١٣٠٧هـ.

وهو أيضًا شرح لمختصر المنذري وطبع وانتشر.

٢٧ـ المخرج على صحيح مسلم:

وقد استخرج على صحيح مسلم كثيرون، وذكر صاحب كشف الظنون ثمانية من المستخرجات.

٢٨ـ عناية المالك المنعم في شرح مسلم:[٤]

لأبي عبدالله محمد المدعو بيوسف أفندي زاده. المتوفى سنة ١١٦٧هـ.

---

(١) كشف الظنون ١/ ٢٧٩، وتاريخ وفاته كذا وقع فيه. وانظر التعليق الآتي.

(٢) ولعله هو أحمد بن علي بن محمد بن منجوية الأصبهاني المتوفى ٤٢٨هـ وله كتاب رجال صحيح الإمام مسلم (ذكره صاحب تاريخ التراث ١/ ٢١٨، وانظر له أيضًا تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٨٤، معجم المؤلفين ٢/ ١٨، الأعلام ١/ ١٦٥، شذرات الذهب ٣/ ٢٣٣) (المراجع) وقد طبع في بيروت بتحقيق عبدالله الليثي، نشر دار المعرفة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م في مجلدين.

(٣) تاريخ التراث ١/ ٢١٦، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٨٣.

(٤) تاريخ التراث ١/ ٢١٦، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٨٣ لكن اسم مؤلفه «عبد الله بن محمد يوسف أفندي زاده» وعند بروكلمان «عبدالله يوسف أفندي زاده حلمي» وقد تقدم ذكره في شروح البخاري.

وتوجد له نسخة في مكتبة نور عثمانية في الجامع الشريفي بالقسطنطينية.

٢٩ـ المطر الثجاج:[(١)]
للشيخ ولى الله الفَرُّخ أبادي المتوفى سنة (١٢٤٩هـ)

قال العلامة النواب صديق حسن خان: «وهو بالفارسية، ولا يخلو عن فائدة زائدة[(٢)]».

٣٠ـ شرح مسلم:[(٣)]
لبعض العلماء من أولاد الشيخ عبدالحق[(٤)] وهو أيضًا بالفارسية.

٣١ـ ترجمة أردو «لصحيح مسلم»:[(٥)]
للعلامة وحيد الزمان نواب وقار نواز جنك المتوفى سنة ١٣٣٨هـ.

---

(١) الحطة ٢٣٨، نزهة الخواطر ٧/ ٥٧٧. وهو ولي الله بن أحمد علي الحسيني الفرخ أبادي، وله ترجمة في هدية العارفين ٢/ ٣٦٤ باسم «محمد ولي الله بن السيد أحمد علي الحسيني» وفي معجم المؤلفين ٨/ ٢٩٥ باسم محمد بن أحمد علي إلخ. ولم يذكرا فيها هذا الكتاب.

(٢) الحطة ٢٣٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الحطة ٢٣٨، شرح فارسي بعنوان «منبع العلم» لنور الحق بن عبد الحق الدهلوي المتوفى ١٠٧٣هـ أكمله ابنه فخر الدين محب الله. انظر تاريخ التراث ١/ ٢١٦ (المراجع) وذكره في إيضاح المكنون باسم «شرح جامع الصحيح لمسلم لنور الحق».

(٥) تاريخ التراث ١/ ٦١٦، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣/ ١٨٣.

وهي ترجمة مفسرة وقد طبع الكتاب ونشر[1].

---

(١) ومنذ مدة قد بدأ الشيخ شبير أحمد العثماني الديوبندي أيضًا تأليف شرح لصحيح مسلم، وقد طبع منه حتى الآن ثلاث مجلدات باسم «فتح الملهم» ولعله يتم في خمس مجلدات، وحل المتون أغلبه مأخوذ من شرح مسلم للنووي، وأما ما يتعلق بالأسانيد واختلاف الروايات فهو مأخوذ من فتح الباري وغيره. وأما في المسائل الفرعية الاختلافية فعلى عادة متعصبة المقلدين الجامدين قد جمعت أدلتهم القديمة بدون تعرض لأجوبتها.

والهدف الأساسي لهذا الشرح هو إبعاد شرح مسلم للنووي الشافعي المطبوع مع صحيح مسلم عن أيدي الطلبة الأحناف، لكي لا تتأثر قلوبهم بأدلة وحجج المخالفين. وهناك مقدمة طويلة في أول الشرح، وقد جمع فيها بعض النقول المفيدة أيضًا. (عبيد الله الرحماني).

[ذكره صاحب تاريخ التراث ١/٢١٦، وتاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٨٣ (المراجع)].

ومن شروح مسلم مكمل إكمال الإكمال لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي (المتوفى سنة ٨٩٢هـ) ولم نقف على حاله. (عبيد الله الرحماني).

وقد ذكر هذا الشرح صاحب تاريخ التراث ١/٢١٢، وصاحب تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٨٢، وقد طبع مع شرح الوشتاتي من بيروت، وهناك شروح أخرى. ذكرها صاحب تاريخ التراث ١/٢١٠ ـ ٢٢١، فأرجع للتفصيل إليه (المراجع).

هذا وقد حاول الأستاذ أبو عبيدة مشهور حسن آل سلمان في كتابه «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث» إحصاء ما ألف حول صحيح مسلم فكانت النتيجة كالتالي:

١ـ ثمانية عشر مستخرجًا على صحيح مسلم.

٢ـ ستة مستخرجات على الصحيحين (وذكر محقق مختصر الأحكام للطوسي عشرة مستخرجات على الصحيحين).

٣ـ ستة مستدركات.

٤ـ اثنان وخمسون كتابًا حول الجمع بين الصحيحين وما يتعلق بهما وغيرهما.

٥ ـ ستة عشر مختصراً. =

٢ ـ الإمام أبو عِيسى التِّرمِذِيُّ (١)

الإمامُ الترمذيُّ(٢) من تلامذة الإمام البخاري الذين قضوا أكثر

= ٦ـ سبعة كتب انتقدت أحاديث الصحيحين أو صحيح مسلم وحده والجواب عنها.
٧ـ خمسة عشر كتابًا أفردت في أحاديث ومسائل أو دراسات اصطلاحية لـ«صحيح مسلم» صلة قوية بها.
٨ـ ثلاثة وعشرون كتابًا تخص رجال صحيح مسلم وحده أو مقرونًا بغيره.
٩ـ واحد وسبعون كتابًا لشرح صحيح مسلم أو مختصرات شروحه.

ولا شك أن حصر كل ما كتب عن صحيح البخاري أو صحيح مسلم في مختلف لغات العالم أمر صعب المنال ولكن هذا العدد الضخم للكتب المؤلفة عن صحيح الإمام مسلم شرحًا ودراسةً وتحقيقًا وتخريجًا وغير ذلك يدل على أهمية هذا الكتاب ومكانته في قلوب المسلمين.

(١) ينظر لترجمته: ثقات ابن حبان ٩/ ١٥٣، الفهرست لابن النديم ص ٣٢٥، الإرشاد للخليلي ٣/ ٩٠٤، الأنساب ٢/ ٣٦١ «البوغي»، و٣/ ٤٢ «الترمذي»، معجم البلدان ١/ ٥١٠، و٢/ ٢٧، الكامل في التاريخ ٧/ ٤٦٠، اللباب ١/ ١٨٧، و٣/ ٢١٣، التقييد لابن نقطة ١/ ٩٢ ـ٩٣، وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٨، تهذيب الكمال ٢٦/ ٢٥٠، طبقات علماء الحديث ٢/ ٣٣٨، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٣، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٠، العبر ١/ ٤٠٢، الكاشف ٣/ ٧٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٧٨، الوافي بالوفيات ٤/ ٢٩٤، نكت الهميان ص ٢٦٤، البداية والنهاية ١١/ ٦٦، التقريب ص ٨٨٦، التهذيب ٩/ ٣٨٧، النجوم الزاهرة ٣/ ٨١، طبقات الحفاظ ٢٧٨، الخلاصة ٣٥٥، شذرات الذهب ٢/ ١٧٤.

وانظر أيضًا: فضل كتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي تأليف أبي القاسم الإسعردي، ومقدمة تحفة الأحوذي ١/ ٣٣٧، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين تأليف د. نور الدين عتر. ومقدمة جامع الترمذي للأستاذ أحمد شاكر.

(٢) هناك مبحث طويل ومفصل وعلمي عن الإمام الترمذي وجامعه في مقدمة تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي «الباب الثاني» فلينظر فيه. (عبيد الله الرحماني).

حياتهم في التلمذ عليه، ومن هنا يقال للإمام الترمذي إنه تربى ونشأ على يد الإمام البخاري، حتى إن بعض المحدثين قد سماه بخليفة الإمام البخاري[1].

ولا أرى حاجة إلى ذكر سعة نظر الإمام الترمذي وكثرة اطلاعه ودقة فهمه، وسيلان ذهنه، فإنَّ كل من درس جامعه على أستاذ خبير بالفن يستطيع أن يعرف هذه الأوصاف حق المعرفة، وكذلك يتبين من مطالعة جامع الترمذي مدى ما كان يتصف به المحدثون من طول الباع في العلم، وعدم التعصب مع إحاطتهم بمذاهب أئمة الإسلام وآرائهم في المسائل الفقهية، وكانوا على علم كامل بمآخذهم وحججهم، فكم يجد الطالب من الراحة والطمأنينة حينما يقول الإمام الترمذيُّ بعد ما يروي الحديث:

«وبه أخذ فلان»

لقد وُلِد الإمام الترمذيُّ في سنة ٢٠٩هـ[2]. اسمه: محمد، وكنيته

---

(١) قال الشاه عبد العزيز في بستان المحدثين: «وأو را خليفة بخارى كفته أند» (بستان المحدثين ١٠٩).

وذكر الذهبي عن الحاكم قال: سمعت عمر بن علك يقول: «مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد» تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٤ (المراجع).

(٢) كان في الأصل طبعة باكستان عام ١٩٦٨م «٢٠٦هـ» ولكنه في طبعة الهند ١٩٨٦م «٢٠٩هـ». وهو الأقرب إلى الصواب. ولم يحدد المترجمون تاريخ ولادته ولكن قال الذهبي: ولد في حدود سنة عشر ومائتين (سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧١) وقال في الميزان: مات في رجب سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ وكان من أبناء السبعين (٣/ ٦٧٨) فيظهر من هذا أن ولادته كانت في ٢٠٩هـ والله أعلم. وهو ما رجحه =

أبو عيسى، ونسبه:

محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضَّحَّاك السُّلَمي الضَّرِير البُوْغِي[1] التِرْمِذّي. وكان جده مَروزي الأصل، ثم استوطن ترمذ لأمرٍ ما، واسم جَدِّه سورة، ونسبه يتصل إلى بني سُلَيم، وهو فرع من بني غيلان، واسم أبيه عيسى، كما أن كنيته أبو عيسى أيضًا.

أما مشايخه فكثيرون، ومن الجدير بالذكر منهم على وجه الخصوص الأئمة: البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وقتيبة بن سعيد، وعلي بن حُجر، ومحمد بن بَشَّار.

ومن الممكن معرفة فقهه وتبحره في العلوم بأبواب تراجم جامعه. أما مجالُ رحلاته في العلم ونشر العلوم فهو واسع جدًا، فقد كان يجول بين البصرة والكوفة والواسط والرى وخراسان والحجاز.

وتلامذته أيضًا كثيرون جدًا.

لقد قال بعضُ المؤرخين: كان كثير البكاء خوفًا من الله عز وجل، ولكثرة بكاءه ذهب بصره. وهناك مؤرخون آخرون يخالفون هذا، ويقولون: إنه كان ضريرًا منذ ولادته[2]. توفى سنة ٢٧٩هـ.

= العلامة أحمد شاكر وغيره.

(١) نسبة إلى بُوْغ ـ بضم الباء الموحدة وسكون الواو وفي آخرها الغين المعجمة ـ قرية من قرى الترمذ على ستة فراسخ. وكان من هذه القرية أو سكن هذه القرية إلى حين وفاته. (الأنساب ٢/ ٣٦١ ـ٣٦٢).

(٢) قال الذهبي: والصحيح أنه أضَرَّ في كبره بعد رحلته وكتابته العلم. سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٠.

ومن مؤلفاته جامع الترمذي، وكتاب العلل، والشمائل، كلها مشهورة ميسورة.

والصيت الذي حظي به جامعُ الترمذي وتتابع العلماء على دراسته منذ أحد عشر قرنًا خير دليل على حسن قبوله. والحق أن الميزة التي يمتاز بها جامع الترمذي في تفصيل مذاهب المجتهدين وبيان مذاهب الصحابة والتابعين ونقد الرجال، وبيان علل الأحاديث والتصحيح والتضعيف والتحسين، لا توجد في غيره من الكتب، وقد قال المحدثون في وصف جامع الترمذي أنه:

«كافٍ للمجتهد مغنٍ للمقلد».[1]

وقد قال المتقدمون قصائد في مدح جامع الترمذي وبينوا فيها تلك المميزات التي يمتاز بها هذا الجامع بالتفصيل. وقد ذكر العلامة علي بن سليمان البجمعوي في مقدمة تعليقاته قصيدة العلامة القسطلاني ومحدثٍ آخر، ومن أبيات قصيدة القسطلاني:

فإن الترمذي لقد تصدى لعلم الشرع مغنٍ للعلوم

وهناك منتخبات لقصيدة محدث آخر توجد على لوحة النسخة المطبوعة من جامع الترمذي، وقد نقلها العلامة البجمعوي الدَّمنتي المالكي بتمامها، وقد قال الإمام الترمذي:

«صنفت هذا الكتاب فعرضتُه على علماء الحجاز والعراق

---

(١) انظر: حجة الله البالغة ١/ ٣٤٣، طبعة دار المعرفة، الحطة ص ٣٧٣ تحقيق علي حسن الحلبي، مقدمة تحفة الأحوذي ص ١٧٦، طبعة الهند.

وخراسان فَرَضُوا به[1]».

ولكن لا بد من ملاحظة أن الإمام الترمذي متساهل في تحسين الأحاديث، ومن هنا قال المحدثون:

«لا يُغْتَرُّ بتحسين الترمذي[2]».

وجُعلت مرتبة الجامع بعد الصحيحين في الكتب الستة، واتفق عليه المحدثون:

مع أن الترمذي في طلائع المحدثين

لكن فضله بعد الصحيحين[3].

ولكن من الصعب التفضيل بين سنن الدارمي وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي، ويكفي في ذلك شعر الحكيم الكنجوي:

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٤، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٧٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٩.

(٢) قال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد بعد نقل أقوال العلماء فيه:

«وأما الترمذي فروى من حديثه وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي» ميزان الاعتدال ٢/ ٣٥٤.

وقال في ترجمة يحيى بن يمان: إن الترمذي حسنه مع ضعف ثلاثة فيه، «فلا يغتر بتحسين الترمذي» ميزان الاعتدال ٣/ ٣٠٧.

وقال في ترجمة محمد بن الحسن:

«حسنه الترمذي فلم يحسن» ميزان الاعتدال ٣/ ٤٢، (المراجع).

(٣) ترجمة بيت فارسي ونصه:

ترمذي كرجه بود رهرو سالار حديث در فضيلت زصحيحين مؤخر كيرند

مشترو الدرر أربعة، والدرر أربع، فأى حاجة للبائع إلى الفضولي[1].

وقد قال الإمام الترمذي:

«جميع ما في هذا الكتاب من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين[2]: حديث ابن عباس «أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة.

وحديث النبي ﷺ أنه قال: «إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه[3]».

وكتاب «العلل» للإمام الترمذي كتاب عديم النظير في بابه، وحفظه من الضروريات لطلبة الحديث النبوي، وأغلبه مستفاد من الإمام البخاري، وقد صرح به الإمام الترمذي بنفسه[4].

---

(١) ترجمة بيت فارسي ونصه:
كهرخر جهار أند وكوهر جهار فروشنده را با فضولى جه كار

(٢) إن هذه الدعوى من الإمام الترمذي لم يوافق عليها، فانظر «شفاء الغلل شرح كتاب العلل» في آخر تحفة الأحوذي (عبيد الله الرحماني).

(٣) جامع الترمذي ١٠/ ٤٦١.

(٤) قال الإمام الترمذي: وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ (أى للإمام البخاري) وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرت عبد الله بن عبد الرحمن، وأكثر ذلك عن محمد، وأقل شيء فيه عن عبد الله وأبي زرعة. العلل للترمذي ١٠/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧.
وقال الحافظ عن الإمام الترمذي:
«وتلمذ له، وأكثر من الاعتماد عليه» مقدمة الفتح ٤٩٢ (المراجع).
ثم إن للترمذي كتابين في العلل أحدهما هو «العلل الصغير» وهو المطبوع في =

كتاب «الشمائل المحمدية» للإمام الترمذي

بيَّن فيه أحوال رسول الله ﷺ من جلوسه وقيامه وأكله وشربه، ومعاشرة الناس وأخلاقه العامة، حتى تمشيطه لشعره ولبسه الجوربين وغير ذلك. وهو جامع لهذه الأحاديث.

وهذا الكتاب هو الكنز المنشود لمحبي السيرة النبوية، ومن واجب المسلمين أن يجعلوا أخلاقهم وعاداتهم وملابسهم وجلوسهم وقيامهم وقعودهم وأكلهم وشربهم، وسلامهم وكلامهم حسب سنة رسول الله ﷺ، حتى يتمكنوا من الخلاص من النكبة التي لحقت بهم، ولكى يستطيعوا أن يقدموا للعالم نموذجًا حيًا للأخلاق النبوية الكريمة التي تجذبهم إلى الإسلام.

وما أجمع ما قاله العلامة الجَزريُّ صاحب الحِصْن الحَصِين[1] في

= آخر جامعه. وشرحه الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) وهو مطبوع ومشهور كما شرحه العلامة المباركفوري رحمه الله (ت ١٣٥٣هـ) في آخر تحفة الأحوذي. وفيه مباحث تتعلق بمصطلح الحديث وعلم الجرح والتعديل.

أما الكتاب الآخر فهو «العلل الكبير» وذكر فيه العلل الموجودة في الأحاديث التي ذكرها. ومعظم مادته مأخوذ من الإمام البخاري رحمه الله. وقد رتبه الفقيه أبو طالب القاضي (ت ٥٨٥هـ) على أبواب جامع الترمذي نفسه. وفي آخره باب جامع في ذكر الرجال أيضًا. حققه الأستاذ حمزة ديب مصطفى لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة ونشرته مكتبة الأقصى في عمان في مجلدين عام ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

(١) شمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري الشافعي المتوفى سنة ٨٣٣هـ، وكتابه =

مدح كتاب الشمائل:

أخِلاَّىَ إنْ شَطَّ الحَبِيبُ ورَبْعُه ... وعَـزَّ تَـلاَقِيْـهِ ونـاءت مَنَـازِلُـه

فـإنْ فَـاتكـم أنْ تُبْصِـرُوْهُ بِعَيْنِـهِ ... فَما فَاتَكُم بِالسَّمْعِ هَذِي شَمَائِلُه[1]

فهرس موجز لما ألف حول جامع الترمذي وكتاب الشمائل

١ـ عارضة الأحوذي في شرح الجامع للترمذي[2]:

للحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله الأشبيلي المعروف بابن العربي المالكي المتوفى سنة ٥٤٦هـ.

وله نسخة مخطوطة كاملة عتيقة في مكتبة المدينة المنورة، ونسخة أخرى مخطوطة في مكتبة العلامة الشيخ رفيع الدين البهاري، وقد طبع أيضًا في مصر، لكنها طبعة مليئة بالأخطاء.

= «الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين» من الكتب الجامعة للأدعية والأوراد والأذكار الواردة في الأحاديث والآثار. البدر الطالع ٢/ ٢٥٧، كشف الظنون ١/ ٦٦٩، معجم المؤلفين ١١/ ٢٩١.

(١) الحطة: ٢٩٢ (ص ٤٥٦ تحقيق علي حسن الحلبي).

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧٥، الحطة ٢٤٢، مقدمة تحفة الأحوذي ١/ ٣٦٩، تاريخ التراث ١/ ٢٤٣، شذرات الذهب ٤/ ١٤٢، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٩٠، الأعلام ٧/ ١٥٦، معجم المؤلفين ١٠/ ٢٤٢، وقيل في وفاته ٥٤٣هـ. (المراجع) وقيل غير ذلك. وذكر الذهبي في التذكرة (٤/ ١٢٩٧) أن الصحيح ٥٤٣هـ. وأنظر أيضًا سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٠٣.

٢ـ شرح الجامع للترمذي[١]:

للحافظ أبي الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس اليَعْمُري الشافعي المتوفى سنة ٧٣٤هـ.

لقد وصل مؤلفه فيه إلى ما دون ثلثي الكتاب في عشر مجلدات، ولم يجد المؤلف الفاضل مهلة لإكماله، والسّر في هذه الإطالة أنه لم يقتصر على ما يتعلق بفنون الحديث فقط، بل توسع إلى فنون أخرى.

قال العلامة الجلبي:

«ولو اقتصر على فن الحديث لكان تمامًا.[٢]

ولكن نحمد الله على أن قام صاحب همة آخر فأكمل الباقي منه وهو الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن حسين العراقي صاحب الألفية المتوفى سنة ٨٠٦هـ[٣]».

---

(١) الدرر الكامنة ٤/٢٠٩، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٢٠، شذرات الذهب ٦/١٠٨ وفيه «شرح قطعة من كتاب الترمذي إلى كتاب الصلاة في مجلدين» البدر الطالع ٢/٢٥٠. وقال: كتب منه مجلدًا إلى أوائل الصلاة، وقفت عليه بخطه الحسن إلخ.. وذكر أنه التزم أيضًا بإخراج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان إلخ. كشف الظنون ١/٣٧٥، الحطة ٢٤٣، تاريخ التراث ١/٢٤٣، شذرات الذهب ٦/١٠٨، مقدمة تحفة الأحوذي ١/٣٧١، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٩٠، الأعلام ٧/٢٦٣، وسماه النفح الشذى، معجم المؤلفين ١١/٢٦٩ ـ٢٧٠.

(٢) كشف الظنون ١/٥٥٩ طبعة دار الفكر وهو مأخوذ من كلام الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة. وقوله «ثلثي الكتاب» هكذا في كشف الظنون. ولعل الصواب «ثلث الكتاب» كما يظهر من كلام ابن حجر والشوكاني. والله أعلم.

(٣) انظر: البدر الطالع ٢/٢٥٠، كشف الظنون ١/٣٧٥، مقدمة تحفة الأحوذي =

وللكتاب نسخة كاملة في مكتبة المدينة المنورة.

٣ـ شرح الجامع للترمذي[١]:

زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن النقيب[٢] الحنبلي المتوفى

= ١/ ٣٧٢، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٩١، قال صاحب تاريخ التراث: من المرجح أنه ألف شرحين:

أولهما: تكملة لشرح ابن سيد الناس.

وثانيهما: في عدة مجلدات بعنوان «شرح سنن الترمذي».

انظر تاريخ التراث ١/ ٢٤٤ (المراجع).

وقد وقع تاريخ وفاته في الأصل «٨٤٠هـ» والظاهر أنه خطأ مطبعي. وقال الشوكاني: «لما وقفت على الجزء الذي من شرح الترمذي... للزين العراقي بهرني ذلك. ورأيته فوق ما شرحه صاحب الترجمة (يعني ابن سيد الناس) بدرجات! البدر الطالع ٢/ ٢٥١.

(١) كشف الظنون ١/ ٣٧٥، الحطة ٢٤٣.

(٢) «ابن النقيب» هكذا في كشف الظنون (١/ ٥٥٩ طبعة دار الفكر) وعنه في الحطة ٢٤٣. والظاهر أنه محرف من «ابن رجب» وقع كذلك في بعض المصادر التي اعتمد عليها صاحب كشف الظنون فظن أنه غير ابن رجب ففرق بينهما وذكر لكل منهما شرحًا للترمذي ولذلك لم يستطع أن يحدد تاريخ وفاته مع أن تاريخ وفاة ابن رجب معروف وقد ذكره صاحب كشف الظنون نفسه بعد سطر واحد فقط، وهو في ٧٩٥هـ.

ثم إن عمر رضاكحالة ذكر في فهرست كتابه معجم المؤلفين عددًا ممن يعرفون بابن النقيب لكنه لم يذكر فيهم أحدًا اسمه «عبد الرحمن بن أحمد».

والدليل على ذلك أيضًا أن الذي احترق في الفتنة هو كتاب ابن رجب نفسه حيث لم يبق منه إلا شرح العلل.

قال ابن عبد الهادي في كتابه «الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد» ص ٤٩ في ترجمة ابن رجب: «وقد احترق غالب ما عمله من شرح الترمذي في الفتنة».

قال ابن حجر في ترجمة ابن رجب: «صنف شرح الترمذي فأجاد فيه في نحو =

سنة(   ).

لقد تم هذا الشرح في عشرين مجلدًا، ولكنه احترق في بعض الفتن.

٤ـ العَرْفُ الشَّذِي على جامع الترمذي[1]:

لسراج الدين عمر بن رسلان البلقيني الشافعي المتوفى سنة ٨٠٥هـ.

لقد شرح جزءًا من الكتاب ولم يتم

٥ـ شرح الزوائد للترمذي[2]:

للعلامة سراج الدين عمر بن علي بن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤هـ.

وهو شرح للأحاديث الزائدة في الترمذي على الصحيحين وسنن أبي داود.

٦ـ اللب اللباب فيما يقول الترمذي «وفي الباب[3]»:

= عشرة أسفار» وفي بعض النسخ «عشرين» إنباء الغمر ٣/ ١٧٦.

ويتظر أيضًا: الدرر الكامنة ٢/ ٣٢٢، شذرات الذهب ٦/ ٣٣٩، البدر الطالع ١/ ٣٢٨، الحطة ٣٧٧ تحقيق الحلبي.

(١) كشف الظنون ١/ ٣٧٥، معجم المؤلفين ٧/ ٢٨٤.

(٢) الضوء اللامع ٦/ ١٠٢، البدر الطالع ١/ ٥٠٩، كشف الظنون ١/ ٣٧٥، الحطة ٢٤٣، مقدمة تحفة الأحوذي ١/ ٣٧٤.

ويظهر مما في الحطة أن هذا الكتاب والذي قبله واحد، ولكن صاحب كشف الظنون فرق بينهما.

(٣) وسماه في نظم العقيان ص ٤٦ «اللباب في شرح قول الترمذي: وفي الباب» ونحوه في مقدمة تحفة الأحوذي ١/ ٣٧٨. وذكره صاحب ابن حجر العسقلاني ودراسة =

لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ.

يقع في مجلد واحد، ويوجد في مكتبة المدينة المنورة، وهو كتاب مهم جدًا، وقد خَرَّج فيه الأحاديث التي يشير إليها الإمام الترمذي بقوله: «وفي الباب عن...» في كل ما يتعلق بالمسائل الفقهية، فذكر هذه الأحاديث بالتفصيل مع الجرح والتعديل.

٧ـ قوت المغتذي[١]:

للعلامة جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ[٢].

٨ـ نفع قوت المغتذي[٣]:

للعلامة السيد علي بن سليمان الدمنتى البجمعوي المغربي المالكي الشاذلي المتوفى سنة ١٢٩٨هـ.

طبع في حواشي نسخة جامع الترمذي، وقد لخصه المؤلف من

= مصنفاته «العجاب في تخريج ما يقول فيه الترمذي وفي الباب» ص ٣٩٥.

وكان الحافظ قد بدأ في شرح الترمذي أيضًا لكنه لم يتم. انظر نظم العقيان ص ٤٦، وابن حجر ودراسة مصنفاته ص ٣٢٧، وانظر أيضًا: مقدمة تحفة الأحوذي ١/ ٣٧٨. وسيذكره المصنف برقم (١٠).

(١) كشف الظنون ١/ ٣٧٥، الحطة ٢٤٣، تاريخ التراث ١/ ٢٤٤، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٩١.

(٢) لم أعرف تفاصيله (المؤلف). وطبع هذا الكتاب في سنة ١٢٩٩هـ (المراجع) كما ذكره صاحب تاريخ التراث العربي (١/ ٢٤٤)، وقبله بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٩١.

(٣) تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٩١، تاريخ التراث ١/ ٢٤٤، وقال في سنة وفاته ١٣٠٦هـ، وطبع بالقاهرة سنة ١٢٩٨هـ، وفي دلهي ١٣٤٢هـ. الأعلام ٥/ ١٠٤، معجم المؤلفين ٧/ ١٠٣.

شرح العلامة جلال الدين السيوطي تلخيصًا أخل في الانتفاع من أصل الكتاب، فأصبحت كلمة «نفع قوت المغتدى» عديمة المعنى.

٩- شرح الجامع للترمذي[١]:

للحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥هـ.

ولم استطع معرفة أوصافه المفصلة[٢].

١٠- شرح الجامع للترمذي:

لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ.

وقد ذكره شيخ الإسلام في فتح الباري[٣]

---

(١) كشف الظنون ١/٣٧٥، الحطة ٢٤٣، تاريخ التراث ١/٢٤٤، معجم المؤلفين ٥/١١٨، الأعلام ٤/٦٧.

(٢) لقد سبق عن ابن عبد الهادي أن الكتاب احترق في بعض الفتن والظاهر أنه لم يبق منه إلا شرح العلل.

وقد ذكر سزكين وجود نسختين له (١/٢٤٤) وقد ذكر النسختين نفسهما عند ذكر شرح العلل (١/٢٥١) والله أعلم.

(٣) أى في شرح حديث حذيفة: أتى رسول الله ﷺ سباطة قوم فبال قائمًا قال: ولم يثبت عن النبي ﷺ في النهى عنه شيء كما بينته في أوائل شرح الترمذي، انتهى (فتح الباري ١/٢٣٠).

ومن شروح الترمذي شرح العلامة محمد طاهر الفتني صاحب مجمع البحار وقال فيه: وفي تعليقي للترمذي عن شرح الأحوذي: خص الخلاء بالاستعاذة لكونه مئنة للوحدة وخلوه عن الذكر للقذر، ولذا يستغفر إذا خرج. انتهى. (عبيد الله الرحماني) وهذا التعليق في الأصل بالعربية.

١١ـ شرح الجامع للترمذي[١]:

للشيخ أبو الحسن بن عبدالهادي السندي المدني المتوفى سنة ١١٣٩هـ.

وهو شرح لطيف ألفه المؤلف في الحرم المحترم، ويقع في حوالى أربعين جزءًا.

١٢ـ شرح الجامع للترمذي[٢]:

للعلامة أبي الطيب (محمد بن الطيب) السندي (المدني) المتوفى سنة ١١٠٩هـ.

وهو شرح باللغة العربية على طريقة: «وقوله» وقد طبع[٣].

١٣ شرح الجامع للترمذي[٤]:

للعلامة سراج أحمد السرهندي.

وهو شرح بالفارسية وقد طبع[٥].

١٤ـ مختصر الجامع للترمذي[٦]:

---

(١) كشف الظنون ١/ ٣٧٥، الحطة ٢٤٣.

(٢) تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٩١، تاريخ التراث ١/ ٢٤٤، وما بين القوسين زيادة منه وذكر أنه ولد في ١٢٩٦هـ وتوفي في ١٣٦٣هـ والله أعلم.

(٣) طبع منه جزء واحد. (عبيد الله الرحماني).

(٤) تاريخ التراث ١/ ٢٤٤، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٩١.

(٥) طبع منه جزء واحد (عبيد الله الرحماني). طبع في كانبور بالهند سنة ١٢٩٩هـ كما في تاريخ التراث العربي (١/ ٢٤٤).

(٦) طبقات السبكي ٩/ ٢٥٢، الدرر الكامنة ٤/ ٥٠، كشف الظنون ١/ ٣٧٦، الحطة =

للعلامة محمد بن عقيل البالِسِي[1] الشافعي المتوفى سنة ٧٢٩هـ.

ولم نعرف أوصافه مفصلة.

١٥ـ جائزة الشعوذي[2]:

للعلامة بديع الزمان المتوفى سنة ١٣١٠هـ.

وهي ترجمة تفسيرية بلغة أردو لجامع الترمذي.

١٦ـ مختصر الجامع للترمذي[3]:

للعلامة نجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطوفي الصرصري الحنبلي المتوفى سنة ٧١٠هـ.

ومن هذا المختصر رتب الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدى[4]

= ٢٤٣، مقدمة تحفة الأحوذي ١/٣٨٥، تاريخ التراث ١/٢٤٥، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٩١.

(١) نسبة إلى بَالِس بلدة بالشام بين حلب والرقة. (المؤلف).

(٢) نزهة الخواطر ٨/٩٩ ـ١٠٠، ولكنه ذكر وفاته في ١٣٠٤هـ وأفاد أن مؤلفه من تلامذة المحدث السيد نذير حسين الدهلوي وكان من العلماء المشهورين برفض التقليد.

(٣) كشف الظنون ١/٣٧٦، الحطة ٢٤٣، مقدمة تحفة الأحوذي ١/٣٨٥، تاريخ التراث ١/٢٤٤، وفيه سنة وفاته ٧١٦هـ (المراجع) وكذا ذكره ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٦٩، وابن مفلح في المقصد الأرشد ١/٤٢٦. وذكر ابن رجب أنه مع كونه حنبليًا «كان شيعيًا منحرفًا في الاعتقاد عن السنة، حتى إنه قال عن نفسه:

حنبلي رافضي أشعري   هذه إحدى العبر. (٢/٣٦٨)

(٤) هو صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الشافعي ولد بدمشق سنة ٦٩٤هـ وتوفى بالقدس في المحرم سنة ٧٦١هـ، شذرات الذهب =

العلائي مجموعة لمائة حديث رويت بسندٍ عال في الترمذي[1].

١٧ـ هدية اللوذعي بنكات الترمذي:

للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي المتوفى سنة ١٣٢٩هـ.

لم يتم بعد[2]، وتوجد في هذا الشرح بحوث نفيسة فيما يتعلق بالأسانيد زيادة على المتون[3].

= ٦/ ١٩٠ ـ١٩١، الاعلام ٢/ ٣٦٩ ـ٣٧٠، معجم المؤلفين ٤/ ١٢٦ (المراجع).

(١) كشف الظنون ١/ ٣٧٦، مقدمة تحفة الأحوذي ١/ ٣٨٥.

(٢) والأسف أن العلامة لم يستطع أن يتم هذا الشرح في حياته. (عبيد الله الرحماني).

(٣) وحسبما قال السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ): لم يؤلف شرح كامل لجامع الترمذي إلى عصره، وأما الشروح غير الكاملة فهي كلها مفقودة تقريبًا حتى إن «قوت المغتدي» للعلامة السيوطي نفسه لا يعرف وجوده(*)، وأما الشروح التي ألفت بعد السيوطي (مثل شروح أبي الطيب السندي المتوفى ١١٠٩هـ، وسراج أحمد السرهندي، وأبي الحسن بن عبد الهادي السندي المتوفى ١١٣٩هـ، ومحمد طاهر الفتني المتوفى سنة ٩٨٦هـ) فشرح الفتني لا نعلم له وجودًا، وأما شرح أبي الطيب السندي، وسراج أحمد السرهندي فقد طبع منهما بعض الأجزاء، وأما شرح ابن عبد الهادي فهو وإن كان قد طبع بكامله، لكنه لا يشفي العلة ولا يروى الغلة.

(*)سبق ذكره برقم (٧). وذكر سزكين وجود ثلاث نسخ له وأنه طبع في كانبور بالهند سنة ١٢٩٩هـ. ولا أدري مدى صحة هذا التاريخ إذ من الغريب أن يطبع في الهند في هذا التاريخ المتقدم ولا يعرفه المؤلف ولا ولده مع أنهما من كبار المهتمين بهذا الشأن في الهند والكتب المطبوعة في ذلك الوقت كانت قليلة جدًا. ورغم اطلاعهما على طبعة مختصره «نفع قوت المغتدي» الذي طبع في حاشية جامع الترمذي. والله أعلم. =

= وشرح ابن العربي (المتوفى سنة ٥٤٦هـ) «عارضة الأحوذي» وإن كان ضخيمًا ومبسوطًا، ولكن الحقيقة أن المؤلف لم يتعرض لكثير من المواضع التي تحتاج إلى حل، وكذلك بعض النصوص التي تحتاج إلى شرح وإيضاح، وكذلك أهمل كثيرًا من الأمور التي لابد منها ومن مراعاتها في كل شرح، وأطال وأطنب في المباحث الفقهية أكثر من اللازم.

ولذلك كان أهل العلم من قرونٍ يشعرون بحاجة إلى شرح ليس فيه إطنابٌ مُفْرِط، ولا اختصارٌ مُخِل، وفي الوقت نفسه يهتم ويلتزم بتوضيح نصوص الكتاب وشرحها مع الاجتناب عن المباحث غير الضرورية.

ولله الحمد لقد تحققت أمنية العلماء القلبية، والشرح الذي كان يتمناه أهل العلم والفضل من قرونٍ ويشتاقون إليه قد ظهر على منصة الشهود لأول مرة جزؤه الأول في سنة ١٣٤٦هـ باسم «**تحفة الأحوذي**» ثم بعد ذلك تتابعت أجزاءه الثلاثة الباقية في بضع سنوات، وشاعت وانتشرت في جميع أنحاء العالم الاسلامي في مدة قليلة جدة، وتلقي بقبول فائق، ونظرة استحسان غير عادي من قبل العلماء العرب والعجم على السواء، ويصح أن يقال فيه: هو أَعَزُّ شَرْحٍ لجَامِعِ الترمذي ظَهرَ على وَجْهِ الأرض لم تَر العُيُونُ مثله.

وقد راعى مؤلفه العلامة ابو العلي عبد الرحمن المُبَارَكْفُوري نوّر الله مرقده وبرد مضجعه أمورًا مفيدةً وضروريةً والتزمها مما يعز وجودها في أى شرح آخر، ولسنا الآن في صدد تفصيل هذه الأمور ولا هذا المقام يحتمله، ولكن نسرد بعضها بالاختصار:

١ـ إنه التزم ذكر ترجمة مناسبة لكل راوٍ في جامع الترمذي، ثم رتب فهرسًا شاملاً لجميع الرواة على حروف الهجاء في مقدمة الشرح مع بيان موضع ترجمته في أصل الكتاب.

٢ـ التزم تخريج جميع أحاديث جامع الترمذي أى أنه بين المصادر الأخرى والكتب التي أخرجت فيها تلك الأحاديث غير جامع الترمذي.

٣ـ لقد خرَّج الأحاديث التي أشار إليها الترمذي بقوله «وفي الباب» تخريجًا مفصلاً حتى ذكر ألفاظها أيضًا في الغالب وأضاف إليها أحاديث أخرى أيضًا لها صلة بالموضوع.

٤ـ لقد اشتهر الإمام الترمذي بالتساهل في تصحيح الأحاديث وتحسينها، ولذلك =

= التزم المؤلف ذكر أقوال أئمة الحديث الآخرين في تلك الحاديث، وبَيَنَ ما تساهل فيه الإمام الترمذي من تصحيح الأحاديث، أو تحسينها في مواضعها.
٥ـ اعتنى اعتناءً بالغًا بإيضاح وحل المشكلات في السند أو المتن.
٦ـ اعتنى بتحقيق بالغ بشرح الأحاديث وتوضيحها والرد على التأويلات الباطلة الواهية التي اعتمد عليها المقلدون الجامدون، أو أهل الهوى لحمل تلك الأحاديث على مذاهبهم وأهوائهم، وبين المعنى الصحيح لتلك الأحاديث حسبما اعتمده السلف الصالح والفقهاء والمحدثون من المعاني والمطالب.
٧ـ وفيما يتعلق بالاختلاف بين المذاهب ذَكَرَ أدلةَ كلِّ مذهبٍ ورجَّح الحقَّ ونصره وأيده وأجاب على شبهات المذاهب المرجوحة بأجوبة مقنعة شافية.
٨ـ لقد اعتنى في بعض المواضع بنقد لطيف رائع لكتاب «آثار السنن للنيموي» وغيره نقدًا جديرًا بالنظر.

وقد احتاج حضرة شيخنا بعد الفراغ من تبييض المجلدين الأولين إلى من يساعده في تسويد وتبييض المجلدين الآخرين وذلك لضعف بصره، ويقول كاتب هذه الأسطر من باب التحديث بالنعمة أنه تشرف ببقاء سنتين كاملتين في صحبة الشيخ لتسويد وتبييض المجلدين الآخرين، كما حصل ذلك الشرف والفضل للفاضل العلامة عبد الصمد المباركفوري، وأخي في الله المولوى محمد المهموي اللاهوري، فالحمد لله على ذلك.

وقد ألف شيخنا (رحمه الله) مقدمةً مفصلةً مبسطة للشرح المذكور، وقد طُبعت مستقلةً وانتشرت، وهذه المقدمة تشتمل على بابين وخاتمة، ففي الباب الأول: واحد وأربعون فصلاً جمع فيها فوائد نادرة ومهمة ومفيدة فيما يتعلق بفنون الحديث وكتب الحديث وأئمة الحديث. والباب الثاني يشتمل على سبعة عشر فصلاً، وجمع فيها فوائد عزيزة الوجود وغزيرة الفائدة شديدة الأهمية فيما يتعلق بالإمام الترمذي وجامعه فقط. وهذه الفوائد الثمينة الغالية التي يشتمل عليها الباب الثاني مهمة جدًا لكل من يريد أن يدرس جامع الترمذي، ولا يمكن الاستفادة من جامع الترمذي كما ينبغي بدون اطلاعه على هذه المباحث.

وبمناسبات مختلفة ذكرت في المقدمة تراجم مائة وخمسة عشر شخصًا، من =

= أئمة الحديث والتفسير والفقه واللغة، ويمكن معرفة مزايا هذه المقدمة بالإطلاع على الفهرس الملحق في أولها، وهو يشتمل على اثنتي عشرة صفحة، وتقع المقدمة كلها في ٣٤٤ صفحة، وألحقت بآخرها ترجمة مؤجزة للشيخ(١).

وقد ظهر في هذه الأيام شرح للترمذي باسم «**الطيب الشذي**»(٢) كما طُبعت دروس الشيخ المرحوم أنور شاه شيخ الحديث السابق لمدرسة ديوبند باسم «**العَرْفُ الشَّذِي**»(٣) كما طبعت دروس المرحوم رشيد أحمد الكنكوهي باسم «الكوكب الدري».

أما الأول فقد توقف طبعه بعد كتاب الطهارة.

وأما الثاني فمن الخطأ أن نسميه حاشيةً أو شرحًا لجامع الترمذي، وكان الأولى أن لا تطبع هذه الدروس حفاظًا على ما اشتهر به صاحبها من قوة الحفظ والتبحر العلمي والمكانة العلمية.

وأما الثالث فقد وقعت فيه بعض الفوائد بفضل تعليقات الناشر. =

---

(١) والآن طبع هذا الكتاب القيم بالأوفست في بيروت، وطبع في المدينة المنورة في عشرة أجزاء والمقدمة في جزأين، في الجزء الثاني منها فهرس تراجم العلماء الكبار من أئمة الحديث والتفسير والفقه واللغة، وأعلام رواة الترمذي على ترتيب حروف التهجي. فأول الذكر يشتمل على ١١ صفحة، والثاني يشتمل على ١٤٣ صفحة. (المراجع) إلا أن الطبعة الأخيرة منها رغم انتشارها كثيرة الأخطاء والسقط. فالكتاب في حاجة إلى بعض الناشرين ممن يحتسبون الأجر عند الله بغض النظر عن المنافع التجارية البحتة ـ لإخراج طبعة صحيحة من هذا الشرح المبارك بعد مراجعته وتصحيحه من بعض طلبة العلم. وما ذلك على الله بعزيز.

(٢) للشيخ اشفاق الرحمن كندهلوي. ذكره صاحب تاريخ التراث ١/ ٢٤٤ (المراجع).

(٣) ذكره صاحب تاريخ التراث ١/ ٣٤٤.

= الأول مأخوذ أغلبه من دروس المرحوم الشيخ رشيد أحمد للترمذي، وهو مجموعة للأغلاط العلمية.

=

وبعد كتابة هذه الأسطر سنحت لي فرصة الإطلاع على مجلدين لجامع الترمذي المطبوع في مصر. وقد طبع **بتحقيق وشرح وتصحيح وتعليق العلامة أحمد محمد شاكر القاضي الشرعي**، في سنة ١٣٥٦هـ. وفي أوله مقدمة مبسطة بقلم الشارح تشتمل على مائة صفحة، وانتهى المجلد الثاني على كتاب الصلاة، وتشتمل المقدمة على المباحث التالية:

(١) وصفٌ شامل ودقيق للنسخ السبعة التي اعتمد عليها المؤلف في تصحيحه لنسخته.

(٢) بحث وافر ونفيس حول تصحيح الكتب ثم بيان وتصريح وتحقيق أن التزام الصحة وذكر اختلاف النسخ وبيان الخطأ والصواب وتفصيل الأصول المخطوطة والمطبوعة، ثم طبع الكتب العربية طباعة جيدة وأنيقة كل هذا ليس من مبتكرات الأوربيين، فقال:

«لم يكن هؤلاء الأجانب مبتكري قواعد التصحيح، وإنما سبقهم إليها علماء الإسلام المتقدمون وكتبوا فيها فصولاً نفيسة نذكر بعضها هنا، على أن يذكر القارىء أنهم ابتكروا هذه القواعد لتصحيح الكتب المخطوطة، إذ لم تكن المطابع وجدت، ولوكانت لديهم لأتوا من ذلك بالعجب العجائب، ونحن وارثو مجدهم وعزهم وإلينا انتهت علومهم، فلعلنا نحفز هممنا لاتمام ما بدؤا به»(*).

(٣) وتحت عنوان الفهارس المعجمة حقق وبين أن ما يوجد في مطبوعات المستشرقين في أوربا من الفهارس المختلفة ليس من ابتكارهم أيضًا، بل أخذ علماء الغرب من علماء الشرق. قال:

«فالشرق شرقٌ، والغرب غربٌ، والشرق دائمًا ابتكار وإنشاء، والغرب دائمًا تقليد ثم تنظيم(**)».

(٤) ذكر ما تجشمه المؤلف من المشقة والجهد البالغ والاحتياط الكامل في تصحيح النسخة المذكورة لجامع الترمذي.

وبعد هذا يمكن أن يقال: بأن هذه النسخة لجامع الترمذي هي أصح النسخ الموجودة المخطوطة أو المطبوعة وأكثرها وثوقًا. =

(*) مقدمة شرح جامع الترمذي ١/ ٢١ـ ٢٢.

(**) المصدر السابق ١/ ٤٦.

= (٥) تعداد الأبواب والأحاديث وحسب تعداده تبلغ أحاديث كتاب الطهارة والصلاة ٦١٥، والأبواب ٤٣٣. (*).

(٦) شرح مفصل للأمور التي التزم بها في شرح الجامع والتعليق عليه. وقد سررنا سرورًا بالغًا بمعرفة أن المؤلف مطلع غاية الاطلاع على مكائد الغرب، وعالم متبحر ومتنفر من التقليد الشخصي، ويتبع مذهب أهل الحديث، وقد صرح بذلك في مقدمته.

(٧) لقد رتب سيرة الإمام الترمذي وخصائص جامعه بالاختصار مستعينًا بتسعة عشر مرجعًا، والأسف أن مقدمة تحفة الأحوذي لم تكن طبعت حينما حُرِّرت تلك المقدمة وإلا أوفى الكلام عن الكتاب وصاحبه.

(٨) وقد وعد الشارح أنه يرتب فهرسًا كاملاً شاملاً لجميع الرواة والفهارس الأخرى بعد إتمام الكتاب.

ونبتهل إلى الله تعالى أن تطبع المجلدات المتبقية لهذا الكتاب القيم الذي هو تحفة علمية نادرة لعلماء الحديث، بمثل هذه العناية البالغة في أقرب وقت ممكن. (عبيد الله الرحماني).

والأسف كل الأسف أنه لم يصدر شيء من شرح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله بعد الجزأين المذكورين. وتولى الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي إكماله لكن اقتصر على ترقيم الأبواب والأحاديث وتخريجها من الكتب الستة فقط. وقد توقف هو الآخر عن إكماله بعد إصدار الجزء الثالث. ثم تولاه الأستاذ إبراهيم عطوه عوض ولكنه اكتفى بالترقيم وشرح بعض الكلمات الغريبة بين حين وآخر. وهكذا اكتمل الكتاب في خمسة أجزاء يضم ٣٩٥٦ حديثًا. فحبذا لو تم طبع تحفة الأحوذي بعد المراجعة والتصحيح مع الاستفادة من ترقيم هذه الطبعة من جامع الترمذي. نسأل الله أن يقيض له من عباده من يتولى هذا العمل العظيم.

(*) في المطبوع المتداول من شرح الشيخ أحمد شاكر لجامع الترمذي ٦١٦ حديثاً و٤٣٤ بابًاإلى آخر أبواب الصلاة. ولعل رقمًا واحدًا في الأحاديث وكذا في الأبواب زاد بسبب تعديل الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي في ترقيم الكتاب لتتفق مع أرقام «مفتاح كنوز السنة» و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي». كما ذكر في مقدمة الجزء الثالث منه.

١٨ـ شرح الشمائل للترمذي[١]:

للشيخ عبد الرؤف المناوي المتوفى سنة ١٠٣١هـ.

أوله: شمائل أهل الفضل في القديم والحديث إلخ، وقد ذكر العلامة المناوي فيه:

«أن ممن تصدى لشرحها أوحد المدققين مولانا عصام الدين الإسفرائيني فأتى بما لم يُسْبَق إليه من كشف النقاب من أسرارها، لكنه أكثر من الاحتمالات العقلية في هذا الفن الذي هو من الفنون النقلية مع ما هو عليه من الإبهام حتى عد ذلك من سقطات الأوهام».

«وتلاه العالم النحرير الفقيه الشهير الشهاب ابن حجر الهيتمي نزيل مكة المكرمة، فأطال وأطاب لكن بعد الانتهاب من ذلك الكتاب وإزالة رونق المتن باقتصاره على ما زعم أنه المهم من ألفاظ الباب، مع ما هو عليه من الشغف بالرد والتعصب بما ليس بكبير أمر تارة أخرى، فسألني بعض الأفاضل أن أملي عليها تعليقًا مختصرًا منصفًا، فأجبته ولخصت ما في هذين الشرحين ضامًا إليهما من الفوائد ما لابد منه[٢]».

١٩ـ أشرف الوسائل[٣]:

---

(١) كشف الظنون ٢/ ٦٧، تاريخ التراث ١/ ٢٤٧ وفيه «ألف هذا الشرح سنة ٩٩٩هـ». تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٩٤ (المراجع).

(٢) كشف الظنون ٢/ ٦٧ ـ٦٨.

(٣) كشف الظنون ٢/ ٦٧، تاريخ التراث ١/ ٢٤٦، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٩٢.

للشيخ شهاب الدين أحمدبن حجر الهيتمي المكي المتوفى سنة ٩٧٣هـ.

قال مؤلفه: هذه عجالة علقتها لما قرىء علي في رمضان ٩٤٩هـ بحرم مكة المكرمة وسميتها «أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل». قال في آخره «فرغت منه لثمانية عشر من رمضان سنة ٩٤٩هـ وكان الابتداء فيه في ثالث رمضان من السنة المذكورة.»[١]

٢٠ـ شرح الشمائل للترمذي[٢]:

للعلامة سيد محمد قاسم جسّوس المتوفى سنة (١١٨٢هـ).

طبع في القاهرة، ولكن هذا الشرح يخالف تمامًا أسلوب المحدثين وذوقهم.

٢١ـ شرح الشمائل للترمذي[٣]:

للعلامة مصلح الدين محمد بن صلاح بن جلال اللاري المتوفى سنة ٩٧٩هـ.

وهذا الشرح بالعربية، وفرغ منه المؤلف في شهر رمضان سنة ٩٤٩هـ، وله شرح آخر بالفارسية.

٢٢ـ زهرة الخمائل على الشمائل[٤]:

---

(١) كشف الظنون (٢/١٠٥٩ طبعة دار الفكر).

(٢) تاريخ التراث ١/٢٤٧، (وسماه الفوائد الجلية البهية) تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٩٣.

(٣) كشف الظنون ٢/٦٧، تاريخ التراث ١/٢٤٩، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٩٣.

(٤) كشف الظنون ٢/٦٧.

للعلامة السيوطي طبع في مصر.

٢٣ـ جمع الوسائل[١]:

للملا على القاري الهروي المتوفى سنة ١٠١٦هـ.

وقد فرغ المؤلف من تسويده بمكة المكرمة سنة ١٠٠٨هـ. والحق أنه لم يؤلف أحدٌ شرحًا للشمائل أحسن منه

٢٤ـ تهذيب الشمائل[٢]:

للشيخ محمد بن عمر بن حمزة الأنطاكي المتوفى سنة (٩٣٨هـ).

هذب فيه الشمائل[٣]، وقدمه هدية إلى السلطان بايزيد خان في القسطنطينية. أوله: «الحمد لله الذي جعل حياة العارفين إلخ[٤]».

٢٥ـ شرح الشمائل[٥]:

للعلامة عصام الدين إبراهيم بن محمد (بن عربشاه) الإسفرائيني المتوفى سنة ٩٤٣هـ.

وهذا شرح ممزوج، وأوله: «الحمد لله الذي فضل المصطفى

---

(١) كشف الظنون ٢/ ٦٧، تاريخ التراث ١/ ٢٤٧، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٩٣.

(٢) كشف الظنون ٢/ ٦٧، الأعلام ٧/ ٢٠٨، معجم المؤلفين ١١/ ٨١ ـ٨٢.

(٣) وقع في الأصل ما معناه «هذب شرح الملا علي القاريء» وهو خطأ لأن القارىء متأخر عنه ولكن صاحب كشف الظنون ذكره بعد ذكر شرح القارىء مباشرة ولم يذكر تاريخ وفاته فوقع هذا الوهم.

(٤) كشف الظنون (٢/ ١٠٦٠ طبعة دار الفكر).

(٥) كشف الظنون ٢/ ٦٧، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٩٢، تاريخ التراث ١/ ٢٤٦ والزيادة منه.

بأكرم الشمائل».

٢٦ـ شرح الشمائل للترمذي[١]:

للمولى محمد الحنفي المتوفى سنة (   )

فرغ المؤلف من شرحه سنة ٩٢٦هـ.

٢٧ـ شرح الشمائل للترمذي:[٢]

محمد عاشق بن عمر الحنفي المتوفى سنة ١٠٣٢هـ.

وقد كتب العلامة الموصوف في شرحه أنه روى الشمائل عن شيخه الشيخ عبد الله الأنصاري المعروف بمخدوم الملك بن شمس الدين.

وقد أخذ منه الشيخ أحمد علي حواشيه على كتاب الشمائل.

توجد له نسخة في مكتبة الشيخ شمس الحق[٣].

---

(١) كشف الظنون ٢/ ٦٧، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٩٥. واسم مؤلفه كما ذكره سزكين «شمس الدين مولوي محمد عاشق بن عمر الحنفي» ولم يذكر تاريخ وفاته ولا اسم كتابه وله نسخ في بانكيبور ومرادملا وغيرها. وعلى هذا هو الآتي بعده، ولكن فرق بينهما صاحب كشف الظنون. والله أعلم.

(٢) كشف الظنون ٢/ ٦٧، تاريخ التراث ١/ ٢٤٩، وصاحب تاريخ التراث جعل هذا الشرح والذي قبله لرجل واحد وشرحًا واحدًا، لأنه قال في هذا الشرح: «ألف سنة ٩٢٦هـ». (المراجع).

(٣) ومن شروح الشمائل «العطر الشذى» للعلامة عبد المجيد الشرنوني، وشرح الشمائل لعبد الملك بن جمال الدين بن إسماعيل العصامي المتوفى سنة ١٠٣٧هـ. (عبيد الله الرحماني).

٢٨ـ ترجمة الشمائل باللغة التركية:[(١)]

أحمد بن خير الدين الأيديني المشهور باسحاق خواجة أحمد آفندي المتوفى سنة ١١٢٠هـ.

ولم نعرف معلومات مفصلة عن هذه الترجمة.

٢٩ـ نظم الشمائل باللغة التركية:[(٢)]

لمصطفى بن حسين الحلبي [المعروف بمظلوم زاده] أتمه سنة ١١٥٨هـ[(٣)].

٣٠ـ بهار خلد:

للكافي، وهو نظم لطيف في اللغة الأردية، وهو مطبوع.

٣١ـ المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية:[(٤)]

للعلامة الشيخ إبراهيم (بن محمد) الباجوري المتوفى سنة ١٢٦٣هـ.

---

(١) كشف الظنون ٢/٦٨، معجم المؤلفين ١/٢١٨، تاريخ التراث ١/٢٥٠، وسماه «أقوم الوسائل في ترجمة شرح الشمائل للترمذي» (المراجع).

(٢) كشف الظنون ٢/٦٨.

(٣) وقد ظهرت ترجمة باللغة الأردية لشمائل الترمذي مع حواشٍ مختصرة من مظاهر العلوم سهارنفور. وترجمها بالفارسية الشيخ سلام الله الدهلوي المتوفة سنة ١٢٢٩هـ، أو ١٢٢٣هـ. (عبيد الله الرحماني).

(٤) تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٩٤، تاريخ التراث ١/٢٤٨، وقال في وفاته ١٢٧٦هـ.

وهناك شروح أخرى ذكرها صاحب التراث، فليرجع إليه. (المراجع) وكذلك إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٢/٥٤.

وهو شرح مختصر للشمائل ومفيد. ألف في سنة ١٢٥١هـ في الجامع الأزهر.

وأوله: «الحمد لله المستوجب لكل كمال النعوت بكل تعليم وجمال».[1]

---

(١) وقد اختصر العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله كتاب «الشمائل المحمدية» للإمام الترمذي، وبين درجة كل حديث من صحيح أو حسن أو ضعيف. بعد حذف الأسانيد. طبعته المكتبة الإسلامية في عمان بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣ـ الإمام النَّسَائيُّ[1]

من الذين وجدوا أمكنة في بلاط الصحاح الستة المعظم الإمامُ النسائيُّ، فاعترف به أهل الاسلام واحدًا من أولئك الذين يتصدرون في مجلس الصحاح، وكتابه «السنن» المشهور مقرر في المناهج الدراسية، ويدرسه المحدثون في الشرق والغرب.

كان مولده في سنة ٢١٥هـ، واسمه أحمد، وكنيته أبو علي، يلقب بالإمام النسائي، ونسبه: أحمد بن شعيب بن علي بن سنان (بن بحر)[2] بن دينار.

ولد في مدينة نَساء[3] وهي مدينة معروفة في بلاد خراسان تقع قرب مرو. ودرس الإمام النسائي في بلده أول الأمر، وفي سنة ٢٣٠هـ

---

(١) ينظر لترجمة الإمام النسائي: الكامل لابن عدي ١/١٤٦، معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٨٢، سؤالات السهمي للدارقطني ص ١٣٣، الإرشاد للخليلي ١/ ٤٣٥، الأنساب ١٣/٨٧، التدوين في أخبار قزوين ٢/٩٧، فهرسة ابن خير ١١٠/ ١١٧، المنتظم ١٣/١٥٥، معجم البلدان ٥/٢٨٢، الكامل في التاريخ ٨/ ٩٦، التقييد ١/١٥٠، اللباب ٣/٣٠٨، وفيات الأعيان ١/٧٧، تهذيب الكمال ١/ ٣٢٨، طبقات علماء الحديث ٢/٤١٨، تذكرة الحفاظ ٢/٦٩٨، سير أعلام النبلاء ١٤/١٢٥، العبر ١/٤٤٤، الوافي بالوفيات ٦/٤١٦، مرآة الجنان ٢/٢٤٠، طبقات السبكي ٣/١٤، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/٨٨، التقريب ص ٩١، التهذيب ١/٣٦، حسن المحاضرة ١/٣٤٩ وغيرها.

(٢) زيادة من تهذيب الكمال ١/٣٢٨ وغيره.

(٣) وردت كلمة «نساء» مقصورة وممدودة. (المؤلف)

لما كان في الخامسة عشر من عمره خرج في الرحلة لطلب العلم، فوصل بَلْخ إلى الإمام قتيبة[1]، ولما فرغ من هناك رحل إلى الحجاز والشام ومصر والجزيرة، وأقام مدة في مصر. والصيت الذي ناله هو، أو دروسه، أو مصنفاته حصل له في مصر.

وللإمام النسائي مكانة عليا في نقد الرجال. قال الحاكم:

«سمعت الدَّارقُطْنيَّ أكثر من مرة يقول:

«أبو عبد الرحمن مَقدَّمٌ على كل من يُذكر بهذا العلم من أهل عصره»[2]

وقال العلامة أبو سعيد بن يونس صاحب تاريخ مصر في كتابه الثمين:

«إن أبا عبد الرحمن قدمَ مصر قديمًا، وسكن بها مدة، وكَتَبَ بها وكُتِب عنه، وكان إمامًا في الحديث، وكان ثقة حافظًا ثبتًا»[3]

---

(١) قتيبة بن سعيد البغلاني، ثقة ثبت. ت ٢٤٠هـ/ع.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٠٠، سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣١، الطبقات للسبكي ٣/ ١٥، تهذيب الكمال ١/ ٣٣٤.

وقال الحافظ ابن طاهر: «سألت سعد بن علي الزِّنجانيَّ عن رجلٍ فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي. فقال: يا بنيَّ إن لأبي عبد الرحمن شرطًا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم.»

قال الذهبي: صدق، فإنه ليَّنَ جماعةً من رجال صحيحي البخاري ومسلم. (سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣١).

(٣) تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٠١، سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٣، وفيات الأعيان ١/ ٧٨، تهذيب الكمال ١/ ٣٤٠.

كان الإمام النسائي قوى الجسم أحمر الوجه كالورد[1]، وكان الدم يجري بكثرة في عروقه، حتى أن بعض قصار النظر من الطلبة ظن أنه كان يشرب النبيذ. كان يصوم يومًا ويفطر يومًا، ولكن مع ذلك كانت له أربع نسوة عدا الجواري[2].

قال صاحب مجمع البحار:

«وكان من أئمة الحفاظ، وأعلام الدين، وأركان الحديث. إمام أهل عصره، وعمدتهم وقدوتهم، وجرحه وتعديله معتبر بين العلماء»[3].

ويرى بعض العلماء أنه كان يُقَارَن بالإمام مسلم في الحفظ والإتقان[4]، ومع أن هذا ليس قولاً محققًا[5]، ولكن للنسائي أيضًا مرتبة عالية جدًا.

---

(١) قال الذهبي: كان شيخًا مهيبًا، مليح الوجه، ظاهر الدم، حسن الشيبة. سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٢٧.

(٢) تهذيب الكمال ١/ ٣٣٧، سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٢٨، طبقات السبكي ٣/ ١٥.

(٣) نحوه في الحطة ص ٢٩٣ أيضًا.

(٤) قال أبو عبد الله بن مندة: الذين أخرجوا الصحيح وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة، البخاري ومسلم وأبو داود، وأبو عبد الرحمن النسائي (سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٥).

وقال الذهبي: هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود ومن أبي عيسى وهو جارٍ في مضمار البخاري وأبي زرعة وإلخ. (المصدر السابق ١٤/ ١٣٣).

(٥) قال ابن كثير: «إن له شرطًا في الرجال أشد من شرط مُسْلِم، غير مُسَلَّمٍ، فإن فيه رجالاً مجهولين إما عينًا أو حالاً، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة». الباعث الحثيث ص٣١.

ومن مشايخه: الإمام البخاري، والإمام أبو داود السجستاني، وقتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وعلى بن حُجر، وسليمان بن أشعث، ومحمد بن بشار وغيرهم.

وتلامذته أيضًا كثيرون، والإمام أبو جعفر الطَّحاوي، ، وأبو القاسم الطَّبَراني، وأبو بشر الدولابي، وأبو بكر ابن السُّنِّي من مشاهير تلامذة الإمام النسائي. ولما وصل طرسوس اجتمع جماعة من الأئمة وحفاظ الحديث واستفادوا منه، وكان من بينهم الإمام عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل[1].

وفي الأيام الأخيرة من عمره في سنة ٣٠٢هـ وصل إلى دمشق قادمًا من مصر وابتلي هناك من قبل الخوارج[2] ابتلاءً عظيمًا، فسئل أن يُفَضِّل بين عليٍّ ومعاوية، ففضَّل عليًا، فغضب عليه الدمشقيون وضربوه حتى كاد أن يموت[3]،

---

(١) انظر: علوم الحديث للحاكم ٨٢. تهذيب الكمال ١/ ٣٣٤، سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٠، تهذيب التهذيب ١/ ٣٧ .

(٢) هكذا وردت كلمة «الخوارج» في قول الحافظ محمد بن المظفر (ت ٣٧٩هـ) أيضًا فيما ذكره الذهبي في السير (١٤/ ١٣٢) وفي آخره «استشهد بدمشق من جهة الخوارج» (تهذيب الكمال ١/ ٣٣٤).

والظاهر أنه أراد المبالغة فقط فأهل دمشق كان فيهم نصب وابن المظفر كان يميل إلى التشيع والخبر الوارد في قصة امتحان الإمام النسائي يدل على أن السؤال كان عن فضائل معاوية. والخوارج كانوا يكفرون معاوية أيضًا كما كانوا يكفرون عليًا رضي الله عنهما.

أما كلمة «الخوارج» في الاصطلاح فإنها تطلق على غير «النواصب». والله أعلم.

(٣) قال الذهبي: روى عبد الله بن مَنْدَة عن حمزة العَقبي المصري وغيره، أنَّ النَّسائي خرج من مصر في آخر عمره إلى دمشق، فسئل بها عن معاوية وما جاء في =

فحمل إلى الرملة[1] واستشهد هناك في سنة ٣٠٣هـ[2]، ودفن هناك.

وقد ذكر بعض المؤرخين أنه حمل إلى مكة ودفن بين الصفا والمروة إلا أن الإمام الدارقطني ذكر القولين، ثم رجح دفنه في الرملة[3]، ويؤيده أيضًا قول العلامة المنذري.

= فضائله، فقال: ألا يرضى رأسًا برأسٍ حتى يفضَّل؟ قال: فما زالوا يدفعون في خِصييه (وفي بعض المراجع حِضنِه) حتى أخرج من المسجد ثم حمل إلى مكة فتوفى بها.

قال الذهبي: كذا في هذه الرواية «إلى مكة» والصواب «الرملة». (تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٠٠، سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٢) وانظر أيضًا علوم الحديث للحاكم ص ٨٣.

وفي رواية أخرى: قيل له... ألا تخرج فضائل معاوية؟ فقال: أي شيء أخرج؟ حديث اللهم لا تشبع بطنه؟ فسكت السائل. تهذيب الكمال ١/ ٣٣٩، سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٢٩.

فيظهر من هذه الروايات أن السؤال كان عن تخريج أحاديث في فضائل معاوية لا التفضيل بين علي ومعاوية. والله أعلم.

(١) رملة في فلسطين على بعد ثمانية عشر ميلاً من القدس. وكانت عاصمة داود وسليمان عليهما السلام وابنه رحبعم بن سليمان. وهي الآن خراب. معجم البلدان (٣/ ٦٩) (المؤلف).

(٢) وقع في الأصل «٣٠٤هـ» ولعله خطأ مطبعي والتصويب من مصادر ترجمته. ولم أر فيه خلافًا.

(٣) في سير أعلام النبلاء: قال الدارقطني: «خرج حاجًا فامتحن بدمشق وأدركَ الشهادة، فقال: احملوني إلى مكة فحمل وتوفى بها، وهو مدفون بين الصفا والمروة وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث وثلاث مائة إلخ».

وقال أبو سعيد بن يونس في تاريخه: «كان أبو عبد الرحمن النسائي إمامًا حافظًا ثبتًا، خرج من مصر في شهر ذي القعدة من سنة اثنتين وثلاث مائة، وتوفى =

وقد اشتهر من مؤلفات الإمام النسائي «**السنن**»، وله تصانيف غير هذا[1]. ذكر العلامة السيد جمال الدين:

أن الإمام النسائي لما صنف السنن الكبرى أهداه إلى أمير الرملة، وكان ألّفه على وضع خاص، فقال له الأمير: أكلُّ ما في هذا صحيح؟ قال: لا. فقال له الأمير: فجرّد منه الأحاديث الصحيحة، فاختار المجتبى من السنن الكبرى، وهو بالباء الموحدة[2]، وهو

= بفلسطين في يوم الإثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث.».

قال الذهبي: «هذا أصح، فإن ابن يونس حافظ يحفظ وقد أخذ عن النسائي وهو به عارف.» سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٣.

ووفاته بالرملة هو رأى ابن يونس والطحاوي وابن خير الأشبيلي ورجحه الذهبي والسبكي والصفدي وغيرهم. (مقدمة خصائص علي ص ٩).

(١) أحصاها الدكتور فاروق حمادة في مقدمته لكتاب عمل اليوم والليلة للنسائي فبلغت واحدًا وثلاثين كتابًا أكثرها مفقود في الوقت الحاضر.

(٢) قواعد التحديث ص ٢٤٧ نقلاً عن السيوطي في زهر الربى. وقد ذكره المصنف هنا مع تصرف في بعض الكلمات. وانظر أيضًا: كشف الظنون ٢/٣٦، الحطة ٢٥٤.

وذكر الذهبي نحو هذه القصة نقلاً عن ابن الأثير ثم قال: «هذا لم يصح، بل المجتبى من اختيار ابن السني». سير أعلام النبلاء ١٤/١٣١.

وقال الذهبي أيضًا: «والذي وقع لنا من سننه هو الكتاب المجتنى منه انتخاب أبي بكر ابن السني» المصدر السابق ١٤/١٣٣.

وقال أيضًا في ترجمة ابن السني: «هو الذي اختصر سنن النسائي واقتصر على رواية المختصر وسماه المجتنى، سمعناه عاليًا من طريقه.» سير أعلام النبلاء ١٦/٢٥٦، ونحوه في تذكرة الحفاظ ٣/٩٤٠.

وتبعه السبكي أيضًا في الطبقات (٣/٣٩ ترجمة ابن السني) وابن ناصر الدين كما في الشذرات (٣/٤٨ ترجمة ابن السني أيضًا).

ويرى الأستاذ المحقق عبد الصمد شرف الدين رحمه الله أن القصة التي ذكرها =

= ابن الأثير «واقعة مزعومة» (ص١٩) وأن الإمام الذهبي قد وهم في قوله بأن المجتبى من اختيار ابن السني وأن السبب في ذلك أن الإمام الذهبي لم يطلع على السنن الكبرى للنسائي. (قلت: وقد صرح الذهبي بذلك كما مر آنفًا). والصواب فيه أن السنن الصغرى والكبرى كلاهما من تأليف النسائي نفسه.

ويدل على هذا قول ابن كثير: «وقد جمع السنن الكبير وانتخب منه ما هو أقل حجمًا منه بمرات. وقد وقع لي سماعهما (البداية والنهاية ١١/ ١٢٣).

وما ذكره ابن حجر عن محمد بن معاوية ابن الأحمر الراوي عن النسائي «ما معناه قال النسائي: كتاب السنن كله صحيح، وبعضه معلول إلا أنه لم يبين علته، والمنتخب منه المسمى بالمجتبى صحيح كله.» النكت على ابن الصلاح ١/ ٤٨٤.

واستدل الشيخ عبد الصمد شرف الدين على رأيه بالمقارنة بين الصغرى والكبرى في كتاب الطهارة فقط. وفيه ٤٢١ حديثًا منها ٢٨٦ حديثًا مشتركًا بين الصغرى والكبرى و٢٣ حديثًا تختص بها الكبرى دون الصغرى و١١٢ حديثًا تختص بها الصغرى دون الكبرى. كما أن عدد أبواب كتاب الطهارة في الكبرى ١٨٤ بابًا وفي المجتبى ٢٧٥ بابًا أى بزيادة ٩١ بابًا. انظر: السنن الكبرى، الجزء الأول المنشور سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧٢م.

وقد فصل الكلام في هذا الموضوع الدكتور فاروق حمادة أيضًا في مقدمة تحقيقه لكتاب عمل اليوم والليلة ص ٦٠ ـ٧٥. وذهب أيضًا إلى أن المجتبى من تأليف النسائي نفسه.

طبعات السنن الكبرى:

أما السنن الكبرى للإمام النسائي فقد بدأ طبعها الشيخ عبد الصمد شرف الدين رحمه الله بتحقيقه وطبعها طبعةً أنيقةً متقنةً لكن توقف هذا العمل بعد طبع المجلد الثالث منها.

ثم طبعت في بيروت في ست مجلدات طبعة تجارية وقد تصرف فيها الناشر أو المحققان فأدخلا فيها ما ليس منها. فعلى سبيل المثال جاء في آخر الكتاب (٦/ ٥٢٧ ـ٥٣٩) «كتاب الإيمان وشرائعه» ثم قالا عند نهايته في ٦/ ٦٣٩ في الحاشية «آخر كتاب الإيمان للحافظ النسائي وهو من الصغرى له أضفته إكمالاً لفائدة السنن الكبرى. والحمد لله رب العالمين».

الآن من بين أهم أركان الأمهات الستة، يعرف بسنن النسائي، وقد سماه بعض أهل العلم «المجتنى» بالنون بدل «المجتبى» بالباء، والأمر سهل، فإن اللفظين قريبان في المعنى.

وليس في سنن النسائي كلامٌ في الرجال إلا قليلاً[1]، ولكن مع ذلك فيه مواضع مشكلة وصعبة[2].

وقد ألف له العلماء شروحًا عدة:

فمن الشروح:

شرح العلامة سراج الدين الملقِّن، وقد ذكره صاحب كشف الظنون[3].

= ثم إن هذه الطبعة مليئة بالتحريفات والتصحيفات والسقطات الشنيعة في الأسانيد والمتون التي تؤدي إلى تغيير في معنى الحديث أو في الحكم على الأحاديث.

وقد ذكر الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان أمثلة كثيرة من هذا النوع في مقدمة تحقيقه لكتاب النعوت للنسائي وهو جزء من السنن الكبرى. (ص ٥٦ ـ٦٢) فوا أسفًا على مثل هؤلاء المحققين والناشرين كيف يستبيحون هذا التلاعب بمثل هذه المصادر الأساسية للشريعة الإسلامية. فإلى الله المشتكى.

(١) وقد جمع الأستاذ أبو محمد فالح الشبلي ما وجده من أقوال النسائي في الجرح والتعديل في السنن الصغرى «المجتبى» وغيره من مؤلفاته ـ زيادة على كتاب الضعفاء والمتروكين ـ وكذلك ما ذكره المزي في تحفة الأشراف عن الإمام النسائي فبلغت ثلاثمائة وسبعين نصًا. وطبعه باسم «المستخرج من مصنفات النسائي في الجرح والتعديل». نشرته دار فواز، الأحساء بالمملكة العربية السعودية، ط. أولى سنة ١٤١٢ه / ١٩٩١م.

(٢) وقد شرحها وحلها العلامة أبو الطيب العظيم آبادي. وما زال مخطوطًا عنده (المؤلف). وعند اعادة طبع هذا الكتاب سئل ابنه الحكيم محمد إدريس عن الشرح المذكور فكتب بأنه لا يعرف عنه شيئًا. (عبيد الله الرحماني).

(٣) كشف الظنون ٢/ ٣٦، الحطة ٢٥٥. وذكر الشوكاني كتابًا له باسم: «**زوائد النَّسائي على الأربعة**» انظر البدر الطالع ١/ ٥٠٩، الضوء اللامع ٦/ ١٠٢ (المراجع).

واشتهرت حاشيتان، وهما:

١ـ حاشية السندي المتوفى سنة ١١٣٦هـ[١].

٢ـ حاشية السيوطي (سماه زهر الربى على المجتبى)[٢].

وهما مطبوعتان. وحاشية السندي أبسط وأوضح من حاشية السيوطي.

ومن الأئمة الذين قارنوا بين المسائل القياسية المستنبطة من آراء الرجال وفقه الحديث: الإمام النسائي أيضًا.[٣]

---

(١) كشف الظنون ٢/٣٦، الحطة ٢٥٥، تاريخ التراث ١/٢٦٧.

(٢) وله مختصر باسم «**عرف زهر الربى**» لعلي بن سليمان الدمنتي البجمعوي المتوفى ١٣٠٦هـ. تاريخ التراث ١/٢٦٧. (المراجع).

[**وشرح لأبي عبد الرحمن محمد البنجابي ومحمد عبد اللطيف، مجمع من السيوطي والسندي، و«روض الربى عن ترجمة المجتبى» ألفه وحيد الزمان، وهناك مختصر يسمى الرباعيات من كتاب السنن المأثورة. أنظر تاريخ التراث ١/٢٦٨**] (المراجع).

وقد حقق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله أحاديث السنن الصغرى للنسائي وهو مطبوع في قسمين فقسم باسم «**صحيح سنن النسائي باختصار السند**» في ثلاث مجلدات. نشره مكتب التربية العربي لدول الخليج. الرياض ط أولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

والقسم الثاني باسم «**ضعيف سنن النسائي**» في مجلد صغير يحوي ٤٤٧ حديثًا. نشر المكتب الإسلامي في بيروت. ط أولى ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م. وهذا يدل على قلة الأحاديث الضعيفة في سنن النسائي.

(٣) قال الدارقطني: «**كان أبو عبد الرحمن النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار وأعلم بالرجال...**» **تهذيب الكمال** ١/٣٣٨، سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٣.

وذكره الحاكم في فقهاء الحديث وقال: «**فأما كلام أبي عبد الرحمن على فقه** =

قال الحافظ ابن حجر:

«من كبار الآخذين عنه (أى البخاري) من الحفاظ: مسلم بن الحجاج والنسائي والترمذي وأبو الفضل أحمد بن سلمة وابن خُزيمة إلخ»[(١)].

وقد أثبت بأدلة قوية تلمذ النسائي على الإمام البخاري في تهذيب التهذيب[(٢)]

= الحديث فأكثر من أن يذكر في هذا الموضع، ومن نظر في كتاب السنن له تحير من حسن كلامه.» معرفة علوم الحديث ص ٨٣. وعنه سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٠ مختصرًا.

(١) مقدمة الفتح ٤٩٢. وقد ذكره المصنف هكذا بالعربية في كتابه وفيه شيء من التصرف والاختصار.

(٢) تهذيب التهذيب ٩/ ٥٥ في آخر ترجمة محمد بن إسماعيل الإمام البخاري، ثم في ٩/ ٦٣ في ترجمة «محمد بن إسماعيل عن حفص بن عمر بن الحارث. وقصد بذلك الرد على المزي الذي رجح أن النسائي لم يسمع من الإمام البخاري وإنما روى عنه بواسطة بعض شيوخه (تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٧).

٤ـ الفِرَبْرِيُّ[1]

وهو آخر من روى الصحيح عن إمام المحدثين[2]. ولد سنة

---

(١) فَرَبْر: بفتح الفاء والراء وسكون الباء الموحدة وفي آخرها راء ثانية بلدة على طرف جيحون مما يلي بخارا. وفيات الأعيان ٤/ ٢٩٠. (المؤلف).

كذا ضبطه السمعاني في الأنساب ١٠/ ١٧٠. وابن الأثير في اللباب ٢/ ٤١٨. وابن ناصر الدين في التوضيح ٧/ ٧٠. ولكنه قال: ويقال بكسر أوله أيضًا.

وقال الذهبي: وفِرَبْر بكسر الفاء وبفتحها ـ وهي من قرى بخارى ـ حكى على الوجهين القاضي عياض وابن قرقول والحازمي، والفتح أشهر. وأما ابن ماكولا فما ذكر غير الفتح. (سير أعلام النبلاء ١٥/ ١٢) ولكنه في المطبوع من الاكمال ضبط شكلاً بكسر الفاء «الفِرَبْرِي»، (٧/ ٨٤).

وقال الحموي: بكسر أوله وقد فتحه بعضهم (معجم البلدان ٤/ ٢٤٥) واكتفى الدارقطني بقوله: «بالفاء والباء» ولم يضبط. (المؤتلف والمختلف ٤/ ١٨٩٦).

وانظر أيضًا لترجمته: التقييد لابن نقطة ١/ ١٣١، وفيات الأعيان ٤/ ٢٩٠، تذكرة الحفاظ ٣/ ٧٩٨، سير أعلام النبلاء ١٥/ ١٠، العبر ٢/ ٩، الوافي بالوفيات ٥/ ٢٤٥، مرآة الجنان ٢/ ٢٨٠، الوفيات لابن قنفذ ص ٢٠٦، توضيح المشتبه ٧/ ٧٠، شذرات الذهب ٢/ ٢٨٦.

(٢) قال الذهبي: ويروى ـ ولم يصح ـ أن الفربري قال: سمع الصحيح من البخاري تسعون ألف رجل ما بقى أحد يرويه غيري.

قلت: (الذهبي): قد رواه بعد الفربري أبو طلحة منصور بن محمد البزدوي النسفي وبقي إلى سنة تسع وعشرين وثلاث مائة. (السير ١٤/ ١٢ ترجمة الفربري) وقال ابن حجر: اطلق ذلك (أى الفربري) بناء على ما في علمه. وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة... البزدوي وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. (مقدمة الفتح ص ٤٩١).

وقال ابن حجر أثناء ذكر الرواة عن البخاري: «وأبو طلحة منصور بن محمد بن علي البزدوي، وهو آخر من كان يروي الصحيح عن البخاري موتًا. قاله ابن ماكولا =

٢٣١هـ، وهو من أهل الفضل والكمال، كان الناس يرتحلون إليه من أنحاء الدنيا لأخذ صحيح البخاري عنه، توفى سنة ٣٢٠هـ[1].

= وابن نقطة وغيرهما. (تغليق التعليق ٥/ ٤٣٥) وانظر: الإكمال ٧/ ٢٤٣ «قرينة» التقييد ٢/ ٢٥٨، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٧٩، ترجمة البزدوي.

(١) وقع في الأصل «٣٣٠هـ» والظاهر أنه خطأ مطبعي. والتصويب من مصادر ترجمته. وقد اتفقت على أنه توفي في شوال سنة ٣٢٠هـ.

ومن أهم رواة صحيح البخاري عن الفربري:

١ـ أبو زيد محمد بن أحمد المَروزي، ت ٣٧١هـ (السير ١٦/ ٣١٣).

٢ـ والحافظ أبو علي سعيد بن عثمان، ابن السَّكن، المصري، ت ٣٥٣هـ. وهو أول من جلب الصحيح إلى مصر وحدث به. (السير ١٦/ ١١٧).

٣ـ أبو الهيثم محمد بن مكي الكُشْمِيْهَنِيّ المروزي، ت ٣٨٩هـ (السير ١٦/ ٤٩١).

٤ـ أبو محمد عبدالله بن أحمد بن حمّوية السَّرْخَسِي، ت ٣٨١هـ. وله جزء منفرد فيه أبواب الصحيح، وما في كل باب من أحاديث، فأورد ذلك النووي في أول شرحه لصحيح البخاري. (السير ١٦/ ٤٩٢).

٥ـ أبو علي محمد بن عمر بن شَبُّوَيْة الشَّبُّويي المروزي، سمع الصحيح من الفربري في سنة ٣١٦هـ، وحدث به في مرو سنة ٣٧٨هـ. (السير ١٦/ ٤٢٣).

٦ـ أبو حامد أحمد بن عبدالله النعيمي ت ٣٨٦هـ (السير ١٦/ ٤٨٨).

٧ـ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي البلخي، سمع الصحيح في سنة ٣١٤هـ وتوفي ٣٧٦هـ (السير ١٦/ ٤٩٢).

٨ـ أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَاني السمرقندي آخر من روى صحيح البخاري عاليًا، سمعه من الفربري سنة ٣٢٠هـ وتوفي سنة ٣٩١هـ (السير ١٦/ ٤٨١) وهو آخر من حدث بالصحيح عن الفربري (فتح الباري ١/ ٥).

٩ـ أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخسيكثي (فتح الباري ١/ ٥)

١٠ـ أبو أحمد محمد بن محمد الجرجاني (السير ١٥/ ١١، فتح الباري ١/ ٥).

اسمه: محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر[1].

ويوجد في صحيح البخاري في عدة مواضع: «قال الفربري» وهي المواضع التي يريد فيها الفربري أن يذكر بعض الفوائد عن رواية إمام المحدثين، أو الإسناد، أو إن هذا القدر بلغ إليه بواسطة، ولم يسمعه من الإمام البخاري مباشرة.[2]

---

(١) ويكنى «أبو عبد الله».

قال أبو السمعاني والد صاحب الأنساب في أماليه: كان ثقة ورعًا، التقييد ١/ ١٣٢، سير أعلام النبلاء ١٥/ ١١.

وقال الذهبي: «المحدث الثقة العالم» (السير ١٥/ ١٠).

وقال ابن حجر: روايته للصحيح أتم الروايات. (التغليق ٥/ ٤٣٥).

قال أبو نصر الكلاباذي: وكان سماعه ـ يعنى الفربري ـ من محمد بن إسماعيل مرتين: مرة بفربر في سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرة ببخارى في سنة اثنتين وخمسين ومائتين. رجال صحيح البخاري ١/ ٢٤، وأسنده عنه أيضًا ابن نقطة في التقييد ١/ ١٣٢. وذكره ابن حجر في فتح الباري ١/ ٥ وقال الذهبي في السير ١٥/ ١١: «سمعه منه بفربر مرتين».

وروى ابن نقطة في التقييد (١/ ١٣٢) باسناده عن غنجار في تاريخ بخارى باسناده عن إسماعيل بن محمد بن حاجب الكشاني قال: سمعت محمد بن يوسف بن مطر يقول: «سمع الجامع الصحيح من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفربر في ثلاث سنين في سنة ثلاث وخمسين، واربع وخمسين، وخمس وخمسين ومائتين.» وذكره السمعاني أيضًا. (الأنساب ١٠/ ١٧١).

ويظهر من بعض تصريحات الحافظ ابن حجر أن أصل البخاري كان عند الفربري. انظر فتح الباري ٤/ ٣٠٠، البيوع. باب إذا رأوا تجارة أو لهوًا إلخ.

(٢) انظر التعليق على ترجمة أبي جعفر الوراق ص ٧٨٠.

٥ـ الإمام الدَّارِميُّ[١]

وهو من أهل الفضل والكمال من تلامذة إمام المحدثين حتى إن الإمام نفسه كان قد تألم بوفاته، ولما بلغه خبر وفاته قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، وسالت الدموع من عينيه ونكَّس رأسه، وقال:

إن عِشتَ تُفجَعُ بالأحِبَّةِ كلِّهم وبَقاءُ نَفْسِك لا أبا لَكَ أَفْجَع[٢]

ومن هنا نعلم مقدار حب إمام المحدثين له.

ولد الإمام الدَّارِميُّ سنة ١٨١هـ.

---

(١) دَارِم: بكسر الراء، نسبة إلى دارم بن مالك، بطن من بني تميم (المؤلف)

ينظر لترجمته: الجرح والتعديل ٥/٩٩، ثقات ابن حبان ٨/ ٣٦٤، ذكر أسماء التابعين للدارقطني ٢/١٣٦، تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم للحاكم ص ١٦٠، رجال صحيح مسلم ١/٣٥١، تاريخ بغداد ١٠/٢٩، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٧٠، طبقات الحنابلة ١/١٨٨، القند في علماء سمرقند ص ١٧٢، الأنساب ٥/ ٢٨٠، المعجم المشتمل ص ١٥٦، تهذيب الكمال ١٥/ ٢١٠، طبقات علماء الحديث ٢/٢١٥، التذكرة ٢/ ٥٣٤، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٢٤، العبر ١/ ٣٦٥، الكاشف ٢/ ٩٣، التقريب ص ٥٢٢، التهذيب ٥/ ٢٩٤، النجوم الزاهرة ٣/٢٢، المقصد الأرشد ٢/ ٣٧، وغيرها.

(٢) مقدمة الفتح ٤٨١، الطبقات للسبكي ٢/ ٢٣٥ وفيها «إن تبق» بدل «إن عشت» تهذيب التهذيب ٥/٢٩٦، الحطة ٢٨٠ (المراجع)، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٢٩، وقد سبق تخريجه في ترجمة البخاري (ص ٢٠٥ أيضًا).

وفي تهذيب الكمال والسير والتهذيب «وفناء نفسك إلخ..»

اسمه: عبد الله. كنيته: أبو محمد.

نسبه: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد[1] التميمي الدارمي.

رحل رحلات واسعة في طلب العلوم الشرعية فطاف الحجاز وخراسان والشام والعراق ومصر وغيرها. ومن أساتذته سوى إمام المحدثين يزيد بن هارون، النضر بن شميل، وأقرانهما من أهل الفضل والكمال.

وسلسلة تلامذته واسعة، منهم محمد بن يحيى الذهلي، وأبو داود صاحب السنن، وعبد الله بن الإمام أحمد وغيرهم من المشاهير، وتوجد في صحيح مسلم وجامع الترمذي أيضًا روايات عن الدارمي، وكفى به فخرا[2].

قال العلامة الذهبي: صنَّفَ المسند والتفسير وكتاب الجامع[3].

إلا أن مسنده ليس على ترتيب المسانيد الأخرى على أسماء الصحابة، بل رتبه على الأبواب، ولذلك فالأولى أن يقال له: السنن، أو الصحيح، بدلاً من «المسند». وقد بحث فيه العلامة العراقي[4].

---

(١) وقع في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٢٤) «عبد الله» بدل «عبد الصمد» والظاهر أنه تحريف.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٣٥، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٢٥.

(٣) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٣٥، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٢٨ نقلاً عن الخطيب البغدادي (١٠/ ٢٩).

(٤) فتح المغيث للعراقي ١/ ٥٠، وانظر التقييد والايضاح ٤٢، تدريب الراوي ١/ ١٧٤ (المراجع).

ونص كلام العراقي في التقييد والإيضاح منتقدًا ابن الصلاح: «إن عَدَّه «مسند =

ولسنن الدارمي منزلة عظيمة باعتبار الصحة وعلو الأسانيد، وذكر عمل الصحابة، وقد أدخله المحققون في الصحاح الستة[1] بدلاً من ابن

= الدارمي» في جملة هذه المسانيد مما أُفرد فيه حديث كل صحابي وحده وهمٌ منه. فإنه مرتب الأبواب كالكتب الخمسة، واشتهر تسميته بالمسند كما سمى البخاري المسند الجامع الصحيح وإن كان مرتبًا على الأبواب لكون أحاديثه مسندة إلا أنَّ مسند الدارمي كثير الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة. (ص ٥٦).

ونحوه قال السخاوي أيضًا ثم قال: على أنه يحتمل على بعد أن يكون أراد مسنده الذي ذكره الخطيب في تصانيفه. فإنه قال: انه صنف المسند والتفسير والجامع. (فتح المغيث ١/ ١٠٤، طبعة الجامعة السلفية بالهند).

(١) اطلاق لفظ «الصحاح» على الكتب الستة منتشر ومشهور بين علماء الهند وإن كانت هناك أحاديث ضعيفة في السنن الأربعة. ولكن لهم نوع من العذر في ذلك. فقد أطلق عدد من الأئمة كلمة «الصحيح» على السنن، فأطلق الحاكم والخطيب لفظ «الصحيح» على الترمذي، وأطلق ذلك ابن مندة وابن السكن على كتابي أبي داود والنسائي، وكذلك الحاكم على أبي داود، وجماعة منهم أبو علي النيسابوري وأبو أحمد ابن عدي والدارقطني والخطيب على كتاب النسائي. (فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٠٠، طبعة بنارس) وعبد الغني بن سعيد وأبو يعلي الخليلي وغيرهم (النكت لابن حجر ١/ ٤٨١).

وقال ابن الصلاح: ذكر الحافظ أبو طاهر السِّلَفِي الكتب الخمسة وقال: اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب. وهذا تساهل لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفًا أو منكرًا أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف. (مقدمته مع التقييد الإيضاح ص ٦٢).

قال النووي: مراد السِّلفي أن معظم الكتب الثلاثة سوى الصحيحين يحتج به والله أعلم. (الإرشاد للنووي ١/ ١٤٣، وأقره ابن حجر في النكت ١/ ٤٨٩).

وذهب الحافظ ابن حجر أيضًا إلى أن ذلك «بمقتضى الغلبة» (النكت ١/ ٤٧٩، وينظر أيضًا ١/ ٤٨٩) وقال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي: «تسميتها بالصحاح الستة بطريق التغليب» ذكره عنه صاحب الحطة (ص ٤١٠ تحقيق علي الحلبي).

وخيرًا فعل العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء إذ حقق هذه السنن الأربعة وميز الصحيح منها =

ماجه[1]. قال الحافظ ابن حجر:

= والضعيف كلاً على حدة. وطبع «صحيح سنن أبي داود» و«صحيح سنن الترمذي» و«صحيح سنن النسائي» و«صحيح سنن ابن ماجه» من قبل مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض. كما طَبَع أقسام الضعيف من كل منها المكتب الإسلامي في بيروت.

(١) هو أبو عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، وماجه اسم أمه، والهاء فيها أصلية، وليست بدلاً من التاء. توفى سنة ٢٧٣هـ.

ومن شروح ابن ماجه المشهورة:

شرح الحافظ علاء الدين مغلطائي، ومصباح الزجاجة للحافظ السيوطي، وشرح العلامة الحلبي، والديباجة للعلامة الدميرى، وشرح ابن الملقن لزوائده على الخمسة وسماه «بما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه» وشرح ابن الهادي، وإنجاح الحاجة للشيخ عبد الغني الدهلوي (المؤلف) [وهناك شروح أخرى ذكرها صاحب تاريخ التراث ١/ ٢٣٠ ـ٢٣٢، وأنظر أيضًا تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ١٩٨ ـ١٩٩، كشف الظنون ٢/ ٣٤، الحطة ٢٥٦ ـ٢٥٧ (المراجع)].

قلت: قال الخليلي: كان أبوه يزيد يُعْرَفُ بماجه (سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٨). وقال الرَّافعي في التدوين في أخبار قزوين: ماجه لقبُ يزيدَ والدِ أبي عبد الله، كذلك رأيته بخط أبي الحسن القطان وهبة الله بن زاذان، وقد يقال محمد ابن يزيد بن ماجه، والأول أثبت (٢/ ٤٩) وقال النووي: «ماجه هو يزيد» تهذيب الأسماء ١/ ١/ ٨٩، ولم يذكر المزي ولا الذهبي ولا ابن حجر عن أحد أنه قال: إن «ماجه» اسم أمه.

ولكن ذكر الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) في تاج العروس (٣/ ٤٩٠ «موج») أن «هناك قولاً آخر ذكره جماعة وصحوه وهو أن ماجه اسم أمه» وذكره الملا على القاري عن شرح الأربعين. كما في مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ١٣٧) وقال العلامة صديق حسن خان في الحطة «الصحيح أن ماجه أمه» ونقل ذلك عن الشيخ عبد العزيز الدهلوي ت ١٢٣٩هـ في كتابه إنجاح الحاجة. (الحطة ص ٤٦١ تحقيق علي الحلبي) ونُقِل ذلك عن الشيخ عبد العزيز الدهلوي في بستان المحدثين (ت ١٢٣٩هـ) أيضًا.

ولا أدري من سلفهم في هذا من الأئمة المتقدمين. وقد نفاه الشيخ عبد العزيز الدهلوي نفسه في العجالة النافعة فيما ذكره صاحب ماتمس إليه الحاجة «وماجه لقب بدر أبو عبدالله نه لقب جدأو، ونه نام مادر» أى «ماجه لقب والد أبي عبد الله، لا لقب جده =

«(وحكى ابن عساكر[1]) «أن أول من أضاف كتاب ابن ماجه إلى الأصول أبو الفضل ابن طاهر[2]، وهو كما قال، فإنه عمل أطرافه معها وصنف جزءًا آخر في شروط الأئمة الستة، فعده معهم، ثم عمل الحافظ عبد الغني[3] «كتاب الكمال في أسماء الرجال» الذي هذبه الحافظ أبو الحجاج المزي[4] فذكره فيهم[5]».

= ولا اسم أمه» (وقد سقطت كلمة «والد» من الترجمة العربية للعجالة ص ٩٤).

(١) زيادة من النكت. وابن عساكر:
هو الحافظ الكبير محدث الشام أبو القاسم علي ابن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الدمشقي الشافعي، صاحب التصانيف والتاريخ الكبير وله «الإشراف على معرفة الأطراف» مات سنة ٥٧١هـ. تذكرة الحفاظ ٤/١٣٢٨ ـ١٣٣٤، الأعلام ٥/ ٨٢ ـ٨٣، معجم المؤلفين ٧/ ٦٩ ـ ٧٠ (المراجع).

(٢) هو أبو الفضل محمد بن طاهر بن على بن أحمد المقدسي الشيباني المعروف بابن القيسراني، وقال ابن العماد: الحافظ القيسراني رحالة مؤرخ من حفاظ الحديث. من مصنفاته «أطراف الكتب الستة» توفى سنة ٥٠٧هـ. شذرات الذهب ٤/٨، الأعلام ٧/ ٤١، معجم المؤلفين ١٠/٩٨ ـ٩٩ (المراجع).

(٣) هو عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور الحافظ الإمام محدث الإسلام تقى الدين أبو محمد المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي صاحب التصانيف. منها «الكمال» عشر مجلدات، و«المصباح» في ثمانية وأربعين جزءًا، و«الأحكام» ستة أجزاء، و«الصفات» جزءان. توفى سنة ٦٠٠هـ، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٧٢ ـ١٣٨١، شذرات الذهب ٤/ ٣٤٥ ـ٣٤٦، الأعلام ٤/ ١٦٠، معجم المؤلفين ٥/ ٣٧٥ ـ٣٧٦ (المراجع).

(٤) وهو الإمام العالم الحبر الحافظ الأوحد محدث الشام جمال الدين أبو الحجاج يوسف ابن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القزاعي، ثم الكلبي الدمشقي الشافعي عمل كتاب «تهذيب الكمال» في مائتين وخمسين جزءًا وعمل كتاب «الأطراف» في بضعة وثمانين جزءًا. توفى سنة ٧٤٢هـ، تذكرة الحفاظ ١٤٩٨ ـ١٥٠٠، شذرات الذهب ٦/ ١٣٦ ـ١٣٧، الأعلام ٩/ ٣١٣، معجم المؤلفين ١٣/ ٣٠٨ (المراجع).

(٥) النكت على ابن الصلاح ١/ ٤٨٧، وأنظر أيضًا فتح المغيث للسخاوي ٣٣، تدريب =

وإلا فمن المناسب جدًا أن يدخل سنن الدارمي في الصحاح، وهو ما عليه بعض كبار العلماء. قال العلامة مُغَلْطَائي[1]:

«ينبغي أن يعد كتاب الدارميِّ سادسًا للكتب الخمسة بدل كتاب ابن ماجه».

أما فقه الإمام الدارمي وإتقانه فواضح من تراجم أبواب كتابه.[2]

= الراوي ١٧٣، الحطة ٢٥٦ (المراجع).

(١) كذا في الأصل. والظاهر أن المصنف رحمه الله أخذه عن مصدر تحرف فيه اسمه، والصواب أنه من قول العلائي كما قال ابن حجر في النكت ١/ ٢٧٩، والسخاوي ص ٣٣ ـ والعلائي هو: خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي أبو سعيد صلاح الدين توفى سنة ٧٦١هـ.

من مصنفاته: «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» و«مختصر جامع الأصول لأحاديث الرسول» أنظر تذكرة الحفاظ ٤/ ١٥٠٧ ـ ١٥٠٨، الأعلام ٢/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠، معجم المؤلفين ٤/ ١٢٦، شذرات الذهب ٦/ ١٩٠ ـ ١٩١.

وأما مغلطائي فهو: علاء الدين مُغَلطاى بن قَلِيج التركي المصري الحنفي أبو عبد الله مؤرخ من حفاظ الحديث. من مصنفاته: شرح صحيح البخاري وشرح سنن ابن ماجه «وإكمال تهذيب الكمال» في ثلاثة عشر جزءًا. وغير ذلك. توفى سنة ٧٦٢هـ، شذرات الذهب ٦/ ١٩٧، البدر الطالع ٢/ ٣١٢ ـ ٣١٣، الأعلام ٨/ ١٩٦ ـ ١٩٧، معجم المؤلفين ١٢/ ٣١٣ (المراجع).

(٢) قال ابن حبان: «كان (الدارمي) من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث وأظهر السنة ببلده ودعا إليها وذب عن حريمها وقمع من خالفها.

الثقات ٨/ ٣٦٤ وعنه تهذيب الكمال ١٥/ ٢١٥، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٢٧

وقال محمد بن إبراهيم بن منصور الشيرازي: كان عبد الله على غاية من العقل والديانة ممن يضرب به المثل في العلم والدراية والحفظ والعبادة والزهادة، أظهر =

والإمام أحمد يقول:

«ثقة وزيادة». وأثنى عليه خيرًا[1]، وقال: «هو ذاك السيد[2]».

وقال الإمام أبو حاتم الرازي:

«هو إمام أهل زمانه[3]».

وله خمسة عشر حديثاً من الثلاثيات[4].

توفى يوم عرفة سنة ٢٥٥هـ[5]، ودفن في مرو.

= علم الحديث والآثار بسمرقند وذب عنها الكذب، وكان مفسرًا كاملاً وفقيهًا عالمًا. (تهذيب الكمال ١٥/ ١٥، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٢٧).

(١) تاريخ بغداد ١٠/ ٣٠

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاريخ بغداد ١٠/ ٣٢، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٣٥، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٢٧.

(٤) وقد اختارها أبو عمران عيسى بن عمر بن العباس السمرقندي. وله نسخة في الظاهرية وأخرى في كوبريلي كما ذكر سزكين في تاريخ التراث ١/ ١٧٣.

كما يوجد في دار الكتب بالقاهرة «جزء فيه موافقات الدارمي».

ولمحمد نعيم عطا كتاب «الحل المدلل على الدارمي». طبع النصف الأول منه في لكنو عام ١٢٢٢هـ. (المصدر السابق).

وقد ألف زميلنا الدكتور سيف الرحمن مصطفى رحمه الله «زوائد الدارمي على الكتب الستة من الأحاديث المرفوعة» وحققها وخرجها ونال بها درجة الماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام١٣٩٧ه / ١٩٧٧م ولم يطبع.

(٥) قال ابن منجويه: قال أبو العباس السراج: مات بسمرقند يوم عرفة ٢٥٥هـ. رجال مسلم ١/ ٣٥١، وكذا في الأنساب للسمعاني ٥/ ٢٨١.

وفي المعجم المشتمل: مات يوم الخميس يوم عرفة سنة خمس ويقال سنة أربع وخمسين ومائتين (ص ١٥٦) وفي تاريخ بغداد بسنده عن محمد بن أحمد بن =

وذكر الملا على القاري تلمذه على البخاري في شرح المشكاة[1].

= ماهان البلخي قال: مات عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي يوم عرفة وذلك يوم الخميس، ودفن يوم الجمعة سنة ٢٥٥هـ (١٠/ ٣٢).

ولكن قال أحمد بن سيار المروزي: مات في سنة خمس وخمسين ومائتين يوم التروية بعد العصر ودفن يوم عرفة يوم الجمعة وهو ابن خمس وسبعين سنة. تاريخ بغداد ١٠/ ٣٢، تهذيب الكمال ١٥/ ٢١٦، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٢٨، وكذا ذكره ابن حبان أيضًا ٨/ ٣٦٤.

(١) مرقاة المفاتيح ١/ ٢٣ وروى البخاري أيضًا عن الدارمي، وروايته عنه في سنن الترمذي كما ذكر المزي في ترجمة البخاري في تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٣.

٦ـ جَزَرَة الحافظ(١)

هو صالح بن محمد جزرة. ولد في سنة ٢٠٥هـ. كان قوي الحافظة. كان يلقى دروسًا من حفظه مدة طويلة في بلاد ما وراء النهر بدون كتاب، ولكن مع ذلك كان حفظه بحيث أن أحدًا لم يستطع أن يجد خطأً أو وهمًا. تتلمذ على يحيى بن معين والإمام أحمد بن حنبل وسعيد بن سليمان وأبي نصر التمار وغيرهم واستفاد من صحبتهم. سكن بخارىٰ سنة ٢٦٦هـ، وأكرمه حاكمها غاية الإكرام(٢).

---

(١) الإمام الحافظ أبو علي صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي، مولاهم البغدادي، نزيل بخارىٰ.

ذكره المزي في الرواة عن البخاري. (تهذيب الكمال ٢٤/٤٣٥). وقال الخليلي: حافظ ذَهِنٌ، عالم بهذا الشأن... انتقل إلى بخارىٰ ومات بها (الإرشاد ٣/٩٦٧ و ٢/٦٠٩). وقال الخطيب: حدث من حفظه دهرًا طويلاً ولم يكن استصحب معه كتابًا وكان صدوقًا ثبتًا ذا مزاح ودعابة. مشهورًا بذلك.

ينظر لترجمته: المؤتلف والمختلف للدارقطني ٢/ ٧٥٠، تاريخ بغداد ٩/ ٣٢٢، الإكمال لابن ماكولا ٢/ ٤٦١، الأنساب للسمعاني ٣/ ٢٧٠ «الجزري»، طبقات علماء الحديث ٢/٣٤٨، نزهة الألباب ١/ ١٧٠، المنتظم ١٣/ ٥٢ وفيه: ولد بالكوفة سنة عشر ومائتين. كشف النقاب عن الأسماء والألقاب لابن الجوزي ١/ ١٣٨، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٤١، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٣، العبر ١/ ٤٢٥، حوادث ٢٩٤هـ، المشتبه ١/ ٢٣٢، البداية والنهاية ١١/ ٢٠٢، توضيح المشتبه ٢/ ٣٢٠، تبصير المنتبه ١/ ٤٣٥، النجوم الزاهرة ٣/ ١٩١، طبقات الحفاظ ٢٨١، شذرات الذهب ٢/ ٢١٦، تهذيب تاريخ دمشق ٦/ ٣٨١.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٤٢.

قال الدَّارَقطنيُّ:

«كان ثقة حافظًا عارفًا[(١)]».

كان الإمام ابن عدي يعظم شأن جزرة، ويذكر منزلته، ويكرمه.

قال أبو سعد[(٢)]:

«رأيتُ ابنَ عديٍّ يُفخِّم أمرَه ويُعَظِّمَه[(٣)]».

وكان يحب المزاح والفكاهة، قد خصه الذهبي بترجمة مفصَّلة، وهو معاصر لإمام المحدثين، ولكن مع هذا الفضل والكمال لم يستطع أن يستغنى عن تحقيقات إمام المحدثين، ونكاته الحديثية، وحضر درسه وتتلمذ عليه، وظل يستفيد منه[(٤)]. توفى سنة ٢٩٣هـ[(٥)].

---

(١) المصدر السابق. وفي المؤتلف للدارقطني وغيره، كان ثقة صدوقًا حافظًا عارفًا.

(٢) تحرف في الأصل إلى «أبو سعيد». وأبو سعد هو الحافظ الإمام المصنف عبد الرحمن بن محمد الإدريسي الإستراباذي، محدث سمرقند، ألف تاريخها وتارخ إستراباذ وغير ذلك، توفى بسمرقند سنة ٤٠٥هـ. سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٢٦.

(٣) تاريخ بغداد ٩/ ٣٢٤، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٤٢.

(٤) وكان يستملي للبخاري في بغداد. وقال: «ما رأيت خراسانيًا أفهم من محمد بن إسماعيل». وقال أيضًا: كان أحفظهم للحديث وكنت أستملي له ببغداد إلخ. مقدمة الفتح ص ٤٨٥.

(٥) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٤٢ وغيرها.

٧ـ الفقيه الإمام محمد بن نَصر المَرْوَزِي[(١)]

ولد في سنة ٢٠٢هـ. تلقى العلم عن إمام المحدثين[(٢)] وغيره من الأئمة مثل إسحاق بن راهويه، ويحيى بن يحيى، ويزيد بن صالح، وهشام بن عمار، وصدقة بن الفضل، وكان مع فقهه جامعًا لآثار الصحابة والتابعين.

ومن مؤلفاته كما يذكر مترجموه:

كتاب رفع اليدين، كتاب تعظيم الصلاة، كتاب القسامة، وقيام الليل[(٣)].

---

(١) ينظر لترجمته: معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٨١، تاريخ بغداد ٣/ ٣١٥، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٠٦، المنتظم ١٣/ ٥٤، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٩٢، طبقات الشافعية لابن الصلاح ١/ ٢٧٩، طبقات علماء الحديث ٢/ ٦٥٠، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٣، العبر ١/ ٤٢٦، الوافي بالوفيات ٥/ ١١١، مرآة الجنان ٢/ ٢٢٣، طبقات السبكي ٢/ ٢٤٦، البداية والنهاية ١١/ ١٠٢، طبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ٣٧٢، الوفيات لابن قنفذ ص ١٩٥، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٨٤، التقريب ٩٠٢، التهذيب ٩/ ٤٨٩، النجوم الزاهرة ٣/ ١٦١، طبقات الحفاظ ٢٨٤، حسن المحاضرة ١/ ٣١٠، شذرات الذهب ٢/ ٢١٦.

(٢) ذكره المزي في الرواة عن البخاري (تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٢٦) وابن حجر في مقدمة الفتح ص ٤٩٢، وأنظر أيضًا مقدمة محقق تعظيم قدر الصلاة ١/ ٣٤ وكتاب اختلاف العلماء ص ١٤.

(٣) لقد طبع كتاب قيام الليل وفيه ذكر لرفع اليدين (المؤلف) ومن مؤلفات أبي نصر =

روى الخطيب البغدادي بإسناده عن عثمان بن جعفر اللبَّان حدثني محمد بن نصر قال:

«خرجتُ من مصر، ومعي جاريةٌ لي، فركبتُ البحرَ أريدُ مكة. قال: فغرقت، فذهب مني ألفا جزء. قال: وصرتُ إلى جزيرة أنا وجاريتي. قال: فما رأينا أحدًا. قال: وأخذني العَطَشُ فلم أقدر على الماء. قال: وأجهدتُ فوضَعتُ رأسي على فَخذِ جاريتي مستسلمًا للموت. قال: فإذا رجل قد جاءني ومعه كوزٌ، فقال لي: هاه. قال: فأخذتُ فشربتُ وسقيتُ الجاريةَ. قال: ثم مضى، فما أدري من أين جاءَ، ولا من أين ذهب[1]».

= المروزي المطبوعة:

١ـ تعظيم قدر الصلاة. تحقيق الدكتور عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. نشر مكتبة الدار. المدينة المنورة. ط أولى ١٤٠٦هـ.

٢ـ السنة مطبوع أكثر من طبعة.

٣ـ اختلاف العلماء، تحقيق السيد صبحي السامرائي. ط الثانية. دار عالم الكتب. بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٤ـ ٦ قيام الليل، قيام رمضان، كتاب الوتر. وقد اختصر هذه الثلاثة العلامة أحمد بن علي المقريزي ت ٨٤٥هـ.

وهذه المختصرات مطبوعة في مجلد واحد أكثر من مرة منها طبعة حديث أكاديمي في باكستان ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

وله كتب أخرى ذكرها مترجموه فليرجع إلى مصادر ترجمته وكتاب «الإمام محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها» تأليف مَوسِم بن منير بن مبارك النفيعي. وقد نال به مؤلفه درجة الماجستير من جامعة أم القرى عام ١٤١٤هـ.

(١) تاريخ بغداد ٣/٣١٧، تذكرة الحفاظ ٢/٦٥٢، سير أعلام النبلاء ١٤/٣٨.

ولأجل معرفته التامة بآثار الصحابة ولبراعته في الفقه كان الإمام محمد بن يحيى الذُّهلي مع جلالته وعلمه إذا سئل عن مسألة وهناك محمد بن نصر أشار إليه، ويقول:

«سلوا أبا عبد الله المَروَزِي[1]».

وكان من مميزات الفقيه محمد بن نصر المروزي أنه كان يحترمه الأمراء والحكام غاية الاحترام، فكان إسماعيل بن أحمد والي خراسان وأخوه إسحاق يرسلان إليه ثمانية آلاف درهم في السنة وكان أهل سمرقند يرسلون أربعة آلاف، ولكنه كان ينفق هذه الدراهم في العلم، ولا يدخر لنفسه شيئًا[2].

وقد ذكر الحافظ الذهبي قصة لمحمد بن نصر وابن خزيمة وغيرهما أيام طلبهم بسنده.

قال الذهبي:

«قال الحافظ أحمد بن منصور الشيرازي سمعتُ محمد بن أحمد الصَّحَّاف سمعت أبا العباس البَكْرِيَّ يقول:

«جَمَعتِ الرِّحْلَةُ بمصر بينَ ابن جريرٍ وابن خُزيمة ومحمد بن نصرٍ والرُّويانيِّ، فأرْمَلُوا ولم يبق عندهم ما يقوتهم، وجاعوا، فاجتمعوا في بيت واقترعوا على أن من خرجت عليه القرعة يسأل. قال: فخرجت على ابن خُزيمة، فقال: أَمْهِلُوني حتى أصلي،

---

(١) علوم الحديث للحاكم ص ١٠٢، تاريخ بغداد ٣/٣١٦، تذكرة الحفاظ ٢/٦٥٢.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٣/٣١٧، تذكرة الحفاظ ٢/٦٥٢، سير أعلام النبلاء ١٤/٣٧.

وقام. قال: فإذا هم بشمعةٍ وخَصِيٍّ من قبلِ أميرِ مصرَ، ففتحوا، فقال: أيكم محمد بن نصر؟ فقيل: هذا، فأخرجَ صرَّةَ فيها خمسون دينارًا، فدفعها إليه، ثم قال: أيكم ابن جرير؟ فأعطاه مثلها، ثم كذلك بابن خُزَيمة وبالرُّويانِيِّ، ثم حدَّثهم قال: إن الأميرَ كان قائلاً بالأمس، فرأى في النوم: أن المحامِدَ جياعٌ قد طَوَوا، فأنفذ إليكم إليكم هذه الصُّرَر، وأقسمَ عليكم إذا نَفِدَت فعرِّفوني»[1].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٥٣. وهذه القصة يجب أن يعتبر بها طلبة العلم اليوم (المؤلف) وقد ذكرها الذهبي في ترجمة الروياني، وذكرها ابن كثير في ترجمة ابن خزيمة مختصرًا. البداية والنهاية ١١/ ١٤٩ (المراجع).

وانظر أيضًا: تاريخ بغداد ترجمة محمد بن جرير الطبري. وكذلك سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٧١، وأعادها في ترجمة الروياني ١٤/ ٥٠٩. والمنتظم ١٣/ ٥٥.

٨ـ الإمام أبو حَاتم الرَّازيُّ(١)

إمامٌ عظيمٌ في فن الجرح والتعديل. ولد سنة ١٩٦هـ. ومن أهم ما اشتهر من حياته أنه كان يرتحل في طلب أحاديث رسول الله ﷺ ماشيًا

---

(١) وهو الإمام الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي أحد الأعلام. قال: كتبتُ الحديث سنة تسع ومائتين. توفى سنة ٢٧٧هـ، وله اثنان وثمانون سنة. تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٦٧ ـ٥٦٩ (المراجع).

قال الذهبي: كان من بحور العلم، طوف البلاد، وبرع في المتن والإسناد وجمع وصنف وجرَّح وعَدَّل وصحَّح وعلَّل، . . . وهو من نظراء البخاري ومن طبقته، ولكنه عمر بعده أزيد من عشرين عامًا. (سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٤٧) وفيه أيضًا ذكر حادثة غريبة وقعت له في بعض الرحلات كادت أن تؤدي به من شدة العطش ١٣/ ٢٥٧).

أما مؤلفاته فلم يبق منها سوى مختارات من كتاب الزهد ذكرها سزكين في تاريخ التراث (١/ ٢٤٠) ورسالة «أهل السنة واعتقاد الدين» طبع بتحقيق أخينا الأستاذ محمد عزير شمس ضمن كتاب روائع التراث. نشر الدار السلفية. بومبائي ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

وأما علمه في الجرح والتعديل والعلل فقد حفظه ولده في كتبه ومن أهمها «الجرح والتعديل» و«علل الحديث». وهما مطبوعان ومشهوران.

وينظر لترجمته: الجرح والتعديل ١/ ٣٤٩، ٧/ ٢٠٤، ثقات ابن حبان ٩/ ١٣٧، الإرشاد ٢/ ٦٨١، تاريخ بغداد ٢/ ٧٣، السابق واللاحق ص ٣٢٣، طبقات الحنابلة ١/ ٢٨٤، الأنساب ٤/ ٢٨٥، الحنظلي، المعجم المشتمل ٢٢٤، المنتظم ١٢/ ٢٨٤، اللباب ١/ ٣٩٦، تهذيب الكمال ٢٤/ ٣٨١، طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٦٠، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٦٧، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٤٧، العبر ١/ ٣٩٨، الوافي بالوفيات ٢/ ١٨٣، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٠٧، البداية والنهاية ١١/ ٥٩، غاية النهاية ٢/ ٩٧، التقريب ص ٨٢٤، التهذيب ٩/ ٣١، النجوم الزاهرة ٣/ ٧٧، طبقات الحفاظ ص ٢٥٥، الخلاصة ٣٢٦، شذرات الذهب ٢/ ١٧١.

على أقدامه، وقال هو بنفسه:

«مشيتُ على قَدَمَيَّ زيادة على ألفِ فرسخ، ثم تركتُ العدد»[1].

سافر من البحرين إلى مصر، ومن مصر إلى الرملة، ومن الرملة إلى طرطوس على أقدامه، وضاقت عليه النفقات مرة في البصرة فباع ثيابه حتى نفدت، وجاع يومين، فأعلم رفيقه، فساعده وخدمه[2].

وهو من أهل الفضل والكمال من معاصري إمام المحدثين، ولكن مع ذلك كان مولعًا بتحقيقات إمام المحدثين ودقائقه، فاستفاد منه الكثير.[3] توفي في شعبان سنة ٢٧٧هـ.

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٦٧.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٥٦٨.

(٣) ذكره المزي في الرواة عن البخاري. تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٥، وابن حجر في مقدمة الفتح ص ٤٩٢.

وكان أبو حاتم كثير الاستفادة من البخاري، شديد الإعجاب به. قال الحسين بن حاتم، عُبيدٌ العجلُ: ما رأيتُ مثل محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج الحافظ لم يكن يبلغ محمد بن إسماعيل، ورأيت أبا زرعة وأبا حاتم يستمعون إلى محمد بن إساعيل أيَّ شيء يقول، يجلسون تحته. تاريخ بغداد ٢/ ٣٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٦، تحفة الأخباري ص ١٩٤. وقد تقدم (ص ٢٢١).

وقال إسحاق بن زيرك: سمعت محمد بن إدريس الرَّازي يقول في سنة سبع وأربعين ومائتين: يقدَمُ عليكم رجلٌ من خراسان لم يخرج منها أحفظ منه ولا قَدِم العراقَ أعلم منه. فقدِم علينا البخاري بعد ذلك بأشهر. تاريخ بغداد ٢/ ٢٣.

وصاحبه الإمام أبو زرعة الرازي أيضًا من كبار تلامذة الإمام البخاري المستفيدين منه. فبالإضافة إلى النص المذكور آنفًا، قال إبراهيم الخواص مستملي =

= صدقة: رأيتُ أبا زرعة كالصبيِّ جالسًا بين يدي محمد بن إسماعيل، يسأله عن علل الحديث. سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٧ وقد تقدم (ص ٢٢١).

ولكنهما - أعني أبا حاتم وأبا زرعة الرازيين - توقفا عن الرواية عن الإمام البخاري بعدما كتب إليهما محمد بن يحيى الذهلي في قضية اللفظ بالقرآن.

قال ابن أبي حاتم: «محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، قدم عليهم الري سنة ٢٥٠هـ. . . سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق.» الجرح والتعديل ٧/ ١٩١.

قلت: التهمة المنسوبة إلى الإمام البخاري كانت غير صحيحة. ولعل الإمامين المذكورين توقفا عن الرواية عنه تورعًا واحتياطًا ولم يجدا فرصة للتثبت في الأمر أولاً لبعد المسافة بين الرَّى وبين بخارى، وثانيًا لأن القصة كانت وقعت في أواخر حياة الإمام البخاري والظاهر أنه لم يتم لقاء بينهما وبين البخاري بعد ذلك ولذلك لم يُعر العلماء والأئمة هذا الترك أى اهتمام. قال الذهبي: «لا عبرة بترك أبي زرعة وأبي حاتم له من أجل اللفظ لأنه مجتهد في المسألة بل مصيب.» (المغني للذهبي ٢/ ٥٥٧) وقال في سير أعلام النبلاء: «إن تركا حديثه أو لم يتركاه، البخاري ثقة مأمون محتج به في العالم» (١٢/ ٤٦٣) ومع ذلك فإنَّ توقفهما عن الرواية عن البخاري لم يغير في واقع الأمر شيئًا لأن روايتهما من الأساس نادرة في كتب السنة، ولو لا أن ابن أبي حاتم جمع أقوالهما في الجرح والتعديل وفي العلل لم يستفد الناس من علمهما شيئًا يذكر ومع ذلك فإنَّ كتاب «الجرح والتعديل» مبني أساسًا على علم البخاري وكتابه التاريخ كما سبق ذكره. فأى ترك هذا؟؟.

إلا أن بعض الحاقدين على الإمام البخاري خاصة وعلى أهل الحديث وأصحاب السنة عامةً يتلذذون بذكر هذه الكلمة ويوهمون أتباعهم أن البخاري كان «متروكًا» عند أبي حاتم وأبي زرعة. وهم يعلمون تمامًا أن الترك الاصطلاحي شيء والترك بمعنى عدم الرواية أو عدم الكتابة شيء آخر. قال محمد بن عبد الرحيم عن علي بن المديني: «كان عطاءٌ بأَخَرَة تركه ابن جريج وقيس بن سعد» قال الذهبي: «لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عنَى أنهما بَطَّلا الكتابة عنه وإلا فعطاءٌ ثبتٌ رضًا» الميزان ٣/ ٧٠، وذكره ابن حجر في التهذيب وأقره (٧/ ٢٠٣ ترجمة عطاء بن ابي

= رباح المكي) وهذا واضح إن شاء الله لمن كان له قلب سليم وبرأه الله من الحقد على حماة سنة المصطفى ﷺ وحفظتها والعاملين بها.

ومن هذا الباب ما جاء في ترجمة الإمام علي ابن المديني من أن الإمام أحمد كان ترك حديثه من أجل موقفه في المحنة. قال الذهبي: «بدت منه هفوة ثم تاب منها، وهذا أبو عبد الله البخاري ـ وناهيك به ـ قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني... ولو تركتَ حديث عليٍّ وصاحبه محمد وشيخه عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد و... و... و... لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، وماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال إلخ. (الميزان ٣/ ١٤٠).

ولقد كان الإمام البخاري رحمه الله أوسع صدرًا وأكثر تسامحًا فإنه مع كل ما لقي من العداوة من محمد بن يحيى الذهلي لم يترك الرواية عنه بل روى عنه حتى في صحيحه وروى عن أبي حاتم الرازي أيضًا على خلاف فيه. فلله دره. ورحمهم الله جميعًا. وسيكونون يوم القيامة ـ إن شاء الله ـ إخوانًا على سرر متقابلين فقد كان خلافهم أيضًا لله وفي الله، ومن أخطأ منهم في اجتهاده فهو مأجور عليه إن شاء الله أجرًا واحدًا.

بل أكثر من ذلك كان البخاري يتحاشى حتى عن الكلام فيمن كان يقع فيه ويتجنب حتى الدعاء عليهم.

فقد قال الورّاقُ:

أتى رجل أبا عبد الله البخاري فقال: يا أبا عبد الله، إنَّ فلانًا يُكفِّرُكَ. فقال: قال النبي ﷺ: إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء به أحدهما. وكان كثير من أصحابه يقولون له: إنَّ بعض الناس يقع فيك فيقول: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ۝٧٦﴾ (النساء: ٧٦) ويتلو أيضًا: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ (فاطر: ٤٣) فقال له عبد المجيد بن إبراهيم: كيف لا تدعو الله على هؤلاء الذين يظلمونك؟ فقال: قال النبي ﷺ: «اصبرُوا حتى تلقوني على الحوض». وقال: «مَن دَعا على ظالمه فقد انتصر». (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٠ ـ٤٦١).

٩ـ الإِمامُ إبراهيمُ الحَرْبيُّ[(١)]

من أئمة الفقه واللغة والأدب. قال الخطيب:

«كان إمامًا في العلم، رأسًا في الزهد، عارفًا بالفقه، بصيرًا بالأحكام، حافظًا للحديث، مميزًا لعلله، قيمًا بالأدب، جمَّاعًا للغة، وصنف كتبًا كثيرة. منها: غريب الحديث وكتبًا غيره»[(٢)].

---

(١) هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير بن عبد الله بن ديسم الحربي البغدادي أحد الأعلام. ولد في سنة ١٩٨هـ. وتوفى سنة ٢٨٥هـ. تاريخ بغداد ٦/ ٢٧ ـ٤٠، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٤ ـ٥٨٥ (المراجع).

وينظر لترجمته: ثقات ابن حبان ٨/ ٨٩، الفهرست لابن النديم ص ٣٢٣، تاريخ بغداد ٦/ ٢٧، طبقات الفقهاء للشيرازي ١٧١، طبقات الحنابلة ١/ ٨٦، الأنساب للسمعاني ٤/ ١١٢ الحربي، نزهة الألباء ص ٢١٣، المنتظم ١٢/ ٣٧٩، إنباه الرواة ١/ ١٩٠، معجم الأدباء ١/ ١١٢، معجم البلدان ٢/ ٢٣٧، اللباب ١/ ٣٥٥، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٤، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٥٦، العبر ١/ ٤١٠، فوات الوفيات ١/ ١٤، الوافي بالوفيات ٥/ ٣٢٠، مرآة الجنان ٢/ ٢٠٩، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٠٩، وللأسنوي ١/ ٣٩٦، البداية والنهاية ١١/ ٧٩، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٤٤، المقصد الأرشد ١/ ٢١١، بغية الوعاة ١/ ٤١٨، طبقات الحفاظ ٢٥٩، المنهج الأحمد ١/ ٣٨٣، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٣٦، شذرات الذهب ٢/ ١٩٠. وغيرها.

(٢) تاريخ بغداد ٦/ ٢٨، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٤، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٥٧.

وقد ذكر الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد في مقدمة تحقيقه لكتاب غريب الحديث أسماء مؤلفات الإمام إبراهيم الحربي فبلغت سبعة عشر كتابًا لكنها ضاعت ضمن الكثير مما ضاع من تراث هذه الأمة (غريب الحديث ١/ ٤٦) ولم يصل إلينا من مؤلفاته سوى:

١ـ إكرام الضيف: وقد طبع أكثر من مرة. منها طبعة مكتبة الصحابة بطنطا في مصر =

والعلامة ثعلب[1] من كبار علماء اللغة والنحو، يقول:

«ما فقدتُ إبراهيم الحربي من مجلس لغةٍ أو نحوٍ، خمسينَ سنةً».

قال أبو عمر: سمعت ثعلبًا يقول ذلك مرارًا[2].

وبسبب الاستغناء في طبعه لم يتطلع أبدًا إلى مساعدات الأمراء والحكام وهداياهم، وهذا الاستغناء جوهرة تساعد الإنسان دائمًا على الجهر بالحق، ونشره، وطلب الكمال، فإن رجلاً كهذا يكون حرًا في نفسه شجاعًا لا يخاف لومة لائم.

وذات مرة أرسل المعتضد بالله ـ وهو من الخلفاء العباسيين ـ عشرة آلاف درهم هدية، فردها الحربي، ثم سيَّر له مرة أخرى ألف دينار، فردَّها.[3]

توفى في ذي الحجة سنة ٢٨٥هـ.

وكان يحضر مجالس إمام المحدثين ويستفيد منه، وكان مع كونه

= عام ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م. بتحقيق عبد الله بن عائض الغرازي. وفيه ١٣١ حديثاً.
٢ـ والمجلدة الخامسة من كتاب «غريب الحديث»: وقد طبعت في ثلاث مجلدات بتحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد. نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى. مكة المكرمة عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

(١) العلامة المحدث، إمام النحو، أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني، مولاهم البغدادي، صاحب «الفصيح» والتصانيف، المعروف بـ«ثعلب» ت ٢٩١هـ. وفيات الأعيان ١/ ١٠٢، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٥.

(٢) تاريخ بغداد ٦/ ٢٣، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٥، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٦٠.

(٣) تاريخ بغداد ٦/ ٣٢، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٥، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٦٠.

جماعًا للعلوم لا يستغنى عن تحقيقات إمام المحدثين، ولم تمنعه المعاصرة عن هذه الاستفادة[1].

قال الذهبي:

«وقد وَقَع لنا عِدَّةُ تآليف لإبراهيم الحَرْبِي»[2]

(١) مقدمة الفتح ٤٩٢. وذكره المزي أيضًا فيمن روى عن البخاريِّ (تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٤).

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٥.

١٠ـ الحافظ الكبير أبو بكر بن أبي عاصم[١]

كان ظاهري المذهب، بعيدًا عن القياس[٢]، ذهبت كتبه في فتنة الزنج[٣]، فأعاد من حفظه خمسين ألف حديث[٤]، كان قاضيًا في

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك أبي عاصم النبيل ابن مخلد الشيباني البصري الحافظ قاضي أصبهان وصاحب المصنفات. توفى سنة ٢٨٧هـ. تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٤٠ ـ٦٤١، شذرات الذهب ٢/ ١٩٥ ـ١٩٦، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٣٠ ـ٤٣٩، البداية والنهاية ١١/ ٨٤. (المراجع).

وينظر أيضًا لترجمته: الجرح والتعديل ٢/ ٦٧، طبقات المحدثين بأصبهان الترجمة ٤٢٠ تحقيق البلوشي، أخبار أصبهان ١/ ١٠٠، العبر ١/ ٤١٣، الوافي بالوفيات ٧/ ٢٦٩، لسان الميزان ٦/ ٣٤٩، تهذيب تاريخ دمشق ١/ ٤١٨.

(٢) قال أبو سعيد ابن الأعرابي: كان مذهبه القول بالظاهر ونفى القياس (التذكرة ٢/ ٦٤١، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٣٧). وقال أبو نعيم: كان فقيهًا ظاهري المذهب. (أخبار أصبهان ١/ ١٠٠).

قال الذهبي: «وفي هذا نظر فإنه صنف كتابًا على داود الظاهري، أربعين خبرًا ثابتة مما نفى داود صحتها.» (السير ١٣/ ٤٣١) وقال أيضًا: «حافظ كبير إمام بارع متبع للآثار... وكان مذهبه القول بالظاهر وكان ثقة نبيلاً معمرًا.» (المصدر السابق).

ويظهر من هذا أنه كان إمامًا متبعًا للآثار دون التقيد بمذهب معين ولم يكن مقلدًا لداود الظاهري ولا لغيره. وكتابه العظيم «السنة» يبين أن عقيدته هي عقيدة السلف الصالح بل كان من الدعاة إليها المنافحين المدافعين عنها. وكان يقول: «لا أحب أن يحضر مجلسي مبتدع ولا طعان ولا لعان ولا فاحش ولا بذيء ولا منحرف عن الشافعي ولا عن أصحاب الحديث.» (تهذيب تاريخ دمشق ١/ ٤٢٠).

(٣) ظهرت فتنة الزنج في البصرة سنة ٢٥٥هـ واستولوا عليها سنة ٢٥٧هـ وتم القضاء عليهم في سنة ٢٧٠هـ. وكانت بقيادة علي بن محمد العلوي الذي كان يزعم أنه من سلالة زيد بن علي وقد بادر إلى دعوته عبيد أهل البصرة والسودان ومن ثم قيل لهم «الزّنج». انظر العبر ١/ ٣٦٥، حوادث ٢٥٥هـ.

(٤) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٤١.

أصبهان مدة طويلة.

توفى سنة ٢٨٧هـ، ويذكر أنه ولد في سنة ١٧٠هـ[١]، وقد أفرد له أبو موسى المديني ترجمة طويلة[٢]. ومع هذا الفضل والكمال كان يحضر دروس إمام المحدثين[٣].

---

(١) هكذا في الأصل وهو خطأ والظاهر أن المصنف رحمه الله سبق نظره إلى ترجمة أحمد بن إسحاق الأشجعي الكوفى الذي ذكره الذهبي ضمن ترجمة ابن أبي عاصم لكونه توفى في السنة التي توفى فيها ابن أبي عاصم. وكان يدعى أنه ولد سنة ١٧٠هـ.

أما ابن أبي عاصم فقد قالت ابنته عاتكة: «ولد أبي في شوال سنة ٢٠٦هـ» كما ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٣١.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٤١، شذرات الذهب ٢/ ١٩٥.

(٣) تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٤، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٣٧، مقدمة الفتح ٤٩٢.

هذا وقد وُصف ابن أبي عاصم بأنه كثير التصانيف وجُمع جزء في تصانيفه فيه زيادة على ثلاثمائة مصنف (سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٣٠، ٤٣٦) وكان مسنده الكبير وحده يحتوي على خمسين ألف حديث. وقد أحصى الدكتور باسم فيصل الجوابرة في مقدمة تحقيقه لكتاب الآحاد والمثاني أسماء مؤلفاته فبلغت تسعة وأربعين كتابًا. من أهمها «كتاب السنة» وهو مطبوع بتحقيق العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله.

كما طبع أيضًا كتاب «الآحاد والمثاني». و«الأوائل» و«الجهاد» و«الديات» و«الزهد».

١١ـ ابنُ خُزَيمة[1]
صاحب الفقه والحديث

لقبه الحافظ الذهبي «إمام الأئمة وشيخ الإسلام»، وقال:

«انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان»[2].

كان جامعًا للفقه والحديث، وذكر الذهبي أن مصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتابًا سوى المسائل، وكانت فتاواه الحديثية تبلغ مائة جزءٍ. وأنه ألف ثلاثة أجزاء في فقه حديث بريرة وحده[3].

---

(١) هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام، إمام الأئمة السلمي النيسابوري صاحب التصانيف. ولد سنة ٢٢٣هـ أو ٢٢٢هـ. وتوفى سنة ٣١١هـ. (المراجع).

وينظر لترجمته: الجرح والتعديل ٧/١٩٦، ثقات ابن حبان ٩/١٥٦، علوم الحديث للحاكم ص ٨٣، تاريخ جرجان للسهمي ص ٤٥٦، الإرشاد ٣/ ٨٣١، طبقات الشيرازي ص ١٠٥، المنتظم ١٣/٢٣٣، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٧٨، طبقات علماء الحديث ٢/ ٤٤١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٠، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٦٥، العبر ١/ ٤٦٢، الوافي بالوفيات ٢/ ١٩٦، طبقات السبكي ٣/ ١٠٩، طبقات الإسنوي ١/ ٤٦٢، البداية والنهاية ١١/ ١٤٩، طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١/ ٢١٩، غاية النهاية ٢/ ٩٧، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٩٩، النجوم الزاهرة ٣/ ٢٠٩، طبقات الحفاظ ص ٣١٠، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٤٨، شذرات الذهب ٢/ ٢٦٢.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٠ ـ٧٢١ وقال الخليلي: اتفق في وقته أهلُ الشرق أنه إمام الأئمة (الإرشاد ٣/ ٨٣١).

(٣) تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٩، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٧٦، الطبقات للسبكي ٣/ ١١٨، =

ومن هنا تعرف منزلته.

قال ابن حبان:

«ما رأيتُ على وجه الأرض من يُحسن صناعةَ السنن، ويحفظ ألفاظها الصِّحَاح، وزياداتها، حتى كأنَّ السننَ كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق ابن خُزَيمة فقط»[1].

= علوم الحديث للحاكم ص ٨٣.

ونصه: قال أبو عبدالله: فضائل هذا الإمام مجموعة عندي في أوراق كثيرة، وهي أشهر وأكثر من أن يحتملها هذا الموضع، ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتابًاسوى المسائل، والمسائل المصنفة أكثر من مائة جزء. فإن فقه حديث بريرة ثلاثة أجزاء، ومسألة الحج خمسة أجزاء. (المراجع).

ومع كثرة مؤلفات هذا الإمام لم يصل إلينا منها سوى:

١ـ صحيح ابن خزيمة، وسيأتي الكلام عنه بعد قليل.

٢ـ كتاب التوحيد وقد طبع أكثر من مرة. وأحسن طبعاته ما طبع بتحقيق الدكتور عبد العزيز إبراهيم الشهوان. نشر مكتبة الرشد بالرياض. ط ثانية ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

٣ـ كتاب آخر باسم «شأن الدعاء وتفسير الأدعية المأثورة» مازال مخطوطًا بالمكتبة الظاهرية كما ذكر محقق كتاب التوحيد.

(١) رواه الذهبي بسنده عن ابن حبان. انظر تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٣، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٧٢.

وابن حبان هو تلميذ ابن خزيمة وقد أكثر الرواية عنه في صحيحه (انظر مقدمة محقق الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١/ ١٤) وقد ترجم شيخه في كتابه الثقات وقال فيه: «....كان رحمه الله أحد أئمة الدنيا علمًا وفقهًا وحفظًا وجمعًا واستنباطًا حتى تكلم في السنن باسنادٍ (كذا! ولعل الصواب: بأشياء) لا نعلم سبق إليها غيره من أئمتنا مع الاتقان الوافر والدين الشديد إلى أن توفى رحمه الله. إلخ (الثقات ٩/ ١٥٦).

وكانت قوته في الحفظ بحيث أنه كان يحفظ المسائل الفقهية الحديثية كما يحفظ القارىء السورة.[1]

وقد ألف الإمام ابن خُزيمة كتابًا جمعه من الأحاديث المنتخبة على طراز البخاري، ويُعرف كتابه الآن باسم «صحيح ابن خُزيمة» ولكن الفرق بين صحيح البخاري وصحيح ابن خُزيمة كالفرق بين الشمس والقمر.[2]

كان متشددًا جدًا في مسألة الاستواء[3]. وكان مكرمًا للضيوف جدًا.

وكان الإمام ابن خُزَيمة مع هذا الفضل والكمال يحضر دروس إمام المحدثين، ويستفيد منه[4]، وكان يقول:

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٣، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٧٢، طبقات السبكي ٣/ ١١٨، شذرات الذهب ٢/ ٢٦٢.

(٢) وقد سماه مؤلفه: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ» (مقدمة المحقق ص ١٦).

وقد وصل إلينا مقدار الربع من كتابه وقد طبع بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في أربع مجلدات. نشره المكتب الإسلامي في بيروت. ط أولى ١٣٩٠ ـ١٣٩٩هـ وعليه تعليقات مختصرة للعلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بين فيها درجة الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف ومنها يتبين أن في كتاب ابن خزيمة أحاديث ضعيفة أيضًا.

(٣) وكان يقول: «من لم يقر بأن الله على عرشه، قد استوى فوق سبع سمواته، فهو كافر حلال الدم، وكان ماله فيئًا»، وقال: «ولا يدفن في مقابر المسلمين» تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٨، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٧٣ ـ٣٧٤.

(٤) ذكره المزي في الرواة عن البخاري (تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٥) وكذا الذهبي في تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥٥ وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٧، وقد روى عنه البخاري أيضًا =

«ما تحتَ أديمِ السَّماءِ أعلمُ بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري»[1].

والحافظ الذهبي حينما ذَكر في تذكرةِ الحفاظ تلامذةَ إمامِ المحدِّثين المختصين، ذكر اسمه أيضًا في الطبقة الخامسة[2].

وذكر ابن القيم أن الإمام ابن خُزَيمة كان إمامًا وصاحب مذهبٍ خاص كمذاهب الأئمة الأربعة.[3]

= ومسلم في غير الصحيحين كما قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٦٦.

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٢٧، مقدمة الفتح ص ٤٨٥، طبقات السبكي ٢/ ٢١٨، وقد تقدم.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥٥ وفيه «فهو (أى البخاري) ومسلم وأبو داود والترمذي رجال الطبقة الخامسة من الأربعين للمقدسي». أما الذهبي فقد ذكر البخاري في الطبقة التاسعة من طبقات تذكرة الحفاظ.

(٣) قال ابن القيم: «قال محمد بن إسحاق بن خُزَيمة الملقب بإمام الأئمة: لا قَوْلَ لأحَدٍ مع رسول الله ﷺ إذا صح الخبر عنه.

وقد كان إمام الأئمة ابن خزيمة رحمه الله له أصحاب ينتحلون مذهبه، ولم يكن مقلدًا بل إمامًا مستقلاً كما ذكر البيهقي في مدخله عن يحيى بن محمد العنبري قال: «طبقات أصحاب الحديث خمسة، المالكية، والشافعية، والحنبلية، والراهوية، والخزيمية أصحاب ابن خزيمة». إعلام الموقعين ١/ ٢٨٣. فصل في تحريم الافتاء والحكم في دين الله بما يخالف النصوص وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص وذكر الإجماع على ذلك.

وذكر الذهبي أيضًا عن أبي زكريا يحيى بن محمد العنبري قال: «سمعتُ ابنَ خُزيمة يقول: ليس لأحدٍ مع رسول الله ﷺ قول إذا صح الخبر» تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٨، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٧٣.

وقال الشيرازي في طبقات الفقهاء: وحكى عنه أبو بكر النقاش أنه قال: ما قلَّدتُ أحدًا في مسألةٍ منذ بلغتُ ست عشرة سنة. (ص ١٠٦).

ولد في سنة ٢٢٣هـ[1]، وتوفى سنة ٣١١هـ.

ونسبه: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيمة بن المُغيرة بن صالح ابن بَكر السُّلَمِي النَّيسَابُوري.

---

(١) وقع في الأصل ٢٢٩هـ ولعله خطأ مطبعي. والتصويب من مصادر ترجمته. وينظر على سبيل المثال: تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٠، السير ١٤/ ٣٦٥، طبقات علماء الحديث ٢/ ٤٤١، طبقات السبكي ٣/ ١١٠، ولم يذكروا قولاً آخر.

١٢ـ أبو جَعفر مُحمد بن أبي حاتم الوَرَّاق
كاتب البخاري

من أخص تلامذة إمام المحدثين، وقد ذكره الفِرَبْرِيُّ في أكثرَ من موضع في صحيح البخاري، وكان كاتبًا للإمام البخاري ومحافظًا لأوراقه.(١)

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في صدد ذكر تلامذة البخاري ورواة كتبه:

«وورَّاقه الإمام الجليل أبو عبدالله محمد بن أبي حاتم الوراق ـ وهو الناسخ ـ وكان ملازمه سفرًا وحضرًا فكتب كتبه.» تغليق التعليق ٤٣٧/٥.

ولأبي جعفر الوراق كتاب ضخم في سيرة الإمام البخاري سماه «**شمائل البخاري**» رواه الذهبي باسناده عنه ونقل منه كثيرًا من أخبار الإمام البخاري في ترجمته في سير أعلام النبلاء وتاريخ الإسلام. وذكر الذهبي تاريخ ولادة الإمام البخاري ثم قال: «قاله أبو جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري، ورَّاق أبي عبدالله في كتاب «شمائل البخاري» جَمَعه، وهو جزء ضخم. أنبأني به أحمد بن أبي الخير، عن محمد بن إسماعيل الطَّرسوسي، أن محمد بن طاهر الحافظ أجاز له، قال: أخبرنا أحمد بن علي بن خلف، أخبرنا أبو طاهر أحمد بن عبد الله بن مهرويه الفارسي المؤدب، قدِم علينا مرو لزيارة أبي عبد الله السلمي، أخبرنا أبو محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف بن مَطَر الفربري، حدثنا جدي، قال: سمعتُ محمد بن أبي حاتم، فذكر الكتاب، فما أنقله عنه بهذا السند.» (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٢).

والحافظ ابن حجر أيضًا يروي أخبارًا عن هذا الكتاب ـ وإن لم يذكر اسمه ـ عن عبد الله بن محمد المكي إذنًا مشافهةً، عن كتاب سليمان بن حمزة، عن عبدالعزيز بن باقا، عن طاهر بن محمد بن طاهر عن أحمد بن علي بن خلف به.

ثم قال الحافظ: وكل ما أسوقه عن وراق البخاري فبهذا الإسناد. (تغليق =

= التعليق ٥/ ٣٨٦).

ثم إن الوراق ألف ذيلاً على كتابه «شمائل البخاري».

قال الذهبي: «قال محمد بن يوسف الفربري: سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق يقول في «**الزيادات المذيلة على شمائل أبي عبد الله**».

«قلت (الذهبي): وليست هي داخلة في رواية ابن خلف الشيرازي.» سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٦.

شيوخ الوراق:

وإذا كان الورّاقُ يلازم الإمام البخاريَّ سفرًا وحضرًا فلا بد أنه التقى وسمع من كبار الأئمة والمحدثين في ذلك العصر ولكننا لا نعرف له رواية عنهم. ولكن بعد تتبع أخبار الإمام البخاري التي ذكرها الذهبي في سير أعلام النبلاء عن طريق الوراق عثرت على أسماء كثير من الشخصيات التي استفاد منها الوراق في كتابه «شمائل البخاري» أذكرهم فيما يلي فعسى أن دراسة تراجمهم تكشف لنا في مستقبل الأيام جوانب أخرى من حياة الوراق.

إبراهيم بن خالد المروزي (١٢/ ٤١٩، ٤٢٢)، إبراهيم بن محمد بن سلام (١٢/ ٤٢٥) إبراهيم الخواص (١٢/ ٤٠٧)، أحمد بن عبدالله بن ثابت الشاشي (١٢/ ٤٣٠) إسحاق، وراق عبد الله بن عبد الرحمن (١٢/ ٤٢٧)، جعفر بن محمد الفربري (١٢/ ٤٢٤)، حاتم بن مالك الوراق (١٢/ ٤٢٥) أبو الطيب حاتم بن منصور الكسى (١٢/ ٤٢٧)، حاشد بن إسماعيل (١٢/ ٣٩٠، ٤٠٨، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٧). حاشد بن عبد الله بن عبد الواحد (١٢/ ٤٢٤، ٤٢٩) الحسين بن محمد السمرقندي (١٢/ ٤٤٨)، أبو عمر سليم بن مجاهد (١٢/ ٤١٧، ٤٢٩، ٤٤٩)، سليمان بن مجاهد (كتب إليه) (١٢/ ٤٢٦)، صالح بن سمار الزهري (١٢/ ٤١٩) صالح بن يونس (١٢/ ٤٢٦) العباس الدوري (١٢/ ٤٠٦)، عبد الله بن سعيد بن جعفر (١٢/ ٤١٨، ٤٤٢) عبدالله بن محمد الصارفي (١٢/ ٤٥٢) علي بن حجر (١٢/ ٤٢١، تاريخ بغداد ٢/ ٢٨) عمر بن حفص الأشقر (١٢/ ٤١٩) أبو منصور غالب بن جبريل (١٢/ ٤٦٧) وهو الذي نزل عليه البخاري في خرتنك. وقد توفى بعد وفاة الإمام بقليل وأوصى أن يدفن إلى جنبه، محمد بن خداش (١٢/ ٤٤٧، تغليق التعليق ٥/ ٣٩٤) محمد بن عباس

وكان الفربري يأخذُ من الورّاق الأجزاء التي لم يسمعها في بعض الأحاديث عن الإمام البخاري مباشرة ولذلك ترى في صحيح البخاري في عدة مواضع:

«قال الفربريُّ: حدثنا الوَرّاقُ عن البخاريِّ»(١).

= الفربري (١٢/ ٤٤٥) محمد بن الليث (١٢/ ٤٣٠)، محمد يوسف الفربري (١٢/ ٤١٤، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩)، محمد بن يوسف الهمذاني (١٢/ ٤٣١) أبو سهل محمود بن النضر الشافعي (١٢/ ٤٢٢، ٤٢٦) أبو عمرو المستنير بن عتيق (١٢/ ٤٢٧) موسى بن قريش (١٢/ ٤١٩) مهيار (١٢/ ٤٢٩) النجم بن الفضيل (١٢/ ٤٠٥)، هانىء بن النصر (١٢/ ٤٠٥) يحيى بن جعفر البيكندي (١٢/ ٤١٨)، أبو إسحاق المروزي (١٢/ ٤٣٠)، أبو بكر المديني بالشاش (١٢/ ٤١٥) أبوه أبو حاتم (١٢/ ٤٢٥)، أبو ذر (١٢/ ٤٦٨) أبو سعيد الأشبح (١٢/ ٤١٥)، أبو سعيد المؤدب (١٢/ ٤٢٧) أبو عمرو الكرماني (١٢/ ٤٢٩).

وقد تقدمت تراجم بعضهم أثناء تعليقاتي في الكتاب.

تلامذة الوراق:

منهم محمد بن يوسف الفربري، راوي الصحيح عن الإمام البخاري، وقد روى عنه كتاب شمائل البخاري، وروى عنه في بعض المواضع من الجامع الصحيح نفسه.

(١) انظر عمدة القارى لشرح البخاري للعيني، وفتح الباري (المؤلف) قلت: انظر على سبيل المثال: صحيح البخاري مع فتح الباري ١٠٣/٥، كتاب المظالم، باب إثم من ظلم شيئًا من الأرض، حديث ٢٤٥٤. حيث أخرج البخاري عن «مسلم بن إبراهيم حدثنا عبد الله بن المبارك» إلخ، حديث عبد الله بن عمر مرفوعًا: من أخذ من الأرض شيئًا الحديث. وفي آخره: «قال الفربري قال أبو جعفر بن أبي حاتم قال أبو عبد الله: هذا الحديث ليس بخراسان في كتب ابن المبارك، أملى عليهم بالبصرة.» =

١٣ـ أبو عبد الله حُسين بن إسماعيل المَحَامِلي[(١)]

يقول السمعاني صاحب الأنساب:

«كان فاضلاً صادقًا دينًا ثقةً صدوقًا»[(٢)].

وبدأ يسمع الحديث في العاشرة من عمره. ولد سنة ٢٣٦هـ[(٣)].

= قال ابن حجر: «أبو جعفر هو محمد بن أبي حاتم البخاري وراق البخاري، وقد ذكر عنه الفربري في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البخاري وغيره» ٥/ ١٠٥.

وفي ٩/ ٥٩، كتاب فضائل القرآن، باب فضل قل هو الله أحد، حديث ٥٠١٥، وفي آخره فائدة رواها الفربري عن الوراق عن البخاري. وقال ابن حجر: «وأبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف، وكأنَّ الفربري ما سمع هذا الكلام منه فحمله عن أبي جعفر عنه. وأبو جعفر كان يُوَرِّقُ للبخاري أى ينسخ له فكان من الملازمين له والعارفين به والمكثرين عنه. وقد ذكر الفربري عنه في الحج والمظالم والاعتصام وغيرها فوائد عن البخاري.» فتح الباري ٩/ ٦٠.

(١) ينظر لترجمته: الفهرست لابن النديم ص ٣٢٥، تاريخ بغداد ١٩/٢، الأنساب ١٠٦/١٢، المنتظم ٢١/١٤، اللباب ٣/ ١٧١، طبقات علماء الحديث ٣/ ١٢، تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٢٤، سير أعلام النبلاء ٢٥٨/١٥، العبر ٢/ ٣٧، الوافي بالوفيات ٣٤١/١٢، مرآة الجنان ٢/ ٢٩٧، البداية والنهاية ٢٠٣/١١، طبقات الحفاظ ص ٣٤٣، شذرات الذهب ٢/ ٣٢٦.

(٢) الأنساب ١٢/ ١٠٥، تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٢٥، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٦٠.

(٣) قال السمعاني: كانت ولادته سنة خمسٍ أو ست وثلاثين ومائتين (الأنساب ١٠٦/١٢، وعنه اللباب ٣/ ١٧١).

وروى الخطيب بسنده عن ابن جميع عن المحاملي قال: «وُلِدْتُ سنة خمسٍ وثلاثين ومائتين. قال: ومات في سنة ثلاثين وثلاثمائة.» (تاريخ بغداد ٨/ ٢٠).

وهذا الذي اعتمده ابن عبد الهادي في طبقات علماء الحديث ٣/ ١٢، والذهبي =

ومن أشهر أساتذته: الإمامُ البخاري وأحمدُ بن مقدام العِجْلي ومعاصروهما، ومن أبرز تلامذته: الدَّارقُطني والطَّبَرانيّ وابو بكر بن المُقرىء وأمثالهم.

وكان يحضر في مجالس إملائه عشرة آلاف رجل أو أكثر[١]. وعُمِّر عمرًا طويلاً، توفى سنة ٣٣٠هـ[٢].

وهو أيضًا يروي صحيح البخاري عن مؤلفه[٣].

= في التذكرة ٣/ ٨٢٤ وغيرها. وقال الذهبي في السير: مولده في أول سنة خمس وثلاثين ومائتين (١٥/ ٢٥٩).

(١) قال الخطيب: «قال أبو بكر الداودي: كان يحضر مجلس المحاملي عشرة آلاف رجل» تاريخ بغداد ٨/ ٢٠، تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٢٥، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٦٠، البداية والنهاية ١١/ ٢٠٣، (المراجع).

(٢) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زبْر ٢/ ٦٦٤، الأنساب ١٢/ ١٠٦، تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٢٥.

وقال فيه الخطيب: كان فاضلاً دينًا، شهد عند القضاة وله عشرون سنة، وولي قضاء الكوفة ستين سنة. (تاريخ بغداد ٨/ ٢٠) وقال الذهبي: الإمام العلامة المحدث الثقة مسند الوقت... صار أسند أهل العراق مع التصدر للإفادة والفتيا ستين سنة. (السير ١٥/ ٢٥٦ ـ ٢٦٠).

من مؤلفاته كتاب «السنن». ذكره الذهبي في السير (١٥/ ٢٥٩) وله أيضًا: صلاة العيدين، وكتاب المحامليات، و«مجموع» في الحديث، والأمالي. ذكرها سزكين في تاريخ التراث ١/ ٢٩٠، وكتاب «الدعاء» وقد طبع هذا الأخير بتحقيق الدكتور سعيد بن عبد الرحمن القزقي، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط أولى ١٩٩٢م ويحتوي على ٩٦ حديثًا.

(٣) ذكر السمعاني (١٢/ ١٠٦) والذهبي في السير (١٥/ ٢٥٩) الإمام البخاري من شيوخ المحاملي. وذكره المزي في الرواة عن البخاري (تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٤) وقال: وهو آخر من روى عنه ببغداد. وقال ابن حجر: كان عنده (أى عند المحاملي) عن =

١٤ـ أبو إسحاق إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفِي[(١)]

ويروى صحيح البخاري في بلاد المغرب عن طريقه، قال ابن دقيق العيد في الإلمام:

= البخاري جملة أحاديث. (تغليق التعليق ٥/٤٣٦) ولم يذكره في المقدمة في رواة الجامع الصحيح وإنما ذكره من كبار الآخذين عن البخاري (ص ٤٩٢). وقال في تغليق التعليق أيضًا: «...وأبو طلحة منصور بن محمد بن علي البزدوي وهو آخر من كان يروي الصحيح عن البخاري موتًا... وأطلق جعفر المستغفري الحافظ أنه آخر من حدث عن البخاري وليس جيدًا، لأن الحسين بن إسماعيل المحاملي عاش بعده مدة وكان عنده عن البخاري جملة أحاديث (التغليق ٥/٤٣٦).

فظهر من كلام الحافظ أن آخر من روى عن البخاري صحيحه هو أبو طلحة البزدوي، وأن المحاملي وإن كان عاش بعده لكنه كان يروي عن البخاري بعض الأحاديث دون صحيحه بالكامل.

وقد صرح بذلك الحافظ ابن حجر في أول فتح الباري: «وقد عاش بعده (أى بعد أبي طلحة البزدوي) ممن سمع من البخاري القاضي حسين بن إسماعيل المحاملي ببغداد ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح. وانما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمة قدمها البخاري. وقد غلط من روى الصحيح من طريق المحاملي المذكور غلطًا فاحشًا» فتح الباري ١/٥، وعنه كشف الظنون ١/٥٤٥ والحطة ٢٠١، و ص ٣١٠ تحقيق علي الحلبي.

ومع ذلك ذكره سزكين في الرواة الأول للجامع الصحيح (تاريخ التراث ١/١٧٥).

(١) ينظر لترجمته: الإرشاد ٣/٩٦٨، الأنساب ١٣/٩٣، معجم البلدان ٥/٢٨٥، اللباب ٣/٣٠٨، طبقات علماء الحديث ٢/٤٠٥، تذكرة الحفاظ ٢/٦٨٦، سير أعلام النبلاء ١٣/٤٩٣، العبر ١/٤٢٨، الوافي بالوفيات ٦/١٤٩، مرآة الجنان ٢/٢٢٣، النجوم الزاهرة ٣/١٦٤، طبقات الحفاظ ص ٢٩٨، طبقات المفسرين ١/٢٢، شذرات الذهب ٢/٢١٨، تهذيب تاريخ دمشق ٢/٣٠٠.

«وللمغاربة رواية أخرى من جهة إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري موجودة في فهارسهم وغيرها لا أعلمها اليوم في جهة الشرق»[١].

وقال السمعاني صاحب الأنساب:

«فكان من أجلة أهل السنة وأصحاب الحديث، ومن ثقاتهم وأفاضلهم[٢]».

---

(١) نص كلام ابن دقيق العيد ذكره المؤلف باللغة العربية وليس من ترجمتي. غير أني لم أجده في المطبوع من الإلمام بتحقيق حسن إسماعيل الجمل، نشر دار المعراج الدولية، الرياض ١٤١٤هـ.

(٢) الأنساب ١٣/٩٣. وعنه اللباب ٣/٣٠٨، وكذلك في معجم البلدان ٥/ ٢٨٥. وتكملته: «كتب الكثير وجمع المسند والتفسير وحدث بهما إلخ».

وقال الخليلي: «حافظ ثقة... وأخذ هذا الشأن عن البخاري.» الإرشاد ٣/ ٩٦٨.

قال المستغفري: كان فقيهًا حافظًا، بصيرًا باختلاف العلماء عفيفًا صينًا. طبقات علماء الحديث ٢/ ٤٠٥.

قال الذهبي: له «المسند الكبير» و«التفسير» وغير ذلك، وحدث بصحيح البخاري عنه وكان فقيهًا مجتهدًا.» والسير ١٣/ ٤٩٣).

وقال أيضًا في العبر: «قاضي نَسَف وعالمها ومحدثها... وكان بصيرًا بالحديث عارفًا بالفقه والاختلاف» (العبر ١/ ٤٢٨).

واختلف في تاريخ وفاته فقال الخليلي: «مات قبل الثلاثمائة» وقال السمعاني: توفى في سنة أربع وتسعين ومائتين» وكذا ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١/ ٥.

وقال ابن عبد الهادي: مات في ذي الحجة في سنة ٢٩٥هـ وهو ما ذكره الذهبي في مختلف مؤلفاته.

وإنه من تلامذة البخاري الذين رووا صحيحه، واتصلت به سلسلة الرواية.[1]

ومن غير هؤلاء المذكورين[2] من تلامذة إمام المحدثين:

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: «ومن رواة الجامع الصحيح ممن اتصلت لنا روايته بالإجازة إبراهيم بن معقل النسفي الحافظ وفاته منه قطعة في آخره. رواه بالاجازة». مقدمة الفتح ص ٤٩١، وانظر الحطة ص ٣١٠ تحقيق الحلبي، وتغليق التعليق ٥/ ٤٣٥. وانظر سند الحافظ ابن حجر إليه في المعجم المفهرس ص ٢٧، وفي أول فتح الباري ١/ ٧.

(٢) **ومن روى الجامع الصحيح عنه من غير المذكورين:**

١ـ **حماد بن شاكر النسوي** ـ وفي سير أعلام النبلاء: النسفي ـ قال الذهبي: وهو أحد رواة صحيح البخاري عنه، قال جعفر المستغفري: هو ثقة مأمون. وقال ابن ماكولا: توفى سنة ٣١١هـ. (الإكمال ٤/ ٣٩٥، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥) وذكر ابن حجر اسناده إليه في أول فتح الباري ١/ ٧، وفي المعجم المفهرس ص ٢٧. وقال في تغليق التعليق: روى عنه (أى عن البخاري) الصحيح إلا أوراقًا من آخره رواها بالاجازة. (٥/ ٤٣٥).

٢ـ **أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة البزدوي**، المتوفى ٣٢٩هـ. وهو آخر من حدث بالجامع الصحيح عن البخاري. مترجم في سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٧٩. وذكر ابن حجر إسناده إليه في أول فتح الباري ١/ ٧٠٥. والمعجم المفهرس ص ٢٧.

٣ـ **مَهِيب بن سُليم البخاري**، ذكره ابن حجر في رواة الجامع الصحيح عن البخاري. (تغليق التعليق ٥/ ٤٣٥) وقد ولد مَهيب سنة ٢٣٣هـ وهي السنة التي توفى فيها ابن معين. ذكره الذهبي في السير في ترجمة ابن معين (١١/ ٩١) وقال الخليلي: بخاري ثقة متفق عليه، مكثر عن محمد بن إسماعيل البخاري، روى عنه المبسوط وكتبًا أخرى لم يروها غيره. (الإرشاد ٣/ ٩٧٣) وكناه الخليلي «أبا حسان» ونسبُ أبيه عند ابن نقطة: سُلَيم بن مجاهد بن بَعِيش ـ بباءٍ معجة بواحدةٍ ـ الكرميني. (تكملة الإكمال ٥/ ٣٨٥، ٦/ ٢٦٧، توضيح المشتبه ٩/ ٣٤٣) ووقع في تهذيب الكمال «يَعيش» بالياء المثناة (٢٤/ ٤٣٦) ولعله تصحيف.

أبو بكر بن أبي الدُّنيا (ت ٣٠٥هـ) صاحب التصانيف، وأبو بكر البزَّار (ت ٢٩٢هـ) صاحب التصانيف، وموسى بن هارون الحَمَّال (ت ٢٩٤هـ) ومحمد بن عبدالله مُطَيَّن (ت ٢٩٧هـ) وأبو بِشْر الدَّوْلابي (ت ٣١٠هـ) وإسحاق بن أحمد بن زِيْرَك الفارسي[1]، ومحمد بن قُتَيبة البخاري[2]، وأبو بكر الأَعْيَن (ت ٢٤٠هـ) وأبو الفضل أحمد بن سلمة (ت ٢٨٦هـ) وعمر بن محمد البُجَيريّ (ت ٣١١هـ) وحسين بن محمد القَبَّاني (ت ٢٨٩هـ) ويعقوب بن يوسف بن الأخرم (ت ٢٨٧هـ) وعبد الله بن محمد بن ناجية (ت ٣٠١هـ) وسهل بن شاذويه البخاري، وعبيد الله بن واصل (ت ٢٧٢هـ) وقاسم بن زكريا المُطَرِّز (ت ٣٠٥هـ) وأبو قُريش محمد بن جمعة (ت ٣١٠هـ) ومحمد بن محمد بن سليمان الباغَنْدي (ت ٣١٢هـ) وإبراهيم بن موسى الجَوزِي[3]، وعلي بن العباس المَقَانِعيّ[4]، وأبو حامد الأعمشي (ت ٣٢١هـ) وأبو بكر أحمد ابن محمد بن صدقة البغدادي (ت ٢٩٣هـ) وإسحاق بن داود الصواف[5]،

---

(١) له ترجمة في الأنساب ١٣/ ٤٩٣ «اليزدي» والتوضيح ١/ ٤٤٩.

(٢) وهو من قرابة الإمام البخاري كما في تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٥.

(٣) وقع في الأصل تبعًا لمقدمة الفتح (ص ٤٩٢) «الجوبري» وما أثبته من تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٤، وقد ترجمه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٣٤) غير أنه لم يذكر البخاري في شيوخه، توفى ٣٠٣هـ، ويقال له أيضًا «التَّوَّزِي».
وانظر أيضًا: توضيح المشتبه ١/ ٦٣٩، و٢/ ٥٢٠.

(٤) «المَقَانِعي» وقع في الأصل تبعًا لمقدمة الفتح (ص ٤٩٢) «التابعي» وهو تحريف. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٣٠، ت ٣١٠هـ.

(٥) التُّسْتَرِيُّ. ذكره المزي في الرواة عن البخاري، وذكره ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ١/ ٥١٢، وهو من شيوخ الطبراني، يروي عن يحيى بن غيلان. انظر المعجم الأوسط ٤/ ٣٧ـ ٣٩، الأحاديث ٣٠٤٧ ـ ٣٠٤٩.

وحاشد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٦١هـ) ومحمد بن عبد الله بن الجُنَيد (ت ٣٤٧هـ) ومحمد بن موسى النَّهْرَتِيْرِيّ (ت ٢٨٩هـ) وجعفر ابن محمد النَّيْسَابُوري (ت ٢٨٨هـ) وأبو بكر بن أبي داود (ت ٣١٦هـ) وأبو القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ) وأبو محمد بن صاعد (ت ٣١٨هـ) ومحمد بن هارون الحضرمي (ت ٣٢١هـ).

وهؤلاء من حفاظ الحديث، وقد كتبت لهم تراجم مستقلة[١]، وأما مؤلفاتهم فهي تفيد العالم أجمع، وهؤلاء من الذين امتازوا من تلامذة إمام المحدثين.

---

(١) معظمهم لهم تراجم في سير أعلام النبلاء. وذكرهم المزي في الرواة عن البخاري (تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٤ ـ٤٣٦) وذكرهم ابن حجر في مقدمة الفتح ص ٤٩٢ وهناك كثير غيرهم رووا عن البخاري، ذكرهم المزي في تهذيب الكمال في ذكر الرواة عن البخاري.

سلسلة تلمذ المؤلف
وسنده إلى إمام المحدثين

لستُ من الصالحين ولكني ارتبطتُ بهم

وإني في روضة الكون مثل سلك العِقْدِ[1]

وليس من المناسب لهذا الفقير أن يذكر اسمه في هذه القائمة ـ قائمة رواة الحديث ـ ويذكر سنده إلى المحدثين، فيلوث قداستهم بذكر نفسه فيهم وعلاقته بهم.

ولكن مع ذلك فإن اتصال سلسلة الأسانيد سنة قديمة، ويرجى منه الفلاح في الدارين، ولذلك يرى هذا العاجز أيضًا أن يذكر سلسلة أسانيده:

يكفيني الانتساب إليك كمايوجد تماثل في القافيتين بين كلمتين مثل بُلبُل وكُل[2]

---

(١) ترجمة بيت فارسي ونصه:
كرجة از نيكان نيم خود را به نيكان بسته أم در رياض آفرينش رشته كل دسته أم

(٢) ترجمة بيت فارسي ونصه:
في الجمله نسبتى بتو كافى بود مرا بلبل همين كه قافيه كل بود بس أست
[كما قال الشاعر:
أحب الصالحين ولست منهم لعل الله يرزقني صلاحا
(المراجع)]
و«كل» كلمة فارسية معناها الزهور.

١ـ عبد السلام عن الشيخ السيد نَذير حُسين المحدث الدهلويّ في سنة ١٣٠٩هـ.

عن الشيخ المكرم في الآفاق الشيخ محمد إسحاق، عن مسند الوقت الشاه عبد العزيز، عن بقية السلف الشاه ولي الله، عن الشيخ أبي طاهر المدني، عن الشيخ إبراهيم الكُردي.

وبقية هذا السند مذكور في كتاب الشاه ولي الله المبارك «الإرشاد إلى مهمات علم الإسناد» وكتاب «الأمم لإيقاظ الهمم[1]»

وهناك ثلاث سلاسل غير هذه السلسلة يروي عنها شيخ الكل[2]، وهي مكتوبة في «المكتوب اللطيف[3]» ومقدمة «عون المعبود» بالتفصيل[4].

٢ـ أيضًا: عن الشيخ حُسين بن مُحسن الأنصاري في سنة ١٣٠٩هـ في دهلي لما نزل بها، عن الشيخ حسن بن عبد الباري الأهدل ومحمد ناصر الحازمي وأحمد بن الشوكاني، وكلهم عن الشوكاني.

وبقية هذا السند في «إتحاف الأكابر»[5].

---

(١) الأمم لايقاظ الهمم ٣ـ ٦، وهو تأليف للإمام إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكردي الكوراني الشهرزورى ثم المدني، ولد في سنة ١١٠٢هـ. (المراجع).

(٢) هو السيد نذير حسين المحدث الدهلوي رحمه الله، وكان يلقب بـ«شيخ الكل».

(٣) رسالة للمحدث الشريف العلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي توفى سنة ١٣٢٩هـ، مشتملة على ١٦ صفحة. بين فيها الأسانيد. (المراجع).

(٤) أنظر مقدمة عون المعبود ١/ ١٣ـ ١٦، ومقدمة غاية المقصود ١/ ٧١.

(٥) إتحاف الأكابر ص ١٦٠ـ ١٦٧.

٣ـ أيضًا عن الشيخ محمد المجهلى شهري الجونفوري في سنة ١٣١٣هـ، عن الشيخ عبد الحق البنارسي عن القاضي الشوكاني.

وبقية هذا السند في «إتحاف الأكابر»[١].

وهناك سلاسل أخرى ترجع إلى هذه السلاسل.[٢]

* * *

تم الكتاب بعون الملك الوهاب

---

(١) تأليف للعلامة القاضي المحدث أبي علي محمد بن علي الشوكاني مؤلف نيل الأوطار. المتوفى سنة ١٢٥٥هـ. أنظر ص ٥٤ـ ٦٤ (المراجع).

(٢) قال مترجم ومحقق هذا الكتاب: الفقير إلى ربه القوي عبدالعليم بن عبدالعظيم البستوي: ولي أيضًا شرف رواية الجامع الصحيح للبخاري وغيره من كتب السنة عن نجل مؤلف هذا الكتاب العلامةِ المحدثِ الشيخ عبيدالله المباركفوري رحمه الله إجازة في ٢٦ جمادي الأخرى سنة ١٤١٠هـ عن الإمام العلامة الشيخ محمد عبدالرحمن المباركفوري صاحب تحفة الأحوذي والمحدث الفقيه الشيخ أحمدالله القرشي البرتاب كرهى ثم الدهلوي وهما يرويان عن الإمام الهمام رئيس المحدثين الشيخ السيد نذير حسين الدهلوي بمثل الإسناد المذكور أعلاه في الكتاب.

وكذلك أروي عن شيخنا الشيخ عبيدالله المباركفوري عن شيخيه المذكورين عن الشيخ حسين بن محسن الأنصاري إجازة عن الشيخ محمد بن ناصر الحازمي وأحمد بن الإمام محمد بن علي الشوكاني بمثل الإسناد المذكور أعلاه في الكتاب.

ولي أسانيد أخرى لا مجال لذكرها هنا.

وصلى الله على سيد المرسلين محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس



فهرس الأعلام[1]

(١) ذكرت في هذا الفهرس مواضع الترجمة أو مواضع الفائدة فقط ولم أحاول استقصاء كل موضع تكرر فيه اسم من الأسماء ولا كل اسم ورد ذكره في الكتاب.

* * *



فهرس الكتب[1]

(١) في هذا الفهرس أيضًا ذكرت مواضع الفائدة فقط ولم أحاول استقصاء كل موضع تكرر فيه اسم الكتاب ولا كل كتاب ورد ذكره في كلام المصنف.

* * *

فهرس المراجع

١ـ القرآن الكريم.

٢ـ الآداب: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨هـ ـ تحقيق عبدالقدوس بن محمد نذير ـ مكتبة الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٣ـ الآحاد والمثاني: للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم. (٢٠٦ـ ٢٨٧هـ) ـ تحقيق د. باسم فيصل أحمد الجوابرة ـ الطبعة الأولى. الرياض ١٤١هـ.

٤ـ آداب الشافعي ومناقبه: للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرَّازي (٢٤٠ـ ٣٢٧هـ) ـ تحقيق الشيخ عبدالغني عبدالخالق ـ دار الكتب العلمية. بيروت.

٥ـ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير: للإمام أبي عبدالله الحسين بن إبراهيم الجورقاني الهمذاني (ت ٥٤٣هـ) ـ بتحقيق وتعليق عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي ـ مطبعة الجامعة السلفية، بنارس، الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٦ـ أبجد العلوم: للعلامة أبي الطيب السيد صديق حسن القنوجي (١٢٤٨ـ ١٣٠٧هـ)إعداد: عبدالجبار زكار ـ منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي. دمشق ١٩٧٨م.

٧ـ أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: للدكتور سعدي الهاشمي ـ نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٨ـ إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر: للقاضي العلامة أبي علي محمد بن علي الشوكاني (١١٧٢ـ ١٢٥٥هـ) ـ مطبعة دائرة المعارف النظامية. حيدرآباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٣٨هـ.

٩ـ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: للعلامة أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (٧٦٢ـ ٨٤٠هـ) ـ مكتبة الرشد. الرياض ـ الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١٠ـ إتحاف القارىء بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري: تأليف محمد عصام عرار الحسيني ـ اليمامة للطباعة والنشر. دمشق. سوريا ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١١ـ إتحاف النبلاء المتقين باحياء مآثر الفقهاء المحدثين: للنواب صديق حسن خان القنوجي البوفالي (١٢٤٨ـ ١٣٠٧هـ) ـ مطبعة النظامي، كانفور، الهند،

١٢٨٩هـ.
١٢ـ الإحاطة في أخبار غرناطة: لسان الدين بن خطيب ت ٧٧٦هـ ـ تحقيق محمد عبدالله عنان ـ الطبعة الثانية. القاهرة ١٣٩٣هـ.
١٣ـ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٦٧٥ـ ٧٣٩) ـ تقديم كمال يوسف الحوت ـ دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ انظر أيضًا: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان
١٤ـ إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: للإمام تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري المعروف بابن دقيق العيد (٦٢٥ـ ٧٠٢هـ) ـ مع شرحه العدة للأمير الصنعاني ـ تحقيق محب الدين الخطيب وعلي بن محمد الهندي ـ المكتبة السلفية. القاهرة. الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.
١٥ـ أحكام الجنائز وبدعها: تأليف العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. ت١٤٢٠هـ ـ مكتبة المعارف. الرياض. الطبعة الأولى الجديدة. ١٤١٢هـ.
١٦ـ الإحكام في أصول الأحكام: للحافظ أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري. ت ٤٥٧هـ ـ تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز ـ مكتبة عاطف. القاهرة ١٣٩٨هـ.
١٧ـ الأحكام في أصول الأحكام: للإمام سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (٥٥١ـ ٦٣١هـ) ـ مطبعة المعارف بشارع الفجالة، مصر، ١٣٣٢هـ.
١٨ـ أخبار أصبهان: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني ت ٤٣٠هـ ـ طبعة ليدن. ١٩٣٤م.
١٩ـ أدب الإملاء والاستملاء: للإمام أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني (٥٠٦ـ ٥٦٢هـ) ـ دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
٢٠ـ الأدب المفرد: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري. ٢٥٦هـ ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ المطبعة الأثرية. باكستان.
٢١ـ ابن حجر العسقلاني: دراسة مصنفاته ومنهجه ـ للدكتور شاكر محمود عبدالمنعم ـ وزارة الأوقاف. الجمهورية العراقية. ١٩٨٧م.
٢٢ـ ابن عبدالبر الأندلسي وجهوده في التاريخ: تأليف. ليث سعود جاسم ـ دار الوفاء. المنصورة. مصر الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
٢٣ـ ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال: تأليف الدكتور زهير

عثمان علي نور ـ مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٢٤ـ **اختلاف العلماء**: للإمام أبي عبدالله محمد بن نصر المروزي (٢٠٢ـ ٢٩٤هـ) ـ تحقيق: السيد صبحي السامرائي ـ عالم الكتب. بيروت. لبنان ط. ثانية ١٤٠٦هـ.
٢٥ـ **الأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد في الأحكام والعقائد**: تأليف سليم الهلالي ـ دار الصحابة. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٢٦ـ **أربع رسائل في علوم الحديث**: تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ـ دار القرآن الكريم. بيروت ١٤٠٠هـ.
٢٧ـ **الإرشاد إلى سبيل الرشاد في أمر التقليد والاجتهاد**: للشيخ العلامة الحافظ أبي يحيى محمد الشاهجهانفوري (ت ١٣٣٨هـ) بتنقيح وتبويب الشيخ محمد عطاء الله حنيف البهوجياني ـ مطبعة أشرف، لاهور، باكستان، الطبعة الثالثة ١٣٨٦هـ.
٢٨ـ **الإرشاد إلى مهمات الإسناد**: للإمام أحمد الشاه ولي الله بن عبدالرحيم الدهلوي (١١١٤ـ ١١٧٦هـ).
٢٩ـ **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**: للإمام أحمد بن محمد بن أبي بكر الخطيب القسطلاني المصري الشافعي (٨٥١ـ ٩٢٣هـ) ـ مطبعة المنشى نو لكشور كانفور، الهند، ١٢٨٤هـ.
٣٠ـ **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق**: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٣١ـ ٦٧٦هـ) ـ تحقيق عبدالباري فتح الله السلفي ـ مكتبة الإيمان. المدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٣١ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي ٣٦٧ـ ٤٤٦هـ ـ تحقيق الدكتور محمد سعيد بن محمد إدريس ـ مكتبة الرشد. الرياض الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
٣٢ـ **إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد**: للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١٠٩٩ـ ١١٨٢هـ) ـ الدار السلفية. الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٣٣ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: تأليف العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
٣٤ـ **إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء**: للإمام أحمد الشاه ولي الله بن عبدالرحيم الدهلوي (١١١٤ـ ١١٧٦هـ) ـ مطبعة الصديق بريلي، الهند ١٢٨٦هـ.
٣٥ـ **أسامي شيوخ البخاري**: للعلامة رضي الدين الحسن بن محمد الصَّغاني (٥٧٧ـ ٦٥٠هـ) ـ طبعة مصورة من مخطوطة مكتبة قرة جلبي زادة بتركيا، تقديم علي بن محمد العمران. دار عالم الفوائد. مكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٦ـ أسامي مشايخ الإمام البخاري: للإمام محمد بن إسحاق بن مندة الأصبهاني (٣١٠ـ ٣٩٥هـ) ـ تحقيق نظر محمد الفاريابي ـ مكتبة الكوثر. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
٣٧ـ أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري: للحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (٢٧٧ـ ٣٦٥هـ) ـ تحقيق بدر بن محمد العماش ـ دار البخاري. المدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
٣٨ـ الأسامي والكنى: للإمام أبي أحمد الحاكم الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي (٢٨٥ـ ٣٧٨هـ) ـ دراسة وتحقيق: يوسف بن محمد الدخيل ـ مكتبة الغرباد الأثرية. المدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
٣٩ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب: للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر، (٣٦٨ـ ٤٦٣هـ) ـ بتحقيق علي محمد البجاوي. مطبعة الفجالة، القاهرة، مصر ١٣٨٠هـ.
٤٠ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة: للعلامة عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم المعروف بابن الأثير (٥٤٤ـ ٦٠٦) ـ دار الفكر. بيروت.
٤١ـ أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (٣٨٤ـ ٤٥٦هـ) ـ دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
٤٢ـ الأسماء والصفات: للإمام أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ـ ٤٥٨هـ) ـ تحقيق عبدالله بن محمد الحاشدي ـ مكتبة السوادي. جدة. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٤٣ـ الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. ت ٤٦٣هـ ـ تحقيق الدكتور عز الدين علي السيد ـ مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٤٤ـ أساس الأصول: لدلدار علي بن محمد معين بن عبدالهادي النقوي الهندي الشيعي (ت ١٢٣٥هـ).
٤٥ـ الإصابة في تمييز الصحابة: للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العَسْقَلاني (٧٧٣هـ ـ ٨٥٢هـ) ـ تحقيق الدكتور طه محمد الزيني ـ مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ.
٤٦ـ أصحاب الفتيا من الصحابة ومن بعدهم: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد، ابن حزم الظاهري (٣٨٤ـ ٤٥٦هـ) ـ تحقيق الدكتور إحسان عباس وغيره

ـ طبعة مصورة نشر إدارة احياء السنة. كوجرانوالة. باكستان.

٤٧ـ اصلاح المساجد من البدع والعوائد: للعلامة محمد جمال الدين القاسمي (١٢٨٣ـ ١٣٣٢هـ) ـ تخريج وتعليق العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.

٤٨ـ أصل السنة واعتقاد الدين: تأليف الإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ـ ٣٢٧هـ). ضمن مجموعة: روائع التراث ـ جمع وتحقيق الأستاذ محمد عزير شمس. الدار السلفية. بومبائي. الهند. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٤٩ـ كتاب أصول الفقه: للعلامة محمد بن عفيفي الباجوري المعروف بالخضري (١٢٨٩ـ ١٣٤٥هـ) ـ المطبعة الجمالية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٩هـ.

٥٠ـ أصول الكافي: لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي. المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ).

٥١ـ الأعلام: لخير الدين الزركلي ـ دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة السادسة ١٩٨٤م ومطبعة بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٨٩هـ.

٥٢ـ أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: للإمام أبي سليمان حَمْد بن محمد الخطّابي (٣١٩ـ ٣٨٨هـ) ـ تحقيق ودراسة الدكتور محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود ـ نشر مركز إحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القرى بمكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٥٣ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين: تأليف العلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (٦٩١ـ ٧٥١هـ) ـ مراجعة وتعليق: طه عبدالرؤوف سعد ـ مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة. ١٣٨٨هـ ـ وطبعة أشرف المطابع. دهلي ١٣١٣هـ.

٥٤ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ: لشمس الدين محمد بن عبدالرحمان السخاوي. ت ٩٠٢هـ ـ تحقيق: فرانز روزنتال ضمن كتابه «علم التاريخ عند المسلمين. ترجمة الدكتور صالح أحمد العلمي ـ الطبعة الثانية. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٣هـ.

٥٥ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ت ٩٠٢هـ ـ طبعة القدس. القاهرة.

٥٦ـ إكرام الضيف: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي. ت ٢٨٥هـ ـ تحقيق أبي عمار عبدالله بن عائض العزازي ـ مكتبة الصحابة بطنطا. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٥٧ـ اكتفاء القنوع بما هو المطبوع: ادورد بن كرنيليوس فنديك، طبع سنة ١٨٩٧م.
٥٨ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح: للإمام تقي الدين بن دقيق العيد (٦٢٥ـ ٧٠٢هـ)
ـ دراسة وتحقيق قحطان عبدالرحمن الدوري. مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٢هـ.
٥٩ـ إكمال أسماء الرجال: للإمام ولي الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب (ت بعد ٧٣٧هـ) ـ مطبعة محمدي لاهور، باكستان، ١٣٠٤هـ.
٦٠ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكني والأسماء والأنساب: للحافظ أبي نصر علي بن هبة الله الشهير بابن ماكولا (٤٢١ـ ٤٧٥هـ) بتصحيح وتعليق الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني
ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ.
٦١ـ الإلزامات: للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦ـ ٣٨٥هـ)
ـ تحقيق مقبل بن هادي الوادعي ـ دار الخلفاء للكتاب الإسلامي. الكويت. الطبعة الثانية. بدون تاريخ.
٦٢ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ت ٥٤٤هـ ـ تحقيق السيد أحمد صقر ـ الطبعة الثانية. دار التراث. القاهرة ١٣٩٨هـ.
٦٣ـ الإلمام بأحاديث الأحكام: للقاضي تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري، «ابن دقيق العيد» (٦٢٥ـ ٧٠٢هـ) ـ تحقيق حسين إسماعيل الجمل ـ دار المعراج الدولية. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
٦٤ـ الإمام البخاري: فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء ـ للدكتور نزار عبدالكريم الحمداني ـ نشر جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١٢هـ.
٦٥ـ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: تأليف الدكتور نور الدين عتر ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.
٦٦ـ الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة: تأليف أبي عبدالرحمن الحسن بن عبدالرحمن العلوي ـ دار الوطن. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٦٧ـ الإمام محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها: تأليف توسيم بن منير النفيعي ـ دار الوطن. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
٦٨ـ الأمم لايقاظ الهمم: للإمام برهان الدين إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكردي الكوراني (١٠٢٥ـ ١١٠٢هـ) ـ مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدرآباد

الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.

٦٩ـ **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: للوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي ت ٦٢٤هـ ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر العربي. القاهرة ١٤٠٦هـ.

٧٠ـ **إنباء الغمر بأبناء العمر**: للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) ـ دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن. الهند. الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ.

٧١ـ **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء**: للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري القرطبي ت ٤٦٣هـ ـ دار الكتب. بيروت.

٧٢ـ **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**: تأليف العلامة أبي اليمن مجير الدين عبدالرحمن بن محمد العليمي المقدسي (٨٦٠ـ ٩٢٨هـ) ـ مكتبة المحتسب. عمَّان. الأردن ١٩٧٣م.

٧٣ـ **الأنساب**: لأبي سعيد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني. ت ٥٦٢هـ ـ دائرة المعارف العثمانية. حيدرآباد. الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ.

٧٤ـ **انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري**: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧٧٣ـ ٨٥٢هـ ـ تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي وصبحي جاسم السامرائي ـ مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٧٥ـ **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**: لإسماعيل باشا البغدادي ١٣٣٩هـ ـ دار الفكر. لبنان.

٧٦ـ **كتاب الإيمان**: لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الشهير بابن تيمية (٦٦١ـ ٧٢٨هـ) ـ المطبع الأنصاري. دهلي، الهند ١٣١١هـ.

٧٧ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** (للحافظ ابن كثير ٧٠١ـ ٧٧٤هـ): للشيخ أحمد محمد شاكر (١٣٠٩ـ ١٣٧٧هـ) ـ دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٣٧٠هـ.

٧٨ـ **البداية والنهاية**: للإمام عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٠١ـ ٧٧٤هـ) ـ مكتبة المعارف بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ، الطبعة الثانية ١٩٧٤م.

٧٩ـ **البدر الطالع لمحاسن من بعد القرن السابع**: للقاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني ١٢٥٠هـ ـ دار المعرفة. بيروت.

٨٠ـ **برنامج ابن جابر الوادي آشي**: لشمس الدين محمد بن جابر الوادي آشي (٦٧٣ـ ٧٤٩هـ) ـ تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة ـ نشر مركز البحث العلمي، جامعة

أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠١هـ.
٨١ـ البر والصلة: للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي، ابن الجوزي (٥١٠ـ ٥٩٧هـ) ـ تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض ـ مكتبة السنة. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٨٢ـ بستان المحدثين: للشاه عبدالعزيز الدهلوي (١١٥٩ـ ١٢٣٩هـ) ـ مطبعة مجتبائي دهلى، الهند ١٨٩٨م.
٨٣ـ بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث: تأليف الإمام نور الدين علي بن سليمان الهيثمي (٧٣٥ـ ٨٠٧هـ) ـ تحقيق ودراسة: الدكتور حسين أحمد صالح الباكري ـ نشر مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٨٤ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي ٥٩٩هـ ـ دار الكاتب العربي. القاهرة ١٩٦٧م.
٨٥ـ بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ٩١١هـ ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ الطبعة الثانية. دار الفكر. بيروت ١٣٩٩هـ.
٨٦ـ بلدان الخلافة الشرقية كي لسترنج: ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد ـ الطبعة الثانية. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٥هـ.
٨٧ـ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٧٢٩ـ ٨١٧هـ) ـ تحقيق محمد المصري ـ نشر مركز المخطوطات والتراث. جمعية احياء التراث الإسلامي. الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٨٨ـ بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه: للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ـ ٣٢٧هـ) ـ تحقيق العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ـ مطبوع في آخر الجزء التاسع من التاريخ الكبير للبخاري. طبعة مصورة من طبعة حيدرآباد.
٨٩ـ بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: للحافظ أبي الحسن علي بن عبدالملك، ابن القطان الفاسي (٥٦٢ـ ٦٢٨هـ) ـ دراسة وتحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد ـ دار طيبة للنشر والتوزيع. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٩٠ـ تاج التراجم: لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلوبُغا ٨٠٢ـ ٨٧٩هـ ـ دار القلم. دمشق. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٩١ـ تاج العروس من جواهر القاموس: لمحب الدين أبي الفيض محمد مرتضى

الحسيني الزَّبِيدي (١١٤٥ـ ١٢٠٥هـ) ـ تحقيق علي شيري ـ دار الفكر. بيروت ١٤١٤هـ.

٩٢ـ التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول: للعلامة أبي الطيب صديق بن حسن الحسيني القنوجي (١٢٤٨ـ ١٣٠٧هـ) ـ تحقيق: عبدالكريم شرف الدين ـ نشر شرف الدين الكتبي وأولاده ١٣٨٣هـ.

٩٣ـ تاريخ أبي زرعة الدمشقي: للحافظ أبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو النصري الدمشقي. ت ٢٨١هـ ـ تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني ـ مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٠هـ.

٩٤ـ تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان. نقله إلى العربية: د. عبدالحليم النجار ـ دار المعارف القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة.

٩٥ـ تاريخ الإسلام السياسي: تأليف الدكتور حسن إبراهيم حسن ـ دار الفكر. بيروت. الطبعة الثالثة عشرة ١٤١١هـ.

٩٦ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للإمام أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٨٧٣ـ ٧٤٨هـ). حوادث ووفيات ٢٥١ـ ٢٦٠هـ ـ تحقيق الدكتور عمر عبدالسلام تدمري ـ دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٩٧ـ التاريخ الأوسط: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ـ ٢٥٦هـ) ـ دراسة وتحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان ـ دار الصميعي. الرياض. ١٤١٨هـ.

٩٨ـ تاريخ بغداد: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢ـ ٤٦٣هـ) ـ دار الكتاب العربي. بيروت، لبنان.

٩٩ـ تاريخ التراث العربي: لفؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، د. فهمي أبو الفضل ـ مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

١٠٠ـ تاريخ جرجان: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي. م ٤٢٧هـ ـ دائرة المعارف العثمانية ١٣٨٩هـ.

١٠١ـ تاريخ الخلفاء: للحافظ جلال الدين السيوطي (٨٤٩ـ ٩١١هـ) ـ دار الفكر ١٣٩٤هـ.

١٠٢ـ تاريخ دمشق: للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر الدمشقي (٤٩٩ـ ٥٧١هـ) ـ نسخة مصورة بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

١٠٣ـ التاريخ الصغير: للإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) ـ تحقيق

المكتبة الأثرية، طبع لاهور. باكستان.
١٠٤ـ تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك): للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ٢٢٤ـ ٣١٠هـ ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار سويدان، بيروت ١٣٨٧هـ ـ والطبعة الأولى. دار القلم. بيروت.
١٠٥ـ تاريخ علماء الأندلس: لأبي الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي. ت ٤٠٣هـ ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة. القاهرة ١٩٦٦م.
١٠٦ـ تاريخ الفقه الإسلامي: للدكتور عمر سليمان الأشقر ـ مكتبة الفلاح. الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
١٠٧ـ التاريخ الكبير: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ١٩٤ـ ٢٥٦هـ ـ طبعة حيدرآباد دكن. الهند ١٣٦٠هـ.
١٠٨ـ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: لأبي سليمان محمد بن عبدالله، ابن زَبْر الرَّبعي الدمشقي (٢٩٨ـ ٣٧٩هـ) ـ تحقيق الدكتور عبدالله بن أحمد بن سليمان الحمد ـ دار العاصمة. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
١٠٩ـ التبر المسبوك في الذيل على تاريخ المقريزي السلوك: للإمام شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي (٨٣١ـ ٩٠٢هـ).
١١٠ـ التبصرة والتذكرة (شرح ألفية العراقي): لناظمها الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥ـ ٨٠٦هـ) ـ دار الكتب العلمية. بيروت.
١١١ـ تبصرة المنتبه بتحرير المشتبه: للحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) ـ تحقيق: علي محمد البجاوي ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة. القاهرة.
١١٢ـ التبيين لأسماء المدلسين: للحافظ برهان الدين إبراهيم سبط ابن العجمي، الحلبي (٧٥٣ـ ٨٤١هـ) ـ تحقيق محمد إبراهيم داود الموصلي ـ مؤسسة الريان. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
١١٣ـ التتبع: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني. ت ٣٨٥هـ ـ تحقيق أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي ـ دار الخلفاء. الكويت.
١١٤ـ تحفة الأخباري بترجمة البخاري: للحافظ محمد بن عبدالله بن محمد الشهير بابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧ـ ٨٤٢هـ) ـ تحقيق محمد بن ناصر العجمي ـ دار البشائر الإسلامية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
١١٥ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي ٦٥٤ـ ٧٤٢هـ ـ تصحيح وتعليق العلامة عبدالصمد شرف

الدين ـ الدار القيمة بهيوندي. الهند ١٣٨٤هـ.
١١٦ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**: للإمام الحافظ أبي العلي محمد عبدالرحمن المباركفوري (١٢٨٣ـ ١٣٥٣هـ) ـ ضبط ومراجعة: عبدالرحمن محمد عثمان ـ نشر: المكتبة السلفية بالمدينة. الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ.
١١٧ـ **تخريج فقه السيرة للغزالي**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ مطبوع بهامشه. الطبعة السابعة ١٩٧٦م. توزيع دار الباز. مكة المكرمة.
١١٨ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: للحافظ جلال الدين السيوطي (٨٤٩ـ ٩١١هـ) ـ تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف ـ الطبعة الثانية. نشر المكتبة العلمية بالمدينة ٩١٣٩٢هـ.
١١٩ـ **التدوين في أخبار قزوين**: لعبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني ـ تحقيق: عزيزالله العطاردي ـ طبعة مصورة، نشر دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٨هـ.
١٢٠ـ **تذكرة الحفاظ**: لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣ـ ٧٤٨هـ) ـ مصورة طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد بالدكن الهند ١٣٧٥هـ.
١٢١ـ **تراجم علماء حديث هند**: للشيخ أبي يحيى إمام خان نوشهروي (ت ١٢٨٥هـ) ـ مطبعة جيد دهلي، الهند، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.
١٢٢ـ **تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب من روايته**: لمحمد بن أحمد المالكي الأندلسي ـ مطبوع ضمن كتاب الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث. للدكتور محمود الطحان ـ الطبعة الأولى. دار القرآن الكريم. بيروت ١٤٠١هـ.
١٢٣ـ **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما**: للإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم. ت ٤٠٥هـ ـ تحقيق كمال يوسف الحوت ـ مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت ١٤٠٧هـ.
١٢٤ـ **تسمية من لم يرو عنه إلا واحد**: للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي ـ تحقيق محمود إبراهيم زايد ـ مطبوع في آخر كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي. دار الوعي. بحلب. الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
١٢٥ـ **التصوف بين الحق والخلق**: للأستاذ محمد فهر شقفة ـ دار البيان. دمشق. الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.
١٢٦ـ **التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح**: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (٤٠٣ـ ٧٧٣هـ) ـ تحقيق الدكتور أبو لبابة حسين

ـ دار اللواء. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
١٢٧ـ التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري في كتابه: للحافظ أبي علي الحسين ين محمد الجَيَّاني الغساني (٤٢٧ـ ٤٩٨هـ). وهو جزء من كتابه تقييد المهمل ـ نشر دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
١٢٨ـ تعظيم قدر الصلاة: للإمام محمد بن نصر المروزي. ت ٣٩٤هـ ـ تحقيق الدكتور عبدالرحمن الفريوائي ـ مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤٠٦هـ.
١٢٩ـ التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد الشيباني: لأبي الحسنات محمد عبدالحي بن محمد اللكنوي (١٢٦٤ـ ١٣٠٤هـ) ـ المطبع المصطفائي ١٣٩٧هـ، مصورة: مكتبة خورشيد أمين آباد لكنؤ ١٩٨٢م.
١٣٠ـ تغليق التعليق على صحيح البخاري: للحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ ـ تحقيق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي ـ المكتب الإسلامي. دار عمار. بيروت ١٤٠٥هـ.
١٣١ـ تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم): لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ت ٧٧٤هـ. بتعليق عبدالوهاب عبداللطيف ـ مطبعة الفجالة الجديدة. الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ.
١٣٢ـ تقريب التهذيب: تأليف الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ـ تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد شاغف ـ دار العاصمة. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ وطبعة منشي نولكشور بلكناؤ، الهند ١٣٥٦هـ.
١٣٣ـ تقييد العلم: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ ـ تحقيق: يوسف العش ـ الطبعة الثانية. دار إحياء السنة النبوية ١٩٧٤م.
١٣٤ـ التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد: لأبي بكر محمد بن عبدالغني الشهير بابن نقطة ت ٦٢٩هـ ـ دار الحديث، بيروت ١٤٠٧هـ.
١٣٥ـ تقييد المهمل وتمييز المشكل: للحافظ أبي علي الحسين بن محمد الغسَّاني الجَيَّاني (٤٢٧ـ ٤٩٨هـ) ـ مخطوط مصور من مكتبة الجامع بصنعاء.
١٣٦ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥ـ ٨٠٦هـ) ـ نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ـ وطبعة المطبعة العلمية بحلب ١٣٥٠هـ.
١٣٧ـ التقييد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للحافظ أبي عمر يوسف ابن عبدالبر النمري ٣٦٨ـ ٤٦٣هـ ـ طبعة وزارة الأوقاف المغربية. الرباط.
١٣٨ـ التمييز: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)

ـ تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ـ نشر جامعة الرياض ١٣٩٥هـ.
١٣٩ـ تمييز الطيب من الخبيث: للشيخ عبدالرحمن بن علي بن عمر الشيباني ـ دار الكتاب العربي. بيروت.
١٤٠ـ التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة (قسم البخاري): وهو جزء من كتاب تقييد المهمل للغساني ـ تحقيق محمد صادق آيدين الحامدي ـ دار اللواء. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
١٤١ـ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: للعلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣٠٣ـ ١٣٨٦هـ) ـ تحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ١٣٨٦هـ.
١٤٢ـ تهذيب الأسماء واللغات: للإمام أبي زكريا محي الدين النووي ت ٦٧٦هـ ـ إدارة الطباعة المنيرية ـ تصوير. دار الكتب العلمية. بيروت.
١٤٣ـ تهذيب تاريخ ابن عساكر: للشيخ عبدالقادر بن أحمد ابن بدران ت ١٣٤٦هـ ـ الطبعة الأولى. المكتبة العربية. دمشق.
١٤٤ـ تهذيب التهذيب: لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) ـ صورة للطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد، الدكن. الهند ١٣٢٥هـ.
١٤٥ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين إبي الحجاج يوسف المزي ت ٧٤٢هـ ـ تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ـ مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٣هـ.
١٤٦ـ التوحيد وإثبات صفات الرب عزَّ وجل: لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٢٢٣ـ ٣١١هـ) ـ دراسة وتحقيق: الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان ـ مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الثانية ١٤١١هـ.
١٤٧ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الآثار: لمحمد إسماعيل الأمير الصنعاني (١٠٩٩ـ ١١٨٢) ـ تحقيق محي الدين بن عبدالحميد ـ مكتب الخانجي بالقاهرة. الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ.
١٤٨ـ توضيح المشتبه: للحافظ محمد بن عبدالله بن محمد، ابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧ـ ٨٤٢هـ) ـ تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي ـ مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
١٤٩ـ تيسير القاري شرح صحيح البخاري: للشيخ نور الحق بن عبدالحق الدهلوي (ت ١٠٧٣) ـ مطبع علوي لكنؤ الهند، ١٢٩٨هـ.

١٥٠ـ كتاب الثقات: للإمام أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (٢٧٠، أو ٢٦٠ـ ٣٥٤هـ) ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

١٥١ـ الجامع: للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) ـ تحقيق بشار عواد معروف ـ دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

١٥٢ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢ـ ٤٦٣هـ) ـ بتحقيق: د. محمود الطحان ـ مطبعة المعارف، الرياض ١٤٠٣هـ.

١٥٣ـ جامع بيان العلم وفضله: للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي الأندلسي (٣٦٨ـ ٤٦٣هـ) ـ إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

١٥٤ـ جامع بيان العلم وفضله: للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله، ابن عبدالبر القرطبي (٣٦٨ـ ٤٦٣هـ ـ تحقيق أبي الأشبال الزهيري ـ دار ابن الجوزي. الأحساء. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

١٥٥ـ الجامع للترمذي مع شرحه تحفة الأحوذي: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي البوغي الترمذي ؛٢٠٦ـ ٢٧٩هـ) ـ مع شرحه تحفة الأحوذي للعلامة الشيخ أبي العلي عبدالرحمن المباركفوري (١٢٨٣ـ ١٣٥٣هـ) بتصحيح: عبدالرحمن محمد عثمان ـ مطبعة الفجالة الجديدة بالظاهرة، القاهرة، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية.

١٥٦ـ الجامع الصحيح للبخاري: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ـ ٢٥٦هـ) مع شرحه فتح الباري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) بترقيم محمد فؤاد عبدالباقي ـ وبتصحيح وتحقيق تحت إشراف سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله ـ رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. الرياض ١٣٧٩هـ.

١٥٧ـ جذوة القتبس في ذكر ولاة الأندلس: لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر الأزدي الحميدي ٤٨٨ـ ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.

١٥٨ـ الجرح والتعديل: للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم (٢٤٠ـ ٣٢٧هـ) ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد، الدكن، الهند سنة ١٣٧١هـ.

١٥٩ـ جزء أحاديث أبي الزبير عن غير جابر: لأبي الشيخ عبدالله بن جعفر بن حَيَّان الأصبهاني ٢٧٤ـ ٣٦٩هـ ـ تحقيق بدر بن عبدالله البدر ـ مكتبة الرشد. الرياض.

الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٦٠ـ جزء رفع اليدين: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ـ ٢٥٦هـ) ـ مع تخريجه: جلاء العينين ـ إدارة العلوم الأثرية. فيصل آباد. باكستان. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٦١ـ جزء فيه طرق حديث من كذب علي متعمدًا: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ٢٦٠ـ ٣٦٠هـ ـ تحقيق الدكتور محمد بن حسن الغماري ـ إدارة البشائر الإسلامية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٦٢ـ جزء القراءة خلف الإمام: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ـ ٢٥٦هـ) ـ دار الحديث. القاهرة ١٤٠٥هـ.

١٦٣ـ جلال الدين السيوطي: سيرته العلمية ومباحثه اللغوية. تأليف الدكتور مصطفى الشكعة ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر ١٤٠١هـ.

١٦٤ـ جلاء العينين بتخريج روايات البخاري في جزء رفع اليدين: للشيخ أبي محمد بديع الدين الراشدي ـ إدارة العلوم الأثرية. فيصل آباد. باكستان. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٦٥ـ جلاء العينين في محاكمة الأحمدين: تأليف السيد نعمان خير الدين الآلوسي البغدادي (١٢٥٢ـ ١٣١٧هـ) ـ مطبعة المدني. مصر ١٣٨١هـ.

١٦٦ـ الجمع بين رجال الصحيحين: للإمام أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ابن القيسراني ت ٥٠٧هـ ـ الطبعة الثانية: دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٥هـ.

١٦٧ـ جوامع السيرة: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد، ابن حزم الظاهري (٣٨٤ـ ٤٥٦هـ) ـ تحقيق الدكتور احسان عباس وغيره ـ إدارة احياء السنة. كوجرانواله. باكستان.

١٦٨ـ الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية: لمحي الدين عبدالقادر محمد القرشي (٦٩٦ـ ٧٧٥هـ) ـ تحقيق الدكتور عبدالفتاح محمد الحلو. الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ـ وطبعة دائرة المعارف النظامية. حيدرآباد ط. أولى ١٣٣٢هـ.

١٦٩ـ الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: تأليف العلامة شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٨٣١ـ ٩٠٢هـ) ـ تحقيق الدكتور حامد عبدالمجيد والدكتور طه الزيني ـ نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة ١٤٠٦هـ.

١٧٠ـ الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد: تأليف العلامة يوسف بن الحسن بن عبدالهادي الدمشقي (٨٤٠ـ ٩٠٩هـ) ـ تحقيق الدكتور عبدالرحمن

بن سليمان العثيمين ـ مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
١٧١ـ حاشية على صحيح البخاري: للشيخ أحمد علي السهارنفوري (ت ١٢٩٧هـ) ـ مطبعة أصح المطابع، دهلي، الهند.
١٧٢ـ حجة الله البالغة: للعلامة أحمد بن عبدالرحيم، الشاه ولي الله الدهلوي (١١١٤ـ ١١٧٦هـ) ـ تحقيق محمود طه حلبي ـ دار المعرفة. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ وتحقيق السيد سابق، دار الكتب الحديثة. القاهرة.
١٧٣ـ الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام: للعلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.
١٧٤ـ حديث الزهري: أبي الفضل عبيدالله بن عبدالرحمن (٢٩٠ـ ٣٨١هـ) ـ تحقيق الدكتور حسن بن محمد البلوط ـ مكتبة أضواء السلف. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
١٧٥ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ت ٩١١هـ ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه. القاهرة ١٣٨٧هـ.
١٧٦ـ حسن البيان فيما في سيرة النعمان: للشيخ محمد عبدالعزيز المحمدي الرحيم آبادي (١٢٧٠ـ ١٣٣٨هـ) ـ مطبعة الشيخ ثناء الله الأمرتسري اكيدمي، دهلي، الهند، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ.
١٧٧ـ الحطة في ذكر الصحاح الستة: تأليف العلامة أبي الطيب السيد صديق حسن خان القنوجي (١٢٤٨ـ ١٣٠٧هـ) ـ دراسة وتحقيق على حسن الحلبي ـ دار الجيل. بيروت. دار عمار الأردن. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ وطبعة المكتبة العلمية. لاهور ١٣٩٧هـ.
١٧٨ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني ت ٤٣٠هـ ـ دار الكتاب العربي. بيروت ١٣٨٧.
١٧٩ـ حياة المحدث شمس الحق العظيم آبادي: تأليف الأستاذ محمد عزير شمس.
١٨٠ـ خصائص أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه: للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي ٣٠٣هـ ـ تحقيق أحمد ميرين البلوشي ـ مكتبة المعلا. الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
١٨١ـ الخطوط العريضة: لما قام عليه مذهب الشيعة الاثنا عشرية للأستاذ محب الدين الخطيب.

١٨٢ـ خلاصة الأثر في أعيان القرآن الحادي عشر: للعلامة محمد أمين بن فضل الله بن محب الله المحبي الدمشقي (١٠٦١ـ ١١١١هـ) ـ مكتبة خياط، شارع بلس، بيروت، لبنان.

١٨٣ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للإمام صفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي (٩٠٠، بعد ٩٢٣هـ) ـ بتحقيق محمود عبدالوهاب فائد ـ مطبعة الفجالة الجديدة الظاهر، القاهرة، مصر ـ وط. مكتبة المطبوعات الإسلامية. بيروت ١٣٩٩هـ.

١٨٤ـ دئرة المعارف الإسلامية.

١٨٥ـ دائرة المعارف البريطانية: الطبعة ١٤. أيضًا الطبعة ١١.

١٨٦ـ الدر المختار مع حاشية الطحطاوي: لعلاء الدين محمد بن علي بن محمد الحصكفي (١٠٢٥ـ ١٠٨٨) ـ والحاشية: لأحمد بن محمد إسماعيل الطحطاوي (ت ١٢٣١هـ) ـ مطبعة المدرسة العالية، كلكة، الهند ١٢٦٤هـ.

١٨٧ـ دراسات في الجرح والتعديل: تأليف الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي ـ الطبعة الأولى. نشر الجامعة السلفية بنارس بالهند ١٤٠٣هـ.

١٨٨ـ دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي ـ نشر: جامعة الرياض ١٣٩٦هـ.

١٨٩ـ دراسة حديث نضر الله امرءًا سمع مقالتي رواية ودراية: لفضيلة الشيخ عبدالمحسن بن حمد العباد ـ مطابع الرشيد. المدينة المنورة ١٤٠١هـ.

١٩٠ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لشيخ الإسلام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٥٠هـ.

١٩١ـ الدُّعاء: للقاضي أبي عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي (٢٣٥ـ ٣٣٠هـ) ـ تحقيق الدكتور سعيد بن عبدالرحمن موسى القزفي ـ دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

١٩٢ـ دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية: اعداد الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين ـ إصدار مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. الطبة الثانية ١٤١٥هـ.

١٩٣ـ الدماميني حياته وآثاره: تأليف د. محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدي ـ الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

١٩٤ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان عُلماء المذهب: لابن فرحون المالكي ٧٩٩هـ ـ تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ـ دار التراث لطبع والنشر. القاهرة.
١٩٥ـ ذكر أخبار أصبهان: = أخبار أصبهان.
١٩٦ـ ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم: للحافظ أبي الحسن علي بن علي الدارقطني ت ٣٨٥هـ ـ تحقيق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت ـ الطبعة الأولى. مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت ١٤٠٦هـ.
١٩٧ـ ذكر من يعتمد قولهم في الجرح والتعديل: للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨هـ ـ تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ـ دار القرآن الكريم. بيروت ١٤٠٠هـ.
١٩٨ـ ذم الكلام وأهله: لأبي إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري الهروي (٣٩٦ـ ٤٨١هـ) ـ تحقيق ودراسة عبدالرحمن بن عبدالعزيز الشبل ـ نشر مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
١٩٩ـ الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام: تأليف الدكتور بشار عواد معروف ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٧٦م.
٢٠٠ـ الذيل على طبقات الحنابلة: للحافظ زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن ابن رجب الدمشقي الحنبلي ٧٩٥هـ ـ دار المعرفة. بيروت. لبنان.
٢٠١ـ رجال صحيح البخاري: لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي ت ٣٩٨هـ ـ تحقيق عبدالله الليثي ـ دار المعرفة. بيروت ١٤٠٧هـ.
٢٠٢ـ رجال صحيح مسلم: لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني ت ٤٢٨هـ ـ تحقيق عبدالله الليثي ـ دار المعرفة. بيروت ١٤٠٧هـ.
٢٠٣ـ الرحلة في طلب الحديث: للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ ـ تحقيق نور الدين عتر ـ دار الكتب العلمية. بيروت ١٣٩٥هـ.
٢٠٤ـ الرد على الجهمية: للإمام أبي سعيد عثمان سعيد الدارمي ت ٢٨٠هـ ـ تحقيق زهير الشاويش ـ الطبعة الرابعة. المكتب الإسلامي. بيروت ١٤٠٢هـ.
٢٠٥ـ الرسالة: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ـ ٢٠٤) ـ تحقيق أحمد محمد شاكر. الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ.
٢٠٦ـ الرسالة المستطرفة: للسيد محمد بن جعفر الكتاني ـ الطبعة الثانية. دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٠هـ.
٢٠٧ـ رفع الملام عمن خَفَّف والد شيخ البخاري محمد بن سلام: تأليف الإمام

ـ الرسالة التاسعة ضمن كتاب روائع التراث ـ جمع وتحقيق الأستاذ محمد عزير شمس ـ الدار السلفية. بومباي. الهند. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٢٠٨ـ **رياض الصالحين**: للحافظ محي الدين يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ ـ تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي. بيروت.

٢٠٩ـ **زاد المعاد في هدى خير العباد**: للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي. ابن قيم الجوزية (٦٩ـ ٧٥١) ـ تحقيق شعيب الأرناووط وغيره ـ مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة عشر ١٤٠٦هـ.

٢١٠ـ **الزهد**: للإمام وكيع بن الجراح ت ١٩٧هـ ـ تحقيق عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي ـ مكتبة الدار. المدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢١١ـ **زوابع في وجه السنة قديمًا وحديثاً**: تأليف الأستاذ صلاح الدين مقبول أحمد ـ نشر مجمع البحوث العلمية الإسلامية ـ مركز أبي الكلام أزاد للتوعية الإسلامية. نيودلهي. الهند. الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢١٢ـ **السابق واللاحق**: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ ـ تحقيق محمد بن مطر الزهراني ـ دار طيبة. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٢١٣ـ **سبحة المرجان في آثار هندوستان**: للشيخ السيد غلام علي آزاد البلكرامي (١١١٦ـ ١١٩٤هـ) ـ طبع بالهند.

٢١٤ـ **سبل السلام شرح بلوغ المرام**: للشيخ العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني ت ١١٨٢هـ ـ دار الكتاب العربي. بيروت ١٤٠٧هـ.

٢١٥ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ صدرت منه ستة مجلدات ـ المكتب الإسلامي. بيروت. وغيره.

٢١٦ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ صدرت منه سبعة مجلدات ـ المكتب الإسلامي. بيروت. وغيره.

٢١٧ـ **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**: لأبي الفضل محمد خليل بن علي بن محمد المرادي (١١٧٣ـ ١٢٠٦هـ) ـ بتصحيح محمد عبدالقادر شاهين ـ دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١٨هـ.

٢١٨ـ **السلوك لمعرفة دول الملوك**: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي (٧٦٦ـ ٨٤٥هـ) ـ دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٢١٩ـ **السَنَن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**: لأبي عبدالله محمد بن عمر، ابن رُشَيد الفهري (٦٥٧ـ ٧٢١هـ) ـ تحقيق صلاح سالم المصراتي ـ مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة المنورة. الطبعة

الأولى ١٤١٧هـ.
٢٢٠ـ السنة: للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني ت ٢٨٧هـ ـ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي. الطبعة الأولى. بيروت ١٤٠٠هـ.
٢٢١ـ السنة: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢ـ ٢٧٥هـ) ـ بتعليق محمد محي الدين عبدالحميد ـ نشر دار إحياء السنة النبوية.
٢٢٢ـ سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢ـ ٢٨٥هـ) مع شرحه عون المعبود للعلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي (١٢٢٣ـ ١٣٢٩هـ) ـ مطابع المجد. القاهرة، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ.
٢٢٣ـ سنن ابن ماجه: للإمام محمد بن يزيد أبي عبدالله ابن ماجه القزويني (٢٠٧ـ ٢٧٥هـ) ـ تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي ـ مطبعة دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.
٢٢٤ـ سنن الدارمي: للإمام أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن فضل بن بهرام الدارمي (١٨١ـ ٢٥٥هـ) ـ دار إحياء التراث السنة النبوية بعناية محمد أحمد دهمان.
٢٢٥ـ سنن الدارمي أيضًا: تحقيق وتخريج السيد عبدالله هاشم يماني ـ نشر حديث أكادمي. فيصل آباد. باكستان ١٤٠٤هـ.
٢٢٦ـ السنن: للإمام الحافظ سعيد بن منصور الخراساني ت ٢٧٧هـ ـ المجلد الثالث ـ تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ـ الدار السلفية بومباي ١٤٠٣هـ.
٢٢٧ـ السنن: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ت ٢٧٩هـ ـ تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وآخرين ـ دار إحياء التراث العربي. بيروت ـ وانظر أيضًا: الجامع.
٢٢٨ـ السنن (المجتبى): للإمام الحافظ أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٢١٥ـ ٣٠٣هـ) ـ مطابع الشركة العامة. نشر دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.
٢٢٩ـ السنن الكبرى: للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣هـ ـ تحقيق محمد حبيب الله أمير الدين الأثري ـ تحت إشراف الشيخ عبدالصمد شرف الدين ـ الدار القيمة. بومباي. الهند. وقد صدرت منه ثلاثة أجزاء ـ وطبعة دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١١هـ.
٢٣٠ـ السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤ـ ٤٥٨)

ـ الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد. الدكن. الهند. سنة ١٣٥٦هـ.

٢٣١ـ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (٢٠٢ـ ٢٧٥هـ): تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي ـ مكتبة دار الاستقامة بمكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٢٣٢ـ سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره: تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر ـ مكتبة المعارف. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢٣٣ـ سير أعلام النبلاء: للإمام الحافظ أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣ـ ٧٤٨هـ) ـ مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى والطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٢٣٤ـ سيرة النعمان: للعلامة شبلي النعماني (١٢٧٤ـ ١٣٣٢هـ) ـ مطبعة دهلي الهند. مكتبة برهان دهلي، الهند، الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ.

٢٣٥ـ الشجرة في أحوال الرجال: للإمام الحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني ت ٢٥٩هـ ـ تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي ـ حديث اكادمي. فيصل آباد. باكستان. الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢٣٦ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: للشيخ محمد بن محمد مخلوف ـ دار الفكر. بيروت.

٢٣٧ـ الشذا الفيَّاح من علوم ابن الصلاح: للشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى الأبناسي (٧٢٥ـ ٨٠٢هـ) ـ تحقيق صلاح فتحي هلل ـ مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٢٣٨ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: للإمام الحافظ أبي القاسم هبة الله الحسن بن منصور اللالكائي ت ٤١٨هـ ـ تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان ـ دار طيبة. الرياض.

٢٣٩ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح عبدالحي بن عماد الحنبلي (١٠٣٢ـ ١٠٨٩هـ) ـ دار الآفاق الجديدة. بيروت.

٢٤٠ـ شرح تراجم أبواب صحيح البخاري: للشاه ولي الله أحمد بن عبدالرحيم الدهلوي (١١١٤ـ ١١٧٦هـ) ـ مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدرآباد الدكن، الهند ١٣٢٣هـ ـ وطبعة دار الحديث. بيروت ١٤٠٧هـ.

٢٤١ـ شرح الجرجاني = ظفر الأماني.

٢٤٢ـ شرح العقيدة الطحاوية: للعلامة علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي

الرابعة ١٣٩١هـ.
٢٤٣ـ شرح علل الترمذي: للحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي ٧٩٥هـ ـ تحقيق السيد صبحي جاسم الحميد ـ وزارة الأوقاف. الجمهورية العراقية. بغداد ١٣٩٦هـ.
٢٤٤ـ شرح الكرماني (الكواكب الدراري) على صحيح البخاري: للإمام شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني ثم البغدادي (٧١٧ـ ٧٨٦هـ) ـ دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
٢٤٥ـ شرح مسلم: للحافظ محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ ـ الطبعة المصرية ومكتبتها. القاهرة.
٢٤٦ـ شرح معاني الآثار: لأبي جعفر بن محمد بن سلامة الطحاوي (٢٢٩ـ ٣٢١هـ) ـ تحقيق محمد سيد جاد الحق ـ مطبعة الأنوار المحمدية. القاهرة ١٣٨٧هـ ومطبعة المطبع المصطفائي. لكناؤ. الهند ١٣٠١هـ.
٢٤٧ـ شروط الأئمة: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسحاق، ابن منده (٣١٠ـ ٣٩٥هـ) ـ تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي ـ دار المسلم. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
٢٤٨ـ شروط الأئمة الستة: للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٤٤٨ـ ٥٠٧هـ) ـ نشر مكتبة عاطف. القاهرة.
٢٤٩ـ شروط الأئمة الخمسة: للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي (٥٤٨ـ ٥٨٤هـ) ـ نشر مكتبة عاطف. القاهرة.
٢٥٠ـ شفاء الغلل في شرح العلل (في آخر تحفة الأحوذي ج ١٠): للعلامة أبي العلي محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (١٢٨٣ـ ١٣٥٣هـ) ـ مطبعة الفجالة بالظاهر، القاهرة، المكتبة السلفية، المدينة المنورة ١٣٨٧هـ.
٢٥١ـ الشمائل المحمدية: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ت ٢٧٩هـ ـ تحقيق: محمد عفيف الزعبي ـ دار العلم للطباعة والنشر. جدة ١٤٠٣هـ.
٢٥٢ـ صحيح ابن حبان (بترتيب ابن بلبان): للإمام محمد حبان البستي. ت ٣٥٤هـ ـ ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٦٧٥ـ ٧٣٩هـ) ـ تحقيق شعيب الأرناؤط ـ مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.
٢٥٣ـ صحيح الجامع الصغير وزيادته: للعلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي. بيروت.
٢٥٤ـ صحيح ابن خزيمة: للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٢٢٣ـ ٣١١)

- تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي - المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.
٢٥٥- صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري: بقلم العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - دار الصديق. الجُبيل. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
٢٥٦- صحيح سنن أبي داود: تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة التربية العربي لدول الخليج. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
١٥٧- صحيح سنن الترمذي: تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة التربية العربي لدول الخليج. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٢٥٨- صحيح سنن النسائي: تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة التربية العربي لدول الخليج. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
٢٥٩- صحيح سنن ابن ماجه: تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة التربية العربي لدول الخليج. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٢٦٠- صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦- ٢٦١هـ) - تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي - دار إحياء الكتب العربي، عيسى البابي الحلبي. الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ.
٢٦١- الصراح من الصحاح: لأبي الفضل محمد بن عمرو بن خالد المدعو بجمال القرشي - مطبع ثمر هند، لكنو، الهند ١٢٨٩هـ.
٢٦٢- صفة صلاة النبي ﷺ: للمحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ت ١٤٢٠هـ - المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق، بيروت، الطبعة السادسة ١٣٩١هـ.
٢٦٣- الصلة: لأبي القاسم خلف بن عبدالملك ابن بشكوال ٥٧٨هـ - الدار المصرية للتأليف والترجمة. القاهرة ١٩٦٦م.
٢٦٤- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: للإمام أبي عمر وعثمان بن موسى الشهرزوري، ابن الصَّلاح (٥٧٥- ٦٤٣هـ) - تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر - دار الغرب الإسلامي ١٤٠٤هـ.
٢٦٥- الضعفاء: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي ٣٢٢هـ - مخطوط مصور بمكتبتي - ومطبوع بتحريف الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي - دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٤هـ.
٢٦٦- الضعفاء الصغير: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار الوعي. حلب. الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

٢٦٧ـ كتاب الضعفاء والمتروكين: لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٢١٥ـ ٣٠٣هـ) ـ تحقيق محمود إبراهيم زايد ـ دار الوعي. حلب ١٣٩٦هـ.

٢٦٨ـ ضعيف الأدب المفرد للإمام البخاري: تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ دار الصديق. الجبيل. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٢٦٩ـ ضعيف الجامع الصغير وزيادته: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

٢٧٠ـ ضعيف سنن أبي داود: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٢٧١ـ ضعيف سنن الترمذي: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢٧٢ـ ضعيف سنن ابن ماجه: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٧٣ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٨٣١ـ ٩٠٢هـ) ـ دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان.

٢٧٤ـ الطبقات: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ٢٠٦ـ ٢٦١هـ ـ تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان ـ دار الهجرة. الثقبة. الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢٧٥ـ طبقات الأولياء: لابن الملقن سراج الدين عمر بن علي المصري ت ٨٠٤هـ ـ تحقيق نور الدين شريبة ـ مكتبة الخانجي. القاهرة ١٣٨٣هـ.

٢٧٦ـ طبقات الحفاظ: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ت ٩١١هـ ـ تحقيق علي محمد عمر ـ مكتبة وهبة. الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

٢٧٧ـ طبقات الحنابلة: للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى البغدادي ت ٥٢٦هـ ـ دار المعرفة. بيروت.

٢٧٨ـ الطبقات السنية في تراجم الحنفية: لتقي الدين بن عبدالقادر التميمي الغزي ت ١٠٠٥هـ ـ تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو ـ نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة ١٣٩٠هـ.

٢٧٩ـ طبقات الشافعية: لأبي بكر بن أحمد الأسدي المعروف، ابن قاضي شهبة (٧٧٩ـ ٨٥١هـ) ـ تحقيق الدكتور الحافظ عبدالعليم خان ـ عالم الكتب. بيروت ١٤٠٧هـ.

٢٨٠ـ طبقات الشافعية: لأبي بكر بن هداية الله الحسيني ١٠١٤هـ ـ تحقيق: عادل نويهض ـ دار الآفاق الجديدة. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
٢٨١ـ طبقات الشافعية: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح (٥٧٧ـ ٦٤٣هـ) ـ تحقيق محي الدين علي نجيب ـ دار البشائر الإسلامية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٢٨٢ـ طبقات الشافعية: لجمال الدين عبدالرحيم الأسنوي ت ٧٧٢هـ ـ تحقيق عبدالله الجبوري ـ الطبقة الثانية. دار العلوم للطباعة والنشر. الرياض ١٤٠٠هـ.
٢٨٣ـ طبقات الشافعية: لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي ٧٧١هـ ـ تحقيق محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي. الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ.
٢٨٤ـ طبقات علماء الحديث: تأليف الإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت ٧٤٤هـ) ـ تحقيق أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق ـ الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٩هـ.
٢٨٥ـ طبقات الفقهاء: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ت ٤٧٦هـ ـ تحقيق: د. إحسان عباس ـ دار الرائد العربي. بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
٢٨٦ـ طبقات الفقهاء الشافعيين: للحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي ٧٠٠ـ ٧٧٤هـ ـ تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم ـ مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة ١٤١٣هـ.
٢٨٧ـ الطبقات الكبرى: عبدالوهاب بن أحمد الشعراني (٨٩٨ـ ٩٧٣هـ) ـ دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١٨هـ.
٢٨٨ـ الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (١٦٨ـ ـ٢٣هـ) ـ دار صادر. دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٨٠هـ.
٢٨٩ـ طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان، أبي الشيخ (٢٧٤ـ ٣٦٩هـ) ـ تحقيق: عبدالغفور عبدالحق البلوشي. ط. أولى. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٧هـ.
٢٩٠ـ طبقات المحدثين بأصبهان: للإمام أبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان أبي الشيخ ٢٧٤ـ ٣٦٩هـ ـ تحقيق: د. عبدالغفار البغدادي وسيد كسروي حسن ـ دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٩هـ.
٢٩١ـ طبقات المفسرين: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٨٤٩ـ ٩١١هـ) ـ تحقيق علي محمد عمر ـ مكتبة وهبة. القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

٢٩٢ـ طبقات المفسرين: للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداودي ٩٤٥هـ ـ دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٢٩٣ـ ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: للعلامة أبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي (١٢٦٤ـ ١٣٠٤هـ) ـ مطبعة جشمة فيض، الهند ١٣٠٤هـ.
٢٩٤ـ ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: للعلامة أبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي (١٢٦٤ـ ١٣٠٤هـ) ـ تحقيق الدكتور تقي الدين الندوي ـ دار القلم. دبي. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
٢٩٥ـ ظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني: للعلامة محمد عبدالحي اللكنوي (١٢٦٤ـ ١٣٠٤هـ) ـ اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة ـ مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب. بيروت ١٤١٦هـ.
٢٩٦ـ العبر في خبر من غبر: للحافظ شمس الدين محمد بن الذهبي ت ٧٤٧هـ ـ تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول ـ دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٥هـ.
٢٩٧ـ العجالة النافعة: للشاه عبدالعزيز بن الشاه ولي الله الدهلوي (١١٥٩ـ ١٢٣٩هـ) ـ نشر المكتبة السعيدية خانيوال باكستان. الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.
٢٩٨ـ العدة. حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام لابن دقيق العيد: للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ـ تحقيق محب الدين الخطيب وعلي بن محمد الهندي ـ المكتبة السلفية. القاهرة. الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.
٢٩٩ـ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين: لتقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي ٨٣٢هـ ـ تحقيق محمد حامد الفقي ـ مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٣٧٨هـ.
٣٠٠ـ العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: لأبي حفص عمر بن علي، المعروف بابن الملقن (٧٢٣ـ ٨٠٤هـ) ـ دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
٣٠١ـ العقيدة السلفية في كلام رب البرية: تأليف عبدالله بن يوسف الجديع ـ الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٣٠٢ـ عقود الجمان في مناقب الأمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: لعلامة شمس الدين محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي (ت ٩٤٢هـ) ـ مطبعة المعارف الشرقية حيدرآباد، الدكن، الهند ١٣٩٤هـ.
٣٠٣ـ عقود اللآلي في أسانيد (مسند) العوالي: للعلامة محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (١١٩٨ـ ١٢٥٢هـ).

٣٠٤ـ كتاب العلل (في آخر تحفة الأحوذي ج ١٠): للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي البوغي الترمذي (٢٠٦ـ ٢٧٩هـ) ـ بتصحيح عبدالرحمن محمد عثمان ـ مطبعة الفجالة بالظاهر، القاهرة، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ.

٣٠٥ـ علل الترمذي الكبير (٢٧٩هـ): ترتيب أبي طالب القاضي ـ تحقيق حمزة ديب مصطفى ـ الطبعة الأولى. مكتبة الأقصى. الأردن ١٤٠٦هـ.

٣٠٦ـ علل الحديث: للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ـ ٣٢٧هـ) ـ مكتبة المثنى ببغداد. سنة ١٣٤٣هـ.

٣٠٧ـ العلل في الحديث: تأليف الدكتور همام عبدالرحيم سعيد ـ دار العدوى. عمان. الأردن. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٣٠٨ـ علم الرِّجال وأهميته: للعلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣ـ ١٣٨٦هـ) ـ تحقيق علي بن حسن الحلبي الأثري ـ دار الراية. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٣٠٩ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية: للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥هـ ـ تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي ـ دار طيبة. الرياض ١٤٠٥هـ.

٣١٠ـ العلم: للحافظ أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي ٢٣٤هـ ـ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ـ المطبعة العمومية بدمشق.

٣١١ـ علم التاريخ عند المسلمين: تأليف فرانز روزنتال ـ ترجمة: الدكتور صالح أحمد العلي ـ مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٣١٢ـ العلو للعلي الغفار: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ٧٤٨هـ ـ تصحيح عبدالرحمن محمد عثمان ـ المكتبة السلفية. المدينة المنورة. الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ ـ ومطبعة المنار. مصر ١٣٣٢هـ.

٣١٣ـ علوم الحديث: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح الشهرزوري (٥٧٧ـ ٦٤٣هـ) ـ تحقيق نور الدين عتر ـ نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة. مطبعة الأصيل بحلب ١٣٨٦هـ.

٣١٤ـ عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع: لحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٨٣١ـ ٩٠٢هـ) ـ اعتنى به علي بن محمد العمران. دار عالم الفوائد. بمكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣١٥ـ عمدة القاري في شرح صحيح البخاري: للإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي (٧٦٢ـ ٨٥٥هـ) ـ دار الطباعة العامرة، مصر ١٣٠٨هـ.
٣١٦ـ عمل اليوم والليلة: للإمام أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣هـ ـ تحقيق الدكتور فاروق حمادة ـ مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
٣١٧ـ العواصم من القواصم: للقاضي أبي بكر بن العربي ٤٦٨ـ ٥٤٣هـ ـ تحقيق: محب الدين الخطيب ـ الدار السعودية للنشر. الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ.
٣١٨ـ عون الباري لحل أدلة البخاري: للعلامة أبي الطيب النواب صديق حسن خان القنوجي البخاري (١٢٤٨ـ ١٣٠٧هـ) ـ المطبع الصديقي، بوفال، الهند ١٢٩٩هـ/ ١٣٠٦هـ.
٣١٩ـ عون العبود شرح سنن أبي داود: للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ت ١٣٢٩هـ ـ مكتبة نشر السنة. ملتان. باكستان.
٣٢٠ـ غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
٣٢١ـ غاية المقصود في شرح سنن أبي داود: تأليف العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (١٢٧٣ـ ١٣٢٩هـ) ـ حديث أكادمي. فيصل آباد باكستان ـ دار الطحاوي. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
٣٢٢ـ غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ت ٨٣٣هـ ـ تحقيق ح. برجستراسر ـ الطبعة الثانية. دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٠هـ.
٣٢٣ـ غريب الحديث: لأبي عبيدالقاسم بن سلام الهروي ت ٢٢٤هـ ـ دار الكتاب العربي. بيروت ١٣٩٦هـ.
٣٢٤ـ الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض: لأبي الفضل القاضي عياض المغربي ـ دراسة وتحقيق محمد بن عبدالكريم ـ الدار العربية للكتاب. تونس ١٩٧٩م.
٣٢٥ـ غوامض الأسماء المبهمة: لأبي القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال (ت ٥٧٨هـ) ـ تحقيق د. عزالدين السيد ومحمد كمال عز الدين ـ الطبعة الأولى. عالم الكتب. بيروت ١٤٠٧هـ.
٣٢٦ـ فتاوى تاتار خانية: للعلامة عالم بن العلاء الحنفي (ت ٢٨٦هـ) ولخصه: إبراهيم بن محمد الحلبي (ت ٩٥٦هـ) ـ فتاوى حامدية للمولى حامد بن محمد القونوي (ت ٩٨٥هـ).

٣٢٧- فتح الباب في الكنى والألقاب: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني (٣١٠- ٣٩٥هـ) - تحقيق نظر محمد الفاريابي - مكتبة الكوثر. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٣٢٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ - المطبعة السلفية. القاهرة.

٣٢٩- فتح الباقي على ألفية العراقي (مع التبصرة والتذكرة): للإمام زكريا بن محمد الأنصاري (٨٢٦- ٩٣٥هـ) - دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٣٠- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للحافظ زين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥- ٨٠٦هـ) - مطبعة الوكالة النخلة بجوار الأزهر الشريف، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٥هـ.

٣٣١- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٨٣١- ٩٠٢هـ) - مطبعة أنوار محمدي، لكنو، الهند.

٣٣٢- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٨٣١- ٩٠٢هـ) - تحقيق الشيخ علي حسين علي - نشر الجامعة السلفية، بنارس، الهند ١٤٠٧هـ.

٣٣٣- الفتوحات المكية: لمحي الدين أبي عبيدالله محمد بن علي ابن عربي الحاتمي الطائي (٥٦٨- ٦٣٨هـ) - دار الكتب العربية، مصر.

٣٣٤- الفتوى الحموية الكبرى: لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم، ابن تيمية - تحقيق الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة - دار نشر الثقافة. الأسكندرية. ط. الخامسة بدون تاريخ.

٣٣٥- الفصل في الملل والأهواء والنحل: تأليف الإمام أبي محمد علي بن أحمد، ابن حزم الظاهري (٣٨٤- ٤٥٦هـ).

٣٣٦- فضائل القرآن: للإمام أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣هـ - تحقيق الدكتور فاروق حمادة - دار الثقافة. الدار البيضاء ١٤٠٠هـ.

٣٣٧- فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي - تأليف الحافظ أبي القاسم عُبيد بن محمد الإسعردي (٦٢٢- ٦٩٢هـ) - تحقيق السيد صبحي السامرائي - عالم الكتب، بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣٣٨- فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد: للعلامة فضل الله الجيلاني - المطبعة السلفية شارع الفتح بالروضة، القاهرة ١٣٧٨هـ.

٣٣٩ـ فقه عمر بن الخطاب موازنًا بفقه أشهر المجتهدين: تأليف الدكتور رويعي بن راجح الرحيلي ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القرى بمكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٣٤٠ـ كتاب الفقيه والمتفقه: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢ـ ٤٦٣هـ) ـ تحقيق عادل يوسف العَزازي ـ دار ابن الجوزي. الدمام. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
٣٤١ـ الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة: تأليف عبدالرحمن عبدالخالق ـ مكتبة ابن تيمية. الكويت. الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.
٣٤٢ـ فهرس ابن عطية: للقاضي أبي محمد عبدالحق بن عطية المحاربي الأندلسي ٤٨١ـ ٥٤١هـ ـ تحقيق محمد أبو الأجفان ـ دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٨٣م.
٣٤٣ـ الفهرست: لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم ٣٨٥هـ ـ دار المعرفة. بيروت.
٣٤٤ـ فهرسة ما رواه عن شيوخه: لأبي بكر محمد بن خير بن خليفة الإشبيلي (٥٠٢ـ ٥٧٥) ـ تحقيق فرنسشكه قدارة ـ دار الأوقاف الجديدة بيروت.
٣٤٥ـ فهرس الفهارس والأثبات: تأليف عبدالحي بن عبدالكبير الكتاني ـ باعتناء الدكتور إحسان عباس ـ دار الغرب الإسلامي. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
٣٤٦ـ الفوائد: للحافظ أبي القاسم تمام بن محمد الرازي (٣٣٠ـ ٤١٤هـ) ـ تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي ـ مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
٣٤٧ـ الفوائد البهية في تراجم الحنفية: لأبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي (١٢٦٤ـ ١٣٠٤هـ) ـ دار المعرفة. بيروت ـ وطبعة المطبع المصطفائي، الهند ١٢٩٣هـ.
٣٤٨ـ الفوائد الدراري: لإسماعيل بن محمد العجلوني ت ١١٦٢هـ ـ مخطوط بمكتبة خدابخش في بتنة استفاد منه المؤلف رحمه الله.
٣٤٩ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: للعلامة محمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠هـ ـ تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ـ مطبعة السنة المحمدية القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ.
٣٥٠ـ فوات الوفيات: لمحمد شاكر الكتبي ٧٦٤هـ ـ تحقيق الدكتور إحسان عباس ـ دار صادر. بيروت ١٩٧٣م.
٣٥١ـ فيض الباري على صحيح البخاري: للشيخ محمد أنور الكشميري الديوبندي (ت ١٣٥٢هـ) ـ مطبع حجازي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ.

٣٥٢ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير: للعلامة تاج الدين محمد عبدالرؤف بن تاج العارفين القاهري (٩٥٢ـ ١٠٣١هـ) ـ دار المعرفة بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.

٣٥٣ـ قاموس الإسلام: من تأليف هيوز.

٣٥٤ـ القاموس الجغرافي الشرقي: لتوماس وليام بيل، طبعة لندن ١٨٩٤م.

٣٥٥ـ القاموس المحيط: للعلامة مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي الفيروزآبادي (٧٣٩ـ ٨١٧هـ) ـ رتبه على طريقة المصباح المنير: الأستاذ الطاهر أحمد الزاوي ـ دار الفكر للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٠هـ.

٣٥٦ـ القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت ٨١٧هـ ـ مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٧هـ.

٣٥٧ـ القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: للعلامة أبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي المالكي ٤٦٨هـ ـ ٥٤٣هـ) ـ تحقيق الدكتور محمد عبدالله ولد كريم ـ دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

٣٥٨ـ قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: للحافظ جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ ـ تحقيق الشيخ خليل محي الدين ميس ـ المكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ.

٣٥٩ـ القند في ذكر علماء سمرقند: لنجم الدين عمر بن محمد النسفي ٤٦٢ـ ٥٣٧هـ ـ تحقيق نظر محمد الفاريابي ـ مكتبة الكوثر. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٣٦٠ـ قواعد التحديث: لمحمد جمال الدين القاسمي ١٣٣٢هـ ـ دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٣٦١ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للحافظ شمس الدين محمد أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٧هـ ـ دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٣هـ.

٣٦٢ـ الكامل في التاريخ: للعلامة عز الدين علي بن محمد الشهير بابن الأثير الجزري ت ٦٣٠هـ ـ دار صادر. بيروت ١٤٠٢هـ ـ وطبعة المطبعة الأزهرية ١٣٠١هـ.

٣٦٣ـ الكامل في الضعفاء: مصور بمكتبتي مأخوذ من نسخة تركيا ـ ومطبوع، نشر دار الفكر. بيروت ١٤٠٤هـ.

٣٦٤ـ كرامات الأولياء: للالكائي ـ وهو الجزء التاسع من كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة.

٣٦٥ـ كشف الخفاء ومزيل الالباس: لإسماعيل بن محمد العجلوني ت ١١٦٢هـ ـ الطبعة الثانية. دار إحياء التراث العربي. بيروت ١٣٥١هـ.
٣٦٦ـ كشف الظنون من أسامي الكتب والفنون: لملا كاتب الجلبي مصطفى بن عبدالله المعروف بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) ـ مطبعة العالم برخصة نظارة المعارف، الطبعة الأولى ١٣١٠هـ.
٣٦٧ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: للعلامة مصطفى بن عبدالله حاجي خليفة ١٠٦٧هـ ـ دار الفكر. بيروت ١٤٠٢هـ.
٣٦٨ـ كشف النقاب عن الأسماء والألقاب: للإمام أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ـ تحقيق د. عبدالعزيز راجي الصاعدي ـ الطبعة الأولى. دار السلام. الرياض ١٤١٣هـ.
٣٦٩ـ الكفاية في علم الرواية: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (٣٩٢ـ ٤٦٣هـ) ـ بتقديم محمد الحافظ التيجاني ـ مطبعة السعادة. القاهرة.
٣٧٠ـ الكنى والأسماء: للحافظ أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي ت ٣١٠هـ ـ دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٣هـ.
٣٧١ـ الكنى والأسماء: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت ٢٦١هـ ـ تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري ـ الطبعة الأولى. نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٤هـ.
٣٧٢ـ الكنى (الأسامي والكنى): لأبي أحمد الحاكم الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق (ت ٣٧٨هـ) ـ تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل ـ الطبعة الأولى. مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة المنورة ١٤١٤هـ.
٣٧٣ـ الكواكب الدراري = شرح الكرماني.
٣٧٤ـ الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: للشيخ نجم الدين الغزي ١٠٦١هـ ـ تحقيق الدكتور جبرائيل سليمان جبور ـ دار الآفاق الجديدة. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
٣٧٥ـ الكوثر الجاري في حل مشكلات البخاري (بالأردية): تأليف الشيخ محمد أبو القاسم البنارسي ت ١٣٦٩هـ ـ نشر الدار السلفية. بومباي.
٣٧٦ـ اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ت ٩١١هـ ـ المكتبة التجارية الكبرى. مصر.

٣٧٧ـ اللباب في تهذيب الأنساب: لأبي الحسن عز الدين علي بن محمد ابن الأثير ٥٤٤ـ ٦٠٦هـ ـ دار صادر، بيروت ١٤٠٠هـ.

٣٧٨ـ لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: للحافظ تقي الدين محمد ابن فهد الهاشمي المكي ت ٨٧١هـ ـ دار إحياء التراث العربي. بيروت.

٣٧٩ـ لسان العرب: للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري (٦٣٠ـ ٧١١هـ) ـ دار صادر، دار بيروت ١٣٨٨هـ.

٣٨٠ـ لسان الميزان: للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) ـ مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٣٠هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.

٣٨١ـ لطف السمر وقطف الثمر: من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر ـ لنجم الدين محمد بن محمد الغزي الدمشقي ٩٧٧ـ ١٠٦١هـ ـ تحقيق محمود الشيخ ـ منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق.

٣٨٢ـ لقط اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة: لأبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ت ١٢٠٥هـ ـ تحقيق محمد عبدالقادر عطا ـ دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٥هـ.

٣٨٣ـ لواقح الأنوار في طبقات الأخيار المعروف بالطبقات الكبرى للشعراني: لأبي المواهب أبي عبدالرحمن عبدالوهاب بن أحمد بن علي الشعراني الشاذلي المصري (٨٩٨ـ ٩٧٣هـ) ـ المطبعة العامرية العثمانية، مصر ١٣٠٥هـ.

٣٨٤ـ الماتريديه دراسةً وتقويمًا: تصنيف أحمد بن عوض الله اللهيبي الحربي ـ دار العاصمة. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٣٨٥ـ ما تمس إليه حاجة القارىء: لصحيح الإمام البخاري. (مقدمة شرح البخاري للإمام النووي) ـ تحقيق علي حسن علي عبدالحميد ـ دار الفكر. عمان.

٣٨٦ـ المتفق والمفترق: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢ـ ٤٦٣هـ) ـ دراسة وتحقيق الدكتور محمد صادق أيدن الحامدي ـ دار القادري. دمشق. الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٣٨٧ـ المتواري على تراجم أبواب البخاري: للعلامة ناصر الدين أحمد بن محمد، ابن المُنَيِّر الإسكندراني (٦٢٠ـ ٦٨٣هـ) ـ تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد ـ مكتبة المعلا. الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٣٨٨ـ كتاب المجروحين: للإمام محمد بن حبان البستي ٣٥٤هـ ـ تحقيق محمود إبراهيم زايد ـ دار الوعي. حلب. الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
٣٨٩ـ مجلة الجامعة السلفية: رئيس التحرير: د. مقتدى حسن الأزهري وكيل الجامعة، السلفية بنارس، الهند ـ المجلد السابع عشر، العدد الحادي عشر، والثاني عشر صفر، وربيع الأول ١٤٠٦هـ ـ والمقالة: «إعفاء اللحي ص ١٤ـ ٣٠» للشيخ محمد حيات السندي. مع الحاشية المسماة «بإيفاء اللهي» للشيخ أبي محمد بديع الدين شاه الراشدي السندي ـ مطبعة الجامعة السلفية، بنارس، الهند.
٣٩٠ـ مجمع البحرين في زوائد المعجمين: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٧٣٥ـ ٨٠٧هـ) ـ تحقيق عبدالقدوس محمد نذير ـ مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٣٩١ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٧٣٥ـ ٨٠٧هـ) ـ دار الكتاب. بيروت. لبنان. الطبعة الثانية ١٩٦٧م.
٣٩٢ـ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس: للحافظ أحمد بن علي، ابن أحمد العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) ـ تحقيق الدكتور يوسف عبدالرحمن الرعشلي ـ دار المعرفة. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٣٩٣ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وولده ـ مكتبة المعارف. الرباط. المغرب.
٣٩٤ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للقاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي ٣٦٠هـ ـ تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب ـ دار الفكر. بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
٣٩٥ـ محمد بن عبدالوهاب مصلح مظلوم ومفترى عليه: تأليف الأستاذ مسعود عالم الندوي ـ ترجمة وتعليق: عبدالعليم البستوي ـ نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض ١٤٠٤هـ.
٣٩٦ـ مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك الحكم: للعلامة سراج الدين عمر بن علي، ابن الملقن (٧٢٣ـ ٨٠٤هـ) ـ تحقيق عبدالله بن حمد اللحيدان وسعد بن عبدالله آل حميد ـ دار العاصمة. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
٣٩٧ـ مختصر الشمائل المحمدية للترمذي: اختصار الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ الطبعة الأولى. المكتبة الإسلامية. عمان ١٤٠٥هـ.
٣٩٨ـ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي ابن قيم الجوزية (٦٩١ـ ٧٥١هـ) ـ تحقيق:

سيد إبراهيم. دار الحديث. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
٣٩٩ـ مختصر العلو للعلي الغفار: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
٤٠٠ـ مختلف الحديث: تأليف الدكتور أسامة عبدالله الخياط ـ مطابع الصفا بمكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٤٠١ـ المدخل إلى السنن الكبرى: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨هـ ـ تحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي ـ دار الخلفاء للكتاب الإسلامي. الكويت.
٤٠٢ـ المدخل إلى كتاب الإكليل: للإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (٣٢١ـ ٤٠٥هـ) ـ تحقيق الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد ـ دار الدعوة. الأسكندرية ١٩٨٣م.
٤٠٣ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان: لأبي محمد عبدالله بن أسعد اليافعي ت ٧٦٨هـ ـ مصورة من طبعة حيدرآباد ـ نشر دار الكتاب الإسلامي. القاهرة. الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
٤٠٤ـ مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لصفي الدين عبدالمؤمن البغدادي (ت ٧٣٩هـ) ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار الجيل. بيروت ١٤١٢هـ.
٤٠٥ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: للإمام علي بن سلطان القاري المعروف بملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) ـ المطبعة الميمنية، مصر، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٣٠٩هـ).
٤٠٦ـ المستدرك على الصحيحين: للإمام الحافظ أبي عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد النيسابوري (٣٢١ـ ٤٠٥هـ) ـ مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، محمد أمين دمج بيروت، لبنان ١٣٣٥هـ.
٤٠٧ـ المستخرج من مصنفات النسائي في الجرح والتعديل: تأليف أبي محمد فالح الشبلي ـ دار فواز للنشر والتوزيع. الأحساء. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
٤٠٨ـ مسدس حالي: لشمس العلماء مولانا خواجه الطاف حسين حالي (١٨٣٧ـ ١٩١٤م) ـ مطبعة تيج كمار لكنو، الهند، الطبعة الثالثة ١٩٦٤م.
٤٠٩ـ مسند ابن أبي شيبة: للإمام الحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (١٩١ـ ٢٣٥هـ) ـ تحقيق عادل بن يوسف العزازي وأحمد المزيدي ـ دار الوطن. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٤١٠ـ مسند أبي عوانة: للإمام الجليل يعقوب بن إسحاق الاسفرائيني ٣١٦هـ ـ مصورة من طبعة حيدرآباد ـ نشر دار المعرفة. بيروت.
٤١١ـ مسند أبي يعلى: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن المثني التميمي ٢١٠ـ ٣٠٧هـ ـ تحقيق حسين سليم أسد ـ دار المأمون للتراث. دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٤١٢ـ المسند: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (١٦٤ـ ٢٤١هـ) ـ المكتب الإسلامي. بيروت.
٤١٣ـ المسند: للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (١٦٤ـ ٢٤١هـ) ـ بشرح أحمد شاكر ـ دار المعارف بمصر ١٣٧٥هـ.
٤١٤ـ المسند: للإمام الحافظ أبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي المتوفى ٢١٩هـ ـ بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ـ الطبعة الأولى ١٣٨٢ـ ١٩٦٣م. نشر المجلس العلمي. الهند.
٤١٥ـ مسند إسحاق بن راهويه: للإمام إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي (١٦١ـ ٢٣٨هـ) ـ تحقيق الدكتور عبدالغفور عبدالحق البلوشي ـ مكتبة الإيمان. المدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
٤١٦ـ مسند الشاميين: للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠ـ ٣٦٠هـ) ـ تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي ـ مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
٤١٧ـ مسند الموطأ: للحافظ أبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الجوهري ت ٣٨١هـ ـ تحقيق لطفي الصغير وطه بوسريح ـ دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
٤١٨ـ المشتبه: للحافظ أبي عبدالله الذهبي ت ٧٤٨هـ ـ تحقيق: علي محمد البجاوي ـ دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي ١٩٦٢هـ.
٤١٩ـ مشكاة المصابيح: للإمام ولي الدين أبي عبدالله الخطيب التبريزي (ت بعد ٧٣٧هـ) ـ بتحقيق المحدث محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ) ـ المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
٤٢٠ـ المصفى بشرح الموطأ: للعلامة أحمد المعروف بشاه ولي الله بن عبدالرحيم الدهلوي (١١١٤ـ ١١٧٦هـ) ـ طبع في المطبع الفاروقي، دهلي، الهند ١٢٩٣هـ.
٤٢١ـ المصنفين العرب: ف، ف، آرتبنوت، م، ر، أ، س طبع لندن ١٨٩٠م.
٤٢٢ـ مصرع التصوف (تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي): للعلامة برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (٨٠٩ـ ٨٨٥هـ) ـ تحقيق عبدالرحمن الوكيل ـ دار الكتب

العلمية. بيروت ١٤٠٠هـ.
٤٢٣ـ المصنف: للإمام عبدالرزاق بن همام الصنعاني ت ٢١١هـ ـ تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ـ نشر المجلس العلمي بالهند ١٣٩٢هـ.
٤٢٤ـ المصنف: للإمام أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة ت ٢٣٥هـ ـ الدار السلفية. بومباي ١٣٩٩هـ.
٤٢٥ـ المعارف: لأبي محمد عبدالله بن مسلم ابن قتيبة ت ٢٧٦هـ ـ تحقيق الدكتور ثروت عكاشة ـ دار المعارف. القاهرة. الطبعة الرابعة.
٤٢٦ـ معجم الأدباء: لياقوت الحموي ـ دار الفكر. بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.
٤٢٧ـ المعجم الأوسط: للإمام سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠هـ ـ تحقيق الدكتور محمود الطحان ـ مكتبة المعارف. الرياض ١٤٠٥هـ.
٤٢٨ـ المعجم: لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي (٢٧٧ـ ٣٧١هـ) ـ تحقيق الدكتور زياد منصور ـ مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. الطبعة الأولى ـ١٤١هـ.
٤٢٩ـ معجم البلدان: للعلامة ياقوت الحموي ـ دار صادر. دار بيروت. بيروت ١٣٧٦هـ.
٤٣٠ـ معجم الشيوخ: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣ـ ٧٤٨هـ) ـ تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيله ـ مكتبة الصديق. الطائف. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٤٣١ـ معجم الصحابة: للحافظ أبي الحسين عبدالباقي بن قانع (٢٦٥ـ ٣٥١هـ) ـ تحقيق صلاح بن سالم المصراتي ـ مكتبة الغرباء الأثرية. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٤٣٢ـ المعجم الكبير: للإمام سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠هـ ـ تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي ـ الدار العربية. بغداد ١٩٧٨م.
٤٣٣ـ معجم ما استعجم، في أحكام البلاد والمواضع: لعبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي ٤٨٧هـ ـ تحقيق مصطفى السقا ـ عالم الكتب. بيروت.
٤٣٤ـ المعجم المختصر: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣ـ ٧٤٨هـ) ـ تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة ـ مكتبة الصديق. الطائف. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٤٣٥ـ المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل: للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر ت ٥٧١هـ ـ تحقيق: سكينة الشهابي ـ دار

الفكر. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
٤٣٦ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: ترتيب وتنظيم لفيف من المستشرقين ـ مكتبة بربل في مدينة ليدن ١٩٣٦م.
٤٣٧ـ المعجم المفهرس: للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) ـ تحقيق محمد شاكر محمود المياديني ـ مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٤٣٨ـ معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة ـ مكتبة المثنى دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٤٣٩ـ المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية. القاهرة ـ نشر المكتبة الإسلامية استنبول. تركيا.
٤٤٠ـ معرفة الثقات: للإمام أبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي ت ٢٦١هـ ـ تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي ـ مكتبة الدار. المدينة المنورة.
٤٤١ـ معرفة الرجال: للإمام أبي زكريا يحيى بن معين ت ٢٣٣هـ ـ رواية ابن محرز ـ تحقيق محمد كامل النصار وآخرين ـ مجمع اللغة العربية دمشق ١٤٠٥هـ.
٤٤٢ـ معرفة الصحابة: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (٣٣٦ـ ٤٣٠هـ) ـ نسخة مصورة بمكتبتي ـ وتحقيق: د. محمد راضي بن حاج عثمان (ثلاث مجلدات) ـ مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤٠٨هـ.
٤٤٣ـ معرفة الصحابة: للإمام أحمد بن عبدالله، أبي نعيم الأصبهاني (٣٣٩ـ ٤٣٠هـ) ـ تحقيق عادل بن يوسف العزازي ـ دار الوطن. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٤٤٤ـ معرفة علوم الحديث: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (٣٢١ـ ٤٠٥هـ) ـ تصحيح وتعليق السيد معظم حسين ـ المكتب التجاري للطباعة. بيروت لبنان.
٤٤٥ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (النسخة المسندة): للحافظ أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) ـ تحقيق غنيم بن عباس وياسر إبراهيم ـ دار الوطن. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٤٤٦ـ المُغرب في حُلى المَغرب: تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ دار المعارف. مصر. الطبعة الثالثة.
٤٤٧ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة: للمولى أحمد بن مصطفى بن خليل المعروف بطاش كبرى زاده عصام الدين أبي الخير (٩٠١ـ ٩٦٨ أو ٩٦٢هـ) ـ مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٢٢٨هـ.

٤٤٨ـ مقدمة على انتخاب صحيح البخاري: للتوري.

٤٤٩ـ مقدمة ابن خلدون: للعلامة عبدالرحمن بن محمد بن خلدون (٧٣٢ـ ٨٠٨هـ) ـ بتحقيق وتعليق الدكتور علي عبدالواحد وافي ـ مطبعة لجنة البيان العربي بالمنيرة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ ـ وطبعة دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١٣هـ.

٤٥٠ـ مقدمة ابن الصلاح = علوم الحديث.

٤٥١ـ مقدمة تحفة الأحوذي: للإمام أبي العلي محمد عبدالرحمن المباركفوري (١٢٨٣ـ ١٣٥٣هـ) ـ نشر المكتبة السلفية. المدينة المنورة.

٤٥٢ـ مقدمة فتح الباري المسماة بهدي الساري: للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) ـ بتحقيق وتصحيح تحت إشراف عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، وبترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب ـ رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.

٤٥٣ـ مقدمة القسطلاني (مع المجلد الأول): للإمام أحمد بن محمد بن أبي بكر الخطيب القسطلاني المصري، الشافعي (٨٥١ـ ٩٢٣هـ) ـ طبع مطبعة المنشي نولكشور، كانفور، الهند ١٢٨٤هـ.

٤٥٤ـ مقدمة النووي لشرح صحيح مسلم: للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي الشافعي ٦٣١ـ ٦٧٦هـ) ـ مطبعة حجازي، القاهرة.

٤٥٥ـ مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث): للإمام أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (٥٧٧ـ ٦٤٣هـ) ـ بتحقيق الدكتور نور الدين عتر ـ مطبعة الأصيل حلب، المكتبة السلفية، المدينة المنورة ١٣٨٦هـ.

٤٥٦ـ مقدمة تحفة الأحوذي: (مجلدان) للعلامة الحافظ أبي العلي محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (١٢٨٣ـ ١٣٥٣هـ) ـ مطبعة الفجالة الجديدة بالظاهر، القاهرة، المكتبة السلفية، المدينة المنورة. الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ.

٤٥٧ـ مقدمة شرح الجامع للترمذي: للعلامة أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبدالقادر شمس الدين أبي الأشبال (١٣٠٩ـ ١٣٧٧هـ) ـ المكتبة الإسلامية، الرياض.

٤٥٨ـ مقدمة صحيح مسلم (مع المجلد الأول): للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ـ ٢٦١هـ) ـ بتحقيق وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي ـ دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ.

٤٥٩ـ مقدمة عون المعبود (مع الجزء الأول): للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق

العظيم آبادي (١٢٧٣ـ ١٣٢٩هـ) ـ مطابع المجد، القاهرة، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ.

٤٦٠ـ **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**: للإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد، ابن مفلح (٨١٦ـ ٨٨٤هـ) ـ تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ـ مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٤٦١ـ **المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي**: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) ـ تحقيق سيد كسروي حسن ـ دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١٣هـ.

٤٦٢ـ **المقتني في سرد الكني**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ـ تحقيق محمد صالح بن عبدالعزيز المراد ـ نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٠٨هـ.

٤٦٣ـ **المكتوب اللطيف إلى المحدث الشريف**: للعلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي (١٢٧٣ـ ١٣٢٩هـ) ـ المطبعة الأنصارية، دهلي، الهند ١٤١٤هـ.

٤٦٤ـ **مكمل إكمال الإكمال**: للإمام أبي عبدالله بن محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسيني (٨٣٢ـ ٨٩٥هـ) ـ مع **إكمال إكمال المعلم**: للإمام أبي عبدالله محمد بن خلفة الوشتاتي الأبي المالكي (ت ٨٢٧هـ) وعلى الهامش متن الصحيح لمسلم بن الحجاج القشيري (٢٠٦ـ ٢٦١هـ) ـ دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

٤٦٥ـ **الملل والنحل (الفصل في الملل والأهواء والنحل)**: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري القرطبي الأندلسي (٣٨٤ـ ٤٥٦هـ).

٤٦٦ـ وبهامشه: **الملل والنحل**: للإمام أبي الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني (٤٦٢ أو ٤٧٩ـ ٥٤٨هـ) ـ المطبعة الأدبية، مصر، الطبعة الأولى ١٣١٧هـ.

٤٦٧ـ **مناظرة وإظهار حق (في خمسة أجزاء)**: للعلامة عبدالشكور مدير مجلة «النجم» ـ مطبعة النجم لكنو، الهند، من (١٣٢٢ـ ١٣٢٧هـ).

٤٦٨ـ **مناقب أبي حنيفة**: لحافظ الدين بن محمد الكردري ت ٨٢٧هـ ـ دار الكتاب العربي. بيروت ١٤٠١هـ.

٤٦٩ـ **مناقب الشافعي**: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨هـ ـ تحقيق السيد أحمد صقر ـ دار التراث. القاهرة ١٣٩١هـ.

٤٧٠ـ **مناقب الإمام الشافعي**: تأليف فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ) ـ تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا ـ مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة

١٤٠٦هـ.
٤٧١ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: للعلامة أبي الفرج عبدالرحمن بن علي، ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ـ دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١٣هـ ـ وط. دائرة المعارف العثمانية. حيدرآباد ١٣٥٧هـ.
٤٧٢ـ منزلة السنة في الإسلام: تأليف العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.
٤٧٣ـ المنتقى في منهاج الاعتدال: للحافظ أبي عبدالله محمد بن عثمان الذهبي ٧٨٠هـ ـ تحقيق وتعليق: الأستاذ محب الدين الخطيب ـ المطبعة السلفية ومكتبتها. القاهرة ١٣٧٤هـ.
٤٧٤ـ المنفردات والوحدان: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) ـ تحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري ـ دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٨هـ.
٤٧٥ـ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: للإمام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحراني الدمشقي الحنبلي الشهير بابن تيمية (٦٦١ـ ٧٢٨هـ) ـ وبهامشه: صريح المعقول لصحيح المنقول للمؤلف نفسه ـ مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
٤٧٦ـ المنهج الأحمد لتراجم أصحاب الإمام أحمد: لأبي اليمن مجير الدين عبدالرحمن بن محمد العليمي ت ٩٢٨هـ ـ تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد ـ عالم الكتب. بيروت ١٤٠٣هـ.
٤٧٧ـ المهدي المنتظر: في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة ـ تأليف د. عبدالعليم عبدالعظيم البستوي ـ ط. أولى. المكتبة المكية. مكة المكرمة ١٤٢٠هـ.
٤٧٨ـ موارد الخطيب البغدادي: الدكتور أكرم ضياء العري ـ دار القلم. دمشق. الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.
٤٧٩ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٧٣٥ـ ٨٠٧هـ) ـ تحقيق محمد عبدالرزاق حمزة ـ المطبعة السلفية بمصر.
٤٨٠ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٧٣٥ـ ٨٠٧هـ) ـ تحقيق حسين سليم أسد الداراني ـ دار الثقافة العربية. دمشق. الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
٤٨١ـ المؤتلف والمختلف: للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥هـ ـ تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر ـ دار الغرب الإسلامي. بيروت ١٤٠٦هـ.

٤٨٢ـ موسوعة الأديان والأخلاق.
٤٨٣ـ الموسوعة العربية الميسرة: دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، بإشراف محمد شفيق غربال، الطبعة الثانية ١٩٧٢م.
٤٨٤ـ الموضح لأوهام الجمع والتفريق: للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ ـ دار الفكر الإسلامي. الهند. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
٤٨٥ـ الموضوعات: للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (٥١٠ـ ٥٩٧هـ) ـ تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان ـ الطبعة الأولى بمطبعة المجد بالقاهرة ١٣٨٦هـ ـ نشر المكتبة السلفية بالمدينة النبوية.
٤٨٦ـ الموضوعات: للعلامة أبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (٥١٠ـ ٥٩٧هـ) ـ تحقيق نور الدين شكري بوياجيلار ـ مكتبة أضواء السلف. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٤٨٧ـ الموطأ: للإمام مالك بن أنس (٩٥ـ ١٧٩هـ) ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٤٨٨ـ الموطأ: للإمام أبي عبدالله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي (٩٥ـ ١٧٩هـ) ـ مع تنوير الحوالك: للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ـ ٩١١هـ) ـ مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر ١٣٤٣هـ.
٤٨٩ـ كتاب الميزان: لأبي عبدالرحمن عبدالوهاب بن أحمد بن علي الشعراني المصري (٨٩٨ـ ٩٧٣هـ) ـ أكمل المطابع، دهلي، الهند ١٢٨٦هـ.
٤٩٠ـ ميزان الإعتدال في نقد الرجال: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار إحياء الكتب العربية. مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر. الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.
٤٩١ـ ميزان الإعتدال: للإمام أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣ـ ٧٤٨هـ) ـ بتصحيح السيد محمد بدر الدين الغساني ـ طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ.
٤٩٢ـ نتائج التقليد: للشيخ محمد أشرف سندوبلوكي، لاهور ـ مطبعة وزير هند، أمرتسر ١٣٦٤هـ.
٤٩٣ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (٨١٣ـ ٨٧٤هـ) ـ المؤسسة المصرية العامة. القاهرة.
٤٩٤ـ الندوة: مجلة رئيس التحرير شبلي النعماني (١٢٧٤ـ ١٣٣٢هـ) العدد ١١ المجلد

٢ ـ مطبعة ندوة العلماء لكنو، الهند.

٤٩٥ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ت ٥٧٧هـ ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار نهضة مصر. القاهرة.

٤٩٦ـ **نزهة الألباب في الألقاب**: للحافظ أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) ـ تحقيق عبدالعزيز محمد السديري ـ الطبعة الأولى. مكتبة الرشد، الرياض ١٤٠٩هـ.

٤٩٧ـ **نزهة الخواطر بهجة المسامع والنواظر**: تأليف العلامة عبدالحي بن فخر الدين الحسني ١٢٨٦ـ ١٣٤١هـ ـ مكتبة دار عرفات. رائي بريلي. الهند ١٤١٢هـ.

٤٩٨ـ **نصرة الباري في بيان صحة البخاري (بالأردية)**: للشيخ عبدالرؤف الرحماني ت ١٤٢٠هـ ـ نشر جامعة سراج العلوم السلفية. جندانغر. نيبال.

٤٩٩ـ **نظم العقيان في أعيان الأعيان**: تأليف الإمام الحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ـ تحرير الدكتور فيليب حتى ١٩٢٧م ـ تصوير المكتبة العلمية. بيروت.

٥٠٠ـ **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**: للعلامة محمد بن جعفر الكتاني ـ دار الكتب السلفية. القاهرة. الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

٥٠١ـ **كتاب النعوت**: للإمام الحافظ أحمد بن شعيب النسائي (٢١٥ـ ٣٠٣هـ) ـ تحقيق: عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان ـ مكتبة العبيكان. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٥٠٢ـ **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**: للشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني ـ دار صادر. بيروت ١٣٨٨هـ.

٥٠٣ـ **النفس اليماني والروح الريحاني في إجازة القضاة بني الشوكاني**: للعلامة عبدالرحمن بن سليمان بن يحيى الأهدل الحسيني الطالبي المعروف بابن الأهدل (١١٧٩ـ ١٢٥٠هـ).

٥٠٤ـ **النكت على ابن الصلاح**: للإمام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) ـ بتحقيق ودراسة الدكتور الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي للدكتوراة، ١٤٠٠هـ اخترنا مخطوطته ـ طبع من إحياء التراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٠٤هـ.

٥٠٥ـ **نكت الهميان في نكت العميان**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ).

٥٠٦ـ **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**: للعلامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني

ـ مكتبة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة.
٥٠٧ـ نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر: تأليف محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسني الصنعاني ـ المطبعة السلفية ومكتبتها. القاهرة ١٣٤٨هـ.
٥٠٨ـ الهداية مع الدراية: للإمام علي بن أبي بكر بن عبدالجليل الفرغاني المرغيناني برهان الدين أبي الحسن (ت ٥٩٣) ـ المطبع العليمي، دهلي، الهند.
٥٩٠ـ هدى الساري مقدمة فتح الباري: للحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ ـ تصحيح محب الدين الخطيب ـ المطبعة السلفية. القاهرة.
٥١٠ـ هدية العارفين: إسماعيل باشا البغدادي ـ دار الفكر ١٤٠٢هـ.
٥١١ـ هذه هي الصوفية: تأليف الشيخ عبدالرحمن الوكيل دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ.
٥١٢ـ الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل ابن أيبك الصفدي ـ باعتناء هلموت ريتر ـ دار النشر فرانز شتايز. فيسبادن ١٤٠١هـ.
٥١٣ـ وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة: تأليف العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.
٥١٤ـ الوضع في الحديث: تأليف الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاتة ـ مكتبة الغزالي. دمشق ١٤٠١هـ.
٥١٥ـ الوفيات: لأبي العباس أحمد بن حسن، ابن قنفذ القسنطيني ـ دار الآفاق الجديدة. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٧٨م.
٥١٦ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس أحمد بن محمد ابن خلكان ٦٨١هـ ـ تحقيق الدكتور إحسان عباس ـ دار صادر. بيروت ١٣٩٨هـ.

فهرس الموضوعات

الباب الأول

حياة الإمام البخاري

١٩٤ ـ ٢٥٦

الباب الثاني

مصنفات إمام المحدثين

٢٥٩ ـ ٣١٤

الباب الثالث

الجامع الصحيح: منزلته وقبوله لدى الأمة

٣١٥ ـ ٣٦٠

الباب الرابع

الجامع الصحيح: شروحه وتعليقاته، ما لها وما عليها

٣٦٣ ـ ٤٥٨

الباب الخامس

شبهات واهية حول صحيح البخاري

٤٥٩ ـ ٤٧٧

الباب السادس

النقد: نظرة أخرى على صحيح البخاري
٤٧٩ ـ ٤٨٥

الباب السابع

العقائد وعلم الكلام
٤٨٧ ـ ٥٢٥

الباب الثامن

الحديث وعلومه

٥٢٧ ـ ٦٩٨

الباب التاسع

فقه البخاري

٦٠٥ ـ ٦٨٣

الخاتمة

تلامذة إمام المحدثين

٦٨٥ ـ ٧٨٩

الفهارس العلمية

كتب للمحقق

ما طبع:

١ـ محمد بن عبدالوهاب، مصلح مظلوم ومفترى عليه/ للأستاذ مسعود الندوي، ترجمة وتعليق. ط. الثالثة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض (نفد).

٢ـ سيرة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ودعوته/ لسماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله، ترجمة بالأردية (نفد).

٣ـ معرفة الثقات للإمام العجلي/ بترتيب الهيثمي والسبكي، (مجلدان) دراسة وتحقيق. ط. مكتبة الدار، المدينة المنورة.

٤ـ الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل، مع تحقيق كتابيه الشجرة في أحوال الرجال، وأمارات النبوة. ط. دار الطحاوي الرياض.

٥ـ سؤالات الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (كامل المخطوط في مجلدين) دراسة وتحقيق. ط. دار الاستقامة. مكة المكرمة.

٦ـ الجزء الحادي عشر من كتاب «إتحاف المهرة» للحافظ ابن حجر. ط. مركز خدمة السنة والسيرة النبوية. المدينة المنورة.

٧ـ المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة وأقوال العلماء وآراء الفرق المختلفة. ط. المكتبة المكية. مكة المكرمة.

٨ـ الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والمضوعة. ط. المكتبة المكية. مكة المكرمة.

٩ـ سيرة الإمام البخاري للعلامة الشيخ عبدالسلام المباركفوري، ترجمة وتعليق. (وهو هذا الكتاب).

ما لم يطبع:

١٠ـ الجزء السادس من لسان الميزان للحافظ ابن حجر، تحقيق بناء على طلب مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة.

١١ـ مرويات عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بين القبول والرد.

١٢ـ القسم الرابع من سنن الإمام أبي داود السجستاني (من أول كتاب الصيد إلى نهاية كتاب الأطعمة) تخريج وتحقيق وتعليق. رسالة دكتوراة.

١٣ـ الجواهر المفقودة في ألمانيا (فهرس لمخطوطات إسلامية نادرة كانت موجودة في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية) تحقيق وتعليق.